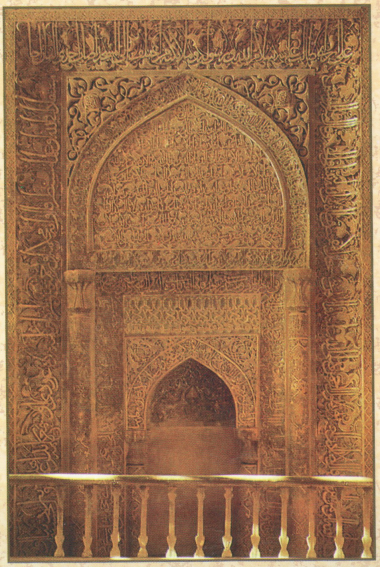
نُصُوصٌ وَرَسَائِلُ

مِنْ تُرَاثِ أَصفَهَان العِلمِيِّ الخَالِد

قسم الحوزة العلميّة ـ لجنة الإحتقال بمدينة أصفهان



المجلد الأول

في الأدب العربي

مجموعة من المحققين
إشراف: مجيد هادي زاده


بسم الله الرحمن الرحيم


شبكة الفكر
alfeker.net


يا علي يا فاطمة

نُصُوص وَرَسَائِل

مِنْ تُرَاثِ أصفَهَان العِلمِيِّ الخَالِد

قسم الحوزة العمليّة والمؤسسات الدينيّة
لجنة الاحتفال بمدينة أصفهان
العاصمة الثقافية للعالم الإسلامي
اصفهان - ١٣٨٥ش - ١٤٢٧/١٤٢٨ق

المجلد الأول

في الأدب العربي

مجموعة من المحقّقين
إشراف: مجيد هادي‌زاده

نصوص ورسائل

من تراث أصفهان العلميّ الخالد

المجلد الأول

في الأدب العربي

مجموعه من المحققين

اشراف: مجيد هادى زاده

اعداد : مكتب الاعلام الاسلامي في حوزة قم العلميّة – فرع محافظة اصفهان.
تصميم الغلاف: محراب أولجايتو، المسجد الجامع في اصفهان.
الناشر: هستي نما
الطباعة: مطبعة نگارش
الطبعة الأولى: ١٤٢٨ ق / ٢٠٠٧م
الكمية: ١٠٠٠ نسخة
السعر: ٦٠٠٠ تومان (سحر الدورة ٢٤٠٠٠ تومان)

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الهاتف: ٠٩١٢١٥٢١٠٣٨
ص . ب: ١٣١٤٥/٧٥٣
البريد الالكتروني: hastinama@Gmail.com

هادي زاده، مجيد، ١٣٤٤ –
نصوص و رسائل، من تراث اصفهان العلمي الخالد/ مجموعة من المحقّقين؛ اشراف مجيد هادي زاده؛ اعداد، مكتب الاعلام الاسلامي في حوزة قم العلمية فرع محافظة اصفهان. – تهران: هستي نما، ١٤٢٨ ق – ٢٠٠٧ م – ١٣٨٦
٢٤٠٠٠ ريال (دورة) ISBN: 978-964-8214-30-7
٦٠٠٠ ريال (ج ١) ISBN: 978-964-8214-31-4
٦٠٠٠ ريال (ج٢) ISBN: 978-964-8214-32-1
٦٠٠٠ ريال (ج ٣) ISBN: 978-964-8214-33-8
٦٠٠٠ ريال (ج ٤) ISBN: 978-964-8214-34-5
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
كتابنامه.
١. دانشمندان اسلامى – ايران – اصفهان – سرگذشتنامه. ٢. مجتهدان و علما – ايران – اصفهان – سرگذشتنامه. ٣. مشاهير ايران – اصفهان – سرگذشتنامه. الف. مكتب الاعلام الاسلامي في قم العلمية، فرع محافظة اصفهان. ب. عنوان.
٢ هـ ٧٢٥ص/DSR٢٠٧٣ /٩٣٢ /٩٥٥
١٣٨٦

دليل
المجلد الأول

تصدير ٧

مقدِّمة المُشرِف على المجموعة ١٣

الأمثالُ السائرة من شعر المتنبِّي ٢٧
للصاحب اسماعيل بن عبَّاد
اعداد: مجيد هادي‌زاده

الواضِح في مشكلات شعر المُتَنبِّي ٥٩
لأبي‌القاسم عبداللّه بن عبدالرَّحمن الإصفهانيّ
تحقيق: الأستاذ محمَّد الطاهر ابن‌عاشور
اعداد: مجيد هادي‌زاده

رسالةٌ في ذكر الواحد والأحد ٨٣
للإمام العلَّامة الرَّاغب الإصفهانيّ
تصحيح: الدكتور محسن محمَّدي الفشاركيّ

أطباقُ الذَّهب ٩٣
للشَّيخ الأديب شرف‌الدِّين عبدالمؤمن الإصفهانيّ
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

رسالة القَوس ١٦٣
لكمال‌الدِّين أبي‌الفضل إسماعيل الإصفهانيّ
تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن‌الرَّسول

القَوسيَّة النِّظاميَّة ١٨١
لقاضي نظام‌الدِّين أبي‌سعد محمَّد بن إسحاق الإصفهانيّ
تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن‌الرَّسول

قصيدة الفوز والأمان في مديح مولانا صاحب‌الزمان ﷺ ١٩٩
للعَلَم العلّامة الشَّيخ بهاءالدين العامِلي ﷺ
اعداد: مجيد هادي‌زاده

قصيدة على طرز الطَّنطرانيَّة في مديح الإمام العلّامة آقا حسَين الخوانساريّ ﷺ ٢٠٩
للعلّامة شيخ‌الإسلام جعفر القاضي الأصفهانيّ ﷺ
تحقيق: مجيد هادي‌زاده

جزء من ديوان المنشآت ٢١٥
للأديب الأريب العلّامة محمَّد مسيح بن إسماعيل الكاشانيّ
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

جَوابُ مَكتُوبِ الشَّرِيفِ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ ٢٢٣

جَوابُ كِتابِ السَّيِّدِ عَبدُالْمحسِنِ الْمَكِّيِّ ٢٢٨

جَوابٌ لِمَكْتُوبٍ اٰخَرَ مِنَ السَّيِّدِ عَبدُالْمحسِنِ الْمَكِّيِّ ٢٢٩

قُراحُ الإقتراح ٢٣٧
للإمام العلّامة بهاءالدين محمَّد بن الحسن الإصفهانيّ
تصحيح: أمير صالح معصومي

الحاشية على شرح الواحدي لديوان المُتنبِّي ٢٩٩
للفقيه الأديب المتفنِّن الشَّيخ أبي المجد محمَّدرضا الإصفهانيّ
تصحيح: ليلى نجمي

قصيدة تَنَصُّر ٣٤٩
للفقيه الأديب المتفنِّن الشَّيخ أبي المجد محمَّدرضا الإصفهانيّ
اعداد: مجيد هادي‌زاده

الآيات المَنظُومة ٣٥٥
للميرزا حبيب‌اللّٰه بن محمَّدباقر النَّيِّر الإصفهانيّ
تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن‌الرَّسول

تصدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على بشير رحمته ونذير نقمته، أبي القاسم المصطفى محمّد، وعلى آله وأهل بيته، لا سيّما بقيّة الله في أرضه وحجّته على عباده.

وأمّا بعد؛ قال الله تبارك وتعالى:

﴿والبلد الطيّب يخرج نباته بإذن ربّه والذي خَبُث لا يخرج إلّا نكداً كذلك نصرّف الآيات لقومٍ يشكرون﴾[1].

تعتبر إصفهان من المدن التي تشرّف أهلها باعتناق الدين الإسلامي الحنيف طواعية، فأقبلوا عليه زرافاتٍ ووحداناً، حيث كان كلام الوحي الإلهي قد نفذ في نفوسهم وعقولهم بمجرّد بلوغ نسيم الرسالة المحمّديّة إلى أصقاعهم وفيافيهم، فأبناء هذه المدينة العريقة كانوا قد أدركوا حقيقة الإسلام منذ الوهلة الأُولى لانطلاقته، فحثّوا الخُطى نحوه، يستقون من معينه، ويهتدون بهديه، فالعبد الصالح المسمّى بـ(روزبه) الذي أنجبته هذه الأرض المعطاء، كان قد تحمّل الأعباء الكبيرة بحثاً عن الرسول الموعود الذي بشّرت به التوراة والإنجيل، حتّى بلغ مراده، فارتمى في أحضان النبيّ الأعظم مصدّقاً به، وداعياً إليه بإخلاصٍ ووفاء، لينال شرف الانتساب إلى بيت النبوّة، فقال فيه الحبيب المصطفى: «سلمان منّا أهل البيت».

كما تميّزت هذه المدينة بحبّها وولائها المطلق لآل بيت النبيّ ﷺ، لا سيّما تمسّكها بولاية أمير المؤمنين ومولى المتّقين، عليّ بن أبي طالب ؑ، ممّا جعلها ترفل ببركات

---

١. الأعراف (٧): ٥٨.

هذه المودّة الخالصة، فقد أسبغ الله عليها من نعمه العديدة ما تغبطها عليه سائر المدن والأمصار.

إنّ التزام أبناء مدينة إصفهان بالثقافة الإسلاميّة يعكس بصورةٍ جليّة رغبتهم العميقة في التمسّك بقيم الحقّ والعدل، وكان هذا الالتزام الصادق سبباً في تفوّقهم في مختلف مجالات المعرفة، ورفدهم العالم الإسلامي بكبار العلماء والأُدباء ممّن أثروا الفكر والأدب والثقافة والفنّ. ويمكن القول بأنّ مفكّري وعلماء هذه المدينة لم ينصرفوا إلى طلب العلم ونشره فحسب، بل إنّهم بذلوا قُصارى جهدهم لاستثمار الطاقات العلميّة الكبيرة التي ذاع صيتها في أقطار العالم الإسلامي القريبة والبعيدة، فحثّوا حكوماتهم المتعاقبة على استقدامهم إلى مدينتهم، ليستمدّوا منهم ما أنعم الله عليهم من علوم وفنون وقدرات. فغدت إصفهان موئل العلماء، وكعبة المتعلّمين من كلّ حدبٍ وصوب؛ لذلك حفلت إصفهان بكبار أهل الإسلام وعيونهم من أُدباء ومفسّرين وفقهاء ومحدّثين وفلاسفة وعرفاء، أسّسوا لمدارس عظيمة في جميع حقول المعرفة، وأنتجوا ما لا يمكن أن يُعدّ أو يُحصى من الكتب، التي ملأت الآفاق في كلّ علمٍ وفنّ.

ومن النجوم اللامعة في سماء العلم، التي تلألأت في سماء هذه المدينة، يمكن الإشارة إلى هذه الأسماء التي هي أشهر من نارٍ على علم في التاريخ الإسلامي، كالشيخ الرئيس ابن سينا، والمحقّق الكركي، والميرداماد، والميرفندرسكي، والصاحب بن عبّاد، والحافظ أبو نعيم، والراغب الإصفهاني، وأبي الفرج الإصفهاني، وابن مسكويه، والشيخ البهائي، والعلّامة المجلسي، وغيرهم ممّن لا يحصون عدداً، وسوف لن ينساهم التاريخ أبداً.

وعلى الرغم ممّا تعرّضت له هذه الحركة العلميّة المباركة من عقبات، بسبب ما مرّت به هذه المدينة من أحداث تاريخيّة عصيبة، إلّا أنّ ذلك ـ ولله الحمد ـ لم يَفُتّ في عضدها، ولم ينل من عطائها، بل بقيت ولا زالت تحثّ الخطى نحو الأمام بوتائر متسارعة. وتقطف

المدينة حالياً ثمار تلك الحركة العلميّة الواسعة، حيث تشهد نشاطاً علمياً كبيراً، فإلى جانب الجامعات العديدة والعريقة التي تمارس فعّالياتها الأكاديميّة، تقف حوزتها العلميّة ـ التي تعتبر بحقّ إحدى أهمّ الحوزات العلميّة الشيعيّة في العالم الإسلامي ـ شامخةً متألّقة، لتؤكّد حضورها الفاعل في الأوساط العلميّة، تحت رعاية العالم الجليل، والمرجع الفقيه سماحة آية الله الشيخ حسين المظاهري دامت بركاته، حيث يتلقّى العلوم الدينيّة والعقليّة فيها آلاف الطلبة، على يد مئات الأساتذة الأجلّاء، وذلك في عشرات المدارس العلميّة المنتشرة في أنحاء المدينة. كما يقوم الآلاف من رجال الدين المتخرّجين من هذه الحوزة الشريفة بالعديد من النشاطات والفعّاليّات العلميّة، كالتدريس في الجامعات والأكاديميّات العلميّة، وممارسة التحقيق والبحث العلمي، وإدارة شؤون المساجد والمدارس الدينيّة، وتقديم الإرشادات الدينيّة، ونشر التوعية الثقافيّة في الدوائر الحكوميّة المدنيّة والعسكريّة، وممارسة القضاء في المحاكم الشرعيّة والجزائيّة. هذا إضافةً إلى ما يضطلعون به من مسؤوليّات دينيّة تجاه المواطنين.

وعندما قرّرت منظمّة العلوم والثقافة التابعة لمنظّمة المؤتمر الإسلامي ـ الآيسيسكو ـ اعتبار مدينة إصفهان عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي للعام ٢٠٠٦ ميلاديّة، تلقّت الحوزة العلميّة هذا الخبر بشوقٍ وارتياح كبيرين، إلّا أنّ أوّل ردّ فعل صدر منها عقب اتّخاذ هذا القرار هو أنّها أعربت عن أسفها البالغ بسبب اعتماد رؤساء الدول الإسلاميّة التاريخ الميلادي بدلاً من التاريخ الهجري، واعتباره أساساً في تحديد بداية ونهاية العام. لذا قامت بإجراء مراسم بدء هذا العام في عيد الأضحى المبارك بدلاً من عيد الفصح أو رأس السنة الميلاديّة، ومن أجل الاحتفال بهذه السنة فقد تمّ تشكيل لجنة عليا من مختلف المجالات والتخصّصات، لتأخذ على عاتقها مهمّة الاحتفال بمدينة إصفهان عاصمةً ثقافيّةً للعالم الإسلامي.

وانطلاقاً من أهمّيّة هذه المناسبة فإنّ ممثّل الوليّ الفقيه وإمام جمعة إصفهان ومدير الحوزة العلميّة في إصفهان سماحة آية الله السيّد يوسف طباطبائي نژاد، أوعز بتشكيل لجنة مؤلّفة من عدد من رجال الدين المرموقين، إضافةً إلى بعض مسؤولي الحوزة العلميّة ومكاتب التبليغ في المحافظة، ومن ثمّ باشرت هذه اللجنة عملها في مكتب الإعلام الإسلامي التابع للحوزة العلميّة، وقد أخذت الحوزة العلميّة في إصفهان على عاتقها القيام بجملة من المشاريع العلميّة، بمناسبة اعتبار إصفهان عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي، ولعلّ بعض أهمّ ما أنجزته بهذا الخصوص هو إحياء وتحقيق عدد من الرسائل العلميّة ذات الموضوعات الإسلاميّة المختلفة والمدوّنة في القرون الماضية في هذه المدينة. وما تمّ تحقيقه من هذه الرسائل الخطّيّة هو نزرٌ يسير من كمٍّ هائل من المخطوطات التي ما زالت تنتظر من ينتشلها من غرف النسيان لينشرها بين أهل العلم ومريديه.

وقد أُنيطت مسؤوليّة هذا العمل الكبير إلى المحقّق القدير والأُستاذ الفاضل حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ مجيد هادي زادة ـ صاحب الفكرة ـ ولقد بذل هو ومجموعة من خيرة المحقّقين ما في وسعهم، فقاموا بتحقيق خمس وثمانين رسالة علميّة تشتمل على موضوعات عديدة في الأدبين العربي والفارسي وفي التفسير والحديث والفقه والأُصول والفلسفة والكلام والعرفان، انتظمت في أربعة مجلّدات، وقد تمّ إنجاز هذا المشروع في غضون أربعة أشهر من العمل الجدّي المتواصل.

وهنا نرى من الواجب تقديم شكرنا إلى حجّة الإسلام والمسلمين السيّد حسين بهشتي‌نژاد المدير العام للإعلام الإسلامي في محافظة إصفهان، وحجّة الإسلام والمسلمين السيّد أحمد السجّادي رئيس مركز التحقيقات الكومبيوتريّة في الحوزة العلميّة في إصفهان، وكلّ الإخوة الأعزّاء في لجنة الاحتفال بمدينة إصفهان الذين مدّوا يد العون لنا في إنجاز هذه المهمّة.

إنّنا إذ نشكر الله تعالى على توفيقه في إخراج هذا المنجز، الذي يشير إلى مسيرة ألف عام من الحياة العلميّة في مدينة إصفهان، يشرّفنا أن نهديه إلى جميع محبّي العلم والحقيقة في العالم الإسلامي، كما ونهدي ثوابه وأجر ما بذل في سبيل إنجازه إلى روح فقيد الأُمّة، ومؤسّس الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة الإمام الخميني أعلى الله مقامه الشريف، وفاءً وتقديراً لذلك الرجل العظيم الذي بعث الحياة في جسد الأُمّة الإسلاميّة، وأعاد إليها مجدها وعزّتها وعظمتها، والذي قضى كلّ حياته منادياً وداعياً للوحدة بين المسلمين. والسلام.

أحمد زادهوش
رئيس قسم الحوزة العلميّة والمؤسّسات الدينيّة
لجنة الاحتفال بمدينة إصفهان
العاصمة الثقافيّة للعالم الإسلامي
ذي الحجّة ١٤٢٧ هـ‌ق / دي ١٣٨٥ هـ‌ش

مقدِّمة المُشرِف على المجموعة

بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للَّه، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله آل اللَّه.

وبعد؛ فهذه «نصوصٌ ورسائل من تراث إصفهان العلميِّ الخالد»، قمتُ بتدوينها لِـ«ذكرىٰ إصفهان عاصمة العالم الإسلاميّ الثقافيَّة لسنة ١٤٢٧» من الهجرة المقدَّسة.

وهذا المختصر لايُمثِّل شيئاً من ثقافة إصفهان إلَّا اليسير منها، حيث كانت معهداً علميّاً ظهر منها جملةٌ من الكبار والفحول في مختلف مجالات العلم والمعرفة، بين مفسِّرٍ ومحدِّثٍ وأديبٍ وفقيهٍ وحكيمٍ وعارفٍ وغيرها. أضفْ إلى ذلك مَن هاجر إليها ليحصِّل حظَّه من العلم فيها، فمنهم مَن استوطنها، ومنهم مَن غادرها إلى حيث شاء.

وكيف كان فقد قدَّر اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ لهذه البلدة المباركة أن تكون من أحسن البلاد طينةً وطبيعةً، كما أنَّها كانت من أنفع البلاد خدمةً لساحة العلم الإسلاميّ.

أمَّا هذه المجموعة القصيرة ـ وقد قلتُ أنَّها لاتُمثِّل شيئاً عن ثقافة إصفهان ـ، فقد اقترحتُ تدوينها بعد أن عُيِّنت عاصمةً ثقافيَّةً للعالم الإسلاميّ لسنة ١٤٢٧؛ فأردتُ أن تكون ذكرىٰ لها؛ نظمتُها في أربعة مجلَّدات كالتَّالي:

١ ـ المجلَّد الأوَّل: في الأدب العربيّ؛

٢ ـ المجلَّد الثاني: في التَّفسير والحديث؛

٣ ـ المجلَّد الثالث: في الفقه والأصول؛

٤ ـ المجلَّد الرابع: في الحكمة والكلام.

إليك تفصيل كلٍّ واحدٍ منها:

١ ـ المجلّد الأوّل: في الأدب العربيّ

أمّا المجلَّد الأوّل من المجموعة فخصَّصتُه بجملةٍ من نصوص الإصفهانيِّين الأدبيَّة، مختارًا بعضها له. و«الاختيار» هيهنا أمرٌ لابدَّ منه، إذ إصفهان كانت معهدًا للأدب العربيّ منذ قديم الزمن. فكفى بها فخرًا أن تكون مولدًا أو مدرسًا لأبي القاسم إسماعيل المشتهر بصاحب بن عبَّاد؛

ولأبي الفرج الإصفهانيّ، صاحب الأغاني؛

ولعِماد الكاتب، صاحب خريدة القصر؛

وللرَّاغب الإصفهانيّ، صاحب محاضرات الأدباء؛

ولأبي عليّ أحمد بن محمَّد المرزوقيّ الإصفهانيّ، شارح ديوان الحماسة؛

ولأبي محمَّد القاسم بن محمَّد الديمتري الإصفهانيّ، من شرَّاحه أيضًا؛

ولمؤيِّدالدِّين أبي إسماعيل الحسين الإصفهانيّ الطُّغرائيّ، ناظم لامية العجم؛

ولقوام الدِّين البُنداريّ الإصفهانيّ، مترجِم شاهنامه إلى العربيَّة؛

ولأبي محمَّد عبدالله بن محمَّد الخازن الإصفهانيّ، الشاعر؛

وللقاضي ناصح الدِّين الأُرَّجانيّ، الشاعر الكبير؛

ولابن طباطبا، صاحب عيار الشِّعر؛

ولأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم النَّطنزيّ الإصفهانيّ اللغويّ، صاحب دُستور اللغة؛ ولآخرين لايسع هذا المختصر حتَّى الإشارة إلى أسمائهم.

نعم! «الاختيار» أمرٌ لابدَّ منه، إذ البحر واسعٌ والمجال ضيِّقٌ؛ فاخترتُ نبذًا من نصوص أعلامها في نطاق الأدب العربيّ حسب تسلسل الزمن مراعيًا في التدوين أعوام وفيات أصحابها. فتمَّ العمل باختيار هذه الرَّسائل والنُّصوص؛ نذكرها هيهنا مع الإشارة إلى مؤلِّفيها ومحقِّقيها اكبارًا لعظمة المؤلِّفين واعظامًا لجهود المحقِّقين:

١. الأمثالُ السائرة من شعر المتنبِّي، للصاحب اسماعيل بن عبَّاد، من عملي.

٢. الواضِح في مشكلات شعر المُتنبِّي، لأبي القاسم عبدالله بن عبدالرَّحمن الإصفهانيّ، تصحيح: الشيخ محمَّدالطَّاهر ابن عاشور، مراجعة: مجيد هادي زاده.

٣. رسالةٌ في ذكر الواحد والأحد، للإمام العلَّامة الرَّاغب الإصفهانيّ، تصحيح: الدُّكتور محسن محمّدي الفشاركي.

٤. أَطباقُ الذَّهب، للشَّيخ الأديب شرف الدِّين عبدالمؤمن الإصفهانيّ، من عملي.

٥. رسالة القَوس، لكمال الدِّين أبي الفضل إسماعيل الإصفهانيّ، تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن الرَّسول.

٦. القَوسيَّة النِّظاميَّة، لقاضي نظام الدِّين أبي سعد محمَّد بن إسحاق الإصفهانيّ، تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن الرَّسول.

٧. قصيدة الفوز والأمان، للعَلَم العلَّامة الشَّيخ بهاء الدين العامِلي، من عملي.

٨. قصيدة على طرز الطِّغطرانيَّة، للعلَّامة شيخ الإسلام جعفر القاضي الأصفهانيّ، من عملي.

٩. جزء من ديوان المنشآت، لأديب الأريب العلَّامة محمَّد مسيح بن إسماعيل الكاشانيّ، من عملي.

١٠. قُراحُ الاِقتراح، للإمام العلَّامة بهاء الدين محمَّد بن الحسن الإصفهانيّ، تصحيح: الباحث أمير صالح معصومي

١١. الحاشية على شرح الواحدي لديوان المُتنبِّي، للفقيه الأديب المتفنِّن الشَّيخ أبي المجد محمَّدرضا الإصفهانيّ، تصحيح: الباحثة ليلى نجمي.

١٢. قصيدة تَنَصَّر، للفقيه الأديب المتفنِّن الشَّيخ أبي المجد محمَّدرضا الإصفهانيّ، من عملي.

١٣. الآيات المَنظُومة، للميرزا حبيب الله بن محمَّدباقر النَّيِّر الإصفهانيّ، تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن الرَّسول

٢ ـ المجلّد الثاني: في التّفسير والحديث

أمَّا المجلَّد الثاني، فهو مخصّصٌ بقسمٍ من نُصوص الإصفهانيِّين في مجالَي التفسير والحديث وما إليهما.

لايخفى ما لكتاب اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ من الأهمِّيَّة البالغة؛ حيث إنَّه العروة المتَّصلة بين الأرض والسَّماء وذريعة النجاة؛ ولايخفى أيضًا جلالة عِدله المقدَّس، أعني به سنَّة سيِّدنا الرَّسول الأعظم خاتم الأنبياء محمَّد المصطفىٰ، ووصيِّه وأولاده المعصومين النُّجباء الإثنىعشر ـ صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين ـ، خيرة اللَّه ـ تعالى ـ لتفسير كتابه ولهداية أمَّته المرحومة.

وإصفهان كانت معهد التَّفسير والحديث منذ أن دخلها الدِّين الحنيف، فكم نشأ وترعرع فيها من مفسِّرٍ ومقرىءٍ ومحدِّثٍ بين الحاكم والحافظ والشَّيخ والمُملي والمُستملي وغيرها.

نذكر من قرَّاءها على سبيل المثال:

وثَّاب بن أبي يحيى الإصفهانيّ المقرىء؛

وأبا رويم نافع بن عبدالرَّحمن الإصفهانيّ القارىء؛

وأباعبداللَّه محمَّد بن عيسى المقرىء؛

ومحمَّد بن عيسى بن إبراهيم، من المصنِّفين في القراءات؛

وأباعبداللَّه محمَّد بن الحسين الخشوعيّ الإصفهانيّ القارىء؛

وأحمد بن الفضل بن محمَّد الباطرقانيّ المقريء؛

وعبداللَّه بن محمَّد بن محمَّد الإصفهانيّ، المعروف بالقباب المقرىء؛

وأبامسلم محمَّد بن عليّ الإصفهانيّ؛

ومحمَّد بن عبداللَّه بن أحمد الإصفهانيّ المقرىء، المعروف بأبي الشَّيخ؛ وهم كثيرون جدًّا.

ونذكر من مفسِّريها:

أبامسلم محمَّد بن بحر الإصفهانيّ المفسِّر الكبير؛

وأباالقاسم إسماعيل بن محمَّد بن فضل التيمي الإصفهانيّ المفسِّر؛
وأباالعبَّاس الوليد بن أبان الإصفهانيّ المفسِّر؛
ومحمَّد بن الحسن بن فورك الإصفهانيّ المفسِّر؛
وأباالحسن عليّ بن الحسين بن عليٍّ الباقوليّ الإصفهانيّ المفسَّر؛
وأباالثناء شمس الدِّين محمود بن عبدالرَّحمن الإصفهانيّ المفسِّر المتكلِّم؛
والإمام الرَّاغب الإصفهانيّ المفسِّر الكبير.

ومن مفسِّرينا المتأخِّرين والمعاصرين:

المفسِّر الحجَّة العلَّامة الشَّيخ محمَّدحسين الإصفهانيّ، صاحب مجد البيان في تفسير القرآن؛
والمفسِّر المتكلِّم الحجَّة السَّيِّد عبدالحسين طيِّب، له أطيب البيان بالفارسيَّة في تفسير القرآن الكريم؛ في ١٤ مجلَّدات؛
والمفسِّرة المحدِّثة الفقيهة السَّيِّدة أمين، لها مخزن العرفان بالفارسيَّة أيضًا في التفسير، في ١٧ مجلَّدات.

ومن محدِّثيها الكبار:

أحمد بن خالد البرقيّ؛
وابن همام الإسكافيّ؛
وأباطاهر أحمد بن عيسى بن زيد بن سيِّدنا السَّجَّاد عليٍّ بن سيِّدنا سيِّدالشُّهداء الحسين بن سيِّد المسلمين عليٍّ بن أبي طالب ـ عليه وعلى آبائه وأولاده آلاف التحيَّة والثَّناء ـ؛ الهارب إلى إصفهان والمُتوفَّى والمدفون فيها؛
وإبراهيم بن حامد بن شياب الإصفهانيّ؛
وبشر بن الحسين الإصفهانيّ؛
وعبدالملك بن حميد بن أبي غنية الإصفهانيّ؛
وأباعليّ محمَّد بن سليمان بن عبدالرحمن الإصفهانيّ؛
وأباعبداللَّه محمَّد بن يوسف بن معدان، المعروف بعروس الزُّهاد؛

وأبامحمَّد الحسين بن حفص الإصفهانيّ ؛
وأبايحيى محمَّد بن عبدالوهَّاب الغفَّار الإصفهانيّ ؛
وأباالشَّيخ الإصفهانيّ ؛
وابن مردويه ؛
وابن المقرىء ؛
وأبانُعيم الإصفهانيّ ؛
وأباموسى المديني الإصفهانيّ ؛
وآل ابن مندة ، وهم بيتٌ فيه جمعٌ من كبار المحدِّثين.

ومنهم في القرون المتوسِّطة:

العلَّامة الشَّيخ محمَّدتقي المجلسي ، من شرَّاح كتبنا الأربعة الحديثيَّة ؛
وولده الجليل الإمام العلَّامة الشَّيخ محمَّدباقر ، مدوِّن بحار الأنوار من أكبر وأعظم ما صُنِّف في الحديث الشريف في العالَم الإسلاميّ ؛
والسَّيِّد نعمةاللَّه الجزائريّ ؛
والفيض الكاشانيّ ، صاحب الوافي ؛ وغيرهم.

وكيف كان فقد اخترتُ لهذا المجلَّد قسطًا من متون التفسير والحديث وعلومهما ، منها إجازتان روائيَّتان لعَلَمين من أعلام هذه البلدة المباركة.

إليك تفصيل أسامي هذه النُّصوص ومؤلِّفيها ومحقِّقيها ـ شكر اللَّه تعالى سعيهم ـ :

١. الأربعُون حديثًا في المهديّ ، للحافظ أبي نُعَيم أحمد بن عبداللّه الإصفهانيّ ، تصحيح: جويا جهانبخش.

٢. جزءٌ من كتاب الإيضاح في التفسير ، للشَّيخ أبي القاسم اسماعيل بن محمَّدٍ الإصفهانيّ ، من عملي.

٣. شرح حديث تمثيل عليٍّ بسورة التَّوحيد ، للمعلِّم الثَّالث الأمير محمَّدباقر الدَّامـاد ، من عملي.

٤. إجازةٌ روائيّة، أصدرها العلّامة المحقّق الشّيخ محمّدتقيّ المجلسيّ الأوّل، تصحيح: جويا جهانبخش.

٥. جزءٌ من الفَرائد الطَّريفة في شرح الصَّحيفة الشَّريفة، للشّيخ الإمام العلّامة محمّدباقر المجلسيّ الثّاني، من عملي.

٦. جزءٌ من نور الأنوار في شرح كلام خير الأخيار، للمحدّث الفقيه الكبير السَّيِّد نعمةاللّه الجزائريّ، من عملي.

٧. مناقِب الفُضلاء، المير محمّدحُسَين الحسينيّ الخاتونآباديّ، تصحيح: جويا جهانبخش.

٨. جزءٌ من مَجالبيَان في تفسير القُرآن، للمُفسِّر الفقيه العارف الشّيخ محمّدحُسين الإصفهانيّ النجفيّ، من عملي.

٩. التعريف بمدينة إصفهان في كتاب روضات الجنّات، للإمام العلّامة السَّيِّد محمّدباقر الموسويّ، تصحيح وشرح: سماحة الحجّة الأية السَّيِّد محمّدعليّ الروضاتيّ.

١٠. رسالةٌ في حكم الأغلاط الواقعة في المصاحف من الكُتّاب و...، العلّامة آيةاللّه الحاج آقا مُنيرالدِّين البروجرديّ الإصفهانيّ، تصحيح: مهدي باقري سيَّاني.

٣ـ المجلّد الثالث: في الفقه والأصول

أمّا في مجالَي الفقه والأصول، فلها عددٌ هائلٌ من رجالهما، وهذه الكثرة تمنعنا من الإشارة إلى أساميها. فنذكر منهم فقط:

الداود الظاهريّ الإصفهانيّ؛

وأباالشَّيخ الإصفهانيّ؛

وآلَي خجند وصاعد، وفي هذين البيتين نشأ كثيرٌ من الفقهاء الإصفهانيِّين؛

وأباالفتوح العِجلي؛

والإمام المحقِّق الكركيّ؛

والشَّيخ بهاءالدِّين العامليّ ؛
والمحقِّق الآقا حُسين الخوانساريّ ؛
وولده الآقا جمال‌الدِّين الخوانساريّ ؛
والفاضل الإصفهانيّ، الشهير بالهنديّ ؛
والعلَّامتين الهمامين المجلِسيَّين ؛
والوحيد الإصفهانيّ، المعروف بالبهبهانيّ ؛
وحجَّةالإسلام الشفتيّ.

ومن متأخِّريهم ومعاصريهم:

شيخ‌الشريعة الإصفهانيّ ؛
والشَّيخ محمَّدحسين الكمبانيّ ؛
والسَّيِّد أبوالحسن الإصفهانيّ المديسه‌ايّ.

ومن بيوتاته الجليلة:

بيت الكرباسي، آل الشَّيخ الفقيه محمَّدإبراهيم الكرباسيّ ؛
وبيت الروضاتيّ، آل الفقيه السَّيِّد محمَّدباقر الموسويّ الچهارسوقيّ ؛
وبيت النجفيّ، آل الفقيه الشَّيخ محمَّدتقي الإصفهانيّ النجفيّ. وفي هذه البيوت ترعرع جمٌّ غفيرٌ من كبار المجتهدين والفقهاء والأصوليِّين فيهم مَن كان في الطبقة الأولى من هذين العِلمين الشريفين.

والمختار لهذا المجلَّد من نصوصهما:

١. **الخيارُ في البيع**، للشَّيخ الإمام عليِّ بن الحُسين المحقِّق الكَرَكيِّ، من عملي.

٢. **فصُولُ الأذان والإقامة**، العلّامه محمّد بن عبدالفتّاح التُّنِكابُني، تصحيح: الباحث الشَّيخ مهدي باقري سيَّاني.

٣. **رسالةٌ في جواز قراءة مَلِك في الصَّلاة**، للفقيه الحكيم ملَّاإسماعيل الخواجوئيّ، تصحيح: الباحث رحيم قاسمي.

٤. رسالةٌ في الإستصحاب، للعلّامة المجدِّد الأستاذ الأكبر وحيد البهبهانيّ، من عملي.

٥. جزءٌ من كتاب تَبصِرة الفُقهاء، العلّامة أستاذ الأصوليِّين الشَّيخ محمَّدتقي الإصفهانيّ النجفيّ، تصحيح: الباحث السَّيِّد صادق الحُسينيّ الأشكوريّ.

٦. جزءٌ من كتاب الفُصول الغَرَويَّة في الأصول الفقهيَّة، للأصول الكبير والفقيه النِّحرير الشَّيخ محمَّدحُسين الإصفهانيّ الحائريّ، من عملي.

٧. جزءٌ من كتاب مِنهاجُ الهدايَة، للفقيه الكبير العلَّامة الحاج محمَّدإبراهيم الكَرباسي الإصفهانيّ، تصحيح: الباحث مهدي رضوي.

٨. جزءٌ من جَنَّة المأوىٰ، للفقيه الأديب السَّيِّد محمَّد الشَّهشهانيّ الإصفهانيّ، من عملي.

٩. وجيزةٌ عزيزةٌ في تحقيق المطالب الأصوليّة، للعلَّامة الفقيه الأصولي السَّيِّد محمَّدهاشم الجهارسوقي الإصفهانيّ، من عملي.

١٠. رسالةٌ في الغناء، تقريراً لما أفاده آيةاللّه السيِّد محمَّدباقر الموسويّ الدرچهايّ، بقلم تلميذه آيةاللّه السيّد علي أصغر البرزانيّ، تصحيح: الباحث الشَّيخ مهدي باقري سيَّاني.

١١. إماطةُ الغَين عن استعمال العين في معنيَين، للشَّيخ العلَّامة أبي المجد محمّدرضا الأصفهانيّ، من عملي.

٤ـ المجلّد الرابع: في الحكمة والعرفان

أمَّا في علمي الحكمة ـ ونعني بها هيهنا مجموع العلوم العقليَّة، من المنطق والكلام والفلسفة ـ والعرفان، فإنَّ إصفهان تُعدُّ بحقٍّ عاصمة الفلسفة الإسلاميَّة، بل هي مهد الحكمة فيها ترعرت وتكاملت ومنها انتشرت في سائر البلاد.

ومن أعلامها:

جمعٌ من الحكماء والأطبَّاء ـ من كبار العصر ـ هاجروا إليها قبل القرن الثالث من الهجرة المقدَّسة؛

وعامر بن أحمد الشونيزيّ ؛
وابن‌مندويه ؛
والشَّيخ الرئيس ابن‌سينا ، حيث قطن بها خمس‌عشرة سنة ، مدرِّسًا ومحقِّقًا ومصنِّفًا ؛
وأبومنصور ابن‌زيلة الإصفهانيّ ؛
وبهمنيار بن مرزبان ، تلميذاه ؛
وأبوالفتح الإصفهانيّ ؛
وصدرالدِّين محمَّد التُّركه الإصفهانيّ ؛
وصائن‌الدِّين عليّ التُّركه الإصفهانيّ ؛
وثالث المعلِّمين الميرداماد ؛
والميرفندرسكيّ ؛
وصدرالمتألِّهين وأعظمهم صدرالدِّين محمَّد الشيرازيّ ؛
وصهره الفيض ؛
وصهره الآخر الفيَّاض ؛
والحكيم السَّيِّد أحمد العلويّ.
ومتأخِّروهم كثيرون ، كمعاصِرَينا الجليلين الحكيم الشَّيخ محمَّد الخراسانيّ ؛
والشَّيخ المفيد.

ولستُ غاليًا في القول لوقلتُ أنَّ للحكمة الإلهيَّة سلسلةً متَّصلةً من قديم الزمن إلى يومنا هذا احتفظ بها مهد الحكمة إصفهان ، وليس هيهنا مجالٌ للتوسُّع فيه.

وكيف كان فقد اخترتُ لهذا المجلَّد جملةً من النصوص تمثِّل جزءً من تلك السِّلسلة القويمة ؛ إليك قائمةً تسرد أسامي النُّصوص والرسائل ، وأسامي مؤلِّفيها ومحقِّقيها:

١. خطبة التّوحيد ، للشّيخ الرّئيس أبي‌عليٍّ حسَين بن عبداللّه بن سينا ، تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابنُ‌الرَّسول.

٢. ترجمة خطبة التّوحيد بالفارسيّة ، للحكيم الخيّام النّيشابوريّ ، تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابنُ‌الرَّسول.

٣. قواعد التَّوحيد، للحكيم العارف الكبير أبي‌حامد صدرالدِّين محمَّد التُّركة الإصفهانيّ، من عملي.

٤. شرح الثَّانيَّة الكُبرى، للعارف الحكيم الكبير صائن‌الدِّين عليّ بن محمَّد التُّركة الإصفهانيّ، من عملي.

٥. إعتقادات الإماميَّة، للشَّيخ العلَّامة الكبير بهاءالدِّين محمَّد العامليّ، تصحيح: الباحث جويا جهانبخش.

٦. حدوث العالَم، أو الجمع بين الرَّأيَين للحَكيمين، للمعلِّم الثالث الأمير محمَّدباقر الدَّاماد الحُسينيّ، من عملي.

٧. أصالة جعل الوجود، لصدرالحكماء المتألِّهين صدرالدِّين محمَّد بن إبراهيم الشِّيرازيّ، تصحيح: الدُّكتور حامد ناجي إصفهانيّ.

٨. تعليقةٌ على عبارةٍ من كتاب الشِّفاء، للحبر الجامع الحَكيم الإلهي الأمير السَّيِّد أحمد العلويّ، تصحيح: الدُّكتور حامد ناجي إصفهاني.

٩. فائدةٌ في توقُّف عدمِ الكلِّ على عدمِ الجزء، للعلَّامة الحَكيم الفقيه محمَّد بن الحسن الشِّيروانيّ، من عملي.

١٠. خُلاصة المَنطق، لبهاءالدِّين محمَّد بن الحسن الإصفهانيّ، من عملي.

١١. الرِّسالة الهَمَّتيَّة، للعارف الكبير الآقا محمَّد البيدآباديّ الإصفهانيّ، تصحيح: الدُّكتور علي كرباسي‌زاده اصفهاني.

١٢. رسالةٌ في المَعارف الإلهيَّة، للعارف الكبير المُلَّا عليّ أكبر الإژهايّ الإصفهانيّ، من عملي.

١٣. شرح حديث الزِّنديق، للعارِف الكبير الشَّيخ آقا محمَّدرضا القمشهايّ، تصحيح: الدُّكتور حامد ناجي إصفهاني.

١٤. الرَّقيمة النُّوريَّة، للفَيلسوف الأعظم الملَّا عليّ النوريّ الإصفهانيّ، تصحيح: الدُّكتور حامد ناجي إصفهاني.

١٥. رسالةُ الوجود، للحكيم المتألّه العلّامة الشّيخ عليّ النُّوريّ، تصحيح: الدُّكتور حامد ناجي إصفهاني.

١٦. رسالةٌ في كيفيّة إطلاق أسماء اللّه على غيره، للحَكيم الخَبيرالحاجّ ملّا هادي السَّبزواريّ، من عملي.

١٧. تحقيقٌ في بيان إستجابة الدُّعاء، للحَكيم النِّحرير الميرزا أبي الحسَن الجِلوة الإصفهانيّ، من عملي.

١٨. تُحفةُ الحكيم، للعلّامة آية اللّه الحَكيم الشّيخ محمّدحسين الإصفهانيّ، من عملي.

* * *

هذا؛ ولا يفوتني الإشارة إلى نكاتٍ هامّةٍ:

١. كان المجال في هذا العمل ضيّقًا جدًّا، حيث قرّرنا طبع هذه المجموعة في العام الحالي اكرامًا لإصفهان في هذه السَّنة الّتي عيَّنها «آيسسكو» العاصمة للقطر الإسلامي الثقافيّة. فاقترحتُ تنظيم هذه المجموعة وتحقيق رسائلها وطبعها على فضيلة حجّةالإسلام الشّيخ أحمد زادهوش ـ مدير مكتب الإعلام الإسلامي فرع إصفهان، والأمين العام للُجنة جامع إصفهان العلمي لتكريم هذه السنة ـ؛ فوافق مبتغاي. فبدأتُ بهذا العمل وواصلتُ فيه الليل بالنهار والنهار بالليل، حتّى تمَّ ـ والحمد للّه ـ في أقلٍّ من ستّة أشهرٍ.

٢. ضيق الوقت قد منعنا عن التوسُّع في مجلّدات المجموعة، فتمَّ أطروحة هذا العمل العلميّ في هذه المجلّدات الأربعة. والمرجوُّ من اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يوفّقنا لتتميمه في فرصةٍ مقبلةٍ؛ وما ذلك على اللّه بعزيزٍ!

٣. نظرًا إلى كِبر بعض تلك النُّصوص آثرنا طبع جزءٍ منها لكيلا يخلو هذه المجموعة منها؛ والمختار من تلك النُّصوص أجزاء مستقلّة بحيث لاتضرُّ بها وقوع الإختيار فيها.

٤. وفي الختام يجب عليَّ أن أشكر لمَن وازرني في هذا العمل المتواضع، أخصُّ منهم بالذكر أوّلًا الأعزّاء المحقّقين الكرام، حيث بذلوا جهدهم في إنجاز العمل في أقلّ ما يمكن

من الزمن؛ ساعدهم اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ ووفّقهم لما فيه الخير.

وثانيًا أشكر للأمين العالم للُّجنة، سماحة الشَّيخ زادهوش ـ دام توفيقه ـ، حيث وافقني في هذا العمل أوّلًا كما وأنّه سيتمُّ العمل بطبعه بحلّةٍ قشيبةٍ، إن شاء اللّه.

* * *

وبعد؛ فهذا عملٌ متواضعٌ بذلتُ فيه ستّة أشهرٍ من عمري ليلاً ونهارًا، والمأمول من اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يقع موقع قبوله. والآن وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذه التقدمة القصيرة لايبقى عليَّ شيءٌ إلّا أن أشكر للّه ـ سبحانه وتعالى ـ الموفِّق على الإطلاق، حيث وفّقني لانجاز ما كنتُ بصدده، فالحمد له، ثمَّ الحمد له، ثمَّ الحمد له.

وصلوات اللّه وسلامه على نبيِّنا سيِّد الأنبياء والمرسلين
وعلى أهل بيته أئمّتنا الكِرام المعصومين
وكتبَ
خادم علومهم، المُشرِف على المجموعة
مجيد هادي زاده
في ١٢ / ١٠ / ١٤٢٧
الموافق لـ ١٣ / ٨ / ١٣٨٥

الأمثالُ السائرة من شعر المتنبِّي

للصاحب اسماعيل بن عبّاد

اعداد: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على رسول اللّه وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه رسالة الأمثال السائرة من شعر المتنبّي، والّتي «جمعها الصاحب كافي الكُفاة لمخدومه فخرالدولة». ابتدأتُ بها هذا المجلَّد نظراً إلىٰ قدمتها وبُعد عهدها بالنسبة إلينا؛ مضافاً إلىٰ ما لها من الأهمّيّة البالغة.

أمّا الرسالة فهي مجموعةٌ ممّا اختارها الصاحبُ إسماعيل بن عباد من الأمثال السائرة من شعر الفائق في صناعته المتنبي أبي‌الطَّيِّب أحمد بن الحسين الجُعفي‌الكِندي (٣٠٣، ٣٥٤هـ.ق.). وقد دفع جامعَها على جمعها وتنسيقها ما رأى من كثرة استشهاد الملك الفارسيّ فخرالدولة الديلميّ بشعر المتنبّي في كلامه، فألّفها ليهديها إليه. وقد اختار الملِك جملةً منها ميَّزها بحرف «خـ»؛ كما هو المشاهَد في متن الرِّسالة.

جامع الرسالة

هو كافي‌الكُفاة أبوالقاسم إسماعيل بن أبي‌الحسن عباد الطالقاني ـ نسبةً إلىٰ طالقان من

أعمال قزوين ـ. وُلد بها لأربع‌عشرة ليلةٍ بقيت من ذي‌القعدة سنة ٣٢٦هـ.ق. ونشأ في بيت علمٍ وفضلٍ. سمع من أبيه وجماعةٍ، وتتلمذ لأحمد بن فارس وأخذ عن ابن‌العميد، وكان يحضرهما في الري، فصار من كُتَّاب ابن‌العميد بعد أن بلغ مبلغاً عظيماً من علم الأدب ومايحتاج إليه الكاتب. ثمَّ رحل إلى إصفهان بعد أن استكتبه ابن‌العميد لمؤيِّدالدولة، وكان الصاحب حينئذٍ ابن عشرين سنة. ثمَّ صار وزيراً له من سنة ٣٦٦هـ.ق.؛ ثمَّ في سنة ٣٧٣هـ.ق. أخذ بزمام الوزارة للملك فخرالدولة بعد أن استولى على عرش السلطنة بإشارةٍ منه، وبقي وزيراً له حتَّى توفِّي في ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر من سنة ٣٨٥هـ.ق.، ودفن بإصفهان؛ ومزاره الآن معروفٌ يُزار؛ وقد قارب الستِّين من عمره[1].

الرسالة وعملي في إعدادها للطبع

مضتْ منَّا الإشارة إلىٰ أنَّ الصاحب جمعَ الرسالة للملك فخرالدولة، وأشرنا أيضاً إلى أنَّه كان وزيراً له من سنة ٣٧٣هـ.ق. إلىٰ أن قضى نحبه في سنة ٣٨٥هـ.ق.؛ فلاريب في أنَّ الرسالة مؤلَّفةٌ في هذه الفترة من الزمن، فهي وليدة النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة المقدَّسة.

ثمَّ إنِّي لمَّا قمتُ بإعدادها للطبع في هذه المجموعة فحصتُ عن مخطوطاتها في فهارس المكتبات، ولكن لم‌أعثر على أيِّ مخطوطةٍ منها؛ ولا ضير! حيث إنَّ الديوان الَّذي اختار منه الصاحب هذه الأبيات موجودٌ، والمحقِّق اليوم يتمكَّن من الرجوع إليه. هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّ الإمام الأديب العلَّامة السَّيِّد صدرالدِّين عليّ المدني قد أورد الرسالة بتمامها في موسوعته الكبرى في علم البديع، والَّتي أسماها أنوار الربيع في علم البديع[2].

---

١. استفدنا في هذه الترجمة القصيرة ممَّا كتبه الأستاذ إبراهيم شمس‌الدِّين في التقديم على ديوان الصاحب بن عباد؛ وانظر للتفصيل في ترجمته: وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٠٦؛ معجم الأدباء ـ لياقوت ـ، ج ٢، ص ٢١٣؛ يتيمة الدَّهر، ج ٣، ص ٢٢٥؛ أعيان الشِّيعة، ج ١١، ص ٤٢٠؛ صاحب بن عباد للأستاذ الكبير أحمد بهمنيار؛ هدية العباد شرح حال صاحب بن عباد للعلَّامة الحجَّة الشَّيخ عبَّاسعلي اديب، والأخيران بالفارسيَّة.

٢. انظر أنوار الربيع في علم البديع، ج ٢، ص ١١٨، ١٤٢.

فركنتُ إلىٰ نقله، ثمَّ قابلتُ بين روايته ورواية البرقوقيّ في شرحه للديوان، وأشرتُ إلىٰ مواضع الأبيات فيه وما بينهما من الاِختلاف.

وقد طبع الرسالة من ذي قبل الأستاذ الشَّيخ محمَّدحسين آل ياسين في مكتبة الصاحب، ونقلها إلىٰ الفارسيَّة الدكتور فيروز حريرجي؛ فعلى اللَّه أجرهما.

وللَّه الحمد أوَّلًا وآخراً

مجيد هادي زاده

ليلة القدر ١٩ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧

[بسم الله الرحمن الرحيم]

الأمثال السائرة من شعر المتنبِّي
جمعها الصاحب كافي الكفاة لمخدومه فخرالدولة

قال الصاحب كافي الكفاة اسماعيلُ بن عبَّاد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ:

الحمد للَّه الَّذي ضربَ الأمثالَ للناس، ﴿لَايَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوقَهَا﴾[1]؛ وصلَّى اللَّه على أفصح العرب وسرِّ عبدالمطَّلب ـ صلَّى اللَّه عليه وعلى اٰله أخيار الأمم وأنوار الظلم! ـ.

كم مثلٍ ضرب فيه الحجَّة الواضحة والحكمة البالغة، ثمَّ إنَّ اللَّه قد أحيا بالأمير السيِّد شاهنشاه فخرالدولة وفلك الأمَّة ـ أطال اللَّه بقاه ونصر لواه! ـ دائر العلوم والآداب وأقام برأيه ورايته أسواقها، وكانت في يد الكساد بل الذهاب؛ فهو يقدم على المعرفة ويقرب على التبصرة، لا كالملوك الَّذين يُقال لهم:

دَعِ المكارِمَ لاتنهَضْ لبُغيتِهَا ... واقعُدْ فإنَّك أنت الطاعمُ الكاسِي[2]

ومِن نِعَم اللَّه عليه ـ أدام اللَّه النِعَم لديه! ـ أنَّ اللَّه قرن ألفاظه بفضل المقال ووشَّح كلامه بضرب الأمثال، وسمعته ـ أعزَّ اللَّه نصره! ـ يتمثَّل كثيراً بفصوصٍ من شعر المتنبِّي، وهي لبُّ اللبِّ، يضع فيه الهناء مواضع النقب.

---

١. كريمة ٢٦ البقرة.

٢. البيت لحُطَيْئَة؛ راجع: ديوانه، ص ٥٣؛ ويُروى:

ذرِ المآثرَ لاتذهبْ لمطلبها ... و اجلس فإنَّك أنت الآكلُ الكاسي

وهذا الشاعر مع تميُّزه وبراعته وتبريزه في صناعته، له في الأمثال خصوصاً مذهبٌ سبق به أمثاله؛ فأمليتُ ما صدر عن ديوانه من مثلٍ واقعٍ في فنِّه، بارعٍ في معناه ولفظه، ليكون تذكرةً في المجلس العالي، تلحظها العين العالية وتعيها الأذن الواعية. ثمَّ إن أمر ـ أعلى اللَّه أمره! ـ أمليتُ ـ بمشيئة اللَّه ـ ما وقع من الأمثال في كلِّ ديوانٍ جاهليٍّ أو مخضرمٍ أو اسلاميٍ؛ فما أجد من الأدباء مَن عمل في ذلك كتاباً مقنعاً أو جمعاً مشبعاً؛ قرن اللَّه السعادات بأيّامه والمناجح بأعلامه!

* * *

قال المتنبِّي:

فَعُدْ بِهَا لَا عَدِمتُهَا أبَداً ... خَيرُ صِلَاتِ الكَرِيمِ أعوَدُهَا[1]

* * *

إِنِّي لَأَعْلَمُ وَاللَّبِيبُ خَبِيرُ ... أَنَّ الْحَيَاةَ وَإِنْ حَرِصْتُ غُرُورُ[2]

* * *

صَبْراً بَنِي إِسْحَاقَ عَنْهُ تَكَرُّماً ... إِنَّ الْعَظِيمَ عَلَى الْعَظِيمِ صَبُورُ

يَمَّمْتُ شَاسِعَ دَارِهِمْ عَنْ نِيَّةٍ ... إِنَّ الْمُحِبَّ عَلَى الْبِعَادِ[3] يَزُورُ[4]

* * *

فَمَوتِي فِي الْوَغَى عَيْشِي لِأَنِّي ... رَأَيْتُ الْعَيْشَ فِي أَرَبِ النُّفُوسِ[5]

* * *

خَ أَهْوِنْ بِطُولِ الثَّوَاءِ وَالتَّلَفِ ... وَ السِّجْنِ وَالْقَيْدِ يَا أَبَادُلَفِ

خَ لَوكَانَ سُكْنَايَ فِيهِ مَنْقَصَةً ... لَمْ يَكُنِ الدُّرُّ سَاكِنَ الصَّدَفِ

---

١. راجع: شرح البرقوقي على ديوان المتنبّي، ج ٢، ص ٣٧.
٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٣١.
٣. المصدر: المحبُّ لمَن يحبُّ.
٤. المصدر، ج ٢، ص ٢٣٥، ٢٣٧.
٥. المصدر، ج ٢، ص ٣٠١.

خـ غَيْرَ اُخْـتِيَارٍ قَـبِلْتُ بِـرَّكَ بِـي وَالسِّجْنُ وَالْـقَيْدُ يَـا أَبَـادُلَفِ[١ و ٢]

* * *

خـ إذَا قِيلَ رِفْقًا قَـالَ لِـلحِلْمِ مَـوضِعٌ وحِلمُ الفَتَى فِي غَيرِ مَـوضِعِهِ جَـهلُ[٣]

* * *

يَـفنَى الكَـلَامُ ولَايُـحِيطُ بِـوَصفِكُمْ أَ يُـحِيطُ مَـا يَـفنِي بِـمَا لَايَـنفَدُ[٤]

* * *

يَفْدِي بَنِيكَ عُـبَيدَاللّٰـهِ حَـاسِدُهُمْ بِجَبْهَةِ العَيرِ يُفدَى حَافِرُ الفَـرَسِ[٥]

* * *

خَيرُ الطُّيُورِ عَـلَى القُـصُورِ وشَـرُّهَا يَأْوِي الخَـرَابَ ويَسْكُـنُ النَّـاوُوسَا

* * *

ومَا الكَـرَمُ[٦] الطَّـرِيفُ وإنْ تَـقَوَّى بِـمُنتَصِفٍ مِـنَ الكَـرَمِ التِّـلَادِ
وإنَّ الجُـرْحَ يَـفشِيءُ[٧] بَـعدَ حِـينٍ إذَا كَـانَ البِـنَاءُ عَـلَى فَسَـادِ[٨]

* * *

يَـجْنِي الغِـنَى لِـلِئَامِ لَـوعَقَلُوا مَا لَيسَ يَـجْنِي عَـلَيهِمِ العَـدَمُ
هُـمُ لِأَمْـوَالِـهِمْ ولَسْـنَ لَـهُمْ والعَارُ يَبقَى والجُـرْحُ يَـلتَئِمُ[٩]

* * *

---

١. المصدر:

غـيراخـتيارٍ قـبلتُ بـرّك لي والجوعُ يرضى الأُسودَ بـالجِيَفِ

٢. المصدر، ج ٣، ص ٢٣، ٢٤.
٣. المصدر، ج ٣، ص ٣٠٥.
٤. المصدر، ج ٢، ص ٦٢.
٥. المصدر، ج ٢، ص ٢٩٨.
٦. المصدر: الغضبُ.
٧. المصدر: ينفِر.
٨. المصدر، ج ٢، ص ٨٣.
٩. المصدر، ج ٤، ص ١٨٠، ١٨١.

ودَهْـــرٌ نَـاسُهُ نَـاسٌ صِـغَارٌ وإنْ كَـانَتْ لَـهُمْ جُثَثٌ ضِخَامُ
ومَـا أَنَـا مِـنهُمُ بِـالعَيشِ فِـيهِمْ ولَكِـنْ مَـعْدِنُ الذَّهَبِ الرَّغَـامُ
خَـلِيلَكَ أَنْتَ لَا مَـنْ قُـلتَ خِـلِّي وإنْ كَـثُرَ التَّـجَمُّلُ والكَـلَامُ
ولَـو جِـيزَ الحِـفَاظُ بِـغَيرِ عَـقلٍ تَـجَنَّبَ عُـنْقَ صَـيقَلَةِ الحُسَـامُ
وشِـبْهُ الشَّـيءِ مُـنْجَذِبٌ إِلَـيْهِ وأَشْـبَهُنَا بِـدُنيَانَا الطَّـغَامُ
ولَـولَمْ يَـرعَ إِلَّا مُـستَحِقٌّ لِـرُتبَتِهِ أَسَـامَهُمُ المُسَـامُ
ولَـولَمْ يَـعْلِ إِلَّا ذُومَـحلٍّ تَـعَالَى الجَـيشُ وانْـحَطَّ القَـتَامُ
ومَـنْ خَـبَرَ الغَـوَانِي فَـالغَوَانِي ضِـيَاءٌ فِـي بَـوَاطِـنِهِ ظَـلَامُ
تَـلَذُّ لَـهُ المُـرُوءَةُ وهْـيَ تُـؤذِي ومَـن يَـعشَقْ يَـلَذُّ لَـهُ الغَـرَامُ
وقَـبضُ نَـوَالِـهِ شَـرَفٌ وعِـزٌّ وقَـبضُ نَـوَالِ بَـعضِ القَـومِ ذَامُ
أَقَـامَتْ فِـي الرِّقَـابِ لَـهُ أَيَـادٍ هِـيَ الأَطـوَاقُ والنَّـاسُ الحَـمَامُ[1]

* * *

ومَا الفِـضَّةُ البَـيضَاءُ والتِّـبرُ وَاحِـدٌ نُفُوعَانِ لِلْمُكدِي وبَـينَهُمَا صَـرْفُ[2]

* * *

وزَارَكَ بِـي دُونَ المُـلُوكِ تَـحَرُّجٌ إِذَا عَنَّ بَـحْرٌ لَـمْ يَجُزْ لِـي التَّـيَمُّمُ[3]

* * *

ولِكُلِّ عَـينٍ قُـرَّةٌ فِـي قُـربِهِ حَـتَّى كَأَنَّ مَـغِيبَهُ الأَقْـذَاءُ[4]

* * *

خـ ولَكِنَّ حُبًّا خَامَرَ القَـلبَ فِـي الصِّبَا يَـزِيدُ عَـلَى مَـرِّ الزَّمَـانِ ويَشْـتَدُّ

---

١. المصدر، ج ٤، ص ١٩٠.
٢. المصدر، ج ٣، ص ٣٢.
٣. المصدر، ج ٤، ص ٢١٣.
٤. المصدر، ج ١، ص ١٤٨.

خـ وأَصبَحَ شِعرِي مِنهُمَا فِي مَكَانِهِ وفِي عُنُقِ الحَسنَاءِ يُستَحسَنُ العِقدُ[١]

* * *

فِي سَعَةِ الخَافِقَينِ مُضطَرَبٌ وفِي بِلَادٍ مِن أُختِهَا بَدَلُ
أَبلَغُ مَا يُطلَبُ النَّجَاحُ بِهِ الطَّـ ـبْعُ وعِندَ التَّعَثُّرِ الزَّلَلُ[٢]

* * *

ومَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرًّا بِهِ المَاءَ الزُّلَالَا[٣]

* * *

مَا كُلُّ مَن طَلَبَ المَعَالِي نَافِذاً فِيهَا ولَا كُلُّ الرِّجَالِ فُحُولاً[٤]

* * *

خـ الحُبُّ مَا مَنَعَ الكَلَامَ الأَلسُنَا وأَلَذُّ شَكوَى عَاشِقٍ مَا أَعلَنَا
خـ وأَنَهُ المُشِيرَ عَلَيكَ فِيَّ بِظَلَّةٍ وَالحُرُّ مُمتَحَنٌ بِأَولَادِ الزِّنَا
خـ ومَكَائِدُ السُّفَهَاءِ وَاقِعَةٌ بِهِم وعَدَاوَةُ الشُّعَرَاءِ بِئسَ المُقتَنَى
لُعِنَتْ مُقَارَنَةُ اللَّئِيمِ فَإِنَّهَا ضَيفٌ يَجُرُّ مِنَ النَّدَامَةِ ضَيفَنَا[٥]

* * *

وأَنفَسُ مَا لِلفَتَى لُبُّهُ وذُواللُّبِّ يَكرَهُ إِنفَاقَهُ[٦]

* * *

لَاافتِخَارٌ إِلَّا لِمَن لَايُضَامُ مُدرِكٍ أَو مُحَارِبٍ لَايَنَامُ
خـ ذَلَّ مَن يَغبِطُ الذَّلِيلَ بِعَيشٍ رُبَّ عَيشٍ أَخَفُّ مِنهُ الحِمَامُ

---

١. المصدر، ج ٢، ص ١٠٥، ١١١.
٢. المصدر، ج ٣، ص ٣٢٧، ٣٣٦.
٣. المصدر، ج ٣، ص ٣٤٤.
٤. المصدر، ج ٣، ص ٣٦٢.
٥. المصدر، ج ٤، ص ٢٣٧، ٢٣٨.
٦. المصدر، ج ٣، ص ٩.

خـ كُـلُّ حِـلمٍ أَتَـى بِـغَيرِ اقْـتِدَارٍ حُـجَّةٌ لَاجِـئٌ إِلَـيهَا اللِّـئَامُ
مَـن يَـهُنْ يَسهُلِ الهَـوَانُ عَـلَيهِ مَـا لِـجُرحٍ بِـمَيِّتٍ إِيـلَامُ
إِنَّ بَـعْضاً مِـنَ القَـرِيضِ هُـذَاءٌ لَـيسَ شَـيْئاً وَبَـعضُهُ أحكَـامُ[1]

* * *

ورُبَّـمَا فَـارَقَ الإِنسَـانُ مُـهجَتَهُ يَومَ الوَغَى غَيرَ قَالٍ خَشيَةَ العَارِ[2]

* * *

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغـرَاضٌ لِـذَا الزَّمَـنِ يَخلُو مِنَ الهَمِّ أَخـلَاهُم مِـنَ الفِـطَنِ
فَـقرُ الجَـهُولِ إِلَـى عَـقْلٍ بِـلَا أَدَبٍ فَقرُ الحِـمَارِ إِلَـى رَأْسٍ بِـلَا[3] رَسَـنِ
لَا يُـعجِبَنَّ مَـضِيمًا حُسْـنُ بَـزَّتِهِ وهَلْ يَـرُوقُ دَفِـينًا جَـودَةُ الكَـفَنِ[4]

* * *

إِلَى مِثلِ مَا كَانَ الفَـتَى يَـرجِـعُ الفَـتَى يَعُودُ كَمَا يُبدِي[5] ويُكْرِي كَمَا أَرمَـى[6]

* * *

إِنْـعَمْ ولَـذَّ فَـلِلأُمُورِ أَوَاخِـرٌ أَبَـدًا كَـمَا كَـانَتْ لَـهُنَّ أَوَائِـلُ
وإِذَا أَتَـتْكَ مَـذَمَّتِي مِـنْ نَـاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِـي بِأَنِّـي كَـامِلُ[7]

* * *

خـ فِي النَّـاسِ أَمـثِلَةٌ تَـدُورُ حَـيَاتُهَا كَـمَمَاتِهَا وَمَـمَاتُهَا كَـحَيَاتِهَا[8]

* * *

---

١. المصدر، ج ٤، ص ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٥.
٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٤٥.
٣. المصدر: إلى.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤.
٥. المصدر: أبدِي.
٦. المصدر، ج ٤، ص ٢٢٧.
٧. المصدر، ج ٣، ص ٣٧٠، ٣٧٦.
٨. المصدر، ج ١، ص ٣٥٧.

خـ ومَن يُنْفِقِ السَّاعَاتِ فِـي جَـمعِ مَـالِهِ ... مَـــخَافَةَ فَـقْرٍ فَـالَّذِي فَـعَلَ الفَـقرُ
خـ ولَايَـنفَعُ الإمكَـانُ لَـولَا سَـخَاوُهُ ... وهَـلْ نَـافِعٌ لَـولَا الأَكُـفُّ القَـنَا السُّـمْرُ[1]

* * *

ضُـرُوبُ النَّـاسِ عُشَّـاقٌ ضُـرُوبَا ... فَأَعْـــذَرُهُم أَشَـقُّهُمُ حَـبِيبًا[2]

* * *

خـ ومِنْ نَكَدِ الدُّنيَا عَـلَى الحُـرِّ أَنْ يَـرَى ... عَـدُوًّا لَـهُ مَـا مِـن صِـدَاقَـتِهِ بُـدُّ
وأُكْـــبِرُ نَـفسِي عَـن جَـزَاءٍ بِـغَيْبَةٍ ... وكُـلُّ اغْـتِيَابٍ جُـهدُ مَـن لَا لَـهُ جُـهْدُ
فَـمَا فِـي سَـجَايَاكُـمْ مُـنَازَعَةُ العُـلَى ... ولَا فِـي طِـبَاعِ التُّـربَةِ المِسْكُ وَالنَّـدُ[3]

* * *

خـ مِنَ الحِلمِ أَنْ تَسْـتَعمِلَ الجَـهلَ دُونَـهُ ... إِذَا اتَّسَـعَتْ فِـي الحِـلْمِ طَـرْقُ المَـظَالِمِ[4]

* * *

خـ إِذَا لَـمْ تَكُنْ نَـفْسُ النَّسِـيبِ كَأَصْـلِهِ ... فَـمَا ذَا الَّـذِي تُـغْنِي كِـرَامُ المَـنَاسِبِ[5]

* * *

لَوكَانَ يُمكِنُنِي سَـفرْتُ عَـنِ الصِّـبَا ... فَـالشَّيبُ مِـن قَـبلِ الأَوَانِ تَـلَثُّمُ
والهَـمُّ يَـختَرِمُ الجَسِـيمَ نَـحَافَةً ... ويُشِـيبُ نَـاصِيَةَ الصَّـبِيِّ ويُـهرِمُ
ذُوالعَـقلِ يَشْـقَى فِـي النَّـعِيمِ بِـعَقلِهِ ... وأَخُو الجَـهَالَةِ فِـي الشَّـقَاوةِ يَـنعَمُ
والنَّاسُ قَد نَـبَذُوا الحِـفَاظَ فَـمُطلَقٌ ... يَـنسِي الَّـذِي يُـولِي وعَـافٍ يَـندَمُ
لَاتَـخْدَعَنَّكَ مِـن عَـدُوِّكَ دَمْـعَةٌ ... وَارْحَمْ شَـبَابَكَ مِـنْ عَـدُوٍّ تَـرحَـمُ
لَايَسلَمُ الشَّـرَفُ الرَّفِـيعُ مِـنَ الأَذَى ... حَـتَّى يُـرَاقَ عَـلَى جَـوانِـبِهِ الدَّمُ

---

١. المصدر، ج ٢، ص ٢٥٥، ٢٥٩.
٢. المصدر، ج ١، ص ٢٦٤.
٣. المصدر، ج ٢، ص ٩٢، ٩٥، ١٠٢.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٢٣٨.
٥. المصدر، ج ١، ص ٢٨٣.

يُـوْذِي القَـلِيلُ مِـنَ اللِّـئَامِ بِـطَبْعِهِ ... مَـن لَايَـقِلُّ كَـمَنْ يَـقِلُّ ويَـلؤَمُ
والظُّلْمُ مِن شِيَمِ النُّفُوسِ فَـإنْ تَـجِدْ ... ذَاعِـفَّةٍ فَـلِعِلَّةٍ لَايَـظلِمُ
ومِـن البَـلِيَّةِ عَـذلُ مَـن لَايَـرعَوِي ... عَن جَـهلِهِ[1] وخِـطَابُ مَـن لَايَـفهَمُ
والذُّلُّ يُـظهِرُ فِـي الذَّلِـيلِ مَـوَدَّةً ... وأَوَدُّ مِـنهُ لِـمَنْ يَـوَدُّ الأرقَـمُ
خـ ومِـنَ العَـدَاوَةِ مَـا يَـنَالُكَ نَـفعُهُ ... ومِـنَ الصَّـدَاقَـةِ مَـا يَـضُرُّ ويُـؤلِمُ
أفـعَالُ مَـن تَـلِدُ الكِـرَامُ كَـرِيمَةٌ ... وفَعَالُ مَـن تَـلِدُ الأعَـاجِمُ أعـجَمُ[2]

* * *

خـ ولَكِـنَّ الغُـيُوثَ إذَا تَـوَالَتْ ... بِأَرضٍ مُسَـافِرٍ كَـرِهَ الغَـمَامَا[3]

* * *

خـ فَـطَعمُ المَـوتِ فِـي أمـرٍ حَـقِيرٍ ... كَـطَعمِ المَـوتِ فِـي أمـرٍ عَـظِيمِ
يَـرَى الجُـبَنَاءُ أنَّ العَـجزَ عَـقْلٌ[4] ... وتِـلكَ خَـدِيعَةُ الطَّـبعِ اللَّـئِيمِ
خـ وكُلُّ شَجَاعَةٍ فِـي المَـرءِ تُـغْنِي ... ولَامِـثْلَ الشَّـجَاعَةِ فِـي الحَكِـيمِ
خـ وكَمْ مِن عَـائِبٍ قَـولًا صَـحِيحًا ... وآفَـتُهُ مِـنَ الفَـهمِ السَّـقِيمِ
ولَكِـنْ تَأخُـذُ الأذهَـانُ مِـنهُ ... عَـلَى قَـدرِ القَـرَائِحِ والفُـهُومِ[5]

* * *

كَـلَامُ أكـثَرِ مَـن تَـلقَى ومَـنظَرُهُ ... مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الأذهَانِ والحَـدَقِ[6]

* * *

إلْـفُ هَـذَا الهَـوَاءِ أوقَـعَ فِـي الأنْـ ... ـفُسِ إنَّ الحِـمَامَ مُـرُّ المَـذَاقِ
والأَسَـى قَـبلَ فُـرقَةِ الرُّوحِ عَـجْزٌ ... والأَسَـى لَايَكُـونُ بَـعدَ الفَـرَاقِ

---

١. المصدر: غيِّه.
٢. المصدر، ج ٤، ص ٢٥١.
٣. المصدر، ج ٤، ص ٢٦٢.
٤. المصدر: فخرٌ.
٥. المصدر، ج ٤، ص ٢٤٥، ٢٤٦.
٦. المصدر، ج ٣، ص ١.

والغِـنَى فِـي يَـدِ اللَّـئِيمِ قَـبِيحٌ قَدرَ قُـبحِ الكَـرِيمِ فِـي الامْـلَاقِ[١]

* * *

ومِن قَـبلِ النِّـطَاحِ وقَـبْل يَأْنِـي تَبِينُ لَكَ النَّـعَاجُ مِـنَ الكِـبَاشِ[٢]

* * *

خـ ويُظهِرُ الجَـهلَ بِـي وأَعـرِفُهُ والدُّرُّ دُرُّ بِـرَغمِ مَـن جَـهِلَه
فَـصِرتُ كَـالسَّيفِ حَـامِدًا يَـدَهُ لَايَحمَدُ[٣] السَّيفُ كُلَّ مَن حَمَلَه[٤]

* * *

وَفَـاؤُكُـمَا كَـالرَّبْعِ أشجَاهُ طَـاسِمُه بِأنْ تُسـعِدَا والدَّمـعُ أَشـفَاهُ سَاجِمُه
وقَـد يَـتَزَيَّا بِـالهَوَى غَـيرُ أهـلِهِ ويَستَصحِبُ[٥] الإنْسَانُ مَن لَايُـلَائِمُه
قِفَّى تَغْرَمِ الأُولَـى مِـنَ اللَّـحظِ مُـهجَتِي بِـثَانِيَةٍ والمُـتلِفُ الشَّـيءَ غَـارِمُه
ومَـا خَـضَّبَ النَّـاسُ البَـيَاضَ لأنَّـهُ قَـبِيحٌ ولَكِـن أحْسَـنُ الشِّعرِ فَـاحِمُه
ومَـا كُـلُّ سَـيفٍ يَـقطَعُ الهَـامَ حَـدُّهُ وتَـقطَعُ لَـزبَاتِ الزَّمَـانِ مَكَـارِمُه[٦]

* * *

خـ وإذَا كَـانَتِ النُّـفُوسُ كِـبَارًا تَـعِبَتْ فِـي مُـرَادِهَـا الأجسَـامُ
فَكَـثِيرٌ مِـنَ الشُّـجَاعِ التَّـوَقِّي وكَـثِيرٌ مِـنَ البَـلِيغِ السَّـلَامُ[٧]

* * *

خـ ولَوجَازَ الخُـلُودُ خَـلَدتَ فَـرْدًا ولَكِـن لَـيسَ لِـلدُّنيَا خَـلِيلُ[٨]

* * *

---

١. المصدر، ج ٣، ص ١٠٨، ١٠٩.
٢. المصدر، ج ٢، ص ٣٢٠.
٣. المصدر: ما يحمد.
٤. المصدر، ج ٣، ص ٣٨٧، ٣٩٢.
٥. المصدر: ويصطَحِب.
٦. المصدر، ج ٤، ص ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٢، ٦١.
٧. المصدر، ج ٤، ص ٦٤، ٦٧.
٨. المصدر، ج ٣، ص ١٤٠.

خـ ومَـن لَـمْ يَعشَقِ الدُّنـيَا قَـلِيلٌ ... ولَكِـن لَاسَـبِيلَ إلَـى الوِصَـالِ
خـ نَـصِيبُكَ فِـي حَـيَاتِكَ مِـن حَـبِيبٍ ... نَـصِيبُكَ فِـي مَـنَامِكَ مِـن خَـيَالِ
خـ ولَـوكَانَ النِّسَـاءُ كَـمَنْ فَـقَدنَا ... لَـفُضِّلَتِ النِّسَـاءُ عَـلَى الرِّجَـالِ
خـ ومَا التَّأْنِيثُ لِاسْمِ الشَّمسِ عَـيْبٌ ... ولَا التَّـذكِيرُ فَـخْرٌ لِـلهِلَالِ
خـ فَـإنْ تَـفِقِ الأَنَـامُ وأَنتَ مِـنهُمْ ... فَـإنَّ المِسكَ بَـعضُ دَمِ الغَـزَالِ[1]

* * *

إلَامَ طَـمَاعِيَةُ العَـاذِلِ ... ولَارَأْيَ فِـي الحُبِّ لِـلعَاقِلِ
خـ يُـرَادُ مِـنَ القَـلبِ نِسـيَانُكُمْ ... وتَأْبَـى الطِّـبَاعُ عَـلَى النَّاقِلِ
خُذُوا مَـا أَتَـاكُـم بِـهِ واغْـنمُوا ... فَـإنَّ الغَـنِيمَةَ فِـي العَـاجِلِ[2]

* * *

خـ أعلَى المَمَالِكِ مَا يُـبنَى عَـلَى الأَسَـلِ ... والطَّـعْنُ عِـندَ مُـحِبِّيهِنَّ كَـالقُبَلِ
ولَايُـجِيرُ عَـلَـيهِ الدَّهْـرُ بُـغيَتَهُ ... ولَاتُـحَصِّنُ دِرْعٌ مُـهجَةَ البَـطَلِ
بِـذِي الغَـبَاوَةِ مِـن إنْشَـادِهَا ضَـرَرٌ ... كَـمَا تَـضُرُّ رِيَـاحُ الوَردِ بِـالجُعَلِ[3]

* * *

إذَا مَـا تَأَمَّـلْتَ الزَّمَـانَ وصَـرفَهُ ... تَيَقَّنتَ أنَّ المَوتَ ضَرْبٌ مِنَ القَتلِ
هَـلِ الوَلَـدُ الَمحبُوبُ إلَّا تَـعِلَّةٌ ... وهَلْ خَلْوَةُ الحَسنَاءِ إلَّا أذَى البَعلِ
ومَا الدَّهـرُ أهـلٌ أنْ تُـؤَمَّلَ عِـندَهُ ... حَيَاةٌ وأنْ يُشتَاقَ فِيهِ إلَى النَّسْـلِ[4]

* * *

ورُبَّـمَا قَـالَتِ العُـيُونُ وقَـدْ ... يَصْدُقُ فِيهَا ويَكـذِبُ النَّـظَرُ

---

١. المصدر، ج ٣، ص ١٤٠، ١٤١، ١٤٩، ١٥١.
٢. المصدر، ج ٣، ص ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩.
٣. المصدر، ج ٣، ص ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨.
٤. المصدر، ج ٣، ص ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩.

أعَـاذَكَ اللّـهُ مِـن سِـهَامِهِمِ ومُخْطِيءٌ مَن رَمِـيُّهُ القَـمَرُ[١]

* * *

وإذَا وَكَـلتَ إلَـى كَـرِيمٍ رَأيَـهُ فِي الجُودِ بَانَ مَذِيقُهُ مِن مَحضِهِ[٢]

* * *

إنَّ الرِّيَـاحَ إذَا عَـمَدْنَ لِـنَاظِرٍ أغـنَاهُ مُـقبِلُهَا عَـنِ اسْتِعجَالِهِ
دُونَ الحَـلَاوَةِ فِـي الزَّمَـانِ مَـرَارَةٌ لَاتُـخْتَطَى إلَّا عَـلَى أهـوَالِـهِ[٣]

* * *

وهَل تُغنِي الرَّسَـائِلُ فِـي عَـدُوٍّ إذَا مَـا لَـم يَكُنْ ظُـبًى رِقَـاقَا[٤]

* * *

وإنْ جَـزِعنَا لَـهُ فَـلَاعَجَبٌ ذَا الجَزرُ فِي البَحرِ غَـيرُ مَـعهُودِ
فَمَا تُـرَجَّى النُّـفُوسُ مِـن زَمَـنٍ أحـمَدُ حَـالَيهِ غَـيرُ مَـحمُودِ[٥]

* * *

مَن يَعرِفُ الشَّـمسَ لَايُـنكِر مَـطَالِعَهَا أو يُبصِرِ الخَـيلَ لَايَسـتَكرِمِ الرَّمَكَـا[٦]

* * *

خـ ومَا ذَاكَ بُخْلًا بِـالنُّفُوسِ عَـلَى القَـنَا ولَكِـنَّ صَـدمَ الشَّـرِّ بِـالشَّرِّ أحـزَمُ[٧]

* * *

أهـلُ الحَـفِيظَةِ إلَّا أنْ تُـجَرِّبَهُم وفِي التَّجَارِبِ بَعدَ الغَيِّ مَا يَـزَعُ

---

١. المصدر، ج ٢، ص ١٩٣، ١٩٤.
٢. المصدر، ج ٢، ص ٣٢٦.
٣. المصدر، ج ٣، ص ١٨٥، ١٨٩.
٤. المصدر، ج ٣، ص ٤٧.
٥. المصدر، ج ١، ص ٣٨٥، ٣٨٦.
٦. المصدر، ج ٣، ص ١١٣.
٧. المصدر، ج ٤، ص ٧٨.

لَيسَ الجَمَالُ لِوَجهٍ صَحَّ مَارِنُهُ ... أنفُ العَزِيزِ بِقَطعِ العِزِّ يُجتَدَعُ
والمَشرِفِيَّةُ مَازَالَتْ[1] مُشَرَّفَةً ... دَوَاءُ كُلِّ كَرِيمٍ أو هِيَ الوَجَعُ
خُلِّاتَحسَبُوامَنأَسرتُمْكَانَذَارَمَقٍ ... فَلَيسَ تَأكُلُ إلَّا المَيِّتَ الضَّبُعُ
خُمَنكَانَفَوقَمَحَلِّالشَّمسِمَوضِعُهُ ... فَلَيسَ يَرفَعُهُ شَيءٌ ولَايَضَعُ
خُ فَقَدْ يُظَنُّ شُجَاعاً مَن بِهِ خَرَقٌ ... وقَد يُظَنُّ جَبَانًا مَن بِهِ زَمَعُ
إنَّ السِّلَاحَ جَمِيعُ النَّاسِ تَحمِلُهُ ... ولَيسَ كُلُّ ذَوَاتِ المِخلَبِ السَّبُعُ[2]

* * *

ومَا الخَوفُ إلَّا مَا تَخَوَّفَهُ الفَتَى ... ومَا الأَمْنُ إلَّا مَا رَآهُ الفَتَى أمْنًا[3]

* * *

خُ وَحِيدٌ مِنَ الخُلَّانِ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ ... إذَا عَظُمَ المَطلُوبُ قَلَّ المُسَاعِدُ
بِذَا قَضَتِ الأَيَّامُ مَا بَينَ أهلِهَا ... مَصَائِبُ قَومٍ عِندَ قَومٍ فَوَائِدُ
وكُلٌّ يَرَى طُرْقَ الشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى ... ولَكِنَّ طَبْعَ النَّفسِ لِلنَّفسِ قَائِدُ
فَإنَّ قَلِيلَ الحُبِّ بِالعَقْلِ صَالِحٌ ... وإنَّ كَثِيرَ الحُبِّ بِالجَهْلِ فَاسِدُ[4]

* * *

وقَد فَارَقَ النَّاسُ الأحِبَّةَ قَبلَنَا ... وأَعيَا دَوَاءُ المَوتِ كُلَّ طَبِيبِ
وللتَّركُ لِلْإحسَانِ خَيْرٌ لِمحسِنٍ ... إذَا جَعَلَ الإحسَانَ غَيرَ رَبِيبِ
فَرُبَّ كَثِيبٍ لَيسَ تَندَى جُفُونُهُ ... ورُبَّ كَثِيرِ الدَّمعِ غَيرُ كَثِيبِ
وفِي تَعَبٍ مَنْ يَحسُدُ الشَّمسَ ضُوءَهَا ... ويَجهَدُ أن يَأتِي لَهَا بِضَرِيبِ[5]

* * *

---

١. المصدر: لازالت.
٢. المصدر، ج ٢، ص ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣.
٣. المصدر، ج ٤، ص ٣٠٢.
٤. المصدر، ج ١، ص ٣٩٣، ٣٩٤.
٥. المصدر، ج ١، ص ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١.

ومَن صَحِبَ الدُّنيا طَويلاً تَقَلَّبَتْ عَلَى عَينِهِ حَتَّى يَرَى صِدقَهَا كِذْبَا
ومَن تَكُنِ الأُسْدُ الضَّوَارِي جُدُودَهُ يَكُنْ لَيلُهُ صُبْحًا ومَطعَمُهُ غَصْبَا[1]

* * *

خـ أُعِيذُهَا نَظَرَاتٍ مِنكَ صَادِقَةً أنْ تَحسِبَ الشَّحْمَ فِيمَنْ شَحمُهُ وَرَمُ
خـ ومَا انْتِفَاعُ أَخِي الدُّنيَا بِنَاظِرِهِ إذَا اسْتَوَتْ عِندَهُ الأنوَارُ والظُّلَمُ
خـ إذَا رَأَيتَ نُيُوبَ اللَّيثِ بَارِزَةً فَلَا تَظُنَّنَّ أنَّ اللَّيثَ يَبتَسِمُ
إنْ كَانَ سَرَّكُمُ مَا قَالَ حَاسِدُنَا فَمَا لِجُرْحٍ إذَا أَرضَاكُمُ أَلَمُ
وبَينَنَا لَو رَعَيْتُمْ ذَاكَ مَعْرِفَةٌ إنَّ المَعَارِفَ فِي أَهْلِ النُّهَى ذِمَمُ
شَرُّ البِلَادِ مَكَانٌ لَا صَدِيقَ بِهِ وشَرُّ مَا يَكسِبُ الإنسَانُ مَا يَصِمُ
وشَرُّ مَا قَنَصَتْهُ رَاحَتِي قَنَصٌ شُهبُ البُزَاةِ سَوَاءٌ فِيهِ والرَّخَمُ[2]

* * *

وإنْ كَانَ ذَنبِي كُلَّ ذَنْبٍ فَإنَّهُ مَحَا الذَّنْبَ كُلَّ المَحوِ[3] مَنْ جَاءَ تَائِبَا[4]

* * *

ومَا صَبَابَةُ مُشتَاقٍ عَلَى أَمَلٍ مِنَ اللِّقَاءِ كَمُشتَاقٍ بِلَا أَمَلِ
والهَجْرُ أَقتَلُ لِي مِمَّا أُرَاقِبُهُ أَنَا الغَرِيقُ فَمَا خَوفِي مِنَ البَلَلِ
خُذْ مَا تَرَاهُ ودَعْ شَيْئاً سَمِعتَ بِهِ فِي طَلعَةِ الشَّمسِ مَا يُغنِيكَ عَن زُحَلِ
إنْ كُنتَ تَرضَى بِأنْ يُعطُوا الجِزَى بَذَلُوا مِنهَا رِضَاكَ ومَن لِلْعُورِ بِالحَوَلِ
خـ لَعَلَّ عُتبَكَ مَحمُودٌ عَوَاقِبُهُ فَرُبَّمَا[5] صَحَّتِ الأجسَامُ بِالعِلَلِ
لِأنَّ حِلمَكَ حِلْمٌ لَا تَكَلُّفَهُ لَيسَ التَّكَحُّلُ فِي العَينَينِ كَالكَحَلِ

---

١. المصدر، ج ١، ص ١٨٢، ١٨٥.
٢. المصدر، ج ٤، ص ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠.
٣. المصدر: كلُّ الذنب.
٤. المصدر، ج ١، ص ٢٠٠.
٥. المصدر: وربُّما.

وَمَا ثَنَاكَ كَلَامُ النَّاسِ عَن كَرَمٍ ... وَمَن يَسُدُّ طَرِيقَ العَارِضِ الهِطَلِ[١]

* * *

خ وَلَيسَ يَصِحُّ فِي الأَفْهَامِ شَيءٌ ... إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلِ[٢]

* * *

خ وَمَا كَمَدُ الحُسَّادِ شَيءٌ قَصَدتُهُ ... وَلَكِنَّهُ مَن يَزْحَمِ البَحْرَ يَغرَقِ

خ وَإِطْرَاقُ طَرْفِ العَينِ لَيسَ بِنَافِعٍ ... إِذَا كَانَ طَرفُ القَلبِ لَيسَ بِمُطرِقِ[٣]

* * *

وَمَن كُنتَ بَحْرًا لَهُ يَا عَلِـ ... ـيُّ لَا يَقبَلُ الدُّرَّ إِلَّا كِبَارَا[٤]

* * *

لَيَالِيَّ بَعدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ ... طِوَالٌ وَلَيلُ العَاشِقِينَ طَوِيلُ

وَبِتْنَ بِحِضْنِ الرَّانِ رَزْحَى مِنَ الوَجَى ... وَكُلُّ عَزِيزٍ لِلْأَمِيرِ ذَلِيلُ

فَإِنْ تَكُنِ الأَيَّامُ أَبْصَرنَ صَولَةً[٥] ... فَقَدْ عَلَّمَ الأَيَّامُ كَيفَ تَصُولُ[٦]

* * *

أَيَدْرِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرِيبُ ... وَهَل تَرقَى إِلَى الفَلَكِ الخُطُوبُ

يُجَشِّمُكَ الزَّمَانُ أَذًى[٧] وَحُبًّا ... وَقَد يُؤْذَى مِنَ المِقَةِ الحَبِيبُ[٨]

* * *

---

١. المصدر، ج ٣، ص ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١.
٢. المصدر، ج ٣، ص ٢١٥.
٣. المصدر، ج ٣، ص ٥٨.
٤. المصدر، ج ٢، ص ١٩٩.
٥. المصدر: صوله.
٦. المصدر، ج ٣، ص ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٩.
٧. المصدر: هوًى.
٨. المصدر، ج ١، ص ٢٠١.

خـ لِكُـلِّ امْـرِىءٍ مِـن دَهْـرِهِ مَـا تَـعَوَّدَا وعَادَاتُ سَيفِ‌الدَّولَةِ الطَّعنُ[١] فِـي العِـدَى
خـ ومَـا قَـتَلَ الأحـرَارَ كَـالعَفوِ عَـنهُمُ ومَـن لَكَ بِـالحُرِّ الَّـذِي يَـحفَظُ اليَـدَا
إذَا أنْتَ أَكْـرَمتَ الكَـرِيمَ مَـلَكتَهُ وإنْ أنتَ أكْـرَمتَ اللَّـئِيمَ تَـمَرَّدَا
ووَضعُ النَّدَى فِـي مَـوضِعِ السَّيفِ بِـالعُلَى مُضِرٌّ كَـوَضعِ السَّيفِ فِـي مَـوضِعِ النَّـدَى
وقَـيَّدْتُ نَـفسِي فِـي ذَرَاكَ مَـحَبَّةً ومَـن وَجَـدَ الإحسَـانَ قَـيْدًا تَـقَيَّدَا[٢]

* * *

وأتعَبُ مَـن نَـادَاكَ مَـنْ لَاتُـجِيبُهُ وأغيَظُ مَن عَادَاكَ مَنْ لَاتُشَاكِـلُ[٣]

* * *

ومَـا تَـرَكُـوكَ مَـعصِيَةً ولَكِـنْ يُـعَافُ الوِردُ والمَـوتُ الشَّـرَابُ
تَـرَفَّقْ أيُّـهَا المَـولَى عَـلَيهِمْ فَـإنَّ الرِّفـقَ بِـالجَانِي عِـتَابُ
خـ ومَـا جَـهِلَتْ أيَـادِيكَ البَـوَادِي ولَكِـنْ رُبَّـمَا خَـفِيَ الصَّـوَابُ
خـ وكَـمْ ذَنبٍ مُـوَلِّدُهُ دَلَالٌ وكَـمْ بُـعْدٍ مُـوَلِّدُهُ اقـتِرَابُ
خـ وجُـرْمٍ جَـرَّهُ سُـفَهَاءُ قَـومٍ وحَـلَّ[٤] بِـغَيرِ جَـارِمِهِ العَـذَابُ[٥]

* * *

عَلَى قَدرِ أَهلِ العَزمِ تَأتِـي العَـزَائِـمُ وتَأْتِي عَلَى قَـدرِ الكِـرَامِ المَكَـارِمُ
تُـفِيتُ اللَّـيَالِي كُـلَّ شَـيْءٍ أخَـذتَهُ وهُـنَّ لِـمَا يَأخُـذْنَ مِـنكَ غَـوَارِمُ
ومَـنْ طَـلَبَ الفَـتحَ الجَـلِيلَ فَـإنَّمَا مَفَاتِيحُهُ البِـيضُ الخِـفَافُ الصَّـوَارِمُ
أَ يُـنكِرُ رِيـحَ اللَّـيثِ حَـتَّى يَـذُوقَهُ وقَد عَرَفَتْ رِيحَ اللُّيُوثِ البَـهَائِمُ[٦]

* * *

---

١. المصدر: الفَتك.
٢. المصدر، ج ٢، ص ٣، ١١، ١٥.
٣. المصدر، ج ٣، ص ٢٣٧.
٤. المصدر: فحلّ.
٥. المصدر، ج ١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٠.
٦. المصدر، ج ٤، ص ٩٤، ٩٧، ١٠٤، ١٠٥.

وما تَـنفَعُ الخَـيلُ الكِـرَامُ ولَا القَـنَا ... إذَا لَـم يَكُن فَـوقَ الكِـرَامِ كِـرَامُ
فَإنْ كُنتَ لَا تُـعطِي الذِّمَـامَ طَـوَاعَـةً ... فَـعَـوذُ الأَعَـادِي بِـالكَرِيمِ ذِمَـامُ
وشَـرُّ الحِـمَامَينِ الزُّؤَامَـينِ عَـيشَةٌ ... يَـذِلُّ الَّـذِي يَـختَارُهَا ويُـضَامُ[1]

* * *

خـ ومَا الحُسنُ فِي وَجهِ الفَـتَى شَـرَفًا لَـهُ ... إذَا لَـم يَكُنْ فِـي فِـعلِهِ[2] والخَـلَائِقِ
ومَـا بَـلَدُ الإنسَـانِ غَـيرُ المُـوَافِـقِ ... ومَـا أَهـلُهُ الأَدْنُـونَ غَـيرُ الأَصَـادِقِ
ومَـا يُـوجِعُ الحِـرمَانُ مِـنْ كَـفِّ حَـارِمٍ ... كَـمَا يُـوجِعُ الحِـرمَانُ مِـن كَـفِّ رَازِقِ[3]

* * *

ولَـولَمْ تُـبقِ لَـمْ تَعشِ البَـقَايَا ... وفِي المَاضِي لِمَنْ يَـبْقَى اعْـتِبَارُ
لَـعَلَّ بَـنِيهِمِ لِـبَنِيكَ جُـنْدٌ ... فَأَوَّلُ قُـرَّحِ الخَـيلِ المِـهَارُ
ومَا فِي سَـطْوَةِ الأَربَـابِ عَـيْبٌ ... ولَا[4] فِـي ذِلَّـةِ العُـبْدَانِ عَـارُ[5]

* * *

لَكَ إِلْـفٌ يَـجُرُّهُ وإِذَا مَـا ... كَـرُمَ الأَصلُ كَـانَ لِـلْإِلْفِ أَصْـلَا
إِنَّ خَـيرَ الدُّمُـوعِ عَـيْنًا لِـدَمعٍ ... بَـعَثَتْهُ رِعَـايَةٌ فَـاستَهَلَّا
وإِذَا لَـم تَجِدْ مِـنَ النَّـاسِ كُـفْؤًا ... ذَاتَ خِـدْرٍ تَـمَنَّتِ المَـوتَ بَـعْلَا
ولَـذِيذُ الحَـيَاةِ أَنـفَسُ لِـلنَّفْـ ... ـسِ وأَشْهَى مِـن أَنْ يُـمَلَّ وأَحْـلَى
وإِذَا الشَّـيخُ قَـالَ أُفٍّ فَـمَا مَـ ... ـلَّ حَـيَاةً وإِنَّـمَا الضَّعفَ مَـلَّا
آلَـةُ العَـيشِ صِـحَّةٌ وشَـبَابٌ ... فَـإِذَا وَلَّـيَا عَـنِ المَـرءِ وَلَّا
أَبَـدًا تَسـتَرِدُّ مَـا تَـهَبُ الدُّنْـ ... ـيَا فَـيَا لَـيتَ جُـودَهَا كَـانَ بُـخلَا

---

١. المصدر، ج ٤، ص ١١٠، ١١١.
٢. المصدر: طبعه.
٣. المصدر، ج ٣، ص ٦٢، ٦٣، ٦٥.
٤. المصدر: وما.
٥. المصدر، ج ٢، ص ٢١١، ٢١٥، ٢١٦.

وهْيَ مَعشُوقَةٌ عَـلَى الغَـدْرِ لَا تَـحْـ ـــفَظُ عَـهدًا ولَا تُـتَمِّمُ وَصْـلَا
كُـلُّ دَمـعٍ يَسِـيلُ مِـنهَا عَـلَيهَا وبِـفَكِّ اليَـدَينِ عَـنهَا تَـخَلَّى[1]

* * *

رُبَّ أمـرٍ أتَـاكَ لَاتَـحمَدُ الفُـعَّـ ـــالَ فِـيهِ وتَـحمَدُ الأفـعَالَا
والعَـيَانُ الجَـلِيُّ يُـحدِثُ لِـلظَّـ ـــنِّ زَوَالًا ولِـلمُرَادِ انـفِعَالَا[2]
وإذَا مَـا خَـلَا الجَـبَانُ بِـأرْضٍ طَـلَبَ الطَّـعنَ وَحـدَهُ والنِّـزَالَا
أقْسَـمُوا لَا رَأَوكَ إلَّا بِـقَلبٍ طَـالَمَا غَـرَّتِ العُـيُونُ الرِّجَـالَا
إنَّـمَا أنْـفُسُ الأنِـيسِ سِـبَاعٌ يَـتَفَارَسْنَ جَـهْرَةً واغْـتِيَالَا
مَـن أرَادَ[3] الِـتمَاسَ شَـيْءٍ غِـلَابًا واغْـتِصَابًا لَـمْ يَلْتَمِسهُ سُـؤَالَا
كُـلُّ غَـادٍ لِـحَاجَةٍ يَـتَمَنَّى أنْ يَكُـونَ الغَـضَنفَرَ الرِّئْـبَالَا[4]

* * *

ورَفَلْتَ فِي حُـلَلِ الثَّـنَاءِ وإنَّـمَا عَـدَمُ الثَّـنَاءِ نِـهَايَةُ الإعْـدَامِ[5]

* * *

الرَّأْيُ قَـبلَ شَـجَاعَةِ الشُّـجعَانِ هُـوَ أوَّلٌ وهْـيَ الَـمحَلُّ الثَّـانِي
ولَـرُبَّمَا طَـعَنَ الفَـتَى أقْـرَانَـهُ بِـالرَّأْيِ قَـبلَ تَـطَاعُنِ الأقْـرَانِ
لَـولَا العُـقُولُ لَكَـانَ أدْنَـى ضَـيغَمٍ أدنَـى إلَـى شَـرَفٍ مِـنَ الإنْسَـانِ
وتَوَهَّمُوا اللَّـعْبَ الوَغَـى والطَّـعْنُ فِـي الـ ـــهَيجَاءِ غَـيرُ الطَّـعنِ فِـي المَـيْدَانِ[6]

* * *

---

١. المصدر، ج ٣، ص ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١.
٢. المصدر: انتقالا.
٣. المصدر: أطاق.
٤. المصدر، ج ٣، ص ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٦.
٥. المصدر، ج ٤، ص ١٢٤.
٦. المصدر، ج ٤، ص ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩.

عُقْبَى اليَمِينِ عَـلَى عُـقبَى الوَغَـى نَـدَمُ ... مَـاذَا يَـزِيدُكَ فِـي إقْـدَامِكَ القَسَـمُ
لَاتَـطْلُبَنَّ كَـرِيمًا بَـعدَ رُؤْيَـتِه ... إنَّ الكِـرَامَ بِأسْـخَاهُمْ يَـدًا خُـتِمُوا
ولَاتُـبَالِ بِشِـعْرٍ بَـعدَ شَـاعِرِهِ ... قَدْ أُفسِدَ القَـولُ حَـتَّى أُحـمِدَ الصَّـمَمُ[1]

* * *

ومَا عَـاقَنِي غَـيرُ قَـولِ الوُشَـاةِ ... وإنَّ الوِشَـايَاتِ طُـرْقُ الكَـذِبْ
ومَـنْ رَكِبَ الثَّـورَ بَـعدَ الجَـوَادِ ... أنْكَـرَ أظْـلَافَهُ والغَـبَبْ[2]

* * *

وإذَا خَـامَرَ الهَـوَى قَـلْبَ صَبٍّ ... فَـعَلَيهِ لِكُـلِّ عَـيْنٍ دَلِـيلُ
زَوَّدِينَا مِنْ حُسْـنِ وَجـهِكَ مَـا دَا ... مَ فُـحُسْنُ الوُجُـوهِ حَـالٌ تَـحُولُ
إنْ تَـرَانِـي[3] أَدِمتُ بَـعدَ بَـيَاضٍ ... فَـحَمِيدٌ مِـنَ القَـنَاةِ الذُّبُـولُ
وكَـثِيرٌ مِـنَ السُّـؤَالِ اشْـتِيَاقٌ ... وكَـثِيرٌ مِـن رَدِّهِ تَـعلِيلُ
مَـا الَّـذِي عِـندَهُ تُـدَارُ المَـنَايَا ... كَـالَّذِي عِـندَهُ تُـدَارُ الشَّـمُولُ[4]

* * *

غَدَرتَ يَا مَوتُ كَمْ أفـنَيتَ مِـن عَـدَدِ ... بِمَن أصَـبتَ وكَـمْ أسكَتَّ مِـن لَـجَبِ
وإنْ تَكُـن تَـغلِبُ الغَـلبَاءَ عُـنصُرَهَا ... فَإنَّ فِي الخَمرِ مَعنًى لَيسَ فِـي العِـنَبِ
وعَـادَ فِـي طَـلَبِ المَـتْرُوكِ تَـارِكُهُ[5] ... إنَّـا لَـنَغفَلُ والأيَّـامُ فِـي الطَّـلَبِ
فَـلَا تَنَلْكَ اللَّـيَالِي إنَّ أيْـدِيَهَا ... إذَا ضَـرَبْنَ كَسَـرنَ النَّـبعَ بِـالغَرَبِ
ولَايُـعِنَّ عَـدُوًّا أنتَ قَـاهِرُهُ ... فَـإنَّهُنَّ يَـصِدنَ الصَّـقرَ بِـالخَرَبِ
وإنْ سَـرَرنَ بِـمَحبُوبٍ فَـجَعنَ بِـهِ ... وقَـد أتَـينَكَ فِـي الحَـالَينِ بِـالعَجَبِ

---

١. المصدر، ج ٤، ص ١٢٩، ١٤٢.
٢. المصدر، ج ١، ص ٢٢٥، ٢٢٧.
٣. المصدر: ترِيني.
٤. المصدر، ج ٣، ص ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٨.
٥. المصدر: طالبُه.

وربما احتسب الانسان غايتها ... وفاجأته بامر غير محتسب
ومَا قَضَى أحَدٌ مِنهَا لُبَانَتَهُ ... ولَاانْتَهَى أرَبٌ إلَّا إلَى أَرَبِ
تُخَالِفَ النَّاسَ حتَّى لَا اتِّفَاقَ لَهُم ... إلَّا عَلَى شَجَبٍ والخُلفُ فِي الشَّجَبِ
فَقِيلَ تَخلُصُ نَفسُ المَرءِ سَالِمَةً ... وقِيلَ تَشرَكُ جِسمُ المَرءِ فِي العَطَبِ
ومَن تَفَكَّرَ فِي الدُّنيَا ومُهجَتِهِ ... أقَامَهُ الفِكرُ بَينَ العَجزِ والتَّعَبِ[1]

* * *

كَفَى بِكَ دَاءً أنْ تَرَى المَوتَ شَافِيَا ... وحَسبُ المَنَايَا أنْ يَكُنَّ أمَانِيَا
تَمَنَّيتَهَا لَمَّا تَمَنَّيتَ أنْ تَرَى ... صَدِيقًا فَأعْيَا أو عَدُوًّا مُدَاجِيَا
فَلَاينفَعُ الأُسْدَ الحَيَاءُ مِنَ الطَّوَى ... ولَاتُتَّقَى حَتَّى تَكُونَ ضَوَارِيَا
فَإنَّ دُمُوعَ العَينِ غُدْرٌ بِرَبِّهَا ... إذَا كُنَّ أثَرَ[2] الغَادِرِينَ جَوَارِيَا
إذَا الجُودُ لَمْ يُرزَقْ[3] خَلَاصًا مِنَ الأذَى ... فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا ولَا المَالُ بَاقِيَا
ولِلنَّفسِ أخلَاقٌ تَدُلُّ عَلَى الفَتَى ... أكَانَ سَخَاءً مَا أتَى أمْ تَسَاخِيَا
خُلِقتُ الوَفَا لَورَحَلتُ إلَى الصِّبَا ... لَفَارَقتُ شَيبِي مَوجَعَ القَلبِ بَاكِيَا
قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارِكَ غَيرِهِ ... ومَن قَصَدَ البَحرَ اسْتَقَلَّ السَّوَاقِيَا[4]

* * *

حُسْنُ الحَضَارَةِ مَجْلُوبٌ بِتَطْرِيَةٍ ... وفِي البَدَاوَةِ حُسْنٌ غَيرُ مَجلُوبِ
فَمَا الحَدَاثَةُ مِن حِلْمٍ بِمَانِعَةٍ ... قَد يُوجَدُ الحِلمُ فِي الشُّبَّانِ والشِّيبِ[5]

* * *

أبَى خُلُقُ الدُّنيَا حَبِيبًا تُدِيمُهُ ... فَمَا طَلَبِي مِنهَا حَبِيبًا تَرُدُّهُ

---

١. المصدر، ج ١، ص ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥.
٢. المصدر: خَلفَ.
٣. المصدر: لم يُكسَب.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٣.
٥. المصدر، ج ١، ص ٢٩١، ٢٩٣.

وأسْـــرَعُ مَـــفعُولٍ فَـــعَلتَ تَـــغَيُّرًا ... تَكَـلُّفُ شَـيْءٍ فِـي طِـبَاعِكَ ضِـدُّهُ
وأَتْـعَبُ خَـلْقِ اللّـهِ مَـنْ زَادَ هَـمُّهُ ... وقَـصَّرَ عَـمَّا تَشْـتَهِي النَّفْسُ وُجْـدُهُ
خـ فَـلَامَجْدَ فِـي الدُّنـيَا لِـمَن قَـلَّ مَـالُهُ ... ولَامَـالَ فِـي الدُّنـيَا لِـمَنْ قَـلَّ مَـجدُهُ
وفِي النَّاسِ مَن يَـرضَى بِـمَيسُورِ عَـيشِهِ ... ومَـــركُوبُهُ رِجـلَاهُ والثَّـوبُ جِـلدُهُ
ومَـــا الصَّـــارِمُ الهِـــندِيُّ إلَّا كَـغَيرِهِ ... إذَا لَـــمْ يُفَارِقهُ النِّـــجَادُ وغِـــمدُهُ[1]

* * *

ومَـا مَـنزِلُ اللَّـذَّاتِ عِـندِي بِـمَنزِلٍ ... إذَا لَـــمْ أُبَجَّلْ عِـــندَهُ وأُكَـــرَّمِ
إذَا سَـاءَ فِـعلُ المَـرءِ سَـاءَتْ ظُـنُونُهُ ... وصَـــدَّقَ مَـــا يَـعتَادُهُ مِـن تَـوَهُّمِ
أُصَـادِقُ نَـفْسَ المَـرءِ مِـن قَـبلِ جِسمِهِ ... وأُعَـــرِفُهَا فِـــي فِـــعلِهِ والتَّكَـلُّمِ
وأَحـــلُمُ عَـــن خِـــلِّي وأَعـــلَمُ أنَّـــهُ ... مَـتَى أَجْـزِهِ حِـلْمًا عَـلَى الجَـهْلِ يَـندَمِ
وإنْ بَـذَلَ الإنسَـانُ لِـي جُـودَ عَـابِسٍ ... جَـــزَيتُ بِـــجُودِ البَـــاذِلِ[2] المُـــتَبَسِّمِ
ومَـــا كُـــلُّ هَـــاوٍ لِـــلجَمِيلِ بِـــفَاعِلٍ ... ولَاكُـــلُّ فَـــعَّالٍ لَـــهُ بِـــمُتَمِّمِ
ولَـــمْ أَرجُ إلَّا أَهـــلَ ذَاكَ ومَـــنْ يُـــرِدْ ... مَـــوَاطِـــرَ مِـــن غَـــيرِ السَّـحَائِبِ يَـظلِمِ
فَأَحْسَنُ وَجـهٍ فِـي الوَرَى وَجـهُ مُـحْسِنٍ ... وأَيـــمَنُ كَـــفٍّ فِـــي الوَرَى كَـــفُّ مُـنعِمِ
خـ وأَشـــرَفُهُم مَـــن كَـــانَ أشـرَفَ هِـمَّةً ... وأكـثَرُ[3] إقـدَامًـا عَـلَى كُـلِّ مُـعظَمِ
خـ لِـمَن تَـطلُبُ الدُّنـيَا إذَا لَـمْ تُـرِدْ بِـهَا ... سُـــرُورَ صَـــدِيقٍ[4] أو إسَـــاءَةَ مُـــجرِمِ
ولَكِـنَّ مَـا يَـمضِي مِـنَ الدَّهـرِ فَـائِتٌ ... فَـــجُدْ لِـــي بِـــحَظٍّ البَـــادِرِ المُـــتَغَنِّمِ[5]

* * *

إنَّمِا تُـنجِحُ المَـقَالَةُ فِـي المَـرْ ... ءِ إذَا وَافَقَتْ هَوىً فِـي الفُـؤَادِ

---

١. المصدر، ج ٢، ص ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٩.
٢. المصدر: التارك.
٣. المصدر: أكبر.
٤. المصدر: محبٍّ.
٥. المصدر، ج ٤، ص ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢.

قَد يُصِيبُ الفَتَى المُشِيرُ ولَمْ يَجْـ ـهَدْ ويَشوَى الصَّوَابُ[1] بَعدَاجتِهَادِ
وإذَا الحِلمُ لَمْ يَكُنْ فِي طِبَاعٍ لَـ ـمْ يُحَلِّمْ تَـقَدُّمُ المِـيلَادِ
خُـ وأطَاعَتْكَ أُسدُ دَهرِكَ والطَّـ ـاعَةُ لَيسَتْ خَلَائِقَ الآسَادِ
وإذَا كَانَ فِي الأَنَابِيبِ خُلْفٌ وَقَعَ الطَّيشُ فِي صُدُورِ الصِّعَادِ
كَيفَ لَا يُترَكُ الطَّرِيقُ لِسَيْلٍ ضَيِّقٍ عَن أتِيِّهِ كُلُّ وَادِ[2]

* * *

خُـ ومَا الخَيلُ إلَّا كَالصَّدِيقِ قَلِيلَةٌ وإنْ كَثُرَتْ فِي عَينِ مَن لَا يُجَرِّبُ
إذَا لَمْ تُشَاهِدْ غَيرَ حُسنِ شِيَاتِهَا وأعضَائِهَا[3] فَالحُسْنُ عَنكَ مُغَيَّبُ
لَحَى اللَّهُ ذَي الدُّنيَا مُنَاخًا لِرَاكِبٍ فَكُلُّ بَعِيدِ الهَمِّ فِيهَا مُعَذَّبُ
وكُلُّ امْرِىءٍ يُولِي الجَمِيلَ مُحَبَّبٌ وكُلُّ مَكَانٍ يُنبِتُ العِزَّ طَيِّبُ
ولَوجَازَ أنْ يَحوُوا عُلَاكَ وَهَبتَهَا ولَكِنْ مِنَ الأشيَاءِ مَا لَيسَ يُوهَبُ
وأظلَمُ أهلِ الظُّلمِ مَن بَاتَ حَاسِدًا لِمَن بَاتَ فِي نَعمَائِهِ يَتَقَلَّبُ
وقَد يَترُكُ النَّفسَ الَّتِي لَا تَهَابُهُ ويَختَرِمُ النَّفسَ الَّتِي تَتَهَيَّبُ[4]

* * *

فَمَا يُدِيمُ[5] سُرُورٌ مَا سُرِرتَ بِهِ ولَا يَرُدُّ عَلَيكَ الفَائِتَ الحَزَنُ
يَا مَن نُعِيتُ عَلَى بُعْدٍ بِمَجلِسِهِ كُلٌّ بِمَا زَعَمَ النَّاعُونَ مُرتَهَنُ
مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّي المَرءُ يُدرِكُهُ تَجرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشتَهِي السُّفُنُ[6]

* * *

---

١. المصدر: يخطىء المراد.
٢. المصدر، ج ٢، ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩.
٣. المصدر: لِبَّاتها.
٤. المصدر، ج ١، ص ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠.
٥. المصدر: فلَايديم.
٦. المصدر، ج ٤، ص ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦.

غَـــيرَ أنَّ الفَـتَى يُـلَاقِي المَـنَايَا ... كَـــالِحَاتٍ ولَا يُـــلَاقِي الهَـوَانَـا
ولَـــوأنَّ الحَـــيَاةَ تَـبقَى لِـحَيٍّ ... لَـــعَدَدْنَا أَضَـــلَّنَا الشُّـــجعَانَا
خـ وإذَا لَـم يَكُنْ مِـنَ المَـوتِ بُـدٌّ ... فَـــمِنَ العَـجزِ أنْ تَكُـونَ جَـبَانَا
كُلُّ مَا لَم يَكُنْ مِنَ الصَّعبِ فِي الأَنْـ ... ـــفُسِ سَـهْلٌ فِـيهَا إذَا هُـو كَـانَا[1]

* * *

فَـإنْ يَكُ إنْسَـانًا مَـضَى لِسَـبِيلِهِ ... فَـإنَّ المَـنَايَا غَـايَةُ الحَـيَوَانِ[2]

* * *

قَـــالَ الزَّمَـــانُ لَـهُ قَـولًا فَأَسْـمَعَهُ ... إنَّ الزَّمَـــانَ عَـلَى الإمْسَـاكِ عَـذَّالُ
القَـاتِلِ السَّـيْف فِـي جِسمِ القَـتِيلِ بِـهِ ... ولِـــلسُّيُوفِ كَـــمَا لِـلنَّاسِ آجَـالُ
يَـــرُوعُهُمْ مِـنهُ دَهْـرٌ صَـرفُهُ أَبَـدًا ... مُـــجَاهِرٌ وصُـــرُوفُ الدَّهـرِ تَـغتَالُ
خـ لَـطَّفْتَ رَأْيَكَ فِـي وَصْـلِي وتَكْـرِمَتِي ... إنَّ الكَـــرِيمَ عَـــلَى العَـلْيَاءِ يَـحتَالُ
لَـــولَا المَشَـقَّةُ سَـادَ النَّـاسُ كُـلُّهُمُ ... الجَـــودُ يُـــفقِرُ والإقْـــدَامُ قَـتَّالُ
وإنَّـــمَا يَـــبلُغُ الإنسَـــانُ طَـاقَتَهُ ... مَـــا كُـــلُّ مَـاشِيَةٍ بِـالرَّحلِ شِـمْلَالُ
إنَّـــا لَـفِي زَمَـنٍ تَـركُ القَـبِيحِ بِـهِ ... مِـن أكْـثَرِ النَّـاسِ إحسَـانٌ وإجمَالُ
ذِكْـرُ الفَـتَى عُـمرُهُ الثَّـانِي وحَـاجَتُهُ ... مَـــاقَاتَهُ وفُـضُولُ العَـيْشِ أشْـغَالُ[3]

* * *

ولَـمَّا صَـارَ وُدُّ النَّـاسِ خِـبًّا ... جَـزَيتُ عَـلَى ابْـتِسَامٍ بِـابْتِسَامِ
وصِـرتُ أشُكُّ فِـيمَنْ أصْـطَفِيهِ ... لِـــعِلمِي أنَّـهُ بَـعضُ الأنَـامِ
خـ وآنَفُ مِن أخِـي لِأبِـي وأُمِّـي ... إذَا مَـا لَـمْ أجِدهُ مِـنَ الكِـرَامِ
أرَى الأجْـــدَادَ تَـغلِبُهَا كَـثِيرًا ... عَـــلَى الأولَادِ أخْـلَاقُ اللِّـئَامِ
عَـجِبتُ لِـمَن لَـهُ قَـدٌّ وخَـدٌّ ... ويَـنبُو نَـبْوَةَ العَـضْبِ الكَـهَامِ

---

١. المصدر، ج ٤، ص ٣٧٢.
٢. المصدر، ج ٤، ص ٣٧٤.
٣. المصدر، ج ٣، ص ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧.

ومَن يَجِدِ المَطِيَّ[١] إلَى المَعَالِي ... فَلَا يَذَرُ المَطِيَّ بِلَا سَنَامِ
ولَمْ أَرَ فِي عُيُوبِ النَّاسِ شَيْئًا ... كَنَقصِ القَادِرِينَ عَلَى التَّمَامِ
ويَصدُقُ وَعدُهَا والوَعدُ شَرٌّ ... إذَا أَلقَاكَ فِي الكُرَبِ العِظَامِ
فَإِنَّ لِتَالِثِ الحَالَينِ مَعْنًى ... سِوَى مَعنَى انْتِبَاهِكَ والمَنَامِ[٢]

* * *

ولِلسِّرِّ مِنِّي مَوضِعٌ لَا يَنَالُهُ ... نَدِيمٌ[٣] ولَا يُفضِي إلَيهِ شَرَابُ
ومَا العِشْقُ إلَّا غِرَّةٌ وطَمَاعَةٌ ... يُعَرِّضُ قَلبٌ نَفْسَهُ فَيُصَابُ
وغَيرُ فُؤَادِي لِلغَوَانِي رَمِيَّةٌ ... وغَيرُ بَنَانِي لِلزُّجَاجِ رِكَابُ
خ أَعَزُّ مَكَانٍ فِي الدُّنَى سَرْجُ سَابِحٍ ... وخَيرُ جَلِيسٍ فِي الزَّمَانِ كِتَابُ
خ أَيَا أُسَدًا فِي جِسمِهِ رُوحُ ضَيْغَمٍ ... وكَمْ أُسُدٍ أَروَاحُهُنَّ كِلَابُ
وقَد تُحدِثُ الأَيَّامُ عِندَكَ شِيمَةً ... وتَنعَيرُ الأَوقَاتُ وهِيَ يَبَابُ
إذَا نِلْتُ مِنكَ الوُدَّ فَالمَالُ هَيِّنٌ ... وكُلُّ الَّذِي فَوقَ التُّرَابِ تُرَابُ
ولَكِنَّكَ الدُّنيَا إلَيَّ حَبِيبَةً ... فَمَا عَنكَ لِي إلَّا إلَيكَ ذَهَابُ[٤]

* * *

أَنُوكُ مِن عَبْدٍ ومِن عِرْسِهِ ... مَن حَكَّمَ العَبدَ عَلَى نَفسِهِ
مَا مَن يَرَى أَنَّكَ فِي وَعْدِهِ ... كَمَن يَرَى أَنَّكَ فِي حَبسِهِ
ولَا يُرَجَّى الخَيرُ عِندَ امْرِئٍ ... مَرَّتْ يَدُ النُّخَّاسِ فِي رَأْسِهِ
فَقَلَّ مَا يَلُومُ فِي ثَوبِهِ ... إلَّا الَّذِي يَلُومُ فِي غِرسِهِ[٥]

* * *

---

١. المصدر: الطريق.
٢. المصدر، ج ٤، ص ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠.
٣. المصدر: صديقٌ.
٤. المصدر، ج ١، ص ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٧.
٥. المصدر، ج ٢، ص ٣١١، ٣١٢، ٣١٣.

خـ لَا شَيْءَ أقبَحُ مِن فَـحْلٍ لَـهُ ذَكَـرُ تَـقُودُهُ أَمَـةٌ لَـيْسَتْ لَـهَا رَحِـمُ[1]

* * *

إذَا أتَتِ الإسَـاءَةُ مِـن وَضِـيعٍ وَلَمْ أَلُمِ المُسِـيءُ فَـمَن أَلُـومُ[2]

* * *

مَـاذَا لَـقِيتُ مِـنَ الدُّنْـيَا وأعْـجَبُهَا أنِّـي بِـمَا أنَـا بَـاكٍ مِـنهُ مَـحْسُودُ
جُـودُ الرِّجَـالِ مِـنَ الأيْـدِي وُجُـودُهُمُ مِـنَ اللِّسَـانِ فَـلَا كَـانُوا ولَا الجُـودُ
العَـبدُ لَـيسَ لِـحُرٍّ صَـالِحٍ بَأخٍ لَـوانَّهُ فِـي ثِـيَابِ الحُـرِّ مَـولُودُ
لَاتَشْـتَرِ العَـبدَ إلَّا والعَـصَا مَـعَهُ انَّ العَـبِيدَ لأنْـجَاسٌ مَـنَاكِـيدُ
إنَّ امْـرَءً أمَـةٌ حُـبلَى تُـدَبِّرُهُ لَـمُستَضَامُ سَـخِينُ العَـينِ مَـفْؤُودُ
خـ مَنْ عَلَّمَ الأسْـوَدَ المَخْصِيَّ مَكرُمَةً أقُـومُهُ البِـيضُ أمْ آبَـاؤُهُ الصِـيدُ
خـ أمْ أُذْنُـهُ فِـي يَـدِ النَّخَّاسِ دَامِيَةً أمْ قَـدرُهُ وهـوَ بِـالفَلْسَينِ مَـردُودُ
خـ وذَاكَ أنَّ الفُـحُولَ البِـيضَ عَـاجِزَةٌ عَنِ الجَـمِيلِ فَكَـيفَ الخِـصْيَةُ السُّـودُ[3]

* * *

فَتًى زَانَ فِي عَـيْنَيَّ أقْـصَى قَـبِيلِهِ وكَـمْ سَـيِّدٍ فِـي حِـلَّةٍ لَايَـزِينُهَا[4]

* * *

ومَـا كُـلُّ مَـن قَـالَ قَـولًا وَفَـى ومَـا كُـلُّ مَـن سِيمَ خَسْـفًا أبَـى
ولَابُـدَّ لِـلقَلبِ مِـن آلَـةٍ ورَأْيٍ يُـصَدِّعُ صُـمَّ الصَّـفَا
وكُـلُّ طَـرِيقٍ أتَـاهُ الفَـتَى عَـلَى قَـدَرِ الرِّجْـلِ فِـيهِ الخُـطَى
خـ لَقَد كُـنتُ أحْسِبُ قَـبلَ الخَـصِـ ـيِّ أنَّ الرُّؤُوسَ مَـحَلُّ[5] النُّـهَى

---

١. المصدر، ج ٤، ص ٢٨١.
٢. المصدر، ج ٤، ص ٢٨٣.
٣. المصدر، ج ٢، ص ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٣٨٣.
٥. المصدر: مقرُّ.

خـ فَـلَمَّا نَـظَرتُ إلَـى عَـقلِهِ رَأَيتُ النُّـهَى كُـلَّهَا فِـي الخُـصَى
ومَـن جَـهِلَتْ نَـفسُهُ قَـدرَهُ رَأَى غَـيرُهُ مِـنهُ مَـا لَايَـرَى[1]

* * *

خـ الحُـزنُ يُـقلِقُ والتَّـجَمُّلُ يَـردَعُ والدَّمـعُ بَـينَهُمَا عَـصِيٌّ طَـيِّعُ
خـ إنِّـي لَأَجْـبُنُ مِـن فَـرَاقِ أحِـبَّتِي وتُـحِسُّ نَـفسِي بِـالفِرَاقِ فَأشْـجُعُ
خـ ويَـزِيدُنِي غَـضَبُ الأعَـادِي قَـسوَةً ويُـلِمُّ بِـي عَـتبُ الصَّـدِيقِ فَأجْـزَعُ
تَـصفُو الحَـيَاةُ لِـجَاهِلٍ أو غَـافِلٍ عَـمَّا مَـضَى فِـيهَا[2] ومَـا يُـتَوَقَّعُ
ولِـمَن يُـغَالِطُ فِـي الحَـقِيقَةِ نَـفسَهُ ويَسُـومُهَا طَـلَبَ الُـمحَالِ فَـتَطمَعُ
أيـنَ الَّـذِي الهَـرَمَانِ مِـن بُـنيَانِهِ مَـا قَـومُهُ مَـا يَـومُهُ مَـا المَـصرَعُ
بأبِـي الوَحِـيدَ وجَـيشُهُ مُـتَكَاثِرٌ يَـبكِي ومِـن شَـرِّ السِّـلَاحِ الأدْمَـعُ
وإذَا حَصَلْتَ مِـنَ السِّـلَاحِ عَـلَى البُكَـا فَـحَشَاكَ رُعْتَ بِـهِ وخَـدُّكَ تَـقْرَعُ
خـ قُـبحًا لِـوَجهِكَ يَـا زَمَـانُ فَـإنَّهُ وَجْـهٌ لَـهُ مِـن كُـلِّ قُـبحٍ بُـرقَعُ[3]

* * *

ومَنْ ضَـاقَتِ الأرْضُ عَـن نَـفسِهِ حَـرَى أنْ يَـضِيقُ بِـهَا جِسمُهُ[4]

* * *

تُسَـوِّدُ الشَّـمسُ مِـنَّا بِـيضَ أوجُـهِنَا ولَاتُسَـوِّدُ بِـيضَ العُـذرِ واللِّـمَمِ
وكَـانَ حَـالُهُمَا فِـي الحُكمِ وَاحِـدَةً لَـواحـتَكَمنَا مِـنَ الدُّنـيَا إلَـى حَكَـمِ
خـ حتَّى رَجِعتُ وأقْلَامِي قَـوَائِـلُ لِـي الَـمجدُ لِـلسَّيفِ لَـيسَ الَـمجدُ لِـلقَلَمِ
تَـوَهَّمَ القَـومُ أنَّ العَـجزَ قَـرَّبَنَا وفِـي التَّـقَرُّبِ مَـا يَـدعُو إلَـى التُّـهَمِ

---

١. المصدر، ج ١، ص ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨.
٢. المصدر: منها.
٣. المصدر، ج ٣، ص ١٢، ١٣.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٢٨٥.

خـ ولَـمْ تَزَلْ قِـلَّةُ الإنْـصَافِ قَـاطِعَةً ... بَـينَ الرِّجَـالِ وإنْ كَـانُوا ذَوِي رَحِـمِ
هَـوِّنْ عَـلَى بَـصَرٍ[1] مَـا شَـقَّ مَـنظَرُهُ ... فَـإنَّمَا يَـقَظَاتُ العَـينِ كَـالحُلُمِ
ولَاتشَكَّ إلَـى خَـلقٍ فَـتُشمِتَهُ ... شَكوَى الجَـرِيحِ إلَـى العِـقبَانِ والرَّخَـمِ
وكُـنْ عَـلَى حَـذَرٍ لِـلنَّاسِ تَسـتُرُهُ ... ولَايَـغُرَّكَ مِـنهُمْ ثَـغرُ مُـبتَسِمِ
غَـاضَ الوَفَـاءُ فَـمَا تَـلقَاهُ فِـي عِـدَةٍ ... وأَعوَزَ الصِّدقُ فِـي الإخْـبَارِ والقَسَـمِ[2]

* * *

إنْ أَوحَشَـتْكَ المَـعَالِي ... فَـإنَّهَا دَارُ غُـربَةْ[3]

* * *

كَـدَعوَاكِ كُـلُّ يَـدَّعِي صِـحَّةَ العَـقلِ ... ومَن ذَا الَّـذِي يَـدرِي بِـمَا فِـيهِ مِـنْ جَـهلِ
ذَرِيـنِي أَنَـلْ مَـا لَايُـنَالُ مِـنَ العُـلَى ... فَصَعبُ العُلَى فِي الصَّعْبِ والسَّهلُ فِي السَّهلِ
خـ تُـرِيدِينَ لُـقيَانَ المَـعَالِي رَخِـيصَةً ... ولَابُـدَّ دُونَ الشَّـهدِ مِـن إبَـرِ النَّـحلِ
ولَـيسَ الَّـذِي يَـتَّبِعُ الوَبْـلَ رَائِـدًا ... كَـمَنْ جَـاءَهُ فِـي دَارِهِ رَائِـدُ الوَبْـلِ
ومَـا أَنَـا مِـمَّن يَـدَّعِي الشَّـوقَ قَـلبُهُ ... ويَـحتَجُّ فِـي تَـركِ الزِّيَـارَةِ بِـالشُّغلِ
تُـحَاذِرُ هَـزلَ المَـالِ وهْـيَ ذَلِـيلَةٌ ... وأشـهَدُ أنَّ الذُّلَّ شَـرٌّ مِـنَ الهَـزلِ[4]

* * *

قَدْ كُنتُ أحذَرُ بَينَهُم مِن قَبلِهِ ... لَوكَانَ يَنفَعُ حَاذِراً أنْ يَحذَرَا[5]

* * *

إنَّ فِـي المَـوجِ لِـلغَرِيقِ لَـعُذرًا ... وَاضِـحًا أنْ يَـفُوتَهُ تَـعدَادُه

---

١. المصدر: بصري.
٢. المصدر، ج ٤، ص ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥.
٣. المصدر، ج ١، ص ٣٣٤.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٣، ٤، ١٠، ١١، ١٣.
٥. المصدر، ج ٢، ص ٢٦٨.

مَـا سَـمِعنَا بِـمَن أَحَبَّ العَـطَايَا وَاشْتَهَى[١] أنْ يَكُونَ فِيهَا فُـؤَادُه[٢]

* * *

خـ وغَيْظٌ عَلَى الأيَّـامِ كَـالنَّارِ فِـي الحَشَـا ولَكِـنَّهُ غَـيظُ الأسِـيرِ عَـلَى القِـدِّ
خـ ولَيسَ حَـيَاءُ الوَجـهِ فِـي الذِّئْبِ شِيمَةٌ ولَكِـنَّهُ مِـن شِـيمَةِ الأسَـدِ الوَرِدِ
خـ يُـعَلِّلُنَا هَـذَا الزَّمَـانُ بِـذَا الوَعـدِ ويَـخدَعُ عَـمَّا فِـي يَـدَيهِ مِـنَ النَّقدِ[٣]

* * *

كُلُّ جَرِيحٍ تُـرجَـى سَـلَامَتُهُ إلَّا فُـؤَادًا دَهَـتْهُ عَـينَاهَا[٤]

* * *

وخَلِّ زِيًّـا لِـمَنْ يُـحَقِّقُهُ مَا كُلُّ دَامٍ جَبِينُهُ عَـابِدُ[٥]

* * *

لَابُـدَّ لِـلْإنسَانِ مِـنْ ضَـجْعَةٍ لَاتُـقلِبُ المُـضجَعَ عَـنْ جَـنبِهِ
يَـنسَى بِـهَا مَـا كَـانَ مِـن عُـجبِهِ ومَـا أذَاقَ المَـوتُ مِـن كَـرْبِهِ
نَـحنُ بَـنُوا المَـوتَى فَـمَا بَـالُنَا نَـعَافُ مَـا لَابُـدَّ مِـن شُـربِهِ
تَـبخَلُ أيـدِينَا بِأرْوَاحِـنَا عَـلَى زَمَـانٍ هُـنَّ مِـن كَسبِهِ
فَـهَذِهِ الأرْوَاحُ مِـن جَـوِّهِ وهَـذِهِ الأجْسَـامُ مِـن تُـربِهِ
لَـوفَكَّرَ العَـاشِقُ فِـي مُـنتَهَى حُسْـنِ الَّـذِي يَسـبِيهِ لَـم يَسْبِهِ
لَـمْ يُرَ قَـرنُ الشَّـمْسِ فِـي شَـرقِهِ فَشَكَّتِ الأنـفُسُ فِـي غَـربِهِ
يَـمُوتُ رَاعِـي الضَّأْنِ فِـي جَـهلِهِ مِـيتَةَ جَـالِينُوسَ فِـي طِـبِّهِ
خـ ورُبَّـمَا زَادَ عَـلَى عُـمرِهِ وزَادَ فِـي الأمْـنِ عَـلَى سِربِهِ

---

١. المصدر: فاشتهى.
٢. المصدر، ج ٢، ص ١٥٦.
٣. المصدر، ج ٢، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٤٠٦.
٥. المصدر، ج ٢، ص ١٨٠.

خـ وغـايَةُ المُـفرِطِ فِـي سِـلْمِهِ كَـغَايَةِ المُـفرِطِ فِـي حَـرْبِهِ
فَـلَاقَضَى حَـاجَتَهُ طَـالِبٌ فُـؤَادُهُ يَـخفِقُ مِـنْ رُعـبِهِ
مَـا كَـانَ عِـندِي أنَّ بَـدرَ الدُّجَـى يُـوحِشُهُ المَـفقُودُ مِـن شُـهبِهِ[1]

* * *

إنَّ النُّفُوسَ عَدَدُ الآجَالِ[2]

ورُبَّ قُـبحٍ وحُـلَي ثِـقَالِ أحسَنُ مِنهَا الحُسْنُ فِي المِعطَالِ
فَـخرُ الفَـتَى بِـالنَّفسِ والأفـعَالِ مِـن قَـبْلِهِ بِـالعَمِّ والأخـوَالِ[3]

---

١. المصدر، ج ١، ص ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠.

٢. تمامه:

سقيًا لدَشتِ الأرزنِ الطُّوال

٣. المصدر، ج ٤، ص ٣١، ٤١، ٤٢.

الواضِح في مشكلات شعر المُتَنبِّي

لأبي القاسم عبدالله بن عبدالرّحمن الإصفهانيّ

تحقيق: الأستاذ محمَّد الطاهر ابن عاشور
اعداد: مجيد هادي زاده

كلمة المحقِّق

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

الحمد للَّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللَّه، وعلى آله آل اللَّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ من كتاب «الواضح في مشكلات شعر المتنبّي، للأديب الأريب الإمام أبي القاسم عبداللَّه بن عبدالرَّحمن الإصفهاني»؛ وهذا الجزء المختار يقرب من ثلث الكتاب.

الكتاب ومؤلّفه

أمَّا الكتاب فهو حاشيةٌ على شرحي أبي الفتح عثمان بن جنِّيٍّ لديوان المتنبّي ـ أعني: الفسر الصغير والفسر الكبير ـ. وقد قام بتحقيقه الأستاذ الشَّيخ محمَّد الطاهر ابن عاشور من على مخطوطةٍ وحيدةٍ له توجد في خزانة كتب جامع الزيتونيَّة بتونس، ونشره في ١٢٣ صفحات؛ وقد طبعتْها الدار التُّونسيَّة للنشر سنة ١٩٦٨ م. ومن الغريب ما ذكره الناشر قبل تقديم المحقِّق: «طُبع من هذا الكتاب مائتا نسخة مرقَّمة من ١ إلىٰ ٢٠٠»! وهذا هو السبب

في قلَّة نسخ الكتاب. فأخذنا جزءً منه ـ وكانت بيدي مصوَّرةٌ منه ـ وطبعناه في هذه المجموعة، ليعمَّ نفعه، ولما يُستفاد منه من مدى اهتمام مثقِّفي إصفهان من قديم الزَّمن بالأدب العربيِّ عامَّةً وبديوان المتنبِّي وشروحه خاصَّةً.

أمَّا مؤلِّف الكتاب فهو ـ على حدِّ ما رسمه محقِّقه ـ: الشَّيخ أبوالقاسم عبداللّه بن عبدالرَّحمن الإصفهاني. ولانعلم من فترة حياته شيئًا إلَّا أنَّه كان يعيش في منتصف القرن الرابع إلىٰ مبتدء العَشر الثاني من القرن الخامس؛ حيث أشار المؤلِّف في ديباجة الكتاب وأواخره إلىٰ أنَّه حدَّث عن الحلبيِّ عبدالواحد اللُّغوي ـ المتوفَّى سنة ٣٥١ هـ. ق. ـ وقد تمَّم الرسالة وألحق بها أشياء بعد تمام سنة ٤١٠ هـ. ق.. أمَّا تفصيل أخبار حياته وسوانحها فلانعلم اليوم منه شيئًا[1].

والكتاب ـ كما وصفناه ـ حاشيةٌ على فسري الصغير والكبير، وقد أجاد به يراعة المؤلِّف ـ ولاأقلَّ من جزءٍ منه ـ في بلاد العجم، كما أشار إليه في ما نأتي به من النصِّ؛ فعليه فإنَّه مؤلَّفُ إصفهانيٌّ في بلاد العجم، ولايبعد القول بأنَّه أُلِّف فيها.

عملي في إعداد الكتاب

إنَّ الشَّيخ الأستاذ محمَّدالطاهر ابن عاشور قد أخرج الكتاب لأوَّل مرَّةٍ إلىٰ عالم النور، وعلَّق عليه بعض التعاليق، فللّه درُّه وعليه أجره. ثمَّ إنِّي بعد تنضيد الحروف وتصحيح التجارب المطبعيَّة ـ وكان ذلك كلُّه وفقًا لما دوَّنه محقِّق الكتاب ـ قمتُ بتسديد ما يخلو منه الكتاب وتحقيقُه، فقارنتُ بين الأبيات وبين ديوان المتنبِّي أوَّلًا، وأرجعتُها إليه مع الإشارة إلىٰ مواضع الخلاف بين روايتي الكتاب والديوان، ثمَّ أشرتُ إلىٰ مواضع ما نقله أبوالقاسم عن أبي الفتح في الفسر الكبير، كما وأن أشرتُ إلىٰ مصادر الشَّواهد الشِّعريَّة في دواوين أصحابها. وقد ميَّزتُ بين تعليقاتي وتعليقات المحقِّق بكلمة: «المُراجِع»، حيث راجعتُ

---

١. هذه الترجمة القصيرة اقتبسناها من تقديم المحقِّق للكتاب.

الرسالة وبذلتُ ما في وُسعي في سبيل إكمال تحقيقها؛ وليس ذلك شيئًا في جنب ما كابده المحقِّق من العناء في سبيل تحقيق نصِّها. وقد أرجعتُ الأبيات المشروحة إلىٰ «الفسر الكبير»، طبعة الدكتور رضا رجب، وهي طبعةٌ نفيسةٌ ذات تحقيقٍ أنيقٍ قد خدم به محقِّق الكتاب المكتبة الإسلاميَّة ـ شكَّر اللَّهُ سعيه ـ، وهي تقع في ستَّة مجلَّداتٍ كبار.

وبعد؛ فلايخفى ما للواضح من الأهمِّيَّة البالغة في الأبحاث والدِّراسات الأدبيَّة، ولعلَّ اللَّه يوفِّق محقِّق الكتاب لأن يطبعه مرَّةً أخرى، ليعمَّ نفعه وليكون متداولًا بين أيدي الباحثين.

والحمد للَّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٠ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

[بسم اللّه الرحمن الرحيم]

... ثمَّ انتهينا إلىٰ الابتداء بما فسَّره أبوالفتح عثمان بن جنّيٍّ في قول المتنبِّي:

أَ أُحِـبُّهُ وَأُحِبُّ فِـيهِ مَـلَامَةً إِنَّ المَلَامَةَ فِيهِ مِن أَعْـدَائِـهِ[1]

: «كأنَّه ناقض أباالشِّيص في قوله:

أَجِدُ المَلَامَةَ فِـي هَـوَاكِ لَـذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّـوَّمُ»[2و3]

قالَ الشَّيخُ: أمَّا معنى المتنبِّي فبخلاف قول أبي‌الشِّيص، وإنَّما يريد المتنبِّي: إنِّي أحبُّ حبيبي واللُّوَّام ينهَونَ عنهُ فكيف نأتلف ؟! وأبوالشِّيص يريد بقولِه: أحِبُّ اللَّوم لَالنهيِ عن هَوَاك، بل لتكرّرِ ذِكْرِك في تضاعيف الكلام وأثناء الملام.

وقال المتنبِّي:

عَـجِبَ الوُشَـاةُ مـن اللِّـحَاةِ وقـولهم دَعْ مَا نَـرَاكَ ضَـعُفْتَ عـن إخـفائِه[4]

قال أبوالفتح: «يقول: ليس حوله إلَّا واشٍ أو لاحٍ، كقول قيسٍ[5]:

تَكَـنَّفَنِي الوُشَـاةُ فأزعَـجوني فَـيا لِـلَّهِ لـلـوَاشِـي المُـطَاعِ»[6]

---

١. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٣٥٠. المُراجِع.

٢. انظر: كتاب الصناعتين، ص ١٣٥. والبيت أورده ابن أبي‌حجلة في ديوان الصبابة أيضاً؛ وروايته: «... فـتلمني اللؤم». المُراجِع.

٣. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٤١. المُراجِع.

٤. البيت من نفس المنظومة الَّتي أخذ منها البيت السابق عليه؛ راجع: ديوان المتنبّي، ص ٣٥٠. المُراجِع.

٥. هو قيس بن ذريح الكناني، أحد عشّاق العرب وصاحبته لُبنى ـ بضمّ اللام وباءٍ موحّدةٍ ـ. شاعرٌ أموي.

٦. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٤٢. المُراجِع.

قال الشَّيخ: المعنى محجوبٌ، وإذا جاءت العبارة ولم تَكْشِفْه بقي المعنى في حجابه. وقول أبي الفتح مُشَاكِلٌ للفظ المتنبِّي بلا تفسيرٍ!

وإنَّما المعنى: إنَّ الوُشَاةَ عَجبُوا من اللَّاحِينَ حيثُ كلَّفوه الصبر عن خُلَّتِه وهو لا يستطيعه، فكانَ عجَبُهُمْ أنَّهم طلبُوا منه ما لا يقدر عليه. ومثله قول البُحْتُري:

يُكَلِّفُني عنك العُذولُ تَصَبُّرًا وَأَعْوَزُ شَيْءٍ مَا يُكَلِّفُنِيهِ[1]

قال المتنبِّي:

إنَّ المُعينَ على الصَّبابةِ بالأَسَى أَوْلَى بِرَحْمَةِ رَبِّهَا وإخَائِهِ[2]

قال أبو الفتح: «أي: على ما بي من الصبابة[3] بالأَسَي، أي: لَامَعُونَةَ /B9/ لِي عِنْدَهُ غير أنَّه يُحزِنُني فهذا مَعُونَتُهُ إيَّاهُ، ومِثلُ «على الصبابة» قول الأعشى:

وَأَصْفَدَنِي عَلَى الزَّمَانَةِ قَائِدًا[4] و[5]

أي: على ما أنا فيه من الزمانة. وليس معنى «على الصبابة» هيهنا كقولك: أعنت زيدًا على عمرٍو» لأنَّه لو أعانه على الصبابة لكان معه لَا عليه؛ وأنت قد تراه يَتَظَلَّمُ في هذا البيت منه إلَّا على الصبابة بأن زادني عليها تحزُّنًا»[6].

---

١. راجع: ديوان البحتري، ج ٢، ص ١٢٩٠، القطعة ١٠٢٨، البيت ٢. المُراجِع.

٢. البيت من نفس المنظومة أيضاً؛ راجع: ديوان المتنبّي، ص ٣٥٠. المُراجِع.

٣. يريد: أنّ «على» هنا بمعنى «مع»، وأنّ «بالأسى» متعلِّقٌ بـ«المعين». وابن جنّيٍّ يكرّر التنبيه على مثل هذا البيان؛ ومن ذلك كلامه في إعراب أبيات الحماسة في قول الأحوص:

إنِّي على ما قد علمت محسد أنمي على البغضاء والشنآن

وأبو القاسم جعل «على» لتعدية «المعين»؛ ومحمل أبي القاسم أوضح.

٤. «أصفدني»: أعطاني، و«قائدًا» مفعوله.

٥. صدر البيت:

تَصَيَّفْتُهُ يَومًا فَقَرَّبَ مَقعَدِي

راجع: ديوان الأعشى الكبير، ص ٩٨، القطعة ١٦، البيت ٨. المُراجِع.

٦. راجع: الفسر، ج ١، ص ٤٦. المُراجِع.

قال الشَّيخ: معنى بيت المتنبِّي: إنَّ الَّذي يصبِّرني على ما بي من الشوق والهوى ولَاأستطعيه هو أولى بأن يرقّ لي ويساعدني على شجوي.

قال المتنبِّي:

فَتَبِيتُ تُسْئِدُ مُسْئِدًا فِي نَيِّها إِسْآدَهَا فِي المَهْمَهِ الإِنْضَاءُ[1]

قال أبوالفتح: «الإسآدُ: إغْذَاذُ السير، ويقال لسير الليل خاصَّةً. والنَّيُّ: الشحم. ومُسئدًا منصوبٌ على الحال من الضمير في تُسئد، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ لعاملها، وفاعله المرفوع الأَنضاءُ؛ أي: فتبيتُ تسير سائرًا في نِيِّها الأضناء سيرًا مثل سيرها في المهمه؛ أي: تقطعُ الفلاةُ شحمَها كما تقطع هِي الفلاةَ. وهذا الَّذي حصَّلته عن أبي الطيِّب»[2].

قال أبوالقاسم: تفسير هذا البيت قول أبي تمَّام الطائي، ومنه أخذ المتنبِّي، إلَّا أنَّه عَقَّد الألفاظ وعوَّصها وأظلم المعنى! وبيت أبي تمَّام:

رعته الفيافي بعد ما كان حِقْبَةً رعاها وماءُ الروض ينهَلُّ سَاكِبُه[3]

وأبوتمَّام أخذ هذا المعنى من بيتِ العرب أنشده أبوسعيد السِّيرَافي عن أبي بكر محمَّد بن دُريدٍ في كتاب الأبيات للأُشْنَانْدَانِي[4]؛ وهو:

---

١. راجع: ديوان المتنبِّي، ص ١٢٦. المُراجِع.

٢. راجع: الفسر، ج ١، ص ٨٤. المُراجِع.

٣. البيت من مشهور شعره، ولم أعثر عليه في ديوانه؛ وانظر ملحقات الديوان، ص ٥١١. المُراجِع.

٤. قال ابن الأثير في اللباب: «الأشناندانى ـ بضمّ الهمزة وسكون الشين وبعد الألف نونٌ ساكنةٌ ودالٌ مهملةٌ، وبعد الألف نونٌ أخرى ـ. هذه النسبة إلىٰ أشناندان، ومعناه بالفارسيّة: موضع الأشنان، وهو اسم محلّةٍ ببغداد. عرف بهذه النسبة أبوعثمان الأشناندانى صاحب كتاب المعاني. أخذ العلم عن أبي محمَّدٍ التوزي، وروى عنه أبوبكر بن دريدٍ ـ... إلىٰ آخره ـ». (الأُشنان ـ بضمّ الهمزة، وقد تكسر ـ، نبتٌ يغسل به وتقصر به الثياب، ويسمّى العصفرا).

وفي الفهرست لابن النديم، ص ٨٩ في ذكر علماء البصريّين: «والأشناندانى ويكنّى أباعثمان، روى عنه ←

وَذَاتِ مَاءَيْنِ قَـد غَـيَّضْتُ مَـاءَهما بِحَيْثُ تُسْتَمْسَكُ الأَزْمَاقُ بِـالحَجَرِ[١]
رَدَّتْ عَوَارِيَّ غِيطانِ الفَـلَا وَنَـجَتْ بِـمِثْلِ إِبِّـالَةِ مِـنْ يَـابِسِ العُشَـرِ[٢]

قال المتنبِّي:

حَـتَّى إِذَا لَمْ يَـدَعْ لي صِـدْقُه أَمَـلًا شَرِقْتُ بالدَّمع حتَّى كَـادَ يَـشرَقُ بِي[٣]

قَالَ أبوالفتح: «أي: كثُرَ دمعِي حتَّى صغرتُ أنا بجنبه وبالإضافة إليه»[٤].

قال أبوالقاسم: معنى هذا البيت أنَّه لمَّا أتانِي نَعِيُّ المتوفَّاةِ نَزَفْتُ دمعِي بـالبكاء حـتَّى لم يكد يجري وبقي حائرًا في الجفن فكدتُ أقضِي نَحْبِي فَيَجِفُّ الدمْعُ بي. وليس للكـثرة والقِلَّة معنًى كما ذكره أبوالفتح.

وللشعراء في ذكر الدمع والعين /B10/ أساليبُ حِسَانٌ، فمِنْ أحسـنِ مـا ذكـروا قـولُ أبي حيَّة النُّمَيري، وهو أوَّل من افْتَرَعَه:

نَظَرْتُ كَأَنِّي مِـن وَرَاءِ زُجَـاجَةٍ إِلىٰ الدَّارِ من فَرْطِ الصَّبابَةِ أَنظُرُ[٥]

وقال بعض العرب:

وَمِمَّا شجاني أَنَّـها يـومَ أَعْـرَضَتْ[٦] تولَّتْ وَماءُ العينِ في الجفنِ حـائِرُ[٧]

← أبوبكر بن دريد ولقبه بالبصرة، وله من الكتب: كتاب معاني الشعر، كتاب الأبيات ـ... إلى آخره ـ».
قلت: اسمه سعيد بن هارون، وهو بصريٌّ. توفّى سنة ٢٨٨. وطبع أولهما دارالثقافة في بيروت سنة ١٩٦٣.

١. كذا ضبط في الأصل؛ والمعنى: إنّ أرماق الركب مشدودةٌ بحجر تلك العين، فإن بضت لهم بماء حيوا وإلّا هلكوا عطشًا. و«ذات ماءين» عينٌ، وتثنيته ـ: ماءين ـ للتكثير، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾؛ وقولهم: «لبَّيك وسعديك».

٢. ضمير «ردّت» عائدٌ إلى ناقة أو راحلة، دلّ عليها سياق الكلام أو تقدّم ذكرها في بيتٍ قبل هذا.

٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٣٣. المُراجِع.

٤. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٢٩٦. المُراجِع.

٥. البيت أورده ياقوت في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن حمدون؛ وروايته: ... من ماء الصبابة؛ راجع: معجم الأدباء ج ٢، ص ٢١٣. المُراجِع.

٦. رواية الديوان: ودُّعت. المُراجِع.

٧. راجع: ديوان مجنون وليلى، ص ٧٧، القطعة ٧٤، البيت ١. المُراجِع.

وتبعه بشّار فقال:

أَقُولُ وَقَدْ غَصَّتْ جُفُونِي بِمَائِهَا[١]

وقال ابن حُبَيْبَاتٍ:

أُلِمُّ بِـالبابِ كـي أَشْكُـو فَـيَمْنَعُنِي فيضُ الدُّموع على خَدِّي من النَّظَر
أَقْـبَلتُ أَطْـلُبُهَا وَالقَـلْبُ مَـنزِلُها أَعْجِبْ بِمُقْتَرِبٍ مِنِّي عـلَى سَـفَر[٢]

وقال البحتري:

وَقَـفْنَا وَالعُـيُونُ مُـثَغَّلَاتٌ[٣] يُـغالِبُ دَمْـعَهَا نَـظَرٌ كَـلِيلُ
نَهَتْهُ رِقْـبَةُ الْـوَاشِـينَ حـتَّى تَعَلَّقَ لَايَـغِيضُ وَلَايَسِـيلُ[٤]

وقال المتنبّي:

عشِيَّةَ يَعدُونَا عـن النَّـظرِ البُكـا وعن لذَّة التَّوديعِ خوفُ التفرُّقِ[٥]

فهؤلاء كلُّهم وصفوا حيرة الدمع وكلُّهم قاصرون عن أبي حيَّة!

وأمّا في معنى تدارُك سَيَلَانِه فليس فوق قول قيس[٦] شيءٌ؛ أنشـدَناهُ المَـرْزُبَانِي عـن عُمر بن شَبَّةَ عن الأصمعيّ، قال:

اخترتُ من شعر العرب في نعْت الوجوه قولَ المُخَبَّل:

وَتُـرِيكَ وَجْـهًا كَـالوَذِيلَة لَا ظَـمآنُ مُـخْتَلِجٌ وَلَاجَـهْمُ[٧]

---

١. صدر بيتٍ لم أقف على عجزه. وهو غير موجودٍ في الموجود عندنا من ديوانه، ولا فيما اطلعنا عـليه مـن كـتب الأدب. وهذا المصراع أبلغ في وصف امتلاء الجفون بالدمع لما فيه من بديع استعارة فعل غـصت لمـعنى شـدّة الفيضان. ونظيره قول بشّار:

تـروح بـعيني غـصة مـن دمـوعها وتصبح احشآءي تـطير مـن الوجـد

(انظر صفحة ٢ من الجزء الثالث من ديوان بشّار).

٢. لم أعثر عليه فيما عندي من مصادر الأدب العربي. المُراجِع.

٣. رواية الديوان: مُشَغَّلَاتٌ. المُراجِع.

٤. راجع: ديوان البحتري، ج ٢، ص ٩٠٧، القطعة ٧٢٨، البيت ٥. المُراجِع.

٥. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٣٤٦. المُراجِع.

٦. هو قيس بن الملوّح (مجنون ليلى)، وهذان البيتان منسوبان إليه في الأغاني.

٧. لم أعثر عليه فيما عندي من مصادر الأدب العربي. المُراجِع.

واخترتُ في صفة العيون قولَ عَدِيٍّ[١]:

وكأنَّـها بـينَ الظـباء[٢] أعـارَهَا عَـيْنَيْه أَحْـوَرُ مِـن جَآذِرِ جَـاسِمِ

وَسْـنَانُ أَقْـصَدَهُ النُّعاسُ فَـرَنَّقَتْ فِـي عـينِه سِـنَةٌ وليس بِـنَائِمِ[٣]

واخترت في نعت الدمع قول قيس:

وَإِنِّي لَأَبْكِي الْـيومَ مِـن حَـذَرِي غَـدًا فَـرَاقَك وَالحَـيَّانِ مُـخْتَلِفَانِ[٤]

سِـجَالًا وَتَسْكـابًا وَسَـحًّا وَدِيـمَةً وَ هَـطْلًا وَتَـهْتَانًا وَبِـالْهَمَلَانِ[٥ و٦]

وطردَهُ البُحتريُّ على سَبيل التورية إلىٰ المدح فقال:

تَجُودُ عـلَى الطُّلَّابِ سَحًّا وَدِيـمَةً وَهَـطْلًا وَإِرْهَـامًا وَوَبْـلًا وَرَيِّـقًا[٧]

وأمَّا في الاعتدار في الدمع فبشَّار ابْتدَع فيه، وهو قوله:

يَـقُلْنَ لَـقد بَكَـيْت فـقلتُ كَـلَّا وَهل يَبكِي من الطَّـرَبِ[٨] الجَـلِيدُ

وَلَكِـنِّي أَصَـابَ سَـوَادَ عَـيْنِي عُـوَيْدُ قَـذًى لهُ طَـرَفٌ حَـدِيدُ

/A10/ فَـقَالُوا مـا لِـدَمْعِهِمَا سَـوَاء أَكِلْتَيْ[٩] مُـقْلَتَيْكَ أَصَـابَ عُـودُ[١٠]

---

١. هو عدي بن مالك ويعرف بابن الرقاع ـ بكسر الراء وتخفيف القاف، اسم جدٍّ من أجداده ـ. وهو من بني عاملة شاعرٌ أموي.

٢. المصدر: وسط النِّساء. المُراجِع.

٣. البيتان هما ٨، ٩ من منظومةٍ تحتوي على ٣٧ أبيات؛ ولم أعثر على ديوانه. المُراجِع.

٤. رواية الديوان: مؤتلفان. المُراجِع.

٥. رواية الديوان:

سـجَالًا وتَـهتَانًا ووَبـلًا وديـمةً وسَـحًّا وتسـجَامًا إلىٰ هَـمَلانِ

المُراجِع.

٦. راجع: ديوان مجنون ليلى، ص ١٩٢، القطعة ٢٣٢. المُراجِع.

٧. راجع: ديوان البحتري، ج ٢، ص ٨٠٤، القطعة ٦٣٥، البيت ٤٦. المُراجِع.

٨. رواية الديوان: الشوق. المُراجِع.

٩. رواية الديوان: أكلتا. المُراجِع.

١٠. هذه هي الأبيات ٤، ٥، ٦ من منظومةٍ ذات ٧ أبيات؛ ولم أعثر على ديوانه. المُراجِع.

وتبعه أبُوالعتاهية وأحسنَ حيث يقول:

كَـمْ مِـنْ خَـلِيلٍ لِـي أُسَـا ... رِقُـهُ البُكَـاءَ مِـنَ الحَـيَاءِ
فَـــإذَا تَأمَّـــلَ لَامَـنِي ... فَأقُول مَـا بِـي مِـنْ بُكَـاءِ
لَكِـنْ ذَهَـبتُ لِأَرْتَـدِي ... فَطَرَفْتُ عَيْنِي بِـالرِّدَاءِ[1و2]

وقال المتنبِّي:

وتَغْبِطُ الأرضُ منهَا حيثُ حَـلَّ بِـهِ ... وَتَحْسُدُ الخَـيْلُ مِـنهَا أَنَّهـا رَكِـبَا[3و4]

قال أبوالفتح: «إنَّما جعل الأرض تَغبِط والخيلَ تحسُد، لأنّ الأرض وإن كُثِرَتْ بِقَاعُهَا فهي كالمكان الواحد لاتِّصَال بعضها ببعضٍ، والخيلُ ليست كذلك، لأنَّها متفرّقة، فاستعمل للأرض لفْظَ الغِبْطَةِ وللخَيْلِ لفظَ الحسدَ، لأنَّه أقبح»[5].

قال أبوالقاسم: أمّا الفرق بين الغبطة والحسد فقد فرَّق بينهما النبيُّ ﷺ حيث قال: «المؤمن يَغبِط والمنافق يحسُد»[6]؛ والعرب تقول: غَبَطتُ الرجُلَ إذا تمنيتَ مثلَ حاله مع بقائها له، وحَسَدتُهُ: إذا تمنَّيتَ زوال حاله إليك ـ... إلىٰ آخره ـ.

وسُئل النبيُّ ﷺ: «هل يضرُّ الغَبْط؟

---

١. وفي أبيات أبي‌العتاهية قصّةٌ في ثناء بشّار عليه وجواب أبي‌العتاهية بأنّه ما لاذ إلّا بمعنى بشّار؛ انظر الأغاني في ترجمة أبي‌العتاهية.

٢. راجع: ديوان أبي العتاهية، ص ٢٦، القطعة ١٢. المُراجِع.

٣. «حيث» هنا اسم مكانٍ متصرّفٍ على المختار، وهو قول أبي‌عليٍّ الفارسي؛ فيجوز أن يكون مفعولاً به لفعل «تغبط» ـ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتَهُ﴾. ويجوز أن يكون بدل بعضٍ من قوله: «الأرض»؛ وهو أظهر.

٤. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٩٨. المُراجِع.

٥. راجع: الكنز، ج ١، ص ٣٩١. المُراجِع.

٦. ذكره الغزالي في الإحياء بلفظ: «إنّ المؤمن ـ... إلىٰ آخره ـ». وقال زين‌الدين العراقي: «لم أجد له أصلًا مرفوعًا، وإنّما هو من قول الفضيل بن عياض».
[وانظر أيضاً: كشف الريبة، ص ٥٧. المُراجِع.]

فقال: كَمَا يَضُرُّ العِضَاهَ الخَبْط»[١]؛ معناه: أنَّ الإنسان إذا رَأى نعمة بغيره لَا يدْخُلُ التَمَنِّي ولَا يستفتح بَابَهُ وإنَّما يسترزق اللَّه من فضلِه العميم.

ومعنى بيت المتنبِّي[٢]: أنَّ الأرض كلُّ بقعة منها يتمنَّى أن يكون يحلُّ بها لفضله وكرمه، وإذا ركب من الخيل ما ركب فكلُّ فرسٍ يتمنَّى أن يزول عن ظهره إليه. وقال الحسن بن هانىء في الأمين:

تَتَحَاسَدُ الآفَاقُ وَجْهَكَ بَينَها فَكأنَّهُنَّ بحيثُ كنتَ ضَرَائِرُ[٣]

وقال المتنبِّي:

مِنَ الجآذِرُ فِي زيِّ الأعَارِيبِ حُمْرَ الحِلَى وَالمَطَايَا وَالجلابِيبِ[٤]

قال أبوالفتح: «جعل كَونَهُنَّ جآذِرَ حقيقةً وجعل كونهنَّ أعاريبَ مجازًا، وذلك للمبالغة في الصنعة»[٥].

قال أبوالقاسم: ليس للمجاز والحقيقة محلٌّ في هذا البيت ولامدخلٌ، وإنَّما جعَلَهنَّ جَآذِرَ لنَجلِ العيون وَحَورِهَا وهُنَّ في الخِلْقةِ نِساء[٦].

قال أبوالفتح: «حُمْرُ الحلى أي: هنّ شِرَاف، وكذلك الجلابيب»[٧و٨].

---

١. ذكره ابن الأثير في النهاية بلفظ قال: «لَا إلَّا كما يضرّ ـ... إلىٰ آخره ـ». قال ابن الأثير: «أراد انّ الغبط لَا يضرّ ضرّ الحسد وإنّما يلحق الغابط من الضرّ راجعٌ إلىٰ نقصان الثواب، مثل العضاه إذا خبطت سقط ورقها دون قطعها».

٢. لم يأت أبوالقاسم بطائلٍ في وجه جعل ما للأرض غبطةً وما للخيل حسدًا. وقد أشار إليه أبوالفتح بما بيانه: انّ الغبطة هنا الاحتفاظ بالشيء النفيس. وبهذا يترجّح أن يكون «حيث» بدلًا من «الأرض».

٣. راجع: ديوان أبي نواس، ص ٣٠٦، القطعة ٥٦٦. المُراجِع.

٤. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٤٨. المُراجِع.

٥. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥٣٤. المُراجِع.

٦. لعلّ فهم أبي الفتح أرشق ممّا قاله أبوالقاسم، لأنّ الشاعر لمّا استفهم عن كونها في زيّ الأعاريب قد أوغل في تخيّلهنّ جآذر حقيقةً، فالإستهام ترشيحٌ للاستعارة. ولا وجه لتخصيص أبي القاسم وجه تشبيههنّ بالجآذر أنّه نجل العيون.

٧. أراد أنّ الحلى الحمر والجلابيب الحمر تلبسهنّ النساء الشراف، لغلاتها لحسن صبغها.

٨. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥٣٤. المُراجِع.

قال أبوالقاسم: ليس هذا بشيءٍ، إنَّما المعنى: /A11/أنَّهن حِسان يَلْبَسْنَ حِسَانَ المَلَابِس اسْتضَافَةَ جمالٍ إلىٰ جَمَال.

وروى الأصمعي في كتاب الأجناس أنَّ العرب تقول: إنّ الخمار الأسود يَشُبّ لون المرأة، أي: ينَوِّرُهُ ويَجْلُوه، وكلَّما ازدادت الظلمةُ سَوَادًا ازدادت الأنوارُ ضياءً. والعرب تقول: الحُسْنُ أحْمَرُ؛ ومنه قول بشّار:

وَخُذِي مَلَابِسَ زِينَةٍ وَمُصَبَّغَاتٍ هُنَّ أَنْوَرْ
فَإِذَا دَخَلْنَا فَادْخُلِي فِي الحُمْرِ إنَّ الحُسْنَ أَحْمَرْ[1]

وقد ذكر ابن‌الرومي هذا البيت في قوله:

قل للمليحة فِي الخمَار المُذْهَبِ أفسدتِ نُسْكَ أخي التُّقَى المُتَرَهِّبِ
وَجَمَعْتِ بَيْنَ الْمُذْهَبَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ للحُسْنِ فِي ذَهَبَيْهِمَا مِنْ مَذْهَبِ[2]

والعلماء يقولون في قولهم: «الحسن أحمر» وجهًا آخر، وهو: أنَّه يُخاض فيه الشَّدَائدُ حتَّى أنَّ الدّم يرَاق فيه، كما يقولون: الموت أحمر، وهو الَّذي يراق فيه الدم ـ... إلىٰ آخره ـ.

قال المتنبِّي:

أُغَالِبُ فِيكِ الشوقَ والشوقُ أغلبُ وَأعْجَبُ من ذَا الهَجْرِ وَالوَصْلُ أعْجَبُ[3]

قال أبوالفتح: «أغلب أي: أغلب مِنِّي؛ ويجوز أن يكون أغلب أي: غليظُ العُنُق من القلب[4]، فيرجع إلىٰ الأوَّل. والقول الأوَّلُ على كلّ حَال أشبَه.

---

١. من مقطوعةٍ تشتمل على هذين البيتين فقط؛ ولم أعثر على ديوانه. المُراجِع.

٢. راجع: ديوان ابن‌الرومي، ج ١، ص ٩٢. ولابن معصوم المدنيّ:

قل للمليحة في القباء الأطلس أفسدتِ عقل أخي التُّقى المتقدّس

... المُراجِع.

٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٦٦. المُراجِع.

٤. كذا كتب لفظ «القلب» بقافٍ وضبط اللام بعد القاف بسكونٍ، وهو خطأٌ، وصوابه أنّه بفتحٍ ومجمعةٍ على اللام، مصدر غلب ـ بكسر اللام، من باب فرح ـ: إذا غلظ عنقه.

والوصلُ أعجب لأنّ من عادتها أن تَهْجُر، فقد صار الهجر هو المعهود»[١].

قال الشَّيخ: معنى البيت: أنّي أغالب الشوق بالصبر وهو غالبني بسلطانه، وأعجبُ من وصلكِ لي خَيَالًا بالليل، وَهَجْرُكِ صباحًا أعجب. وهذا معنى قول البحتري:

وَلَمْ نرَ[٢] مِثلَيْنَا وَلَامثلَ حَالِنَا[٣] نُعَذَّبُ أيْقَاظًا وَنَنْعَمُ هُجَّدًا[٤]

وقد تقدّمه قيس بن الخطيم في معناه حيث يقول:

مَا تَمْنَعِي يَقْظَى فَقَدْ تُولِينَهُ فِي النَّوْمِ غيرَ مُصَرَّدٍ مَحْسُوبِ[٥]

وقال المتنبّي:

مُنِّيَ كُنَّ لي أنَّ البَيَاضَ خِضَابُ فَيَخْفَى بِتَبْيِيضِ القُرُونِ شبابُ[٦]

قال أبوالفتح: «يقول: شيبي هذا كان منّي لي قديمًا. وإنّما تمنَّيْتُ الشيب ليخفَى شبابي بابيضَاض شعري. وآثَر الشيبَ على الشباب لما فيه من الوقارِ»[٧].

قال أبوالقاسم: ثاني هذا البيت يرُدّ ما ذكره أبوالفتح من تمنّي الوقار، وهو:

ليالِيَ عندَ البيضِ فَوْدَايَ فِتنةٌ وفخرٌ وذاك الفخرُ عِنْدِيَ عَابُ[٨]

/B11/ وإنّما المعنى: أنّي مصْرُوفُ الهمّة إلىٰ اكتساب المعالِي والمآثِر[٩]، كقوله في عدَّة قصائد:

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقٌ ضُرُوبَا فَأعذَرُهم أشَفُّهُمُ حَبِيبَا

---

١. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥٦٣. المُراجِع.
٢. رواية الديوان: ولم أر. المُراجِع.
٣. رواية الديوان: شأننا. المُراجِع.
٤. راجع: ديوان البحتري، ج ١، ص ٢٨٤، القطعة ٢٤١، البيت ٦. المُراجِع.
٥. البيت هو الثاني من مقطوعةٍ ذات أربعة أبيات؛ راجع: الأمالي ـ لأبي عليٍّ القالي ـ، ج ٢، ص ٢٧٣. المُراجِع.
٦. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٧٨. المُراجِع.
٧. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥٨٧. المُراجِع.
٨. راجع: نفس المصدر. المُراجِع.
٩. معني أبي الفتح ومعنى أبي القاسم متقاربان، وإن كان معنى أبي القاسم أصرح.

وَمَا سَكَنِي سِوَى قَتْلِ الأعادِي فَهَلْ من زَوْرَةٍ تَشْفي القُلُوبَا[١]

وقال في أخْرَي:

مُحِبٌّ كَنَى بِالبِيض عن مُرْهَفَاتِهِ وَبالحُسْنِ فِي أجسادِهِنَّ[٢] عن الصَّقْلِ

وَبِالسُّمْرِ عَن سُمرِ القَنَا غيرَ أنَّنِي جَنَاهَا أحِبَّائِي وَأطْرَافُهَا رُسُلِي[٣]

* * *

.. ثمَّ اتَّفَقَ بعدها في بلدان العجم وقوعي إليها بعد تتمَّة الأربع مائة والعَشْر، فاختلف إليَّ طائفةٌ من كُتَّاب الإنشاء كلُّهم نظروا في الفَسْر الكبير، فكانوا يُجارُونَنِي في عوَارض أبيات المعاني الَّتي فسَّرها؛ فَقَرَنْتُهَا بالمشكلات.

فأوَّل ذلك قول المتنبّي:

أُنَاسٌ إذَا لَاقَوا عِدًى فكأنَّمَا سلاحُ الَّذي لَاقَوا غُبارُ السَّلاهِبِ[٤و٥]

قال أبوالفتح: «أي: سلاح عدوّهم كغبار الخيل لايَعْبَؤون بهِ ولَايلتفتون إليه. وخصَّ «السلاهبَ» لأنَّها أسرع، فغبارُها ألْطَف»[٦].

قال أبوالقاسم: ليس هذا بشيءٍ! وإنَّما المعنى: إذا لاقوا النَّاس في الحرب وَلَّوا هاربين، فكان سلاحُهم الفرَّ اغتنامًا للسلامة؛ كما قال في أخرىٰ لسيف‌الدولة يصف بَنِي نُمَيْر:

فَلَزَّهم الطِّرَادُ إلىٰ قِتالٍ أحدُّ سلاحِهِم فيه الفرارُ[٧]

---

١. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٩٣. المُراجِع.

٢. رواية الديوان: أجسامهنّ. المُراجِع.

٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٥١٨. المُراجِع.

٤. هذا البيت من قصيدةٍ في مدح طاهر بن الحسين.

٥. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٢٢٧. المُراجِع.

٦. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥١٥. المُراجِع.

٧. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٠٠. المُراجِع.

وقال المتنبّي:

وأَمــقَّ لوخـدَتِ الشَّمالُ بـرَاكبٍ في عَـرْضِهِ لأَنـاخَ وَهـوَ طَـلِيحُ[١]

قال أبوالفتح: «يصف فرسًا، وهو الطويل؛ وقالوا: الواسع الفروج»[٢].

قال أبوالقاسم: «الأمقُّ» هو البلد الطويل البسِيطَة؛ وعَنَى المتنبّي المفازة، لأنَّه يقول: لو أنَّ الشّمال سارت براكبها لبَقِي حَسِيرًا.

ثمَّ البيت الثاني يدلُّ عليه:

نَـازَعتُهُ قُـلُصَ الرِّكـابِ وَرَكـبُها خَوفَ الهَلاكِ حُدَاهُمُ التَّسبِيحُ[٣ و٤]

وقال المتنبّي:

فِي مِـثلِ ظَـهرِ المِجـنِّ مُـتَّصِلٍ بِمِثلِ بَـطنِ المِجـنِّ قَـردَدُها[٥ و٦]

قال أبوالفتح: «أي: أعلو أرضًا وأهبط أرضًا»[٧].

قال أبوالقاسم: تفسيرُه البيت الثاني:

مُـرتَمِياتٌ بِـنَا إِلىٰ ابـنِ عُـبَيـ ـدِ اللَّـهِ غِيطَانُهَا وَفَدْفَدُهَا[٨]

---

١. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٦٧. المُراجِع.

٢. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٧٣٤. المُراجِع.

٣. «ركبها» مبتدءٌ، وجملة «حداهم التسبيح» خبرٌ عن المبتدء؛ والمعنى: التسبيح ـ وهـو قـول «سـبحان اللّـه» ـ جعلوه ديدنهم في سيرهم عوضًا عن الحداء، لشدَّة خوفهم الهلاك. وانتصب «خوفَ الهلاك» على المفعول لأجله مقدَّمًا على عامله ـ وهو: التسبيح ـ. وتقديم المفعول لأجله على عامله جائزٌ، كقول الكميت:

طربت وما شوقا إلىٰ البيض اطرب.

٤. راجع: نفس المصدر. المُراجِع.

٥. هذا البيت من الصبويات.

٦. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٩. المُراجِع.

٧. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٨٥٥. المُراجِع.

٨. راجع: نفس المصدر. المُراجِع.

والحسن بن هانىء قد ذكر الهبوط والصعود في مسيره، فقال:

طَـافِيَاتٍ رَاسِيَاتٍ خوْمها عنقًا عنقًا[١ و٢]

إلَّا أنَّه ذهب غير هذا المذهب.

وقال المتنبّي:

فَـرَأَيتُ قَـرْنَ الشَّـمسِ فِي قَـرِ الدُّجَـى مُـتأوِّدًا غُـصنٌ بِـهِ يَـتأوَّدُ[٣]

قال أبوالفتح: «أي: جمعتْ حُسْن الشَّمس والقمر، وشبَّه قدَّها بالقضيب»[٤].

قال أبوالقاسم: البيت الأوَّل يعني خَوْضَ صُفْرَتِهَا في بياض وجـهها، فشـبَّهه بـالفضّة والعَسْجَد، ثمَّ مثَّلَه بقَرْن الشَّمس في اصفراره بَدْء طلوعه خائِضًا في بياض القمر.

/A28 وقال المتنبّي:

أَبـلَتْ مَـوَدَّتَنا[٥] اللَّـيالي بـعدَنَا ومَشَى عليها الدَّهْرُ وهو مُـقَيَّدُ[٦]

قال أبوالفتح: «المقيّد يتقارب خطوه، يريد: أنَّ الدهر دبَّ إليها فغيَّرها»[٧].

---

١. كذا كتب في الأصل، وكذلك ضبط ونقط ما ضبط ونقط منه؛ وفيه تحريفٌ ونـقصٌ أفـضى إلىٰ اخـتلال الوزن. وصواب البيت:

طـــافيات راســبات جـبتها عـنقا فـعنقا

«راسبات» بموحّدةٍ بعد السين، كذا في ديوانه. ولعلّ كلمة «خومها» تحريف «خوفها» بخاءٍ معجمةٍ وبفاءٍ أخت القاف بعد الواو، وهي روايةٌ في البيت عوض «جبتها». وانتصب «عنقا فعنقا» على البدل من ضمير الغائب فـي «جبتها» بدل مفصّلٍ من مجملٍ، كما تقول: قرأت الكتاب بابًا فبابًا. «والعنق» رأس الجبل من الرمل. والبيت من مجزوء الرمل، شبّه الصعود بالطفو والهبوط بالرسوب؛ وفي البيت محسن الطِّباق.

٢. راجع: ديوان أبي نواس، ص ٣٧٢، القطعة ٦٤٦. وصحيح البيت ما ذكـره مـحقّق الكـتاب فـي التـعليق عـليه. المُراجِع.

٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٧. المُراجِع.

٤. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٨٩٧. المُراجِع.

٥. الرواية: مودَّتها.

٦. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٨. المُراجِع.

٧. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٨٩٩. المُراجِع.

قال أبو القاسم: أي: وطئها الدَّهر بشدَّةٍ، يعني مَوَدّتها فعفَا آثارها. ومثله بيت الحماسة:

وَوَطِئْتَنَا وَطْأً عَلَى حَنَقٍ وَطْأَ المُقَيَّدِ نَابِتِ الهَرْمِ[1]

أي: وَطأً بشِدّةٍ.

وقال المتنبِّي:

كَأَنَّ سُؤَالَكَ بَعضُ القَضَاء فَمَا تُعْطِ مِنهُ تَجِدهُ[2] جُدُودَا[3]

قال أبو الفتح: «إذا وصلتَ أحدًا ببرٍّ سعد ببركتك وتشرَّف بعطيَّتك، فصار جَدًّا له؛ ومثله قول أبي تمَّام:

مَا زلتُ مُنتظرًا أُعجُوبَةً عَنَّا حَتَّى رَأيتُ سؤالًا يُجتَنَى كَرَما»[4 و5]

قال: قال أبو القاسم: معنى البيت: أنَّ من أعطيتَه جُدَّ في دنياه، إمَّا لغِنَاه بك، أو لاقتداء الغير في إجزال العَطاء بعَطائِكَ.

وأمّا قول أبي تمَّام فروايته كما أُنشده:

ما زلتُ مُنتظرًا أُعجُوبَةً عَنَّا حَتَّى رَأيتُ سؤالًا يُجتَنَى شَرَفَا

وأوَّل القصيدة:

أمَّا الرُّسومُ فقد أَذْكَرنَ ما سَلَفَا[6]

ومعناه: أنَّ سائِلَك يَشْرُف بسؤالك لجلالة قدرك وعُظْمِ محَلِّك، فلاغضاضة تلحقه

---

١. البيت للحارث الذهلي على ما في المستصفى في أمثال العرب، ذيل «أذلّ من هردة»؛ ولم أجده في ديوان الحماسة. المُراجِع.

٢. رواية الديوان: نجده. المُراجِع.

٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٣٣. المُراجِع.

٤. راجع: ديوان أبي تمّام، ج ١، ص ٤٢١، القطعة ٩٦، البيت ٢٠؛ ورواية الديوان ما يذكره أبو القاسم. المُراجِع.

٥. راجع: الكنز، ج ١، ص ٩٦٨. المُراجِع.

٦. راجع: نفس المصدر، ص ٤١٨. المُراجِع.

في نفسه ولا هضيمة في حقّه؛ كما قال البحْتري:

عَلَّمْتَنِي الطَّلَبَ الشَّريفَ ولمأَزل[١] كُنتُ الوضيعَ مِن اتِّضَاع مَطالِبي
وَأَرَيْتَنِي أنَّ السؤَال مَحَلَّهُ[٢] فيهَا اختلافُ مَنَازِلٍ وَمَراتِب[٣]

وقال المتنبِّي:

فَمَا فِي سجَايَاكم مُنَازَعةُ العُلَى ولَا فِي طِباعِ التُّربَة المِسكُ والنَّدُّ[٤]

قال أبوالفتح: «أي: أين التراب من المِسك؛ ومعناه: أين أنتم منه؟!»[٥].

قال أبوالقاسم: معنى البيت: أنَّه يذكر ممدوحه بالرفعةِ وطلبِ المعالِي، ويذمُّ أعداءه باللؤم وَالدَّناءةِ؛ ويقول لهم: خَلُّوا المكارم له فما في طباعكم مُسَاوَرَتُها والنُّهُوضُ إليهَا، كما ليس في طبع التربة ضَوع المِسك وروائح الطِّيب. فمثَّل الأطياب بالمعالِي ومثَّل طباعهم بالتراب.

وقال المتنبِّي:

مَا يَقبِضُ المَوتُ نَفْسًا مِن نفوسِهمُ إلَّا وَفِي يدِهِ مِن نَتنِهِ[٦] عُودُ[٧]

/B28 قال أبوالفتح: «أي: لايباشر الموت أنفسهم وقت قبضه إيَّاها، ضربَه مثلًا»[٨].

قال أبوالقاسم: معناه: أنَّ الرجل إذا عثر بعُنتِنٍ أخذ خشَبَة يُحرِّكه بها استقدارًا له؛ فضربه مثلًا للخِصْيان وَأنَّهم مَنَاتِين أقذار.

---

١. رواية الديوان: وربّما. المُراجِع.
٢. رواية الديوان: محلَّةٌ. المُراجِع.
٣. راجع: ديوان البحتري، ج ١، ص ١٥٨، القطعة ١٢١، البيتان ٣٩، ٤٠. المُراجِع.
٤. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٢٠١. المُراجِع.
٥. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ١٠١٣. المُراجِع.
٦. رواية الديوان: نتنها. المُراجِع.
٧. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٥٠٧. المُراجِع.
٨. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ١٠٩٧. المُراجِع.

وقال المتنبِّي:

يَـنـثَنِي عَـنكَ آخِـرَ الدَّهـرِ مِـنه نـاظِرٌ أنتَ طَـرفُه ورُقَـادُه[١]

قال أبوالفتح: «أي: إذا انصرف يوم النَّيروز عنك إلىٰ آخر اليـوم خـلَّف عـندك طـرفَه ورُقَادَه، فبقي عندك بلالحظٍ ولانوم»[٢].

قال أبوالقاسم: معناه: أنَّ يوم النَّيْرُوز يلحظك كلَّ سنةٍ مرَّةً فتكون زينةً له وَأُنْسًا كالرّقاد وفتح الجفن».

وقال المتنبِّي:

تَـعـرَّضُ لِـلـزُّوَّارِ أعـنَاقُ خَـيْلِهِ تَعَرُّضَ وَحشٍ خَائفَاتٍ مِن الطَّـرْد[٣]

قال أبوالفتح: «أي: تنظر شزرًا إلىٰ زُوَّاره تَخَوُّفًا من أنْ يَهَبَهَا كوحشٍ خافتٍ طرْدًا»[٤].

قال أبوالقاسم: معنى البيت: أنَّ خَيلَ ابـن‌العـميد اعـتادتْ قَـودَها إلىٰ الزُّوَّار وهـبتها للسُّؤال، فإن أبصرت زائدًا تعرَّضَتْ ومدَّت إليه أعناقها على العادة المألوفة، كما تتعرَّض الوحشُ النافرة لكلِّ ما مرَّتْ به[٥].

وقال المتنبِّي:

فَـتًى يَـمـلأُ الأزمـانَ[٦] رَأْيًـا وحِـكمَةً وبَـادِرةً أَيَّـانَ[٧] يَـرضَى ويَـغضَبُ[٨]

---

١. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٥٢٧. المُراجِع.
٢. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ١١١١. المُراجِع.
٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٥٣٥. المُراجِع.
٤. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ١١٥٤. المُراجِع.
٥. في موقع التشبيه على هذا التفسير بعدٌ.
٦. رواية الديوان: الأفعال. المُراجِع.
٧. رواية الديوان: ونادرةً أحيانَ. المُراجِع.
٨. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٦٨. المُراجِع.

قال أبوالفتح: «البادرة: البديهة»[١].

قال أبوالقاسم: البادرة: العقوبة والشديدة[٢]، يُنْزلها الرجل بالمسيء والمجرم؛ ومنه قول المتنبِّي في أُخري: ...[٣].

وقال المتنبِّي:

أَنَــا صَـخرَةُ الوَادِي إذا مَـا زُوحِمَتْ فَـــإذَا نَـطَقتُ فَـإنَّنِي الجَـوزَاءُ[٤]

قال أبوالفتح: «أي: قـد جـمعت الأمـرين: أنـا كـهذه الصـخرة وفـي عـلوِّ المـنطق كالجوزاء»[٥].

قال أبوالقاسم: معنى البيت: أنَّ الجوزاء بيت عطاردٍ وهو كاتب الشمس[٦]، وهـو نـجم اللَّسَن[٧] والفصاحة والكتابة والبلاغة وآثار دقائق محاسن اليد واللسان.

وقال المتنبِّي:

تَـفضَحُ الشَّـمسَ كـلَّما ذَرَّتُ الشَّـمـ ـــــسُ بِشَـمسٍ مُـنِيرةٍ سَـودَاء[٨]

قال أبوالفتح: «تَهَزَّوَّ به!»[٩].

قال أبوالقاسم: معناه: أنَّ كافورًا في إشراق أفعاله ووضوح مكارمه شمسٌ تغلب ضياءَ الشمس وهو أسود اللون؛ ويتلوه قوله: /A29/

---

١. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥٧٢. المُراجِع.
٢. لعلّ «الواو» سهوٌ.
٣. كذا في الأصل، ولم يذكر المقول.
٤. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٢٥. المُراجِع.
٥. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٨٢. المُراجِع.
٦. أي: في اصطلاح المنجّمين وفي عقائد القدماء؛ وهو ربُّ الحكمة عند اليونان.
٧. «اللَّسَن» ـ بفتح اللام وفتح السين ـ: الفصاحة والبيان، وفعله كفَرِحَ.
٨. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٤٤٧. المُراجِع.
٩. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ١٣٧. المُراجِع.

إنَّما الجلدُ مَلبَسٌ وَابيِضاضُ الـ ـنَّفسِ خيرٌ من إبيِضاضِ القَبَاءِ[١]

وقد تقدَّمه في هذا المعنى عَبدُ بني الحَسْحَاس حيث يقول:

إنْ أَكُ[٢] عَبْدًا فَـنَفْسِي حُـرَّةٌ كَـرَمًا أو أسوَدَ اللَّونِ إنِّي أبيَضُ الخُـلُقِ[٣]

وقال المتنبِّي:

تَذُمُّ[٤] السَّحابَ الغُرَّ في فِعلها بها[٥و٦و٧]

قال أبو الفتح: «الغرّ لكثرة مائِها»[٨].

قال أبو القاسم: إنَّما السحاب يَسْوَدُّ لكثرة مائِه، ويقولون: السَّوَاري الرُّبْد والغَوَادِي الغُرُّ.

وقول[٩] المتنبِّي:

حَـاوَلْنَ تَـفدِيَتِي وَخِـفْنَ مُـراقِـبا فَوَضَعْنَ أَيدِيَهُنَّ فَـوقَ تَـرَائِبَا[١٠]

قال أبو الفتح: «أي: أشرنَ من بعيدٍ ولم يَجهَرْنَ بالسلام خوفَ الرقباء»[١١].

---

١. راجع: نفس المصدر. وقوله: «يتلوه قوله»، فيه مسامحةٌ؛ حيث وقع بين البيتين بيتٌ آخر. المُراجِع.
٢. رواية الديوان: كنتُ.
٣. اسمه سحيم. وقبل البيت:

أشعار عبد بني الحساس قمن له يوم الفخار مقام الأصل والورق

وانظر العقد الفريد، فصولٌ من البلاغة، ج ٣، ص ٧٩. المُراجِع.
٤. رواية الديوان: نذمّ. المُراجِع.
٥. رواية الديوان: به. المُراجِع.
٦. تمام البيت:

و نعرض عنها كلَّما طلعت عتبا

٧. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٣٢٥. المُراجِع.
٨. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٢١٢. المُراجِع.
٩. لعلّه: «وقال».
١٠. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٠٩. المُراجِع.
١١. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٤١١. المُراجِع.

قال أبوالقاسم: معناه: وضعنَ الأيديَ على الأكباد لَهَفًا حيث لم‌يَجْسُرْنَ خشيةَ الرقباء على مُفادَاتِي. ومثله بيت الحماسة[١]:

لَمَّا رَأَوهُمْ لَمْ‌يُحِسُّوا مُدْرِكًا[٢] وَضَعُوا أَنَامِلَهُم عَلَى الأَكْبَادِ

أي: حَسرَةً علَى مَوتِه.

وقال المتنبِّي:

أَدمَنَا طعنَهُم وَالقَتلَ حَتَّى خَلَطْنا فِي عِظَامِهِم الكُعُوبَا[٣]

قال أبوالفتح: «أَدمنا أي: خلطنا»[٤].

قال أبوالقاسم: أدمنا من الإدامة، يُقال: دَامَ الشَّرُّ وأَدَمتُهُ، لأنَّه قد ذكر «خلَطنَا» بعده.

وقال المتنبِّي:

كأنَّ نجُومَه حَلْيٌ عَلَيه وقَد حُذِيَتْ قَوَائِمُهُ الجَبُوبَا[٥]

قال أبوالفتح: «كأنَّ الليلَ جعلت له النُّجوم حَليًا ـ كما قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾[٦] ـ؛ وجعل له قوائم على الاتِّساع»[٧].

قال أبوالقاسم: يريد بالنُّجوم: حَلْيَ الحِبِّ المستَزَار، وأَنَّ قوَائم الليل راسيةٌ في الأرض لاتزول؛ كما قال في بيت الحماسة:

---

١. كذا؛ ولم‌أعثر عليه في ديوان الحماسة. المُراجِع.
٢. اسم المرثي.
٣. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٩٣. المُراجِع.
٤. راجع: الفسر، ج ١، ص ٤٦٣. المُراجِع.
٥. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٩٤. المُراجِع.
٦. كريمة ٦ الصافّات. المُراجِع.
٧. راجع: الفسر، ج ١، ص ٤٧٠. المُراجِع.

لَيْلٌ تَحَيَّرَ مَا يَنحَطُّ فِي جِهَةٍ كأَنَّهُ فوقَ مَتنِ الأرضِ مَشكُولُ[١]

وقال المتنبِّي:

أُقَلِّبُ فِيهِ أجفَانِي كأَنِّي أَعُدُّ بِهِ علَى الدَّهرِ الذُّنُوبا[٢]

قال أبوالفتح: «يعني: أنَّ ذنوب اللَّيل يحسبُها ولَا تَفنَى»[٣].

قال أبوالقاسم: شبَّه تقليب أجفانه في الإطْباق وَالرَّفع بِعَقْد الحساب رفعًا وَوَضعًا وَعَقدًا وبَسطًا سُرعَةَ حركاتٍ.

/B29 وقال المتنبِّي:

أَعيدُوا صَبَاحِي فَهوَ عِندَ الكَواعِب وَرُدُّوا رُقَادِي فَهوَ لَحظُ الحَبَائِبِ[٤]

قال أبوالفتح: «المعنى: لاأهتدي لرُشْدي ولاأبصر أمري، فرُدُّوه لأبصِرَ أمْرِي ويَرجِعَ نَدَمِي»[٥].

قال أبوالقاسم: ليس للرشد والأمر مدخلٌ في البيت، وإنَّما المعنى: أنَّ نهاري ظلمةٌ وغمَّةٌ منذ فارقتُ أحِبَّتي؛ والبيتُ الثانِي يفسِّرُه حيث يقول:

فَإِنَّ نَهارِي لَيلةٌ مُدْلَهِمَّةٌ علَى مُقْلةٍ مِن فَقْدِكُم[٦] فِي غَيَاهِب

قال المتنبِّي:

وَتَنسُبُ أَفعَالُ السُّيوفِ نُفُوسَهَا إِلَيهِ ويَنْسُبْنَ السُّيُوفَ إِلَى الهِنْدِ[٧]

---

١. راجع: ديوان الحماسة، ص ٣٨١، القطعة ٨٤٠، البيت ٣. المُراجِع.
٢. راجع: ديوان المتنبّي، ص ١٩٤. المُراجِع.
٣. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٤٧٤. المُراجِع.
٤. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٢٢٥. المُراجِع.
٥. راجع: الفَسْر، ج ١، ص ٥٠١. المُراجِع.
٦. رواية الديوان: بعدكم. المُراجِع.
٧. راجع: ديوان المتنبّي، ص ٥٣٥. المُراجِع.

قال أبوالقاسم: معنى البيت: أنَّ أفعال السيوف الَّتي هي المضَاء في ضرابها وَإِعْـزَازُهـا للمعتصي[١] بهَا منسوبةٌ إلىٰ الممدوح لاستعماله إيَّاها؛ ونفس السُّيوف هي حدائد مـنسوبة إلىٰ الهند، لأنَّها تطبع بها[٢].

وباللَّه التوفيق[٣].

---

١. «المعتصي»: القاطع؛ يقال: عصا بالسيف يعصو، ويقال: عصي بالسيف يعصى ـ كرضي ـ؛ وفي القاموس: «أو عصوت بالسيف وعصييت بالعصا، أو عكسه، أو كلاهما في كليهما».

٢. راجع: الفسّر، ج ١، ص ١١٥٦، المُراجِع.

٣. هذه نهاية كتاب الواضح على مشكل المتنبّي؛ وقد كتب كاتبُ في ءاخرتها: «قراءةٌ على أبي القاسم مـؤلّفه فـي شهر شوّال عام ستّة عشر وثلثمائة ببغداد». وكنتُ كتبتُ تحت هذا كلمة «تدليس»، كيلا يغترَّ به المـطالع، لأنّ ذلك لايلاقي العصر الَّذي عاش فيه المؤلّف. قاله محمَّد الطاهر ابن عاشور.

رسالةٌ في ذكر الواحد والأحد

للإمام العلّامة الرّاغب الإصفهانيّ

تصحيح: الدكتور محسن محمّدي الفشاركيّ

كلمة المحقّق

الراغب الإصفهاني ورسالته «في ذكر الواحد والأحد»

هذه الرسالة الّتي نقدّمها اليوم لروّاد الأدب العربي تعدّ رسالةً من رسائل العلّامة الإمام الراغب[1] الإصفهاني؛ ولا بأس بنا لوذكرنا شيئاً عن حياته المؤلّف أوّلاً، ثمّ أجملنا القول حول تأليفاته، ثمّ أشرنا إلى هذه الرسالة وما لها من القيمة الأدبيّة.

الراغب الإصفهاني

هو ابوالقاسم الحسين بن محمّد بن المفضّل، الملقّب بالراغب الإصفهاني، المتوفّى في أوائل المأة الخامسة. أديبٌ ومفسّرٌ ولغويٌ وحكيمٌ متكلّمٌ. يقول صاحب أعيان الشيعة في وصفه: «فضله أشهر من أن يُوصف، ووصفه أرفع من أن يُعرف؛ وكفاه منقبةً أنّ له قبول العامّة والخاصّة، ومؤلّفاته سائرةٌ مسير الشمس والقمر»[2].

مؤلّفاته

له مؤلّفاتٌ حسنةٌ منها ما تعدّ من المراجع عند الباحثين؛ ومن أهمّها:

---

١. ما عثرت على وجه تلقيبه بـ«الراغب» في كتب التراجم، فيمكن أن يرجع هذا التلقيب إلى رغبته عن الدنيا واعراضه عنها.

٢. أنظر أعيان الشيعة، ج ٦، ص ١٦٠.

١. مفردات ألفاظ القرآن ؛ ٢. تحقيق البيان ؛ ٣. تفسير القرآن ومقدّمته ؛ ٤. تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين ؛ ٥. الذريعة إلى مكارم الشريعة ؛ ٦. محاضرات الأدباء ومحاورات البلغاء والشعراء[١].

التعريف بالنسخة المخطوطة

توجد هناك مجموعةٌ من آثار الراغب في مكتبة سليمانيّة في استانبول رقمها «٣٦٥٤» (ممّا يتعلّق بمكتبة اسعد افندي). وفي هذه المجموعة المخطوطة أربع من رسائل الراغب؛ وهي:

١. رسالةٌ في أنّ فضيلة الإنسان بالعلوم ؛ ٢. رسالةٌ في أدب مخالطة الناس ؛ ٣. رسالةٌ في مراتب العلوم ؛ ٤. رسالةٌ في ذكر الواحد والأحد.

والرسالة الثانية الّتي نقدّمها اليوم تشتمل على ثلاثة أوراقٍ ـ ستّ صفحاتٍ ـ في كلّ صفحةٍ ١٧ سطراً، خطّها تعليقٌ، وكاتبها مجهولٌ، كُتبت حوالي القرن التاسع الهجري تخميناً.

شأن الرسالة

إنّ موضوع الفرق بين لفظتي «الواحد والأحد» من المواضع الرئيسيّة في المعارف الإلهيّة اهتمّ به المتكلّمون والفلاسفة والصوفيّة، كما انّ المهتمّين بالعلوم العربيّة لم يغفلوا عنه. ومن المعتنين بالموضوع العلّامة الراغب الإصفهاني، فيبحث حوله في عدّة آثاره، كمفردات ألفاظ القران، الذريعة إلى مكارم الشريعة، ومقدّمته التفسيريّة. ولكنّه في هذه الرسالة قام بالبحث عن دقائقه خاصّةً. وإذا نظرنا بعين التسامح يمكننا أن ندّعي أنّ هذه الرسالة من أقدم الرسائل في هذا الموضوع[٢].

والسّلام عليكم ورحمة اللّه
محسن محمّدي الفشاركيّ

---

١. وانظر بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٧٢.

٢. وجب عليّ أداء الشكر واظهار الامتنان لصديقي الفاضل سماحة الأستاذ سيّد محمّد رضا ابن الرسول حيث أمعن النظر في الرسالة ونبّه على بعض دقائق حول المغلق من الجملات وإعرابها.

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر ولا تعسِّر![1]

كنَّا تذاكرنا ـ أطال الله بقاء الشَّيخ الفاضل[2] وأدام تأييده ـ في لفظ «الواحد» و«الأحد» وتحقيقهما، فسأل أن أُثبِت ذلك كتابةً ايجابًا له.

فليُقَدَّم إلى مَن يقرأه عليه، وليَتَفضَّل بتنبيهي على ما يعثِر منه بسهوٍ أو غلطٍ، ورأيُه في ذلك موفَّقٌ ـ إن شاء الله تعالى! ـ.

[«التحقيق في كلمة «الواحد»»]

جملة القول أنَّ الَّذي قاله المحصِّلون في لفظ «الواحد» هو: أنَّ موضوعَه في الأصل لِما يتركَّبُ منه العددُ، وقالوا في حدِّه أو رسمه: «هو الشيء الَّذي لاجزء له البتَّة»، هذا اصل موضوعه؛ ثمَّ يُطلق على كلِّ موجودٍ ـ قديمًا أو حادثًا، بسيطًا كان أو مركَّبًا ـ، ولذلك ما من شيءٍ يوصف بالوجود إلَّا وهو يوصف بالوحدة.

ولذلك قال بعض الحكماء[3]: «الوحدة هي الوجود الخاصُّ الَّذي ينماز به كلُّ موجودٍ، فلأجل أن لا موجود إلَّا ويصحّ أن يوصف كلُّ عددٍ به يُقال[4]: عشرةٌ واحدةٌ، وألفٌ واحدٌ.

---

١. المخطوط: + وبه.

٢. الشَّيخ الَّذي كتب له هذه الرسالة مجهولٌ عندنا، وهو طلب من الراغب تأليفها ـ كما يجيء ـ.

٣. راجع: شرح فصوص الحكم ـ للقيصري، مع حواشي الحكيم جلوه ـ، ص ١٨٩. حيث يقول المحشِّي في شرح قول الماتن: «ولها وحدةٌ لا تقابل كثرةً»: «أي: لا يكون وحدتها وحدةً عدديَّةً منشأ الأعداد والتكثُّر، بل جميع الوحدات العدديَّة؛ مع أنَّه ليس له وحدةٌ عدديَّةٌ فله وحدةٌ ذاتيَّةٌ، وهي أصل الوحدة الأسمائيَّة».

٤. المخطوط: فيقال.

و«الواحد» لفظٌ مشتركٌ يُستعمل على ستَّة أوجهٍ:

أوَّلها: ما كان واحدًا في الجنس أو في النوع، كقولنا: الإنسان والفَرَس واحدٌ في الجنس؛ و: زيدٌ وعمروٌ في النوع[١].

الثاني: ما كان واحدًا بالاتِّصال، إمَّا من حيث الخلقة ـ كقولك: شخصٌ واحدٌ ـ، وإمَّا من حيث الصناعة ـ كقولك: حرفةٌ[٢] واحدةٌ ـ.

الثالث: ما كان واحدًا لعدم النظير؛ إمَّا في الخلقة ـ كقولك: الشمس واحدةٌ ـ، وإمَّا لدعوى الفضيلة ـ كقولك: فلانٌ واحدٌ في الدهر، أي: هو نسيج وحده ـ.

الرابع: ما كان واحدًا لامتناع التجزئة فيه، إمَّا لصِغَره ـ كالهَبَاء ـ، وإمَّا لصلابته ـ كالألماس ـ.

الخامس: للمبدأ؛ إمَّا لمبدأ العدد ـ كقولنا: واحدٌ اثنين[٣] ـ، وإمَّا لمبدأ الخطِّ ـ كقولنا: النقطة الواحدة ـ.

فهذه خمسة أوجهٍ الوحدةُ في كلِّها عارضةٌ[٤].

ولا يصحُّ أن يُستعمل شيءٌ منه في اللَّه، لتنزيهه عن كون الكثرة فيه. ولكن الكثرة موجودةٌ في كلٍّ منها، فإنّ الجنس وإنْ كان واحدًا من وجهٍ فكثيرٌ بأنواعه؛ والنوع كثيرٌ بأشخاصه، والمتَّصل وجوه الكثرة فيه ظاهرةٌ[٥ و٦]، فإنَّ الشَّمس وإن كانت بالشَّخص

---

١. في «المفردات»، مادَّة «وحد» ذكر نفس هذا التعريف مع قليل اختلافٍ.

٢. المخطوط: حزمة.

٣. كذا في المخطوط.

٤. في «المفردات» يتمُّ مدخل «حد» على هذه الصوره: «وإذا وصف اللَّه ـ تعالى ـ بالواحد فمعناه هو الَّذي لا يصحُّ التجزِّي ولا التكثُّر فيه***. ولصعوبة هذه الوحدة قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾. والوحد المفرد يُوصف به غير اللَّه ـ تعالى ـ، كقول الشاعر:

عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِهِ

وأحد مطلقًا لا يوصف به غير اللَّه ـ تعالى ـ؛ وقد تقدَّم فيها مضى. ويقال: فلانٌ لا واحد له، كقولك: هو نسيج وحده؛ وفي الذمِّ يُقال: هو عبير وحده؛ وإذا أريد ذمٌ أقلّ من ذلك قيل: رُجَيل وحده.

٥. المخطوط: ظاهر.

٦. كذا في النسخة، والظاهر وقوع سقطٍ فيها.

والذَّات، فجرمُها ذوأبعاضٍ؛ وكذا من وُصِف بأنَّه واحدُ دهرِه. وكذا ما فيه التجزئة لصغره أو لصلابته؛ وكذا النُّقَطُ والواحد في العدد، فإنَّهما وإن لم يصحَّ فيهما التجزئة، فهما يُعرَضَان للتَكثُّر؛ ألَا ترى أنَّ الأعداد كلَّها أعدادٌ متكاثرةٌ؟! والخطُّ نقطٌ مترادفةٌ؟!

والمراد بـ«الواحد» إذا وُصف به الباري ـ سبحانه وتعالى ـ: أنَّه هو الَّذي لا يصحُّ عليه التجزئة ولا التكثُّر ـ أي: ليس هو واحدٌ يصحُّ أن يتركَّب منه شيءٌ ـ.

وقال بعض الحكماء: «أقرب الوحدات إلى اللَّه ـ تعالى ـ إذا استُقرِيَتْ وتُؤُمِّلَتْ، الواحد[1] الَّذي هو أصل الأعداد، وذلك كلّ ما يقال عليه لفظ الواحد غيره، فإنَّه يصحُّ عليه التجزئة والتّضعيف، إلَّا الواحد المستعمل في العدد فإنَّه وإن صحَّ عليه التّضعيف، فإنَّه لا يصحُّ عليه التجزئة والتضعيف؛ والباري ـ تعالى ـ لا يصحُّ عليه التجزئة والتَّضعيف.

وأيضاً فالواحد هو أصل العدد، وليس في العدد وهو بعد كلِّ عددٍ ولا بعده عددٌ، والعدد منه ينشأُ وإليه ينحلُّ، وهو يستولي على المعدودات.

وكما أنَّ الواحد ليس هو العدد ومنه ينشأُ العدد وإليه يرجع؛ فذلك الخالق ـ تعالى ـ ليس شيئًا من هذا الأشياء، ومنه بدء الموجودات وإليه يرجع؛ كما قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾[2] ـ تعالى اللَّه عن التشبيه[3]! ـ.

فهذه وجوه ما يُستعمل فيه لفظ «الواحد».

[التحقيق في كلمة «الأحد»]

وأمَّا الأحد فإنَّه يُستعمَلُ على ضربين:

أحدهما: في النفي فقط، فموضوعٌ لاستغراق جنس الناطقين؛ ويتناول القليل والكثير[4] على طريق الاجتماع والافتراق؛ كقولهم: ما في الدار أحدٌ، أي: ما في الدار واحدٌ ولا اثنان

---

١. المخطوط: الواحدي.

٢. كريمة ٣ الحديد.

٣. أي: اعتقاد المشبِّهة.

٤. المخطوط: + و الكثير.

ولا ثلاثةٌ فصاعدًا، لا مجتمعين ولا متفرِّقين.

وكونه موضوعًا على هذا الوجه هو المقتضى أن[١] لا يستعمل إلَّا في النفي، وذاك أنَّه يصحُّ نفي المتضادَّين ولا يصحُّ اثباتهما.

ونحن متى قلنا: «ما في الدار أحدٌ» ننفي الواحد والجميع مجتمعين ومتفرِّقين، فلوقلنا: «في الدار أحدٌ» لكان في ذلك اثباتُ واحدٍ منفردٍ، واثبات ما فوق الواحد مجتمعين ومفترقين[٢]؛ وذلك ظاهر الاحالة[٣].

ولكون ذلك متناولًا للواحد فما فوق يصحُّ أن يقال: ما من أحدٍ فاضلٌ، و: ما من أحدٍ فاضلين، كقوله: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٤].

وأمّا المستعمَل في الاثبات ثلاثة[٥] أوجهٍ:

الأوَّل: وذلك في الواحد المضموم إلى العشرات؛ نحو: أحد عشر، وأحد وعشر؛

الثاني: يُستعمل مضافًا أو مضافًا إليه بمعنى الأوَّل؛ كقوله: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾[٦]، وقولهم: «يوم الأحد»، ومعناه: يوم الأوَّل ـ بدلالة قولهم: يوم الاثنين ـ؛

والثالث: أن يُستعمل في الإثبات مطلقًا وصفًا، وليس ذلك إلَّا في وصف اللَّه ـ تعالى ـ، كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٧].

[«الفرق بين «الواحد» و«الأحد»]

والفرق بين الواحد[٨] في وصف اللَّه ـ تعالى ـ، هو أنَّهما وإن كانا يُقصد بهما معنًى واحدٌ من

---

١. كذا في المخطوط؛ والظاهر: لأن.
٢. كذا في المخطوط؛ والظاهر: متفرِّقين.
٣. كذا في المخطوط.
٤. كريمة ٤٧ الحاقَّة.
٥. كذا في المخطوط؛ والظاهر: فله ثلاثة.
٦. كريمة ٤١ يوسف.
٧. كريمة ١ الاخلاص.
٨. كذا في المخطوط؛ والظاهر: + والأحد.

وصف اللَّه ـ تعالى ـ فموضوعهما في أصل الوضع مختلفان؛ وذلك:

أنَّ الواحد لفظه لفظ فاعلٍ، فيدلُّ من حيث الوضع على شيئين: ذاتٌ، ووحدةٌ، كما أنَّ «الأسود» يدلُّ على شيئين: ذاتٌ، وسوادٌ؛ فالواحد واحدٌ بالوحدة كما أنَّ الأسود أسودٌ بالسَّواد. فمتى قيل: واحدٌ تُراءَى منه شيئان، كما يُتَراءَى في قولهم: أسودُ وأبيضُ وما يجرى مجراهما؛

والأحد يدلُّ على الوحدة المحضة، فإنَّه مصدرٌ ـ وأصله: «وحد»، فأُبدل الواو همزةً ـ. وخُصَّ في الاطلاق بوصف اللَّه ـ تعالى ـ بعد الإبدال منه؛

وأمَّا «وحد» فقد يقال في صفة غيره، ومعناه: المفرد ـ كما قال الشاعر:

من وحش وجرةَ موشى اكارعه طاوى المصير كسيف الصيقل الفرد[1]

ولم يُستعمل في غيره إلَّا مقيَّدًا بما أُضيف إليه، أو بما عُطف عليه ـ كما تقدَّم ـ.

فإن قال قائلٌ: فقد قال الشَّاعر:

وقَدْ بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا[2]

فقوله: «إلَّا على أحدٍ» اثباتٌ وقد استعمله في غير وصف اللَّه ـ تعالى ـ! استعماله في هذا المكان لتقدُّم النفي عليه وكونه متعقِّبًا له، ولولا ذلك لم يصحَّ استعماله؛ والَّلفظ قد يُستعمل على وجهٍ لتقدُّم لفظٍ عليه لولاه لم يصحَّ ـ كقوله: ﴿ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[3]، فاستعمل «من» في البهائم، لما[4] كان ذلك متعقِّبًا لمَا يصحُّ أن يُستَعمل فيه ـ.

---

١. البيت للنابغة الذُّبياني، ومطلع القطعة:

يا دار ميَّةَ بالعلياء فالسندِ أقوت وطالَ عليها سالفُ الأبدِ

راجع: ديوان النابغة الذُّبياني، ص ٣١.

٢. البيت من شعر ذي الرُّمَّة، ومطلع القصيدة:

يا دارمية بالخلصاء غيرها ساقى العجاج على ميثانها الكدرا

ورواية الديوان:

حتى بهرت فها تخفى على أحد

راجع: ديوان ذي الرُّمَّة، ص ٤٠٤.

٣. كريمة ٤٥ النور.

٤. كذا في المخطوط؛ والظاهر: لولا.

فإن قيل: لولم يصحَّ استعمال «أحد» في الإنسان لما قال الشَّاعر:

إنَّ بَنِي الأَدْرَمِ لَيسُوا مِنْ أَحَد[١]

ولمَا قيل: فلانٌ ليس بأحدٍ!

قيل: إنّ «أحد» ههنا هو المستعمل في النفي، وذلك مختصٌّ بالإنسان ـ كما تقدَّم ـ، ومعناه: ليس هو بإنسانٍ يدخل في عموم قولهم: لا أحد يفعل كذا، وليس أحدٌ يقول كذا، كقول من قال:

[حَولِي بِكُلِّ مَكَانٍ مِنْهُمُ خَلْقٌ] تُخْطِي إذَا جِئْتَ فِي اسْتِفْهَامِهَا بِمَنِ[٢]

وكقولهم: فلانٌ ليس بإنسانٍ، وهو «الفلانُ» لا «فلانٌ»، تنبيهًا [على][٣] أنَّه بهيمةٌ لا إنسانٌ، لِما كان «فلانٌ» و«فلانةٌ» يُعبَّر بهما عن الإنسان، و«الفلان» و«الفلانة» يُعبَّر بهما عن الحيوانات.

وأمَّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَ يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[٤]، وقوله: ﴿أَ يَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[٥] فقد ذُكر في تفسيره وجهان:

أحدهما: انَّ «أحد» ههنا هو المذكور في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ومعناه: أيحسب أن لم يره اللَّه ـ تعالى ـ؟! والإشارة بالمعنى إلى نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[٦] ـ... الآية ـ؛

والثاني: إنَّه المستعمل في النفي، والمعنى: لا يُقَدِّرُ الإنسانُ أنَّ ما يُخفيه الا[٧] يعلمه أحدٌ،

---

١. لم يُسمَّ قائله، وفي جمهره اللغة مادَّة «درم»: «قال الراجز:

إنَّ بـني الأدرم ليسـوا مـن أحـد ليسوا إلى قيسٍ وليسوا من أسـد

ولا توفَّاهم قريشٌ في العدد

٢. من أبيات أبي الطيِّب المتَّنبي؛ راجع: ديوان ـ بشرح العكبري ـ، ج ٤، ص ٢١.

٣. المخطوط: ـ[على]؛ وهي زيادةٌ يقتضيها السِّياق.

٤. كريمة ٧ البلد.

٥. كريمة ٥ البلد.

٦. كريمة ٧ المجادلة.

٧. كذا في المخطوط؛ والظاهر: لا.

فإنَّ اللَّه ـ تعالى ـ والكرام الكاتبين [١] يطَّلعون عليه؛ إشارةً إلى نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [٢].

وهذا القدر كافٍ فيما قُصد من بيان لفظ «الواحد» و«الإحد»، وإن كان في تحقيق معنى الوحدة وكونها من أوائل فَيض الباري على الوجودات، حكمةٌ بالغةٌ وعجائب جُملةٌ!

فإنَّ اللَّه ـ تعالى ـ جعل الوحدة سبب الاتِّفاق والائتلاف، والكثرة سبب الافتراق والاختلاف، ولذلك قال بعض الحكماء: «الخَير وجودٌ في الوحدة، والشرُّ عدمٌ في الكثرة»؛

وقيل: «لا خير في كثرة الرُّؤساء، فكلُّ التئامٍ فهو ظلٌّ للوحدة وكلُّ اختلافٍ ففعلٌ للكثرة».

ولولا أنَّ الشَّيخ الفاضل ابن بَجْدَةِ المعارف والحكمة لأمسَكتُ عن الإشارة إلى مثل هذا الموضوع؛ على أنِّي امسكتُ عنان الكلام لمَّا انتهَيتُ إليه، مُتأدِّبًا أنَّه ربَّما تساقِط إلى مَن يَعشَى بصيرتُه عن إدراكه فأضلَّهُ [٣]، ولا يجب أن يُنسى [٤] ما رُوي عن النَّبيِّ ﷺ: «ما تكلَّم أحدٌ بكلمةٍ بين قومٍ لا يبلُغها فهمُهم إلَّا صارت فتنةً لبعضهم» [٥]؛ أسأل اللَّه ـ تعالى ـ أن يخلِّصنا!؛ فمَن عرف قدره وعرف قصوره وعجزه فما ترك قول اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٦ و٧].

---

١. إشارةٌ إلى كريمة ١١ الانفطار.

٢. كريمة ١٨ ق.

٣. المخطوط: فاصلة.

٤. كذا في المخطوط؛ والظاهر: ويجب أن لا يُنسى.

٥. المرويُّ من الحديث: «ما أنت بمحدث قومٍ حديثًا لا تبلغه عقولهم إلَّا كان لبعضهم فتنةً»؛ راجع: صحيح مسلم المقدِّمة.

٦. كريمة ٨٥ الإسراء.

٧. المخطوط: + «تمدحا ومصححا»؛ ولم أعرف المراد من العبارة.

أَطباقُ الذَّهب

للشَّيخ الأديب شرف‌الدِّين عبدالمؤمن الإصفهانيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقِّق

بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للَّه والصَّلوة، والسَّلام على محمَّدٍ رسول‌اللَّه، وعلى آله آل اللَّه.

وبعد؛ فهذا كتاب أطباق الذَّهب، لشرف‌الدِّين عبدالمؤمن الإصفهاني، والَّذي قابل به كتاب أطواق الذَّهب لفخر خوارزم أبي‌القاسم الزمخشريّ.

المؤلِّف والمؤلَّف في سطورٍ

هو شرف‌الدِّين عبدالمؤمن بن هبة اللَّه المغربيّ الإصفهاني، وذكر بعضُهم أنَّ اسمه فضل‌اللَّه[1].

وُلد بشفروة من مضافات إصفهان، وكان من أقران الشاعر الكبير جمال‌الدِّين عبدالرزَّاق الإصفهانيّ.

لانعلم منه شيئًا كثيرًا، إلَّا أنَّه كان من أحذق شعراء عصره ومن أملحهم بيانًا، حتَّى صار ملك‌الشُّعراء في حضرة أتابك شيرگير أخي السلطان أتابك أرسلان من ملوك السلاجقة بالعراق. وكان يعيش هذا الملك في النصف الأوَّل من القرن السادس؛ ومدح شرفُ‌الدِّين أيضًا طغرل بن أرسلان، وقد حظى حظَّه من السلطنة في الرُّبع الأخير من نفس القرن، فعليه فعمَّر الشاعرُ عمرًا طويلًا، وقيل: مات سنة ٥٩٨[2].

---

١. انظر: آتشكدهٔ آذر ـ طبعة هند ـ، ص ١٧٨، نقلًا عن تاريخ ادبيات در ايران ـ للدكتور صفا ـ، ج ٢، ص ٧٤٠.

٢. للتفصيل في ترجمته راجع: تاريخ ادبيات در ايران ـ للدكتور صفا ـ، ج ٢، ص ٧٤٠؛ ريحانة الأدب، ج ٣، ص ١٩٢؛ الذريعة، ج ٢، ص ٢١٦، ج ٩، ص ٥١٣؛ نزهة المجالس ص ٧٤٥؛ يادداشتهاى قزويني، ص ١٢٩٤.

أمَّا المؤلَّف فهو كتابٌ أدبيٌّ يُستشمُّ منه روائح الوعظ والعرفان، وقد قابل به كتاب «أطواق الذَّهب للزمخشريّ ـ م. ٥٣٨ هـ. ق. ـ، الَّذي يحتوي على مائة مقالةٍ في العظة والنُّصح. وقد حثَّ المؤلفَ على تدوينه طلبُ بعض أصدقائه؛ وقد وصفه بكونه وليًّا من أولياء اللَّه، قال: «فقد أشار إليَّ وليٌّ من أولياء اللَّه ـ تعالى ـ ... القطب السالك ... أحمد بن محمود بن عليّ الخويّ ـ زاده اللَّه توفيقًا ـ ... أمرني أن أجمع له مائة مقالةٍ في الوعظ والنصيحة ... أسلك فيها مسلك العلّامة ... الزمخشريّ في مقالاته المسمَّاة بأطواق الذَّهب»[1].

والأطواق قد طُبع من ذي‌قبل مرَّاة عديدة في لاهور وبيروت وقاهرة وغيرها؛ وبيدي نسخةٌ محقَّقةٌ منه طبعتْها مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة بتحقيق الأستاذ محمَّدسعيد الرَّافعي، وقد راجعتُ إليها في سبيل تحقيق «الأطباق» بين حينٍ وحينٍ. أمَّا «الأطباق» فمطبوعٌ أيضًا، ولكنَّه لم‌ينل من الشُّهرة ما ناله «الأطواق». وقد استعنتُ في تحقيق الكتاب من نسخةٍ مطبوعةٍ منه طُبعتْ في سنة ١٣٠٠ هـ. ق. بعناية الشَّيخ يوسف أفندي نبهاني في بيروت بالمطبعة الأدبيَّة؛ كما وقد كانت بيدي مخطوطةٌ منه تشتمل على «الأطواق» و«الأطباق» معًا، وقد تفضَّل بها سيِّدي الأستاذ العلّامة الحاج السَّيِّد محمَّدعليّ الرَّوضاتي آل صاحب الرَّوضات ـ دام مجده وعلاه ـ من خزانة كتبه العامرة. والنسخة غير مؤرَّخةٍ، وأكثر الظَّنّ أنَّها من وثائق القرن التاسع للهجرة المقدَّسة، وكاتبها محمَّدعليّ بن الحُسين الإصفهانيّ.

ويجب عليَّ أن أشير إلىٰ أنَّ المطبوعة تحتوي على مائة مقالةٍ، كما أنَّ المصنِّف قد أشار إليها في صدر كتابه؛ ولكن المقارنة بين المخطوط والمطبوع الجأتْنا إلىٰ تنظيم الكتاب في مائة مقالةٍ ومقالتين وخاتمةٍ. ولا‌يسع هذا المختصر التفصيل حول عدد المقالات والتَّحقيق فيه، فلو أتاح اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ لنا الفرصة سنفصِّل القول فيه في مجالٍ آخر.

والحمد للّٰه ربِّ العالمين
ليلة ٢٠ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. راجع: نصُّ الكتاب.

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

أللَّهمَّ إنَّا نحمدُك علَى ما أسبَلتَ علَينَا مِن جَلَابيبِ نِعَمِك، وسبَّلتَ من شآبيبِ كرمِك؛ ونشكركَ على ما أفدتَ من كلماتِك التامَّة، ورفدتَ من هِباتك العامَّة؛ وأفضتَ من لَذَاذَاتِ معرفتِك، ونَفَضْتَ من رَذَاذَاتِ عارفتِك؛ ونُثنِي عليكَ بما أسْلَتَ لنا من ضَحضَاحِ العلوم، وغَسَلْتَ عنَّا من أَوسَاخِ اللُّوم؛ وكحَلتَنَا ببرودِ يقينِك، ونحلتَنا من جودِ يمينِك؛ شكرًا يملأُ حاضرةَ المجهودِ، وحمدًا يليقُ بالحامدِ دونَ المحمودِ؛ أنتَ كرَّمتَنا بسلامةِ الفطرَة، وخصَصتَنا /B1/ بإصابةِ الفكرَة؛ وأعزَزْتَنا بالنَّفسِ الناطقَة، وميَّزتَنا بالفِراسةِ الصَّادقَة؛ وأنطقتَنا بالحِكَم البالغَة، وأيَّدتَنا بالبراهينِ الدامغَة؛ فاصرِفْنَا عن مذاهبِ الشهواتِ، وأرشِدنا عن غَياهِبِ الشُّبَهات؛ وبنُورِ وجهِك ـ اللَّهمَّ! ـ اهدِنا، كما ربَّيتَنا في مهدِنا؛ وقنِّعنا من رزقِك بالكَفاف، كما أبدَعتَنا بالنون والكاف؛ وابعَثنَا مِن فِراشِ الغفلَة مُتَنَبِّهينَ، واجعَلنا من الصَّالِحين أو بهِم مُتَشَبِّهينَ.

وصلِّ على أفضلِ خلقِك وأشرفِهم، وأعلمِهم بكَ وأعرفِهم؛ وأذكاهُم عِرْقًا وأطهرِهم؛ وأصفاهُم خُلقًا وأزهَرِهم؛ وأسمَحِهم يدًا وأجوَدِهم، وأحسنِهم سيرةً وأجودِهم.

وعلى أصحابِه /A2/ وأنصارِه المُوَاسِين، وعِترتِه من الْيَس؛ وعلَى خلفَائِه المَيامِين، وعلى من يقول آمِّين!

وبعد؛ فقد أشار إليَّ وليٌّ من أولياءِ اللَّهِ ـ تعالى ـ أمرُه قِلادةُ الرِّقابِ، وطاعَتُه عوذَةُ العِقابِ؛ أخٌ شقيقٌ، وصنوٌ رفيقٌ؛ طالَمَا تراكَضنَا فِي مَهبلِ الطِّينِ، وتساقَطنَا في مَثبِرِ الدينِ؛ وتَسابَقنَا فِي رَحْبَةِ الأرواحِ، قَبلَ تَعَاقُبِ الصَّبَاحِ والرَّوَاحِ؛ وتَذَارَعنَا مَفاوِزَ القُدسِ، وتقَاسَمنَا جَوائِزَ الأُنسِ؛ وقَلَّبنَا أرضَ الجنَّةِ ظهرًا وبطنًا، حتَّى أُخرِجنا وهَبطنَا؛ هو القطبُ

السَّالكُ، والحيُّ الهالكُ، والنَّملُ النَّاسكُ؛ والنجمُ الزَّاهرُ، والشَّمعُ الساهرُ، والعَاكِفُ السَّائِرُ، والطالعُ /B2/ الغائرُ، والواقعُ الطائرُ؛ ظهيرُالدِّينِ وظَهْرُه، وظهيرةُ الحقِّ وظُهْرُه؛ أَحمدُ بنُ محمودِ بنِ عليٍّ الخويِّ ـ زاده اللَّه توفيقًا، وحشرَهُ مع الصدِّيقينَ وحَسُنَ أولَئِكَ رفيقًا[1] ! ـ؛ أمرَني أن أجمَعَ له مائةَ مقالةٍ في الوعظ والنصيحة، والخُطَب الفصيحة؛ أسلُك فيها مَسلكَ الإمَامِ العلَّامة جارِاللَّهِ محمودِ بنِ عمرَ الزمخشريِّ في مقَالَتِه المُسمَّاة بـأطواق الذهب.

والَّذي ساغَهُ الزمخشريُّ، هو الَّذي يضيقُ عنه الطوقُ البَشريُّ؛ والقولُ المرضيُّ، والعطاءُ الفيضيُّ. مددُه سماويٌّ، وأَتِيُّه أتاويٌّ، كأنَّما يُوحىٰ إليهِ إيحاءً، فيُحيىٰ بِه السَّامِعُ /A3/ إحياءً؛ وأينَ الثَّمدُ مِن الخَضْرِم؟ وأينَ السُّلَافُ مِن مَاءِ الحِصْرِمِ؟ وأين دَوِيُّ الزُّنبورِ من نِغَمِ الزَّبورِ؟؟ وكَم بَينَ بَسُوسٍ يُستَدَرُّ بعَنيفِ الحَلْبِ، ورُفُودٍ رِسْلُهَا يَنبَعُ من القِليبِ ويقعُ فِي القَلبِ؛ وكَم بَينَ جَمُومٍ يُروِي الرِّجالَ، ويملأُ السِّجالَ؛ وبينَ ناكدٍ يُنازِعُ النازعَ، ويُتعِبُ الكارِعَ؟ ومَن سلَكَ اللآليَ نَسِيَ الجاجَة، ومَن ملَكَ اليواقيتَ نبذَ الزُّجاجَة؛ ومن وَرَدَ البطيحةَ لم يُقِلَّ العراقِي، ومَن رَكِبَ البحرَ استقلَّ السَّواقِي[2].

وأنا أحْكِي لكَ حالِي وحالَه: هويقولُ وأنا أتقوَّلُ، وهو أكحَلُ[3] وأنَا أتَكَحَّلُ؛ قَمَرِيٌّ نخشَبِيٌّ، وفرَسِيٌّ خشَبِيٌّ؛ والضَّيغَمُ المجَصَّصُ غيرُ صائلٍ، وفرسُ الشِّطرَنجِ غيرُ صَاهِلٍ. /B3/ ولكنِّي رأيتُ طاعةَ هذا الأمرِ فرضًا مؤدًّى، ولم أجِد لحُكمِه مَرَدًّا.

فأخذتُ في جَمْعِهِ مُستظهِرًا بـالظَّهيرِ، استظهارَ الرَّضيعِ بـالظِّئرِ؛ فتكلَّفتُ وألَّفتُ وسارعتُ وشرعتُ فيهِ بقلبٍ يَجِبُ، ورتَّبتُه وكتَبتُه كما استَيسَرَ لا كمَا يَجِبُ؛ وسمَّيتُه بـأطباقِ الذَّهَبِ وحذوتُ حَذْوَه، واقتفيتُ أثرَه وخَطْوَه؛ وهي مائةُ مقالةٍ صيغَتْ دَمَاليجَ للعَضُدِ ومَخَانقَ للجيدِ، وخَلْخَلتُ كلَّ مقالةٍ منها بآيةٍ من كتابِ اللَّهِ المجيدِ؛ جعلتُهَا كَوكَبَةً

---

١. مقتبسٌ من كريمة ٦٩ النساء.

٢. قال المتَنبّي:

قواصدَ كافورٍ توارِكَ غيرِه ومَن قصدَ البحرَ استقلَّ السَّواقيَا

راجع: شرح البرقوقي على ديوان المتنبّي، ج ٤، ص ٤٢٣.

٣. كذا؛ والظاهر: يكحل.

ثاقبةٌ لمَغْرِبِها، وكلمةٌ باقيةٌ في عَقِبِهَا؛ فهِيَ لأقدَامِهَا عَقِبٌ، ولختَامِهَا مِسكٌ عبقٌ.

ولا أبتَغِي إلَّا وجهَ اللَّهِ فيما فصَّلتُ وقطعتُ، وإن أريدُ إلَّا الإصلاحَ /A4/ ما استَطعتُ؛ واستغفِرُ ربِّي وإليهِ المصيرُ، وأتوَكَّلُ عليهِ وهو نِعمَ المولىٰ ونِعمَ النَّصيرُ.

* * *

المقالة الأولى

يا أربَابَ القُوَّةِ والطَّاقَة، انظُرُوا بعَينِ الإفاقَةِ إلىٰ أهلِ الفَاقَة؛ ويا رُكْبانَ النَّاقَة، رِفقًا بضُعفاءِ السَّاقَة؛ ويا حمَلةَ الأوزارِ، وخَزَنةَ المالِ المُستعَارِ؛ لاتجرُّوا ذَيْلَ الإفتخارِ، على أربابِ الإفتقارِ؛ فقلوبُهم خيرٌ من قلوبِكم، ومطلوبُهم أعزٌّ من مطلوبِكم؛ شغَلَكُم الصَّفقُ بالأسواقِ، عن تنسُّمِ قبولِ الأشواقِ، وألهاكُم حبُّ الرِّزقِ عن الرَّزَّاقِ؛ فَيا عُمَّارَ الخرابِ، ويَا شُرَّابَ السَّرابِ؛ لَاتَعْمُرُوا هذِه القريةَ الجَلْحاءَ، ولاتسكُنُوا هذهِ المهلكةَ الفيحَاءَ؛ ولاتتَّخِذوا الدنيَا الفانيةَ سوقًا، ﴿إِنَّ /B4/ ٱلْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[1].

* * *

المقالة الثانية

ابنُ آدمَ عُجِنَ من الصَّلْصَالِ، وابتُلِيَ بالحَمْلِ والفِصالِ، ثمَّ تاهَ بشرائفِ الخصالِ؛ وما دَرىٰ أنَّ الخصالَ الحميدةَ من مواهبِ الرَّحمن، لا مِن مكاسبِ الإنسانِ؛ ما العقلُ إلَّا عطيَّةٌ مِن عطايَاه، وما النفسُ إلَّا مَطيَّةٌ مِن مطايَاه؛ فإن شاءَ زمَّهَا بزِمَامِ الهُدَى، وإن شاءَ ترَكَها سُدًى؛ فمَن يستطيعُ لنفسِهِ خَفْضًا أو رَفْعًا، ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ٨١ الإسراء.

٢. كريمة ١١ الفتح.

المقالة الثالثة

العُمرُ وإن طالَ فمَا تحتَهُ طَائِلٌ، وكلُّ نَعيمٍ لَا مُحالَةَ زائِـلٌ [١]؛ سَـفينَةٌ تَسـرِي، ولَاتَـدرِي؛ فَتَرَصَّدْ للموتِ فلِكلِّ طَالِعٍ أُفُولٌ، وتزَوَّد لدارِ الإقامَةِ فلكُلِّ غائبٍ قُفُولٌ؛ اتَّخِذِ /A5/ الدُّنيَا سُوقًا مسلُوكًا، لَا بَيتًا مملُوكًا؛ فهيَ حـانُوتٌ لَايُـطرقُ إلَّا للـتِّجارَة، ومَـبِيتٌ لَايُسكـنُ إلَّا بالإجارَة؛ ما هذهِ الحياةُ الفانيةُ إلَّا أنفاسٌ تتردَّدُ وستنقَطِعُ، وقامَاتٌ تتمدَّدُ وستنقَلِع؛ فـهَل أدرَكَ الآملُ أملَه، قبلَ أن يبلُغَ الكِتابُ أجلَه؛ وهل ملأَ الحيُّ أذيَالَه، إلَّا ملأَ الأجلُ مِكيالَه؟ فَاغتَنِمْ الخمسَ قبلَ الخمسِ، وأدرِك عـصرَك قـبلَ غُـروبِ الشَّـمسِ؛ تُشـبِعُك قُـرصَةٌ، فلَاتفوتَنَّكَ فُرصَةٌ؛ فَإن أدرَكتَها فهيَ النَّيلُ كلَّ النَّيلِ، وإن فاتَتْكَ فهي الوَيلُ كلَّ الوَيلِ؛ هو الزَّمانُ لَايَعطِفُ فِي مسيرِه، والدهرُ لايرؤُفُ بأسيرِه؛ قال اللَّهُ ـ تعالى ـ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [٢]، يُغشِي اللَّيلُ النَّهَارَ يَطلُبُهُ حَثِيثًا.

* * *

المقالة الرابعة /B5/

قدٌّ كالنَّخلِ البَاسِقِ، وقلبٌ مثلُ اللَّيلِ الغاسِقِ؛ ورأسٌ حُشِيَ كِـبْرًا، وصَـدرٌ مُسِـخَ خِـبْرًا؛ وطَرْفٌ ينظُرُ شَزْرًا، ويرجمُ الغيبَ حَزْرًا؛ حِرصٌ كامِلٌ وهمَّةٌ ناقِصةٌ، وذَيلٌ مُسْبَلٌ ونَـفسٌ قالِصةٌ؛ فيَا هذَا! تركَنُ إلى الدُّنيَا وعَن قليلٍ تقلَعُك، وترفُلُ علَى وجهِ الأرضِ وعمَّا قَريبٍ تبلَعُك؛ اقْتَصِدْ فِي مَشيكَ فإنَّكَ تمشِي فِي عَرينِ الآسادِ، وخَـفِّفِ الوَطءَ فَـمَا أظُـنُّ أديَـمَ الأرضِ إلَّا من هذِه الأجسَادِ؛ ولَعَمرِي! مَن عايَنَ تَلوُّنَ اللَّيلِ والنَّهارِ لايَغتَرَّ بدَهرِه، ومَـن

---

١. قال لبيدٌ:

ألَا كلُّ شيءٍ ما خلَا اللّٰه باطل وكـلُّ نـعيمٍ لَامـحالَة زائـل

راجع: ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي، ص ١٤٥.

٢. كريمة ٨٧ النساء.

عَرَفَ أنَّ بطنَ الثَّرَى مَضْجَعُه لَا يَمْرَحُ علَى ظَهرِه؛ ومَن عَرَفَ الدَّهرَ حقَّ العِرفانِ يَزْهَدْ فيهِ، ومَن شغَلَه ذكرُ المَوتِ لَا يَضحَكْ مِلءَ فيهِ؛ فيَا قَومِ! لَا تَركُضُوا خَيلَ الخُيَلاءِ فِي /A6/ مَيَدَانِ العَرَضِ، ﴿أَأَمِنتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾[1].

* * *

المقالة الخامسة

خَـلِيلَيَّ هُـبَّا طَـالَمَا قَـدْ رَقَـدتُمَا أَلَا تَنْشُدَانِ ٱلْعَهدَ مَا قَدْ فَـقدْتُمَا؟[2]

أينَ إخوانٌ عاشَرْنَاهُم وخُلَّانٌ، أينَ زَيدٌ وعمرٌ وفلانٌ وفلانٌ؟ أينَ رُضَعَاءُ الكُؤُوسِ، وقِدْمًا بَقِي نَسيمُ ريَّاهُمْ فِي الرُّؤُوسِ، وآثارُ رؤيَـاهُم فِـي النُّـفوسِ؟ أمَـا يَـردَعُنَا مَـوتُ الآبَـاءِ والأُمَّهاتِ، عن الأباطِيلِ والتَّرَّهَاتِ؟ ألَا إنَّ المَرءَ غافِلٌ مُطرِقٌ، والمَوتُ واعِظٌ مُفلِقٌ؛ يُنادِي أقوامًا تَظُنُّهم قيامًا وهُم قُعودٌ، ﴿وتَحْسَبُهُم أيْقَاظًا وهُمْ رُقُودٌ﴾[3]؛ تكرهُونَ جُرَعَ المَوتِ فَإنَّه ساقِيكُم، ﴿قُلْ إنَّ المَوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنهُ فَإنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[4].

* * *

المقالة السادسة

يَا رافِعَ اليدِ بالدُّعاءِ، ويَا داعِيَ الحَقِّ /B6/ بـالنِّدَاءِ؛ إنَّـه لَا يَسـمَعُ بـالصِّمَاخِ، فـاقصِرْ مِـن الصُّرَاخِ؛ أَ تُنادِي باعِدًا؟ أم تُوقِظُ راقِدًا؟ تعَالَى اللَّـهُ المَـلِكُ لَا تَأخـذُه السِّـنَةُ، ولَا تُـغَلِّطُهُ الأَلسِنَةُ؛ يَعلَمُ رُموزَ البَكْمِ والخُرْسِ، كمَا يَفهَمُ لُغةَ التُّركِ والفُـرْسِ؛ يَسـمَعُ دَبـيبَ الَّـنملَةِ

---

١. كريمة ١٦ الملك.

٢. ولقُسّ بن ساعدة:

خليليَّ هُبَّا طالَما قد رقَدتُما أجدُّكُما لَا تقضيانِ كرَاكُما

٣. كريمة ١٨ الكهف.

٤. كريمة ٨ الجمعة.

الخَرسَاءِ، علَى الصَّخرَةِ المَلسَاءِ، فِي لُجَّةِ الماءِ؛ كمَا يسمَعُ بُغامَ الظَّبيَةِ الجَيْدَاءِ، علَى صَحنِ البَيدَاءِ؛ ألَا إنَّ رفعَ اليدِ بالدُّعاءِ سُمْعَةٌ، ورَفعَ الصَّوتِ بالشِّكايةِ شُنْعَةٌ؛ فمَا هذِهِ الشَّهْقَةُ والنِّداءُ؟ ومَا هذِهِ الصَّيْحَةُ الشَّنعَاءُ؟ أَ مِن الضَّربِ تتَألَّمُ؟ أمْ من الرَّبِّ تتَظَلَّمُ؟ أمْ معَ أكفَائِكَ تتكَلَّمُ؟ أَ تَحسبُهُ قسَّامًا نسِيَ قِسمَك؟ أمْ رزَّاقًا جَهلَ اسمَك؟ أَ نامَ، مَن خلَقَ الأنَامَ؟ أمْ رقَدَ، مَن أنشَأَ الذِّئبَ /A7/ والنَّقَدَ؟ معَاشرَ الضَّعَفَةِ أَ تظُنُّونَ أن لاتَأْكُلوا أقوَاتكُم، دونَ أن تَرفَعُوا أصوَاتَكُم؟ ﴿لَاتَدعُوا اليَومَ ثُبُورًا﴾[1]، ﴿لَقَدْ ظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوءِ وكُنتُمْ قَومًا بُورًا﴾[2].

* * *

المقالة السابعة

طوبىٰ للتقِيِّ الخَامِلِ، الَّذِي سَلمَ مِن إشَاراتِ الأنَامِلِ!؛ وتَعْسًا لمَن قَعَدَ فِي الصَّوامِعِ، ليُعرَفَ بالأصَابِعِ! خزَائنُ الأُمَناءِ مَكتُومةٌ، وكنُوزُ الأولِيَاءِ مختُومَةٌ؛ والكامِلُ كَائِنٌ يتَضَاءَلُ، والنَّاقصُ قَصيرٌ يتطَاوَلُ؛ والعَاقِلُ قُبعَةٌ، والجاهِلُ طُلعَةٌ؛ فاقْبَعْ قُبوعَ الحَيَّاتِ، واكْمُنْ فِي الظُّلُماتِ كُمونَ ماءِ الحَياةِ؛ وصُنْ كنزَكَ فِي التُّرابِ، وسيفَكَ فِي القُرَابِ؛ وعَفِّ آثارَكَ بالذَّيلِ المَسحُوبِ، واستُرْ رُواءَكَ بِسفعَةِ الشحُوبِ /B7/؛ فالنَّبَاهةُ فِتنَةٌ، والوَجَاهةُ مِحنَةٌ؛ فكُنْ كَنزًا مَستُورًا، ولاتَكنْ سَيفًا مَشهُورًا؛ إنَّ الظَّالِمَ جَديرٌ أن يُقبَرَ ولَايُحشَرَ، والبَالِي خَليقٌ أن يُطوَى ولَايُنشَرَ؛ ولَوعلِمَ الجِذْلُ صَولَةَ النجَّارِ، وعَضَّةَ المِنشَارِ؛ لمَا تطَاولَ شِبرًا، ولاتَخايَلَ كِبرًا؛ وسيقُولُ البُلبلُ المعتَقَلُ لَيتَنِي كُنتُ غُرابًا، ﴿ويَقُولُ الكَافِرُ يَا لَيتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾[3].

* * *

---

١. كريمة ١٣ الفرقان.
٢. كريمة ١٢ الفتح.
٣. كريمة ٤٠ النبأ.

المقالة الثامنة

ما أقوَم قنَاتَك، لواستعمَلتَ فِي أمرِكَ أَناتَك؛ وما أَصلَحَ شأنَكَ لورأَيتَ فِي مِرآةِ الاِعتبَارِ مَا شَأنكَ؛ ومَا أقرَبَ سَفرَتَك، لوهَيّأْتَ سُفْرَتَك؛ لكنَّكَ وَسْنَانُ كَسْلَان، بطِيءٌ كأنَّكَ ثَهلَان؛ تَمُرُّ بكَ سوَانِحُ الظِّبَاءِ وتَنامُ كالفَهْدِ! وتَهتِفُ بكَ حَمائِمُ الصُّبحِ وتَغُطُّ فِي المَهدِ /A8/؛ لقَد أنذَرَكَ نَذيرُ المَوتِ، وتتَصَامَمُ عَن الصَّوتِ؛ وقَد سطَعَ الصُّبحُ وهَبَّتِ النَّعَامَى، فكأنَّكَ أخشم أو تَتَعَامَى؛ أَلِيَّةً! مِنِّي لومَلكتَ زِمامَ الشَّمسِ، لضَمَمتَ اليومَ إِلَى الأمسِ لتَحْسِبَ اليَومَ يومَين، وتَجعَلَ الوَقتَ وَقتَين؛ فيَا غافِلُ! الرحيلُ! الرحيلُ! فقَد غَبَرتْ قَوافلُ العُمرِ، والنَّجَا النَّجا فقَد انْكَسرتْ عوَاملُ السُّمرِ؛ تَتَتَبَّطُ عن حَلْبةِ السِّباقِ كَرَذَايَا الأُتُنِ، وتَساقُ فَتَنساقُ ولكِن مِن خَلفِ الأُذنِ؛ فَسِرْ قبلَ أن يُسرَى بكَ، وأَطِعْ مَن يُريدُ اليُسرَى بكَ؛ وسابِقْ تُبْصِرْ مَرتَعًا وَثيرًا ودَعَةً، ﴿ومَنْ يُهَاجِرْ في سَبِيلِ اللَّهِ تَجِدْ فِي الأَرضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وسَعَةً﴾[1].

* * *

المقالة التاسعة

الشقِيُّ مَن يتقَلَّبُ فِي البِلَادِ، ويَعصِي اللَّهَ فِي الأولَادِ /B8/؛ يقَاسِي بلِيَّةَ البَردِ والحَرِّ، ويَركبُ مطِيَّةَ البَحرِ والبَرِّ، ويَجمَعُ الذَّرَّ إِلَى الذَّرِّ؛ فيَركَمُهُ جميعًا، ويترُكُه سريعًا. البَخيلُ كُلُّ البَخيلِ مَن يَبذلُ نفسَهُ، ويَخزُنُ فَلسَهُ؛ والشَّحيحُ كلُّ الشَّحيحِ، مَن يشفَقُ علَى الدِّرهمِ الصَّحيحِ؛ فلَايَكسِرُه مُصَارَفَةً، ثمَّ يُقْسَمُ بعدَه مُجَازَفَةً؛ والسَّعيدُ حقُّ السَّعيدِ، مَن يَتجَهَّزُ للسَّفرِ البَعيدِ؛ ثمَّ إن رُزِقَ مالًا، فرَّقَهُ يَمينًا وشِمالًا؛ يُغنِي بِهِ جيرانَه، ويُطفِيءُ بِه نيرانَه؛ لايُمسِكُه فِي يدِهِ، ولَا يدَّخِرُه لغَدِه، ولَايَدْخُرُه لوَلَدِه؛ إنَّما هُو الزَّادُ يقدِّمُه لمَسرَاه، والمَالُ يأخُذُه بيُمنَاه ويرُدُّه بيُسرَاه؛ تَعْسًا للبُخلَاءِ بمَا تَحوِي جيُوبُهُم، ﴿يَومَ يُحْمَى عليْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا

---

١. كريمة ١٠٠ النساء.

جِبَاهُهُمْ وجُنُوبُهُمْ﴾[١]؛ أَلَا أُخبِرُكَ عنهُم، وأقُولُ لكَ مَن هُم؟ /A9/ ؛ هُمُ الجَمَّاعُونَ الطَّمَّاعُونَ، ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ * ويَمْنَعُونَ المَاعُونَ﴾[٢].

* * *

المقالة العاشرة

نِعْمَ العونُ علَى الطَّريقِ، صُحبَةُ الرَّفيقِ؛ ليسَ الأخُ مَن يَستَمسِكُ بِعُروةِ الإخاءِ، فِي زَمَنِ الرَّخَاءِ؛ لِيَستَغنِي بِدِينارِك، ويَصْطَلِي بِنارِك؛ يتَبرَّكُ بِعِرفَانِك، لِيَبْرُكَ علَى رُغْفَانِك؛ يَطوُفُ حَولَك، ويَسوفُ بَولَك، لِيرُومَ طَولَك؛ ثمَّ إنْ زلَّتْ بكَ قدَمُك، أو زَالَتْ عنكَ نِعمَتُك؛ قَابَلَ إحسانَكَ بالإسَاءَة، ونكاحَكَ بالبَراءَة؛ يَطرقُكَ محشُودًا فيَرحَمُك، ويَترُكُك وَحيدًا فلَايَرحَمُك؛ يَشتُمُك إنْ بَدَتْ منكَ ضُرْطَةٌ، ويَشمَتُ بكَ إنْ عرَضتْ لكَ وَرطةٌ؛ يَهوَاكَ مَا دَارَتْ رَحاكَ، ويَرضاكَ ما هَبَّتْ صَبَاك؛ حتَّى إذا تغيَّرَ رُواؤُك، وتَغَيَّمَ هَواؤُك /B9/ ؛ ارتَدَّ عن دينِهِ، وحنِثَ فِي يَمينِهِ؛ إنَّما الصَّديقُ الصَّادقُ الَّذِي لايُصاحِبُك عَبثًا، والظَّهُورُ الظَّاهرُ ما لَايحتمِلُ خُبثًا؛ هو الَّذِي يَصحبُكَ فقِيرًا وغَنيًّا، ويَأكُلُكَ نضيجًا وَنِيًّا؛ لَايُغادرُك راكِبًا أو راجِلًا، ولَايُوَدِّعُك نازِلًا وراحِلًا؛ يُعادِلُكَ إنْ أسهَلتَ أو أَحزَنتَ، ويُساوِقكَ إنْ جرَيتَ أو حَزَنْتَ؛ يُثافِنك إذَا هوَيتَ، ويُعاونكَ إذَا أقوَيتَ؛ يَنصَحُك إذَا عَلَا أمرُك، ويَصحَبُك إذَا خَمَدَ جَمرُك، ويَسرُّ بكَ إذَا حَمُضَ خَمرُك؛ أولَئكَ خِيارُ الخُلصَاءِ، وكِرامُ الجُلسَاءِ، وأَخلَافُ الصَّباحِ وسُمَّارُ المسَاءِ، ﴿والمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذَا عَاهَدُوا /B10/ والصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾[٣].

* * *

---

١. كريمة ٣٥ التوبة.

٢. كريمتان ٧، ٦ الماعون.

٣. كريمة ١٧٧ البقرة.

المقالة الحادية عشرة

العاقِلُ قَصِيٌّ مَرامي النَّظرِ، فَسيحٌ مَوامِيُّ العِبَرِ، علَى مَرامِ الخَطرِ؛ فيَقرَأُ مَكنُونَ أسرارِ الغَدِ مِن عنوانِ اليَومِ، ويَقْطِفُ أثمارَ أشْجَارِ الغَيبِ مِن صنوانِ النَّومِ؛ يرَى موعُودَ اللَّـهِ نَـاجِزًا، ومكنُونَه بارِزًا؛ فكُنْ يَقِظًا حَاذِرًا، ومثْلِ الغَائِبَ حاضِرًا؛ وإذَا رأيتَ لُقَطَةً تَـجمَعُهَا عُـصبَةٌ مُستَكِفَّةٌ، فَلَا تَلقُطهَا فَلَعلَّ تَحتَ الحَـبَّةِ كِـفَّةً؛ وإذَا مَـلَكتَ فَـاذْكُـرِ القَـادِرَ وقُـدرَتَه، وإذَا بَغَمتَ فاذكِرِ الصائِدَ وفُترتَهَ. واعلَم! أنَّ مسَرَّاتِ الأيَّامِ مـقرونَةٌ بـالغَمِّ، وحـلَاواتِ الدُّنـيَا معجُونَةٌ بالسَّمِّ؛ فَالمَرَحُ تقَلُّبُ الدَّهرِ بعَينِ الذَّكاءِ، وإذَا ضَحكتَ فَاجْهَشْ لِلبُكاءِ؛ وإيَّاكَ /B10 أن تَفنَعَ منَ العُلومِ بالقُشُورِ، ومِن الرَّقِّ المَنشُورِ بالدَّوائِرِ والعُشُورِ؛ أولَئكَ قَومٌ نـزَلُوا بـهَذِهِ الدَّنيَّة وغفَلُوا عَن المَرحلَةِ الثَّانيَةِ، وشُغِلُوا بالدُّنيَا الدَّنيَّة عن القُطُوفِ الدَّانيَةِ؛ فهُم فِي مهَابِطِ الغَيِّ سافِلُونَ، وفِي مبَاذِلِ العَيشِ رَافِلُونَ، ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الحَيَاةِ الدُّنيَا وهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾[1].

* * *

المقالة الثانية عشرة

ليسَ الشَّريفُ مَن تطَاولَ وتَكَاثَرَ، إنَّما الشَّريفُ مَن تطَوَّلَ وآثَرَ؛ وليسَ المُحسِنُ مَـن روَى القُرآنَ، إنَّما المُحسِنُ مَن أروَي الظَّمآنَ؛ وليسَ البِرُّ إبانَةَ الحُروفِ بالإمالَةِ والإشبَاعِ، إنَّـما البِرُّ إغاثَةُ المَلهُوفِ بالإنَالَةِ والإشبَاعِ؛ ولاخَيرَ فِي زَكوةٍ لَاتُسدِي معرُوفًا، ولَابرَكةَ فِي لَبَنَةٍ لاتُشبِعُ خَرُوفًا؛ فوَاهًا لَك! لِمَنْ /A10 تدَّخِرُ أموَالَك؟!؛ أنْفِقْ أَلْفَك، قبلَ أن يُقسَمَ خَلفَك؛ إنَّ منَازلَ الخَلقِ سَواسِيَة، إلَّا مَن لَه يَدٌ مُوَاسـيَة؛ فأرفَـعُهم، أنـفَعُهم؛ وأسـوَدُهم، أجـوَدُهم؛ وأفضَلُهم، أبذَلُهم؛ وخَيرُ النَّاسِ مَن سقَى مِلْوَاحًا، ونَصِبَ لِلجَنَّةِ مِلوَاحًا؛ والكَرَمُ نـوعَانِ،

---

١. كريمة ٧ الروم.

أحسَنُهمَا إطعَامُ الجَوعَانِ، وإروَاءُ العَطشَانِ؛ والحَازِمُ مَن قدَّمَ الزَّادَ لعَقَبَةِ العَـقبَى، ﴿وآتَـى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُربَى﴾[1].

* * *

المقالة الثالثة عشرة

أيُّها السَّائلُ كُفَّ يدَكَ السُّفلَى؛ واجعَلْ علَى بابِ الَّتمنِّي قُفلًا، ولَاتُصافِ لِـيمًا أوتِـيَ مِـن العاجِلَةِ نُفلًا؛ ولَاترضَ لنَفسِك رِقًّا، لِتملأَ زِقًّا؛ مَا ملأَهُ سابِقٌ إلَّا ونَى، ولَاسارِقٌ إلَّا زنَـى؛ فَاجمِلْ فِي الطَّلَبِ فإنَّك لَن تبيتَ /B12/ حتَّى تملأَ زِقَّك، ولنْ تَموتُ حتَّى تَستَوفِيَ رِزقَك؛ تَطلبُ الرِّزقَ وهوَ طالِبُك، وتَستَطِيءُ حُصولَه وهوَ مُصاحِبُك؛ وتَشـتَاقُهُ جَـمِيعُك، وهُـو ضَجِيعُك؛ وتَستَقبِلُ قَادِمَه وهو فِي بلَدِك، وتَنْشُدُ ضالَّتَه وهُو فِي يدِك؛ فَاختَرْ لنَفسِك دِينَ الأدَبِ، وأدْغِمْ فِي تَصَارِيفِ شَكوَاكَ أنِينَ السَّغَبِ؛ واحذِفْ مِن تَضَاعُفِ كَلَامِكَ حرفَ الجَرِّ وسينَ الطَّلَبِ؛ تَبًّا لمُعتَدٍّ، لاستِجْلابِ رِزقٍ معتَدٍّ؛ فلَاتهتَمَّ لِرِزقِك، فإنَّ الرِّزقَ مُهَيَّءٌ لكَ قبلَ خلقِك؛ فإن جرستَ كنَحلٍ أو التَقَمتَ كفِيلٍ، فاللَّهُ كَـفِيلُك وكـفَى بـهِ مِـن كَـفِيلٍ؛ فـارقَعْ خصَاصَتَك بجِلبَابِ الفُتُوَّة، ﴿إنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُوالقُوَّةِ﴾.[2]

* * *

المقالة الرابعة عشرة

انْتبِه يَا ضُجَعَةُ، وانتَعِسْ /A13/ يا قُبَعَةُ، واستَمسِك فإنَّ الهَوَى صُرَعَةٌ؛ شمِّرْ ذَيلَك للإسرَاءِ، وضمِّر خَيلَك للإجرَاءِ؛ أمرٌ ذُوتَبعَاتٍ، وقَفرٌ ذُوتَلَعَاتٍ؛ ونَشْوةٌ بـعدَها حسَـرَاتٌ، وسَكـرَةٌ دونَها سكَرَاتٌ؛ مَوتٌ وغَرَاءٌ، وحَشرٌ وجزَاءٌ؛ نَزعٌ وهَولُ المُطَّلَعِ، وقَبرٌ وضِيقُ المُـضطَجَعِ؛

---

١. كريمة ١٧٧ البقرة.

٢. كريمة ٥٨ الذاريات.

ووِزْرٌ والنَّفسُ عاجِزةٌ، وعِرْضٌ والأَرضُ بارِزَةٌ؛ والنَّفخَةُ الفَاجِئةُ والنَّاسُ نِيامٌ، والصَّيحَةُ الوَاحِدةُ فإِذَا هُم قِيامٌ؛ هَيْلَتَ! أَ لِلنَّومِ جُبِلتَ؟ بَعُدتَ! أ لِلَّهوِ شهدت؟ سَمُومٌ وزَمهَريرٌ، ويَومٌ عبُوسٌ قمطَرِيرٌ؛ والصِّراطُ طَرِيقَانِ، والنَّاسُ فرِيقانِ؛ سَعِيدٌ ومَا أدرَاكَ؟! وشقِيٌّ وعسَاكَ!؛ أ تَرُدُّ بِيدِ الظُّنُونِ، كيدَ المنُونِ؟!؛ أم تَنفُذُ بهذَا الفِكرِ المُهوَّسِ، فِي هذَا السَّقفِ المُقوَّسِ؟!؛ أم لِلإِنسانِ مَا تمنَّى؟! ﴿أَ حَسِبَ النَّاسُ أنْ يُترَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا﴾.[1]

* * *

المقالة الخامسة عشرة

مِنَ النَّاسِ /B13/ مَن يَستَطِيبُ رُكوبَ الأخطَارِ، ووُرُودَ التَّيَّارِ؛ ولُحُوقَ العَارِ والشَّنَارِ، ويستَحِبُّ وَقْدَ النَّارِ؛ وعَقْدَ الزُّنَّارِ، لأجلِ الدِّينَارِ؛ ويستَلِذُّ سَفَّ الرَّمادِ، ونقلَ السَّمادِ؛ وطَيَّ البِلَادِ، لأجلِ الأَولادِ؛ ويَصْبِرُ علَى نَسْفِ الجِبالِ، ونَتفِ السِّبالِ، لِشَهوَةِ المَبَالِ؛ ورُبَّما يُبَدِّلُ الإيمانَ بالكُفرِ، ويَحفِرُ الجِبالَ بالظُّفرِ، للدَّنَانيرِ الصُّفرِ؛ ويلجُ مَا ضَغَّى الأُسُودَ، للدَّرَاهِمِ السُّود؛ لايَكرهُ صُدَاعًا، إذَا نالَ كُرَاعًا؛ ويَلقَى النَّوائِبَ بقَلبٍ صابرٍ، فِي هَوَى الشَّيخِ أبِي جابِرٍ؛ يأبَى العِزَّ طبِيعَةً، ويرَى الذُّلَّ شرِيعةً؛ وإنْ رُزِقَ لَعِيعَةً، عدَّهَا صَنِيعَةَ /A14/. ومنَ النَّاسِ مَن يختَارُ العَفافَ، ويَعافُ الإسعَافَ؛ يدَعُ الطَّعامَ طاوِيًا، ويذَرُ الشَّرابَ صَادِيًا، ويرَى المَالَ رائِحًا وغادِيًا؛ يترُكُ الدُّنيَا لِطُلَّابِها، ويَطْرَحُ الجِيفَةَ لِكِلَابِهَا؛ لايستَرزِقُ لِئَامَ النَّاسِ، ويَقنَعُ بالخُبزِ النَّاسِّ؛ يكرَهُ المَنَّ والأذَى، ويَعَافُ المَاءَ علَى القَذَى؛ إنْ أَثْرَى جعَلَ مَوجودَه معدُومًا، وإن أقوَى حَسِبَ قِفارَهُ مَأْدُومًا؛ جَوفٌ خالٍ، وثَوبُ بالٍ؛ ومَجدٌ عالٍ؛ ووَجهٌ مُصفَرٌّ، علَيهِ فَرٌّ؛ وثَوبُ أسمَالٌ، وراءَهُ عِزٌّ وجمَالٌ؛ وعَقِبٌ مَشقُوقٌ، وذَيلٌ مَفتُوقٌ؛ يجُرُّه فتىً مَغبُوقٌ.

لِلَّهِ تَحتَ قِبَابِ ٱلعِزِّ طَائِفَةٌ أخفَاهُمُ فِي رِداءِ ٱلفَقرِ إجلَالَا /B14/

---

١. كريمة ٢ العنكبوت.

هُمُ ٱلسَّـلَاطِينُ فِـي أَثـوَابِ مَسْكَـنَةٍ استَعبَدُوا مِـن مُـلُوكِ ٱلْأَرضِ أقـيَالَا
غُـبْرٌ مَـلَابِسُهُم شُـمٌّ مَـعَاطِسُهُم جَـرُّوا عـلَى قُـلَلِ ٱلخَـضرَاءِ أذيَـالَا
هٰـذِى السَّـعَادةُ لَاثـوبَانِ مِـن عَـدَنٍ خِـيطَا قَـمِيصًا فـصَارَا بَـعْدُ أسـمَالَا
تِـلكَ ٱلمَـنَاقِبُ لَاقَـعْبَانِ مِـن لَـبَنٍ شِـيبَا بِـمَاءٍ فَـعَادَا بَـعْدُ أبـوَالَا

هم الَّذين جُبِلُوا بُرَآءَ مِن التكَلُّفِ، ﴿يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[1].

* * *

المقالة السادسة عشرة

طَبعُ الكَرِيمِ لَايَحتَمِلُ حُمَّةَ الضَّيمِ، وهَواءُ الصَّـيفِ لَايَـقبلُ غُـمَّةَ الغَـيمِ؛ والنَّـبِيلُ يَـرضَى النِّبَالَ والحُسَامَ، ويأبَى أن يُسامَ؛ ولَإِنْ يُـقتَلُ قَـهْرًا، ويُـودَعُ قَـبرًا؛ خَـيرٌ مِـن أن يُـصِيبَهُ جفيرُ الجَفاءِ، بنُشّابِ الأكفَاءِ؛ يهوَى المَنِيَّةَ، ولَايَرضَى الدَّنِيَّةَ؛ يَستقبِلُ السَّيفَ، ولَايَـقبلُ الحيفَ؛ إنْ سِيمَ أخذَتْه الهزَّةُ، وإنْ ضِيمَ أخذَتْه العِزَّةُ؛ إنْ عاشَرتَه سَالَ عَذبًا، وإنْ عَاسَرتَه سلَّ عَضبًا؛ إنْ شارَبتَه لخَمَّرَ، وإنْ حارَبتَه تَنَمَّرَ؛ يـرَى العِـزَّ مَـغنَمًا، والذُّلَّ مـغرَمًا، وكـانَ كأنفِ اللَّيثِ لَايَشُمُّ مَرغَمًا. فيَا هذَا! كُـنْ فِـي الدُّنـيَا حَـمِيَّ الأنـفِ مَـنيعَ الجَـنابِ، أبِـيَّ النَّفسِ طَرِيرَ الثَّابِ؛ ولَاتَصحَبِ الدُّنيَا صُحبَةَ بعالٍ، ولاتَـنظُر إلَـى أنـبَائِهَا إلَّا مِـن عَـالٍ؛ ولَاتخفَضْ جَنَاحَكَ لِبَنيهَا، ولاتضَعضِعْ رُكنَكَ لبَانيهَا؛ ولَاتـمُدَّنَّ عـينيكَ إلَـى زخـارِفِها، ولَاتَبسُطْ يَديكَ إلَى مخارِفِها، وكُنْ مِن الأكيَاسِ، واتْلُ علَى اللِّئامِ سُورةَ اليَاسِ؛ ﴿ولَاتُصَعِّرْ خَدَّكَ /B15/ لِلنَّاسِ﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ٢٧٣ البقرة.
٢. كريمة ١٨ لقمان.

المقالة السابعة عشرة

الوَقَاحَةُ بِضاعَةٌ صالِحةٌ، وتِجارَةٌ رابِحةٌ؛ تُضعِفُ المالَ، وتُسْعفُ الآمالَ؛ تُفيدُك مَا أَرَدتَ، وتطلقُ مِن لسانِك الأَرَتَّ؛ وتَفتَحُ لكَ الأبوابَ المُقفَّلةَ، وتَحلبُ لكَ الضُّرُوعَ المُحَفَّلَةَ؛ فإن نِلْتَها ونَعِمتَ الحَبَالَةُ، حيزَتْ لكَ الدُّنيَا وبَسْبَسَتِ الحُثالَةُ؛ فتُصْبِحُ وقَد انتهَيتَ، إلى مَا اشتَهيتَ؛ واجتَنيتَ، ما تمَنَّيتَ؛ وغَلَبتَ، علَى ما طَلَبتَ؛ ونِلْتَ ما قَصدتَ، وكِلْتَ ما حصَدتَ؛ لكنَّها أُحْبُولَةُ العاجِلَةُ، وحَمُولَةُ الهِمَّةِ الرَّاجِلَةِ؛ ولَعَمرِي ما الوَقَاحَةُ إلَّا جَمْرٌ وهَّاجٌ، وما الحَياءُ إلَّا غَمْرٌ رَجراجٌ؛ وما الوغْدُ المُتَوَاقِحُ، إلَّا الكَلبُ الفَاقِحُ؛ والوَقَاحَةُ غريزَةُ الذُّوْبَانِ، /A16/ وشيمَةُ الذِّبَّانِ؛ والحياءُ نَصْحٌ رَشَّحَ مِن رَقْمَتَي الحَيَاةِ، والوَقَاحَةُ شرٌّ أودعَ في طُفْيَتَي الحَيَّاتِ. ولعلَّكَ تقولُ: الحياءُ لا يأتِي بخَيرٍ ومَيرٍ، كلَّا! إنَّه لا يأتِي إلَّا بخَيرٍ!؛ فلَاتَغبِطَنَّ وَقِحًا علَى حُطامٍ يَحفِظُه، وجَنًى يَقطِفُهُ؛ وقُرَاضَاتِ الدِّنَا، يَجمَعُهَا مِن ثَمَّ وهُنَا؛ ولَاتَحسُدْهُ علَى طعَامٍ يُصيبُه من تَهَاوُشٍ، ويَنُوشُه وأنَّى لهُ التَّناوُشُ؟ فمَن زَهِدَ فِي الدُّنيَا قنَعَ بقوتِه منهَا، ﴿ومَنْ يُرِدْ ثَوابَ الآخِرَةِ نُؤتِهِ مِنْهَا﴾[1]؛ فلَايغُرَّنَّك تقَلُّبُهُم فِي الجِلَادِ، وتقَلُّبُهُم فِي البِلَادِ؛ متاعٌ قلِيلٌ، ثمَّ صُداعٌ طويلٌ؛ إنَّما يُجَاهِدُونَ فِي سَبيلِ الطَّاغوتِ وبِئسَ الجِهَادُ، ﴿ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وبِئْسَ المِهَادُ﴾[2].

* * *

المقالة الثامنة عشرة

رُتبَةُ الشَّرفِ، /B16/ لاتُنالُ بالتَّرَفِ؛ والسَّعادةُ أمرٌ لايُدرَكُ، إلَّا بعَيشٍ يُفرَكُ، وطيبٍ يُترَكُ؛ ونومٍ يُطرَدُ، وصومٍ يُسرَدُ؛ وسرُورٍ عازِبٍ، وهَمٍّ لازِبٍ؛ ومَن عَشِقَ المعَالِيَ أَلِفَ الغَمَّ، ومَن طَلَبَ اللَّآلِيَ رَكِبَ اليَمَّ؛ ومَن قنَصَ الحِيتَانَ ورَدَ النَّهرَ، ومَن خطبَ الحِسَانَ نقدَ المَهرَ؛ كلَّا!

---

١. كريمة ١٤٥ آل عمران.

٢. كريمة ١٩٧ آل عمران.

أنَّ السَّحُوقَ جبَّارٌ وأنتَ قاعِدٌ، والفَيلَقُ جرَّارٌ وأنتَ واحِدٌ؛ العَـقلُ يُـنادِيكَ وأنتَ أصـلَخُ، ويُدنِيكَ ويَحولُ بينَكُما البَرزَخُ؛ لقَد أزِفَ الرَّحيلُ فَاجهَدْ جهدَك، وأكْـثِـبَ الصَّـيدُ فَـضَمِّرْ فَهْدَك؛ فالحَذِرُ يترَصَّدُ للانتِهازِ، والحَازِمُ يُهَيِّءُ أسبابَ الجِهَازِ؛ تَجرَّعْ مَرارَاتِ النوَائِبِ فِي أيَّامِ مَعدودَة، لحَلَاوةٍ مَوعُودَة؛ إنَّما هيَ مِحنَةٌ بائِدةٌ، تَتلُوها فَائدَةٌ؛ /A17/ وكُربَةٌ نافِدَةٌ بَعدَها نِعْمَةٌ خالدَةٌ، وغَنيمَةٌ باردَةٌ؛ فَلَاتُكرِهَنَّ صَبرًا وصَابًا، يَغسِلْ عنكَ أوصَابًا؛ ولَاتَشرَبَنَّ وِردًا يُعقِبُكَ سِقَامًا، ولَاتشُمَّنَّ وَرْدًا يورِثُكَ زُكامًا؛ مَا ألْيَنَ الرَّيحانَ لولَا وَخْزُ البُهْمَى، ومَا أطيَبَ المَاذِيَّ لولَا حُمَةُ الحُمَّى؛ فلَاتهولنَّكَ مَراراتٌ ذاقَهَا عُصْبةٌ إنَّما يريدُ اللَّـهُ أنْ يـهَذِّبَهم بـهَا، ولَايَرُوقَنَّكَ حَلَاوَاتٌ نالَهَا فِرقةٌ ﴿إنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾[1].

* * *

المقالة التاسعة عشرة

أطيَبُ النَّاسِ طينَةً، أحسَنُهُم طمأْنِينَةً؛ وأمرُّهُم عَيشًا، أشدُّهُم طيشًا؛ وأبـعَدُهُم هَـلاكًـا، أثبَتُهُم مَلَاكًا، وأضبَطُهُم استِمسَاكًا؛ والموَفَّقُ مَن سقَى مُجذِيَةَ السَّفَه بساريَةِ العِلمِ، واستَدفَعَ زَلْزلَةَ الغَضَبِ برَاسِيةِ الحِلمِ؛ ألَا إنَّ الغَضَبَ رَجْفةٌ /B17/ والحِلمُ عِـمَادُها، والجَـزَعُ مِـدَّةٌ والصَّبرُ ضِمَادُها؛ فكُنْ كالطَّودِ لَاتُزَعزِعهُ العَواصِفُ، ولَا بَل فَوقَ مَا يَصِفُه الواصِفُ؛ ولَاتكُنْ كالقِدْرِ المُرَبَّدَةِ يَجِيشُ، والسِّهمِ العائِرِ يطيشُ؛ وإيَّاكَ وزَفرَةَ الشِّرارِ، وطَفرَةَ الشَّرارِ؛ وأعيذُكَ باللَّهِ مِن أنْ تَكونَ كلِيًا كالعَضُوضِ، أو نزقًا كـالبَعُوضِ؛ أو فـاتِرًا كـالمَخَانِيثِ، أو طـامِرًا كالبَرَاغِيثِ؛ أو ثقِيلَ الوَطأَةِ فِي الحقِّ، أو خَفِيفَ النزوَةِ فِي السَّفَهِ كالبَقِّ؛ لاسُكونَ فِي تَوانٍ، ولاحِلمَ يُشعِرُ بِهَوَانٍ؛ ولا جُمُوحَ يُؤذِنُ بطُغيَانٍ، ولاإغضَاءَ كـإغضَاءِ العُـمَيَان؛ ولَاتَـحَالُمَ يُحسَبُ غَبَاوةً، ولَاتغَافُلَ يُظَنُّ رَخاوَةً؛ ولاغضَبٌ يُخَالُ أنَّك جـاهِلٌ، ولَاكَـظمٌ يُـقالُ أنَّك ذاهِلٌ؛ بل سَخَطٌ /A19/ معَه عَفوٌ، وخَرَقٌ بعدَه رَفوٌ؛ ودَجْنٌ يُعقِبُهُ صَحوٌ؛ وجَرْحٌ يُخلِفُه أسْوٌ؛

---

١. كريمة ٥٥ التوبة.

إبعَادٌ ولَاحرْبَ، وإشْمامُ سَيفٍ ولَاضَربَ؛ وعَذْلٌ ولَازَجْرَ، وعَتبٌ ولَاهَجْرَ؛ وعَضٌّ لَايُدمِي، ورَميٌ لَايُصمِي؛ لُدُونَةٌ فِي خُشونَة، وبُرودَةٌ فِي سخُونَة؛ وسهُولَةٌ فِي حزُونَة؛ وحَرٌّ بعدَهُ بَردٌ، وشَوكٌ معَه وَردٌ؛ حَربٌ فِي سِلمٍ، وغضَبٌ فِي حِلمٍ؛ وقَيظٌ فِي ظِلٍّ، وغَيظٌ بِلَاغِلٍّ؛ وغُبارٌ لَايَعودُ قتَامًا، وقَتَامٌ لَايُثيرُ غمَامًا؛ وتقَاطُعٌ يَبقَى أيَّامًا ولَايدُومُ أعوامًا، وكانَ بينَ ذلكَ قَوَامًا؛ فَإذَا جأشَ قَلبُك فاحفَظْ حدَّكَ، وفُلَّ خدَّك؛ فإنَّكَ ماءٌ مَهِينٌ، ﴿وكُلُّ امْرِىءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[1]؛ وإذَا استَنْسَرتَ فلَاتُوحِشِ الكِرامَ بفَلَتَاتِ قَولِك، وإذَا /B19 استَأْسَدتَ فلَاتفرُسِ الآرامَ بصَولِك؛ وابرَأْ إلَى اللَّهِ مِن حَولِك، ﴿ولَوكُنتَ فَظًّا غَلِيظَ القَلبِ لَانْفَضُّوا مِن حَولِكَ﴾[2].

* * *

المقالة العشرون

مَالُ اللَّهِ أنفَسُ الأعلَاقِ، والجُودُ بِهِ أحسَنُ الأخلَاقِ؛ وإذَا أسعَدَ اللَّهُ عَبدًا أغنَاهُ بِالحَلَالِ وأرفَقَه، ثُمَّ وَفَّقَه حتَّى أنفَقَه؛ والعَفَاء علَى دِرهَمٍ لَايَنفعُكَ حتَّى تُفارِقَه، ولَايُشبِعُك حتَّى تُفرِّقَه؛ وأنفَعُ المَالِ مَا بُذِل ولَم يُكنَز، وأطيَبُ الطَّعامِ مَا أُكِلَ ولَم يُحتَز؛ فَكُلْ رِزقَك قَبلَ أن تَأكُلَك الحَيَّاتُ والعَقارِبُ، وفَرِّقْ مالَك قَبلَ أن تَقسِمَهُ الأَقارِبُ؛ وأفرِغْ علَى الأحبَابِ تِبرَك فَالتِّبرُ ذَخيرَةُ الفَسقَة، والنِّبرُ حَقِيرَةُ الفُوَيسَقَة؛ وحرَاسَةُ المَالِ، شُغلُ الأوغَادِ /A20 الأرذَالِ؛ كُنْ سخِيًّا فإنَّ اللَّهَ آخِذٌ بيَدِه، وتقَرَّب إلَى اللَّهِ بخَيرٍ فإنَّ اللَّهَ آخِذٌ بيَدِه؛ وإن أمكَنَتْك فُرصَةُ السَّخاءِ فَاسْخُ، فقِسمَةُ الرِّزقِ لَايَلحقُها الفَسْخُ؛ واكْسِرْ كأسَكَ وأَفِقْ، وافتَحْ كِيسَك وأنفِقْ؛ وفارِقْ دنَانِيرَكَ فإنَّها زَبانِيةٌ، وطلِّقْ دُنيَاكَ فإنَّها زَانِيةٌ؛ المَالُ رِزقٌ أتِيحَ، ونُزُلٌ أُبِيحَ؛ فمَن ضَنَّ بِه، فقَد اتَّهَمَ الرَّزَّاقَ وأسَاءَ الظَّنَّ بِه؛ ومَن حَلَّ عُقدَةَ فَلْسِه فقَد حَازَ مُلْكًا عَقِيمًا، ﴿ومَن يُوقَ شُحَّ نَفسِهِ فَقَدْ فَازَ فَوزًا عَظِيمًا﴾[3]. طُوبَى لِكُلِّ غَنِيٍّ نَفَّاعٍ للغَيرِ، وتَبًّا لكُلِّ دَنِيٍّ

---

١. كريمة ٢١ الطور.

٢. كريمة ١٥٩ آل عمران.

٣. مقتبسٌ من كريمة ٩ الحشر.

منَّاعٍ لِلخَيرِ ؛ أنَّى يَنفَعُ البُخَلاءَ مَا أُوتُوا، وهُم حَفَظَةٌ حتَّى يَمُوتُوا؛ سيَعَضُّونَ علَى يَدِ الشُّحِّ بِنَابِ النَّدامَة، ويُطَوَّقُونَ /B20/ مَا بَخِلُوا بِهِ يَومَ القِيَامَة.

* * *

المقالة الحادية والعشرون

يَا مَن يَسعَى لقَاعِدٍ، ويَسهَرُ لرَاقِدٍ؛ ويَا مَن يَحرُسُ لراصِدٍ، ويَزرَعُ لحاصِدٍ؛ ويَبخَلُ لباذِلٍ، ويجمَعُ لآكِلٍ؛ تَبنَى الإيوَانَ وعَن قليلٍ يَنهَدِم رُكنَاك، وتَبسُطُ الرِّواقَ وفِي الجَدَثِ سُكنَاك؛ قَلبٌ كقُلوبِ الكُفَّارِ، وحِرصٌ كِحرصِ الفَارِ؛ تَنقُبُ بالأظفَارِ، ولَاتُبقِي علَى المأدُومِ والقَفَارِ؛ قُلْ لِي ﴿إذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ﴾[١]، وقَرعَت القَارِعَةُ؛ وأزِفَ لكَ الرَّحِيلُ، واختَلَفَ الطَّبِيبُ والعَلِيلُ، واجتَمَعَ الغَسَّالُ والغَسِيلُ؛ والعائِدُ يَغمِزُ عَينَيهِ، والطَّبِيبُ يُقَلِّبُ كَفَّيهِ؛ حتَّى إذَا انقطَع نفَسُك، وخفَى جرَسُك؛ وانطَوَى زمَانُك، وخَوَى جُثمَانُك؛ تَبقَى /A21/ فِي مَنزِلِك الَّذي ابتَنَيتَه، ومالِكَ الَّذِي اقتَنَيتَهُ؛ كضَيفٍ مَلُومٍ، فأذَلُّوه؟ أ يَنفَعُك حِينَئذٍ حَلالٌ أصَبتَه، أَم حرَامٌ غَصبتَه؟ أم نَشَبٌ حَرشتَه، أو وَلدٌ حضَنتَه؟ أو رَبْعٌ أسَّستَه، أو نَبْعٌ غرَستَه؟ أو حُطامٌ حرَستَه، أو قَفرٌ حرَثتَه؟ أو وَفرٌ أورَثتَه؟ كلَّا! لايَنفَعُك فَيْءٌ قَد غَنِمتَه، ولَايضرُّكَ شيءٌ عدِمتَه؛ ولايُنجِيكَ إلَّا خَيرٌ أمضَيتَه، أو خَصمٌ أرضَيتَه. فانتَبِه يَا نَائِما واستَقِم يَا هائِما؛ لقَد تُهتَ فِي بادِيَةٍ لايَبلُغُك نِدائِي، وتَردَّيتَ فِي هاوِيَةٍ لايَبلُغُها ردَائِي؛ تُغَيِّمُ هوَاؤُك وسَيُصحِي، حِينَ لايَنفَعُك نُصحِي؛ فَلَاتَعصَ اللَّهِ فِي أولَادِ سُوءٍ إذَا حضَرَكَ المَوتُ غابُوا، ومَا حَزَنُوا لمَا أُصِيبُوا بَل فَرِحُوا بمَا أصَابُوا؛ ﴿وإنْ تَدعُوهُمْ لَايَسمَعُوا دُعَاءَكُمْ ولَوسَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا﴾[٢].

* * *

---

١. كريمة ١ الواقعة.

٢. كريمة ١٤ فاطر.

المقالة الثانية والعشرون

يَا مَن يَتقَلَّبُ فِي أودِيَةِ الغَفَلَاتِ، تَقَلُّبَ الرِّيشةِ فِي الفَلَاةِ!؛ أ يُقنِعُكَ مِن الدُّنيَا طُعمٌ تَهضمُهُ، ومِن الإسلَامِ شَيءٌ تَقضِمُهُ؟ أ تَرضَى مِن العُمرِ بحُطَامٍ تَطعَمُه، وطعَامٍ تَـطعَمُه؟ فَـإنْ كُـنتَ تَرضَاهُ أيُّها النَّائِمُ النَّاسِي، فاقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[1]؛ لَا واللَّهِ! لَا لِهذَا فُطِرتَ، ولَا بِهذَا أُمِرتَ؛ إنَّ اللَّهَ طَبعَكَ ذَهبًا طَرِيًّا فلاتَعودَنَّ زَيْفًا، وخَلَقَكَ بَشرًا سَوِيًّا فلاتَصيرَنَّ طَيْفًا؛ وحَلَّاكَ واضِحَ الغُرَّةِ فَلَايُسَوِّدَنَّك هوَاكَ، ووُلِدتَ علَى الفِـطرَةِ فـلَايُهَوِّدَنَّك /A22/ أبـوَاك؛ ويْلكَ! وُلِدتَ حَنيفًا فتَمَجَّسْتَ، وأنـزَلَتَ طَـهُورًا فـتَنَجَّستَ؛ وقَـدِمتَ قُـدسِيًّا فـتَلوَّثتَ، وخَرجتَ سيَّاحًا فتَلَبَّثتَ؛ ونُسِجتَ دِيبَاجًا فَصِرتَ مَسْحًا، وهَبَطتَ عَذبًا فَعُدْتَ مِـلْحًا؛ إنَّ اللَّهَ خلقَك فَسوَّاكَ فلَاتنحَرِف، ونوَّرَك وصَفَّاكَ فلَاتَنكسِفْ؛ مَا خَلقَك لَعِبًا، ولَا وَعدَك كَذِبًا؛ أحسَنَ كُلَّ شَيءٍ خَلْقَه، ووفَّى كلَّ حَيٍّ حقَّه؛ فقُلْ لِمَن يَشتري الضَّلَالةَ بِالهُدَى، ﴿أَ يَحْسَبُ الإنسَانُ أنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾[2]؟

* * *

المقالة الثالثة والعشرون

أَهلُ التَّسبِيحِ والتَّقدِيسِ، لايُؤمِنونَ بالتَّربِيعِ والتَّسدِيسِ؛ والإنسَانُ بَعدَ عُلُوِّ النَّفسِ، يَـجِلُّ عَن مُلَاحَظَةِ السَّعدِ والنَّحسِ؛ وأنَّ فِي الدِّينِ القَوِيمِ، /B22/ لَشُغلًا عَـنِ الزِّيـجِ والتَّـقوِيمِ؛ والإيمَانُ بالكَهَانَةِ، بَابٌ مِن أبوَابِ المَهَانَة. فأَعرِضْ عَن الفَلَاسفَة، وغُضَّ بَصَرَكَ عَن تِلكَ الوُجوهِ الكَاسِفَة!؛ فأكثَرُهُم عَبَدَةُ الطَّبعِ، وحرَسَةُ الكَواكِبِ السَّبعِ؛ فَمَا للمُنجِّمِ الغَبِيِّ، والعِلم

---

١. قال الحُطيئة:

دعِ المكـارمَ لَاتـنهَضْ لبُـغيتها ... واقعُدْ فإنَّك أنت الطَّاعمُ الكـاسي

راجع: ديوان الحطيئة، ص ٥٣.

٢. كريمة ٣٦ القيامة.

الغَيبِيِّ ؟ ومَا للكَاهِنِ الأجنَبِيِّ، وسِرٌّ حُجِبَ عَن غَيرِ النَّبِيِّ ؟ وفَائِدَةُ التَّقوِيمِ، وعَائِدَةُ التَّنجِيمِ؛ تَعجِيلُ هَمٍّ، وتَأخِيرُ مُهِمٍّ؛ وهَل يُنخَدَعُ بِالفَالِ، إلَّا قُلوبُ الأطفَالِ ؟ وإنَّ امْرءَ جَهِلَ حَالَ قَومِه، ومَا يَجرِي علَيهِ فِي يَومِه؛ كَيفَ يَعلَمُ حَالَ الغَدِ وبَعدَه، ونَحسَ الفَلَكِ وسَعْدَه ؟ وإنَّ قَومًا يَأكُلونَ مِن قُرصِ الشَّمسِ لَمَهزُولونَ، وانَّهُم عنِ السَّمعِ لمَعزُولُونَ؛ مَا السَّمَواتُ إلَّا /A23 مَجاهِلُ خَالِيَةٌ والكَواكِبُ صُوَاهَا، والنُّجُومُ إلَّا هيَاكِلُ عالِيَة ومِن اللَّهِ قُواهَا؛ سَبعَةٌ سيَّارَةٌ نيِّرَةٌ، خَمسَةٌ منهَا مُتَحيِّرة، شِرَارَةٌ وخَيِّرَةٌ، طِبَائِعُها مُتَغَيِّرَةٌ؛ كُلٌّ يَسرِي لأمرٍ مُعَمًّى، و﴿كُلٌّ يَجرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾[1].

* * *

المقالة الرابعة والعشرون

أدرِكْ عُمرَكَ قَبلَ المَوتِ، وهَيِّءْ أمرَكَ قَبلَ الفَوتِ؛ واغتَنِمْ بَياضَ النَّهَارِ قَبلَ العَشِيَّة، فَاللَّيلَةُ حُبلَى وجَنِينُها فِي مَشيمَةِ العَشِيَّة؛ ولَاتَغتَرَّ بِكَثرةِ أسبَابِك فلعَلَّ هذَا السَّمَنُ ورَمٌ، ولَاتَبطَرْ بنَضرَةِ شَبابِك فَبَعدَه شَيبٌ وهَرَمٌ؛ وتَنَبَّهْ قَبلَ أن يُمسَخَ نَسرُكَ عُصفُورًا، وتشَمَّرْ قَبلَ أن يَصيرَ مِسكُكَ كَافُورًا؛ وكُلْ رِزقَكَ بأسنَانِك قَبلَ أن تَضرَسَ، وأَدِرْ /B23 بِالحَقِّ لِسانَك قَبلَ أن تَخرَسَ؛ فَسَوفَ تَرَى هذَا اللِّسانَ مُنعَقِدًا، وهَذَا النَّابَ نَقدًا؛ وهذِه اللَّهواتِ قَوَاءً، وهذِه السُّنوخَ سَوَاءً؛ فَاعْمَلْ قَبلَ أن يَصيرَ العَمَلُ أُمنِيَّةً، واستَقِم قَبلَ أن يَصيرَ الظَّهرُ حَنِيَّةً، وقَعُودُ هَذِه المَنِيَّةِ مَنِيَّةً؛ وأُتجُرْ قَبلَ أن تُطرَدَ عَن سُوقِ تُسَامُ طَرَفُها فلَايَبيعُونَ، واجتَهِد قَبلَ أن يُكشَفَ عَنْ سَاقٍ ﴿ويُدْعَونَ إلَى السُّجُودِ فَلَايَستَطِيعُونَ﴾[2].

* * *

---

١. كريمات ٢ الرعد، ١٣ فاطر، ٥ الزمر.

٢. كريمة ٤٢ القلم.

المقالة الخامسة والعشرون

مَن ثبتَ في مخاوفِ الآفاتِ، وتخلَّقَ بشرائفِ الصِّفاتِ، لَم تقرَعْهُ غاشيَةُ الوَفاةِ؛ ومَن علِمَ أنَّ الدُّنيا سِجِّينٌ، وحُطامُها سِرجينٌ؛ استقبَلَ رائدَ الأجَلِ، بقَدَمِ العَجَلِ؛ فيا غافِلًا لا يغُرَّنَّك /A24/ مِن الدُّنيا طُرَفُها ومطَارِفُهَا، ولا يُعجِبنَّك تليدُها وطارِفُها؛ إنَّما هو ضَوءُ الحُباحِبِ، وضَيفُ الحَبَائِبِ، وصَوتُ الذُّبابذِبِ؛ إغسِلْ منهَا يَدَيكَ، ولا تُصَعِّرْ لهَا خَدَّيكَ؛ فَسُرُورُها بَرقٌ، وغرُورُها زَرقٌ؛ فاستَعدَّ للموتِ قَبلَ هُجومِه، وارْتَقِبْهُ فلعلَّ هذَا إبَّانُ نُجُومِه؛ واعلَمْ! أنَّ مَن أحبَّ لقاءَ اللَّهِ أحبَّ اللَّهُ لقاءَه[1]، ومَن رامَ رَوحَ الرُّوحِ جَعلَ الجِسمَ وِقاءَه؛ يتلقَّى سَاقِيَ المَوتِ ويَأخذُ الكَأسَ غيرَ حَابِسٍ، ويَشربُه غيرَ عابِسٍ؛ ويتلقَّاهُ المَلَكُ بِنُخَبِ التَّسنِيمِ، وتُحَفِ التَّسلِيمِ؛ ويَحمِلُ إليه ضبَائرَ الرَّيحَانِ، علَى ضَفَائِرِ الغِلمَانِ؛ وبَشائِرِ الأُنسِ، من حَظائِرِ القُدسِ؛ يُحَيِّيهِ خَازنُ الجَنَّةِ /B24/ بِثِمارِها، وتَنشَّقُ الحُورُ نَضحَه بِخِمَارِها؛ ويُؤنسُهُ الكَرِيمُ بلَطائِفِ العُذرِ، ويُجلِسُه علَى رَفارِفِ الخُضرِ؛ ويُنَوِّمُهُ اللَّهُ نومةَ العَروسِ، ويُروِّحُهُ بأجنِحَةِ الطَّاووسِ؛ فهُو ممَّن ﴿سَقَاهُمْ رَبُّهُم شَرَابًا طَهُورًا﴾[2]، ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾[3].

* * *

المقالة السادسة والعشرون

العَرَافَةُ، عَرٌّ وآفةٌ؛ والزَّعامَةُ أوَّلُها عَرَامَةٌ، وآخِرُها غَرَامَةٌ؛ والعَريفُ عارِمٌ، والزَّعِيمُ يَومَ القِيامَةِ غَارِمٌ؛ فلَا يَفتخِرَنَّ الزَّعيمُ برِعايَةِ العَامَّةِ، فوِزرُ الدَّارِينِ فِي الزَّعامَةِ، وعِبءُ السُّقوفِ علَى الدعَامَة؛ ألَا انَّ العَريفَ طَعَمَ شَرَّ مَطْعَمٍ، والزَّعِيمُ زَعَمَ غَيرَ مَزْعَمٍ؛ فهُو تَمَامٌ، ما لَهُ ذِمَامٌ؛ يَحرِصُ علَى المُؤاخَذاتِ، ولَا يَقْضِي علَى العَذَابِ ويُعاقَبُ علَى الزَّلَّاتِ، ويؤاخَذُ بالتَّعِلَّاتِ؛ يُحاسِب الضَّعيفَ علَى العَثَرَاتِ، ويُطالِبُ الآحادَ بالعَشَراتِ؛ /A25/ يُناقِشُ علَى القِطْمِيرِ،

---

١. حديثٌ شريف؛ راجع: الكافي الشريف، ج ٣، ص ١٣٤، الحديث ١٢؛ معاني الأخبار، ص ٢٣٦.
٢. كريمة ٢١ الإنسان.
٣. كريمة ١١ الإنسان.

ويَرفَعُ علَى الأمِيرِ، والفَتيلِ والنَّقيرِ؛ نَهْمَتُه جَلْبُ النَّعيمِ، فهُو كَـلْبُ الجَـحيمِ؛ يَـموتُ عَـن أجرَأسوءٍ فأورثَهُم الدِّينارَ، و﴿يَقْدُمُ قَومَهُ يَومَ القِيَامَةِ فَأَورَدَهُمُ النَّارَ﴾[1].

* * *

المقالة السابعة والعشرون

أشرَفُ الأنفَاسِ أحرُّها، وأفضَلُ الأذكارِ أسرُّها؛ ورَاءُ الجَهرِ بالدُّعاءِ لَامٌ، والَّذِي يَـحسنُ إفشاؤُهُ سَلَامٌ؛ تَركُ الذِّكرِ يُشبِهُ الكِبرِياءَ، وإعلَانُه يُوجِب الرِّياءَ، وإخفَاؤُه سُنَّةُ زكرِيَّاءَ[2]؛ فإذَا دَعوتَ اللَّهَ فَعُمَّ، ولَاتَجهَر فإنَّك لَاتُنادِي الصُّمَّ؛ انَّه لَايَسمَعُ بالعُضرُوفِ، ولَايَحتاجُ مِنكَ إلَى الأصواتِ والحُروفِ؛ هوَ رَاحِمُ النِّمالِ العُمْشِ، ورَازِقُ النَّعامِ فِـي العُشِّ؛ يـعلَمُ خَـطرَاتِ الأوهَامِ، /B25/ كمَا يَحصُرُ قَطَراتِ الرَّهامِ؛ فيَا أيُّها المُلِحُّ فِي الدُّعاءِ، ويَا جَهوَرِيَّ الصَّوتِ بِالنِّداءِ؛ أَ تَسترزِقُ بالإلحَاحِ والإرهَاقِ؟ كَالحُمْرِ تَتَقَاضَى القَـضِيمَ بـالنُّهاقِ؟ لِـلعَجُولِ إذَا حَرِصَ جُوَّارٌ، ولِلعَجولِ إذَا نَهِمَ خُوارٌ؛ ولِلأَتَانِ علَى الأرِيِّ نَهيقٌ، وللضَّفدَعِ فِي الأدِيِّ نَقيقٌ؛ والحَرِيصُ سَريعُ السَّغَبِ، كَثيرُ الشَّغَبِ؛ والقَانِعُ لَايَستَنبِطُ المَاءَ بنَقَراتِ المِعوَلِ، والمُخلِصُ يَدعُو بِسِرِّه لَابحَرَكاتِ المِقوَلِ؛ والصَّبرُ مِن الهُلَعِ أجمَلُ، والنِّيَّةُ أبلَغُ وأعمَلُ؛ والصَّمتُ مِن الصُّراخِ أنفَعُ، والفِيلُ مِن العُصفُورِ أشبَعُ؛ والحُوتُ الصَّمُوتُ أقنَعُ، وزِعَاقُ الضَّفادِعِ أشـنَعُ؛ ولسَانُ الحَالِ أفصَحُ، وبِسَاطُ الرَّحمَةِ أبْسَطُ وأفسَحُ؛ فسَبِّحْ تَسبِيحَ الحِيتَانِ /A26/ فِي النَّهرِ، ﴿واذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وخِيفَةً ودُونَ الجَهْرِ﴾[3]؛ واقْلِلْ مِن سُؤالِك فهُوَ ﴿فَعَّالٌ لِـمَا يُرِيدُ﴾[4]، واخفِضْ مِن ندَائِك فهُو أقرَبُ إلَيكَ مِن حَبلِ الوَرِيدِ[5].

* * *

---

١. كريمة ٩٨ هود.
٢. اشارةٌ إلى كريمة ٣٨ آل‌عمران.
٣. كريمة ٢٠٥ الأعراف.
٤. كريمة ١٦ البروج.
٥. تلميحٌ إلى كريمة ١٦ ق.

المقالة الثلاثون

المُؤمِنُ وثَّابٌ إلَى المسَاجِد، ثوَّابٌ إلَى المَشاهِد؛ طُوبَى لِسُبَّاقٍ يَعْرُجُونَ إلَى بِقَاعِ أمرَ اللَّهُ أن تُفْرَعَ، ويَعْرَجُونَ علَى بُيوتٍ أذِنَ اللَّهُ أن تُرفَعَ؛ هُمُ القَومُ يُصلُّونَ، ويَسجُدُونَ وهُم الأعلَونَ؛ يَسهَرُونَ إذَا نَامَ لَيلُ الهَوجَلِ، ويُغَنُّونَ بدَوِيِّ الزَّجَلِ؛ ويُنحِنُونَ كقِسِيِّ المِنْجَلِ، ويَفرَقُونَ لنَعيِ الأجَلِ؛ ويَسرَقُونَ بِرِيقِ الخَجلِ، ويَغرَقُونَ فِي طَرِيقِ الوَجَلِ؛ ولهُم أزِيزٌ كأزِيزِ المِرجَلِ. فيَا أيُّها المُصلِّي /B26/ كُنْ مِن المُصلِّينَ الُمخبِتِينَ، ولا تَكُ مِن المُضِلِّين الُمخبِثِينَ؛ وكُنْ منَ المُناجِين، تَكنْ منَ النَّاجينَ؛ ولْتَشغُلْكَ لَذَّةُ المُناجَاةِ، عَن عَرضِ الحَاجاتِ؛ فقَبِيحٌ أن تَدعُوَ ربَّك تضَرُّعًا وخِيفَةً، ليَرزُقَك جِيفَةً؛ إن مُنِحتَها فكَلبٌ يُشَدِّقُ، أو مُنِعتَها فتِيسٌ يُحَدِّقُ؛ فالْبَسْ فِي صلَاتِكَ حُلَّتَيكَ الخشيَةَ والأدَبَ، ولَا تُدافِع أخْبَثَيكَ الشَّهوةَ والغَضبَ؛ أجهَلُ المصَلِّينَ مَن زيَّنَ صلَاةَ الُمجمِعِ، والأمُّ العَبيدِ مَن حمَل فيهَا مخلَاةَ المَطمَعِ؛ وَيلٌ لَهُم إذَا هَجَدُوا وتكَبَّرُوا، وتَبًّا لهُم إذَا سجَدُوا وكبَّرُوا؛ إن حَرَّمُوا فالتَّحرِيمةُ جَرِيمَةٌ، وإن كبَّرُوا فالتَّكبِيرةُ كَبِيرَةٌ؛ وإذَا قامُوا إلَى الصَّلَاةِ قامُوا قيَامًا عَليلًا، ﴿يُرَاؤُنَ النَّاسَ /A27/ ولَا يَذكُرُونَ اللَّهَ إلَّا قَلِيلًا﴾[1].

* * *

المقالة الحادية والثلاثون

الدَّهرُ أحوَالٌ وأدوَارٌ، والأرضُ أنجَادٌ وأغوَارٌ؛ واللَّيالِي أورَاقٌ علَيهَا أثمَارٌ، والنَّاسُ أسوَاقٌ فِيهَا أسعَارٌ؛ فاحْمَلْ مِن الصَّبرِ تُرسًا، واتَّخِذْ فِي كُلِّ مَأتَمٍ عُرسًا؛ واعلَمْ! أنَّ الأيَّامَ لَا تدُورُ بإدَارَتِك، والأحكَامُ لَا تَمُورُ بإرَادَتك؛ فانْقُرْ بِمَارِها نَقرَ العَصافِيرِ، ولَا تَرقبْها رِقْبَةَ النَّواظِيرِ؛ مَا نشَأتْ نَفْسٌ إلَّا هلَكتْ، ولَا طَلعَتْ شَمسٌ إلَّا دَلكَتْ؛ فلَا تطمَعِ الدَّوامَ، وابصِرِ الأقوَامَ؛ هَل ينَالُونَ مِن الدُّنيَا دُوَلًا؟ ﴿لَا يَبغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ١٤٢ النساء.

٢. كريمة ١٠٨ الكهف.

المقالة الثانية والثلاثون

قَلبُكَ قُلَّبٌ منقَلِبٌ، ونَفسُك كَلْبٌ كَلِبٌ؛ نابُهُ سَهمٌ /B27/ واقِعٌ، ولُعَابُهُ سَمٌّ ناقِعٌ؛ يُدِيرُ لَحظَهُ المُصْفَرَّ، وإنْ خَاضَ غَديرَ العِلمِ فَرَّ؛ تَقتُلُكَ الدُّنيَا وتَعشقُهَا، ويُؤذِيكَ نَتنُهَا وتَنشقُهَا؛ تُفَرِّقُكَ وتَضُمُّها، وتَأكُلُ شَعيرَهَا وتَذُمُّها؛ تَتبَعُ الدُّنيَا وتَصُدُّ، وتُعطَى الجنَّةَ وتَردُّ؛ تَرضَى بهَذِه المَنَازِلِ، وتَصبِرُ علَى هذِه الزَّلَازِلِ، ولَا تُقادُ إلَى الجَنَّةِ بالسَّلَاسِلِ؛ مَا هَذا مِن سُنَنِ المُرسَلينَ ودَأْبِهِم، ولَا مِن شِيَمِ الخُلَّصِينَ وآدَابِهِم!؛ نَفْسُ المُؤمِنِ عَنِ المَعَازِفِ عازِفَةٌ، وقِيامَةُ المُوقِنِ آزِفَةٌ؛ يَشغَلُه تَصفِيةُ الصِّفاتِ، وتَزكِيةُ الذَّاتِ، عَن مُتابَعَةِ اللَّذَّاتِ؛ إنْ آنَسَ مِن نَفسِه طُغيَانًا كَبَحَهَا بِلجَامِها، وإنْ ذَاقَ مِن كَأْسِ النَّوَائبِ مَرارَةً ادَّخرَهَا /A28/لِجامِهَا؛ إنْ أَقبَلَتْ علَيهِ الدُّنيَا أدبَرَ، وإنْ صَدمَتْهُ نَائِبةٌ صَبرَ؛ فكَبِّرْ علَى هذِه الطَّيِّباتِ، واصْبِرْ علَى هذِهِ النَّائِباتِ؛ ووَدِّعِ الدُّنيَا وتَوَكَّلْ علَى اللَّهِ، ﴿واصْبِرْ ومَا صَبرُكَ إلَّا بِاللَّهِ﴾[1].

* * *

المقالة الثالثة والثلاثون

أَلَا أُخبِرُكَ بِالحَورِ بعدَ الكَورِ؟ موسِمُ الشُّؤمِ ودَورُ الجَورِ؟ لَايَروقَنَّكَ فُرصَةُ الظَّلَمَة، فإنَّها قَرْصَةُ الحَلَمَةِ!؛ الغَشَمُ أحرَقُ منَ النَّارِ فِي الحَلِيجِ، وأَضرُّ مِن الثَّلجِ بِالمَفَالِيجِ؛ وأَنحَسُ مِن البُومِ، وأَقبَحُ مِن اللُّومِ، وأنتَنُ مِن الثُّومِ؛ ومَا الضَّبعُ الخَامعُ، والذِّئبُ الطَّامِعُ؛ والكَلبُ الفَلحَسُ النَّابِحُ، والسِّلتُمُ الذَّابِحُ؛ والصَّدَى الصَادِحُ، والخَطبُ الفَادِحُ؛ بأَشأَمَ /B28/ مِن وَالٍ غَاشِمٍ، وإنْ كانَ مِن آلِ هاشِمٍ. أَلَا إنَّ العَدلَ نِعمَ الدَّأْبُ والخِيمُ، والظُّلمُ بِئسَ المَرتَعُ الوَخِيمُ؛ والقَاسِطونَ مِن النَّارِ فِي نَهَابِرَ، والمُقسِطُونَ مِنَ الجَنَّةِ علَى منَابِرَ؛ فحَذَارِ مِن ظَالِمٍ! إنْ غَرِثَ فَتِمساحٌ يَفغَرُ الفَمَ، وإنْ عَطِشَ فَعَلَقٌ يَشرَبُ الدَّمَ؛ وإنْ بطَشَ فَسيدٌ خاتِلٌ، وإنْ نَهَشَ فَصِلٌّ

---

١. كريمة ١٢٧ آل عمران.

قاتِلٌ؛ يَنهَبُ مَالَ الأيتَامِ، ولَا يَخشَى سُوءَ الخِتَامِ؛ والحِرصُ يُسْبِلُ علَى عُيونِ الظَّلَمَةِ بَراقِعَ، والظُّلمُ يَذَرُ الدِّيارَ بَلَاقِعَ؛ يَرضَونَ بِطِيبِ الحَياةِ ويَنسَونَ يومَ النُّشورِ، ويَفْتِكُونَ فَتكَ البُـزَاةِ ويَأمَلُونَ عُمرَ النُّسُورِ؛ والظُّلمُ لَا يَلبَثُ عَامَينِ، والعَرَضُ لَا يَـبقَى زمَـانَينِ؛ وأبَـى اللَّـهُ أنْ سَيدُومَ، مُلكُ سَدُومَ؛ /A29/ فلَا يَغُرَّنَّك منَ الظَّلَمَةِ كَثرَةُ الجُيُوشِ والأنصَارِ، ﴿إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَومٍ تَشخَصُ فِيهِ الأبصَارُ﴾[1].

* * *

المقالة الرابعة والثلاثون

يَا رضِيعَ الحُطَامِ! أَلَم يَأْنِ وَقتُ الفِطَامِ؟!؛ يَا قاسِيَ القَلبِ! ذُكِّرْ نَفسَك تَكُنْ مُـدَّكِـرًا، ويَـا عَبدَالهَوَى! دَبِّرْ أَمرَكَ تَكُنْ عَبدًا مُدَبَّرًا؛ يَا خَـلِيفَةَ اللَّـهِ! أَ تَـخدِمُ السُّـلطَانَ؟ يَـا مَسـجُودَ المَلَائكَة! لِمَ تَعبُدُ الشَّيطَانَ؟ ويَا بَعلَ الحُورِ! لَا تُضاجِع هذِهِ العَـجُوزَ الشَّـوهَاء، يَـا صَـغِيرَ الجِرمِ! حَذَارِ الحَيَّةَ القَوهَاءِ؛ خَلِّ دُنيَاكَ فَإنَّها أنتَنُ مِن جِيفَةِ المَزَابِلِ، واخْـرُجْ مِـنهَا فـإنَّها أضيَقُ مِن كَفَّةِ الحَابِلِ؛ طالِعهَا فإنَّهَا صَحِيفَةُ أنبَائِك، وخَالِعْهَا فإنَّها حَـلِيلَةُ آبَـائِك؛ اغْـتَنِم فَودَك الفاحِمَ قَبلَ أن يَبْيَضَّ، والنَّجَا فالدُّنيَا جِدَارٌ يُرِيدُ /B29/ أنْ يَنقَضَّ؛ فَهِي آنِيةٌ جَوفَاءُ، ووارِمَةٌ عَجفَاءُ؛ تُؤذِيكَ أعبَاؤُها، ولَا تدفِيكَ عبَاؤُها؛ ولَا يَرُوقَنَّكَ قَطفُهَا النَّضِيجُ، ونَـورُهَا البَهِيجُ؛ فهُوَ ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أعجَبَ الكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ﴾[2].

* * *

المقالة الخامسة والثلاثون

لَا تَفتَخِر علَى أَهلِ الحَسَبِ، بِشَرَفِ النَّسبِ؛ فالشَّرَفُ البَالِغُ نَباهَةُ النَّبِيهِ، والمَجبُوبُ يَفتَخِرُ بِذِكرِ أبِيهِ؛ فيَا هذَا إذَا جَرَى ذِكرُ المَاضِينَ فَامسِك، وكُنْ ابنَ يَـومِك لَا تَكُـنْ ابـنَ أَمسِك؛

---

١. كريمة ٤٢ إبراهيم.

٢. كريمة ٢٠ الحديد.

فلاينقصُ المَرءَ خُمُولُ الأَسلافِ، إنَّمَا الحِصْرِمُ جَدُّ السَّلَافِ؛ والأَنْجَادُ تِلدُ الأوغَادَ، والنَّارُ تُعقِبُ الرَّمادَ؛ والأَرضُ كمَا تُنبِتُ الحَبَّاتِ، تلِدُ الحَيَّاتَ؛ والمَرءُ بِفضِيلَتِه، لابِفَصِيلَتِه؛ والإنسَانُ بِسِيرَتِه، لابِعَشِيرَتِه؛ وذُوالهِمَّةِ العالِيَة، لَايَغتَرُّ بالرِّمَّةِ البَالِيَة؛ وأكرَمُ النَّاس /A30/ حَملًا وفِصالًا، أشرَفُهُم خِصَالًا؛ وأطيَبُهُم طِينًا، أَخلَصُهُم دِينًا؛ وهَل يَضرُّ النُّضَارَ كَونُهُ مِن صُلبِ الصُّخُورِ؟ وهَل يُصلِحُ الْتِمسَاحَ نَشوُهُ فِي حُجُورِ البُحُورِ؟ وأبُوالبَغلَةِ الهِمْلَاجِ حِمارٌ بَليدٌ، وأَصلُ السَّلسَلِ الزَّجرَاجِ صَخرٌ جَلِيدٌ؛ والنَّجِيبُ لَايَجنَى الرَّشَدَ مِن شَجَرَةِ الآبَاءِ، والمِسكُ لَايَرِثُ الطِّيبَ مِن خَاصِرةِ الظِّباءِ؛ ولَونَجَا بِعُلوِّ النَّسَبِ ذُوالرُّوحِ، لنَجَا ابنُ نُوحٍ بِنُوحٍ؛ الأراذِلُ لَايَعرِفُونَ فِي الوَسَائِلِ والمَوات، أنجَعُ مِن فضَائِلِ الأمُوَاتِ؛ يتَفَاضلُونَ فِي النَّسَبِ ويتَنَاضَلونَ، وتَراهُم فِي غَدٍ يتَصَاغَرونَ ويتَضاءَلُونَ؛ ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَاأنسَابَ بَينَهُمْ يَومَئِذٍ ولَايَتَسَاءَلُونَ﴾[1].

* * *

المقالة السادسة والثلاثون

كَم مِن عَبدٍ لَايعرِفُ ربًّا سِواهُ، ولَا/B30/ يَتَّخذُ إلهًا هَواهُ؛ وَجهُهُ وَضِيءٌ وفِعلُه مَرضِيٌّ؛ قَلبُه سمَاوِيٌّ وجِسمُهُ أرضِيٌّ؛ فِي الوَجدِ سَكْرَانُ مُلَطَّخٌ، وفِي الخَوفِ عُصفُورٌ نُصِب لَه فَخٌّ؛ لَايَذوقُ فِي العِشقِ نَومَةَ نَائِمٍ، ولَايخَافُ فِي الصِّدقِ لَومَةَ لَائِمٍ؛ إنْ عاشَ فجِهادُهُ لمَن خَلقَه، وإنْ مَاتَ فوِلَاؤُه لمَن أعتَقَه؛ فهُوَ عَبدُ قِنٍّ، وسِواهُ عَبدُ جِنٍّ؛ تبًّا لهذَا إنَّه ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾[2]، وطُوبَى لذاكَ ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾[3].

* * *

---

١. كريمة ١٠١ المؤمنون.
٢. كريمة ١ الإنسان.
٣. كريمة ٣ الإسراء.

المقالة السابعة والثلاثون

النَّاقِصُ يتطَاولُ بالبُنيَانِ، ويتَفَاخَرُ بِنَدمَةِ السُّلطَانِ؛ ولَايدرِي أَنَّ طاعَةَ الشَّيطَانِ غَـرَامَـةٌ، ونَدِمَةَ السُّلطَانِ نَدامَةٌ؛ يقولُ أنِّي مَشهُورٌ بالجَلَد، مَذكُورٌ فِـي البَـلَدِ؛ وهُـو سَـاحِبُ إزَارٍ، وصَاحِبُ أوزَارٍ؛ ملآنٌ خَاوٍ، شَبعَانُ طاوٍ؛ أكلَ لُقمَةَ الأمِيرِ، /A31ومَاتَ مِيتَةَ الحَمِيرِ؛ خَلَّفَ تَولَبًا يَأكُلُ موَارِيثَه، ويَنشُرُ أحادِيثَه؛ تبًّا للأَصلِ والفَرعِ، والزَّارِعِ والزَّرعِ؛ ولَابُـورِك فِـي حَاصِدٍ ومَا حَصَد، ووَالِدٍ ومَا ولَد؛ وتَعْسًا لِلكَلبِ وجِروِه، والدُّبِّ وخُرُوِه؛ بِـئسَ الحَـرثُ والحَارِثُ، والمُورِّثُ والوَارِثُ؛ أورَثَه النَّسَبَ والنَّشَبَ، وحَرَمَه الأَدبَ والحَسَبَ؛ ﴿مَا أَغْنَى عَنهُ مَالُه ومَا كَسَبَ﴾[1].

* * *

المقالة الثامنة والثلاثون

مَثَلُ المقَلِّدِ بينَ يدَيِ المحقِّقِ، مَثَلُ الضَّرِيرِ بـينَ يـدَيِ البَـصِيرِ المـحَدِّقِ؛ ومـثَلُ الحَكـيمِ والحَشْوِيِّ، كالمِيتَةِ والمَشْوِيِّ؛ مَا المُقَلِّدُ إلَّا جَمَلٌ مَخشُوشٌ، لَه عَملٌ مَغشُوشٌ، قُصارَاهُ لَوحٌ مَنقُوشٌ؛ يقنَعُ بظَواهِرِ الكَلِماتِ، ولَايَعرِفُ النُّورَ مِن الظُّلمَاتِ؛ يَركُضُ خُيولَ الخَيالِ، فِـي ظِلَالِ /B31الضَّلَالِ؛ شغَلَهُ نَقلُ النَّقلِ، عَن نُخبَةِ العَقلِ؛ وأقـنَعَهُ رِوايَـةُ الرِّوايَـةِ، عَـن دُرِّ الدِّرايَةِ؛ يَروِي فِي الدِّينِ عَن شَيخٍ هِمٍّ، كمَن يَقُودُه أعمىً فِي لَيلٍ مُدلَهِمٍّ؛ ومَن طَلَبَ العِـلمَ بِالعَنْعَنَةِ، توَرَّطَ فِي هُوَّةِ العَنَتِ؛ والحَقُّ وَرَاءُ السِّمَاعِ، والعِلمُ بِمَعزِلٍ عَنِ الرَّقَاعِ؛ فمَا أسعَدَ مَن هُدِيَ إلَى العِلمِ ونزَلَ ربَاعَه، وأُرِيَ الحَقَّ حَقًّا ورُزِقَ اتِّبَاعَه؛ ومَا أشقَى جُـهَّالًا قَـلَّدُوا الآبَاءَ فهُم علَى آثَارِهِم مُقتَدُونَ، ﴿أَ ولَو كَانَ آبَاؤُهُمْ لَايَعقِلُونَ شَيْئًا ولَايَهْتَدُونَ﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ٢ المسد.

٢. كريمة ١٧٠ البقرة.

المقالة التاسعة والثلاثون

الحَقُّ يَتَّضِحُ بالأدِلَّةِ، والشُّهُورُ تَشتَهِرُ بالأهِلَّةِ، وشِفاءُ الصُّدورِ يَحصُلُ بالعِلَّةِ؛ والدّينُ لولا شَطْبُ البَيانِ أعزَلُ، والقَلَمُ لولا سِنَانُ البُرهانِ مَعزِلُ؛ لَايَفُكُّ /A32/ شبكَةَ الشَّكِّ، إلَّا ظُبَةٌ تدُورُ فِي قِرَابِ الفَكِّ؛ وطالِبُ الحَقِّ ضَيفُ اللَّهِ، والدَّليلُ القَاطِعُ سَيفُ اللَّهِ؛ بِه يُفَكُّ العِلمُ ويُنشَرُ، وبِه يُبقَرُ الحَقُّ ويُقشَرُ؛ ومَثَلُ العُلومِ والبُرهَانِ، كمَثَلِ المِصبَاحِ والأدْهَانِ؛ والحُجَّةُ لِلأحكَامِ، كالعِمَادِ لِلخِيامِ، والعِهَادِ للهِيَامِ؛ والرَّوحِ للحَوبَاءِ، والشَّمسِ للحَربَاءِ؛ وأعْصَارُ الظَّنِّ، كَدِرَةٌ كعُصارَةِ الدَّنِّ؛ إلْزِمِ اليَقِينَ، تَكُنْ مِن المُتَّقِينَ؛ فإنَّ حرَارةَ الوَهمِ تشوِي حَمَامَةَ القلبِ شَيًّا، ﴿وإنَّ الظَّنَّ لَايُغنِي مِنَ الحَقِّ شَيئًا﴾[1].

* * *

المقالة الأربعون

حَيَاءَك يَا أبيَضَ الفَوْدَينِ، وقَصْرَكَ يَا أحمَرَ الشِّدْقَينِ؛ ما عُذرُكَ بَعدَ بَياضِ العَنَانِينَ، ومَا عُمرُكَ بَعدَ تَمامِ الثَّمَانِينَ، وكَم تُقِيمُ وهوَاكَ معَ الرَّكبِ اليَمَانِينَ[2]؛ انْحَنَتْ قَامَتُك، وقَامَتْ قيَامَتُك؛ أرَاكَ علَى شُرُفِ الحِمَامِ، وأجِدُكَ علَى /B32/ طَرَفِ الثُّمَامِ؛ ولَمْ يَبقَ مِن عُمرِك إلَّا سَاعةٌ زَمِينَةٌ، ومَا بَعدَ المَشِيبِ إلَّا بلِيَّةٌ أو مَنِيَّةٌ؛ وأَسيرُ اللَّهِ فِي الأرضِ بَاقٍ كفَانٍ، وإنْ لَم يُدرَجْ فِي أكفَانٍ؛ هَا قَدْ دَقَّ المَوتُ كُوسَه، واترَعَ كُؤُوسَه؛ فَتَأهَّبْ للعَرضِ يَومَ القِيَامَة، وتوَضَّأْ للفَرضِ قَبلَ الإقَامَة؛ ذهَبَ عُمرُكَ فلَاتَطمَعْ فِي عَودِه قَد بَلَغتَ مِن الكِبَرِ عِتِيًّا[3].

---

١. كريمة ٢٨ النجم.

٢. قال جعفر بن عُلبة الحارثيّ:

هوايَ معَ الرَّكبِ اليمانِين مُصعدٌ ... حَبيبٌ وجُثماني بمكَّة موثِق

والبيت في الحماسة البصرية.

٣. مقتبسٌ من كريمة ٨ مريم.

﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[١] ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾[٢].

* * *

المقالة الحادية والأربعون

دَاهِيةٌ ومَا داهِيَة، ومَا أدرَاكَ مَاهِيَه؟ قَاضٍ خَبِيثُ المأكَلِ، ثَـقيلُ الهَـيكَلِ؛ يَـملأُ الحَشَـى بالرُّشَا، ويُؤذِي جَليسَهُ بالجُشَا؛ ولَإِنْ يَطَأْ عَشوَةً، خَيرٌ لَهُ مِن أنْ يأخُذَ رَشوَةً؛ قِبلَتُه عَـتَبَةُ السُّلطَانِ، وسبلَتُه مَذَبَّةُ الشَّيطَانِ؛ قَلَمُه وُقُودُ النِّيرانِ، وخدَمُه لُصُوصُ الجِيرَانِ؛ يَعرِفُ الحَقَّ ولَا يُنفِذُه، /A33/ ويرَى الغَرِيقَ ولَا يُنقِذُه؛ يَنزِعُ قَمِيصَ اليَتِيمِ فِي مأتَـمِه، ويُـنازِعُ الطِّـفلَ الصَّغيرَ فِي مَطعَمِه؛ يَغمِسُ يَدَه فِي المِيرَاثِ، ويُنفِقُه فِي المَبَالِ والمرَاثِ؛ إذَا قَسَـمَ يَـجعَلُ نَفسَهُ أكبَرَ البَنِينَ، ويُلحِقُ اليَتِيمَ بِالجَنِينِ؛ فَمَا البُغَاثُ فِـي مِـنسَرِ البُـزاةِ، ولَا الحَـربِيُّ فِـي أسْرِ الغُزَاةِ؛ والزَّمِنُ فِي حَماةِ الأضَاةِ، بأعجَزَ مِن اليَتِيمِ فِـي يَـدِ القُـضَاةِ؛ فَـالْحَذَرُ الحَـذَرُ فإنَّ قُضَاةَ السُوءِ، يَسُدُّونَ فِي الأفُقِ مشَارِقَ الضَّوءِ؛ ويُصِرُّونَ فِي الجَـدْبِ أشْـطُرَ النَّـوءِ؛ يَحسَبُهم الجَاهلُ صُلَحاءَ وهُم مُرَّاقٌ، ويَظُنُّونَهُم أُمَنَاءَ وهُم سُرَّاقٌ؛ فيُعَظِّمُونَ تِـلكَ اللِّـحيَةَ واللِّمَةَ، ويُوَقِّرُونَ مِنهُم هَاتِيكَ الحِلْيَةَ والعِمَّة؛ ويُثنُونَ علَى ذَلكَ العُـثْنُونَ، ويَـدعُونَ لذَلكَ المَلعُونَ؛ وهُم إن عَرفتَهُم حَقَّ /B33/ العِرفَانِ، سَرَاحِينُ تَعْبَثُ فِي الخِرفَانِ؛ يَكتُبُونَ الزُّورَ وبِه تَجرِي أقلَامُهُم، ويَكتُمُونَ الحَقَّ وبِهِ تأمُرُهم أحلَامُهُم، وإذَا رأيْتَهم تُعجِبُك أجسَامُهُم؛ يَلبَسُونَ الحَقَّ بِالبَاطِلِ ويَلبَسونَ عَارًا وشَنَارًا، و﴿يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[٣].

* * *

---

١. كريمة ٤٧ إبراهيم.
٢. كريمة ٦١ مريم.
٣. كريمة ١٠ النساء.

المقالة الثانية والأربعون

أفضَلُ القُرَبِ قُربَةٌ هيَ فَريضَةٌ، وبَعدَهَا سُنَّةٌ مُستَفيضَةٌ؛ الفَريضَةُ أُرُومَةٌ، والسُّنَّةُ عَذْبَةٌ مَرُومَةٌ؛ وكمَا لَايُورِقُ الجِذْلُ بِدُونِ الفَنَنِ، لَايَحسُنُ الفَرضُ بِدونِ السُّنَن؛ والسُّنَنُ آدَابُ الرُّسلِ، وأعلَامُ السُّبُلِ؛ ولولَا الفَرضُ والمَسنُونُ، لَمَيَشْرُفِ الحَمَأُ المَسنُونُ؛ فَتَزَوَّحْ فِي آفَاقِ الوِفَاقِ مِن أعنَاقِ الْعَنَنِ، وتَزَوَّدْ لجَوعَةِ يَومِ القِيامَةِ مِن رَوَاتِبِ السُّنَن؛ /A34/ الفَرضُ كالقُوتِ والسُّنَّةُ كالحَلَاوةِ، فذَاكَ نِعْمَ الحِمْلُ وتِلكَ نِعْمَتِ العِلَاوةُ؛ ذاكَ حَتمٌ مَقضِيٌّ، وهذَا دأْبُ مَرضِيٌّ؛ ومَن لزِمَ جادَّةَ النَبوَّةِ وثَقيلَ أثرِهَا، مَلَكَ خَطائِرَ القُدسِ أو أكثَرَهَا، ووَردَ سَلسَبيلَهَا وكَوثَرَهَا؛ فَاتَّبِع الرَّسولَ تَكنْ لَهُ مُطِيعًا، واشْفَعِ الفَرْضَ بِالسُّنَّةِ يَكنْ لكَ شفِيعًا؛ واعبُدْ مَن تَخافُهُ وترجُوه، واسْجُد لِمَن عَنتْ لهُ الوُجُوهُ. ﴿ومَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[1].

* * *

المقالة الثالثة والأربعون

طُوبَى لِقومٍ سلَكُوا سَباسِبَ الوَحدَةِ وجَابُوها، وسَمِعُوا دَعوَةَ الحَقِّ فأَجابُوهَا؛ وبَذَلوا ذخَائِرَ المِنَحِ ولَم يَخبُؤُوا، وركِبُوا غَوارِبَ المِحَنِ ولَم يعبَؤُوا؛ وصَابَتْ عَلَيهِم الآلَاءُ فَلَم يَطرُبُوا، وصُبَّتْ علَيهِم البَلَايَا فلَم /B34/ يضطَرِبُوا؛ نفُوسُهُم فِي صُنوفِ الصُّروفِ مُطمَئِنَّةٌ، والطُّمأنِينَةُ مِن الإيمَانِ مَتِينَةٌ؛ جَمعُوا إلَى العِلمِ زُهدًا، وزَادُوا علَى الزُّبْدِ شُهْدًا؛ أدارُوا مَنطِقَةَ الشُّكرِ عَلَى الخَوَاصِرِ، وشَدُّوا رَتِيمَةَ الذِّكرِ علَى الخَنَاصِرِ؛ طَبَعُوا طابِعَ الصُّمتِ علَى مَخزَنِ اللَّهوَاتِ، ورَشَوا سَلسَبِيلَ النُّسكِ علَى حُرَّةِ الشَّهوَاتِ؛ قرَّتْ أبصَارُهُم وبصَائِرُهُم، وطَابتْ مصَادِرُهُم ومصَائِرُهم؛ نامُوا أحيَانًا فذَابُوا حَيَاءً، وعَاشُوا أمواتًا فمَاتُوا أحيَاءً؛ تَمسَّكُوا بغَرْزِ الصَّحابَةِ ومَن رأَوه، وآمَنُوا بمَا نَقلُوه ورَوَوهُ؛ أولَئِكَ قَومٌ عَمِلُوا للَّهِ وذهَبُوا بالأجُورِ، ونشَأ بعدَهُم

---

١. كريمة ٧ الحشر.

/A35/نَشءٌ أعلَنُوا بالفُجُورِ؛ تلكَ أُمَّةٌ قَد خلَتْ؛ دعَوُا اللَّهَ بالعشَايَا والغَدَوَاتِ، وذَكَرُوا اللَّهَ فِي الخَلَواتِ؛ ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِم خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ واتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾[١].

* * *

المقالة الرابعة والأربعون

شَرُّ العُلومِ مَا طُلِبَ للمِرَاءِ، وشَرُّ العُلَمَاءِ مَن يَطرُقُ بَابَ الأمَراءِ؛ فَيُفتِيهِم بالرِّزقِ والخَيْلِ، ويُفتِنُهُم بالزَّيْغِ والمَيلِ؛ يتأوَّلُ المنصُوصَ مُتَرَخِّصًا، ويتقوَّلُ علَى اللَّهِ مُتَخَرِّصًا؛ لقَد هلَكَ السَّائِلُ والمَسؤُولُ، ولُعِنَ القَائلُ والمَقُولُ؛ طُوبَى لمَن سلَكَ لَقَمَ التَّقوَى، ولَم يحمِلْ قلَمَ الفَتوَى؛ سيَربَحُ المُتَّقُون، ويَخسَرُ المُفتُونَ؛ ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٢]؛ وَيلٌ للعَالِمِ يُقَلِّبُ الدِّينَ بَينَ إصبَعَينِ مِن أصَابِعِه، ويُحَرِّفُ /B35/الكَلِمَ عَن مواضِعِه[٣]؛ خَسِرَتْ صَفقَتُه! لِمَ يَبتَاعُ دُنيَاهُ بِدينِه؟ وتَبًّا يدَاهُ! لِمَ يَستَنجِي بِيَمينِه؟ يَستَحِلُّ مِن الشَّرعِ محَارِمَه، ويَحِلُّ مَنَاظِمَه، ويَطْمِسُ معَالِمَه، ويستَحقِرُ معَاظِمَه؛ يعرِضُ علَى الظَّمآنِ سَرابًا بَرَّاقًا، يَحسَبُه شَرابًا رقراقًا؛ فإذَا هوَ آلٌ، ما لَه مَآلٌ؛ يَستَغوِي الجَاهلَ بظَنٍّ مُحَالٍ، ويُسقِيهِ مِن دَنٍّ خَالٍ، ويَروِيهِ مِن شَنٍّ بَالٍ؛ عمَائِمُ عالِيَةٌ، وجمَاجِمُ خَالِيَةٌ!؛ وأحكَامٌ كلُّها ضَيْمٌ، وأقلَامٌ كأنَّهَا أيْمٌ؛ يَرَاعُهُ يَنُوبُ عَنِ الْخَرَبَةِ والقَعدَةِ، وذِرَاعُهُ تُوارِي أبَاجَعْدَةَ؛ شَيخٌ غَيرُ بالِغٍ، يحرِّكُ لِحيةَ تَيسٍ سالِغٍ؛ إنْ التأمَتْ عُصْبَةٌ فهُو قَائِدُها، أو اجتَمَعتْ صُبَّةٌ فهُو سيِّدُها؛ يُجادِلُ فِي اللَّهِ وكَانَ الإنسَانُ /A36/أكثرَ شَيءٍ جدَلًا، ويَبيعُ الدِّينَ بالدُّنيَا بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا.

* * *

---

١. كريمة ٥٩ مريم.

٢. كريمتان ٦، ٥ القلم.

٣. تلميحٌ إلى كريمتين ٤٦ النساء، ١٣ المائدة.

المقالة الخامسة والأربعون

ابنُ آدَمَ مِسكِينٌ يَعيشُ ظَلُومًا، ويَمُوتُ مَلومًا؛ إنْ تَرَكَ الكَبائِرَ صَبْرًا، قَارفَ الصَّغائِرَ جَبرًا؛ والطِّينُ لَايَصفُو بالضَّرُورةِ، والحَمأُ المَسنُونُ لَايَخلُو مِن الكُدُورَةِ؛ وهَل يَسلُمُ الإنسَانُ مِن الذُّنُوبِ؟ وهَل يَخلُصُ الصَّلصَالُ منَ العُيُوبِ؟ كلَّا ولمَّا، وأيُّ عَبدٍ لكَ لَا أَلَمًا؛ هبْكَ! تَرَكتَ المَعاصِي الفَاحِشَةَ، واتَّقَيتَ الأفَاعِي النَّاهِشَةَ؛ فَكَيفَ الإتِّقاءُ عَن الأراقِمِ الدسَّاسَة، تَخْفَى عَن العُيُونِ الحسَّاسَة، وتَغُوصُ عَن الظُّنُونِ القيَّاسَة؟ فازْهَدْ زُهدَك، واجهَدْ جُهْدَك؛ ورُضْ نَفسَك مَا أطَقتَ، واحفَظْ لسَانَكَ إنْ نَطَقتَ؛ /B36/ وافْعَل مَا شِئتَ فلَاعِصمَةَ مِن الصَّغَائِرِ، ولَاخَلاصَ مِن الشِّركِ الغَائِرِ؛ وإنَّما يحذَرُ الإنسَانُ رَفْسَ البغالِ، وعَضَّ الجِمَالِ؛ ولَايَحذَرُ دَبِيبَ النِّمَالِ؛ هذَا الفِيلُ علَى عِظَمِ خَراطِيمِه، وغِلظَةِ أديمِه؛ يَكسِرُ الفَيلقَ الجَرَّارَ، ويَقصِمُ المَلِكَ الجَبَّارَ؛ ويَسْقَى العِقَارَ لِيَسكَرَ، ويَهزِمَ العَسكَرَ؛ ويَلْقَى القِرَنَ بالنَّابِ العَضُوضِ، ويرِدُ لُجَّةَ الدَّمِ المخُوضِ؛ لَايأمَنُ حُمَّةَ البَعُوضِ؛ فارجِ اللَّهَ ولَاتأْمَن مَكرَه، فالعُصفُورُ حَذِرٌ حتَّى يدخُلَ وَكْرَه؛ وأَطِعِ اللَّهَ ولَاتَتَّكِلْ علَى طاعَتِك، فمَا حِيلَتُك إن قُطِعَ الطَّرِيقُ علَى بِضَاعَتِك؟ فَلْيَكُنْ قَلبُك رَاجِيًا خَائفًا، ويَومُك شَائبًا وضَائِقًا؛ ﴿فَلَايَأْمَنُ مَكرَ اللَّهِ إلَّا القَومُ الخَاسِرُونَ﴾[1]، و﴿لَايَيْأَسُ مِنْ رَوحِ اللَّهِ إلَّا القَومُ الْكَافِرُونَ﴾[2].

* * *

المقالة السادسة والأربعون

الصَّمتُ سُلَّمُ الخَلَاصِ، والنُّطقُ يَحبِسُ الهَزَارَ فِي الأقفَاصِ؛ فَلَاتَفتَخِر بدَقَائِق الكَلَامِ وشقَاشِقِهَا، ولاتَكتَرِثْ بفُضُولِ الألسُنِ ورَوَاشِقِهَا؛ فإنَّ لسَانَ الشَّمعِ يُضحِكُه، وعَن قَلِيلٍ

---

١. كريمة ٩٩ الأعراف.

٢. كريمة ٨٧ يوسف.

يُهلِكُه؛ ولَن تَعرفَ سرَّ الملَكُوتِ، إلَّا بإدمَانِ السُّكُوتِ؛ والحَكِيمُ المُصقِعُ أبـتَرُ، والفَـصِيحُ المُكثِرُ أَعْثَرُ؛ يتغَنَّى، ويتَعَنَّى؛ النُّطقُ دَاعِيةُ التَّلَفِ، والخَرسُ واقِيةُ الصَّدَفِ؛ واللَّقْطُ شَـينُ المحَافِلِ، والجَرَسُ آفَةُ القَوافِلِ؛ وخَيرُ القَوسِ الكَتُومُ، وخَيرُ الشَّـرابِ الَـمختُومُ؛ ورَنِـينُ القِسِيِّ يَطرُدُ الظِّباءَ، ووَسوَاسُ الحُلِيِّ يوقِظُ الرَّقْبَاءَ؛ فَـلَاتَحسُدَنَّ الفُـصَحَاءَ فَسَـيُخرِسُهُمُ المَوتُ رَاغِمِينَ، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[1].

* * *

المقالة السابعة والأربعون

إنَّ مِن مُوجِباتِ الرَّغائِبِ، /B37/ دَعوَةَ الغَائِبِ للغَائِبِ؛ وقَد تَسُوغُ دَعوَةُ الُمحبِّ فِي الغَيبَةِ، وقَد يُباعُ البَرُّ فِي العَيبَةِ؛ ولَيسَت كُلُّ الرُّوَيَةِ بالأحدَاقِ، ولَا كُلُّ الرِّوايَةِ بالأشدَاقِ؛ ولَاكـلُّ التَّزَاوُرِ بالأَجسَامِ؛ بل تزَاوُرُ القُلوبِ قِسمٌ مِن الأَقسَامِ؛ فَلَيسَت المُكَاعَمةُ بتلَاصُقِ الخُدُودِ، ولَاالُمجَاوَرَةُ بِتقَارُبِ الحُدُودِ؛ ولَاكُلُّ المُلَاقاةِ مُواجَهَةٌ، ولَاكلُّ المُناجَاةِ مُشافَهَةٌ؛ فقَد يَلتَقِي الإخوَانُ وبَينَهُما فَرسَخٌ، ويتَعَانَقانِ ودُونَهُما بَرزَخٌ؛ وأخـلَصُ الإخـوَانِ أخَـوَان مُـتَّقِيَانِ، يَتَعَانَقانِ ولَايَلتَقِيانِ؛ فالأرواحُ جُنودٌ مُـجنَّدَةٌ، والأشـبَاحُ خُشُبٌ مُسَـنَّدَةٌ؛ فـإذَا تـقَاربَتِ الأرواحُ، فَلتتَقاذَفُ الأشبَاحُ؛ ولَعمرِي إنَّ مُشاهَدةَ الطَّلَلِ، /A38/ مِن دوَاعِي المَلَلِ؛ ومَحَبَّة الشَّخصِ، مِن أمَاراتِ النَّقصِ؛ وأصدَقُ الأرواحِ رُوحَانِ يَزدَوجَانِ، وأخلَصُ القُلُوبِ قَلبَانِ يَمتَزجَانِ؛ وبَعضُ النَّاسِ نَدْمَانُ صِدقٍ فِي شُهُودِهم ومَغِيبِهم، وطلُوعِهِم وغُروبِهِم، أولَـئِكَ خُلَصَاءُ يتَصَاحَبُونَ غَيبَةً وحُضُورًا وقيَامًا وقُـعُودًا وعـلَى جـنُوبِهم؛ وآخـرُونَ ﴿يَـقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ٤٠ المؤمنون.

٢. كريمة ١٦٧ آل عمران.

المقالة الثامنة والأربعون

طَهِّر قَليبَ قَلبِكَ بالنَّرحِ، ولَاتملَأْ ذَنُوبَ ذَنبِكَ بالمَزحِ؛ فَالجِدُّ جَادَّةُ النَّبيَانِ، واللَّعبُ عَادَةُ الصِّبيَانِ؛ وفِي قَلبِ المُؤمِنِ مِن مَزحِ المُساخَرةِ، وَقعُ كَوُقُوعِ الصَّخرِ علَى الخَاصِرَة؛ ودِينُ الهَازِلِ هَزِيلٌ، وهُو لِلشَّيطَانِ نَزِيلٌ؛ ومَا ضَحكَ عَاقلٌ إلَّا بكَى حُزنًا، ولَاقَهقَهَ بَرقٌ إلَّا أبكَى /B38/ مُزنًا؛ والظَّرفُ عِندَ الأرذَالِ، صَفْعُ القَذَالِ؛ وحُسنُ الأخلَاقِ، رِياضَةُ الأعنَاقِ؛ وعِندِي إنَّ صَوتَ المُساخَرةِ نُباحٌ، وإنْ قِيلَ المَزَاحُ مُبَاحٌ؛ فَمَا إكثَارُ الفُحشِ والسَّفَاهَة، مِن طِيبِ الفُكاهَة؛ لعَمرِي! إنَّ الكَلبَ إذَا جدَّ فِي لِعَابِهِ، جَادَ بِلُعَابِهِ؛ أمَّا الكَرِيمُ، فكَالرِّيمِ؛ علَى الحَالَاتِ لَبِقٌ، وكَالمِسكِ علَى العِلَّاتِ عَبِقٌ؛ والضَّحْكَةُ غَرَضُ الاستِخفَافِ، وهدَفُ النِّعَالِ والخِفَافِ؛ وللصَّفْعَان، نَفعَانِ؛ سَمَنُ الهَامَة، وثَمَنُ العِمَامَة؛ أمَّا المُؤمنُ فلَايَضحَكُ مِلءَ فِيهِ، وإذَا ضَحكَ يُخفِيهِ؛ يرَى النَّزْوَ شِيمَةَ البَراغِيثِ، والبَزْوَ سُنَّةَ المَخانِيثِ؛ فيَا هذَا! فَارِقْ كُلَّ لُمَزَةٍ لَعَّانٍ، وهَاجِر كُلَّ هُمَزَةٍ طَعَّانٍ؛ يَستَمُ النَّاسَ /A39/ ويُقَهقِه، ويُمَزِّقُ الأعرَاضَ ويُزَحزِحُهُ؛ والعَقلُ يَقُولُ حَتَّامَ، تُصاحِبُ هذَا الشَّتَّامَ؟ اعرِضْ عمَّن ينقُضُ قوَاعدَ المُرُوءَةِ جُزءًا جُزءًا، وإذَا سَمعَ مِن آيَاتِ اللَّهِ ﴿شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾[1].

* * *

المقالة التاسعة والأربعون

قَلبٌ مِن الدِّينِ خَرِبٌ، وشأنٌ مُضطَرِبٌ، وشَغلٌ لَايجتَمِعُ، وأذُنٌ لاتَستمِعُ؛ ونَفسٌ لَاتُقصِرُ، وعَينٌ لَاتُبصِرُ؛ والوَيلُ لِغَرِيقٍ نَبَذَهُ المَلَّاحُ، فأَخَذَهُ الُّتمسَاحُ؛ وهَائِمٍ خَلَّفَهُ الخِرِّيتُ، واستَهوَتْهُ العفَاريتُ؛ ومُكَبَّلٍ سلَبَهُ القَامُوسُ، ومُخَبَّلٍ ضَغطَهُ الكَابُوسُ؛ فمَا أنَا إلَّا مَسبُوتٌ

---

١. كريمة ٩ الجاثية.

يَتَخبَّطهُ الشَّيطَانُ مِن المَسِّ، أو مَسكُوتٌ تُعَاوِدُهُ الحيَّاتُ فِي الرَّمسِ؛ ويُنادِي /B39/ وقَد أُطبِقَ الضَّريح، ويَستَصْرِخُ وأينَ الصَّرِيخُ؟ فَيمُوتُ مَسجُونًا، ويُحشَرُ مَجنُونًا؛ ومَا أُدانِي إلَّا كزَنجِيٍّ زنَى وسرَقَ، وعصَى وأبقَ؛ فرُدَّ إلَى سَيِّدِهِ مَكتُوفًا، ومَثَلَ بَينَ يَديهِ مَوقُوفًا؛ يَهوِي الخَلَاصَ وأنَّى لَه الخَلَاصُ؟ ويَرجُو النَّجاةَ ولَاتَ حِينَ مَناصٍ؛ لَهفِي علَى سَقِيمٍ أمراضُهُ حادَّةٌ، وعِلَلُهُ مُتضَادَّةٌ؛ وصَبٌّ والطَّبِيبُ مَحمُومٌ، وعَطشٌ والوِرْدُ يَحمُومٌ؛ أُدَامٌ والماءُ أُجاجٌ، وقُحَامٌ والحِملُ زُجاجٌ؛ ورَمَدٌ والذَّرُورُ رمَادٌ، وجَرَحٌ والمِلحُ ضُمادٌ؛ فمَا أشَدَّ أسَفِي علَى عُمرٍ مَرَّ، وعَيشٍ أمرَّ؛ وعَصرٍ اصفَرَّ، وزمَانٍ فَرَّ؛ ومَا أحزَنَنِي علَى نَفسٍ أضَعتُهُ، وشَيطَانٍ أطَعتُهُ؛ ودِينٍ بِعتُهُ، وهَوىً تَبِعتُه؛ فيَالَيتَنِي لَم أشرَبِ السَّمَّ /A40/ إذ نَبذتُ الشَّهدَ، ولَم أقرَبِ الفُسُوقَ إذ هَجَرتُ الزُّهدَ؛ وإذ لَم أتَّخِذ الرَّحمَنَ وَكيلًا، فلَيتَنِي لَم أجعَلِ الشَّيطَانَ دَلِيلًا؛ وإذ لَم أتَّخِذ معَ الرَّسُولِ سَبِيلًا، فلَيتَنِي ﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[1].

* * *

المقالة الخمسون

تَأسِيسُ الأمُورِ وإحكَامُها، وتَمهِيدُ القَواعِدِ وإتمَامُها؛ وإخلَاصُ النِّيَّة وإتقَانُ العَملِ، وإعتِناقُ الجَدِّ وهِجرَانُ الكَسلِ؛ والرَّزانَةُ فِي الشَّجَاعةِ، والقَنَاعَة فِي المجاعَة؛ وتَركُ الشَّطَطِ، فِي صدمَةِ السَّخطِ؛ قِفَارٌ لَا يَسلكُ وَعْرَها، وبِحَارٌ لَا يَبلغُ قَعرَهَا؛ إلَّا عَالِمٌ عامِلٌ، أو بَالِغٌ كَامِلٌ؛ يَشُدُّ حِزامَ الصَّبرِ علَى حَيْزُومِ الحَزمِ، ويَلقَى عَبيطَ الغَبطَةِ علَى عَزومِ العَزمِ؛ فَيجُوبُ مَجاهِلَ السُّبُلِ، ويَصبِرُ ﴿كَمَا صَبَرَ /B40/ أُولُوالْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ٢٨ الفرقان.

٢. كريمة ٣٥ الأحقاف.

المقالة الحادية والخمسون

رُبَّ غافِلٍ بَيِيتُ علَى فِراشِ الأمنِ وَسْنَانَ، والمَوتُ يَحْرقُ علَيهِ الأسنَانَ؛ يَا وَيلَهُ! يَا ويلَه! يَركُضُ فِي النَّهَارِ خَيلَه، ويَطوِي علَى الغَفلَةِ لَيلَه؛ فهُو كالذُّبَابِ فِي المطَافِ والمَطارِ، جِيفَةٌ فِي اللَّيلِ بَطَّالٌ فِي النَّهارِ؛ يَلعَنُه الجَديدَانِ، ويَشتُمُه القَعِيدَانِ؛ علَى ذلَك مضَى دَهرُه، حتَّى انحَنَى ظَهرُه؛ يَعيشُ سَاخِطًا، ويَمُوتُ قَانِطًا؛ ذلِكَ دَأْبُه ودَيدَنُه، حتَّى يَفتَرقَ رُوحُه وبَدنُه؛ أَلَا إنَّ مَوتَ العَاقلِ حَياةٌ، وتَبْرُ الجَاهِلِ مَحيَاةٌ؛ يَفجَؤُهُ مِن اللَّهِ ما لَا يَودُّ، ﴿يَومَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وتَسْوَدُّ﴾[1]؛ أَ تَظُنُّون أنَّ الإنسَانَ شَبحٌ وشَكلٌ، وأنَّ الحَياةَ شُربٌ وأكلٌ؛ وأنَّ /A41/ العُمرَ لَيلٌ ويَومٌ، وأنَّ الدِّينَ صَلَاةٌ وصَومٌ؟ كلَّا ذلكَ شَكٌّ أَدمَنَ فِي قُلوبِ المُنافِقِينَ فأعدَاكُم، ﴿وذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾[2].

* * *

المقالة الثانية والخمسون

عَينُ اللَّئيمِ نَدِيَّةُ المَدَامِعِ، ونَفْسُهُ دَنِيَّةُ المَطامِعِ؛ يَبكَى كَاللَّهفَانِ، ويَجعَلُ مَاءَ الأجفَانِ مِن الزُّعفَانِ؛ والشَّحاذُ لَا يَبْكِي مَجَّانًا، يأخُذُ التِّبرَ ويَنشُرُ مَرجَانًا؛ إذَا أخَذَ فبُكَاءٌ وتَعزِيَةٌ، وإذَا سالَ فمُكَاءٌ وتَصدِيةٌ؛ وأخسَرُ المَساكِينَ مَن بَاعَ دِينَهُ بِأوكَسِ قِيمَتَيهِ، وألَأَمُ البَاكِينَ مَن أخَذَ دِيةَ كَرِيمَتَيهِ؛ ولَا كُلُّ باكٍ مُصَابٌ، ولَا كُلُّ مُعطٍ مُثابٌ؛ /B41/ ولَا كُلُّ فَقِيرٍ سَائِلٌ، ولَا كلُّ سَائلٍ عَائلٌ؛ لقَد يتَكَفَّفُ القَانِعُ عَن كُثرٍ، ويتَعَفَّفُ وهُو مُثرٍ؛ ولَا اطِّلَاعَ بالدَّلائِلِ والظَّنِّيَّاتِ، علَى السَّرائِرِ والنِّيَّاتِ؛ واللَّئيمُ لَا يُبالِي بسُخفِ الأمُورِ، واللَّه ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ ومَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾[3].

* * *

---

١. كريمة ١٠٦ آل‌عمران.
٢. كريمة ٢٣ فصّلت.
٣. كريمة ١٩ غافر.

المقالة الثالثة والخمسون

أيُّها المَلِكُ الجبَّارُ ايهًا، ولاتَجُرَّ ذَيلَ الكِبرِ تيهًا؛ ولَاتَنظُر لمَن دُونَك شَزْرًا، فإنَّ لهـذَا المَـدِّ جَزرًا؛ ولكُلِّ نَائرةٍ خَمُودًا، ولكُلِّ عاصِفَةٍ رُكُودًا؛ ولَاتغلطَنَّكَ عصَائبُ المُلْكِ علَى جبِينِك وحَرَزَاتُهَا، وقواضِبُ القَهرِ فِي يَمينِك ووخزَاتِها؛ وأَطِعْ مَن آتاكَ المُلْكَ وخَوَّلك، وسخَّرَ لكَ حَشَمَك وخولَك؛ وقمَصكَ حُلَّةً لوشَاءَ خَـلعَهَا، وغـرَسَ لكَ دوحَـةً لوأرَادَ /A42/ قـلَعهَا؛ فلَايَزِدَهِيَنَّكَ دَهرٌ كَلَّلَكَ، ونابُ خَصمٍ كلَّ لكَ؛ ولَاتفتَخِر بأصلِكَ ونَجلِك، ولَاتجمَحْ بِخَيلِك ورِجلِك؛ ولَاتغُرَّنَّك هذِه البُنودُ المنشُورَة، والجُـنودُ الَـمحشُورَة؛ والسُّـيُوفُ المَشـهُورة، والأعدَاءُ المَقهُورَة؛ والكَـتائِبُ الُـمجنَّدَة، والقَـواضِبُ المُـهَنَّدَة؛ والسَّـابِقَاتُ الُـمحَجَّلَة، والطَّيِّبَاتُ المُعجَّلَة؛ إنَّها حُطَامٌ مُستَفادٌ، أوَّلُهَا وَبالٌ وآخرُهَا نفَادٌ؛ واتَّقِ اللَّهَ فِي قَومٍ أنتَ مَالكُ زمَامِهم، ﴿يَومَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[1].

* * *

المقالة الرابعة والخمسون

مَرضُ القَلبِ أشَدُّ الأمرَاضِ، وعِلَاجُه مِن أصحِّ الأغرَاضِ؛ فيَا مَـن مَـرِضَ فُـؤادُه، ومَـلَّهُ عوَّادُه؛ تُراجِع الطَّبيبَ فِي الحُمَّى، وأَينَ الطَّبِيبُ مِن الأجَـلِ المُسـمَّى؟ /B42/ أيُّ حَكـيمٍ لم تَصْرَعْهُ المَنُونُ، ثمَّ لَم يَنفَعهُ القَانُونُ؛ وأيُّ طَبيبٍ لَم يَقِذْهُ الغِبُّ، ثمَّ لَم يُنقِذْهُ الطِّبُّ؟ تَجمعُ العُوَّادَ حَولكَ، وتعرضُ علَى الطَّبيبِ بَولَك؛ وترَفَعُ إليهِ شأنَك، وتدلَعُ لسَانَك؛ تنهِي بِسرِّك إلَى الطَّبِيبِ، وتَشكُو إلَى العَدوِّ مِن الحَبيبِ؛ واللَّهِ لَايُنعِشُكَ إلَّا مَن صَرعَك، كما لَايَحصُدُكَ إلَّا مَن زَرَعَك؛ إنْ كُنتَ شَكَوتَ لَه عِلَّةً لَم يَشْفِها، أو كُربَةً لم يَقدِر علَى كَشفِها؛ فَاطلُبْ طَبِيبًا غَيرَه، وإلَّا فَذَرِ النَّصرانِيَّ ودَيرَه؛ ولَايركنَنَّ المُؤمنُ إلَى قَولِ النَّـصارَى واليَـهودِ، ولَايـثِقَنَّ

---

١. كريمة ٧١ الإسراء.

الخَشْفُ بسنةِ الفُهُودِ؛ فاجعَلِ المَقدُورَ كائِنًا، ولاتُحَكِّمْ فيكَ خائِنًا؛ واستَشْفِ بالقُرآنِ فـإنَّه بَحرٌ إلَى الأبَد، /A43/ وقَولُ الطَّبيبِ يَطيشُ كالزَّبَدِ؛ ومِن الزَّبدِ مَا هوَ جُـفاءٌ، ﴿ونُـنَزِّلُ مِـنَ القُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾[1].

* * *

المقالة الخامسة والخمسون

أيُّها الرَّاكِبُ صَهْوَةَ الرِّياضَة، ارْفُقْ بنَفسِك فِي هَذِه المَخاضَة؛ ولَاتُسرِع إسرَاعَ الحَمقَى، فإنَّ المُنبَتَّ لَا أرضًا قطعَ ولَا ظَهرًا أبقَى[2]؛ فَامشِ علَى هَينِكَ ولَاتَخُبَّ خَبًّا، ومُصَّ الماءَ ولَاتَعُبَّهُ عَبًّا؛ فلَاخَيرَ فِي تَبريحٍ، والجَمَلِ الطَّلِيحِ؛ ولَابَرَّ فِي إيجَافٍ، الخَيلِ العِجافِ؛ ولَاسَبقَ فِـي فَيافِي القَدَرِ، ولَارَمَلَ فِي طَوافِ الصَّدرِ؛ وإذَا كدَّتْكَ العِبادَةُ فَذَرْهَا، وإذَا أدَّتْكَ إلَى المَـلَالَةِ فاحذَرهَا؛ فلَامَثوبَةَ فِي صلَاةِ اللَّاغِبِ، ولَاراحَةَ فِي صِيامِ السَّاغِبِ؛ واعلَمْ! أنَّ النَّومَ خَيرٌ للهَاجِدِ الجَاهِدِ إذَا ملَّ، وخَيرُ الأمُورِ أدوَمُها /B43/ ولَو قلَّ؛ لا اضطِجَاعَ يُورِثُ الكَسَلَ، ولَا اجتِهادَ يُعْقِبُ المَلَلَ؛ فَاعدِلْ عَن الإفرَاطِ والتَّفرِيطِ، إلَى النَّـهجِ الوَسـيطِ؛ وصـلِّ بـالقَلبِ النَّشِيطِ، والجَأشِ الرَّبِيطِ؛ فإذَا تَعِبتَ فَاقعُد، وإذَا لَغِبتَ فَـارْفُد؛ فـمَا خُـلِقَ الحُـرُّ أجِـيرًا ولَاعَسِيفًا؛ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أنْ يُخَفِّفَ عَنكُمْ وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفًا﴾[3].

* * *

المقالة السادسة والخمسون

خلقَ اللَّهُ الآفةَ وجَعلَ النُّطقَ مَثارَها، وقَدَّر السَّلامةَ وجعَل الصَّمتَ مَدارَها؛ وفُرسَانُ الكَلَامِ يَومَ القِيامةِ مُشاةٌ، والمُتَجَمِّلونَ بِزخَارفِ العِبارَاتِ عُراةٌ؛ والحُكَماءُ بُكمٌ، والصَّمتُ حُكـمٌ؛

---

١. كريمة ٨٢ الإسراء.

٢. راجع: الكافي الشريف، ج ٢، ص ٨٧، الحديث ٦؛ شرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ٩٤.

٣. كريمة ٢٨ النساء.

مَن عَرفَ اللَّهَ جلَّ جلالُه، قلَّ مقالُه؛ وفَرَّقَ مَا بَينَ النُّطقِ والسُّكوتِ، كمَا بَينَ الضَّفدعِ والحُوتِ؛ وعِندِي انَّ مَنقصَةَ الخَرسِ، /A44/ خَيرٌ مِن صلصلةِ الجَرسِ؛ وسيأتِي يَومَ يَندَمُ فِيهِ الفَصِيحُ، والطَّيرُ الَّذِي يَصِيحُ؛ فمَا اللِّسانُ إلَّا سَبُعٌ صَؤُولٌ فَقَيِّدْهُ، وسَيفٌ مَصقُولٌ فَأغْمِدْهُ؛ وهَبْكَ تَنطقُ عَن شِدْقٍ، شَقَّ؛ أو ترمِي عَن قَوسٍ، قَسَّ؛ فهَل ينفَعُكَ هذَا القَوسُ عندَ النَّزعِ، أو يُغنِي هذَا النِّضالُ يَومَ الرَّوعِ؟ فَاللَّهِ لَوكَانَ سَحبَانُ عَاقلًا، لَتمنَّى أن يَكونَ بَاقِلًا!؛ فقُلْ لمَن يُحاوِلُ تَشقِيقَ الكَلامِ، ويُخَمِّرُ مِن حَصائدِ الألسِنَةِ دَقيقَ الكَلامِ؛ سَتَخمُدُ جَمْرَتُك يَومَ يُحشَر الأمواتُ مِن الأكفَانِ فَلَايرونَ فيهَا شَمسًا، وتَسكُنُ زَفْرَتُك حِينَ ﴿خَشَعَتِ الأصوَاتُ لِلرَّحمَنِ فَلَاتَسْمَعُ إلَّا هَمْسًا﴾[1].

* * *

المقالة السابعة والخمسون

العِلمُ سَرحَةٌ مُتَشَعِّبَةُ الأفنَانِ، والطَّالِبُ أشدَقُ أروَقُ الأسنَانِ /B44/؛ يكَادُ يَقطِفُ أُكُلَها جَميعًا، فيَأكُلُها سَرِيعًا؛ وهَيهَاتِ ثُمَّ هَيهاتِ، تِلكَ ثَمرَةٌ لاتَسعُها اللُّهَاةُ؛ فَتتبَّعْ مَخَارِفَها، وتَصَفَّحْ مَقَاطِعَها؛ وكُنْ قَانِعًا، بمَا تجنِيهِ يانِعًا؛ فهُو أطوَعُ قَضمًا، وأسرَعُ هَضمًا؛ واعلَمْ! أنَّ الجهلَ مَجْدَبَةٌ، والعِلمَ مأدَبَةٌ؛ وفيهَا ما شِئتَ مِن زادٍ ونُزُلٍ، وشَرابٍ ونُقلٍ؛ ومَا اشتَهَيتَ مِن طَعمٍ هَنِيٍّ، وقَطفٍ جنِيٍّ، ونَضِيجٍ وَنِيٍّ؛ فكُلٌّ مِنهَا قَدرَ مَا يَسعُ وعَاءَك، ولَاتملأ أمعَاءَك؛ فكِظَّةُ الحِفظِ لَايُوجِبُها إلَّا الكَسَلُ، ولَايَهضِمُها إلَّا العَملُ؛ فَالعِلمُ فِي صُدُورِ العَامِلِينَ كالأرواحِ فِي الأشخَاصِ، وفِي نُفوسِ الغَافِلِينَ كالأريَاحِ فِي الأقفَاصِ؛ فاعْلَمْ ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ﴾[2]، واعمَلْ ﴿فَنِعْمَ أَجْرُ العَامِلِينَ﴾[3].

* * *

---

١. كريمة ١٠٨ طه.
٢. كريمة ١٩٩ الأعراف.
٣. كريمة ٧٤ الزُّمر.

المقالة الثامنة والخمسون

﴿يُعْرَفُ /A45/ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾[١]. والْمخلَصُونَ قَليلٌ مَا هُم؛ الْمجرِمُ هَشٌّ إِلَى الآثامِ، متقَاحِمٌ فِي الحَرامِ؛ يلتَذُّ بحِكايَةِ الشَّهوَة، ويَطْرَبُ علَى نَشِيشِ القَهوَة؛ يَغُرُّه الخَيَالُ ويُسَلِّيه، ويَعِدُه الشَّيطَانُ ويُمَنِّيه؛ يقُولُ مَا رأَيْتُ فِي الشَّرابِ والسَّاقِي، والرِّياضِ والسَّواقِي؟ والسُّلافَةِ وأَبَارِيقِها، والمُشَعْشَعَةِ وبَرِيقِها؟ والأغانِي وطَرِيقِها، وجُملِ اللذَّاتِ وتفَارِيقِها؟ وما قَولُك فِي المثَالثِ والمَثَانِي؟ علَى نفَحَاتِ الفَلَقِ الثَّانِي؟ وأَينَ أنتَ مِن بَدنٍ نَاعِمٍ، كخَشْفٍ بَاغِمٍ؟ يُوحِي بطَرفٍ ثَمِلٍ، ويَبْتَسِمُ عَن ثَغْرٍ رَتِلٍ؛ يَكْشفُ عَن زَرَدٍ، ويَكشِرُ عَن بَرَدٍ؛ كأَنَّه رُوحٌ يَعلُوه جُثمَانُه، أو غُصنٌ يَتلُوه كُثبَانُه؛ فَيسُوقُك فِي تِيهِ الأَمَانِي، ويُسقِيكَ مِن هذِه الأَوَانِي؛ فيَنفُثُ فِي رَوعِك /B45/ وتَقبَلُ، ويَنفُخُ فِي ضلُوعِك فَتَحْبَلُ؛ فتَظِلُّ بَينَ سُرورٍ وغُرورٍ، إِن أسعَفَكَ فارتِياحٌ وسُرُورٌ، وإِنْ أخلَفَكَ فَانتِظَارٌ وغَرورٌ؛ والفَاسقُ إِن انْتهَزَ فُرصةَ الحَرَامِ، وَثبَ إِلَيهَا وَثبَةَ الصَّائِدِ إِلَى وُرْقِ الحَمَامِ، ويَركَعُ منهَا كَرعَ الصَّادِي فِي زُرقِ الجِمامِ؛ فإِنْ حَرَّضتَهُ علَى شَرٍّ فهُو أسرَى مِن العُودِ، وإِن استَنهَضتَه لخَيرٍ فهُو أَرسَى مِن الطَّودِ؛ فهُو فِي الفَسادِ أطيَشُ مِن النِّبالِ، وفِي الصَّلاحِ أنكَسُ مِن تِلمِيذِ الحَبَّالِ؛ إِنْ ذُكِّرَ بالآخرةِ قَبَعَ قُبُوعَ الوَسْنانِ فِي جيبِ الكَسِلِ، وإِن ظَفَرَ بِالحُلْوةِ الخَضْرةِ وقَعَ وَقعَ الذُّبَابِ فِي ظَرفِ العَسَلِ؛ وهذِه علَاماتُ المُنافقينَ لَهُم فِي المَعاصِي وثَبَاتٌ، وفِي الطَّاعَاتِ سُكُونٌ وثُبَاتٌ؛ وفِي الطَّمعِ حرَكاتٌ قَمريَّة، وفِي الخَيرِ سَكنَاتٌ زُحَلِيَّة؛ إِنْ قُلتَ حَيَّ علَى الشَّهواتِ طَارُوا إِليهَا خِفَافًا وثِقَالًا، /A46/ وإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى؛ إِن سَالَمتَهُم فِي بَيعَةِ فَسادٍ وادَعُوك، وإِن دَعَوتَهم لهيعَةِ جَهادٍ ودَّعُوك؛ ﴿وَلَوكَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ﴾[٢].

* * *

---

١. كريمة ٤١ الرحمن.

٢. كريمة ٤٢ التوبة.

المقالة السابعة والخمسون

مِن شدائدِ الدُّنيا غنيٌّ عابِسٌ، يَلقَاهُ فَقيرٌ بَائِسٌ؛ يَطرقُهُ حافِيًا، ويسألُهُ مُحفِيًا؛ فَيُقعقِعُ حَلقَةَ بابِهِ، ويُدلِي بِجِرَابِهِ إلَى مِحرابِهِ؛ يَستَمِيحُ شَحيحًا لَا يفتحُ البَابَ لضيفَانِهِ، ولَا يكسرُ حواشِي رُغفَانِهِ؛ فيَرجِعُ خَاسِرًا، ويَنقَلِبُ باسِرًا؛ حتَّى إذَا فَجَأَهُ فِي طريقٍ، ولَقِيهُ فِي مَضِيقٍ؛ فيَأخُذ بِعِنانِهِ، طَمعًا فِي إحسَانِهِ؛ والبَخِيلُ يَحمرُّ ويصفَرُّ، ويفرُّ وأيـنَ المَفَرُّ؟!؛ هناكَ يَضطَرِمُ الأَشدَّانِ، ويزدَحِمُ الضِدَّانِ، ويتقَابَلُ النَّحسَانِ؛ ويتَزَاورُ الثِّقلَانِ، ويتَعَانَقُ الجَبلَانِ؛ فهُما كصَخرٍ قرَعَه /B46/ الحَدِيدُ، وقَيْحٍ كدَرَه الصَّدِيدُ؛ ونَفَسٍ يَعلُوهُ زَاجٌ، وحَمِيمٍ يَشُوبُهُ أُجاجٌ؛ ودُخانٍ يَتلُوهُ عُجاجٌ؛ هذَا يَعرِضُ حاجَةً مَردُودَةً، ويَدًا مَمدُودَةً؛ فيَقُول هَاتِ، وهُو يَقولُ هَيهَاتِ؛ لذَلكَ قَلبٌ لَا يَنعَطِفُ، ولهذَا اسمٌ لَا ينصَرِفُ؛ ذاكَ ضَنِينٌ صَلْدٌ، وهذَا شَحَّاذٌ جَلْدٌ؛ لَا يُؤلِمُه مَنعٌ ورَدٌّ؛ ولَا يُوجِعُهُ ضَربٌ وطَرْدٌ؛ مُملِقٌ مَلِقٌ، ونِكْسٌ عَلِقٌ؛ يَرجُو نَذْلًا، لَا يَعرِفُ بَذلًا، ولَا يخَافُ عَذْلًا؛ يسألُ مُوسِرًا ضَيِّقَ القِشْرِ، عَابِسَ الْبِشْرِ؛ شَرِسًا ذمِيمَ الخِلَالِ، حَامِضًا عتيقَ الخلَالِ؛ إنْ أعطَى نِصفَ رَغيفٍ، صبَّ عليهِ رَطْلَ خَلٍّ ثَقِيفٍ؛ فَيَا لَيتَهُ إذَا كانَ يَابِسَ اليَمينِ، لَم يكُن عَابِسَ الجَبينِ؛ ولَيتَه إذ لَم يَكنْ حاتِمًا، لَم يكُن شَاتِمًا؛ فـإنَّ حُسـنَ /A47/ اللِّقَاءِ، نِصفُ السَّخاءِ؛ ولِينَ الكلَامِ، دِينُ الكِرَامِ؛ وحَلَاوةَ اللِّسانِ، بعضُ الإحسَانِ؛ والجُودُ شُعَبٌ أعلاهَا نَوَالٌ مألُوفٌ ومَعذِرَةٌ، وأدناهَا ﴿قَولٌ مَعْرُوفٌ ومَغْفِرَةٌ﴾[1].

* * *

المقالة السِّتُّون

اعمُرْ دُنيَاك، بقَدرِ مَحيَاك؛ ودَبِّرْ أمرَ عُقبَاك، الَّتِي هِي مَأوَاك، بـقَدرِ مَـثوَاك؛ مَـا الدُّنـيَا إلَّا دارُغرورٍ، وجِسرُ مُرورٍ؛ فَاتَّئِدْ فِي مَشيِكَ فقَراحُها نَهبُورٌ، وبرَاحُها عَاثُورٌ؛ الـمخدُوعُ مَـن

---

١. كريمة ٢٦٣ البقرة.

وضَع لِبنَةً علَى لِبنَة ، والمَخذُولُ مَن ادَّخرَ تبْنَةً لاِبنَة ؛ إنَّ مِن الخَرَقِ أن تَروم الجِيفَةَ مِن منَاسِرِ النُّسُورِ ، وترُمَّ السَقيفَةَ علَى معَابِرِ الجُسُورِ ؛ ووبَالُ المَرءِ مَالٌ أعدَّه ، أو دِرهمٌ /B47/ عَـدَّه ؛ وشَقاءُ الغَافلِ بَيتٌ يَبنِيهِ ، ويَعمُرُه لِبَنِيهِ ؛ ومَا أسخَفَ مَن خَيَّم علَى الجِسرِ ولاَيَجوزُ ، ومَا درَى أنَّ القُعُودَ علَى طَرِيقِ المارَّةِ لاَيجُوزُ ؛ وَيحَك ! تَبنِي الطِّربَالَ فِي بوَادِي الرَّملِ ، وتَدَّخِرُ الزِّبالَ بوَادِي النَّملِ ؟ ! ؛ فَأَحمِل مِن الدُّنيَا زادَ الضَّرورَة ، وأَحرِمْ إلَى الآخرَةِ إحرَامَ الصَّرورَة ؛ وكُلْ قَدرَ مَا يَسدُّ رمَقَك ، وآثِر سُؤرَك علَى مَن رَمَقَك ؛ وانتَفِعْ بالدُّنيَا انـتِفاعَ المُـصطَلِي واحـذَر الجمرَةَ لاَيُحرِقك فَيحُها ، وتمَتَّعْ بهَا تَمتُّعَ المُعتَرِفِ واجتَنِب الغَمرةَ لاَيُغرِقْك سَيْحُها ؛ واعلَمْ ! أنَّ الدُّنيَا بِئرُ هَارُوتَ ، أونَهرُ طالُوتَ ؛ وأنَّ اللَّهَ مُبتَلِيكُم بِه فمَن تبَرَّضَ ولَم يُصبْ ريًّا ، شرِبَ مَريًّا ، وعَبَرَ جَريًّا ؛ ومَن ارتَوَى ، /A48/ أشرَفَ علَى التَّوا ؛ إلَّا مَن نضَح نُفاضَةً علَى كَبِدِه ، أو ﴿اغتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[1] .

* * *

المقالة الحادية والستُّون

الخَلقُ فُنونٌ وأصنَافٌ ، وأولَادُ آدمَ أخيَافٌ ؛ النَّزقُ والوَقُورُ نَجلَانِ ، وليسَ الوَقُورُ كالعَجْلَانِ ؛ مَن عجَّلَ أخطأَ المُرادَ ، ومَن تأنَّى أصابَ أو كادَ[2] ؛ والأرِيبُ يَنالُ بِالتَّأنِّي ، مالاَيَسعُه طَوقُ التَّمنِّي ، ولَا يكَادُ يَنالُه الكَادِحُ المتَعنِّي ؛ والعَجُولُ أخفُّ مِن البَرغُوثِ ، وأطيَشُ مِن الفَراشِ المَبثُوثِ ؛ والإنسَانُ والبَهيمَةُ صِنفَانِ ، والعَجِلُ والعِجْلُ صِنوانِ ؛ وقلَّمَا تجِدُ فِي الرَّزينِ ، خِفَّةَ المَوازِينِ ؛ انَّه وازِنُ الحَصَاةِ ، طيِّبُ الحيَاةِ ؛ وَقُورُ الآنَاةِ ، قَليلُ الهَناةِ ؛ والنَّزِقُ كالشِّيحِ ، تَعبَثُ بِه يدُ الرِّيحِ ، فِي المهَامَهِ /B48/ الفِيحِ ؛ إنَّما الوَقـورُ كَـاللُّؤلُؤِ الخـافِي ، والعَـجُولُ كـالسَّمكِ الطَّافِي ؛ إنْ حرَّكْتَهُ تطَايرَ كالشَّذَا ، وإنْ أزعَجْتَهُ طارَ كالقَذَى ؛ وكـلُّ عِـجْلٍ نـاقِصٌ ، وكـلُّ

---

١. كريمة ٢٤٩ البقرة.

٢. وانظر : غرر الحِكَم ، ص ٤٧٧ الرقم ١٠٩٦٢ ؛ شرح ابن ابي الحديد على نهج البلاغة ، ج ٢٠ ، ص ٢٩٣ تجد ما يُشبه العبارة.

برغُوثٍ راقِصٍ؛ والخَلقُ غَدًا فريقَان، والجَنَّةُ والنَّارُ طريقانِ؛ فأمَّا مَن خفَّتْ موازِينُه فيَقُولُ يا لَيتَها كانَتِ القَاضِية، ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُو فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1].

* * *

المقالة الثانية والستُّون

حُرمةُ مالِ المُسلِم كحُرمَةِ دمِه، وعِصمَةُ رياشِهِ كعِصمَة أدَمِه؛ والمَالُ واقيَةُ الجَسدِ، كالغُفْرَةِ زِينَةُ الأسدِ؛ والمَرءُ بثَروَتِهِ، والثَّمِرُ بِفَروَتِه؛ والعَرَضُ مِلوَاحُ المصَالِح، ونِعمَ المَالُ الصَّالِح، للرَّجُل الصَّالِح؛ فإنَّه زادُ الآخرَة، وبَذرُ السَّاهِرة؛ فلَاتأْكُلْ مالَ أخِيكَ بالبَاطِلِ، ولَاتُحَمِّلْ /A49/ حَقِيبةَ الوِزرِ تَحتَ الأيَاطِلِ؛ ولَاتطْلُبْ رياشَ الغَيرِ، ولَاتَنتِفْ رِيشَ الطَّيرِ؛ وأَدِّ الفُروضَ عِندَ الإستِطاعَة، واقْضِ الفُروضَ قَبلَ قِيامِ السَّاعَة؛ فمَا لكَ فِي المَوقِفِ قِنطَارٌ، ولَايَنفعُك فِي المَحشرِ قِسطَارٌ؛ ومَا ثَمَّ جَفْرٌ وعَنْزٌ، ولَاوَفْرٌ وكَنْزٌ؛ ولَاخَيلَ وشَاةَ، إنَّما النَّاسُ مُشاةٌ؛ فإنْ عَرَفتَ لكَ خَصمًا فَارْضِه، واشتَغِلِ الآنَ بأدَاءِ قَرضِه؛ فَشَقاوَةُ المَرءِ أن يَملَأ كِيسَه بكِيسِه، ويَجمَعَ المَالَ مِن حَسِّه وبَسِّه؛ ويَرتَكبَ العَظَائِمَ، ويَحتقِبَ المظَالِمَ؛ لَايُهِمُّه إلَّا ضَبطُ الدِّينارِ والدِّرهَم، ورَبطُ الأشهَبِ والأدهَم؛ فيَلقَى اللَّهَ وجَمِيعُ أعبَائِه، علَى عِلْبَائِه؛ فيُؤْتَى بِه كآبِقٍ يقِفُ مَكتُوفًا، أو طائِرٍ يقَعُ منتُوفًا؛ يَحمِلُ علَى عُنقِه جَمَلًا لَه رُغَاءٌ، أوحَمَلًا لَه ثُغَاءٌ؛ ويكشَفُ كاهِلًا، /B49/ ويرفَعُ فَرَسًا صاهِلاً؛ فتِلكَ الدَّنانِيرُ زَنَانِيرُ عَلَى خَاصِرَتِه، وتِلكَ الأموَالُ أصلَالٌ وأغلَالٌ علَى قَصَرَتِه؛ فيَا رَهِينَ الذِّمَّة! اشتَغِلْ بفَكَاكِها، ويَا مُهِينَ الهِمَّة! أدرِكْ نفسَكَ قَبلَ هَلَاكِها؛ واحْفَظْ سِترَكَ لِقَاعٍ لَاكِنٌّ فيهِ ولَاظِلَالٌ، وخُذْ حِذرَكَ لِيومٍ ﴿لَابَيْعٌ فِيهِ ولَاخِلَالٌ﴾[2].

* * *

---

١. كريمتان ٧، ٦ القارعة.

٢. كريمة ٣١ إبراهيم.

المقالة الثالثة والسّتُّون

القَطِيعةُ شِيمَةُ الشَّرسِ الغَمْرِ، وصِلةُ الرَّحمِ تَزيدُ فِي العُمرِ؛ وأصدَقُ الصَّداقَةِ طَلَاقةُ البِشرِ الرَّاشحِ، وأفضَلُ الصَّدقَةِ علَى ذِي‌الرَّحِمِ الكَاشحِ؛ وخَدْشُ القَطِيعَةِ فَوقَ الأَرشِ، والرَّحِمُ مُعلَّقَةٌ بالعَرشِ؛ فَمَن طلَبَ الخُلدَ وشَمِيمَه، وخَافَ السَّعِيرَ وحَمِيمَه، فلْيُواصِلْ حَمِيمَه؛ إنَّ حَمِيمَ المَرءِ فِقارُ ظَهرِه، /A50/ وفَقِيرُ نَهرِه؛ وتَوأَمُ جَوزَائِه، وجُزءٌ مِن أجزَائِه؛ وخَوطٌ مِن دَوحَتِه، وبَخُورٌ مِن فَوحَتِه؛ وضِلعٌ مِن أضَالِعِه، وإصبَعٌ مِن أصَابِعِه؛ وجَارحَةٌ مِن جَوارِحِه، وجَانِحةٌ مِن جَوانِحِه؛ وزَندٌ مِن ذِراعِه، فَلْيُراعِه؛ وبَضْعَةٌ مِن لَحمِه، فَلْيَحْمِه؛ ومِن لُؤمِ الطَّبِيعَةِ، اختِيارُ القَطِيعَة؛ وأعظَمُ الجَرِيرَة، سوءُ العِشرَةِ مَع العَشِيرَة؛ وإحرَازُ الفَضِيلَة، فِي إعزَازِ الفَضِيلَة؛ شَرفُ الأنسَابِ بالغَرَارَة، وأسَاسُ البُيوتِ علَى العَمَارَة؛ والإنسَانُ كَبِيرٌ بعَشائِرِه، والحَرمُ شَرِيفٌ بمَشَاعِرِه؛ وظَهرُه ببَطنِه يَقوَى، وعَقِبُه بفَخِذِه يَبقَى، وذِكرُهُ بِحُنُوِّه يَحيَى؛ فَاعطِفْ لأخِيكَ المُسلِمِ وإنْ كانَ غَرِيبًا، وصِلْ مَن نَاسبَك وإنْ لَمْ يَكُن قَرِيبًا؛ واعلَمْ! أنَّ قَرِيبَكَ كُلُّ /B50/ مَن يلتَقِي معَكَ فِي سَامٍ وحَامٍ، ﴿واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ﴾[1].

* * *

المقالة الرابعة والسّتُّون

الجَائِرُ الطَّامِعُ يَحتَبِسُ حَقَّ أخِيهِ، ويَهتِكُ عَلَيهِ سِترًا يُرخِيهِ؛ يأخُذُ الدِّينَ بالوَسْقِ ويَقضِيهِ بالرَّطلِ، ويُسَوِّمُ الغَرِيمَ بالتَّسوِيفِ والمَطْلِ؛ يُواجِهُ القَاضِيَ بالحجُودِ، ويتقَلَّدُ عُهدةَ العُهُودِ؛ حتَّى تَقُومَ عَلَيهِ شهَادَاتُ الشُّهودِ، فَيؤَدِّيهِ ناغِرًا كاليَهُودِ؛ فَهُو كَالكَلبِ يَعَضُّ علَى اللَّحمِ الغَدِيدِ، بالنَّابِ الحَدِيدِ؛ فيَرمِيهِ صَاحبُه بالحصَا، ويَضرِبُه بالعَصَا؛ لَا يَفتُرُ عَن طَلَبِه حتَّى يَستَخلِصَه مِن نابِه ومِخْلَبِه، فيقذِفهُ مَبلُولًا بِلُعابِه، مَثلُوبًا بنَابِه؛ ومَن يَرغَبُ فِيهِ، وقَد خَرجَ مِن فِيهِ؟ فَكَم بَينَ مَن يَقضِي الحُقُوقَ طَوعًا، وبَينَ مَن يَقضِيهَا رَوعًا؛ /A51/ والنَّاسُ أنوَاعٌ،

---

١. كريمة ١ النساء.

مِنهُم عَنودٌ ومِنهُم مِطواعٌ؛ ومِنهُم مَن يخيفُ ولَا يَخافُ لَائِمًا، ﴿ومِنْهُم مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾[1].

* * *

المقالة الخامسة والسِّتُّون

ابْيَضَّ فَودُكَ وفُؤادُكَ فَاحِمٌ، وباخَت نارُكَ وحِرصُك جَاحِمٌ؛ نَجَزَ دَهرُك وهوَاكَ فتيٌّ، ونضَبَ نهرُك وسَيلُ مُناكَ أتِيٌّ؛ كَيفَ النَّجاةُ وقَد نَشِبتَ؟ وأنَّى البَقاءُ وقَد شِبْتَ؟ أمَا عَلِمتَ أنَّك لِلمَوتِ تَنكَّستَ؟ وللنَّزعِ تقَوَّستَ؟ قَد هَاجَ بَقلَك، وماجَ عَقلُك؛ وتغَيَّرتْ نَضرتُك، وتصَوَّحتْ زَهرَتُك؛ ورُفِعَ عنكَ قَلمُ التَّكلِيفِ، ونُوِّنَ منكَ ألفُ التأليفِ؛ نَاهَزتَ حَدَّ الثَّمانِينَ، ومَا تَركتَ مُجونَ المَجانِينَ؛ أمَا /B51/ يَروعُك فَرعٌ وَخَطَهُ الشَّيبُ وُخُوطًا؟ وقدٌّ كالعُرجُونِ وقَد كانَ خُوطًا؟ أمَا يَردَعُك مَوتُ الشُّبَّانِ، قَبلَ الإبَّانِ؛ ودَفنُ الأحدَاثِ، تَحتَ الأجدَاثِ؟ كَم لَكَ فِي الرَّمسِ مِن مُتَرَعْرَعٍ يافِع، وكَم لكَ بِالأمسِ مِن فَرَطٍ شَافِعٍ؛ تُوَدِّعُ فِي الأرضِ كلَّ يَومٍ حَبِيبًا، وتدُبُّ علَى ظَهرِها دَبِيبًا؛ أَ تظُنُّ أنَّ هَادِمَ اللَّذَّاتِ لَا يَهْدِمُ جُدرَانَك، وأنَّ قَادِمَ الوَفاةِ لَا يزُورُك كمَا زَارَ أقرَانَك وجِيرَانَك؟ كلَّا هُو الدَّهرُ يُهلِكُ الوَالِدَ والوُلْدِ، ﴿ومَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبلِكَ الْخُلْدَ﴾[2].

* * *

المقالة السادسة والسِّتُّون

الحازِمُ إذَا جَابَ سُبُلَ العُلَى لَا يَهُولُه وُعُورةُ حَزْنِهَا، والماجِدُ إذَا حَمَلَ أعبَاءَ الشَّرفِ لَا يَؤُودُه وَزانَةُ وَزنِها؛ يَركَبُ الأخطَارَ المَهُولةَ، ويَقطَعُ المَجاهِلَ المَجهُولَة؛ /A52/ يَنظُرُ فِي الأمُورِ إلَى خَواتِيمِها لَا إلَى مبَادِيها، ويَرمِي ببَصرِه إلَى أعجَازِها لا إلَى هوَادِيها؛ يَلَذُّ مرارَةَ الزُّهدِ لِطِيبَةِ

---

١. كريمة ٧٥ آل عمران.
٢. كريمة ٣٤ الأنبياء.

مَطلُوبةٍ، ويَكرَهُ لَذَّةَ الفُسوقِ لِعُقوبَةٍ مَرقُوبةٍ؛ فَمَن لَه فَطَانَةٌ وبَصيرَةٌ، يَعلمُ أَنَّ أَيَّامَ البَلَاءِ قَصيرَةٌ؛ ورُبَّ دَواءٍ كالزَّقُّومِ، مَرَارَتُه بينَ اللَّهاةِ والحُلقُومِ؛ فإذَا جاوَزَ اللَّهاةَ، وهَبَ الحَياةَ؛ والرَّاحُ كَريهُ المَذاقِ، حَميدُ المَسَاقِ؛ فإذَا دَبَّتْ فِي الأعرَاقِ مَرَّت المَرارَةُ، وفَرَّتِ الحَرارَةُ؛ ووَقعُ الضُّرِّ، عَلَى الحُرِّ، كالثُّلُوجِ تَسقُطُ فِي الحَرِّ؛ دائِبٌ صَوبُها، عاجِلٌ ذَوبُها؛ والفَطِنُ لَا يُبالِي بِالبَلاءِ، فغَيمُ الغَمِّ وَشيكُ الانجِلاءِ؛ فَلْيكتُمِ الصَّابرُ نَازلَةَ البُؤسِ تَحتَ الذَّيلِ، ولْيَصبِرِ السَّليمُ /B52/ علَى طُولِ اللَّيلِ؛ فَسَيطْلعُ الفَجرُ، ويَبقَى الأجرُ؛ طُوبَى للنَّاكِبينَ عَن غَمرةِ النَّواهِي، العَاضِّينَ علَى جَمرَةِ الدَّواهِي؛ فسَيظِلُّهُم اللَّهُ فِي ظِلِّه يومَ هُم بَارزُونَ ﴿إِنِّي جَزَيتُهُمُ اليَومَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الفَائِزُونَ﴾[1].

* * *

المقالة السابعة والسّتّون

الوَرِعُ جَبانٌ هَيُوبٌ، والفَاجرُ لوَّاسٌ خَلوبٌ؛ التَّقيُّ يَحصُرُ خُطَاهُ فِي وَطءِ اللُّقمِ، ويُناقِشُ فاهُ فِي قَضمِ اللُّقمِ؛ يُحاسِب نَفسَه علَى صغَائرِ اللَّمَمِ، ويُضايِقُ قَلبَه بضَمائرِ الهِمَمِ؛ لَا يَعِيمُ إلَى المَمذُوقِ، ولَا يَطرَبُ علَى المَعرُوقِ؛ ولَا يشربُ إلَّا الصِّرْفَ، ولَا يَركبُ إلَّا الطِّرْفَ؛ يَصُونُ نَفسَه عَن الحَرامِ ويَقِي، ولَا يَبيتُ علَى قُوتٍ مَمقُوتٍ أو نَقِي؛ يَكرَهُ قَتَامَ الشَّهوَاتِ، ويَعافُ قُتارَ الشُّبهَاتِ؛ يرَى رَبْوَةَ الحَقِّ /A53/ فيَرتَقِيها، ويَرمُقُ هُوَّةَ البَاطلِ فيَتَّقِيها؛ لَا يدعُوهُ القَرْمُ إلَى أكلِ الجِيفِ، ولَا يُبْلغُه النَّهَمُ إلَى حَدِّ السَّرَفِ؛ إذَا فقَدَ القُوتَ لم يُشْرِفْ، وإذَا وجَدَه لَم يُسْرِفْ؛ يأكُلُ ليَقوَى علَى الاجتِهادِ، ويَنامُ ليَصبِرَ علَى السُّهَادِ؛ ينظُرُ إلَى طعَامِه مِن أينَ حصَل، وكَيفَ وصَلَ؛ ومَن حَصدَه وزرَعَه، ومَن داسَهُ ورفَعَه؛ ومَنِ الكَيَّالُ والطَّحَّانُ، ومَن الخَبَّازُ والعجَّانُ؛ ومَن قبَضَه فأحرَزَه، ومَن خمَره وخَبَّزَه؛ وكيفَ كانَ رِفَاعُه ورَيعُه، وأَنَّى اتَّفقَ ابتيَاعُه وبَيعُه؛ فلَا يزَالُ يَفحَصُ حتَّى يَخلُصَ إبريزُهُ علَى نَارِ السَّبكِ، ويُكمِلَ عِيارُهُ

---

١. كريمة ١١١ المؤمنون.

علَى المَحَكِّ؛ ويُشَذَّبَ نَخلَتَهُ عن شَوكِ الشَّكِّ؛ فَهكَذَا خَشيَةُ الأتقِياءِ يَجفِلُونَ كـمَا تَـجفِلُ النَّعامُ، ولَايأكُلونَ /B53/ كمَا تأكُلُ الأنعَامُ؛ يذُودُونَ مَطِيَّةَ النَّفسِ عَن وِردِ النَّشاطِ بِكُـعَامِ الاِحتِيَاطِ، ويُضَمِّرُونَها لِتَجُوزَ علَى الصِّراطِ؛ لِعلمِهِم بأنَّهُم ﴿لَايَـدْخُلُونَ الجَـنَّةَ حـتَّى يَـلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ﴾[1].

* * *

المقالة الثامنة والسِّتُّون

يَا سبَّاقَ الآفاقِ، ويَا شَديدَ الأعنَاقِ، فِي جَمعِ الأرزَاقِ؛ كَم تَذرَعُ وَجهَ الأرضِ كأنَّك مَسَّاحٌ، وكَم تُحدِّدُ أنْيَابَك العُضْلَ كأنَّك تِمسَاحٌ؟ تَطلُبُ رِزقًا يَعدُو فِي قَفَاك، ولَوقَعدتَ لَأتَـاكَ مَـا كفَاك؛ إنْ ساعَدَ القَضاءُ فَالسَّيَّارةُ كالقاطِنِ، والسَّائِمةُ كالدَّاجـنِ؛ وإنْ لَـم يُساعِدْ فـالسَّعيُ جَهلٌ، والتَّعبُ فَضلٌ؛ إنَّما الرَّزَّاقُ ضامِنٌ والقَناعَةُ سيَادةٌ، والمَقدُورُ كائِنٌ والمَشقَّةُ زيَـادَةٌ؛ ومَا الرِّزقُ رِكازًا يُطلَبُ فِي القِفَارِ، أو صَيدًا /A55/ يُقنَصُ فِي الأسفَارِ؛ أو زُخرُفًا يُخرَجُ مِن بُطونِ الجِبالِ، أو عَرَضًا يُنقَل علَى ظُهورِ الجِمَالِ؛ فأنفِقْ ولَاتَخشَ الفَاقَةَ، وارْفُقْ ولَاتُتعِبِ النَّاقَةَ، وبَدِّلْ جَهلَك بالإفَاقَة؛، واعلَمْ! أنَّ الوطَنَ عُشُّك فاسكُنْهُ، والمُـتوَكِّـلَ ضَـيفُ مِـن ضُيوفِ اللَّهِ فكُنهُ؛ وبِضَاعةُ الحُرِّ ماءُ وَجهِهِ فَصُنهُ؛ واهجُرْ مَا نهَى اللَّهُ عَنهُ تَكـنْ مُـهاجِرًا، واغتَرِبْ فِي الدُّنيَا تَكنْ تَاجِرًا؛ وسَافِر إلَى الآخِرَة تَغْنَمْ، وأقصِر عَن التِّردَادِ تَـنَمْ؛ كـدَّيْتَ نفسَك بالحَطِّ والتَّرحَالِ، وأفنَيتَ عُمرَك فِـي الَـمحَالِّ والُـمحَالِ؛ تَـدُقُّ الأرضَ بسَـنَابِك المُورياتِ قَدحًا، و﴿إنَّكَ كَادِحٌ إلَى رَبِّكَ كَدْحًا﴾[2]؛ علَاكَ المَشيبُ وتَتَفَتَّى، وتَسعَى لتَجمَع شَمْلَك فلَايتأتَّى؛ وتَهيمُ فِي تِيهِ الطَّلَبِ و﴿إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾[3].

* * *

---

١. كريمة ٤٠ الأعراف.
٢. كريمة ٦ الإنشقاق.
٣. كريمة ٤ الليل.

المقالة التاسعة والسِّتُّون

طُوبَى /B54/ لمَن عقَلَ لسَانَه وكَفَّه، وأطلَقَ بِالخَيرِ بَنانَه وكَفَّه؛ أنحَسُ الفُرسَانِ، مَن حَارَب باللِّسانِ؛ وأحمَسُ الكُماةِ، مَن استَعانَ عـلَى قِـرْنِه بـالصُّمَاتِ؛ ولَاتـرى نَـطِقًا، إلَّا نَـزِقًا؛ ولَاساكِتًا، إلَّا ثَابتًا؛ ولَوسكَتَ الكَليمُ لرَأَى العَجائِبَ، ولَوصَمتَ يُوسفُ لَـعُصِمَ النَّـوائبَ؛ وسَيعلَم المُتَعَمِّقُ أنَّ النُّطقَ عاثُورٌ، وفضُولَ الكلَامِ هَبَاءٌ مَـنثُورٌ؛ ولِـلعَارِفِ قَـلبٌ عَـقولٌ، ولِسانٌ مَعقُولٌ؛ والمُنافِقُ مُفَوَّهٌ، والدَّيِّنُ مُـفهَّهٌ؛ ورُبَّ كَـلمةٍ تُـردِيكَ، ورُبَّ صَـيحَةٍ تَـذبَحُ الدِّيكَ؛ ورُبَّ زَفيرٍ أورَثَ قُلَاعًا، ورُبَّ صُـداحٍ أعـقَبَ صُـداعًـا؛ ورُبَّ حَكْـلَةٍ عَـصَمَتْ رأسَك، ورُبَّ أكلَةٍ قَلَعَتْ أضراسَكَ؛ وخفَّةُ الحُكْـلِ فِـي دَبَـيبِها، خَـيرٌ مِـن بـغاءِ الثَّـولاءِ ونَبيبِها؛ فلَاتعبأ /A55/ بهَؤلاءِ الثَّرثارِينَ فنَظمُهُم ونَثرُهم هَـواءٌ، وقَـولُهم وبَـولُهم سَـواءٌ؛ وجَهرُهُم وجَرَسُهم عَواءٌ؛ إنَّهُم سُفَراءُ الجِنِّ يَمتَحُونَ بِـدِلَائِهم، ويُـحدِّثُونَ عَـن إمْـلَائِهم؛ يتكَلَّمُونَ بكَلامِ الرُّسلِ، وإنَّه مِن مُوجِباتِ الغُسلِ؛ فسُدَّ عَن كَلَامِهِمْ أُذُنَـيكَ، وغُـضَّ عَـن رُؤيَتِهِم عَينَيكَ؛ إنَّهم ليَقولُون مُنكَرًا مِن القَولِ وزُورًا، ﴿يُوحِي بَعضُهُمْ إِلَـى بَـعْضٍ زُخْـرُفَ الْقَولِ غُرُورًا﴾[1].

* * *

المقالة السّبعون

مَا هذِه الألقَابُ العَريضَةُ، والرِّقَابُ الغَليظَةُ؟ مَا للفَاجِرِ دُعِيَ بالعَفيفِ ومَا استَحيَا، ولِمَ يُكَنَّى مَلِكُ المَوتِ بأبِي يَحيَى؟ وكَيفَ سُمِّيت المَهلكةُ مَفازةً، ولَوأنصَفُوا لَسَمَّوْهَا جِنازَةً؛ يُلقَّبُ هذَا صَدرًا وما أضيَقَه! وذَلكَ بَدرًا ومَا أغسَقَه! وتَقيًّا ومَا أفسَقَه!؛ ورَشِيدًا وما /B55/ أخـرَقَه! وأمِينًا ومَا أسرقَه! وشُجاعًا ومَا أفرَقَه!؛ ويَمِينًا وما أشأمَه! وكرِيمًا ومَا ألأمَه!؛ وسِراجًا ومَا أظلَمَه! وعَزيزًا ومَا أذلَّه! وصارِمًا ومَا أكلَّهُ!؛ لِئَامٌ يُسمَّوا بأحَـاسِنِ الأسـمَاءِ، واشَـتَهَروا

---

١. كريمة ١١٢ الأنعام.

بألقَابٍ لَم تَنزِلْ مِن السَّماءِ؛ أشباحٌ بلَا أحلَامٍ، كتَماثِيلِ حمَّامٍ؛ وأسمَاءٌ بلَا أجسَامٍ، كالحَارثِ بنِ هَمَّامٍ[١]!؛ تعوَّدُوا تَرفِيةَ القَوَالِبِ، وتَحدِيدَ المَخَالِبِ، لتَنَاوُشِ المطالبِ؛ إنْ هَمُّوا بشَرٍّ وَثَبُوا كالأسَدِ تَفُوتُها الفَرائِسُ، وإنِ استَنهَضُوا لِخَيرٍ يَمِيسُون كمَا تَمِيسُ العَرائِسُ؛ لَا يتَسارَعُون إلَى الصَّلَاةِ عِجَالًا، ولَا يتَبَرَّزُونَ /A56/ إلَى التَّحَلِّي رجَالاً؛ يَركَبُون الجِيادَ الهَمَالِيجَ، ويُخَلِّفُونَ الضُّعَفاءَ المَحاوِيجَ؛ لَا تأخُذهُم بِالمُشاةِ رأْفَةٌ، ولَا تُصيبُهُم علَى تِلكَ القَساوَةِ آفَةٌ؛ فيَا هذَا! لَا تَحسِدِ المُتَنَعِّمَ علَى تَرَفِه، ولَا تَغبِطِ المُتَكَبِّرَ علَى سرَفِه؛ وقُلْ لهُ إذَا بُرِّزتِ الجَحِيمُ، وقُدِّم إليهِ الحَمِيمُ، ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[٢].

* * *

المقالة الحادية والسّبعون

مَثَلُ الحَرِيصِ كَمَثَلِ السِنَّورِ يَرقُبُ الفَأرَ، ويَسُنُّ الأظفَارَ؛ يجُرُّ ذَنَبَه، ويَطُرُّ مِخلَبَه؛ يَتَنَاعَسُ سَاهِرًا، ويتَعفَّفُ عَاهِرًا، ويتَغَامضُ نَاظِرًا؛ حتَّى إذَا أدرَكَ الظَّفَرَ، طَفَرَ؛ وإذَا قَدَّرَ، غَدَرَ؛ يُحدِّدُ إبَرَه، ويُمزِّقُ وَبَرَه؛ كذَلكَ الحَرِيصُ يَتزَهَّدُ عُمرًا، لِيَخدَعَ غُمرًا؛ فَيَنزِعُ لَبِيسَه، ويُقَرِّغُ كِيسَه؛ ويَجُوعُ يَومًا، لِيَغُرَّ قَومًا؛ ويَسهَرُ لَيلًا، لِينَالَ نَيلًا؛ فَشُواظُ الطَّمَعِ لَا يَنطَفِئُ برَشحَةِ الآبَارِ، وهُيَامُ الحِرصِ لَا يَسكُنُ بِنُغبَةِ /B56/ الأسآرِ؛ والجَدَى لَا يَنقَعُ غُلَّةَ الحِرْصِ، والنَّدَى لَا يُبدِّدُ دارَةَ الدِّعْصِ؛ إنَّما الحِرصُ مَارِجٌ مِن هَاوِيةِ الهَوَى، ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾[٣].

* * *

---

١. تعريضٌ إلى الحريري في مقاماته حيث أورد الحارث وأبي زيدٍ السرُّوجي كرجلين يلتقيان بين حينٍ وحينٍ، فيجري بينهما وقائع غريبة؛ والمقام لا يسع التفصيل.

٢. كريمة ٤٩ الدخان.

٣. كريمة ١٦، ١٥ المعارج.

المقالة الثانية والسّبعون

السَّعيدُ مَن سَمعَ النِّداءَ فأجَابَ، والشَّقِيُّ مَن أَبصَرَ الحَقَّ فَأَرخَى الحِجَابَ؛ النَّاقصُ ضَـيِّقُ الظَّرفِ، قَاصرُ الطَّرفِ؛ والكَاملُ واسِعُ الأَدَمِ، راسِخُ القَدَمِ؛ إذَا أَهَابَ بِهِ دَاعِـي الحَـقِّ لَـبَّاه سرِيعًا، ويُطِيعُ مَن ربَّاهُ رَضِيعًا؛ لَا! بَل يَشغَلُهُ لَذَّةُ النِّداءِ عَن حُسنِ الجَوابِ، ويَمنَعُه صِدقُ العُبوديَّةِ عَن بُعيَدِ الثَّوابِ؛ أَلَا إنَّ الطَّريقَ بيِّنٌ، والسُّلوكَ هيِّنٌ؛ فإنْ تخَلَّفَ قَومٌ فتبًّا لِلهَالِكينَ، وطُوبَى للسَّالِكينَ؛ وإنْ فرِحَ الْمخَلِّفُونَ بمَقعَدِهِم فربْحًا للمُسافِرينَ، ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَومًا لَيْسُوا بِهَا /A57/ بِكَافِرِينَ﴾[1].

* * *

المقالة الثالثة والسّبعون

الدُّنيَا سَـمٌّ مُـحَلًّى، والمَـالُ عَـرَضٌ مُـخَلًّى؛ وتَـصاريفُ الدُّوَلِ سِـجَالٌ، ورَمَكَـةٌ سَـيِّبَها رُكْبَانٌ فرَكِبها رِجالٌ؛ مَا هِي إلَّا مطْرُوقةٌ تَقتلُ الأزواجَ، وعَـقِيمٌ تُـفسِدُ الأمشَـاجَ؛ دَعْـها فإنَّها هَلُوكٌ، ووَدِّعهَا فإنَّها فَرُوكٌ؛ عَجوزٌ عَـقيمٌ، ضَـجِيعُها سَـقيمٌ؛ عِـناقُها دَاءٌ، وفِـراقُـها دوَاءٌ؛ لَا يزَالُ بَعلُها مَريضًا حـتَّى إذَا طَـلَّقَهَا بَـرِىءَ مِـن سـاعَتِه، ﴿وإنْ يَـتَفَرَّقَا يُـغْنِ اللَّـهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾[2].

* * *

المقالة الرابعة والسّبعون

شرَّفَ اللَّهُ الإنسَانَ بمُضغَتَينِ: جَنَانِه، ولسَانِه؛ فالجنَانُ قَابلٌ، واللِّسانُ قـائِلٌ؛ ذاكَ عـارِفٌ مُستقرٌّ، وهذَا مُعتَرِفٌ مُقِرٌّ؛ ذَاكَ يُنشِيءُ وهَذا يُحرِّرُ، وذَاكَ يُفتِي وهَذَا يُكرِّرُ؛ ذَاك غَديرٌ وهذَا

---

١. كريمة ٨٩ الأنعام.
٢. كريمة ١٣٠ النساء.

سَابِحٌ، وذَاكَ /B57/ قَلِيبٌ وهذَا مَاتِحٌ؛ فَلْيكُن قَلبُك فَكُورًا، ولِسانُك ذَكُورًا؛ حتَّى تـتَعادَلَ كفَّتاكَ، وتتقابَلَ حافَّتاكَ؛ ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[1] ﴿وكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[2]، وإذَا ذَكَرتَ فاذكُرِ اللَّهَ فهُو أقوَمُ قِيلًا؛ وإذَا عَمِلتَ فَأخْلِص العَملَ وإنْ كانَ قَليلًا، واصحِبِ العَزمَ عملَه، حتَّى يَبلُغَ الكِتابُ أجلَه؛ وأَمْضِ صَمصَامَ العَزمِ المُصَمَّمِ ولَاتَحْبِسهُ فِي قُرابِ الفُؤادِ فَتكِلَّه، وإيَّاكَ أن تَترُكَ ﴿الهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾[3].

* * *

المقالة الخامسة والسّبعون

أيُّها العَبدُ المَغرُورُ! مَا هذَا الذَّيلُ المَجرُورُ؛ شَمِّر ذَيلَك فإنَّ إطالَةَ الأذيَـالِ، دأبُ الأَرذَال، وإكمَالَ القُمْصَانِ، أمارَةُ النُّقصَانِ؛ وإذَا كَنَستَ الأرضَ بِفَضلِ المَلَابِسِ، فلَافَرقَ بَينَها وبَينَ المَكانِس؛ ثَوبُ السُّفَهاءِ مِكْنَسَةُ السُّوقِ، /A58/ وثَوبُ الصُّلحَاءِ إلَى أناصِفِ السُّوقِ؛ وشرُّ الثِّيابِ مَا بلَغَ التُّربَ كِبرًا، وخَيرُها مَا نقَص عَن الكَعبِ شِبرًا؛ ومَن رَقَعَ الأسمَالَ، وأخلَصَ الأعمَالَ؛ خَيرٌ ممَّن يَلبسُ المُعَيَّرَ والمُطَيَّر، وإذَا رأَى الفَقيرَ عَيَّرَهُ وتَطَيَّرَ؛ يُريدُ المُـعجِبُ أن يَميسَ، ويَلْبِسَ الخَمِيسَ؛ ونِعمَتِ اللُّبسَةُ لُبسَةُ السَّلفِ، ولَبِئسَ اللَّـبيسُ لبَـاسُ السَّـرَفِ؛ ولَاخَيرَ فِي قَشِيبٍ يُبلِيه الجَديدَانِ، ولَا فِي دَمْقَسٍ مِـن غَـزلِ الدِّيـدَانِ؛ إنَّـما هُـو كِسـوَةُ النَّاقِصاتِ، وبِزَّةُ الرَّاقِصاتِ؛ أبغَضُ النَّاسِ إلَى اللَّهِ جبَّارٌ علَيه ثَـوبٌ مُـرَسَّمٌ، حَشـوُهُ كِـبرٌ مُجَسَّمٌ؛ يَخَالُ المَجدَ بَزًّا مُخَيَّلًا، وخَزًّا مُذَيَّلًا؛ وطَاقًا مَصبُوغًا، وطَوقًا مَصوغًا؛ فيَزهُو بوَشيٍ كوَشيِ النِّسوَانِ، /B58/ ومَشيٍ كمَشيِ النِّشوانِ؛ وأحَبُّهُم إلَيهِ فَقيرٌ لَايَعبَأُ بعبَائِه، ويَردَى فِي أردَى ءِ ردَائِه؛ جَسدٌ فِي دَرِيسٍ، كأسَدٍ فِي عَرِيسٍ؛ رِدَاءٌ خَلَقٌ، ورَوَاءٌ كأنَّه فلَقٌ؛ رِئْبَالٌ عَليهِ سِربَالٌ، كأنَّه غربَالٌ؛ أملأُهُم كِنانَةً وأطيَبُهُم كَونًا، وأعرَقُهُم لِينةً وأشرقَهُم لَونًا؛ يَمشِي علَى

---

١. كريمة ١٥٩ آل عمران.
٢. كريمة ٨١ النساء.
٣. كريمة ٢٥ الفتح.

رِجلَيهِ ولَايعرِفُ بِرذَونًا، ﴿وعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَونًا﴾[١].

* * *

المقالة السادسة والسّبعون

حَصائِدُ الألسِنةِ قَد تَزرَعُ العَداوَةَ، وطَيَّارَاتُ الكَلِمِ قَد تُطَيِّرُ العلاوَة؛ ورُبَّ كلَامٍ يعُودُ كَلْمًا، ورُبَّ لَثْمٍ يَصيرُ ثَلمًا؛ وخَدْشُ اللِّسانِ ثُلْمَةٌ لَاتَنْسَدُّ، والكلَامُ كالنَّبلِ إذَا طارَ لَايرتَدُّ؛ فلَاتَرِمْ كلَّ حُسبَانةٍ مِن حنِيَّةِ النِّيَّةِ، ولَاتَمنَحْ كلَّ صُبابةٍ من طَوِيِّ الطَّوِيَّة؛ فرُبَّما تندَمُ حيثُ لَاينفَعُ النَّدمُ، وعسَاكَ تزِلُّ /A59/ حَيثُ لَاتَثبُتُ القَدَمُ؛ ولَاتَتفَوَّهْ بمَا دارَ فِي خَـلَدِك فـتَخجَلْ بِـه، ﴿ولَاتُحَرِّكْ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾[٢].

* * *

المقالة السابعة والسّبعون

لَايغبأُ اللَّهُ بأعضَاءٍ رَطْبَةٍ، وقُدودٍ شَطْبَةٍ؛ وأشبَاحٍ شَهيَّة، وصُورٍ بهيَّة؛ إنَّهُمْ أُنَاسٌ لَاتُذكَرُ فِي السَّماءِ أسمَاؤُها، وأشخَاصٌ لَن يَنالَ اللَّهَ لُحُومُها ولَادماؤُها؛ اولَئكَ أنفَارُ التَّنافُرِ والنِّـفارِ، وأشخَاصُ التَّكاثُرِ والفَخَارِ؛ وللمُخالَطَةِ رَهطٌ لَايفخَرُونَ، وهؤُلَاء حَشوُ الجَنَّةِ وللمُجَالَسةِ قَومٌ آخَرونَ؛ اولَئكَ رَهائِنُ الصِّدقِ، وقَرابِينُ العِشقِ؛ لَهم قُلوبٌ حَـزينَةٌ، وحُـلومٌ رَزِيـنَةٌ؛ وصُدورٌ حَامِيةٌ، وشفَاةٌ ظَامِيةٌ، وضُلوعٌ دَامِيَةٌ؛ وأفئِدَةٌ وَجِلَةٌ، وأكبَادٌ مَجِلَةٌ؛ وجُلُودٌ يابِسةٌ، ووُجوهٌ شَامِسَةٌ؛ لَاتُعجِبهُم الأطرَافُ السَّمينَةُ، والمَطارِفُ /B59/ الثَّمينَةُ؛ لَايغفلون بِالحُلَلِ والحُلِيِّ، ولَايَرفُلونَ فِي الثَّوبِ الوشيِّ، ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾[٣].

* * *

---

١. كريمة ٦٣ الفرقان.
٢. كريمة ١٦ القيامة.
٣. كريمة ٢٨ الكهف.

المقالة الثامنة والسّبعون

عِلمٌ بلَا عمَلٍ، كَحِمْل علَى جَمَلٍ؛ فكُنْ عَـاملًا، ولاتَكـنْ حَـاملًا؛ تَـنقُلُ الوُسُـوقَ، إلَـى السُّوقِ، وتَحمِلُ الشَّهدَ ولَاتَذُوقُ؛ والعِلمُ فِي صَدرِ الكَسلَانِ كَشُموعٍ تَلمعُ بَينَ يَدَي ضَريرٍ مَحجُوبٍ، أو شَمُوعٍ تُزفُّ إلَى خُصيٍّ مَـجبُوبٍ؛ مَـا لِـهَؤلَاءِ الْـمَلْدُوغينَ ومـعَهُمُ التَّـريَاقُ يتَداوَلونَه، ولَايتَناوَلونَه؛ أ لَيسَ مِن البَلِيَّة، أن يَموتَ الْـمحصَرُ فِـي الخـلِيَّة؟ أ لَـيسَ مِـن الخُسرَانِ أن تَرِدَ وادِيًا، وتَموتَ صَاديًا؟ أ ليسَ مِن الغَبنِ جَزَّارٌ يأكُلُ لحمَ المَيْتِ، أو مَكِّيٌّ لَايَزورُ البَيتَ؟ أَلَا إنَّ تأخيرَ العَملِ عَنِ العِلمِ حَبسُ المَاءِ عَن النَّبتِ، والتَّرخُّصُ فِي العَـملِ حِيلَةُ أصحَابِ /A60/ السَّبتِ؛ فلَاتَكنْ كالجَمَلِ الطَّلِيحِ يـتَجشَّمُ لغَـيرِه أسـفَارًا، ولَاتكُـنْ ﴿كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[1].

* * *

المقالة التاسعة والسّبعون

لَيسَ الفَقيهُ مَن استَفادَ وأفَادَ، إنَّما الفَقيهُ مَن أحيَا الفُؤادَ؛ ولَا الْمحصِّل مَن اسـتعَادَ الكَـلَامَ وأعَادَ، إنَّما الْمحصِّلُ مَن أصلَحَ المَعادَ؛ ولَا العَالِمُ مَن أفتَى ودرَسَ، إنَّما العَالِمُ مَـن تَسـتَّرَ بالوَرَعِ وتَترَّسَ؛ ومَا الْمجتَهدُ مَن يَبنَى أسَاسَ المِلَّة، علَى قِياسِ العِلَّة؛ الْمجتَهدُ مَن شَـغلَه الحَقُّ عَن المَنعِ والتَّسلِيمِ، واكتَفَى بِعلمِ الخَضِرِ عَن عِـلمِ الكَـلِيمِ؛ وارْعَـوَى بِـمَسؤُولَات الحَشرِ، عَن مَقُولاتِ العَشرِ؛ وارْتَدعَ بِمُحَاسَبَاتِ المَنُونِ، عَن مُناسَباتِ الظُّـنونِ؛ وصـرَفَه سُرعَةُ البِدارِ عَن بُطءِ الوُقوفِ، وصدَّهُ هَمُّ المَوقِفِ عَن عِبْءِ الوُقـوفِ؛ /B60/ فـلَاتَحسبَنَّ المُتشَبِّهَ بالفَقيهِ فَقِيهًا، فَليسَ ذُوالوَجهينِ عِندَ اللَّهِ وَجيهًا؛ سُحقًا لمَن يَخدِشُ بخَاطِرِه وَجهَ الدِّينِ، كمَا يَلطِمُ الشُّموسُ بحَافِرِهِ صَحنَ المَيادِينِ؛ فهُو أعطَشُ إلَى الأوقَـافِ، مِـن رَمـلِ الأحقَافِ؛ وأشْرَهُ إلَى الحَرامِ، مِن البُرَاةِ إلَى الحَمَامِ؛ وأظمَأُ إلَى المَالِ والجَاهِ، مِن العَطشَانِ

---

١. كريمة ٥ الجمعة.

إلَى المِياهِ، بَل مِن السَّرحان إلَى الشِّياهِ؛ يُنافِسُ فَيفخَرُ بأبِيهِ وأُمِّه، ويُناظِر فَيضرِبُ الأرضَ بكُمِّه؛ بَذِيُّ اللِّسانِ سَفيهُ الجِدالِ، أَلَـدُّ الخِـصامِ شَـديدُ الِـمحالِ[١]؛ يـتَعصَّبُ للـذَّهبِ، لَا للمَذهبِ؛ ويَسْهَرُ للنُّضارِ، لَا لِلنِّظارِ؛ ففَارِقُوا دُعاةَ الضَّلالَةِ إنَّهُم لَا إيمانَ لَهُم، ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾[٢].

* * *

المقالة الثّمانون

حَملَةُ العِلمِ فَريقَانِ: أحدُهما خَائِنٌ، /A61/ والآخَرُ خَازِنٌ؛ فالخَازِنُ الأمِينُ وارِثُ الرِّسالَةِ وصاحِبُ الأمانَة، صَانَ بِضَاعَةَ العِلمِ فِي صِوَانِ الصِّيانَة، ولَم يَمدَّ يـدَ التَـوسُّع إلَـى خـوَانِ الخِيانَة؛ فدَانتْ لَه الأسَاورَة، وذلَّتْ لَه القَساوِرة، وخَـضَعَتْ لَـه الجَـبَابِرَةُ؛ وخَشـعَتْ لَـه سلَاطينُ العَجمِ، وخَضعَتْ لَه سَراحِينُ الأجَمِ؛ واستَسلَمتْ لِهَيبَته الضَّوارِي، واعشَـوشَبتْ ببَركَته الصَّحارِي؛ وأمَّا الخَوَنَةُ فقَد استُحفِظُوا وَديعَةً، سُمِّيت شَريعةً؛ فـلَم يَحرُسُوهَا حَـقَّ حِراسَتِها، ومَا رعَوهَا حقَّ رعَايَتها؛ فمَرقُوا مِن جِلبَابِ النُّبُوَّة، وانسَلخُوا مِن إهابِ الفُتوَّة؛ واستَحوذَ عَليهِمُ الشَّيطانُ فَعقَرَ قَوائِمَهم، وقَصَّ قوَادِمَهم؛ فصَارَ صَـامِتُهم ضِـمارًا، وصَـارَ فَصيحُهُم سَمَارًا؛ ومَن رُزِقَ دُرَّةَ العِلمِ فبَاعَها، أو أوتُمِنَ علَى هذِهِ الأمَانَةِ فأضَاعَها؛ فهُو فِي المَقتِ، بَلعَمُ الوَقتِ؛ /B61/ ومَا كَانَ بَلاءُ بَلعَمَ، بلَاءَ خصَّهُ بَل عَمَّ؛ مَا بَلعَمُ إلَّا ذُورقْعةٍ ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾[٣] فكَانَ مِن الهَاوينَ، وذُو حُلَّةٍ انسَلخَ ﴿مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[٤].

* * *

---

١. قوله: «بذيُّ اللسان ...» يُشبه أن يكون بيت شعرٍ، ولكن لم أعثر عليه في دواوين العرب.

٢. كريمة ١٢ التوبة.

٣. كريمة ١٧٦ الأعراف.

٤. كريمة ١٧٥ الأعراف.

المقالة الحادية والثمانون

أُنْظُرْ إِلَى هذِهِ الجَوارِي المُنشَآتِ فِي هذِهِ البُحورِ، كقَلَائِدِ الدُّرِّ علَى حيَازِيمِ النُّحورِ؛ ﴿حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[1]، مُشيرَاتٌ بالسَّلامِ، عَن فُرَجِ الظَّلامِ؛ مَا هُنَّ إِلَّا نُفوسٌ مُتعالِيَة، وأرواحٌ مُتلَالِيَة؛ يَذْرَعْنَ رُقعَةَ الرَّقيعِ ويَشْبَرنَ، ويَسْبَحْنَ فِي خُضارَةِ الخَضراءِ ويَعْبُرْنَ؛ أَجِلْ فيهَا نَظرَةَ العِبرةِ، فإنَّها عَرائِسُ الفِطرَة؛ وعُمَّالُ الأرزَاقِ، وعُمَّارُ الآفَاقِ؛ وطَلائِعُ الغَيبِ، وقَوافِلُ الرَّيبِ؛ تَحملُ عُراضةَ الرِّزقِ إِلَى كلِّ حَيٍّ، وتَجْبِي إِلَيه ثَمراتِ كلِّ شَيءٍ؛ فتَدبَّرْ /A62/ فِي هُبوطِها وصُعودِها، وتفَكَّر فِي نُحُوسِها وسُعُودِها؛ وغُروبِها وطُلوعِها، واستقَامَتِها ورُجوعِها؛ واعلَمْ! أنَّ اللَّهَ سخَّرها بِزِمَامِ التَّقديرِ، وأَطْلَعَهَا كالفَواقِعِ علَى هَذا الغَديرِ؛ ولَا تظُنَّ أنَّها تَسيرُ بِسيرِها، فإنَّما حرَكَتُها بغَيرِها؛ ولعَمرُ اللَّهِ! ما يَسوقُها إِلَّا أمرُ اللَّهِ؛ هُو الَّذِي أدَارَ رَحاهَا، و﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا﴾[2] و﴿إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا﴾[3].

* * *

المقالة الثانية والثمانون

ليتَ شعرِي لمَ تَطلبُ الدّنيَا؟ أَ لِسرورٍ أدرَكتَهُ، أم لِسَريرٍ مَلكتَه؟ أم لِرَوحٍ أصَبتَه، أم لعَيشٍ استَطبْتَه؟ أم لأجرٍ اكتَسَبتَه، أم لِثوابٍ أحرَزتَه، أم عَملٍ طَرَّزتَه؟ أم لِوَقتٍ صفَا فمَا كدَر، أم لدَهرٍ وفَى فمَا غدر؟ هَل أصبَحتَ آمِرًا إِلَّا أمسَيتَ مأمُورًا، وهَل بِتَّ سَكرانَ إِلَّا ظِلتَ مَخمُورًا؟ وهَل قَضيتَ شَهوةً إِلَّا لَغِبتَ، /B62/ وهَل شَربتَ قَهوةً إِلَّا غِبْتَ؟ وهَل أَبْقَتْ مِن أعدَائِك إِلَّا ثُقِفْتَ، وهَل سَبَقتَ فِي تَعدَائِكَ إِلَّا وَقفْتَ؟ فمَا لَذَّةُ العَاقِلِ فِي دارٍ فقرُها ظَمءٌ، وغِناهَا عِبءٌ؛ مُعدِمُها خَمِيصٌ، ووَاجِدُها حَرِيصٌ؛ وما راحَتُه فِي مَالٍ طَالبُه مُخفِقٌ،

---

١. كريمة ٧٢ الرحمن.

٢. كريمة ٤١ هود.

٣. كريمة ٤٤ النازعات.

وواجِدُه مُشفِقٌ؛ آمِلُه سَاغِبٌ، وحَامِلُه لَاغِبٌ؛ مَن أوتِيَ القَليلَ مِنهُ يَستَقِلُّ، وإنْ أُعْطِي الكَثِيرَ مِنهُ يَستَقِلُّ؛ فمَا أجِدُ للدُّنيَا مَثلًا إلّا المَدَاسَ إمَّا أن يَكونَ ضَيِّقًا حَرِجًا، أو واسِعًا مُنفَرِجًا؛ فإنْ ضَاقَ فَمرحَبًا بالحَفا، وإنْ رَحبَ فَيُثِيرُ العَفَا علَى القفَا؛ الضَّيِّقُ يُجرِّحُ الكُعُوبَ والعُرقُوبَ، والرَّحْبُ يُغَيِّرُ الذُّيولَ والجيوبَ؛ فَلبِسَةُ هذِه المَكاعِب، مِن مَصاعِبِ المَتاعِب؛ بُشرَى للسَّالِكِ الحَافي، فِي مَجاهِلِ الفَيافِي؛ فَاسلُكْ هذِه القِفارَ حَافِيًا، وتَسَتَّرْ بِجِلبَابِ المُروءَةِ خَافِيًا؛ /A63/ فهُنالِك تَرَى أهلَ السُّلوكِ حَافِينَ، وترَى المَلَائكةَ حافِّينَ؛ ولاتَنْزل مُعَرَّسَ الفَناءِ فَبِئسَ المُعَرَّسُ، واضْمُم إلَيكَ جَناحَك فإنَّك بالخَافِقِ المُقَوَّسِ، ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيكَ إنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾[1].

* * *

المقالة الثالثة والثّمانون

القَناعَةُ عُدَّةُ العزِّ وكَنزٌ لَايَفنَى، وشجَرةُ الخُلدِ ومُلْكٌ لَايَبلَى؛ ودُرَّةُ القَناعَة لَايَلتَقطُها إلَّا مَبخُوتٌ، وجِيفَةُ الطَّمعِ لَايَقرُبُها إلَّا مَمقُوتٌ؛ الدُّنيَا بَكرٌ والحَرِيصُ مَجبُوبٌ، نَارُ شَهوتِه مَشبُوبَةٌ ومَاءُ وَجهِه مَصبُوبٌ؛ يتَعنَّى ويتَمنَّى، لِيَفتَضَّها وأنَّى؟ إنَّ قَومًا لَايَحسُدُونَ الغَنيَّ علَى غِناهُ، يأتِيهمُ الرِّزقُ غَيرَ نَاظِرِينَ اناهُ؛ مَا الطَّامِعُ إلَّا ذَلِيلٌ دَاخِرٌ، فِي الطَّلَبِ مُستَقدِمٌ وفِي الظَّفَرِ مُستأخِرٌ؛ فتَستَرْ بقِنَاعِ القَناعَة، فلَنْ تَسمَنَ بِضرِيعِ الضَّرَاعَة؛ واترُك مَذهَبَ /B63/ الذَّهبِ، ومَطلَبَ الطَّلبِ؛ واعلَمْ! أنَّ الحِرصَ نَارٌ حَامِية، فِيهَا عَينٌ آنِيَة؛ والقَناعَةُ جَنَّةٌ عَالِية، قُطوفُها دانِيَة؛ يُنادَى فيهَا الحَرِيصُ أنَّ لكَ أنْ لَاتَموتَ فيهَا ولَاتَحيَا، ويُبشَّرُ فيهَا القَانعُ ﴿أَنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ١٢ طه.

٢. كريمة ١١٨ طه.

المقالة الرابعة والثّمانون

كَيفَ يأمُرونَ بِالمَعروفِ ومَا عَرفُوه، ويَنهَونَ عَـن المُـنكَرِ وقَـد اقـتَرفُوهُ؟!؛ وهَـل يَـدلُّ علَى الطَّريقِ إلَّا مَن سَلكَه، ويَصدُّ عَن الفُسُـوقِ إلَّا مَـن تـرَكَـه؟ فَـمِن العَـجائِبِ كَـحَّالٌ ذُوعَمَشٍ، وسقَّاءٌ ذُوعطشٍ!؛ أعاجِمُ خُرْسٍ يَؤُمُّونَ القُـرَّاءَ، وخَـواضِعُ طُـلْسٌ يَـنضَحنَ الغَرَّاءَ؛ مَخانِيثُ يَقْدُمْنَ فِـي مَـعارِكِ البسَـالَة، وخـنَازِيرُ يَـرقُصنَ عـلَى مـنَابِرِ الرِّسـالَة؛ شَـياطِينُ يَـخطِفْنَ الأصـنَامَ، وسَـراحِـينُ يَـرضَعْنَ الأغـنَامَ؛ /A64/ عُـلمَاءُ يَـنصَحونَ الظَّلَمَةِ، كالأراقِمِ تأدبنَ الحَكَمَة؛ فـيَا رهَـابِينَ الضَّـلَالة، ويَـا ثَـعابِينَ الجَـهالَة؛ مَـا لَكُـم إذَا تَكـلَّمتُم نَـصحتُم وتَـفاصَحتُم، وإذَا فَـعلتُم تـبَاعَدتُم وتـقَاعَدتُم؛ ﴿تُـوبُوا إلَـى اللَّـهِ جَـمِيعًا﴾[1] فـإنَّه غـفَّارٌ لمَـن تَـابَ، ﴿أَتَأْمُـرُونَ النَّـاسَ بِـالْبِرِّ وتَـنْسَونَ أَنْـفُسَكُمْ وأَنْـتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾[2].

* * *

المقالة الخامسة والثّمانون

يَا مرِيضًا يُخشَى فِراقُه، ولَايُرجَى إفرَاقُه؛ داوِ مَرضَك وعالِجْ، فبُنيَانُك علَى رَمـلٍ عَـالِج؛ لَوكانَت لكَ بَصيرَةٌ، لرأَيتَ عَبيطَك بَصيرَةً؛ تَشَوَّكْتَ كالطَّلحِ الغَـريقِ، وتشَـعَّبْتَ كـالغُصنِ الوَريقِ؛ وتَرجُو الخَلَاص منَ الحَريقِ، فَيَا مَخدُوعُ خلَاصٌ علَى الرِّيقِ؛ إن تَهتَّكتَ رَفـعتَ غَايَاتِ الغِبَايَاتِ، وإن تنَسَّكتَ نَشرتَ رايَاتِ المِرْآةِ؛ تُـصلِّي لأجـلِ الجِـيرانِ، لَا لخَـوفِ النِّيرانِ؛ هَل سُدَّتْ عنكَ أبوَابُ /B64/ الفتنِ إلَّا فتحتَها؟ وهَل نُصبَت لكَ مظَلَّةُ الضَّـلَالَة إلَّا خيَّمتَ تحتَها؟ فمِثلُكَ لَايَصْحَبُه الأترَابُ، ولَايَقبلُه التُّرابُ؛ ولَاتُصْلبُه الشَّمسُ، ولَايُخفِيهِ الرَّمسُ؛ إنْ نَهَشَكَ الكَلبُ جَرِبَ، وإن عضَّكَ الهرُّ كَلِبَ؛ فَقَبِيحٌ أن تُدفَنَ بالنَّواوِيسِ، فَكيفَ

---

١. كريمة ٣١ النور.

٢. كريمة ٤٤ البقرة.

تُحشَرُ فِي الفَرادِيسِ ؟!؛ أَ تَرجُو نجاةَ المخِفِّين بأوزَارٍ جَمعتَها ؟ كلَّا وكلَّا، ﴿أَ يَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ كَلَّا﴾[١] !

* * *

المقالة السادسة والثمانون

متَى تَفيقُ مِن غَشوَتِك يَا مَبهُوتُ، ومتَى تَنتَبِهُ مِن نَعسَتِكَ يَا مَسبُوتُ، ومتَى تَـنتصِبُ مِـن نَكْسَتِكَ يَا هَاروتُ ؟ عُرِضَتْ عَليكَ زَهرةُ الدُّنيَا، فنَسِيتَ كَلِمةَ اللَّهِ العُلْيَا؛ فقَصَّتْ أجنِحَتُك، وكَلَّتْ أسلِحتُك؛ مَالكَ لقَطتَ الحَبَّةَ ولَم تُبصِرِ الحابِلَ، فتَركتَ مُلْكَ بَابلَ؛ فبَقيتَ مَحبُوسًا، وعُلِّقْتَ /A65/ مَنكُوسًا؛ والظَّالِمونَ مُهلِكُوا نُفوسِهِم، ﴿والْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُسِهِمْ﴾[٢].

* * *

المقالة السابعة والثمانون

رُبَّ فِطنَةٍ، تَسوقُك إلَى فِتنَةٍ؛ ورُبَّ ذَكِيٍّ أحرقَه نَارُ ذَكَائِه، ورُبَّ تَقيٍّ أغرقَه مَـاءُ بُكـائِه؛ ورُبَّ عَابِدٍ مَا لَه مِن صلَاتِه إلَّا السُّهَادُ والنَّصَب، ورُبَّ فَقيهٍ مَا لَـه مِـن عَـملِه إلَّا الصِّـيَاحُ والصَّخَبُ؛ سَيُفْضَحُ الزُّهادُ، يَومَ يَقومُ الأشهَادُ، ويُحشَرُ عِبادٌ أعمَالُهُم أزبَادٌ؛ ويُبعَثُ أقـوَامٌ مخَاصِرُ خُصُورِهِم زنَانِيرُ، ومرَاحِيضُ ظهُورِهم تنَانِيرُ، وفلَتاتُ كلَامِهِم زنَـانِيرُ؛ وسـتَرَى حِينَ تَبدُو الضَّمائِرُ، ﴿يَومَ تُبْلَى السَّرائِرُ﴾[٣]؛ أعمَالًا يَحسَبُها الغَافلُ زُلَالًا فِي وَقِيعَةٍ، فـإذَا هِي سَرَابٌ بِقِيعَةٍ.

* * *

---

١. كريمة ٣٨ المعارج.
٢. كريمة ١٢ السجدة.
٣. كريمة ٩ الطارق.

المقالة الثامنة والثّمانون

رُبَّ طاوٍ يَتَشَبَّعُ، ورُبَّ مُتَبلِّغٍ يتقنَّعُ؛ ورُبَّ أعزَلَ مِقدَامٌ، ورُبَّ جَائِعٍ مِطْعَامٌ؛ ورُبَّ حَسنَاءَ /B64/ مَردُودَة، ورُبَّ خَرقَاءَ مَحسُودَة؛ أخلاقٌ مُتعَاكِسَةٌ، وشُركَاءُ مُتشَاكِسَة؛ وأقسَامٌ مُتبَاعِدَة، ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[1]؛ سببٌ واحِدٌ وأحكَامٌ مُتَعَدِّداتٌ، وقَضَاءٌ فَارِدٌ وأحوَالٌ مُتجَدِّداتٌ؛ قُدرَةٌ عَلِيَّةٌ وأقدَارٌ مُتغَايِرَات، وبيضَةٌ مَكنُونَةٌ وأفرَاخٌ مُتطَايِرات؛ كَلِمةٌ قُدسِيَّةٌ تُنشِيءُ الإيمَانَ والكُفرَ، كخَابِيةِ المَسِيحِ تُخرِجُ الحُمْرَ والصُّفرَ؛ والشَّمسُ بِنورِها تُلوِّنُ الحِبرَ والياقُوتَ، والنَّجَّارُ بقدُومِه يَنْحِتُ المَهدَ والتَّابُوتَ؛ الدَّعوَةُ واحِدةٌ وإن تبَايَنتِ ألسِنَةُ الرُّسلِ، والمَقصَدُ واحِدٌ وإنِ اختَلفتْ جِهاتُ السُّبُل؛ ثِمارٌ تُسقَى ﴿بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾[2].

* * *

المقالة التاسعة والثّمانون

يَا مَن سلَّ فِي مُحارَبةِ الحَقِّ حُسَامَه، ويَا طويلَ الأمَلِ كأُسامَة[3]؛ /A66/ مَا أشبَهكَ فِي قَصْرِ العَملِ، وطُولِ الأمَلِ بالجَملِ؛ عُنقٌ طَويلٌ وذَنَبٌ قَصِيرٌ، وجَسدٌ كَبيرٌ وأذُنٌ صَغيرٌ؛ فلَا تَرْبِطْ خُيولَ الخِيالِ علَى طَويلَةِ الرَّجاءِ، ولَا تَفْرَحْ كالقَاصِراتِ بِتِقْصَارَةِ البَقَاءِ؛ وانظُرْ إلَى مَن أنذَرَه المَوتُ وسَبَا، وإلَى إخوانِك كَيفَ تَفرَّقُوا أيَادِيَ سَبَا؛ أسلَافُك تَبدَّدُوا وبادُوا، وأُلَّافُك ذهَبُوا فمَا عَادُوا؛ فاعْتَبِر بفِتيَانِك وفَتَيَاتِك، فسَيأتِيكَ المَوتُ وإنْ لَم يأتِك؛ دَفنتَ تَوأمَك، ونَسيتَه فمَا ألأَمَك!؛ جَعلتَ أسبَاطَك أفراطَك، وقَدَّمْتَ أعمَامَك أمامَك؛ نَفضتَ يدَ السَّلْوةِ عَن تُرابِ

---

١. كريمة ٥٠ القمر.

٢. كريمة ٤ الرعد.

٣. إشارةٌ إلى قول سيِّدنا رسولِ اللّه ﷺ: «إنَّ أسامة لطويل الأمل»؛ راجع: شرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة، ج ١٨، ص ١٢٧؛ مجموعة ورّام، ج ١، ص ٥٠.

الحَامَّةِ والسَّامَّة، وتَركتَهُم أَكْلَةَ السَّامَّةِ والهَامَّة؛ ثُمَّ تُقيمُ عَزاءَ الأعِـزَّة، بِـتغييرِ البِـزَّة؛ فـمَا أسفَلَكَ ومَا أقساكَ، ومَا أغفَلَكَ /B66/ ومَا أنسَاكَ!؛ تَنْبِذُ أخاكَ بالعَرَاءِ خَالِيًا، وتَـعودُ مِـن العَرَاءِ سَالِيًا؛ كأَنْ لَم يَكُن بَينَك وبَينَه عَلَاقةٌ، ومَا كَانَ بَينَكُما صَداقَةٌ؛ قَسَا قَلبُك إذ طَالَ عَليكَ الأمَدُ الزَّمانِيُّ، ﴿فَتَرَبَّصْتُمْ وارْتَبْتُمْ وغَرَّتْكُمُ الأَمَانِيُّ﴾[١].

* * *

المقالة التّسعون

ذِكرُ اللَّهِ أشرَفُ الأذكَارِ، فاذْكُروهُ بِالعَشِيِّ والأبْكَارِ، ذِكرُه مِقْدَحَةُ الأرواحِ الصَّديَّة، كالصَّبَا مِروَحَةُ الأقَاحِي النَّدِيَّة؛ فاذْكُرِ اللَّهَ كَثيرًا، وكَبِّرهُ تَكبيرًا؛ حتَّى إذَا أخلَصتَ الذِّكـرَ فَـاترُكِ الحَرفَ والصَّوتَ، وإذَا شَربتَ وسَكَرتَ فَاكْسِرِ الظَّرفَ فَقد نَجوتَ؛ السُّجودُ مَا جـلَّ عَـن نَفَراتِ الجِبَاهِ، والذِّكرُ مَا خَفيَ عَن حَركَاتِ الشِّفَاهِ؛ فجَهِّزْ لَطيمَةَ الذِّكرِ إلَى حظَائِرِ قُـدسِه، واذْكُرِ اللَّهَ فِي /A67/نَفسِك يَذكُرْكَ فِي نَفسِه؛ وقُلْ لِمَن يَذكُرِ اللَّهَ بِلسَانِه تَوَرُّعًا، ﴿واذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾[٢].

* * *

المقالة الحادية والتّسعون

طَرْفٌ راقِدٌ، وحِرصٌ واقِدٌ؛ وخُطُوٌ فِي الأمَلِ فسِيحٌ، وقِدْحٌ فِي العَملِ سَفيحٌ؛ خُـلِقْتَ فِـي العَملِ قُعَدَةَ ضُجَعَة، وفِي الأمَلِ طُلَعَةَ قُبَعَة؛ كَم يَهتِفُ بكَ داعِي الشَّوقِ فلَا تهُبّ، وقَد آنَ أنْ تَسكُنَ رِيحُك فَلَا تَهُبُّ؛ مَا للغَافِلِ كأصحَابِ الكَهفِ خاطَ عَينَيهِ، وكَلبِ هوَاهُ باسِطٌ ذرَاعَيهِ؛ يَومُ البَطَالَةِ نَومُ أصحَابِ الرَّقيمِ، ولَيلُ العَشَقَةِ لَيلُ السَّقيمِ؛ يَصيحُونَ صِياحَ الْوَزْقِ السَّواجِعِ، وتتَجافَى جُنُوبُهم عَن المضَاجِعِ؛ يَطُوُونَ النَّهارَ علَى طَوَى الأحشَاءِ، ويُصَلُّون الفَجرَ بوُضوءِ

---

١. كريمة ١٤ الحديد.

٢. كريمة ٢٠٥ الأعراف.

العِشاءِ؛ عندَ اللَّهِ فُطُورُهم، وعلَى اللَّهِ سُحُورُهم؛ هُوَ يَـعْصِمُهُم /B67/ ويَـقِيهِم، ويُـطعِمهُم ويُسقِيهِم؛ يُورِدُهم فِي موَارِدِ الاجتِهادِ، ويَكحَلُهُم بمرَاودِ السُّهادِ؛ حتَّى يَتَّضِحَ لهُم العِلمُ مِن الجَهلِ، ويتَبيَّنَ لهُم الحَزْنُ مِن السَّهلِ؛ ونُورُ اليَقينِ مِن ظُلَمِ الشَّكِ، وصُبحُ الإيمَانِ مِن غَسَقِ الشِّركِ؛ فيَمُدُّ لهُم موَائِدَ الأجرِ، ويفُكُّ عَن أفوَاهِهِم طَابِعَ الحَجْرِ، ويُقالُ لهُمْ ﴿كُلُوا واشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[١].

* * *

المقالة الثانية والتّسعون

أرزَاقٌ وجُدودٌ، وسِمَاطٌ مَمدُودٌ؛ عَليهِ مِن الخَلقِ أصنَافٌ، كُلُّهم أضيَافٌ؛ هذَا يَلُمُّ النَباتَ، وهذَا يَلقُطُ القُتاتَ؛ رجُلٌ يَكيلُ بالصَّاعِ، وآخرُ يَلحسُ رُكحَةَ القِصَاعِ؛ هذَا يَـنهَش اللَّـحمَ فَسِيحًا، وهذَا يَحسُو المَرقَ مَسِيخًا؛ بَعضُهم يَروَى بِالْعُلَالَة، ويتَجَزَّىءُ بِـالْبُلَالَة، وبـعضُهُم /A68/ كالبَقرِ الجَلَّالة؛ فكُلُّهُم خَلِيقٌ بمَا أُطلِقَ لَه، وكلٌّ مُيسَّرٌ لمَا خُلِقَ لَه؛ كُلُّهم ضَيفٌ، ومَا فِي القِسمةِ حَيفٌ؛ يَجمَعُهم علَى نُزُلٍ مَقسُومٍ، ﴿ومَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[٢]؛ لَا المُـضِيفُ شَحِيحٌ، ولَا ثَمَّ تَمييزٌ ولَا تَرجِيحٌ؛ وإنِ اجتَمَعتِ الأراذِلُ علَى الرِّزقِ بتَقاحُمٍ وتهَافُتٍ، فـمَا ﴿تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[٣].

* * *

المقالة الثالثة والتّسعون

لكُلِّ حَاضِرٍ أمَدٌ ساعَةٌ أو سُوَيعَةٌ، ولكُلِّ طَاعِمٍ ظَرفٌ إمَّا قَصعةٌ أو قُصَيعةٌ؛ ومِن الجَهلِ حَسدُ العَصافِيرِ، لليَعافِيرِ؛ وغِبطَةُ السِّنَّورِ، علَى الثَّورِ؛ ومِن السَّفَهِ غُصَّةُ الطَّلحِ علَى الطَّلَائحِ البُزْلِ،

---

١. كريمة ١٨٧ البقرة.
٢. كريمة ٢١ الحجر.
٣. كريمة ٣ المُلك.

حَسدًا علَى مَا أوتِيَت مِن بَسطَةِ النُّزُل؛ تَحسُدُها علَى كَثرَةِ طَعامِهَا وشَرَابِها، ولَاتَرَى رحبَ أرجَائِها وسَعةِ إهابِها، وقوَّةِ /B68/ مَجيئِها وذَهَابِها؛ ويَغبِطُهَا علَى أورَادِها وأعلَافِها؛ ولَاينظُرُ إلَى سَعةِ غِلَافِها، وعِظَمِ أجوَافِها؛ ثُمَّ إلَى نَفعِ ألبانِها، ودِفءِ أصوَافِها؛ فيَا مَحجُوبَ البَصيرةِ! لَاتَحسُد أخاكَ علَى نِعَمِ اللَّهِ فلَعلَّهُ أرحَبُ مِنكَ وِعاءً، ولَاتَغبِطْهُ علَى رَزانَةِ لُقمَتِه فعَساهُ أوسَعُ مِنكَ أمعَاءً؛ ولَاتَحقِرْ مَكامِنَ الرِّزقِ بِالمِعوَلِ، ولَاتُبصِرْ الأحوَالَ بِالطَّرفِ الأحوَلِ؛ فَإذَا رأَيتَ الغَنِيَّ والفَقيرَ يَجتَمِعانِ علَى سُحورٍ أو فُطورٍ، ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[1].

* * *

المقالة الرابعة والتّسعون

الحَرامُ كَثيرُ العدَدِ، والحَلَالُ قَليلُ المدَدِ؛ ذَاكَ مَددهُ فيضِيٌّ، وهذَا عَددُه أرضِيٌّ؛ ومَن أقرَضَ دِرهَمًا بِدرهَمَينِ، فقَد بَاعَ همًّا بِهمَّينِ؛ وفضاءُ الحَرامِ أفيَح واسِعٌ، وصَعيدُ /A69/ الحَلَال أبرَقُ شاسِعٌ؛ الحَرامُ غَزيرٌ سُقيَاهُ، قَليلٌ بُقيَاهُ؛ سحَابُه قَليلَةُ المَكثِ، وأسبَابُه وَشِيكَةُ النَّكثِ؛ قَعْبٌ إذَا امْتَلأَ انكفَأَ، وشواظٌ إذَا تلألأَ انطَفَأَ؛ ومَا حَلَّ وقَلَّ، خَيرٌ مِمَّا حرُمَ وجَلَّ؛ والعفَافُ، علَى خُبزَةٍ وَسَعَها الضَّعفَاءُ؛ فيَدَّخِرُها الغَافِلُ بِجَهلِه، لِعِيالِه وأهلِه؛ يَسرُقُ بُلْغَةَ الْأيَامَى، مَبلُولةً بدَمْعَةِ الْيَتامَى؛ ويَسلُبُ غَزْلًا مِن خِفشِ الأرَامِلِ، غَزَلَتْهُ بِكَدِّ الأنَامِلِ؛ يَغصِبُ شَرابَ العَطشَانِ فَيَحتَسِيه، ويسلُبُ لِباسَ العُريَانِ فيَكتَسِيه؛ ثمَّ يَحمِدُ اللَّهَ ـ تعَالَى ـ علَى هذِه الكِسوةِ، ويَشكُره علَى تِلكَ الحسوَةِ؛ فيَا هَؤلَاءِ أتَحمَدونَه، علَى مَالٍ قُتِلَ صاحِبُه دونَه؛ وتَشكُرونَه علَى عِرضٍ استَبَحتُموهُ، /B69/ أو يَتيمٍ ذَبحتُمُوهُ؛ أو دَمٍ سفَحتُمُوهُ، أو شرَابٍ لَحَستُمُوهُ؛ ثُمَّ سَلحتُمُوهُ؟ أَ يُعجِبُكم حِرزٌ طَرقتُمُوه، أو سِترٌ خَرقتُمُوهُ؛ وزَادٌ سَرقتُمُوه، ومَاءُ وَجهٍ أرَقتُموهُ؛ وطرفٌ أرَّقتُموه، لِقُوتٍ رزَقتُمُوهُ؛

---

١. كريمة ٣ الملك.

أَ تَشكُرونَ اللَّهَ علَى سُحْتٍ قَضمَتْهُ أسنَانُكم، ونَهبٍ غَصَبتْه أيمَانُكم؟ ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾[1].

* * *

المقالة الخامسة والتّسعون

لَا وُصولَ إلَى مَقامَاتِ العَلَاءِ، إلَّا بمُقاسَاةِ البَلَاءِ، وتَجرُّعِ كَأساتِ العَناءِ؛ ومَن طَلَبَ الدُّرَّ، شربَ الأُجَاجَ المُرَّ؛ ومَن أمَّلَ المَناصِبَ، ترَكَ المَكاسِبَ، ورَكِبَ السَّباسِبَ؛ ومَن أحبَّ الشَّيءَ الخَطيرَ وكَرِه التَّافهَ، قطَعَ المَهَامِهَ وأَلِفَ المَكارِهَ؛ وفَارَقَ الأترَابَ والجِيرَانَ، وعَانَقَ الأقتَابَ والكِيرَانَ؛ وودَّعَ الخَليطَ والضَّجِيعَ، /A70/ وودَّعَ التَّقصِيرَ والتَّضجِيعَ؛ أَ تَظنُّ أنَّ الشَّرفَ أمرٌ يُدرَكُ بالتَّوانِي، أَو بَحرٌ يُعرَفُ بالأوانِي، أو قَفرٌ يُمسَحُ بِسَيرِ السَّوانِي؟ لَا يَستَوِي القَاعدُ معَ الوَلدِ والأهلِ، والسَّائحُ فِي الحَزْنِ والسَّهْلِ؛ إلَّا أنَّ الرَّفعةَ فِي أطِيطِ الرَّاحِلِ لَا فِي غَطِيطِ النَّائمِ، وصلَاةُ القَاعدِ علَى النِّصفِ مِن صلَاةِ القَائمِ؛ أَ فمَن سكَنَ هُوَّةَ المَبَاءَة، وتعَوَّد شَهوَةَ البَاءَة؛ ولَم يَخرُج مِن الظِّلَالِ والْكِنِّ، ولَم يَعرِفْ غيرَ إتعَابِ السِّنِّ؛ كَمَن لَا يفرَعُ إلَّا الجِبالَ الرَّواسِخَ، ولَا يذرَعُ إلَّا الأمْيَالَ والْفَراسِخَ؟ وإنْ طَعِمَ لَا يعرِفُ إلَّا حَشيشَ الفلَاةِ، ولَا يَسمعُ نَشيشَ المِقلَاةِ؛ وإن شَرِبَ لَا يَشربُ إلَّا الثَّمَدَ، ولَا يَعرِفُ فِي الحَرِّ قَعقَعةَ الجَمَدِ؛ مِسْعَرُ حَربٍ يُناطِحُ الأترَاكَ بالتَّريكةِ، وحِلْسُ أسْفَارٍ يَستظِلُّ بالأرَاكِ لَا بالأريكَة؛ أَ فمَن يَجوبُ البَلَاقِعَ فهُو فِي البِلادِ غيرُ قَطِينٍ، كَمَن ﴿يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[2].

* * *

---

١. كريمة ٩٣ البقرة.

٢. كريمة ١٨ الزخرف.

المقالة السادسة والتّسعون

تبلَّج الغَسقُ، وتنفَّسَ الفَلقُ؛ وجَفتْ أفنَانُ الشَّبابِ المُورقَاتِ، وانقَضتِ اللَّيالِي المُحمِقاتُ؛ واسفَرَّ الصَّباحُ، وغشَى المِصباحُ، وتاقَتِ الوُرْقُ الفصاحُ؛ ولَاتَدرِي أَ يَنشقُّ عمُودُ الصُّبحِ عَن يَومِ عيدٍ وسُعودٍ، أم يَومِ عَادَ وثَمودٍ؟ إلَّا أنَّه علمَ المعَادَ، ولَايُدركُ بالاجتهادِ؛ مَا للحَمإِ المَسنُونِ، والغَيبِ المَكنُونِ، ومَا سيَكونُ بعدَ المنُونِ؛ هيْهاتَ! لقَد طَمستْ أعـلَامُ الوَادِي، وطَاحَ صَوتُ الحَادِي، وحَارَ طرفُ الهادِي؛ وضَلَّتِ القَافلَةُ، وهَلكَت الرَّاحلَةُ؛ وتفرَّقُوا أشتَاتًا وعبَادِيدَ، وتورَّطُوا فِي وهادٍ وأخادِيدَ؛ تَهوِي بِهم أيدِي الرِّياحِ المُوْتفِكاتِ، فِـي مـهَاوِي الدَّركَاتِ؛ يُنادُون الدَّليلَ الأجوَديَّ، ويُناجُون الشَّفيعَ الأحوَذيَّ؛ وهُو يُجيبُ تَحيَّرتُ فِـي حسَابي وحِسابِكم، والصَّبرُ أخلَقُ بِي وأولَى بِكُم، ﴿ومَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي ولَا بِكُمْ﴾[1].

* * *

المقالة السابعة والتّسعون

لَايغُرَّنَّك تقَلُّبُ الكِبارِ والأمجَادِ، فِي الأغوَارِ والأنجَادِ؛ واطْلُب ابنَ بَجْدَةَ هـذَا الأمـرِ فِـي المِسْحِ والبِجَادِ، واعبُدِ اللَّهَ ولَاتَسجُد لدَراهِمِ الأسجَادِ؛ واعلَم! أنَّ الذَّهبَ عِجلُ هذِهِ الأمَّةِ ففَرِّقْهُ ثُمَّ حَرِّقْهُ، ثُمَّ انْسِفْهُ فِي المَاءِ وأرْقِه؛ أَ تظُنُّ أنَّ قِصَّةَ السَّامِرِيِّ سَمَرٌ؟! كلَّا! إنَّها فَاغِيةٌ ليسَ لهَا ثَمَرٌ؛ لَيسَ السَّامِرِيُّ مَن استعَارَ سِوارًا وحِجْلًا، واتَّخذَ مِنه عِجلاً؛ إنَّما السَّامرِيُّ مَن شَمَّرَ للجِاهِ والقَبُولِ، وخدَعَ الأغمَارَ بِقبضَةٍ مِن أثَرِ الرَّسُولِ[2]؛ فحَملَ مِن زِينةِ القَومِ أوزَارًا، وجَمعَ زِبْرِجًا مُستَعارًا؛ فَضَمَّ لَبَدًا مَلبُودًا، وصَاغَها وثَنًا مَعبُودًا؛ لَايُـبصِرُ عَـوَارَهُ إلَّا نَـفسٌ عَالِية، ولَايَسمعُ خُوَارَه إلَّا أذُنٌ واعِيَة؛ /A71/ فلَاتَنحَرِف عَن الشِّـرعَة السَّـوِيَّة، كـالفِرقَةِ المُوسويَّة؛ ولَاتَمدُد يَدَ الالتِماسِ، إلَى شَحيحٍ يُستَدَرُّ بالإبسَاسِ، وإذَا لَقيتَهُم فَعَليكَ أن تَقولَ

---

١. كريمة ٩ الأحقاف.

٢. مقتبسٌ من كريمة ٩٦ طه.

لَا مَسَاسِ؛ وأخْسِرْ بقَومٍ يُعجِبُهُم طَنينُ الذَّهبِ يَرقُص علَى ظُفْرِهِم، ﴿وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[1].

* * *

المقالة الثامنة والتّسعون

الدُّنيَا إمَّا غارَةٌ، أو عَارةٌ؛ فَلَايطمَعُ فِي الغَارةِ إلَّا لِصٌّ غَارٌّ، ولَا يرغَبُ فِي العَارةِ إلَّا كَلبٌ ضَارٌّ؛ نَذْلٌ أَلِفَ النِّفاقَ، ففَاقَ؛ ورَكِبَ الفَسادَ، فَسَادَ؛ يَملِكُ عَشرةً أو مائَةً، فيرأسُ عَشيرةً أو فِئة؛ ويَكتَسِي حُلَّةً، فيَستَغوِي ثُلَّةً؛ ويَستَجِدُّ لَبُوسًا، فيَحمِلُ دَبُوسًا، فَيُسَخِّرُ تُيُوسًا؛ ويَركبُ بَعِيرًا، فيَسوقُ عِيرًا؛ فلَاتَحفَلْ بأمثَالِه، ولَاتَسجُدْ لِتمثَالِه؛ إذ هُوَ دَنِيٌّ، عَلَيهِ بُردٌ عَدَنِيٌّ؛ وفَتَّانٌ، /B71/ علَيهِ كتَّانٌ؛ وجِدارٌ، عَلَيهِ صِدَارٌ؛ وطِربالٌ، عَلَيهِ سِربَالٌ؛ ذِئبٌ يَلبَس نَمِرَةً، وكَلبٌ يقُودُ حُمُرًا مُستَنفَرة؛ لَاخيرَ فِي الأصُولِ والفُروعِ، ولَارَأيَ للتَّبِيعِ والمَتبُوعِ؛ إنَّهُم رُذالَةُ السَّعِيرِ، وحُثالَةٌ كَحُثالةِ الَّتمرِ والشَّعِيرِ؛ يَغتَرُّونَ بأعوَانِهم وشُهُورِهم، ويَنبُذُونَ الآخرَةَ وراءَ ظهُورِهم؛ إذَا وجَدُوا زُخرُفَ الدُّنيَا تَحَلَّوا، وإذَا ذُكِرتَ رَبَّك فِي القُرآنِ وَحدَه وَلَّوا؛ يَغِرُّونَ مِن الفُرقانِ، ﴿ولَايَخِرُّونَ لِلأذْقَانِ﴾[2]؛ لَايَنقبُونَ فِي مأمَنٍ إلَّا، و﴿لَايَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا﴾[3].

* * *

المقالة التاسعة والتّسعون

النِّسَاءُ عَواتِقُ /B72/ الحِجالِ، شقَائِقُ الرِّجالِ؛ والرِّجالُ قَوَّامونَ وهُنَّ قَواعِدُ، وهُم أعضَادُ الدِّينِ وهُنَّ سوَاعِدُ؛ مَا هنَّ إلَّا مكَاريبُ زُرُوعُهُم، وشرَاسِيفُ ضُلُوعِهم؛ ألَا فَارْفقُوا بِهِنَّ

---

١. كريمة ٩٣ البقرة.
٢. كريمة ١٠٧ الإسراء.
٣. كريمة ١٠ التوبة.

فإنَّهُنَّ لَحمٌ علَى خِوَانٍ، واستَوصُوا بهِنَّ خَيرًا فإنَّهنَّ أعوَانٌ؛ ورَجلٌ بلَابعلٍ، كرِجلٍ بلَانَعلٍ؛ والعُزوبَةُ مِفتاحُ الزِّنا، والنِّكاحُ مِلواحُ الغِنَى؛ ومَن نكَحَ فقَد صفَدَ بَعضَ شيَاطِينِه، ومَن تزَوَّج فقَد حصَّنَ نِصفَ دينِه؛ ألَا فاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّصفِ الثَّانِي فإنَّ خَرابَ الدِّينِ بشَهوتَينِ: شَهوةِ البَطنِ وهِيَ الصُّغرَى، وشَهوةِ الفَرجِ وهِي الكُبرَى؛ فاعمُرِ الرُّكنَينِ، واحكِمِ الحِصنَينِ؛ وإذَا فرَغتَ مِن الرَّواقِ والصُّفَّة، فلَاتُهمِلِ السَّقيفَةَ والأُسكُفَّة؛ /A73/ واعلَمْ! أنَّ الدُّنيَا والآخرَةَ ضرَّتانِ، لكَ إليهِما كرَّتانِ؛ إحدَاهُما حُرَّةٌ خَرِيدَةٌ، والأخرَى أَمَةٌ مَرِيدَةٌ؛ فاجعَل لِلحُرَّة يَومَينِ، فإنَّ لهَا قِسمَينِ؛ وللأَمَةِ قِسمًا، فإنَّ لهَا فِي كتَابِك اسمًا؛ وأضعِفْ نَصيبَ العُقبَى، ﴿ولَاتَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[١]؛ واحفَظِ القِسمَةَ العَادِلَة، ولَاتكُن مِمَّن يُحبُّونَ العَاجِلَة؛ فَالوَيلُ كلُّ الوَيلِ، أن تَميلُوا كُلَّ المَيلِ؛ فاتَّقُوا المَيلَ بالقَلبِ فكُلُّ أولَئكَ كانَ عَنهُ مَسؤُولًا، وإن كانَ ولَابُدَّ فلَلآخرةُ ﴿خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى﴾[٢]؛ وإن اتَّقَيتَ الزَّيغَ فطَلِّقِ الدُّنيَا فإنَّها زائِدةٌ، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[٣].

* * *

المقالة الثامنة

للَّهِ دَرُّ طائِفةٍ، بالكَعبَةِ طائِفَةٍ؛ أهابَ بهِم داعِي الحَقِّ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[٤]، فمَزَّقُوا عَن القُمُصِ /B73/ وبرَزُوا فِي الأكفَانِ؛ ثمَّ صفُّوا فِي صَفصَفِ القِيامَة، ومَثُلُوا فِي مَزجَرِ النَّدامَة، ووَقفُوا فِي عَرصَةِ التَجلِّي ومهَبطِ الكَرامَة؛ رحَلُوا مِن تِيهِ العَاهَاتِ، ونزَلُوا مَنزِلَ المُبَاهَاتِ؛ ثمَّ أفاضُوا بوُجُوهٍ غُرٍّ، ورؤُوسٍ غُبرٍ؛ إلَى المَشعَرِ الحَرامِ، ومَحشَرِ الكِرامِ؛ ثمَّ هبطُوا إلَى مَنحَرِ القَرَابِينَ، ومَزجَرِ الشَّياطِينَ؛ وخلَعُوا الدِّثَارَ وبذَلُوا الدُّثُورَ، ونزَعُوا الشِّعَارَ وحلَقُوا

---

١. كريمة ٧٧ القصص.
٢. كريمة ٤ الضحى.
٣. كريمة ٣ النساء.
٤. كريمة ٢٦ الرحمن.

الشُّعُورَ؛ وأعلَنُوا بأغَارِيدَ الحَمَائِمِ فِي تِلكَ البوَادِي، وطَـيَّرُوا أغـربةَ الأصـدَاغِ فِـي ذلِك الوَادِي؛ ثمَّ طَارُوا إلَى بَيتِ اللَّهِ مُحَلِّقِينَ، وطافُوا مُـقصِّرِينَ ومُـحَلِّقِينَ؛ واسـتقبَلُوا البَـيتَ العَتِيقَ، واستَلَمُوا المِسكَ الفَتِيقَ؛ فأدرَكُوا نُهْزَةَ الفَرْضِ، ولَثمُوا سُرَّةَ الأرضِ؛ وقبَّلُوا /A74/ يَمينَ اللَّهِ، ثمَّ زَارُوا أمِينَ اللَّهِ؛ توَجَّهُوا مِن المَرتَعِ الأحدِيِّ، إلَى المَضجَعِ الأحمَدِيِّ؛ حيثُ تَعْنُو جِبَاهُ المُلُوكِ الصيدِ، لتُربَةِ ذلِك الوَصيدِ؛ ويُصبِحُ هِزَبرُ الغَابَةِ كَالْهُبَعِ المُعَتَلِّ، وطَاوُوسُ السِّدرةِ كالوَضعِ المُبتَلِّ؛ فهُنَاكَ تَتنَاثَرُ عُراضَةُ الغَيبِ علَى الزُّوَّارِ، وتتَقَاطَرُ نُفَاضَةُ الغَيثِ علَى النُّوَّارِ؛ فيَقتَنِصُ كلُّ زائِرٍ، مَا لَا يَفتَرِسُهُ كلُّ لَيثٍ زائِرٍ؛ ويَـربَحُ فِـي مِـضْرَبِهِ حَـجًّا مَـبرُورًا، ﴿وينْقَلِبُ إلَى أَهلِهِ مَسْرُورًا﴾[1].

* * *

المقالة الحادية بعد المائة

يَا دنيَا وخطاب الفَانِي مجازٌ، هَل لِسُفَّارِ الآخرةِ علَى جِسرِك مَجَازٌ؟ كَم لكَ مِـن مَـحرومٍ يتألَّمُ، ومَهضُومٍ يتَظَلَّمُ، ومَظلُومٍ لَا يتكَلَّم؛ كَم لكَ مِن بائِقةٍ تُذهِلُ الحَلِيلةَ عَن الحَلِيلِ، ومِن فاقِرةٍ تُعجِلُ /B74/ الرَّضيعَ عَن الإحلِيلِ؛ تبًّا لكَ مِن لَيثٍ يَفْرِسُ الأعنَاقَ، ومِن ذِئبٍ يفترِسُ العَنَاقَ؛ ومِن قَليبٍ يَبلَعُ الأنَامَ، ومِن قَلُوبٍ يقلَعُ الأغْنَامَ؛ ومِن سفَّاكٍ يَذبَحُ الفوَارِسَ عـلَى مَخَدَّةِ التُّرسِ، ومِن فتَّاكٍ يقتُلُ العَرَائِسَ علَى منَصَّةِ العُرسِ؛ ومِن مُفْنٍ يجعَلُ البُخنُقَ رِبْـقَةَ الطُّلَى، ويُثكِلُ الأدمَانَةَ بالطُّلَا؛ ومِن نَكَدٍ يُخلِي الدِّيارَ عَن الآلِ، وغَمٍّ يخدَعُ الظَّبِيءَ بالآل؛ ومَا أضرِبُ لكِ مثلًا إلَّا التِّمسَاحَ يَخرُجُ إلَى الفَضَاءِ مُتَشَرِّقًا فيَستَلقِي علَى قَفاهُ، ويفتَحُ فاهُ؛ فتقَعُ علَيه بَناتُ المَاءِ سوَاكِنَ، ويَظلَلْنَ علَيه روَاكِنَ؛ يَجمَعنَ لُمَاظَةَ فِيهِ، ويَلقَطْنَ ما اجتَمَعَ مِن الدُّودِ فِي فِيه؛ حتَّى إذَا سَدَدْنَ ثُلمَةَ الجُوعِ، ونَهضنَ للرُّجُوعِ؛ أطبَقَ الأشـدَاقَ، /A75/ وأوصَدَ الأغلَاقَ؛ وخَاطَ فكَّيهِ وحاصَ، وَابَ غانِمًا وغاصَ؛ والتِّمسَاحُ إذَا اتَّخذَ سبيلَه فِي

---

١. كريمة ٩ الإنشقاق.

البَحرِ هَـرَبًا، ﴿فَـلَنْ تَسْـتَطِيعَ لَـهُ طَـلَبًا﴾[١]. إنَّ لِـنَفسِكَ عَـليكَ حَـقًّا فـلَاتُهمِلْهُ، وإنَّ لهَـا لَوِزْرًا فلَاتُحَمِّلهُ؛ إنَّها لكَ تِربٌ، وهـيَ نَـاقَةُ اللَّـهِ لهَـا شِـربٌ؛ فـلَاتَطلَحهَا بـعلَاوةِ صـلَاةٍ ووُضُوءٍ، ولَاتمسَّهَا بسُوءٍ؛ وإذَا وَفتْ بِعَهدِ اللَّهِ، وحَافَظتْ علَى أمرِ اللَّهِ، ﴿فَـذَرُوهَا تَأْكُـلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾[٢].

* * *

المقالة الثانية بعد المائة

مَا لكَ تَختَارُ مِن الأطعِمَةِ أطيَبَهَا، ومِن الأشربةِ أعذَبَهَا؛ ومِن المَسَـاكـنِ أحـصَنَهَا، ومِـن المَلَابسِ أحسَنَهَا؛ ومِن المَراكِبِ أجرَاهَا، ومنَ المشَارِبِ أمرَاهَا؛ فتَأكُلُ السَّمينَ غيرَ الغَثِّ، وتَلبسَ الثَّمينَ دُونَ الرَّثِّ؛ فإنْ /B75/ بَرَّكَ أخُوكَ بِطَمرٍ، لِبستَه علَى غُمرٍ؛ ولِباسُ التَّـقوَى ذلِك خَيرٌ وقِدمًا، طرَحتَه هِدمًا؛ بعدَ مَا أخلَقتَه بالمَعاصِي ودرَستَه، ولوَّثتَه بالمَآثمِ ودنَّستَه؛ فهوَ سَحْقٌ فِيهِ حَرقٌ وخَرقٌ، وفَتْقٌ لَايرفُوه رَتـقٌ؛ يَـضَلُّ فـيهِ الخَـيَّاطُ، ولَايُـجدِي فِـيه الاِحتِيَاطُ؛ لَايَسُدُّ عَورةَ حُرٍّ، ولَايَرُدُّ فَورةَ حَرٍّ؛ خَرُوقٌ لَاتَسـتُرُ عَـورةَ العُـريَانِ، وفُـطُورٌ لَاتُدرَكُ بنَظرِ العُمْيَانِ؛ ثَوبٌ مَطوِيٌّ تَبْصِرُ خُروقُه عندَ النَّشرِ، وبَزٌّ مَكتُومٌ تَظهَرُ عُيوبُه يَـومَ الحَشرِ؛ وإذَا انجلَتْ هذِه الظُّلَم، تَبدُو لكَ هذِه الثُّلَمُ؛ إذَا بَرزْتَ مِن مَقبرَةِ الرَّمسِ، إلَى مَشرَقَةِ الشَّمسِ، بدَا لكَ مَا جَنيتَهُ بالأمسِ؛ سَوفَ ترَى إذَا طلعتَ مِن نَفَقِ النِّفاقِ إلَى البَلَاقِعِ، كيفَ اتَّسعَ الخَرقُ علَى الرَّاقِعِ؛ وستَنكُتُ المرَائرُ إذَا انشَقَّتِ الغَبرَاءُ عَن مِرْجَلٍ بهَا، وسَتُبْلَى /A76/ السَّرائِرُ إذَا ﴿أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[٣].

* * *

---

١. كريمة ٤١ الكهف.
٢. كريمتان ٧٣ الأعراف، ٦٤ هود.
٣. كريمة ٦٩ الزمر.

في اختتام الكتاب

أَ جـارَتَنا إنَّـا غَـريبَانِ هَـيهُنا وكُلُّ غَريبٍ للـغَريبِ نَسِـيبُ[١]

أيَّتُها النَّفسُ! طَالَمَا سَلكنَا فِي سَبِيلِ الحَيَاةِ زَوجَينِ، وسبَكنَا سَبْكَ النُّضَارِ فِي اللُّجَيْنِ، حتَّى تَنوَّرَتْ غاشِيةُ الشَّبابِ بمِصبَاحِ المَشيبِ، وعصَفَتْ جائِحَةُ الكِبرِ علَى القَرَاحِ القَشيبِ؛ وطَارَ الصَّقْرُ الحُذارِيُّ، واسكَتَ النَّسرُ الصرَاحِي؛ الرَّحيلُ فقَد نَصبَ رواؤُنا فِي دِيارِ الغُربَةِ، وطَالَ ثَواؤُنا فِي هذِهِ التُّربَةِ؛ وقَد آنَ أوَانُ المَسيرِ، واللَّهُ وليُّ التَّيسِيرِ؛ فتَأهَّبِي وهُبِّي، وسِيرِي معِي فإنِّي ﴿ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾[٢]؛ حَنَانَيْكِ يَا جارَتِي، وأفدِيكِ يَا سَارَتِي؛ بَعلُكِ شَيخٌ سَقِيمٌ، وأنتِ عَجُوزٌ عقِيمٌ؛ وأوَانُ /B76/ الحِرَاثةِ، زمَانُ الحَداثَة؛ والزِّراعَةُ فِي أوَّلِ الخَريفِ، لَا فِي آخِرِ المُصيفِ؛ لكِنْ لَاتيأَسِي مِن رَوحِ اللَّهِ، أَ تَعجَبينَ مِن أمرِ اللَّـهِ؟ لعَـلَّ اللَّـهَ يَـجمَعَ شَـملَ الأحبَابِ، ويشُدُّ مرَائرَ الأسبَابِ، ويردُّ ضَالَّةَ الشَّبابِ؛ فيَجعَلُ العَجُوزَ عاتِقًا، والعَقِيمَ ناتِقًا؛ وقَد أتاحَهُ اللَّهُ وفعَلَ، بِلَا عسَى ولعَلَّ؛ أمَا تَرَينَ بعلَكِ كَيفَ أُرَى مَلكُوتَ السَّمواتِ، وأخمَدَ ثائِرَةَ الشَّهوَاتِ، وكَيفَ طهَّرَ بَيتَه العَتيقَ عَن أصنَامِ الخَيَالَاتِ؟ وكَيفَ نشأَ لَه فِي عَهدِ الكِبَرِ، سَليلَ غَيبٍ نشأَ فِي مَهدِ الفِكَرِ؛ خلَّدَ ذِكرَهُ بَينَ العَالَمينِ والعَالِمينَ، وجعَلَ لَه لِسانَ صِدقٍ فِي الآخَرينَ، ومَا ذاكَ إلَّا أغصَانٌ عُرِضَتْ علَيهِ مِن رِياضِ الغَيبِ فشَمَّهُنَّ، وطُيُورٌ /A77/ فصَاحٌ تفَرَّقتْ أجزاؤُها فِي جِبالِ القُدسِ فضَمَّهنَّ، ﴿وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[٣و٤].

* * *

---

١. البيت لمجنون ليلى، راجع: ديوانه، ص ٢٨؛ وقال ابن نباتة المصري:

غريبٌ غرامٍ في غريبِ محاسنٍ وكـلّ غـريبٍ للـغريبِ نسـيبُ

٢. كريمة ٩٩ الصافات.

٣. كريمة ١٢٤ البقرة.

٤. جاء في مختتم المخطوط: «تمَّ الكتاب الموسوم بـأطباق الذهب، تأليف الشَّيخ المرحوم الإمام العلَّامة عبدالمؤمن بن المغربي ـ قدَّس اللَّه روحه ـ على يد أقلّ العباد وأحقر الكُتَّاب محمّد عليّ بن الحسينيّ الأصفهانيّ».

رسالة القَوس

لكمال‌الدّين أبي‌الفضل إسماعيل الإصفهانيّ

تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن‌الرَّسول

كلمة المحقِّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

نبذة حول رسالة القوس وصاحبها

إنّ مصنّف الرّسالة هو كمال‌الدّين أبوالفضل إسماعيل بن جمال‌الدّين محمّد بن عبدالرّزّاق الاصفهانيّ، الفاضل الأديب الشّاعر الملقّب بخلّاق المعاني[1]، وهو كما يصفه ابن‌الفوطيّ: «أحد فضلاء الدّهر ونبلاء العصر ممّن يضرب به المثل فى الفطنة والذّكاء، ديوانه يشتمل على عشرين ألف بيت من الشّعر السّائر الفصيح النّادر ليس لفضلاء العجم شبهه، ... استشهد على يد التّتار باصفهان سنة خمس وثلاثين وستّمأة»[2].

وقوسيّته الّتي تسمّى أحياناً برسالة القوس، أو القوسيّة الكماليّة هى رسالة أدبيّة في وصف القوس مشحونة بالتّشبيهات والاستعارات، والكنايات والإيهامات والمحسّنات البديعيّة صنّفها كمال‌الدّين في جواب رسالة فى الموضوع نفسه للقاضي نظام‌الدّين الاصفهانيّ، كما أشرت إليه في مقدّمة قوسيّته وكما أشار كمال‌الدّين نفسه في نهاية رسالته هٰذه.

---

١. ذكر الشّبستريّ (في مشاهير شعراء الشّيعة، ج ١، ص ١٨٨ ـ ١٩٠) ملخّصاً من ترجمة الشّاعر ومصادرها.
٢. ابن الفوطى، ج ٤، ص ١٢٩.

والرّسالة قد أخذت مكانتها في الحوزات الأدبيّة مذ نُشرت، وأعجب بها الأدباء، فقال ابن‌الفوطيّ عند ذكر الشّاعر:

" وهو صاحب رسالة القوس الّتي لم يصنَّف مثلُها ابتدأ فيها: «بسم اللّٰه الرّحمٰن الرّحيم يَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً * إِنّا مَكَنّا لَهُ فِي ٱلْأَرْضِ وَ آتَيْناهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً»، وهي بديعة في فنّها وختمها بأبيات أوّلها:

مِنْ صَنْعَةِ ٱلْبارِي لَدَيَّ مَطِيَّةٌ عَجْفاءُ تُبْصِرُ فِي ٱلضُّلوعِ عِظامَها "[١]

وقال الصّفديّ في كتابه في ردّ المثل السّائر المسمّى نصرة الثّائر على المثل السّائر بعد ما نقَل قولَ ابن‌الأثير حول رسالة طرديّة له في وصف قِسيّ البندق وحامليها[٢] والّذي يبدو منه أنّ ابن‌الأثير قد يدِلّ ويفتخر برسالتها تلك:

" وهي أيضاً من الوسط، فلا تكون في العالي ولا السّقط، وذكرت بالطّريق الّتي سلكها فيها ما جاء لبعض كُتّاب العجم فيما أظنّ، في القوس الّتي للسّهام، فإنّها في حسنها فذّة، ونكتها سلب العقول مغذّة، وصناعتها لم تدع في المثاني والمثالث عند النّفوس بعدها لذّة؛ وهي: «وَ يَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً؛ حَكيمٌ جُبِلَ عَلَى ٱلسَّدادِ، يَهْدي إِلىٰ سُبُلِ ٱلرَّشادِ، ...»"[٣].

فأتى الصّفديّ بفقرات من قوسيّة كمال‌الدّين الاصفهانيّ مُتبعاً لها بفِقَر من قوسيّة نظام‌الدّين الاصفهانيّ ظنّاً منه أنّها جميعاً من رسالة واحدة، ثمّ قال: «و هي طويلة تدخل في كرّاسة وكلّها من هٰذا الأنموذج؛ وقد عارضها جماعة، منهم القاضي ناصرالدّين بن المنير، صنع ثلاثة أو أكثر، وغيره وكلّهم لم يشق لها غباراً ولم يجر من الذّيل خلفها إلّا ما كان عثاراً»[٤].

---

١. المصدر نفسه.

٢. انظر الرّسالة في المثل السائر لابن الأثير الجزري، ج ٢، ص ٥٤.

٣. لم أحصل على كتاب نصرة الثائر أسفاً ولكنّي راجعته في الموسوعة الشعرية للمجمّع الثّقافيّ، ذيل المكتبة، ونقلت عنه.

٤. المصدر نفسه.

وابن حجّة الحموي (المتوفّى ٨٣٧ للهجرة)، ذكر أيضاً هٰذه الرّسالة في كتابه ثـمرات الأوراق في المحاضرات قائلاً:

"لم يبق بعد السّيف والرّمح غير القوس لو أنّ رسالة القوس مشتملة بكمالها على إصابة الغرض لأثبتّها هنا، ولكن جمع في نظم عقدها بين الجوهر والعرض؛ وبراعـةُ اسـتهلالها غاية لا تدرك، وهي: ﴿وَ يَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي اَلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً * إِنّا مَكَنّا لَهُ فِي اَلْأَرْضِ وَ آتَيْناهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً * فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾؛ ومن غـاياتها بـعد ذٰلك قـوله منها: «صورَةٌ مُرَكَّبَةٌ لَيْسَ لَها مِنْ تَرْكيبِ اَلنَّظْمِ، إِلّا ما حَمَلَتْ ظُهورُها أَوِ اَلْـحَوايـا أَوْ مَـا اَخْتَلَطَ بِعَظْمٍ»"[١].

هٰذا وقد جاء حاجي خليفة بذكر هٰذه القوسيّة في كشف الظّنون مصرّحاً باسم صاحبها آتياً بالآية المبتدأ بها فيها، ثمّ قال: «شرحها بعضهم شرحاً ممزوجاً أوّلها الحمد للّٰه الّـذي ألهم ضمائر العلماء طرائف المعاني»[٢]، ولٰكنّه لم يُشر إلى اسم الشّارح وخصائص هٰذا الشّرح.

وذكر صاحب الذّريعة أيضاً هٰذا الأثرَ وقال: «وكتب في مقابله السّيّد نـورالدّيـن بـن المحدّث السّيّد نعمة اللّٰه الجزائريّ المتوفّى ١١٥٨ لغزَه الموسوم بالسّيفيّة»[٣].

نسخ القوسيّة

للرّسالة هٰذه نسخة في دار الكتب المصريّة كما ذكرها فهرس المخطوطات المصوّرة، نُسبت خطأً إلى كمال‌الدّين أبي القاسم اسماعيل بن عَبّاد بن محمّد بـن وزيـران الكـاتب الاصفهانيّ من علماء القرن السّادس[٤]؛ ومن المؤسف أنّي لم أحصل على هٰذه النّسخة بعدُ بسبب العلاقات المتوتّرة بين البلدين.

---

١. ابن حجّة الحموي، ص ٢٧٦.

٢. حاجي خليفة، ج ١، ٨٨٤.

٣. آقا بزرگ الطّهرانيّ، ج ١٧، ص ٢٠٧.

٤. السّيّد، ج ١، ص ٤٧٤، رقم ٤١٢؛ هٰذا والخطأ نفسه وقع في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ج ٦، ص ١٦٤؛ وفيه: «وعليها شرح لرفيع‌الدّين محمود بن محمّد الأبهري: عاشر ١ / ١٠٠٠».

وقد طبع محقّقُ ديوان كمال‌الدّين الاصفهانيّ هٰذه الرسالةَ في مقدّمته[١] معتمداً على رواية منها وردت في كتاب مطالع البدور في منازل السّرور لعلاءالدّين عليّ بن عبداللّٰه الغزوليّ البهائيّ (المتوفّى ٨١٥ للهجرة)[٢] في الباب الأربعين منه المُعنوَن بـ«في خزائن السّلاح والكنائن»، بعد أن قابلها بمخطوطتين منها (نسخة مستر چستربيتى، ونسخة المكتبة الرضويّة بمشهد الإمام عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام في خراسان)، وإنّي في عملي المتواضع هٰذا قد رمزت إلى هٰذه المطبوعة بـ«ط».

والنّسخة الأساس في هٰذا التّحقيق هى النّسخة المحشّاة المُدرَجة ضمن مجموعة نفيسة خطّيّة كتبت خلال السّنوات ٧٢١ ـ ٧٢٣ للهجرة، وطبعتْ بصورة فكسمل (facsimile) في طهران قبل اربع سنوات باسم سفينهٔ تبريز؛ والقوسيّة الكماليّة وقعت فى الصّفحات ٧٠٤ ـ ٧١٠ من هٰذه المجموعة.

وأخيراً أقدّم للقارئين الكرام ومحبّى النّصوص الأدبيّة رسالةَ القوس بعد مقابلة نسختها الأساس بنصّها المطبوع في مقدّمة ديوان المصنّف وملاحظة حواشيهما، مذعناً بقصوري وتقصيري في عمل التّحقيق، والكمال للّٰه وحده.

سيّد محمّد رضا ابن الرّسول
قسم اللّغة العربيّة وآدابها
جامعة اصفهان
١٤٢٧ هـ.

---

١. راجع كمال‌الدّين اسماعيل، صد وپنج ـ صد وسيزده.

٢. انظر ترجمته في معجم الأدباء للجبورى، ج ٤، ص ٢٩٤.

بسم الله الرّحمٰن الرّحيم

كِتابُ رِسالَةِ[1] ٱلْقَوْسيّةِ

لِلإمامِ ٱلْفاضِلِ سَيِّدِ ٱلشُّعَراءِ صاحِبِ ٱلنَّظْمِ وَٱلنَّثْرِ كَمالِ ٱلدّينِ إسْمٰعيلَ؛[2]

قَولُهُ تَعالىٰ[3]: ﴿وَيَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً * إِنّا مَكَّنّا لَهُ فِي ٱلْأَرْضِ وَآتَيْناهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً * فَأَتْبَعَ سَبَباً﴾[4]. حَكيمٌ جُبِلَ عَلَى ٱلسَّدادِ، يَهْدي إِلىٰ سُبُلِ ٱلرَّشادِ، آثارُ بَأْسِهِ مَشْهورَةٌ عَلىٰ ذُرَى ٱلْأَعْوادِ؛ بَطْشُهُ شَديدٌ، وَمَرْماهُ بَعيدٌ؛ صَليبُ ٱلْعودِ مُسْتَقيمُ ٱلْوَتيرَةِ، رابِطُ ٱلْجَأْشِ مُسْتَحْصِفُ[5] ٱلْمَريرَةِ؛ صاحِبُ شَوْكَةٍ[6] أُيِّدَ في مَغْزاهُ بِالتَّعْقيبِ، فَيَأْخُذُ[7] فِي ٱلتَّشْريقِ بَعْدَ ٱلتَّغْريبِ؛ قَدْ[8] شُدِّدَ[9] بِكُلِّ شَديدِ ٱلإِغارَةِ أَسْرُهُ، وَوُسِّدَ إِلىٰ كُلِّ مَشْبوحِ ٱلذِّراعَيْنِ نَصْرُهُ؛ فَأَنْفَذَ رُسُلَهُ تَتْرىٰ، شَفْعاً وَوَتْراً؛ وَطَيِّرَ[10] بُرُدَهُ إِلَى

---

١. هٰكذا في الأصل، والظّاهر تعريف الكلمة لأنّ «القوسيّة» نعتها، إلّا أن يقال إنّ التّركيب من أمثال إضافة المسمّىٰ إلى أسمه، و«كتاب» في كلا التّقديرين مصدر بمعنى الكتابة أو اسم مفعول بمعنى المكتوب.

٢. في ط: «قال الإمامُ كمالُ الدّينِ إسمٰعيلُ بنُ جمالِ الدّينِ عبدِالرّزّاقِ الاصفهانيُّ رحمَه اللهُ»، بدل السّطرين.

٣. ط: ـ قوله تعالى.

٤. الكهف ١٨: ٨٣ ـ ٨٥.

٥. في الأصل: مستصحف، وما أوردناه موافق لما في هامش ط.

٦. ط: ـ «صليب ... شوكة».

٧. ط: يأخذ.

٨. ط: ـ قد.

٩. ط: فشدّد.

١٠. ط: فطيّر.

ٱلْأَطْرافِ، بِنَوْعٍ مِنَ ٱلْاسْتِعْطافِ؛ وَأَثْبَتَ ما في ضَميرِهِ فِي ٱلْقِرْطاسِ، إِظْهاراً لِلْباسِ، وَإِنْذاراً لِلنّاسِ؛ وَأَغْرَقَ قَوْسَ عَزائِمِهِ فِي ٱلرَّكْضِ، وَحَرَّمَ عَلىٰ جَنْبِهِ ٱلْقَرارَ عَلَى[1] ٱلْأَرْضِ؛ فَأُعينَ بِقُوَّةٍ جَمَعَ بِها بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ[2]، ثُمَّ قَبَضَ فِي ٱلْبَيْنِ عِنْدَ مُلْتَقَى ٱلْحَدَّيْنِ؛ وَكانَ مِنْ دُعائِهِ، فِي ٱنْحِنائِهِ[3]؛ ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لي صَدْري﴾[4] وَٱشْدُدْ أَزْري[5] ﴿وَ ٱحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِساني * يَفْقَهوا قَوْلي﴾[6] وَأَخي ﴿أَفْصَحُ مِنّي لِساناً فَأَرْسِلْهُ مَعي﴾[7] ﴿وَ أَشْرِكْهُ في أَمْري﴾[8].

نَعَمْ وَ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾[9]، صَفْراءُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ؛ حَنّانَةٌ حَنَّتْ وَلا تَهَنَّتْ، حَيَّةٌ إِذا ٱنْطَلَقَتِ ٱرْجَحَنَّتْ؛ مِرْنانٌ لا عَنْ مَرَضٍ، يَشْرَئِبُّ[10] إِلىٰ غَرَضٍ؛ هِلالٌ يُطْلَعُ عَنْهُ[11] لِحُلولِ[12] ٱلْأَجَلِ ٱلْمَضْروبِ، ٱسْتِهْلالُهُ دَليلُ ٱلْوَقائِعِ وَ ٱلْحُروبِ؛ مَجَرَّةٌ تَنْقَضُّ مِنْها نُجومُ ٱلرُّجومِ، بُرْجٌ ذو جَسَدَيْنِ يَطْلُعُ بِالطّائِرِ ٱلْمَشْؤومِ[13]؛ ثابِتٌ يُقارِنُهُ[14] ٱلسَّيّاراتُ، واقِعٌ يَنْتَهِضُ[15] مِنْ وَكْرِهِ ٱلطَّيّاراتُ؛ ذاتُ ٱلْحُبُكِ لا تُراجِعُ كَواكِبُها، بُرْجٌ مُعَوَّجُ ٱلضُّلوعِ[16] تَغورُ في أَسْرَعِ زَمانٍ غَوارِبُها.

---

١. ط: في.
٢. ط: اليدين.
٣. في الأصل: أنحائه، وما أوردناه موافق لما في ط.
٤. طه (٢٠): ٢٥.
٥. العبارة مقتبسة من الآية الشريفة: ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْري﴾ (طه (٢٠): ٣١).
٦. طه (٢٠): ٢٧ ـ ٢٨.
٧. القصص ٢٨: ٣٤؛ هذا والعبارة المنقولة من القرآن الكريم مبتدأة فيه بـ«وَ أَخي هارونُ هُوَ».
٨. طه (٢٠): ٣٢.
٩. البقرة (٢): ١٨٩.
١٠. ط: يشهب.
١١. ط: ـ عنه.
١٢. ط: بحلول.
١٣. ط: الميشوم.
١٤. في الأصل: تقارنها، وما أوردناه يوافق ما في ط.
١٥. ط: ينهض.
١٦. في الأصل: الطلوع، وما أوردناه موافق لما في ط.

مَعْنىً [١] أُحْكِمَتْ مَبانيهِ، وَرُفِعَتْ مَحانيهِ [٢]؛ حائِطُهُ مائِلٌ، وَعِمادُهُ زائِلٌ؛ لا يُقَوِّمُ مُنْآدَهُ، وَلَمْ يَنْقَضَّ [٣] وَيَكادُهُ [٤]؛ بِناءٌ [٥] نَبا [٦] بِساكِنِهِ فَتَرَحَّلَ مِنْهُ، وَبَيْتٌ أُزْعِجَ نازِلُهُ فَتَحَوَّلَ عَنْهُ؛ رِباطٌ مَوْقوفٌ عَلَى ٱلْمارَّةِ، لا تَلْبَثُ فيهِ ٱلسَّيّارَةُ؛ بَيْتُ مَزْحَفٍ [٧] يَنْفِرُ عَنْهُ ٱلطَّبْعُ ٱلسَّليمُ، وَيَفِرُّ عَنْهُ ٱلنَّبْعُ ٱلْمُسْتَقيمُ؛ مَحَلُّ ٱلنِّزاعِ يُنْظَرُ فيهِ عِنْدَ ٱلْمُجادَلَةِ، مُتَحَرَّفٌ لِلْقِتالِ يُوَلِّي ٱلظَّهْرَ عِنْدَ ٱلْمُقاتَلَةِ؛ سورَةٌ مُحْكَمَةٌ ذُكِرَ فيهَا ٱلْقِتالُ [٨]، يَتَمَسَّكُ بِهِ أَصْحابُ ٱلْجِدالِ؛ ﴿شَديدُ ٱلْقُوىٰ * ذو مِرَّةٍ﴾ [٩]، يُواتِرُ بَيْنَ رُسُلِهِ مِنْ غَيْرِ فَتْرَةٍ.

مَعْلولٌ [١٠] مُنىً بِذاتِ ٱلْجَنْبِ يُقْلِقُهُ ٱنْبِعاثُ مِرَّتِهِ [١١]، لا يَسْكُنُ إِلّا إِذا دُسِعَ بِجِرَّتِهِ [١٢]؛ شَيْطانٌ يَطْلُعُ [١٣] شَمْسُ ٱلنُّصْرَةِ مِنْ بَيْنِ قَرْنَيْهِ، ماردٌ لا يَسْكُنُ إِلّا بِتَعْريكِ أُذُنَيْهِ؛ صورَةٌ مُرَكَّبَةٌ لَيْسَ لَها مِنْ تَرْكيبِ ٱلنَّظْمِ، إِلّا ما حَمَلَتْ ظُهورُها أَوِ ٱلْحَوايا أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ؛ أَضْلاعٌ عَلَى ٱلْوَتَرِ تُطْوىٰ [١٤]، أَكْبادٌ تَحِنُّ إِلَى ٱلْقِدِّ مِنَ ٱلطُّوىٰ؛ مُسْتَأْسِرٌ [2a] شُدَّ [١٥] إِلَى ٱلْعَقِبِ أَذْقانُهُ، يَضيقُ صَدْرُهُ وَلا يَنْطَلِقُ لِسانُهُ؛ بَطَلٌ شَدَّ حَيازيمَهُ لِلْمَوْتِ، وَيَجْزَعُ مِنْ خَوْفِ ٱلْفَوْتِ بِأَعْلَى ٱلصَّوْتِ؛ مِقْدامٌ مِنْ بَنِي ٱلْأَصْفَرِ قُبِضَ عَلَيْهِ [١٦] في دارِ ٱلْحَرْبِ وَشُدَّ عَلَيْهِ ٱلْوِثاقِ، حَتّىٰ شَكا ضيقَ ٱلْخِناقِ، وَجَرىٰ عَلَيْهِ سِهامُ [١٧] ٱلْاسْتِرْقاقِ، فَصارَ مِلْكَ ٱلْيَمينِ بِالْاسْتِحْقاقِ [١٨].

---

١. ط: معنى.
٢. ط: مجانيه.
٣. ط: ينقص.
٤. ط: كاده.
٥. ط: نبأ.
٦. ط: نبأ.
٧. ط: منزحف.
٨. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿... سورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَ ذُكِرَ فيهَا ٱلْقِتالُ ...﴾ (محمّد (٤٧): ٢٠).
٩. النّجم (٥٣): ٥ و٦.
١٠. ط: ـ معلول.
١١. في الأصل: مِرِيّة، وما أوردناه موافق لما في ط.
١٢. في الأصل: بحريّة، وفي ط: بحربته، وما أوردناه مستخرجٌ من حواشي نسخة الأصل، موافقٌ للسّياق.
١٣. ط: تطلع.
١٤. في الأصل: يطوى، والصّحيح «تطوى» كما في ط.
١٥. ط: شدت.
١٦. ط: قدم، مكانَ «قبض عليه».
١٧. ط: سهم.
١٨. ط: باستحقاق.

وَ لا غَرْوَ أَنْ مالَ، إلىٰ أَصْحابِ ٱلشِّمالِ، فَهُوَ فَرْعٌ أَصْلُهُ ضالٌ؛ مُـتَكَبِّرٌ يَأْبَـى ٱلسُّـجودَ لِلْبَشَرِ، في صُلْبِهِ مِثْلُ صَياصِي ٱلْبَقَرِ؛ مَغْشِيٌّ عَلَيْهِ جَمَعَ إِلَى ٱلاصْفِرارِ نُحولاً وَ حَنيناً، فَقُبِضَ وَكانَ فِي ٱلنَّزْعِ حَيناً؛

مَطِيَّةٌ تُخالِفُ سائِرَ ٱلأَنْعامِ، قيامُها بِالْيَدِ وَقيامُهُنَّ بِالأَقْدامِ؛ وَكُلَّما كـانَتْ أَثْـبَتَ عَـلَى ٱلْمَقامِ، كانَ راكِبُها أَقْرَبَ إِلىٰ بُلوغِ ٱلْمَرامِ؛ مَصيرَةٌ يَمْتَطيها ٱلرّاكِبُ إِذا كانَتْ مَعْقولَةً، وَيَنْزِلُ عَنْها إِذا أُرْسِلَتْ مَحْلولَةً؛ أَعْوَجِيٌّ يَشْتَدُّ في مَراكِضِ ٱلسِّباقِ، أَعْجَمِيٌّ فِي ٱلْخِصامِ[١] يَلْوِي ٱلأَشْداقَ؛ شاكِيَةٌ تُوَدِّعُ سُفَراءَ[٢] لا تَعودُ، عَقيلَةٌ تَحِنُّ إِلىٰ زَوْجٍ مِنْ عـودٍ؛ عـاتِكَةٌ شَـبْقاءُ[٣] شَديدَةُ ٱلْغِرامَةِ، أُعْجِبَ بِها مَديدُ[٤] ٱلْقامَةِ؛ عَنْقاءُ تَزِقُّ[٥] أَفْراخَ ٱلنُّسورِ، يَزيدُ[٦] في مِرَّتِهَا مَرُّ[٧] ٱلدُّهورِ؛ سَلِسُ ٱلْقيادِ صَعْبٌ أَبِيٌّ[٨]، ذو[٩] مِرَّةٍ غَيْرُ سَوِيٍّ[١٠]؛ مَقْبوضٌ جَمَعَ ٱلْباري عِظامَهُ، فَصَوَّرَهُ وَأَحْسَنَ نِظامَهُ، فَقامَتْ عَنْهُ[١١] ٱلْقيٰمَةُ.

أَلِفٌ وَنونٌ جُمِعا لِلتَّثْنِيَةِ، لا يَرْمِيهِ أَهْلُ ٱلْقياسِ بِالتَّخْطِئَةِ؛ بَلْ أَلِفٌ[١٢] قـارَنَ[١٣] نـوناً[١٤] مُشَدَّداً[١٥] فَإِذا حَرَّكْتَهُ أَنَّ، وَإِذا تَرَكْتَهُ أَطْمَأَنَّ[١٦]؛ [2b] حَـرْفٌ إِذا رُفِـعَ نُـصِبَ لِـلْجَرِّ، وَلا يُسْتَعْمَلُ جَزْماً بَعْدَما دَخَلَهُ ٱلْكَسْرُ؛ وَحَرْفٌ آخَرُ مَعْطوفٌ عَلَيْهِ، وَمَجْرورٌ بِالإِضافَةِ إِلَـيْهِ؛ حَرْفٌ أُدْغِمَ فيهِ غَيْرُهُ بِتَسْكينٍ، وَحَصَلَ[١٧] مِنْهُ تَشْديدٌ وَتَنْوينٌ؛ هَيْأَةٌ[١٨] تُشْـبِهُ[١٩] عَـلامَةَ ٱلْمَدِّ[٢٠] إِذا عُطِّلَتْ، وَتُشاكِلُ ٱلْياءَ إِذَا ٱسْتُعْمِلَتْ.

ذو نَيْرَبٍ مَشّاءٌ بِنَميمٍ، عُتُلٌّ[٢١] عَلَى ٱلْجَفاءِ مُقيمٌ؛ مُغَرَّقٌ يَتَنَكَّبُ عَلىٰ مَوارِدِ ٱلْماءِ، مُعَرَّقٌ

---

١. ط: ـ في الخصام.
٢. ط: شفرا.
٣. ط: شبقى.
٤. ط: حَذْباءُ مَديدَةُ.
٥. ط: ترف.
٦. ط: تزيد.
٧. ط: ـ مرّ.
٨. ط: الى.
٩. ط: ذى.
١٠. ط: مستوى.
١١. ط: عليه.
١٢. ط: بالف.
١٣. ط: قارون.
١٤. ط: نون.
١٥. ط: مشددة.
١٦. في الأصل: لطمأنّ، وما أوردناه صحيح موافق لما في ط.
١٧. ط: جعل.
١٨. ط: هيئته.
١٩. ط: شبه.
٢٠. ط: ـ المد.
٢١. العبارة مأخوذة من الآيتين الشّريفتين: ﴿هَمّازٍ مَشّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾، ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ (القلم ٦٨: ١١ و١٣).

عِنْدَ جَرِّ ٱلنَّسَبِ وَٱلانْتِماءِ؛ وَأَخوهُ دُعِيَ بِهِ لاحِقٌ، عيصٌ أَلَفٌ وَنَبْعَةٌ مَعْطورَةٌ يَنْمي إِذَا أَتَّصَلَ ٱلدَّعِيُّ ٱللّاصِقُ [١]؛ مُقَيَّدٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ ٱلْمُطْلَقُ، طَويلُ ٱلْعُنُقِ مِنْ حَبَلِ عاتِقِهِ مُعَلَّقٌ؛ خَفيفُ ٱلرَّأْسِ يَميلُ إِلىٰ كُلِّ طَيّاشٍ، عارِي ٱلْمَناكِبِ في حَبالَتِهِ ذَواتُ ٱلرّياشِ؛ نَحيفٌ يُرىٰ أَثَرُ ٱلْمَحاجِمِ بِظَهْرِهِ، وَ[٢] يَتَشَمَّرُ [٣] لِقَصْدِ غَيْرِهِ؛ أَجَشُّ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بَيْنَ يَدَيِ [٤] ٱلرُّماةِ، مُبارِزٌ [٥] يَفُتُّ في أَعْضادِ ٱلْكُماةِ،

لِأَمْرٍ ما تَناذَرَكَ ٱلرُّقاةُ ... وَنَكَّبَ عَنْ مَراشِقِكَ ٱلرُّماةُ

كَأَنَّ شَظِيَّةً مِنْ فَرْعِ أَيْكٍ ... تَسَنَّمَهَا ٱلنُّسورُ ٱلطّاوياتُ

أُعْجوبَةٌ جَمَعَتْ بَيْنَ أَضْدادِها: تَمَنُّعاً في خُضوعٍ، وَإِباءً في خُشوعٍ؛ وَتَعَطُّفاً في قَساوَةٍ، وَصَلابَةً في رَخاوَةٍ؛ أَشْباهُ أَغْناقِ ٱلْجِمالِ طابَقَها زِمامُها، أَضْلاعٌ أَنْضاءٌ تَوَسَّطَها سَنامُها؛ كَأَنَّ قَرينَهُ صِلٌّ أَنْسَلَخَ مِنْ إِهابِهِ، فَخَلَعَ عَلَيْهِ بَعْضَ ثيابِهِ؛ مِضْمارٌ جَمَعَ بَيْنَ ٱلْإِنْسِيِّ وَٱلْوَحْشِيِّ، عاطِلٌ يَرْفُلُ في لِباسٍ [٦] مَوْشِيٍّ؛ ثَنَوِيٌّ [٧] يَغْشَى ٱلنّارَ وَلا يَخْشَى ٱلعارَ، مَوْتورٌ نَشَرَ أُذُنَيْهِ لِذِكْرِ ٱلنّارِ؛ موتِرٌ أَخَذَ فِي ٱلرُّكوعِ وَهُوَ قائِمٌ، [3a] خَميصُ ٱلْبَطْنِ يَبْتَلِعُ ذِراعاً وَهُوَ صائِمٌ؛ مَجْذوبٌ [٨] بَلَغَ قابَ قَوْسَيْنِ [٩] فِي ٱلارْتِياضِ، مُتَقَشِّفٌ أَبْلىٰ طِمِرَيْهِ فِي ٱلتَّذَلُّلِ وَٱلانْخِفاضِ؛ مُنْقَبِضٌ جَمَعَ لِلانْزِواءِ أَطْرافَهُ، مُرابِطٌ يَهُزُّ عِنْدَ ٱللِّقاءِ أَعْطافَهُ؛ مُتَحَرِّجٌ يَعَضُّ عَلىٰ ناجِذِ ٱلتَّصَبُّرِ [١٠] فِي ٱلشِّدَّةِ وَٱلرَّخاءِ [١١]، مَنْ صاحَبَهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ مَشىٰ عَلَى ٱلْهَواءِ، فَقُلْ

---

١. في الأصل: اللاحق، وما أوردناه موافق لما في ط؛ ولا يخفى أنّ العبارة من «عيص» إلى «اللاصق» متّزنة ببيت شعر يمكن أن يُكتب ويُقرأ هكذا:

عـيصٌ أَلِـفٌ وَنَـبْعَةٌ مَـعْطورَةٌ ... يَنْمي إِذَا أَتَّصَلَ ٱلدَّعِيُّ ٱللّاصِقُ

٢. ط: ـو. ٣. ط: يتسم. ٤. ط: ـيدى.
٥. ط: بارز. ٦. ط: اللباس. ٧. ط: وثنوىّ.
٨. ط: محدوب.
٩. تعبير قرآنيّ ورد في الآية الشّريفة: ﴿فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنىٰ﴾ (النّجم (٥٣): ٩).
١٠. ط: الصّبر.
١١. ط: الرخاوه.

في نونٍ ٱلْتَقَمَ مُرْسَلاً فَنَبَذَهُ بِالْعَراءِ[١]؛

راكِعٌ أَوّاهٌ يَشْكو وِزْرَهُ، ٱلَّذي أَنْقَضَ ظَهْرَهُ[٢]؛ بَرْبَرِيٌّ طَوَّلَ ٱلطَّوى، جُثْمانَهُ فَهُوَ كَقِدْحِ ٱلنَّبْعِ مَحْنِيُّ ٱلْقُوى[٣]؛ عَطوفٌ عَلىٰ مَنْ مَدَّ إِلَيْهِ يَدَ ٱلاجْتِذابِ، قَوولٌ وَلَوْ أَنَّ ٱلسُّيوفَ[٤] جَوّابٌ؛ مُجْرِمٌ أُلْزِمَ طائِرُهُ في عُنُقِهِ[٥]، وَعُرِضَ عَلَى ٱلنّارِ لِسوءِ خُلُقِهِ؛ وَسَوْفَ يُؤْخَذُ بِالنَّواصي وَٱلْأَقْدامِ[٦]، وَيُجْزىٰ بِما تَحْمِلُهُ مِنَ ٱلْأَوْزارِ وَٱلْحُطامِ؛ وَيُسْتَنْطَقُ جُلودُهُ قَسْراً وَقَهْراً، فَيَنْطِقُ بِما يُخْفيهِ جَهْراً؛ وَأَنّىٰ لَهُ ٱلتَّناوُشُ مِنْ مَكانٍ بَعيدٍ[٧] وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ حَزِّ رَقَبَتِهِ مَنْ هُوَ ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَريدِ﴾[٨]؛

ناحِلٌ ٱلْصَقَ بَطْنَهُ بِظَهْرِهِ، حَتّىٰ بَدا[٩] لِلنّاظِرِ[١٠] ذاتُ صَدْرِهِ، وَغارَتْ كُلاهُ في خَصْرِهِ؛ لِاسْتيلاءِ قُوَّتِهِ ٱلدّافِعَةِ ٱلْهالِكَةِ، عَلىٰ قُوَّتَيْهِ ٱلْجاذِبَةِ وَٱلْماسِكَةِ؛ وَٱنْقِطاعِ حَبْلِ وَريدِهِ عَنْ سَرَيانِهِ، وَتَجافي جَنْبِهِ عَنْ مُضْرانِهِ؛ ثُعْبانُ[١١] إِذا أُنْشِطَ مِنْ عِقالِهِ، أَمِنَ ٱلنّاسُ عادِيَةَ أَفْعالِهِ؛ جَموحٌ يَعْثُرُ بِالرّاكِبِ، مُعَرْقَبٌ تَحْمِلُهُ ٱلْمَناكِبُ؛ ضَرِسٌ شَرِسٌ يَتَمَطّىٰ وَيَتَثاءَبُ[١٢] لِتَمَدُّدِ أَعْصابِهِ[١٣]، مُتَجَرِّدٌ يَسْتَظْهِرُ وَيَدِلُّ[١٤] بِأَوْلادِهِ وَأَعْقابِهِ؛ ظَرْفٌ مَظْروفُهُ يُخالِفُ ٱلظَّرْفَ، هٰذا

---

١. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿وَ إِنَّ يونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلينَ * ... فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحوتُ ... * فَنَبَذْناهُ بِالْعَراءِ وَ هُوَ سَقيمٌ﴾ (الصّافّات (٣٧): ١٣٩ ـ ١٤٥).

٢. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿وَ وَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ * ٱلَّذي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ (الشّرح (٩٤): ٢ و ٣).

٣. ط: ـ «بربري ... القوى».

٤. ط: السّيف.

٥. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿وَ كُلَّ إِنْسانٍ أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ في عُنُقِهِ﴾ (الإسراء (١٧): ١٣).

٦. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمونَ بِسيماهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّواصي وَٱلْأَقْدامِ﴾ (الرّحمٰن (٥٥): ٤١).

٧. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿وَ أَنّىٰ لَهُمُ ٱلتَّناوُشُ مِنْ مَكانٍ بَعيدٍ﴾ (سبأ (٣٤): ٥٢).

٨. ق (٥٠): ١٦.

٩. ط: بَدَتْ.

١٠. ط: لِلنّاظِرين.

١١. في الأصل: شعبان، وما أوردناه موافق لما في ط.

١٢. ط: يتثاوب.

١٣. ط: أعضائه.

١٤. في حواشي ط: «يَذِلُّ».

لا يَقْبَلُ ٱلْعَدْلَ وَذا لا يَقْبَلُ ٱلصَّرْفَ؛ هَيْفاءُ مَتْنُها مَجْدولٌ، وَفَرْعُها مَفْتولٌ؛ خَصْرُها دَقيقٌ، وَقَدُّها رَشيقٌ؛ قَوِيَّةُ ٱلْعِلْباءِ[١]، مَحْطوطَةُ ٱلْمِطاءِ[٢]؛ ناشِرَةُ أَكْبادِها[٣] قُبُّ ٱلْكُلىٰ يَضُمُّها صاحِبُها إِلَى ٱلصَّدْرِ، فَتَتَكَبَّبُ عَنْهُ وَتَزْوَرُّ.

مِزْواجٌ[٤] مِطْلاقٌ، يُوَدِّعُ صاحِبَهُ عِنْدَ ٱلْاعْتِناقِ؛ مُكَلَّفٌ خُلِقَ في كَبَدٍ[٥]، طَموحٌ لا يُذْعِنُ إِلّا لِمَنْ عِنْدَهُ مُدُّ يَدٍ؛ [3b] مَقْبوضٌ يُقارِبُ ٱلسَّريعَ، وَيُفارِقُهُ عِنْدَ ٱلتَّقْطيعِ؛ صَحيحٌ مَعْلولٌ[٦]، مَمْدودٌ فِي ٱلْعَرْضِ مَقْصورٌ فِي ٱلطّولِ؛

قَرْناءُ أَحْصَنَتْ فَرْجَها، وَأَبْعَدَتْ مِنْ نَفْسِها زَوْجَها؛ مُحْتَبٍ[٧] ذو أَناةٍ[٨]، تَعَوَّدَ وَأْدَ ٱلْبَناتِ؛ غَيورٌ إِذا لاقىٰ بَناتُهُ ٱلْأَتْرابُ، زَوىٰ حاجِبَهُ لِلْإِضْرابِ، فَـ﴿يُمْسِكُهُ عَلىٰ هونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي ٱلتُّرابِ﴾[٩]؛ عِرْقٌ مِنْ عُروقِ ٱلشَّرْيانِ، إِذا جَسَّتْهُ ٱلْبَنانُ، يَنْبِضُ وَلَهُ ضَرَبانٌ؛ قَوْسٌ[١٠] مِنْ[١١] دائِرَةِ ٱلسّوءِ[١٢] يُحيطُ بِالْأَعْداءِ، مُتَعَصِّبٌ يُنْشَطُ لِلْمُنازَعَةِ بَعْدَ ٱلْإِغْراءِ؛ دَهْرِيٌّ أَتىٰ عَلَيْهِ قَرْنٌ بَعْدَ قَرْنٍ فَانْحَنىٰ مَطاهُ، لا يَنْتَصِبُ إِلّا وَعَلَى ٱلْيَدِ مُتَّكاهُ، وَيُنْشِدُ إِذا فَتَحَ فاهُ [شِعْرًا][١٣]:

«سَلَبْتِ عِظامي لَحْمَها فَتَرَكْتِها[١٤] مُجَرَّدَةً تَضْحىٰ إِلَيْكِ[١٥] وَتَخْصَرُ[١٦]

---

١. في الأصل: العلبا، وفي ط: العلياء، والصّحيح ما أوردناه.
٢. في الأصل: العطا، وما أوردناه موافق لما في ط.
٣. ط: اكتادها.
٤. ط: مزاوج.
٥. العبارة مقتبسة من الآية الشّريفة: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنْسانَ في كَبَدٍ﴾ (البلد (٩٠): ٤).
٦. في الأصل: معتدل، وما أوردناه موافق لما في ط.
٧. ط: محب.
٨. في الأصل: اناث، وما أوردناه موافق لما في ط.
٩. النّحل (١٦): ٥٩.
١٠. ط: قوسه.
١١. ط: حين.
١٢. تعبير قرآنيّ ورد في الكريمتين: ﴿... عَلَيْهِمْ دائِرَةُ ٱلسَّوْءِ ...﴾ (التّوبة (٩): ٩٨، والفتح (٤٨): ٦).
١٣. الزّيادة من نسخة الأصل كتبت بلونٍ آخر.
١٤. ط: وتركتها.
١٥. ط: «تحظى لديك»، مكانَ «تضحى إليك».
١٦. ط: تحضر.

خُذي بِيَدي ثُمَّ اَنْهَضي بي تَبَيَّتي[١] بـــيَ ٱلضُّـــرُّ إلّا أنَّـني[٢] أَتَسَـتَّرُ»[٣]

عِظامِيٌّ إذا ٱنْتَسَبَ، عِصاميٌّ[٤] إذا ٱنْتَصَبَ؛ مُكاشِحٌ أولعَ بِتَضْريبِ[٥] غَيْرِهِ، وَرُبَّما رُدَّكَيْدُهُ في نَحْرِهِ؛ مُتَحَدِّبٌ[٦] يُظْهِرُ ٱلْحُنُوَّ وَيُضْمِرُ ٱلسّوءَ، مِنْ عُصْبَةٍ[٧] هِيَ بِالْقُوَّةِ تَنوءُ[٨]؛ مَيّالَةُ ٱلْأَعْطافِ تُسْنِدُ ٱلْعودَ إلىٰ صَدْرِها، وَتُمَكِّنُهُ بَيْنَ سَحْرِها وَنَحْرِها؛ وَتُدْني مِـنَ ٱلْأَسْـماعِ أَوْتـارَها، فَتَضْرِبُها[٩] فَتُغَنّي فَتُفْشي أَسْرارَها؛ قَرْنانٌ يَسْمَحُ بِأَزْواجِهِ عَلَى ٱلْبُعَداءِ[١٠]، وَيَـقْذِفُ بَـناتَ صُلْبِهِ بِالنَّكْراءِ؛ غَليظُ ٱلْكَبِدِ يَجْفو[١١] أَفْلاذَ كَبِدِهِ، وَيَشْمَئِزُّ[١٢] مِنْ تَحَمُّلِ أَعْباءِ وَلَدِهِ؛ فَيَنْفيهِ عَنْ حِجْرِهِ ثُمَّ يَحِنُّ عَلىٰ أَثَرِهِ؛ فَقيلَ لَهُ يا هٰذا! أَسَوْقاً وَشَوْقاً أَجْمَعا[شِعْرٌ][١٣]:

«حَـنَنْتَ إلىٰ رَيّـا وَنَـفْسُكَ بـاعَدَتْ مَـزارَكَ مِـنْ رَيّـا وَشَـعْباكُـما مَـعا

فَـما حَسَـنٌ أَنْ تَأْتـيَ ٱلْأَمْـرَ طـائِعاً وَ تَـجْزَعَ أَنْ داعِـي ٱلصَّـبابَةِ أَسْـمَعا

وَأَذْكُـرُ أَيّـامَ ٱلْـحِمىٰ ثُـمَّ أَنْـثَني عَلىٰ كَبِدي مِنْ خَشْيَةٍ أَنْ تَقَطَّعا[١٤]»[١٥]

---

١. ط: «اكشفي الثّوب تنظري»، مكان «انهضي ...».

٢. ط: «ضنا جسدي لكنّني»، مكانَ «بي ... أنّني».

٣. البيتان ممّا اختُلف في قائلهما وروايتهما وضبطهما، فنُسبا إلى عبدالملك الحارثيّ (كما في ديوان الحماسة)، ومجنون ليلى (قيس بن الملوّح)، وبشّار بن برد وغيرهم (ابحث عنهما في الموسوعة الشعريّة)، ولكنّ رواية النّص مطابقة لما في ديوان الحماسة برواية المرزوقيّ (راجع شرح ديوان الحماسة، ج ٣، ص ١٤٢٥، في باب النّسيب).

٤. ط: عصابي.

٥. ط: بضرب.

٦. ط: منحدب.

٧. ط: عصبته.

٨. ط: بنو.

٩. ط: فيضربها.

١٠. ط: الأعداء.

١١. في الأصل: تجفوا، بتاء الغائبة والألف الزّائدة، وما أوردناه موافق لما في ط.

١٢. في الأصل: تشمير، وما أوردناه موافق لما في ط.

١٣. الزّيادة من نسخة الأصل كتبت بلونٍ آخر.

١٤. ط: تصدعا.

١٥. من قصيدة الصِّمَّة بن عبدالله القُشَيريّ في النّسيب (كما في ديوان الحماسة) إلّا أنّ رواية المرزوقيّ توافق ما في ط (راجع شرح ديوان الحماسة، ج ٣، ص ١٢١٥)؛ هٰذا وقد نُسبت الأبيات إلى قيس بن زريح، ويزيد بن الطّثريّة أيضاً مع اختلاف يسير في روايتها (ابحث عنها في الموسوعة الشعريّة).

مُشاجِرُ مُشَجَّرُ ٱلنَّسَبِ، يُطاوِعُ مَنْ تَمَدَّدَ[١] إِلَيْهِ بِسَبَبٍ؛ عَذْقٌ[٢] يُثْمِرُ ٱلشَّوْكَ دونَ ٱلرُّطَبِ، مَحْنِيُّ[٣] ٱلظَّهْرِ حَمّالَةُ[٤] ٱلْحَطَبِ؛ وَثيقَةٌ جامِعَةٌ لِأَسْبابٍ[٥] ٱللُّزومِ وَٱلْإِحْكامِ، عَرِيَّةٌ عَنِ ٱلنَّواقِضِ[٦] مَطْوِيَّةٌ عَلَى ٱلنُّفوذِ وَٱلْانْبِرامِ، يُتَشَبَّثُ بِها عِنْدَ ٱلْخِصامِ[٧]؛ مُتَمَرِّدٌ كُلَّما قيدَ إِلَى[٨] ٱلْاسْتِسْلامِ بِأَسْبابِهِ، نَكَصَ وَٱرْتَدَّ عَلىٰ أَعْقابِهِ؛ أَمينٌ غَيْرُ مَأْمونٍ عَلَى ٱلْوَدائِعِ، وَكُلُّ مَا[٩] ٱسْتُودِعَتْهُ فَهُوَ ضائِعٌ؛ ظَلومٌ يَقْبَلُ ٱلْأَمانَةَ بِجَهْلِهِ[١٠]، وَيُؤَدّي ما قَبِلَ إِلىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ؛ نافِذُ ٱلْأَمْرِ لَيْسَ بِعادِلٍ، ثاني عِطْفِهِ[١١] لِيُجادِلَ؛ مَكْبودٌ يُعالِجُ بِالْكَيِّ، مُطالَبٌ يُدافِعُ بِاللَّيِّ؛ [4a] مُسَدَّدٌ غَيْرُ سَديدٍ، جَمَعَ بَيْنَ ٱلْمَدِّ وَٱلتَّشْديدِ؛ قاتِلٌ لَهُ في سِهامِ[١٢] ٱلْفَرائِضِ نَصيبٌ، يَأْخُذُ ما يَأْخُذُ بِالتَّعْصيبِ؛ مُعَشَّشُ أَفْراخِ ٱلْعُقابِ، صَرَّتْ عَلَيْهِ رِجْلُ ٱلْغُرابِ؛ مُتَجَلِّدٌ لا يَتَضَعْضَعُ لِرَيْبِ ٱلدَّهْرِ، وَلَوْ رُمِيَ بِقاصِمَةِ[١٣] ٱلظَّهْرِ؛ ثاكِلٌ[١٤] يُساهِمُني في مُكابَدَةِ ٱلشَّدائِدِ، وَيُسْعِدُني[١٥] في ٱلتَّحَنُّنِ عَلَى ٱلْأَوْلادِ وَٱلْوَلائِدِ؛ [شِعْرٌ][١٦]:

«لَنا كُلَّ يَوْمٍ رَنَّةٌ خَلْفَ ذاهِبٍ ... وَمُسْتَهْلِكٍ بَيْنَ ٱلنَّوىٰ وَٱلنَّوائِبِ

---

١. ط: يمدد.

٢. ط: غدق.

٣. ط: منحني.

٤. في جميع النّسخ: حمله، والظّاهر أنّه مقتبس من الكريمة ﴿وَ ٱمْرَأَتُهُ حَمّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ (المسد ١١١: ٤).

٥. في الأصل: لانساب، وما أوردناه موافق لما في ط.

٦. ط: النواقص.

٧. ط: الخطام.

٨. ط: ـ الى.

٩. ط: كلما، متّصلةً.

١٠. العبارة تشير إلى الآية الشّريفة: ﴿إِنّا عَرَضْنَا ٱلْأَمانَةَ عَلَى ٱلسَّماواتِ وَ ٱلْأَرْضِ وَ ٱلْجِبالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها وَ أَشْفَقْنَ مِنْها وَ حَمَلَهَا ٱلْإِنْسانُ إِنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ (الأحزاب (٣٣): ٧٢).

١١. تعبير قرآنيّ ورد في الآية الشّريفة: ﴿ثانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ ٱللّٰهِ...﴾ (الحجّ (٢٢): ٩).

١٢. ط: سهم.

١٣. في الأصل: تقاصمه، وما أوردناه موافق لما في ط.

١٤. ط: ـ ثاكل.

١٥. ط: يسعد.

١٦. الزّيادة من نسخة الأصل كتبت بلونٍ آخر.

وَقَلْعَةُ إِخْوانٍ كَأَنَّا وَراءَهُمْ نُرامِقُ أَعْجازَ ٱلنُّجومِ ٱلْغَوارِبِ»[١]

مُنْحَنِي ٱلظَّهْرِ يَتَوَكَّأُ عَلَى ٱلْعَصا، فَيُلْقيها ﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعىٰ﴾[٢]، مُجاهِدٌ يُزْجي دَهْرَهُ بَيْنَ شِدَّةٍ وَراحَةٍ، وَكَدٍّ وَٱسْتِراحَةٍ، وَلينٍ وَوَقاحَةٍ، وَقَبْضٍ وَسَماحَةٍ؛ فَهُوَ[٣] بَيْنَ وَلِيٍّ ظاهِرٍ، وَعَدُوٍّ مُجاهِرٍ؛ خَدومٌ[٤] يَميلُ إِلىٰ مَنْ يَجْذِبُ بِضَبْعِهِ، وَيُنازِعُ مَنْ يُخالِفُهُ[٥] بِطَبْعِهِ، وَإِنْ نُحِتَ مِنْ نَبْعِهِ؛ مُقيتٌ[٦] إِذا أَتاهُ، ٱبْنُ ٱلسَّبيلِ فاغِراً فاهُ، أَطْعَمَهُ مِنْ عِنْدِهِ ثُمَّ ضَرَبَ قَفاهُ، وَأَبْعَدَهُ وَنَفاهُ؛ جانِيَةٌ مُخْتَضِبَةٌ، سَليطَةٌ ذَرِبَةٌ[٧]؛ كاسِيَةٌ[٨] عارِيَةٌ، كَأَنَّها أَفْعىٰ جارِيَةٍ؛ رَقيقٌ فيهِ شِدَّةٌ، بَليدٌ فيهِ حِدَّةٌ؛ فاتِكٌ تَأَبَّطَ شَرّاً، مُلاعِبُ ٱلْأَسِنَّةِ يَقْتُلُ صَبْراً؛ مُتْلِفٌ مُخْلِفٌ وَهّابٌ لا يُمْسِكُ[٩]، سَخيٌّ بِما يَمْلِكُ؛ كَزٌّ[١٠] ٱلْيَدَيْنِ بَذولٌ، كَأَنَّما عَناهُ مَنْ يَقولُ [شِعراً][١١]:

..... «يُعْطي وَيَمْنَعُ لا بُخْلاً وَلا كَرَماً»[١٢]

---

١. البيتان هما البيت الأوّل والثاني من قصيدة للشّريف الرّضيّ في رثاء خاله (راجع ديوانه :، ج ١، ص ١٤٦) إلّا أنّ في ضبط الدّيوان «النّوادب» بدل «النّوائب»، و«وراهمُ» بدل «وراءهم».

٢. طٰه (٢٠): ٢٠.

٣. ط: وهو.

٤. ط: جذوب.

٥. ط: خالفه.

٦. ط: مفتت.

٧. ط: دريه.

٨. ط: ـ كاسية.

٩. في الأصل: ـ لا يمسك، وما أوردناه موافق لما في ط.

١٠. ط: لذى.

١١. الزّيادة من نسخة الأصل كتبت بلونٍ آخر.

١٢. المصراع الثّاني لبيتٍ صدرُه: «لٰكنّها خطراتٌ مِن وساوسه»، والبيت مع ما قبله منسوب إلى أبي‌القاسم الأعمى (معاوية بن سفيان)، كما صرّح به المرزباني في معجم الشعراء، ص ٣٩٥، وقال إنّه في هجو الحسن بن سهل وقبله: «لا تَحمِدنْ حَسَناً في الجود إن مطرتْ /كفّاه غزراً ولا تذممه إن رزَما * فليس يمنع إبقاءً على نشبٍ /ولا يجود لفضل الحمد مغتنِما»؛ ولكنْ أبوهلال العسكري في جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٦٣، ذيل المثل «أتاك رَيّانُ بِلَبَنِه»، نسب البيت والبيتين قبله إلى إبراهيم بن العبّاس في هجو ابن سهل نفسِه؛ وقد نُسب إلى أبي‌بكر الخوارزميّ (محمّد بن العبّاس) في شأن الصّاحب ابن عبّاد، كما نقله ابن خلّكان في الوفيات، ج ٤، ص ٣٤، وروايته للبيت وما قبله هٰكذا: «لا تحمدنّ ٱبن عبّاد وإن هطلتْ /يداه بالجود حتّى أخجلَ الدّيَما * فإنّه خطرات من وساوسه /يُعطي ويمنع لا بخلاً ولا كرماً».

مُحَكَّمٌ [١] يُعاضِدُ ذَا ٱلْيَدَيْنِ عَلىٰ صاحِبِ ٱلرَّقَبَةِ، مُسْتَرْسِلٌ لا يُبالي بِاقْتِحامِ ٱلْعَقَبَةِ؛ حاجِبٌ غَمَزاتُ [٢] ٱلْحاظِهِ كَالْعِينِ تُدْخِلُ ٱلرَّجُلَ ٱلْقَبْرَ، مُبَذِّرٌ يَدُهُ مَغْلولَةٌ إِلىٰ عُنُقِهِ [٣] لِلْحَجْرِ؛ كَوْماءُ مَعْقولَةٌ، هَوْجاءُ مَعْلولَةٌ [٤]؛ حاجِبٌ مَقْرونٌ، لا يوجَدُ مِثْلُهُ فِي ٱلْقُرونِ؛ كَالْحَيَّةِ ٱلرَّقْشاءِ مَسُّها لَيِّنٌ، وَخَطْبُها غَيْرُ هَيِّنٍ؛ نائِمُ [٥] ٱلْعَيْنِ بَصَرُهُ حَديدٌ، كَالْجَمَلِ ٱلآنِفِ ٱلْمَقادَ [٦] إِذا قيدَ؛ شاحِبٌ مُحْقَوْقِفٌ، سائِقٌ لا يَسْتَوْقِفُ؛ بَطَلٌ شَدَّ لِلْمَوْتِ حَيازيمَهُ [٧]، وَشَحَذَ لِلِقاءِ ٱلْعَدُوِّ غِرارَ ٱلْعَزيمَةِ؛ طائِفَةٌ تَنَكَّبوا [٨] عَنْ شِرْعَةِ [٩] ٱلأَصْحابِ، ﴿كُلَّما نَضِجَتْ جُلودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ جُلوداً غَيْرَها لِيَذوقُوا ٱلْعَذابَ﴾ [١٠]. شِعرٌ [١١]:

مِنْ صَنْعَةِ ٱلْباري لَدَىَّ مَطِيَّةٌ ... عَجْفاءُ تُبْصِرُ فِي ٱلضُّلوعِ عِظامَها

نِضْوٌ يُسَيِّرُ [١٢] عِنْدَ شَدِّ عِقالِها ... وَتُناخُ قَسْراً [١٣] إِنْ أَرَدْتَ قِيامَها

قَصْواءُ تَهْدِرُ كَالْفَنيقِ مُشَقْشِقاً ... تُبْدِي ٱلْحَنينَ إِذا جَذَبْتَ زِمامَها

وَيَعَضُّ عَضّاً حينَ تَكْعَمُ [١٤] شِدْقَها ... وَسَلِمْتَ مِنْها إِذْ خَلَعْتَ كِعامَها

تَهْفو بِراكِبِها وَكانَ بِصَوْتِها ... تَحْدو [١٥] عَلَيْهِ إِذا ٱسْتَقَلَّ سَنامَها

---

١. ط: محاكم.

٢. ط: غمرات.

٣. العبارة مقتبسة من الآية الشّريفة: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلولَةً إِلىٰ عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْها كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلوماً مَحْسوراً﴾ (الإسراء (١٧): ٢٩).

٤. ط: مغلولة.

٥. في الأصل: نائمة، وما أوردناه موافق لما في ط، ملائم وتذكيرَ الضّمير في «بصره».

٦. ط: ينقاد.

٧. قد مضى من المصنّف العبارة نفسها هٰكذا: «بطل شدّ حيازيمه للموت»؛ انظر الفقرات الاولى بعد [2a].

٨. ط: تنبو.

٩. ط: سرعة.

١٠. النّساء (٤): ٥٦؛ وفي ط: + وَهٰذا آخِرُ رِسالَةِ ٱلْقَوْسِ لِلشَّيْخِ كَمالِ ٱلدّينِ ٱلاصْفَهانِيِّ.

١١. كتبت في نسخة الأصل بلونٍ آخر.

١٢. في الأصل: يسرّ، وما أوردناه موافق لما في ط.

١٣. ط: قصراً.

١٤. ط: تلقم.

١٥. ط: تحدوا.

وَتلوكُ شَـوْكاً لا يَسـوغُ لِـغَيْرِها وَلَرُبَّما سَبَقَ ٱلْخِشاشُ[١] خِـطامَها
[4a] وَإِذَا ٱمْتَطاها قاصِداً أَعْراضَهُ بَـلَغَ ٱلْـمَرامَ وَلا تَـريمُ مَـقامَها[٢]

هٰذا وَقَدْ سَبَقَني إِلىٰ هٰذِهِ ٱلشِّرْعَةِ مَنْ هُوَ سَبّاقُ غاياتِ ٱلْفَضْلِ، وَخِرّيتُ طُرُقِ[٣] ٱلْعَقْلِ وَٱلنَّقْلِ؛ فَلَمْ يَبْقَ فِي ٱلْـقَوْسِ مَـنْزَعٌ، وَلا فـي كِـنانَةِ ٱلْـفَصاحَةِ أَهْـزَعُ[٤]؛ لٰكِـنّي قَـرَنْتُ شَوْهاءَ بِحَسْناءَ، وَأَرْسَلْتُ عُبَيْرَةً مِنْ عَيْنٍ عَوْراءَ؛ وَنَظَمْتُ خَرْزَةً في سِلْكِ ٱللَّآلِ، وَدَفَعْتُ بِهِ عَيْنَ ٱلْكَمالِ؛

فَهُناكَ إِنْ تَرَ ما يَشينُ فَـوارِهِ كَرَماً وَإِنْ تَرَ ما يَزينُ فَأَفْشِهِ

[اتَّفَقَ ٱلْفَراغُ مِنْ تَعْليقِ رِسالَةِ ٱلْقَوْسيَّةِ ٱلْكَماليَّةِ عَشِيَّةَ يَوْمِ ٱلثُّلَثاءِ مُنْتَصَفَ صَفَرٍ، خُـتِمَ بِالْخَيْرِ وَٱلظَّفَرِ، سَنَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرينَ وسَبْعِمِأَةٍ، حَرَّرَهُ ٱلْحاجُّ مُحَمَّد مَسْعود][٥].

---

١. ط: الحشاش.
٢. البيت ليس في ط.
٣. ط: خرق.
٤. ط: + وَٱللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ، تَمَّتِ ٱلرِّسالَةُ في صِفَةِ ٱلْقَوْسِ.
٥. الزّيادة من الكاتب.

المآخذ

* *القرآن الكريم*.

١ . آقابزرگ الطّهراني ، محمّد محسن ، *الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة* ، ٢٦ ، ج (در ٢٩ مج) ، ج ٣ ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ . = ١٩٨٣ م.

٢ . ابن الأثير الجزري ، ضياء الدّين نصر الله بن محمّد ، *المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر* ، قدّم له وحقّقه وعلّق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، ٢ ، ج (في مجلّد واحد) ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ . = ١٩٥٩ م.

٣ . ابن حِجّة الحموي ، أبوبكر تقيّ الدّين بن علي ، *ثمرات الأوراق في المحاضرات* ، شرحه وضبطه مفيد محمّد قميحة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ . = ١٩٨٣ م.

٤ . ابن خلكان ، أحمد بن محمّد ، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان* ، حقّقه وعلّق حواشيه وصنع فهارسه محمّد محيي الدّين عبدالحميد ، ٦ ج ، مكتبة النّهضة المصريّة ، القاهرة ، ١٣٦٧ هـ . = ١٩٤٨ م.

٥ . ابن الفوطي ، عبدالرّزاق بن احمد ، *تلخيص مجمع الآداب ومعجم الألقاب* ، تحقيق محمّد الكاظم ، ٦ ج ، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي ، تهران ، ١٣٧٤ (= ١٤١٥ هـ.).

٦ . ابوالمجد تبريزى ، محمّد بن مسعود ، *سفينهٔ تبريز* ، چاپ عكسى از روى نسخهٔ خطّى كتابخانهٔ شورای اسلامى ، با مقدّمه‌های عبدالحسين حائرى ونصرالله پورجوادى ، مركز نشر دانشگاهى ، تهران ، ١٣٨١.

٧ . أبوهلال العسكري ، الحسن بن عبدالله ، *جمهرة الأمثال* ، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه أحمد

عبدالسّلام، خرّج أحاديثه أبوهاجر محمّد سعيد بن بسيوني زغلول، ٢ ج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٨هـ. = ١٩٨٨م.

٨. الجبوري، كامل سلمان، *معجم الأدباء*، من العصر الجاهليّ حتّى سنة ٢٠٠٢ م.، ٧ ج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ. = ٢٠٠٣م.

٩. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله الشّهير بكاتب الجلبي، *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون*، ٢ ج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ. = ١٩٩٢م.

١٠. السّيد، فؤاد، *فهرس المخطوطات المصوّرة*، الجزء الأوّل، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، ١٩٨٨م.

١١. الشّبستري، عبدالحسين، *مشاهير شعراء الشّيعة*، ٥ ج، المكتبة الأدبيّة المختصّة، قم، ١٤٢١هـ.

١٢. الشّريف الرّضي، محمّد بن الحسين، *ديوان*، ٢ ج، طبع الاوفست، وزارة الإرشاد الإسلاميّ، ايران، ١٤٠٦هـ.

١٣. كمال‌الدّين اسماعيل، اسماعيل بن محمّد، *ديوان*، بانضمام رسالة القوس، باهتمام حسين بحرالعلومي، دهخدا، تهران، ١٣٤٨.

١٤. المجمّع الثّقافيّ، *الموسوعة الشّعريّة*: برنامج كمبيوتريّ (في هيأة قرص الكترونيّ) يحتوي على مجموعة ضخمة من الدّواوين الشّعريّة والكتب الأدبيّة والمعاجم اللّغويّة، أبوظبي، ٢٠٠٣م.

١٥. المرزباني، محمّد بن عمران، *معجم الشّعراء*، ومعه المؤتلف والمختلف للآمدي، بتصحيح وتعليق ف. كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٤هـ.

١٦. المرزوقي، احمد بن محمّد، *شرح ديوان الحماسة*، نشره احمد امين وعبدالسّلام هارون، ٤ ج، لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ١٣٧١هـ.

القَوسيَّة النِّظاميَّة

لقاضي نظام‌الدّين أبي‌سعد محمّد بن إسحاق الإصفهانيّ

تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن‌الرَّسول

كلمة المحقِّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

نظرة عابرة إلى حياة المصنّف ورسالته

ابوسعد محمّد بن إسحاق بن المطهر المعروف بالقاضي نظام‌الدّين الاصفهانيّ أديب شاعر ذو لسانين من رجال اصفهان وقضاتها فى القرن السّابع الهجريّ (كان حيّاً في ٦٣١ ـ ٦٨١ هـ.) ويُعدّ من فرسان الشّعر القريض والدّوبيت، مدح الخليفة المستنصر العبّاسيّ وكان صديقاً ومادحاً للوزراء الجوينيين في خراسان وتبريز واصفهان وبغداد، واتّصل بنصيرالدّين الطوسيّ ومدحه ووصف رصد مراغة، كما رويت منه إخوانيّات كثيرة فى النّظم و النّثر خطاباً لأعيان العصر من الوزراء والعلماء والأدباء والشّعراء.

له شُرَف إيوان البيان في شَرَف بيت صاحب الدّيوان، أراد به بهاءالدّين محمّد الجوينيّ وهو والد الأخوين الشّهيرين عطاملك وشمس‌الدّين، وأيضاً له نخبة الشّارب وعجالة الرّاكب وهو ديوان دوبيت يتضمّن خمسمأة قطعة رباعيّة منه في كُلّ القوافي حقّقها ونشرها الدّكتور كمال أبوديب فى بيروت، وله قصائد

كثيرة ورسائل مختلفة في فنون شتّى[١].

ورسالة القوس أو القوسيّة النّظاميّة هى رسالة أدبيّة بنثر مصنوع متكلّف مثل ما نشاهده فى المقامات للحريرىّ، وصف المصنّف فيها القوسَ وما يتعلّق بها بأساليب بيانيّة مختلفة وقد أكثر فيها من المحسّنات البديعيّة ثمّ قدّمها للشّاعر الكبير الإيرانىّ كمال‌الدّين اسماعيل الاصفهانىّ واقترح عليه أن يعارضها برسالة مثلها فأجابها المخاطَبُ وصنّف القوسيّة الكماليّة الّتي نقدّمها بعد هٰذه الرّسالة.

وقد أشار كمال‌الدّين هٰذا إلى القاضي نظام‌الدّين الاصفهانىّ وقوسيّته في ختام رسالته قائلاً: «هٰذا وَقَدْ سَبَقَني إِلىٰ هٰذِهِ ٱلشِّرْعَةِ مَنْ هُوَ سَبّاقُ غاياتِ ٱلْفَضْلِ، وَخِرّيتُ طُرُقِ ٱلْعَقْلِ وَٱلنَّقْلِ؛ فَلَمْ يَبْقَ فِي ٱلْقَوْسِ مَنْزَعٌ، وَلا في كِنانَةِ ٱلْفَصاحَةِ أَهْزَعُ؛ لٰكِنّي قَرَنْتُ شَوْهاءَ بِحَسْناءَ، وَأَرْسَلْتُ عُبَيْرَةً مِنْ عَيْنٍ عَوْراءَ؛ وَنَظَمْتُ خَرْزَةً في سِلْكِ ٱللَّآلِ، وَدَفَعْتُ بِهِ عَيْنَ ٱلْكَمالِ». هٰذا وقد ذُكر أنّ بعض أعلام نيسابور كتب شرحاً على قوسيّة القاضي وأثنى عليه في شرحه بقوله: «أقضى قضاة العالم، مفتي طوائف الأمم، منشئ البدائع والعجائب، مظهر الرّوائع والغرائب ....».

ومعوّلي في تحقيق الرّسالة على نسختين إحداهما نسخة من تركيّا كُتبت سنة ٧١٠ للهجرة، تشتمل على منشآت الشاعر نظماً ونثراً منها القوسيّة الّتي وقعت فى الأوراق ١٤٦ ـ ١٥٤ منها؛ والثّانية نسخة من باريس كُتبت سنة ٧٣٧ للهجرة، واشتملت أوراقها من ٧٩ ـ إلى ٨١ على الرّسالة ناقصةً[٢]، ثمّ جعلت المخطوطة الأولى أساساً ورمزت إليها بـ«الأصل» أو «T» وإلى الثّانية بـ«ب» أو «B».

ولا يخفى أنّ للرّسالة رواية أخرى تختلف كثيراً عمّا اعتمدنا عليه في هٰذا العمل

---

١. راجع: آقا بزرگ الطّهراني، ج ٣، ص ١٥٢؛ والأعلمي، ج ١٥، ص ١٥٠؛ والأميني، ج ٥، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٧؛ وبروكلمان، ج ٥، ص ٣٥؛ وجواد، ص ٨٤ ـ ٩٤؛ وزيدان، ج ٢، ص ١٣٧؛ والشّبستري، ج ٤، ص ٩٠ ـ ٩٢؛ والشّيبي، ص ٢٨٥ ـ ٣٠٠؛ والقمّي، ج ٣، ص ٢١٢؛ والكاظمي، ج ٢، ص ٥٦٠؛ وكحّاله، ج ١٣، ص ١٠١؛ والمامقاني، ج ٣، ص ٢٧٢.

٢. لمزيد الاطّلاع على خصائص النّسختين راجع فهرس المآخذ: نظام‌الدّين الاصفهانىّ.

المتواضع، توجد في مجموعة نفيسة خطّيّة كُتبت خلال السّنوات ٧٢١ ـ ٧٢٣ للهجرة، وطُبعتْ بصورة فكسمل (facsimile) في طهران قبل اربع سنوات باسم سفينهٔ تبريز؛ والقوسيّة النّظاميّة وقعت فى الصفحات ٧١٠ و ٧١١ من هٰذه المجموعة. ولعلّ هٰذه الرّواية خلاصة للقوسيّة وضعها المصنّف نفسه لبنةً أولى لها ثمّ زاد عليها وبسطها وتصرّف فيها بالحذف والتّغيير والتّقديم والتّأخير بحيث لا يمكن بسهولة أن نقابلها بالرّوايات الموجودة في ضمن منشآت المصنّف، ولهٰذا لم أذكر فى تعليقاتي موارد اختلاف هٰذه النّسخة عن الأساس.

سيّد محمّد رضا ابن الرّسول
قسم اللّغة العربيّة وآدابها
جامعة اصفهان ـ ١٤٢٧ هـ.

[بسم اللّه الرحمن الرحيم]

وَ مِنْ إنْشائِهِ[1] في وَصْفِ ٱلْقَوْسِ[2]

كَتَبَهُ[3] إلَى ٱلصَّدْرِ[4] ٱلإمامِ ٱلسَّعيدِ مَلِكِ ٱلْكَلامِ

كَمالِ ٱلدّينِ إسْمٰعيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱلرَّزّاقِ ٱلأصْفَهانيِّ[5]

مُقْتَرِحاً عَلَيْهِ مُعارَضَتَهُ[6] بِرِسالَةٍ[7] في هٰذَا ٱلْمَعْنىٰ

تَـنَكَّبْ رِمـاحَ ٱلْـخَطِّ وَٱلْـبيضَ خَـلِّها ... وَ أَمَّـا ٱلْـحَنايا فَـاعْتَمِدْ مُـتَنَكِّبا

وَأَنْـتِ عَـلَى ٱلْـباري وَحُسْـنِ صَـنيعِهِ ... لَـقَدْ أَظْـهَرَ ٱلإبْـداعَ حَـقّاً فَأَغْـرَبا

تَـخَيَّرَ أَزْكَـى ٱلْـعودِ يُـرْضِىٰ نَـحيتَهُ ... فَـجاءَ كَـريمَ ٱلنُّـجْرِ بِـالْوُدِّ مُـنْجِبا[8]

عَـنِ[9] ٱلْـفَلَكِ ٱلأَعْـلىٰ أَتـاكَ بِـنُسْخَةٍ ... يُـريكَ بِـها بُـرْجاً وَنَـجْماً مُـذَنَّبا

بِـقُوَّةِ مُـعْوَجٍّ تَـلاقىٰ[10] مُسَـدَّداً ... إلَـى ٱلْـغَرَضِ ٱلأَقْـصَى ٱنْـتَهىٰ مُـتَوَثِّبا

---

١. ب: «رسالة» مكانَ «و من إنشائه».

٢. ب: + من إنشائه.

٣. ب: أنفذها.

٤. ب: ـ الصّدر.

٥. ب: ـ بن محمّد بن عبدالرّزّاق الاصفهانى.

٦. ب: معارضتها.

٧. ب: بكلام له.

٨. ب: منجيا، وهو تصحيف.

٩. ب: على.

١٠. ب: تلانى، وهو تصحيف.

[T146b]وَحَدَّثْ[١] عَنِ ٱلرّامي يُرىٰ[٢] فِي ٱعْتِلاتِهِ ... أَطَلَّ عَلَى ٱلسَّبْعِ ٱلطِّباقِ[٣] مُطَنَّبا

أَمِنْ عَصَبٍ وَ[٤] ٱلْعَظْمِ صادَفَ مِثْلَهُ ٱلْـ ... قُرونُ عَلىٰ ظَهْرِ ٱلْبَسيطِ مُرَكَّبا؟

يُغالىٰ بِهِ إِذْ عَزَّ قِدْراً وَقيمَةً ... وَ يُمْسَحُ بِالْأَيْدي فَيُرْفَعُ مَنْصِبا

يَقولُ لِمَنْ قَدْ عابَهُ بِنُحولِهِ ... وَ عَيَّرَهُ[٥] بِالْانْحِناءِ مُحَدَّبا

وَأَزْرىٰ بِهِ لَمّا بَدَتْ مِنْ ضُمورِهِ ... كُلاهُ بِبَيْتٍ قيلَ قَبْلُ مُؤَنَّبا[٦]:

لَئِنْ يَكُ لاطَ ٱلْيَوْمَ جِلْدي بِأَعْظُمي[٧] ... وَ بانَ ٱنْحِناءُ ٱلظَّهْرِ في مَيْعَةِ ٱلصِّبىٰ

وَشارَفْتُ لِلسِّتّينَ عَقْداً وَعَدَّني ... لِظاهِرِ حالي أَكْثَرُ ٱلْقَوْمِ أَشْيَبا

فَفيَّ كَما شاهَدْتَهُ عَجْرَفيَّةٌ ... وَ مِنّي تَرىٰ بَطْشاً وَجُنْداً مُسَرَّبا

تَمَكَّنْتُ بِالْأَسْبابِ عَمّا أُريدُهُ ... وَكائَرْتُ بِالْأَوْلادِ أَصْلاً مُعَقَّبا

بِرُشْلىَ أَكْفي ما أُحاوِلُ لازِماً ... مَكاني رَبيطَ ٱلْجَأْشِ مُسْتَحْصِفَ ٱلْحُبىٰ

[P79b] يَضُمُّ عَلَيَّ ٱلْكَفَّ ذو نَظَرٍ يُرىٰ ... مُصيباً فَيَسْتَوْلي عَلَى ٱلْقِرْنِ مِحْرَبا

وَمَنْ يَعْتَصِمْ يَوْماً بِحَبْلي بَنانُهُ ... تَهَدّىٰ إِلىٰ ما رابَهُ[٨] مُتَسَبِّبا

لِمِثْلي أَعَدّوا ما ٱسْتَطاعوا مِنَ ٱلْقُوىٰ ... وَ لاقَوْا[٩] بِيَ ٱللَّيْثَ ٱلْهَصورَ لِيُرْهَبا

تَرىٰ خَشَبِيّاً ذا خَصائِصَ جَمَّةٍ ... كَمِثْلَيَ في دَفْعِ ٱلْعِدىٰ مُتَعَصِّبا

رَأَى ٱلْقَوْمُ مِنّي ذا ٱلْقُروحِ وَأَوْجُهَ ٱلْـ ... فُتوحِ فَعَدَّونِي[١٠] ٱلْبَغيضَ ٱلْمُحَبّبا

---

١. ب: حدثَ، بالفتح وهو تصحيف.

٢. ب: يُرمي، وهو تصحيف.

٣. ب: الطباخ، وهو ظاهر التّصحيف.

٤. ب: «عصبٌ» مكان «عصب و»، وهو تصحيف.

٥. ب: غيره.

٦. في الاساس: مُؤَنَّثا، وما أوردناه موافق لما في ب.

٧. ب: ـ جلدي وأعظمي.

٨. ب: رامه.

٩. ب: لاتوا، وهو تصحيف.

١٠. ب: تعدونى، وهو تصحيف.

[T147a] نَعَمْ دَرَكَ ٱلْأَوْتارِ حاوَلْتُ مَثْلَهُ ... وَ إِنْفاذَ جَيْشٍ نَحْوَ مَنْ قَدْ تَأَلَّبا
وَ سَيَّرْتُ ما يَسْتَنْزِلُ ٱلْعُصْمَ لافِظاً ... وَ قَيَّدْتُ شَرْواهُ ٱلْأَوابِدَ مُغْرِبا
وَ عاضَدَني سَهْمٌ وَ لامٌ تَظاهَرا ... بِعَوْنِ كِنانيٍّ أُذَلِّلُ مُصْعَبا
وَ مَنْ يَرَني مُسْتَنْهِضاً لِكَريهَةٍ ... رَأَى ٱلْخَصْمَ أَبْزىٰ مائِلَ ٱلرَّأْسِ أَنْكَبا
فَكَمْ مُتَشَفٍّ بي وَ مُشْفٍ عَلَى ٱلرَّدىٰ ... وَ مُنْتَصِرٍ مِمَّنْ عَلَيْهِ تَغَلَّبا
تَرىٰ بَيْتَيَ ٱلْمِحْلالَ وَطّاءَ ساحَةٍ ... وَ لٰكِنْ بِشُرّادٍ نَفَيْتُهُمُ نَبا
وَ يَدْرُجُ مِنْ عُشّي فَيَنْقَضُّ طائِرٌ ... بِأَجْنِحَةِ ٱلْعُقْبانِ يُنْشِبُ مِخْلَبا
جَوارِحُ أَوْدَتْ بِالْجَوارِحِ كُلِّها ... تَناهَضُ أَرْسالاً وَ لَا ٱلرَّجْلُ لِلدَّبا
أُصَيْبِيَّةٌ ظَمْأىٰ مَتَى ٱلتَّحْنُ لَوْحَةً ... تَوارَدْنَ مِنْ ماءِ ٱلْمَفاصِلِ مَشْرَبا
يُصِبْنَ مَدَى ٱلْأَغْراضِ لَيْسَ يَفوتُها ... مَرامٌ لَوِ ٱسْتَدْنَتْ بَعيداً لَأَكْثَبا
مَتىٰ أَوْقَعَتْ بِالطَّيْرِ وَ ٱلْوَحْشِ لَمْ يَكُنْ ... تَرومُ سِوَى ٱلْأَرْواحِ مِنْها لِتَنْهَبا
وَ لَوْ شِئتَ أَثْبَتُّ ٱنْعِطاسَ قَضيَّتي ... وَ قُلْتُ عَلىٰ جَمْرِ ٱلْخُطوبِ مُقَلَّبا
كَسَوْني وَ قَدْ فارَقْتُ مَنْبَتَ شُعْبَتي ... ثياباً لَها قَدْ بُزَّ قِشْري وَ أَذْهَبا
أُضاهِي ٱبْنَ[1] حُجْرٍ في بَنِي ٱلْأَصْفَرِ ٱكْتَسىٰ ... مَلابِسَ[2] تَفري[3] جِلْدَهُ إِذْ تَغَرَّبا
[P80a] بِأَوْلادِ سوءٍ قَدْ بُليتُ لِأَجْلِهِمْ ... تَراني مُعَنّىً طولَ دَهْرىَ مُتْعَبا
[T147b] صَليتُ بِحَرِّ ٱلنّارِ أَوَّلَ وَهْلَةٍ ... وَ أَوْثَقْتُ بِالْأَغْلالِ بَعْدُ مُعَذَّبا
وَ قاصِمَةَ ٱلظَّهْرِ ٱتَّقَيْتُ وَ كَيْفَ لا ... وَ مِمّا جَنَى ٱبْنُ ٱلسّوءِ ما يُتْلِفُ ٱلْأَبا
مَتىٰ يَنْقَطِعْ مِنّي ٱلنِّياطُ وَ خانَني ... رَوابِطُ أَوْتاري وَ شَمْلي تَشَعَّبا
بَقينَ كَأَمْثالِ ٱلتَّنامىٰ ضَوائِعاً ... وَ خُلِّينَ عَنْ نَيْلِ ٱلْمَقاصِدِ خُيَّبا
بِمُرْسِلِهِ وَقْعُ ٱلرَّسولِ لَدَى ٱلْوَرىٰ ... وَ بِالضّارِبِهَا ٱلْبيضُ مُرْهَفَةَ ٱلشَّبا

---

١. ب: اضاهين، وهو مكتوب على ما يُقرأ.
٢. ب: بلابس.
٣. ب: فقري.

وَمـــا نـــافِذٌ فِـــي ٱلْأَمْـــرِ إِلّا بِـــقُوَّةٍ ... وَ أَيْـــدٍ لَـــعَمْري قَـــدْ أُمِـــدَّ فَـــغُلِّبا
فَـــعارَضَهُ ٱلسَّـــهْمُ ٱلْـــمُفَوَّقُ وَٱنْـــبَرىٰ ... يُـــناقِضُ دَعْـــواهُ وَأَبَّ لِـــيَذْهَبا
يَـــقولُ وَأَمْـــضَتْ مُـــرْهَفاتُ نِـــصالِهِ ... لِســـاناً لِـــمِقْراضِ ٱلْـــخَفاجِيِّ مِـــلْحَبا
تَـــعيبُ قَـــويمَ ٱلْـــقَدِّ بـــانَ ٱعْـــتِدالُـــهُ ... بِـــزَيْغِكَ حَـــقّاً وَٱعْـــوِجاجِكَ مُـــعْجَبا
أَيَـــعْطِفُهُ مَـــيْلٌ إِلَـــيَّ وَإِنَّـــما ... بِـــنِيَّةِ إِبْـــعادي لَـــدَى ٱلضَّـــمِّ قَـــرَّبا
أَحـــانٍ عَـــلىٰ مـــا يَـــدَّعي بِـــاخْتِيارِهِ[1] ... أَمِ ٱضْـــطَرَّهُ مَـــنْ قَـــدْ حَـــنىٰ شاءَ أَمْ أَبىٰ
وَلَـــمْ يُـــرَ لِـــلْقَوْسِ ٱعْـــتِبارٌ بِـــنَفْسِها[2] ... فَـــإِنْ تَكُـــنِ ٱخْـــتِيرَتْ فَـــلِلسَّهْمِ مَـــرْكَبا
أَيُـــعْنىٰ بِـــتَرْكـــيبِ ٱلْـــمُقَدِّمَةِ ٱمْـــرُؤٌ ... وَلَـــمّا يَكُـــنْ مِـــنْها ٱلنَّـــتيجَةُ مُـــطْلَبا

بِطالِعِ ٱلْقَوْسِ وَنَصْلِ ٱلسَّهْمِ فيهِ ٱزْدَهَتْ إِصْفَهانُ، وَبِوُقوعِ ٱلسَّهْمِ مَواقِعَها[3] فِي ٱلْأَصْلِ طَنَّتِ ٱلْآذانُ؛ لا جَرَمَ ٱقْتَضَتِ ٱلْأَجْرامُ، أَنْ يَـتَوَفَّرَ [T148a] عَـلَى ٱلرِّمـايَةِ بِـهَا ٱلْأَقْـوامُ، وَلِطَوائِفَ لَهُمْ بِها يَدٌ أَنْ يَتَقَدَّمَ ٱلْأَقْدامُ؛ يُضَمُّ يَـدَ ٱلدَّهْـرِ عَـلَيْهَا ٱلْـبَنانُ، وَلِـعُظْمِ خَـطَرِها يُحْضَرُ لِلْقابِضينَ عَلَيْهَا ٱلرِّهانُ؛ يَتَّخِذونَها مَرَناً وَعادَةً، وَيَعْتَقِدونَ لِمَنْ ضَرَبَ فِي ٱلصِّناعَةِ بِهِمْ سَعادَةً؛

وَقُلْ في حامِلِها رَفَعَ بِما [P80b] يُحْسِنُ مِنْ مَوْضوعِ عِلْمِها شانَهُ، وَٱلْمُتَفَوِّقُ بِها عَـلَى ٱلْأَقْرانِ أَعْلىٰ مَكانَهُ، وَٱلْمُذَلِّلُ لِصَعْبِها ٱلْجَموحِ مَلَكَ عِنانَهُ، وَٱلدّافِعُ بِها فـي نَـحْرِ ٱلْـعَدُوِّ شَرَحَ صَدْرَهُ وَوَسَّعَ لِبانَهُ، وَٱلرّامي خَيَّمَ عَلَى ٱلْفَلَكِ يُلْقي عَلَى ٱلْمَجَرَّةِ جِرانَهُ؛ يَثِقُ بِدَرْكِ ٱلْمَرامِ وَإِصابَةِ ٱلْغَرَضِ نِضالاً وَغِلاءً، وَيَمْلَأُ[4] ٱلْكَنائِنَ لا يُخْطِرُ بِبالِهِ إِخْـلاءً؛ نَـعَمْ تَـلَقَّتْها بِأَيْدٍ رِجالُهُمْ، وَتَناوَلَتْها بِالسّاعِدِ ٱلْأَشَدِّ أَبْطالُهُمْ؛ بِخَصْلٍ مِنْ تَرْكيبِ ٱلْقياسِ، لِذِي ٱلنَّظَرِ[5]

---

١. ب: باخياره، وهو تصحيف.
٢. ب: ـ بنفسها.
٣. ب: مواقعا.
٤. في كلتا النّسختين: يملؤ.
٥. ب: النظل، وهو تصحيف.

مِنْهُمْ وَ طولِ ٱلْمِراسِ؛ مُقَدَّمَةٌ يُتَمَسَّكُ بِها في مَحَلِّ ٱلنِّزاعِ، وَ تُنْتِجُ ٱلْغَلَبَةَ عَلَى ٱلْأَعادي[١] لَدَى ٱلْمَصاعِ؛

يَفُتُّ بِهَا ٱلْمَجادِلُ في أَعْضادِ ٱلْأَضْدادِ، وَيُزْهي بِشَقِّ[٢] ٱلشِّعْرِ حُكْماً عَلَى رُؤوسِ ٱلْأَشْهادِ؛ يَنْهَضونَ عَنْ مَراكِضِها رُسُلَ ٱلْمَنايا سِراعاً، وَيَقْرَبونَ آجالَ ٱلْخُصومِ عَنْ بُعْدٍ دِفاعاً؛ تَتَقاذَفُ نُجومُ ٱلرُّجومِ عَنْ بُرْجٍ لَها ذي جَسَدَيْنِ مُعْوَجٌّ طُلوعُهُ، وَيَتَأَذّىٰ مِنْ بُطْنانِ ذاكَ ٱلْمائِلِ[٣] ٱلْمُحَدَّبِ ما يُخافُ عَلىٰ إِنْشاءِ ٱلْماءِ وَ ٱلطّينِ وُقوعُهُ؛ تَظْهَرُ ٱلْعَجائِبُ لِلْعاداتِ خارِقَةً [T148b] وَ بِالْأَلْبابِ لاعِبَةً، وتَحْدُثُ ٱلْوَقائِعُ لِلْحُتوفِ جالِبَةً؛ لا سيَّما وَ ٱلْمِرّيخُ رَجَعَ بِسُرْعَةِ سَيْرِهِ عَنِ ٱلْقِرانِ، وَ تَأْثيرُ ٱلسَّيّارَةِ لَمْ يَدَعِ ٱلْجِبالَ ثابِتَةً[٤] عَلَى ٱلْمَكانِ؛ يَكُفُّ دونَها عامِلُ ٱلرُّمْحِ عَنْ وِلايَةِ ٱلْحروبِ عَزْلاً وَ صَرْفاً، وَيُسْتَغْنىٰ عَنْ وَصْلِ ٱلسُّيوفِ بِالْخَطِّيِّ إِلَى ٱلْأَعادي زَحْفاً؛ يَتَوَلَّعونَ بِها وَ لَا ٱلصَّبُّ بِقَوْسِ حاجِبٍ قُلوبُ ٱلْعاشِقينَ لَها رَمايا، وَ يَتَفاخَرونَ وَ لَا ٱعْتِدادَ تَميمٍ بِقَوْسِ حاجِبٍ[٥] نَفَّذَ كِسْرىٰ بِارْتِهانِها مَرايا؛ مُتَراهِنينَ عَلَى ٱلصَّعْبَةِ مِنْها كَأَنْ لَمْ يَسْتَمِعُوا ٱلْمَثَلَ ٱلسّائِرَ[٦]، مُسَخِّرينَ في مَقادَتِها تِلْكَ ٱلْقُبَّ ٱلضَّوامِرَ[٧]؛

«خَيْلاً فَوارِسُها رُكّابُ أَبْطُنِها مَكْدودَةً وَبِقَوْمٍ لا بِها أَلَمُ»[٨]

تَنْفُذُ سِهامُهُمْ مِنَ [P81a] ٱلدُّروعِ وَ ٱلْجَواشِنِ إِلَى ٱلصُّدورِ، وَ تَتَخَلَّصُ مِنَ ٱلْمَجانِّ ٱلْمُطْرَقَةِ إِلَى ٱلنُّحورِ؛ تَهْتِكُها وَ لا عَواصِفَ ٱلرِّياحِ نَسْجَ ٱلْعَناكِبِ، وَ تَهْزَأُ بِها وَ لَا ٱلْآجالَ

---

١. ب: الادى، وهو تصحيف.

٢. ب: يشق.

٣. ب: المسائل، وهو تصحيف.

٤. ب: ثوابتَ.

٥. ب: ـ حاجب.

٦. ب: الشابر، وهو تصحيف.

٧. ب: الضوامي.

٨. البيت للمتنبّي من قصيدة له أوّلها:

عُقْبَى ٱلْيَمينِ عَلَىٰ عُقْبَى ٱلْوَغىٰ نَدَمُ ما ذا يَزيدكَ في إِقْدامِكَ ٱلْقَسَمُ

إلّا أنّ في ضبط الدّيوان «دُهْمٌ» مكانَ «خيلاً»؛ راجع البرقوقيّ، ج ٤، ص ١٣٨.

بِالآمالِ وَالظُّنونِ ٱلْكَواذِبِ؛ أَوْلَجُ مِنَ ٱلْهُمومِ فِي ٱلْفُؤادِ، وَأَهْدىٰ إِلَى ٱلْعُيونِ مِنَ ٱلرُّقادِ؛ يُسْتَظْهَرُ بِكَواكِبَ قَذَفَها عَلىٰ كُلِّ حَنِيٍّ ٱلسُّطىٰ مارِدٍ، وَيُقْمَرُ أَغْمارُ ٱلْكُماةِ بِتَوْأَمٍ مِنْ قِداحِها وَفارِدٍ؛

فَكَمْ قاصِدٍ بِها قِرْنَهُ طَلَبَ ٱلْإِقْصادَ، وَمُصْلِحٍ أَوْتارَها ما عَمَدَ إِلَّا ٱلْإِفْسادَ؛ يُغيرُ حِبالَها مُغيرَةُ ٱلْأَثْراكِ وَٱلْأَغْرابِ، وَيَلُزُّها فِي ٱلْقَرْنِ مَعاشِرُ ٱلْأَقْرانِ وَٱلْأَضْرابِ؛ يَنْتَصِبونَ [T149a] بِرَفْعِها لِفَتْحِ ٱلْمَعاقِلِ وَكَسْرِ ٱلْكَتائِبِ، وَيَحْظَوْنَ بِخَفْضِ ٱلْعَيْشِ تَمَكُّناً مِنْ جَرِّ ٱلْفَوائِدِ وَضَمِّ ٱلْحَرائِبِ؛ يُشْرِبونَ نِصالَها ٱلْماءَ بَلِ ٱلدِّماءَ، وَيوردونَها ٱلْأَوْرِدَةَ يُرَوّونَ تِلْكَ ٱلظِّماءَ؛ يَصْرَعونَ بِهَا ٱلْوُحوشَ يُداوِمونَ ٱلْإِصْماءَ وَٱلْإِنْماءَ، عَلىٰ تِلْكَ ٱلْوَتيرَةِ وَجَدُوا ٱلنَّشْوَ وَٱلنَّماءَ؛

فَرابِطُ ٱلْجَأْشِ سَهْمُهُ لا يَطيشُ، وَمُثابِرٌ عَلَى ٱلْقِسيِّ وَٱلْأَسْهُمِ يَبْري وَيَريشُ؛ وَمُجْتَهِدٌ فِي ٱلْقِياسِ يُصيبُ، وَذو حُظْوَةٍ مِنَ ٱلسِّهامِ لا يَخيبُ؛ يُدْمِنُ لِقَصْرِ[1] أَغْمارِ مُقاتِليهِ مَدَّها، وَلِقَبْضِ أَرْواحِ مُنازِعيهِ نَزْعَها، وَيَسْتَعْظِمُ لِلصَّوارِدِ في مَواضِعِ خَطَرِ ٱلْأَنْفُسِ وَقْعَها؛ وَيَجْذِبُ بِضَبْعِهِ حُسْنَ ٱلرِّمايَةِ، فَيَضْرِبُ عَلىٰ يَدَيْ مَنْ يُناديهِ بِالِغاً حَدَّ ٱلنِّكايَةِ؛ رَمْياً كَغَمَزاتِ ٱلْحاظِ ٱلْحِسانِ رَشْقاً، وَقُلْ في أَقْلامٍ تَخْرِقُ وُجوهَ ٱلْقَراطيسِ مَشْقاً؛ وَصَفْراءَ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا ٱلْمَنايَا ٱلْحُمْرُ، وَهِلالٍ يَطْلُعُ مِنْ أُفُقِ ٱلْحُروبِ لِهَدْمِ ٱلْعُمْرِ؛ أَنْضاءُ تَحِنُّ عَلىٰ غِلَظِ أَكْبادِها، عَطوفٌ تَتِنُّ لِفِراقِ أَوْلادِها؛ جازِعَةٌ فِي ٱلْقَيْدِ هَلوعٌ، ذاتُ كَمَدٍ ضاقَ مِنْهُ أَحْناءُ ٱلضُّلوعِ؛ [P81b] شِعْرٌ[2]:

عَجوزٌ أَتَتْ بَعْدَ ٱنْحِناءِ قِوامِها ... بِأَوْلادِ سوءٍ خَطْبُهُنَّ شَديدُ

آلَةُ حَدْباءُ تُنْذِرُ بِالْمَنونِ، أَعْوَجِيٌّ ضامِرٌ كَحَرْفِ ٱلنّونِ؛ شُعْبَةُ [T149b] دَوْحَةٍ زالِيَةِ ٱلْأُرومَةِ، أَعانَتْهَا ٱلْأَسْبابُ عَلىٰ مَقاصِدَ[3] مَرومَةٍ؛ قَدِ ٱخْتيرَ لِمُواصَلَتِها عِظامٌ، وَلِلْكِرامِ[4]

---

١. ب: القصر، وهو تصحيف.

٢. ب: ـ شعر.

٣. ب: ـ الأرومة أعانتها الأسباب على مقاصد.

٤. ب: لكرم.

ٱلنُّجْرِ لِلْقُرونِ إِلَيْهَا ٱنْضِمامٌ؛ مَعَ تَشْجيرِ ٱلنَّسَبِ، وَٱتِّصالِ ٱلسَّبَبِ؛ يَجِدُ مَغْمَزاً في عودِها مَنْ يُخَرِّبُها، وَيَزِنُّ بِالإِلْصاقِ لَدىٰ مَنِ ٱعْتَمَدَ أَصْلَها يُعَقِّبُها؛

شَيْطانٌ في أَشْطانٍ لا يُسْتَطاعُ غِلابُهُ، يَجْري مِنِ ٱبْنِ آدَمَ مَجْرَى ٱلدَّمِ أَخْزابُـهُ؛ يَـدْفَعُهُ ٱلْمَرْءُ بِحَوْلٍ وَقُوَّةٍ وَغَوائِلُهُ لا تَنْدَفِعُ، وَمَوادُّ شَرٍّ وَإِنْ كابَدَ ٱلنَّزْعَ وَقَوْمُهُ ٱلسِّياقَ لا تَنْقَطِعُ؛ تَبْلُغُ مَكائِدُهُ أَقْصَى ٱلآمادِ، وَهُوَ إِذْ ذاكَ مِنَ ٱلْمُقَرَّنينَ فِي ٱلأَصْفادِ[1]؛ بَلْ[2] أَسْمَحَ في مَقادَتِهِ لِمُخْتارٍ مِنْ كِنانَةٍ، وَرَبَطَهُ عَلىٰ ساريَةٍ كَما رُوِيَ ذا مَهانَةٍ؛ مُسْتَخِفٌّ قَوْمَهُ يُرْسِلُهُمْ حَيْثُ شاءَ، مُعْوَجٌّ بِمُعاوَنَةِ مُسَدَّدٍ بَلَغَ ٱلْمَقاصِدَ وَٱلأَنْحاءَ؛ مائِلُ ٱلصَّعْدَةِ شَكا ظَهْرُهُ ٱلانْحِناءَ، فَوَلّىٰ ما يُهِمُّهُ ٱلأَبْناءُ؛ حانٍ عَلىٰ صَبيِّهِ قاسِي ٱلْمِحَنِ لَهُمْ وَعانَى ٱلْعَناءَ، مُسْتَظْهِرٌ بِأَعْقابِهِ وَثِقَ بِهِمْ فَشَهِدَ ٱللِّقاءَ؛

فَرْعٌ يُشَدُّ بِهُدّابِ ٱلدِّمَقْسِ ٱلْمُفَتَّلِ، ضارِبٌ بِسَهْمَيْهِ في أَعْشارِ قَلْبِ ٱلْمُقَتَّلِ؛ بَـيْتٌ فـي إِحْكامِ أَساسِهِ يُحْتاطُ، أُمُّ أَوْتارٍ بِها طاقاتُ ٱلإِبْرَيْسَمِ تُناطُ؛ أَبِيُّ ٱلنَّفْسِ يُصِرُّ عَلَى ٱلدَّفْعِ، وَتَأْخُذُهُ عَجْرَفِيَّةُ ٱلطَّبْعِ بِالْمَنْعِ؛ مُنازِعٌ ناوَصَ ٱلْجُرَّةَ ثُمَّ سالَمَها، ذاتُ وَلَدٍ أَقْلَقَ جَنْبَها بِـما [T150a] جَناهُ وَآلَمَها؛ مُقَيَّدٌ شُدَّ خِناقُهُ، وَعُقِدَ بِالْوَتَرِ أَعْناقُهُ؛ شِعْرٌ[3]:

أَضالِعُ رَدَّتْهَا ٱلشَّدائِدُ نُحَّلا تُمَدِّدُ أَعْناقاً إِلَى ٱلْجَوِّ مُيَّلا

غِلاظٌ شِدادٌ قاسِيَةُ ٱلْقُلوبِ جافِيَةُ ٱلطِّباعِ، تُوَكِّلُ بِقَبْضِ ٱلأَرْواحِ ﴿رُسُلاً أُولي أَجْـنِحَةٍ مَثْنىٰ وَ ثُلاثَ وَ رُباعَ﴾[4]؛ أَهِلَّةٌ عادَتْ كَالْعَراجِينِ[5]، مُعَقَّفاتٌ[6] كَصُدورِ ٱلْمَحاجِنِ؛ مُذَلَّلاتُ ٱلأَنْيابِ لَيِّناتُ ٱلْعَرائِكِ، مُمْتَحَناتٌ عُرِضَتْ عَلَى ٱلنّيرانِ فَأُخْلِصَتْ مِـثْلَ ٱلسَّـبائِكِ؛ نِـضْوُ

---

١. تعبير قرآنيّ ورد في الآيتين الشّريفتين: ﴿وَ تَرَى ٱلْمُجْرِمينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنينَ فِي ٱلأَصْفادِ﴾، و﴿وَ آخَرينَ مُقَرَّنينَ فِي ٱلأَصْفادِ﴾ (ابراهيم (١٤): ٤٩، و، ص (٣٨): ٣٨).

٢. ب: بَلىٰ.

٣. ب: ـ شعر.

٤. فاطر (٣٥): ١.

٥. العبارة مقتبسة من القرآن الكريم: ﴿وَ ٱلْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ حَتّىٰ عادَ كَالْعُرْجونِ ٱلْقَديمِ﴾ (يـس (٣٦): ٣٩).

٦. الى هنا ينتهي ما روى في نسخة باريس.

يَهْدِرُ إذا ما لُزَّ فِي ٱلْقَرْنِ، جامِعٌ إلىٰ بَطْشِ ٱلشّارِخِ ٱنْحِناءَ ٱلْيَفْنِ؛ أَبْيَاتُ ٱلْأَعْناقِ جَوامِحُ، ضُلوعٌ إلىٰ نَيْلِ ٱلْمَرامِ جَوانِحُ؛

ذو نَيْرَبٍ يُغْرِبُ في بَثِّ ٱلْغَوائِلِ، وَيُغْري هَواتِفَ ٱلْأَيْكِ بِهِجْرانِ ٱلْخَمائِلِ؛ حَنِقٌ مَوْتورٌ يَهُمُّ بِكَسْرِ ٱلْأَزْعاظِ، مُتَشَدِّقٌ يَسْتَوْقِفُ ٱلْوَحْشَ بِشَوارِدِ ٱلْأَلْفاظِ؛ خَرْقاءُ أُولِعَتْ بِنَفْيِ ٱلْأَوْلادِ، مُتَهَدِّدٌ نَشَرَ أُذُنَيْهِ لِلْإبعادِ؛ خُصَماءُ لُدٌّ فِي ٱلنِّزاعِ يَجْمَحونَ، ﴿جَعَلْنا فِي أَعْناقِهِمْ أَغْلالاً فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقانِ فَهُمْ مُقْمَحونَ﴾[1]؛

ذاتُ كَبِدٍ لَمْ يَبْقَ إلّا صَميمُها، مِنَ ٱلضِّلَعِ ٱلْعَوْجاءِ لَيْسَتْ تُقيمُها؛ أُمُّ ٱلْمَنايا تُغْرىٰ فَتولَعُ بِإسْقاطِ ٱلْجَنينِ، بَيْتٌ لِعاتِكَةَ خَفَّ مِنْهُ ٱلْقَطينُ؛ ظالِمَةٌ تَجْهَرُ كَالْمَظْلومِ مُصْطَخِبَةً، مُنازِعٌ جاحَشَ عَنْ خَيْطِ ٱلرَّقَبَةِ؛ مُقَيَّدٌ جامِعَتُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ تَضيقُ، عانٍ يُؤَدّي حاجَتَهُ طَليقٌ؛ جَموحٌ تُزَوِّرُ [T150b] مَناكِبُهُ، وَيَلينُ بِالْاسْتِعْطافِ جانِبُهُ؛ شِعْرٌ:

يُكَسِّرُ مِنْ مَعاطِفِهِ ٱلتَّحَنّي وَيَكْمُنُ تَحْتَ طاعَتِهِ ٱلْإباءا

هَتوفٌ إلَى ٱلْأَيْكِ مُنْتَماهُ، يُساهِمُ فِي ٱلْحَنينِ مَنْ أَقْلَقَهُ وَأَحْماهُ؛ أَجْدَلُ مالَ بِشِقَّيْهِ، صَخِبُ ٱلصَّوْتِ يَلوكُ شِدْقَيْهِ، مُتَهَيِّئٌ[2] لِلدَّفْعِ يُدِلُّ بِرَوْقَيْهِ؛ مِرْنانٌ كَرَواعِدِ ٱلسُّحُبِ تَرْمي بِالصَّواعِقِ، جانٍ يُعَلَّقُ بِخَيْطِ ٱلرَّقَبَةِ وَحَبْلِ ٱلْعاتِقِ؛ هَيْفاءُ تُخاصِرُهَا ٱلْكَفُّ فَتُضَمُّ إلَى صَدْرِ صاحِبِها، ثُمَّ يُطْلِقُها عَنِ ٱلْحِبالَةِ مُلْقياً حَبْلَها عَلىٰ غارِبِها؛ مَرَّةً تُعْطيهِ ٱللِّيانَ، وَتارَةً تُريهِ ٱلْجِرانَ؛ تُبْدِي ٱلْمَيْلَ إلَيْهِ زَماناً، وَتَنْأىٰ بِجانِبِها أَحْياناً؛ كَثيراً ما واصَلَتْهُ فَأَعانَتْهُ، وَرُبَّما قَطَعَتِ ٱلْحَبْلَ فَخانَتْهُ؛ إنْ دُفِعَتْ إلَيْهِ كَرْهاً فَبِالطَّبْعِ صَدَّتْ، وَإنْ أَسْلَمَتْ عَلىٰ يَدِهِ رَأَيْتَها قَدِ ٱرْتَدَّتْ؛ يَسْأَمُ مِنْها فَيَذَرُها مُعَلَّقَةً، لا تَحْتَ يَدِهِ وَلا مُطْلَقَةً؛ تَأْبىٰ عَلَيْهِ فَيَشُدُّها بِالْقُيودِ، وَيَرْتَبِطُها إلىٰ أَنْ تَقَىَ ضارِعَةُ ٱلْخُدودِ؛ يَقولُ: أَسْلَمَ شَيْطاني عَلىٰ يَدي، وَٱسْتَلَنْتُ عَريكَتَهُ فَجاذَبْتُهُ طَوْعَ مِقْوَدي؛ لا غَرْوَ تَطْلُبُ ٱلتَّخَلُّصَ عَنْ حِبالَتِهِ، وَيَضيقُ ذَرْعاً بِسوءِ مَلَكَتِهِ وَسُرْعَةِ ٱسْتِحالَتِهِ؛ تَقولُ وَهِيَ في أَشَدِّ ما يَكونُ مِنَ ٱلضّيقِ، لا يُمْكِنُهَا ٱلْخُروجُ مِنَ ٱلْعَقْدِ

---

١. يس (٣٦): ٨.

٢. في الأصل: مُتَهَيّاً، والصّحيح ما ضبطناه.

ٱلْوَثيقِ؛ [T151a] لَا ٱسْتِقامَةَ لِحالِها، وَ لا تَخَلُّصَ عَنِ ٱلْقَيْدِ بِاحْتيالِها؛ شِعْرٌ:

لَوْلَا ٱبْتِلائي بِالْأَوْلادِ لَمْ أُرَ في قَيْدِ ٱلْهَوانِ بِحَبْلٍ مِنْكَ مُرْتَبِطا

وَ ما ظَنُّكَ بِمَجْدولَةِ ٱلْمَتْنِ شَديدَةِ ٱلْأَسْرِ، بَلْ لا يَتَمَكَّنُ مِنْها فُحولُ ٱلرِّجالِ بِالْقَسْرِ؛ تَسْتَمِرُّ عَلىٰ وَتيرَتِها فِي ٱلْإِباءِ، وَ تُرىٰ رياضَتُها مِنَ ٱلْعَناءِ؛ إِنْ أَجْمَحَتْ قُرونَتُها وَ لانَتْ، وَ تَرَكَتْ عادَةَ ٱلْجِماحِ وَ دانَتْ؛ فَلِمَنْ عُنِيَ بِاسْتِعْطافِها زَمَناً مَديداً، وَ تَوَلَّتْ يَدُهُ إِحْكامَ ٱلْعَقْدِ أَكيداً؛ تُجاذِبُ حَبْلَها حيناً فَحيناً، إِلىٰ أَنْ تُصادِفَ في مَعاطِفِها ليناً؛ وَ هَلُمَّ جَرّاً إِلىٰ أَنْ تُعْطِيَهُ ٱلْقِيادَ، وَ تُحْظِيَهُ بِما أَرادَ؛

جانِحَةً لِلْمَيْلِ، عَلىٰ ما حَكاهُ أَخو هُذَيلٍ؛ حَمَلَتْ بِأَوْلادِها كُرْهاً[1] وَ عَقْدُها لَمْ يُحْلَلْ، وَ أَتَتْ مِنْ بَيْنِها بِكُلِّ مُتَهَدِّلٍ إِلَى ٱلْغَرَضِ عَلىٰ غَيْرِ ٱلسَّدادِ لَمْ يُجْبَلْ؛ أَبْناءُ رَشْدَةٍ تُدِلُّ بِصَرامَتِها وَ مَضائِها، وَ يُحَقِّقُ إِلَى ٱلْأَمَدِ ٱلْبَعيدِ وَشْكُ أَنْتِهائِها؛ شِعْرٌ:

وَ عَلَى ٱلْفُروعِ مِنَ ٱلْأُصولِ شَواهِدُ مَنَعَتْ عَلىٰ ما قيلَ مِنْ إِخْطائِها

صَفْراءُ قَويَتْ مِرَّتُها، وَزْهاءُ ظَهَرَتْ عِنْدَ ٱلنِّزاعِ شِرَّتُها؛ عَوْجاءُ مَا أَخْتيرَ لَها مِنَ ٱلْأَكْفاءِ، وَ لا قُيِّضَ مِنَ ٱلْقُرَناءِ؛ غَيْرُ مُعْتَدِلِ ٱلشَّطاطِ قَويمٌ، يُحْمَى ٱلْحَريمُ وَ يُدْفَعُ ٱلْخَصيمُ، بِتَواطي مُعْوَجٍّ مِنْها وَ مُسْتَقيمٍ؛ صَخّابَةٌ ذَرِبَةٌ، ذاتُ وَأْدٍ لِلْجَرائِمِ مُرْتَكِبَةٌ؛ تُزَنُّ بِالْهَناتِ، لِسوءِ أَفْعالِ ٱلْبَناتِ، مَعَ ذٰلِكَ تَحْنو [T151b] عَطْفاً عَلَيْهِنَّ كَدَأْبِ ٱلْأُمَّهاتِ؛ تَرْفَعُ وَراءَهُنَّ عَقيرَتَها، وَ تَلْزَمُ فِي ٱلتَّفاخُرِ وَ ٱلتَّكاثُرِ بِهِنَّ وَتيرَتَها، تُرْسِلُها وَ إِنْ جَنَتْ عَمْداً أَوْ خَطَأً جَريرَتَها، أَنىٰ كَمْ مَخْطوطَةِ ٱلْمَناكِبِ مِثْلي عَدِمَتْ أَسِرَّتَها وَ فَقَدَتْ عَشيرَتَها، فَعَطَّلَتِ ٱلْأَيّامُ بَيْتَها وَ أَوْهَتْ مَريرَتَها؛ وَ مَا ٱلْبَيْتُ إِلّا بِالزُّوّارِ، وَ إِنَّمَا ٱلنّاسُ كَما قيلَ نُفوسُ ٱلدّيارِ؛ شِعْرٌ:

وَ لَوْلَا أَقْتِناصُ ٱلْوَهْمِ صورَةَ آنِسٍ لَما هَزَّ عَطْفاً مَوحِشاتُ ٱلْمَعالِمِ

قُدودٌ لِفَرْحَةِ ٱلْأَحْبابِ تَنْحَني، نُفوسٌ عَلَى ٱلْأَكْبادِ خَوْفَ ٱنْصِداعِها تَنْثَني؛ شاكيَةٌ لِما سامَهَا ٱلْقَوْمُ ٱمْتِحانَها، تَقولُ وَ قَدِ ٱعْتَوَرَتِ ٱلْعُقْدَةُ لِسانَها؛

---

١. تعبير قرآنيّ ورد فى الآية الشّريفة: ﴿وَ وَصَّيْنَا ٱلْإِنسانَ بِوالِدَيْهِ إِحْساناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَ وَضَعَتْهُ كُرْهاً﴾ (الأحقاف (٤٦): ١٥).

جَشَمْنَا ٱحْتِمالَ ٱلْمُصْعِباتِ تَجَرُّداً بِـقَرْعِ ظَـنابيبٍ وَشَـدِّ حَـيازِمِ

أَبِيُّ ٱلْعِنانِ، بَطِيُّ ٱلْإِذْعانِ؛ صَعْبُ ٱلشَّكيمَةِ يُكْثِرُ شِماسَهُ، سَدِمٌ يُلَوِّي راسَهُ؛ مُدِلٌّ بِبُعْدِ صيتِهِ، لٰكِنَّ قَيْدَ مِحْنَتِهِ في ليتِهِ؛ مُعْوَجٌّ عُرِكَ أُذُنُهُ لِاسْتِصْلاحِهِ، وَسيمَ دُخولَ ٱلنّارِ لِيَغُضَّ مِنْ جِماحِهِ؛ مولَعَةٌ بِالْفَتْكِ مُلِئَتْ بِالسَّيِّئاتِ جَرائِدُها، موعَدَةٌ بِالنّارِ نودِيَ في أَضْرابِها ﴿إِنْ مِنْكُمْ إِلّا وارِدُها﴾[1]؛ مُتَأَذِّفٌ فِي ٱلْقَيْدِ مِنْ مِحَنٍ يُكابِدُها، مَدْفوعٌ فِي ٱلنَّزْعِ إِلىٰ مَضائِقَ لا تـوصَفُ شَدائِدُها؛ شِعْرٌ:

مِثْلُ ٱلْوَليدِ رَماهُ مَهْلِكُهُ مِنْ بَعْدِ إِخراقٍ بِإِغْراقِ

[T152a] مُبْتَلىً بِمُساوَرَةِ ضَئيلَةٍ في أَنْيابِها ٱلسَّمُّ، أَوْدىٰ بِمِثْلِها ٱلْـعَدَدُ ٱلْـجَمُّ؛ يُـعاوِدُهُ ٱلْعِدادُ سَليماً. ـ وَقُلْ فِي ٱلْأَصَلَةِ أَخْبَثِ ٱلْحَيّاتِ تَثِبُ عَلَى ٱلْإِنْسانِ، وَتَقْتُلُ عَلَى ٱلْمَكانِ ـ كَما حَكَوا قَديماً؛ مَمْنُوٌّ بِفِراقِ قَوْمِهِ شَقَّهُ ٱلنُّحولُ، مُضْطَرٌّ بِلِسانِ حالِهِ يَقولُ:

في كُلِّ يَوْمٍ نَشْطَةٌ وَوَثـاقُ وَ مِنَ ٱلْأَحِبَّةِ لِلْوِداعِ عِناقُ

مَهْجورٌ يُرَدِّدُ ٱلْحَنينَ، حينَ يُفارِقُ ٱلْقَرينَ؛ يُنادي بِأَعْلَى ٱلصَّوْتِ، وَفُرْصَةُ ٱللِّقاءِ أَذَنَتْ بِالْفَوْتِ؛ شِعْرٌ:

مَضَتِ ٱلْأَحِبَّةُ مُسْرِعينَ وَبَعْدَهُمْ لَمْ تَخْلُ مِنْ أَيْـدٍ عَـلَى ٱلْأَكْـبادِ

نادِبَةٌ كَالثَّواكِلِ في إِثْرِ أَوْلادِها، أَذاقَتْ أَلَمَ ٱلثُّكْلِ غَيْرَها بِبِعادِها؛ ذاتُ شِـرْعَةٍ لِسَـفْكِ ٱلدِّماءِ[2]، وُضِعَتْ قِطَعٌ مُخْتَلِفَةٌ وَأَجْزاءٌ مُتَباينَةٌ لِأَمْرٍ ما؛ جُمِعَتْ شُعْبَتا شَجَرَةٍ عَلَيْها لِبِنْيَتِ لَهُما مَدارٌ، تَخَلَّلَتِ ٱلْفاصِلَةُ بَيْنَهُما فَبانَ لِكُلٍّ مِنْهُما عَنِ ٱلْآخَرِ ٱزْورارٌ؛ رَأْسانِ لَمْ يَخْفَ ما بَيْنَهُما مِنِ ٱخْتِلافٍ، لا يُصْلِحُ ذاتَ بَيْنِهِما إِلّا بِاسْتِعْطافٍ؛ كُلٌّ يُباعِدُ رَأْسَهُ وَطالَما، ٱنْتَهَزَ ٱلْفُرْصَةَ مِنْ بَيْنِهِما ٱلْخُصَماءُ[3]؛ أُحْكِمَ لِمُواصَلَتِهِما أَساسٌ، وَأُبْرِمَ لِيَدْنو كُلٌّ مِنْ صاحِبِهِ أَمْراسٌ؛ حَتّىٰ

---

١. مريم (١٩): ٧١.

٢. هٰكذا في الأصل، والظّاهر «ألدّما» بقصر الممدود لكي يلائم و«لِأَمْرٍ ما».

٣. هٰكذا في الأصل، والظّاهر «ألْخُصَما» بقصر الممدود لكي يلائم و«طالَما»؛ هٰذا إذا اعتبرنا النّصّ غيرَ ساقطٍ منه شيء، لكنّه في رواية أخرى له وصفناها في مقدّمة الرّسالة هٰكذا: «أَخَوانِ كُلٌّ يُباعِدُ رَأْسَهُ عَنْ صاحِبِهِ، وَيَطْوي عنه ... بِجانِبِهِ؛ أُلِفانِ جَمَعَهُمَا ٱلإِخاءُ، وطالَما ... ٱلْخُصَماءُ»؛ راجع سفينهٔ تبريز (ابوالمجد تبريزى، ص ٧١٠).

تَأَكَّدَتِ ٱلْمَرائِرُ، وَ ٱسْتَحْكَمَتِ ٱلْأَواصِرُ؛ فَانْخَرَطا في سِلْكٍ واحِدٍ ٱنْتِظاماً وَ ٱلْتياماً؛ وَ أَقْبَلا عَلىٰ لَمِّ ٱلشَّعَثِ بِحَيْثُ لا يَسْتَدْعي روبَةً وَلِحاماً؛ يَرَى [T152b] ٱلْبَيْتَ واحِداً، وَ ٱلتُّؤامَ فارِداً؛ إِذْ وَقَعَ فِي ٱلْحَلِّ وَ ٱلْعَقْدِ ٱلْاشْتِراكُ، وَ حَصَلَ بِأَوْثَقِ ٱلْعُرَى ٱلْاشْتِمْساكُ؛ شِعْرٌ:

«وَ شُدَّتْ بِأَعْناقِ ٱلنَّوىٰ بَعْدَ هٰذِهِ مَرائِرُ إِنْ جاذَبْتَها لَمْ تَقَطَّعِ»[1]

نَعَمْ تَواطَيا عَلىٰ نَفْيِ أَصْحابِ ٱلْأَغْراضِ، وَ صَوْنِ مِرَرِ ٱلْعُهودِ عَنِ ٱلْانْتِقاضِ؛ تَفادِياً مِنْ تَفْريقِ ذاتِ ٱلْبَيْنِ، وَ قَطْعِ ٱلْوُصْلَةِ ٱلْمَوْثوقِ بِها مِنَ ٱلْجانِبَيْنِ؛ فَانْجَبَرَ بِالْمُعاضَدَةِ كَسْرُهُما، وَ ٱشْتَدَّ بِالْمُوافَقَةِ أَزْرُهُما؛ وَ ٱسْتَشْهَدَ ٱلْبارِئَ عَلىٰ ذٰلِكَ كَما عَلِمَ ٱلْجُموعَ، وَ ٱتَّفَقَ لِلْأَيْمانِ ٱلْمُغَلَّظَةِ عَلَيْهَا ٱلْوُقوعُ؛ فَمَنْ صَدَعَ ذٰلِكَ ٱلشَّمْلَ، أَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ عَنِ ٱلرِّبْقَةِ وَ خَلَعَ ٱلْحَبْلَ؛ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِلنَّكالِ، وَ لَزِمَهُ ٱلدَّرَكُ لِسوءِ ٱلْفِعالِ؛ وَ كَفاهُ بِنَقْضِ ٱلْعَهْدِ مِنْ عارٍ، وَ إِنَّ[2] مَصيرَهُ إِلَى ٱلنّارِ؛ ﴿وَ سَيَعْلَمُ ٱلَّذينَ ظَلَموا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبونَ﴾[3].

هٰذا وَ قَدْ أَغْرَقْتُ في أَوْصافِ ٱلْقِسِّ، وَ رُمْتُ أَنْ أُصيبَ شاكِلَةَ ٱلرَّمِّ؛ فَلَمْ أُبْقِ في قَوْسِ ٱجْتِهادي مَنْزَعاً، وَ لا في كِنانَةِ ٱفْتِكاري مِنْزَعاً؛ فَإِنْ أُصِبْ فَرَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رامٍ، وَ إِلّا فَكَمْ ذي غَرَضٍ لَمْ يَفُزْ بِمَرامٍ؛ شِعْرٌ:

«عَلَيْنا مُحاذاةُ ٱلْمَرامي سِهامَنا وَ لَيْسَ عَلَيْنا أَنْ نُصيبَ وَ لا نُخْطي»[4]

وَ ها أَنَا أَقولُ مَنْ صَنَّفَ فَقَدِ ٱسْتَهْدَفَ، وَ لا أَقولُ مَنْ رامَى ٱلْقارَةَ [T153a] فَقَدْ أَنْصَفَ؛ وَ أَعْتَرِفُ أَنَّ ما تَكَلَّفْتُهُ إِنْباضٌ بِغَيْرِ تَوْتيرٍ، وَ أَنّي مَعَ إِطالَةِ ٱلْكَلامِ لَمْ أَخُلْ مِنْ تَقْصيرٍ؛ وَ مِنْ أَيْنَ تَفِي ٱلْمُنَّةُ بِتَطْبيقِ ٱلْمَفاصِلِ، وَ لَمْ أَرْمِ إِلّا بِأَفْوَقَ ناصِلٍ؛ فَإِنْ فَوَّقَ سَهْمَهُ نَحْوي غائِبٌ،

---

١. البيت ممّا لم يسمّ قائله في ديوان الحماسة (راجع شرح المرزوقي، ج ٣، ص ١٣٨٧)، وفيه «أشُدّ» مكانَ «وشدّت»؛ ولكنّ الصّفدي في الوافي بالوفيات (ج ٤، ص ٣٢١) نسبه إلى محمّد بن الفضل، باختلاف يسير في ضبط ألفاظه.

٢. هكذا في الأصل بكسر الهمزة، والفتح أيضاً موجّه عطفاً على «عار».

٣. الشّعراء (٢٦): ٢٢٧؛ وهي الآية الأخيرة من السّورة.

٤. البيت منسوب إلى أبي هلال العسكري، الحسن بن عبدالله؛ ذكره الباخرزي في دمية القصر، ج ١، ص ٥٠٩؛ و الصّفدي في الوافي بالوفيات، ج ١٢، ص ٨٠.

أَعْتَذِرُ بِقَوْلِهِمْ مَعَ ٱلْخَواطي سَهْمٌ صائِبٌ؛ وَكَثيراً ما يُخْرَقُ ٱلْقِرطاسُ عَلىٰ رُماةِ ٱلْحَدَقِ، وَيُعْطَى ٱلْقُطوفُ شَأْوَ ٱلْوَساعِ فِي ٱلْعَنَقِ؛

وَلَمْ أَدَّعِ حُصولَ ٱلْقَوْسِ بِكَفِّ ٱلْباري، وَطَيْشَ سِهامِ ٱلْمُناضِلِ وَٱلْمُباري؛ إِجْلالاً لِمَنْ يُوَتِّرُ قَوْسي وَيَريشُ سِهامي، وَيَمُدُّ باعِي ٱهْتِماماً بِتَحْصيلِ مَرامي؛ إِذا زُغْتُ فَهُوَ يُقَوِّمُني، وَإِنْ أَرَدْتُ ٱلرِّمايَةَ يُعَلِّمُني؛ بَلْ تَحَقَّقْتُ تَخاذُلَ قُوايَ دونَ ٱلْانْتِهاءِ فِي ٱلْبَلاغَةِ إِلىٰ طَوْرِ ٱلْكَمالِ، وَأَنَّ قَواعِدَ يَرْفَعُها إِسْمٰعيلُ[١] مِنْ ذَا ٱلْبَيْتِ يَهي دونَها مَباني ذاكَ ٱلْمَقالِ؛ وَكَأَنّي بِهِ راضَ لِلْقَوْلِ صِعاباً، وَخاضَ لِلْوَصْفِ شِعاباً، وَفَوَّقَ أَسْهُماً لَمْ تُكْسَ لُعاباً، وَوَتَّرَ قَوْسَ بَيانٍ يُحَدَّثُ عَنْهُ أَحْقاباً؛ وَأَقولُ وَلَمْ يُكْتِبْ مَرامي، وَلَمْ يُصِبِ ٱلْهَدَفَ سِهامي؛ بَلْ خَلَتِ ٱلْجَعْبَةُ، وَلَمْ تَلِنْ عَلىٰ يَدي تِلْكَ ٱلصَّعْبَةُ؛ شِعْرٌ:

بُليتُ بِصَعْبٍ لا يَلينُ قِيادُهُ ... وَمُعَوَّجَةٍ لَيْسَ ٱلثِّقافُ يُقيمُها

وَأَرْجو لِمَيْلِهِ إِلَيَّ، وَعَطْفِهِ كَرَماً عَلَيَّ؛ أَنْ يُقَوِّمَ لِتِلْكَ ٱلْأَحْرُفِ سِنادَها، [T153b] وَيُثَقِّفَ طَبْعُهُ ٱلْمُسْتَقيمُ مُنْآدَها؛ فَلَوْ أَعارَ ٱلْحَنيَّةَ نَظَرَهُ ٱلشّافِيَ لَأَزالَ أَكْبادَها، بَلْ لَوْ لَحَظَ نَتائِجَ ٱلْكَوْنِ لَنَفىٰ فَسادَها؛ وَآخِرُ ما فِي ٱلْكيسِ قِطْعَةٌ زَيْفٌ ضُمَّتْ إِلىٰ مَغْشوشِ كَلِمٍ أُؤَمِّلُ تَرْويجَها وَأَخْشَى ٱنْتِقادَها؛ وَهيَ شِعْرٌ:

أَخو حَنَّةٍ قَدْ ضاقَ مِنْهُ ٱلْأَضالِعُ ... يَحِنُّ كَمَوْتورٍ لَهُ ٱلْقَيْدُ[٢] نازِعُ

يَسوقُ ٱلْمَنايا وَهْوَ في حالِ نَزْعِهِ ... وَيُصْمِي ٱلرَّمايا وَهْوَ فِي ٱلْقَيْدِ جازِعُ

هِلالٌ يَرَى ٱلْمِرّيخَ مُقْتَرِناً بِهِ ... وَسَيّارَةٌ لِلْعُمْرِ مِنْها قَواطِعُ

وَأَوْتارُ عودٍ عَنْ مَسامِعَ أُذْنِيَتْ ... لِإِيقاعِ شَرٍّ أَنْطَقَتْها ٱلْأَصابِعُ

مُخَصَّرَةُ ٱلْأَوْساطِ تَفْتَتِنُ ٱلْوَرىٰ ... تُمَكِّنُهُمْ مِنْ نَفْسِها وَتُمانِعُ

إِذا فَلَقَ ٱلْجَنْبَيْنِ مِنْها كَريهَةٌ ... بَدَتْ لِجُنوبِ ٱلدّارِعينَ مَصارِعُ

---

١. الظّاهر أنّ في اللّفظين «الكمال» و«إسمٰعيل» هٰهنا إيهاماً، أراد بهما كمال‌الدّين اسماعيل الاصفهانيّ الّذي اقترح عليه القاضي معارضةَ قوسيّته هٰذه، كما أنّه أشار إليه بكلّ إعظام وإكرام قُبيلَ هٰذه الفقرة.

٢. في رواية سفينهٔ تبريز: القِدُّ.

مَتىٰ دَفَعَتْها فِي ٱلْحُروبِ أَصابِعُ ... فَلَيْسَ لِشَرٍّ قَدْ تَوَلَّدَ دافِعُ
وَكَمْ وَلَّتِ ٱلْأَبْطالُ فِي ٱلْحَرْبِ ظَهْرَها ... فَلَمْ تَخْلُ عَنْ مَكْرٍ وَهاجَتْ وَقائِعُ
فَأَعْجِبْ بِها وَزْهاءَ ساءَ صَنيعُها ... إِلىٰ حَتْفِ أَبْناءِ ٱلْحُروبِ تُسارِعُ
تَحِنُّ إِذا ما طَرَّقَتْ بِبَناتِها ... حَنينَ ٱلثُّكالىٰ ساوَرَتْهَا ٱلْفَجائِعُ
وَتَأْمَنُها إِنْ أُنْشِطَتْ مِنْ عِقالِها ... وَتَحْذَرُها إِنْ قَيَّدَتْهَا ٱلْجَوامِعُ
وَقَدْ حَمَلَتْ بَعْدَ ٱنْحِناءِ قِوامِها ... بِأَوْلادِ سوءٍ وَٱلْعُروقُ نَوازِعُ
[T154a] كَأَنَّ أَخا ذُبْيانَ كُلِّفَ نَعْتَها ... فَسارَ لَهُ بَيْتٌ لِذَا ٱلْوَصْفِ جامِعُ
«خَطاطيفُ حُجْنٌ فِي حِبالٍ مَتينَةٍ ... تَمُدُّ بِها أَيْدٍ إِلَيْكَ نَوازِعُ»[1]

١. البيت للنّابغة الذّبياني كما صرّح به القاضي نفسه في البيت قبله، وهو من قصيدة مطلعها: «عفا ذو حُسأ مِن فَرْتَنى فالفوارِعُ / فَجَنْبا أَريكٍ فالتِّلاعُ الدّوافِعُ»؛ راجع ديوانه، ص ٨٤.

المآخذ

* *القرآن الكريم*.

١. آقابزرگ الطّهراني، محمّد محسن، *طبقات أعلام الشّيعة*، ج ٣: الأنوار السّاطعة فی المأة السّابعة، تحقيق علی نقی منزوی، ج ٢، اسماعيليان، قم، [لا ت].

٢. ابوالمجد تبريزی، محمّد بن مسعود، *سفينهٔ تبريز*، چاپ عكسی از روی نسخهٔ خطّی كتابخانهٔ شورای اسلامی، با مقدّمه‌های عبدالحسين حائری ونصرالله پورجوادی، مركز نشر دانشگاهی، تهران، ١٣٨١.

٣. الأعلمي، محمّد حسين، *دائرة المعارف الشّيعيّة العامّة*، ١٨ ج، ط ٢، مؤسّسة الأعلمی للمطبوعات، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤. الأميني، عبدالحسين، *الغدير فی الكتاب والسّنّة والأدب*، ١١ ج، ط ٢، دار الكتب الإسلاميّة، تهران، ١٣٦٦.

٥. الباخرزي، علیّ بن الحسن، *دُمية القصر وعُصرة أهل العصر*، تحقيق ودراسة محمّد التونجي، ٢ ج، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ. = ١٩٩٣م.

٦. بروكلمان، كارل، *تاريخ الأدب العربی*، ج ٥، نقله إلی العربيّة رمضان عبدالتّوّاب، راجع التّرجمة السّيّد يعقوب بكر، دارالمعارف بمصر، القاهرة، [بی تا].

٧. جواد، مصطفی، «اصفهان معقل الأدب العربیّ ونظام‌الدّين الاصفهانیّ»، *المجمع العلمیّ العراقی*، ج ١٠، ١٩٦٣م.، صص ٦٩ ـ ٩٤.

٨. زيدان، جرجي، *تاريخ آداب اللّغة العربيّة*، ٢ ج، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م.

٩. الشّبستري، عبدالحسين، *مشاهير شعراء الشّيعة*، ٥ ج، المكتبة الأدبيّة المختصّة، قم، ١٤٢١ هـ.

١٠. الشّيبي، كامل مصطفى، *ديوان الدّوبيت في الشّعر العربيّ (في عشرة قرون)*، منشورات الجامعة اللّيبيّة ـ كلّيّة التّربية، طرابلس، ١٣٩٢ هـ. = ١٩٧٢ م.

١١. الصّفدي، خليل بن أيبك، *الوافي بالوفيات*، ٢٢ ج، ط ٢، دار النّشر فرانز شتاينر، ويسبادن، ج ٤: باعتناء س. ديدرينغ، ١٣٩٤ هـ. = ١٩٧٤م.، ج ١٢: باعتناء رمضان عبدالتّوّاب، ١٤٠٥ هـ. = ١٩٨٥ م.

١٢. القمّي، عبّاس، *الكنى والألقاب*، ٣ ج، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٨ هـ.

١٣. الكاظمي، عبدالنّبيّ بن علي، *تكملة الرّجال*، تحقيق وتقديم السّيّد محمّد صادق بحرالعلوم، ٢ ج، مطبعة الادآب، النّجف الأشرف، [١٣١٨ هـ.].

١٤. المرزوقي، احمد بن محمّد، *شرح ديوان الحماسة*، نشره احمد امين وعبدالسّلام هارون، ٤ ج، لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ١٣٧١ هـ.

١٥. كحّاله، عمر رضا، معجم المؤلّفين، *تراجم مصنّفي الكتب العربيّة*، ١٥ ج، مكتبة التّرقي، دمشق، ١٣٧٦ هـ. = ١٩٥٧ م.

١٦. المامقاني، عبدالله، *تنقيح المقال في أحوال الرّجال*، ٣ ج، ط بالحجر، المطبعة المرتضويّة، النّجف، ١٣٥٢ هـ.

١٧. النّابغة الذّبياني، زياد بن معاويه، *ديوان*، حقّقه وقدّم له فوزي خليل عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠ م.

١٨. نظام‌الدّين الاصفهاني، محمّد بن اسحاق، *ديوان المنشآت*، مخطوط رقم «٢٣١٥» مكتبة احمد ثالث (طوپقاپوسراى) تركيّا، ٧١٠ هـ.، ٢٢٦ ورقاً.

١٩. ـــــــــــ، *ديوان المنشآت*، مخطوط رقم «Arabe 3174» المكتبة الأهليّة بباريس، ٧٣٧ هـ.، ١٤١ ورقاً.

٢٠. ـــــــــــ، *رباعيّات نظام‌الدّين الأصفهاني (نخبة الشّارب وعجالة التّراكب)*، حقّقها وقدّم لها كمال أبوديب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣.

قصيدة الفوز والأمان

في مديح مولانا صاحب الزمان عليه السلام

للعَلَم العلّامة الشّيخ بهاءالدين العامِلي رحمه الله

وبهامشها معاني الأبيات،
مستلّةٌ من شرح الشيخ احمد بن عليّ المَنيني
اعداد: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه «قصيدة الفوز والأمان في مديح مولانا صاحب الزمان عليه السلام»، للعلّامة الكبير الإمام الشّيخ بهاءالدّين محمّد العامليّ، المولود ببعلبك سنة ٩٥٣ هـ. ق. الفقيه الأصوليّ الأديب المفسّر المحدّث الحكيم الجامع لجميع فنون العلم والفضل، وقد خضع لفضله المخالف والمؤالف؛ قال المحبّي بشأنه: «... كان أمّةً مستقلّةً في الأخذ بأطراف العلوم والتضلّع بدقائق الفنون، وما أظنّ الزّمانَ سمح بمثله ولا جاد بندّه! وبالجملة فلم تتشنّف الأسماع بأعجب من أخباره»[1].

وقد نشأ بإيران بعد أن هاجر أبوه إليها سنة ٩٦٦ هـ. ق.؛ فدرس لدى جملةٍ من الأعلام كالشّيخ عبدالعالي الكركيّ، والشّيخ عبداللّه اليزديّ، والشيخ أحمد الكجائي، وأبيه العلّامة الّذي غرس في روحه حبّ أهل البيت المطهّرين المعصومين عليهم السلام، فتمكّن في

---

١. راجع: خلاصة الأثر، ج ٣، ص ٤٤٠.

نفسه حتّى قيل فيه: «إنّه جارى في حلبة الولاء الكميتَ»[١]. وله آثارٌ كثيرةٌ قيّمةٌ.

وكيف كان فإنّ شهرته الّتي ملأت الآفاق تُغنينا عن ذكر ترجمته، فنكتفي بالإشارة إلىٰ أنّ الشّيخ قد تقلّد منصب شيخ الإسلام في إصفهان زمن الملك عبّاس الصفويّ، خلفًا للشّيخ عليّ المنشار. وقد عاش فيها برهةً طويلةً من عمره حتّى مات بها سنة ١٠٣١ هـ. ق. فحُمل جسمانه الشريفة إلىٰ المشهد الرضويّ المقدّس ودُفن بالقرب من مزار مولانا عليّ بن موسى الرضا عليه السلام المقدّس[٢].

أمّا تلك القصيدة الرّائقة فهي وليدة ولائه لأهل البيت عليهم السلام، وقد سمّاها بـ«قصيدة الفوز والأمان في مديح مولانا صاحب الزّمان عليه السلام»؛ وهي للطافتها وجزالة ألفاظها وعلوّ معانيها قد وقعتْ موقع اعتناء الأعلام، منهم الشّيخ جعفر البحراني ـ م. ١٠٢٨ هـ. ق. ـ، والأمير محمّدإبراهيم الحسينيّ القزوينيّ ـ م. ١١٤٥ هـ. ق. ـ حيث استقبلا منها؛ والسّيّد عبداللّه الجزائريّ ـ م. ١١٧٣ هـ. ق. ـ حيث ضمّنها في قصيدةٍ أخرى؛ والشّيخ جعفر النقدي ـ م. ١٣٧٠ هـ. ق. ـ حيث شرحه في مجلّدين ضخمين سمّاه مِنَن الرّحمن. وللشّيخ أحمد بن عليّ العدوي المَنِيني فتحُ المنّان، وهو شرحٌ لها؛ وقد ترجمها الدكتور محمود عبداللّهي في كتابه سيماى امام مهدى در شعر عربى باللّغة الفارسيّة[٣]. وفتح المنّان مطبوعٌ مع الكشكول ـ للشّيخ ـ بمصر قبل قرنٍ واحدٍ، فاستفدتُ في توضيح الأبيات منه وقد جرّدتُ شرح المعاني منه وذيّلتُ الأبيات به ليعمّ نفعه، كما وإنّي قد استفدتُ في ضبط الأبيات منه، ومن الكشكول المطبوع بإيران ـ حيث إنّ نصّ القصيدة مذكورٌ فيه ـ، ومن غيرهما.

والحمدللّه ربّ العالمين، وصلواته على وليّه المطلق مولانا المنتظَر صاحب العصر والزّمان ـ حفظه اللّه عن كلّ مكروهٍ وجعلني فداء تراب أقدامه ـ.

والحمد للّه ربّ العالمين
ليلة القدر ٢١ من رمضان المبارك ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. انظر ريحانة الأدباء، ج ١، ص ٢٠٨.

٢. راجع عنه: نقد الرجال، ص ٢٠٣؛ ريحانة الأدباء، ج ١، ص ٢٠٧؛ أمل الأمل، ج ١، ص ١٥٨؛ الغدير، ج ١١ ص ٢٣٠؛ جامع الرّواة، ج ٢، ص ١٠٠؛ سلافة العصر، ص ٢٨٩.

٣. انظر سيماى امام مهدى در شعر عربى، ص ١١٣.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

سَرَى ٱلْبَرْقُ مِنْ نَجْدٍ فَجَدَّدَ تَذْكَارِي ... عُهُوداً بِحُزْوَى وَٱلْعُذَيْبِ وَذِي قَارِ [1]

وَهَيَّجَ مِنْ أَشْوَاقِنَا كُلَّ كَامِنٍ ... وَأَجَّجَ فِي أَحْشَائِنَا لَاعِجَ ٱلنَّارِ [2]

أَلَا يَا لُيَيْلَاتِ ٱلْغُوَيْرِ وَحَاجِرٍ ... سُقِيتَ بِهَامٍ مِنْ بَنِي ٱلْمُزْنِ مِدْرَارِ [3]

وَيَا جِيرَةً بِٱلْمَأْزَمَيْنِ خِيَامُهُمْ ... عَلَيْكُمْ سَلَامُ ٱللَّهِ مِنْ نَازِحِ ٱلدَّارِ [4]

خَلِيلَيَّ مَا لِي وَٱلزَّمَانَ كَأَنَّمَا ... يُطَالِبُنِي فِي كُلِّ آنٍ بِأَوْتَارِ [5]

فَأَبْعَدَ أَحْبَابِي وَأَخْلَى مَرَابِعِي ... وَأَبْدَلَنِي مِنْ كُلِّ صَفْوٍ بِأَكْدَارِ [6]

---

١. انّ البرق لمع من قبل نجدٍ فجدَّد لي تذكُّر لقاء أحبابي أيّام اجتماع شملي بهم، في منازلهم المحقَّقة أو المتخيَّلة الّتي هي: حزوي، والعُذَيب، وذُوقار.

٢. إنّ هذا البرق النجديّ أنار أشواقنا الّتي كنّا نضمرها وعن الناس نخفيها ونسترها، وأوقد في قلوبنا النار الشديدة المحرقة، لفرط تحسُّرنا على فوات وصال الأحباب وتأسُّفنا على زمان الاجتماع بهم فيما ألفوه من المنازل والرحاب.

٣. إنّ الناظم أقبل على تلك الليالي الّتي مضت له بالغوير وحاجر في مواصلة الأحباب والتلذُّذ بمطارحتهم في تلك الرحاب، وخاطبها مخاطبة ذوي الألباب بتخييل أنّها تصغي لفهم ما ألقي إليها من الخطاب؛ فناداها ودعا لها بالسُّقيا بمطرٍ غزيرٍ مدرارٍ يروِّي الأمكنة الّتي مضت له تلك الليالي مع الأحباب فيها. ومثل هذا ـ أي: مخاطبة مَن لا يعقل بتنزيله منزلة العاقل ـ كثيرٌ في كلام الشعراء، كمخاطبة الديار والرسوم والأطلال اظهاراً للتوَلُّه والحيرة.

٤. معنى البيت نداءُ أحبابه الّذين كانوا جيراناً له في المأزمين، ثمّ ابتلى بفراقهم ونزحت داره عنهم. وخطابهم بالتحيّة والسلام تسليةً للنفس بالطمع في إجابتهم. ثمّ عرج على شكاية الزمان ومعاكسته لأرباب الفضائل والعرفان ـ على عادة الأدباء والظرفاء ـ تمليحاً وتظريفاً، متخلّصاً إلى الإفتخار بنفسه العصاميّة وكمالاته الظاهرة الجليّة.

٥. يا خليليَّ اخبراني ما للزمان حاقدٌ عليَّ معادٌ لي يطلبني بغوائله ومكائده وطوائله، كأنّما جنيتُ عليه جنايةً فهو يطلب ثاره منّي!

٦. معناه واضحٌ.

وَعَادَلَ بِي مَنْ كَانَ أَقْصَى مَرَامِهِ مِنَ ٱلْمَجْدِ أَنْ يَسْمُو إِلَى عُشْرِ مِعْشَارِي[١]

أَ لَمْ يَدْرِ أَنِّي لَا أَزِلُّ لِخَطْبِهِ وَ إِن سَامَنِي خَسْفاً وَأَرْخَصَ أَسْعَارِي[٢]

مَقَامِي بِفَرْقِ ٱلْفَرْقَدَيْنِ فَمَا ٱلَّذِي يُؤَثِّرُهُ مَسْعَاهُ فِي خَفْضِ مِقْدَارِي[٣]

وَإِنِّي ٱمْرُؤٌ لَا يُدْرِكُ ٱلدَّهْرُ غَايَتِي وَ لَا تَصِلُ ٱلْأَيْدِي إِلَى سِرِّ أَغْوَارِي[٤]

أُخَالِطُ أَبْنَاءَ ٱلزَّمَانِ بِمُقْتَضَى عُقُولِهِمُ كَيْ لَا يَقُولُوا بِإِنْكَارِي[٥]

وَأُظْهِرُ أَنِّي مِثْلُهُمْ تَسْتَفِزُّنِي صُرُوفُ ٱللَّيَالِي بِاخْتِلَاءٍ وَ إِمْرَارِ[٦]

وَأَنِّيَ ضَارِي ٱلْقَلْبِ مُسْتَوفِزُ ٱلنُّهَى أَسِرُّ بِيُسْرٍ أَوْ أُمَلُّ بِإِعْسَارِ[٧]

وَيُضْجِرُنِي ٱلْخَطْبُ ٱلْمَهُولُ لِقَاؤُهُ وَ يُطْرِبُنِي ٱلشَّادِي بِعُودٍ وَمِزْمَارِ[٨]

---

١. انّ الدهر غمصني وتهاون بحقّي، فساوى بيني وبين من كان نهاية همّته وأقصى مرامه وطلبته أن يبلغ عشر العشر من مجدي وفضائلي.

٢. أ لم يعلم الزمان ـ الّذي حطّ قدري وساوى بيني وبين مَن لم يبلغ عشر معشار فضائلي ـ أنّي لا أذلّ لإيقاعه في المصائب والنوازل وإن قصد إذلالي وحملني على ارتكاب النقائص الّتي لا تليق بي وأرخص سعر قدري ولم يجعل لي عنده قيمةً ولا أقام لي وزناً؟!

٣. إنّ سعيَ الزمان في خفض قدري وحطّ منزلتي لا يؤثّر بعد أن كان فوق الفرقدين مقامي وموطناً لأقدامي.

٤. إنّي رجلٌ لا يلحق أهل الدهر مدى فضائلي وكمالاتي، ولا تصل أفكارهم إلى مخفيّات معارفي لامتيازي عليهم بمزايا لم يحُم أحدٌ منهم حولها.

٥. حاصل معناه: انّي أختلط بأبناء زماني وأجتمع بهم وأجاريهم على حسب عقولهم ومقتضى حالهم من الإدراك و الفهم، ولا أتكلّم معهم بالأمور الغامضة والحقائق الّتي ليست عقولهم لها رائضةً.

٦. إنّي أظهر لأهل زماني أنّي مشابهٌ لهم في التأثّر ممّا تأتي به حوادث الزمان والمعاكسة في المقصود من الأصدقاء والخلّان والانفعال ممّا يوافق هوى النفس، فيحلو لديها أو لا يوافقه فيكون مرّاً عندها ويشقّ عليها؛ مع أنّي بعيدٌ عن هذه الأخلاق ليس لي منها مشربٌ ولا مذاقٌ.

٧. إنّي أظهر لأبناء زماني أنّني ضعيف القلب لا أقوي على حمل الشدائد والمشاقّ مضطرب العقل غير ثابت الجأش تتلاعب بي حوادث الأيّام فأتأثّر وانفعل من كلّ ما يرد عليّ من يسرٍ أو عسرٍ أو فرحٍ أو حزنٍ، مع أنّي متّصفٌ بضد ذلك؛ لكنّي أظهرت ما ليس من خُلقي مجاراةً ومجانسةً لأبناء الزمان.

٨. إنّي أظهر أيضاً لأبناء عصري أنّه إذا نزل بي أمرٌ شديدٌ من حوادث الدهر أقلقني وأزعجني ـ كما هو شأنهم ـ مع أنّي لست كذلك، وانّ المغنّي إذا غنّى وحرّك من العود الأوتار وضرب بالآلات اللهو والمعازف ونفخ في المزمار أطربني؛ وليس كذلك، فإنّما طربي بما وراء ذلك ممّا يُمليه عليّ من الحقائق الإلهيّة والمعارف الربّانيّة.

وَيُصْمِي فُؤَادِي نَاهِدُ ٱلثَّدْيِ كَاعِبٌ ... بِأَسْمَرَ خَطَّارٍ وَأَحْوَرَ سَحَّارِ[١]

وَأَنِّي سَخِيٌّ بِالدُّمُوعِ لِوَقْفَةٍ ... عَلَى طَلَلٍ بَالٍ وَدَارِسِ أَحْجَارِ[٢]

وَمَا عَلِمُوا أَنِّي أَمْرُؤٌ لَايَرُوعُنِي ... تَوَالِي ٱلرَّزَايَا فِي عَشِيٍّ وَإِبْكَارِ[٣]

إِذَا دُكَّ طُورُ ٱلصَّبْرِ مِنْ وَقْعِ حَادِثٍ ... فَطُورُ ٱصْطِبَارِي شَامِخٌ غَيْرُ مِنْهَارِ[٤]

وَخَطْبٍ يُزِيلُ ٱلرُّوعَ أَيْسَرُ وَقْعِهِ ... كَوُدٍّ كَوَخْزٍ بِالْأَسِنَّةِ سَعَّارِ

تَلَقَّيْتُهُ وَٱلْحَتْفُ دُونَ لِقَائِهِ ... بِقَلْبٍ وَقُورٍ فِي ٱلْهَزَاهِزِ صَبَّارِ[٥]

وَوَجْهٍ طَلِيقٍ لَايُمَلُّ لِقَاؤُهُ ... وَصَدْرٍ رَحِيبٍ فِي وُرُودٍ وَإِصْدَارِ[٦]

وَلَمْ أُبْدِهِ كَيْ لَايُسَاءَ لِوَقْعِهِ ... صَدِيقِي وَيَأْسَى مِنْ تَعَسُّرِهِ جَارِي[٧]

وَمُعْضِلَةٍ دَهْمَاءَ لَايَهْتَدِي لَهَا ... طَرِيقٌ وَلَايُهْدَى إِلَى ضُوئِهَا ٱلسَّارِي

---

١. إنّي أظهر أيضاً لأبناء زماني أنّ الشابّة الكاعب الّتي ظهر ثدياها وارتفع تسبيني وتريق دمي بقدّها الّذي هو كالرمح اللّين المهتزّ وطرفها الأحور الّذي يؤثّر في القلوب تأثيراً كتأثير السحر، فيظنّوني مثلهم أعشقُ من المحبوب الثياب وأقنع من الماء بالسراب، وما دروا انّي لست من عشّاق الصور ولا من عباد التماثيل الّتي لايجنح إليها إلّا من كان أعمى البصيرة والبصر.

٢. إنّي أظهر لأبناء عصري أنّي إذا وقفت على ما بقي من ديار الأحباب الّتي عفت آثارها وانمحت معالمها وخفيت أحجارها أتذكّر زمان كونها آهلةً بهم، فأتأسّف وأتحسّر وأبكي حتّى يجري الدمع من عيني كالمطر ـ كما هو عادة العشّاق وأسراء الوجد والأشواق ـ، مع أنّي لست على هذا المذهب ولا ممّن له شربٌ معلومٌ من هذا المشرب؛ وإنّما شغفي بالسكّان دون المكان، وهم معي أينما كنت ونصب عيني حيثما حللتُ.

٣. إنّ أبناء زماني لم يعلموا أنّي رجلٌ لاتخيفني المصائب المتوالية والخطوب المتوجّهة إليّ في جميع أوقاتي وسائر أزمنة حياتي، لأنّي عوّدت نفسي على الشدائد ورُضتها على تحمُّل المشاقّ والمكائد، فلاأتأثّر من مصيبةٍ تسنح ولاأنفعل من لهب رزيّةٍ يلفح.

٤. إذا ضعف صبر غيري عن حمل ما يحدث من مصائب الدهر ونوازله فاصطباري قويٌّ ـ كالجبل المرتفع ـ لايكلّ ولايضعف.

٥. وربَّ أمرٍ شديدٍ صعبٍ محرقٍ مؤلمٍ كطعن الرماح يذهب العقل أيسر إصابته، تكلّفت الصبر عليه وتحمّلته والحال انّ الهلاك أسهل من لقائه بقلبٍ ثابتٍ كثير الصبر على البلايا والمحن.

٦. وربَّ أمرٍ شديدٍ موصوفٍ بالأوصاف المتقدّمة آنفاً تلقّيته بوجهٍ ظاهر البشر لايملُّ أحدٌ لقاءه لبشاشته، وبصدرٍ واسعٍ لايضيق بحوادث الدهر إذا أوردها عليه أو أصدرها عنه.

٧. إنّي أخفي ما نزل بي من مصائب الزمان ولاأظهر ذلك للناس، لئلّا أدخل المكروه على صديقي ويتكدّر بسببي، ولئلّا يحزن جاري؛ لأنّ الصديق مَن يفرح لفرحك ويحزن لحزنك، والجار في الغالب يكون كذلك.

تَشِيبُ ٱلنَّوَاصِي دُونَ حَلِّ رُمُوزِهَا ... وَ يُحْجِمُ عَنْ أَغْوَارِهَا كُلُّ مِغْوَارِ
أَجَلْتُ جِيَادَ ٱلْفِكْرِ فِي حَلَبَاتِهَا ... وَ وَجَّهْتُ تِلْقَاهَا صَوَائِبَ أَنْظَارِي
فَأَبْرَزْتُ مِنْ مَسْتُورِهَا كُلَّ غَامِضٍ ... وَ ثَقَّفْتُ مِنْهَا كُلَّ قِسْوَرَ سَوَّارِ[1]
أَ أَضْرَعُ لِلْبَلْوَى وَأُغْضِي عَلَى ٱلْقَذَى ... وَ أَرْضَى بِمَا يَرْضَى بِهِ كُلُّ مِخْوَارِ
وَأَفْرَحُ مِنْ دَهْرِي بِلَذَّةِ سَاعَةٍ ... وَ أَقْنَعُ مِنْ عَيْشِي بِقُرْصٍ وَأَطْمَارِ[2]
إذا لاوَرَى زَنْدِي ولَاعَزَّ جَانِبِي ... و لابَزَغَتْ فِي قِمَّةِ ٱلْمَجْدِ أَقْمَارِي
وَلَا بَلَّ كَفِّي بِالسَّمَاحِ وَلَاسَرَتْ ... بِطِيبِ أَحَادِيثِي ٱلرِّكَابُ وَأَخْبَارِي
وَلَاٱنْتَشَرَتْ فِي ٱلْخَافِقَيْنِ فَضَائِلِي ... وَ لَاكَانَ فِي ٱلْمَهْدِيِّ رَائِثُ أَشْعَارِي[3]
خَلِيفَةِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ فَظِلِّهِ ... عَلَى سَاكِنِي ٱلْغَبْرَاءِ مِنْ كُلِّ دَيَّارِ[4]

---

١. حاصل معنى هذه الأبيات: انّه ربّما ـ أي: كثيراً ما ـ عرضت لي نازلةٌ شديدةٌ لايهتدي الناس إلى طرائق التخلّص منها ولا علامة تدلّ عليها، ويبلغ الطفل أوان الشيخوخة في معاناتها ولايقدر على حلّ مخفيّاتها وبيان مشكلاتها، ولايصل الفارس في ميادين الكلام القويُّ الفطن والأفهام إلى غايتها وجّهتُ إليها أفكاري الصائبة فأبرزتُ خفاياها وقوّمت معانيها الّتي لاتكاد تتقوّم.

٢. معنى البيتين: انّي لاأذلّ لنزول بلوىً ولاأسامح نفسي بارتكاب ما يكون مُشيناً لِعرضي، ولاأرضى بما يرضى به ضعفاء العقول من التساهل وتضييع الحزم في الأمور، ولاأفرح من دهري بلذّةٍ فانيةٍ تنقضي سريعاً ـ كالتذاذ أرباب النفوس الشهوانيّة بالتأنّق في المطاعم والمشارب والملابس والمراكب ـ؛ وإنّما فرحي باللذّة الحقيقيّة المتصلة بنعيم الآخرة، وهي إدراك العلوم والمعارف، ولاأقنع من حياتي بما فيه حفظ جسمي ونماؤه من الاقتيار برغيفٍ وستر البدن بثوبٍ، فإنّ ذلك أمرٌ سهلٌ حاصلٌ لي وإن لم أطلبه؛ وهمّتي مصروفةٌ عن سفساف الأمور وادانيها إلى شرائفها ومعاليها، وإلى تخلية النفس عن الرذائل وتحليتها بالكمالات والفضائل.

٣. حاصل معنى الأبيات: إنّني إن اتّصفت بصفةٍ من الصفات السابقة في البيتين قبل هذه الأبيات ـ بأن ضرعت لبلوىً أو أغضيت جفني على قذىً، ... إلى آخر البيتين ـ فلاظفرت بمطلوبٍ، ولا ثبت لي عزٌّ ولاأضاءت في ذروة المجد أنوار فضائلي وكمالاتي، ولاأتّصف بصفة السماحة والكرم، ولاسرت الركبان بطيب أحاديثي ومحاسن أخباري، ولاانتشرت في الشرق والغرب فضائلي، ولاكان في المهديّ[ﷺ] ـ الّذي يظهر بالقسط والعدل بين الأنام ويكون ظهوره من أشراط الساعة العظام ـ أشعاري الرائقة ومدائحي الفائقة.

٤. إنّ ممدوح الناظم ـ الّذي هو المهديّ[ﷺ] ـ هو السلطان الأعظم العادل الّذي هو خليفة اللّه في تنفيذ أحكامه على عباده، وظلُّ اللّه في الأرض الّذي يأوي إليه كلُّ مظلومٍ من سكّانها.

هُـوَ ٱلْعُرْوَةُ ٱلْوُثْقَى ٱلَّذِي مَنْ بِذَيْلِهِ ... تَـمَسَّكَ لَايَـخْشَى عَـظَائِمَ أَوْزَارِ[1]

إِمَـامُ هُـدىً لَاذَ ٱلزَّمَـانُ بِـظِلِّهِ ... وَ أَلْـقَى إِلَـيْهِ ٱلدَّهْـرُ مِـقْوَدَ خَـوَّارِ[2]

وَ مُـقْتَدِرٌ لَـوكَلَّفَ ٱلصُّـمَّ نُـطْقَهَا ... بِأَجْـذَارِهَـا فَـاهَتْ إِلَـيهِ بِأَجْـذَارِ[3]

عُلُومُ ٱلْـوَرَى فِـي جَـنْبِ أَبْـحُرِ عِـلْمِهِ ... كَـغُرْفَةِ كَـفٍّ أَو كَـغَمْسَةِ مِـنْقَارِ[4]

فَـلَوزَارَ أَفْـلَاطُونُ أَعْـتَابَ قُـدْسِهِ ... وَ لَـمْ يَعْشِهِ عَـنْهَا سَـوَاطِـعُ أَنْـوَارِ

رَأَى حِكْـمَةً قُـدْسِيَّةً لَايَشُـوبُهَا ... شَـوَائِبُ أَنْـظَارٍ وَأَدْنَـاسُ أَفْكَـارِ

بِـإِشْرَاقِـهَا كُـلُّ ٱلْـعَوَالِـمِ أَشْـرَقَتْ ... لِمَا لَاحَ فِي ٱلْكَوْنَيْنِ مِنْ نُورِهَا ٱلسَّارِي[5]

إِمَامُ ٱلْوَرَى طَـودُ ٱلنُّـهَى مَـنْبَعُ ٱلْـهُدَى ... وَ صَـاحِبُ سِـرِّ ٱللَّـهِ فِـي هَـذِهِ ٱلدَّارِ

بِـهِ ٱلْـعَالَمُ ٱلسِّـفْلِيُّ يَسْـمُو وَيَـعْتَلِي ... عَلَى ٱلْـعَالَمِ ٱلْـعِلْوِيِّ مِـنْ دُونِ إِنْكَـارِ[6]

وَمِـنْهُ ٱلْـعُقُولُ ٱلْـعَشْرُ تَـبْغِي كَـمَالَهَا ... وَ لَـيْسَ عَـلَيْهَا فِـي ٱلتَّـعَلُّمِ مِـنْ عَـارِ[7]

هُـمَامٌ لَـوِ ٱلسَّبْعُ ٱلطِّـبَاقُ تَـطَابَقَتْ ... عَلَى نَقْضِ مَا يَقْضِيهِ مِنْ حُكْمِهِ ٱلْجَارِي

---

١. إنّ الممدوح كهفٌ حصينٌ يُلجأ إليه في الشدائد، وإنّ مَن اعتصم به واتّبعه لايخاف عظائم الأوزار، لأنّه من أئمّة الحقّ وخلفاء العدل؛ فمَن تمسّك به واتّبعه سلم من الأوزار والذنوب.

٢. إنّ هذا الممدوح عالِمٌ ثابتٌ على الهدى والحقّ، يلجأ إليه الناس في زمانه ويلقى إليه أبناء الدهر زمامهم، وينقادون إليه انقياد فرسٍ سهل الانقياد لضعفه.

٣. إنّ هذا الممدوح ذوقدرةٍ باهرةٍ لايُستطاع مخالفته، فلوكلّف بالمحال عادةً لحصل، كما لوكلّف الاعداد الصمّ أن تنطقَ بأجذارها لنطقت بها وبيّنتها امتثالاً لأمره.

٤. إنّ علوم الورى ـ يعني ما عدا الأنبياء﴿ ـ لو وُضعت بإزاء علمه وفي ناحيته لكانت نسبتها إلى علمه كغرفةٍ من بحرٍ، أو كغمسة منقار طائرٍ منه.

٥. حاصل معنى الأبيات: إنّ أفلاطون على شهرته وفضله لوزار أمكنته المطهّرة ولم يصدّه عنها سواطع أنوارها لاستفاد منه حكمةً قدسيّةً ـ أي: مفاضةً عليه من حضرات القدس ـ غير مخلوطةٍ بأقذار الأنظار وأدناس الأفكار، لأنّها من فيض مفيض العلوم والمعارف على قلوب الأبرار؛ ولذلك أضاءت كلّ العوالم بإشراقها لما بدا في عالَمَي الدنيا والآخرة من نورها الساري المنتشَر في الكائنات.

٦. معناه ظاهرٌ.

٧. إنّ هذا الممدوح ـ لكثرة ما اشتمل عليه من الصفات الحميدة والفضائل العديدة ـ صارت العقول العشرة تطلب كمالها منه، ولاتستنكف عن التعلّم منه؛ ولاعيب عليها في ذلك وإن كانت مبدأً لفيوضات الكمال، إذ لا عار أن يتعلّم الكامل ممّن هو أكمل منه، ﴿وَ فَوقَ كُلِّ ذِي عِلمٍ عَلِيمٌ﴾.

لَـنُكَّسَ مِـنْ أَبْـرَاجِـهَا كُـلُّ شَـامِخٍ ... وَ سُكِّـنَ مِـنْ أَفْـلَاكِـهَا كُـلُّ دَوَّارِ

وَلَانْـتَثَرَتْ مِـنْهَا ٱلثَّـوَابِتُ خِـيفَةً ... وَ عَافَ ٱلسَّرَى فِي سُورِهَا كُـلُّ سَـيَّارِ[1]

أَيَـا حُـجَّةَ ٱللَّـهِ ٱلَّـذِي لَـيْسَ جَـارِياً ... بِـغَيْرِ ٱلَّـذِي يَـرْضَاهُ سَـابِقُ أَقْـدَارِ

وَيَـا مَـنْ مَـقَالِيدُ ٱلزَّمَـانِ بِكَـفِّهِ ... وَ نَاهِيكَ مِـنْ مَـجْدٍ بِـهِ خَـصَّهُ ٱلْـبَارِي

أَغِثْ حَـوزَةَ ٱلْإِيـمَانِ وَ ٱعْـمُرْ رُبُـوعَهُ ... فَـلَمْ يَبْقَ مِـنْهَا غَـيْرُ دَارِسِ آثَـارِ[2]

وَأَنْـقِذْ كِـتَابَ ٱللَّـهِ مِـنْ يَـدِ عُـصْبَةٍ ... عَـصَوا وَتَـمَادَوا فِـي عُـتُوٍّ وَإِضْـرَارِ

يُـحِيدُونَ عَـنْ آيَـاتِهِ لِـرِوَايَـةٍ ... رَوَاهَا أَبُـوشَعْثُونَ عَـنْ كَـعْبِ ٱلْأَحْـبَارِ[3]

وَفِي ٱلدِّينِ قَدْ قَاسُوا وَعَاثُوا وَخَـبَّطُوا ... بِـآرَائِـهِمْ تَـخْبِيطَ عَشْـوَاءَ مِـعْسَارِ[4]

وَأَنْـعِشْ قُـلُوباً فِـي ٱنْـتِظَارِكَ قَـرَّحَتْ ... وَ أَضْـجَرَهَا ٱلْأَغْـدَاءُ أَيَّـةَ إِضْـجَارِ[5]

وَخَـلِّصْ عِـبَادَ ٱللَّـهِ مِـنْ كُـلِّ غَـاشِمٍ ... وَ طَـهِّرْ بِـلَادَ ٱللَّـهِ مِـنْ كُـلِّ كُـفَّارِ[6]

---

١. حاصل معنى الأبيات: إنّ مَن في السماوات أو السماوات نفسها لوائتُقت على نقض ما قضاه وأبرمه لانقلبت أبراجُها وصار أعلاها أسفلها، ولسكن كلُّ متحرِّكٍ دائرٍ من أفلاكها، ولانتثرت كواكبها الثابتة خيفةً من سطوته، ولكره السري في منازلها ـ أي: تلك الثوابت ـ كلُّ كوكبٍ عادته السير ـ كالسبعة السيَّارة ـ لخروجها عن النظام واختلالها، بمخالفتها لذلك الهمام.

٢. إنّ الناظم يناديِ ممدوحه المهديّ [عليه السلام] ويستغيث به، ويصفه بأنّه حجّة اللّه على الخلق، وأنّ الأقدار الإلهيّة لاتجري إلّا برضاه، وأنّ مفاتيح الزمان وخزائنه بيده، وأنّ كلّ واحدةٍ من هذه الصفات مجدٌ ينهاك أن تنظر إلى غيره خصَّه اللّه ـ تعالى ـ به. ثمّ تضرَّع إليه وسأله أن يظهر ويغيث حوزة الإسلام ويعمِّر منازله وأماكنه، فإنّها قد اندرست وعفت آثارُها.

٣. إنّ الناظم يطلب من ممدوحه المهديّ [عليه السلام] أن يخلِّص كلام اللّه ـ تعالى ـ مِن أيدي عصبةٍ عصوا اللّه ـ تعالى ـ باتِّباع أهوائهم ودأموا على ظلالهم واستكبارهم، وأصرّوا على ذلك، وحرَّفوا القرآن عن ظواهره وأوّلوه تأويلاتٍ بعيدةً لاترتضيها فحول العلماء لأخبارٍ وآثارٍ واهيةٍ يروونها عن مجاهيل لاتُقبل روايتُهم عند أهل الأثر، ولايُثبت بها حديثٌ ولا خبر.

٤. إنّ هؤلاء العُصبة الّذين حادوا عن آيات الكتاب أثبتوا في دين اللّه أحكاماً بالقياس الفاسد ـ إمّا لفقد شرطٍ من شروطه، وإمّا لكونه في مقابلة النصّ من كتابٍ أو سنّةٍ ـ، وأفسدوا على الناس دينهم وخبطوا بارائهم وعقولهم خبطَ عشواء ذاهبةٍ على رأسها لاتبصر أمامَها.

٥. إنّ قلوب أوليائك ـ الّذين ينتظرون خروجك لتُخلِّصهم ممّا حلَّ بهم من المصائب في الدين ـ قد تقرَّحت من ألم انتظارك وأقلقها الأعداء، فانعِشهم بانقاذك إيّاهم ممّا هم فيه من الشدائد بخروجك إليهم.

٦. معناه واضحٌ.

وَعَـجِّلْ فِـدَاكَ ٱلْـعَالَمُونَ بِـأَسْرِهِمْ ... وَبَادِرْ عَلَى ٱسْمِ ٱللَّـهِ مِـنْ غَـيْرِ إِنْـظَارِ

تَـجِدْ مِـنْ جُـنُودِ ٱللَّـهِ خَـيْرَ كَـتَائِبٍ ... وَأَكْـرَمَ أَعْـوَانٍ وَأَشْـرَفَ أَنْـصَارِ[١]

بِـهِمْ مِـنْ بَـنِي هَمْدَانَ أَخْـلَصَ فِـتْيَةٍ ... يَـخُوضُونَ أَغْـمَارَ ٱلْـوَغَى غَـيْرَ فُكَّـارِ

بِكُـلِّ شَـدِيدِ ٱلْـبَأْسِ عَـبْلٍ شَـمَرْدَلٍ ... إِلَى ٱلْحَتْفِ مِقْدَامٍ عَـلَى ٱلْـهَوْلِ مِـصْبَارِ

تُـحَاذِرُهُ ٱلْأَبْـطَالُ فِـي كُـلِّ مَـوقِفٍ ... وَتَـرْهَبُهُ ٱلْـفُرْسَانُ فِـي كُـلِّ مِـضْمَارِ[٢]

أَيَـا صَـفْوَةَ ٱلرَّحْـمَنِ دُونَكَ مِـدْحَةً ... كَـدُرِّ عُـقُودٍ فِـي تَـرَائِبَ أَبْكَـارِ

يُـهَنَّا ٱبْـنُ هَانِي أَنْ أَتَـى بِـنَظِيرِهَا ... وَيَـعْنُو لَـهَا ٱلطَّائِيُّ مِـنْ بَـعْدِ بَشَّـارِ[٣]

إِلَـيْكَ ٱلْـبَهَائِيُّ ٱلْـحَقِيرُ يَـزُفُّهَا ... كَـغَانِيَةٍ مَـيَّاسَةِ ٱلْـقَدِّ مِـعْطَارِ[٤]

تُـغَايِرُ إِذْ قِـيسَتْ لِـطَافَةُ نَـظْمِهَا ... بِـنَفْحَةِ أَزْهَـارٍ وَنَسْـمَةِ أَسْـحَارِ[٥]

إِذَا رُدِّدَتْ زَادَتْ قَـبُولاً كَـأَنَّهَا ... أَحَـادِيثُ نَـجْدٍ لَاتَـمِلُّ بِـتِكْرَارِ[٦]

* * *

---

١. اسرع إلى إغاثة حوزة الإسلام والمسلمين جعل اللّه العالمين فداك ! وبادر على بركة اللّه من غير امهالٍ ؛ فإن أسرعت وبادرت وجدت من جنود اللّه جماعاتٍ وأعواناً ينصرونك على أعدائك.

٢. إنّ هذه الكتائب والأنصار والأعوان ـ الّتي يجدها الممدوح فيهم من قبيلة همدان ـ فتيانٌ شجعانٌ يقدمون على الحروب والمعارك من غير تفكُّرٍ في عواقب الأمور بكلِّ بطلٍ شديد البأس ضخم سريع مقدامٍ على الموت صابرٍ على الأهوال والشدائد ، تخافه الأبطال في كلّ موقفٍ من مواقف الحروب وتخشاه الفُرسان في كلّ معتركٍ.

٣. إنّ الناظم أقبل على ممدوحه وخاطبه بقوله : «أيا صفوة الرحمن !» استجلاباً لإقباله عليه وقبول مدحته قائلاً : خُذ منّي مدحةً لك كأنّها عقود اللآلئ في أجياد الأبكار يحقُّ لابن هانئ إن أتى بنظيرها أن يهنّأ ويخضع لبلاغتها أبو تمّام الطائيّ من بعد ما خضع لها بشّارٌ ؛ وهذا على سبيل الفرض والتقدير.

٤. إنّ ناظم هذه القصيدة بهاء الدين يُهديها إليك حال كونها كحسناء غنيتْ بحسنها عن الزينة ، متبخترةٍ لإعجابها بحُسنها ، كثيرةِ العطر يعبَق منها روائح الطيب.

٥. إنّ تلك المدحة إذا قاس أحدٌ لطافة نظمها بنفحة الأزهار وعرفها ونسمة الأسحار ولطفها أخذتْها الغيرة ، لكون لطافة نظمها فوق لطافة نفحة الأزهار ونسمة الأسحار ؛ فلاترضى أن يُقاس لطفها بلطفهما.

٦. إنّ هذه المدحة كلّما ردِّدها قائلها وكرَّرها زادت حلاوةً عند الطباع وقبولاً في الأسماع ، لما اشتملت عليه من جزالة اللفظ ودماثة المعنى وسلامة النظم وعذوبته في مذاق الفهم ؛ فكأنّها أحاديث نجدٍ الّتي أولعت الشعراء بذكرها وسارت أشعارهم قديماً وحديثاً ببثّها ونشرها. فمكرَّرها لدى الأسماع من أشهى اللذّات ومعادُها تستطيبه الأنفس وإن جبِّلت على معادات المُعادات.

قصيدة على طرز الطَّنطرانيَّة
في مديح الإمام العلَّامة آقا حسَين الخوانساريّ ﷺ[1]

للعلَّامة شيخ‌الإسلام جعفر القاضي الأصفهانيّ ﷺ

وبهامش الأبيات توضيحاتٌ عليها،
مستلَّةٌ من «الراح القراح» للحكيم السبزواريّ؛
تحقيق: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقِّق

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

الحمد للَّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللَّه، وعلى آله آل اللَّه.

وبعد؛ فهذه قصيدةٌ لطيفةٌ عملها شَيخ‌الإسلام العلَّامة الشَّيخ جعفر القاضي الإصفهانيّ في مديح الإمام العلَّامة أستاد الكلِّ في الكلِّ آقا حسَين الخوانساري، نزيل إصفهان والمدفون بها. والقصيدة على طرز «القصيدة الطنطرانيَّة التَّرصيعيَّة»، والَّتي نظمها الشَّيخ الأديب الكبير أستاذ مدرسة النِّظاميَّة ببغداد أبونصر معين‌الدين أحمد بن عبدالرزَّاق الطنطراني ـ المتوفَّى سنة ٤٨٥ هـ. ق. ـ في مديح نظام‌الملك الوزير؛ ومطلعُها:

يا خليَّ البال قد بلبلت بالبال بالنوى زلزلتني والعقل في الزلزال زال

وهي في غاية الشهرة، وقد شرحها جمعٌ من الأدباء منهم الشَّيخ محمَّد الإسفرايني ـ

---

١. سنأتي بترجمةٍ قصيرةٍ له في التقديم على رسالته في حجِّيَّة الاستصحاب في مجلَّد الفقه من هذه المجموعة. [المحقِّق].

المتوفّى سنة ٧٤٩هـ.ق. ـ؛ وقد طُبعت المنظومة في مصر وبيروت وايران[١].

أمّا القصيدة الّتي نأتي بها هيهنا فقد حبَّرتها يراعة الشَّيخ الفقيه الحكيم الأديب الشَّيخ قوام‌الدِّين جعفر بن عبداللّه بن إبراهيم الإصفهانيّ، الملقَّب بالقاضي، في مديح أستاذه المحقِّق الخوانساريّ[٢]، واشتغل على المحقِّق السبزواريّ والإمام العلاَّمة المجلسي أيضاً. وقد وصفه تلميذه الشَّيخ محمَّدعليّ الأردبيليّ الغرويّ بقوله: «عارفٌ بالأخبار والتفسير والفقه والأصول والكلام والحكمة والعربيَّة ثقةٌ ثبتٌ عينٌ»[٣]، والعلاَّمة الكبير صاحب روضات الجنّات أيضاً، وأثنى عليه وذكر جملةً من آثاره[٤]. وشيخنا الأديب قد كان موضع اعتماد الحُكم أيضاً، فعيَّنه الملك سليمان الصفوي كقاضي إصفهان في سنة ١٠٩٨هـ.ق. ثمَّ فُوِّض إليه منصب شيخ‌الإسلام بهذا البلد المبارك. وأخيراً فقد لبَّى دعوة اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ سنة ١١١٥ في سفرته إلىٰ مكَّة المكرَّمة فمات بقرب النجف الأشرف ودُفن بها. أمّا القصيدة فقد أوردها الحكيم الحاج ملّا هادي السبزواريّ في كتابه الراح القراح، وقد علَّق عليها بعض التعاليق شرحاً وتوضيحاً. وروايتي للقصيدة هيهنا قائمةٌ على أساس ما طبع منها هناك بتحقيقي.

وبعد؛ فإنَّ أدب الشَّيخ الإصفهانيّ جديرٌ بأن يُفرد له رسالةٌ لدراسته والبحث عن نواحيه و مدى أهمِّيَّته، لعلَّ اللّه أن يوفِّقنا للقيام بهذا العلم العلمي؛ إنَّه خير موفِّق ومعين.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة القدر ٢١ من رمضان المبارك ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. انظر عنه: الأعلام، ج ١، ص ١٤٥؛ ريحانة الأدب، ج ٤، ص ٦٢؛ معجم المؤلّفين، ج ١، ص ٢٧٢.
٢. وسنشير إلىٰ نبذةٍ من ترجمته في التقديم على رسالته في الاستصحاب في مجلّد الفقه من هذه المجموعة.
٣. راجع: جامع الرواة، ج ١، ص ١٥٣، القائمة ١.
٤. راجع: روضات الجنّات، ج ٢، ص ١٩٢.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

يَـا غَـزَالاً لَـحْظُهُ لِـلصَّارِمِ ٱلْـقَتَّالِ تَـالْ
مُهجَتِي مِن حُبِّ هَذَا طَـرفِكَ ٱلْـمِكسَالِ سَـالْ[1]
جُملَةُ ٱلْعُشَّاقِ قَد أَضـحَواْ عَـبِيداً فِـي ٱلْـهَوَى
حُبُّ مَن أَهـوَى عَـلَى ٱلْأَبـدَانِ وَٱلْأَمَـوالِ وَالْ
لَاتَـلُمنِي إِذْ تَـرَانِـي فِـي ٱلْـهوَىَ أَهـوَى فَكَـم
مِـن لَـبِيبٍ مُـبصِرٍ صَـاحٍ مِـن ٱلْأَمـوَالِ وَالْ
صَـيَّرَ ٱلْأَسْـقَامُ جِسْـمِي كَـالْحَنَايَا سَـاهِماً
حِينَ سَهمُ فِي ٱلْحَشَا مِن أَعيُنِ ٱلْآجَـالِ جَـالْ[2]
كَمْ أجُوبُ ٱلْبِيدَ؟ كَمْ أطْوِي ٱلْفَيَافِي؟ سَـادَتِي!
إِنَّ حَالِي بَـعدَكُـم مِـن كَـثرَةِ ٱلتَّـرحَـالِ حَـالْ

---

١. «تال» أي: لحظه هو التالي للسيف. «طرفك»: بدلٌ من «هذا». والمراد بـ«المكسال»: المخمور، أي: يا مهجتي من ذا الّذي هو غافلٌ حبُّ طرفك؛ هذا بناءً على أنْ يكون كلمة «من» إستفهاميةً، وإنْ كانت حرف جـرٍّ كـانت تعليليّةً نشئيّةً، و«مهجتي» مفعول «سال»، وهو خبر «طرفك»، أي: طرفك نازعٌ مخرجٌ مهجتي من جسدي لحبِّ هذا اللحظ ـ كالسيف المسلول من الغمد ـ، أو طرفك سالٍ إيّاها، أي: سلّط عليها مرض العشق الّذي كمرض السلّ، فهي مسلولةٌ سلَّ العشق ومدقوقةٌ دقَّ العشق. ويمكن أنْ يكون «مهجتي» مبتدءً خبره «طرفك» ـ من باب التشبيه المحذوف الأداة ـ؛ فالمعنى: إنّ مهجتي من جهة حبِّ لحظ طرفك السقيم مثله سقيمةٌ ـ لمناسبةٍ بين العاشق والمعشوق ـ حالكونها ذابت وسالت من عيني؛ وتذكير «سال» حينئذٍ بتأويل «المهجة» بـ«الطرف»، لحمله عليها، ومفادُّ الحمل هو الإتحاد.

٢. «الحنايا»: جمع حنية، أي: القوس. «ساهماً»: من سهم، أي: خمرٌ ودقَّ. «الآجال»: جمع إجْل ـ بكسرٍ فسكونٍ ـ أي: القطيع من بقر الوحش والضباء.

مُذْ نَأَيتُ ٱلْقَلبَ يَا ذَا ٱلْطَلعَةِ ٱلْحَسنَاءِ نَاءْ
نَجِّنِي فَـٱلْيَومَ لِـي مِن كَثرَةِ ٱلْبَأْسَـاءِ سَاءْ

قُمْ تَكَلَّمْ مِن فَمٍ عَطِرٍ عَلَى ٱلْمَرْجَانِ جَـانْ خَلِّصِ ٱلْعُشَّاقَ مِـن دَاءٍ إِلَـى ٱلْأَبـدَانِ دَانْ
رَجِّعِ ٱلْأَصْواتَ تُرجِع لِي حَيَوةً قَدْ مَـضَتْ إِنَّ حَبنِي مِنكَ يَا ذَا ٱلصَّوتِ وَٱلْأَلْحَانِ حَانْ
كَـمْ بِـلَا وَتـرٍ ٱلْاَقِـي مِـن لِـحَاظِكَ فَـترَةً إِنَّ عُمرِي فِي ٱلْهَوَى مِن فَاتِرِ ٱلْأَجفَانِ فَانْ[1]
حُبُّكُم يَا سَادَتِي فِي ٱلْقَلبِ قِدْماً قَد رَسَـى مَن يَقُلْ لَمْ أَهوِكُمْ فِي سَالِفِ ٱلْأَزْمَانِ مَـانْ
عَاذِلِي لَاتُقسِ لِـي قَـلْباً فَـحَسَّى شِـدَّتِي لِنْ فَإِنَّ ٱلْقَلبَ مِنِّي فِي هَوَى ٱلْـغِزلَانِ لَانْ

إِنَّ قَلبِي فِي ٱلْهَوَى مذخلَّة ؟ ٱلْأَرآمِ رَامْ
لَا يُبَالِي عَزْلَ مَن فِي ٱلْحُبِّ بِالْآلَامِ لَامْ[2]

يَا حَبِيباً نَـائِياً مِـنْ مَـنظَرِ ٱلْأَبـصَارِ صَـارْ إِنَّ بَعدَ ٱلْبُعدِ قَـلبِي جُـمْلَةَ ٱلْأَقـطَارِ طَـارْ
لَا تَعَجَّبْ صَاحِ مِنِّي غَيرَ صَاحٍ فِي ٱلْـهَوَى إِنَّ لُبِّي مُـذ رَمَـانِي طَـرفُهُ ٱلسَّـحَّارُ حَـارْ
صِرْتُ سِلْماً فِي هَوَى سَلْمٍ فَيَا بَدرَ ٱلدُّجَى فِيمَ قَد هَاجَرتُ مِن فِي زُمرَةِ ٱلْأَبصَارِ صَارْ[3]
صَاحِ دَعْ سَلمَى وَسَلْ مَا نَالَنِي فِـي حُـبِّهَا مِن بَلَاءٍ لَو جَرَى يَوماً عَلَى ٱلْأَحجَارِ جَارْ
سِرْ إِلَى نَجدِ ٱلْعُلَى تَجِدِ ٱلْهَوَى مِن مَـاجِدٍ مُستَضَاءٍ زَندُهُ فِـي ٱلْـفَضلِ بِـالْأَنوَارِ وَارْ[4]

مُرشِـدُ ٱلطُّلَّابِ مَن مِـنْ كَفِّـهِ ٱلْإِصلَاحُ لَاحْ
فِكـرُهُ فِـي مُعْـضَـلَاتِ ٱلْعِلمِ بِالإِصبَاحِ بَـاحْ

---

١. «كم بلاوترٍ»: في القاموس: «وتر الرجل: أفزعه وأدركه بمكروهٍ، ووتره مـالَه: نـقصه إيّـاه» [انـظر الـقـاموس المحيط، ص ٦٣١، القائمة ١. المحقّق]. «فترةٌ»: ضعفاً. «فاتر الأجفان» أي: ليس بحادّ النظر لحيائه.

٢. «خِلَّة»: بالضَّمّ: المحبّة والصداقة، وبالكسر: الخليل، وبالفتح: الحاجة؛ والثالث غـير مـقصودٍ. وعـلى الأوّل فـ«الأرآم» جمع «ريم»، أي: الظبي، والمراد بها: المعاشيق؛ وعلى الثّاني فـالإضافة إمّـا بـتقدير «اللّام» ـ أي: خليل المعاشيق ـ، أو بتقدير «في» بأن يكون «الأرآم» جمع «إِرَم» ـ كعِنَب وكَتِف ـ، أي: الخـليل الّـذي يأوي ويثوي البساطين كالورد والرياحين. «بالآلآم لام» أي: بإلمام الآلآم عليَّ لا مني.

٣. «سِلماً» ـ بالكسر ـ: سالماً. «سَلم» ـ بالفتح ـ: مرخَّم «سلمى» في غير النداء للضرورة، أو مخفَّف «سلمة» أي: المرئة الناعمة الأطراف.

٤. «الزند»: ما يُقدح به النار. «وار»: من وري الزند، أي: خرجت من ناره، من أنى ـ بالنون ـ يأني.

مَـاهِرٌ فِـي كُـلِّ أَمـرٍ مُـعقَل ٱلإِرشَـادِ شَـادُ
مُـهتَدٍ هَـادٍ عَـلَى ٱلَمحسُودِ وَٱلحُسَّادِ سَـادْ
فَـخرُ أَربَـابِ ٱلنُّـهَى آفَـا حُسَـينٍ ذُو ٱلتُّـقَى
ٱلَّـذِي مِـن كَـفِّهِ بَـحرٌ عَـلَى ٱلأَمجَادِ جَـادْ
يَـرتَوِي مِـن فَـيضِهِ كُـلُّ عَـلَى قَـدرٍ لَـهُ
لَـيسَ إِلَّا مَـن أَتَـى مِـثلِي مِـنَ ٱلقُصَّادِ صَـادْ
ذُو ٱلعُـلَى شَمسُ ٱلضُّحَى بَدرُ ٱلدُّجَى نَجمُ ٱلهُدَى
كَم فَتىً مِـن نُـورِهِ عَـن حِـندِسِ ٱلإِلحَادِ حَـادْ
مُـهتَدِي ٱلـعُبَّادِ مَـولَى ٱلفَضلِ أَبـيَضُ شَـارِقٌ
نُـورُهُ فِـي ٱلدَّهـرِ لِـلعُلَمَاءِ وَٱلزُّهَّـادِ هَـادْ
لَو تَرَى زُبُرًا لَـهُ عَـن مِثلِـهِ ٱلسَّـحَارِ حَـارْ
خِلتَ مَاءَ ٱلخُضرِ مِن مَكنُونِ ذِي ٱلأَسفَارِ فَارْ[1]

---

١. «زُبُراً له»: كـ«حواشيه» على «الشفاء» و«الإشارات» و«القديم» و«شرحه على الدروس» وغير ذلك من تصانيفه. [لتفصيل آثاره راجع: الروضة النضرة، ص ١٦٦. المحقّق]. «السَّحر»: كلَّما لطُفَ مأخذُه ودقَّ؛ ويمكن كون «السَّحَّار» من «سحر»، أي: بكر. «حار»: كان. «ذي الأسفار» أي: هذه الكتب المصنَّفة، وفيه إيهامٌ إلى الحكيم المحقّق والبصير المحدّق ذي‌الأيد والأبصار صاحب الاشراق والأنوار صدر المتألّهين وبدر الحكماء الإسلاميّين صدر الدّين محمّد الشيرازيّ. [هو صدر متألّهي الإسلاميّين ـ بل لاغرو لو قلت انّه رئيس متألّهي الدهور ـ صدرالدين محمّد بن ابراهيم بن يحيي الشيرازي، الحكيم المتكلّم المفسّر. ولد بشيراز وتوفّى ببصرة سنة ١٠٥٠هـ.ق. تتلمذ على الشيخ البهائي والسيّد الداماد والميرفندرسكي. لاتسع هذه الصفحات ذكر مناقبه وفضائله ولو عشراً من معشاره. من آثاره: الحاشية على شرح حكمة الإشراق، الشرح على الأصول من الكافي، أسرار الآيات، الحكمة العرشية، رسالة المشاعر. راجع: أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٣٢١؛ ريحانة الأدب، ج ٣، ص ٤١٧؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٤١؛ معجم المؤلّفين، ج ٨، ص ٢٠٣؛ مقدّمة الأستاذ بيدارفر على تفسيره على القرآن الكريم. المحقّق]. صاحب كتاب الأسفار الأربعة [هذا الكتاب المسمّى بـالحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة هو خير مصنَّفٍ لخير مصنِّفٍ في الدهور، وهو أعظم صحيفةٍ في المعارف الحقّة الإلهية. ولمصنّفنا الحكيم تعليقةٌ مبسوطةٌ عليه. المحقّق].

جزء من ديوان المنشآت

للأديب الأريب العلّامة محمّد مسيح بن إسماعيل الكاشانيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ من ديوان المنشآت، للعالم الأديب الأريب محمّدمسيح بن اسماعيل، الكاشاني مولدًا والاصفهاني مسكنًا الشهير بملّامسيحا. وُلد بكاشان ثمّ هاجر إلىٰ اصفهان فحضر على المحقّق الكبير آقا حسَين الخوانساريّ، وتتلمذ لديه ثمّ صار صهره على بنته. كان ذا يدٍ طولى في جملةٍ من العلوم ولاسيَّما في الأدبين الفارسيّ والعربيّ، وكان يتخلّص بـ«صاحب». قد ذكره النَّصرآباديُّ في تذكرته وأثنى عليه مشيرًا إلىٰ تمكُّنه من النظم والنثر بهاتين اللُّغتين الكريمتين[1]. وكان مدرِّسًا حيث ظهر من حوزته جمعٌ من الأعلام، منهم الشَّيخ عليّ الحزين حيث أشار إلىٰ تتلمذه لديه في تذكرته[2]. له التُّحفة السُّليمانيّة في ترجمة الإرشاد لمفيد الأمّة، وقد كتبه للملك سليمان الصفوي، وله غيره من الآثار. وهناك محمّدمسيح بن اسماعيل الفسائيّ، من أعلام إصفهان ومن تلامذة المحقّق الخوانساريّ أيضاً، ولكن بين وفاتهما بونٌ بعيدٌ.

---

١. راجع: تذكرة نصرآبادي، ص ١٧٥.

٢. راجع: تذكرة علماء معاصرين، ص ١٢١.

لانعلم منه شيئًا كثيرًا كما لاعلم لنا بتأريخ وفاته بالضبط، وقيل: توفّي سنة ١١١٥هـ. ق.[١].

ومن آثاره القيّمة مجموعةٌ من منشآته، وهي مجموعةٌ لطيفةٌ فائقةٌ في رقّة اللّفظ وسموّ المعنى. وهي تشتمل على منشآته في نواحٍ شتّى، كـالإخوانيّات، والمـدائـح، وخـطب الجُمُعة، والخطب المشتملة على صيغ الوقف، وخطبة النكاح، وغيرها. وقد اخترتُ منها ثمان رسائل صغار فقط نظرًا إلىٰ صِغَر حجم مجموعتنا هذه.

ومن الجدير بالذّكر أنّ بين منشآته رسائل أرسلها إلىٰ بعض أصدقائه، كسعد بن زيدٍ، وعبدالمحسن المكّي ـ الّذين يذكر اسمهما في المختار من منشآته ـ. أمّا الأوّل فهو الشريف سعد بن زيد بن محسن من شرفاء مكّة المكرّمة، والّذي توفّي سنة ١١١٦ هـ. ق. أي: بـعد سنةٍ من وفات الكاشاني ـ على القول بوصوله إلىٰ رحمة اللّه في سنة ١١١٥ ـ، وله ترجمةٌ في بعض المصادر[٢]؛ أمّا الثاني فلم أعثر على ترجمته، والظاهر أنّه أيضًا من أعلام حرم اللّه ـ سبحانه وتعالى، رزقنا اللّه زيارته ـ.

وقد كان بيدي حين التّحقيق مخطوطةٌ من الكتاب وهي بخطّ يد المصنّف، وكتب على غلافها: «من منشآت العبد الأثيم الجاني محمّد مسيح القاساني ـ عفى [كذا] اللّه تعالى عن جريمته وجعله من الصالحين الفائزين برحمته ـ، وكتب ذلك في شهر جميدي الثانية من شهور سنة ١١١٣». وفي ذيله سطران بخطٍّ آخر يُقرأ منه فقط: «أهداه الفاضل البارع الكامل الحبيب منشئُه ومؤلّفه للعبد الأقل ...»؛ ومصوّرةٌ من النسخة في مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المقدّسة، رقم الفلم ٣٢٢٤، وقد أخذتُ مصوّرةً منها واعتمدتُ عليها في تحقيق الكتاب. والنسخة ناقصةٌ، وهي تشتمل على ٣٨٦ صفحات؛ وما اخترناه من الكتاب لايزيد على عشر صفحاتٍ منه.

والحمد للّه ربّ العالمين
ليلة القدر ٢١ من رمضان المبارك ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. راجع عنه: دانشمندان خوانسار در كتب تراجم، ص ١٧٤؛ تذكرة علماء معاصرين، ص ١٢١؛ تذكرة نصرآبادي ص ١٧٥؛ أعيان الشّيعة، ج ١٠، ص ١٥٦؛ ريحانة الأدب، ج ٥، ص ٣١٤؛ الكواكب المنتثرة، ص ٧٢٥.
٢. انظر: الأعلام، ج ٣، ص ٨٥، القائمة ٢، والمصادر المذكورة فيه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي طَهَّرَ بَيتَهُ لِلطَّائِفِينَ[1] وَجعَلَهُ بِطَوَافِ /A41/ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ مَعْمُورًا، وأَثَابَ السَّاعِينَ إِلَيهِ بَينَ صَفَاءِ الصَّفْوَةِ وَمَروَةِ الْمُرُوَّةِ إِنَّ هَذَا كَانَ لَهُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعيُهُمْ مَشْكُورًا[2].

مَتَّعَ طَوَائِفَ الأُمَمِ بِدُخُولِ البَلَدِ الأَمِينِ، وَمَكَّنَ لَهُم ﴿حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا﴾[3]، وَوَضَعَ الْبَيْتَ الَّذِي بِبَكَّةَ[4] مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا لِلْآمِنِينَ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلَ مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ[5] تَعَبُّدًا وَرِقًّا.

وَالصَّلوةُ عَلَى عَبدِهِ الْمَكِّيِّ خَيرِ الْوَرَى وَصَفوَةِ الأَنَامِ، وَنَبِيِّهِ الأُمِّيِّ أَفْضَلِ مَولُودٍ رُبِّيَ فِي حِجرِ أُمِّ الْقُرَى الْمُطِلِّ مِنْ عُلُوِّ الْقَدْرِ وَسُمُوِّ الْمَكَانِ عَلَى الْغَارِبِ وَالسَّنَامِ؛ الَّذِي أَسْرَى بِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى /B41/ الَّذِي بَارَكَ حَولَهُ[6] بِبَرَكَاتِهِ، وَاصْطَفَاهُ مِنْ بَينِ الْبَرِيَّةِ فَبَعَثَهُ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنهُمْ يَتْلُو عَلَيهِمْ آيَاتِهِ[7]؛ نُزِّلَ بَابُهُ الرَّفِيعُ مَنْزِلَةَ الْقِبْلَةِ الَّتِي وُلِّيَ شَطْرَهَا[8] وَجْهُ الْعِبَادِ، وَأُحِلَّ جَنَابُهُ الْمَنِيعُ محَلَّ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جُعِلَ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ[9].

---

١. تلميحٌ إلى كريمة ١٢٥ البقرة.
٢. مقتبسٌ من كريمة ١٩ الإسراء.
٣. كريمة ٥٧ القصص.
٤. تلميحٌ إلى كريمة ٩٦ آل عمران.
٥. مقتبسٌ من كريمة ٦٧ الحجّ.
٦. تلميحٌ إلى كريمة ١ الإسراء.
٧. مقتبسٌ من كريمة ٢ الجمعة.
٨. تلميحٌ إلى كريمة ١٤٤ البقرة.
٩. مقتبسٌ من كريمة ٢٥ الحجّ.

وَعَلَى اٰلِهِ الْكِرَامِ مَصَابِيحِ الدُّجُنَّةِ[١]، وَمَجَادِيحِ[٢] الرَّحْمَةِ وَمَفَاتِيحِ الْجَنَّةِ؛ الَّذِينَ يُشْعِرُ بِوُجُوبِ تَقْلِيدِهِمْ فِي شَعَائِرِ اللَّهِ سِيَاقُ النُّصُوصِ، وَيَشْهَدُ عَلَى كَوْنِهِمْ خَوَاتِيمَ أَيْدِي الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَنَّهُمْ لِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ كَالْفُصُوصِ؛

سِيَّما وَالِدُ بَنِيهِ، وَابْنُ عَمِّهِ وَأَخِيهِ؛ الْمُتَمَتِّعُ بِالتَّوَلُّدِ فِي الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، الَّذِي يَأْتِيهِ النَّاسُ ﴿رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[٣]؛ مَنْ طَافَ حَوْلَ ذَرَاهُ أَوْى إِلَى مَقَامٍ كَرِيمٍ، /A42/ وَمَنْ حَجَّ[٤] سِوَاهُ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ وَتَوَلَّى بِرُكْنٍ حَطِيمٍ؛ جَعَلَهُ اللَّهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ لِمَدِينَةِ الْعِلْمِ بَابًا يُؤْتَى مِنْ كُلِّ فَجٍّ، وَأَفْرَدَهُ بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ فَقَرَنَ بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَخِلَافَتِهِ قِرَانَ الْعُمْرَةِ بِالْحَجِّ؛ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ مَا سَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ، وَتَسَنَّمَ الْحَجِيجُ ذُرَى الْأَكَامِ وَنَزَلُوا مِنْ تِلَاعِ الْهِضَابِ[٥] إِلَى وِهَادِ الْبَطَائِحِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَتْحُ بَابِ السَّلَامِ الَّذِي لَا تُحْصِي فَوَائِدَهُ حَصَى الْبَيْدَاءِ، وَلَا تَعُدُّ عَوَائِدَهُ جِمَارُ الْبَطْحَاءِ؛

فَقَدْ أَحْرَمَ مِنْ مِيقَاتِ مَظَانِّ الْإِجَابَةِ، صَالِحُ الدُّعَاءِ الْمُقَارِنِ لِدَوَاعِي الْإِسْتِجَابَةِ؛ لَابِسًا مِنْ قِرْطَاسِ الْعَرِيضَةِ ثَوبَ الْإِحْرَامِ، دَاعِيًا بِذَرِيعَةِ وَذِيمَةِ[٦] الْإِخْلَاصِ إِلَى تَلْبِيَةِ الْقَبُولِ الصَّادِرِ عَنْ مَوْرِدِ الْبِرِّ وَالْإِكْرَامِ؛ /B42/

فَتَوَجَّهَ تِلْقَاءَ كَعْبَةِ الشَّرَفِ وَالْكَرَامَةِ، وَتَهَامَةِ الْمَجدِ وَالسُّؤْدَدِ وَالشَّهَامَةِ؛ أَعْنِي حَضْرَةَ مَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ ـ تَعَالَى ـ بِالنَّسَبِ الزَّاهِرِ الْحَسَنِيِّ، وَالْحَسَبِ الْبَاهِرِ السَّنِيِّ؛ وَالدَّوْلَةِ الْقَاهِرَةِ، وَالْمُلْكَةِ الْبَاهِرَةِ؛ وَخَصَّهُ بِشَرَفِ خِدمَةِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، وَأَنْعَمَ عَلَيهِ بِجِوَارِ بَيْتِهِ الْمُحَرَّمِ مَطَافَ الثَّقَلَيْنِ؛ الرَّاجِحِ الْوَزْنِ[٧] الَّذِي لَا يُوزَنُ مَعَهُ شَرِيفٌ فِي كَرَائِمِ الْخِصَالِ، وَلَا يُوَازِيهِ

---

١. أي: الظلمة.

٢. «مجاديح» السماء: أنواؤها؛ و«المجداح»: ساحل البحر أيضاً؛ ١٢.

٣. كريمة ٢٧ الحجّ.

٤. أي: قصد.

٥. «الهضبة»: الجبل المنبسط على وجه الأرض؛ ص.

٦. «الوذيمة»: الهدية إلى بيت اللّه الحرام؛ ق.

٧. أي: كامل العقل والرأي؛ ١٢.

قَرِيعُ[١] فِي كَرَمِ الطَّبَائِعِ إِذْ وُفِّيَ فِيهِ طِبْعُ الْمِكْيَالِ ؛ تَبَرَّكَ أَبْنَاءُ الْبَدْوِ وَالْحَضَرِ بِإِبْدَاءِ مُوَالَاتِهِ لِبَرَكَاتِ ذَاتِهِ ذَاتِ السِّمَاتِ الْوَسِيمَةِ ، وَنَافَسَ[٢] أَنْشَاءُ[٣] الْمَدَرِ وَالْوَبَرِ فِي إِنْشَاءِ مُصْطَافَاتِهِ لِنَفَائِسِ صِفَاتِهِ الْكَرِيمَةِ ؛ بَنِينَ[٤] هُوَ مِنْ بَنِينَ أَبْنَاءِ أُمِّ الْقِرَىٰ /A43/ ابْنُ مَدِينَةِ الْمَجْدِ وَالشَّرَفِ وَالْبَهَاءِ ، وَكَرِيمٌ هُوَ مِنْ دُونِ بَجْدِ[٥] النَّجْدِ ابْنُ بَجْدَةَ[٦] الْكَرَمِ وَالسَّمَاحَةِ وَالسَّخَاءِ ؛ أَثْمَرَ دُوحَةَ ذَاتِ عِرْقٍ نَشَأَتْ بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ ، وَأَنْمَىٰ سَرْحَةَ[٧] كَرِيمَةِ الْعِذْقِ يَنْتَمِي إِلَى أَصْلِهَا الْأَصِيلِ كُلُّ فَرْعٍ[٨] ؛ إِرْتَدَىٰ بِرِدَاءِ الْفِخَارِ وَإِنِ اسْتَغْنَى عَنِ الْإِفْتِخَارِ ، وَكَعْبَةُ اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ لَاتُكْسَىٰ لِلْإِعْوَازِ وَالْإِفْتِقَارِ ؛ لَمْ تُقَصِّرْ مَحَالِقُ بَيْضِهِ[٩] الْمُرْهَفَاتِ سَعْيًا فِي حَلْقِ[١٠] الْأَضْدَادِ حَتَّى سُقُوا مِنْ رَوْنَقِهَا[١١] بِكَأْسِ حَلَاقٍ[١٢] ، وَلَمْ تَأْلُ بَوَارِقُ عَوَالِيهِ الْمُهَفْهَفَاتِ جُهْدًا فِي إِذَابَةِ الْمِرَارَةِ مِنْ فِرَقِ الْعِدَىٰ وَالْحُسَّادِ إِلَى أَنْ ذَاقُوا مِنْ فَرَقِهَا[١٣] مَرَارَةَ السِّيَاقِ[١٤] ؛ غَيْرُهُ الْمُسْتَجِيرُ وَهُوَ الْمُسْتَجَارُ ، وَالْكَعْبَةُ تُزَارُ وَلَا تُسْتَزَارُ ؛ /B43/ بِسَعْيِ سَيْفِهِ طَوِيلِ النِّجَادِ نَيِلَ فِي بَحْرِ الْوَغَى سَيْفُ[١٥] النَّجَاةِ ، وَبِجَرْيِ بَحْرِهِ[١٦] الَّذِي هُوَ رِيحُ الْمُرَادِ تَجْرِي فِي غَمْرِ[١٧] الْهَيْجَاءِ سَفِينَةُ

---

١. أي : سيّدٌ.
٢. رغب.
٣. «الناشيء» : الغلام والجارية جاوزا حدَّ الصغر ، الجمع : أنشاء ؛ ١٢.
٤. أي : متثبّتٌ عاقلٌ.
٥. جماعة.
٦. يقال : هو ابن مدينتها وابن بجدتها للعالم بالشيء ، والدليل الهادي ، ولمن لا يبرح من قوله ؛ ١٢.
٧. شجرة.
٨. سيّد.
٩. سيوف.
١٠. أي : اصابة حلقهم ؛ ١٢.
١١. رونق السيف : ماؤه ؛ ١٢.
١٢. أي : المنية.
١٣. خوفها.
١٤. أي : النزع.
١٥. ساحل.
١٦. «البحر» : الفرس الواسع الجري ؛ ١٢.
١٧. بحر.

عَيشِ خَيلِهِ الْكُماةِ[١]؛ خُتِمَ عَلَى مُهرِهِ الْجَريُ مَعَ الرِّيحِ الْعَقِيمِ[٢]، وَعَلَى رِكَابِهِ وَغَرْرِهِ تَحَمُّلُ الطَّودِ[٣] الْعَظِيمِ؛ لَايُمَاشِي مَعَ النَّاسِ فِيمَا هُمْ فِي الدِّينِ يَبْتَدِعُونَ، وَيَلتَزِمُ أَركَانَهُ فَيَحُجُّ وَالنَّاسُ رَاجِعُونَ[٤]؛ لَهُ فِي الْخَيرِ قَدَمٌ وُطِئَتْ بِتِهَامَةِ هَامَةِ السُّهىٰ، وَفِي الْيَدِ قَلَمٌ نَالَ مِنهُ الْغَيثُ الْهَامِي مَشقَ النَّدىٰ؛ نَبعَةٌ[٥] مَجْدِهِ بِرُبَى النَّجدِ مُهَدَّلَةٌ[٦]، وَتَلعَةُ طَلعَتِهِ[٧] بِحَيَاءِ[٨] الْحِشمَةِ مُخضَلَّةٌ[٩]؛ سُقِيَ بِمَاءِ رَوَاءِ[١٠] قَنَاتِهِ رِيَاضُ الدَّولَةِ وَالْاِقبَالِ، وَرَوَىٰ بِتَروِيَةِ أَروىٰ[١١] فُيُوضَاتِهِ حَدَائِقَ الشَّوكَةِ وَالْعَظَمَةِ /A44/ وَالْإِجْلَالِ؛

خَمِيسُهُ الجُمْعَةُ[١٢] يَدرَؤُنَ بِإِرْعَالِ[١٣] الْأَسِنَّةِ فِي نُحُورِ الْأَعدَاءِ وَالْأَشرَارِ، وَجُيُوشُهُ الْمُجتَمِعَةُ يَرمُونَ بِسَبَّابَةِ[١٤] الْأَلسِنَةِ حَصىٰ قُلُوبِهِمُ الْقَاسِيَةِ رَمْيَ الْجِمَارِ.

حَلَّى بِقَلَائِدِ مِنَنِهِ نَحرَ الزَّمَانِ الْعَاطِلِ، وَأَثْقَلَ مِن سَوَابِغِ نِعَمِهِ كَوَاهِلَ الْأَعَاظِمِ وَالْأَمَاثِلِ؛ مَلْجَأُ طَوَائِفِ الْغَالَمِينَ، كَهفُ الْحَاجِ وَالْمُعتَمِرِينَ؛ الْمَولَى الْأَجَلُّ الْأَكْرَمُ الْأَشْرَفُ الْأَمْجَدُ، وَالسَّيِّدُ السَّنَدُ الْأَعْظَمُ الْأَرْفَعُ الْأَنْجَدُ؛ لَازَالَ بَيتُ الشَّرَفِ بِوُجُودِهِ الشَّرِيفِ الْكَرِيمِ مَعْمُورًا، وَلِوَاءُ الْمَجدِ بِنَشرِ عَطَائِهِ الْوَرِيفِ[١٥] الْعَمِيمِ مَنْشُورًا.

---

١. شجعان.
٢. أي: الشديد.
٣. جبل.
٤. مثلٌ يُضرب لمن يخالف الناس؛ ١٢. كما عن المَيداني؛ راجع: مجمع الأمثال، ج ٢، ص ٤٢٩، القائمة ١.
٥. شجرةٌ عظيمةٌ.
٦. ممدودة الأغصان.
٧. رؤيته.
٨. أي: مطر الحياء.
٩. أي: مبتلَّةٌ.
١٠. زمزم.
١١. «أروى»: اسم ماءٍ بطريق مكّة؛ ١٢.
١٢. مجموعة.
١٣. «الارعال»: سرعة الطعن وشدّته؛ ١٢.
١٤. أي: الّتي تسبُّ وتشتم العدى؛ ١٢.
١٥. أي: المنع.

فَالْمَسؤُولُ مِنَ اللَّهِ الْقَرِيبِ أَنْ يُجِيبَ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاهُ لِدَوَامِ[١] دَولَتِهِ الْقَاهِرَةِ الْمُستَقِرَّة، وَلَا يُخَيِّبَ /B44/ رَجَاءَ الرَّاجِي لِخُلُودِ مُلكَتِهِ الْبَاهِرَةِ الْمُستَمِرَّة.

ثُمَّ الْمَعْرُوضُ عَلَىٰ ذَلِكَ الْجَنَابِ قِبلَةِ الْحَاضِرِ وَالْبَادِي، لَازَالَ مَحَطًّا لِرِحَالِ الْأَيَادِي؛ مَا لَاحَ نَجْمُ الدَّادِي[٢]، وَصَاحَ بِالْعِيسِ الْحَادِي؛ أَنَّهُ فِي خَيرِ إِبَّانٍ نُظِمَتْ فِي سِلكِ ظُهُورِهِ جَوَاهِرُ الْبَرَكَاتِ، وَانْتَظَمَتْ فِي سِمْطِ حُضُورِهِ دُرَرُ السَّعَادَاتِ؛ قَدْ أُلْقِيَ إِلَيَّ مِنْ ذِرْوَةِ الشَّرَفِ وَالْمَجْدِ كِتَابٌ كَرِيمٌ يَفُوحُ مِنْ أَزْهَارِ كَلِمَاتِهِ الطَّيِّبَاتِ شَمِيمُ عَرَارِ[٣] النَّجدِ، وَأَظَلَّتْ عَلَيَّ مِنْ سَمَاءِ الْجَلَالَةِ وَالشَّهَامَةِ، غَمَامَةٌ صَاعِدَةٌ مِنْ بَحرِ ذَلِكَ الْكَفِّ الرَّحِيبِ يَفِيضُ مِنهَا شَآبِيبُ الرَّأْفَةِ وَالْعِنَايَةِ وَالْكَرَامَة؛ فَظَلَّتْ وَاقِيَةً مِنْ جَرِّهَا جِرَةِ النَّوَىٰ، /A45/ وَسَاقِيَةً مِنَ الظَّمَإِ إِلَى وُرُودِ زَمْزَمِ ذَلِكَ الْمَقَامِ الْأَسْنَىٰ؛ أَنْزِعُ بِهِ مَوردَ بَغْيَةٍ طَافِحٍ[٤] الْحِيَاضِ مَنِيهَلُهُ الْعَذْبُ كَثِيرُ الزِّحَامِ مِنْ وُفُودِ الْآمَالِ وَالْأَمَانِي، وَأَكْرِمْ بِهِ زَامَ مَرَامٍ نَافِحٍ[٥] الرِّيَاضِ ثَمَرَتُهُ الْيَانِعَةُ دَانِيَةُ الْقُطُوفِ لِكُلِّ قَاصٍ وَدَانٍ؛ حَبَّذَا مِنْ نَمِيقٍ أَنِيقٍ أَهْدَىٰ إِلَى الْمُهَجِ سَبِيرٍ[٦] الْبَهْجِ فَجِيرُهُ كَأَنَّهُ الْمُرَكَّبُ مِنْ مَوَادِّ الْفَرَحِ وَالْحُبُورِ؛ وَيَا لَهُ مِنْ رَقِيمٍ كَرِيمٍ أَسْدَىٰ إِلَى الْأَرْوَاحِ رِيَاشَ[٧] الْإِرْتِيَاشِ[٨] وَالْإِرْتِيَاحِ فَمَشِيقُ[٩] طِرْسِهِ كَأَنَّهُ الْمَنْسُوجُ مِنْ سَدَىٰ[١٠] الْبَهَجِ[١١] وَلُحْمَةِ[١٢]

---

١. تلميحٌ إلى كريمة ١٨٦ البقرة.
٢. «الدءادي»: ليالي أواخر الشهر؛ ١٢.
٣. «العرار»: نبتٌ طيّب الرائحة؛ ١٢.
٤. «طفحه»: ملأه؛ ١٢.
٥. «نفح» الطيب: فاح؛ ١٢.
٦. جامةٌ تازه.
٧. «الريش»: اللباس الفاخر، كالرياش؛ ١٢.
٨. حسن الحال؛ ١٢.
٩. الثوب المستعمل؛ ١٢.
١٠. تار.
١١. نشاط.
١٢. پود.

السُّرُورِ؛ لَقَدْ ابْتَ بِوُفُودِهِ وُفُودُ الْهُمُومِ عَنْ مَوَارِدِ الْقُلُوبِ وَالْخَوَاطِرِ، وَصَدَرَتْ بِوُرُودِهِ نِهَالُ[1] الْغُمُومِ عَنْ مَنَاهِلِ /B45/ الصُّدُورِ وَالضَّمَائِرِ؛ وَالْمَرْجُوُّ مِنْ جَوَازِبِ تِلْكَ الْأَلْطَافِ السَّامِيَةِ وَالْأَعْطَافِ النَّامِيَةِ؛ عَقْدُ الْهِمَّةِ الْمُهِمَّةِ لِجَذْبِ الْعَبْدِ الدَّاعِي إِلَى تِلْكَ الْمَشَاعِرِ الْعِظَامِ، وَاسْتِسْعَادُهُ بِطَوَافِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ؛ وَإِعَادَةُ إِرْسَالِ الرَّسَائِلِ فَإِنَّهَا السَّعَادَةُ، وَأَقَرُّ لِعَيْنِ الْمُشْتَاقِينَ مِنَ الْحَيَوٰةِ الرَّاجِعَةِ الْمُعَادَةِ.

وَلَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مُنْحَصِرًا فِي عَرْضِ الدَّعَوَاتِ، وَسِيَاقِ هَدْيٍ بَالِغَ الْكَعْبَةِ مِنْ هَذَايَا التَّحِيَّاتِ وَالتَّسْلِيمَاتِ؛ أَحَلَّ نَامِقَ الْيَرَاعَةِ مِنَ الْإِحْرَامِ لِبَسْطِ الْكَلَامِ، وَتَوَجَّهَ نَحْوَ مَدِينَةِ الدُّعَاءِ وَالسَّلَامِ؛ لَازِلْتُمْ مُتَمَتِّعِينَ بِخُلُودِ الدَّوْلَةِ الْخَالِدَةِ، قَارِنِينَ /A46/ لِحَجِّ السَّعْيِ فِي حَوَائِجِ الْبَرِيَّةِ بِعُمْرَةِ دَوَامِ الْعُمْرِ وَبَقَاءِ الشَّوْكَةِ التَّالِدَةِ[2] الْبَالِدَةِ[3].

---

۱. «نهال»: شتران سیراب شده؛ ۱۲.

۲. قدیمة.

۳. «بلد» بالمکان: أقام به؛ ص.

جَوابُ مَكتُوبِ الشَّرِيفِ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ المَبْدَءِ الَّذِي بَابُهُ كَعبَةٌ لِمَن حَجَّ[1] المَعَادَ[2]، وَجَنَابُهُ قِبلَةٌ لِمَن أَمَّ خَيرَ دَارَيهِ مِنَ الْعَاكِفِ وَالبَادِ؛ مَنْ أَحرَمَ إِلَى بَيتِهِ الْحَرَامِ أَحَلَّهُ دَارَ السَّلَامِ، وَمَنْ حَلَّ[3] فِي حَرَمِهِ الْأَمِنِ الحَرِيِّ بِالْإِحتِرَامِ حَرَّمَ عَلَيهِ مَا يَحِلُّ بِهَاتِكِي حُرُمَاتِهِ يَومَ القِيَامِ؛ لَا يَدخُلُ فِي مَسْعىٰ رِضَاهُ إِلَّا مَن سَعىٰ فِي صَفَاءِ طَوِيَّتِهِ عَن شَوَائِبِ الغَفلَةِ وَالغَوَايَةِ، وَلَا يَخرُجُ عَن عُهدَةِ التَّقصِيرِ بِمَا جَنَتْ يَدَاهُ غَيرُ مَن دَخَلَ بَابَ التَّوبَةِ وَقَلَّمَ أَظفَارَهُ عَنْ كُلِّ جَرِيمَةٍ وَجِنَايَة. /B46

وَالصَّلوٰةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِنَا الْمَكِّيِّ الْمَدَنِيِّ السَّامِيِّ، وَنَبِيِّنَا الْأَبطَحِيِّ الْأُمِّيِّ التِّهَامِيِّ؛ الَّذِي مَنِ اعْتَمَرَ[4] سُدَّتَهُ السَّنِيَّةَ عَمَرَ دَارَيهِ بِاعْتِمَارِهِ، وَمَنْ حَجَّ حَضرَتَهُ الْعَلِيَّةَ تَمَتَّعَ بِعُمرَةِ عُمرِهِ فِي لَيلِهِ وَنَهَارِهِ؛ لَا يَزَالُ يَطُوفُ الْفَلَكُ الدَّوَّارُ[5] حَولَ كَعبَةِ ذَرَاهُ الْعَالِي، وَكُلُّ يَومٍ مِنَ الْأُسبُوعِ بِلَيلَتِهِ شَوطٌ مِنْ سَبعَةِ أَشْوَاطِ طَوَافِهِ الْمُتَوَالِي؛ لَو طَارَتْ يَمَامَةُ[6] عَينِ الزَّرْقَاءِ[7] إِلَى شَاهِقِ جَلَالِهِ[8] مَا سَمَتْ إِلَيهِ إِلَى يَومِ تُطْوَى السَّمَاءُ، وَتَنفَلِقُ بَيضَةُ صُبْحِ الْقِيَامَةِ عَن نَهَارِ

---

١. قصد.

٢. بمعنى: مكّة، والحجّ، والجنّة، والآخرة؛ ١٢.

٣. نزل.

٤. قصد وزار؛ ١٢.

٥. «الدوّار»: كثير الدور، وجاء بمعنى الكعبة؛ ١٢.

٦. حمامة.

٧. سماء.

٨. كانت زرقاء اليمامة يُضرب بها المَثَل في حِدَّة النظر، حُكي أنّها كانت تبصر من مسير ثلاثة أيّام؛ ١٢.

البَيضَاءِ[١]؛ وَإِنْ طَافَ طِيفَ مَنْ يَعرِفُ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ فِي مَطَافِ قَدرِهِ وَكَمَالِهِ لَمْ يُكْمِلْ شَوطًا /A46/ إِلَى وَقتٍ يُقْضىٰ فِيهِ لِدَوَرَاتِ الْأَفْلَاكِ بِالْإِنْقِضَاءِ؛

وَعَلَى اٰلِهِ الْخُلَفَاءِ الْقَائِمِينَ مَقَامَه، وَأَهْلِ بَيْتِهِ الْأَوصِيَاءِ الْوَاقِفِينَ فِي عَرَفَاتِ الْمَعرِفَةِ عَلَى مَشَاعِرِ شَعَائِرِهِ وَمَوَاقِفِ أَحكَامِهِ؛ الَّذِينَ قَعَدَ كُلٌّ مِنهُمْ بَعدَ قِيَامِهِ عَلَى مَشِيدِ مِنبَرِ الدِّينِ فَشَيَّدَ بِقُعُودِهِ عُقُودَهُ عَلَى مِنوَالِ أَقَامَ لِلْأُمَّةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ[٢] عُودَهُ؛ وَقَامَ بِتَعلِيمِ عُلُومِهِ وَتَحدِيدِ اٰثَارِهِ وَرُسُومِهِ، عَلَى حَدٍّ لَيسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَجَاوَزَ مَعَالِمَهُ وَيَتَعَدّىٰ حُدُودَه؛ سِيَّما إِمَامُنَا وَمَولَانَا مِفتَاحُ أَبوَابِ الرَّحمَةِ، وَبَابُ مَدِينَةِ الْعِلمِ وَالْحِكمَةِ؛ الَّذِي وُلِدَ فِي الْبَيتِ الْعَتِيقِ، وَاستَوَتْ سَفِينَةُ حَاجَةِ /B47/ الْبَرِيَّةِ عَلىٰ جُودِيِّ جُودِهِ الَّذِي كَانَ يُؤْتىٰ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ[٣]؛

لَا يُحصِي حَاسِبُ السَّحَابِ بِحِصىٰ قَطَرَاتِهِ النَّازِلَةِ فَوَاضِلَهُ، وَلَا تَصِلُ أَيدِي أَهْلِ الحِسَابِ إِلَى أَنْ يَعُدُّوا بِالْأَنَامِلِ أَيَادِيهِ وَفَضَائِلَه؛ صَلَوٰةً وَسَلَامًا اٰنِضِينِ إِلَيهِمْ مَا اٰضَ الْإِحْلَالُ عَقِيبَ الْإِحْرَامِ، فَائِضِينِ عَلَيهِمْ مَا أَفَاضَ النَّاسُ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾[٤].

أَمَّا بَعْدُ؛ سِيَاقُ هَدْيِ الدُّعَاءِ الْبَالِغِ كَعبَةَ الْإِجَابَةِ وَالْكَرَامَةِ، وَإِهْدَاءِ هَدِيَّةِ السَّلَامِ الوَاصِلِ إِلَى عَالِي مَوقِفِ السِّيَادَةِ وَالنَّجَابَةِ وَالشَّرَافَةِ وَالجَلَالَةِ وَالشَّهَامَةِ؛ الَّذِي شَرَّفَهُ اللَّهُ ـ تَعَالَى ـ بِسَعَادَةِ خِدمَةِ الْحَرَمَينِ الشَّرِيفَينِ، /A47/ وَجَعَلَهُ بِطُلُوعِ تِلكَ الْكَوكَبَةِ السَّعِيدَةِ مَطْلَعَ السَّعْدَينِ؛ وَحَبَاهُ الْإِيَالَةَ القَاهِرَةَ الاٰئِلَةَ إِلَى أَحسَنِ الْحَالِ، وَمَنَحَهُ الْمُلْكَةَ البَاهِرَةَ الَّتِي هِيَ أَمَارَةُ الْإِمَارَةِ وَاٰيَةُ الْوِلَايَةِ فِي مَمَالِكِ الدَّولَةِ وَالْإِقْبَالِ؛ تَفَرَّعَتْ أُصُولُ دَوَائِعِ إِفْضَالِهِ لِكُلِّ جَمعٍ فَظَلَّ يَستَظِلُّ بِظِلِّهَا الظَّلِيلِ كُلُّ فَرْعٍ[٥] أَصِيلٍ بُكرَةً وَأَصِيلًا، وَعَمَّتْ ثَمَرَاتُ أُثُولِ[٦] إِثَالِهِ بِوَادٍ غَيرِ ذِي زَرْعٍ فَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا الْعَزِيزَةُ لِكُلِّ عَزِيزٍ وَذَلِيلٍ تَذْلِيلًا؛ يَستَقِي كَرَمُ اٰمَالِ الْاٰمِلِينَ

---

١. آفتاب.

٢. اعوجاج.

٣. تلميحٌ إلى كريمة ٢٧ الحجّ.

٤. كريمة ١٩٨ البقرة.

٥. «الفرع»: السيِّد الشريف؛ ١٢.

٦. أشجار.

مِنْ سَمَاءِ إِكْرَامِهِ، وَيَستَسْقِي شَرْمُ سُؤَالِ السَّائِلِينَ مِنْ حَيَا[١] فَضلِهِ وَإِنْعَامِهِ؛ بِسَدِّ طَرِيقِ الظُّلْمِ وَالعُدْوَانِ فَتَحَ لِأَرْبَابِ الإِسْلَامِ /B47/ بَابَ السَّلَامَةِ، وَبِفَتحِ رَتَاجِ[٢] الْعَدلِ وَالإِحْسَانِ تَوَّجَ هَامَةَ أَهْلِ التُّهَامَةِ بِتَاجِ الْعِزِّ وَالْكَرَامَةِ؛ وَقَدَتْ فِتنَةُ السَّمَاجَةِ النَّاشِئَةِ مِنْ جُفَاةِ الأَعْرَابِ الْحُفَاةِ فِي مَوسِمِ دَولَتِهِ الْيَقْظَى، وَخَمَدتْ شَرَارَةُ اللَّجَاجَةِ الْفَاشِيَةِ مِنْ شِرَارِ الْمَرَدَةِ الْطُّغَاةِ فِي مَاءِ سَيفِهِ الَّذِي يُؤَجِّجُ نَارًا إِذَا تَلَظَّى[٣]؛ اسْتَحْفَى[٤] عَنْ طَوَارِقِ طُرُقِ الْحَجِّ حَتَّى خَافَ بَأْسَهُ كُلُّ خَافٍ مِنْ لُصُوصِ الأَعْرَابِ فَرَجَعَ عَن طَرِيقَتِهِ الْمُستَمِرَّةِ بِخُفَّيْ حَنِينٍ، وَقَطَعَ أَيدِي السَّارِقِينَ وَأَرْجُلَهُم عَنْ قَطعِ طَرِيقِ الْمُسلِمِينَ، الآتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ فَبَدَّلَ مِن بَعدِ خَوفِهِمْ أَمنًا رَفَعَ مَعَهُ حَذَرَ المَارَّةِ بِالْمَرَّةِ مِنَ البَينِ؛ وَلَقَدْ أَوفَى السَّعْيَ حَقَّهُ /A48/ فِي قَمعِ أَعْنَاقِهِم فَلَمْ يَذَرْ مِن آثَارِ تِلكَ الطَّغَامِ إِلَّا دِمنَةً لَمْ يَتَكَلَّمْ مِنْ أُمِّ أَوفَى[٥]، وَبَذَلَ الْجُهدَ كُلَّهُ فِي قَلعِ أَعْرَاقِهِم فَلَمْ يَدَعْ مِنْ أَحْرَابِ هَؤُلَاءِ اللِّئَامِ إِلَّا حِرْبًا بِبَلدَحٍ[٦] عَجْفَى؛ يُقِرُّ لَهُ بِالفَضلِ كُلُّ مُحَقِّقٍ، وَيَقضِي لَهُ بِالسَّعْدِ كُلُّ مُنَجِّمٍ؛ أَعنِي الْحَضرَةَ الشَّرِيفَةَ العَلَوِيَّةَ الحَسَنِيَّةَ، الَّتِي وَصَلَتْ عُرُوقُ شَجَرَةِ السِّيَادَةِ إِلَى دُوحَةِ القَرَابَةِ النَّبَوِيَّةِ وَسَرحَةِ[٧] الخِلَافَةِ الإِلَهِيَّةِ؛ لَازَالَ حَاوِيًا لِبَرَكَاتِ آبَائِهِ الأَجِلَّةِ الْكِرَامِ، جَامِعًا لِمَكَارِمِ أَسْلَافِهِ الأَعِزَّةِ الْعِظَامِ؛

فَالمَعرُوضُ عَلَى ذَلِكَ الْجَنَابِ الْعَالِي، لَابَرَحَ مَحَطًّا لِرِحَالِ مَارِبِ الأَشْرَافِ وَالأَعَالِي؛

أَنَّهُ طَلَعَ مِن أُفُقِ الوُرُودِ وَالوُصُولِ، وَB48/I/ مَشرِقِ الْمَقصُودِ وَالمَأْمُولِ؛ صُبحُ كِتَابِهِ الكَرِيمِ فَأَصْبَحَ مِرْءَاةً لِتَجَلِّي شَمسِ لُطفِهِ الْعَمِيمِ، وَغَدَا بِضِيَائِهَا لَيلُ التَّنَائِي نَهَارًا، وَبَدَا

---

١. مطر.

٢. «الرتاج»: الباب العظيم.

٣. تلميحٌ إلى كريمة ١٤ الليل.

٤. «استحفى» أي: استخبر بالاستقصاء؛ ١٢.

٥. تلميحٌ إلى صدر معلّقة زهير الشهيرة، حيث يقول:

أمن أمّ أوفى دمنة لم تكلّم ... بحومانة الدرّاج فالمتثلّم

راجع: شرح معلقات العشر ـ للشّنقيطي ـ، ص ٥٧.

٦. «بلدح»: وادٍ قبل مكّة، أو: جبلٌ بطريق جدّة؛ ق.

٧. شجرة.

بِنُورِها ظُلُماتُهُ الحَائِلَةُ بَينَ الحاضِرِ وَالنَّائِي أَنوارًا؛ فَلِلَّهِ دَرُّ مِيزابٍ تِلكَ اليَرَاعَةِ ذَاتِ البَرَاعَةِ الَّتِي احتَازَتْ عَنِ الحَرِيرِيِّ[١] قَصَبَ السَّبَاقِ فِي نَسجِ الحُلَلِ المُطَرَّزِ مِن بَدِيعِ المَعَانِي وَالبَيَانِ، وَاجتَازَتْ فِي حَلبَةِ الاستِبَاقِ عَن كُمَيتِ قَلَمِ سَحبَانَ[٢] السَّاحِبِ ذَيلَ الفِخَارِ عَلَى كُلِّ مَن تَذَيَّلَ[٣] بِفَصَاحَةِ الكَلَامِ وَبَلَاغَةِ اللِّسَانِ؛ حَيثُ فَاضَ مِنهُ فِي بَحرِ ذَا الكَفِّ الرَّحرَاحِ[٤]، مَا جَرَىٰ مَجرَىٰ الأَرْوَاحِ فِي الأَشبَاحِ؛ وَاستَقَتْ مِنهُ حَدِيقَةُ تِلكَ النَّمِيقَةِ الأَنِيقَةِ مَشحُونَةً بِأَثمَارِ التَّوَجُّهَاتِ النَّامِيَةِ /A49/ المُثمِرَةِ لِانفِتَاحِ أَزَاهِيرِ الاهتِزَازِ وَالارتِيَاحِ؛

ثُمَّ مِن فَرَائِضِ العَرَائِضِ أَنَّ مَا أَشعَرتُمْ بِهِ فِي الصَّحِيفَةِ الشَّرِيفَةِ مِنَ المَرَامِ، وَقَلَّدْتُم بِهِ رَقَبَةَ الاِبتِسَامِ مِنَ الأَمرِ المَرضِيِّ عِندَ طَوَائِفِ الأَنَامِ؛ قَدْ عُرِضَ عَلَى مَوقِفِ السَّلطَنَةِ البَاهِرَةِ العُظمَىٰ، وَمَقَامِ الدَّولَةِ القَاهِرَةِ الكُبرَىٰ؛ لَازَالَ مَلثُمًا لِشِفَاهِ سَلَاطِينِ الزَّمَانِ، وَمَعفَرًا لِجِبَاهِ أَسَاطِينِ مُلُوكِ العَصرِ وَالأَوَانِ؛ فَقَارَنَ النَّجَاحَ بِالعِنَايَةِ الإِلَهِيَّةِ، وَأَفرَدَ رَسُولَكُمُ المَقرُونَ بِالخَيرِ وَالصَّلَاحِ بِالتَّمَتُّعِ مِن نُقُودِ الأَلطَافِ الشَّاهِيَّةِ؛

وَمِن جُمْلَةِ مَا يَجِبُ عَرضُهُ أَيضًا أَنَّ مَن سَعَىٰ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعِمَارَةِ بِلَادِهِ، وَابتَغَىٰ رِضوَانَهُ بِاستِرضَاءِ الصَّالِحِينَ مِن عِبَادِهِ؛ يَنبَغِي لَهُ /B49/ السَّعْيُ فِي صَفَاءِ ذَلِكَ البَلَدِ الأَمِينِ عَنْ أَهلِ البَغْيِ وَالاِعتِسَافِ، وَتَقصِيرِ أَيدِيهِمْ عَنِ الأَطمَاعِ الزَّائِدَةِ الخَارِجَةِ عَنْ حَدِّ مَرْوَةِ المُرُوَّةِ وَالإِنصَافِ؛ وَتَطهِيرِ البَيتِ الَّذِي بُوِّىءَ مَكَانُهُ لِرَافِعِ قَوَاعِدِهِ إِبْرَاهِيمَ[٥]، عَنْ كُلِّ رِجسٍ نَزَلَ فِيهِ ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٦]؛ لِيُوَلِّيَ طَوَائِفُ الأَنَامِ وُجُوهَهُمْ شَطرَ المَسجِدِ الحَرَامِ[٧] الَّذِي جُعِلَ لِلنَّاسِ سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ

---

١. إشارةٌ إلى الأديب البارع الشَّيخ الإمام أبي القاسم الحريريّ، صاحب المقامات الشهيرة.

٢. تلميحٌ إلى اسم سحبان وائل، الخطيب المتفوِّه الفائق في صناعته على جميع مشاكليه.

٣. تبختَرَ وتكبَّرَ؛ ١٢.

٤. أي: الواسع.

٥. تلميحٌ إلى كريمة ١٢٧ البقرة.

٦. كريمة ٢٥ الحجّ.

٧. تلميحٌ إلى كريمتين ١٤٤، ١٥٠ البقرة.

وَالْبَادِ[١]، وَيُحَرِّمُوا إِلَى اللَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَيَحِلُّوا فِي تِلْكَ الْمَشَاعِرِ الْعِظَامِ الَّتِي هِيَ مَوَاقِفُ رَحْمَةِ اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ عَلَى الْعِبَادِ؛ مَعَ أَنَّ إِكْرَامَ الْحَجِيجِ الَّذِينَ هُمْ أَضْيَافُ اللَّهِ فِي الْحَقِيقَةِ، تَعْظِيمٌ لِمَنَاسِكِ الْحَجِّ الَّتِي تَحْقِيرُهَا مِنْ أَكْبَرِ الذُّنُوبِ، وَهِيَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ /A50 بِتَعْظِيمِ الْخَلِيقَةِ حَرِيَّةً وَخَلِيقَةً وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ؛

فَمِنَ الْقِيَامِ بِقَلْعِ أُصُولِ أَرْبَابِ الْجَوْرِ وَالْعُدْوَانِ أَقِيمُوا دَعَائِمَ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ فِي جِوَارِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَبِإِقَامَتِهَا أَذِّنُوا فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكُمْ ﴿رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[٢]؛ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ، وَفَوَائِدُ جَزِيلَةٌ؛ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ؛

وَلَمَّا طَوَى الْقَلَمُ وَادِيَ الْإِطْنَابِ، وَلَمَّ بِمِيقَاتِ يَلَمْلَمَ الدُّعَاءِ الْوَاجِبِ عَلَى الْأَحْبَابِ؛ فَالصَّوَابُ ثَنْيُ عِنَانِ الْكَلَامِ عَنْ صَوْبِ بَيْدَاءِ الْإِكْثَارِ، وَصَرْفُهُ نَحْوَ بَطْحَاءِ الْإِيجَازِ وَأَبْطَحِ الْاِخْتِصَارِ؛ وَخَتْمُ الْعَرِيضَةِ بِفَرِيضَةِ أَزْهَى دُعَاءٍ يَزْهُو عَلَى أَطْيَبِ زُهَرِ الرُّبَى بِفَوْجِ[٣] رَيَّاهُ[٤]، /B50 وَأَبْهَى سَلَامٍ يُبَاهِي شَمِيمَ عَرَارِ النَّجْدِ بِطِيبِ شَذَاهُ؛ لَا زِلْتُمْ فِي مُنَى الْأَمَانِي نَاسِكِينَ بِنَحْرِ الْأَعْدَاءِ وَرَمْيِ جِمَارِ قُلُوبِهِمُ الْقَاسِيَةِ مَدَى اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، بِالنَّبِيِّ وَآلِهِ الدَّاعِينَ إِلَى مَنَاسِكِ الْإِسْلَامِ ـ عَلَيْهِمْ شَرَائِفُ التَّحِيَّةِ وَالصَّلَوٰةُ وَالسَّلَامُ ـ.

---

١. تلميحٌ إلى كريمة ٢٥ الحجّ.

٢. كريمة ٢٧ الحجّ.

٣. انتشار.

٤. بوی خوش.

أيضاً:

جَوابُ كِتابِ السَّيِّدِ عَبدُالمُحسِنِ المَكِّيِّ

[بِسمِ اللَّهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ]

أَشرَفُ هَدِيَّةٍ يُهدىٰ بِها الأَحِبَّةُ، وَأَكرَمُ تُحفَةٍ يُتحَفُ بِها السَّاعُونَ فِي مَسعىٰ صَفاءِ المَحَبَّةِ؛ سَلامٌ لَا يُرتَقىٰ بِسُلَّمِ الإِحصاءِ دَرَجاتُهُ، وَلَا تُحصىٰ بِحَصَى البَيداءِ وَجِمارِ البَطحاءِ بَرَكاتُهُ.

وَمَا أَحَقَّ بِهٰذِهِ التَّحِيَّةِ، /A107/ وَأَخلَقَ بِهاتِيكَ الدَّعوَةِ الكَرِيمَةِ ذاتِ المَواهِبِ السَّنِيَّةِ؛ جَنابَ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الجَلِيلِ، المَولىٰ الأَولىٰ بِشَرائِفِ التَّعظِيمِ وَكَرائِمِ التَّبجِيلِ؛ ناصِبِ لِواءِ المَجدِ وَالشَّهامَةِ، رافِعِ بِناءِ الشَّرَفِ وَالكَرامَةِ؛ سابِقِ فُرسانِ الإِحسانِ، فارِسِ مِضمارِ البِرِّ وَالإِمتِنانِ؛ غُرَّةِ ناصِيَةِ المَكارِمِ وَالمَآثِرِ، قُرَّةِ باصِرَةِ المَعالِي وَالمَفاخِرِ؛ شَمسِ فَلَكِ السِّيادَةِ، بَدرِ سَماءِ الرِّفعَةِ وَالعِزَّةِ وَالسَّعادَةِ؛ كَهفِ الحاجِّ وَالمُعتَمِرِينَ فِي ذٰلِكَ البَلَدِ الأَمِنِ، عَزِيزِنا الكَرِيمِ النَّجِيبِ الحَسِيبِ السَّيِّدِ عَبدِالمُحسِنِ؛ حَرَسَهُ اللَّهُ ـ تَعالىٰ ـ مِنْ مَكرِ الدُّهُورِ ما كَرَّ الجَدِيدانِ، وَأَلبَسَهُ بُرْدَ البَهجَةِ وَالسُّرُورِ ما مَرَّ الأَبْرَدانِ[1]؛ كَما سَرَّنا بِإِلقاءِ كِتابٍ /B107/ كَرِيمٍ مُشعِرٍ بِصِحَّةِ ذاتِهِ القُدسِيَّةِ، مُبَشِّرٍ بِبُشرىٰ سَلامَةِ حالاتِهِ عَنِ المَكارِهِ الآفاقِيَّةِ وَالأَنفُسِيَّةِ.

وَمِمَّا يُضاعِفُ لَنَا المَسَرَّةَ، وَيَزِيدُ عَلىٰ قُرَّةِ العَينِ قُرَّةً، أَنْ تَكُونَ هٰذِهِ الحَسَنَةُ مَقرُونَةً بِالنَّماءِ وَالزِّيادَةِ، وَهاتِيكَ الفائِدَةُ مَوصُولَةً بِدَوْمِها بِالإِعادَةِ؛ لَازِلتُمْ فِي دَولَةٍ تُبَلِّغُكُمْ مُنتَهَى الآمالِ، وَتَكتَنِفُكُمْ ذاتَ اليَمِينِ وَذاتَ الشِّمالِ. وَالسَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحمَةُ اللَّهِ وَبَرَكاتُهُ.

---

١. أي: الليل والنهار.

جَوابٌ لِكِتابٍ آخَرَ مِنَ السَّيِّدِ عَبدِالْمُحْسِنِ الْمَكِّيِّ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

أَتَانِي كِتَابٌ مِنْ كَرِيمٍ جَنَابُكُمْ فَصِيحٌ صَرِيحُ الصِّدْقِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعنىٰ
سُرِرتُ بِهِ حَتَّى ظَنَنتُ بِأَنَّهُ كِتَابِي وَقَدْ أُوتِيتُهُ بِيَدِي الْيُمنىٰ

مَا أَحَبَّ كِتَابَ الأَحِبَّةِ، /A108/ لِأَنَّهُ مِرْءاةٌ يَبْدُو مِنها صَفاءُ الْمَحَبَّةِ؛ وَيَتَجَلّىٰ فِيها صُورَةُ حالِهِم عَلَى الْوَجْهِ الأَحْسَنِ، وَيَتَمَثَّلُ فِيها فَرَاغُ بالِهِمْ عَمّا يُستَفرَغُ الْمَجْهُودُ فِي صَرفِهِ مِنَ النَّوائِبِ وَالْمِحَنِ؛ مِثالُهُ مَا تَراءىٰ فِي مَرايا فَضائِلِ السَّيِّدِ الأَيِّدِ الأَلْمَعِيِّ، وَتَبَدّىٰ مِنْ وَذائِلِ رَسائِلِ الْمَولَى الصَّدِيقِ الْوَفِيِّ اللَّوذَعِيِّ، الْمُعتَرِفِ بِمَآثِرِهِ الْفاخِرَةِ ذَوُوالْمجدِ وَالْكَرامَةِ، وَالْمُغْتَرِفِ مِنْ بِحارِ فَضائِلِهِ الزّاخِرَةِ أَفاضِلِ النَّجْدِ وَالتِّهامَةِ؛ مَنهَلِ ذَوارِفِ الْعَوارِفِ، مَنبَعِ لَطائِفِ الْحَقائِقِ وَالْمَعارِفِ؛ وَاقِفِ مَواقِفِ الْفَضلِ وَالْكَرَمِ، عالِمِ مَعالِمِ الْهُدىٰ يَهدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ[1]، جامِعِ الشَّمائِلِ الْحَمِيدَةِ، حاوِي الْفَضائِلِ /B108/ الْعَدِيدَةِ؛ مَشْرِقِ شَمْسَيِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنقُولِ، مَجمَعِ بَحْرَيِ الْفُرُوعِ وَالأُصُولِ؛ المُفِيدِ الْمُرتَضَى[2] الَّذِي بَلَغَ فِي الْعِلْمِ أَطْوَرَيْهِ؛ وَفِي الْفِقْهِ حَدًّا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ لَدَيْهِ[3]؛ إِمْتَدَّ فِي طَرِيقَةِ الْبَرّاعَةِ باعُهُ، وَبَرَعَ فِي طَرِيقِ الْفَضْلِ حَتّىٰ شَقَّ عَلىٰ مَنْ شَقَّ غُبارَهُ اتِّباعُهُ؛ ناشِرِ لِواءِ السَّماحَةِ، باسِطِ

---

١. مقتبسٌ من كريمة ٩ الإسراء.

٢. إشارةٌ إلىٰ الإمامين الأقدمين المقدَّمين في صناعتَي الكلام والفقه الشَّيخ محمَّد بن محمَّد بن نعمان الملقَّب بالمفيد؛ والسيِّد المرتضى أبي القاسم الموسويّ النقيب.

٣. تلميحٌ إلى كريمة ١٢٢ البقرة.

بِساطِ الْبَلاغَةِ وَالْفَصاحَةِ؛ أَعْنِي الْفاضِلَ الْمُوَفَّقَ الْمُؤَيَّدَ، مَولانَا الْحَسِيبَ النَّجِيبَ السَّيِّدَ مُحَمَّد؛ لَازالَ عامِرًا لِدِيارِ الْفَضلِ وَبِلادِهِ، ناشِرِ الأَعْلامِ طَرائِفَ الْعِلْمِ وَتِلادَهُ؛ فَدُونَكَ كِتابًا كَرِيمًا قَدْ أُلْقِيَ إِلَيَّ فَأَقَرَّ عَيْنَ الرَّجاءِ بِلِقائِهِ، وَوَرَدَ عَلَيَّ مُشْعِرًا بِسَلامَةِ ذٰلِكَ الْجَنابِ وَدَوامِ بَقائِهِ؛ فَلِلّٰهِ[1] ثَوبا قَلَمِهِ الْكاسِي /A109/ عَوارِيَ الأَمانِي، النّاسِجِ عَلىٰ مِنْوالِ الْبَلاغَةِ حَبِيرَ الْحُبُورِ مِنْ نابِلِ الْبَيانِ وَحابِلِ الْمَعانِي؛ يا لَهُ مِنْ رَقِيمٍ جَرىٰ مَجْرىٰ بِئْرِ زَمزَمٍ فِي تَرْوِيَةِ كُلِّ صادٍ لِعَينِ السَّلاسَةِ، وَكِتابٍ كَرِيمٍ يَتَنافَسُ فِيهِ كُلُّ مَنْ تَحَلّىٰ بِحِلْيَةِ الْفَضلِ وَالْكِياسَةِ؛ حَوىٰ مِنْ أَسْرارِ الْبَلاغَةِ وَدَلائِلِ الإِعْجازِ ما لَايُفْتَحُ أَبْوابُ مَفاتِحِهِ[2] بِمِفْتاحِ الإِطْنابِ فَضْلًا عَنِ الإِيجازِ.

وَلَمّا أَتىٰ مِنْكَ الْكِتابُ الَّذِي حَوىٰ ... قَلائِدَ سِحْرٍ لِلْبَيانِ حَلالِ

وَهِمْتُ بِهِ حَتّىٰ تَوَهَّمْتُ لَفْظَهُ ... نُجُومَ لَيالٍ أَو سُمُوطَ لَآلِ

وَالْمَرْجُوُّ مِنْ خَلائِقِكُمُ الْحِسانِ، إِعادَةُ هٰذَا الْفَضلِ وَالإِحْسانِ، وَإِفادَةُ الْمَنِّ عَلَيْنا بِالدُّعاءِ فِي تِلْكَ الأَماكِنِ الْمُشَرَّفَةِ الَّتِي هِيَ /B109/ لِإِجابَةِ الدَّعَواتِ أَشْرَفُ مَظانٍّ؛ وَالسَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ وَبَرَكاتُهُ.

---

١. أي: للّه درُّه؛ ١٢.

٢. أي: خزائنه.

وأيضاً:

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمدُ لِلَّهِ الَّذي بَنَى دَارَالثَّوابِ لِعِبادِهِ الَّذِينَ سَارُوا إِلَى خَانِ الْمَكَانِ لَدَيهِ بِأَقْدامِ الْعِبادَة، وَجَعَلَهَا مَحدُودَةً بِمَا يَنتَهِي مِنْ كُلِّ جانِبٍ إِلَيهِ مِنْ حُدُودٍ دِينِيَّةٍ لَايَتَعَدَّاهَا عَدَا مَن عَدىٰ عَنْ دِيارِ الْخَيرِ وَالسَّعَادَة؛ فُتِحَتْ أَبوابُ رَحمَتِهِ الْبالِغَةِ فِي شارِعِ الشَّرِيعَةِ عَلىٰ وُجُوهِ كَافَّةِ النَّاسِ، وَأَسَّسَ بُنيانَ نِعمَتِهِ السَّابِغَةِ عَلىٰ تَقْوىً مِنهُ وَالتَّقوىٰ لِأَهْلِهِ خَيرُ أَساسٍ؛

وَالصَّلوٰةُ عَلىٰ رَسُولِهِ الَّذِي لِجَنابِهِ الْعالِي بِناءُ الْأَرضِ وَالسَّماءِ، وَإِلىٰ بابِهِ الْمُتَعالِي وَجهُ أَربابِ الْعِزِّ وَالْفَضلِ وَالْإِعْتِلَاءِ؛

وَأَهلِ بَيتِهِ مَفاتِيحِ أَبوابِ الرَّحْمَةِ وَالْكَرامَةِ، وَمَصابِيحِ مِحرابِ الْعِصمَةِ وَالْإِمامَة.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَقَدْ بَنَى مَدْرَسَ /B171/ الْعِلمِ بِما نَطَقَ بِهِ هَذَا الْكِتابُ الْمُستَطابُ، مِنَ الْمَبْدَءِ إِلَى الْمَآبِ؛ عَلىٰ إِقْرارِ عَالِيقَدرِ فُلَان بِإِيقاعِ الْعُقُودِ الْمَزبُورَةِ، وَاعْتِرافِهِ بِقَبضِ تَمامِ النُّقُودِ الْمَسْفُورَةِ؛ وَكَتَبَ الدَّاعِي لِدَوامِ الدَّولَةِ الْقاهِرَة.

وأيضاً:

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي بَيْتُهُ قِبلَةٌ لِطَوائِفِ النَّاسِ سَواءً الْعاكِفُ فِيهِ وَالْبادِ[1]، وَبابُهُ وِجْهَةٌ لِأَرْبابِ السَّعْيِ مِنْ صَفاءِ الطَّوِيَّةِ إِلىٰ مَرْوَةِ التَّمَرِّي[2] بِحُسنِ الْإِعْتِقادِ؛

وَالصَّلوٰةُ عَلىٰ نَبِيِّهِ الَّذِي دارَ بِهِ مَدارُ الدّارَينِ، وَكانَ لَهُ بِناءُ الْكَونَينِ؛

وَأَهْلِبَيتِهِ أَرْكانِ كَعبَةِ الدِّينِ وَأَساطِينِ مَبانِيهِ، وَدَعائِمِ مَعانِ الشَّرْعِ وَقَوائِمِ مَغانِيهِ.

أَمَّا بَعدُ؛ ـ... إِلىٰ آخِرِهِ ـ.

---

١. تلميحٌ إلى كريمة ٢٥ الحجّ.

٢. تزيُّن.

وأيضاً:

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي أَكْرَمَ مَنْ أَقَرَّ بِرُبُوبِيَّتِهِ فَأَقَرَّ عَينَهُ فِي دارِ الْقَرارِ بِما لَيسَ /A172/ لِدَوامِهِ الْانْتِهاءُ، وَأَقامَ مَنْ قامَ بِشُكْرِ نِعْمَتِهِ فِي الْمَقامِ الْكَرِيمِ مِنْ جَنّاتٍ تَجْرِي تَحْتَها الْأَنْهارُ[1] يَتَبَوَّءُ مِنها حَيثُ يَشاءُ؛

وَالصَّلوٰةُ عَلىٰ مَنْ فُتِحَتْ فِي شارِعِ شَرِيعَتِهِ السَّمْحاءِ أَبْوابُ النَّدْبِ وَالْفَرْضِ، وَاسْتَضاءَ بِشَمسِ مِلَّتِهِ الْبَيْضاءِ أَهلُ السَّمٰواتِ وَالْأَرْضِ؛

وَأَهْلِ بَيتِهِ مَنازِلِ الْوَحْيِ وَالْإِلْهامِ، وَمَساكِنِ رَحمَةِ اللَّهِ الْواصِلَةِ مِنهُمْ إِلىٰ كافَّةِ الْأَنامِ.

أَمَّا بَعدُ؛ فَقَدْ أَنْزَلَنِي مَنْزِلَ الشَّهادَةِ بِما فِي هٰذا الْكِتابِ الْمُستَطابِ، وَأَحَلَّنِي مَحَلَّ الْاِسْتِفادَةِ لِما نَطَقَ بِهِ مِنَ الْمَبْدَءِ إِلىٰ الْمَآبِ؛ عالِيحَضْرَةُ فُلانٌ فَأَقَرَّ بِإِيقاعِ جَمِيعِ الْعُقُودِ الْمَرقُومَةِ، وَاعْتَرَفَ بِقَبضِ تَمامِ النُّقُودِ الْمُعَيَّنَةِ الْمَعْلُومَةِ، لَدَيَّ وَأَنَا الْعَبْدُ... .

---

١. مقتبسٌ من كريمة ١٠٠ التوبة.

وأيضاً:

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي /B172/ وَقَفَ بِحِكمَتِهِ الْأَقْوِيَاءَ، عَلىٰ مَجَارِي عُيُونِ الصَّدَفَاتِ الْجَارِيَاتِ لِتَدُورَ بِمَاءِ جَرَيَانِهَا السَّابِغِ رَحىٰ مَدَارِ الضُّعَفَاءِ، وَعَرَّفَ بِرَحْمَتِهِ الْأَغْنِيَاءَ مَوَاقِفَ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ لِتَسَعَ بِسَعَةِ مَعْرُوفِهِمُ الْبَالِغِ دَائِرَةُ مَعَاشِ الْفُقَرَاءِ؛

وَالصَّلوٰةُ عَلىٰ وَاقِفِ أَسْرَارِ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ، وَجَامِعِ جَوَامِعِ الْكَرَمِ وَالْجَلَالَةِ؛ مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ الْمُرْسَلِينَ بِفَضْلِهِ الْعَمِيمِ، وَأَعْلَمِ مَنْ أُوتِيَ الْعِلْمَ وَالْحِكمَةَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ[1]؛

وَآلِهِ الْأَخْيَارِ مَصَابِيحِ مَحَارِيبِ الرَّحْمَةِ بِنُورِ الْخَيرِ وَالسَّعَادَةِ، وَعَامِرِي مَسَاجِدِ اللَّهِ بِوَظَائِفِ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ؛ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ ـ تَعَالىٰ ـ وُلَاةَ /A173/ أَمْرِ الدِّينِ، وَفَوَّضَ إِلَيْهِمْ تَولِيَةَ مَدَارِسِ الْيَقِينِ؛ فَشَادُوا مَعَالِمَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ بِحُسنِ الْإِرْشَادِ، وَشَهِدُوا عَلىٰ فَضْلِ مَنْ فَازَ بِالْمَعَارِفِ الْيَقِينِيَّةِ عَلىٰ رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ؛ فَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَيهِ وَعَلَيهِمْ مَا خُتِمَتِ الصَّلوٰةُ بِالتَّسْلِيمِ، كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيتَ عَلىٰ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ.

أَمَّا بَعدُ؛ فَإِنَّ عَالِيجَاهِ الْمَولَى الْمُعَظَّمَ، الْوَاقِفَ الْمُوَفَّقَ الْمُكَرَّمَ الْمُفَخَّمَ؛ مُسْتَوفَى مَمَالِكِ الْفَضْلِ وَالْكَمَالِ، وَمُزَيِّنَ وَسَائِدِ الدَّولَةِ وَالْإِقْبَالِ؛ زَاقِمَ صَحَائِفِ الْجُودِ وَالْإِكْرَامِ، وَمُثبِتَ أَرْقَامِ الْخَيْرَاتِ فِي دَفَاتِرِ الْخُلُودِ وَالدَّوَامِ؛ ضَاعَفَ اللَّهُ ـ تَعَالىٰ ـ بِكَسرِ أَعَادِيهِ اللِّثَامِ رَفْعَ قَدْرِهِ الْعَالِي، مَا دَامَتْ زِيَادَةُ سَاعَاتِ الْأَيَّامِ بِنُقْصَانِ أَوقَاتِ اللَّيَالِي؛

---

١. تلميحٌ إلى كريمة ١ هود.

قَدِ اسْتَوفىٰ حُظُوظَ الْأَجْرِ /B173/ وَالثَّوابِ، وَبَذَلَ وُسعَهُ فِي انْفاقِ ما يَقدُرُ عَلَيهِ ذُخْرًا لِيَومِ الْحِسابِ؛ وَلِذٰا بادَرَ إِلىٰ اسْتِباقِ الْخَيرِ وَتَعجِيلِهِ، فَوَقَفَ جَمِيعَ ما سُطِرَ فِي هٰذِهِ الْوَثِيقَةِ الْأَنِيقَةِ ابْتِغاءً لِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَسَبَّلَهُ فِي سَبِيلِهِ؛ ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ جُمْلَةِ مُتَمَلَّكاتِهِ الْباقِيَةِ مَدَى الْأَيّامِ، وَأَقْبَضَهُ فَجَعَلَ يَدَهُ الْعُلْيا عَلَيهِ بَعدَ ذٰلِكَ يَدَ التَّولِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدّائِمَةِ بِدَوامِ الشُّهُورِ وَالْأَعْوامِ؛

وَكَتَبَ الدّاعِي لِدَوامِ الدَّولَةِ الْقاهِرَةِ، السّامِعُ لِإِقْرارِ عالِيحَضْرَةِ الْواقِفِ الْمُوَفَّقِ بِتَمامِ ما رُقِمَ فِي هٰذِهِ الصَّحِيفَةِ الشَّرِيفَةِ.

قُراحُ الاِقتراح

للإمام العلّامة بهاءالدين محمّد بن الحسن الإصفهانيّ

تصحيح: أميرصالح معصومي

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

قد أثّر في النحو العربيّ طوائف من العلماء الإسلامي، منها الفقهاء، فكان عملهم في النحو نظيره في الفقه.

ولمّا اصطبغ النحو صبغةً فقهيّةً وكمل هذا الاتّجاه في مدرستي مصر والأندلس، اضطرّ الأمر إلى تدوين بعض القواعد والأصول حتّى يعطي الطالبَ بصيرةً تقدره في عمله النحويّ على أن يسلك وفق ذلك الاتّجاه الفقهي.

ومن البديهي أن تقوم هذه الأصول في النحو مقامَ الأصول في الفقه؛ فنرى فصوله وأبوابه ومصطلحاته في فصوله وأبوابه ومصطلحاته.

فمن ذلك مسألة وضع اللغات هل هو بوضع اللّه أو البشر؟ وهل العلاقة بين اللفظ والمعنى العلاقة الذاتيّة أو العلاقة الّتي تنشأ من الوضع. ونرى فصولاً في القياس والاستحسان والاستصحاب وغير ذلك.

فألّف الإمام السيوطيّ كتابه «الاقتراح في أصول النحو؛ وقال في مفتتح كتابه: «... وهو (أي: كتابه الاقتراح) أصول النحو الّذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى

الفقه»[١]. ثمَّ قال نقلًا عن ابن‌الأنباري: «فإنَّ بينهما من المناسبة ما لاخفاء بـه، لأنّ النـحو معقولٌ من منقولٍ كما أنَّ الفقه معقولٌ من منقولٍ»[٢].

ثمَّ عرَّف هذا العلم فقال: «أصول النحو علمٌ يبحث فيه عن أدلَّة النحو الإجـماليَّة مـن حيث هي أدلَّته وكيفيَّة الاستدلال بها وحال المستدلّ به»[٣]. فنرى هذا التعريف لأصول الفقه أيضًا إن بُدِّلت كملة «النحو» بـ«الفقه».

واستفاد السيوطي في كتابه هذا من المؤلَّفات السابقة ـ كما هـو ديـدنه فـي تأليـفاته الأخر ـ، منها الخصائص لابـن‌جنّي؛ ولُمَع الأدلَّة؛ والانـصاف فـي مسائل الخلاف لابـن‌الأنـباريّ. والَّـذي استفاد مـنه كـثيرًا كـتاب ابـن‌جنّي الخـصائص كـما قـال هـو بنفسه: «واعـلم! أنّـي قـد استـمددتُ فـي هـذا الكـتاب كـثيرًا مـن كـتاب الخـصائص لابن‌جنّي.... فلخَّصتُ منه جميع ما يتعلَّق بـهذا المـعنى بأوجـز عـبارةٍ، وضـممتُ إليـه نفائس أخر ظفرتُ بها في متفرّقات كتب اللغة والعربيَّة والأدب وأصـول الفـقه، وبـدائـع استخرجتُها بفكري»[٤].

وقد لخَّص مؤلّفنا الفاضل الاصفهاني المعروف بـالهنديّ ـ رحـمه اللّـه تـعالى ـ هـذا التلخيص وسمَّاه قُراح الإقتراح، مع زيادةٍ عليها من آرائه النقديَّة. ولكن ما نقل المـلخَّص عبارات السيوطي نصًّا، بل تصرَّف فيها وفي ترتيب أبوابها؛ وهذا ممَّا يُشكل علينا أن نميِّز أحيانًا بين آرائه نفسه وآراء السيوطي، وأن نميِّز بين نصِّ السيوطي وما نقل مـن غـيره ـ كابن‌جنّي وابن‌الأنباريّ ـ.

واستقدنا في تصحيح هذه الرسالة الشريفة من طبعتين من كتاب الاقـتراح: ١. كـتاب الاقتراح طبعة الدكتور أحمد محمَّد قاسم الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف، الأوفست نشر

---

١. راجع: الاقتراح، ص ٢١.
٢. راجع: نفس المصدر.
٣. راجع: المصدر، ص ٢٦.
٤. راجع: المصدر، ص ٢٢.

أدب حوزة؛ ٢. كتاب الاقتراح طبعة الدكتور طه عبدالرؤوف سعد، وهو أيضًا من مدرِّسي جامعة الأزهر، مكتبة الصفا القاهرة ١٤٢٠ هـ.ق. ١٩٩٩ م. ورجَّحنا في عملنا هذا النسخة الأولى على الثانية لما فيها من دقَّة النظر والإرجاعات الكثيرة إلى كتاب الخصائص. واستعنتُ في تحقيق النصِّ بمخطوطةٍ من الكتاب طُبعت مصوَّرتها في مختتم كشف اللِّثام للفاضل أيضاً؛ ويُظنُّ أنَّها بخطِّ يده الشريف.

والحمد للَّه ربِّ العالمين

امير صالح معصومى

بسم اللَّه الرحمن الرحيم وبه نستعين

أمَّا بعد نحو نحو حمد الحميد على الإطلاق، وشكر شكور مشكور بكمال الاستحقاق؛ والصلوة على من نجا عن الحقِّ أغشية البطلان، ونحى للنَّاس الموانع عن طريق الرضوان، ومن تولَّى إعلاء كلمة اللَّه العليا، وهداية الناس إلى الغاية القصوى، من آله الأطهار، وعترته الأبرار، وصحبه الأخيار، ما تعاقب الليل والنهار.

فهذه رسالة قراح الإقتراح، الهادية للعقل الصُّراح إلى أصول النحو الوضاح، هذَّبتُ فيها رسالة الاقتراح، الّتي اقترحها الشَّيخ الفاضل والحبر الكامل، علَّامة عصره وأعجوبة دهره، جلال الملَّة والحقِّ والدين، السيوطي ـ أسكنه اللَّه وسطة جنانه وكسَّاه حُلل رضوانه ـ في علم أصول النحو، جامعاً لشتاته، موجزاً لمُطنباته، مسقطاً لما فيه من الحشو والتطويل، جامعاً مع غاية الإيجاز حقَّ التفصيل؛

ولذا صارت بعون اللَّه المفضال، قريب المأخذ، سهل المنال، جميل المنظر، عزيز المثال. واللَّهَ أسأل أن ينفع به كلَّ من استهدى سبيل الرشاد، واجتهد في تِطلاب الحقِّ والاسترشاد، يذبُّ عنه كلَّ من ركب متن العناد، وأخذ بزمام اللداد؛ وينفعني به يوم التناد، أنَّه أهل إجابة[1] السائلين، وتحقيق آمال المؤمِّلين. /A2/

هذا؛ والرسالة مترتِّبةٌ على مقدَّمةٍ وسبعة كتبٍ:

---

١. المخطوط: الاجابة.

المقدمة[١]

فيها مسائل:

المسألة الأولى: في تعريف علم أصول النحو[٢]

اعلم! أنَّه لابدَّ فيه من معرفة أربعة أشياء:

الأوَّل: النحو؛

والثاني: الأصل؛

والثالث: معنى التركيب الإضافيّ الَّذي بينهما؛

والرابع: معناه العَلَمي؛

وكذا كلّ عَلَمٍ كان في الأصل مركّباً. ولمَّا كان معنى «الأصل» و«التركيب الإضافي» ظاهراً ولم يكن بيانهما بهذا المقام لائقاً، وجب تركه؛ فبقي شيئان لابدَّ من معرفتهما. ولابدَّ من تقديم تعريف المضاف إليه دون المركَّب ـ كما فعله السيوطي[٣] ـ، فإنَّ معرفة الجزء مقدَّمةٌ على معرفة الكلّ.

فنقول: أمّا الكلام في النحو:

فاعلم! أنَّه قد يدخل فيه الصرف ويعدَّان علماً واحداً، وقد يفرز عنه الصرف. فعلى الأوَّل لابدَّ من تعريفه بـ: «أنَّه صناعةٌ يُعرف بها أحوال كلمات العرب من حيث البناء، ومن حيث الأواخر باعتبار التأليف وعدمه، وأحوال كلامهم من حيث يصحُّ تأليفه أو يفسد». فـ«معرفة أحوالها من حيث البناء» شاملةٌ للمسائل الصرفيّة من التصغير والتكسير والمدِّ والقصر والإمالة إلى غير ذلك من الأحوال الّتي بعضها نفس البناء وبعضها أحوالٌ عارضةٌ

---

١. كتاب الاقتراح، ص ٢٧.

٢. في الاقتراح: في حد أصول النحو. ص ٢٧

٣. فإنّ السيوطي قدّم تعريف علم اصول النحو على النحو نفسه. انظر، ص ٢٧ و ٢٩ من الاقتراح.

للكلمة من أجل البناء ؛ وأيضاً بعضها يخصُّ الكلمة المفردة ، وبعضها يعرض الكلمة إذا اقترنت بكلمةٍ أخرى ـ كالإمالة العارضة باقتران كلمةٍ بأخرى ـ ؛ وبعضها يعرض الكلمتين معاً إذا اقترنتا ـ كادغام آخر إحديهما في أوّل الأخرى ـ .

وقولنا: «ومن حيث الأواخر» ـ أي: أحوالها الّتي لها في الآخر ـ يشمل الإعراب والبناء والإلحاقات ـ كإلحاق نون التأكيد وياء النسبة ـ ؛ فلذا قيّدناه بقولنا: «باعتبار التأليف وعدمه» ، فيخرج غير الإعراب والبناء ، فهي داخلةٌ في أحوال الكلمات من حيث البناء ، فإنَّ نحو: قائمةٌ وبصريّ واضربنَّ ، تعدُّ في العرف كلمةً واحدةً ، فهذه الإلحاقات كإلحاق «الدال» الثانية في «قردد» لإلحاقه بـ«جعفر» في أنَّه يُصرف في أصل البناء ؛ وحينئذٍ فلايدخل البناء الحاصل لآخر «قائم» و«بصرة» بواسطة «التاء» و«الياء» في أحوال أواخر الكلمات ؛ فإنَّه يكون حينئذٍ في الأوساط.

على أنَّه فيها ليس باعتبار التأليف ، بل لازمٌ للتأليف ، فانَّ المتبادَر من كونها باعتبار التأليف أن يكون ناشئةً عنه ، بأن يكون هو مقتضياً لمعنىً تقتضيها ، كما أنَّ تأليف «زيد» مع «قام» في: «قام زيدٌ» مثلاً يقتضي معنى الفاعليّة ؛ وهذا المعنى مقتضىً للرفع.

وقولنا: «وعدمه» ـ أي: عدم التأليف ـ ليشمل بناء الأسماء المعدودة.

وقولنا: «وأحوال الكلام ـ ... الى آخره ـ» ، لادخال المباحث الّتي في التقديمات والتأخيرات ؛ وإدخال حرفٍ كذا على كذا ، ونحو ذلك.

ويدخل في قولنا: «من حيث يصحُّ»[١] من حيث يحسن أويقبح أيضاً.

وعلى الثاني ـ أي: على تقدير أن نفرز منه الحرف ـ ، فلابدَّ من أن يُعرف[٢] بأنَّه[٣]: «صناعةٌ بها يعرف الأحوال الّتي لأواخر الكَلِم الّتي تعرضها باعتبار التأليف أو عدمه: ويميِّز في التأليف بينها ، بين الصحيح منه والفاسد».

---

١. أي قوله : من حيث يصحُّ تأليفه أو يفسد.

٢. في النسخة : نعرف.

٣. في النسخة : فانه.

هذا؛ وقال ابن جنّيٍّ في الخصائص: /B2/ في تعريف النحو: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه، من إعرابٍ وغيره ـ كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك ـ، ليلحق مَن ليس[1] من أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة»[2]؛ انتهى.

وأقول: هو ـ مع قصوره وتطويله! ـ غلطٌ!؛

أمّا القصور: فلأنّه لايجوز أن تكون نفس الانتحاء، وإلّا لزم أن لايكون الساكت نحويّاً؛ وأيضاً إمّا أن يكون انتحاء جميع الطرق الّتي لكلام العرب، فلايمكن صدقه على أحدٍ ـ لاستحالته، بل استحالة انتحاء سمتين إلّا في زمانين ـ؛ أو يكون انتحاء البعض، فيلزم أن يكون من قدر على انتحاء سمت كلام واحدٍ فقط نحويّاً، وليس كذلك البتّة؛ فلابدّ من التقييد بـ«أنّه ملكة الانتحاء لكلّ سمتٍ»، أي: بحيث يصحّ له أن ينتحي متى شاء.

وأمّا التطويل، فلقوله: «ليلحق من ليس من أهل العربيّة ـ... إلى آخره ـ»، فإنّه لامدخل له في مهنة النحو، بل إنّما هو ذكر الغرض من تعلُّمه.

وأمّا الغلط فلوجهين:

الأوّل[3]: إنّه يشترط في النحوي أن يتكلّم على وفق كلام العرب، لا أن يقدر على التكلُّم، بل إنّما يشترط فيه أن يصلح كلامهم ـ سواءٌ قدر على التكلُّم أو لا ـ؛

والثاني: إنّه لايكفي النحو لحصول الفصاحة، فلايكون الفائدة المترتّبة على تعلُّمه لحوق من ليس من أهل العربية بهم في الفصاحة.

ثمّ إنّك خبيرٌ بأنّ هذا التعريف على تقدير دخول الصرف في النحو.

وقال صاحب المستوفى[4]: «النحو صناعةٌ علميّةٌ، ينظر بها[5] أصحابها في ألفاظ العرب،

---

١. قوله: من ليس، كرّرت مرّتين في النسخة.

٢. الاقتراح، ص ٢٩؛ الخصائص، ج ١، ص ٨٨.

٣. في النسخة: الأولى.

٤. الاقتراح، ص ٣٠.

٥. في الاقتراح: لها. ص ٣٠.

من جهة ما يتألَّف بحسب استعمالهم، لتُعرف النسبة بين صبغة النظم، وصورة المعنى؛ فيتوصَّل بإحديهما إلى الأخرى».

أقول: هذا يصلح لأن يكون على التقدير الأوَّل من دخول الصرف، وأن يكون على التقدير الثاني. أمَّا الأوَّل: فإذا كان المراد بألفاظ العرب كلَّ ما يتلفظ به ـ موضوعاً أو غيره ـ، فيشمل حروف الهجاء، فيشمل التأليفُ تأليفَ حروف كلمةٍ واحدةٍ ـ كحرف زيدٍ ـ، وحينئذٍ يكون المراد بالمعنى في قوله: «صورة المعنى» أعمَّ من المعاني الشخصيَّة والنوعيَّة.

وأمَّا الثاني: فإذا كان المراد بالألفاظِ الألفاظَ الموضوعة فلايشمل إلَّا الكلمات فما فوقها، وحينئذٍ يكون المراد بالمعنى المعنىَ النوعي التركيبي ـ كمعنى جملة: «قام زيدٌ» ـ؛

ويرد عليه على التقديرين: أنَّها لايشمل الأحوال العارضة للألفاظ من جهة التأليف، فانَّه لايفهم من النظر في اللفظ من جهة التأليف[١] إلَّا النظر إلى كيفيَّة تأليفه، فالأحوال العارضة بالتأليف لايدخل في المنظور إليه.

وقال الخضراويُّ[٢]: «النحو علمٌ بأقيسة[٣] ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب».

أقول: هذا صريحٌ في أنَّه على التقدير الأوَّل، ومعناه أنْ يعلم أنَّ قياس هذا البناء ماذا؟ كأن يعلم أنَّ قياس اسم الفاعل من الثلاثي المجرَّد أنْ يكون على وزن فاعل؛ ويعلم أنَّ قياس آخر هذه الكلمة ماذا؟ كأن يعلم أنَّ قياس آخر زيدٍ في: «قام زيدٌ» أن يكون مرفوعاً.

وفيه نظرٌ من وجوهٍ:

الأوَّل: أنَّ تعليق «البناء» بالعلم صريحٌ في أنَّه أراد به معناه المصدري، وحينئذٍ يلزم أن يكون النحويّ عالماً[٤] بجميع الكلمات وأقيسة كلٍّ ذاتاً وتأليفاً؛ /A3/ وهذا محالٌ، بل إنَّما

---

١. «فإنه لايفهم من النظر في اللفظ من جهة التأليف»، كرِّرت في النسخة مرَّتين.

٢. الاقتراح، ص ٣٠.

٣. في الاقتراح: باقيسة تغير ذوات الكم. ص ٣٠.

٤. النسخة: وحينئذٍ يلزم أن يكون لازماً في النحوي أن يكون عالماً.

اللازم أن يكون له ملكةٌ يقتدر بها على أن يعرف قياس كلّ كلمةٍ عرضت عليه.

والثاني: إنَّه لايخلو: إمَّا أن يكون المرادُ بـ: أقيسة ذوات الكلم الأقيسةَ المتعلَّقة[١] بذواتها أنفسها فقط بلا تعلُّقٍ بأحوالها؛

أو يكون المراد بها: الأقيسة المتعلَّقة بها ـ سواءٌ كانت من حيث نفس الذوات، أو من حيث الحالات ـ؛

فعلى الأوَّل لايكون الحدُّ شاملاً لأقيسة أحوال الكَلِم الَّتي ليست في أواخرها، بل لذواتها ـ كقياسٍ يتعلَّق بالتقاء الساكنين، أو الإدغام، أو نحو ذلك ـ، فلا يكون جامعاً؛

وعلى الثاني لاحاجة إلى قوله: «وأواخرها»؛

والثالث: إنَّه لايشمل أحوال الكَلِم باعتبار تأليف بعضها مع بعضٍ، الَّتي بها يصحُّ التأليف أو يفسد.

وقال ابن عصفور: «النحو علمٌ مستخرَجٌ بالمقائيس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الَّتي تتألَّف[٢] منها»[٣].

أقول: وهو فاسدٌ من جوهٍ:

الأوَّل: إنَّه لم يبيِّن ما يتعلَّق به العلم وما يبحث صاحبه عنه، مع أنَّ العلم ليس إلَّا المسائل.

والثاني: إنَّه لا معنى محصَّلاً لكون العلم مستخرجاً بالمقائيس المذكورة، إلَّا أن يقال: إنَّ المراد بذلك العلم بأحكام الألفاظ الجزئيّة، المتسخرَج من العلم بالمقائيس الكلّيّة، ولا شكَّ أن العلوم الجزئيَّة ليست صناعةً.

والثالث: إنَّه لم يبيِّن الأحكام في قوله: «أحكام أجزائه»، فيشمل مثل العموم والخصوص والاشتراك، ونحو ذلك ممَّا لا يدخل في النحو ولا في الصرف.

---

١. في النسخة: المتعلة.

٢. في المقرب: التي يأتلف. المقرب، ج ١، ص ٤٤.

٣. في الاقتراح، ص ٣٠؛ المقرب، ج ١، ص ٤٤.

وقال صاحب «البديع»: «النحو صناعةٌ علميَّةٌ يُعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحُّ ويفسد في التأليف، ليعرف الصحيح من الفاسد»[١].

أقول: وقصور هذا الحدِّ لأنَّه يدلُّ على أنَّ موضوع النحو الَّذي يبحث عن أحواله هو الكلام حسب، وليس كذلك؛ بل هو الكلام والكلمة معاً. فكما يُعرف به أحوال الكلام من جهة ما يصحُّ ويفسد في التأليف، كذلك يعرف أحوال الكلمة من جهة ما يقع في التأليف.

وقال ابن السَّرَّاج في الأصول: «النحو علمٌ استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب»[٢].

أقول: وأنت خبيرٌ بأنَّه ليس تعريفاً له! بل بيان عرضٍ عامٍّ له.

* * *

وأمَّا الكلام في أصول النحو، فقد عرّفه السيوطي بأنَّه: «علمٌ يبحث فيه عن أدلَّة النحو الإجماليَّة من حيث هي أدلَّته، وكيفيَّة الاستدلال بها وحال المستدِلّ».

قال: «فقولي: «علم» أي: صناعةٌ، فلايرد ما أورد على التعبير به في حدِّ أصول الفقه، من أنَّه[٣] يلزم عليه فقدُه إذا فُقِد العالم به؛ لأنَّه صناعةٌ مدوَّنةٌ مقرَّرةٌ، وجد العالم به أو لا»[٤]؛ انتهى.

وأقول: الإعتراض والجواب كلاهما فاسدان؛

أمّا الأوَّل: فلأنَّ فقدانه بفقدان العالم به مسلَّمٌ؛ ولا ضير، بل الأمر كذلك في الحقيقة. وإنَّما الَّذي يبقى من الدهور والأيّام، نقوش الألفاظ الَّتي بالنظر إليها يمكن التوصُّل إلى تحصيل ذلك العلم.

وأمّا الثاني[٥]: فلأنَّه لا معنى لبقاء الصناعة مع عدم العالِم، فإنَّ الصناعة ـ على ما صرَّح به

---

١ و ٢. الاقتراح، ص ٣١.

٣. في الاقتراح: من كونه. ص ٢٧.

٤. الاقتراح، ص ٢٧.

٥. في النسخة: الأوّل.

رئيس أهل الصّناعات في كتاب الشفاء ـ: «ملكةٌ نفسيّةٌ يقتدر بها على استعمال موضوعاتٍ مّا نحو غرضٍ من الأغراض على سبيل الإرادة، صادراً عن بصيرةٍ بحسب الممكن فيها».

وأمّا في أصل اللغة /B3/ فهي: الحرفة، وعلى كلٍّ تقديرٍ فليست بجوهرٍ يقوم بذاته. ولا يصلح القرطاس والعلم لأنْ يكون محلّها، بل إنّما محلُّها الأذهان، والتدوين إنّما هو لنقوش الألفاظ. وإضافته إلى الألفاظ وإلى المعاني وإلى العلوم مجازاتٌ.

* * *

هذا؛ وللنحو أدلّةٌ إجماليّةٌ وتفصيليّةٌ.

وأمّا الإجماليّة فثلّثها ابن جنّيٍّ في الخصائص:

السماع؛

والإجماع؛

والقياس[1].

وكذا قال[2] ابن الأنباري في الأصول، إلّا أنّه بدّل الإجماع بالاستصحاب[3]، كأنّه لم يعدُّه دليلاً كما رآه قومٌ. فجملة الإجماليّة المتّفق عليه والمختلف فيه أربعةٌ.

وأمّا الدلائل التفصيليّة فهي الّتي تذكر على كلِّ مسألةٍ مسألةٍ، كدليل أصالة تقديم المبتدأ، ودليل عدم وقوع الحال من النكرة، ونحو ذلك. ولا حصر لها، ولا تندرج تحت أصلٍ؛ فهي إنّما تذكر في النحو، لا في الأصول، فلذا قيّدها بـ«الإجماليّة».

ويخرج بقوله: «عن أدلّة النحو»، سائر الصناعات، إلّا صناعة النحو وأصول الفقه.

وبقيد «الاجماليّة» يخرج النحو ويبقى أصول الفقه؛

ويخرج بقيد «من حيث هي أدلّته».

---

١. الاقتراح، ص ٢٧.

٢. في النسخة: كمال.

٣. الاقتراح، ص ٢٧؛ لمع الأدلة، ص ٨١.

وغلط السيوطي! فزعم أنَّ الاحتراز قد تمَّ قبل قوله: «من حيث هي أدلَّته»، وذكره إنَّما هو لبيان جهة البحث.

والمراد بـ«كيفيَّة الاستدلال» ـ كما قاله السيوطي ـ هو: الرجحان عند التعارض، كما أنَّه يُرجَّح اللغة الحجازيَّة على التميميَّة، وأقوى العلَّتين على أضعفهما، وأخفُّ القبيحين[١] على أثقلهما[٢].

وأنت خبيرٌ بأنَّ إرادة[٣] هذا المعنى من هذا اللفظ بعيدٌ، بل اللائق به أن يُقال: «والمراتب الَّتي لتلك الأدلَّة ولأنواعها».

والمراد بـ«معرفة حال المستدلِّ»: معرفة أنَّ المستنبط للمسائل من تلك الدلائل على أيِّ صفةٍ يجب أن يكون؛ ويتبع ذلك معرفة[٤] صفات المقلِّد والسَّائل.

المسألة الثانية[٥]: [في تعريف اللغة وفي واضعها]

اعلم! أنَّ اللغة هي الأصوات الَّتي يعبِّر بها الناسُ عن أغراضهم.

واختُلف في وضعها على ثلاثه[٦]:

فقيل: واضعها هو اللَّه ـ تعالى ـ، وهو مذهب الأشعريّ، وجنح إليه ابن جنِّيٍّ، ونقله عن أبي عليٍّ[٧] ـ وهما معتزليَّان ـ. ويؤيِّده ظاهر قوله ـ تعالى ـ: ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[٨]. وحينئذٍ فطريق علمنا بها ما دلَّت عليه ظاهر الآية من أنَّه ـ تعالى ـ علَّمها نبيّاً بالوحي أو الإلهام، فعلَّمناها.

---

١. في الاقتراح: الاقبحين. ص ٢٩.

٢. الاقتراح، ص ٢٨.

٣. لفظة «ارادة» لم توجد في النسخة.

٤. في الاقتراح: ويتبع من ذلك. ص ٢٩.

٥. هذه المسألة أى مسألة وضع اللغات اندرج في المسألة الثالثة من كتاب الاقتراح. ص ٣١.

٦. كذا في النسخة، والأولى: ثلاثة أقوال.

٧. الخصائص، ج ١، ص ٩٤.

٨. البقرة (٢): ٣١.

وقيل: خلق اللّه ـ تعالى ـ أصواتها في أجسامٍ فأسمعناها[١].

وقيل: خلق[٢] فينا علماً ضرورياً بها[٣].

وقيل: بل وضعها البشر؛

فقيل: آدمﷺ، ومعنى ﴿عَلَّمَ آدَمَ﴾: أنَّه أقدره على الوضع وألهمه ذلك؛

وقيل: بل باصطلاح جماعةٍ على ذلك؛

وقيل: بالوقف ـ أي: لاندري مَن وضعها ـ، واختاره ابن جنّيّ[٤].

وأقول: يحتمل أن يكون الكلُّ ثابتاً، فبعضها يكون بوضع اللّه وتعليمه النبيَّ، وبعضها بوضعه وخلقه في جسمٍ ـ كما يُروَى أنَّه ينبت في محراب داوودﷺ كلَّ يومٍ نبتٌ فيتكلَّم باسمه وخواصِّه ـ، وبعضها بوضع شخصٍ معيَّنٍ، وبعضها باصطلاح جماعةٍ؛ وهذا أظهر من كلِّ الاحتمالات. ويناسب هذا القول ما قاله ابن جنّيّ من أنَّ الصواب: «أنَّ اللغة لم توضع كلُّها في وقتٍ واحدٍ، بل وقعت متلاحقةً متتابعةً».

* * *

قال ابن جنّيّ: «ولاندري أنَّ أيّاً من الاسم وأخويه يقدّم وضعه على /A4/ الآخرين»[٥].

أقول: والصواب أنَّ الحرف متأخِّرٌ عنهما. وهو ظاهرٌ، لأنّ وضعه مستقلٌّ؛

ثمَّ الظاهر أنَّ الاسم الجامد متقدِّمٌ.

---

١. في النسخة: فأسمعتناها.

٢. في النسخة: + (اللّه تعالى اصو) ثم شطب عليه الكاتب بقلم الأصل.

٣. في الاقتراح: أو بخلق العلم الضرورى في بعض العباد بها. ص ٣١.

٤. ينبغى ان يقيد بكلمة: أخيراً، كما في الاقتراح، لأنّ لابن جني ثلاثة أقوال: الأول: أن الواضع هواللّه تعالى؛ والثاني: أصل اللغات من الأصوات المسموعات. والثالث: الوقف. فانظر التفصيل في الاقتراح، ص ٣٢ و٣٣، والخصائص، ج ١، ص ٩٩.

٥. الاقتراح، ص ٣٤. اعلم ا أنّ قول ابن جنّي لا يتعلّق بهذه المسألة، فانّه قال: فأمّا أي الأجناس الثلاثة تقدم أعنى الاسماء والافعال والحروف فليس مما نحن عليه في شيء وانما كلامنا هنا: هل وقع جميعها في وقت واحد أم تتألفت وتلاحقت قطعة قطعة. الخصائص، ج ١، ص ٤١٤.

المسألة الثالثة[١] : [في أنه لا اقتضاء للّفظ لمعنىً من المعاني]

اعلم! أنَّه لا اقتضاء للّفظ لمعنىً من المعاني، وإلّا لم يكن للوضع مدخلٌ؛ ولم يُمكن وضع لفظٍ لضدَّين؛ وبالجملة هذا الحكم ضروريٌّ[٢]. إلّا أنَّه ربَّما يؤخذ بين بعض الألفاظ ومعانيها مناسبةٌ مّا تحتمل أن يكون الواضع قد راعاها حين الوضع، كما أنَّه وضع لصوت الجندب صر، ولصوت البازي صرصر، لما في الأوَّل من الاستطالة، وفي الثاني من التقطيع؛

ووضع للمعاني الَّتي فيها اضطرابٌ مصادر على وزن الفعلان، المتوالي الحركات المناسب لتوالي الحركات في معناه ـ كالغَلَيان والغَثَيان ـ؛

ووضع الألفاظ الرباعيَّة المضاعفة[٣] لما فيه تكريرٌ ـ كالقَلقَلَة والقَعقَعَة والزَلزَلَة والصَلصَلَة ونحو ذلك ـ؛

ووضع «الخضم» لأكل الرطب، و«القضم» لأكل اليابس، لما في الخاء من الرخاوة وفي القاف من الصلابة، إلى غير ذلك من المناسبات الَّتي تحتمل أن تكون اتِّفاقيَّةً؛

وأن تكون ملحوظةً حين الوضع؛

وأن تكون مختلطةً من الأمرين.

المسألة الرابعة[٤] : [في أقسام الدلالات النحويّة]

إعلم! أنَّ الدلالات النحويَّة ثلاثةٌ:

لفظيَّةٌ؛

وصناعيَّةٌ؛

---

١. أنظر المسألة الرابعة من كتاب الاقتراح، ص ٣٦.

٢. هذا من كلام الفاضل ﷺ والكتاب خال عن هذا الرأي، ولا يخفى ما في كلامه من نظر اذ لا تعارض بين اقتضاء اللفظ معنى ما من المعاني ومدخلية الوضع. وتفصيل الكلام في الكتب المؤلَّفة في فقه اللغة؛ فراجع!

٣. في الاقتراح: المضعفة. ص ٣٦.

٤. أنظر المسألة الخامسة من الاقتراح، ص ٣٨.

ومعنويَّةٌ.

وترتُّبها في القوَّة والضعف هذا الترتيب.

واسمع قبل فهم هذه كلاماً، هو: أنَّ في اللفظ الموضوع المركَّب من حرفين فصاعداً شيئاً بمنزلة المادَّة الَّتي للأجسام ـ كالخشب للسرير ـ؛ وشيئاً آخر بمنزلة الصورة الحسِّيَّة؛ وآخر بمنزلة الصورة النوعيَّة؛ وآخر بمنزلة الصورة الشخصيَّة.

فالأوَّل هو الحروف الَّتي تألف منها؛

والتالي هو التأليف بينها على أيِّ نحوٍ كان، من التقديم والتأخير؛

والثالث هو التأليف على الترتيب الخاصِّ من التقديم والتأخير ـ كالترتيب الَّذي بين الثلاثة الحروف من «ضرب»؛

والرابع هو الهيئة الَّتي يكون لها باعتبار الحركات والسكنات والتوالي بينها وبين الحروف وعدم التوالي، وهذه هي الَّتي تقال لها: الصيغة. فصيغة «ضرب» هيئته الَّتي له باعتبار توالي حروف ثلاثةٍ مفتوحةٍ.

إذا علمت هذا فاعلم! أنَّ المراد باللفظ هنا مجموع المادَّة والصورتين الأوليين[1]؛ أي: اللفظ من حيث تركُّبه من الحروف المترتِّبة، ترتُّباً خاصّاً من التقديم والتأخير، فإنَّ دلالة «ضرب» على الضرب من هذه الجهة. والمراد بالصيغة ما ذكرنا؛ فإنَّ دلالة «ضرب» على الزمان الماضي من هذه الجهة؛ ولذا كلَّما وجدت هذه الصيغة وجدت الدلالة، كما أنَّه كلَّما وجدت صورة السرير أفادت فائدته في خشبٍ أو حديدٍ أو فضَّةٍ أو ذهبٍ أو عاجٍ أو غير ذلك.

ووجه تقدُّم القسم الأوَّل من الدلالات على الثاني ظاهرٌ، فإنَّ اللفظ بهذا المعنى[2] كالمادَّة الَّتي يترتَّب عليها عدَّة صورٍ، كالخشب الَّذي يتوارد عليه صورٌ شتَّى، فهو أبقى من الصيغة وأصلٌ لها، فالدلالة الَّتي له أصلٌ للَّتي للصيغة.

ووجه تقدُّم الدلالة الصناعيَّة على المعنويَّة أيضاً ظاهرٌ، فإنَّ الصيغة كيفيَّةٌ للَّفظ

---

١. النسخة: الاولتين.

٢. النسخة: + الذي.

مسموعةٌ، ودلالة المسموع أظهر وأقوى من دلالة المعنى المعقول. فقد عُلم أنَّ الدلالة الصناعيَّة[١] /B4/ دلالةٌ تضمُّنيَّةٌ، وكذا دلالة اللفظ إن كان للصيغة معنىً زائدٌ على معنى اللفظ، وإلَّا فهو مطابقةٌ ـ كدلالة المصادر والجامدات على معانيها ـ.

والدلالة المعنويَّة التزاميَّةٌ، فإنَّ المراد بها أن ينتقل الذهن من معنىً إلى معنىً آخر، للزومٍ بينهما، وهذا معنى الإلتزاميَّة.

هذا؛ وإن أريد التقسيم على وجهٍ يكون مآله تقسيماً إلى دلالةٍ مطابقيَّةٍ وتضمنيَّةٍ والتزاميَّةٍ، أريد باللفظ لا المادَّة فقط، بل المجموع منها ومن الصيغة، فيراد معنى ضرب من حيث المجموع، وهو مجموع الحدث والزمان؛ إلَّا أنَّه يكون فيه قصورٌ من جهة أنَّه اعتبر دلالة الصيغة دون المادَّة، مع أنَّها أيضاً تكون تضمُّنيَّةً.

المسألة الخامسة[٢]: [في أقسام الحكم النحوي]

اعلم! أنَّ الحكم النحوي ينقسم خمسة أقسامٍ على حسب أقسام الأحكام الشرعيَّة:

الواجب؛

والممتنع؛

والأولى؛

وخلاف الأولى؛

والجائز على التساوي.

ثمَّ الأولى على قسمين:

أحدهما: أن يكون الأولويَّة باعتبار الأصول والقواعد؛

والثاني: أن يكون الأولويَّة عند أهل اللسان بحسب سليقتهم وذوقهم، وهذا يُسمَّى الحَسَن.

---

١. في النسخة: الصناعة.

٢. أنظر المسالة السادسة من كتاب الاقتراح، ص ٣٩.

وكذا خلاف الأولى على قسمين:

الأوَّل: أن يكون ذلك باعتبار الأصول والقواعد؛

والثاني: أن يكون ذلك بحسب أذواق أهل اللسان، وهذا سُمِّي قبيحاً.

أمّا الواجب فكرفع الفاعل؛ وأمّا الممتنع فكنصبه؛ وأمّا الأولى بالمعنى الأوَّل فكتقديم «زيداً» في قولنا: «ضرب زيداً غلامُه»؛ والأولى بالمعنى الثاني فكرفع المضارع الواقع جزاءً بعد الشرط الَّذي يكون ماضياً؛ وأمّا خلاف الأولى بالمعنى الأوَّل فكتقديم «غلامُه» في: «ضرب غلامُه زيداً»؛ وأمّا خلاف الأولى بالمعنى الثاني فكدخول علامة الاستقبال على الحال؛ وأمّا الجائز على التساوي فكذكر المبتدأ وحذفه حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

هذا هو الحقُّ عندي في تقسيم الحكم النحوي؛ وقد سها السيوطيُّ حيث قسَّمه إلى ستَّةٍ:

الواجب؛

والممتنع؛

والحَسَن؛

والقبيح؛

وخلاف الأولى؛

والجائز على السواء[1]. إذ لا شكَّ أنَّ الحَسَن أراد به ما يقابل القبيح، فإن أريد بهما أعمَّ من أن يكون باعتبار الأصول والقواعد أو باعتبار الذوق السليم فلاحاجة إلى ذكر خلاف الأولى؛

وإن أريد بهما ما ذكرناهما فلابدَّ وأن يذكر الأولى أيضاً.

* * *

١. الاقتراح، ص ٣٩.

وأيضاً: ينقسم إلى رخصةٍ؛

وعزيمةٍ.

فالرخصة ما يجوز خلافه لضرورة الشعر أو لايقاع الجناس بينه وبين لفظٍ آخر، كصرف ما لاينصرف؛

والعزيمة خلافه، كرفع الفاعل[١].

ثمَّ الحقُّ أنَّ الشعر نفسه ضرورةٌ[٢]، سواءٌ كان للشاعر عن ذلك مندوحةٌ أو لا، فلاتشنيع[٣] على الشاعر إذ أتى بما فيه رخصةٌ ويمكنه تبديل اللفظ إلى لفظٍ آخر[٤]، كما قال:

فلايبرم الأمر الَّذي هو حالٌ ولا يحلل الأمر الَّذي هو مبرم[٥]

وهذا قول ابن‌عصفورٍ[٦]. وقال ابن‌مالكٍ: «إنَّ حدَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ».

المسألة السادسة[٧]: [هل بين العربيّ والعجميّ واسطةٌ ؟]

هل بين العربيِّ والعجميِّ واسطةٌ؟ قال الخضراوي: «لا! بل كلّ ما ليس بعربيٍّ فهو عجميٌّ، حتَّى الألفاظ المصنوعة»؛ وقال ابن‌عصفورٍ: «بل المصنوعات وسائط». وقال أبوحيَّان في شرح التسهيل: «العجميُّ عندنا ما[٨] نقل إلى اللسان العربيِّ من لسانٍ غيره، سواءٌ كان من لغة /A5/ الفُرس أو الرُّوم أو الحَبَش أو الهند أو البربر أو الإفرنج أو غير ذلك».

---

١. أنظر المسألة السابعة من الاقتراح، ص ٤١.

٢. هذا هو مختار الفاضل من الاقوال التى ذكرها السيوطى فراجع، ص ٤٣.

٣. جميع حروف اللفظة غير منقوط في النسخة فلم اكن على يقين من صحة قرائته.

٤. كلمة «آخر» قد كرّرت في النسخة مرّتين.

٥. الشعر للمتنبى. ديوان المتنبى، ص ٩٥. مؤسسة اعلمى للمطبوعات.

٦. المقرب، ج ٢، ص ٥٦٣. قال: اعلم أنّه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لايجوز في الكلام... اضطرّ إلى ذلك أو لم‌يضطرّ إليه.

٧. أنظر المسألة التاسعة من كتاب الاقتراح، ص ٤٥.

٨. في الاقتراح: هوكل ما نقل. ص ٤٥.

هذا؛ وقالت النُّحاة: «يُعرف عجميَّة الاسم باحد أمورٍ سبعة:

الأوَّل: نقل أحد أئمَّة العربية ؛

الثاني: خروج وزنه عن الأوزان العربيَّة ـ كأبريسم ـ؛

الثالث: أن يكون أوَّله «نونٌ» ثمَّ «راءٌ» ـ كنرجس ـ؛

الرابع: أن يكون آخره «زايٌ» بعد «دالٍ» ـ كمهندز ـ؛

الخامس: أن يكون فيه «الصاد» و«الجيم» ـ كالجصِّ ـ؛

السادس: أن يكون فيه «الجيم» و«القاف» ـ كالجوزق[1] ـ؛

السابع: أن يكون رباعياً أو خماسيّاً لايكون فيه من حروف الذلاقة شيءٌ ـ وهي: «الباء» و«الراء» و«الفاء» و«اللام» و«الميم» و«النون»، كزبرج ـ».

* * *

الكتاب الأوَّل: في السِّماع[2]

والَّذي يُحتجُّ به في النحو من المسموعات ثلاثةٌ:

الكتاب ؛ والسُّنَّة ؛ وكلام العرب.

الكلام في الكتاب

لا شكَّ أنَّ ما نقل منه متواتراً حجَّةٌ ؛ وأمّا ما نُقل آحاداً، فإن كان بإخبار عدلٍ عن عدلٍ وهكذا إلى النبيِّ ﷺ فهو أيضاً حجَّةٌ، فإن خالف فياساً معروفاً كان ذلك مستثنىً لايُقاس عليه. وأمّا الاِكتفاء بفصاحة الراوي فلا وجه له وإن صرَّح بأنَّ مرويَه فصيحٌ ؛ فإنَّه حينئذٍ

---

١. كتب بين السطرين توضيحا على اللفظة: (عريف الجن).

٢. الاقتراح، ص ٤٨.

لا يكون الاحتجاج إلّا بفصاحته. وبالجملة فما لم يحصل اليقين أو الظنُّ المقارب له بأنَّه من القرآن لا يصحُّ الاستدلال بن من حيث إنَّه من القرآن. وأمّا رُوي عن عثمان أنَّه لمَّا عرضت عليه المصاحف قال: «إنَّ فيه لحناً ستُقيمه العرب بألسنتها»، فإن صحَّ فالمراد اللحن في الكتابة، وقوله: «ستُقيمه العرب بألسنتها» دليلٌ على أنَّه لا يقع اللحن في القراءة، بل كلُّ لحنٍ يكون في الكتابه يزال أيضاً عندهم. على أنَّه في روايةٍ أخرى هكذا: «أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا!»، فلعلَّه رأى فيه لفظاً ليس في لغة قريشٍ أو في لغة العرب، فقال: سنقيمه بألسنتنا حتَّى يصير داخلاً في لغتنا؛ وهذا لا فساد فيه.

وأمّا السُّنَّة[١] فلا يمكن الاستدلال بها إلّا بما ثبت أنَّه لفظ رسول اللّهﷺ بالتواتر أو بخبر الآحاد، عدلٌ عن عدلٍ. ولمَّا كان ذلك مجهولاً في غالب الأحاديث لم يستدلَّ النحويُّون ولا اللغويُّون بها، فإنَّ الرواية بالمعنى جائزةٌ عند الرواة، ومنهم الفصيح ومنهم غيره، ومنهم العجميُّ ومنهم التميميُّ ومنهم الهُذَليُّ، ... إلى غير ذلك من الطوائف المختلفة الألسن، فالاستدلال بسنَّةٍ لا يُعلم ولا يُظنُّ أنَّه لفظ النبيِّﷺ ليس إلّا استدلالاً بكلام الراوي.

ولذا شنَّع أبوحيَّان على ابن مالكٍ في شرح التسهيل في استدلاله بالأحاديث واكثاره من ذلك؛ قال: «وما رأيت أحداً من المتقدِّمين والمتأخِّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأوَّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ـ كأبي عمرو بن العلا، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمَّة البصريِّين؛ والكسائي، والفرَّاء، وعليِّ بن مبارك[٢] الأحمر، وهشام الضَّرير، من أئمَّة الكوفيِّين ـ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخِّرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[٣].

قال: «وقد[٤] قال لنا قاضي القضاة بدر الدِّين بن جماعة ـ وكان ممَّن أخذ عن

---

١. الاقتراح، ص ٥٢.

٢. في النسخة: المبارك.

٣. الاقتراح، ص ٥٢.

٤. كلمة قد ساقطة في النسخة.

ابن /B5/مالكٍ ـ: قلت له: يا سيِّدي! هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنه ليس من لفظ الرَّسول!؟

فلم يجب بشيءٍ»[١].

وأمّا كلام العرب[٢] فإنَّما يُحتجُّ به إذا كان كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، وطوائفُهم المأخوذ عنهم: قيسٌ، وتميمٌ، وأسدٌ؛ وهذه الثلاثة من قريشٍ. ثمَّ هذيلٌ وبعض كنانة وبعض طائيِّين[٣]، ولم يؤخذ عن غيرهم. كذا قاله الشَّيخ أبونصرٍ الفارابي في كتاب الألفاظ والحروف؛ قال[٤]: «وبالجملة فإنَّه لم يؤخذ عن حضريٍّ قطُّ، ولا عن سكَّان بوادي ممَّن يسكن أطراف البلاد المجاورة لبلاد سائر الأمم، فلا يؤخذ من لخمٍ ولا من جذامٍ، لمجاورتهم القِبط وأهل مصر؛ ولا من قضاعة ولا من غسَّان ولا من إياد، لمجاورتهم أهل الشَّام ـ وأكثر هم كانوا نصارى يقرؤون في صلواتهم غير العربيِّ ـ؛ ولا من تغلب والنمر، لمجاورتهم اليونانيِّين؛ ولا من بكرٍ، لمجاورتهم النبط والفرس؛ ولا من عبد القيس، لأنَّهم كانوا سكَّان البحرين ومخالطين للهند والفُرس؛ ولا من أزد عمَّان، لمخالتطهم الهند والفُرس؛ ولا من أهل اليمن، لمخالتطهم الهند والحبشة، وقد تولَّدت الحبشة فيهم؛ ولا من بني حنيفة وسكَّان اليمامة، ولا ثقيف وسكَّان الطائف، لمخالطتهم تجَّار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا من أهل الحجاز، لأنَّ الَّذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤا بالنقل، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[٥].

---

١. الاقتراح، ص ٥٣.

٢. الاقتراح، ص ٥٦.

٣. في النسخة: الطيء، فلا بأس به، إلَّا أن يكون هذه من كلام الفارابي أيضاً، فيجب تصحيحه.

٤. وأعلم أن الفاضل ﷺ نقل كلام الفارابي بمعناه بما يقرب من نصّه، وإلَّا فما بين العبارتين فرقٌ واضحٌ. انظر الاقتراح، ص ٥٦.

٥. الاقتراح، ص ٥٦. أقول: وهذا يشبه تخصيص الأكثر إلى الواحد؛ وقد ناقشه بعض العلماء المعاصرين في تحديده هذا.

وقال مثل هذا أبوحيّان في شرح التسهيل معترضاً به على ابن‌مالكٍ حيث استشهد بلغة خزاعة وقضاعة وغيرهم[١].

وقال ابن‌جنّيٍّ: «علّة امتناع الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر ما عُرض اللغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد؛ ولوعُلم أنّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، لم‌يعرض للغتهم شيءٌ من الفساد، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك لوفشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد، لوجب رفض لغتها»[٢]؛ انتهى.

وهذا هو السبب في أنّه لايُحتجُّ بكلام المولّدين إلّا أن يحسن الظنُّ بأحدهم في اتقان علمه بالعربيّة واللغة، كما استدلَّ صاحب الكشّاف بقول حبيب بن أوس؛ وقال: «وهو وإن كان محدثاً لايُستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[٣].

وأمّا احتجاج سيبويه ببعض أشعار بشّار بن برد ـ وهو أوّل المحدثين ـ فيقال: تقرُّباً إليه؛ فإنّه ذكر المرزبانيُّ وغيره أنّه كان قد هجا على ترك الاحتجاج بشعره[٤].

ولهذا أيضاً لا يستدلُّ بكلامٍ لايُعرف قائله، لجواز أن يكون لمولّدٍ أو من لايُوثق بفصاحته، وعلى هذه فيسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من أبيات «الكتاب»، أو لايُعرف قائلوها.

واعلم! أنّه لاعبرة في الاحتجاج بخصوصيّة اللغة، بل اللغات كلُّها سواءٌ في الاحتجاج[٥]. وأمّا إذا تعارضت اثنتان منها فسيجيء حكم ذلك في موضعه[٦].

---

١. أنظر الاقتراح، ص ٥٧.

٢. الاقتراح، ص ٦٥؛ الخصائص، ج ١، ص ٣٩٣.

٣. الاقتراح، ص ٧٠.

٤. الاقتراح، ص ٧٠.

٥. هذا من كلام ابن جنى. الاقتراح، ص ٦٤؛ الخصائص، ج ١، ص ٣٩٨.

٦. انظر الكتاب السادس، ص ٢٧ من هذه الكراسة.

ولا عبرة أيضاً بعدالة من يؤخذ عنه ولا إسلامه[١]؛ نعم! يُعتبر أن يكون الرواة الناقلون عن الفصحاء من الموثَّقين الَّذين يغلب الظنُّ بصدقهم، حتَّى لوقال ثـقةٌ: «أخـبرني ثـقةٌ» ولم يسمِّه كفى ذلك في الاستدلال /A6/.

وقد وقع ذلك ليونس، يعنى به أبازيدٍ على ما أجاب به من سأل عنه فقيل: لم لا تُسمِّيه؟ قال: هو حيٌّ بعدُ، فأنا لا أسمِّيه!

وكذا وقع لسيبويه، يعنى به أبازيدٍ أو الخليل أو نحوهما[٢].

* * *

هذا؛ وقال الإمام الرازي في المحصول: «إنَّ معرفة اللغة والنحو والصرف واجبٌ كفايةً، لكونها ممَّا يتوقَّف عليه علم الشرائع، وهو واجبٌ كفايةً. والطريق إلى معرفتها ليس إلَّا النقل فقط، أو مع العقل والنقل؛

إمَّا على سبيل التواتر، أو الآحاد؛

وعلى كلٍّ إشكالٌ:

أمَّا الأوَّل: فلأنَّا نجد في الألفاظ الَّتي لا أشهر استعمالاً منه عندهم، قـد أخـتلف فـيه اختلافاً كثيراً، من ذلك لفظة[٣] اللَّه، فقيل: عربيَّةٌ، وقبل: عبريَّةٌ، وقيل: سريانيَّةٌ.

ومن قال عربيَّةٌ: افترقوا، فقيل: مشتقٌّ، وقيل: لا.

والأوَّلون افترقوا، فقيل: مِن كذا، وقيل: مِن كذا.

وكذا الاختلاف في لفظ الإيمان والكفر والصلوة والزكوة ونـحوها مـن الألفـاظ الَّـتي الحاجة إلى استعمالها ومعرفة معانيها شديدةٌ.

وأيضاً من شرط التواتر استواء مراتب الرواة في البلوغ إلى حدِّ التواتر، والعـلم بـذلك

---

١. انظر الفرع الثانى من كتاب الاقتراح، ص ٥٩.

٢. انظر الفرع العاشر من الاقتراح، ص ٧٤.

٣. في النسخة: كلفظة.

لا يحصل. فإنَّ غاية ما نعلمه التواتر في زماننا، وأمّا تواتر المخبرين الَّذين أخبروا مَن أخبرونا وهكذا، فهو غير معلوم. فإنَّ هؤلاء الأستاذين الَّذين يعلِّموننا لا يقولون: أخبرنا فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ عن فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ وهكذا، بل قد اشتهر أنَّ منتهى هذه العلوم إلى الخليل وأبي عمرٍو والأصمعي وأقرانهم، وهؤلاء لم يبلغوا حدَّ التواتر ولا كانوا معصومين، بل غاية ما نعلمه أنَّ الكلَّ ليست كذباً. وأمّا كلّ واحدٍ ممّا يريد تصحيحه فيحتمل كذبه.

وأمّا الثاني: فلا؛ إلَّا إذا لم يكن الراوي في شيءٍ من المراتب مجروحاً، ورواة اللغة ليسوا كذلك. بيانه: أنَّ أصل الكتب المصنَّفة في النحو واللغة: كتاب سيبويه وكتاب العين. أمَّا الأوَّل فقد قدح فيه وفي صاحبه الكوفيُّون، والمبرِّد مع أنَّه من أجلِّ البصريِّين قد أفرد كتاباً في القدح فيه. وأمَّا الثاني فقد أطبق جمهور أهل اللغة على القدح فيه. وأيضاً: فإنَّ[1] ابن جنِّيٍّ أورد في الخصائص باباً في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعضٍ، وتكذيب بعضهم بعضاً؛ وأورد باباً آخر في لغة أهل المدر[2]، وقصد بذلك القدح في الكوفيِّين[3]. وروى عن رؤبة وأبيه العجَّاج: أنَّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاه ولا سبقا إليها[4]. والأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة ومشهوراً بأنَّه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها. و[على ذلك] قال المازنيُّ: «ما قيس على كلام العرب فهو كلامهم»[5].

ثمَّ قال: «والجواب عن الإشكالات كلِّها: أنَّ اللغة والنحو والتصريف قسمان:

قسمٌ متواترٌ عِلْمنا به ضروريٌّ، كما أنَّا نعلم ضرورةً أنَّ لفظ السماء والأرض والنار والماء ونحوها كانت بهذه المعاني الَّتي نفهم منها الآن أبداً في زمن النبيِّ ﷺ وقبله وبعده؛

---

١. في النسخة: فابن.

٢. في النسخة: المدن.

٣. انظر الخصائص، ج ٢، ص ٤٨١ باب في سقطات العلماء، أيضاً، ج ١، ص ٣٩٣.

٤. انظر كلام ابن جنى في الخصائص، ج ٢، ص ٤١١.

٥. هذا التلخيص مضطرب المعنى والأصح ما في الاقتراح بعد الكلام عن الرؤبه وأبيه: وعلى ذلك قال المازنى... وأيضا فالأصمعى الخ. الاقتراح، ص ٨١.

وقسمٌ آخر مظنونٌ، وهو الألفاظ الغريبة، ولا طريق إلى معرفتها إلَّا الآحاد. وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وصرفه من الأوَّل، فيصحُّ التمسُّك به في القطعيَّات.

وأمّا الَّذي من القسم الثاني فيتمسَّك به في الظنِّيَّات»[١].

أقول: ولا سيَّما إذا ضُمَّ إلى ذلك أصالة عدم النقل؛ وإنَّا لم نُكلَّف إلَّا بما فهمناه على قدر وُسعنا.

وأجيب عن الإشكال الأوَّل /B6/ على التواتر: أنَّه لايلزمنا إلَّا فهم أصل المعنى من اللفظ، وأمّا كونه في الأصل عربيّاً أو دخيلاً فيه، وأنَّه مشتقٌّ أو لا، وأنَّ وضعه لهذا المعنى باعتبار هذا المعنى أو ذاك، إلى غير ذلك من خصوصيَّات اللفظ أو المعنى أو الدلالة فليس علينا معرفتها[٢].

فروعٌ[٣]

الأوَّل

المسموع مطَّردٌ، أو شاذٌّ. قال ابن جنِّيٍّ في الخصائص: «إنَّ المطَّرد ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة؛ والشاذُّ ما فارق ما عليه بقية بابه وتفرَّد عنها. ثمَّ كلٌّ منهما إمَّا على حسب القياس، أو الاستعمال. فالمطَّرد قياساً واستعمالاً كرفع الفاعل؛ وقياساً لا استعمالاً كالماضي من يذر ويدع وبالعكس ـ كأبى يأبى، واستحوذ، وعور ـ؛ والشاذُّ مطلقاً كقولهم مصوون»[٤].

وقال ابن هشام: «إنَّهم يستعملون: المطَّرد؛ والغالب؛ والكثير؛ والقليل؛ والنادر. فالمطَّرد ما لايتخلَّف؛ والغالب يتخلَّف قليلاً؛ والكثير دونه؛ والنادر دون القليل».

---

١. هذا كلُّه تلخيص قول الإمام وليس بنصِّه. أنظر: الاقتراح، ص ٧٨ ـ ٨٣.

٢. الاقتراح: «قوله: وأجيب عنه بأنه وإن لم يمكن دعوى التواتر ...»، ص ٧٩.

٣. الاقتراح، ص ٥٨.

٤. هذا هو نقل كلامه بالمعنى فانظر الاقتراح، ص ٥٨ والخصائص، ج ١، ص ١٣٧ ـ ١٤١.

الثاني[١]

المسموع ـ الَّذي لايكون له نظيرٌ، لكن يكون العرب قد أطبقت على استعماله ـ حجَّةٌ. وأمّا إذا كثر القائلون بلفظٍ يكون ضعيفاً من جهة القياس، فإن لم يكونوا موثوقاً بهم فلااعتداد به؛ وإن كانوا ثقاتٍ في الفصاحة احتمل أحد أمرين:

إمَّا أن يكون صحيحاً ونحن لا نعرف وجهه؛

وإمَّا أن يكون من لغةٍ غير فصيحةٍ أدخله الفصيح في لغته وأكثر من النطق بـه. ولكـن الأخير بعيدٌ جدّاً من الأعراب، فإذا لم يعلم أنَّه هكذا حكم بصحَّته.

الثالث[٢]

إن تفرَّد رجلٌ بلفظٍ، فإمَّا أن لايكون القياس ممَّا يأباه وكان الرَّجل مـوثوقاً بـفصاحته لم يسمع منه لحنٌ، فلابدَّ من قبوله. ولا يمكن أن يقال: إنَّـه بـنفسه ارتـجله، فـإنَّه يـجوز أن يكون قد وجده من كلام القدماء الَّذي ترك التكلُّم به الآن. فقد روى عن أبي عمرو بـن العلا أنَّه قال: «ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلَّا أقلُّه، ولوجاءكم وافره لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ». وعن عمر بن الخطَّاب أنَّه قال: «كان الشعر علم قومٍ ولم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه، فجاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو[٣] فارس والروم، ولهت[٤] عن الشعر وروايـته. فلمَّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنَّت العـرب فـي الأمـصار راجـعوا روايـة الشـعر فلم يؤوِّلوا إلى ديوانٍ مدوَّنٍ ولا كتابٍ مكتوبٍ، وألفوا ذلك، وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيره»[٥].

---

١. انظر الفرع الثالث من الاقتراح، ص ٦١. وهذا الذى نقله ﷺ تلخيص ما لخصه السيوطى من كلام ابن جنى. انظر الخصائص، ج ١، ص ١٥٤.

٢. الاقتراح من الفرع الثالث، ص ٦١ ـ ٦٣؛ الخصائص، ج ١، ص ١٥٤.

٣. في النسخة: غرى.

٤. في النسخة: الهت.

٥. في النسخة: كثره أو كبره.

وأمّا إذا خالف القياس فلابدَّ من ردِّه، لأنَّه خالف السماع والقياس. وكذا إذا كان الرَّجل مألوفاً منه اللحن والفساد.

وأمّا إذا لم يرد ما يوافقه ولا ما يخالفه، فإن كان موثوقاً بفصاحته قُبل، لأنّه إمَّا أن أخذه من كلام القدماء، أو ارتجله هو بنفسه. فإنَّ الأعرابي إذا قويت فثاحته ارتجل بنفسه ألفاظاً، كما يُروَى عن رؤبه وابنه[١].

الرابع[٢]

إذا انتقل الفصيح إلى لغةٍ أخرى غير لغته، فإن كانت فصيحةً أخذ بها ـ كما يؤخذ بما انتقل عنها ـ؛ وإن كانت فاسدةً فلا، بل إنَّما يؤخذ بالأولى.

ولا يلتفت إلى احتمال أن يكون الأولى أيضاً منقولاً إليها من لغةٍ فاسدةٍ، فإنَّه يصحُّ الأخذ بما لم يعلم /A7/ فساده. ولا يضرُّ احتمال الخلل، وإلَّا لانتفى الاحتجاج بكلام الفصحاء رأساً[٣].

الخامس[٤]

إذا اجتمع في كلام الفصيح في لفظٍ لغتان أو أكثر، فإمَّا أن يكونا متساويين في الاستعمال، أو لا؛ فإن تساويا حمل على أنَّ قبيلته تواضعت وتصالحت عليها، فإنَّ ذلك من عادتهم لتوسُّع مجال الكلام. ويحتمل أن يكون إحدى اللغتين لغته الأصليَّة والأخرى من لغةٍ أخرى أخذها واستعملها وأكثر من استعمالها حتَّى ساوت الأولى.

وأمّا إذا غلبت إحداهما على الأخرى في الاستعمال فالأخلق أن يكون الأغلب هو لغته الأصليَّة والأخرى هي الطارئة. ويحتمل أن يكون كلتاهما من لغته، إلَّا أنَّه قلَّ استعماله لإحديهما، لضعفها في نظره وبالنظر إلى قياسه.

---

١. الخصائص، ج ١، ص ٤١١.

٢. انظر الفرع السادس من الاقتراح، ص ٦٦.

٣. الخصائص، ج ١، ص ٣٩٨.

٤. انظر الفرع السابع من الاقتراح، ص ٦٧ ـ ٦٩ وهذا الفرع ملخص ما في الخصائص، ج ١، ص ٣٦٨.

وقد يكون بعض اللغات من باب تداخل اللغتين ـ كـ«قلا يقلا»، فإنَّ «قلا يقلي» لغـةٌ، و«قلا يقلا» لغةٌ أخرى، فأخذ صاحب اللغة الأولى مضارع الثانية، أوصاحب الثانية ماضي الأولى، فحدث لغةٌ ثالثةٌ هي: «قلا يقلا» ـ.

فهل يجوز التداخل أم لا؟ حُكي عن ابن جنّيٍّ روايتان:

إحديهما: أنَّه يجوز مطلقاً؛

والأخرى: إنَّما يجوز إذا لم يؤدِّ إلى لفظٍ مبهمٍ ـ كالحُبك[1] ـ.

والحقُّ أنَّه إذا أدَّى إليه لايجوز؛ وأمَّا إذا لم يؤدِّ فإن كان صاحب هذا التداخل فصيحاً، يعتبر ما ارتجله بنفسه وكان المرتَجَل مقبولاً لا مردوداً، كأنَّ هذه اللغة الثالثة أيضاً حكمها كحكم المرتجِل، وإلَّا فلا اعتداد به[2].

السادس

إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال[3]. فلااستدلال بما يحتمل التأويل، بل لابدَّ من التأويل إن خالف القياس، إلَّا إذا كان شاذّاً فلايهتمُّ بأمره ولا يأوِّل، كما قال ابن سرَّاجٍ ـ بعد أن قرَّر أنَّ اسم التفضيل لايأتي من الألوان والعيوب ـ.

فإن قيل: قد أنشد بعض النَّاس:

يا ليـتني مـثلك فـي البـياض أبيض من أخت بـني أبـاض[4]

فالجواب: إنَّ هذا محمولٌ على فسادٍ. وليس البيت الشاذُّ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجَّةً، وإنَّما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجَّة معه، فتأويل هـذا ومـا أشـبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه[5].

---

١. في النسخة: الحِبك. وهو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿والسَّمَاءِ ذَاتِ الحُبُكِ﴾ الذرايات: ٧؛ وهـو طـرائـق النـجوم أو الخلق الحسن أو الطرائق الحسنة، والأخير ما فُسِّر به قوله ـ تعالى ـ.

٢. هذا رأي الفاضل ﷺ.

٣. انظر الفرع الثالث عشر من الاقتراح، ص ٧٦.

٤. الشعر لرؤبة بن العجاج والشطر الأول منه: تقظ الحديث بالايماض.

٥. انظر كلام ابن سراج في الفرع الحادى عشر من الاقتراح، ص ٧٥.

وكذا لا يأوَّل[١] ما اختصَّ بطائفةٍ، إذ يجوز أن يكون ذلك من خواصِّ تلك اللغة. ومن ذلك ردُّ تأويل أبي عليٍّ: «ليس الطِّيبُ إلَّا المسك» بأنَّ في ليس ضمير الشأن؛ لأنَّ أباعمروٍ نقل أنَّ ذلك لغة تميمٍ[٢].

* * *

الكتاب الثاني: في الإجماع[٣]

وهو هنا قسمان:

إجماع العرب؛

وإجماع النُّحاة.

أمّا الأوَّل فمعتبرٌ ضرورةً، وفي حكمه الشهرة بينهم. وكذا إن يقع من أحدٍ ما سمعوه ولم ينكروا عليه؛ ولذا قال ابن مالكٍ في شرح التسهيل[٤]: «استُدلَّ على جواز توسيط خبر «ما» الحجازيَّة ونصبه بقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللَّه نعمتهم ... اذ هم[٥] قريش واذ ما مثلهم بشر[٦]

وردّه المانعون بأنَّ الفرزدق تميميٌّ، فتكلَّم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيِّين، فلم يصب. ويُجاب بأنَّ الفرزدق كان له الأضداد من الحجازيِّين والتميميِّين، ومِن مُناهم أن يظفروا

---

١. في النسخة: لاويل.

٢. وانظر الفرع الثاني عشر من الاقتراح، ص ٧٥.

٣. الاقتراح ص٨٨.

٤. شرح التسهيل، ج ١، ص ٣٥٥.

٥. «إذ هم» ساقطةٌ من النسخة.

٦. الشعر للفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق، ج ١، ص ١٨٥؛ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ج ١، ص ٣٦٢؛ الكتاب، ج ١، ص ٦٠١؛ المغني اللبيب، ج ١، ص٩٣ ـ ٣٥٢ ـ ٤٨٧ ـ ٥٦٥؛ شرح التسهيل، ج ١، ص ٣٥٥.

له[١] بزلّةٍ يُشنِّعون بها عليه، مبادرين لتخطئته. /B7/ ولوجرى شيءٌ من ذلك لتوفَّر الدواعي على التحدُّث بمثل ذلك إذا اتَّفق؛ ففي عدم نقل ذلك دليلٌ[٢] على إجماع أضداده الحجازيِّين والتميميِّين على تصويب قوله»؛ انتهى.

والَّذي يمكن من تحصيل إجماع العرب ـ كلِّهم أوقبيلةٍ منهم ـ، إنَّما هو الشهرة الَّتي يغلب الظنَّ معها بأنَّ اللغة عندهم هذا المشهور، أو سكوت كلّ من سمع منهم. وأمّا الإجماع الحقيقي فلايتصوَّر العلم به هنا.

وأمّا الثاني ـ وهو إجماع النُّحاة ـ، فيُراد به إجماع أهل البلدين ـ: البصرة والكوفة ـ. وإنَّما يكون حجّةً إذا لم يخالف نصّاً أو مقيساً على منصوصٍ، فإنَّ حجيَّة إجماعهم ليست ممَّا نطق بها الكتاب ولاالسنَّة، بل إنَّما هي لحُسن ظنِّنا بهم، وأنَّهم لا يجمعون ما لم يفتِّشوا ويدقِّقوا، فلايكون لنا أن نخالفهم إلَّا بعد اتقانٍ أو إمعانٍ.

ولأحدٍ[٣] أن يرتجل من نفسه مذهباً إذا لم يخالف النصَّ والمقيس عليه، وإن خالف الإجماع؛ كما أنَّه قد أُجمِع على شذوذ نحو: «جحرُ ضبٍّ خربٍ». ثمَّ لنا أن نقول: ليس بشاذٍّ، بل أصله: «جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه»، فحذف «الجحر» وأوصل الضمير.

هذا؛ وأمّا إجماعهم على أمرٍ معنويٍّ ـ كإجماعهم على أنَّ لِـ«مَن» الشرطيَّة موضع إعرابٍ، فالحقُّ أنَّه ليس بحجَّةٍ، إلَّا أنَّه لا يمكن مخالفته إلَّا إذا ظهر وجه تعارضٍ منشأ إجماعهم ويغلبه. وأمّا إذا لم يكن كذلك، فينبغي أن يذكر على سبيل الاحتمال.

وإذا جاز خلاف الإجماع في الأمر اللفظي والمعنوي بالشرط المذكور، جاز اختراع مذهبٍ ثالثٍ غير مذهبين أُجمِع عليهما اجماعاً مركّباً، سواءٌ كان مأخوذاً منهما أو لا، ولكن بالشرط المذكور[٤].

* * *

---

١. «له» ليس في كلام ابن مالك الَّذي نقله السيوطي في الاقتراح. انظر الاقتراح، ص ٩٠.
٢. النسخة: ـ دليلٌ.
٣. في النسخة: أحد.
٤. هذا ما لخصه الفاضل من مجموع كلام السيوطي في الاجماع. أنظر الاقتراح، ص ٨٨ ـ ٩٣.

الكتاب الثالث: في القياس[١]

اعلم! أنَّ جلَّ دليل النحو هو القياس، ولذا قيل في حدِّه: النحو علمٌ بالمقائيس المستنبَطة من استقراء كلام العرب. ولو لم يكن القياس لايبقى أكثر المعاني وبقيت غير معبَّرٍ عنها بعبارةٍ، فإنَّه إذا قالت العرب: «ضرب زيدٌ»، فلولم يعلم أنَّه يقال: «ضرب بكرٌ وخالدٌ» ـ وغير ذلك ـ قياساً، لم يمكن تصحيح[٢] هذه الأقوال الغير المحصورة.

ولاشكَّ أنَّ النقل في الأمور الغير المحصورة غير ممكنٍ، فلابدَّ من القياس. وهذا بخلاف اللغة، اذ لا قياس فيه؛ ألا ترى أنَّ «القارورة» سُمِّيت به لاستقرار الشيء فيه، و«الدبران» سُمِّي به لأنَّه في دبر الثُّريا؛ و«الدار» سُمِّيت به لاستدارتها، ولا يمكن قياس أشياء أخر بها وتسميتها بهذه الأسماء؟!

إذا علمت هذا فاعلم! أنَّ للقياس أربعة أركانٍ:

الركن الأوّل[٣]: الأصل، وهو المقيس عليه. وشرطه[٤] أن لايكون شاذّاً[٥] ـ لابحسب الاستعمال ولابحسب قياسٍ آخر ـ، فلايُقاس عليه لا نطقاً ـ كالقياس على «ألى يألي» و«استحوذ» ونحوهما ـ، ولا تركاً ـ كالقياس على ماضي «يدع» و«يذر» ـ.

ولايشترط أن يكون كثيراً[٦]، فقد يُقاس على القليل إذا وافق القياس ولم يأت شيءٌ

---

١. الاقتراح، ص ٩٤.

٢. لم أتمكّن من قراءة هذه اللفظة.

٣. الاقتراح، ص ٩٦.

٤. النسخة: شرط.

٥. انظر المسألة الثانية من الفصل الأول من كتاب القياس. الاقتراح، ص ٩٩. قال في الخصائص: واعلم! أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلابدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنّه لايُتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره (ج ١، ص ١٤٠).

٦. انظر: المسألة الثالثة من الفصل الأوّل من كتاب القياس. الاقتراح، ص ٩٩؛ الخصائص، ج ١، ص ١٥٤.

ينقضه، كما يُقاس على ما جاء في النسبة إلى «شَنوة» من «شَـنَئي»[١]، نـحو: رَكَـبي فـي رَكوبة، وحَلَبي في حَلُوبة، وكذا كـلُّ نسـبةٍ إلى فـعولة غـير مـضاعفٍ، مـع أنَّـه لم يأت إلَّا «شنائي» في شـنوة. وأمّـا المـضاعف فـإنَّما لايـقاس، لمشـاركته فـعلية المـضاعف ولم يأت /A8/ فيها مثله، فـلم نقل فـي «جـليلة»: «جـللي»، بـخلاف «حـنيفة» إذ يـقال فيه: «حنفي».

قال أبوالحسن: «فإن قلت: إنَّما جاء هذا في حرفٍ واحدٍ؛

فالجواب: إنَّه جميع ما جاء».

ولايقاس على الكثير إذا خالف القياس، كما لا يقاس على ثقفي وقرشي وسلمي فـي ثقيف وقريش وسليم، فلايقال في كريم: كرمي، ولا في سعيد: سعدي.

* * *

واعلم! أنَّه كما يصحُّ قياس النثر بالنثر يصحُّ قياس الشعر بالشعر[٢]، فلنا أن نتبعهم فـي الضرورات الَّتي أجروها[٣] في أشعارهم ـ إذ لا فرق بين النثر والنظم ـ.

ولا يمكن أن يقال: لايمكن قياس نظمنا على نظمهم، فإنَّ نظمهم كان بالارتجال ونظمنا يكون بالترسُّل، فضرورتهم أشدُّ من ضرورتنا؛

لأنَّ الارتجال في مطلق أشعارهم. ثـمَّ لِـمَا رُوي أنَّ زهـيراً عـمل سـبع قـصائد فـي سبع سنين، ولذا سُمِّي «حوليَّات زهيرٍ»؛ وعن ابن أبي حفصة قال: «كنتُ أعمل القـصيدة في أربعة أشهر، وأحكِّكها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربـعة أشـهر، ثـم أخـرج بـها إلى الناس»؛

وكذا كون الترسُّل في مطلق أشعار المولَّدين، فمَن يرتجل منهم كثيرٌ.

---

١. في النسخة: شنائي.

٢. انظر: المسألة الأولى من الفصل الأوَّل من كتاب القياس. «الاقتراح، ص ٩٨».

٣. في النسخة أخروها.

فرعان

الأوَّل

يجوز تعدُّد المقيس عليه كلمةً واحدةً كما قيس «أيّ» في الإعراب على نظيرتها «بعض»، وعلى نقيضتها «كلّ»[١].

الثاني

اعلم! أنَّ القياس على أربعة أقسامٍ[٢]:

قياس الفرع على الأصل؛

وبالعكس؛

وقياس النظير على النظير؛

وقياس الضدِّ على الضدِّ.

قال السيوطي: «وينبغي أن يُسمَّى الأوَّل والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأولى، والرابع: قياس الأدون»[٣].

فالأوَّل كإعلال الجمع لإعلال الواحد، كـ: «قيم» و«ديم»؛ وتصحيحه لتصحيحه كـ: «ثورة».

والثاني كإعلال المصدر وتصحيحه لإعلال الفعل وصحَّته، كـ«قمتُ قياماً» و«قاومتُ قوماً»، وحمل الاسم على الفعل والحرف، وفي البناء ومنع الصرف، وحمل ليس وعسى في عدم التصرُّف على ما ولعلَّ[٤]. ويجوز تشبيه الأصل بالفرع في المعنى الَّذي أفاده إيَّاه ـ على ما قاله سيبويه في «الحَسَن الوجهَ» بالنصب: «أنَّ نصبه للتشبيه

---

١. انظر: المسألة الخامس من الفصل الأوَّل من كتاب القياس. الاقتراح، ص ١٠٧.

٢. انظر المسألة الرابعة من الفصل الأوَّل من كتاب القياس. الاقتراح، ص ١٠١؛ الخصائص، ج ١، ص ٣٠٦ـ٣١٧.

٣. الاقتراح، ص ١٠١.

٤. الاقتراح، ص ١٠٥.

بالضارب الرَّجل، مع أنَّ جرَّه للتشبيه [١] بالحسن الوجه» [٢].

قال في الخصائص: «وهذا شيءٌ ليس مختصّاً بالرأي، بل هو مأخوذٌ من العرب. فإنَّ من عادتهم أنَّهم يشبِّهون كلمةً بالأخرى في حكمٍ، ثمَّ إذا أرادوا أن يمكِّنوا فيها ذلك الحكم جعلوها كالأصل، فشبَّهوا بها أصلها. كما شبَّهوا المضارع بالاسم في الإعراب، ثمَّ شبَّهوا اسم الفاعل به في العمل، وشبَّهوا الوصل بالوقف وبالعكس وأجروا المتعدِّي مجرى اللازم وبالعكس، والضمير المتَّصل مجرى المنفصل وبالعكس» [٣].

وأمّا الثالث ـ وهو قياس الشيء على نظيره ـ، فقد يكون النظير [٤] فيما يتعلَّق باللفظ، كتوكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية، حملاً لها على «لا» الناهية؛ وقد يكون فيما يتعلَّق بالمعنى، كحمل «غير قائمٍ الزيدان» على «ما قائمٌ الزيدان»؛ وقد يكون فيهما، كحمل أفعل التفضيل على أفعل التعجب في منعِ رفع الاسم، لتشابههما وزناً وأصلاً وافادةً للمبالغة [٥].

وأمّا الرابع ـ وهو حمل الشيء على مقابله ـ، فقد مثَّل له السيوطي بحمل نصب «لم» على جزم «لن»، قائلاً: أنَّ الأولى /B8/ لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل، وهما متقابلان.

نقل عن الجزوليَّة أنَّه قال فيه: «إنَّه قد يُحمل الشيء على مقابله، وقد يُحمل على مقابل مقابله، وقد يُحمل على مقابل مقابل مقابله. مثال الأوَّل: «لم يضرب الرجل»، حُمل الجزم على الجرِّ؛ ومثال الثاني: «ليضرب الرجل» [٦]، حُمل الجزم عى الكسر ـ الَّذي هو مقابل الجرِّ من جهة أنَّ الكسر في البناء مقابل الجرِّ في الإعراب ـ؛ ومثال الثالث: «اِضرب

---

١. النسخة للسببية.

٢. والَّذي في الاقتراح: ومن ذلك الأصل تجويز سيبويه في قولك: هذا الحسن الوجه، أن يكون الجرّ في الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل، الَّذي إنّما جاز فيه الجرّ تشبيهاً بالحسن الوجه. الاقتراح، ص ١٠١ ـ ١٠٢. قال سيبويه: فالمضاف قولك: هذا حسن الوجه وهذه حسنة الوجه، فالصفة تقع الحسن في المعنى للوجه، والضرب ههنا الأوَّل ـ راجع: الكتاب، ج ١، ص ١٩٥. وانظر الخصائص، ج ١، ص ٢٠٩ و٣٠٣.

٣. لخص الفاضل ما لخصه السيوطي من كلام ابن جني. الاقتراح، ص ١٠١ ـ ١٠٤؛ الخصائص، ج ١، ص ٢١٣.

٤. النسخة: الناظرة.

٥. الاقتراح، ص ١٠٥ ـ ١٠٦؛ الخصائص، ج ١، ص ١٥٤.

٦. في الاقتراح: اضرب الرجل. ص ١٠٧.

الرجل»، حمل السكون فيه على الكسر ـ الَّذي هو مقابلٌ للجرِّ الَّذي هو مقابلٌ للجزم، والجزم مقابلٌ للسكون ـ[١].

وأقول: الظاهر انَّ هذه المقائيس كلَّها من باب حمل النظير على النظير، والصواب في المثال حمل «لم» على «إن» الشرطيَّة في الجزم، للتضادِّ بينهما؛ فإنَّ «إن» ينقل الماضي إلى الاستقبال و«لم» بالعكس. على أنَّ أمثلة صاحب الجزوليَّة ليست أمثلةً لِما نحن فيه. بل لا معنى للحمل الَّذي قاله فيها! فإنَّ الجرَّ والجزم والسكون هي الحالات الَّتي تقع متعلَّقاتٍ للحمل لاتصدق عليها أنَّها محمولاتٌ أو محمولٌ عليها.

الركن الثاني[٢]: المقيس، وهو في كلام العرب ـ كما قال المازنيُّ ـ: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وإلَّا لم يكن نحو كرُم خالدٌ وبخل بشرٌ وضرب زيدٌ عربيّاً، إلَّا إذا تلفَّظ به العرب؛ فلايكون أكثر الكلام عربيّاً». ومعنى «كونه عربيّاً»: كونه موضوعاً عند العرب، فإنَّ الوضع إمَّا للَّفظ بشخصه، أو بنوعه؛ فاسم الفاعل من كلِّ فعلٍ عربيٌّ ـ لأنَّه موضوعٌ نوعاً ـ، وكلُّ مركَّبٍ من فعلٍ وفاعلٍ عربيٌّ ـ لأنَّه موضوعٌ نوعاً ـ، وهكذا نحو «خرجج» و«دخلل» و«ضربب» و«ضربرب» و«خرجرخ» و«شربرب»، قياساً على ما جاء من نحو: «سمحج» و«صمجمج»[٣]؛ ... إلى غير ذلك من الألفاظ المقيسة على ما ورد صريحاً في اللغة.

الركن الثالث[٤]: الحكم الَّذي فيه القياس. وهو أعمُّ من أن يكون ثابتاً في كلام العرب، وأن يكون ثابتاً بالاستنباط من كلامهم.

---

١. الاقتراح، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

٢. الاقتراح، ص ١٠٨؛ الخصائص، ج ١، ص ١٥٣، قال: واعلم! أنّ قوّة القياس عندهم اعتقاد النحويّين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب.

٣. في الاقتراح: صمحمح. ص ١٠٨.

٤. الاقتراح، ص ١١٠.

والقياس على كلٍّ صحيحٌ، أمّا على الأوّل فقد مرَّ له أمثلةٌ؛ وأمّا الثاني فكما يُقال: إنَّ اسم الفاعل على قوّة تحمُّله للضمير متى جرى على غير من هو له لم يحمل الضمير، فما ظنُّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؟ فإنَّ حكم الأصل مستنبَطٌ بالقياس على الفعل الرافع للظاهر[١].

ولا فرق في المقيس عليه بين أن يكون حكمه متَّفقاً عليه، أو مختلفاً فيه إذا وافق رأي القائس؛ كأن يقال: إنَّ «إلَّا» تنصب ما بعدها لقيامه مقام فعلٍ ناصبٍ، كما ينصب «يا» الندائيّة ما بعدها لذلك، فإنَّ في الأصل اختلافاً، وكون «يا» عاملةً على رأيٍ دون رأيٍ[٢].

الركن الرابع[٣]: العلَّة الجامعة. قيل:[٤] «شرط أن يكون هي الموجبة لحكم الأصل، وإلَّا لم يصلح لاثبات الحكم في الفرع. فلذا خطَّأ ابن مالكٍ البصريِّين في تعليلهم إعراب المضارع بمشابهته للاسم في الحركات والسكنات، والاشتراك والتخصيص؛ وقال: إنَّما العلَّةُ قبولهُ بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفة لا يتميَّز إلَّا بالإعراب، فإنَّ هذه موجبةٌ للإعراب في الاسم والفعل. أمّا الأوّل: فلأنَّ قولك: ما أحسن زيدٌ، يصلح للنفي والتعجُّب والاستفهام ـ فالأوّل إذا رفع زيدٌ، والثاني إذا نصب، والثالث /A9/ إذا جُرَّ ـ. وأمّا الثاني فلأنَّ قولك: «لا تأكل السَّمك وتشرب اللبن» يصلح لأن يكون شرب اللبن فيه منهيّاً عنه بانفراده، ومع أكلٍ، وأن تكون مستأنفاً[٥] ـ فالأوّل إذا جُزم «تشرب»، والثاني إذا نُصب، والثالث إذا رُفع ـ».

---

١. هذا تلخيص كلام ابن جنى. الاقتراح، ص ١١٠؛ الخصائص، ج ١، ص ٢١٣.

٢. الاقتراح قوله: قال ابن الانبارى: أختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه ... . ص ١١١.

٣. الاقتراح، ص ١١٢.

٤. انظر المسألة السادسة، ص ١٢٤.

٥. عبارة السيوطي هكذا: فيحتمل النهي عن كلٍّ منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأوّل فقط والثاني مستأنفٌ، ولا يبيّن ذلك إلَّا الإعراب. ص ١٢٥.

مسائل

الأولى[١]: اعلم! أنَّه قُسم اعتلال النحويِّين إلى صنفين:

علَّةٍ تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون [لغتهم]؛

وعلَّةٍ تظهر الحكمة في كلامهم وتكشف عن صحَّته أغراضهم في موضوعاتهم، كما يُعلَّل رفع الفاعل بإسناد الفعل إليه.

والنُّحاة للصِّنف الأوَّل أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً فيما بينهم.

وهي واسعة الشُّعب، إلَّا أنَّ المشهور منها أربعةٌ وعشرون:

١ ـ السماع؛ كما يقال: امرأةٌ ثدياء، ولا يقال: رجلٌ أثدى، لا علَّة له إلَّا السماع؛

٢ ـ التشبيه؛ كإعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهته الحرف؛

٣ ـ الاستغناء؛ كترك «ودع» للاستغناء بـ: «ترك»؛

٤ ـ الاستثقال؛ كحذف «واو» «يعد» لاستثقال «الواو» بين «الياء» و«الكسرة»؛

٥ ـ الفرق؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول ليفرق بينهما، وفتح «نون» الجمع وكسر «نون» المثنَّى؛

٦ ـ التوكيد؛ كادخال «النون» في الفعل؛

٧ ـ التعويض؛ كالحاق «ميم» في «اللَّهُمَّ»؛

٨ ـ التناظر؛ ككسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، لأنَّه نظير الجرِّ؛

٩ ـ التناقض؛ كنصب اسم «لا» لأنَّه نقيض «إنَّ»؛

١٠ ـ الحمل على المعنى؛ كـ: جاءني نفس ـ بالتذكير ـ إذا عُبِّر بالنفس عن رجلٍ[٢]؛

١١ ـ المشاكلة؛ كصرف «سلاسلاً» في: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً﴾[٣]؛

---

١. انظر المسألة الثانية من الاقتراح، ص ١١٥.

٢. المثال للفاضل وفي الاقتراح: «فمن جاءه موعظةٌ»، ذكر فعل الموعظة وهي مؤنّثةٌ حملاً لها على المعنى، وهو الوعظ. ص ١١٦.

٣. الانسان (٧٦): ٤.

١٢ ـ المعادلة ؛ كحمل النصب على الجرِّ في جمع المؤنَّث السالم ، كما حملوا الجرَّ على النصب للمعادلة بين النصب والجرِّ ؛

١٣ ـ المجاورة ؛ كجرِّ ما يجاور المجرور ، نحو : «ضربٍ» في قولهم : «جحرَضبٍ خربٍ» ؛

١٤ ـ الوجوب ؛ وهو علَّة نحو رفع الفاعل ؛

١٥ ـ الجواز ؛ وهو علَّة نحو الإمالة ؛

١٦ ـ التغليب ؛ نحو «ما» في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَانِتِينَ﴾[١] ؛

١٧ ـ الاختصار ؛ كباب الترخيم ، و﴿لَمْ يَكُ﴾[٢] ؛

١٨ ـ التخفيف ؛ كالإدغام ؛

١٩ ـ دلالة الحال ؛ كحذف المبتدأ في قول المستهلِّ : الهلال ؛

٢٠ ـ الأصل ؛ كاستحوذ ، وصرف ما لاينصرف ؛

٢١ ـ الاشعار ؛ كقولهم في جمع «مصطفى» : «مصطفَون» ـ بفتح ما قبل «الواو» ـ ، اشعاراً بأنَّ المحذوف «ألفٌ»[٣] ؛

٢٢ ـ التضادُّ ؛ كالمنع من الغاء الأفعال الَّتي يجوز الغائها إذا تقدَّمت معمولاتها وأكِّدت بالمصدر ، لما بين الإلغاء والتأكيد من التضادِّ ؛

٢٣ ـ الأولويَّة ؛ كتقديم الفاعل على المفعول ؛

٢٤ ـ التحليل ؛ كالاستدلال على اسميَّة «كيف» بأنَّه ليس بحرفٍ ، لأنَّه يتمُّ مع اسم آخر كلاماً[٤] ، وليس بفعلٍ ، لأنَّه يقارن الفعل بلا فاصلٍ ، فهو تحليلٌ لأوصافه ونفيٌ لما[٥] يخالف المدَّعي حيث يثبت المدَّعى.

---

١. التحريم (٦٦) : ١٢.

٢. النحل (١٦) : ١٢٠.

٣. المثال في الاقتراح : موسون جمع موسى. ص ١١٧.

٤. كذا في النسخة.

٥. لفظة «لما» كرّرت في النسخة مرّتين.

الثانية[١]: اعلم! أنَّ العلل على قسمين:

موجبةٌ؛

ومجوِّزةٌ.

ثمَّ الموجبة على قسمين:

الأوَّل: ما لا يمكن التخلُّف عن مقتضاها طبعاً، كقلب «الألف» المضموم ما قبلها «واواً»، والمكسورة ما قبلها «ياءً»، وعدم الابتداء بالساكن، وجمع ألفين متلاقيتين.

والثاني: ما يمكن أن يخالف مقتضاه طبعاً، لكنَّ الخلاف غير جائزٍ في نظر أهل الكلام، كرفع الفاعل /B9/ ونصب المفعول وإعلال ميزان. والمجوّزة خلاف مقتضاها أيضاً، ولا يكون لحناً ـ كأسباب الامالة ـ. وقد شاع تسمية الموجبة بالعلَّة، والمجوّزة بالسبب.

الثالثة[٢]: العلَّة إمّا بسيطةٌ، كالتعليل بالاستثقال والجواز ونحو ذلك؛

أو مركَّبةٌ، كتعليل إعلال ميزان بسكون «الواو» مع وقوعها بعد كسرةٍ.

الرابعه[٣]: الحقُّ أنَّه يجوز تعليل حكمٍ واحدٍ بعلَّتين فصاعداً. ومنعه بعضهم بتوهُّم أنَّ العلَّة ههنا شبيهةٌ بالعلَّة العقليَّة الموجبة، وهي لا يكون إلَّا واحدةً؛

ولا يخفى وهنه! مع أنَّه منقوضٌ بنحو «مسلميّ»، فإنَّ لإعلاله علَّتين:

إحداهما: احتمال «الواو» و«الياء» مع سكون السابق؛

والثانية: وجوب كسر ما قبل «ياء» المتكلِّم بقلب «الواو» «ياءً»، والإدغام وكسر ما يليه؛ وبنحو «سيّ» في: «لاسيَّما»، فإنَّ أصله «سِوى» ـ بكسر السين ـ، فقُلبت «واوه» «ياءً» لأمرين:

الأوَّل: وقوع «الواو» الساكنة بعد الكسرة؛

---

١. الاقتراح، ص ١١٩؛ الخصائص، ج ١، ص ١٩٢ أيضا.

٢. انظر المسألة الخامسة من الاقتراح، ص ١٢٣.

٣. انظر المسألة الثامنة في الاقتراح، ص ١٢٧ وانظر نص ابن جنى في الخصائص على ذلك في ج ١، ص ١٤٢ و١٨٥ وخاصة ٢٠٢ وغير ذلك.

والثاني: اجتماع «الواو» و«الياء» مع سكون المتقدِّم.

الخامسة[١]: يجوز أن يكون علّةٌ واحدةٌ لحكمين، أمّا إذا لم يتضادّا، فيجوز أن يكون الاعتبار أيضاً واحداً حتّى يكون شيءٌ واحدٌ من جهةٍ واحدةٍ علّةً لحكمين مختلفين، كما أنّ «إنّ» علّةٌ لنصب الاسم ورفع الخبر معاً.

وأمّا إذا تضادّا، فلابدّ من أن يكون الاعتبار مختلفاً، كما أنّ تحرُّك «الواو» من «القَوَد» علّةٌ لقلبها «الفاً» من جهة فتح ما قبلها؛ ولإبقائها على حالها من جهة أنّه بمنزلة «ألف» بعدها، فيكون[٢] الفعل كفعال[٣]؛ وكما أنّ قولنا: «ذهبتُ بزيدٍ» يصلح لأن يكون علّةً، لأنّ «الباء» الجارّة داخلةٌ في الفعل من جهة أنّها معاقبةٌ للهمزة في: أذهبت زيداً، ولأنّها داخلةٌ في المجرور من حيث إنّه لا يفصل بينهما.

السادسة[٤]: الدور في العلّة غير جائزٍ ـ وهو أن يكون الشيء علّةً لعلّته في الّذي هي علّةٌ له فيه ـ. كما فعله المبرِّد في نحو «ضربْت»، حيث علّل سكون آخر الفعل بتحرُّك الضمير لئلّا يتوالي عدّة حركاتٍ؛ وعلّل تحرُّك الضمير بسكون ما قبله! وأمّا إذا اختلفت الجهة فلا امتناع فيه، كما أنّ سيبويه علّل نصب «الوجه» في «الحسن الوجه» بالشَّبَه بـ«الضارب الرجل» بالنصب، وشبَّه «الضارب الرجل» بالجرّ بـ«الحسن الوجه» بالجرّ، فكلُّ علّةٍ لكلٍّ باعتبارٍ[٥].

السابعة[٦]: يجوز التعليل بالأمور العدميّة، كما يُعلِّل بعضهم بناء الضمير بأنّه مستغني

---

١. انظر: المسألة التاسعة من الاقتراح، ص ١٣٠. وأرجعه مصحّح الاقتراح إلى الخصائص، ج ١، ص ٣٤١، ولم نعثر عليه فيه.

٢. لفظة «فيكون» كرّرت في النسخة مرّتين.

٣. في الاقتراح: فكأن فعلا فعال. ص ١٣٠.

٤. انظر المسألة العاشرة من الاقتراح، ص ١٣١؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٠٩.

٥. في الاقتراح: وهو نظير ما أجازه سيبويه في جرّ «الوجه» من قولك: الحسن الوجه، وأنّه جعله تشبيهاً بالضارب الرجل، مع أنّ جرّ الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه، إلّا أنّ مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد. ص ١٣١. ولا أدري لم بدّل مسألة الجرّ إلى النصب في مواضع من كلامه في هذه الكرّاسة.

٦. أنظر المسألة الثانية عشرة، ص ١٣٣.

عن الاختلاف بالإعراب باختلاف صِيَغه لحصول الامتياز به.

الثامنة[١]: العلَّة القاصرة عن العمل غير مسموعةٍ، كما يُعلَّل سكون ما قبل الضمير المرفوع المتَّصل بالفعل بأنَّه لولم يسكن توالت أربع حركاتٍ، فإنَّه لايجري في الثلاثي مع أنَّ الاستعمال يعمُّه وغيره. وأمّا العامَّة لجميع أفراد المعلَّل القاصرة عن غيرها فتصحُّ البتَّة، كما يُعلَّل نحو: «عسى الغوير أبوسا»[٢] بأنَّ «عسى» أُجري مجرى «صار»، وهذا لايستلزم جواز نحو «عسى زيدٌ قائماً» وغيره.

وأمّا ما يقال من: «أنَّ العلَّة إنَّما تراد للتعدية»؛ فممنوعٌ. وكذا ما يقال: «أنَّه لا فائدة للعلَّة هنا».

التاسعة[٣]: الحكم في محلِّ النصِّ هل يُثبت بالنصِّ أو بالعلَّة؟

فقيل بالنصِّ، لأنَّه مقطوعٌ به والعلَّة ظنِّيَّةٌ، /A10/ ولا يجوز التمسُّك بالمضنون مع وجود المقطوع به؛

وقيل: بل بالعلَّة، وإلَّا لم يمكن التعدِّي من محلِّ النصِّ، والعلَّة هي الداعية إلى الحكم المنصوص.

فصلٌ: في مسالك العلَّة

وهي ثمانيةٌ[٤]:

الأوَّل: إجماع أهل العربيَّة على أنَّ علَّة هذا الحكم هذه، كما أنَّهم أجمعوا على أنَّ علَّة تقدير الإعراب في المقصور التعذُّر، وفي المنقوص الاستثقال.

---

١. انظر المسألة السابعة، ص ١٢٥.

٢. في «الاقتراح»: «أنعما»، وفي نسخةٍ منه: أبوسا ـ طبعة مكتبة الصفا بمصر ـ.

٣. المسألة الرابعة، ص ١٢٢.

٤. «الاقتراح»، ص ١٣٧.

الثاني: نصُّ العرب، كما قال أبوعمرو: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان الغريب[١] جائته كتابي فاحتقرها؛

فقلت له: أتقول جائته كتابي؟!

فقال: نعم! أ ليس بصحيفةٍ».

الثالث: الإيماء من العرب، كما رُوي أنَّ الفرزدق حضر ابن أبي اسحاق، فقال له: «كيف تنشد هذا البيت:

وعَينَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا فعُولَانِ بِالأَلبَابِ مَا تَفعَلُ الخَمرُ

فقال الفرزدق: كذا أنشد؛

فقال ابن أبي سحاق: ما كان عليك لوقلت فعولين؟!

فقال الفرزدق: لو شئتُ أن أُسبِّحَ لسبَّحتُ، ونهض؛ فلم يعرف أحدٌ في المجلس ما أراد!».

قال ابن جنِّيٍّ: «لونصب، لأخبر أنَّ اللَّه خلقهما وأمرهما أن يفعلا ذلك»[٢].

الرابع[٣]: السَّبر والتقسيم، وهو إمَّا للإبطال حسب، أوللإثبات. أمّا الأوَّل فكما تقول: لايجوز دخول «اللام» في خبر «لكن»، إذ لودخلته لم يخلُ إمَّا أن يكون «لام» التوكيد، أو «لام» القسم، وكلٌّ منهما باطلٌ؛ أمّا الأوَّل فلأنَّ «لام» التوكيد إنَّما يدخل خبر «إنَّ» ـ لأنَّها للتأكيد فتناسبها ـ، و«لكن» ليس كذلك؛ وأمّا الثاني فلأنَّ «إنَّ» يقع جواباً للقسم، بخلاف «لكن».

وأمّا القسم الثاني ـ وهو الَّذي للإثبات ـ كما يقال في وزن «مروان»: لايخلو إمَّا أن يكون «فعلاناً» أو «مفعالاً» أو «فعولاً»، لكن الثانيان باطلان ـ إذ لانظير لهما[٤] ـ؛ ويقال في نصب المستثنى بإلَّا في الكلام الموجب ـ كقولنا: «قام القوم إلَّا زيداً» ـ: لا يخلو إمَّا أن يكون

---

١. في الاقتراح: فلان لغوب. ص ١٣٧.

٢. وعقيبه في الاقتراح: وإنّما أرادهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، و«كان» هنا تامّةٌ غير محتاجةٍ إلى الخبر، فكأنّه قال: وعينان قال اللَّه احدثا فحدثتا. ص ١٣٩ الاقتراح؛ الخصائص، ج ٢، ص ٤٩٥.

٣. الاقتراح، ص ١٤٠ ـ ١٤٣؛ الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٤.

٤. الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٤.

بالفعل المتقدِّم بوساطة «إلَّا» أو بـ«إلَّا»، لأنَّها بمعنى استثني؛ أو بها، لأنَّها مركَّبةٌ من «إنْ» المخفَّفة و«لا»؛ أو لأنّ التقدير: «إلَّا أنَّ زيداً لم يقم»؛ والكلُّ سوى الأوَّل باطلٌ.

أمّا الثاني فلأنَّه إعمالٌ للحرف باعتبار معناه، وهو غير جائزٍ، إذ لوجاز لجاز الرفع أيضاً باعتبار «أمتنع».

وأمّا الثالث، فلأنَّ «إنْ» المخفَّفة لاتعمل، ولأنَّ الحرف إذا رُكِّب مع حرفٍ آخر كان له حكمٌ آخر.

وأمّا الرابع، فلأنَّ «إنْ» لا تعمل مقدَّرةً.

هذا؛ ولا يجب، بل يجوز أن يذكر في التقسيم الاحتمالات[1] الَّتي ...[2] عند العقل، ويحتمل وقوعها بادئ النظر، فلايذكر في وزن «مروان»: «فعوان» أو «مفعان»[3]، إذ ليس لهذين نظيرٌ؛ بخلاف «مفعال»، فانَّ نظيره «مِفعال» ـ بكسر الميم ـ واقعٌ؛ وكذا نظير «فعوال» ـ وهو «فِعوال» بالكسر ـ.

الخامس[4]: المناسبة، ويُسمَّى الإخالة ـ لأنَّ بها يُخال أنَّ الوصف علَّةٌ، أي: يُظنُّ ـ. ويسمَّى هذا القياس قياس العلَّة، وذلك بأنْ يحمل الفرع على الأصل بالعلَّة الَّتي هي السبب للحكم في الأصل، كحمل المفعول الَّذي لم يُسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلَّة الاسناد.

واختلف في أنَّه هل يجب على المستدلِّ أن يذكر العلَّة الَّتي علَّق عليها الحكم؟ أو لا؟

والحقُّ هو الثاني، فإنَّه يكفيه في تجويز تقديم خبر «كان» عليه أن يقول: إنَّه فعلٌ متصرِّفٌ كسائر الأفعال، فكما يجوز تقديم /B10/ معمولاتها عليها، يجوز تقديم معموله عليه. ولا يجب أن يذكر علَّة جواز تقديم معمولاتها عليها، بل المعترِض إذا أراد أن يعترض

---

١. النسخة: إلا الاحتمالات.

٢. لم أتمكّن من قرائتها، والضاهر: صحّت.

٣. في الاقتراح: مفوالا. ص ١٤٠. وانظر الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٤.

٤. الاقتراح، ص ١٤٤.

ذكر أنَّ علَّة التقديم هناك هذا وهو لايوجد في «كان»، فحينئذٍ لابدَّ للمستدلِّ أن يجيب إمَّا باثبات أنَّ العلَّة ليست ذلك ـ بل أمرٌ آخر مشتركٌ بينهما ـ، أو باثبات أنَّ تلك العلَّة مشتركٌ بينهما.

السادس[١]: الشَّبه، وهو الحمل على الأصل لمشابهةٍ بينه وبين الفرع في غير الَّذي هو منشؤ الحكم، كحمل المضارع على الاسم في الإعراب لمشابهتها في الحركات والسَّكنات، أو لأنَّه يدخل عليهما «لام» الابتداء، أو لأنَّه يتخصَّص بعد الشياع. قال ابن‌الأنباري: «وقياس الشَّبه قياسٌ صحيحٌ يجوز التمسُّك به في الأصحِّ، كقياس العلَّة».

السابع[٢]: الطرد، أي: اِطِّراد الحكم، كما يقال: انَّ «ليس» مبنيٌّ لاطِّراد البناء في كلِّ فعلٍ غير متصرِّفٍ. وهو غير مقبولٍ البتَّة، فإنَّ الاطِّراد إنَّما يثبت إذا ثبت الحكم فيما فيه الكلام، فيلزم الدور المحال. وأمَّا ما زعمه بعضهم من كونه حجَّةً ـ متمسِّكاً تارةً بأنَّ الدليل على صحَّة العلَّة اطِّرادها، وهو هنا موجودٌ؛

وأخرى بأنَّ عجز المعترض دليلٌ على صحَّة العلَّة؛

وأخرى بأنَّه نوعٌ من القياس فيجب أن يكون حجَّةً ـ؛

فواهي جدّاً!؛ فإنَّ الاطِّراد ينفع هناك لأنَّه جعل دليلاً على صحَّة العلَّة، وهنا يجعل نفسه علَّةً، فبين المقامين فرقٌ بيِّنٌ.

وأمَّا عجز المعترض فيعارضه عجز المستدلِّ عن تصحيح العلَّة.

وأمَّا كونه قياساً، فلايوجب الحجِّيَّة إلَّا إذا كان فيه اخالةٌ أو شبهٌ، وليس هنا شيءٌ من ذلك.

الثامن[٣]: عدم الفارق، وذلك بأن يبيِّن أنَّه لا فرق بين الفرع والأصل إلَّا فيما لايؤثِّر في الحكم، فلزم اشتراكهما فيه؛ كما يُقاس الظرف على المجرور.

---

١. الاقتراح، ص ١٤٥.
٢. الاقتراح، ص ١٤٦.
٣. الاقتراح، ص ١٤٩.

[فصلٌ: في بيان القوادح في العلّة]

بقي فصلٌ في بيان القوادح في العلَّة[١]:

منها: النقض؛ وهو أن يوجد العلَّة في مادَّةٍ بدون الحكم، كما يقال: انَّ «قطام» بُني لاجتماع ثلاث عللٍ فيه، فيناقض ذلك بأنَّه قد اجتمعت ثلاث عللٍ في «آذربيجان» أيضاً مع أنَّه ليس بمبنيٍّ.

ودفعه إمَّا بمنع وجود العلَّة في تلك المادَّة؛

أو بمنع عدم الحكم فيها؛

أو باللفظ أو بمعنىً في اللفظ.

فالأوَّل كما يُمنع هنا اجتماع ثلاث عللٍ في «آذربيجان»؛

والثاني كما يقال في بيان جواز نصب الظريف في: «يا زيد الظريف»: انَّه وصفٌ بمنادى مفردٍ معرَّفٍ مضمومٍ؛ فيناقض بـ«الرجل» في: «يا أيُّها الرجل»؛ فيجاب بأنَّه يجوز فيه أيضاً النصب.

والثالث كما يقال: هذا مبتدأٌ، لأنَّه اسمٌ عرِّي عن العامل اللفظي لفظاً وتقديراً، فيناقض بنحو: إذا زيدٌ جائني أكرمتُه، فانَّ «زيداً» فيه اسمٌ عرِّي عن العامل اللفظي، مع أنَّه ليس بمبتدءٍ؛ فيدفع بأنَّا ذكرنا أنَّه يعرَّى عن العامل اللفظي لفظاً وتقديراً، وهذا ليس بعارٍ عنه تقديراً، لأنَّ[٢] ان التقدير: جائني زيدٌ جائني؟

والرابع كما يقال: إنَّما ارتفع يكتب لقيامه مقام كاتب؛ فيناقض بـ: كتب، فإنَّه أيضاً يقوم مقام الاسم، تقول: مررت برجلٍ كاتبٍ ويكتب وكتب؛ فيجاب بأنَّ مطلق القيام مقام الاسم لايوجب الرفع، إنَّما يوجبه في الفعل المعرَّب وهو /A11/ المضارع لا الماضي. فمعنى كلامنا: «انَّه فعلٌ مستحقٌّ للاعراب قائمٌ مقام الاسم» هذا. ومن القوم من جوَّز تخصيص

---

١. الاقتراح، ص ١٤٩.

٢. النسخة: وهذا ليس بعاري عنه تقديراً امّا أن التقدير.

الدليل، فحينئذٍ لايكون النقض متوجّهاً عليه.

ومنها: تخلُّف العكس[١]؛ كأنْ يوجد الحكم ولا يوجد العلَّة. والحقُّ أنَّه مقبولٌ إن كان التخلُّف في أفراد المستدلِّ على حكمه. كما يستدلُّ على سكون ما قبل مطلق الضمير المرفوع المتَّصل بالفعل بأنَّه لو تحرَّك لزم توالي أربع حركاتٍ؛ فيعترض بأنَّه لايجري إلَّا في الثلاثي. وأمَّا إذا كان التخلُّف في شيءٍ آخر فلافساد فيه، إذ يجوز أن يكون علَّته شيئاً آخر؛ كما يُستدلُّ على عدم انصراف «عمر» بأنَّه اجتمع فيه العَلَميَّة والعدل التقديريَّين، فهل يصحُّ الاعتراض عليه بأنَّ «أحمر» غير منصرفٍ وليس فيه هذه العلَّة؟ كلَّا!

ومنها: عدم التأثير[٢]؛ وهو أن يكون المذكور وصفاً لايناسب الحكم ولا يؤثِّر فيه، فلايجوز ذكره لا منفرداً ولا مع وصفٍ آخر؛ كما يقال: إنَّما ارتفع «طلحة» في: «جائني طلحة»، لأنَّه عَلَمٌ؛ أو يقال: لأنَّه مسندٌ إليه وعَلَمٌ، إلَّا إذا ذكر الوصف للاحتراز، فحينئذٍ يكون العلَّة هو المجموع منه ومن غيره؛ كما يقال: إنَّما مُنع «مساجد» من الصرف لأنَّه على زنة منتهى الجموع وليس فيه «هاء» التأنيث.

ومنها: القول بالموجب[٣]؛ وهو أن يقول الخصم: إنَّا أيضاً قائلون بموجب ما علَّلتَ به مذهبك، وهذا إنْ تمَّ انقطع المستدلُّ؛ وإن لم يتمَّ إلَّا في بعض الصور مع عموم العلَّة لم ينقطع، كما أنَّ البصري يستدلُّ على جواز تقديم الحال على عامله بـ: «أنَّه معمول الفعل المتصرِّف، وجواز تقديم معموله غير الحال ثابتٌ، فكذا الحال»؛

فيقول الكوفيُّ: «نحن نقول بموجبه، فإنَّا نجوِّز تقديمها إذا كان ذوالحال ضميراً»؛

فيُجيب المستدلُّ بأنَّ العلَّة تعمُّ هذه الصورة وغيرها ممَّا يكون ذوالحال منه ظاهراً.

ومنها: فساد الاعتبار[٤]؛ وهو أن يقال: إنَّ هذه العلَّة الَّتي أتى بها يخالف النصَّ من العرب. كمَن يستدلُّ على عدم جواز ترك صرف ما لاينصرف للضرورة بأنَّ الأصل في

---

١. الاقتراح، ص ١٥٢.
٢. الاقتراح، ص ١٥٣.
٣. الاقتراح، ص ١٥٥.
٤. الاقتراح، ص ١٥٦.

الاسم الصرف، فتركه تركٌ للأصل، وهو غير جائزٍ؛

فيقال له: إنَّه معارضٌ بأبياتٍ ثبتت من العرب قد ترك فيها صرف ما لاينصرف. وجوابه: إمَّا بمطالبته باثبات النقل؛ أو بالقدح في روايته؛ أو بتأويل متن المنقول، كما إذا استُدلَّ على جواز ترك صرف المنصرف لضرورة الشعر بقوله:

لقَد فاخَرَتْنا مِن قُريشٍ عِصابَةٌ بمَطٍّ خُدودٍ وامتِدادِ أصَابِعِ[1]

قيل: إنَّ «قريشاً» إنَّما مُنع من الصرف لتأويل مسمَّاه بالقبيلة، فيجتمع فيه العَلَميَّة والتأنيث؛

أو بمعارضة نصِّه بنصٍّ آخر، كما إذا استدلَّت الكوفيَّة على اعمال الأوَّل من المتنازعين بقوله:

فلَو أنَّ مَا أسعى لأَدنَى مَعيشَةٍ كفَانِي ولَم أَطلُبْ قَليل مِن المَالِ[2]

عُورض بقوله:

وكمتا مدمّاة كأنّ متونها جَرَى فَوقَها واستَشعَرَتْ لَونَ مَذهَبِ[3]

بفتح «لون»؛

أو باختلاف الرواية، كما إذا استُدلَّ على جواز مدِّ المقصور بقوله:

سيُغنِينِي الَّذِي أغنَاكَ عَنِّي ولَا فَقرٌ يَدومُ ولَا غِنَاءُ[4]

قيل: إنَّ الرواية «غَنا» ـ بفتح الغين، وهو ممدودٌ ـ؛

أو باظهار دلالة ما استدلَّ به على فساد ما استدلَّ عليه، كما أنَّ البصري يقول: إنَّ الدليل

---

١. الشعر ليحيى بن عبد الرحمن الحماني الكوفي؟ وفي النسخة: «جدود» بدل «خدود».

٢. الشعر لامرىء القيس، ونُسب إلى طاهر بن الحسين أمير الخراسان أيضاً. وروي: «أدعى» بدل «أسعى». أنظر: ديوان امرىء القيس، ص ٥٣؛ المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، ج ٢، ص ٧٥٦؛ الكتاب، ج ١، ص ٧٩؛ مغني اللبيب، ص ٢٥٦ و ٢٦٩ و ٤٨٠؛ المغرب، ج ١، ص ١٧٨. وفي النسخة: ولو أنّما.

٣. الشعر للطفيل الغنوي، وهو شاعرٌ جاهليّ. انظر: المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، ج ١، ص ١٢٨، والكتاب، ج ١، ص ٧٧. وفي النسخة: كمتا مرماة، باسقاط الواو من أوّلها وابدال الدال راءً.

٤. الشعر للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام. ورواية الديوان: أغناه بدل أغناك، و: ولا ثراء بدل غناء. راجع: الديوان، ص ٣٧.

على كون المصدر أصلاً للفعل تسميته مصدراً، فإنَّه بمعنى الموضع الَّذي يصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لم يصحَّ التسمية ؛

فيقول /B11/ الكوفيُّ: هل هذه التسمية حجَّةٌ لنا ؟ فإنَّه إنَّما سُمِّي مصدراً لأنَّه مصدورٌ عن الفعل ـ كما يقال: «مركبٌ فارهٌ» و«مشربٌ عذبٌ»، ويراد: «مركوبٌ» و«مشروبٌ» ـ.

ومنها: افساد الوزن [١] ؛ وهو بيان أنَّ المستدلَّ قد علَّق على العلَّة ضدَّ مقتضاه، كما أنَّ الكوفيّ يقول: إنَّما جاء التعجُّب من السواد والبياض لأنَّها أصلاَ الألوان ؛

فيقول البصريّ: كونهما أصلَيها يقتضي أن يكون امتناع التعجُّب منهما بالطريق الأولى، فإنَّ التعجُّب من الألوان إنَّما امتنع لأنَّها ثابتةٌ في محالِّها لازمةٌ لها، ولاشكَّ أنَّ اللزوم في الأصل أقوى.

وجوابه إمَّا بإبانة عدم اقتضاء الضدِّ ؛ أو إبانة أنَّه يقتضي الضدَّين باعتبارين.

ومنها: منع العلِّيَّة [٢] ؛ وذلك إمَّا أن يكون في الأصل ـ كما يقول البصريّ: إنَّما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عاملٌ معنويٌّ، فأشبه الابتداء وهو يعمل الرفع في المبتدأ، فكذا ما أشبهه ؛ فيقول الكوفيّ: لا، نسلِّم أن الابتداء عاملٌ في المبتدأ ـ ؛

وإمَّا أن يكون في الفرع ـ كأن يقول البصري: الدليل على بناء الأمر أنَّ نحو: «نزالِ» و«تراكِ» بُني لقيامه مقام الأمر، فالأمر بطريق الأولى ؛ فيقول الكوفيّ: لا [٣]، بل لتضمُّنه «لام» الأمر ـ.

ومنها: المطالبة بتصحيح العلَّة [٤] ؛ والتصحيح إمَّا باثبات التأثير، أو باشهاد الأصول. فالأوَّل كما يقال: إنَّ بناء «قبل» و«بعد» على الضمِّ لاقتطاعهما عن الإضافة، فإذا طولب بصحَّة هذه العلَّة، قال: الدليل عليها التأثير ـ وهو وجود البناء مادام الاقتطاع ـ، فإذا زال بالإضافة زال البناء ثمَّ اقتطع عاد [٥].

---

١. الاقتراح، ص ١٦٠.

٢. الاقتراح، ص ١٦١.

٣. في النسخة : لا، ثم ان بنائه لقيامه مقام الأمر فالأمر.

٤. الاقتراح، ص ١٦٢.

٥. في الاقتراح : فإذا اقتطع عنها بنى، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب. الاقتراح، ص ١٦٢.

والثاني كما يقال: إنَّ بناء «كيف» و«أين» و«متى» لتضمُّنها معنى الحرف، فإذا طولب قال: إنَّ الأصول تشهد أنَّ كلَّ اسمٍ يضمن حرفاً وجب أن يكون مبنيّاً.

ومنها: المعارضة[١]؛ كما يقول البصريُّ في الاستدلال على إعمال الثاني من المتنازعين: إنَّه أقربهما إلى الاسم؛ فيعارضه الكوفيُّ بأنَّ الأوَّل أقدم استحقاقاً.

والحقُّ أنَّه مقبولٌ. وجوابه إبطال الدليل المعارض؛ أو إبانة وهنه؛ أوعدم دلالته على المقصود؛ أو تأييد الدليل بدليلٍ آخر ليقوي، فلايعارض.

تأديب[٢]

السائل ينبغي:

[١]: أن يكون مستفهِماً، ولذا قيل: ليس له مذهبٌ ـ أي: من حيث إنَّه سائلٌ ـ. وأمّا وجوب كونه ذا مذهبٍ حقيقةً، فغير معلومٍ، بل الأقرب العدم؛

[٢]: وأن يسأل عمَّا يصحُّ فيه الإبهام، كالسؤال عن حدِّ النحو وأقسام الكلام ونحوذلك، فلاسؤال عن وقوع النطق والكلام ونحو ذلك؛

[٣]: وأن لاينتقل عن سؤالٍ إلى سؤالٍ آخر إلَّا بعد أن ينقطع؛

[٤]: وأن يكون كلامه واضحاً لايستبهم على السؤال منه، كأن تقول: ما تقول في اشتقاق الاسم؟ ولا تقول: ما تقول في الاسم؟

[٥]: وأن يسأل من أهل السؤال، كان يسأل مسائل النحو من النحويِّ لا الطَّبيب.

هذا؛ والمجيب لابدَّ:

[١]: أن يتصدَّى للجواب بعد السؤال، فإن سكت كان قبيحاً؛

[٢]: وكذا إذا ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً. وقيل: بل يعدُّ منقطعاً، فإنَّ من تصدَّى لمنصب الاستدلال لابدَّ من أن يكون الدليل معدّاً في نفسه؛

---

١. الاقتراح، ص ١٦٣.

٢. في الاقتراح: تذنيب. ص ١٦٥.

[٣]: وأن يكون جوابه مطابقاً للسؤال بلا نقصانٍ ولا زيادةٍ.

مسألةُ[١]

إذا تعارضت العلل جاز /A12/الأخذ بأيِّها أختيرت، ويراعَى في ذلك الاستعمال، كعمل «ما» وعدم عمله، فإنَّ الحجازيِّين لمَّا رأوها يدخل على المبتدأ والخبر والخبر ليس عليهما، اعملوها عملها؛ وبني تميمٌ لمَّا رأوها حرفاً داخلاً على جملةٍ مستقلَّةٍ بنفسها مباشراً لكلٍّ من جزئها معنىً، لم يعملوها.

مسألةُ[٢]

طروُّ الضدِّ علَّةٌ لزوال الضدِّ، كما أنَّ دخول «اللام» علَّةٌ لزوال التنوين.

مسألةُ[٣]

إذا أدَّت الصيغة إلى الدور وجب الوقوف على أوَّل رتبة، مثلاً إذا اشتَقتَ من «قويَت» فقلت: «قِوائة»، فإذا كسرته قلت: «قَواء»، ثمَّ أبدلتَ همزته لتطرُّفها بعد «ألفٍ» ساكنةٍ «واواً» فقلت: «قَواو»، ثمَّ لمَّا اكتنفت «ألف» التكسير واوان، وجب أن يبدل «الواو» الأخيرة همزةً؛ فإن أبدلتَ عاد ما فررت عنه، فلايفعل ذلك، بل يقف على «قَواو».

خاتمةُ

اعلم! أنَّ العلل النحويَّة أقوى من العلل الفقهيَّة من جهة أنَّها نظير الحكمة، وهي أقوى منها من حيث إنَّه لايجوز مخالفة مقتضياتها. إلَّا أنَّ عدم الجواز ليس من جهة العلَّة، بل من جهة وجوب التعبُّد، فإنَّ علل النحوي من حيث هي هي، عللٌ أقوى من علل الفقيه[٤]، وأضعف

---

١. الاقتراح: المسألة الحادية عشرة من الفصل الرابع في العلة. ص ١٣٢.
٢. الاقتراح، ص ١٦٩؛ الخصائص، ج ٢، ص ٢٩٩.
٣. الاقتراح، ص ١٦٨؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٣٧.
٤. النسخة: الفقه.

من علل الحكماء والمتكلِّمين، فإنَّها قاطعاتٌ ملجئاتٌ للعقول إلى الانقياد بحيث لا يمكن إنكار مقتضياتها.

قال صاحب المستوفى: «إذا استقرئت أصول هذه الصناعة علمتَ أنَّها في غاية الوثاقة، وإذا تأمَّلتَ عللها عرفت أنَّها غير مدخولةٍ»[١].

وقال ابن جنّيٍّ في الخصائص: «اعلم! أنَّ علل النحويِّين أقرب إلى علل المتكلِّمين منها إلى علل المتفقِّهين، وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحسِّ ويحتجُّون فيه بثقل الحال، أو خفَّتها على النفس؛ وليس كذلك علل الفقه، لأنَّها أعلامٌ وأماراتٌ لوقوع الأحكام، وكثيرٌ منه لا يظهر فيه وجه الحكمة ـ كالأحكام التعبُّديَّة ـ؛ بخلاف النحو، فإنَّ كلَّه أو[٢] غالبه ممَّا تدرك علَّته وتظهر حكمته»[٣].

وقال المصنِّف: «لاشكَّ أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، ألَا ترى إلى اطِّراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجرِّ بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لُبٍّ أن يعتقد أنَّ هذا كلَّه اتِّفاقٌ وقع وتواردٌ أُتِّجه؟»[٤].

أقول: هذه دعوى كاذبةٌ بيِّنة الكذب، فإنَّا نعلم أنَّ العربيّ القُحَّ والأطفال لا يعرفون شيئاً من تلك العلل، بل لو أردنا تفهيمهم لا يفهمون؛ وهذا الاطِّراد إنَّما هو للوضع الشخصي أو النوعي والاصطلاح ومتابعة اللاحق للسابق، وإلَّا فما الفرق بين الفصيح السليقي والفصيح الكسبي؟

* * *

---

١. الاقتراح، ص ١١٢.

٢. النسخة: ـ أو.

٣. الاقتراح، ص ١١٣؛ الخصائص، ج ١، ص ١٠٠.

٤. هذا من كلام ابن جنّي لا المصنّف. الاقتراح، ص ١١٤؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٥٤.

الكتاب الرابع: في الاستصحاب[١]

وهو ابقاء اللفظ على الحال الَّتي يستحقُّها في الأصل، ما لم يقم دليلٌ يدلُّ على الانتقال عن الأصل. كما يستدلُّ على إعراب اسم «إنَّ» بـ: أنَّ الأصل في الاسم الإعراب، فلا يُعدل عنه إلَّا بدليلٍ.

فالَّذي دعواه موافق الأصل لا حاجة له إلى إقامة دليلٍ على مدَّعاه، إنَّما المحتاج إليه مَن خالف دعواه الأصل.

وهذا الاستدلال كثيرٌ جدّاً في كلام النحويِّين، وهو من الأدلَّة المعتبرة.

والاعتراض على الاستصحاب إمَّا بمنع الأصالة؛ أو بايراد دليل الزوال؛

والجواب عن الأوَّل اثبات ذلك إن لم يكن بديهيّاً، /B12/ وإلَّا فالاعتراض يكون مكابرةً لا يستحقُّ الجواب؛

وعن الثاني دفع الدليل.

* * *

الكتاب الخامس: في أدلَّةٍ شتَّى[٢]

وهي كثيرةٌ:

منها: الاستحسان[٣]. وهو مخالفة قياسٍ[٤] يُستحسن رعايته. وهو مقبولٌ واقعٌ مأخوذٌ به

---

١. الاقتراح، ص ١٧٢.

٢. الاقتراح، ص ١٧٦.

٣. الاقتراح، ص ١٨٠؛ الخصائص، ج ١، ص ١٦٩.

٤. النسخة: القياس.

في كثيرٍ في المواضع، كقلب «الياء» «واواً» في نحو: تقوى وفتوى، مع أنَّ «الياء» أخفُّ من «الواو»، ولا علَّة قويَّة لهذا إلَّا استحسان الفرق بين فعلَي مفتوح «الفاء» وفعلَي مضمومها[١]. وكما أبقوا «الواو» في استحوذ ونحوه تنبيهاً على الأصل، وكما جمع شاعرٌ[٢] الميثاق على مياثيق في قوله:

ولَانَسألُ الأَقوامَ عِندَ المَيَاثِيقِ[٣]

مع أنَّ القياس: «مواثق». فإنَّ علَّة قلب «الواو» «ياءً» قد انعدمت ـ وهو السكون ـ مع كسر ما قبلها، فاستحسن الشاعر ابقاء القلب، بناءً على أنَّ الجمع تابعٌ للواحد، فيكون حكمه كحكمه.

وكما أنَّهم صرفوا «نوحاً»، وهذا مع اجتماع العَلَميَّة والعُجمة في الأوَّل والعَلَميَّة والتأنيث في الثاني[٤]، استحساناً للخفَّة.

ومنها: الاستقراء[٥]؛ كما يُستدلُّ به على انحصار الكلمة في ثلاثةٍ.

ومنها: عدم النظير[٦]؛ وهو للإبطال حسب. كما استدلَّ المازنيُّ على أنَّ «السين» و«سوف» ليسا رافعين للفعل بـ«أنَّا لم نر عاملاً في الفعل يدخل عليه اللام، ويدخل عليهما، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ولَسَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[٧].

وهذا الدليل إنَّما ينفع إذا لم يقم[٨] دليلٌ على الإثبات، فلا يمكن إبطال أنَّ «أندلس» على وزن أنفعل بأنَّه لا نظير له، فإنَّ لنا دليلاً على أنَّه بهذا الوزن، فإنَّه لا خماسي على وزن «فعلل»، ولا يمكن أن يكون «النون» أصليّاً و«الهمزة» زائدةً حتَّى يكون رباعياً ـ إذ لم يُعهد أن يزاد على

---

١. في الاقتراح: من غير علة قوية بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. ص ١٨١.
٢. في النسخة: أشاعر.
٣. لم نعثر عليه.
٤. كلمة «الثاني» ساقطةٌ في النسخة.
٥. الاقتراح، ص ١٨٣.
٦. الاقتراح، ص ١٧٩؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٢٢.
٧. الضحى (٩٣): ٥.
٨. في النسخة: يقل.

الاسم الرباعي في أوّله إلّا في الأسماء الجارية على الفعل، كمُدحرج، فلابدَّ من أن يكون النون زائدةً ـ، وإذا ثبت زيادتها ثبتت زيادة الهمزة، فلم يكن بدٌّ من أن يكون على وزن «أنفعل».

ومنها: الاستدلال بالأصول[١]؛ كأن يُستدلَّ على إبطال أنَّ رفع المضارع للتجرُّد عن الناصب والجازم، بأنَّه يؤدِّي إلى خلاف الأصول، فإنَّه يوجب أن يكون الرفع بعد النصب؛ وهو خلاف الأصل، فإنَّ الأصل يقتضي أن يتقدَّم الرفع النصب، لأنَّه علامة الفاعل والنصب علامة المفعول، والفاعل متقدِّمٌ على المفعول؛

وبتقدُّم الجزم، لأنَّه في الأصل من صفات الاسم والجزم من صفات الفعل، والاسم متقدِّمٌ على الفعل.

ومنها: الاستدلال بوجود العلَّة أو بعدمها[٢]؛ فالأوَّل يُستدلُّ على عمل اسم الفاعل هذا بأنَّ علَّة عمل اسم الفاعل ـ وهو الجريان على الفعل ـ متحقِّقٌ؛

والثاني كأن يستدلَّ على بطلان عمل «إن» إذا خُفِّفت بأنَّ علَّة عملها ـ وهو الشبه بالفعل ـ قد انتفت.

ومنها: الاستدلال بعدم الدليل على عدم المدلول[٣]، وهو إنَّما يتمُّ فيما إذا وجد [و][٤] دلَّ عليه الدليل. كأن يُستدلَّ على حصر الكلمات في الثلاثة بأنَّه لوكان رابعٌ لكان في كلام العرب، وليس، فليس[٥].

ومنها: الاستدلال بالعكس[٦]، كما يُستدلُّ على بطلان أنَّ نصب الظرف في خبر المبتدأ للخلاف، بأنَّه لوكان الخلاف علَّةً للنصب لكان علَّةً لنصب الأوَّل أيضاً، فلمَّا لم يكن علَّةً له لم يكن علَّةً لنصب الثاني أيضاً.

---

١. الاقتراح، ص ١٧٨.
٢. الاقتراح، ص ١٧٧.
٣. الاقتراح، ص ١٧٧.
٤. زيادة يقتضيها السياق.
٥. وفي النسخة وليس وفليس.
٦. الاقتراح، ص ١٧٦.

وهذا دليلٌ في غاية الضعف، بل هو إلى السؤال أقرب منه إلى الاستدلال!

* * *

الكتاب السادس: في التَّعادل والتراجيح[١]

وفيه مسائل: /A13/

الأولى

إذا تعارض النقلان أخذ بأرجحهما. والرجحان:

إمَّا في الرواي؛

أو في المرويِّ عنه[٢]؛

أو في متن المرويِّ.

أمّا الأوَّل: فبأن يكون الراوي أوثق أو أحفظ أو أعلم، أو يكون طرق الرواية أكثر، أو يكون طرق السلسلة أقصر.

وأمَّا الثاني: فبأن يكون من نروي عنه أوثق بفصاحته من غيره، أو يكون في حالٍ يتيقَّن أنَّه كان على الاختيار والقصد والجدِّ، وكان الآخر على خلاف ذلك، إمَّا يقيناً أو احتمالاً.

وأمَّا الثالث: فبأن يكون أحدهما[٣] موافقاً والآخر مخالفاً، كما أنَّه رُوي قوله:

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِري أحضِرِ الوَغَى[٤]

---

١. الاقتراح، ص ١٨٥.

٢. «الرجحان في المرويّ عنه» من كلام الفاضل، وليس في الاقتراح.

٣. في النسخة: أحدفقا.

٤. الشعر لطرفة بن العبد، وهو من معلّقته؛ وبعده:

وأن أشهد اللذّات هل أنت مخلدي

وروي: «اللائمي» بدل «الزاجري». انظر: الديوان ص ١٠٥. المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، ج ١، ص ٢٧٠؛ الكتاب، ج ٣، ص ٩٩ و ١٠٠؛ مغني اللبيب، ص ٣٧٠ و ٦٠٥.

برفع «أحضر» ونصبه، ورفعه موافقٌ للقياس، فإنَّ إعمال الحرف المحذوف مخالفٌ للقياس.

تنبيهٌ[١]

اعلم! أنَّ اختلاف اللغات ليس تعارضاً، بل كلُّ لغةٍ حجَّةٌ يجوز الأخذ بها، فنحن متخيِّرون بين الأخذ بكلِّ لغةٍ نريد. ويؤيِّد ذلك ما رُوي عنه ﷺ من أنَّه قال: «نُزل القرآن بسبع لغاتٍ كلّها شافٍ كافٍ»[٢]. وأمَّا إذا كانت إحدى اللغتين أقرب إلى القياس من الأخرى فالأخذ بها أولى، والأخذ بخلافها لا لضرورةٍ ولا ليحسن كلامٌ، قبيحٌ.

الثانية[٣]

إذا تعارض الشاذُّ واللغة الضعيفة فقال ابن عصفور: «إنَّ اللغة الضعيفة أرجح يجب الأخذ بها دون الشاذِّ».

الثالثة

إذا تعارض قياسان أخذنا بأرجحهما ـ وهو الَّذي تُأيِّد بالنقل أو بقياسٍ أخر ـ، كما أنَّ الكوفيَّ يقول: إنَّ ارتفاع خبر «أنَّ» ليس بـ«ان»، بل بما كان قبل رافعاً له؛ فإنَّ الأصل بقاء ما كان. ويقول البصريُّ: بل لابدَّ من أن يكون ارتفاع الخبر أيضاً بـ«ان»، لأنَّه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الاسم النصب إلَّا ويعمل في الخبر الرفع؛

فهذا القياس مؤيَّدٌ بقياسٍ آخر.

الرابعة[٤]

إذا تعارض القياس والسماع، رُجِّح السماع، كما في «استحوذ»، ولكن يقتصر على موضع السماع ولا يُقاس عليه.

---

١. انظر المسألة الثانية، ص ١٨٥. والخصائص، ج ١، ص ٣٩٨.

٢. مسند احمد، ج ٢، ص ٣٠٠

٣. المسألة الثالثة، ص ١٨٧.

٤. الاقتراح، ص ١٨٨؛ الخصائص، ج ١، ص ١٥٦.

الخامسة[١]

إذا تعارض قوَّة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم الاستعمال، ولذا تُقدَّم اللغة الحجازيَّة على التميميَّة، ولذا نزل بها القرآن.

السادسة[٢]

إذا تعارض أصلان قُدِّم أقربهما، كما أنَّه يقال: ما رأيته مُـذُ[٣] اليـوم ـ بـضمِّ «الذال» ـ. ولـ«مُذ» أصلان: الأوَّل: سكون الذال؛ والثاني: ضمُّه ـ دفعاً للالتقاء الساكـنين، ورعـايةً لمناسبة «الميم» ـ، فلولوحظ الأصل الأوَّل ـ الَّذي هو أبعد الأصلين ـ لزم كسـر «الذال»، فلم يعتبروا غير الأصل الأقرب.

السابعة

إذا تعارض الأصل والغالب ـ كما أنَّهما تعارضا في نحو «رحمن»، فإنَّ الأصل في الاسم الصرف، والغالب في فعلان الصفة عدم الانصراف ـ، ففيه قولان.

والحقُّ أنَّه إن لم يكن بين ما فيه الكلام وما استعمل فرقٌ مـؤثِّرٌ فـي الحكـم، فـالغالب راجحٌ؛ وإن كان فالأصلُ؛ وإن لم يُعلم فالأصل أيضاً.

الثامنة

إذا تعارض الاحتمال مع الأصل والظاهر، فلاعبرة به إلى أن يتحقَّق ما احتمل، كما أنَّ الظاهر والأصل في «نون» «عنبر» أن يكون أصليَّةً، فلايعارضه احتمال أن يرد من العرب ما ينصُّ على كونها زائدةً.

التاسعة

الاستصحاب لا يعارِض دليلاً آخر[٤].

---

١. الاقتراح، ص ١٨٩؛ الخصائص، ج ١، ص ١٦١.

٢. الاقتراح، ص ١٩٢؛ الخصائص، ج ٢، ص ١٢٣.

٣. في النسخة: منذ.

٤. في الاقتراح: إذا تعارض استصحاب الحال مع دليلٍ آخر من سماعٍ أو قياسٍ فلاعبرة به. ص ١٩٣.

العاشرة[١]

إذا تعارض قبيحان قدِّم أقلُّهما قبحاً. كما أنَّك إذا قلت: جائني قائماً رجلٌ، فإن رفعتَ «قائماً» على أنَّه صفةٌ، لزم تقدُّم الصفة على الموصوف، /B13/ وهو قبيحٌ غير جائزٍ؛ وإن نصبتَه على أن يكون حالاً من النكرة جاز وإن كان قبيحاً، فالحمل عليه متعيَّنٌ.

الحادية عشرة

إذا تعارض المقتضي والمانع قدِّم المانع، لاسيَّما إذا كان المقتضي مجوَّزاً غير موجبٍ، كمقتضيات الإمالة.

الثانية عشرة

إذا تعارض مجمَعٌ عليه ومختلَفٌ فيه، فالأوَّل هو الراجح. مثلاً إذا أردتَ أن تقول شعراً ولابدَّ لك من أن تمدّ مقصوراً أو تقصِّر ممدوداً، فاختَر الثاني، فانَّه مجمعٌ عليه بين البصريِّين والكوفيِّين، والأوَّل يخصُّ الكوفيِّين.

الثالثة عشرة[٢]

إذا تعارض قولان لعالمٍ واحدٍ، فإن كان أحدهما معلَّلاً دون الآخر أُخذ به، وأُوِّلَ الآخر، كما رُوي عن سيبويه تارةً أنَّ «تاء» «بنت» و«أخت» للتأنيث، وأخرى أنَّها ليست للتأنيث، معلِّلاً بأنَّ «تاء» التأنيث في الواحد ما قبلها مفتوحٌ وما قبل هذه ساكن[٣]، فيُأوَّل قوله الأوَّل بأنَّ مراده: أنَّها لاتدخل الكلمة إلَّا في حال التأنيث، أو: أنَّ أصلها «تاء» التأنيث إلَّا أنَّها لزمت الكلمة، فخرجت عن ذلك.

---

١. الاقتراح، ص ١٩٣؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٣٤.

٢. الاقتراح، ص ١٩٦. وأرجعه محقّق الاقتراح إلى الخصائص، ج ١، ص ٢٠٠، ولم‌نعثر عليه فيه.

٣. قال سيبويه: وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا، لأنّهنّ لحقن للتأنيث (ج ٤، ص ٣١٧). وقال: وأمّا بنت فانّك تقول: بنوي من قبل أن هذه التاء الّتي هي للتأنيث لاتثبت في الإضافة كما لاتثبت في الجمع بالتاء (٣٦٢/). وقال: وإن سمّيت رجلاً ببنت أو أخت صرفته، لأنّك بنيت الاسم على هذه التاء والحقتها ببناء الثلاثة ولوكانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الّذي قبلها، إنّما هذه التاء فيها كتاء عفريت (٢٢١/). فكما أنّ تاء عفريت ليست للتأنيث فتاء أخت وبنت أيضاً ليست للتأنيث؛ وفيه تأمّل.

وإن لم يكن شيءٌ منهما بمعلَّلٍ أُخذ بما هو أليق بمذهبه ويُتأوَّل الآخر، كما رُوي عن سيبويه تارةً أنَّ «حتَّى» ناصبةٌ للفعل، وأخرى أنَّها حرف جرٍّ. ولم يذكر سيبويه في تعداد الحروف الناصبة للفعل «حتَّى»، فاللائق بمذهبه أن تكون حرف جرٍّ يقدَّر بعدها «أن» ويأوَّل كونها ناصبةً إلى هذا المعنى؛

وإن لم يمكن تأويل القول الآخر فإن نصَّ في أحد القولين بالرجوع عن القول الآخر، وإلَّا فإن عُلم التأريخ عمل بالمتأخِّر؛ وإن لم يُعلم وجب سبر القولين والفحص عن الأقوى منهما، فأيُّهما كان أقوى نُسب إليه، احساناً به؛

وإن تساويا في القوَّة اعتقد أنَّهما قولاه وتساوى الدواعي دعاه إليهما، كما رُوي عن أبي عليٍّ أنَّه كان يقول في «هيهات»: «أنا أفتي مرَّةً بكونها اسماً للفعل، وأخرى بكونها ظرفاً».

الرابعة عشرة[1]

اعلم! أنَّ لغة قريشٍ أفصح من سائر لغات العرب. قال الفرَّاء في سبب ذلك: «كان العرب يحظر الموسم في كلِّ عامٍ ويحجُّ البيت في الجاهليَّة، وقريشٌ يسمعون جميع لغات العرب. فما استحسنوه من لغاتهم تكلَّموا به، فصارت أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع[2] اللغات ومستقبح الألفاظ، كالكشكشة والكسكسة والعنعنة والعجعجة ونحو ذلك».

الخامسة عشرة

البصريُّون أقوى قياساً، والكوفيُّون أوسع روايةً[3]. لما رُوي عن حمَّاد الرواية أنَّه قال: «إنَّ النعمان أمر فنسخت له أشعار العرب في الكراريس، ثمَّ دفنها في قصره الأبيض، فلمَّا

---

١. الاقتراح، ص ١٩٨.

٢. في الاقتراح: متشبع، ١٩٨. وفي نسخةٍ منه ما ذكر (طبعة مكتبة الصفا بمصر).

٣. في النسخة: رعاية.

كان المختار بن أبي عبيدة قيل له: إنَّ تحت القصر كنزاً! فاحتفره فأخرج بتلك الأشعار[١] [فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة].

* * *

الكتاب السابع: في أحوال مستنبِط التحقيق[٢]

وفيه مسائل:

الأولى

شرط المستنبِط أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكلامها ـ نثرها ونظمها ـ، إمَّا بالسماع منهم ـ كما كان في الأزمنة الخالية ـ، وإمَّا بالرجوع إلى الكُتب المعتبرة المصنَّفة في اللغة والأبنية والدواوين الجامعة لأشعار العرب بعد أن يكون خبيراً بصحَّة نقل الناقل لئلَّا يلتبس عليه أشعار المولَّدين بأشعار القدماء، عالماً بالمسائل المُجمَع عليها والمختَلَف فيها، مميِّزاً بين اللغات عارفاً بالأفصح منها.

الثانية

إذا أدَّاك القياس إلى شيءٍ ثمَّ سمعتَ من العرب خلافه، فاترك القياس واتَّبع ما سمعته؛ /A14/ فإنَّ النصَّ ينفي الاجتهاد.

الثالثة[٣]

ليس المستنبِط مكلَّفاً بالتعبُّد بمذهب البصريِّين أو الكوفيِّين، بل له أن يختار أيَّهما شاء

---

١. الاقتراح ص ٦٢.
٢. الاقتراح، ص ٢٠٣.
٣. الاقتراح، ص ٢٠٨.

إذا أدَّى رأيه إليه[١]، وأن يختار بينهما مذهباً آخر إن أدَّى إليه قياسه ورأيه ولم يخالف النصَّ، ولذا ترى ابن مالكٍ سلك طريقةً بين طريقتي البصريِّين والكوفيِّين، فإنَّ طريقة الأوَّلين التأويلات المتعدِّدة المخالفة للظواهر، وطريقة الآخرين القياس على الأمور الشاذَّة؛ وهو لا يقيس ولا يأوِّل، بل يقول: شاذٌّ أو ضرورةٌ. قال ابن هشامٍ: «وهذه الطريقة طريقة المحقِّقين».

* * *

واللَّه الهادي إلى سواء الطريق، وبيده أعنَّة التوفيق، وأزمَّة التحقيق!

وليَكن هذا آخر ما أردنا أن نملأ منه الأقداح، من قراح الإقتراح، سقى اللَّه منه قرائح الطلَّاب، ونفع به كلَّ من أخطأ أو أصاب!

وتنجَّز الفراغ منه صحوة الثلثاء خامس رُبَّيّ سادسة شهور الحادية والثمانين من الألف الثاني من الهجرة ـ صلوات اللَّه على المهاجر ما قابل الأوَّل الثاني ـ. كتبه بأنامله الجانية، العائذ باللَّه من الزبانية، مؤلِّفه محمَّد بن الحسن الإصفهاني ـ لازالت أنامله جانيةً لحقائق المعاني! ـ.

---

١. النسخة: ـ إليه.

مصادر التحقيق

١ . *الاقتراح*، السيوطي، الدكتور محمَّد محمَّد قاسم، افست نشر أدب الحوزة.

٢ . *الخصائص*، ابن جنِّي، الدكتور عبدالحميد هنداوي، دارالكتب العلميَّة، ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى.

٣ . *ديوان [الإمام] عليّ بن أبي طالب [عليه السلام]*، دارالجيل، بيروت، على مهدي زيتون.

٤ . *ديوان امرئ القيس*، محمَّد الإسكندراني، نهاد رزوق، دارالكتاب العربي، ١٤٢٦هـ.

٥ . *ديوان الفرزدق*، همام بن غالب، دارصادر، ١٣٥٤هـ.

٦ . *شرح التسهيل*، ابن مالك، محمَّد عبدالقادر عطا، دارالكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧ . *شرح ديوان طرفة بن العبد*، سعدي الضنَّاوي، دارالكتاب العربي، ١٩٤٥هـ.

٨ . *كتاب سيبويه*، عبدالسّلام محمَّد هارون، دارالجيل، الطبعة الأولى.

٩ . *المعجم المفصَّل في شواهد النحو الشعريَّة*، الدكتور إميل بديع يعقوب، دارالكتب العلميَّة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

١٠ . *مغني اللبيب*، الدكتور مازن مبارك، محمَّد علي حمدالله، دارالفكر، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.

١١ . *المقرَّب*، ابن عصفور، احمد عبد الستَّار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

الحاشية على شرح الواحدي لديوان المُتنبِّي

للفقيه الأديب المتفنّن الشيخ أبي المجد محمّدرضا الإصفهانيّ

تصحيح: ليلى نجمي

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه على واسع فضله وسابغ نعمه، والصّلاة والسّلام على جميع الأنبياء والمرسلين لا سيّما خاتم النبيّين محمّدٍ المصطفى الأمين، وعلى آله الغرّ الميامين السادة الأطهار المنتجبين.

وبعد؛ فلاريب في أنّ الإيرانيّين دخلوا في دين اللّه أفواجاً ونعموا ردحاً من الزمن بعدل الإسلام ومساواته؛ وقد اهتمّوا باللغة العربيّة بما أنّها لغة دينهم ونبيّهم وكتابهم الشريف. فحرصوا على الاعتناء بها وأصبحوا من أمهر أساتذتها. والإسلام بتعاليمه القيّمة استوعب جميع أصناف البشر من العرب والعجم حتّى أصبحوا إخواناً في الإسلام، فكلٌّ سعى لتطوير الثقافة الإسلاميّة والآداب العربيّة؛ وهذا ما تلمسه ـ أيّها القارىء الكريم! ـ في هذا السفر المبارك الّذي بين يديك الموسوم بـ«حاشية أبي المجد الإصفهاني على شرح الواحدي لديوان المتنبّي». هنا نلفت بنظرةٍ عامّةٍ إلى حياة الشارح الواحدي ومحشّي الشرح شيخنا محمّدرضا النجفيّ الإصفهانيّ؛ أمّا صاحب الديوان فلايسع هذه الأوراق ذكره وذكر مفاخره[1].

---

١. وانظر في هذا المجال: الأعلام ١: ١١٥؛ وفيات الأعيان ١: ١٢٠؛ تاريخ بغداد ٤: ١٠٢؛ أعيان الشيعة ٢: ٥١٧؛ يتيمة الدهر ١: ١٤٠؛ دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٣٦٣؛ شذرات الذهب ٣: ١١١؛ معجم الشعراء ١: ٩٦؛ المنتظم ٧: ٢٤؛ العبر ٢: ٢٩٩.

أمّا الشارح فهو عليّ بن احمد بن محمّد بن عليّ بن متّوية أبوالحسن الواحدي، مفسّرٌ عالمٌ بالأدب من علماء التأويل. أصله من ساوة ـ بين الري وهمدان ـ. مولده ووفاته بنيسابور؛ كتبه كثيرةٌ، منها: البسيط، الوجيز، في التفسير؛ وشرح ديوان المتنبّي، وأسباب النزول، وشرح الأسماء الحسني، وغير ذلك.

أمّا المحشّي فهو آيةاللّه العظمى الشّيخ محمّدرضا ابن الشيخ محمّد حسين النجفيّ الإصفهانيّ. وُلد بالنجف الأشرف في ٢٠ شهر محرّم لسنة ١٢٨٧ هـ.ق. وغادر مسقط رأسه في التاسعة من عمره قاصداً بلدته إصفهان، فعاد إلى النجف الأشرف ودرس وتعلّم على فحول اساتذة حوزة النجف الأشرف في العلوم الإسلامية حتّى عُدّ من كبار أساتذتها بل من نوابغها. ثمّ عاد إلى اصبهان ودرّس في حوزتها مختلف العلوم الإسلاميّة وألفّ فيها. وأخيراً توفّى شيخنا بإصفهان يوم الأحد رابع عشرين من شهر محرّم الحرام سنة ١٣٦٢ هـ.ق. وشيّع تشييعاً حافلاً حتّى دفن بتخت فولاد في مقبرة جدّه.

عملي في التحقيق: أخذت النسخة بخطّ المحشّي من مكتبة آيةاللّه النجفي وهي على هامش الطبعة الحجريّة في عام ١٢٧١ هـ.ق. ببمبئي من بلاد هند، والّتي كتبها شيخنا المحشّي من عام ١٣٥٠ هـ.ق. إلى عام ١٣٥٩ هـ.ق. في العقد الأخير من عمره الشريف. ثمّ استنسختها من خطّه الشريف وطابقتها مع الطبعة عام ١٨٦١ م. المطبوعة ببرلين. ولرعاية السهولة للقارىء الكريم جعلت بيت المتنبّي أوّلاً، ثمّ العبارة من شرح الواحدي الّتي ترجع الحاشية إليها ثانياً، ثمّ الحاشية ثالثةً.

ولايسعني إلّا أن أقدم اعتذاري إلى القارىء الكريم عمّا يراه من سقطات الفكر وهفوات القلم. وأتقدّم بالشكر للعلّامة آيةاللّه الشيخ هادي النجفي وحجّة الإسلام والمسلمين الدكتور الشيخ عبّاس كاشف‌الغطاء والمحقّق الفذّ الأستاذ مجيد هادي‌زاده ـ حفظهم اللّه ـ لتصحيحاتهم على هذا السفر وملحوظاتهم عليه قبل الطبع؛ كما أشكر من جدّي الحنون الأستاذ الحاج آقا تقي النجفيّ ـ حفظه اللّه تعالى ورعاه ـ.

جمادي الأولى لسنة ١٤٢٧ هـ.ق.
حفيدة المحشّي ليلى نجمي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

إلى أيّام ظهور الدولة العبّاسية[1].

وللناس فيما يعشقون مذاهب! وأرى تبديل لفظ «إلى» إلى «مِن»، فإنّه العصر الّذي لمع فيه الطائيّان وغيرهما من الشعراء الّذين جمع شعرهم بين فصاحة البداوة وطلاوة الحضارة! / ابوالمجد[2].

لبختٍ اتّفق له[3].

لأمرٍ مّا يسود من يسود! وإذا سلّم له اختراع المعاني فقد أذعن له الفضل على رغـمه؛ وإنّما لمعانٍ تعشق الصور / ابوالمجد.

البريّة ولقد تصفحت كتابيه[4].

وأمّا الواحديُّ فلم يبق له إلّا توضيح الواضحات!؛ ولقد تصفّحت شرحه فرأيت أكثر ما فيه شرح مالايحتاج إلى شرحٍ!!؛ فيقول: «أراد ويقول» ثمّ يذكر ما هومثل البيت أوأخفى منه! / ابوالمجد.

---

١. شرح الواحدي لديوان المتنبّي ـ الطبعة الحجريّة عام ١٢٧١ق. بمبئي من بلاد هند ـ، ص ٢؛ طبعة مدينة برلين ـ offset بواسطة دار صادر بيروت، سنة ١٨٦١م. ـ، ص ٣.

٢. هذا كنية المحشّي.

٣. الطبعة الحجرى: ٣؛ طبعة برلين: ٣.

٤. الطبعة الحجريّة: ٣؛ طبعة برلين: ٤.

أهْلًا بِـدَارٍ سَـبَاكَ أَغْـيَدُهَا أَبعدُ مَا بـانَ عـنكَ خُـرَّدُهَا

ويسمُّونه المبتور[١].

يلاحظ هذا اللفظ في غير هذا الشرح.

ظَـلْتَ بهَـا تَـنطَوِي عـلَى كَـبِدٍ نَـضيجَةٍ فَـوقَ خِـلْبِها يَـدُهَا

الأوَّل اجود[٢].

الثاني هوالوجه الحسن الواضح الَّذي قصده المتنبي ؛ أمّا الوجه الأوَّل فهو الوجه القبيح الَّذي يأباه لفظ البيت ومعناه ؛ ولاأدري ما الَّذي دعاه إلى جعل النضيج لليد ثمَّ التكلّف إلى إرجاعه إلى جعله للكبد بما ذكره ؛ فهلّا جعله وصفاً للكبد أوّلاً ولم يحوج نفسه إلى هـذا التطويل الَّذي لاطائل فيه ! / أبوالمجد ٢٨ صفر ٣٥٥[١].

يـا حـادِيَي عـيسِها وأحسَـبُنى أوجَـدُ مَـيتاً قُـبيلَ أُفـقِدُهَا

وتسمّى الرواة هذا التفاتاً[٣]

الَّذي نعرفه من اصطلاح أهل العلم انّ أمثال هذا يسمّى بالحشو ؛ وله أقسامٌ مذكورةٌ في فنّ البديع. وما نقله من الرواة فهو كذبٌ عليهم، أواصطلاحٌ لم نعثر عليه / أبوالمجد ٢ محرم ٥٥(١٣).

مُـلقَّبٌ بكَ مَـا لُـقِّبت وَيكَ بِـه يَا أيُّها اللَّقَبُ المُـلقَى عـلَى اللَّـقَبِ

ولو طرح أبوالطيّب[٤]

شعر المتنبّي أيّام صباه يفوق حسناً على شعر كهول الشعراء وشيوخهم ؛ وناهيك شاهداً

---

١. الطبعة الحجريّة : ٤ ؛ طبعة برلين : ٦.

٢. الطبعة الحجريّة : ٥ ؛ طبعة برلين : ٧.

٣. الطبعة الحجريّة : ٥ ؛ طبعة برلين : ٧.

٤. الطبعة الحجريّة : ١٠ ؛ طبعة برلين : ١٧.

ما مرّ منه وما يمرّ عليك من القصائد الفريدة والمقاطع الجيّدة. نعم! يوجد فيه من الساقط البيت والبيتان كما يوجد في سائر شعره. فإن كان حكم الواحدي بطرح الجيّد الكثير للرديء القليل فلماذا لا يعمّ حكمه إلى جميع شعره؟! بل ولماذا يخصّ المتنبّي بهذا بين الشعراء؟!؛ إذ لا نابغة ولا فحل من شعراء الجاهليّة والإسلام إلّا وله الرديء الساقط! فليحكم باسقاط جميع شعر جميعهم فلايدوّن لشاعرٍ ديوانٌ أصلاً!! / أبوالمجد ٧ ربيع الأوّل ٣٥٥[١].

أَنَا مُبصِرٌ وأَظُنُّ أَنِّي نَائِمٌ مَن كَانَ يَحلُمُ بِالإِلهِ فأَحلُمَا

«ورُوي أنَّ ملكاً من الملوك»[١].

على ما في هذه القصّة من سوء الأدب الّذي ينبغي أن يؤدَّب الرائي والراوي وليس فيها رؤيةٌ ...[٢] واين رؤيةٌ! مات زيد في الرؤيا من رؤيته!

أَحيَى وأَيسَرُ مَا قَاسَيتُ مَا قَتَلا والبَينُ جَارَ علَى ضَعفِي ومَا عَدلَا

«أخبر عن نفسه بالحياة»[٣].

استفهامٌ انكاريٌ بحذف حرف الاستفهام. يقول: كيف أحيا والحال أنَّ أقلّ ما بي قتل غيري؟! والواحدي لاعوجاج فهمه قلّب المعنى وذهب بنضارة البيت وحُسنه! / أبوالمجد ٢٣ جمادى الثاني / ٥٤[١٣].

لَولَا مُفارَقَةُ الأَحبَابِ مَا وَجدَت لَهَا المَنَايَا إِلَى أَروَاحِنَا سُبُلا[٤]

على هذا البيت إشكالٌ نحويٌّ ذكره ابن هشام؛ وأحسن في جعله لفظة «لها» جمع:

---

١. الطبعة الحجريّة: ١١؛ طبعة برلين: ٢٠.
٢. كذا في المخطوط.
٣. الطبعة الحجريّة: ١٣؛ طبعة برلين: ٢٤.
٤. الطبعة الحجريّة: ١٣؛ طبعة برلين: ٢٤.

«اللهاة»، فعليه يرتفع الإشكال ويزيد بهذه الاستعارة الحسنة حُسناً على حسنٍ. / ابوالمجد ٢٣ رجب ٣٥٤[١].

يَـتَرشَّفنَ مِـن فَـمِـي رشَـفَاتٍ هُنَّ فِيهِ أحْـلَى مـنَ التَّـوحِيدِ

«في فمي من كلمة التوحيد»[١].

حلاوة التوحيد بهذا المعنى تناسب ذوق العرفان ومشرب التصوّف! ولو كان البيت للحلّاج أو ذي النُّون لكان له وجهٌ وإن كان قبيحاً مقايسة ترشُّف النساء بتوحيد الله ـ سبحانه ـ!؛ وأمّا المتنبّي فبعيدٌ مسلكه عن قصد أمثال هذا المعنى.

وببالي انّ بعض الشارحين قال: «إنّ التوحيد قسمٌ من الّتمر»؛ وعليه يصحّ المعنى ويحسن البيت ويخلص عن سماحه المقايسة ويخلص المتنبّي من تكفير الواحدي له. والظاهر انّه مثلٌ؛ قال في مجمع الأمثال[٢]: «أحلى من التوحيد». / أبوالمجد رجب ٣٥٤[١].

خَلِيلَيَّ مـا هـذَا مُـناخاً لِـمِثلِنا فَشُدَّا عَلَيهَا وارْحَـلَا بِـنَهارِ[٣]

«فشدًّا عليها» نوعان.

أمّا النوع الأوّل فليست بضرورةٍ؛ وصغار المشتغلين بالنحو يعلمون جواز حذف المفعول إذاكانت فضلةً، بل هو الأحسن إن كان معلوماً ـ كما ذكره علماء المعاني، يراجع[٤]؛ كما هنا ـ؛

وأمّا الثاني فليست بضرورةٍ، بل هو من المحسّنات البديعيّة، تسمّى شجاعة الفصاحة؛ راجع: ما ذكرته في حاشية صفحة ٦٥[٥]. / أبوالمجد ٢٧ جمادى الأولى ٣٥٦[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٦؛ طبعة برلين: ٣٠.

٢. مجمع الأمثال ١: ٢٣٨؛ وفيه: «أحلى من حياة معادة، ومن التوحيد».

٣. الطبعة الحجريّة: ١٩؛ طبعة برلين: ٣٧.

٤. راجع في هذا المجال تلخيص مفتاح العلوم: ٤٤٥، المطبوعة ضمن مجموع أمّهات المتون، في مطبعة الاستقامة بالقاهرة عام ١٣٧٤هـ.ق.

٥. الرقم يشير إلى رقم الصفحة في الطبعة الحجريّة.

وعَذَلتُ أهلَ الْعِشقِ حتَّى ذُقتُهُ فَعَجِبتُ كَيفَ يَمُوتُ مَن لَا يَعشَقُ[١]

المراد من هذا البيت يوضحه قوله في الرّائيّة:

لهَا المَنَايَا إلَى أَروَاحِنَا سُبُلا

فهذا التطويل لا طائل فيه!

إذَا عَرضَتْ حاجٌ إلَيهِ فَنَفسُهُ إلَى نَفسِهِ فِيهَا شَفِيعٌ مُشَفَّعُ[٢]

جمعها: حاجات وحِوَج.

وحوائج أيضاً، وقد وقع في فصيح الكلام؛ ولا وجه لانكار بعضهم له؛ والكلام فيه طويلٌ لايسعه المقام. / أبوالمجد ٢٦ جمادي الأولى ٣٥٦[١].

لَقَد تَصَبَّرتُ حتَّى لَاتَ مُصطَبَرٍ فَالآن أُقحِمُ حتَّى لاتَ مُقتَحَم

ظاهر كلامه انَّ هذا من القليل الشاذّ[٣].

لو قرأ اللفظان مضافين إلى «ياء» المتكلّم لخرج من الشذوذ. / أبوالمجد ١٩ رجب ٣٥٤[١].

أَو مَا وَجَدتُم فِي الصَّراةِ مُلُوحَةً مِمَّا أُرقْرِقُ فِي الفُراتِ دُمُوعِي

الصراة عينٌ يتشعَّب[٤].

نهرالصراة يتجاوز حدود بغداد ويصب في دحلة عند باب البصرة من أبواب بغداد

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٠؛ طبعة برلين: ٣٨.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٣؛ طبعة برلين: ٤٥.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٨؛ طبعة برلين: ٥٦.

٤. الطبعة الحجريّة: ٢٩؛ طبعة برلين: ٥٩.

صحّحت هذه العبارة في طبعة برلين؛ حيث جاء فيها: «الصراة نهرٌ يتشعّب من الفرات».

ـ مدينة المنصور من بغداد ـ؛ ولكن جهل الواحدي مدَّه إلى الشام! / أبوالمجد ١٩ ذي‌الحجة ٣٥٤[١].

مِن كُلِّ أحوَرَ فِي أنيَابِه شَنَبٌ خَمرٌ يُخامِرُهَا مِسكٌ تُخامِرُه[١]

في معنى الخمر.

حقيقةً، ولكنَّه بمعناها مجازاً.

أُحبُّ ألَّتي فِي البَدرِ مِنهَا مُشابِهٌ وأَشكُو إلَى مَن لَايُصابُ لَه شَكلُ

وإنَّما شكى إليه[٢].

ما أبرد هذه الجملة!

إلى الثَّمَرِ الحُلوِ الَّذي طيِّبٌ لَهُ فُروعٌ وقَحطَانُ بنُ هودٍ لَهَا أَصلُ[٣]

المعروف أنَّ «قحطان» هم العرب البادية و«عدنان» عربٌ مستعربةٌ، ولازال شعراء اليمن يفتخرون بذلك. ولكنَّ الواحدي أخزع قبائل اليمن جميعاً ـ ومنها قبيلة الممدوح ـ منهم! ولاأدري بعد ذلك بمن يلحقهم!؛ ولعلَّها عنده من الزَّنج أو الرُّوم!! / أبوالمجد ٤ صفر ٥٦(١٣).

قَالت وقَد رأَتِ اصْفِرارِي مَنْ بِهِ وتَنهَّدَتْ فَأَجَبتُهَا المُتَنَهِّدُ

«تنهَّدت» أي: علا صدرها[٤].

الَّذي في خاطري انَّ «تنهَّدت» معناه: ضرب نهده؛ يراجع كتب اللغة. / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٣٠؛ طبعة برلين: ٦١.

٢. الطبعة الحجريَّة: ٣٣؛ طبعة برلين: ٦٨.

٣. الطبعة الحجريَّة: ٣٣؛ طبعة برلين: ٦٨.

٤. الطبعة الحجريَّة: ٣٥؛ طبعة برلين: ٧٣.

إذَا[١] امتلأَتْ عُيونُ الخَيلِ مِنِّي فَوَيلٌ فِي التَّيقُّظِ والمَنَامِ

لم يعرف التفسير أو لم يحسن التعبير ! أبوالمجد ٣ رجب ٣٥٧[١].

قَطَّعتِ ذيَّاكَ الخُمارَ بِسَكرَةٍ وأَدَرتِ مِن خُمرِ الفِراقِ كُؤُساً

أي: كنَّا مع قربك[٢].

أطال ولم يأت بطائلٍ ! وبين البيت وبين ما أتى به مراحل !! وليته حضرني غيره من الشروح لأرى كلام غيره من الشروح. ولعلَّ مراد المتنبّي أنَّه كان قبل سرورها في حال خمار العشق الَّذي هو دون مرتبة السكر ... فليتأمَّل ! / أبوالمجد ١٤ صفر ٣٥٩[١].

مَا كُنتُ أحسِبُ قَبلَ دَفنِكَ فِي الثَّرَى أنَّ الكَواكِبَ فِي التُّرابِ ثَغورُ

هذا من قول الآخر... [٣].

بل قول الآخر منه ! لأنَّه في رثاء الصاحب وهو متأخّرٌ عن المتنبّي ؛ يراجع. / أبوالمجد ١٥ صفر ٥٤(١٣).

أو يَرغَبُوا بِقُصورِهِمْ عَن حُفرَةٍ حَيَّاهُ مِنها مُنكَرٌ ونَكِيرُ

ما أبعد ما وقع[٤].

الإنصاف أنَّ المعنى الظاهر هو ما قاله ، وما ذكراه بعيدٌ لا يساعده ألفاظ البيت ؛ بل لا تناسبه إلَّا بتكلُّفٍ ! / أبوالمجد ٢٣ ربيع الثاني ٣٥٦[١].

---

١. الطبعة الحجريَّة : ٤٠ ؛ طبعة برلين : ٨٥.
٢. الطبعة الحجريَّة : ٤٤ ؛ طبعة برلين : ٩٣.
٣. الطبعة الحجريَّة : ٥٤ ؛ طبعة برلين : ١١٦.
٤. الطبعة الحجريَّة : ٥٥ ؛ طبعة برلين : ١١٨.

تُـدمَى خُـدُودَهُم الدُّمـوعُ وتَـنقَضِي سَـــاعَاتُ لَـيلِهِمُ وهُـنَّ دُهُـورُ

أي: أنَّهم يبكون عليه دماً[١].

لم يقل: «جرت الدموع دماً» ليكون تفسيره ما ذكر؛ بل قال: «تدمى الدموعُ الخدودَ»، وذلك لقرارتها وحرارتها، فتجرحُ الخدود ـ كما قيل:

وخدَّ الدَّمعُ في خدِّي خُدودًا ـ

وهذا أبلغ وأحسن من المعنى الساقط المبذول الَّذي حمله عليه!

وعلى توهُّمه فما الوجه في ذكر الخدود؟! وما إعرابه وموقعه؟! وليت هذا الإمام في النحو ـ بل في جميع العلوم العربيّة! ـ رجع إلى الأطفال المشتغلين بالنحو فيعربوا له البيت ويعرفوه بأنَّ «تدمى» من باب الإفعال و«الدموع» فاعلٌ و«الخدود» مفعولٌ، لئلَّا يقع في هذا الغلط!؛ واللّه العاصم. / أبوالمجد ٢٧ ربيع الثاني ٣٥٦[١].

ويَـومَ جَـلَبتُها شُـعْثَ النَّـواصِي مُـــعقَّدةَ السَّـــبائِبِ للـطِّرادِ

ولم يجر لها ذكرٌ ...[٢].

هذا كقوله ـ تعالى ـ ﴿إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٣]؛ وقول حاتم:

إذا حشرجت يوماً وضاق لها الصدر

ويسمَّى في علم البديع بـ«شجاعة الفصاحة»، وتعدُّ من نكاته. فإن كان الواحدي أراد الاعتراض على أبي الطيِّب فطالما قبح عنده الحسن!؛ وإن أراد توضيح الواضح فهذا دأبه!! / أبوالمجد ٢٧ ربيع الثانى ٣٥٤[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ٥٦؛ طبعة برلين: ١٢٠.

٢. الطبعة الحجريّة: ٦٥؛ طبعة برلين: ١٤٠.

٣. كريمة ٢٦ القيامة.

تَــرفَّعَ ثَـوبَهَا الأَردَافُ عَـنهَا فَيَبقَى مِن وِشـاحَيهَا شَسُـوعا

يريد بالوشاحين قلادتين[١].

القلادة محلُّها الجيد، وإطلاقه على الوشاح غير معهودٍ فـيما أعـلم. / أبـوالمـجد ١١ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

ذِراعَــاهَا عَــدُوّا دِمــلجيها يَظنُّ ضَجيعُها الزَّندُ الضَّجِيعَا[٢]

لم يظهر لي إلى اليوم معنىً صالحاً يليق بالمتنبّي في الشطر الثاني؛ وما ذكره الواحدي بعيدٌ! / أبوالمجد ٨ ربيع الأوّل ٣٥٥[١].

غدَا بِك كُـلُّ خِـلوٍ مُسـتهَاماً وأصـبَحَ كُـلُّ مَسـتُورٍ خَـلِيعاً

الخليع: الَّذي يخلعه أهله[٣].

«الخليع» في هذا البيت مأخوذٌ من الخلاعة الّتي قد يذكر مع المُجون، وكأنَّ أصله من: خلع العذار للعريس؛ والمراد: أنَّها تجعل كلَّ مستورٍ متهتّكاً. وما ذكره إنَّما يـناسب الَّـذي يخاف عشريه من جنايته، لاالمستهام الَّذي ابتلى بصبابته. ولا أدري أيّ عاشقٍ خلعه قومه لأجل العشق!

ولعمر الفضل إنّي لا أحبُّ أن أنقض فاضلاً وأغمط حقَّه، ولكن من كان هذا بضاعته في فهم الشعر كيف يقدم على شرح هذا الديوان ويسيء القول في أئمّة الأدب الَّذين سبقوه إلى شرحه! ويكذِّب على الله في خطبة شرحه ويجعل هذه الأغلاط الواضحة ممَّا رزقـه اللّـه ويسَّر له من العلم والفهم؟! / أبوالمجد ١٥ ذي‌الحجّة ٣٥٩[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ٦٦؛ طبعة برلين: ١٤٤.

٢. الطبعة الحجريّة: ٦٦؛ طبعة برلين: ١٤٤.

٣. الطبعة الحجريّة: ٦٦؛ طبعة برلين: ١٤٥.

بَـنُو العـفرى مَحـطَّةَ الأسَـدِ الأسدُ ولكن رِمـاحُهَا الأجَـمِ

كأنَّهم والرِّماح شابكةٌ[١].

لكاتبه مخاطباً للدهر:

فـما قـلّمتُ مـن صبري وعـزمي وإن قـلّمتُ مـن ظـفري ونـابي

فـمختلف الرقـاق البـيض حسـبي ومشـتبك الرمـاح السـمر غـابي[٢]

/ أبوالمجد.

نَـاعِمَةُ الجِسمِ لاعِـظامَ لهَـا لهَـا بَـناتٌ ومَـا لهَـا رَحِـمُ

أراد ببناتها ما فيها من الحيوان[٣].

الَّذي كان في خاطري انَّ «بنات الماء»: السُّفن؛ وبهذا المعنى نظمها عبدالباقي شـاعر العراق في قوله:

بـنا مـن بـنات المـاء لكـوفة القـراء سبّوح سرت ليلاً فسبحان من أسـرى

وإذا صحَّ وجود هذا الإطلاق في زمان المتنبّي فهو المُعنى في تفسير البيت. / أبوالمجد ٢٦ جمادى الثاني ٣٥٦[١].

دَارُ المُـلمِّ لهَـا طَـيفٌ تَهـدَّدَنِي لَيلاً فَا صَدقَتْ عَينِي ولَا كـذَبَا

الطيف في تهدُّده إيَّايَ ...[٤].

لم يفهم معنى البيت فأتى فى شرحه بما لايُفهَم ... . / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٦٩؛ طبعة برلين: ١٥١.

٢. ديوان أبي المجد: ٣٨، مع اختلافٍ في بعض الكلمات.

٣. الطبعة الحجريّة: ٧٠؛ طبعة برلين: ١٥٣.

٤. الطبعة الحجريّة: ٧٠؛ طبعة برلين: ١٥٤.

كَرماً فلَو حـدَّثتَه عَـن نـفسِه بعَظيمِ مَا صَنعتْ لظَنَّك كَـاذِبا

قد أساء في هذا[١].

كلّا! ما أساء فيه وإنَّما المسيء فهم الواحدي وعـدم دركـه مـعنى البـيت؛ وهـو مـمَّا لايخفى على أقلِّ أهل الأدب! يقول: لو حدَّثتَه عن نفسه بأنَّك صنعتَ عـظيماً وأعـطيت خطراً كثيراً لظنَّك كاذباً، بـل يـرى ـ لفـرط كـرمه ـ انَّـه أعـطى قـليلاً وانَّك كـاذبٌ فـي دعواك عظمه.

وهذا ـ على وضوحه الَّذي لا يكاد يخفى إلَّا على بليدٍ جاهلٍ! ـ يشهد به البيت الَّذي قبله ويكاد أن يكون شرحاً له وتأكيداً. وانَّ الَّذي لفرط كرمه لايرى في العطاء خطيراً ويرى أنَّ دجلة لا يكفي شراباً فلابدَّ أن يكذِّب من يحدِّثه بانَّك صنعتَ عظيماً.

نشدتكم يا أهل الفضل والعلم! إلَّا أن تنظروا إلى قول الشارح: «جعله يستعظم فـعله» كيف قلّب المعنى وحمل البيت على عكس معناه، ثمَّ حكم على قائله بالإساءة! ولا أدري أيّ كلمةٍ في البيت دلّت على استعظام الممدوح فعلَه!؛ نعوذ بالله من الخذلان!! / أبوالمجد ١٠ شعبان ٣٥٥[١].

أَجدَّك مَا يَـنفكَ عَـانٍ تَـفُكَّهُ عُمَ بـنَ سُـليمَانٍ ومَـالٌ تُـقَسِّمُ

وإنَّما يجيزه الكوفيّون[٢].

النحو ولد في الكوفة ونشأ فيها وعن أهلها أخذ، ومنها سار إلى الصبرة، والبصريّون هم تلامذة الكلوفيّين. والواحدي لا يصلح أن يكون غلاماً لأدناهم!؛ فتلحينه المتنبّي فيما هو مذهب أهل بلاده من الجهل والخذلان! على أنَّ فيه كلاماً لايسعه المقام. / أبوالمـجد ٢٣ ذي‌الحجّة ٣٥٤[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ٧٨؛ طبعة برلين: ١٧٤.

٢. الطبعة الحجريّة: ٨١؛ طبعة برلين: ١٨١.

قِفْ عـلَى الدِّمـنَتَيْنِ بِـالدَّوِ مِـن رَ يَّـا كـخَالٍ فِي وَجـنَةٍ جَـنبِ خَـالِ

شبَّه دمنتيها بخالين في خدِّها[١].

ليس في البيت ما يدلُّ على تعيين موقع الخالين وأنَّهما على الخدِّ فضلاً عن خدٍّ ريَّا؛ فما ذكره هوسٌ وتخرُّصٌ! / أبوالمجد ٢٠ جمادى الأولى ٣٥٦[١].

ولَـه فِي جَمَـاجِمِ المَـالِ ضَرْبٌ وَقَـعْهُ فِي جَمَـاجِمِ الأَبْـطَالِ

وهذا فاسدٌ[٢].

إن كان قول ابن جنّيٍّ معنىً فاسداً وكلام من لم‌يعرف المعنى، فكـلام الواحـدي أشـدّ فساداً وأجدر بأن يكون كلام من لم يعرف المعنى!

والوجه: انَّ المتنبّي جعل للمال جماجماً، كما جعل غيره للشمال يداً، وللهمَّة جناحاً، وللمجد سناماً ـ إلى غير ذلك ممَّا لا يخفى في مـنثور الكـلام ومـنظومه، ويـعرفه صـغار المشتغلين بعلم البيان ـ. والَّذي زاد في حسنه أنَّه وقع جنب قوله: «في جماجم الأبطال».

وأظنُّ أنَّ الَّذي أوجب خفاء هذا الواضح توهُّم أنَّ الضرب في جماجم المال غير ما يقع في جماجم الأبطال؛ فليتأمَّل! / أبوالمجد ٥ جمادى‌الأولى ٣٥٩[١].

فـغَدوتَ واسمكَ فـيهِ غَـيرُ مشـارِكٍ والنَّـاسُ فِـيمَا فِي يَـديكَ سِـواءُ[٣]

لولا شيوع التسمية بهارون لكان المتعيَّن أن يكون معنى البيت: أنَّه لا سميَّ لك؛ والعرب تفتخر بالأسامي البديع ـ وبه فُسِّر قول الله تعالى: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِـنْ قَـبلُ سَـمِيًّا﴾[٤] ـ. وإذا لم ترتض هذا التفسير للبيت فلاأظنُّك يرضيك قول الواحدي، لأنَّه لايكون للإنسان أكثر من

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٨١؛ طبعة برلين: ١٨٧.

٢. الطبعة الحجريَّة: ٨٤؛ طبعة برلين: ١٨٩.

٣. الطبعة الحجريَّة: ٨٩؛ طبعة برلين: ١٩٩.

٤. كريمة ٧ مريم.

اسمٍ واحدٍ، إذ على كثرة المسمّين بأسماءٍ عديدةٍ أيّ فخرٍ في هذا الممدوح ؟!؛ تأمّل وراجع سائر الشروح. / أبوالمجد ١٤ صفر ٣٥٤[١].

يَجْـذِبُها تَحتَ خَـصرِها عَـجُزٌ كأنَّـهُ مِـن فِـراقِـها وَجِـلُ

والمعنى: انَّ عجزها بثقله[١].

ولقد أخطا الواحدي أيضاً في تفسيره كما أخطا أبوالفتح، بل غلط الواحـدي أوضـح وخطائه أفضح! ولا أدري لماذا يخاف العجز فراقها إذا نهضت وهو جزءٌ منها يصاحبها في كلّ حالةٍ ولا يفارقها ـ قاعدةً كانت أو ناهضةً ـ ؟! والواحدي وإن شدَّد النكير على ابن جنّيٍّ لا يبعد كلامه عن كلامه كثيراً. والتهكُّم الَّذي أورده على ابن جنّيٍّ واردٌ عليه بـعينه؛ وهـو أيضاً لم يعرف وجه تشبيه العجز بالرِّجل في فراقها. / أبوالمجد محمّد الرضا الأصفهاني.

بِجِسـمِي مَـن بَـرتهُ فـلَو أصـارَتْ وِشـاحِي ثَـقبَ لُـؤلُؤةٍ لجَـالاَ

حتَّى لو جعلت قلادتي[٢].

تفسير «الوشاح» بـ«القلادة» غلطٌ واضحٌ لا يخفى على من عرف! وأصحاب اللغة؛ إذ الوشاح موضعه الكشح، وبه يتمّ المعنى؛ والقلادة موضعه الرقبة والصدر. وحمله عـليها ـ على أنَّه غلطٌ لغةً ـ يفسد به المعنى. / أبوالمجد.

بَـدتْ قَـمراً ومَـالتْ خُـوطَ بَـانٍ وفَـاحَتْ عَـنبَراً ورَنَتْ غَـزَالاَ

يسمَّى التدبيج في الشعر[٣].

التدبيج ذكر الألوان في الشعر والنثر ـ كقوله: «الشامَّة الخضراء فوق الوجـنة الحـمراء

---

١. الطبعة الحجريّة: ٩٣؛ طبعة برلين: ٢١٠.
٢. الطبعة الحجريّة: ٩٥؛ طبعة برلين: ٢١٧.
٣. الطبعة الحجريّة: ٩٥؛ طبعة برلين: ٢١٨.

تحت المقلة السوداء»؛ نصّ عليه علماء البديع وجرى عليه أرباب البديعيّات. وما ذكره فهو إمّا لجهله بعلم البديع، أو اصطلاحٌ آخر لم‌نطّلع عليه. / أبوالمجد.

فَـيَابنَ الطَّـاعِنينَ بِكـلِّ لَـدنٍ مَواضِعَ يَشتَكي البَطَلُ السُّـعالا

صدور الأبطال بكلِّ رمحٍ[1].

وهذا النوع يسمّى الإرداف عند علماء البديع؛ ومثله قول القائل:

والطَّاعِنينَ مَجامِعَ الأضغانِ[2]

/ أبوالمجد ١٦ ذي‌القعدة ٥٤(١٣).

بِأبِي رِيحُكَ لا نَـرجِسـنَا ذَا وأحَـادِيثكَ لَا هـذَا الشَّرابُ

هذا ليس ممّا يمدح به الرجال[3].

إن صحَّ ما يقول في الشطر الأوّل فلا يصحُّ في الثاني. ولازال الرجـال تُـمدح بـحسن الحديث، والشواهد عليه من الشعر والنثر ممّا لا تُحصى. / أبوالمجد ٢ شوّال ٣٥٥[١].

مَضَى اللَّيلُ والفَـضلُ الَّـذِي لكَ لَايمـضى ورُؤياكَ أحلَى فِي العُيُونِ مِـن الغُـمضِ[4]

ويحتمل أن يكون المراد: أنَّـه إذا نـام يـراه فـي النـوم لشـدَّة حـبِّه له واشـتغال بـاله به؛ فله حـلاوة النـوم وحـلاوة الرؤيـا والرؤيـا أحـلاهما. فكأنَّـه يـريد الاعـتذار عـن مفارقته للنوم، وانَّه إذا نام يراه فهو غير مفارقٍ له.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٩٦؛ طبعة برلين: ٢٢٠.

٢. تمامه:

الضاربينَ بكلِّ أبيض مخذمٍ والطَّاعنينَ مجامعَ الأضـغان

البيت لعمرو‌ين معديكرب الزُّبيدي؛ راجع: السيف الصنيع، ص ٩٢.

٣. الطبعة الحجريّة: ٩٨؛ طبعة برلين: ٢٢٤.

٤. الطبعة الحجريّة: ١٠٥؛ طبعة برلين: ٢٤١.

وما ذكره في تفسير الآية فهو خلاف ظاهر الآيه، وخلاف ما ورد في سبب نزولها؛ يراجع. / أبوالمجد ٢٩ صفر ٥٤(١٣).

إنَّ الأميرَ أدَامَ اللَّهُ دُولتَهَ لفَاخِرٌ كُسِيتْ فَخراً بِهِ مُضَرُ

العرب كلُّها قد لبستْ فخراً[١].

«مُضر» بعض العرب، فما معنى قوله: «كلُّها»!؟ / أبوالمجد ٢ محرَّم ٥٥(١٣).

لَا افْتِخارٌ إلَّا لِمَن لَا يُضامُ مُدرِكٍ أو مُحارِبٍ لَايَنامُ

الأوَّل من الخفيف[٢].

لا أدري من أين تعيَّن عنده أنَّه على الرفع؟ ولو قرأ بالفتح لم‌يخرج من الوزن؛ بل كان في البيت زحاف الكفِّ، وهو زحافٌ صالحٌ في بحر الخفيف. / أبوالمجد.

ونَفسٍ لَا تُجِيبُ إلَى خَسِيسٍ وعَينٍ لَا تُدارُ عَلَى نَظِيرِ

لا تجيب إلى أمرٍ خسيسٍ[٣].

مناسب الشطر الثاني أن يكون المراد: لا يجيب إلى صحبته رجلٌ خسيسٌ. / أبوالمجد ٢٠ صفر ٥٤(١٣).

ألَا لَا أُرِي الأحدَاثَ حَمْداً ولَا ذمّاً فَمَا بَطشُهَا جَهلاً ومَا كَفُّها حِلماً

الفعل في جميع ذلك للَّه[٤].

لو كان هذا البيت لأبي‌الحسن الأشعري لكان معناه ما ذكره، وما أبعد المتنبّي من قصد ذلك! / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٠٦؛ طبعة برلين: ٢٤٤.
٢. الطبعة الحجريّة: ١٠٦؛ طبعة برلين: ٢٥٢.
٣. الطبعة الحجريّة: ١٠٩؛ طبعة برلين: ٢٥٢.
٤. الطبعة الحجريّة: ١١٣؛ طبعة برلين: ٢٦٠.

خَلائِقٌ لَـو حـوَاهَـا الزَّنْجُ لَانـقَلَبُوا ظُمْيَ الشِفاهِ جِعادَ الشَّـعْرِ غُـرَّانَـا

فسد معنى البيت[١].

حاشا أن يفسد، بل لا يصحُّ غيره! وليت الواحدي لم يشرح ديوان أبي الطيِّب، لأنّ ما يفسده باعوجاج فهمه أكثر ممَّا يصلحه بعلمه!!

وما أبـرد قـوله قـبيل هـذا: «لأنّ السـجايا الحسـان ـ... إلى آخـره ـ. / أبـوالمـجد ٦ صفر ١٣٥٠.

سِربٌ مَحـاسِنُه حـرمت ذواتهـا دَانِي الصِّـفاتِ بَـعيد مـوصوفاتِها

وأضاف ذوات إلى الضمير[٢].

غلطٌ واضحٌ لو صدر من أحد الأطفال الكُتَّاب لوجب على مؤدِّبه أن يـخفِّفه بـالسوط ويطرده عنه! إذ لفظ «ذواتها» في البيت ليس بمعنى الصاحب ـ الَّذي مُنع من إضـافته إلى الضمير ـ؛ بل هو بمعنى المهيّة والحقيقة. وتقابل به الصفات والعوارض، فـيقال: إنّ ذاتـه ـ تعالى ـ عين صفاته وهو مذوّت الذوات، و: الذاتي لا يتخلّف ـ... إلى غير ذلك ـ.

وهب! حملناه على غلط الشارح، فماذا يكون حـينئذٍ مـعنى البـيت؟! / أبـوالمـجد ٤ صفر ٣٥٦[١].

ذَرِ النَّفسَ تَأخُذ وُسـعَهَا قَـبلَ بَـينِهَا فَـُـفترقُ جَـارَانِ دَارُهمـا العُـمرُ

قال أرسطو: من أفرط ...[٣].

تأمَّل في المناسبة بين قول أرسطو ومعنى البيت!!/أبوالمجد ٥ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

---

١. الطبعة الحجريَّة: ١٢٢؛ طبعة برلين: ٢٧٣ / ٢٧٤.

٢. الطبعة الحجريَّة: ١٢٣؛ طبعة برلين: ٢٧٥.

٣. الطبعة الحجريَّة: ١٢٨؛ طبعة برلين: ٢٨٤. والعبارة لم توجد في طبعة برلين.

وتَـركُكَ فِي الدُّنـيَا دَوِيّاً كأَنَّمَـا تَداوَلَ سَمعَ المَـرءِ أَنمُلَهُ العَشرُ[١]

الّذي أحفظه عن نسخةٍ صحيحةٍ: «الدهر» بدل «المرء»، وهو أحسن. / ٢٧ ربيع الثاني ٣٥٦[١].

ومَـن يُـنفِقِ السَّـاعَاتِ فِي جَمعِ مَـالِهِ مَخَـافَةَ فَـقرٍ فَـالَّذِي فَـعلَ الفَـقرُ

لأنّه إذا جمع منع[٢].

هذا أشبه باللُّغز الأحجية، ولا أدري لماذا يكون المنع فقراً! والوجه: انّ الجمع للمال لايكون إلّا بالتصبُّر والامساك في الأكل واللبس، فيكون فيهما وفي سائر سُننه كالفقير؛ وهذا كما قيل في الغنيّ: «المُمسك يعيش عيش الفقراء ويُحاسب حساب الأغنياء». / أبوالمجد ٢٧ ربيع الثاني ٣٥٩[١].

ولَـيلٍ وَصَـلنَا بِـيَومٍ كأَنَّمَـا عَلَى مَتنِهِ مِن دَجنِهِ حُللٌ خُضرُ

يريد أنّه مسافرٌ في الربيع[٣].

أظنُّ الواحدي عرف تأريخ مسافرة المتنبّي واستخرج من الزيج فصل مسافرة المتنبّي! وإلّا فليس في البيت إلّا وقوعها في فصل المطر، وهذا يمكن في أواخر شهور الخريف وجميع شهور الشتاء أيضاً. / أبوالمجد ١٤ جمادى الأولى ٣٥٦[١].

وإنِّي لَـتُغنِينِي مِـن المَـاءِ نُـغبَةٌ وأَصبِرُ عَنهُ مِثلَ مَا تَصبِرُ الرُّبْدُ

الربد: النعام[٤].

«الأربد» قسمٌ من الحيّات توصف بالخُبث، والحيّة معروفةٌ بعدم شربها الماء، وبها

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٢٨؛ طبعة برلين: ٢٨٥.
٢. الطبعة الحجريّة: ١٢٨؛ طبعة برلين: ٢٨٥.
٣. الطبعة الحجريّة: ١٢٩؛ طبعة برلين: ٢٨٧.
٤. الطبعة الحجريّة: ١٣٤؛ طبعة برلين: ٢٩٩.

يُضرب المثل فيه دون النعام ـ فيما أعلم ـ. / أبوالمجد ٨ ربيع الأوّل ٥٥(١٣).

فَـا لِي ولِـلدُّنيَا طِـلابِي نجـومها ومَسعَايَ مِنها فِي شُدوقِ الأَرَاقِـمِ[١]

معنى هذا البيت واضحٌ لايحتاج إلى التفسير، والّذي عند الواحدي في تفسيره عند كلّ من عرف متعارف لغة العرب!؛ ولابدّ من ملاحظة سائر الشروح. / أبوالمجد ٨ جمادى‌الأولى ٥٥(١٣).

وذِي لَجَبٍ لاذُوالجَـناحِ أَمـامَهُ بِـناجٍ ولَا الوَحشُ المُثارُ بِسالِمِ

قال ابن فورّجة[٢].

ما ذكره ابن فورّجة لايقصر في البُعد عمّا قاله ابن‌جنّي. والظاهر انّه أراد مدح الجيش بسرعة السير على خلاف ما هو المتعارَف في سير الجيوش العظيمة؛ وذلك لشوقهم إلى ملاقاة العدوّ [و] حبّهم للحرب، ومن أحبَّ شيئاً أسرع نحوه.

وصف سرعته بأنّها بحدٍّ تلحق الطير والوحش المثار ـ وأشدّ ما يكون الوحش عدواً إذا أثير ـ. ولازم ذلك قصد صيدها لما في الطِّباع من حبِّ القنص؛ فعبَّر المتنبّي عن سرعة السير بعدم نجاة الطير وسلامة الوحش المعروفين بالإسراع عن حبّهم للحرب بالإسراع نحوها. وهذا غاية المدح بأحسن تعبيرٍ وأوضحه! وهو اللائق بمقاصد المتنبّي ومحاسنه. فانظر بطرف الإنصاف إلى ما قلتُ وماقالاه، ولك الحكم بعده! / أبوالمجد ١٨ صفر ٣٥٤[١].

وَ إذا طَلَبتُ رِضَـا الأَمِـيرِ بِـشُربِها وأَخَـذتُها فَـلَقَد تَـركتُ الأَحـرَما

كذب فيما قال[٣].

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٤٦؛ طبعة برلين: ٣١٦.
٢. الطبعة الحجريّة: ١٤٦؛ طبعة برلين: ٣١٧.
٣. الطبعة الحجريّة: ١٤٧؛ طبعة برلين: ٣٢٠.

كلّا! ما كذب ولا فجر! لكن هذا الشارح الجارح بلغ لايفهم الواضح ولايقنع بذلك، بل يعكس المعنى! فصريحه ـ كما تراه ـ جعْلُ ترك الأحرم في طلب رضا الأمير وأخذها؛ فقلبه وقال: «فإذا تركت عصيانك فإنَّه أحرم»!

ولعمر الأدب إنَّ هذا الشرح أشدّ على المتنبّي من فتكه فاتك الأسديّ!! / أبوالمجد ٢٠ شوّال ٣٥٥[١].

خَضْرَاءُ جَمْرَاءُ التُّرَا بِ كأنَّها فِي خَدِّ أَغْيَد

بخضرة الشارب على الخدّ[١].

الشارب هو الشعر الذى على الشفة. ولا أدري هذا الإمام المنوَّه به في عامَّة علوم الأدب لا يعلم ما يعلمه أطفال العرب!؛ أو أنَّه لفرط حذاقته لايعرف الفرق بين الفم والخد. / أبوالمجد ٣٠ ربيع الثاني ٣٥٩[١].

أشار إليه بعض الحاضرين بمسكٍ[٢].

الظاهر أنَّه طاهر العلوي، أو غيره من الشرفا؛ ليصحّ الشطر الأخير. /أبوالمجد ١٣ صفر.

بَعِيدَةٍ مَا بَيْنَ الجُفُونِ كأنَّما عَقَدتُم أعَالِي كُلِّ هُدْبٍ بِحاجِبِ[٣]

هذا البيت من محاسن المتنبّي المشهورة، وهو واسطة العِقد وبيت القصيد. ومعناه واضحٌ لا يحتاج إلى الشرح؛ وما أورده الواحدي من ألفاظ العموم والخصوص فهو هذيان محمومٍ!

وحمل «الحاجب» على المانع لايصدر إلَّا ممَّن حجب عن فهم الواضح وابتلى باعوجاج السليقه!! وفي قول المتنبّي: «أعالي كلّ هدبٍ» كالتصريح بأنَّ المراد أهداب

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٤٨؛ طبعة برلين: ٣٢١.
٢. الطبعة الحجريّة: ١٤٩؛ طبعة برلين: ٣٢٣.
٣. الطبعة الحجريّة: ١٥١؛ طبعة برلين: ٣٢٧.

أعلى الجفنين إذا لم يجمد على ظاهر اللفظ، لأنّ أسافل الأهداب معروزةٌ في الجفن، فلا يمكن عقدها؛ فيكون لفظ «الأعالي» حينئذٍ حشواً. / أبوالمجد.

كَـذَا الفَـاطميُّونَ النَّـدَى فِي بَـنانِهم أَعَـزُّ اقْتِنَـاءً مِـن خُـطوطِ الرَّواجِبِ

يقول: إنّ الجود مخلوقٌ فيها[١].

يقول: إنّ الندى ثابتٌ في أكفّهم لاتمحى، ومحوها أعزّ من محو خطوط الرواجب؛ ولا ربط له بالخلق الّذي أخلقه سوء فهم الواحدي! / أبوالمجد ١٣ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

كَقَشرِكَ الحِبرَ مِـن المَـهارِقِ أَرودُهُ مِـنه بِكَـالشَّوذَانِـقِ

وهو معرَّبٌ من ساداتك، أي: نصف دراهم[٢].

تأمَّل هل غلط الكاتب أو هذى الشارح!

وكَم مِن عَـائِبٍ قَـولاً صَـحِيحاً وآفَـتُه مِـن الفَـهمِ السَّـقِيمِ[٣]

أخذه من قول ابي تمّام.

لا جامع بين البيت وبين قول أبي تمّام جامعاً يصحُّ فيه الأخذ. / محمّد الرضا أبوالمجد ١٧ صفر ٥٤(١٣).

لَا يَخـدَعَنَّك مِـن عَـدوٍّ دَمـعُهُ وارْحَمْ شَبَابَكَ مِن عَدُوٍّ تَرحَـمُ

وارحم نفسك من عدوٍّ ترحمه[٤].

المناسب للشطر الأوّل أن تكون القافية بياء حطّي. / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٥٢؛ طبعة برلين: ٣٣٠.
٢. الطبعة الحجريّة: ١٥٤؛ طبعة برلين: ٣٣٤.
٣. الطبعة الحجريّة: ١٥٦؛ طبعة برلين: ٣٣٩.
٤. الطبعة الحجريّة: ١٥٧؛ طبعة برلين: ٣٤٢.

يَـا بَـنِي الحـارِث بـنِ لُـقمَانَ لاتَـعدَ مكُـم فِي الوَغَـى مُـتونُ العِـتَاقِ

إنَّما يركبون الخيل لحرب[١].

ما خصَّ ركوبهم الخيل بحال الحرب، وأيّ مدحٍ لهم في ترك ركوبها في غيرها ؟!؛ فلوقصدوا مسافةً أ تراهم كانوا يركبون الحمير ؟!

ومن عادة الملوك الركوب للقنص والنزهة ؛ وإنَّما خصَّ الدعاء لهم بحال الحرب لأنّ غيرهم لايقوم مقامهم، وهذاكما تقول: لاعدمتك صديقاً في الشدائد، و: لاعدمتكم كنزاً في حال الفقر. وقد بنى المتنبّي هذا المعنى بلسان الدعاء وأجاد فيه. والواحدي نسيج وحده في حمل أبيات هذا الديوان على ما يضحك منه الصبيان ! / أبوالمجد ٢٢ شعبان ٣٥٥[١].

فـيَا بَحـرَ البُـحورِ ولَا أُوَرِّي ويَا بَدرَ البُـدورِ ولَا أُحـاشِي

أجهَر به ولا أحاشي[٢].

الظاهر انَّ المراد: انّي لا أتَّقي أحداً ولا[٣].

وطَـائِرَةٍ تـتبّعها المَـنَايَا عَلَى آثَارِهَا زَجِـلُ الجَـنَاحِ

يعني بالطائرة: الحجلة[٤].

هذا مذكورٌ في عنوان الأبيات، فما الفائدة في توضيح هذا الواضح ! ولكنّ الواحدي ـ كما نبَّهنا عليه مراراً ـ أستاذٌ في شرح الواضح من شعر المتنبّي ! وأكثر من نصف شرحه من هذا النمط !! / أبوالمجد رجب ٣٥٥[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٦٠؛ طبعة برلين: ٣٥١.

٢. الطبعة الحجريّة: ١٦٤؛ طبعة برلين: ٣٥٨.

٣. هكذا العبارة مبتورةً في المخطوط.

٤. الطبعة الحجريّة: ١٦٦؛ طبعة برلين: ٣٦١.

لَـو كَـانَ ضَـوءُ الشُّـمُوسِ فِي يَـدِه لَـضَاعَهُ جُـودُه وأَفـنَاهُ[١]

الَّذي أحفظه: «صاغ» ـ بالغين المعجمة ـ؛ فامعنى: أنَّه يصوغ ضوؤُها دارهـم ودنـانير ـ أي: يسبكها ويجود به ـ. وهذا هو الأنسب، لأنّ ضوء الشمس ليس مـمَّا يـنفع السـائل والَّذي يجود عليه. ولاحِظ قوله في «العضديَّات» في وصف ضوء الشمس: «دنانيراً تفرّ من البنان». ولاينافيه البيت الَّذي قبله، لأنّ الفرق واضحٌ. / ١٣ صفر ٣٥٤[١].

لَا يَـتَوقَّ أبُـوالعَشَـائِرِ مَـن لَيسَ معَانِي الوَرَى كـمَعنَاهُ[٢]

لمَّا لام النَّاسُ أبالعشائر في الجود أجابهم المتنبِّي بجوابين:

أحدهما: أنَّ اللَّه ـ تعالى ـ خلقه وخلقَ خُلقَه، ولا ملامة على ما لا قدرة على تركه ـ كما ذكره الشارح وأصاب ـ؛

وثانيهما: أنَّ الملامة على الجود لايكون إلَّا لخوف الفـقر عـلى المـظلوم، ولايُـخاف على أبي العشائر منه، لأنّه شجاعٌ يضرب هام العداة ويأخذ أموالهم، فيكسب مـن المـال ما يكسبه غيره بالملق للأغنياء. فالشحُّ عنده والحال هذه يكون من الجبن، لأنَّه لايكـون إلَّا بترك ضرب الهام، ولا يكون ترك ضـربه إلَّا للـجبن وهـو صـورةٌ للشُـحِّ. وهـذا مـن أعذب القول وأحسنه، وجميع ذلك واضحٌ بعد التأمُّل. ولكـنَّ الواحـدي بُـلِي بـالخذلان وحرم فهم الواضح، وطفق يذكر في خلال الأبيات ما يـملي عـليه وسـوسته وتسـوَّل له مخيِّلته!؛ فيقول في شرح البيت الرابع: «إنَّ الشُّجاع لايكون بخيلاً»؛ وأين هذا ـ إن تمَّ! ـ من قوله بربّه: «في الشُّحِّ صورة الفـرق»، لأنّ صـريحه انَّ تـرك الجـود ـ وهـو الشُّـحُّ ـ بـدا في صـورة الفـرق، لا أنَّـهما مـتلازمان أو نـاشئان عـن سـببٍ واحـدٍ. واسـتشهد عـليه بقول الجاحظ.

---

١. الطبعة الحجريَّة: ١٧١؛ طبعة برلين: ٣٦٩.

٢. الطبعة الحجريَّة: ١٧٢؛ طبعة برلين: ٣٧٠.

وقوله: «الشجاع لايفرق» غلطٌ! فكم حفظتْ صفحات التأريخ تراجم جبناء الأسخياء وشجعان الأشحاء؛ ولعلّه عدّ مطلق عدم الخوف شجاعةً. وهذا من أشنع القول وأسخفه! وعليه فخوف المَسَبّه والعارّ ودخول النار شجاعةٌ!

وبعد ذلك كلّه فأيّ معنىً لتأمين السيف من الفرق في لجّة السماح والسيف لايأمن إلّا من بأس العدوّ؟!

والطامّة الكبرى قوله في شرح البيت الخامس: «وكلّ أحدٍ يحبّه لشجاعته»، وأنّه كقوله: «ومن شرف الأقدام»؛ وقد ألجأه الغلط في تفسير البيت إلى التكلّف في الموصول وحمله على قبيح الكلام، ولاأثر لحبّ الناس له في البيت. وأنت إن أنصفتَ تعلم أنّه ليس من قوله: «ومن شرف الأقدام ـ... إلى آخره ـ»، بل هو من قبيل قول الشريف الرضي في وصف بني حملان ـ: عشيرة أبي العشائر ـ:

استنزلوا أرزاقَهم بسيوفِهم فعنوا بعسرٍ حدَّ له وصفاد

وبالجملة تفسير الواحدي لهذه المقطوعة خبطٌ وخلطٌ! ولايحضرني سائر شروح الديوان لأنظر إلى كلام غيره فيها؛ وأنا في مطمورة إصفهان غريب الوجه واليد واللسان، بعيدٌ من كتب الأدب وأهله!! والواحدي نسيج وحده في تفسير الواضحات وتبديل ألفاظ البيت بمثلها وأخفى منها!؛ وشاهد قولي تفسيره المقطوعة الّتي تلي هذه. / أبوالمجد.

بَليتُ بِلَى الأَطلالِ إن لَم أقِفْ بِها وُقوفَ شَحِيحٍ ضَاعَ فِي التُّربِ خَاتِمُه

وأورد ابن جنّيٍّ على هذا[1].

لايُنكر علوُّ مقام أبي الفتح في فنّي النحو والصرف؛ وأمّا في علوم البلاغة فلولا قلّة اطّلاعه عليها وهبوط درجته فيها لم يورد مثل هذا السؤال التافه، ولم يَحْوَج العروضي إلى الجواب البارد الّذي تكلّفه، ويقطع بأنّ أباالطيّب لم يخطر ذلك بباله!

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٧٣؛ طبعة برلين: ٢: ٣٧٤.

وظاهرٌ انَّ قول أبي الطيِّب من التشبيه النادر الَّذي يتهافت عليه الفصحاء ؛كقولهم: أقصر من جِلسة الخطيب ، وأطول من وقت العشاء الآخرة إلى غير ذلك ممَّا لايُحصى ... . / أبوالمجد ٢٤ ربيع الثاني ٣٥٤[١].

وأَحسَنُ مِن مَاءِ الشَّبِيَةِ كُلِّه حيَا بَارقٍ فِي فَازَةٍ أَنَا شَائِمُه

و«الفازة»: شراع ديباج[١].

«الفازة»: خيمةٌ صغيرةٌ معروفةٌ من القديم إلى اليوم ، ويعرفها الأطفال والنساء ، فتفسيرها بالشراع عجبٌ!

ثمَّ إنَّ المعهود[٢] من معاني الشراع هو شراع السفينة ، فهل كان سيف الدولة في البحر!؟

ثمَّ إنَّ سيف الدولة لم يكن في الشراع حيث يشبّهه المتنبّي ؛ ولايمكن الاعتذار للواحدي إلَّا أن يقال: إنَّه كان زمان اشتغاله بشرح البيت محموماً وهذا ما هذى به! / أبوالمجد ١٤ شعبان ٣٥٥[١].

رَواقُ العِزِّ فَوقَكِ مُسبَطِرٌّ ومُلكُ عَلِيٍّ ابْنِكَ فِي كَمالِ[٣]

قال ابن فورجّة[٤].

غفل ابن فورجّة عن قول الصاحب في مرثية النساء ، فزعم انّه أنكر مطلق اللفظ ، فاستشهد عليه بقول عمرو ؛ [و] ما درى أنَّ الصاحب أنكر على المتنبّي في ذكره هذا المورد ؛ وسببه واضحٌ لمن عرف معناه. / أبوالمجد ١٥ رجب ٣٥٤[١].

---

١. الطبعة الحجريّة : ١٧٦ ؛ طبعة برلين : ٣٧٩.

٢. الظاهر انَّ المحشّي عدل عن اعتراضه هنا على الواحدي ، لأنّه كتب في ذيل الحاشية هكذا : «الشراع للخيمة كان معروفاً في عصر المتنبّي ؛ قال القاضي التنّوخي : «فكان السماء خيمةٌ وشى وكان الجوزاء فيها شراعٌ» ؛ فلابدّ من المراجعة واصلاح الحاشية». / ابوالمجد ١٣ ربيع الأوّل ١٣٥٦.

٣. الطبعة الحجريّة : ١٨١ ؛ طبعة برلين : ٢ : ٣٩٠.

٤. الطبعة الحجريّة : ١٨١ ؛ طبعة برلين : ٢ : ٣٩٠.

قال العروضي: فإنَّما غيَّره عليه الصاحب[١].

من يصدق أحد الأنذال الَّذي مهنته مسح النعال لأخذ دراهم معدودة ثمَّ يفتري لأجل قوله على مثل الصاحب هذه الفرية الّتي يجلُّ عنها أقل أهل الأدب، فالواجب في شرع الفضل أن يُضرب ألف سوطٍ!! / أبوالمجد ١٥ صفر ٥٤(١٣).

وإنِّي لأَعشَقُ مِن عِشقِكُم نُحولِي وكُلَّ فَتىً نَاحِلِ

كلّ ناحلٍ في الحبِّ[٢].

ليس في البيت ما يدلُّ على تخصيص الناحل في الحبِّ؛ فهذا تخرُّصٌ من الواحدي! / أبوالمجد ٢٩ ربيع الثاني ٣٥٩[١].

تَتلُو أَسنَّتُه الكُتْبَ الَّتِي نَفَذَتْ ويَجعَلُ الخَيلَ أبدَالاً مِن الرُّسُلِ

يقول: أسنَّته تتبع كتبه[٣].

تفسيرٌ حسنٌ لولا أنَّه قد شوَّهه بتخرُّصاته الّتي لا أثر في البيت لها، ولا يتوقَّف تفسيره عليها. وأحسن منه أن يكون «نفذت» بصيغة المجهول ـ أي: الكتب الّتي ترسلها الملوك وغيرهم ـ، ويكون «تتلو» من التلاوة؛ والمعنى: إنَّه لا يعبأ بها ولا يتلوها، بل يتلوها أسنَّته، كنايةً عن أنَّها لاتبنى عزائمه ولايصدُّه عن حربهم. ونسبة التلاوة إلى الأسنَّة في الدرجة العليا من الحُسن والبلاغة. وينافي تفسير الواحدي قوله في هذا الممدوح:

ولاكتبٌ إلَّاالمَشرَفيّة عنده ولارسلٌ إلَّاالخميس العَرَمرَم

/ أبوالمجد غرَّة جمادى الأولى ٣٥٦[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٨٢؛ طبعة برلين: ٣٩١.

٢. الطبعة الحجريّة: ١٨٤؛ طبعة برلين: ٣٩٥.

٣. الطبعة الحجريّة: ١٨٧؛ طبعة برلين: ٤٠٣.

بِنَفسِي وَلِيدٌ عَادَ مِن بَعدِ حَملِهِ إلَى بَطنِ أُمٍّ لَا تُطَرِّقُ بِالحَملِ[١]

هذا من باب نفي الشيء بايجابه، على حذوقوله: لايمسح عينيه من الكحل، أي: لايكتحل. ... ونفي الشيء بإيجابه من أحسن التعبير وألطف نكات البديع؛ وهذا هو الَّذي أراده المتنبّي. ولا أدري كيف خفي هذا ـ على وضوحه! ـ على الواحدي وغيره ممَّن نقل كلامه فأطال وجاء بما لاطائل فيه!؛ وكفَّره الآخرون على غير ذنبٍ صدر منه إلَّا سوء فهم الشارحين! إنْ عُدَّ هذا ذنباً له!! / أبوالمجد.

إنِّي لأُبغِضُ طَيفَ مَن أحبَبتُه إذْ كَانَ يَهجُرُنَا زَمَانَ وِصَالِهِ

ولكنّه قلَّب الكلام[٢].

لا قلب في الكلام والقلب في فهم الواحدي! والضمير في «يهجرنا» يرجع إلى من أحب؛ وفي «وصاله» إلى «الطيف». ولا أدري من لايفهم واضح الشعر كيف يقدم على تفسير الكتاب الكريم! وما ذكره في البيت الَّذي بعده ـ وهو قوله: «مثل هجر هذه الأشياء» ـ هجرٌ كلُّه!! / أبوالمجد ٧ ربيع الأوَّل ٥٥(١٣).

يَا أَيُّهَا القَمَرُ المُبَاهِي وَجهَهُ لَا تَكذَبَنْ فَلَستَ مِن أشكَالِهِ

للقمر لاتسمعنَّ الكذب[٣].

فهي القمر عن كذبه في ادِّعائه أنَّه مثل الممدوح. والواحدي جرى على ما جُبِّل عليه من الإعوجاج! فقرأ لفظ «لاتكذبنَّ» بضمِّ «التاء» وفتح «الذال»، فلفَّق ماترى!!

وقوله: «زيادته كلّ ليلهٍ» زيادةٌ باردةٌ. / أبوالمجد ٢٢ شوَّال ٣٥٥[١].

---

١. الطبعة الحجريَّة: ١٩٢؛ طبعة برلين: ٤١١.

٢. الطبعة الحجريَّة: ١٩٥؛ طبعة برلين: ٤١٨.

٣. الطبعة الحجريَّة: ١٩٧؛ طبعة برلين: ٤٢١.

وبَينَ القَرعِ والقَدَمَينِ نُورٌ يَقُودُ بِلا أزِمَّتِها النِّيَاقَا

يقال: ناقةٌ ونوقٌ[١].

انظر قوله في صفحة ٣ سطر ١٢[٢]: «ومِن حقِّ المصنِّف ـ... إلى آخره ـ» وأخذه على ابن جنِّيٍّ ذكرَه ما لا حاجة إليه في شرحه، ثمَّ انظر إلى ذكره جموع الناقة وسَلْه عن الحاجة إليها في شرح الديوان!؛ ومثله كثيرٌ في شرحه. / أبوالمجد ٢٢ رجب ٣٥٥[١].

وحَاشَا لِارْتِياحِكَ أن يُبارَى ولِلْكَرَمِ الَّذي لكَ أن يُباقَى

وكرمك لا يباهي بالبقاء[٣].

تفسير «يباقى» بما ذكر ركيكٌ لفظاً ومعنىً. و«البوق» بمعنى السرقة لغةٌ عراقيةٌ شائعةٌ من القديم إلى اليوم مذكورةٌ في أمَّهات الكتب اللغويّة؛ فلو حمل عليه لكان مناسباً لقوله بعد هذا: «ولم أظفر به منك استراقاً». وعليه فـ«يُباقى» فعلٌ مجهولٌ كيُقال، ونسبتها إلى الكرم شبيه مجازٍ في الإسناد؛ وهو شائعٌ جدّاً.

السرقة لايكون إلّا ممَّن يشحُّ بالعطاء، ويكون المسروق ممّا له موقعٌ عند المسروق منه. / أبوالمجد ١٠ شعبان ٣٥٥[١].

وإنْ جَـزِعنَا لَـه فـلَا عَـجَبٌ وذَا الجَزرُ فِي البَحرِ غَـيرُ مَـعهُودِ

يريد أنَّ البحر لا جزر له[٤].

رحم اللّه من عرف معنى هذه العبارة وفهَّمني به! وإذا كان البحر لا جزر له فيكون للبرِّ على قول الواحدي!

---

١. الطبعة الحجريّة: ١٩٨؛ طبعة برلين: ٤٢٥.

٢. الرقم يشير إلى الطبعة الحجريّة المحشّاة من قبل المحشّي.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٠٠؛ طبعة برلين: ٤٢٨.

٤. الطبعة الحجريّة: ٢٠١؛ طبعة برلين: ٤٣١.

ثمَّ ما معنى قوله: «وإنَّما يعرف»؟! ولعلَّ معنى البيت: انَّ جزر المعهود هو ما يكون موتنا ونقضه المدُّ، وهذا جزرٌ لا مدَّ بعده. / أبوالمجد ١٢ شعبان ٣٥٥[١].

فإذَا رأَيتُكَ دُونَ عِرْضٍ عَارِضاً أَيقَنتُ أَنَّ اللَّه يَبغِي نَصرَهُ

وهذه القافية فيها خللٌ[١].

أطال القول في أنَّ القافية «راءٌ» لا «هاءٌ»، وهذا أمرٌ واضحٌ لا يحتاج إلى بيانٍ فضلاً عن هذا الاطناب الَّذي فيه!

وأمّا العُذر في اشباع «الهاء» ـ أوالحاق «الواو» كما يقول ـ فهو إن كلّاً من شطري البيت قد يُعامل معاملة التامّ، ولهذا يصرَّع الأوَّل ويُقطع همزة الوصل في أوَّل الثاني ويقع فيه الجزم الممنوع في الحشو. / أبوالمجد.

ولو اقتصر على قوله: «أوتقول: أشبع ضمَّة الهاء» لكان أولى.

بِغُرَّتِهِ فِي الحَربِ والسِّلمِ والحِجَى وبَذلِ اللُّهَى والحَمْدِ والمَجدِ مُعلَمُ[٢]

يقول: إنَّ الكماة يعلِّمون أنفسهم في حال الحرب خاصّةً بعلامةٍ واحدةٍ خارجيةٍ لا شرف فيها، فإنَّها تُفارقهم؛ والممدوح يعلِّم بوجهه وصفاته وأفعاله بما لا تُفارقه في حالَي الحرب والسِّلم كلُّها شريفٌ في نفسها؛ هذا مراده قطعاً من غير فرقٍ بين الروايات. [و] ما ذكره تطويلٌ لا يرجع إلى طائلٍ؛ تأمَّل وانصف! / أبوالمجد غرّة صفر ٣٥٦[١].

حَوالَيهِ بَحرٌ لِلتَّجَافِيفِ مَائِجٌ يَسيرُ بِه طَودٌ مِن الخَيلِ أَيهَمُ

«الأيهم»: الَّذي لايهتدي[٣].

«الأيهم»: صفةٌ للطود، فلا مناسبة بينه وبين ما حمله عليه؛ بل ولا معنى له! والمراد منه

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٠٤؛ طبعة برلين: ٤٣٥.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٠٦؛ طبعة برلين: ٤٤١.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٠٨؛ طبعة برلين: ٤٤٣.

هنا الجبل الصعب الأملس الَّذي لا يُرتقى. ولمَّا جعل المتنبِّي الخيل طوداً جعله أيهماً ـ أي: صعباً لا يُرام ـ. / أبوالمجد ٤ صفر ٣٥٦[١].

ولَـو بِـتُّ عِـندَ قَـدرَيْكُمَا لَـبِتُّ وأعْـلَاكُـما الأسْـفَلُ[١]

ولي تضمينٌ بديعٌ لهذا البيت أمازح به رجلاً يصاحب غلاماً، يمنعني الحياء عن ذكر تمامه؛ وصدر البيت الَّذي قبله: «فعلت»، وقافيته: «يفعل»؛ وعلى الأديب لايخفى تمامه. / أبوالمجد ٦ صفر ١٣٥٦.

عَـرَفتُكَ والصُّـفُوفُ مُـعبَّيَاتٌ وأَنتَ بِـغَيرِ سَـيفِكَ لَا تَـعِيجُ

أشار إلى قلَّة حفله بجُنده[٢].

من المعلوم أنَّ الرئيس الشجاع لايحارب بغير السيف، وهذا عليٌّ أميرالمؤمنين وأشجع الأوَّلين والآخرين لم يُنقل في خبرٍ يُوثق به أنَّه ترك قوساً أو اعتقل رمحاً. ولمَّا رُئيَ سيف الدولة وبيده رمحٌ حمل ذلك على أنَّه يريد اخفاء نفسه؛ ولهذا قال البيت: «ووجه البحر ـ... إلى آخره ـ. وقول الشارح: «أشار إلى قلَّة حفله بجنده» من وساوسه الَّذي لم‌يخطر ببال المتنبّي! / غرَّة ربيع الثاني ٣٥٦[١].

وإنْ يُـقدِمْ فَـقَد زُرنَـا سَمَـندُو وإنْ يُحـجِمْ فَـوعِدُنَا الخَـلِيجُ

فقد لحقناه بالخليج[٣].

من لا يعرف معنى الخليج ويفسِّره بالنهر كيف يقدم على شرح هذا الديوان! / أبوالمجد. وقوله: «بقرب قسطنطنيّه» يضحك منه أطفال المكاتب!!

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٠٩؛ طبعة برلين: ٤٤٩.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢١٠؛ طبعة برلين: ٤٥٠.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢١٠؛ طبعة برلين: ٤٥١.

يَـرُدُّ يَـداً عَـن ثَـوبِها وهْـوَ قَـادِرٌ ويَعصَى الهَوَى فِي طَـيفِهَا وهْـوَ رَاقِـدُ

ردُّ اليد عن ثوبها يعني إزارها[١].

إذا ردَّ يداً عن سائر ثيابها فإزارها أولى بردِّها عنه؛ فقول الواحـدي: «يـعني إزارهـا» لا وجه له! و«الثوب» في لغة العراق ـ وأبو الطيِّب عراقيٌّ ـ خصوص ما يستر أعالي البدن. فإن شئتَ التخصيص فحمله عليه أولى، لأنّه أدلُّ على التعفُّف. / أبو المجد ٢٧ شعبان ٣٥٥[١].

شَنَنتَ بِهـا الغَـارَاتِ حَـتَّى تَـركْتَهَا وجَفْنُ الَّذي خَلفَ الفَـرَنجَةِ سَـاهِدُ

و«الفرنجة» قريةٌ بأقصى الروم[٢].

كان الأجدر بالواحدي أن يترك شرح هذا الديوان ويكتب كتاباً في فنّ الجغرافيا وفي المسالك والممالك، فإنَّه يعرف منها ما لا يعرفه أحدٌ من علمائها! يقول: «إنَّ فرنجة قريةٌ»!؛ و: «الخليج نهرٌ بقرب قسطنطنيّة»!؛ و: «الصراة ينتهي إلى الشام»!؛ وهكذا!! / أبو المـجد ١٧ محرَّم ٣٥٥[١].

وحَمـدَانُ حَمـدُونٌ وحَمـدُونُ حَـارِثٌ وحَـــارِثُ لُـقمَانٌ ولُـقمَانُ رَاشِـدُ

لجمع الأسامي في الشعر[٣].

يسمَّى عند علماء فنّ البديع بـ: «الاطِّراد».

وكُـنتُ إذَا أَبـصَرتُهُ لَك قَـائِماً نَـظَرتُ إِلَى ذِي لِـبدَتَينِ أَدِيبُ

لو قال «مهيب» لكان أحسن[٤].

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢١٥؛ طبعة برلين: ٤٦٠.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢١٦؛ طبعة برلين: ٤٦٣/ ٤٦٤.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢١٧؛ طبعة برلين: ٤٦٦.

٤. الطبعة الحجريّة: ٢١٨؛ طبعة برلين: ٤٦٩.

لو قال ذلك كان توضيحاً للواضح ـ كقولك: عسلٌ حلوٌ وصَبِر مرٌّ ـ، إذ كلّ أسدٍ مهيبٌ، ولم يكن في البيت سوى تشبيه مُهاب بالأسد، وهو تشبيهٌ مبذولٌ يعرفه العوام ويجري في كلمات الأطفال والنسوان. والّذي يحسن البيت وصفه مع ادّعاء كونه أسداً بما ليس من طباع الأسد ولا في صفاته، وهو الأدب؛ فكأنّ أباالطيّب إذا أبصره تعجّب من ذي لِبدَتين متّصفٍ بأحسن صفات الإنسان. فلا دَرَّ ابن الوكيع ولا الواحدي إن كان ارتضاه. / أبوالمجد ١٤ صفر ٣٥٠[١].

وخَلَّى العَذَارَى والبَطارِيقَ والقُرَى وشُعثَ النَّصَارَى والقَرَابِينَ والصُلْبَا

«القرابين»: خاصّة الملك، واحدهم قربان[١].

«القربان»: ما يناوله الكاهن أتباعه من النصارى. وما حمل عليه الواحدي لايناسب شعث النصارى والصليب. / ابوالمجد.

فَحُبُّ الجَبَانِ النَّفسَ أَوردَه البَقَا وحُبُّ الشُّجاعِ النَّفسَ أورَدهُ الحَربَا

يقول: فالجبان إنّما اتّقى الحرب[٢].

هذا المعنى صحيحٌ في نفسه، ولكن الأنسب بمقاصد المتنبّي ـ ويشهد به كثيرٌ من شعره ـ أن يكون مراده: أنّ الجبان والشجاع يحبّان النفس والعيش لها ويحبّان ما تحبّ؛ والفرق أنّ نفس الجبان تحبّ الحياة وإن كانت مع الذلّة والخمول، والشجاع تحبّ نفسه المعالي وتراها عيشاً لها ولا يعبأ بالحياة ـ كما قال:

فموتي في الوغى عيشٌ لأنّـي رأيتُ العيش في أرب النُّفوس

/ أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٢٢؛ طبعة برلين: ٤٧٧.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢١٨؛ طبعة برلين: ٤٧٧.

وجَـيشٍ يُـثَنِّي كـلَّ طَـودٍ كأنَّـهُ خَريقُ رِياحٍ واجَهتْ غُصُنا رَطباً[١]

أي: يعطفه ويميل به شأن كلِّ ثقيلٍ إذا علا ما هو أخفُّ منه؛ ومنه: تثني القصن وتثنيَت المرأةُ عطفَها. وأمّا جعل الطود اثنين كما يقول الواحدي فمِن المضحك للـناظر والمـبكي للديوان الَّذي أفسده بفساد طبعه!

وهل سائلٌ عنه عن السبب الَّذي يجعلونه اثنين؟ فإن كان المراد نسفه ودكه فلم يثلفوه ولم يفسّره؛ وهكذا. / أبوالمجد ٢٥ جمادى الأولى ٣٥٤[١].

فـالخيل والليـل في البـيداء تـعرفني والطعن والضرب والقرطاس والقلم

ومن اتى بضد هذاالبيت[٢]

رحم اللّه صاحبنا القريشي حيث قال ـ بتصرّفٍ منّي ـ:

الخـبز واللـحم والكـرّاث يـعرفني وشـلّة المـاش والأكـراش والكَـلَم

صَـحِبتُ فِي الفَـلَواتِ الوَحشَ مُـنفَرداً حـتَّى تَـعجَّبَ مِـنِّي الفُـورُ والأَكَـمُ

حتَّى لو كانت الجبال[٣].

ما أبرد هذه الجملة! وكأنَّ الواحدي لا يعرف واضحات علم الأصول والبيان، ولو عرفها لعلم أنَّ نسبة التعجُّب على نحو الحقيقة ولو ادِّعائيَّةً؛ وعليه يتوقَّف حسن البيت. ونظائره الّتي لا تُعدُّ في منثور الكلام ومنظومه راجع كتابنا: سمط اللآل في الوضع والاستعمال[٤]. / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٢٣؛ طبعة برلين: ٤٧٩.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٢٥؛ طبعة برلين: ٤٤٨.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٢٥؛ طبعة برلين: ٤٤٨.

٤. «سمط اللآل في مسألتي الوضع والاستعمال» من مؤلّفات المحشّي، طُبع في مقدّمة كتابه وقاية الأذهان ـ في علم الأصول ـ، التحقيق والنشر بواسطة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، بقم المقدّسة.

بِأيِّ لَـفظٍ تَـقُولُ الشِّـعرَ زِعـنِفَةٌ تَجـوزُ عِـندَكَ لَاعُـربٌ ولَاعَـجمُ

وهو غير صحيح في المعنى[١].

لا أدري لماذا؟!؛ وهو أنسب بسياق البيت، لأنّه يكون حينئذٍ صفةً للفظ الّذي قبله. وقول الواحدي قبل ذلك: «ولا تسليم العجم ـ... إلى آخره ـ» لا معنى له! والظاهر انّ أباالطيّب أراد انّ هؤلاء ليس لشعرهم فصاحة العرب ولادقائق معاني العجم، فكأنّهم ليسوا بعربٍ ولاعجمٍ. / أبوالمجد.

أَ هذَا جَـزاءُ الصِّـدقِ إنْ كُـنتُ صَـادِقاً أَ هَـذَا جـزَاءُ الكِـذبِ إنْ كُـنتُ كـاذِباً

إن كنتُ صادقاً في مديحك[٢].

تأمَّل فيما أورده في معنى البيت!

ومعنىً آخر هو: إنّي إن كنتُ صادقاً فيما عاقبته في «الميميّة» وإنّه صدر منه التقصير في حقّي فجزائي رفع ذلك والإحسان إليَّ، وإن كنت كاذباً فجزائي القتل والصلب مـثلاً؛ أمّـا العتاب من مثله والمعاملة بما ذكره في «الرائيّة» من قوله: «أرى ذلك القرب صار ازواراً ـ... إلى آخره ـ» فليس جزاءً للصادق ولا للكاذب. / أبوالمجد.

وقَـد أرَانِي الشَّـبابُ الرُّوحَ فِي بَـدنِي وقَـد أَرَانِي المَشِـيبُ الرُّوحَ فِي بَـدلِي[٣]

لمَّا رُئي الفرق البيِّن والبون البعيد بين بدنه في حال الشباب وبينه في زمن المشـيب، ادَّعى أنَّ الثاني بدل بدنه الأوَّل والروح واجدة؛ وهذا معنىً واضحٌ جيِّدٌ؛ ولعلّه الّذي أراده ابن جنّيٍّ وإن قصرت عبارته.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٢٦؛ طبعة برلين: ٤٨٦.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٢٧؛ طبعة برلين: ٤٨٧.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٢٨؛ طبعة برلين: ٤٨٩. والعبارة لم توجد في طبعة برلين.

وحينئذٍ ما أورده عليه ابن‌فورجّه هذيان محمومٍ!

وما جعله أحسن ما يُحمل عليه من أقبح الوجوه، إذ لا ذكر للولد في البيت لا تصريحاً ولا تلويحاً؛ فهو تخرّصٌ صرفٌ! كيف وقد ذكر الشباب والمشيب، فمعناه: إنّ الشيب في تبدُّل المشيب؛ وأين هذا من الوجه الَّذي ذكره؟!؛ أللهمَّ إلَّا بتكلُّفاتٍ باردةٍ. / أبوالمجد ٣صفر ٣٥٦[١].

لعلَّ عَتبَكَ مَحمودٌ عواقِبُه فرُبَّما صَحَّتِ الأجسَامُ بِالعِلَل

فأتأدبّ بعد عفوك[١]

الظاهر أنّ الواحدي عكس بفهمه المعكوس معنى البيت!؛ والمراد: أنّ عتابك يعضه رضاً ونائلاً ويزيدني قُرباً منك.

وقوله: «أتأدّب... بعفوك ـ... إلى آخره ـ» بعيدٌ سمجٌ! / أبوالمجد ٢٠ جمادي الأولى ٣٥٦[١].

وأَشنَبَ مَعسُولِ الثَّنِيَّاتِ واضِحٍ سَتَرتُ فَمِي عَنهُ فَقَبَّلَ مَفرِقِي[٢]

لا أدري لماذا ستر المتنبّي فمه عنه إلَّا أن يكون أبخر فستر فمه للِنتِنه! فأين هو من قولي:

أُقَبِّل فاهَا عِندَ تَقبِيلِها فَمِي وذَا فِي بَدِيعِ الحُبِّ يُدعَى تَقَابُلاً[٣]

/ أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٤[١].

ابيضّ الوجه تعفَّفت عنه[٤].

لا وجه لجعل «الواضح» صفة «الوجه»، ولا ذكر له في البيت؛ والظاهر أنَّه صفةٌ لـ«لأشنب».

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٣٠؛ طبعة برلين: ٤٨٠.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٣٢؛ طبعة برلين: ٤٩٩.

٣. راجع: ديوان أبي المجد، ص ١١٩.

٤. الطبعة الحجريّة: ٢٣٢؛ طبعة برلين: ٤٩٩.

ووصف الثغر بالوضوح ومرادفاته في الشعر أكثر من أن تُحصى. / أبوالمجد ١٠ صفر.

ضَرُوبٌ بِأطرَافِ السُّيُوفِ بَنانُهُ لَعُوبٌ بِأطرَافِ الكَلَامِ المُشَقَّقِ

انَّه يأتي بالتجنيس[١].

الكلام المشقَّق ما أُخرج أحسن مخرجٍ؛ وعليه حمل علماء اللغة حديث البيعة: «تشقيق الكلام عليكم شديدٌ» ـ أي: إخراجه أحسن مخرجٍ.

وما حمله عليه الواحدي من خصوص التجنيس حمل جاهلٍ بواضحات اللغة، بليدٍ لايفهم واضحات المعاني! / أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٤[١].

ولمازحٍ أن يقول: بحمله على التجنيس نجَّس البيت! على أنَّ اثبات التجنيس ممَّا يُمدح به الشاعر، لا سيف‌الدولة!! / ١٠ شعبان ٣٥٥[١].

ومَا بِكَ غَيرُ حُبِّكَ أنْ تَراهَا وعِثْيَرُهَا لأرجُلِهَا جَنِيبُ

وهي تمشي في ظلِّ ذلك[٢].

ظلُّ العثير عبارةٌ قبيحةٌ؛ حاشا أباالطيِّب أن يقصد ما قاله! / أبوالمجد ١٣ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

لِكُلِّ امْرِءٍ مِن دَهرِهِ مَا تَعوَّدَا وعَادَاتُ سَيفِ الدَّولَةِ الطَّعنُ فِي العِدَا

جعله سيفاً ثمَّ وصفه[٣].

لم‌يجعله المتنبّي سيفاً، بل هو لقبه قبل أن يعرفه. وما قاله اجتهادٌ باردٌ لم يخطر بخاطر أبي‌الطيِّب. / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٣٣؛ طبعة برلين: ٥٠١.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٤٦؛ طبعة برلين: ٥٢٤.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٤٨؛ طبعة برلين: ٥٢٩.

أَجِــزني إذا أُنشِــدتَ شِعراً فَـإنَّما بِشــعرِي أتَــاكَ المَادِحُونَ مُـردَّدَا

فانَّ ذلك المنشد شعري يأتيك[١].

وله تفسيرٌ آخر لعلَّه أقرب إلى مقاصد المتنبّي؛ وهو: انّ مدائحي فيك أوجب اشتهارك بالجود واعطائك جزيل الصِّلاة للمادحين، فقصدوك. ويقرب هذا البيتُ الَّذي قبله، كما انَّ البيت الَّذي بعده يقرب التفسير المذكور في المتن. / أبوالمجد ٨ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

إذَا مَــا سِرتُ فِي آثَـارِ قَـومٍ تَخَــاذَلتِ الجَـمَاجِمُ والرِّقَـابُ

وعندي في معنى هذا البيت غير ما ذكره[٢].

الوجه ما قاله ابن فورجّة. والَّذي عنده ليس بشيء! إذ لا أثر في البيت من خوفهما منه. / أبوالمجد ٦ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

يُكــلِّفُ سَـيفُ الدَّولةِ الجَـيشَ هَمَّـهُ وقَد عَجَزتْ عَنهُ الجُيُوشُ الخَـضَارِمُ[٣]

لا تصحُّ هذه الرواية إلَّا أن يكون جيش الممدوح قليلاً، وهذا بالذمِّ أشبه منه بـالمدح. ولازال المتنبّي في قصائده «السيفيّات» وغيرها يمدح الجيش بالكثرة والعظم، وهذا هـو الوجه في الرواية الّتي زعم أنَّه لا وجه لها في المعنى، وهو أحسـن وأصـحُّ مـن الروايـة الأخرى. / أبوالمجد ١٢ جمادى الأولى ٣٥٦[١].

إذَا بَـرقُوا لَم تُـعرَفِ البِـيضُ مِـنهُمُ ثِـيَابُهُمُ مِــن مِــثلِهَا والعَــمَائِمُ[٤]

يعني الروم.

تأمَّل وراجع شرحاً آخر غير هذا.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٥٠؛ طبعة برلين: ٥٢٩.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٥٤؛ طبعة برلين: ٥٤٤ / ٥٤٥.

٣. الطبعة الحجريّة: ٢٥٦؛ طبعة برلين: ٥٤٨.

٤. الطبعة الحجريّة: ٢٥٧؛ طبعة برلين: ٥٥١.

ولَـيلاً تَـوسَّدنَا الثَّـويَّةَ تَحـتَهُ كَأنَّ ثَراهَا عَـنبَرٌ فِي المَـرَافِـقِ

قال العروضي فيما استدرك[١].

ألَا ينظر العروضي إلى قوله: «توسَّدنا» و«الوسادة» تناسب الخدَّ والرأس ؟! فأيُّ مناسبةٍ بين جعل الرأس أو الخدِّ فوق الثوية وبين كون ثراها عنبراً في مرافق اليد ؟!

ثمَّ إنَّ الوسادة تناسب اللين، فكان عليه أن تُشبَّه بشيءٍ لينٍ كالريش ونحوه؛

وأيضاً: أيّ مناسبةٍ بين مرافق اليد والعنبر وما استفادتها منها إلَّا أن يرى العروضي انتقال قوّة الشم من الأنوف إليها! وهذا بخلاف المرفقه؛ فإنَّ المترفين يختارون المرافـق اللـيّنة المطيبة لقربها من مشامّهم.

وعليه فمراد أبي الطيّب: أنّ الثرى على خشونتها وصلابتها طيّب الرائحة ونحن صعاليك كان لنا بمنزلة أحسن مُرافقٍ أرباب النعمة والثروة وهي اللُّبنَة المطيبة.

وبحفظي ـ وأظنُّ أنّي حفظتها من نسخةٍ صحيحةٍ ـ: المفارق، بدل المرافق؛ فليلاحظ! / أبوالمجد ٢٤ ربيع الثاني ٣٥٤[١].

بِـــلَادٌ إذا زَارَ الحِســانَ بِـغَيرهَا حَـــصَى تُـربِها ثَـقَينة للـمخانِقِ

من قول البُحتري: حصاها لؤلؤٌ[٢].

البحتري استعار اللؤلؤ للحصا، والمتنبّي وصف حصا الثوية بأنَّها تـجلب إلى غـيرها، وأنَّها تبقت للمخانق. وهو وصفٌ مطابقٌ للواقع، لأنّها حصى الغَريِّ الَّذي يُعرف الآن بالدُّرِّ، وهي فصوصٌ في نهاية الحسن تشبه الماس يُجلب إلى سائر البلاد ويَـتزيَّن بـها الرجـال والنساء وتباع بقيمةٍ غاليةٍ؛ وقد نسبه لذلك غيره من الشارحين كالعُكبري.

وهذا الشارح لجهله بذلك جعله مثل قول البحتري أو مأخوذاً منه، وهو أجنبيٌّ عنه! / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٦٠؛ طبعة برلين: ٥٦٠.

٢. الطبعة الحجريّة: ٢٦١؛ طبعة برلين: ٥٦٠.

سُهـادٌ لِأَجفَانٍ وشَمسٌ لنَـاظِرٍ وسُـقمٌ لأَبـدَانٍ ومِسكٌ لِـناشِقِ

قال العروضي: البيت من صفة[١].

لو كان كما قال العروضيُّ لكان اللازم أن يكون الأوصاف بالنصب، لا بالرفع، إلَّا بتكلُّفٍ لا يرتضه الأديب. هذا؛ مع أنَّ سياق الشطر الثاني في البيت الَّذي قبله يشـهد لأبـي الفـتح بالإصابة وللعروضي بالغلط. / أبو المجد.

يُحـدِّثُ عـنَّا بَـينَ عـادٍ وبَـينَهُ وصُدغَاهُ فِي خَدَّي غُلامٍ مُراهِـقِ[٢]

ما قاله ابن جنِّيٍّ هو المراد قطعاً، وما ذكره الواحدي بعيدٌ جدّاً!؛ وأيـن التـحديث مـن الغناء! / أبو المجد.

طِـوالٌ قَـناً تُـطاعِنُها قِـصارٌ وقُطرُكَ في نَدىً ووغَى بِحـارُ

قوله: وقطرك في ندىً إلى القليل[٣].

هذا تفسير قوله: «وقطرك في ندي»؛ وأين تفسير قوله: «في وغىً»؟! والظاهر يريد به الدماء الَّتي يريقها. / أبو المجد ٦ جمادى الأولى ٣٥٩[١].

وعـلَى الدروبِ وفي الرُّجـوعِ غَـضاضَةٌ والسَّـيرُ مُـتَتبِعٌ مـن الإمكَـانِ

قال العروضي: نعوذ باللَّه[٤].

ليته تعوَّذ باللَّه من الاجتهاد في قبال النصِّ ولم يجعل فهمه أصوب من قـائل الشـعر! وأعجب منه تصديق الواحديّ له!!؛ وما استدلَّ به لا يخفى فساده على صغار طلبة علم الإعراب.

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٢٦١؛ طبعة برلين: ٥٦١.
٢. الطبعة الحجريَّة: ٢٦١؛ طبعة برلين: ٥٦١.
٣. الطبعة الحجريَّة: ٢٦٤؛ طبعة برلين: ٥٦٨.
٤. الطبعة الحجريَّة: ٢٧١؛ طبعة برلين: ٥٩٧.

يقول أبوالفتح: «سألت المتنبّي»؛ ويقول الواحدي: «لو كان كما قال أبوالفتح»! / أبوالمجد النجفي.

كَفَى بِكَ دَاءً أن تَرَى المَوتَ شَافياً وحَسبُ المَنَايَا أن يَكُنَّ أمَانِيَا[1]

أوّل الكافوريّات.

كَتَائِبَ مَا انْفَكَّتْ تَدوسُ عِمَائِراً مِن الأرضِ قَد جَاسَتْ إلَيهَا فَيافِيَا

قبائل للغارة[2].

تفسير «العمارة» بالقبيلة لايناسب قوله: «من الأرض»؛ وإنّما يناسبها بمعنى العامر فيها في مقابلة الصافي. / أبوالمجد ٥ شوال ٣٥٥[١].

مَن الجَاذِرُ فِي زِيِّ الأعَارِيبِ حُمرُ الحُلَى والمَطَايَا والجَلَابِيبِ

بالذهب الأحمر والفضة[3].

إن سئل عن موقع «الفضّة» في شرح هذا البيت، فالجواب: إنَّ في خزائن والد الواحدي كان قسمٌ من الفضّة لونها الحمرة!! / أبوالمجد ٢٠ صفر ٣٥٤[١].

أيُنَ المَعِيزُ مِن الآرَامِ نَاظِرَةً وغَيرَ نَاظِرَةٍ فِي الحُسنِ والطِّيبِ

أي: الظباء أحسن منها عيوناً[4].

تأمّل في مراد الشارح؛ وعندي تفسيره أصعب من تفسير الشعر! / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٨١؛ طبعة برلين: ٦٢٣.
٢. الطبعة الحجريّة: ٢٨٣؛ طبعة برلين: ٦٢٨.
٣. الطبعة الحجريّة: ٢٨٥؛ طبعة برلين: ٦٣٣.
٤. الطبعة الحجريّة: ٢٨٦؛ طبعة برلين: ٦٣٥.

ومَا كُـلُّ هَـاوٍ لِـلجَميلِ بِـفاعِلٍ ولَا كـــلُّ فَـعَّالٍ لهُ بِمُـتمِّمِ[١]

من بديع التضمين قولي:

هويتُ خليلاً زرَانـي بـعدَ هـجعةٍ من الليلِ مُذ نامَتْ عُيونُ العَـواذِلِ

عَـفَفتُ فـلَم أفعَلْ قَـبيحاً يُشـينُنا «وما كلُّ هـاوٍ للـجَميلِ بِـفاعِلِ»[٢]

/ أبوالمجد ٢٠ شوال ٣٥٥[١].

ومُـلوكاً كأَمسِ فِي القُـربِ مِـنَّا وكَـــطَنْمٍ وأَخـتها في البِـعادِ[٣]

جعلهم كطمسٍ في البعاد؛ ولم يبيّن وجهه الواحدي! لعلَّ معناه: انَّ ملوكاً كانوا قريبين من زمانها فانقرضوا بسبب الاختلاف، فلم تبق آثارهم ونسيت أخبارهم؛ فكأنَّهم كـطمسٍ وجديسٍ في البعاد الَّذي يكون سبباً لمحو الآثار. والغرض: إنَّ الاختلاف يوجب محو الآثار.

وإن لم يرضك هذا الوجه فتأمَّل عسى أن تظفر بأحسن منه؛ فانَّ الواحدي لم يأت في شرحه بشيءٍ، بل جرى على عادته من إعادته، وجعل الشرح صدي البيت! / أبوالمـجد ١٨ صفر ٣٥٦[١].

أمَـا تَـغلَطُ الأيَّـامُ فيَّ بأَنْ أرَى بَـغيضاً تُـنافِي أوحَـبِيباً تُـقرِّبُ[٤]

ولي تضمين هذا البيت مع التورية بالاِسم:

أقولُ وقد صـدَّ الحـبيبُ وزارَنـي بَغيضٌ إليه الثِّـقل يُـنمى ويـنسبُ

«أمَـا تَـغلَطُ الأيَّـامُ فـيَّ بأَنْ أرَى بَـغيضاً تـنافي أوحَـبِيباً تُـقرِّبُ»[٥]

أبوالمجد ٦ ربيع الأوَّل ٣٥٦[١].

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٢٩٣؛ طبعة برلين: ٦٥١.

٢. راجع: ديوان أبي المجد، ص ١١٦. والشطر الأخير مثلٌ عراقيٌ معروفٌ.

٣. الطبعة الحجريَّة: ٢٩٦؛ طبعة برلين: ٦٥٨.

٤. الطبعة الحجريَّة: ٢٩٧؛ طبعة برلين: ٦٥١.

٥. راجع: ديوان أبي المجد، ص ٣٩.

أبـا المِسكِ هَـل فِي الكَأسِ فَـضلٌ أنـالُهُ فَـانِّي أُغـنِّي مُـنذُ حـين وتَـشرَبُ

هل تعطيني شيئاً[١].

يطلب منه الإمارة والولاية، كما أشار إليه في البيت الَّذي بعده وصرّح به في ما يـليه. واعتذار كافورٍ عن عدم انجاح مسؤوله معروفٌ. وتعبير الواحدي تناسب سـائلي أبـواب الجامع، ولا يليق بالمتنبّي! / أبوالمجد.

أحِـنُّ إلى أهـلِي وأهـوَى لِـقائَهُم وأَينَ مِـن المُشـتَاقِ عَـنقاءُ مُـغرِبُ

اشتاق إليهم[٢].

عبارة سوقيٍ لاعبارة أديبٍ. / أبوالمجد ١٨ صفر ٣٥٦[١].

تَشـابَهتِ البَهـائِمُ والعِبِدَّى عَـلَينا والمَـوالِي والصَّـمِيمُ

يقول: عمَّ الجهلُ الناسَ كلَّهم[٣].

لاشكَّ أنَّ كلَّهم عبيداللَّه، ولكن لاربط لهذه الجملة بهذا البـيت؛ وإنَّـما يـريد المـتنبّي التعريض بالأسود بأنَّه عبدٌ. / أبوالمجد ٢٠ شوال ٣٥٥[١].

فَـليتَهُ خَـلَّى لنَـا طُـرقَنا أعَـانَهُ اللَّـه وإيَّـانَا

أردا: أعانه اللَّه[٤].

كلَّا! لايريد هذا المعنى البارد بل الَّذي لا محصَّل له!؛ وإنّما يريد بأنَّه فقيرٌ معدمٌ مثلنا، وهذا كلامٌ يقال لمن يسأل بالكفِّ وأشابهه. / أبوالمجد ٢٠ شوال ٣٥٥[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ٢٩٨؛ طبعة برلين: ٦٦٤.
٢. الطبعة الحجريّة: ٢٩٨؛ طبعة برلين: ٦٦٤.
٣. الطبعة الحجريّة: ٣٠٩؛ طبعة برلين: ٦٨٩.
٤. الطبعة الحجريّة: ٣٠٩؛ طبعة برلين: ٦٩١.

مَا كُنتُ أَحسِبُنِي أحيَا إلَى زَمَنٍ يُسِيءُ بِي فِيهِ كَلبٌ وهُو مَحمُودُ[١]

من بديع التضمين قولي في رجلٍ يُسمَّى «محمود»:

كيفَ المعيشةُ فِي أرض الغَريِّ ولِي مِن أَرذَلِ النَّاسِ تَوعيدٌ وتَهديدُ

مَا كُنتُ أَحسِبُ أن أبقى إلَى زَمَنٍ يُسِيءُ بِي فِيهِ كَلبٌ وهُو مَحمُودُ[٢]

/ أبوالمجد ٢٠ شوال ٣٥٥[١].

وكُلُّ نَجَاةٍ بجاوية خُنوفٍ ومَا بِيَ حُسنُ المِشا

يقول: لا أحبُّ حُسن مشية النساء[٣].

لما ذكر تفضيله مشي النوق على مشية النساء وقدَّها بهنَّ ركزاً بيَّن انَّ ذلك ليس لحُسن مشيها وانَّه لا يحبُّ المشيَ، بل ذلك لما ذكره في البيت الَّذي بعده. فقول الواحدي: «يقول ـ... إلى آخره ـ» لا ربط له بمراده! وهو أحد أغلاطه الواضحة الفاضحة! ولم أفهم معنى ما نقله عن ابن جنِّيٍّ؛ ولعلَّ في النسخة غلطٌ يراجع إن شاء اللَّه. /أبوالمجد ٦ ربيع الأوَّل ٣٥٦[١].

وشِعرٍ مَدحتُ بِه الكَركَدَ نَّ بَينَ القَريضِ وبَينَ الزُّقَّ[٤]

لعلَّه بـ«الراء» المعجمة، فمعناه غير ما ذكره؛ يلاحظ!

يقال: هو الحمار الهنديّ، وهو بالفارسيّة: گرگ.

قفْ على هذه الأغلاط واعجَب من تفسير الكركدن بـ«گرگ» ـ وهو الذئب ـ! ؛ ثمَّ جعْله طائراً!! / أبوالمجد شوّال ٣٥٥[١].

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٣١١؛ طبعة برلين: ٦٩٤.

٢. راجع: ديوان أبي المجد، ص ٥٦ / ٥٧.

٣. الطبعة الحجريَّة: ٣١٣؛ طبعة برلين: ٦٩٩.

٤. الطبعة الحجريَّة: ٣١٤؛ طبعة برلين: ٧٠٣.

الحُزنُ يُـقلِقُ والتَـجَمُّلُ يَـردَعُ والدَّمـعُ بَـينَهُما عَـصِيٌ طَـيِّعُ

يقول: الحزن لأجل المصيبة[١].

غلط الواحدي في تفسير هذا البيت! والظاهر انّ مراد المتنبّي: انَّ الدمع طوراً يطيع الحزن ويعصى التجمّل فيجري، وطوراً يعصيه ويطيع التجمّل فلايجري. وشاهد ما قلت البيت الَّذي بعده، إذ المجيء بالدموع والرجوع بها لا يكون إلَّا بما فسَّرتُه؛ أللّهمَّ إلَّا بتكلُّفٍ لايدعو إليه إلَّا سوء الفهم!

ولا أدري من أين علم الواحدي أنَّ الدَّمع عاصٍ للتجمّل ومطيعٌ للقلق دون العكس؟! وكما يجوز أن يصف نفسه بالبكاء لعظم المصاب يجوز أن يصف نفسه بالتجلُّد؛ وهذا مسلكٌ سلكه الشعراء، قال إبراهيم قتيل باخمرى:

وإنَّـــا أنـــاسٌ لاتـــفيض دمـــوعنا ..... ـإلى آخره ـ

وقال ابوفراس:

أراك عـصيَّ الدمـع شـيمتك الصـبر [أما للـهوى نـهيٌ عـليك ولا أمـر]

إلى غير ذلك؛ وهو كثيرٌ. ولازال المتنبّي يصف نفسه في شعره بالتجلُّد وعدم الإكتراث بالمصائب. وحاصل ما فسَّره الواحدي: إنَّ الحزن يغلب على التجلُّد، وهذا معنىً مبذولٌ، بخلاف ما مرَّ. /أبوالمجد ٣٠ رجب ٣٥٤[١].

وكَـانَ حَـالُهُما فِي الحُكـمِ واحِـدَةً لَواحْتَكَمَا مِـنَ الدُّنـيَا إلى حَكَـمِ[٢]

قوله: «من الدنيا» متعلَّقٌ بقوله: «احتكمنا»؛ والمعنى: الشكاية من الدنيا إلى حكمٍ يحكم بينه وبينها. والواحدي لإعوجاج فهمه جعل قوله: «من الدنيا» متعلَّقٌ بـ«الحكم»، ثمَّ ذكر فصلاً من التوحيد صحيحاً في أصله، لكنَّه لا يرتبط بالمقام ولم يخطر ببال أبي الطيِّب!؛ بل

١. الطبعة الحجريّة: ٣١٨؛ طبعة برلين: ٧١١.

٢. الطبعة الحجريّة: ٣٢١؛ طبعة برلين: ٧١٨.

ولا يصحُّ له معنىً إلَّا أن يريد رفع الشكاية من اللّه ـ تعالى ـ إلى حاكمٍ من أهل الدنيا ويعترض عليه ـ تعالى ـ بأنّه لِمَ حكّم على الشمس بأن يفعل ذلك؛ وهذا ممّا يضحك منه الجاهل ويعوّذ باللّه منه العاقل! أبوالمجد.

وسَمِعتُ بَطلَميُوسَ دارسَ كُتبِه مُتَمَلِّكاً مُتبَدِّياً مُتَحَضِّرا

بطليموس حكيمٌ من حكماء الرُّوم[1].

أظنُّ الواحدي سمع بـ«جالينوس» وأنَّ له مصنَّفاتٍ في الطبِّ، وبـ«أرسطو» وأنَّ له كتباً في الحكمة؛ فركَّب بفرط حذاقته المعلومة واطِّلاعه الواسع شخصاً مركّباً منهما وهو بطليموس! وإلَّا بطليموس إمامٌ في الرياضيَّات وكتابه المعروف هو «المجسطي». ولم أطَّلع إلى الآن على كتابٍ له سواه؛ ولا ذكر له في الطبِّ والحكمة.

وما ذكره في شرح البيت لايخلو من خللٍ وفسادٍ! / أبوالمجد ١٤ صفر ٣٥٦[١].

فَإمَّا تَرينِي لَا أُقِيمُ بِبلدَةٍ فَآفَةُ عِندي فِي دُلوقِ وفِي حَدِّي

يقول: إن رأيتني منزعجاً[2].

بل ادَّعى أنَّه سيفٌ وبلده غَمَدٌ له؛ وهذا راجعٌ إلى ما ذكره الشارح. ولكنَّه من باب الاستعارة الّتي هي أفصح وأبلغ من التشبيه. / أبوالمجد ٩ صفر ٣٥٦[١].

مَغانِي الشعب طِيباً فِي المَغانِي بِمَنزِلَةِ الرَّبيعِ مِن الزَّمانِ[3]

درايتي ـ وإن لم تكن روايتي ـ: مغاني حيٌّ؛ أسأل اللّه الفرج وحسن العاقبة. / أبوالمجد.

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٣٢٩؛ طبعة برلين: ٧٣٩.

٢. الطبعة الحجريَّة: ٣٣٥؛ طبعة برلين: ٧٥٢.

٣. الطبعة الحجريَّة: ٣٤١؛ طبعة برلين: ٧٦٦.

ولَكــنَّ الفَـتَى العَـربِيَّ مِـنها غَرِيبُ الوَجهِ واليَدِ واللِّسانِ[١]

ذكر لقوله: «غريب اليد» معنيين كلاهما بعيدان، أبعدهما ثانيهما. والظاهر انَّه يريد بغربة اليد غربته في السخاء، لأنّ العرب يُوصف بها كما تُوصف العجم بالشُّحِّ. / أبوالمجد.

غَدَونَا تَـنفُضُ الأغـصَانَ فِـيهَا عــلَى أَعـرافِـها مِـثلَ الجُـمَانِ[٢]

هذا المعنى بعيدٌ من البيت! وأقرب منه أن يكون مراده من «الجـمان»: النـور والزهـر المتعارف سقوطها من الأشجار؛ وعلى ذكر الشيء بالشيء ما أحلى قول القائل:

وشَهِدنا خَواتِمَ الزّهرِ لمَّـا سقطَتْ مِن أنامِلِ الأغصَانِ

/ أبوالمجد.

لَهَـا ثَمَـرٌ تُشـيرُ إليكَ مِـنهَا بِأشرِبَـةٍ وَقَـفْنَ بِـلَا أَوانِي

هذا من قول البحتري[٣].

في حفظي إنَّ البيت لأبي التمّام؛ يُراجع.

أَ زَائِـرٌ يَـا خَـيالُ أَم عَـائِد أَم عِندَ مَـولَاكَ أَنَّـنِي رَاقِـد

ظنَّ مولاك أي: صاحبك الَّذي[٤].

ما ذكره صحيحٌ لوكانت الرواية: «أم ظنَّ مولاك» ـ كما يؤيِّده البيت الَّذي بعده ـ؛ وأمّا على هذه النسخة وسائر نسخ الديوان الّتي اطَّلعتُ عليها فهو على منوال قول الأوَّل:

وقمتُ للطَّيف مـرتاعاً فأرَّقـني فقلتُ أ هي سرت أم عاذلي حلم

/ أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٦[١].

---

١. الطبعة الحجريّة: ٣٤١؛ طبعة برلين: ٧٦٦.
٢. الطبعة الحجريّة: ٣٤١؛ طبعة برلين: ٧٦٧.
٣. الطبعة الحجريّة: ٣٤١؛ طبعة برلين: ٧٦٧.
٤. الطبعة الحجريّة: ٣٤٩؛ طبعة برلين: ٧٨٦.

عُـدْ وأَعِـدْها فَـحبَّذَا تَـلَفٌ أَلصَقَ ثَديِي بِـثَديِها النَّـاهِدِ

لكنَّه قلَّب الكلام[١].

انتقادٌ جيِّدٌ لوكان للقلب موضعٌ معروفٌ. وإذا عرَّفنا الواحدي موضع القلب في قول العرب: «خرق الثوب والمسمار»، وفي قول الأوَّل: «كما طينت بالفدن الشياعا» عرَّفناه موضع القلب في البيت!

ولك أن تقول: إنَّ هذا ليس من باب القلب، بل من باب طلب الشيء ممَّن لايقدر عليه، أوجعله قادراً عليه ادِّعاءً. ومثله في منثور كلام العرب ومنظومه ما لايُحصى، وتقول لمحبوبك: «ارجع شبابي ورُدَّ زماناً لهوتُ بك!».

وفي قوله: «الغشية كانت سبباً» استعمال لفظ السبب في غير موضعه على خلاف المصطلح. / أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٦[١].

فَـقيدَتِ الأَيِّـلُ فِي الحِـبالِ طَوعَ وُهوقِ الخَيلِ والرِّحَـالِ[٢]

«الأَيِّل» بضمِّ الهمزة.

انظر وتأمَّل في ربط هذه الجملة بمعنى البيت!؛ وإن كان استطرده فكيف يعيب بمثله على أبي‌الفتح في أوَّل شرحه وآخره وله من أمثاله أكثر ممَّا يُعدُّ!! / أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٦[١].

وليس ذلك إلَّا لتراجع الهِمَم وخلوِّ الزمان[٣].

بل ليس ذلك إلَّا لمعرفتهم الجيِّد من الرديء وفضل الدُّرِّ على المخشلب، وقولهم المموَّه لأجل صافي الذهب. والواحدي يعذر في عدم فهم فضل أبي‌الطيِّب، لأنَّه لا يفهم معاني

---

١. الطبعة الحجريَّة: ٣٤٩؛ طبعة برلين: ٧٨٦.

٢. الطبعة الحجريَّة: ٣٥٢؛ طبعة برلين: ٧٩٥.

٣. الطبعة الحجريَّة: ٣٧٥.

شعره! والمتنبّي ـ كما قيل فيه ـ: «ظهرت معجزاته في المعاني». وتقدَّم في حاشية الصفحة الأولى والثانية[1] ما يناسب المقام؛ راجع. / أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٦[١].

وحشَّاه بحكاياتٍ باردةٍ.

تقدَّم منه أوَّل الشرح مثل هذا الكلام، وتقدَّم أثناء الحواشي أنَّه شاركه في ذلك! وأمّا الحكايات الباردة فمهما بلغت برودتها فلاتبلغ برودة ما حكاه صفحة ١١[2] من أنَّ بعض الملوك رأى في نومه أنَّ اللَّه ـ تعالى ـ قد مات!! / أبوالمجد ١٠ صفر ٣٥٦[١].

* * *

[تمّت هذه التعليقات المنيفة بيد مؤلّفها إلى هيهنا؛
والحمد للّه أوّلاً وآخراً].

١. الأرقام تشير إلى رقم الصفحة في الطبعة الحجريّة.
٢. الرقم يشير إلى الصفحة في الطبعة الحجريّة.

قصيدة تَنَصَّر

للفقيه الأديب المتفنّن الشّيخ أبي المجد محمّدرضا الإصفهانيّ

اعداد: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه قصيدة «تنصَّر»، لمحشّي شرح الواحدي لديوان المتنبّي، الخرّيط في الفنون العقليّة والنقليّة والخبير في شتّى العلوم الإسلاميّة العلّامة الكبير الشّيخ أبي المجد محمّدرضا النجفيّ الأصفهانيّ؛ الّذي قضى برهةً من عمره في النجف الأشرف ـ رزقنا اللّه زيارتها ـ فلُقّب بها، ثمّ عاد إلىٰ موطنه فتوطّن به حتّى أجاب داعي اللّه فدُفن فيه ـ أعلى اللّه تعالى منزلته ـ. ونكتفي من ترجمته بما كتبتْه السّيّدة نجمي في التقديم على حاشية الشّيخ الأصفهانيّ على شرح الواحديّ.

وقصيدة «تنصَّر» من غرر قصائده، نظَمَها تهنئةً لزواج بعض أصدقائه ـ وهو العلّامة الشّيخ كاظم آل كاشف‌الغطاء ـ. وهي لطيفةٌ جدّاً، حتّى أنّ الشّيخ خزعل العربي أنكر أن يتمكّن شيخٌ اصفهانيّ من نظم قصيدةٍ تخلو عن العجمة وتكون بهذا المستوى من الرقّة واللّطافة![1].

---

١. انظر تاريخ علمى واجتماعى اصفهان در دو قرن اخير ـ للعلّامة المغفور له السّيّد مصلح‌الدّين مهدوى ـ، ج ٢ ص ٣٩٦.

وهي قد اشتهرت في الأوساط العلميّة، فبعث إلىٰ الناظم العلَّامةُ الحجَّة الآيـة الشَّـيخ هادي آل كاشف‌الغطاء رسالةً أدبيَّةً لطيفةً أشار فيها إلىٰ بعض آرائه في مباني النقد الأدبي؛ فشرح العلَّامة الإصفهانيّ الرسالةَ وألحَقَ بها القصيدة، وسمَّاه: «السـيف الصَّـنيع لرقـاب منكري علم البديع». وقد طُبع الشَّرح بتحقيقي وتعليقي عليه مع وضعِ الشَّكل والإعـجام بمدينة قم المقدَّسة في العام الحالي.

والقصيدة توجد في بعضٍ من المصادر؛ منها:

ديوان أبي المجد: ص ٧٦؛

معارف الرّجال: ج ٣ ص ٥٣؛

أعيان الشّيعة: ج ٧ ص ١٨؛

السيف الصَّنيع: ص ١٨٠.

وروايتي للقصيدة هيهنا قائمةٌ على أساس ما حقَّقتُه قبل سنتين المطبوع فـي مـختتم «السيف الصنيع».

وقد جرَّدتها منه لتكون نموذجاً صالحاً من أدب الشَّيخ الإصفهانيّ ـ أعلى اللَّه سبحانه وتعالى مقامه ـ.

والحمد للَّه ربِّ العالمين

ليلة القدر ٢١ من رمضان المبارك ١٤٢٧

مجيد هادي‌زاده

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

قَـلْبِي بِشَـرْعِ ٱلْـهَوَى تَـنَصَّرْ ... شَـوقًا إِلَـى خِـصْرِهِ ٱلْـمُزَنَّرْ
كَـنِسَةٌ تِـلْكَ أَمْ كِـنَاسٌ ... وَ غِـلْمَةٌ أَمْ قَـطِيعُ جُـؤْذَرْ
وَكَـمْ بِـهِمْ مِـنْ مَـلِيكِ حُسْـنٍ ... جَـارَ عَـلَى ٱلنَّـاسِ إِذْ تَأَمَّـرْ
لَـهُ بِـأَجْفَانِهِ جُـنُودٌ ... تَـظْفَرُ بِـالْفَتْحِ حِـينَ تُكْسَـرْ
وَا حَـرَبَ ٱلْـقَلْبُ مِـنْ صَـغِيرٍ ... عَـلَيَّ مِـنْ تِـيهِهِ تَكَـبَّرْ
يَضْحَكُ مِـنْ لَـوعَتِي وَأَبْكِـي ... يَـنَامُ عَـنْ لَـيْلَتِي وَأَسْـهَرْ
وَدَدْتُ أَنِّـي لَـهُ وُشَـاحُ ... لَـو أَنَّ لِـلْمَرْءِ مَـا تَـخَيَّرْ
وُشَـاحَهُ كَـمْ هَـصَرْتَ غُـصْنًا ... مَـا كَـانَ لَـولَاكَ قَـطُّ يُـهْصَرْ
أَمَـا تَـرَى إِذْ تَـجُولُ لَـعْبًا ... إِزَارَهُ ٱلثَّـابِتَ ٱلْـمُوَقَّرْ
جَـارَانِ رِدْفٌ لَـهُ وَخِـصْرٌ ... أَنْـجَدَ هَـذَا وَذَاكَ غَـوَّرْ
كَـمْ ظَـاهِرٍ مُـضْمَرٍ لِـوَجْدِي ... لِـظَاهِرٍ مِـنْهُمَا وَمُـضْمَرْ
عَـلَيَّ مُسْـتَأْسِدٌ غَـزَالٌ ... إِنْ سُـمْتُهُ قُـبْلَةً تَـنَمَّرْ
إِنِّـي فَـقِيرٌ إِلَـيْهِ لَكِـنْ ... بِـقُبْلَةٍ قَـانِعٌ وَمُـعْتَرْ
وَرُبَّ وَغْـدٍ بِـلَثْمِ خَـدٍّ ... جَـادَ بِـهِ بَـعْدَ مَـا تَـعَذَّرْ
سَـقَاهُ مَـاءُ ٱلشَّـبَابِ حَـتَّى ... أَيْـنَعَ نَـبْتُ ٱلْـعِذَارِ وَٱخْـضَرْ
أَ لَـيْسَ مَـنْ هَـامَ يَـا عَـذُولِي ... بِـمِثْلِ هَـذَا ٱلْـعِذَارُ يُـعْذَرْ
أَخْفَيْتُ فِـي جُـنْحِهِ غَـرَامِـي ... فَـاللَّيْلُ أَخْـفَى لَـهُ وَأَسْـتَرْ
عَـرَّفَهُ لَامُ عَـارِضَيْهِ ... عَـلَيَّ لِـمْ بَعْدَهَا تَـنَكَّرْ
بِـجَنْبِ خَـطِّ ٱلْـعِذَارِ خَـالٌ ... كَـنُقْطَةٍ شُكِّـلَتْ بِـعَنْبَرْ

وَقَّعَ لِي خَالُهُ بِحَتْفِي ... لَمَّا تَلَا خَطُّهُ ٱلْمُزَوَّرْ
بِمُقْلَتَيْهِ يُرِيدُ قَتْلِي ... يَا رَبِّ سَهِّلْ وَلَا تَعَسَّرْ
أَخْفَيْتُ وَصْفَ ٱلْحَبِيبِ دَهْرًا ... وَ ٱلْيَوْمَ بِاسْمِ ٱلْحَبِيبِ أَجْهَرْ
هَوَيْتُ أَخْوَى ٱللِّثَاتَ ٱلْمَى ... أَهْيَفَ سَاجِي ٱلْجُفُونِ أَحْوَرْ
كَاللَّيْثِ وَ ٱلضَّبْيِ حِينَ يَسْطُو ... وَ حِينَ يَعْطُو وَحِينَ يُنْظَرْ
فَوَجْهُهُ جَنَّتِي وَحُورِي ... جُفُونُهُ وَ ٱلشِّفَاهُ كَوثَرْ
عَنَايَ مِنْهُ وَمِنْ عَذُولٍ ... يَهْجُرُ هَذَا وَذَاكَ يُهْجَرْ
يَسْأَلُ عَمَّنْ كَلِفْتُ فِيهِ ... وَ هُوَ بِهِ لَوْيَشَاءُ أَخْبَرْ
هَلْ رِيقُهُ ٱلشَّهْدُ قُلْتُ أَحْلَى ... أَو وَجْهُهُ ٱلْبَدْرُ قُلْتُ أَنْوَرْ
قَالَ فَذَا ٱلْغُصْنُ قَدْ حَكَاهُ ... فِي حُسْنِ قَدٍّ فَقُلْتُ قَصَّرْ
ٱلْغُصْنُ يَهْوِي لَهُ خُضُوعًا ... وَ ٱلضَّبْيُ مِنْ أَجْلِهِ تَعَفَّرْ
صَغَّرَهُ عَاذِلِي وَلَمَّا ... شَاهَدَ ذَاكَ ٱلْجَمَالَ كَبَّرْ
لَمَّا رَأَى صُورَةً سَبَتْنِي ... صَدَّقَ مَا مِثْلُهَا تُصَوَّرْ
يَا غُصْنَ بَانٍ وَدَعْصَ رَمْلٍ ... وَ جِيدَ رِيمٍ وَطَرْفَ جُؤْذَرْ
خِصْرُكَ هَذَا ٱلضَّعِيفُ يَعْيَى ... مِنْ حَمْلِهِ قَامَةٌ وَخَنْجَرْ
مُؤَنَّثُ ٱلطَّرْفِ مِنْكَ أَمْضَى ... شَبًّا مِنَ ٱلصَّارِمِ ٱلْمُذَكَّرْ
فَاتِرُهُ لَايُقَاسُ حَدًّا ... بِبَارِدٍ لِلسُّيُوفِ أَبْتَرْ
أَغْمِدْ شَبَاهُ فَأَيُّ قَرْمٍ ... مِنْ بَأْسِ جَفْنَيْكَ لَيْسَ يَدْعَرْ
يَا شَاهِرًا سَيْفَهُ ٱلْمحَلَّى ... جَفْنُكَ بِالْفَتْكِ مِنْهُ أَشْهَرْ
لِدَوْلَةِ ٱلْحُسْنِ نَحْنُ جُنْدٌ ... وَ أَنْتَ سُلْطَانُهَا ٱلْمُظَفَّرْ
فَانْشُرْ لَوَاءَ ٱلْجُعُودِ فِينَا ... تُكَسِّرُ كِسْرَى بِنَا وَقَيْصَرْ
يَا صَاحَ سُكْرُ ٱلشَّبَابِ إِثْمٌ ... بِالشَّيْبِ مِنْ بَعْدِهِ يُكَفَّرْ
جَرَى كُمَيْتُ ٱلشَّبَابِ حَتَّى ... أَنَارَ فِي عَارِضَيَّ عِثْيَرْ
أَقْبَلَ صُبْحُ ٱلْمَشِيبِ نَحْوِي ... يَسْعَى وَعَصْرُ ٱلشَّبَابِ أَدْبَرْ

مُذْ كَادَ غُصْنُ ٱلشَّبَابِ يَـذْوِي ... بِـعُرْسِ فَـرْعِ ٱلْكِـرَامِ أَثْـمَرْ
عُرْسٌ بِـهِ ٱلْـهَمُّ عَـادَ يُـطْوَى ... لَا بَـلْ بِـهِ ٱلْـمَيْتُ كَـادَ يُـنْشَرْ
عُـرْسٌ فَـتًى أَبْـهَرَ ٱلْـبَرَايَـا ... فِـي حُسْـنَيْ مَـنْظَرٍ وَمَـخْبَرْ
أَنْـــهَى إِلَـى عَـمِّهِ عَـلِيٍّ ... حَـدِيثِ مَـجْدٍ لَـهُ وَمَـفْخَرْ
وَمَـــا رَوَى لِـلْعُلَى عَـلِيٌّ ... أَصَـــحَّ أَخْـبَارِهَا وَأَشْـهَرْ
عَنِ ٱلرِّضَا عَـنْ أَبِـيهِ مُـوسَى ... مُسَـلْسَلًا عَـنْ أَبِـيهِ جَـعْفَرْ
إِنْ حُـدِّثُوا عَـنْ رَوَاءِ صَـادٍ ... فَـعَنْهُ يُـرْوَى وَعَـنْهُ يُـؤْثَرْ
يَشْـتَقُّ فِـعْلُ ٱلْـجَمِيلِ مِـنْهُ ... وَ هُـوَ لِـفِعْلِ ٱلْـجَمِيلِ مَـصْدَرْ
ذُوقَـــلَمٍ إِنْ جَـــرَى بِـــأَمْرٍ ... جَرَى عَـلَى ٱللَّـوحِ بِـالْمُقَدَّرْ
عَـجِبْتُ مِـنْ مُـدْيَةٍ بَـرَتْهُ ... وَ حَـــدُّهُ بِـــالسُّيُوفِ أَثَّـرْ
مَـا كَـادَ سِرٌّ عَـلَيْهِ يَـخْفَى ... وَ سِـــرُّهُ لَايَكَـــادُ يَـظْهَرْ
إِنْ سَالَ بِـالْحِبْرِ فَـوقَ طُـرْسٍ ... رَاقَكَ فِـي وَشْـيِهِ ٱلْـمحَبَّرْ
تَـرَى نَـظِيمَ ٱلْـجُمَانِ مِـنْهُ ... عَـلَى وُجُـوهِ ٱلطُّـرُوسِ يُـنْثَرْ
حَـبَاهُ غَـابَ حَـوَاهُ قِـدْمًا ... صُـورَةَ صَـلٍّ وَبَأْسَ قَسْـوَرْ
كَـــمْ حَـلَّ أَسْـرِ وَفَكَّ رِقٍّ ... خَـطَّ عَـلَى رَقِّـهِ وَحَـرَّرْ
مَـنَاقِبٌ لَاتَكَـادُ تُـحْصَى ... وَ سُـــؤْدَدٌ لَايَكَـادُ يُـحْصَرْ
قُـرْآنُهُ مَـا خَـتَمْتُ لَكِـنْ ... قَـرَأْتُ مِـنْهُ ٱلَّـذِي تَـيَسَّرْ
خُـــذْهَا أَبَـــاأَحْمَدَ فَـتَاةً ... جَـاءَتْ لِـفَرْطِ ٱلْـحَيَا تَـعَثَّرْ
مِـنْ قَـاصِرٍ مَـدْحُهُ عَـلَيْكُمْ ... وَ إِنْ يَكُنْ فِـي ٱلْـمَدِيحِ قَـصَّرْ
عَـــقِيلَةٌ أَهْـــدِيَتْ لِكُـفْوٍ ... لَـهَا بِـحُسْنِ ٱلْـقَبُولِ أَمْـهَرْ
لَـدَيْهِ أَلْـقَتْ قَـنَاعَهَا عَـنْ ... مَـحَاسِنٍ عَـنْ سِـوَاهُ تُسْـتَرْ
فَـرِيدَةٌ فِـي ٱلْـجَمَالِ فَـاقَتْ ... أَلْـفَ قَـصِيدٍ لِأَلْـفِ عَـنْتَرْ
مَـا حَـاكَ بَشَّـارُهُمْ نَـظِيرًا ... وَ هُـوَ ٱبْـنُ بُرْدٍ لَـهَا وَحَـبَّرْ
كَـمْ خَـطَبَتْهَا نُـفُوسُ قَـومٍ ... فَكُـنْتَ أَوْلَـى بِـهَا وَأَجْـدَرْ

الآيات المَنظُومة

للميرزا حبيب‌الله بن محمّدباقر النّيْر الإصفهانيّ

تصحيح: الدُّكتور سيِّد محمَّدرضا ابن‌الرَّسول

كلمة المحقِّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

حول الرّسالة ومؤلّفها

إنّ صاحب الرّسالة هو الميرزا حبيب‌اللّه بن محمّد باقر بن مولى حسن على بن محمّد بن ميرزا الملقّب بنيّر الأدباء كما يتخلّص في أشعاره بـ«نـيّر»، أديب شـاعر ذولسـانين مـن فضلاء اصفهان فى القرن الرّابع عشر (١٣٠٨ ـ ١٣٧٩ للهجرة). تـتلمذ عـند أبـيه العـالم الأديب الشّاعر المتخلّص في أشعاره بـ«واثق»، وعند أخوالهم الفضلاء القُدسيّين، وتلقّى لديهم مقدّمات العلوم والأدب وكتابة الخطوط الجميلة، وكانت له ذاكرة غريبة حفظ القرآن وكثيراً من الأدعية والأشعار العربيّة والفارسيّة، كما كتب بيده نسـخاً عـديدة مـن القـران الكريم، ثمّ تابع دراساته في المعقول والمنقول حتّى عيّن مدرّساً فى المدارس الجديدة في اصفهان آنذاك[1].

---

١. راجع ترجمته في نقباء البشر لآقا بزرگ الطّهراني، ج ١، ص ٣٥٤؛ وقد أشار المترجم له إلى حياته وآثاره فـي مواضع مختلفة من كتابه المعادن؛ انظر، ج ١، الصّـفحات ١، ٢، ٦، ١٥١ و١٧٤، و، ج ٢، ص ٢٢، ٧٠، و ٧١؛ هٰذا ولراقم هٰذه السّطور مقالة بالفارسيّة باسم «نيّر الأدباء وكتاب معادن» عالجت حياة الشّاعر واعتنت بدراسة كتابه تفصيلاً، راجعها إن شئت، وسنذكرها في فهرس المآخذ.

له كتاب معادن العلوم وهو شبه كشكول في ثلاثة أجزاء طبع الجزآن الأوّل والثّاني منه في تهران سنة ١٣٦٨ للهجرة، والجزء الثّالث ـ وهو مستدرك للجزئين السّابقين ـ في اصفهان بعد بضع سنوات؛ وله أيضاً ديوان شعر ورسائل مختلفة[١].

والرّسالة الّتي نحن بصددها هى رسالة فريدة في فنّها[٢] نظّمها ونسّقها بفضل حفظه للقرآن وتذوّقه لموسيقى الآيات وقريحته الشّعريّة، وقد سمّاها المؤلّف نفسُه تارةً بـ«الآيات المنظومة»، وتارةً بـ«الآيات الموزونة» أو «آيات موزونة» وعلى كلّ حال يمكننا النّقاش في كلّ من هٰذه التّسميات فإنّ ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة قد عبّر عن هٰذه الآيات بالآيات المتّزنة حيث قال: «الشّعر يقوم من بعد النّية من أربعة أشياء وهى اللّفظ والمعنى والوزن والقافية، فهٰذا هو حدّ الشّعر لأنّ من الكلام موزوناً مقفّىً وليس بشعر لعدم القصد والنّيّة، كأشياء اتّزنتْ من القرآن ومن كلام النّبيّ ﷺ وغير ذٰلك ممّا لم يطلق عليه بأنّه شعر. والمتّزن ما عُرِضَ على الوزن فقَبِلَه، فكأنّ الفعل صار له ...»[٣].

هٰذا وقد جعل نيّر الأدباء رسالته هٰذه في ضمن الجزء الأوّل من كتابه المعادن (الصّفحات ١٦١ ـ ١٦٦) وصدّرها بعنوان «فائدة اقتباسيّة»، ثمّ استدركها فى الجزء الثّالث (ص ٦١) بما فاته هناك.

وإنّي في هٰذا العمل المتواضع جدّاً قمت بتنسيق الرّسالة ودرج المستدركات في محلّها و تشكيل الأبيات وتعيين مواضع اقتباس الآيات وتعريب العبارات الفارسيّة منها وتصحيح

---

١. انظر الذّريعة لآقا بزرگ الطّهراني، ج ٩، ص ١٢٤١؛ و، ج ٢١، ص ٣٥٤.

٢. ولا يخفى أنّ كتاب معجم آيات الاقتباس لحكمت فرج البدري يُعدّ فصلَ الخطاب في هٰذا الفنّ لٰكنّه كُتب وطبع حوالي ثلاثين سنة بعد نشر رسالة النيّر، على أنّ في هٰذه الوجيزة موارد عديدة لم يذكرها البدري في كتابه المفصّل.

٣. ابن رشيق القيرواني، ج ١، ٢٤٥، باب حدّ الشّعر وبِنْيَتِه.

أخطائها المطبعيّة وتوضيح ما اشتبه منها على القارئ بالتّعليق عليها حتّى ظهرت في ثوبٍ قشيب كما يشاهَد الآن.

ولا يخفى أنّي ذكرت فى الهامش أوزانَ البحور صحيحةً وربما لم يوافق وما استخرجه المؤلّف من القرآن لوقوع العلل والزّحافات فيه وعلى الباحث أن يمعن النّظر في أمر التّطبيق لئلّا يقع فى الخطأ ولا يخطّئ المؤلّف والمحقّق، عصمنا اللّه من الزّلل ووفّقنا للسّداد.

سيّد محمّدرضا ابن الرّسول
جامعة إصفهان

[بسم اللّه الرحمن الرحيم]

الآيات الموزونة في القرآن

فائدةٌ اقتباسيّةٌ

البحور المنظومة بين متقدّمي شعراء العرب ستّةَ عشرَ بحراً كلُّها كان موجوداً في القرآن لٰكن لا يُفهم بعضُها في بادئ الرّأى لخفائها بل يظهر بعد التّعمّق لذوي القريحة الشّعريّة وعقيبَ الحدس الصّائب، كما في هٰذه[1]:

"(دوش در بزم خواجهٔ مستو)(في شنيدم كه در دل آمد سو) / (داى آن نازنين بكردم تحـ)(ـسين بر آن تُركهاى قافيه مو) / (زونِ حضرتْ خدايگانِ سلا)(طينِ اعظم، محمّدِ خسرو)

هر كه اين را به شعر، بر خوانَد بَخشَمش چيزِ قيمتى به گِرو "

واستخرجتُ هٰذه البحور مِن كلام الله بعونه تعالىٰ، ثمّ إنّي أنشأتُ لكلّ آية مفردة منها مصراعاً متناسباً مقدَّمةً أو إلحاقاً ليربطها في المعنىٰ ويوافقَها في الرّويّ والقافية، مثلاً صنعة ذي البحرين وذي القافيتين الّتي أشرنا إليها[2] في الجناس اللّفظيّ وأدرجنا بيتاً من ديوانِ اهليّ الشّيرازيّ[3]،

---

١. قطعة نثريّة مختومة ببيت شعر كلّها باللّغة الفارسيّة، يمكن تقطيعها إلى مصاريع موزونة وأبيات مقفّاة كما فعل المؤلّف نفسه فنثر المنثورةَ بدرج عدد من الهلالين فيها حتّى تصبح منظومةً في ثلاثة أبيات موافقةً في الوزن والقافية للبيت المذكور في آخرها.

٢. انظر معادن للمؤلّف، ج ١، ص ١١؛ وأيضاً، ج ٢، ص ١٠١.

٣. هو محمّد بن يوسف بن شهاب (٨٥٨ ـ ٩٤٢ للهجرة) شاعر صوفيّ له ديوان شعر ومنظومة «سحر حلال» تشتمل على سبعمأة بيت فارسيّ ذي بحرين وذي قافيتين لم يُنظم مثلُها بعدُ وأعجب بها كلّ من اطّلع عليها، وبها اشتهر الشّاعر، وأوّلها:

اى همه عالَم برِ تو بى شكوه شوكت خاكِ درِ تو بيش كوه

←

وجدتُ تلك الصّنعةَ في الفرقان فيُقرأ تارةً بهٰذا البحر: «مفتعلُن مفتعلُن مفتعلْ»، وتارةً علىٰ هٰذا الّذي طابَق المثنىٰ: «فاعلاتٌ فاعلاتٌ فاعلات»، فأنشأت في مقدّمة هٰذه الآية الّتي في تبيين كفّارة اليمين مِن تحرير الرّقبة أو إطعام ستّين مسكيناً أو صيام شهرين:

فِعْلُ إِحْدَى ٱلْجَمْعِ[1] مِنْ إيمانِكُمْ ﴿ذٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمانِكُمْ﴾[2]

(١) بحر المثنىٰ: الرّمل[3] المسدّس

رَطْب ويابس جمله در فرقان بود هست از اشعاری که در قرآن بود:[4]

﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدون ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلاءِ تَقْتُلون﴾[5]

سورهٔ تحریم بنگر ای پسر! چند وصفی را ز پشت یکدگر:[6]

﴿مُسْلِماتٍ مُؤْمِناتٍ قانِتات تائِباتٍ عابِداتٍ سائحات﴾[7]

دل ز غیر حضرتِ حق کُن تهی[8] ﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمٰنُ آمَنّا بِهِ﴾[9]

سعی کُن باشی تو از اهل وفا[10] ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلّا ما سَعىٰ﴾[11]

← فيمكننا أن نقرأ كلّ بيت من هٰذه المنظومة تارةً على زنة «مفتعلن مفتعلن فاعلن»، وتارةً على زنة «فاعلاتن فاعلاتن فاعلن»، ولكلّ قافيتان كما يشاهَد في المطلع؛ راجع اهلى الشّيرازي، ص ٦٢٠ ـ ٦٥٠.

١. أي إحدىٰ الكفّارات الثّلاث.

٢. المائدة (٥): ٨٩.

٣. من البحور المتّفقة الأركان يحصل بتكرار «فاعلاتن»، له عروض واحدة (فاعلن)، وثلاثة أضرب (فاعلاتن، فاعلن وفاعلانْ)، وبالخبن يبدّل «فاعلاتن» إلى «فعِلاتن».

٤. يقول: ما من رطب ولا يابس الّا في الفرقان، فمِن الأشعار (أي الآيات المتّزنة) في القرآن.

٥. البقرة (٢): ٨٤ و ٨٥.

٦. يقول: وانظر يا ولد! إلى سورة التّحريم والأوصاف المتتابعة فيها:

٧. التّحريم (٦٦): ٥.

٨. يقول: أخلِ قلبك ممّا سوى الحقّ.

٩. الملك (٦٧): ٢٩.

١٠. يقول: اسعَ وحاوِل لأن تكون من أهل الوفاء.

١١. النّجم (٥٣): ٣٩.

نیز خـوان ایـن آیـه را بـی گـفتگو[١] ﴿لَـنْ تَـنالُوا ٱلْـبِرَّ حَـتّىٰ تُـنْفِقوا﴾[٢]
مِـصرعی بـین وآیـه‌ای را در قـمر:[٣] ﴿صَرْصَراً في يَوْمِ نَـحْسٍ مُسْـتَمِرّ﴾[٤]
بـاز گـویم مِـصرع دیگـر بـبین:[٥] ﴿إِذْ نُسَـوّيكُمْ بِـرَبِّ ٱلْـعالمين﴾[٦]
باز هم سـازم تـو را مـن رهـنمون:[٧] ﴿آلَ فِـرْعَوْنَ وَأَنْـتُمْ تَـنْظُرون﴾[٨]

* * *

قَـدْ أَراكَ ٱلْـخالِقُ مَـصَّ ٱللَّـبَنْ فِی ٱلصِّبیٰ فَـاسْتَكْفِ رَبِّـی ٱلْأَكْـرَما
﴿سَبِّحِ ٱسْـمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْـلَى﴾[٩] ٱلَّـذي ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنْسانَ مـا لَـمْ يَـعْلَمـ﴾[١٠]ـا

* * *

بِـالأَ قـانيمِ ٱلنَّـصارىٰ قـائِلون ﴿فَـتَعالَى ٱللّٰـهُ عَـمّا يُشْـرِكون﴾[١١]
﴿وَ ٱلْمجوس وَٱلَّـذينَ أَشْـرَكـوا﴾[١٢] ﴿أَبْـرَموا أَمْـراً فَـإِنّا مُـبْرِمون﴾[١٣]

* * *

قَـدْ أَقـولُ لِـلْعِبادِ ٱلْـمُؤْمِنين: ﴿إِنّـي آتـيكُمْ بِسُـلْطانٍ مُـبين﴾[١٤]

---

١. يقول: واقرأ أيضاً هٰذه الآيةَ بلا بحثٍ ولا جدال:
٢. آل عمران (٣): ٩٢.
٣. يقول: وانظر إلى المصراع أى الآية فى سورة القمر:
٤. القمر (٥٤): ١٩.
٥. يقول: وأقول مرّة أخرى انظرْ إلى مصراع آخر:
٦. الشّعراء (٢٦): ٩٨.
٧. يقول: وأدلُّك مرّة أخرى (على مصراع آخر):
٨. البقرة (٢): ٥٠.
٩. الأعلىٰ (٨٧): ١.
١٠. العلق (٩٦): ٥.
١١. الأعراف (٧): ١٩٠.
١٢. الحجّ (٢٢): ١٧؛ و«المجوس» فى الآية الشّريفة منصوب، وهٰهنا يقرأ بالرّفع ليستقيم المعنى.
١٣. الزّخرف (٤٣): ٧٩.
١٤. الدّخان (٤٤): ١٩.

لِـــلْخَليلِ «قـــالَ أَسْـــلِمْ رَبُّـــهُ»[١] ﴿قـــالَ أَسْـلَمْتُ لِـرَبِّ ٱلْـعالَمين﴾[٢]

* * *

مَكِّـــــنونا ســـادَتي فـــي دورِكُـــمْ ﴿أَنْـظُرونا نَـقْتَبِسْ مِـنْ نـورِكُمْ﴾[٣]

* * *

سَـــبِّحُو ٱللّـــهَ أَيُّـــهَا ٱلْـــمُسْتَغْفِرون ﴿حينَ تُمْسونَ وَحـينَ تُـصْبِحون﴾[٤]

* * *

إِنَّـــما «أَعْـــطَى ٱلإِلـــهُ رَبُّـــنا»[٥] ﴿كُـلَّ شَـــيْءٍ خَـلْقَهُ ثُـمَّ هَـدىٰ﴾[٦]

* * *

رَبَّـــنا لا تُـــخْلِنا مِـــنْ فـــائِدَهْ ﴿رَبَّـــنا أَنْـزِلْ عَـلَيْنا مـائِدَه﴾[٧]

* * *

لا تُـــراءِ فَـــالْمُرائـي جـاحِدُ ﴿إِنَّـــمَا ٱللّـــهُ إِلـــهٌ واحِـد﴾[٨]

* * *

لا تُـــفاخِرْ أَنْتَ فَـالرَّبُّ ٱلْـغَفور ﴿لا يُـحِبُّ كُـلَّ مُـخْتالٍ فَـخور﴾[٩]

* * *

---

١. العبارة مأخوذة من الآية الشّريفة الّتي أتى الشّاعر بالقسم الأخير منها في عجز البيت، ونصّها: ﴿إِذْ قالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعالَمينَ﴾.

٢. البقرة (٢): ١٣١.

٣. الحديد (٥٧): ١٣.

٤. الرّوم (٣٠): ١٧.

٥. العبارة مأخوذة من الآية الشّريفة الّتي أتى الشّاعر بالقسم الأخير منها في عجز البيت، ونصّها: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذي أَعْطىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدىٰ﴾.

٦. طه (٢٠): ٥٠.

٧. المائدة (٥): ١١٤.

٨. النّساء (٤): ١٧١.

٩. لقمان (٣١): ١٨.

رَبَّكَ لا تَـعْصِ فَـالرَّبُّ ٱلرَّحـيم ﴿لا يُـحِبُّ كُـلَّ كَـفّارٍ أَثـيم﴾[١]

* * *

﴿وَ أَحَـلّوا قَـوْمَهُمْ دارَ ٱلْـبَوار﴾[٢] «فِي ٱلسَّقَرْ يَصْلَوْنَها بِـئْسَ ٱلْـقَرار»[٣]

بحر الرّمل المثمّن

﴿أوتيَتْ مِـنْ كُـلِّ شَـيْءٍ وَلَـها عَـرْشٌ عَـظيم﴾[٤]

﴿أُدْخُـلوها بِسَـلامٍ ذٰلِكَ يَـوْمُ ٱلْـخُلود﴾[٥]

أَنْتَ سَبِّحْ فـي طُـلوعِ ٱلشَّـمْسِ رَبَّك وَٱلْـغُروب

﴿وَ مِـنَ ٱللَّـيْلِ فَسَـبِّحْهُ وَأَدْبـارَ ٱلسُّـجود﴾[٦]

* * *

وَ﴿اُعْبُدُوا ٱللّٰهَ﴾[٧] ٱلَّذي يَـغْفِر خَـطايا ﴿مـا لَكُـمْ

مِـنْ إِلٰـهٍ غَـيْرُهُ إِنْ أَنْـتُمْ إِلّا مُـفْتَرون﴾[٨]

---

١. البقرة (٢): ٢٧٦.

٢. ابراهيم (١٤): ٢٨.

٣. عجز البيت مأخوذ من الآية التّالية للآية الّتي وقعت صدر البيت، نصّها: ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها وَ بِئْسَ ٱلْقَرارُ﴾.

٤. النّمل (٢٧): ٢٣.

٥. ق (٥٠): ٣٤.

٦. (ق (٥٠): ٤٠)؛ هٰذا وانظر في موضع آخر إلى الآية الشّريفة: ﴿ومن اللّيل فسبّحه وإدبـارَ النّجوم﴾ (الطّور (٥٢): ٤٩).

٧. هود (١١): ٥٠.

٨. الآية الشّريفة نفسها؛ هٰذا وقد نرىٰ العبارة: ﴿اعبدوا ٱللّٰه ما لكم من إله غيره﴾ في مواضع عديدة في القرآن الكريم (الأعراف (٧): ٥٩، ٦٥، ٧٣، و٨٥؛ هود (١١): ٦١، و٨٤؛ والمؤمنون (٢٣): ٢٣، و٣٢)، كما جاءت العبارة: ﴿إن أنتم إلّا مبطِلون﴾ في القرآن الكريم (الرّوم (٣٠): ٥٨). ولا يخفى أنّ العبارة: «الّذي يغفر خطايا» مأخوذة من الآية الكريمة: ﴿إنّا نطمع أن يغفر لنا خطايانا﴾ (الشّعراء (٢٦): ٥١).

بحر الرّمل المجزوء

﴿الَّذي أَنْقَضَ ظَهْرَك * وَرَفَعْنا لَكَ ذِكْرَك﴾[١]

أيضاً: ﴿وَ جِفانٍ كَالْجَوابِ / وَقُدورٍ راسياتٍ﴾[٢]

بحر السّريع[٣]

﴿هُوَ الَّذي أَيَّدَكَ بِنَصْرِه﴾[٤]: ﴿عَلىٰ رَسولِنَا الْبَلاغُ الْمُبين﴾[٥]

﴿أَلا إِلَى اللّهِ تَصيرُ الأُمور﴾[٦] ﴿أُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقين﴾[٧]

﴿وَ بَشَّروهُ بِغُلامٍ عَليم﴾[٨] ﴿وَ آلَ عِمْرانَ عَلَى الْعالَمين﴾[٩]

﴿لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُم﴾[١٠] ﴿إِنّي لَكُمْ مِنْهُ نَذيرٌ مُبين﴾[١١]

﴿إِلَيْهِ أَدْعوا وَإِلَيْهِ مَآب﴾[١٢] ﴿لِأَنْ أَكونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمين﴾[١٣]

﴿نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكاناً سُوىً﴾[١٤] ﴿وَ لا تَكونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكين﴾[١٥]

---

١. الشّرح (٩٤): ٣ ـ ٤.

٢. سبأ (٣٤): ١٣.

٣. من البحور المختلفة الأركان: «مستفعلن مستفعلن مفعولات»، له عروضان (فاعلن وفعِلن)، وأربعة أضرب (فاعلن، فعْلن، فاعلانْ وفعِلن)، وبالخبن والطّيّ يبدّل «مستفعلن» إلى «مفتعلن» و«مفاعلن» على التّرتيب.

٤. الأنفال (٨): ٦٢.

٥. المائدة (٥): ٩٢؛ وأيضاً التّغابن (٦٤): ١٢.

٦. الشّورىٰ (٤٢): ٥٣.

٧. الشّعراء (٢٦): ٦٤؛ وأيضاً ق (٥٠): ٣١.

٨. الذّاريات (٥١): ٢٨.

٩. آل عمران (٣): ٣٣.

١٠. المائدة (٥): ٩٥.

١١. الذّاريات (٥١): ٥١.

١٢. الرّعد (١٣): ٣٦.

١٣. الزّمر (٣٩): ١٢.

١٤. طه (٢٠): ٥٨.

١٥. الأنعام (٦): ١٤؛ ويونس (١٠): ١٠٥؛ وأيضاً قصص (٢٨): ٨٧.

﴿وَ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبينٌ﴾[١] ﴿فَأَصْبَحوا في دارِهِمْ جاثِمين﴾[٢]

﴿إِنَّ عَذابَ رَبِّكَ لَواقِع﴾[٣] ﴿فَلَعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكافِرين﴾[٤]

﴿قالَ فَما خَطْبُكَ يا سامِرى﴾[٥] ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظّالِمين﴾[٦]

﴿وَ إِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾[٧] ﴿فيما اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خالِدون﴾[٨]

﴿زِلْزَلَةَ السّاعَةِ شَىْءٌ عَظيم﴾[٩] ﴿مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنون﴾[١٠]

﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ ما يَغيظ﴾[١١] ﴿فَهُمْ عَلى آثارِهِمْ يُهْرَعون﴾[١٢]

﴿اِتَّخَذوا أَيْمانَهُمْ جُنَّةً﴾[١٣] ﴿وَ يَحْسَبونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدون﴾[١٤]

﴿وَ لا هُدىً وَ لا كِتابٍ مُنير﴾[١٥] ﴿عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبون﴾[١٦]

﴿لَنْ يَجِدوا مِنْ دونِهِ مَوْئِلاً﴾[١٧] ﴿أَجْراً فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلون﴾[١٨]

---

١. الصّافّات (٣٧): ١١٣.
٢. الأعراف (٧): ٧٨، و ٩١؛ وأيضاً العنكبوت (٢٩): ٣٧.
٣. الطّور (٥٢): ٧.
٤. البقرة (٢): ٨٩.
٥. طه (٢٠): ٩٥.
٦. الأعراف (٧): ٤٤.
٧. الأعراف (٧): ١٧١.
٨. الأنبياء (٢١): ١٠٢.
٩. الحجّ (٢٢): ١؛ كلمة «زلزلة» فى الآية الشّريفة منصوبة بـ«إنّ»، ولكن هٰهنا يقرأ بالرّفع لأنّ النّاصب غير موجود.
١٠. النّمل (٢٧): ٨٩.
١١. الحجّ (٢٢): ١٥.
١٢. الصّافّات (٣٧): ٧٠.
١٣. المجادلة (٥٨): ١٦؛ وأيضاً المنافقون (٦٣): ٢.
١٤. الأعراف (٧): ٣٠؛ وأيضاً الزّخرف (٤٣): ٣٧.
١٥. الحجّ (٢٢): ٨.
١٦. الطّور (٥٢): ٤١.
١٧. الكهف (١٨): ٥٨.
١٨. الطّور (٥٢): ٤٠؛ وأيضاً القلم (٦٨): ٤٦.

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[١] ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾[٢]

* * *

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٣] ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً﴾[٤]

﴿عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾[٥] ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَسُولاً﴾[٦]

* * *

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[٧] ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٨]

قَدْ أَنْزَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٩]

* * *

لِكُلِّ يَوْمٍ مَلَكٌ شَهِيدٌ ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾[١٠]

* * *

وَقَالَ رَبِّي: ﴿أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ﴾[١١] ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[١٢]

* * *

---

١. إبراهيم (١٤): ٧.
٢. الشّعراء (٢٦): ٧٦.
٣. الحجّ (٢٢): ٣٠.
٤. الإسراء (١٧): ٩٥.
٥. النّحل (١٦): ١٠٠.
٦. الإسراء (١٧): ٩٥؛ هذا وفي درج الآية في البيت وحذفِ شطرٍ منها، خفي وجهُ نصب «ملكاً» كما لا يخفى.
٧. البقرة (٢): ٢٥٩.
٨. العلق (٩٦): ١٦.
٩. البقرة (٢): ١٩٥.
١٠. هود (١١): ٧٨.
١١. الانشقاق (٨٤): ١٦.
١٢. الانشقاق (٨٤): ١٩.

فـارَقْتني أَنْت ﴿فَـصَبْرٌ جَـميل﴾[١] وَ ﴿حَسْبُنَا ٱللَّـهُ وَنِـعْمَ ٱلْـوَكـيل﴾[٢]

* * *

أَعـــوذُ بِـــاللهِ ٱلسَّـــميعِ ٱلْـعَليمْ مِـنْ شَرِّ إِبْـليسِ ٱللَّـعينِ ٱلرَّجـيم[٣]

* * *

أَمـــا تَـــرَى ٱلرَّحْـمٰنَ سُـبْحانَهُ ٱلْـــمخْرِجُ ٱلْـــمَيِّتَ مِـنْ حَـيٍّ
يَـقولُ: ﴿لا إِكْـراهَ فِـى ٱلدّينِ قَـدْ تَـــبَيَّنَ ٱلرُّشْـــدُ مِـنَ ٱلْـغَيِّ﴾[٤]

* * *

أَقـــولُ وَٱلْـــعُشّاقُ مِـنْ حَـوْلِهِ كَأَنَّـهُمْ مِـنْ ﴿حَدَبٍ يَـنْسِلون﴾[٥]
وَرِدْفُـــهُ يَـــقْرَأُ مِـــنْ خَـلْفِهِ لِـــمِثْلِ ذا ﴿فَـلْيَعْمَلِ ٱلْـعامِلون﴾[٦]
تَـــــقولُ عَـــيْناهُ لِـــعُشّاقِهِ ﴿ٱلْـيَوْمَ تُـجْزَوْنَ﴾[٧] بِـما تَـعْمَلون
وَهَـــجْرُهُ يَـــبْدوا لَـهُمْ قـائِلاً ﴿هَـيْهاتَ هَـيْهاتَ لِما تـوعَدون﴾[٨]

بحر الوافر[٩]

﴿فَـذَكِّـرْ إِنَّـما أَنْتَ مُـذَكِّر﴾[١٠] ﴿وَإِنْ لَـمْ يَـنْتَهواعَـمّايَقولون﴾[١١]

---

١. يوسف (١٢): ١٨، و٨٣.
٢. آل عمران (٣): ١٧٣.
٣. ليس في البيت شاهدٌ من الآيات المتّزنة، ولٰكنّ فيه إشارةٌ إلى الآية الشّريفة: ﴿فإذا قرأتَ القرآن فاستعذْ بـالله من الشّيطان الرّجيم﴾ (النّحل (١٦): ٩٨).
٤. البقرة (٢): ٢٥٦.
٥. الأنبياء (٢١): ٩٦.
٦. الصّافّات (٣٧): ٦١.
٧. الأنعام (٦): ٩٣؛ والجاثية (٤٥): ٢٨.
٨. المؤمنون (٢٣): ٣٦.
٩. من البحور المختلفة الأركان: «مفاعلَتن مفاعلَتن فعولن»، له عروض واحدة وضرب واحد (فعولن)، وبالعصب تبدَّل تفعيلةُ «مفاعلَتن» إلى «مفاعيلن».
١٠. الغاشية (٨٨): ٢١.
١١. المائدة (٥): ٧٣.

﴿أَلا بُـــعْداً لِـعادٍ قَـوْمِ هـودٍ﴾[١] ﴿فَإِنْ كـانَتْ لَكُـمْ كَـيْدٌ فَكـيدون﴾[٢]

* * *

﴿فَأَوْحَينا إِلىٰ موسىٰ أَنِ ٱضْـرِبْ﴾[٣] ﴿عَـلىٰ وَجْـهِ أبـي يَأْتِ بَـصيرا﴾[٤]

﴿وَ فَـوْقَ كُـلِّ ذي عِـلْمٍ عَـليمٌ﴾[٥] ﴿وَ رِزْقُ رَبِّكَ خَـيْرٌ وَأَبْـقىٰ﴾[٦]

* * *

لَكُـمْ فِـى ٱللَّـيْلِ فَـيْضُ ٱلرَّبِّ جـارِ ﴿وَ يَـعْلَمُ مـا جَـرَحْتُمْ بِـالنَّهارِ﴾[٧]

* * *

فَزَكُّـوا ٱلزَّرْعَ وَٱخْشَـوْا مِـنْ فَسـادِهْ ﴿وَ آتـوا حَـقَّهُ يَـوْمَ حَـصادِه﴾[٨]

* * *

سَكَتُّ وَفِى ٱلسُّكوتِ خَشـيتُ لَـوْما فَقُلْتُ: ﴿نَـذَرْتُ لِـلرَّحْمٰنِ صَـوْما﴾[٩]

* * *

" أَنِـلْنِي بِـالَّذِى ٱسْـتَقْرَضْتَ خَـطّاً وَ أَشْـهِدْ مَـعْشَراً هُـمْ شـاهِدوهُ

فَـإِنَّ ٱللّـهَ خَـلّاقُ ٱلْـبَرايـا عَـنَتْ لِـجَلالِ هَـيْبَتِهِ ٱلْـوُجوهُ

يَـقولُ: ﴿إِذا تَـدايَـنْتُمْ بِـدَيْنٍ إِلىٰ أَجَلٍ مُسَـمّىً فَـاكْتُبوهُ﴾[١٠ و١١]

---

١. هود (١١): ٦٠.
٢. المراسلات (٧٧): ٣٩.
٣. الشّعراء (٢٦): ٦٣.
٤. يوسف (١٢): ٩٣.
٥. يوسف (١٢): ٧٦.
٦. طٰه (٢٠): ١٣١.
٧. الأنعام (٦): ٦٠.
٨. الأنعام (٦): ١٤١.
٩. مريم (١٩): ٢٦.
١٠. البقرة (٢): ٢٨٢.
١١. الأبيات منسوبةٌ إلى الحسين بن الحسن الواساني الدّمشقي كما في معجم الأدباء لياقوت، ج ٩، ص ٢٥٥؛ ولكنّ الزّركشي في البرهان، ج ١، ص ٤٨٣، نسبها إلى الإمام الشّافعي وإن لم توجد في ديوانه المطبوع.

بحر المتقارب[١]

﴿وَ كُنّا نَخوضُ مَعَ ٱلْخائِضين﴾[٢] ﴿وَ لِلْكافِرينَ عَذابٌ مُهين﴾[٣]

﴿وَ أَنْتَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهيد﴾[٤] ﴿وَ أُمْلي لَهُمْ إِنَّ كَيْدي مَتين﴾[٥]

* * *

﴿لَوَلَّوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحون﴾[٦] ﴿وَ كانوا بِآياتِنا يَجْحَدون﴾[٧]

* * *

﴿وَ لا تَبْخَسُوا ٱلنّاسَ أَشْياءَهُمْ﴾[٨] مِنَ ٱلشُّرْبِ لا تَمْنَعوا ماءَهُمْ

* * *

﴿وَ أَنَّ إِلىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنْتَهىٰ﴾[٩] وَ قُلْ ﴿مَخْرَجاً﴾ بَيْنَ هٰذا تُصِبْ:

﴿وَ مَنْ يَتَّقِ ٱللّٰهَ يَجْعَلْ لَهُ وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبْ﴾[١٠]

---

١. من البحور المتّفقة الأركان يحصل بتكرار «فعولن»، له عروض واحدة (فعولن)، وأربعة أضرب (فعولن، فعولْ، فَعَلْ وفعْ)، وبالقبض يبدّل «فعولن» إلى «فعولُ».

٢. المدّثّر (٧٤): ٤٥.

٣. البقرة (٢): ٩٠؛ وأيضاً المجادلة (٥٨): ٥.

٤. المائدة (٥): ١١٧.

٥. الأعراف (٧): ١٨٣.

٦. التّوبة (٩): ٥٧.

٧. فصّلت (٤١): ١٥.

٨. الأعراف (٧): ٨٥؛ وهود (١١): ٨٥؛ وأيضاً الشّعراء (٢٦): ١٨٣.

٩. النّجم (٥٣): ٤٢.

١٠. الطّلاق (٦٥): ٣.

بحر الخفيف[١]

﴿شَـهِدَ ٱللَّـهُ﴾[٢] دائِـماً بِـالْقِسْط ﴿وَ أُولُـوا ٱلْـعِلْمِ قـائِماً بِـالْقِسْط﴾[٣]

* * *

عَـلِّمُوا ٱلنِّسْـوَةَ مِـنَ ٱلآداب ﴿وَ لِـيَذَّكَّـرَ أُولُـوا ٱلأَلْـباب﴾[٤]

﴿فَـاتَّقُوا ٱللَّـهَ يـا أُولِـى ٱلأَلْبـاب﴾[٥] ﴿فَـاسْأَلوهُنَّ مِـنْ وَراءِ حِـجاب﴾[٦]

* * *

جَـعَلَ ٱللهُ مَـقْتَ مَـنْ فِـى ٱلْـغَىّ وَ ﴿مِـنَ ٱلْـماءِ كُـلَّ شَـىْءٍ حَـىّ﴾[٧]

* * *

﴿حَـضَرَ ٱلْـقِسْمَةَ أُولُـوا ٱلْـقُرْبىٰ﴾[٨] ﴿رَفَـعَ سَـمْكَها فَسَـوّيٰها﴾[٩]

* * *

صادِقُ ٱلْقَوْلِ لوطُ[١٠] فِـى ٱلْكَـلِماتِ ﴿قـالَ يـا قَـوْمِ هٰـؤُلاءِ بَـناتي﴾[١١]

* * *

آخَـرٌ يَشْـتَكي أُنـاساً خَـبيثا[١٢] ﴿لا يَكـادونَ يَـفْقَهونَ حَـديثا﴾[١٣]

* * *

---

١. وزنه: «فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن» له عروضان (فاعلاتن وفاعلن)، وضربان كهما، وبالخبن يبدّل «فاعلاتن» و «مستفعلن» إلى «فعِلاتن» و«مفاعلن» على التّرتيب، وبالطّيّ يبدّل «مستفعلن» إلى «مفتعلن».

٢. آل عمران (٣): ١٨.

٣. الآية الشّريفة نفسُها.

٤. إبراهيم (١٤): ٥٢.

٥. المائدة (٥): ١٠٠؛ وأيضاً الطّلاق (٦٥): ١٠.

٦. الأحزاب (٣٣): ٥٣.

٧. الأنبياء (٢١): ٣٠.

٨. النّساء (٤): ٨.

٩. النّازعات (٧٩): ٢٨.

١٠. كلمة «لوط» في البيت تقرأ غير منصرفة لاستقامة الوزن.

١١. هود (١١): ٧٨.

١٢. يوجّه إفرادُ النّعت (خبيثاً) باعتبار «قوماً» أو «جمعاً».

١٣. النّساء (٤): ٧٨.

﴿أَرَأَيْتَ ٱلَّذي يُكَذِّبُ بِالدّين﴾[١] لا يَحُضُّ عَلىٰ طَعامِ ٱلْمِسْكين﴾[٢]

* * *

﴿فَإِذَا ٱنْشَقَّتِ ٱلسَّماءُ فَكانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهانِ﴾[٣] قامَتْ قيامَتْ

بحر الأرجوزة[٤]

ٱلْمُذْنِبونَ حَسْبُهُمْ هٰذَا ٱلشَّرَف: ﴿إِنْ يَنْتَهوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قَدْ سَلَف﴾[٥].

* * *

وَٱتْرُكْ لِعادِي ٱلْمُصْحَفِ مِنْ خَيْرِهِ ﴿حَتّىٰ يَخوضوا في حَديثٍ غَيْرِهِ﴾[٦]

بحر الطَّويل[٧]

﴿يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَب﴾[٨] ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ ٱللّٰهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ﴾[٩]

* * *

وَآمَنْتُ فَاغْفِرْلي يا سَيِّدي وَٱنْصُرْ ﴿فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[١٠]

---

١. الماعون (١٠٧): ١.

٢. الحاقّة (٦٩): ٣٤؛ وأيضاً الماعون (١٠٧): ٣.

٣. الرّحمن (٥٥): ٣٧.

٤. الرّجز من البحور المتّفقة الأركان يحصل بتكرار «مستفعلن»، له عروض واحدة (مستفعلن)، وضربان (مستفعلن ومفعولن)، وبالخبن والطّيّ يحوّل «مستفعلن» إلى «مفاعلن» و«مفتعلن» على التّرتيب.

٥. الأنفال (٨): ٣٨.

٦. النّساء (٤): ١٤٠؛ وأيضاً الأنعام (٦): ٦٨.

٧. من البحور المتناوبة الأركان يحصل بتكرار «فعولن مفاعيلن»، له عروض واحدة (مفاعيلن)، وثلاثة أضرب (مفاعيلن، مفاعلن وفعولن)، وبالقبض يحوّل «فعولن» و«مفاعيلن» إلى «فعولُ» و«مفاعلن» على التّرتيب، وبالكفّ يبدّل «مفاعلن» هذا إلى «مفاعلُ».

٨. الكهف (١٨): ٣١؛ والحجّ (٢٢): ٢٣؛ وأيضاً فاطر (٣٥): ٣٣.

٩. ابراهيم (١٤): ٤٧؛ هٰذا وأظنّ أنّ العجز للمصراع: «يحلّون ...»، والصّدر للمصراع «فلا تحسبنّ ...» قد حُذفا في النّسخة المطبوعة.

١٠. الكهف (١٨): ٢٩.

بحر المجتثّ[١]

سَـبيلَ كَـعْبَةَ فَـاذْهَبْ بِأَحْسَنِ ٱلْفَجِّ ﴿فَـمَنْ تَـمَتَّعَ بِـالْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾[٢]

* * *

مَـفاعِلُنْ فَـعِلاتُنْ مَـفاعِلُنْ فَـعِلاتْ ﴿مُطَوَّعينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنينَ فِى ٱلصَّدَقات﴾[٣]

بحر المجتثّ المجزوء

مُـفْتَعِلُنْ فَـاعِلاتُنْ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرا﴾[٤]

بحر السّالم البسيط[٥]

ذو هِـمَّةٍ عـاليَهْ ﴿فـي عـيشَةٍ راضـيَه فـي جَـنَّةٍ عـاليَه * قُـطوفُها دانـيَه﴾[٦]

جَزاءُ قَـوْمٍ عَـنودْ ﴿ٱلنّـار ذات ٱلْـوَقود إِذْ هُمْ عَلَيْها قُعود﴾[٧] كانَتْ لَـهُمْ خـاليَهْ

---

١. من البحور المتناوبة الأركـان يـحصل بـتكرار «مـستفعلن فـاعلاتن»، وله عـروض واحـدة وضـرب واحـد (فاعلاتن)، وبالخبن والكفّ والشّكل يحوّل «مستفعلن» إلى «مفاعلن» و«مستفعلُ» و«مفاعلُ» على التّرتيب، وبالخبن والتّشعيث يبدّل «فاعلاتن» إلى «فعِلاتن» و«مفعولن» على التّرتيب.

٢. البقرة (٢): ١٩٦.

٣. التّوبة (٩): ٧٩؛ ولا يخفى أنّ الكلمة الأولى فى المصراع الثّانى جاءت فى القرآن الكريم محلّاةً بالألف واللّام، مشدّدةَ الطّاء والواو.

٤. الشّرح (٩٤): ٦.

٥. من البحور المتناوبة الأركان يحصل بتكرار «مستفعلن فاعلن»، له عروضان (فاعلن وفعِلن)، وثـلاثة أضـرب (فاعلن، فعِلن وفعْلن)، وبالخبن والطّيّ والخبل يحوّل «مستفعلن» إلى «مفاعلن»، «مفتعلن» و«مُـتَعِلن» عـلى التّرتيب.

٦. الحاقّة (٦٩): ٢١ ـ ٢٣.

٧. البروج (٨٥): ٥ ـ ٦؛ الكلمتان «النّار» و«ذات» فى الآية الشّريفة مجرورتان، وهُهنا تُقرأان بـالرّفع لاسـتقامة المعنى.

أيضاً بحر البسيط

دَعِ ٱلْمُلوكَ ٱلسَّلَف تَمَّتْ خَزائِنُهُمْ ﴿فَأَصْبَحوا لا يُرىٰ إِلّا مَساكِنُهُمْ﴾[١]

* * *

كُلُّ ٱمْرِئٍ فِي ٱلْعَمَل قَدْ كانَ مَسْؤولا ﴿لِيَقْضيَ ٱللّٰهُ أَمْراً كانَ مَفْعولا﴾[٢]

* * *

لُوّامَ حُبّي عَلِيّاً اكُنَّ فِي ٱلنّيه ﴿فَذٰلِكُنَّ ٱلَّذي لُمْتُنَّنِي فيه﴾[٣]

بحر الهزج[٤]

قالوا لِأَخيهِمْ لَقَدْ آحْسَنْتَ إِلَيْنا ﴿تَاللّٰهِ لَقَدْ آثَرَكَ ٱللّٰهُ عَلَيْنا﴾[٥]

أيضاً يسمّى بالرّباعيّ[٦]

لا تُشْرِكْ لِلرّيا بِرَبِّي ٱلْأَكْبَرْ ﴿لا تَدْعُ مَعَ ٱللّٰهِ إِلٰهاً آخَر﴾[٧]

أيضاً بحر الهزج[٨]

قَدْ شابَهَ بِالْوَرىٰ حِمارُ ﴿عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوار﴾[٩]

---

١. الأحقاف (٤٦): ٢٥.

٢. الأنفال (٨): ٤٢، و٤٤.

٣. يوسف (١٢): ٣٢.

٤. البيت الشّاهد من الهزج الأخرب المكفوف المحذوف ووزنه: «مفعول مفاعيل مفاعيل فعولن».

٥. يوسف (١٢): ٩١.

٦. أي الدّوبيت، والقالَب العام لوزنه عبارة «لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّه»، وكثير من العروضيّين يعدّونه من أصل الهزج، فالبيت الشّاهد من الهزج الأخرب المكفوف الأبتر ووزنه: «مفعولُ مفاعيلُ مفاعيلن فعْ».

٧. القصص (٢٨): ٨٨.

٨. هو الهزج المسدّس الأخرب المقبوض المحذوف ووزنه: «مفعولُ مفاعلن فعولن».

٩. الأعراف (٧): ١٤٨؛ وأيضاً طه (٢٠): ٨٨.

بحر الهزج المربّع المكفوف (مفاعيلن مفاعيلُ)

﴿عَلىٰ مُلْكِ سُلَيْمانَ / وَما كَفَرَ سُلَيْمانُ﴾[١]

بحر الكامل[٢]

لا يُـبْغِضُ ٱلْـمَوْلىٰ سِوَى ٱلْـمُرْتاب[٣] ﴿سَـيَعْلَمونَ غَـداً مَـنِ ٱلْكَـذّابُ﴾[٤]

* * *

قُـلْ لِـلَّذينَ رَجَـوْا شَـفاعَةَ أَحْـمَدا ﴿صَـلّوا عَـلَيْهِ وَسَلِّموا تَسْـليما﴾[٥]

* * *

لَـمْ يُؤْتِ وَصْـفَ ٱللّٰـهِ مَـنْ هُـوَ مـادِحُ ﴿يـا أَيُّـهَا ٱلْإِنْسـانُ إِنَّكَ كـادِح﴾[٦]

* * *

وَيَقْرَأُ فِي ٱلْـمِـحْرابِ وَٱلنّـاسُ حَـوْلَهُ ﴿وَ لا تَقْتُلُوا ٱلنَّفْسَ ٱلَّتي حَرَّمَ ٱللّٰـهُ﴾[٧]

* * *

---

١. البقرة (٢): ١٠٢.

٢. من البحور المتّفقة الأركان يحصل بتكرار «متفاعلن»، له عروضان (متفاعلن وفعِلن)، وأربعة أضرب (متفاعلن، فعِلاتن، فعِلن وفعْلن)، وبالإضمار والقطع يحوّل «متفاعلن» إلى «مستفعلن» و«مفتعلن» على التّرتيب.

٣. كسر الباء في «المرتاب» لا يلائم «الكذّاب» المرفوع، إلّا أن نقول إنّ الشّاعر أراد رفع «المرتاب» توهّماً منه أنّه قد أتى بـ«إلّا» مكانَ «سِوىٰ».

٤. القمر (٥٤): ٢٦.

٥. الأحزاب (٣٣): ٥٦.

٦. الانشقاق (٨٤): ٦.

٧. الأنعام (٦): ١٥١؛ والإسراء (١٧): ٣٣.

بحر الأكمل[١]

سُبُلُ ٱلضَّلالَةِ وَٱلْهُدىٰ كُتِبَتْ مِنَ ٱلرَّبِّ ٱلرَّحيم

﴿وَ ٱللّٰهُ يَهْدي مَنْ يَشاءُ إِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقيم﴾[٢]

* * *

وَطَرْفُهُ ٱلسّاحِرُ إِنْ شَكَكْتُمُ في أَمْرِهِ

﴿يُريدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ﴾[٣]

بحر الموالیا

مُفْتَعِلُنْ مَفْعولُنْ مُفْتَعِلُنْ مَفْعولُنْ ﴿وَ ٱلطَّيْرَ مَحْشورَةً كُلٌّ لَهُ أَوّاب﴾[٤]

---

١. وهو البحر الكامل المثمّن يشبه فى العروض العربيّ بالبحر الكامل المجزوء، وعليه فله عروض واحدة متفاعلن)، وأربعة أضرب (متفاعلن، فعِلاتن، متفاعلان ومتفاعلاتن)، وبالإضمار يبدّل «متفاعلاتن» إلى «مستفعلاتن».

٢. البقرة (٢): ٢١٣؛ وأيضاً النّور (٢٤): ٤٦.

٣. الشّعراء (٢٦): ٣٥.

٤. ص (٣٨): ١٩.

المآخذ

١. آقابزرگ الطّهراني، محمّد محسن، *الذّريعة إلىٰ تصانيف الشّيعة*، ٢٦ ج (في ٢٩ مج)، ط ٣، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣ هـ. = ١٩٨٣ م.

٢. ـــــــــــ، *نقباء البشر في القرن الرّابع عشر*، تعليقات سيّد عبدالعزيز طباطبائي، ١٢ ج، ط ٢، دار المرتضى، مشهد، ١٤٠٤ هـ.

٣. ابن‌الرّسول، سيّد محمّد رضا، «نيّر الأدباء و كتاب معادن»، *آينهٔ پژوهش*، س ١٤، ش ٥، آذر ـ دى ١٣٨٢، ش پياپى ٨٣، صص ٥١ ـ ٦١.

٤. ابن‌رشيق القيرواني، أبوعلي الحسن بن رشيق، *العمدة في محاسن الشّعر وآدابه*، تحقيق محمّد قرقزان، ٢ ج، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨ هـ. = ١٩٨٨ م.

٥. اهلى الشّيرازي، محمّد بن يوسف، *كلّيّات اشعار مولانا اهلى شيرازى*، سنايى، تهران، ١٣٤٢.

٦. البدري، حكمت فرج، *معجم آيات الاقتباس*، دار الحرّيّة، بغداد، ١٤٠٠ هـ. = ١٩٨٠ م.

٧. الزّركشي، بدرالدّين محمّد بن عبدالله، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم، ٤ ج، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٣٧٦ هـ. = ١٩٥٧ م.

٨. نيّر، حبيب اللّٰه بن محمّد باقر، *معادن*، ٣ ج، ج ١ و ٢: تهران، ١٣٦٨ هـ؛ ج ٣: اصفهان، چاپخانهٔ پروين، [لا ت].

٩. ياقوت الحموي، ياقوت بن عبداللّٰه، *معجم الأدباء*، ٢٠ ج (في ١٠ مج)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، [لا ت].

Texts and Essays

from Permanent Scientific Legacy of Isfahan

by: A group of scholors in Arabic Literature

Editor in chief: Majīd Hādī Zādih

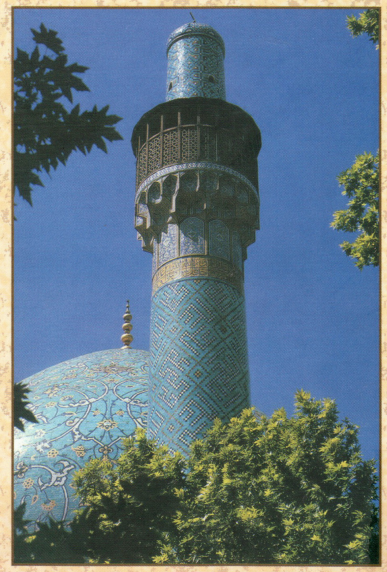
provided by: the center of Islamic propaganda
of Qom seminary, unit of Isfahān

Hastinama
Tehran, 2007
Tel: 09121521038
E-mail: Hastinama@mail.com

نُصُوصٌ وَرَسَائِلُ

مِنْ تُرَاثِ أَصْفَهَان العِلمِيِّ الخَالِدِ

قسم الحوزة العلميّة ـ لجنة الإحتفال بمدينة أصفهان



المجلد الثاني

في التفسير و الحديث

مجموعة من المحققين

إشراف: مجيد هادي زاده


بسم الله الرحمن الرحيم


شبكة الفكر
alfeker.net


يا علي يا فاطمة

نُصُوصٌ وَرَسَائِلُ

مِنْ تُرَاثِ أَصفَهَان العِلمِيِّ الخَالِد

قسم الحوزة العمليّة والمؤسسات الدينيّة
لجنة الاحتفال بمدينة أصفهان
العاصمة الثقافية للعالم الإسلامي
اصفهان-١٣٨٥ش-١٤٢٧/١٤٢٨ق

المجلد الثاني

في التفسير و الحديث

مجموعة من المحقّقين
إشراف: مجيد هادي‌زاده

نصوص ورسائل

من تراث أصفهان العلمي الخالد

المجلد الثاني

في التفسير والحديث

مجموعه من المحققين

اشراف: مجيد هادى زاده

اعداد : مكتب الاعلام الاسلامي في حوزة قم العلميّة ــ فرع محافظة اصفهان.
تصميم الغلاف: محراب أولجايتو، المسجد الجامع في اصفهان.
الناشر: هستي نما
الطباعة: مطبعة نگارش
الطبعة الأولى: ١٤٢٨ ق / ٢٠٠٧م
الكمية: ١٠٠٠ نسخة
السعر: ٦٠٠٠ تومان (سحر الدورة ٢٤٠٠٠ تومان)

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الهاتف: ٠٩١٢١٥٢١٠٣٨
ص . ب: ١٣١٤٥/٧٥٣
البريد الالكتروني: hastinama@Gmail.com

هادي زاده، مجيد، ١٣٤٤ -
نصوص و رسائل، من تراث اصفهان العلمي الخالد/ مجموعة من المحقّقين؛ اشراف مجيد هادي زاده؛ اعداد، مكتب الاعلام الاسلامي في حوزة قم العلمية فرع محافظة اصفهان. - تهران: هستي نما، ١٤٢٨ ق - ٢٠٠٧ م - ١٣٨٦
٢٤٠٠٠ ريال (دورة) ISBN: 978-964-8214-30-7
٦٠٠٠ ريال (ج ١) ISBN: 978-964-8214-31-4
٦٠٠٠ ريال (ج٢) ISBN: 978-964-8214-32-1
٦٠٠٠ ريال (ج ٣) ISBN: 978-964-8214-33-8
٦٠٠٠ ريال (ج ٤) ISBN: 978-964-8214-34-5
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
كتابنامه.
١. دانشمندان اسلامى - ايران - اصفهان - سرگذشتنامه. ٢. مجتهدان و علما - ايران - اصفهان - سرگذشتنامه. ٣. مشاهير ايران - اصفهان - سرگذشتنامه. الف. مكتب الاعلام الاسلامي في قم العلمية، فرع محافظة اصفهان. ب. عنوان.
٢ هـ ٧٢٥ص/DSR٢٠٧٣ ٩٣٢/ ٩٥٥
١٣٨٦

دليل
المجلد الثاني

الأربعُونَ حَديثًا في المَهديّ عليه السلام ٩
جَمَعَه وألّفه: الحافظ أبونُعَيم أحمدُ بْن عَبدِاللّه الاصْبَهانيّ
تصحيح: جويا جهانبخش

جزءٌ من كتاب الإيضاح في التفسير ٤٩
للشَّيخ أبي القاسم اسماعيل بن محمَّدٍ الأصفهانيّ
تحقيق: مجيد هادي‌زاده

شرح حديث تمثيل عليٍّ عليه السلام بسورة التَّوحيد ٩٣
للمعلِّم الثَّالث الأمير محمَّدباقر الدَّاماد
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

إجازةٌ روائيَّة ١٠١
أصدرها العلَّامة المحقِّق الشَّيخ محمَّدتقيّ المجلسيّ الأوَّل
تصحيح: جويا جهانبخش

جزءٌ من الفَرائد الطَّريفة في شرح الصَّحيفة الشَّريفة ١٥١
للشَّيخ الإمام العلَّامة محمَّدباقر المجلسيّ الثَّاني
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

جزءٌ من نور الأنوار في شرح كلام خير الأخيار ١٨٥
للمحدِّث الفقيه الكبير السَّيِّد نعمةاللّه الجزائريّ
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

مناقِب الفُضلاء ٢١٣
المير محمّد حُسَين الحسينيّ الخاتون‌آباديّ
تصحيح: جويا جهانبخش

جزءٌ من مَجد البَيان في تفسير القُرءان ٢٥٩
للمُفسِّر الفقيه العارف الشَّيخ محمَّدحُسين الإصفهانيّ النجفيّ
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

التعريف بمدينة إصفهان ٢٩٥
للإمام العلَّامة السَّيِّد محمَّدباقر الموسويّ أعلى اللَّهُ مقامَه
تحقيق وشرح: الشَّريف الفاضل السَّيِّد محمَّدعليّ الروضاتيّ

رسالةٌ في حكم الأغلاط الواقعة في المصاحف من الكُتَّاب و... ..... ٣٤٣
املاء: العلّامة آية اللّه الحاج آقا مُنير الدِّين البروجرديّ الإصفهانيّ
نقَّحها وأضاف إليها: العلَّامة آية اللّه السَّيِّد أحمد الصَّفائي الخوانساريّ
تصحيح: مهدي باقري سيَّاني

فهرس مصادر التحقيق ٣٥٧

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

الحمد للَّه، والصَّلاة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللَّه، وعلى آله آل اللَّه.

وبعد؛ فهذا هو المجلَّد الثاني من كتابنا نُصوص ورسائل من تراث إصفهان العلمي الخالد؛ نقدِّمه إلى القرَّاء الكِرام. وخصَّصنا هذا المجلَّد بالمختار من نصوص علمَي «التفسير والحديث»؛ راجين من اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يتقبَّله منَّا، وأن يقع موقع قبول الناظرين فيه؛ إنَّه سميع الدُّعاء.

وصلوات اللَّه وسلامه على جميع
الأنبياء وعلى أئمَّتنا المعصومين
المُشرِف على المجموعة
مجيد هادي‌زاده

الأربعُونَ حَديثًا في المَهديّ عليه السلام

جَمَعَه وألّفَه: الحافظ أبونُعَيم أحمدُ بْن عَبدِالله الاصْبَهانيّ

تصحيح: جويا جهانبخش

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمدُ لله الّذي مَنَّ علينا بمحمّدٍ نبيّه صلى الله عليه وآله، دون الأُمَم الماضية والقرون السّالفة هذا النّصّ القيّم الّذي نقدّمه إلى القرّاء الأفاضل، هو أربعون حديثًا ممّا روي عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله في المهديّ المنتظَر ـ عجّل الله تعالى في ظهوره ـ، جَمَعه المحدّث الثّقة الحافظ أبونُعَيْم أحمد بن عبدالله الاصبهانيّ (المُتَوَفّى سنةَ ٤٣٠ هـ. ق.).

إنّ هذا الأربعين قد كان متداولًا بالأيدي معروفًا بين أهل الفضل والفضيلة مرغوبًا عند أرباب الدّراية والرّواية منذ زمن تأليفه حتّى الآن، وقد نقل عنه جماعةٌ من محدّثي الفَريقَين والمؤرّخين والمتكلّمين، كما قد نقل بعضُهم كلَّ أحاديثه في ما صَنَّف وألّف مصرّحًا بالمصدر ومنبّهًا على عِظَم شأنِ هذا الأثر.

جامع الأربعين

هو أبونُعَيْم أحمد بن عبدالله بن إسحاق بن موسى بن مهران الاصبهانيّ (٣٣٦ ـ ٤٣٠ هـ. ق.)، الحافظ الكبير ومحدّث عصره[1]، الجامع بين الفقه والحديث والتصوّف[2].

---

١. انظر: مسند الإمام أبي حنيفة للحافظ أبي نُعَيْم، طبعة إسلام آباد، ص ١٢ و١٣.

٢. راجع: نفس المصدر.

يقول في أبي نُعَيم هذا، ابنُ تيميّة الحرّانيّ (ت ٧٢٠هـ.ق.): «هو أكبر حفّاظ الحديث ومن أكثرهم تصنيفات وممّن انتفع النّاس بتصانيفه وهو أجلّ من أن يقالَ له: ثقة، فإنّ درجته فوق ذلك»[١].

وأنت خبير بأن الشّيخ الحرّانيّ كيف يعادي من له علاقة بعقائد المتشيّعة والمتصوّفة؛ وهذا الاعتراف منه بحقّ أبي نعيم الحافظ، الّذي يُعَدّ من الصّوفيّة وله نزعات ولائيّة ظاهرة بالنّسبة إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام، لا يدلّك إلّا علىٰ عدم قدرة الحرّانيّ البغيض على إنكار ما لأبي نعيم من النّبالة والجلالة بين الأمّة.

ثمّ لكثرة المصادر الرّئيسيّة والدّراسات الّتي قامت بتَرجَمة المحدّث الاصبهانيّ من جانبٍ، ولضيق المجال للمقال في هذا المقام من جانبٍ آخَر، لا نتعرّض ترجَمته التّفصيليّة وندعو مَن يشاء، إلى قراءة ما كُتِبَ بهذا الشّأن من التّراجِم المبسوطة، لاسيّما في دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرىٰ[٢].

هذا الأربعون حديثًا

هذا الأربعون حديثًا ـ كما قال الأستاذ المغفور له المحقّق الطّباطبائيّ ـ «نسخة منه ضمن مجموعة في مكتبة العلّامة السّيّد محمّدصادق آل بحرالعلوم في النّجف الأشرف

---

١. مسند الإمام أبي حنيفة، طبعة إسلام آباد، ص ١٢ (وهو ينقل عن: الفتاوى، ج ١٨، ص ٧١، لأحمد بن تيميّة، الرّباط ـ المغرب، مكتبة المعارف.)

٢. أيضًا راجع عن الحافظ أبي نُعَيم الاصبهانيّ وحياته وآثاره: بحار الأنوار، ج ١٠٢، ص ١٠٩، وج ١٠٤، ص ٧٤ و ١١٠؛ سير أعلام النُبَلاء للذّهبي، ج ١٧، ص ٤٥٣ ـ ٤٦٤؛ مسند الإمام أبي حنيفة لأبي نُعَيم نفسه، طبعة إسلام آباد، صص ٦ ـ ٦٧؛ التّاسي في القرن الخامس للشّيخ آقابزرگ الطّهرانيّ، ص ١٧؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ١، ص ٢٨٢ و ٢٨٣، وج ١٣، ص ٣٦٢؛ كتابخانهٔ ابن طاوس لِكُلبرگ (بالفارسيّة)، ص ١٧٤ و ٢٣٨ و ٢٩٤؛ البداية والنّهاية لابن كثير، ج ١٢، ص ٥٦ و ٥٧؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ١٥٧؛ الكنى والألقاب للمحدّث القمّيّ، ج ١، ص ١٦٥ و ١٦٦؛ خلاصة عبقات الأنوار للميلانيّ، ج ٨، ص ٢٢٠ و ٢٢١؛ لسان الميزان لابن حَجَر، ج ٧، ص ١١٥؛ فيض القدير للمناوي، ج ١، ص ٣٧؛ معجم المطبوعات العربية ليوسف اليان سركيس، ج ١، ص ٣٥٠ و ٣٥١؛ هدية العارفين لإسماعيل پاشا البغداديّ، ج ١، ص ٧٤ و ٧٥؛ الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، ج ٨، ص ٦٤ وج ١٩، ص ٢٨؛ كشف الظّنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٠٣٦ و ١٠٥٥ و ١١٦٣ و ٢٠٠٥؛ و....

بخطّه؛ وينقل عنه الأربليّ في كشف الغمّة. وهو مطبوع في نامهٔ دانشوران ج ٢، ص ٧١١ بحذف أسانيده.

وترجمه السّيّد عبدالحجّة البلاغيّ إلى الفارسيّة وطبعه ضمن كتابه الحجّة البالغة.

وجعله السّيوطيّ أصلًا لكتابه العرف الوردي المطبوع ضمن الحاوي للفتاوي، وزاد عليه ما عثر عليه من سائر المصادر برمز (ل) مجرّدًا عن الأسانيد.»[١].

أقول: إنّه قد استفاد من هذا الأربعين ونقل عنه ـ كما مرّ ـ كثير من الشّيعة والسّنّة في كتبهم ومجاميعهم الحديثيّة والكلاميّة يطول سرد أسماءها.

عملنا في التّحقيق والإعداد

لمّا كانت النّيّة معقودة على تحقيق هذا النّصّ وإخراجه، قُمتُ بالخطوات التّالية:

١ ـ ضبطتُ النّصّ بعد مقابلة روايتيه الموجودتين في كشف الغمّة[٢] (الّتي رمزت إليها بحرف k) ومخطوطة المغفور له فخرالدّين النّصيريّ[٣] (الّتي رمزت إليها بحرف f ـ تاريخ انتساخها ٨٣٨هـ. ق. ـ)، مع الاستعانة بالرّواية الموجودة في نامهٔ دانشوران ناصري[٤] ورسالة العرف الورديّ للسّيوطيّ[٥].

٢ ـ فَهْرَستُ بعضَ المصادر والكتب الّتي كانت تحتوي على الحديث الموجود في النّصّ ـ مع غضّ النّظر عمّا كان بين النّسخ من الاختلاف. وأثبتُ فهرسَ المصادر[٦] في هامشِ كلّ حديث مع بعض التّعاليق (والاختلافات الواقعة بين k وf).

---

١. مجلّة تُراثنا، ج ١، ص ١٩.

٢. طبعة المجمع العالمي لأهل البيت، ج ٤، ص ١٧٩ ـ ١٩٨، بتحقيق أخينا الفضال الأستاذ الشّيخ علي الفاضلي ـ دامَ عُلاه وحَفِظَه اللهُ ورَعاه!

٣. المصوّرة ضمن گنجينهٔ خطوط علما و دانشمندان ...، ج ٥، ص ١٤٢١ ـ ١٤٢٣.

٤. انظر: نامهٔ دانشوران ناصري، ج ٧، ص ٨ ـ ٢١.

٥. انظر: الحاوي للفتاوي، ط. دارالكتب العلميّة، ج ٢، ص ٢١٣ ـ ٢٤٧.

٦. ما ذكرتُ في هذا الفهرس نصّ الأربعين المنقول في كشف الغمّة (و نقلَ المجلسيّ الثانيّ منه في البحار) وأيضًا نصوصَ الأربعين المتفرّقة في العرف الورديّ للسّيوطي والنصّ المنقول في نامهٔ دانشوران؛ لأنّ هذه النّصوص كلّها ما كانت إلّا نسخًا من الأربعين نفسه ولا تُعَدّ مصادر متنوّعة أخرىٰ! فلا تغفُل!

٣ ـ إذا وجدتُ سند الحديث عن طريق الحافظ أبي نُعَيم، في أيّ مصدرٍ من المصادر كان، أَضَفتُه في الهامش، رَغبةً في كونِ المراسيل مسانيد ـ بحول الله وقوّته.

وما هذه كلّها إلّا خطوة متواضعة في سبيل إحياء هذا النّصّ القديم القيّم[١].

وأرجو من الله تعالىٰ أن يوفّقَني في إكمال هذا المشروع والحصول على بعض ما فقدتها من الموادّ الصّالحة لتحقيق هذا النّصّ الّذي كنتُ قائمًا به قبل سنين، ولكنّ العوائق منعتني عن إنجازه! واليوم عملي هذا لا يُعَدّ إلّا قسمًا ممّا كنتُ بصددِ إخراجه وإبرازه. ﴿لَعَلَّ اللهَ يحدث بعد ذلك أمرًا﴾.

والسّلامُ على أهل الإسلام جميعًا، لاسيّما علىٰ إمام الأنام وربيع الأيّام، الحجّة المُنْتَظَر المَهديّ ـ روحي فِداه ـ، الّذي يملأ الأرض قِسطًا وعدلًا.

وأنا العبد: جويا جهانبخش
عَفَا اللّهُ عنه!
٢٧ رجب المرجّب ١٤٢٧ هـ. ق.
عيد المبعث النّبَويّ الشّريف

---

١. ولايخفىٰ أنّه قد ساعدني في تصحيح التّجارب المطبعيّة، الأخ العزيز عليرضا رحماني ملك آباد؛ فأقدّم إليه شكري وثنائي وأسأل اللّهَ أن يجعلَه من العلماء العاملين.

بِسمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِين حَقَّ حَمْدِهِ وصَلوٰتُهُ وسَلَامُهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ وَعَبْدِهِ.

أَمَّا بَعْد،

فَهٰذَا أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ الْمَهْدِيِّ ـ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ـ [1]:

الحديث [2] الأوَّل:

عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدرِيِّ رضي الله عنه [3] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [4] أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ مِنْ [5] أُمَّتِيَ الْمَهْدِيُّ، إن قصر [6] عُمره فَسَبْع سِنِين، وإِلَّا فَثَمان، وإِلَّا فَتِسع [7]، تَتَنَعَّمُ [8] أُمَّتِي فِي زَمَانِهِ نَعِيمًا لَمْ يَتَنَعَّمُوا مِثْلَهُ قَطّ الْبَرُّ والفَاجِرُ، يُرْسِلُ السَّماءُ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، ولَا تَدَّخِرُ [9] الأَرْضُ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِهَا».

تعقيب النص:

غاية المرام، ٧ / ٨٢ و٩٩.

روضة الواعظين، ط. خرسان، ص ٤٨٥.

كنز العمّال، ١٤ / ٢٧٤.

ينابيع المودّة، ٣ / ٣٨٥ (عن غاية المرام).

فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٥ ح ٥٦٦.

إلزام النّاصب، ١ / ١٤٧ (عن غاية المرام).

شرح إحقاق الحقّ ١٣ / ٢٢٥ و٢٢٨، و٢٩ / ٣٧٦ و٣٧٧ و ٣٨٠.

السّند: «أنبأنا أبو محمّد محمّد بن محمّد، أنبأنا محمّد بن يحيى بن منده، عن محمّد بن عصام، عن أبيه، عن سفيان، عن عمرو بن قيس، عن أبي الصديق عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ أنّه قال:» (غاية المرام، ٧ / ٨٢).

١. بسم اللّه الرّحمن الرّحيم... صلواتُ اللهِ عليه f: ليس في k.

٢. الحديث f: ليس في k.

٣. رضي الله عنه k: ليس في f.

٤. صلّى الله عليه وآله k: صلى الله عليه وسلم f.

٥. مِنْ k: في f.

٦. إن قصر k: اقصر f.

٧. f + سنين (ليست هذه الزّيادة في k).

٨. تتنعّم k: تنعم f.

٩. لَا تَدَّخِرُ k: لا تؤخر f.

الحَدِيثُ[١] الثَّانِي:

فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيِّ وَ أَنَّهُ مِنْ عِتْرَةِ النَّبِيِّ ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ[٢]

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٣] أَنَّهُ قَالَ: «تُمْلَأُ الْأَرْضُ ظُلْمًا وجَوْرًا، فَيَقُومُ رَجُلٌ مِنْ عِتْرَتِي فَيَمْلَأُهَا قِسْطًا وعَدْلًا، يملك سَبْعًا أَوْ تِسْعًا».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١ / ١١٠ و ١١١.
الملاحم والفتن لابن طاوس، ١٣٨.
غاية المرام، ٧ / ٨٣ و ١٠٠.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٤٠ و ١٤١، و ٢٩ / ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٤٩٩.
مُسند أحمد، ٣ / ٢٨ و ٧٠.
تاريخ ابن خلدون، ١ / ٣١٦.
ينابيع المودّة، ٣ / ٣٨٤.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في... عليه السّلام k: ليس في f.
٣. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

الحَدِيثُ[١] الثَّالِثُ:

وَعَنْهُ[٢] قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ[٣] ﷺ[٤]: «لَاتَنْقَضِي السَّاعَةُ حَتَّى يملك الْأَرْضَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ قَبْلَهُ جَوْرًا،[٥] يملك سَبْعَ سِنِينَ».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١ / ١٠٩.
غاية المرام، ٧ / ١٠٠.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٤٣، و ٢٩ / ٤٩٠.
الملاحم والفتن لابن طاوس، ص ٧٠، و شرح إحقاق الحقّ ٢٩ / ٤٩١ (من «يملأ الأرض...» و بزيادة «ظلما و» قبل «جورًا»).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. و عنه k: عن ابي سعيد الخدري انه f.
٣. النّبيّ k: رسول الله f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. f + و (ليست هذه الزّيادة في k).

الحَدِيثُ[١] الرَّابِعُ

في قوله لِفَاطِمَةَ عليها السلام: «الْمَهْدِيُّ مِنْ وُلْدِكَ»[٢]

عَنِ الزُّهْرِيِّ[٣]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ[٤]، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام[٥] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله[٦] قَالَ لِفَاطِمَةَ عليها السلام: «الْمَهْدِيُّ مِنْ وُلْدِكِ».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١ / ١٤٣ ـ ١٤٥.
دلائل الإمامة للطّبريّ، ص ١٠٢ و ٤٤٤ (في الأخيرة ضمن رواية عن الزّهريّ عن عليّ بن الحسين عليه السلام).
غاية المرام، ٧ / ١٠٠.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٠٧، و ١٥ / ٢٦٤، و ٢٩ / ١٥٦ و ١٥٧ و ٥٩١ و ٥٩٢.
نوادر المعجزات للطّبريّ، ص ٩٦.
مقاتل الطّالبيّين، ص ٩٨ (عن الزّهريّ عن عليّ بن الحسين عليه السلام).
ذخائر العقبى للطّبريّ، ص ١٣٦.
مدينة المعاجز، ٢ / ٣٤٩.
ينابيع المودّة، ٢ / ٢١٠ و ٣ / ٣٩٠.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ... ولدك k: ليس في f.
٣. عن الزُّهريّ k: ليس في f.
٤. f + عليهما السّلام (ليست هذه الزّيادة في k).
٥. عليهم السّلام k: ليس في f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

الحَدِيثُ[١] الخَامِسُ:

قوله عليه السلام: «إِنَّ مِنْهُمَا مَهْدِيَّ هٰذِهِ الْأُمَّةِ» يعني الحسن والحسين عليهما السلام.[٢]

عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الْهِلَالِيِّ[٣]، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله[٤] وهُوَ فِي الْحَالَةِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا، فَإِذَا فَاطِمَة عِنْدَ رَأْسِهِ؛ فَبَكَتْ حَتَّى ارْتَفَعَ صَوتُهَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله[٥] طَرْفَهُ إِلَيْهَا[٦] وقَالَ[٧]: «حَبِيبَتِي! فَاطِمَةُ! مَا الَّذِي يُبْكِيكِ»؟ فَقَالَتْ[٨]: «أَخْشَى الضَّيْعَةَ مِنْ بَعْدِكَ».

فَقَالَ: «يَا حَبِيبَتِي! أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ اللَّهَ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ[٩] الأَرْضِ اطِّلَاعَةً فَاخْتَار[١٠] مِنْهَا أَبَاكِ فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ اطَّلَعَ اطِّلَاعَةً فَاخْتَار[١١] مِنْهَا بَعْلَكِ، وأَوحَىٰ إِلَيَّ أَنْ أُنْكِحَكِ إِيَّاهُ.

يَا فَاطِمَةُ! ونَحْنُ أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ أَعْطَانَا اللَّهُ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ سَبْعَ خِصَالٍ لَمْ يُعْطِ أَحَدًا قَبْلَنَا ولَا يُعْطِي أَحَدًا بَعْدَنَا:

أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وأَكْرَمُ النَّبِيِّينَ عَلَى اللَّهِ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ وأَحَبُّ الْمَخْلُوقِينَ إِلَى اللَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ[١٢]، وأَنَا أَبُوكِ.

وَ وَصِيِّي خَيْرُ الأَوْصِيَاءِ، وأَحَبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ ـ عَزَّ وجَلَّ[١٣] ـ، وهُوَ بَعْلُكِ.

وَ شَهِيدُنَا خَيْرُ الشُّهَدَاءِ، وأَحَبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ ـ عَزَّ وجَلَّ[١٤] ـ وهُوَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمُّ أَبِيكِ وعَمُّ بَعْلِكِ.

وَ مِنَّا مَنْ لَهُ جَنَاحَانِ أَخْضَرَانِ[١٥] يَطِيرُ فِي الْجَنَّةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ حَيْثُ يَشَاءُ، وهُوَ ابْنُ عَمِّ[١٦] أَبِيكِ وأَخُو بَعْلِكِ.

وَ مِنَّا سِبْطَا هٰذِهِ الْأُمَّةِ وهُمَا ابْنَاكِ الْحَسَنُ والْحُسَيْنُ، وهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ[١٧] أَهْلِ الْجَنَّةِ، وأَبُوهُمَا ـ والَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ! ـ خَيْرٌ مِنْهُمَا.

يَا فَاطِمَةُ![١٨] ـ والَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ! ـ إِنَّ مِنْهُمَا مَهْدِيَّ هٰذِهِ الْأُمَّةِ، إِذَا صَارَتِ الدُّنْيَا هَرْجًا وَ مَرْجًا[١٩]، وتَظَاهَرَتِ الْفِتَنُ، وَانْقَطَعَتِ[٢٠] السُّبُلُ، وأَغَارَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ، فَلَا كَبِيرٌ يَرْحَمُ صَغِيرًا، ولَا صَغِيرٌ يُوَقِّرُ كَبِيرًا، فَيَبْعَثُ اللَّهُ عِنْدَ ذٰلِكَ مِنْهُمَا مَنْ يَفْتَحُ حُصُونَ الضَّلَالَةِ، وقُلُوبًا غُلْفًا يَقُومُ بِالدِّينِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، كَمَا قُمْتُ[٢١] بِهِ فِي أَوَّلِ[٢٢] الزَّمَانِ، ويَمْلَأُ الأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا.

يَا فَاطِمَةُ! لَا تَحْزَنِي ولَا تَبْكِي، فَإِنَّ اللَّهَ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ أَرْحَمُ بِكِ وأَرْأَفُ عَلَيْكِ مِنِّي، وذٰلِكَ لِمَكَانِكِ مِنِّي ومَوقِعِكِ مِنْ قَلْبِي، قَدْ زَوَّجَكِ اللَّهُ زَوجَكِ وهُوَ أَعْظَمُهُمْ حَسَبًا[٢٣] وأَكْرَمُهُمْ مَنْصِبًا، وأَرْحَمُهُمْ بِالرَّعِيَّةِ، وأَعْدَلُهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وأَبْصَرُهُمْ بِالْقَضِيَّةِ، وقَدْ سَأَلْتُ رَبِّي ـ عَزَّ وجَلَّ ـ أَنْ تَكُونِي أَوَّلَ مَنْ يَلْحَقُنِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي».

قَالَ عَلِيّ عليه السلام[٢٤]: «فَلَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ـ عليه السلام ـ[٢٥] لَمْ تَبْقَ فَاطِمَةُ بَعْدَهُ[٢٦] إِلَّا خَمْسَةَ وسَبْعِينَ يَوْمًا حَتَّى[٢٧] أَلْحَقَهَا اللَّهُ بِهِ عليه السلام».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١ / ١٤٩ ـ ١٥٢.
مُنتخب الأثر المضيئة، ص ٨٦ و ٨٧ (مختصرًا).
غاية المرام، ٥ / ٧ و ٨، و ٧ / ١٠٠ و ١٠١.
فرائد السمطين ٢ / ٨٤ ح ٤٠٣.
شرح إحقاق الحقّ، ٤ / ١٠٧ ـ ١٠٩ و ١١١ و ١١٢، و ٥ / ٢٧١ و ٢٧٢، و ٩ / ٢٦٢ ـ ٢٦٤ و ٤٧٨ و ٤٧٩، و ١٣ / ١١٦ ـ ١١٨، و ١٥ / ٣٩٤.
مجمع الزوائد للهيثمي، ٩ / ١٦٥ و ١٦٦.
المعجم الكبير للطّبرانيّ، ٣ / ٥٧ و ٥٨ ح ٢٦٧٥.
تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ٤٢ / ١٣٠ و ١٣١.
ينابيع المودّة ٢ / ٢١٠ و ٢١١ ح ٦٠٨.

السّند: «قال الحافظ أبوالقاسم سليمان بن أحمد الطّبراني، و أخبرنا الحافظ أبوالحجاج يوسف بن خليل بحلب، أخبرنا أبوعبدالله محمّد بن أبي زيد الكراني باصبهان، أخبرتنا فاطمة بنت عبدالله الجوزدانية، أخبرنا أبوبكر بن زبدة، أخبرنا الحافظ أبوالقاسم الطّبرانيّ، حدّثنا محمّد بن زريق بن جامع المصري، حدثنا الهيثم بن حبيب، حدثنا سفيان بن عيينة، عن علي الهلالي عن أبيه» (شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١١٧).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. قوله... عليهما السّلام k: ليس في f.
٣. عليّ بن علي الهلاليّ f: عليّ بن هلال k.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. طرفه إليها f (و H): إليها رأسه k.
٧. وَقَالَ k: فقال f.
٨. فقالت f: فقال k (و هذا خطأ مطبعيٌّ ظاهر).
٩. أهل f (و H): ليس في k.
١٠. فاختار k: اختار f.
١١. فاختار k: اختار f.
١٢. وأحبّ المخلوقين إلى الله ـ عزّوجلّ ـ k: ليس في f.
١٣. عزّ و جلّ k: ليس في f.
١٤. عزّ و جلّ k: ليس في f.
١٥. أخضران f: ليس في k.
١٦. عمّ k: ليس في f (وهو سقطٌ ظاهرٌ لا وَجهَ له).
١٧. شكله في f بصورة «شُبّاب».
١٨. يا فاطِمَة k: ليس في f.
١٩. كذا في k و f بسكون الرّاء في الهرج و المرج.
قارِن: تعليقَتَنا في اندوخة خداوند، ص ٢١٠.
٢٠. انقطعت k: تقطّعَتِ f.
٢١. قمت k: اقمت f.
٢٢. أوّل f: آخر k.
راجع: تعليقَتَنا في اندوخة خداوند، ص ٢١٢.
٢٣. حسبًا k: حسنا f.
٢٤. عليه السّلام k: ليس في f.
٢٥. عليه السّلام k: صلى الله عليه و سلم f.
٢٦. بعده k: ليس في f.
٢٧. حَتَّى k: ليس في f.

الْحَدِيثُ[١] السَّادِسُ:

فِي أَنَّ الْمَهْدِيَّ هُوَ الْحُسَيْنِيُّ عليه السلام[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه[٤] قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله[٥] فَذَكَّرَنَا مَا[٦] هُوَ كَائِنٌ، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ـ عَزَّ وجَلَّ[٧] ـ ذٰلِكَ الْيَومَ حَتَّى يَبْعَثَ رَجُلًا مِنْ وُلْدِي، اسْمُهُ اسْمِي».

فَقَامَ سَلْمَانُ رضي الله عنه[٨] فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مِنْ أَيِّ وُلْدِكَ هُوَ؟ قَالَ: «مِنْ وَلَدِي هٰذا»؛ وضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام.

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ١ / ١٤٢ و ١٤٣.
شرح منهاج الكرامة، ١ / ٢٥٦.
ذخائر العقبى للطّبريّ، ص ١٣٦.
فرائد السّمطين، ٢ / ٣٢٥ ح ٥٧٥.
ينابيع المودّة، ٢ / ٢١٠ ح ٦٠٩، و ٣ / ٣٩٠ ح ٢٨.
غاية المرام، ٧ / ٨٤، و ٧ / ١٠١.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١١١، و ١١٢، و ٢٩ / ١٨٣ و ٢١٥ و ٢٥٠ راجع أيضًا صفة الصّفوة لابن الجوزيّ.
تذكار:
قد وردت في معنى هذا الخبر أخبار متعدّدة في كتب الفريقين حتّى عدّ من المتواتراتِ المشهورة (انظر: الإمامة و التّبصرة، ط. مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ص ١١).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في أنّ المهديّ هو الحسينيّ k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. ما k: بما f.
٧. عزّوجلّ k: تعالى f.
٨. رضي الله عنه k: ره f.

السّند: «عن محمّد بن زكريّاء العلابي، حدّثنا العبّاس بن بكّار، حدّثنا عبدالله عن الأعمش، عن زرّ بن جبيش، عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله» (شرح إحقاق الحقّ، ٣ / ١١٢).
راجع أيضًا: فرائد السّمطين، ٢ / ٣٢٥.

الْحَدِيثُ[1] السَّابِعُ:

فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهَا الْمَهْدِيُّ[2]

وَبِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ[4] قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ[5] ﷺ[6]: «يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ مِنْ قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا: كَرْعَة[7]».

تعقيب النصّ:

الصّراط المستقيم للبياضي ٢ / ٢٥٩ و ٢٦١.
معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ ١ / ٢٩٤ ـ ٢٩٦.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٨ (غير موضع النّصّ).
الملاحم و الفتن لابن طاوس، ص ١٤٠.
ينابيع المودّة، ٣ / ٢٦٧ و ٢٩٩.
غاية المرام، ٧ / ١٠١ و ١١٤.
شرح إحقاق الحقّ ١٣ / ٢٨٠.
ميزان الاعتدال ٢ / ٦٨٠.
الكامل للجرجانيّ ٥ / ٢٩٥.
السّند: «أخبرنا أبومحمّد بن حيان، حدّثنا الحسين بن أحمد المالكي، حدّثنا عبدالوّهاب بن ضحّاك، حدّثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جبير، عن كثير بن مرة، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ» (معجم أحاديث الإمام المهدى ﷺ، ١ / ٢٩٤).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في القرية الّتي يخرج منها المهديّ k: ليس في f.
٣. وبإسناده k: ليس في f.
٤. رضى الله عنه k: ليس في f.
٥. النبيّ k: رسول الله f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه وسلم f.
٧. كَرْعَة k: كرعه f.

أيضًا راجع عن هذه القرية: كفاية الأثر للخزّاز، ص ١٥٠؛ الصّراط المستقيم للبياضي، ٢/١٥٤ و ٢٦٠ و ٢٦١؛ بحار الأنوار ٣٦ / ٣٣٥، و ٥١/٩٥، و ٥٢ / ٣٨٠؛ معجم البلدان، ٤/٤٥٢؛ ينابيع المودّة ٣ / ٢٦٧؛ عصر الظّهور للكورانيّ، ١٤٤ و ١٤٥.
قيل: «... أمّا وجه الجمع بين هذا الحديث والأحاديث المتواترة عند الفريقين الّتي تذكر أن المهدي ﷺ يتوجّه من المدينة إلى مكّة ويظهر في مكّة، فالأقرب فيه عندنا أن وزيره اليمانيّ الّذي يظهر قبله ببيضة أشهر يخرج من قرية يقال له: كرعة أو كريمة، ثمّ من صنعاء كما تذكر بعض الرّوايات.» (معجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ، ١ / ٢٩٦).
وقيل أيضًا: «الجمع... بتعدّد ظهوراته كما تدلّ عليه الأخبار المرويّة عن الأئمّة الأطهار.» (مكيال المكارم، ١ / ١٣٩).

الْحَدِيثُ[١] الثَّامِنُ:

فِي صِفَةِ وَجْهِ الْمَهْدِيِّ[٢]

بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٤]: «الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وُلْدِي، وَجْهُهُ كَالْكَوْكَبِ الدُّرِّيِّ».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠١.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١١٨ و ١٦٤، و ١٩ / ٦٦٥، و ٢٩ / ١٨٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٣٥ و ٥٠٢.
الجامع الصّغير، ٢ / ٦٧٢ ح ٩٢٤٥.
كنز العمّال، ١٤ / ٢٦٤ ح ٣٨٦٦٦.
فيض القدير للمناوي ٦ / ٣٦٢.
ميزان الاعتدال، ٣ / ٤٤٩.
لسان الميزان، ٥ / ٢٣ و ٢٤.
ينابيع المودّة، ٢ / ١٠٤، و ٣ / ٢٦٣.

السَّنَد: «حدّثنا سليمان بن أحمد، حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن كثير، حدّثنا رواد، حدّثنا سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، قال رسول الله ﷺ: ...» (ميزان الاعتدال، ٣ / ٤٤٩؛ لسان الميزان، ٥ / ٢٣ و ٢٤ ـ بزيادة غير مغيِّرة).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في صفة وجه المهديّ k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

الْحَدِيثُ[١] التَّاسِعُ:

فِي صِفَةِ لَوْنِهِ وَ جِسْمِهِ[٢]

بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ حُذَيْفَةَ[٤] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥]: «الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وُلْدِي، لَوْنُهُ لَوْنٌ عَرَبِيٌّ[٦]، وجِسْمُهُ جِسْمُ إِسْرَائِيلِيٌّ[٧]، عَلَى خَدِّهِ الْأَيْمَنِ خَالٌ، كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا، يُرْضِي فِي خِلَافَتِهِ أَهْلَ الْأَرْضِ وأَهْلَ السَّمَاءِ والطَّيْرَ فِي الْجَوِّ!»[٨].

تعقيب النص:

معجم أحاديث الإمام المهديؑ، ١ / ١٣٠ ـ ١٣٤.
شرح إحقاق الحقّ ١٣ / ١٦١ ـ ١٦٥، و ١٩ / ٦٦٤ و ٦٦٥، و ٢٩ / ٢١٥ و ٢٣٥ و ٥٠١.
نوادر المعجزات للطَّبريّ، ص ١٩٦ و ١٩٧.
دلائل الإمامة للطَّبريّ و ص ٤٤١.
العمدة لابن البطريق، ص ٤٣٩ رقم ٩٢٢.
العرائف لابن طاوس، ص ١٧٨ رقم ٢٨٣.
الصّراط المستقيم للبياضيّ، ٢ / ٢٤١ و ٢٤٢.
بحارالأنوار، ٥١ / ٩١ و ٩٥.
الأربعون حديثًا في إثبات إمامة أمير المؤمنينؑ للماحوزيّ، ص ٢٠٨.
مناقب أهل البيتؑ للشّيروانيّ، ص ٢٢٩.
كشف الخفاء، ٢ / ٢٨٨ و ٢٨٩.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٢ و ٢٨٨ (غير موضع النّصّ).
ينابيع المودّة، ٣ / ٣٤٣.
غاية المرام، ٧ / ٩٧ و ١١٤.
إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ١٥٠.

السّند: «حدّثنا محمّد بن المظفّر، حدّثنا عبدالرّحمن بن إسماعيل بن علي بدمشق، حدّثنا محمّد بن إبراهيم، حدّثنا داود [كذا]، حدّثنا سفيان، عن منصور، عن ربيع، عن حذيفة، قال: قال رسول اللهﷺ» (معجم أحاديث الإمام المهديؑ، ١ / ١٣٠).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في صفة لونه و جسمه k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
٤. f+انه. ليست هذه الزّيادة في k.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. قال بعض المعاصرين: «لون عربيّ: أي حنطي أو أبيض، وقد ورد في صفة المهديؑ أن لونه لون النّبيّؐ» (معجم أحاديث الإمام المهدىؑ، ١ / ١٣٠).
٧. قال القاضي نعمان المغربي «وقوله: ... جسم إسرائيليّ: و أجسام بني إسرائيل أجسام جسيمة، وهم في الأكثر و الأغلب أجسم من العرب.» (شرح الإخبار ٣ / ٣٧٨).
وقال العلّامة مولانا محمّدباقر المجلسيّ: «بيان: جسمه جسم إسرائيليّ، أي مثل بني إسرائيل في طول القامة وعظم الجثّة.» (بحارالأنوار، ٥١ / ٨٥).
قال بعض المعاصرين: «جسم إسرائيليّ: أي طويلٌ مملوء كأجسام أبناء يعقوبؑ المعروفين بذلك.» (معجم أحاديث الإمام المهدىؑ، ١ / ١٣٠).
في ينابيع المودّة عبّر عن «الجسم الإسرائيليّ» بـ: «الطّويل» (راجع: ٣ / ٣٤٣)؛ وفي إلزام النّاصب استفاد من هذا التّعبير «طول القامة» و«عظم الجثّة» (راجع: ١ / ٤١٧).
٨. قال بعضُ المعاصرين حولَ هذا التّعبير عن الطّير في الهواء: «تعبير مجازيّ عن عموم الرّضا بالمهديؑ، و قد يكون حقيقيًّا بمعنى أن الازدهار و الرّخاء يشمل محيط الطّبيعة كما يشمل المحيط الاجتماعيّ.» (معجم أحاديث الإمام المهدىؑ، ١ / ١٣٠).

الْحَدِيثُ[١] الْعَاشِرُ:

فِي صِفَةِ جَبِينِهِ[٢]

بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٤]: «الْمَهْدِيُّ مِنَّا، أَجْلَى الْجَبِينِ، أَقْنَى الْأَنْفِ».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠١.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٦٧.
فرائد السّمطين، ٢ / ٣٣٠.
قد وردت الرّواية أيضًا بـ«الجبهة» بدل «الجبين»؛ راجع: شرح إحقاق الحقّ، ٢٩ / ١٨٠.
السّند: «حدّثنا الوليد، عن سعيد، عن قتادة عن أبي نضرة أو عن أبي الصديق عن أبي سعيد الخدري أنّه قال: قال رسول الله ﷺ:» (فرائد السّمطين، ٢ / ٣٣٠).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في صفه جبينه k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

الْحَدِيثُ[١] الْحَادِي عَشَر:

فِي صِفَةِ أَنْفِهِ

بِإِسْنَادِهِ[٢] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[٣] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٤] أَنَّهُ قَالَ: «الْمَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَشَمُّ الْأَنْفِ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ[٥] جَورًا».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ٨٦ و ١٠١.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٣٣.
فرائد السّمطين، ٢ / ٣٣٠ ح ٥٨٠.
السّند: «حدّثنا الإمام أبو محمّد بن حيّان، حدّثنا عبّاس، عن مجاشع، حدّثنا محمّد بن أبي يعقوب، حدّثنا عمرو بن عاصم، حدّثنا ابن العوام، عن

قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخُدري ﷺ، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال:» (فرائد السّمطين، ٢ / ٣٣٠).

١. الحديث f: ليس في k.

٢. بإسناده k: ليس في f.

٣. رضي الله عنه k: ليس في f.

٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

٥. مُلِئَتْ k: ملات f.

الْحَدِيثُ[1] الثَّانِي عَشَر:

فِي خَالِهِ عَلَى خَدِّهِ الْأَيْمَنِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي أُمَامَة الْبَاهِلِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[4]: «بَيْنَكُمْ وبَيْنَ الرُّوم أَرْبَعُ هُدَنٍ يَومَ الرَّابِعَةِ[5] عَلَىٰ يَدِ[6] رَجُلٍ مِنْ آلِ هِرَقْلَ، يَدُومُ[7] سَبْعَ سِنِينَ».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ عَبْدِالْقَيْسِ يُقَالُ لَهُ الْمستورد بن غيلان[8]: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ إِمَامُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ؟

قَالَ: «الْمَهْدِيُّ مِنْ وُلْدِي ابن أَرْبَعِينَ سَنَةً، كَأَنَّ وَجْهَهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ، فِي خَدِّهِ الْأَيْمَنِ خَالٌ أَسْوَد، عَلَيْهِ عَبَاءَتَانِ[9] قَطَوَانِيَّتَان[10]، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ بَنِي إِسْرَائِيل[11]، يَسْتَخْرِجُ الْكُنُوزَ وَيَفْتَحُ مَدَائِنَ الشِّرْكِ»[12].

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠١.

إلزام النّاصب، ١ / ١٤٨.

شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٦٩ ـ ٢٧١.

بحارالأنوار ٥١ / ٩٥، ٩٦.

معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٤ ح ٥٦٥.

مجمع الزّوائد للهيثميّ، ٧ / ٣١٨ و ٣١٩.

المعجم الكبير للطبرانيّ، ٨ / ١٠١ و ١٠٢.

مسند الشّاميّين، ٢ / ٤١١ ح ١٦٠٠.

كنز العمّال، ١٤ / ٢٦٨ ح ٣٨٦٨٠.

أُسد الغابة، ٤ / ٣٥٣.

كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٨ و ٢٨٩ (غير موضع النّصّ).

السّند: «حدّثنا سليمان بن أحمد، حدّثنا عليّ بن سعد الرّازيّ، حدّثنا عليّ بن الحسين الموصليّ، حدّثنا عنبسة بن أبي صفيرة، عن الأوزاعيّ عن سليمان ابن أبي حبيب، قال: سمعت أباأمامة الباهليّ يقول: قال رسول الله ﷺ:» (فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٤).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في خاله على خدّه الأيمن k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. «يوم الرّابعة: أي عقد الهدنة الرّابعة (يكون على يد رجلٍ)» (معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١/ ٣٣٨).
٦. يد k: يدى f.
٧. يَدُومُ k: تدوم f.
٨. غيلان k: نحلان f.
٩. عَبّاءتان k: عباء قال f.
١٠. «العباءة القطوانية: البيضاء القصيرة الخمل.» (معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١/ ٣٣٨).
١١. «أي يشبه في بدنه أبناء يعقوب عليه السلام» (معجم أحاديث الإمام المهدى عليه السلام، ١/ ٣٣٨).
١٢. راجع عن دلالة هذه الرّواية أيضًا: عصر الظّهور للكورانيّ، ص ٢٤ و ٥٠ و ٣٠٩ و ٣١٠.

الْحَدِيثُ[1] الثَّالِثَ عَشَر:

قَولُهُ عليه السلام: «الْمَهْدِيُّ أَفْرَقُ الثَّنَايَا».[2]

بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ عَبْدِالرَّحْمٰنِ بْنِ عَوف[4] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه و آله[5]: «لَيَبْعَثَنَّ اللّٰهُ مِنْ عِتْرَتِي رَجُلًا أَفْرَق الثَّنَايَا[6]، أَجْلَى الْجَبْهَةِ[7]، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا. يُفِيضُ الْمَالَ فَيْضًا»[8].

تعقيب النصّ:

بحارالأنوار، ٥١/ ٩٦.
معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤.
فرائد السّمطين، ٢/ ٣٣١ ح ٥٨٢.
الكامل للجرجانيّ، ٣/ ٤٢٣.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣/ ٢٨٩ (غير موضع النّصّ).
ينابيع المودّة للقندوزيّ، ٣/ ٢٧٠.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣/ ١٨٠ و ١٨١، و ١٩/ ٦٥٧، و ٢٩/ ٢٠٠ و ٢٤٢ و ٢٦٦.
السّند: «حدّثنا خلف بن أحمد بن العبّاس الرّامهرمزيّ في كتابه، حدّثنا همّام بن محمّد بن أيّوب، حدّثنا طالوت بن عبّاد، حدّثنا سويد بن إبراهيم، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عبدالرّحمٰن بن عوف، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله:» (فرائد السّمطين، ٢/ ٣٣١).
١. الحديث f: ليس في k.
٢. قوله عليه السلام المهديّ أفرق الثنايا k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
f: + عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف. هذه العبارة ليست في k.
٤. عن عبدالرّحمن بن عوف k: عن ابيه انّه f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

٦. «أي أسنانه الأماميّة متباعدة قليلًا عن بعضها.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٢٤٢).
٧. «أي انحسر الشَّعر عنها.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٢٤٢؛ انظر أيضًا: شرح إحقاق الحقّ، ١٩ / ٦٥٧).
٨. راجع عن هذا المعنى: حقيقة الاعتقاد بالإمام المهديّ المُنتَظَر ﷺ، أحمد حسين أيّوب، ص ١٧٠.

الحَدِيثُ[1] الرَّابِعَ عَشَر:

فِي ذِكْرِ المَهْدِيّ وَ هُوَ إِمَامٌ صَالِحٌ[2]

بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ[4] قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[5] وذَكَرَ الدَّجَّالَ وقَالَ: «فَتَنْفِي الْمَدِينَةُ[6] الْخبثَ[7] كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ[8] خَبَثَ الْحَدِيدِ، ويُدْعَى ذٰلِكَ الْيَومُ يَوْمَ الْخَلَاصِ».
فَقَالَتْ أُمُّ شَرِيك: فَأَيْنَ الْعَرَبُ يَوْمَئِذٍ[9]؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ![10]
قَالَ: «هُمْ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ، وجُلُّهُمْ بِبَيْتِ[11] الْمقدس[12]، إِمَامُهُمُ الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ صَالِحٌ».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ٢ / ٧٥ و ٧٦.
غاية المرام، ٧ / ١٠٢.
إلزام النّاصب، ٢ / ١٣١.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٠٩، و ٢٩ / ٣١١ و ٣١٢.
بحارالأنوار، ٥١ / ٩٦، و ٣٦ / ٣٦٦.
كنز العمّال، ١٤ / ٢٩٤.
تفسير ابن كثير، ١ / ٥٩٤.
الدرّ المنثور للسّيوطيّ، ٢ / ٢٤٤.
كشف الغمّة، ٣ / ٢٩٠.
ينابيع المودّة، ٣ / ٣٩١.
العمدة لابن البطريق، ص ٤٢٨ و ٤٢٩.
سنن ابن ماجه، ٢ / ١٣٦١.
الآحاد و المثاني لابن أبي عاصم، ٢ / ٤٤٨.
الأحاديث الطّوال للطّبرانيّ، ص ١٢٥.
كتاب الفتن لنعيم بن حماد، ص ٣٤٤.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذكر المهديّ و هو إمام صالح k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. الخبث k: الخبيث f.
٧. «الكير: موقد نار الحدّاد أو الكيس الّذي ينفخ فيه.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ٢ / ٧٥).
٨. خبث k: خبيث f.
٩. يومئذٍ k: ليس في f.
١٠. f+ يومئذ. ما جاءت هذه اللّفظة في k. هُنا.
١١. ببيت k: بيت f.
١٢. f + و. ليست هذه الزّيادة في k.

الْحَدِيثُ[١] الْخَامِسَ عَشَر:

فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيّ وَ أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ غِيَاثًا لِلنَّاسِ[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ[٤] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[٥] قَالَ: «يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ فِي أُمَّتِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ غِيَاثًا لِلنَّاسِ، تَنْعَمُ[٦] الْأُمَّةُ وتَعيش[٧] الْمَاشِيَةُ، وتَخْرُجُ[٨] الْأَرْضُ نَبَاتَهَا، ويُعْطِي الْمَالَ صحاحًا».

تعقيب النصّ:

فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٦ ح ٥٦٧.
غاية المرام، ٧ / ٨٢.
إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ١٧٠.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢١٥ و٢١٦، و٢٩ / ٣٧٦ و ٣٨٠.

السّند: «أنبأنا عبدالله بن عبيدة، حدّثنا أبوالصديق النّاجي: عن أبي سعيد الخُدريّ ﷺ أنّ رسولَ الله ﷺ قال» (فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٦).

«أنبأنا عبدالله بن محمّد بن جعفر، أنبأنا إبراهيم بن محمّد بن الحسن، أنبأنا خلاد، أنبأنا النّصر بن سليمان بن عبيدة، أنبأنا أبوالصديق النّاجي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال» (غاية المرام، ٧ / ٨٢).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذكر ... لِلناس k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. رضى الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. تنعم k: في f الحرف الأوّل مهملٌ.
٧. تعيش k: في f الحرف الأوّل مهملٌ.
٨. تخرج k: في f الحرف الأوّل مهملٌ.

الْحَدِيثُ[١] السَّادِسَ عَشَر:

فِي قَولِهِ ﷺ: «عَلَىٰ رَأْسِهِ غمامَةٌ»[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ ـ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا[٤] ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥]: «يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ وعَلَى رَأْسِهِ غمامَةٌ[٦]، فِيهَا مُنَادٍ يُنَادِي: هٰذَا الْمَهْدِيُّ خَلِيفَةُ اللَّهِ، فَاتَّبِعُوهُ».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ٨٢ و ١٠٢ و ١١٤.
الصّراط المستقيم للبياضيّ، ٢ / ٢٥٩ و ٢٦١.
فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٦ ح ٣٦٨.
إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ٤٢٨.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٧٧ و ٢٨٠.
بحارالأنوار، ٥١ / ٩٥.
معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٢٠٨ و ٢٠٩.
ميزان الاعتدال، ٢ / ٦٧٩ و ٦٨٠.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٨ (غير موضع النّصّ).

السّند: «حدّثنا أبومحمّد الفطريفي، حدّثنا محمّد بن محمّد بن سلميان، حدّثنا عبدالوهّاب بن ضحّاك، حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرّحمن بن جبير، عن كثير بن مرّة، عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: » (فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٦).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في قوله... غمامة k: ليس في f.
٣. وبإسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنهما k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. غمامة k: عمامة f.

الْحَدِيثُ[١] السَّابِعَ عَشَر:

فِي قَولِهِ عليه السلام: «عَلَىٰ[٢] رَأْسِهِ مَلَكٌ»[٣]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٤] عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ ـ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا[٥] ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله[٦]: «يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ وعَلَىٰ رَأْسِهِ مَلَكٌ يُنَادِي: [٧]هٰذَا الْمَهْدِيُّ[٨]، فَاتَّبِعُوهُ».

تعقيب النصّ:

فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٦.
الصراط المستقيم للبياضيّ، ٢ / ٢٥٩.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٧٧، و ٢٩ / ٤٠٢ / ٤٠٣.
بحارالأنوار، ٣٦ / ٣٦٩، و ٥١ / ٩٥.
معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٢٠٩ ـ ٢١١.
مسند الشّاميّين للطّبرانيّ، ٢ / ٧١ و ٧٢ ح ٩٣٧.
ميزان الاعتدال، ١ / ٦٣.
لسان الميزان، ١ / ١٠٥.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٨ (غير موضع النّصّ).
ينابيع المودّة، ٣ / ٢٩٦ و ٣٨٥.
غاية المرام، ٧ / ٨٣ و ٩٨ و ١١٤.

السّند: «أخبرنا أبوالقاسم سليمان بن أحمد اللخمي الحافظ، حدّثنا إبراهيم بن محمّد الحمصي، حدّثنا عبدالوهّاب بن نجدة، حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرّحمن بن جبير، عن كثير بن مرّة، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول اللّه ﷺ» (معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٢١٠).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. K: عليّ (و هو خطأٌ ظاهر).
٣. في قوله... مَلَكٌ k: ليس في f.
٤. و بإسناده k: ليس في f.
٥. رضي الله عنهما k: ليس في f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٧. f + ان. ليست هذه الزّيادة في k.
٨. المهدي k: لمهدى f.

الْحَدِيثُ[1] الثَّامِنَ عَشَر:
فِي بِشَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ بِالْمَهْدِيِّ[2]

بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[4]: «أُبَشِّرُكُمْ بِالْمَهْدِيِّ! يُبْعَثُ فِي أُمَّتِي عَلَى اخْتِلَافٍ مِنَ النَّاسِ وزَلَازِل[5]، فَيَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا[6]، يَرْضَى عَنْهُ سَاكِنُ السَّمَاءِ وسَاكِنُ الْأَرْضِ، يُقَسِّمُ الْمَالَ صحاحًا»[7].

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَ[8] مَا صحاحًا؟ قَالَ: السَّوِيَّةُ بَيْنَ النَّاسِ.

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٩٢ـ٩٦.
فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٠ و ٣١١ ح ٥٦١.
الملاحم و الفتن لابن طاوس، ص ١٦٣ (اشتمل على صدر الحديث فقط)، و ص ١٦٥.
غاية المرام، ٧ / ٨٠ و ١٠٢ و ١١١ و ١١٢.
ينابيع المودّة، ٣ / ٣٨٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٤٦، و ٢٩ / ٢٣٠ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٢٧ و ٣٧٣ و ٤٩٧.
شرح الأخبار للقاضي نعمان، ٣ / ٣٦٢ و ٣٦٣.
الغيبة للطّوسي، ص ١٧٨.
بحارالأنوار، ٥١ / ٧٤ و ٩٢.
مُسنَد أحمد بن حَنبَل، ٣ / ٣٧.
الدّرّ المنثور، ٦ / ٥٧.
ميزان الاعتدال، ٣ / ٩٧.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٤ (غير موضع النّصّ).

السّند: «حدّثنا أحمد بن جعفر بن مالك، حدّثنا عبدالله بن أحمد، حدّثنا أبي، حدّثنا عبدالرّزّاق، حدّثنا جعفر بن سليمان، على المعلّى بن زياد، حدّثنا العلاء بن بشر، عن أبي الصّديق [الناجي بكر بن عمرو]، عن أبي سعيد الخدريّ، قال: قال رسول الله ﷺ:» (فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٠).

١. الحديث F: ليس في k.
٢. في بشارة... بالمهديّ k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. «لعلّ المقصود بالزّلازل، الإجتماعيّة منها بقرينة ذكرها بعد اختلاف النّاس، يحتمل أن تكون الطّبيعيّة.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٩٢).
٦. ظلمًا و جورًا k: جورا و ظلما f.
٧. «صحاحًا: كاملة غير منقوصة» (معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٩٢).
٨. و k: ليس في f.

الْحَدِيثُ[1] التَّاسِعَ عَشَر:

فِي اسْمِ الْمَهْدِيِّ

وَ بِإِسْنَادِهِ[2] عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه[3] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[4]: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِئُ[5] اسْمُهُ اسْمِي، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا وقِسْطًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا».

تعقيب النص:

المعجم الكبير للطّبرانيّ، ١٠ / ١٣٣ ح ١٠٢١٤ (عن عبدالله بن مسعود).
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٦٧، و ٢٩ / ١٢٨ و ١٤٤.
جامع الأسرار و منبع الأنوار للأمُليّ، ص ٤٣٩.
السّند: «أخبرنا محمّد بن جبارة، قال: أخبرنا عبدالله بن عبدالقدّوس، عن الأعمش، عن عاصم بن أبي الجود، عن دِرّ بن حبش [؟]، عن عبدالله بن عمر، أنّه قال: قال رسول اللّه ﷺ:» (جامع الأسرار و منبع الأنوار، ص ٤٣٩).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. و بإسناده k: ليس في f.
٣. رضي الله عنه k: ليس في f.
f + انه. ليست هذه الزّيادة في k.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. لا تقوم k: في f أُهمِلَ ما قبل القاف.
٦. «واطأ فلانًا: وافقه و ساهمه» (بحارالأنوار، ٣٦ / ٣٦٨، الهامش).

الْحَدِيثُ[١] الْعِشْرُونَ:

فِي كُنْيَتِهِ[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ[٤] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥]: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ لَبَعَثَ اللَّهُ فِيهِ رَجُلًا اسْمُهُ اسْمِي، وخُلُقُهُ خُلُقِي[٦]، يُكَنَّى أَبَا عَبْدِاللَّهِ».

تعقيب النص:

غاية المرام، ٧ / ١٠٣ و ١١٣.
إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ٤٢٥.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١١١ و ١١٢، و: ٢٩ / ١١٨ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٦٢٨.
بحارالأنوار، ٥١ / ٩٤.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٧ (غير موضع النّصّ).
السّند: «عن محمّد بن زكريّاء العلابي، حدّثنا العبّاس بن بكار، حدّثنا عبدالله عن الأعمش، عن زر بن حبيش، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ:» (شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١١٢).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في كنيته k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. «بضمّ اللّام فيهما» (شرح إحقاق الحقّ، ٢٩ / ٢٤٩).

الْحَدِيثُ[١] الْحَادِي وَ الْعِشْرُونَ:

فِي ذِكْرِ اسْمِ أَبِيهِ[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ[٤] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥]: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِيءُ اسْمُهُ اسْمِي، واسْمُ أَبِيهِ اسْمَ أَبِي[٦]، يَمْلَأُهَا قِسْطًا وعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ١٦٨ و ١٧٥.
المصنّف لابن أبي شيبة، ٨ / ٦٧٩.
المعجم الكبير للطّبرانيّ، ١٠ / ١٣٣.
كنز العمّال، ١٤ / ٢٧٠.
سبل الهدىٰ و الرّشاد للشّامي، ١٠ / ١٧٢.
غاية المرام، ٧ / ١٠٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٦٧ و ١٦٨، و ٢٩ / ١٣١ و ١٣٢ و ١٤٤.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذكر اسم أبيه k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. ابن عمر k: عبدالله بن عمر f.
٥. رضي الله عنه k: ليس في f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٧. إنّ العبارة الأخيرة فيها احتمالات قد كتب حولها عدّة من الباحثين. أحدها دسّ هذه العبارة ووضعها من قِبَل بعض المتمهديّين أو أعوانهم وأنصارهم الضالّين! وإنّه قد فصّلنا القول حول العبارة وما فيها من الأقوال، في تعليقة مبسوطة في: اندوختهٔ خداوند (بالفارسيّة)، ص ٨٢ و٨٣. وفي تلك التعليقة قد قمنا بالإرجاع إلى عدّة من مصادر هذا البحث؛ فليراجع.

الْحَدِيثُ[1] الثَّانِي وَ الْعِشْرُونَ:

فِي ذِكْرِ عَدْلِهِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[4] رضي الله عنه[5] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه و آله[6]: «لَتَمْلَأُنَّ[7] الْأَرْضُ ظُلْمًا وعُدْوَانًا، ثُمَّ لَيَخْرُجَنَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي حَتَّىٰ يَمْلَأَهَا قِسْطًا وعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا[8] وعُدْوَانًا».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٤٥، و ٢٩ / ٢٣٢.
الجامع الصّغير للسّيوطي، ٢ / ٤٠٢ ح ٧٢٢٩.
كنز العمّال ١٤ / ٢٦٦ ح ٣٨٦٧٠.
ينابيع المودّة، ٢ / ١٠٠.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذكر عدله k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. الخُدْريّ k: ليس في f.
٥. رضي الله عنه k: ليس في f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٧. لتملأن k: في f أُهْمِلَ الحرف الثانيّ.
٨. جورًا k: ظلما f.

الْحَدِيثُ[١] الثَّالِثَ وَ الْعِشْرُونَ:

فِي خُلُقِهِ[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ زِرِّ بْنِ[٤] [حبيش، عن] عَبْدِاللَّهِ [بن مسعود] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ[٥]: «يَـخْرُجُ رَجُـلٌ مِـنْ أَهْـلِ بَـيْتِي يُـوَاطِـئُ اسْـمُهُ اسْـمِي، وخُـلُقُهُ خُـلُقِي، يَـمْلَأُهَا[٦] قِسْطًا وعَدْلًا».

تعقيب النصّ:

المعجم الكبير للطّبرانيّ، ١٠ / ١٣٧ ح ١٠٢٢٩.
موارد الظّمآن للهيثمي، ص ٤٦٤.
كنز العمّال، ١٤ / ٢٧٣ ح ٣٨٧٠٢.
غاية المرام، ٧ / ١٠٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٨٦؛ ١٩ / ٦٦١، و ٢٩ / ١٣٠ ـ ١٣٢ و ١٤١ و ١٤٤ و ١٤٥.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في خلقه k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. زرّ بن k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه وسلم f.
٦. يملأها k: يملا f (بإهمال الحرف الأوّل).

الْحَدِيثُ[١] الرَّابِعَ وَ الْعِشْرُونَ:

فِي عَطَائِهِ[٢]

بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٤]: «يَكُونُ عِـنْدَ انْـقِطَاعٍ مِـنَ الزَّمَانِ وظُهُورٍ مِنَ الْفِتَنِ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْمَهْدِيُّ، يَكُونُ عَطَاؤُهُ هَنِيئًا»[٥].

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠٣ و ١١٢.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٤٨ و ٢٤٩.

بحارالأنوار، ٥١ / ٩٢.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٥.
معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٩٧ ـ ٩٩.
١. الحديث f: ليس في k.
٢. في عطائه k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. قال الميرزا محمّدتقي الاصفهانيّ في مكيال المكارم (١ / ١١٠): «كون عطائه هنيئًا، بسبب وقوع المؤمنين قبل ظهوره في المضيقة و ابتلائهم بأنواع الشّدّة و المصيبة.».

الْحَدِيثُ[1] الْخَامِسُ وَ الْعِشْرُونَ:
فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيِّ وَ عَمَلِهِ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله[2]

بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه[4] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله[5]: «يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي وَيَعْمَلُ بِسُنَّتِي، وَيُنزِلُ اللَّهُ لَهُ الْبَرَكَةَ مِنَ السَّمَاءِ، وَتُخْرِجُ[6] لَهُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا، وَتُمْلَأُ بِهِ الْأَرْضُ[7] عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا، وَيَعْمَلُ عَلىٰ هٰذِهِ الْأُمَّةِ سَبْعَ سِنِينَ، وينزل بيت المقدس».

تعقيب النصّ:

مجمع الزّوائد للهيثمي، ٧ / ٣١٧.
المعجم الأوسط للطّبرانيّ، ٢ / ١٥.
تاريخ ابن خلدون، ١ / ٣١٧.
غاية المرام، ٧ / ١٠٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٣٩، و: ٢٩ / ٢٣٢ و ٤٨٩.
١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذكر المهديّ و عمله بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه و آله k: ليس في f.
٣. بإسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. تُخْرِجُ k: أهمل الحرف الأوّل في f.
٧. تملأبه الأرض k: يملاها f.

الْحَدِيثُ[1] السَّادِسُ وَ الْعِشْرُونَ:

فِي مَجِيئِهِ وَ رَايَاتِهِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ ثَوبَان أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[4]: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ[5] السُّودَ[6] قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ خُرَاسَان فَأْتُوهَا وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ[7]، فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ الْمَهْدِيَّ»[8].

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ، ١ / ٣٩٠ ـ ٣٩٢.
الملاحم والفتن لابن طاوس، ص ٥٣.
غاية المرام، ٧ / ١٠٣.
إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ٣٠٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٥، و١٩ / ٦٧٤، و٢٩ / ٢٦٩ و٤١٦ ـ ٤١٩.
الأربعون حديثًا في إثبات إمامة أمير المؤمنين ﷺ للماحوزيّ، ص ٢٠٩.
مُسنَد أحمد بن حَنْبَل، ٥ / ٢٧٧.
المُستَدرَك على الصّحيحين للحاكم النّيسابوريّ، ٤ / ٥٠٢.
تحفة الأحوذيّ، ٦ / ٤٥١.
الجامع الصّغير للسّيوطي، ١ / ١٠٠، ح ٦٤٨.
كنز العمّال، ١٤ / ٢٦١، ح ٣٨٦٥١.
كشف الخفاء، ١ / ٩٠.
ينابيع المودّة، ٢ / ٨٨، و ٣ / ٢٥٩.
كتاب الفتن لنعيم بن حماد، ص ١٨٨.
سبل الهدى والرّشاد للصّالحي الشّاميّ، ١٠ / ١٧١.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في مجيئه و راياته k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. «الرّايات جمعُ الرّاية، وهي عَلَم الجَيْش (انظر: تحفة الأحوذيّ، ٦ / ٤٥١).
٦. «السّود»، جمعُ «الأَسْوَد»، صفة «الرّايات» (انظر: تحفة الأحوذيّ، ٦ / ٤٥١).
قال الأستاذ باقر شريف القَرشي في كتابه حياة الإمام المهدي ﷺ:
«وأكبر الظّنّ أنّها إنّما صنعت سودًا حدادًا على سيّد الشّهداء وريحانة رسول اللّه ﷺ، الإمام الحسين ﷺ، الّذي هو أبوالشّهداء في جميع العصور.».
٧. «أي ولو زحفًا على الأيدي والأرجل على الثّلج.» (معجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ، ١ / ٣٨٩).
٨. قال بعضُ المعاصرين: «أحاديث الرّايات السّود متعدّدة، ولَعَلّ أصلها حديث واحد تعدّدت رواياته. والّذي نطمئنّ إليه بعد تتبّعها أن أصل الحديث عن تمهيد قوم من خراسان للمهدي ﷺ كان موجودًا قبلَ حركةِ العبّاسيّين و أنّهم استفادوا منه و اتّخذوا شعار الرّايات السّود لهذا الغَرَض. قد سبب ذلك أن طرأ على رواية الحديث تغييرات ما. ولذا فإنّ رواية الرّواة الّذين كانوا مخالفين لبني العبّاس تكون أوثق وأبعد عن التّهمة و الشّكّ.» (معجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ، ١ / ٣٩٠).

الْحَدِيثُ[1] السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ:

فِي مَجِيئِهِ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ عَلْقَمَة[4]، عَنْ عَبْدِاللَّهِ [بْنِ مَسْعُود][5] قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ[6] فِتْيَةٌ[7] مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَلَمَّا رَءَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ[8] اغرورقت عَيْنَاهُ وتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، فَقَالُوا[9]: يَا رَسُولَ اللَّهِ[10]! مَا نَزَال نَرَى فِي وَجْهِكَ شَيْئًا نكرهه؟!

فَقَالَ: «إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَونَ[11] بَعْدِي بَلَاءً وتَشْرِيدًا وتَطْرِيدًا، حَتَّىٰ يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ ومَعَهُمْ رَايَاتٌ سُودٌ، فَيَسْأَلُونَ الْحَقَّ فَلَايُعْطَوْنَهُ، فَيُقَاتِلُونَ ويُنصَرُونَ[12] فَيُعْطَوْنَ مَا سَأَلُوا، فَلَايَقْبَلُونَ حَتَّىٰ يَدْفَعُوهُ إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَيَمْلَأُهَا قِسْطًا كَمَا مَلَأُوهَا جَوْرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذٰلِكَ مِنْكُمْ فَلْيَأْتِهِمْ ولَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ».

تعقيب النصّ:

مناقب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمّد بن سليمان الكوفي، ٢ / ١١٠.

دلائل الإمامة للطَّبريّ، ص ٤٤٢ و ٤٤٥.

بحارالأنوار، ٥١ / ٨٧.

معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٣٨١ ـ ٣٨٦.

سُنَن ابن ماجه، ٢ / ١٣٦٦ ح ٤٠٨٢.

المُستدرَك على الصَّحيحين للحاكم النَّيسابوريّ، ٤ / ٤٦٤.

المصنَّف لابن أبي شيبة، ٨ / ٦٩٧ ح ٧٤.

كتاب السُّنّة لابن أبي عاصم، ص ٦١٩ ح ١٤٩٩ (لايشتمل على معظم النّصّ).

المعجم الأوسط للطَّبرانيّ، ٦ / ٢٩ و ٣٠.

دلائل النُّبوّة للتَّيمي الاصبهانيّ، ص ٢٢٦.

الدُّرّ المنثور للسُّيوطيّ، ٦ / ٥٨.

الضُّعفاء الكبير للعقيليّ المكّيّ، ٤ / ٣٨١.

الكامل للجرجانيّ، ٤ / ٢٢٨، و ٧ / ٢٧٦ (الأخير لايشتمل على معظم النّصّ).

ميزان الاعتدال للذَّهَبيّ، ٢ / ٤١٦، و ٤ / ٤٢٣.

سير أعلام النُّبلاء للذَّهَبيّ، ٦ / ١٣١ و ١٣٢.

لسان الميزان لابن حَجَر، ٣ / ٢٨٢.

ذكر أخبار اصبهان لأبي نُعَيم، ٢ / ١٢ (لايشتمل على معظم النّصّ).

تاريخ ابن خلدون، ١ / ٣١٧.

كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٢ / ٢٢٢ و ٢٦٦ (لايشتمل على معظم النّصّ)، و ٣ / ٢٧٨ (كلّ المواضع غير موضع النّصّ).

ينابيع المودّة ١ / ٤٠٦ و ٤٠٧، و: ٣ / ٢٦٣.
الملاحم و الفتن لابن طاوس، ص ٥٢ و ٥٣ و ١٦١.
منتخب الأنوار المضيئة للنّجفيّ، ص ٨٣ و ٨٤.
غاية المرام، ٧ / ١٠٣ و ١٠٤.
شرح إحقاق الحقّ، ٩ / ٣٨٧ و ٣٨٨، و١٣ / ١٩٢، و١٩ / ٦٥٦، و ٢٩ / ١٤١ و١٨٧ و٢٣٧ و٤١٣ و ٤١٤، ٣٣/ ١٠٥ (بعضها لا يشتمل على معظم النّصّ).

السّند (المحتمل): «حدّثنا أحمد بن إسحاق، ثنا علي بن الوزير، ثنا إسماعيل بن موسى السّدي، ثنا عمرو بن القاسم عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال: كنّا جلوسًا عند النّبيّ ـ صلعم ـ...» (ذكر أخبار اصبهان، ٢ / ١٢).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في مجيئه من قبل المشرق k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. عن علقمه k: ليس في f.
٥. رضي الله عنه k: ليس في f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٧. اقبلت k: اقبل f.
٨. فتية k: فتنة f.
٩. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
١٠. فقالوا k: قالوا f.
١١. يا رسول الله k: ليس في f.
١٢. سيلقون k: سيقولون f.
١٣. و ينصرون k: فينصرون f.

الْحَدِيثُ[١] الثَّامِنُ وَ الْعِشْرُونَ:

فِي مَجِيئِهِ وَ عَوْدِ الْإِسْلَامِ بِهِ عَزِيزًا[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ[٤] قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[٥] يَقُولُ: «وَيْحَ[٦] هٰذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ مُلُوكٍ جَبَابِرَةٍ[٧]، كَيْفَ يَقْتُلُونَ[٨] وَيُخِيفُونَ[٩] الْمُطِيعِينَ[١٠] إِلَّا مَنْ أَظْهَرَ طَاعَتَهُمْ[١١]، فَالْمُؤْمِنُ التَّقِيُّ يُصَانِعُهُمْ بِلِسَانِهِ وَيَفِرُّ مِنْهُمْ بِقَلْبِهِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَنْ يُعِيدَ الْإِسْلَامَ عَزِيزًا قَصَمَ[١٢] كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وَهُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ مَا يَشَاءُ أَنْ يُصْلِحَ أُمَّةً بَعْدَ فَسَادِهَا».

فَقَالَ ﷺ: «يَا حُذَيْفَةُ! لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذٰلِكَ الْيَوْمَ[١٣] حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، تَجْرِي[١٤] الْمَلَاحِمُ[١٥] عَلَىٰ يَدَيْهِ[١٦]، وَيُظْهِرُ الْإِسْلَامَ[١٧]، لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ، وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠٤.

شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١١١ و ١١٢ / ٢٣٣، و ٢٩ / ١٨٢ و ٢٣٤ و ٢٣٥.

معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ١٥ و ١٦.

ينابيع المودّة، ٣ / ٢٩٨ و ٣٩١.

١. الحديث f: ليس في k.

٢. في مَجيئه و عود الإسلام به عزيزًا k: ليس في f.

٣. وَ بإسناده k: ليس في f.

٤. رضي الله عنه k: ليس في f.

٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

٦. ويح k: ويخ f.

٧. ملوك جبابرة k: ملوك الجبابرة f.

٨. يقتلون k: أُهْمِلَ الأوّل و الثّالث في f.

٩. يخيفون k: أُهْمِلَ الأوّل في f.

١٠. المطيعين k: المطيعون f.

١١. طاعتهم k: طاعاتهم f.

١٢. قصّر k: قصم f (بالتّخفيف).

١٣. قال بعضُ المعاصرين: «لطوّل الله ذلك اليوم كناية عن حتميّة ظهور المهديّ عليه السلام.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ١٥).

١٤. تجري k: يجرى f.

١٥. «الملاحم: جمع ملحمة، و أصلها المعركة الّتي يلتحم فيها النّاس، وتطلق على الأحداث الكبيرة.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ١٥).

١٦. يديه k: يده f.

١٧. f + و. ليست هذه الزّيادة في k.

الْحَدِيثُ[1] التَّاسِعُ وَ الْعِشْرُونَ:

فِي تَنَعُّمِ الْأُمَّةِ فِي زَمَنِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه[4]، عَنِ النَّبِيِّ ـ صلّى اللّه عليه وسلّم[5] ـ قَالَ: «تَنَعَّمُ[6] أُمَّتِي فِي زَمَنِ[7] الْمَهْدِيِّ نعمةً لَمْ يَتَنَعَّمُوا مِثْلَهَا قَطُّ، يُرْسِلُ السَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، وَلَا تَدَعُ الْأَرْضُ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِهَا إِلَّا أَخْرَجَتْهُ».

تعقيب النصّ:

بحار الأنوار، ٥١ / ٩٧.

شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٢٥، و: ٢٩ / ٣٧٥ و ٣٧٩.

قارن أيضًا: دلائل الإمامة للطّبريّ، ٤٧٧؛ فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٥؛ غاية المرام ٧ / ١٠٨؛ شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٢٤.

١. الحديث f: ليس في k.

٢. في تنعّم...ﷺ k: ليس في f.
٣. و بأسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و سلّم k f.
٦. تتنعّم k: يتنعم f.
٧. زمن k: زمان f.

الْحَدِيثُ[1] الثَّلَاثُونَ:

فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيِّ وَ هُوَ سَيِّدٌ مِنْ سَادَاتِ الْجَنَّةِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ[4] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ[5]: «نَحْنُ[6] بَنُو عَبْدِالْمُطَّلِبِ سَادَاتُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: أَنَا وَأَخِي عَلِيٌّ وعَمِّي حَمْزَةُ وجَعْفَرٌ والْحَسَنُ والْحُسَيْنُ والْمَهْدِيُّ».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠٤ و ١٠٧.
شرح إحقاق الحقّ، ٩ / ٢٤٧، و: ١٨ / ٤١٨ و ٥٤٥، و ١٩ / ٦٦٦، و: ٢٣ / ٢٥٨، و: ٢٤ / ٥٢٤، و: ٢٦ / ٤٤٣، و ٢٧ / ٤٩، و ٢٩ / ٢٧١، و ٣١ / ٣٣، و ٣٣ / ٨٠ و ١٨٦.
ذخائر العقبى للطّبريّ، ١٥ و ٨٩.
بحار الأنوار، ٣٦ / ٣٦٩، و: ٥١ / ٨٧.
معجم أحاديث الإمام المهديﷺ، ١ / ١٩٨ ـ ٢٠٢.
جواهر المطالب للباعونيّ، ١ / ٢٢٨.
فرائد السّمطين، ٢ / ٣٢.
ينابيع المودّة، ٢ / ٦٨ و ١٧٨ و ٢٦٨ و ٣٥٤ و ٤٥١ و ٤٧٥، و: ٣ / ٢٦٦.
تاريخ بغداد، ٩ / ٤٤٠.
لسان الميزان، ٣ / ٢٧١.
ذكر أخبار اصبهان، ٢ / ١٣٠.
تاريخ ابن خلدون، ١ / ٣١٩.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ١ / ٥٢، و ٣ / ٢٧٨ (غير موضع النّصّ).

السّند: «حدّثنا الحسين بن محمّد بن عليّ، ثنا عليّ بن محمّد بن جعفر بن عنبة وراق عبدان، ثنا عبدالله بن الحسن بن إبراهيم الأنباريّ، حدّثنا عبدالملك بن قريب: سمعت كدام بن مسعر بن كدام يحدّث عن أبيه عن قتادة عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ـ صلعم ـ :» (ذكر أخبار اصبهان، ٢ / ١٣٠).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذِكر... الجنّة k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. أنّه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. f + سبعة. هذه الزّيادة ليست في k.

الْحَدِيثُ[1] الْحَادِي وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي مُلْكِهِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ أَبِي هُرَيْرَة[4] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[5]: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا لَيْلَة لَملكَ فِيهَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي».

تعقيب النصّ:

صحيح ابن حبّان، ١٣ / ٢٨٣.
موارد الظمآن للهيثميّ، ص ٤٦٣.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٤٥، و ٢٩ / ٢٥٢.
قارِن أيضًا: صحيح ابن حبّان، ١٣ / ٢٨٤؛ المعجم الكبير للطّبرانيّ، ١٠ / ١٣٣ ح ١٠٢١٦؛ سبل الهدى والرّشاد للصالحيّ الدّمشقيّ، ١٠ / ١٧٢؛ شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٤٢، و ٢٩ / ١٣٦ و ١٤٠ و ٢٥٣.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ملكه k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. f + أنّه. هذه الزّيادة ليست في k.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

الْحَدِيثُ[1] الثَّانِي وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي خِلَافَتِهِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ ثَوْبَان قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[4]: «يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى[5] وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَجِيءُ[6] الرَّايَاتُ السُّودُ فَيَقْتُلُونَهُمْ قَتْلًا لَمْ يَقْتُلْهُ قَوْمٌ، ثُمَّ يَجِيءُ[7] خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فَأْتُوهُ فَبَايِعُوهُ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٤٢٥ـ٤٢٨.
غاية المرام، ٧ / ١٠٤ و ١٠٨ و ١١٥.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٧٢ و ٢٧٤، و: ٢٩ / ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٤١٥ـ٤١٧ و ٤١٩ و ٤٢٠.
بحار الأنوار، ٥١ / ٨٧ و ٩٧.
سُنَن ابن ماجه، ٢ / ١٣٦٧ ح ٤٠٨٤.

الدرّ المنثور للسّيوطيّ، ٦ / ٥٨.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٧٨ و ٢٩٠ (غير موضع النّصّ).
١. الحديث f: ليس في k.
٢. في خلافته k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. إلى k: الا f.
٦. تجيء k: أُهْبِلَ الحرف الأوّل في f.
٧. يجيء k: أُهْبِلَ الحرف الأوّل في f.

الْحَدِيثُ[1] الثَّالِثُ وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي قَولِهِ عليه السلام: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالْمَهْدِيِّ فَأْتُوهُ فَبَايِعُوهُ»[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ ثَوبَان قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه و آله[4]: «تَجِيءُ[5] الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، كَأَنَّ قُلُوبَهُمْ زُبرُ الْحَدِيدِ[6]، فَمَنْ سَمِعَ بِهِمْ فَلْيَأْتِهِمْ فَيُبَايِعَهُمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ».

تعقيب النص:

معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٣٨٩ ـ ٣٩٠.
غاية المرام، ٧ / ١٠٤.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٧٤، و: ٢٩ / ٤١٦ ـ ٤١٨.
ينابيع المودّة، ٣ / ٣٩١.
١. الحديث f: ليس في k.
٢. في قوله... فبايعوه k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. تجيء k: أُهْبِلَ الحرف الأوّل في f.
٦. «زبر الحديد: قطعه الصّلبة.» (معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ١ / ٣٨٩).

الْحَدِيثُ[1] الرَّابِعُ وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيِّ وَ بِهِ يُؤَلِّفُ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِ الْعِبَادِ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَ مِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ الْمَهْدِيُّ، أَمْ مِنْ غَيْرِنَا؟».

فَقَالَ[٤] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥]: «لَا بَلْ مِنَّا؛ يَخْتِمُ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ كَمَا فَتَحَ بِنَا، وبِنَا يُنْقَذُونَ مِنَ الْفِتَنِ[٦] كَمَا أُنْقِذُوا مِنَ الشِّرْكِ، وبِنَا يُؤَلِّفُ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ بَعْدَ عَدَاوَةِ الْفِتْنَةِ إِخْوَانًا كَمَا أَلَّفَ بَيْنَهُمْ[٧] بَعْدَ عَدَاوَةِ الشِّرْكِ، وبِنَا يُصْبِحُونَ بَعْدَ عَدَاوَةِ الْفِتْنَةِ[٨] إِخْوَانًا كَمَا أَصْبَحُوا بَعْدَ عَدَاوَةِ الشِّرْكِ إِخْوَانًا فِي دِينِهِمْ».

تعقيب النصّ:

معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٢٤٨ ـ ٢٥٢.

بحارالأنوار، ٥١ / ٩٣.

كنز العمّال، ١٤ / ٥٩٨ و ٥٩٩.

كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٥ (غير موضع النصّ).

ينابيع المودّة، ٣ / ٣٩١ و ٣٩٢.

غاية المرام، ٧ / ١١٢.

شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٢٨ ـ ١٣١، و ١٩ / ٦٦٨، و ٢٩ / ١٧٥.

السّند: «أخبرنا الحافظ أبوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبرانيّ، حدّثنا عبدالرّحمن بن حاتم، حدّثنا نعيم بن حماد، حدّثنا الوليد، عن عليّ بن حوشب، مسمع مكحولا يحدّث، عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال:»
(معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٢٤٩).

١. الحديث f: ليس في k.

٢. في ذِكر... العباد k: ليس في f.

٣. و بإسناده k: ليس في f.

٤. يا رسول الله أمنّا... فقال k: ليس في f.

٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه وسلم f.

٦. الفتن k: الفتنة f.

٧. بينهم k: بين قلوبهم f.

٨. الفتنة f: الفتة k (و هو خطأ مطبعيٌّ ظاهر).

الْحَدِيثُ[١] الْخَامِسُ وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي قَولِهِ ﷺ: «لَاخَيْرَ فِي الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَهْدِيِّ»[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه[٤] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥]: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ[٦] لَطَوَّلَ اللَّهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى يَمْلِكَ[٧] رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي واسْمُ أَبِيهِ اسْمَ أَبِي، يَمْلَأُهَا قِسْطًا وعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا، ويُقَسِّمُ الْمَالَ بِالسَّوِيَّةِ،

وَيَجْعَلُ اللَّهُ الْغِنَى فِي قُلُوبِ هٰذِهِ الْأُمَّةِ، فَيَمْلِكُ[٨] سَبْعًا أَو تِسْعًا[٩]، لَا خَيْرَ فِي عَيْشِ الْحَيَاةِ[١٠] بَعْدَ الْمَهْدِيِّ».

تعقيب النصّ:

غاية المرام، ٧ / ١٠٥.
الملاحم الفتن لابن طاوس، ص ١٥١.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٨٦ و ١٨٧، و: ٢٩ / ١٤١ و ١٤٢ و ١٨٦ و ١٨٧ و ٢٣٦.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في قوله... المهديّ k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. رضي الله عنه k: ليس في f.
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. واحدة k: ليس في f.
٧. يملك k: يظهر f.
٨. فيملك k: فيمكث f.
٩. f + ثمّ. هذه الزّيادة ليست في k.
١٠. عيش الحياة k: العيش f.

الْحَدِيثُ[١] السَّادِسُ وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيِّ وَ بِيَدِهِ تُفْتَحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٤] قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَفْتَحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ وجَبَلَ دِيْلَمٍ[٥]، ولَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا[٦] إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ[٧] لَطَوَّلَ اللَّهُ ذٰلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَفْتَحَهَا».

تعقيب النصّ:

فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٨ ح ٥٧٠.
غاية المرام، ٧ / ٨٧ و ٨٨ و ٩٨.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٢٩ ـ ٢٣١، و: ٢٩ / ١٩٠ و ٤٤٣ و ٤٤٩.
بحارالأنوار، ٥١ / ٩٦.
معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٣٤٨ و ٣٤٩.
سبل الهدىٰ و الرّشاد للصّالحيّ الشّاميّ، ١٠ / ١٧٢.
راجع أيضًا: التّدوين في أخبار قزوين للرّافعيّ.
السّنَد: «حدّثنا جعفر بن محمّد بن عُمَر، حدّثنا أبوحصين محمّد بن الحسن بن حبيب، حدّثنا

بحر بن عبدالمجيد، حدّثنا قيس بن الرّبيع، عن أبي حسين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال:» (فرائد السّمطين، ٢ / ٣١٨).

١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذِكر... القسطنطينية k: ليس في f.
٣. وبإسناده k: ليس في f.
٤. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٥. ديلم k: الديلم f.
٦. من الدّنيا f: ليس في k.
٧. واحد k: ليس في f.

الْحَدِيثُ[1] السَّابِعُ وَ الثَّلَاثُونَ:

فِي ذِكْرِ الْمَهْدِيِّ وَ هُوَ يَجِيءُ بَعْدَ مُلُوكٍ جَبَابِرَةٍ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ قَيْسِ بْنِ جَابِرٍ[4]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[5] قَالَ: «سَتَكُونُ[6] بَعْدِي خُلَفَاءُ، وَمِنْ بَعْدِ الْخُلَفَاءِ[7] أُمَرَاءُ، وَمِنْ بَعْدِ[8] الْأُمَرَاءِ مُلُوكٌ جَبَابِرَةٌ، ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا».

تعقيب النصّ:

تاريخ مدينة دمشق، ١٤ / ٢٨٣.
بحارالأنوار، ٥١ / ٩٦.
أُسد الغابة، ١ / ٢٥٩ و ٢٦٠.
كشف الغمّة، ط. دارالأضواء، ٣ / ٢٨٩ (غير موضع النّصّ).
غاية المرام، ٧ / ١٠٥.
إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ١٤٨.
شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٥٧، و: ٢٩ / ٢٣٢ و ٢٤٠.
قارِن أيضًا: من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الاطرابلسيّ، تحقيق تدمري، ص ٢٠٢:
تاريخ مدينة دمشق، ١٤ / ٢٨٢.
١. الحديث f: ليس في k.
٢. في ذِكر المهديّ و هو يجيء و بعد ملوك جبابرة k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. جابر k: حا f (كذا ناقصًا مهملًا).
٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٦. ستكون k: سيكون f.
٧. و من بعد الخلفاء k: ليس في f.
٨. من بعد k: بعد f.

الْحَدِيثُ[١] الثَّامِنُ وَ الثَّلاثُونَ:

فِي قَولِهِ عليه السلام: «مِنَّا الَّذِي يُصَلِّي خَلْفَهُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام»[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ[٣] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه[٤] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه و آله[٥]: «مِنَّا[٦] الَّذِي[٧] يُصَلِّي عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ[٨] خَلْفَهُ»[٩].

تعقيب النص:

معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١ / ٥٣٥ ـ ٥٣٧.

غاية المرام، ٧ / ١٠٥ و ١١٦.

شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ١٩٨، و: ٢٩ / ١٨٠ و ٢٩٣ و ٢٩٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨.

كنز العمّال، ١٤ / ٢٦٦.

ينابيع المودّة، ٢ / ٨١ و ١٠١، و ٣ / ٢٦٦ و ٢٩٩ و ٣٩٢ و ٣٩٣.

السَّنَد: «حدّثنا أبوالفَرَج الاصبهانيّ، حدّثنا أحمد بن الحسين، حدّثنا أبوجعفر بن طارق، عن الجيد بن نظيف، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله:» (معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ١ / ٥٣٥ و ٥٣٦).

١. الحديث f: ليس في k.

٢. في قوله... بن مريم عليه السلام k: ليس في f.

٣. و بإسناده k: ليس في f.

f + عن أبي هريرة. هذه الزّيادة ليست في k.

٤. رضي الله عنه k: ليس في f.

٥. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.

٦. أي «منّا أهل البيت» (فيض القدير، ٦ / ٢٣).

٧. «أي الرّجل الّذي» (فيض القدير، ٦ / ٢٣).

٨. أي «عند نزوله من السّماء في آخر الزّمان» (فيض القدير، ٦ / ٢٣).

٩. قال المناوي في فيض القدير (٦ / ٢٣): «... فإنّه [= عيسى بن مريم روح الله] ينزل عند صلاة الصّبح على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيجد الإمام المهدي يريد الصّلاة، فيحسّ به فيتأخّر ليتقدّم، فيقدّمه عيسى عليه السلام، ويصلّي خلفه، فأعظم به فضلًا وشرفًا لهذه الأمّة، و لا ينافي ما ذكر في هذا الحديث ما اقتضاه بعض الآثار من أن عيسى هو الإمام بالمهديّ و جزم به السّعد التّفتازانيّ و علّله بأفضليّته، لإمكان الجمع بأن عيسى يقتدي بالمهدي أولا ليظهر أنّه نزل تابعًا لنبيّنا حاكمًا بشرعه، ثمّ بعد ذلك يقتدي المهدي به على أصل القاعدة من اقتداء المفضول بالفاضل.».

قال بعض فضلاء أصحابنا:

«يظهر من تعليقة صاحب الفيض القدير والتّفتازاني و غيرهما أنّهم لا يرون أن المهديّ

أفضل من عيسى، و لكن للقول به وجهًا قويًّا تدلّ عليه أحاديث نزول عيسى و الحديث الّذي رواه الجميع من أن المهدي أحد سبعة سادة أهل الجنّة، و طاووس الجنّة، غيرها ممّا تقدّم في مقامه عند الله تعالىٰ و غيره. و يساعد على ذلك أن المهدي ممثّل لرسول الله و مبشّر به علىٰ لسانه، بل ممثّل لكلّ أولى العزم والرّسل في تحقيق دولة العدل الإلٰهيّ على الأرض؛ فما المانع أن يكونَ أفضل من عيسى، و قد دلّت الأحاديث الواردة من طرقنا عن الأئمّة من أهل البيت علىٰ ذلك.» (معجم أحاديث الإمام المهدي، ١ / ٥٣٧).

الْحَدِيثُ[1] التَّاسِعُ وَ الثَّلَاثُونَ:
وَ هُوَ يُكَلِّمُ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ[2]

وَ بِإِسْنَادِهِ[3] عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ[4] ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[5] ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ[6]: «يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقُولُ أَمِيرُهُمُ الْمَهْدِيُّ: تَعَالَ، صَلِّ بِنَا. فَيَقُولُ: أَلَا! إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ أُمَرَاء تَكْرِمَةً مِنَ[7] اللَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لِهٰذِهِ[8] الْأُمَّةِ».

تعقيب النصّ:

بحارالأنوار، ٥١ / ٩٣.
مناقب أهل البيت للشّيرواني، ص ٢٩٩.
معجم أحاديث الإمام المهدي، ١ / ٥١ ـ ٥٥.
كشف الغمّة، ط. دار الأضواء، ٣ / ٢٨٥.
ينابيع المودّة، ٣ / ٣٤٣.
غاية المرام، ٧ / ١١٢.
شرح إحقاق الحقّ، ١٩ / ٦٧٣؛ ٢٩ / ٣٠٥.

١. الحديث f: ليس في k.
٢. و هو... عليه السّلام k: ليس في f.
٣. و بإسناده k: ليس في f.
٤. بن عبدالله k: ليس في f.
٥. رضي الله عنهما k: ليس في f.
٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه و سلم f.
٧. تكرمةً من k: تكرمة f.
٨. لهذه k: هذه f.

الْحَدِيثُ[١] الأَرْبَعُونَ:

فِي قَولِهِ ﷺ فِي الْمَهْدِيِّ[٢]

وَ بِإِسْنَادِهِ يَرْفَعُهُ إِلَىٰ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيم الإِمَامِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاجَعْفَرٍ الْمَنْصُورَ أَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ[٣]، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ[٤] ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٥] ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٦]: «لَنْ تَهْلِكَ[٧] أُمَّةٌ أَنَا فِي أَوَّلِهَا، وعِيسَى ابْنُ مَرْيَم فِي آخِرِهَا، والْمَهْدِيُّ فِي وَسَطِهَا»[٨].

تَمَّتْ.[٩]

تعقيب النصّ:

الجامع الصّغير للسّيوطيّ، ٢ / ٤٢٣ ح ٧٣٨٤.

فرائد السّمطين، ٢ / ٣٣٩ و ٥٩٢.

غاية المرام، ٧ / ٩١ و ٩٢ و ١٠٥.

إلزام النّاصب للحائريّ، ١ / ٣٠٣.

شرح إحقاق الحقّ، ١٣ / ٢٠٠، و: ٢٩ / ٤٥١ و ٤٥٢ و ٥٩٩.

كنز العمّال، ١٤ / ٢٦٦.

ينابيع المودّة، ٢ / ١٠٠، و: ٣ / ٢٩٨ و ٣٤٣.

و قارن أيضًا: غاية المرام ٧ / ٩٥؛ شرح إحقاق الحقّ، ٢٩ / ٤٥٠؛ العمدة لابن البطريق، ص ٤٣٢ و ٤٣٤؛ و بحار الأنوار، ٣٦ / ٣٦٨، و ٥١ / ٩٣؛ نوادر المعجزات للطّبريّ، ١٩٧؛ دلائل الإمامة للطّبريّ، ٤٤٣؛ الصّراط المستقيم للبياضيّ، ٢ / ٢٥٤؛ كنز العمّال، ١٤ / ٢٦٩.

راجع عن السّند: غاية المرام، ٧ / ٩١.

١. الحديث f: ليس في k.

٢. في قوله ﷺ في المهديّ k: ليس في f.

٣. و بإسناده... عن جدّه k: ليس في f.

٤. العبّاس k: عباس f.

٥. رضي الله عنهما k: ليس في f.

٦. صلّى الله عليه و آله k: صلى الله عليه وسلم f.

٧. تهلك k: أُهْمِلَ الحرف الأوّل في f.

٨. f + و الله اعلم. ليست هذه الزّيادة في k.

قال الكنجيّ الشّافعيّ حول حديث «لن تهلك أمّة أنا في أوّلها و عيسى في آخرها والمهدي في وسطها»:

«هذا حديث حَسَن رواه الحافظ أبونُعَيم في عواليه و أحمدُ بن حنبل في مُسنَده. و معنىٰ قوله: وعيسى في آخرها، لم يرد به ﷺ أنّ عيسى يبقى بعد المهدي ﷺ لأنّ ذلك لايجوز لوجوه:

منها: أنّه قال ﷺ: «ثمّ لاخير في الحياة بعده»، وفي

رواية: «ثمّ لاخير في العيش بعده»... . ومنها: أنّ المهدي ﷺ إذا كان إمام آخر الزّمان ولا إمام بعده مذكورٌ في رواية أحد من الأُمّة، وهذا غير ممكن أنّ الخلق يبقى بغير إمام.

فإن قيل: إنّ عيسى يبقى بعده إمام الأُمّة؟

قلت: لايجوز هذا القول، و ذلك أنّه ﷺ صرّح أنّه لا خير بعده، و إذا كان عيسى في قوم لايجوز أن يقالَ: «لا خير فيهم»، و أيضًا لايجوز أن يقالَ إنّه نائبه، لأنّه جلّ منصِبه عن ذلك، و لا يجوز أن يقالَ: إنّه يستقلّ بالأُمّة؛ لأنّ ذلك يوهم العوامَّ انتقالَ الملّة المحمّديّة إلى الملّة العيسَويّة، وهذا كفر، فوجب حمله على الصّواب، وهو أنّه ﷺ أوّل داع إلى ملّة الإسلام، والمهديّ أوسط داع، والمسيح آخر داع؛ فهذا معنى الخبر عندي.

ويحتمل أن يكونَ معناه: المهدي أوسط هذه الأُمّة يعني خيرها، إذ هو إمامُها، وبعده ينزل عيسى مصدِّقًا للإمام و عونًا له ومساعدًا ومبيّنًا للأُمّة صحّة ما يدّعيه الإمام. فعلى هذا يكون المسيح آخر المصدّقين على وفق النّصّ.» (كشف الغمّة، ط. المجمع العالمي لأهل البيت ﷺ، ٤ / ٢١٧ و٢١٨).

قال العلّامة الاربليّ في كتابه كشف الغمّة بعد نقلِ كلام الكنجيّ:

«قوله: المهدي أوسط هذه الأمّة يعني خيرها، يوهم أنّ المهديّ ﷺ خيرٌ من عليّ ﷺ؛ و هذا لا قائل به. والّذي أراه أنّه ﷺ أوّل داع والمهديّ ﷺ لمّا كان تابعًا له ومن أهل ملّته جُعل وسطًا، لقُربه ممّن هو تابعه و على شريعته، وعيسى ﷺ لمّا كان صاحب ملّة أُخرى و دعا في آخر زمانه إلى شريعة غير شريعته، حَسُنَ أن يكونَ آخِرًا؛ والله أعلم.» (كشف الغمّة، ط. المجمع العالَمي لأهل البيت ﷺ، ٤ / ٢١٨).

حول هذه الرّواية و تأويلها راجع أيضًا:

العمدة لابن البطريق، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩؛ الصراط المستقيم للبياضي، ٢ / ٢٥٤؛ بحارالأنوار، ٣٦ / ٣٦٨؛ معجم أحاديث الإمام المهديّ ﷺ، ١ / ٥١٦.

قال المناوي في فيض القدير (٥ / ٣٨٣):

«أراد بالوسط، ما قبل الآخر؛ لأنّ نزول عيسى لقتل الدّجّال يكون في زمن المهديّ و يصلّي عيسى خَلفَه كما جاءت به الأخبار و جزم به جمع من الأخيار.».

واختار هذا التفسير للوسط، أيضًا، صاحب إسعاف الراغبين (كما في: ينابيع المودّة ٣ / ٣٤٣).

جدير بالذّكر أن الشّيخ ناصرالدّين الألباني حكم على هذا الحديث بالوضع ولكن الشّيخ عبدالله بن الصّدّيق الغماري عدّه ضعيفًا فقطْ.

راجع: باب التيسير في ردّ اعتبار الجامع الصّغير للغماري إعداد أحمد بن الدرويش، ط. شيكاغو: The open shool، ص ٢١.

٩. تمّت k: تمت الاربعون في ١٩ رجب لسنة ٨٣٨ f.

جزءٌ من كتاب الإيضاح في التفسير

للشّيخ أبي القاسم اسماعيل بن محمّدٍ الأصفهانيّ

تحقيق: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ ممّا بقي من كتاب «الإيضاح في التفسير» لأبي القاسم التيميّ الإصفهانيّ؛ نبدأ به هذا المجلّد نظرًا إلى قدمته، وكون مؤلّفه من مشاهير مفسّري إصفهان.

المؤلّف والمؤلّف

أمّا المؤلّف فهو أبوالقاسم إسماعيل بن محمّد بن فضل بن عليّ التيميّ الإصفهانيّ، الملقّب بقوام السُّنّة وشيخ الإسلام. وُلِد سنة ٤٥٧ هـ.ق. وكان ينتهي عمود نسبه من جهة الأمّ إلى الصحابي طلحة بن عبيداللّه التيمي.

حضر في صباه على جملةٍ من المشايخ في إصفهان، منهم أبوه أبوجعفر محمّد، وأبوعمرو عبدالوهّاب بن مندة، وأحمد بن عبدالرّحمن الذّكواني. ثمّ سافر إلى بعض بلادٍ أخر فتتلمذ لدى كبار المشايخ؛ منهم أبونصر الزّينَبِي ـ وحضر مجلسه في بغداد ـ، أحمد بن عليّ بن خلف الشيرازيّ، وأبونصر محمّد بن سهل السرّاج ـ وأدرك محضرهما في نيسابور ـ؛ وحضر أيضًا على الشّيخ العارف الشهير خواجة عبداللّه الأنصاري أيضًا.

ثمَّ بعد أن حصَّل حظًا وافرًا من العلم سافر مرَّةً أخرى إلى بغداد كشيخ من مشايخها، وحدَّث بها عن شيوخه؛ ثمَّ زار بيت اللّه الحرام واستوطن بمكَّة سنةً، ثمَّ رجع إلى موطنه إصفهان وأقام فيها حتَّى مات سنة ٥٣٤ هـ.ق. بعد أن أصيب بمرض الكَسْح وبعض أمراض أخر.

له آثارٌ، منها: الجامع في ٣٠ جزءًا، والمعتمد في ١٠ أجزاء، والإيضاح في ٤ أجزاء، والموضح في ٣ أجزاء؛ كلُّها في تفسير القرآن الكريم، وتفسيرٌ آخر في بضع مجلَّدات بالفارسيَّة بلهجة موطنه إصفهان؛ وله أيضًا إتمام «شرحي» ابنه أبي‌عبداللّه محمَّد على صحيحَي البخاري ومسلم، حيث تُوُفِّيَ أبوعبداللّه قبل أن يُكمل شرحيه.

أمّا المؤلَّف فهو جزءٌ ممَّا بقي من كتاب الإيضاح في التفسير له، وهو الجزء الأوَّل منه؛ وله نسخةٌ وحيدةٌ عتيقةٌ جدًّا في خزانة مكتبة مجلس الشورا الإسلامي بتهران، انتسخها عبداللّه بن محمَّد الرويدشتيّ في سنة ٥٣١ هـ.ق.

والنسخة قد طُبعت مصوَّرتها بطريقة فاكسيمل بعناية الباحث الأستاذ حسن أنصاري القمّيّ[1].

وقد انتخبتُ من هذا التفسير الجزء المشتمل على تفسير سورة يونس؛ وهو جزءٌ صغيرٌ منه، ولكنَّه يُعدُّ نموذجًا صالحًا ليُرينا منهج هذا المفسِّر الإصفهاني في تفسيره هذا.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٩ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. راجع: الإيضاح، التقدمة، ص ٣ ـ ١١.
وكان الاعتماد في تقدمتنا على هذا الجزء من الكتاب على ما كتبه في التقديم على المصوَّرة المطبوعة؛ فله منَّا الشُّكر المتواتر.

سورة يونس

مكّيّةٌ

بسم اللّه الرحمن الرحيم

[١٠/١] قال ابن‌عبّاس‌ﷺ: ﴿آلر﴾: «أنا اللّه أرىٰ»[١]؛ وفي رواية غير[ه][٢]: «﴿الر﴾ و﴿حم﴾ و﴿ن﴾ حروف «الرحمن» مقطّعةً».

وقوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ ٱلْكِتَابِ﴾ أي: تلك آيات[٣] الّتي جرى ذكرها آيات الكتاب الحكيم. وقيل: «إنّ اللّه ـ عزّ‌وجلّ ـ وعده‌ﷺ كتابًا لا يغسله الماء، فيكون ﴿تِلْكَ﴾ إشارةً إلى ذلك».

وسُمّي «حكيمًا» لأنّه ناطقٌ بالحكمة؛ وقيل: «حكيمٌ بمعنى: محكمٌ».

[١٠/٢] وقوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾، قيل: «لمّا بعثَ اللّه محمّدًا ـ صلّى اللّه عليه و[آله و] سلّم ـ رسولًا قال المشركون: إنّ هذا لشيءٌ عُجابٌ، فقال اللّه ـ عزّ‌وجلّ ـ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ أي: أعجِب الناس أن أوحينا إلى رجلٍ منهم يعرفونه ويعرفون نسبه ﴿أَنْ أَنْذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ أي: حذِّر الناس وخوِّفهم عذاب اللّه إن هم عصوه. المعنى: ليس ذلك عجبًا، لأنّا أرسلنا إلى الأمم قبلهم رجلًا منهم؛ وهو قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾[٤]، أي: كأن لم‌يعلموا أنّ اللّه قد أوحى قبل ذلك إلى مثله من البشر فعجبوا لذلك.

وقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ـ أي: صدّقوا ـ ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ يعني: ما

---

١. راجع: تفسير البغوي، ج ٢، ص ٣٤٢.

٢. في المخطوط: «غير».

٣. كذا في المخطوط.

٤. الأنبياء (٢١): ٧.

قدَّموا من الأعمال الصالحة ؛ وقيل : «يعني محمَّدًا ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و]سلَّم ـ، يشفع لهم» ؛ وقيل : «سبقت لهم السَّعادة في الذِّكر الأوَّل».

﴿قَالَ ٱلْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، أي: قال الوليد: «إنَّ هذا القرآن لسحرٌ بيِّنٌ» ؛ وقوله: إنْ هذا إلَّا سحرٌ يؤثِّر ـ وقُرىء : «لَسَاحِرٌ»[١] يعنون محمَّدًا صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ [١٠/٣] وقوله : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ ـ وقال في موضع آخر : ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[٢] ـ قيل : «اليوم منها كألف سنةٍ»، قال اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[٣]. وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، قيل: «استوى : علا» ؛ وقيل لابن الأعرابي : «أ تعرف في اللغة «استوى» بمعنى : استولى ؟ فقال : لا أعرفه، لا أعرفه !».

قال ملك بن أنس : «الكيف غير معقولٍ، والاستواء منه غير مجهولٍ، والإيمان به واجبٌ والسؤال عنه بدعةٌ»[٤]. /B355

وقال أهل السنَّة[٥] : «الإستواء صفةٌ من صفاته معلومٌ، والكيف فيه مجهولٌ، لانكيِّف صفاته كما لانكيِّف ذاته»[٦]. وقوله : ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ أي : يقضي القضاء كما شاء لايدبِّر غيره. ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ﴾ ـ يعني : يوم القيمة ـ ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ أي : لايشفع نبيٌّ ولاملَكٌ في أحدٍ إلَّا بإذنٍ[٧]، أي : إلَّا من بعد أن أذن اللَّه له في الشفاعة. ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ أي : الَّذي خلق

---

١. هذه هي القراءة المشهورة. أمّا قراءة «لسِحر» بدل «لساحِر» فهي قراءة أبي عمرٍو وابن عامرٍ ونافعٍ وأبي جعفرٍ ويعقوب. راجع : اتحاف الفضلاء، ص ٢٤٦ ؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٢٣ ؛ التفسير الكبير، ج ١٧، ص ٧ ؛ النشر، ج ٢، ص ٢٥٦.

٢. الفرقان (٢٥) : ٥٩ ؛ السجدة (٣٢) : ٤ ؛ ق (٥٠) : ٣٨.

٣. الحجّ (٢٢) : ٤٧.

٤. راجع : تفسير القرطبي، ج ٧، ص ٢١٩، في تفسير كريمة ٥٤ الأعراف.

٥. في المخطوط : «أهل اللعبه» مع حرفٍ ـ كباء غير منقوط ـ بين «العين» و«النون». واللفظة يمكن أن تُقرأ «أهل اللغة»، كما وأنَّها يمكن أن تُقرأ : «أهل السنَّة» ؛ والثاني أنسب، نظرًا إلى المعنى.

٦. راجع : تفسير أبي السعود، ج ٤، ص ١١٨.

٧. كذا في المخطوط.

السموات والأرض في ستَّة أيَّامٍ ثمَّ استوى على العرش ربُّكم، ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾، أي: توحَّدوه ولاتُشركوا به شيئًا، أي: إذا علمتَ قدرتَه وعظمته فاعبدوه ولاتعبد[١] غيره. وقوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أي: يتفكَّرون أن لا إله إلّااللَّه ربُّكم.

[١٠/٤] وقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ أي: إنَّ ربَّكم اللَّهُ الَّذي صفته ما ذُكر، معاذكم ـ أيُّها الناس! ـ اللَّهُ جميعًا بعد الموت؛ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ أي: يعيدكم أحياء بعد مماتكم وعدًا حقًّا؛ ﴿إِنَّهُۥ[٢] يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ أي: بدأ الخلق ولم‌يك شيئًا كذلك يعيدهم أحياء بعد الموت. ثمَّ أخبرهم[٣] لأيِّ شيءٍ بدأ خلقهم ولأيِّ شيءٍ يعيدهم؛ فقال: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أي: ليثيبَ الَّذين آمنوا على الحَسَن من أعمالهم الَّتي عملوها في الذنب الحسن[٤] من الثواب في الآخرة. وقوله: ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ أي: بالعدل[٥] والإنصاف، أي: نوفِّيهم ثواب إيمانهم وطاعاتهم. وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ـ ذكر جزاء الكافرين فقال: ـ ﴿لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾؛ «الحميم»: الحارّ؛ قيل: «أُوقدت عليه جهنَّم من يومٍ خلقها اللَّه إلى يوم يدخلها أهلها، فقد انتهى حرُّها»؛ وقيل: «يقنئت الأمعاء من حرارته». وقوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: وجيعٌ يُخلص الألم إلى قلوبهم، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ أي: باللَّه ورسوله.

[١٠/٥] ثمَّ أخبر عن قدرته ونعمته عليهم، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ أي: ذات ضياءٍ، أي: جعل الشمس ضياءً بالنهار ﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ بالليل. ﴿وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾، خصَّ القمر بالكناية دون الشمس، لأنَّ بالأهلّ[٦] يُعرف انقضاء الشهور والسنين، لا بالشمس. والمعنى: قدَّر له منازل لايجاوزها ولايقصر دونها؛ وهو مثل قوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٧].

---

١. هكذا في المخطوط.
٢. في المخطوط: انَّ.
٣. في المخطوط: اجرهم.
٤. كذا في المخطوط.
٥. في المخطوط: العذاب.
٦. هكذا بالشَّكل في المخطوط؛ والظاهر: «بالأهلّة».
٧. يس (٣٦): ٣٩.

والقمر يقطع الفَلَك في كلِّ شهرٍ، والشمس في كلِّ [سنةٍ][1]. فقوله: ﴿وَقَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ أي: قدَّر له منازل على عدد الشهور. ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ ٱلسِّنِينَ﴾ أي: دخولها وانقضاءها؛ ﴿وَٱلْحِسَابَ﴾[2] أي: حساب[3] الشهور والأيَّام. ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بالعدل لم يخلقه باطلًا، بل خلقه اظهارًا[4] لصُنعه ودَلالةً على[5] قدرته. ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيَاتِ﴾ أي: نبيِّن[6] الحجج والأدلَّة[7] ﴿لِقَومٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي: يعلمون صحَّة مايدعوهم إليه محمَّدٌ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ.

[١٠/٦] وقوله: ﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَافِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ يعني: أخذ أحدهما صاحبه، فهما يختلفان أبدًا، إذا دهم الليل جاء النهار ـ كقوله: ﴿يُكَوِّرُ ٱللَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾[8]، وقوله: ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[9] ـ. وقيل: «إنَّ في اختصاص النهار بصفائه والليل بظلمته ﴿وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَوَاتِ﴾ ـ أي: من شمسها وقمرها ونجومها ـ ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ ـ أي: من ألوان نباتها ـ ﴿لَآيَاتٍ﴾ ـ أي: لعلاماتٍ يُستدلُّ بها على قدرة اللَّه ـ ﴿لِقَومٍ يَتَّقُونَ﴾ أي: يخشون عقاب اللَّه.

[١٠/٧] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ أي: لا يصدِّقون بلقاء اللَّه؛ وقيل:

---

١. المخطوط: ـ [سنةٍ].

٢. في المخطوط: «الحسَّاب» ـ بتشديد الرابع ـ. وبما أنَّ اللفظة لم ترد مشدَّدةً في أيَّةٍ من القراءات ضبطناها كما عليه المشهور من القراءات.

٣. في المخطوط: الحسَّاب؛ بتشديد الرابع.

٤. في المخطوط: اظهار.

٥. في المخطوط: علي.

٦. لفظة «نفصِّل» في صدر الكريمة غير منقوطةٍ في المخطوط؛ أمّا قوله: «نبيِّن» فالأوَّل منه منقوطٌ. والقراءة المشهورة هي «يفصِّل»، أمّا «نفصِّل» فهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وغيرهم. راجع: اتحاف الفضلاء، ص ٢٤٧؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٢٦؛ تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣١١؛ النشر، ج ٢، ص ٢٨٢، فاخترنا هذه القراءة لمكان ما ذكره الأصفهانيُّ في تفسير الآية.

٧. المخطوط: الالة.

٨. الزمر (٣٩): ٥.

٩. النور (٢٤): ٤٤.

«لا يخافون البعث بعد الموت». ﴿وَرَضُوا بِالْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: رضوا بزهرة الدنيا عِوَضًا عن الآخرة ﴿وَٱطْمَأَنُّوا بِهَا﴾ أي: ركنوا إلى الدنيا وسـ[1] /356/ ربّهم إليها؛ ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَاتِنَا غَٰفِلُونَ﴾، قيل: «يعني عمَّا أخبر [عنه][2] في أوَّل السورة»؛ وقيل: «عن شرائع الإسلام». ﴿غَٰفِلُونَ﴾ أي: معرضون.

[١٠/٨] ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ أي: مصيرهم ومرجِعهم إلى النار يومَ القيامة ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ من أعمالهم الخبيثة.

[١٠/٩] ثمَّ أخبر بما أعدَّ للمؤمنين، فقال[3]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ـ أي: الطاعات ـ ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم﴾ أي: يرشدهم[4] ﴿بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ أي: بإيمانهم به؛ وقيل: «يُثيبهم بتصديقهم». ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ يعني: تحت قصورهم ـ: قصور الدرِّ والياقوت ـ ﴿فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ أي: في جنَّاتٍ لا يكون ...[5] أبدًا.

[١٠/١٠] ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ أي: دعاؤُهم في الجنَّة التسبيح؛ وقيل: «كلَّما اشتهوا شيئًا قالوا: سبحانك اللَّهمَّ، فجاءهم ما يشتهون، فإذا طعموا حمدوا اللَّه»؛ وقيل: «إذا أرادوا الطعام والشراب في الجنَّة قالوا: سبحانك اللَّهمَّ، فإذا صِحاف الذهب ـ: سبعون ألف صحفة ـ في كلّ صحفةٍ لونٌ من الصعام ليس في صاحبتها مثله! ويؤتَون بألوان الثمار»؛ وقيل: «إنَّ أهل الجنَّة تمرُّ بهم الطير فيستحسنونه فيشتهونه، فيقولون: سبحانك اللَّهمَّ، فيقع على مائدته، فيأكل منها ما أحبَّ، يأكل منه طبيخًا[6] ويأكل منه شيًّا[7]، ثمَّ يطير». وقوله: ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ قيل: «يأتيه ملَكٌ من عند ربِّ العالمين فيقوم بين يديه: يا وليَّ اللَّه!

---

١. هكذا في مختتم السطر الأخير من الصفحة: «سـ»، والحرف مقطوعٌ لم يُفهم المراد منه.
٢. المخطوط: ـ [عنه].
٣. في المخطوط هيهنا كلمةٌ لا تُقرأ، وهي تشبه أن تكون: «فاللن». وضبط النصّ قياسيٌّ.
٤. في المخطوط: نرشدهم.
٥. هيهنا كلمةٌ لا تقرأ، وصورتها: «فامستقّد». ويمكن أن تكون في الأصل: «ذامشقّة».
٦. المخطوط: طبيخًا.
٧. المخطوط: شوا.

ربُّك يقرأ عليك السلام». وقوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾، قيل: «يفتتحون كلامهم بتنزيه[١] اللَّه ويختمونه بحمده والثناء عليه»[٢]. روي عن جابرٍ ـ رضي اللَّه [عنه][٣] ـ عن رسول اللَّه ـ صلَّى اللَّه و[آله و] سلَّم ـ: «إنَّ أهل الجنَّة يأكلون ويشربون ولايتغوَّطون ولايبولون، يكون طعامهم وشرابهم رشحًا وجشاءً[٤] كريح المسك، يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون النفَس»؛ وقيل: «﴿دَعْوَاهُمْ﴾ بها، أي: قولهم ﴿فِيهَا﴾ وقولهم ما يتداعون به فيها»[٥]. وقيل: «﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ أي: تحيَّة بعضهم بعضًا أن يقولوا: سلامٌ عليكم، لايتكلَّمون فيها بلغوٍ ولاهجرٍ»؛ وقيل: «تحيَّة الملائكة إيَّاهم عن اللَّه: سلامٌ عليكم، أي: اسم السلام وجب[٦] عليكم»؛ وقيل: «أي: سلِمتم من كلّ سوءٍ»؛ وقيل: «﴿وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ﴾ لم يرد آخر كلامٍ[٧] يتكلَّمون [به][٨] ولكنَّه آخر ما قبله»[٩].

[١١/١٠] قوله: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾، قال مجاهدٌ: «هو دعاء رجلٍ عند الغضب على أهله وولده»، فلو عجَّل لهم ذلك ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾؛ المعنى: لو يعجِّل اللَّه للناس اجابة دعائهم[١٠] عند الغضب في الشرّ كما يعجِّل لهم اجابة دعائهم بالخير لأُهلكوا وماتوا. وقيل: «نزلت [في][١١] النصر بن الحارث حين قال[١٢]: ألَّلهمَّ

---

١. في المخطوط: لتنزيه.
٢. هيهنا بياضٌ في النسخة قدر كلمةٍ.
٣. المخطوط: ـ [عنه].
٤. كذا في المخطوط.
٥. لم أعثر عليه؛ انظر: الدرّ المنثور، ج ٣، ص ٣٠١؛ كنز الدقائق، ج ٦، ص ٣٤.
٦. المخطوط: وحبل.
٧. في المخطوط كرّرت لفظة «كلام».
٨. المخطوط: ـ [به].
٩. كذا في المخطوط.
١٠. في المخطوط: عايهم.
١١. المخطوط: ـ [في].
١٢. المخطوط: «حس فقال»؛ والتصحيح من تفسير البغوي، ج ٢، ص ٣٤٦.

إن كان هو الحقُّ من عندك ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّمَاءِ﴾[١]، لوعجَّل لهم هذا[٢] لهلكوا؛ أي: لستُ أُعجِّل للكافر العذابَ، ولكن أدعه متردِّدًا في ضلالته؛ ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ ـ يعني: لا يخافون البعث ـ ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ أي: في كفرهم يتحيَّرون.

[١٠/١٢] وقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَانَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِۦٓ﴾ أي: وإذا اصاب الإنسان الجهد والشدَّة دعانا على جنبه مضطجعًا، قاعدًا أو قائمًا، أي: دعا على إحدى هذه الأحوال، أي: في جميع حالاته، لأنَّ الإنسان لا يعدوا إحدى /B357/ هذه الأحوال. ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ﴾، قال الفرَّاء: «أي: استمرَّ على ما كان عليه من قبل أن يمسَّه الضرُّ» ـ أي: من ترك الشُّكر لربِّه ـ، ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾ أي: كما زُيِّن لهذا الإنسان الدعاء عند البلاء والإعراض عند الرخاء كذلك زُيِّن للمسرفين ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي: عملهم في الكفر والمعصية للَّه. قيل: «نُزلت في هشام بن المغيرة المخزوميّ»[٣].

[١٠/١٣] وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ المعنى: ولقد أهلكنا الأمم الَّتي كذَّبت رسل اللَّه من قبلكم أيُّها المشركون ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ أي: لمَّا خالفوا أمر اللَّه ونهيه، ﴿وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ ـ: بالحُجَج ـ من عند اللَّه الَّتي تدلُّ على صدَق من جاء بها، ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ أي: لم تكن هذه الأمم تؤمن برسلها، ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ أي: كما أهلكناهم بكفرهم كذلك نهلك كفَّار مكَّة بكفرهم.

[١٠/١٤] وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ أي: من بعد القرون الَّذين أُهلكوا، أي: جعلناكم في أمكنتهم ـ يا أهل[٤] مكَّة! ـ من بعد هلاكهم لنختبر أعمالكم، أي: لنرى ﴿كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ وهو أعلم بهم، فنجزيكم على الخير بالثواب وعلى الشرِّ بالعقاب؛ المعنى: عرَّفناكم سنن مَن قبلكم وما أصابهم بذنوبهم، فإن اعتبرتم بذلك نجوتم،

---

١. الأنفال (٨): ٣٢.

٢. في المخطوط: ـذا؛ وضبط النصّ قياسيٌّ.

٣. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣١٧.

٤. في المخطوط: «باهل»، والمضبوط من النصّ قياسيٌّ.

وإن لم تعتبروا أحللنا لكم من العقوبة ما يعتبر غيرُكم بكم.

[١٥/١٠] قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ أي: وإذا قُرِىء على المشركين آيات القران الَّذي أنزلناه إليك ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ ـ أي: تدلُّ على الحقِّ ـ ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ ـ أي: لا يؤمنون بالبعث ولا يخافون العقاب ـ ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ أي: بقرانٍ ليس فيه سبُّ لآلهتنا، ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾؛ فأنزل اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ﴾ ـ يا محمَّد! ـ ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾. وقيل: «إنَّ الوليد بن المغيرة وأصحابه قالوا للنبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ: ارجع إلى دين آبائك ولا ترغب عنه، وإن خشيتَ أن يكذِّبك العرب فقل: اللَّه أمرني بذلك!»[١]؛ فأنزل اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ أَ فَغَيْرَ[٢] ٱللَّهِ تَأْمُرُونِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَاهِلُونَ﴾[٣]. وأنزل: ﴿وَلَو تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[٤] ـ... الآيات ـ، وأنزل: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾. وقيل: «﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾، فإنَّ أحكام هذا صعبةٌ، ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾: أو غيِّره»؛ وقيل: «﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾: ليس فيه ذكر البعث والنشور، ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ أي: من قِبَلي»[٥].

﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ أي: ما أتَّبع إلّا الوحي، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ ـ أي: أخشى اللَّهَ ـ ﴿إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ أي: خالفت[٦] أمره فبدَّلتُ كتابه ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ أي: عظيمٌ هوله.

[١٦/١٠] وقوله: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ما قرأت عليكم القران، ﴿وَلَآ أَدْرَاكُمْ بِهِۦ﴾؛ قال الضحَّاك: «ولا أشعركم به ولا أعلمكم به»[٧]. وقرىء: «ولا أدريتُكم به»[٨]، أي: ولا أعلمتكم به؛ يقال: دريتُ به، وأدراني اللَّه به. ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّنْ

---

١. انظر: تفسير البغوي، ج ٢، ص ٣٤٧.
٢. المخطوط: + دين.
٣. الزمر (٣٩): ٦٤.
٤. الحاقَّة (٦٩): ٤٤.
٥. انظر: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣١٩.
٦. في المخطوط: أخالفت.
٧. هذا قول ابن عبَّاس على ما حكاه عنه الشَّيخ الطوسي. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٣٥٢.
٨. لم أعثر على هذه القراءة، وفي اللفظة تسع قراءآت؛ انظر: معجم القراءات القرآنية، ج ٣، ص ٦٣.

﴿قَبْلِهِ﴾ قال قتادة: «لبث فيهم أربعين سنةً»[١]. أي: مكثتُ فيما بينكم أربعين سنةً قبل نزول القرآن ولم أتله ولم أدَّعه، فلولا أمره الآن ما تلوتُه ولا أدريتُكم بـه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أي: أفلا تعقلون أنّه ليس من قِبَلي؟

[١٠/١٧] وقوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَى عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ ويقول عليه بـاطلًا؟ أي: لا أحد أظلم منه ممَّن قال: القرآن من قِبَل نفسه وتلاه عن العرف[٢] وقال لهم: إنّه كلام اللَّه أوحاه إليَّ. وقوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ أي: إنَّ الكـاذب عـلى اللَّـه مـجرمٌ والمـجرم A358/ لا يُفلح. معنى ﴿لَا يُفْلِحُ﴾ أي: لاينجوا من عقوبة اللَّـه؛ ومـعنى قـوله: ﴿بِـآيَاتِهِ﴾ أي: محمّدٍ والقرآن. وقيل: «معنى قوله: ﴿مِمَّنِ ٱفْتَرَى عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ أي: زعـم أنَّ مـع اللَّه إلهًا آخر».

[١٠/١٨] وقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ أي: يعبدون غير اللَّه ما لايضرُّهم إن تركوا عبادته ولاينفعهم إن عبدوه. قيل: «إنَّ أهل الطائف عبدوا اللَّات، وعبد أهل مكَّة العزَّى ومناة وهبل؛ وقال: إنَّما نعبدها لتشفع لنا يوم القـيمة؛ وذلك قـوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ ٱللَّهِ﴾، وقال ـ تعالى ـ مكذِّبًا لهم: ﴿قُلْ﴾ ـ أي: قل يا محمَّد! ـ ﴿أَتُنَبِّئُونَ ٱللَّهَ﴾ ـ أي: أ تخبرون اللَّه ـ ﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّـمَوَاتِ وَلَا فِـي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: بشيءٍ لايعلم له حقيقةً في الأرض، أي: بشيءٍ لا علم له في السموات ولا في الأرض من الحجارة والخشب؟ ثمَّ نزَّه نفسه فقال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: تـعالى عـمَّا يشركون به من الآلهة.

[١٠/١٩] وقـوله: ﴿وَمَـا كَـانَ ٱلنَّـاسُ إِلَّا أُمَّـةً وَاحِـدَةً﴾ أي: عـلى مـلَّةٍ واحـدةٍ، يعني: الإسلام. وقال الحسن: «كان من وفاة آدم إلى مبعث نوحٍ ﷺ الناس مجتمعين على الكفر»[٣]؛ وقيل: «كانوا مجتمعين على التوحيد يوم أخذ الميثاق»؛ وقيل: «يـعني بـذلك:

---

١. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٢١؛ التبيان، ج ٥، ص ٣٥٣.
٢. كذا في المخطوط.
٣. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٣٥٦.

أهل سفينة نوحٍ». قال النحّاس: «في الآية ثلاثة أقوالٍ:

أحدها ـ وهو أبينها، وهو قول مجاهدٍ ـ: إنَّهم كانوا في وقت آدمﷺ على دينٍ واحدٍ، ثمَّ اختلفوا؛

والقول الثاني: إنَّ هذا عامٌّ يراد به الخاصُّ، ويراد بـ«الناس» هاهنا العرب خاصَّةً[١]؛

والقول الثالث: إنّه مثل قوله: كلُّ مولودٍ يُولَد على الفطرة[٢]»[٣]. وقوله: ﴿فَاخْتَلَفُوا﴾[٤] قيل: «على عهد نوحٍﷺ، فبعث اللَّه إليهم نوحًا». ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ ـ يعني: الرحمة؛ قيل: «الغضب» ـ ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: لأهلك أهل الباطل وأنجى أهل الحقِّ في وقت اختلافهم في الدين. وقيل: «﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾: أنّه لا يعاجلهم بعقابٍ حتّى تنقضي المدَّة لأُخذوا عند كلّ ذنبٍ».

[٢٠/١٠] وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ﴾ أي: يقول أهل مكَّة: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ﴾[٥] ـ أي: على محمّدٍ، صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ ﴿ءَايَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ أي: معجزةٌ ـ كناقة صالح وعصى موسى، عليهما السلام ـ، ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾، قيل: «هو قوله: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ﴾[٦]»؛ وقيل: «قالوا للنبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ[٧] حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾[٨] يعني: فقد شقَّ علينا نزع الدلاء من زمزم ونقل[٩] الماء من رؤوس الجبال؛ ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾[١٠] ـ... الآيات ـ، وهذا قول عبداللَّه بن

---

١. هذا قول الزجّاج. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٢٢.

٢. راجع: سنن أبي داود، الرقم ٤٧١٤؛ مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢١٨؛ مسند احمد، ج ٢، ص ٢٣٣.

٣. لتفصيل قول النحّاس انظر: التفسير الكبير، ج ١٧، ص ٦١.

٤. في المخطوط: واختلفوا.

٥. في المخطوط وردت عبارة «أي: يقول أهل مكّة لولا أنزل عليه» مكرّرةً.

٦. هود (١١): ٣٣.

٧. المخطوط: لن نصدّقك.

٨. الإسراء (١٧): ٩٠.

٩. قوله: «الدلاء من زمزم ونقل» مغشوشٌ في المخطوط جدًّا، فلستُ على يقينٍ من صحّة قراءتي.

١٠. الإسراء (١٧): ٩١.

أبي أميَّة؛ فقال اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْئَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾[1] ﴿فَقَالُوا[2] أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[3]، وقال: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِىءٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾[4]، كقوله: ﴿كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾. وقوله: ﴿فَانْتَظِرُوا﴾ أي: انتظروا قضاء اللَّه بيننا، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ ٱلْمُنْتَظِرِينَ﴾، ذلك فعل اللَّه[5] فقتلهم يوم بدرٍ. وقيل: «﴿فَانْتَظِرُوا﴾ موعود الشيطان ـ وكان الشيطان يعِدُهم ويمنِّيهم ـ ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ ٱلْمُنْتَظِرِينَ﴾ موعود اللَّه؛ فأنجز اللَّه وعده ونصر رسوله ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ.

[١٠/٢٠] قوله: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ ـ أي: خصبًا وسِعةً ـ ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾ ـ أي: من بعد جدبٍ وقحطٍ ـ ﴿مَسَّتْهُمْ﴾ ـ أي: أصابتهم ـ ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي ءَايَاتِنَا﴾ أي: تكذيبٌ واستهزاءٌ؛ أي: ليس من شكر النعمة /B359/ أن يكذِّبوا بايات اللَّه فيستهزؤوا بها. والتقدير: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ مكروا ـ أي: احتالوا ـ في اضافة النعمة إلى غيرنا؛ وكذَّبوا بايانا، أي: قابلوا الأنعام بالكفر والتكذيب بدل ما يجب عليهم من الشكر؛ وقيل: «احتالوا لدفع آيات اللّه»؛ وقيل: «﴿ٱلنَّاسَ﴾ هاهنا: أهل مكَّة». وقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾ يعني: تدبيرًا لإهلاكهم؛ وقيل: «أشدُّ أجلًا»؛ وقيل: «أسرع عقابًا واستدراجًا منكم إلى الاستهزاء». ﴿إِنَّ رُسُلَنَا﴾ ـ أي: ملائكتنا، يعني الحفظة ـ ﴿يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ أي: ما تعملون لتجازوا به. قال المبرِّد: «﴿ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾ أي: تدبيرًا في إهلاكهم، فقتلهم يوم بدرٍ»؛ وقيل: «﴿إِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ أي: أنعمنا عليهم نعمةً»؛ وقيل: «إذا أذقناهم نعمةً بعد شدَّةٍ»؛ وقيل: «إذا أذقناهم عافيةً بعد بلاءٍ».

[١٠/٢٢] وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾؛ أي: اللَّه ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾

---

١. البقرة (٢): ١٠٨.
٢. في المخطوط كرِّرت لفظة «فقالوا».
٣. النساء (٤): ١٥٣.
٤. المدَّثر (٧٤): ٥٢.
٥. في المخطوط: + ذلك.

ـ أيُّها الناس ! ـ ﴿فِي ٱلْبَرِّ﴾ على ظهور الدوابِّ ﴿وَٱلْبَحْرِ﴾ أي: وفي البحر في السُّفُن؛ ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ ـ وهي السُّفن ـ ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾، جائزٌ في اللغة أن يخرج القائل من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ليعُمَّ الغائبين والحاضرين إذا فُهم المعنى؛ وذلك قوله: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ﴾، هذا على الخطاب؛ ثمَّ قال: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ على الغيبة. وقوله: ﴿بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ أي: ليِّنةٍ يستطيب ركبان السُّفن مثلها؛ ﴿وَفَرِحُوا بِهَا﴾ أي: بتلك الريح ـ للِينه ـ ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ أي: جاءت الفلك ريحٌ عاصفٌ. وقيل: «جاءت الريح الطيِّبة ريحٌ عاصفٌ[1]، أي: شديدة الهبوب». ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾، أي: وجاء ركبان السفينة الموج من كلِّ امكانه الموج[2]؛ أي: أتاهم اضطراب الماء وحركته من كلِّ جوانب الفلك؛ ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ أي: أحَسُّوا بالغرق، أي: أيقنوا أنَّهم أحاط بهم الهلاك ـ أي: قرُب هلاكهم ـ ﴿دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: علموا[3] حينئذٍ أنَّ الهتهم لاينفعهم فدعوا اللَّه دون أوثانهم. وقيل: «المراد بـ«الدِّين» هاهنا: الانقياد والتسليم»، أي: سلَّموا حينئذٍ أنَّ الهتهم عاجزةٌ لاتقدر على نفعهم، فكان مفزعُهم حينئذٍ إلى اللَّه دونها. قيل في التفسير: «قالوا: هيَّا شراهيا[4]، وتفسيره: يا حيُّ يا قيُّوم»[5]. ﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا﴾ أي: خلَّصتَنا ـ يا ربَّنا! ـ من هذه الريح العاصف ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّاكِرِينَ﴾، أي: من الشاكرين باخلاص الطاعة.

[٢٣/١٠] وقوله: ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ﴾ ـ أي: من الريح والغرق ـ ﴿إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ أي: يعملون بالفساد والمعاصي. وقيل: «يبغون: يظلمون». و«إذا» للمفاجاة، يقال: خرجت فإذا زيدٌ، أي: فاجأني زيدٌ؛ [﴿فِي ٱلأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: عملكم بالظلم يرجع إليكم؛ قال الأصمعيُّ: «يقال: بغى الجرح يبغى: إذا

---

١. كذا في المخطوط.

٢. هكذا في المخطوط؛ والظاهر: «و جاء ركبان السفينة الموج من كلِّ مكانٍ».

٣. في المخطوط: عملوا.

٤. هكذا اللفظة في المخطوط.

٥. عن القرطبي: «إنَّهم قالوا في دعائهم: أهيا شراهيا، أي: يا حيُّ ويا قيُّوم». راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٢٥.

تراءى إلى فسادٍ»[1]. ثمَّ قال ـ عزَّوجلَّ ـ: ﴿مَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، قُرىء: «متاعٌ» بالنصب والرفع؛ فالنصب على المصدر، أي: يبتغون متاعَ الحيوة الدنيا؛ والرفع على خبر المبتدأ، والمبتدأ قوله: ﴿بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ هو ﴿مَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾. ثمَّ تصيرون إلينا بعد الممات ﴿فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: فنخبركم يوم القيامة بأعمالكم في الدنيا ونجازيكم عليها.

[١٠/٢٤] وقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: مثل الحيوة الدنيا ـ أي: صفة /A360/ الحيوة الدنيا ـ في فنائها و زوالها ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: كمطرٍ أنزلناه من السماء ﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ أي: فنبت بذلك المطر أنواع النبات يختلط بعضُها ببعضٍ ﴿مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ﴾ ـ يعني: من الحبوب والبقل والثِّمار ـ ﴿وَٱلْأَنْعَامُ﴾ من الحشيش ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ ـ أي: حليَّها وزينتها؛ وقيل: «حسنها وبهجَتها» ـ ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾ ـ أي: تزيَّنت، أي: صارت ذا زينةٍ ـ ﴿وَظَنَّ أَهْلُهَآ﴾ ـ أي: أهل الأرض ـ ﴿أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾ ـ أي: على نباتها، أي: على ما انبتت الأرض؛ وقيل: «قادرون على حصادها واجتناء ثمرها وانتفاع بها» ـ ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ ـ أي: قضاؤنا بهلاك ما عليها ـ ﴿لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا﴾ ـ أي: مقلوعةً من أصلها؛ وقيل: «صيَّرناها في حكم المحصود كأنَّها لم تزل محصودةً، أي: مقطوعةً» ـ ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾: كأن لم تكن فيما مضى؛ يقال: غنى بالمكان يغني به أي: أقام به؛ قال المبرِّد: «كأن لم تَغنَ مقيمةً باقيةً». ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَاتِ﴾ ـ أي: كما بيَّنا حقارة الدنيا بهذا المثل كذلك نبيِّن آيات القرآن ـ ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ في المعاد؛ يقول: صاحب الدنيا وإن كثُر ماله وظنَّ أنَّه متمتِّعٌ به يسلب ذلك عنه بموته فيتنغَّص[2].

[١٠/٢٥] قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ يعني: إلى الجنَّة دارالسلامة من الآفات والهموم؛ وقيل: «دارالتحيَّة، لأنّ أهلها يحيِّي بعضهم بعضًا والملائكة يسلِّمون عليهم».

---

١. راجع: التفسير الكبير، ج ١٧، ص ٧١.

٢. هكذا رسم اللفظة في المخطوط، وهي غير معجمةٍ فيه؛ فلستُ على يقينٍ من صحَّة قرائتي.

وقوله: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَآءُ﴾ عمَّ بالدعوة وخصَّ بالهداية، أي: يرشد من يريد إرشاده من المؤمنين ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ يعني: إلى دين الإسلام.

[١٠/٢٦] وقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ـ أي: الَّذين أطاعوا اللَّه ـ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ـ: الجنَّة ـ ﴿وَزِيَادَةٌ﴾؛[1] رُوي: «إنَّ الزيادة: النظر إلى اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ»[2]؛ وقيل: «﴿وَزِيَادَةٌ﴾ أي: زيادة الحسنى، يعني: حسنةٌ بحسنةٍ وزيادة تضعيف الحسنة بعشرِ أمثالها إلى سبع مائة ضعفٍ»؛ وقيل: «الزيادة: غرفةٌ من لؤلوةٍ لها أربع أبوابٍ»؛ وقيل: «الزيادة: رضى اللَّه عنهم، قال ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[3]». ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ﴾ أي: لا نصب[4] وجوهَهم ولا يغشاها غبارٌ؛ وقيل: «القتر: سوادٌ كالغبرة، يعني: سواد الوجوه»؛ وقيل: «القتر: جمع قترة، وهي الغبار؛ أي: لا تغشاها كآبةٌ حتّى تصير من الحزن كأنَّما قد علاها غبارٌ». وقوله: ﴿وَلَا ذِلَّةٌ﴾ أي: ولا مذلَّةٌ وهوانٌ؛ ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ﴾ ـ أي: سكَّانها ـ ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أي: ساكنون أبدًا لا يخرجون عنها.

[١٠/٢٧] قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا ٱلسَّيِّئَاتِ﴾ أي: والَّذين عصوا اللَّه كافرين به وبرسوله، ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ﴾ ـ أي: لهم جزاء سيِّئةٍ ـ ﴿بِمِثْلِهَا﴾ أي: جزاء الشرك جهنَّم؛ ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ أي: وتغشاهم ذلَّةٌ وكآبةٌ؛ ﴿مَا لَهُمْ مِنَ ٱللَّهِ مِنْ[5] عَاصِمٍ﴾ أي: من مانعٍ يمنعهم من العذاب؛ ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ ـ أي: أُلبست وجوه الَّذين كسبوا السَّيِّئات ـ ﴿قِطَعًا مِنَ ٱللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ أي: كأنَّ وجوههم قد أُلبست ليلًا من سوادها وجعل غشاءً لها. وقُرِىء: «قِطْعًا» ـ بسكون الطاء[6] ـ، وبفتح الطاء: جمع قِطعة. ويكون ﴿مُظْلِمًا﴾ حالًا من ﴿ٱللَّيْلِ﴾ أي: في

---

١. هيهنا بياضٌ في المخطوط قدر كلمةٍ.

٢. راجع: التفسير الكبير، ج ١٧، ص ٧٧.

٣. التوبة (٩): ٧٢.

٤. كذا في النسخة.

٥. في المخطوط: «أي»، بدل «من».

٦. هذه هي قراءة ابن‌كثيرٍ والكسائيّ ويعقوب وسهلٍ. راجع: اتحاف الفضلاء، ص ٢٤٨؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٥٠؛ النشر، ج ٢، ص ٢٨٢.

حال ظلمة الليل؛ ويكون صفةً لِـ«قِطَع» على القراءة الأخرى. ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ﴾ ـ أي: سكَّان النار ـ ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: لا يموتون.

[١٠/٢٨] وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾، «جميعًا» نصبَ[١] /B361/ على الحال، أي: نحشر المؤمنين والكافرين؛ ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ﴾ ـ أي: اثبتوا مكانكم ولاتبرحوا ـ ﴿أَنْتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾ أي: أنتم والأوثان الَّتي عبدتموها؛ ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ أي: فرَّقنا بينهم وبين شركائهم. ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ ـ يعني: الأوثان ـ ﴿مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ أي: أنكروا عبادتهم، أي: ما كنَّا نشعر بأنَّكم إيَّانا تعبدون.

[١٠/٢٩] ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ أي: قال الأوثان الَّتي عبدوها: اللَّه شاهدٌ بأنَّا لم‌نشعر بعبادتكم لنا وكفي به شهيدًا. ونِعْم الشاهد هو! لايحتاج مع شهادته إلى حجَّةٍ أخري. قال أهل النحو: «التقدير: كفي اللَّهُ شهيدًا، وشهيدًا نُصب على الحال»[٢]؛ وقيل: «نُصب على التمييز»؛ ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ أي: ما كنَّا عن عبادتكم إلّا غافلين، أي: لم‌نشعر بها؛ أي: ما كنَّا نسمع ولانبصر. وهذا عند إنطاق اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ إيَّاها توبيخًا بعابديها.

[١٠/٣٠] وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ﴾، قرىء: «يبلوا» ـ بالياء[٣] ـ، ومعناه: يختبر، أي: تعلم؛ وقرىء: «تتلوا» ـ بتائين[٤] ـ، ومعناه: تقرأ، أي: تقرأ صحيفتها؛ وقيل: «معناه: تتَّبع ما قدَّمت من خيرٍ أو شرٍّ. وأو[٥] ههنا اسمٌ لمكانٍ حاضرٍ قريبٍ يُشار إليه قال[٦] تباعد المكان أُدخلت «اللام» قبل[٧] «كاف» الخطاب[٨]. وقيل: «المراد بـ«هنالك»: الزمان، أي: في

---

١. في المخطوط: نصبٌ.

٢. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٣٤.

٣. لم‌أعثر على هذه القراءة.

٤. هذه قراءة حمزة والكسائي وغيرهما. راجع: البحر المحيط، ج ٥، ص ١٥٣؛ اتحاف الفضلاء، ص ٢٤٨.

٥. كذا في المخطوط، والظاهر بل المتعيَّن: «هنالك» بدل «أو».

٦. كذا في المخطوط بوضوحٍ تامٍّ، ولم‌أهتد إلى المراد منه.

٧. في المخطوط: قال.

٨. في المخطوط: للخطاب.

ذلك الزمان». والتقدير : ويوم يحشرهم جميعًا ؛ أي : إذا اجتمع الناس هنالك تبلوا كلُّ نفسٍ ﴿مَا أَسْلَفَتْ﴾ أي : في ذلك الزمان يبلو كلُّ نفسٍ ما أسلفت ؛ ونظيره : ﴿يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾[1]، وقوله : ﴿يَومَ تُبْلَى ٱلسَّرَائِرُ﴾[2]. وقوله : ﴿وَرُدُّوا إِلَى ٱللَّهِ مَولَاهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ أي : المتولِّي للتدبير، أي : إلى اللَّه الَّذي هو ربُّهم ومالكهم، دون ما كانوا يـزعمون أنَّهم لهم أربابٌ من الآلهة وأنَّهم للَّه شركاء، وأنَّها تقرِّبهم إلى اللَّه زُلفى. ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ﴾ ـ أي : وبطل عنهم وزال[3] ـ ﴿مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ في الدنيا من التكذيب.

[١٠/٣١] قوله : ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ـ يعني : المطر ـ ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾، يـعني : ومن الأرض النبات، ﴿أَ مَّنْ يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾ أي : من يملك أسماعهم الَّـتي يسـمعون بـها، فيبقيها أو يسلب نورها، ﴿وَٱلْأَبْصَارَ﴾ أي : وأبصاركم الَّتي تبصرون بها، فيُبقيها أو يُذهبها، ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ أي : الحيوان من النطفة الميتة ؛ ﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ أي : النطفة من الحيوان ؛ وقيل : «يعني المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن» ؛ ﴿وَمَنْ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ ـ أي : أمر الدنيا والآخرة ـ، ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ أي : اللَّه الَّذي يفعل هـذه الأشـياء، ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أي : فإذا أقرُّوا بذلك فقل أفلاتخافون اللَّه وأنتم تقرُّون انَّ الَّذي يفعل هذه الأشياء هو اللَّه دون الآلهة الَّتي تعبدونها.

[١٠/٣٢] وقوله : ﴿فَذَلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ المعنى : هو اللَّه ربُّكـم الحـقُّ، مـدبِّركم ومستحِقٌّ عليكم العبادة على الحقيقة وماسواه باطلٌ، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ﴾ أي : ما سوى عبادة اللَّه فهو الضلال ـ يعني : عبادة الشَّيطان ـ، ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ أي : كيف تصرفون إلى عبادة ما لايرزق ولايحيي ولايميت.

[١٠/٣٣] وقوله : ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ[4] رَبِّكَ﴾ أي : كما صرف هؤلاء الكفَّار من الحقِّ

---

١. آل‌عمران (٣) : ٣٠.

٢. الطارق (٨٦) : ٩.

٣. المخطوط : نال.

٤. في المخطوط : كلمة، والمضبوط في المتن موافقٌ لضبط المصحف.

إلى الضلال كذلك حقَّت كلمة ربِّك، أي: وجب قضاؤه وحكمه وعلمه السابق ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوا﴾ ـ أي: خرجوا من طاعة اللَّه إلى معصيته ـ ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: لا يصدِّقون بوحدانيَّة اللَّه ولا بنبوَّة النبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ.

[١٠/٣٤] وقوله: ﴿قُلْ /A362/ هَلْ مِنْ شُرَكَآئِكُمْ﴾ أي: من آلهتكم الَّتي تعبدونها من دون اللَّه ﴿مَنْ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ﴾ أي: شيء[1] خلق شيءٍ من غير مثالٍ تقدَّم؛ ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ أي: ثمَّ يُحييه، والتقدير: ثمَّ يفنيه بعد انشائه ثم يحييه كهيئته قبل الموت. ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ أي: أنَّهم لا يقدرون على إضافة ذلك إلى الهتهم، فقل لهم حينئذٍ: «اللَّه يبدؤا الخلق»، أي: يوجده من غير أصلٍ سبق، ثمَّ يفنيه إذا شاء، ثمَّ يعيده لاكمال[2] الفناء، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ أي: فكيف تصرفون عن قصد السبيل؟

[١٠/٣٥] وقوله: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَآئِكُمْ﴾ ـ أي: من آلهتكم ـ ﴿مَنْ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ أي: من يرشد إلى الحقِّ، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ أي: يرشد [إلى][3] الحقِّ؛ ﴿أَ فَمَنْ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ أي: اللَّه الَّذي يرشد إلى الحقِّ أهلُ الحقِّ أحقُّ أن يُتَّبع أمرُه ويُعبد؛ ﴿أَمَّنْ لَا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَنْ يُهْدَىٰ﴾، أي: لا يهتدي طريقًا إلّا أن يُحمل ويُنقل، يعني: الأصنام ـ أي: لا يقدر على ذلك حتَّى ينقلوه ـ، ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ أي: كيف تقضون أنَّ للَّه شريكًا.

[١٠/٣٦] قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾ أي: إلَّا ظنًّا منهم أنَّها الهةٌ وأنَّها شفيعٌ لهم في الآخرة. وقيل: «أراد بالأكثر: الكلَّ». ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ أي: إنَّ الظنَّ لا يقوم مقام العلم، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ أي: بما يفعل هؤلاء المشركون من اتِّباعهم[4] الظنون تكذيبهم الحقَّ وهو لهم بالمرصاد. وقيل: «﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ أي: لا يغني عنهم من العذاب شيئًا».

---

١. كذا في المخطوط، والظاهر أنّه تصحيفٌ والصحيح: يستطيع، أو ما يشبهه معنًا وكتابةً.
٢. المخطوط: كاكال.
٣. المخطوط: ـ [إلى].
٤. المخطوط: + عنهم.

[١٠/٣٧] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ﴾ قيل: «انَّ الوليد بن المغيرة قال: يا محمَّد! هذا القرآن من عندك وليس هو من عند ربِّك! فأنزل اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ الآية». المعنى: ما كان هذا القرآن افتراءً ـ أي: كذبًا ـ، ﴿وَلَٰكِنْ تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أي: ما قبله من الكُتُب؛ وقيل: «تصديق الَّذي بين يديه من البعث والنشور والجزاء». قال الزجَّاج: «هو جوابٌ لقولهم: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾[١] أي: ما ينبغي لهذا القرآن أن يكون من عند غير اللَّه»؛ وقيل: «ما ينبغي لهذا القرآن أن يكون كذبًا من عند سوى اللَّـه». وقوله: ﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قال ابنُ جرير: «أي: يفصِّل اللَّه في القرآن ما كتبه في اللوح المحفوظ، فيأمر به وينهى عنه»[٢]؛ وقيل: «تصديقَ ـ نصْب[٣] ـ خبر «كان»، أي: يصدِّق الكتب المنزلة قبله»؛ وقيل: «﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: تمييز الحلال من الحرام، والحقِّ من الباطل». ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي: لا شكَّ فيه أنَّه نُزِّل من عند اللَّه لكونه خارجًا عن طوق البشر.

[١٠/٣٨] وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ المعنى: بل يقولون افتراه ـ أي: اختلقه ـ محمَّدٌ من قِبَل نفسه؛ ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ ـ أي: مثل القرآن ـ ﴿وَٱدْعُوا مَنِ ٱسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: وادعوا إلى معاونتكم على معارضته كلَّ من قدرتم عليه ليعينوكم على ذلك، ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أي: في أن محمَّدًا افتراه واختلقه من عند نفسه.

[١٠/٣٩] وقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ أي: بما فيه من الوعيد على كفرهم، ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ أي: ما يؤول إليه ذلك الوعيد. وقيل: «لمَّا يأتهم ما يؤول إليه أمرهم من العقاب»؛ وقيل: «من كذَّب فهو شاكٌّ»؛ وقيل: «كذَّبوا بالقرآن»؛ وقيل: «زعموا أنَّ ...[٤] ولم يتفهَّموه فيعملوا ما هو»، أي: إنَّما كذَّبوا بشيءٍ لم يتأمَّلوه، ولو تأمَّلوه لعلموا أنَّه كتاب اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ. و/B363/ قيل: «ظنُّوا أنَّهم يقدرون على الإتيان به». ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِنْ

---

١. يونس (١٠): ١٥.

٢. راجع: تفسير الطبري، ج ١١، ص ٨٢.

٣. كذا مشكولاً في المخطوط.

٤. هيهنا كلمتان غير مقروءتان في المخطوط؛ ويشبه أن تكونا: «الأجنَّة و لايلد»، و لامعنى له.

﴿قَبْلِهِمْ﴾ أي: كما كذَّب هولاء المشركون بالقرآن كذلك كذَّب الَّذين من قبلهم بآيات اللَّـه، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ٱلظَّالِمِينَ﴾ أي: آخر أمر المشركين، أي: ما أصابهم من الهلاك.

[١٠/٤٠] وقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ أي: ومن قومك من يؤمن بالقرآن، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾ لعلم اللَّه السابق فيهم؛ ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ أي: المكذِّبين، وهذا تهديدٌ لهم.

[١٠/٤١] قوله: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾ أي: إن كذَّبوك ـ يا محمَّد! ـ بالقرآن وقالوا: إنَّك تقوله من تلقاء نفسك ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي﴾ أي: فقل لي ديني الَّذي أنا عليه، ﴿وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ أي: دينكم الَّذي أنتم عليه؛ ﴿أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ﴾ ـ أي: لاتؤاخذون بجريرتي ـ ﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ أي: لاأوخَذ بجريرة عملكم؛ أي: لايضرُّني عملكم ولايضرُّكم عملي، إنَّما يجازى الكلُّ بعمله. قيل: «الآية منسوخةٌ بآية الجهاد».

ثمَّ أخَّر[١] أنَّ أحدًا لايؤمن إلّا بتوفيقه وهدايته، وأنَّ الكفَّار يستمعون إلى القرآن ويرون الآيات الدالَّة على نبوَّة محمّدٍ ـ صلَّى اللَّـه عليه و[آله و] سلَّم ـ ولاينفعهم ذلك ولايهتدون؛ فقال:

[١٠/٤٢] ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ قيل: «نُزلت في المستهزئين، كانوا يسمعون كلام النبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ فيقفون على صحَّته ثمَّ يكذِّبون[٢] بها، ونزلت: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾؛ أي: المعرضين عن القرآن ـ أي: من سبق له الشقاء في علم اللَّه ـ لايسمع المواعظ ولايقبلها. وقوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ أي: لايعقلون الإيمان؛ وقيل: «لايعقلون ما يقوله حقيقةً».

[١٠/٤٣] وقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾ أي: بأبصارهم الظاهرة، ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي ٱلْعُمْيَ﴾ ـ أي: المعرضين عن الإيمان ـ ﴿وَلَوْ كَانُوا[٣] لَا يُبْصِرُونَ﴾ يعني: بقلوبهم؛ وقيل:

---

١. كذا في المخطوط بوضوح تام؛ والظاهر: «أعلن»، أو: «بيَّن».
٢. في المخطوط: كذبون، مع نقطتين تحت الكاف.
٣. في المخطوط: ولكن.

«ولو كانوا لايبصرون الهُدى»، قال اللّه ـ عزَّوجلَّ ـ: ﴿فَإِنَّهَا لَاتَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ﴾[١]، وقال: ﴿يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، حملًا على معنى مَن، لأنَّ مَن ههنا للجمع؛ وقال: ﴿يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾ حملًا على لفظه، لأنَّ[٢] لفظ مَن للواحد. وفي الآية تسليةٌ من اللّه ـ عزَّوجلَّ ـ لنبيِّه ـ صلَّى اللّه عليه و[آله و] سلَّم ـ؛ يقول: [كما][٣] لاتقدر أن تُسمع من سلبتُه السمع ولاتقدر أن تخلق للأعمى بصرًا يهتدي به ـ الآية[٤] ـ، فكذلك لاتقدر أن توفِّقهم للإيمان وقد حكمتُ عليهم أن لايؤمنوا.

[١٠/٤٤] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَايَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئًا﴾ أي: أنّه يتصرَّف في مُلكه لم‌يظلمهم بتقدير الشقاوة عليهم، ﴿وَلَكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بكسبهم المعاصي وفعلهم ما ليس لهم أن يفعلوا؛ فـ«الظلم» ما ليس للفاعل أن يفعله. وقيل: «المعنى: لاينقصهم من حسناتهم ولكنَّهم ينقصون أنفسهم بالمعاصي».

[١٠/٤٥] وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ المعنى: ويوم يحشرهم ـ هؤلاء الكافرين[٥] ـ من قبورهم فيُجمعون[٦] في موقف الحساب ﴿كَأَنْ لَمْ‌يَلْبَثُوا﴾ ـ أي: كان لم‌يلبثوا قبل[٧] ذلك في الدنيا ـ ﴿إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾، أي: يعرف بعضهم بعضًا إذا خرجوا من القبور، ثمَّ تنقطع المعرفة إذا عاينوا أهوال[٨] القيامة. قيل: «قصُرت الدنيا في أعينهم من هول ما استقبلوا من أمر القيامة»؛ قيل: «﴿كَأَنْ لَمْ‌يَلْبَثُوا﴾ في قبورهم إلّا قدر ساعةٍ من النهار»؛ وقيل: «﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾: يعرف بعضهم بعضًا تعارف توبيخٍ!». ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَآءِ[٩]

---

١. الحجّ (٢٢): ٤٦.
٢. المخطوط: لفظ لاني.
٣. المخطوط: ـ [كما].
٤. كذا في المخطوط بوضوحٍ.
٥. في المخطوط: المكفاون؛ وضبط النص قياسيٌّ.
٦. في المخطوط: فيجمع؛ فضبط النص ـ أيضًا ـ قياسيٌّ.
٧. في المخطوط: قيل، بوضوحٍ تامٍّ.
٨. في المخطوط: أهل؛ وهو تصحيفٌ.
٩. في المخطوط: لقاء.

﴿ٱللَّهِ﴾، قيل: «هذا إخبارٌ من اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ عن حالهم؛ ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾[١] /A364/ أي: موفَّقين لاصابة الرشد فيما فعلوا».

[١٠/٤٦] وقوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ ان للشرك أكدَّ بما[٢]، و«نُرى» فعل الشرط أُكِّدَ بـ«النون» الشَّديدة؛ والمعنى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ ـ يا محمَّد! ـ في حال حيوتك ﴿بَعْضَ﴾ ما نعد الكفَّار من العذاب ـ يعني: يوم بدرٍ ـ ﴿أَو نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ ـ يعني: قبل يوم بدرٍ ـ ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ ـ أي: رجوعهم في الآخرة ـ ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ يعني: من تكذيبك ولايخفى عليه شيءٌ من ذلك، وهو يجازيهم به؛ أي: إن لم أنتقم منهم عاجلًا أنتقمتُ آجلًا[٣]. المعني: إن توفَّيناك ولم نرك ما نعدهم من العذاب فانَّهم صائرون إلينا لايجدون من دوننا مفرًّا.

[١٠/٤٧] وقوله: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ﴾ أي: ولكلِّ جماعةٍ[٤] خلَت قبلكم رسولٌ أرسلتُه إليهم، كما أرسلتُ محمّدًا ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ. وذلك أنَّ اللَّه ـ تعالى ـ بعث الرُسل إلى أممهم يدعون إلى اللَّه، فمَن أجابهم إلى ذلك أثابه الجنَّة، ومن أبى جعل ثوابه النار، فلذلك[٥] [قال][٦] ـ عزَّوجلَّ ـ: ﴿قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِٱلْقِسْطِ﴾، وذلك عند وقت العذاب. وقال مجاهدٌ: «يعني يوم القيامة»[٧]، والمعنى على هذا: فإذا جاء رسولهم فشهد عليهم بالإيمان والكفر؛ كما قال ـ عزَّوجلَّ ـ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[٨]، وقال ـ عزَّوجلَّ ـ: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَومِي ٱتَّخَذُوا هَذَا ٱلْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾[٩]. وقيل: «إنَّ اللَّه قضى أن

---

١. في المخطوط في مختتم السطر الأخير من الصفحة: «اكت»، ولم أهتد إلى المراد منه.
٢. كذا في المخطوط.
٣. هكذا الجملة في المخطوط.
٤. في المخطوط: حاعه، وضبط النص قياسيٌّ.
٥. في المخطوط: فذلك.
٦. في المخطوط: ـ [قال].
٧. راجع: تفسير البغوي، ج ٢، ص ٣٥٦.
٨. النساء (٤): ٤١.
٩. الفرقان (٢٥): ٣٠.

لايعذِّب أحدٌ حتّى يبعث رسولاً ويعذر[١] وينذر ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾. فإذا جاء الرسول فصَّل حينئذٍ بين المصدِّق والمكذِّب باستحقاق الجنَّة والنار؛ وقيل: «بالإعزاز والإذلال»؛ وقيل: «أُدخِل المؤمنون الجنَّة والكافرون النار»؛ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ أي: لاينقصُ المصدِّق من ثوابه ولايزاد المكذِّب ما لم‌يعمل. وقيل: «لاينقصون[٢] من حسناتهم ولايزادون على سيِّئاتهم»؛ وقيل: «لايؤاخذون بغير حجَّةٍ».

[١٠/٤٨] وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ أي: ويقول المشركون: متى هذا الوعد الَّتي تعدُنا به ـ يا محمَّد! ـ من العذاب»؛ وقيل: «متى قيام الساعة» ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ ـ أي: إن كنتَ يا محمَّد وأتباعك ـ ﴿صَادِقِينَ﴾ أي: في إخباركم بأنَّ اللَّه يعذِّبنا، أي: إن كان الأمر كما تقولون فأتوانا به وعجِّلوه لنا، فأُجيبوا بأنَّ هداهم إلى اللَّه وأنَّهم لايملكون هداهم؛

[١٠/٤٩] فقال ـ عزَّوجلَّ ـ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ أي: قل لهؤلاء المستعجلين الوعد بالعذاب: لاأملك لنفسي على ضرٍّ ولانفعٍ ﴿إِلَّا مَا شَاءَ ٱللَّهُ﴾، أي: إلّا ما شاء اللَّه أن أملكه. ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ ـ أي: مدَّةٌ ـ ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ ـ أي: وقت انقضاء مدَّتهم ـ ﴿فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾ ـ أي: لايتأخَّرون عنه ساعةً ـ ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ أي: ولايتقدَّمون.

[١٠/٥٠] قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ﴾، معنى «أَرَأَيْتُمْ»: أخبروني، أي: أخبروني ما ينفعكم[٣] في استعجال العذاب الَّذي أنتم له منكرون؛ أي: إن أتاكم عذابُه ﴿بَيَاتًا﴾ ـ أي: ليلًا في حال غفلتكم ـ ﴿أَوْ نَهَارًا﴾ ـ: أو في حال تذكُّركم ـ ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ أي: لِمَ تستعجلونه؟ أي: إن أتاكم ضرَّكم، فلِمَ تستعجلونه؟ وقيل: «المعنى: إن أتاكم أ تقدرون على دفع ذلك من أنفسكم؟»؛ وقيل: «المعنى: ماذا يستعجل المجرمون من اللَّه؟ أو[٤]: ما أعظم ما يستعجلونه!».

---

١. هكذا في المخطوط.

٢. في المخطوط: لايتقصور من.

٣. في المخطوط: يفعاكم، بحرف غير منقوطٍ في صدر اللفظ، فضبط النصّ قياسيٌّ.

٤. المخطوط: ان.

[١٠/٥١] وقوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا /B365/ مَا وَقَعَ ءَامَنتُمْ بِهِۦٓ﴾ يعني: إذا نزل العذاب آمنتم به؛ وقيل: «آمنتم باللَّه». ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ المعنى: الآن تؤمنون به؟ في الكلام حذفٌ، أي: قيل لهم: أ بعد حلول العذاب تؤمنون باللَّه؟ ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ أي: تكذِّبون؟ أي: ثمَّ[١] إذا ما وقع آمنتم به ولايُقبل منكم الإيمان. ومعنى «الآن»: الوقت الحاضر.

[١٠/٥٢] وقوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ـ أي: أشركوا باللَّه ـ ﴿ذُوقُوا عَذَابَ ٱلْخُلْدِ﴾ ـ أي: تجرَّعوا عذاب اللَّه الدائم ـ ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ ـ أي: هل تُثابون إلَّا بما كنتم تعملون في حياتكم؟ ـ.

[١٠/٥٣] وقوله: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ المعنى: ويستخبرونك ويقولون: أ حقٌّ هو؟ أي: على الحقيقة هو ـ: العذاب الَّذي تخبرنا به ـ؟ ﴿قُلْ إِى وَرَبِّى﴾: قل ـ يا محمَّد! ـ نعم وربِّي ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ أي: العذاب كائنٌ نازلٌ بكم، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ أي: سابقين تسبقون اللَّه. وقيل: «بفائتين تفوتون اللَّه وتفوتون عذابه فلاتجزون بكم».

[١٠/٥٤] وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ﴾ ـ أي: أشركتْ ـ ﴿مَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ـ أي: من مالٍ ـ ﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ نفسها يوم القيامة من عذاب جهنَّم؛ ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ﴾ قال النَّحَّاسُ: «في ﴿أَسَرُّوا﴾ قولان: أحدهما: أحفوا؛ والآخر: أظهروا، فانَّ هذا صحيحًا فعناه بدت الندامة في أسرّه وجوههم»[٢]؛ وقيل: «أحفى رؤساء المشركين الندامة من سفلتهم الَّذين أظلُّوهم»[٣]. ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: قضي بين الرؤساء والسفلة؛ وقيل: «فُرغ من القضاء بينهم»؛ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ أي: لايُعذَّبون بغير حجّةٍ.

[١٠/٥٥] قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: هو ربُّ[٤] السموات

---

١. في المخطوط: اثم.

٢. لم يوجد تفسير هذه الكريمة في إعراب القرآن للنحَّاس؛ انظر: المصدر، ج ٢، ص ٢٥٨، والعبارة هكذا وردت في المخطوط. ويمكن أن تكون: «فإن كان هذا صحيحًا فمعناه: بدت الندامة فأسرُّوا وجوههم».

٣. وانظر: التبيان للشَّيخ الطوسي، ج ٥، ص ٣٩٢.

٤. كذا في المخطوط من غير شكلٍ، ويمكن أن تكون اللفظة: «ربُّ».

والأرض[١] وما بينهما كلُّها ملكٌ له، ﴿أَلَا إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ ـ أي: بأنَّ من وحَّده أثابه الجنَّة ومن كفر به عاقبه بالنار ـ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا يعلمون أنَّ ما وعد اللَّه لأوليائه من الثواب حقٌّ، وما وعده لأعدائه من العقاب حقٌّ.

[١٠/٥٦] ثمَّ أخبر بصُنعه فقال: ﴿هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ أي: يحيي من النطفة ويميت بعد الحياة، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: تصيرون من بعد الموت فتُجازون بأعمالكم.

[١٠/٥٧] قوله: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ـ يعني: القرآن ـ ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ ـ أي: دواءٌ لما في الصدور من الشكِّ ـ ﴿وَهُدًى﴾ ـ أي: بيانٌ من الضلالة ودليلٌ على الحلال والحرام والطاعة والمعصية ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: نعمةٌ من اللَّه للمؤمنين دون الكافرين.

[١٠/٥٨] قوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ قيل: «فضل اللَّه: الإسلام؛ ورحمته: القرآن»، ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ ـ أي: فبالإسلام والقرآن فليفرحوا ـ ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ من الدنيا، فإنَّ الدنيا تفني وتنقطع وفضل اللَّه ورحمته ينال بهما الكرامة الدائمة الَّتي لا تنقطع. وقيل: «بفضل اللَّه يعني: القرآن، وبرحمته يعني: محمّدًا ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ، لقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]».

[١٠/٥٩] وقوله: ﴿قُلْ أَ رَأَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ﴾ أي: قل لكفَّار قريش وخزاعة وثقيفٍ وعامر بن صعصعة: ﴿أَ رَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾ ـ قيل: «ما خلق اللَّه لكم من رزقٍ» ـ ﴿فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ أي: فحلَّلتم بعضه وحرَّمتم بعضه، وذلك ما كانوا يحرِّمونه من حروثهم وأنعامهم؛ وهو قوله: ﴿وجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا /A366 ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ والْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾[٣]؛ ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ ـ أي: أخبروني لِمَ حرَّمتم ذلك؟ أ أمر اللَّه بذلك وأنتم تعلمون أم كذبتم على اللَّه؟ وقيل: «معناه: بل على اللَّه تكذِّبون».

---

١. في المخطوط: الاو، واللفظة وقعت في مختتم السطر، فالتصحيح قياسيٌّ.
٢. الأنبياء (٢١): ١٠٧.
٣. الأنعام (٦): ١٣٦.

[١٠/٦٠] وقوله: ﴿وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ أي: [أيَّ][1] شيءٍ يظنُّ الكاذبون ذلك اليوم باللَّه وقد افتروا علينا، يحسبون أنَّ اللَّه لا يؤاخذهم بذلك؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ أي: بتأخير العقوبة عنهم إلى يوم القيامة وترك المعاجلة في افتراء الكذب عليه؛ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ أي: لا يطيعون ولا يشكرونه على فضله.

[١٠/٦١] قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ﴾ ـ أي: وأيَّ وقتٍ تكون في شأنٍ من عبادةٍ أو غيرها ـ ﴿وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ﴾ ـ أي: من الشأن ـ ﴿مِنْ قُرْءَانٍ﴾، و«الشأن»: العمل؛ وقيل: «الشأن: كلُّ أمرٍ له خطرٌ». والخطاب للنبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ وتدخل معه الأمَّة، يدلُّ على ذلك: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، فخاطبه وجميع الأمَّة. وقوله: ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ أي: إلَّا شهدناه علمًا، ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ أي: تأخذون فيه، أي: وقت شروعكم فيه؛ يعني: لا نغفل عن ذلك. وقيل: «الضمير في قوله: «منه» للَّه، أي: من اللَّه، أي: من قرآنٍ أنزله عليك»؛ وقيل: «الضمير للقرآن وإن لم يجر له ذكرٌ، أي: ولا تتلوا من القرآن قرآنًا». واختار الزجَّاج أن يكون الضمير للشأن[2]، جعل تلاوة القرآن من كونه في شأنٍ وهي في الحقيقة من جلائل الشؤون، ولا تكون في أمرٍ له خطرٌ؛ ومن ذلك قراءة القرآن[3]. ولا تعملون[4] عملًا ـ أيَّ عملٍ كان ـ «إلَّا عليكم شهودًا»؛ قيل: «عليكم بمعنى: معكُم؛ وشهودًا أي: حاضرين»؛ وقيل: «شهودًا أي: شهدآء»؛ وقيل: «الشأن: العبادة، أي: ما تكون في عبادةٍ وما تلوتَ من الشأن من عبادةٍ». و﴿مَا﴾ هاهنا للنفي. ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ﴾ ـ أي: ما يغيب ولا يبعد[5] ـ ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أي: وزن ذرَّةٍ، أي: إلَّا يذهب[6] عن علمه ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءِ﴾[7]. وضرب المثل بالذرَّة، لخفَّة وزنها؛ أي: من وزن ذرَّةٍ فما

---

١. في المخطوط: ـ[أيَّ]، وبدله بياضٌ فيها قدر كلمةٍ.
٢. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٥٦.
٣. كذا في المخطوط بوضوحٍ تامٍّ.
٤. في المخطوط: يعمل.
٥. المخطوط: لا يعبد.
٦. كذا في المخطوط.
٧. في المخطوط: في السماء ولا في الأرض.

فوقها وما دونها ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾، قُرىء بالرفع والنصب[١]، فمَن نصب قال: هو صفةٌ للذرَّة إلّا أنَّه لاينصرف، ومعناه: ولاأصغر من مثقال ذرَّةٍ؛ ومن رفع حمله على موضع «من مثقال ذرَّةٍ»، لأنّ الجارَّ والمجرور في موضع رفعٍ. وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ يعني: اللوح المحفوظ.

[١٠/٦٢] وقوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ ٱللَّهِ﴾ قيل: «الوليُّ: الَّذي توالت طاعته»؛ وقيل: «الوليُّ: الَّذي توالى عليه إحسان اللَّه»؛ وقيل: «هو المحفوظ الَّذي يعصمه اللَّه عن ارتكاب المعاصي، وإن وقع منه هناةٌ أو ندر منه زلةٌ[٢] لايكون له عليها اصرارٌ بوجهٍ». وقوله: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أي: لاخوفٌ عليهم أن يدخلوا النَّار، ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ أي: يخرجوا من الجنَّة.

[١٠/٦٣] ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ـ أي: صدَّقوا بقلوبهم وأقرُّوا بألسنتهم وعملوا بجوارحهم ـ ﴿وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ أي: يخافون اللَّه فيعملون بطاعته؛

[١٠/٦٤] ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ ـ أي: تأتيهم الملائكة بالبشرى من اللَّه ـ ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: قبل أن يموتوا[٣]؛ قيل: «يعلم أين هو»؛ ﴿وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ يعني قوله: ﴿أَلَا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾. ورُوي عن النبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ: «﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا﴾ يعني: الرؤيا الصالحة، يراها المسلم أو تُرى له»[٤]. وقوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ ٱللَّهِ﴾ أي: لاخُلف لوعده، ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ أي: ذلك البشارة هي النجاة العظيمة.

[١٠/٦٥] وقوله: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ /B367/ قَوْلُهُمْ لَكَ﴾ انَّك ساحرٌ وكذَّابٌ ومجنونٌ. وقيل: «ولا يحزنك إبعادهم [و][٥] تكذيبهم واستطالتهم عليك، ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ أي: إنَّ القوَّة

---

١. أمّا النصب فهي القراءة المشهورة؛ أمّا الرفع فهي قراءة حمزة ويعقوب والأعمش وغيرهم. راجع: اتحاف الفضلاء، ص ٢٥٢؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٧٤؛ النشر، ج ٢، ص ٢٨٥.

٢. المخطوط: زلاه.

٣. في المخطوط: يموت.

٤. راجع: تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٤٢٢.

٥. المخطوط ـ [و]، وأضفنا اللفظة لمكان احتياج السياق إليها.

والغلبة للَّه. قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ كلامٌ تامٌّ، ثمَّ ابتدأ فقال: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ[1] جَمِيعًا﴾ أي: إذا لم يؤمنوا لم يدخلوا في عزِّه نقضًا؛ وقيل: «إذا هدَّدوك فلا تحزن[2] لقولهم، فإنَّ اللَّه ناصرك». وقوله: ﴿جَمِيعًا﴾ قيل: «في الدنيا والآخرة»؛ ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ ـ أي: لأقوالهم ـ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ أي: بأفعالهم.

[١٠/٦٦] قوله: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يعني: ملكًا وعبيدًا يفعل بهم وفيهم ما يشاء؛ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ﴾ قيل: «أيَّ شيءٍ يتَّبع الَّذين يدعون من دون اللَّه شركاء[3]، أي: أنتم لستم[4] على شيءٍ»؛ وقيل: «هو مفعول يتَّبع، محذوفٌ، والتقدير: وما يتَّبع الَّذين يدعون من دون اللَّه شركاء العلمَ». قوله: ﴿شُرَكَاءَ﴾ مفعول ﴿يَدْعُونَ﴾، ومفعول «يتَّبع» العلم، وهو محذوفٌ؛ أي: يتَّبعون إلّا الظنَّ، أي: ما يتَّبعون ﴿إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، أي: يظنُّون أنَّ الأصنام تشفع لهم يوم القيامة؛ ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ أي: يقولون ما لا يكون لهم.

[١٠/٦٧] وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ أي: لتهتدوا فيه وتقرُّوا وتستريحوا فيه ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ أي: مضيئًا يُبصر فيه للسعي وقضاء الحوائج. قال أهل اللغة: «مبصرًا أي: ذا إبصارٍ، كما يُقال: ليلٌ نائمٌ وسرٌّ كاتمٌ أي: ذو نومٍ وذو كتمانٍ»[5]. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ أي: يسمعون المواعظ فيعتبرون.

[١٠/٦٨] ﴿قَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ أي: قال المشركون: الملائكة بنات اللَّه؛ وقيل: «قالت النصارى: المسيح ابن اللَّه»، ﴿سُبْحَانَهُ﴾! نزَّه نفسه عمَّا قالوه؛ ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ أي: هو الغنيُّ أن يكون له ولدٌ؛ وقيل: «هو الغنيُّ عن خلقه». ﴿لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: الملائكة له مِلكٌ وعبيدٌ، وبنو آدم له مِلكٌ وعبيدٌ؛ أي: فكيف يكون ملكه ولدًا له؟ ﴿إِنْ

---

١. في المخطوط: اللَّه.

٢. في المخطوط: ولا تحزن.

٣. هكذا العبارة في المخطوط. وانظر: تفسير الكشاف، ج ٢، ص ٢٤٤.

٤. في المخطوط: ليسوا.

٥. وانظر: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٦٠.

عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ أي: ما عندكم من حجَّةٍ بما تدَّعونه؛ ﴿أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ حقيقته وصحَّته؟ وقيل: «أ تضيفون إليه ما لايجوز إضافته إليه؟».

[١٠/٦٩] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ اَلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اَللَّهِ اَلْكَذِبَ﴾ ـ أي: يـدَّعون له ولدًا ـ ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾ أي: لايظفرون ولايفوزون. وقد تمَّ الكلام، ثمَّ ابتدأ فقال:

[١٠/٧٠] ﴿مَتَاعٌ﴾ أي: هو متاعٌ قليل اللبث ﴿[فِي اَلدُّنْيَا][1] ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ أي: مصيرهم ومنقلبهم، ﴿ثُمَّ نُذِيقُهُمُ اَلْعَذَابَ اَلشَّدِيدَ﴾ ـ أي: اعـذاب الشـاقَّ ـ ﴿بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ أي: بكفرهم باللَّه وتكذيبهم رسلَه.

[١٠/٧١] قوله: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ أي: اقرأ عليهم ـ يا محمَّد! ـ خبر نوحٍ، يعني على هؤلاء المشركين الَّذين ينسبون الولد إلى اللَّه، ففي ذلك وعظٌ لهم وتحذيرٌ. وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ﴾ يعني ما جرى بين نوحٍ عليه السلام وبين قومه: ﴿يَا قَـوْمِ إِنْ كَـانَ كَـبُرَ عَـلَيْكُمْ مَقَامِي﴾ أي: شقَّ عليكم سكني بين أظهركم ﴿وَتَذْكِيرِي﴾ ـ أي: وعظي[2] وإنذاري إيَّاكم ـ ﴿بِآيَاتِ اَللَّهِ﴾ أي: بحُجَجِه[3] وتبيانه؛ وقيل: «﴿بِآيَاتِ اَللَّهِ﴾ أي: بقرائن كتاب اللَّه»؛ قيل: «بأمري إيَّاكم من الانتقال عن دين آبائكم؛ أي: واعلموا أنِّي لاأترك هذا الانذار ما حييتُ، وإن قدرتم على إيصال مكروهٍ إليَّ فاعزموا عليه»؛ وقيل: «إن عزمتم على قـتلي ﴿فَعَلَى اَللَّهِ﴾ اتِّكالي وبه ثقتي».

وقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ /A370/ قيل: «لفظه أمرٌ ومعناه تنبيهٌ». وقُرِىء: «فأَجْمِعوا» ـ بقطع الهمزة، من أجمعتُ على الأمـر: إذا عـزمتُ عـليه عـزمًا صـحيحًا ـ؛ وانتصاب «شركاءَكم» على أنَّه مفعولٌ معه، نحو: جاء البرد الطيالسة؛ وقُرِىء: «فاجْمَعوا»[4] ـ بوصل الألف، من أجمعتُ ـ، وانتصاب «شركاءكم» باضمار «أدعوا». وقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ

---

١. المخطوط: ـ [في الدنيا].

٢. في المخطوط: واعظتي.

٣. في المخطوط: بحجّه.

٤. هذه هي قراءة نافع والزهري وغيرهما؛ راجع: اتحاف الفضلاء، ص ٢٥٣؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٧٩.

﴿أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ أي: مشكلًا، من قولك: غمّ ما لهلاك على الناس[١] إذا لم يروه. أي: تجرُّوا لما عزمتم عليه ولا يكن أمركم عليكم ملتبسًا. وقيل: «المعنى: ليكن أمركم ظاهرًا؛ يقال: القوم في غمَّته: إذا غطى عليهم أمرهم. ومن هذا: الغمُّ، وهو: ما يغشى القلب من الكرَب فضيِّقه؛ ومنه: العمامة أي: السحابة». وقوله: ﴿ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ﴾ أي: افعلوا ما بدا لكم. وقيل: «ثمَّ افرغوا إليَّ ممَّا عزمتم لي عليه؛ يقال: قضا فلانٌ دَينه أي: فرغ منه». ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ أي: لا تؤخِّروا أمري. وهذا إخبارٌ من اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ عن نوحٍ عليه السلام أنّه كان بنصر اللَّه واثقًا ومن كيد قومه غير خائفٍ، علمًا منه بأنَّهم وإلٰهتهم لا ينفع ولا يضرُّ شيئًا إلّا أن يشاء اللَّه؛ وتقويةً لقلب[٢] محمّدٍ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ، لأنّ سبيله مع قومه كسبيل الأنبياء قبله.

[١٠/٧٢] وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ ـ أي: أعرضتم عن الإيمان وأبيتم [عن][٣] أن تقبلوا نُصحي ـ ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ أي على تبليغ الرسالة من عوضٍ ومالٍ، ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ أي: ما ثوابُ عليَّ إلّا على اللَّه؛ ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي: من المذعنين لأمره؛ هذا قول نوحٍ عليه السلام لقومه؛

[١٠/٧٣] وقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ أي: كذَّب قوم نوحٍ نوحًا فيما أخبرهم به عن اللَّه، ﴿فَنَجَّيْنَاهُ﴾ ـ أي: من العذاب الَّذي أصاب قومه ـ ﴿وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ﴾ أي: ركبوا في السفينة من المؤمنين[٤]، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ﴾ أي: سُكَّان الأرض بعد هلاك قوم نوحٍ، ﴿وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ ـ أي: بحُجَّتنا ـ، ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ أي: الَّذين أنذرهم نوحٌ عليه السلام عذاب اللَّه.

[١٠/٧٤] وقوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِ﴾ ـ أي: من بعد نوحٍ عليه السلام ـ ﴿رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ

---

١. كذا في المخطوط؛ والظاهر: «غمّ الهلال على الناس ...»، بدليل قول القرطبيّ: «...قولهم: غُمَّ الهلال: إذا استتر». انظر: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٦٣.

٢. في المخطوط: القلب.

٣. المخطوط: ـ [عن].

٤. في المخطوط: «ركبوا في الفلك مع السفينة من المؤمنين»، ثمَّ شطب على قوله: «في الفلك»، فصار: «ركبوا مع السفينة من المؤمنين». والظاهر وقوع التصحيف في العبارة، والصحيح ما أثبتناه ـ قياسًا ـ في المتن.

﴿فَجَآءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ أي: بالبراهين الواضحة، وذلك أنَّ اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ لم يخل رسولاً من معجزةٍ وحجَّةٍ تدلُّ على دعواه؛ وقوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ أي: ما كان أُمم الرُّسُل بعد نوحٍ مؤمنين بما كذَّب به قوم نوحٍ، أي: الآخرون لم يؤمنوا بما كذَّب به أوَّلهم وقد علموا أنَّ اللَّه ـ تعالى ـ أغرقهم بتكذيبهم! وقيل: «أخبر اللَّه بعلمه في مشركي قريشٍ، فقال: فما كانوا ليؤمنوا به من قبل، أي: بما كذَّب به الأمم الَّتي كانت قبلهم من العذاب من قبل نزول العذاب». ﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ﴾ ـ أي: نختم ـ ﴿عَلَى قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ أي: على قلوب كلِّ من جاوز الحقَّ إلى الباطل؛ أي: كما حتمنا على قلوبهم فلم يكونوا يقبلون من الأنبياء كذلك نختم على قلوب هؤلاء.

[١٠/٧٥] وقوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ـ أي: من بعد الأمم ـ ﴿مُوسَى وَهَـٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ﴾ ـ أي: قومه ـ ﴿بِاٰيَاتِنَا﴾ ـ يعني: اليد والعصا ـ ﴿فَاسْتَكْبَرُوا﴾ ـ يعني: تكبَّروا /B371 عن الإيمان ـ ﴿وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ﴾ أي: كافرين. وقيل: «ثمَّ بعثنا من بعد الرسل».

[١٠/٧٦] وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا﴾ ـ يعني: الآيات الَّتي جاء بها موسى ـ ﴿قَالُوا إِنَّ هَـٰذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ أي: ظاهرٌ بيِّنٌ. وقيل: «﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا﴾ أي: المعجزات الَّتي هو الحقُّ من عندنا».

[١٠/٧٧] وقوله: ﴿قَالَ مُوسَىٰ أَ تَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ أي: أ تقولون للمعجزات أنَّها لا أصل لها؟ قال ذلك انكارًا عليهم. ثمَّ ابتدأ فقال: ﴿أَ سِحْرٌ هَـٰذَا﴾ أي: كيف يكون هذا سحرًا وقد غلب السحر ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُونَ﴾ أي: لو كان ساحرًا ما غلب.

[١٠/٧٨] وقوله: ﴿قَالُوا أَ جِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا﴾ أي: لتصرفنا، يقال: لفتَه عن الأمر لفتًا: إذا عدله عنه، والتفت إليه: عدل بوجهه إليه. وقوله: ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾ أي: ما أنت تعبد، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ أي: المُلك؛ وقيل: «كبرة الملك». و﴿لَكُمَا﴾ يعني: موسى وهارون. ﴿[فِي ٱلْأَرْضِ][1] وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ أي: نحن[2] لا نصدِّقك ولا نتَّبعك.

---

١. المخطوط: ـ [في الأرض].

٢. في المخطوط: لا نحن، و«لا» زائدةٌ نظراً إلى المعنى.

[١٠/٧٩] ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي [بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ][١]﴾، طلب فرعون كلّ ساحرٍ حاذقٍ ليأتوا بسحرٍ عظيمٍ تزول عن صدور قومه ما تداخلها من هول العصا.

[١٠/٨٠] وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَىٰ أَلْقُوا مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ أي: إن كنتم ملقين، يعني: حبالهم وعصيَّهم؛ أي: ليظهر للناس تمويهكم ويظهر الحقَّ، فإنَّ الباطل إذا ضُمَّ إلى الحقِّ ازداد الحقُّ به وضوحًا.

[١٠/٨١] وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾، «ما جئتُم بـه» مبتدأٌ، وخبره: «السحرُ». وقُرِىء: «آلسحر» ـ بالمدِّ على الاستفهام، ويكون «ما» استفهامًا، وتقديره: أيَّ شيءٍ جئتم به؟ [أ][٢] السحر هو؟ فيكون استفهامًا بعد استفهامٍ على جهة التوبيخ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ ـ أي: سيهلكه ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ قيل: «لا يعطي أهل الباطل الظفر»[٣].

[١٠/٨٢] وقوله: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ قيل: «الحقُّ: ما آتاه اللَّهُ موسى من العصا واليد». وقوله: ﴿بِكَلِمَاتِهِ﴾ أي: بوعده لموسى؛ وقيل: «﴿بِكَلِمَاتِهِ﴾ أي: بحُكمه أن يصير الحقُّ غالبًا» ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ أي: ولو شقَّ ذلك على المجرمين؛ أي: المكتسبين الإثم.

[١٠/٨٣] وقوله: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ﴾ أي: لم يؤمن بموسى ﷺ مع ما أتاهم به من الحجج إلّا ذرِّيَّةٌ من قومه؛ قيل: «يعني إلّا أهل بيتٍ أمَّهاتُهم من بني إسرائيل وآباؤُهم من القبط»؛ وقيل: «سمَّاهم ذرِّيَّةً لأنَّهم كانوا أحداث الإنسان[٤]، أي: إلّا طائفةٌ من أبناء قومه» ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ﴾ ـ أي: خائفين ـ ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ ـ أي: قومهم الَّذين لم يؤمنوا من بني إسرائيل ـ ﴿أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾ أي: يصرفهم عن الإيمان، ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي:

---

١. المخطوط: ـ [بكلّ ساحرٍ عليم].
٢. المخطوط: ـ [أ]؛ وهي زيادةٌ يقتضيها السياق.
٣. في المخطوط: لا يعطي اهل لباطلا ظفر.
٤. كذا في المخطوط؛ والظاهر: «الناس».

متطاولٌ في أرض مصر، ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ حيث كان عبدًا فادَّعى الربوبيَّة. وقيل: «الهاءُ في قوله: ﴿مِنْ قَومِهِ﴾ راجعةٌ إلى فرعون، آمن منهم إمرأة فرعون ومؤمن آل‌فرعون وخازن فرعون وامرأة خازنه وماشطته[١]. وقيل: «كانوا سبعين، أهل‌بيتٍ أُمَّهاتُهم من غير جنس آبائهم»؛ وقيل: «الهاء والميم في قوله: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ راجعةٌ إلى «الذرِّيَّة»؛ وقيل: «راجعةٌ إلى فرعون، لأنّ /A372/ المراد به هو وأتباعه؛ وقد يقال مثل ذلك لمَن كان ملِكًا».

[١٠/٨٤] وقوله: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا قَومِ﴾ ـ أي: وقال موسى لمؤمني قومه: يا قوم ـ ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ ـ أي: أقررتم بوحدانيّة اللَّه ـ ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾ ـ أي: به تعوّلون[٢] ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ أي: مذعنين للَّه بالطَّاعة.

[١٠/٨٥] وقوله: ﴿فَقَالُوا عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ أي: فقال قوم موسى لموسىﷺ: على اللَّه توكَّلنا، أي: به وثقنا وإليه فوَّضنا أمرنا، ﴿رَبَّنَا لَاتَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَومِ ٱلظَّالِمِينَ﴾ أي: لاتظهر قوم فرعون علينا فيروا أنَّهم خيرٌ منَّا فيزدادوا طغيانًا. وقيل: «اعتصمنا منهم فلايقتلوننا[٣]»؛ وقيل: «لاتسلِّطهم علينا فيقولوا: لوكانوا على حقٍّ ما سُلِّطنا عليهم».

[١٠/٨٦] وقوله: ﴿وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ﴾ ـ أي: خلِّصنا برحمتك ـ ﴿مِنَ ٱلْقَومِ ٱلْكَافِرِينَ﴾ أي: من أيدي قوم فرعون، لأنّهم كانوا يستعبدونهم.

[١٠/٨٧] وقوله: ﴿وَأَوحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ﴾ قيل: «معنى ﴿أَوصَيْنَا إِلَى مُوسَى﴾: أمرنا»؛ ومعنى: ﴿تَبَوَّءَا﴾ أي: اتَّخذا ﴿لِقَومِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ أي: منازل؛ ثمَّ جمعهما مع قومهما[٤] في الصلاة فقال: ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ﴾، ثمَّ أفرد موسى بالخطاب وحده فقال: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ قيل: «﴿تَبَوَّءَا﴾ بمعنى: بوَّءا، وقد جاء تفعل بمعنى فعل في قولهم: وتعلَّقته، وتقطَّعته، وقطَّعته». وقيل: «﴿وَٱجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ أي: ذوات قبلةٍ، أُمروا بأن يصلُّوا في

---

١. في المخطوط: ما سطته.
٢. المخطوط: تقولون.
٣. في المخطوط: فلايقتنولا.
٤. في المخطوط: قومها.

بيوتهم خوفًا من فرعون»؛ وقيل: «معناه: واجعلوا بيوتكم يقابل بعضكم بعضًا، والقبلة: الوجهة»؛ وقيل: «لمَّا أُرسل موسى ﷺ إلى فرعونَ أمَر فرعونُ بمساجد بني إسرائيل لخُربت ومُنِعوا من الصلاة، فأُمروا أن يتَّخذوا مساجد في بيوتهم ويصلُّوا فيها ليأمنوا من الخوف. والمعنى: صلُّوا في بيوتكم نحو القبلة إلى أن تأمنوا من عدوِّكم».

[١٠/٨٨] وقوله: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَونَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا﴾ قيل: «دعا موسى وآمن هرون ﷺ[١]». قال الزجَّاج: «المؤمِّنُ على دعاء الداعي داعٍ أيضًا»[٢]؛ ويدلُّ على ما قاله قوله: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾. ومعنى ﴿ءَاتَيْتَ﴾: أعطيتَ، أي: أنعمت عليهم بنِعَم الدنيا[٣] كلِّها فقابلوك عنها بالعدول عن عبادتك، فافعل بهم ما يليق بحالهم. وقيل: «﴿زِينَةً﴾ أي: مُلكًا، و﴿أَمْوَالًا﴾ يعني: أنواع المال». وقوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ قيل[٤]: «اللام للصيرورة، ومثله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٥]، أي: آتيتَهم ما آتيتَهم فصاروا بذلك ضُلَّالًا». وقُرِىء: «لِيُضِلُّوا ـ بضمِّ الياء ـ»[٦]؛ ومعناه: ليصيروا مضلِّين. وقيل: «المعنى: آتيتَهم لأجل ضلالهم، عقوبةً منك لهم»؛ وقيل: «المعنى: ا[٧]لأمر بهم إلى ذلك، فكأنَّهم فعل بهم ذلك لهذا»؛ و«اللام» على الحقيقة «لام كي». وقوله: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾ قال مجاهدٌ: «أي: أهلِكها»؛ وقال قتادة: «بلغَنا أنَّ أموالهم وزروعهم صارت حجارةً»؛ وقال ابن زيدٍ: «صار دنانيرهم[٨] ودراهمهم حجارةً»[٩]. قال أهل اللغة: «يقال:

---

١. في المخطوط: إليكم.

٢. وانظر: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٧٦.

٣. في المخطوط: الدعا.

٤. في المخطوط: قالى.

٥. القصص (٢٨): ٨.

٦. هذه هي القراءة المشهورة. ومن القرَّاء من قرأ اللفظة بفتح الياء. انظر: اتحاف الفضلاء، ص ٢٥٣؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٨٦؛ النشر، ج ٢، ص ٢٦٢.

٧. كذا في المخطوط.

٨. المخطوط: «دهيهم»؛ والتصحيح من المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

٩. لجميع ذلك راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٧٤.

طمس الشيء: إذا عفا ودرس[١]؛ وطمست الريحُ الدارَ، وطمست عليها أي: أذهبت أثرها». وقيل: «﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ أي[٢]: أبدلها وغيِّرها حتّى لاينتفعوا بها. /B373/ وقوله: ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ أي: اطبع عليها حتّى لاتبيِّن ولاتنشرح للإيمان. وقوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ نصب جواب الدعاء بالفاء. وقيل: «هو عطفٌ على قوله: ﴿لِيُضِلُّوا﴾». وقيل: «المراد بقوله: ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾: الغرق»؛ وقيل: «المراد بالزينة: ما تزيَّن بها من الثياب والحليِّ».

[٨٩/١٠] وقوله: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ قال اللّه ـ تعالى ـ لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا﴾ أي: على الدعوة والرسالة؛ أي: إمضيا لأمري إلى أن يأتيهم العذاب. قيل: «مكث فرعون بعد هذا الدعاء سنين كثيرة، ثمَّ أُغرقوا». وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾[٣] «تتَّبعانِّ» جزم، والنون الثقيلة دخلت مؤكِّدةً؛ والمعنى: ولاتسلكا سبيل الَّذين يجهلون حقيقة وعدي الَّذي لاخلف فيه، فإنَّ عذابي واقعٌ بفرعون وقومه.

[٩٠/١٠] وقوله: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ أي: قطعنا بهم البحر حتّى جاوزوه، أي: صِرنا بهم من الشطِّ الَّذي يلي مصر إلى الشطِّ الآخر حتّى صار البحر الَّذي كان قدَّامهم خلفهم؛ وذلك أنَّ موسى عليه السلام أُمر أن يضرب بعصاه البحر، ففعل ففرَّق اللّه ـ عزَّوجلَّ ـ بين الماء وأظهر اِثني عشر نقبًا، فسلك كلُّ سبطٍ طريقًا. فلمَّا انتهى فرعون إلى البحر رأى الطرق ـ ورأى بني إسرائيل في الجانب الآخر ـ سلك الطريق خلفهم؛ فلمَّا صار إلى النصف [و][٤] رأى الماء قد تحرَّك بالغرق قال: ﴿ءَامَنتُ﴾. وقوله: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾ أي: سار خلفهم. وقيل: «أتبعهم بمعنى: تبعهم»؛ وقيل: «أتبعهم: أخذ في اثارهم. وقوله: ﴿بِجُنُودِهِۦ﴾ أي: مع جنوده. وقوله: ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ أي: ظلمًا واعتداءً؛ أي: باغيًا عليهم ومعتديًا؛ وقيل: «بغيًا في القول

---

١. في المخطوط: «عفاردرمن». والحرف الأخير غير منقوطٍ فيه.

٢. في المخطوط: على.

٣. في المخطوط: فلاتتبعان.

٤. المخطوط: ـ[و].

وعدوًّا في الفعل». ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ﴾ ـ أي: أحاط به ـ ﴿قَالَ ءَامَنتُ﴾ ـ أي: صدَّقتُ ـ ﴿أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، أخبر اللَّه ـ تعالى ـ عن قول فرعون أنّه لمَّا أيقن بالهلاكة قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِي[1] ءَامَنَتْ بِهِ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾. وقُرىء «إنَّه» ـ بالكسر[2] ـ على معنى أنَّه قال: «آمنتُ».

وتمَّ[3] الكلام ثم ابتدأ فقال: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.[4] رُوي: «أنَّه لمَّا قال ذلك جعل جبريلﷺ يحشوا فاه بالحصاه[5] ويقول: يا عدوَّ اللَّه! ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾»[6]. قيل: «وقوله: ﴿وَأَنَا مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ أي: المستسلمين لطاعة اللَّه وتبرَّأتُ ممَّا كنتُ عليه إلى الآن».

[١٠/٩١] وقوله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ أي: أنَّى هذا الوقت وقد يئستَ من الحيوة. وفي الكلام مضمرٌ[7]، والتقدير: آلآن تتوب؟! آلآن تقرُّ؟! وقوله: ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ أي: كنتَ في وقتٍ يُقبل منك إيمانك فلم تفعل. قال أهل اللغة: «يقال: عدا عليه عُدُوًّا وعَدْوًا[8] وعَدَوَانًا»[9]. وقيل: «إفساده: دعاؤه الناس إلى عبادته»؛ وقيل: «إفساده: تعديته بني اسرائيل».

[١٠/٩٢] وقوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ دخلت الفاء في قوله: «اليوم ننجِّيك» على معنى الجزاء؛ المعنى: فاليوم نخرجك من البحر بعد الغرق بجسدك الَّذي لا روح فيه، لأنَّك

---

١. المخطوط: ـ الَّذي.

٢. هذه قراءة الكسائي وحمزة وغيرهما. راجع: اتحاف الفضلاء، ص ٢٥٤؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٨٨؛ النشر، ج ٢، ص ٢٥٩.

٣. في المخطوط: ثم.

٤. هيهنا بياضٌ في النسخة قدر كلمةٍ.

٥. المخطوط: بالحماه.

٦. راجع: تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٤٠٣. وانظر: تفسير البغوي، ج ٢، ص ٣٦٦.

٧. كذا في المخطوط.

٨. المخطوط: «وعدا»؛ والتصحيح من المصدر.

٩. راجع: القاموس المحيط، مادّة «وعد»، ص ١٢٠٣، القائمة ١.

ادَّعيتَ الربوبيَّة ؛ وقرىء : ﴿فَالْيَومَ نُنْجِيكَ﴾ ـ بالتخفيف [١] ـ، أي : نلقيك على نجوةٍ [٢] من الأرض، وهو المكان المرتفع ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ أي : لتصير لمن بعدك عبرةً. /A374/ قال قتادة : «لم يصدِّق طائفةٌ من الناس أنّه غرق، فأُخرج لهم ليكون عظةً وآيةً» ؛ وقيل : «إنَّه كان يدَّعي الربوبيَّة وكان قومه يعبدونه، فأراهم اللَّه إيَّاه بعد ما غرقه ليعلموا أنّه لو كان إلهًا ـ كما ادّعى ـ ما غرق» ؛ وقيل : «الآية فيه أنّه غرق هو وقومه، فأُخرج دونهم» ؛ وقيل : «ننجِّيك واحد [٣]» ؛ وقيل : «﴿بِبَدَنِكَ﴾ أي : وحدك» ؛ وقيل : «بدِرعك» ؛ وقال مجاهدٌ : «بجسدك» ؛ قال النحَّاس : «وهذا أحسن الأقوال» ؛ قيل : «معناه : بجسدك فقط، أي : عريانًا لا روح فيك» [٤]. وقوله : ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ ـ قيل : «يعني : أهل مكَّة» ـ ﴿عَنْ ءَايَاتِنَا﴾ ـ : عن الإيمان بآياتنا، يعني : القرآن ـ ﴿لَغَافِلُونَ﴾. وقيل : «غافلون عمَّا يُراد بهم».

[١٠/٩٣] وقوله : ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ـ أي : أنزلنا بني إسرائيل، يعني : بعد هلاك فرعون ـ ﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ أي : منزل صدقٍ. قيل : «يعني : الشام» ؛ وقيل : «معنى قوله : ﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ أي : مكانًا لهم فيه نعمةٌ وخيرٌ، كما يقول [٥] : رجلٌ صدقٌ أي : صالحٌ» ؛ وقال الضحَّاك : «﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ يعني : ميسَّر [٦]» [٧] ؛ وقيل : «﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ أي : إنزالًا صالحًا، فيكون «مبوّأً» مصدرًا». وقوله : ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ يعني : من الثمار والنخيل ؛ أي : وسَّعنا عليهم الرزق، لأنّ الشام خصبةٌ كثيرة المشارب. وقوله : ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوا﴾ ـ يعني : اليهود في محمّدٍ، صلَّى اللَّه عليه و[آله و]سلَّم ـ ﴿حَتَّى جَاءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ أي : بيان [٨] نبوَّته. قيل :

---

١. هذه هي قراءة يعقوب وقتيبة وسهلٍ. راجع : اتحاف الفضلاء، ص ٢٥٤ ؛ البحر المحيط، ج ٥، ص ١٨٩ ؛ النشر، ج ٢، ص ٢٥٩.

٢. المخطوط : «نخوة» ؛ والتصحيح من تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٧٩.

٣. كذا في المخطوط.

٤. لجميع ذلك راجع : تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٨٠ ؛ تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٤٣٠.

٥. كذا في المخطوط.

٦. في المخطوط : ميصر.

٧. راجع : تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٨١.

٨. في المخطوط : البيان.

«كانوا يخبرون عن زمانه ونبوَّته، فلمَّا أتاهم اختلفوا، فكفر أكثرهم»؛ أي: إنَّما اختلفوا فيه بعد ما علموا صدقه في كتابهم. وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ﴾ ـ أي: بين المختلفين في أمرك ـ ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ﴾ فيدخل المكذِّبين بك النار والمصدِّقين بك الجنَّة.

[١٠/٩٤] وقوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ﴾ وما سأل، أي: إن كنتَ ـ أيُّها الإنسان! ـ في شكٍّ ممَّا أنزلنا إليك من الهُدى على لسان محمّدٍ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ ﴿فَسْئَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَابَ﴾ قال الضحَّاك: «يعني: مَن آمن مِن أهل الكتاب وكان من أهل التقوى»؛ وقيل: «يعني: علماء أهل الكتاب، مثل عبداللَّه بن سلَّام، وسلمان الفارسيِّ، وتميم الداريِّ وأشباههم ـ رضي اللَّه عنهم ـ». قال الحسن: «لم يسئل ولم يشكَّ»؛ وقال الفرَّاء: «علم اللَّه ـ تعالى ـ أنَّ رسوله ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ غير شاكٍّ، فقال: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ﴾، وهذا كما تقول لغلامك الَّذي لا يشكُّ في مِلكك إيَّاه: إن كنتَ عبدي فأطِعني؛ وكما تقول لابنك: إن كنتَ ابني فبرِّني»؛ وقيل: «المخاطبة للنبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ مخاطبةٌ لأمَّته؛ والمعنى على هذا: فإن كنتم في شكٍّ ـ كما قال عزَّوجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ﴾[1] ـ»[2]؛ وقيل: «﴿فَسْئَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَؤُونَ ٱلْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ يخبروك بصفة النبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ في كتابهم»؛ وقيل: «يخبروك كيف صبر الأنبياء على أذى قومهم، وكيف عاقبة أمرهم». وقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ أخبر اللَّه ـ تعالى ـ مُقسِمًا: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ﴾: اليقين بأنَّك ـ للَّه! ـ رسولٌ، وأنَّ هؤلاء اليهود يعلمون صحَّة ذلك، فكذلك النصارى؛ ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ أي: من الشاكِّين في حقيقة ذلك.

[١٠/٩٥] وقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ ٱللَّهِ﴾ /B375/ ـ أي: بحُججه ودلائله ـ ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ﴾ أي: ممَّن غبن حظَّه وباع رضا اللَّه بسخطه. قيل: «هذا دليلٌ على أنَّ المراد بالخطاب غيره».

---

١. الطلاق (٦٥): ١.

٢. راجع في ذلك: تفسير البغوي، ج ٢، ص ٣٦٨.

[١٠/٩٦] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ أي: وجب عليهم عذابه؛ وقال قتادة: «أي[١]: الَّذين حقَّ عليهم غضب اللَّه بمعصيتهم ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾»[٢]...

[١٠/٩٧] ﴿وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ ـ أي: كلُّ حجَّةٍ ودلالةٍ ـ ﴿حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾، فلاينفعهم حينئذٍ كما لاينفع فرعون. قيل: «كانوا يسئلون [النبيَّ][٣] ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و]سلَّم ـ أن يأتيهم بالآيات حتَّى يؤمنوا، فأخبر اللَّه ـ تعالى ـ أنَّهم لايؤمنون ولوجائهم كلُّ آيةٍ».

[١٠/٩٨] وقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾، «لولا» معناها التحضيض، أي: فهلَّا؛ ومعناه: فما كانت قريةٌ آمنت عند نزول العذاب ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾. ثمَّ استثنى ـ ويسمَّى هذا الاستثناءُ: استثناءً منقطعًا ـ فقال: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، ومعناه: لكن قوم يونس ﴿لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾ عند حضور العذاب ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ﴾ ـ أي: الهوان ـ ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ أي: إلى حين آجالهم. قيل: «لمَّا غشى قوم يونس العذاب مشوا إلى شيخٍ من بقيَّة علمائهم، فقالوا له: قد نزل بنا العذاب! فما ترى؟ فقال: قولوا: يا حيُّ حين لا حيَّ، ويا حيُّ محيي الموتى، ويا حيُّ لا إله إلَّا أنت؛ فقالوها، فكشف عنهم العذاب». وقيل: «كان يونس عليه السلام خرج ينتظر هلاك قومه، فلم‌يرَ شيئًا! فقال: كيف أرجع إلى قومي وقد كذبتهم؟! فانطلق عاتبًا على ربِّه مغاضبًا لقومه. فأتى البحر فإذا قومٌ يركبون سفينةً، فحملوه من غير أجرٍ، فلمَّا ركبها وقفت[٤] السفينة، فقالوا: ما لسفينتكم لاتجري؟ فقال يونس عليه السلام: إنَّ فيها عبدًا آبقًا ولاتجري ما [لم][٥] تُلقوه؛ قالوا: أمَّا أنت ـ يا نبيَّ اللَّه! ـ فلانُلقيك. فاقترعوا، فوقعت القرعة عليه ثلاثًا، فوقع في الماء، فوُكِّل به حوتٌ فابتلعه، وابتلع الحوتَ حوتٌ آخر فأهوى به إلى قرار الأرض، وكان في بطنه أربعين ليلةً، فسمع تسبيح الحصا، ﴿فَنَادَىٰ فِى

---

١. المخطوط: ان؛ والتصحيح من المصدر.

٢. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٨٣.

٣. المخطوط: ـ [النبيّ].

٤. المخطوط: وقعت.

٥. المخطوط: ـ [لم].

﴿ٱلظُّلُمَاتِ [أَنْ][1] لَا[2] إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ﴾[3]. فأجاب اللَّه له، فأمر الحوت فنبذه على ساحل البحر وهو كالقرح الممعوط، فأنبت اللَّه عليه شجرةً من يقطينٍ فجعل يسير تحتها. ووكَّل اللَّه به بكلًا[4] يشرب من لبنها. فيبست الشجرة فبكى عليها، فأوحى اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ إليه: تبكى على شجرةٍ يبست ولاتبكي على مائة ألفٍ أو يزيدون أردتَ أن أُهلكهم؟! فخرج يونسﷺ فإذا هو بغلامٍ يرعى، فقال: من أنت يا غلام؟ قال من قوم يونس، قال: فإذا رجعتَ إليهم فاخبِرهم إنَّك لقيتَ يونس! فقال الغلام: قد تعلم أنَّه إن لم‌يكن لي بيِّنةٌ قُتلتُ! فمَن يشهد لي؟ قال: يشهد لك هذه البقعة وهذه الشجرة! فرجع الغلام إلى قومه فقال: إنِّي لقيتُ يونسﷺ وهو يقرأ عليكم السلام، فأمر الملك بقتله، فقال: إنَّ لي بيِّنةً، فأرسلوا معه فأتى البقعة والشجرة، فشهدا له، فخرج القوم مذعورين وأخبروا المَلك /A376/ بذلك. فأخذ الملك بيد الغلام فأجلسه في مجلسه وقال: أنت أحقُّ بهذا المكان منِّي؛ فأقام لهم ذلك الغلام أمرَهم أربعين سنةً».

[١٠/٩٩] وقوله: ﴿وَلَوْشَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ قال النحَّاس: «في الآية قولان: أحدهما: إنَّه قد سبق في علمه أنَّه لن‌يؤمن إلَّا مَن قد سبقت له السعادة، كما روى ابن أبي‌طلحة عن ابن‌عبَّاسﷺ قال: أخبر ـ عزَّوجلَّ ـ أنَّه لايؤمن إلَّا مَن قد سبق له من اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ السعادة في الذكر الأوَّل، ولايضلُّ إلَّا مَن سبق له مِن اللَّه ـ عزَّوجلَّ ـ الشقاء في الذكر الأوَّل. والقول الآخر: ولوشاء ربُّك لعاجل الكفَّار بالعقوبة فآمن الناس كلُّهم، ولكن لوكان كذلك لم‌يكن لهم في الإيمان ثوابٌ، فوقعت المحنةُ بالحكمة»[5]. وقيل: «لوشاء

---

١. المخطوط: ـ [ان].

٢. في المخطوط: الآ.

٣. الأنبياء (٢١): ٨٧.

٤. هكذا في النسخة بوضوحٍ تامٍّ؛ ويُمكن ان يُقرأ: «جملًا»، لكن الجمل من الإبل بمنزلة الرجل يختصُّ بالذَّكر ـ راجع: الافصاح، ج ٢، ص ٧٠٩، القائمة ١ ـ، فلم‌أتمكَّن من تصحيح اللفظة.

٥. لم أعثر عليه في إعراب القرآن له. راجع: المصدر، ج ٢، ص ٢٦٩.

لاضطرَّ[١] الناس إلى الإيمان[٢]؛ فأخبره ﴿[أَ فَأَنْتَ][٣] تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾. قيل: «كان رسول اللَّه ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و]سلَّم ـ حريصًا على أن يؤمن جميع الناس، فأخبره اللَّه ـ تعالى ـ أنَّه لا يؤمن إلّا مَن سبق له مِن اللَّه السعادة»؛ وقيل: «هو منسوخٌ».

[١٠/١٠٠] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما كان لأحدٍ أن يؤمن إلّا بأمر اللَّه. وقيل: «بعلمه»؛ وقيل: «بتوفيقه ومشيئته». ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ﴾ ـ أي: العذاب؛ وقيل: «يعني: السخط» ـ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ أي: لا يعقلون عن اللَّه حجّةً وموعظةً[٤].

[١٠/١٠١] قوله: ﴿قُلِ ٱنْظُرُوا مَاذَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: قل يا محمَّد لهؤلاء المشركين الَّذين يسئلونك الآيات: تأمَّلوا ما ذا في السموات والأرض من الشمس والقمر والنجوم والجبال والبحار والأنهار والأشجار وغير ذلك من الآيات الدالَّة على وحدانيَّة اللَّه، ثمَّ بيَّن أنَّ الآيات لا تغني عمَّن سبق في علم اللَّه أنّه لا يؤمن؛ فقال: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَاتُ﴾ ـ أي: أيَّ غنىً يغني الآياتُ ـ ﴿وَٱلنُّذُرُ﴾ ـ أي: الرُّسُل، جمع[٥]: نذير، وهو فعيلٌ بمعنى مُفعل. وقيل: النُّذُر: الإنذار؛ أي: الإنذار غير نافع لهؤلاء». ويجوز أن يكون «ما» نفيًا في قوله: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَاتُ [وَٱلنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ]﴾.

[١٠/١٠٢] وقوله: ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ﴾ ـ أي: ما ينتظر كفَّار قومك ـ ﴿إِلَّا [مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوا مِنْ قَبْلِهِمْ][٦]﴾ أن يصيبهم عذابٌ كما أصاب الأمم الَّذين مضوا من قبلهم من مكذِّبي الأمم؟ قال قتادة: «يعني: وقائع اللَّه في قوم نوح وعادٍ وثمود؛ يعني: الصواعق وأنواع العقوبات»[٧]. ﴿قُلْ فَانْتَظِرُوا﴾ ـ أي: قل انتظروا أن تُصيبني ما تقدِّرون في أنفسكم ـ ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ ٱلْمُنْتَظِرِينَ﴾ نزول العذاب بكم.

---

١. في المخطوط: لاضطر.
٢. في المخطوط: + الناس، ثمَّ شطب عليه.
٣. المخطوط: ـ [أ فأنت].
٤. في المخطوط: مواعظة.
٥. المخطوط: جميع.
٦. المخطوط: ـ [مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوا مِنْ قَبْلِهِمْ].
٧. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٨٦.

[١٠/١٠٣] وقوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عند نزول العذاب، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ـ أي: كما أنجيناهم ـ ﴿حَقًّا عَلَيْنَا﴾ ـ أي: واجبًا علينا غير شكٍّ ـ ﴿نُنْجِ[1] ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. قيل: «هذا إخبارٌ من اللَّه ـ تعالى ـ عمَّا كان يفعل في الأمم الماضية من إنجاء الرسل والمؤمنين معهم ممَّا ينزل بالمكذِّبين. وقوله: ﴿حَقًّا﴾ أي: نجا حقًّا. وقيل: «حقَّ علينا حقًّا، أي: كما فعلنا بالماضين كذلك يحقُّ علينا أن نفعل بكم أيُّها المخاطبون!». وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ موضعه نصبٌ على أنّه صفة مصدرٍ ـ أي: أنجينا كذلك الإنجاء».

[١٠/١٠٤] وقوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ المعنى: قل يا محمَّد ﴿إِنْ كُنْتُمْ [فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي][2]﴾: لاتعرفون ديني /B377 وما أدعوكم إليه ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: الأوثان الَّتي لاتعقل ولاتسمع ولاتبصر ولاتضرُّ ولاتنفع، ﴿وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ﴾ ـ أي: يقدر أن يُميتكم ويقبض أرواحكم ـ ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ المعنى: إن كنتم في شكٍّ فأنا على يقينٍ ممَّا أمرني اللَّه به من دعاء الناس إليه، فإنَّه أمر أن أكون مصدِّقًا لما أتى به الأنبياء مؤمنًا. وقيل: «إن كنتم لاتدرون ديني فاعلموا أنّه ترك عبادة الأوثان وعبادة اللَّه».

[١٠/١٠٥] وقوله: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾ التقدير: قيل لي: كن من المؤمنين وأقِم وجهك؛ أي: عملك. وقيل: «أُوحي إليَّ أن أقم وجهك»؛ قيل: «معناه: أقِم وجهك في الصلاة بالتوجُّه نحو الكعبة» وقيل: «﴿أَقِمْ وَجْهَكَ﴾ أي: عملك»؛ وقيل: «استقِم على الدين»، ﴿حَنِيفًا﴾ أي: حاجًّا. وقيل: «اتَّبع شريعة إبراهيم ـ صلوات اللَّه عليه وسلَّم ـ حنيفًا».

[١٠/١٠٦] قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ﴾ ـ أي: لاتدع غير اللَّه ـ ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: لاتدع من دون اللَّه شيئًا لاينفعك إن دعوتَه، ولايضرُّك إن تركتَه؛ ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ ٱلظَّالِمِينَ﴾ أي: الواضعين الباطل موضع الحقِّ. قيل: «الخطاب للنبيِّ ـ صلَّى اللَّه عليه و[آله و] سلَّم ـ والمراد به أمَّته».

---

١. في المخطوط: ننجي.

٢. المخطوط: ـ [في شَكٍّ مِنْ دِيني].

[١٠/١٠٧] قوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ ـ أي: وإن يصبك اللّه يا محمّد! بمرضٍ أو بلاءٍ أو شدّةٍ ـ ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لادافع لذلك والمزيل إلّا ربُّك، ﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ ـ أي: بعافيةٍ ورخاءٍ ـ ﴿فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ أي: لامانع لما تفضّل به عليك، ﴿يُصِيبُ بِهِ﴾ ـ أي: بكلٍّ واحدٍ من البلاء والعافية ـ ﴿مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

[١٠/١٠٨] قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ـ يعني: القرآن فيه البيان ـ ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾ أي: من صدَّق محمّدًا ـ صلَّى اللّه عليه و[آله و] سلَّم ـ فلنفسه بجلب الخير، ﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ ـ أي: ومن لم يصدِّق محمّدًا، صلَّى اللّه عليه و[آله و] سلَّم ـ ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ أي: فعلى نفسه جنى[١]، أي: يعود[٢] بالضلالة على نفسه؛ ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ أي: بحفيظٍ لأعمالكم؛ أي: اللّه الحافظ لأعمالكم، إنَّما أنا نذيرٌ. وقيل: «الآية منسوخةٌ نسختها آية القتال».

[١٠/١٠٩] وقوله: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ ـ أي: من ربِّك، يعني: القرآن ـ ﴿وَٱصْبِرْ﴾ ـ يعني: على ما تسمع من تكذيبهم لك ـ ﴿حَتَّى يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ يعني: بينك وبينهم، فينصرك ويهلكهم؛ ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَاكِمِينَ﴾ في صدقه وعدله وإنجاز وعده.

---

١. المخطوط: خبن.

٢. في المخطوط: يعودوا.

شرح حديث تمثيل عليٍّ عليه السلام بسورة التَّوحيد

للمعلّم الثّالث الأمير محمّدباقر الدّاماد

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه رسالةٌ صغيرةٌ جاد بها يراعة ثالث المعلِّمَين والحبر الَّذي لاثاني له الأمير محمَّد باقر الحسينيّ الإسترآباديّ الملقَّب بالداماد. الحكيم الفقيه اللُّغويّ الأديب المحدِّث المفسِّر الكبير؛ ولاأغالي لو قلت كان هو عليه السلام وارث علوم الأنبياء والمرسلين.

لايسع هذا المختصر ذكرَ فضائله وسوانح حياته وأيّامه، وكثرة المصادر المعدَّة لتَرجَمته تغنينا عن ذلك.

ولكن نقول باختصارٍ تامٍّ: اشتغل عليه السلام بتحصيل العلم أوَّلًا في المشهد المقدَّس الرضويّ ـ على مشرِّفها السَّلامُ ـ، ثمَّ استفاد من الحكيم فخرالدِّين السمَّاكي، والشَّيخ حسين والد شيخنا البهائيّ، والشَّيخ عبدالعالي بن المحقِّق الكركيّ وغيرهم، حتَّى برع في جميع فنون العلم؛ وكان آنذاك في عنفوان شبابه.

وكان رئيس الحكماء والفقهاء بإصفهان، حيث سكن فيها مدَّةً طويلةً، بل تشرَّف هذه البلدة المباركة بسكونته فيها أكثر عمره الشريف.

وكان مطاعاً فيها عند المَلِك والعالم والرعيَّة. له آثارٌ كثيرةٌ طُبع كـثيرٌ مـنها، لعـل مـن اعظمها كتاب القبسات.

وكيف كان فقد ارتحل إلى دارالرحـمة والرضـوان عـام ١٠٤٠ أو ١٠٤١ هـ.ق. حـين تشرُّفه إلى العتبات العاليات، فحُمل جُثمانه إلى النجف الأشرف ودُفن فيها.

أمَّا هذه الرسالة فهي شرحٌ صغير للنبويِّ الشريف: «مثَل عليّ بن أبي‌طالبٍ فـي هـذه الأمَّة مثَل ﴿قل هواللّه أحد﴾ في القرآن»، سلك فيها مسلك الاختصار؛ آثرنا طبعها في هذا المجلَّد نظراً إلى اخـتصارها، وكـونهامن مـؤلَّفات هـذا الحـبر الخـبير، ونـظراً أيـضاً إلى علوِّ معانيها.

وهي طُبعت مرَّةً بعناية الأستاذ الشَّيخ عبداللّه نوراني في المجلد الأوَّل من مـصنَّفات ميرداماد، وطُبعت مصوَّرةً من مخطوطةٍ منها في «اثني‌عشر رسالة للمعلِّم الثـالث الأمـير محمَّدباقر الحسينيّ الدَّاماد» بعناية السَّيِّد جمال‌الدِّين الميردامادي.

وقد استفدتُ من هذه المطبوعة والمخطوطة في هذا التحقيق، مضافاً إلى مخطوطةٍ منها كُتبتْ في عصر المؤلِّف، ومصوَّرتها في مركز إحياء التراث الإسلامي، بقم المـقدَّسة، رقـم الفيلم ٤٢١٩/٢، وعندي مصوَّرةٌ من تلك المصوَّرة.

فقارنتُ بين تلك النُّسخ الثلاث، ثمَّ علَّقتُ عليها بعض التعاليق؛ وهذا حصيلة جهدي في هذا السبيل، نقدِّمها إلى القُرَّاء الكرام.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٨ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والاعتصام بالعزيز العليم

الحمد كلُّه لصانع الوجود كلِّه؛ والصَّلاة أفضلها على أفضل الرُّسل وآله.

وبعد، فأيُّها الصَّديق الماحض والخليل النَّاهض، إنَّ أحوج المربوبين إلى الربِّ الغنيِّ محمَّد بن محمَّدٍ يُدعى باقر الدَّاماد الحسينيّ ـ ختم اللّه له بالحُسنى ـ يُملي على قلبك ويتلو على سمعك؛ فاسمعْ وعِ، لاتكُ لما دريتَ من النَّاسين وعمَّا وعيتَ من السَّاهين:

روى شيخنا الحدِّيث، الرِّواية، الصَّدوق، عروةالإسلام، أبوجعفر محمَّد بن عليِّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي ـ حفَّه اللّه وجلَّله برضوانه ـ في كتاب التوحيد[1] بالإسناد عن أبي‌بصيرٍ عن مولانا الصَّادق أبي عبداللّه جعفر بن محمَّد الباقر عليه السلام: «مَن قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] مرَّةً واحدةً فكأنَّما قرأ ثلثَ القرآن وثلثَ التوراة /A2/ وثلثَ الإنجيل».

وبالإسناد[3] عن اسماعيل بن أبي‌زيادٍ عن مولانا جعفر بن محمَّدٍ عن أبيه عليه السلام: «إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله صلَّى على سعد بن معاذ، فقال: لقد وافى من الملائكة للصَّلاة عليه سبعون ألف ملكٍ وفيهم جبرئيل عليه السلام، يصلُّون عليه؛ فقلت: يا جبرئيل، بما استحقَّ صلاتكم عليه؟

فقال: بقراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ قائمًا وقاعدًا، وراكبًا وماشيًا، وذاهبًا وجائيًا».

---

١. راجع: التوحيد، ص ٩٥، الحديث ١٥؛ وانظر أيضاً: بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٣٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٢٥، الحديث ٧٧٩٢.

٢. الاخلاص (١١٢): ١.

٣. راجع: التوحيد، ص ٩٥، الحديث ١٣؛ وانظر أيضاً: الأمالي للطوسي، ص ٤٣٧، الحديث ٩٧٥؛ إرشاد القلوب، ج ١، ص ٨٤.

وبالإسناد[١] عن عيسى بن عبداللّه عن مولانا أبي عبداللّه عن أبيه عن جـدّه ﷺ قـال: «قال رسول اللّه ﷺ: من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [مأة مرّة][٢] حين يأخذ مضجعه غفراللّه له ـ عزَّ وجلَّ ـ ذنوب خمسين سنةً».

وروى ـ رضوان اللّه عليه ـ في كتاب عيون أخبار الرضا[٣] بإسناده أنَّ سيّدنا ومـولانا أميرالمؤمنين عليَّ بن أبي طالب ﷺ قال: «صلّى بنا /B2/ رسول اللّه ﷺ صلاة الفجر، فقرأ في الأولى الجحد، وفي الثانية التَّوحيد؛ ثمَّ قال: قرأتُ لكم ثلث القرآن ورُبعه».

وروى شيخنا الثَّبت العَلَم الأقدم الأفخم رئيس المحدِّثين أبوجعفر محمَّد بن يعقوب بن اسحاق الكلينيّ ـ رضوان اللّه تعالى عليه ـ في باب التوحيد من كتابه الكافي[٤] أنَّـه سُـئل مولانا عليَّ بن موسى الرِّضا ﷺ عن التَّوحيد، فقال: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وآمن بها فقد عرف التَّوحيد.

قيل: وكيف يقرؤها؟

قال: كما يقرؤها النَّاس! وزاد: كذلك اللّه ربّي».

وبالجملة؛ فالرِّوايات متظافرةٌ لدى العامَّة والخاصَّة بأنَّ سورة التَّـوحيد تـعدل ثـلثَ القرآن. وفي التفسير الكبير[٥] ـ لعلَّامة العلماء الجمهوريَّة وإمامهم فخرالدِّين الرَّازي ـ: «إنَّ سورة الإخلاص للقرآن كالحدقة للإنسان؛ وإنَّ القرآن /A3/ كلَّه صـدفٌ، والدُّرُّ هـو قـوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾».

وقد تساطعت الأحاديث عن سيِّدنا رسول اللّه ﷺ بروايات شتَّى وأخبارٍ تترى ... ـ وقد تولَّينا روايتها وبسطها في شرح تقدمة كتابنا تقويم الإيمان ـ: أنَّه ﷺ قال: «مَثَل عليٍّ بـن

---

١. راجع: التوحيد، ص ٩٤، الحديث ١٢؛ وانظر أيضاً: وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٢٧، الحديث ٧٧٩٦.

٢. [مأة مرّة] لم توجد في المخطوط.

٣. راجع: عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٣٧، الحديث ١٠١؛ وسـائل الشيعة، ج ٦، ص ٨٢، الحـديث ٧٤٠٥؛ بـحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٣٣٩.

٤. راجع: الكافي، ج ١، ص ٩١، الحديث ٤. وانظر: كشف الغمّة، ج ٢، ص ٢٨٦؛ مشكاة الأنوار، ص ١٠.

٥. العبارة منقولةٌ بمضمونها. راجع: التفسير الكبير، ج ٣٢، ص ١٧٧.

أبي طالبٍ في هذه الأمّة مَثَل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في القرآن»؛ وفي عِضَةٍ من روايات مَشْيَخَتِنَا الأقدمين [١] ـ نوَّر اللّه ضرائحَهم ـ وطرق الشُّيوخ الجمهوريِّين: «مَثَل عليٍّ بن أبي طالبٍ في النَّاس كمثل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في القرآن».

وفي أمالي الصَّدوق [٢] بإسناده إليه ﷺ يقول لعليٍّ عليه السلام: «مَثَلك في أمَّتي مَثَل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فمن قرأها مرّةً فقد قرأ ثلثَ القرآن، ومن قرأها مرَّتين /B3 فقد قرأ ثلثَي القرآن، ومن قرأها ثلاثًا فقد ختم القرآن. فمن أحبَّك بلسانه فقد كمل له ثُلثُ الإيمان، ومن أحبَّك بلسانه وقلبه ونصرك بيده فقد كمل له ثُلثا الإيمان، ومن أحبَّك بلسانه وقلبه ونصرك بيده فقد استكمل الإيمان.

والَّذي بعثَني بالحقِّ ـ يا عليُّ! ـ لو أحبَّك أهل الأرض كمحبَّة أهل السَّماء لك لمَا يُعذَّب أحدٌ بالنَّار»؛ فهذا ما رُمنا روايته.

* * *

وإنَّا نحن قد تلَونا على أسماع المتعلِّمين، وأملينا على قلوب المتبصِّرين في كتبنا العقليَّة وصحفنا الحِكْميَّة ـ ولا سيَّما كتابنا التَّصحيحات والتقويمات، الموسوم بـتقويم الإيمان [٣] ـ: أنَّ جملة الممكنات ـ أي: النِّظام الجمليّ لعوالم الوجود ـ على الإطلاق كتاب اللّه المبين، الغير المغادر صغيرةً ولاكبيرةً إلَّا أحصاها، وهو المعبَّر عنه على ألسنة أكارم الحكماء بـ«الإنسان الكبير».

فإن روعِيَتْ أعَمِّيَّةُ الصِّنفِ بالقياس /A4 إلى الشَّخص المندرَج تحته وشموله إيَّاه، وكذلك النَّوع بالقياس إلى الصِّنف، والجنس بالقياس إلى النَّوع قيل: التشخُّصات والأشخاص بمنزلة الحروف والكلمات المفردة؛

---

١. راجع: الأربعين لمحمَّد طاهر القمّي الشيرازي، ص ٤٤٦؛ كشف اليقين، ص ٢٩٧. وانظر: فهرس ملحقات إحقاق الحقّ، ص ٥١٤.

٢. راجع: الأمالي ـ له ﷺ ـ، ص ٢٢، الحديث ٥. وانظر: تأويل الآيات، ص ٨٢٣؛ المحاسن، ج ١، ص ١٥٣، ح ٧٧.

٣. راجع: تقويم الإيمان ـ المطبوع مع شرحه كشف الحقائق ـ، ص ٣٥٥.

والأصناف بمنزلة أفراد الكلام والجُمل؛

والأنواع بمنزلة الآيات؛

والأجناس بمنزلة السُّور؛

والقوى واللوازم والأوصاف بمنزلة التَّشديد والمدِّ والإعراب.

وإن لُوحِظ تركُّب النَّوع من الجنس والفصل، والصِّنف من النَّوع، واللواحق المصنِّفة والشَّخص من الحقيقة الصنفيَّة والعوارض المشخِّصة عُكِسَ؛ فقيل: الأجناس العالية والفصول بمنزلة حروف المباني؛

والأنواع الإضافيَّة المتوسِّط بمنزلة الكلمات؛

والأنواع الحقيقيَّة السَّافلة بمنزلة الجُمل؛

والأصناف بمنزلة الآيات؛

والأشخاص بمنزلة السُّور؛

... وعلى هذا.

فتكون النَّفس النَّاطقة /A4/ البشريَّة البالغة في جانبي العلم والعمل قُصيا درجات الاستكمال ـ بحسب أقصى مراتب العقل المستفادِ، لكونها وحدها في حدٍّ مرتبتها تلك عالمًا عقليًّا هو فسحة عالم الوجود بالأسر، ومضاهيَتَهُ في الاستجماع والإستيعاب ـ كتابًا مبينًا جامعًا، مثابتُه في جامعيَّته مثابة مجموع الكتاب الجُمليِّ الَّذي هو نظام عوالم الوجود ـ بقضِّها وقضيضها ـ، على الإطلاق قاطبةً.

ومن هناك يقال للإنسان العارف: «العالَم الكبير»؛ ولمجموع العالَم: «الإنسان الصغير».

واذ قد هديناك سبيلَي النِّسبتين المتعاكستين في ما ينتظم منه العالَم وما يأتلف منه الكتاب، فاعلمَنَّ أنَّ لكلٍّ من الاعتبارين درجةً من التحقيق، وقسطًا من التحصيل. فإذن بالاعتبار الأوَّل /A5/ ينتزع منه إطلاق الكلمات على أشخاص المعلومات، ومنه ما قال ـ جلَّ سلطانه ـ في التَّنزيل الكريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾[1]؛

---

١. آل عمران (٣): ٤٥.

وبالاعتبار الثّاني يظهر سرُّ قول رسول اللّه ﷺ :«مَثَل عليٍّ بن أبي طالبٍ فيكم مَثَل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في القرآن»[١]. وطيُّ مطاويه سرٌّ عظيمٌ، يكشف عنه قوله ﷺ: «مَثَل عليٍّ بن أبي طالبٍ في هذه الأمّة مَثَل عيسى بن مريم في بني إسرائيل»؛ قد روته العامّة[٢] والخاصّة[٣] من طرقٍ مختلفةٍ.

ثمَّ إنَّ تخصيص التَّشبيه بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيه ـ بعد روم التنبيه على قُصيا الجلالة وأقصيا المنزلة ! ـ رعاية الإطباق على حال عليٍّ بن أبي طالبٍ ـ صلوات اللّه عليه ـ في درجه الإخلاص للّه ـ سبحانه ـ، ومعرفة حقائق التوحيد؛ فهو ينطق بلسان حاله لما ينطق به ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بلسان /B5/ ألفاظها؛ ولسان الحال أفصح وبيانه أبلغ ! ومن هناك انبزغ عن لسانه ـ صلوات اللّه عليه ـ: «ذلك الكتاب الصامت، وأنا الكتاب النَّاطق»[٤].

فعليٌّ ﷺ سورة الإخلاص والتَّوحيد في كتاب العالم، وكتابٌ عقليٌّ مبينٌ مضاءٍ لكتاب نظام الوجود.

وأسرار الآيات مفاتيحها عنداللّه العليم الحكيم، ورموز الأحاديث مصابيحها في مشكاة كمال رسوله الكريم. وما الفضل إلّا بيد اللّه، وما الفوز إلّا باتّباع رسول اللّه والتَّمسُّك بأهل بيته الأطهرين ـ صلوات اللّه عليه وسلامه عليهم أجمعين ـ.

* * *

وكتب مسئولاً أحوج المفتاقين إلى رحمة ربِّه الغنيِّ محمَّد بن محمَّدٍ يُدعى باقر الدَّماد الحسينيّ ـ خُتم له بالعاقبة الحُسنى ـ في الألف والعشرين من أعوام الهجرة المباركة المقدَّسة النَّبويَّة، حامدًا مصلِّيًا مسلِّمًا تائبًا مستغفرًا؛ والحمد للّه وحده حقَّ حمده[٥].

---

١. انظر: العمدة، ص ٢٨٥؛ كشف اليقين، ص ٢٩٧؛ المحاسن، ج ١، ص ١٥٣، الحديث ٧٧.

٢. لم أعثر عليه في طرق العامّة.

٣. راجع: تأويل الآيات، ص ٥٥٢.

٤. راجع: وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٤، الحديث ٣٣١٤٧؛ بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ٥٤٦.

٥. في مختتم النسخة على يمين الصفحة: «هذه صورة خطّه الشريف ـ خلّد اللّه ظلاله على مفارق أهل العلم والإيمان أبداً ـ. كتب العبد المذنب محمَّد الأستراباديّ في شهر ذي القعدة الحرام سنة أربع عشرة وألف».

إجازةٌ روائيَّة

أصدرها العلّامة المحقّق الشّيخ محمّدتقيّ المجلسيّ الأوّل

تصحيح: جويا جهانبخش

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمدُ للّه الّذي منّ علينا بمحمّدٍ نبيّه ﷺ دون الأمم الماضية والقرون السّالفة.

مقدّمة المحقّق

إنّ الإجازات لها دورٌ كبيرٌ في التّعريف بالأعلام والعلوم والأجواء العلميّة الّتي مرّ عليها الزّمان عامّةً وبالعَنْعَنَة الّتي تَلقّينا بها السّنّةَ الإسلاميّة خاصّةً.

فلهذا كثيرٌ من الباحثين في التّاريخ والسّنّة يهتمّون بدراسة الإجازات الباقية في تراثنا المجيد، لاسيّما الإجازات المبسوطة الّتي تحتوي على معطياتٍ تاريخيّةٍ وثقافيّةٍ كثيرةٍ وتعتبر وثائق قيّمةٍ لدراسة الحضارة الإسلاميّة والعلم الإسلاميّ وحياة السّلف العِلميّة.

إجازة العلّامة مولانا محمّدتقي المجلسيّ للمحقّق آقا حسين الخوانساريّ، إحدى الإجازات المبسوطة ـ أو: الوسيطة ـ الّتي تعطينا معلومات هامّة عن الحياة الثّقافيّة في الأوساط العلميّة آنذاك وقبل ذلك؛ كمانتعرّف من خلال هذه الإجازة على كثيرٍ من التّعابير الرّائجة والمزاعم الشّائعة في ذلك العصر وفي ضوء دراسة هذه التّعابير والمزاعم والمقارنة بينها وبين إجازات السّلف ـ مثلًا ـ، نقدر على أن نعرف كثيرًا من جوانب تطوّر الفكر والثّقافة والمجتمع.

على سبيل المثال، كيفيّة اقتباس المجلسيّ الأوّل عن إجازة الشّهيد الثّاني للشّيخ حسين بن عبدالصّمد، والد الشّيخ بهاءالدّين محمّد العامليّ، وكيفيّة تبديله لبعض العناوين والعباراة، تعطينا موادّ صالحة لتكميل دراسة آراء المجلسيّ وأنظاره المتباينة أحيانًا عمّا للشّهيد وبعض العلماء الآخرين.[١]

نرجع إلىٰ أجازة المجلسيّ الأوّل لآقاحسين الخوانساريّ.

المُجيز والمُجاز كلاهما من أشهر علماء الإماميّة في المائة الحاديةعشرة، فلسنا بحاجةٍ إلىٰ الإطالة في تَرجَمَتهما:

المُجيز في سطور[٢]

هو الآخوند المولى محمّدتقي بن مقصودعلي الإصفهانيّ، المعروف بـ«المجلسيّ» و«المجلسيّ الأوّل». وُلِد بأصفهان سنة ١٠٠٣ هـ.ق. وتُوُفِّيَ بها سنة ١٠٧٠. كان من أحذقِ أهل عصره بمعرفة الأحاديث وأسعاهم في نشرها. له عدّة تصانيف بالفارسيّة والعربيّة. منها: روضة المتّقين في شرح كتاب من لايحضره الفقيه بالعربيّة، ولوامع صاحبقراني في شرح نفس الكتاب بالفارسيّة، وحديقة المتقين في العبادات والمعاملات لعمل المقلّدين، وشرح الصّحيفة السّجّادية[٣]، والإضاعيّة و...

أشهرُ أولاده هو مولانا العلّامة محمّدباقر المجلسيّ (المتوفّى ١١١٠)، شيخ الإسلام ومجدِّد المذهب ومُحيي آثار الأئمّة الأطهار عليهم السلام.

---

١. الاختلاف البيّن بين مشي الشّهيد الثّاني ومشي المجلسيّ الأوّل حول استخدام كلمة «الإمام» لتوصيف العلماء الأعلام غير المعصومين، نموذجٌ ظاهرٌ ممّا يُستفاد من المقارنة بين إجازة الشّهيد وما اقتبس عنه المجلسيُّ الأوّلُ في هذه الإجازة. الشّهيد الثّاني ـ اتّباعًا لبعض سلفه الصّالحين وموافقًا للأعراف السّائدة في زمانه، لاسيّما بين العامّة ـ يُكثِر استخدامَ هذه الكلمة في ذلك المقام ولكنّ المجلسيّ يسقط أو يبدّل الكلمة في جميع الموارد بصورةٍ تقدر على الجزم باحترازه وتجنّبه عن استخدام كلمة «الإمام» لغير المعصوم الموسوم بـ«الإمام»، حسب مصطلح الشّيعة.

٢. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ١٠١ و١٠٢؛ لؤلؤة البحرين، ص ٦٠ و٦١.

٣. له شرحان. أحدهما بالفارسيّة والأخرى بالعربيّة. قام أخونا الفاضل المحقّق الشّيخ عليّ الفاضليّ ـ دام علاه ـ بتحقيقهما. وفّقه اللّه في سبيل إنجازه.

الوالد والولد دُفِنا في بقعةٍ معروفةٍ عند الجامع العتيق تُزار ويُتبرّك بها.

المُجاز في سطور[١]

هو حسين بن جمال‌الدّين محمّد بن الحسين الاصفهانيّ، المعروف بـ«آقا‌حُسين الخوانساري». وُلِد في سنة ١٠١٦ هـ.ق. وتُوُفّيَ في سنة ١٠٩٨. كان جامع المعقول والمنقول ومدرّسهما. له عدّة تصانيف. منها شرح الدّروس وترجمة القرءان الكريم وتَرجَمة الصّحيفة الشّريفة ورسائل كلاميّة.

دُفِن ـ حسب وَصِيَّتِه ـ في «تخت فولاد» اصفهان وقد بنى الشّاه سليمان الصّفويّ على قبره قبّةً عاليةً تعرف اليوم في «تكيهٔ خوانساريها».

تنبيه

حيث كان كثيرٌ من الطّرق الرّوائيّة الهامّة ينتهي إلىٰ الشّهيد الثّاني، وكان يلزم المجيز الرّجوع إلىٰ طرق الشّهيد، قد استفاد المجلسيُّ الأوّل في كتابة إجازته هذه من إجازة الشّهيد للشّيخ حسين بن عبدالصّمد، وقد اعتمد عليها حتّى في كثيرٍ من العبائر والتّعابير ـ كما مرّت الإشارة إلىٰ هذا الأمر (و يلوح من المقارَنَة بين هاتين الإجازتين أنَّ إجازة الشّهيد الثّاني تحتاج إلىٰ إعادة النّظر في تحقيقها وتحشيتها ـ ومن اللّه التّوفيق).

تحقيقنا هذا

في تحقيق هذه الإجازة النّفيسة اعتمدنا على نسخة الأصل الّتي خطّها المجلسيُّ الأوّل ﷺ بيده وقد قام الأستاذ العلّامة الآية الحجّة السّيّد محمّدعليّ الرَّوضاتيّ ـ مُدّ ظلُّه ـ بنشرِ مصوَّرةٍ منها ضمن كتابه القَيِّم دوگفتار (صص ٦٨ ـ ٦٩).[٢]

أبقينا الأخطاء الّتي كنّا نظنّ أنّها ناشئة من زعم المُجيز أو مصادره المعتمدة، في النّص،

---

١. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١٦٦ و١٦٧؛ لؤلؤة البحرين، ص ٩١ (الهامش).

٢. حيث اعتمدنا على المصوّرة المطبوعة ضمن دو گفتار، راعينا في ترقيم أوراق المخطوطة، ترقيمَ صفحات دو گفتار، حتّى يكون أسهل وأسرع وصولاً عند المراجعة. إذن، رقم [81] في تحقيقنا هذا ـ مثلاً ـ يرجع إلى الورقة المصوّرة في صفحة ٨١ من كتاب دو گفتار.

وأشرنا إلىٰ الصّواب في الهامش، حسب اطّلاعنا وبضاعتنا المزجاة.

سبحان من لايسهو والعصمة لمن عَصَمَه اللّه تعالى.

أعترف بأنّ هذا العمل ليس ما كان هو المُؤَمَّل وأستمدّ من إخواني الاختصاصيّين وأطلب منهم التّنبيه على ما وقعنا فيه من الخطأ والزّلَل؛ لعلّه يمكن أن يستدرك في طبعةٍ أخرى.[١]

أقدّم شكري وثنائي إلىٰ الأستاذين العلّامتين الآيتين الحُجّتين، الحاجّ السّيّد محمّدعليّ الرّوضاتيّ الاصفهانيّ، سادنِ تُراث الإماميّة وخبيره، والحاجّ السّيّد محمّدرضا الحُسينيّ الجلاليّ، شيخي في الإجازة ومحقّق تراثنا الرّجاليّ والحديثيّ ـ دامَ عُلاهما ـ، حيث تَفَضَّلا عليّ بإرشاداتٍ قيّمة. متّع اللّه المسلمين بطول بقائهما. كما أشكر الأخ الباحث و الأستاذ الفاضل، مجيد هاديزاده ـ وفّقه اللّه لما يُحبُّ ويرضَى ـ، حيث حثّني على القيام بهذا العمل وتابَعَ إنجازه.

وأخيرًا أشكر الأخ المحترم، صديقي عليرضا رحماني ملك‌آباد، علىٰ مساهمته في تصحيح التّجارب المطبعيّة.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين

وكتب: جويا جهانبخش

عفي عنه وعن والديه

أصفهان / ٤ جمادى الآخرة ١٤٢٧

من الهجرة النّبويّة

---

١. قيمة هذه الملاحظات والمساهمات العلميّة في ضبط النّصوص وتحقيقها لاتخفى علىٰ ذوي البصائر، لاسيّما في الإجازات القديمة الّتي لايخلو بعضها عن التّصحيف والتّحريف والغموض والإبهام.

سنفصّل الكلامَ عن هذا ـ إن شاءاللّه الرّحمٰن ـ في تقديمنا علىٰ تحقيق إجازة العلّامة الحلّي لبني زهرة الّتي طبعت سابقًا «مع أغلاط كثيرة سبّبت مشاكل لأصحاب التّراجم والمفهرسين» (الحقائق الراهنة، ص ١٠) ونرجو أن تكون تلك الإجازة في تحقيقنا ذلك أحسن من الطّبعة السّابقة ـ بحول اللّه تعالى وقوّته.

بِسمِ اللَّهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الرِّوَايَةَ دَرَكًا لِمُبينِ أَحكَامِهِ وَوصلةً لِنَيْلِ أَعلَىٰ دَرَجَاتِ جِنَانِه ونُورًا يَهدِي إِلَى اتِّبَاعِ هُدَاةِ صِرَاطِه.

والصَّلَوةُ عَلىٰ سَيِّدِ المُرسَلِينَ وخَيرِ البَرِيَّةِ أَجْمَعِينَ، مُحَمَّدٍ والمُقَدَّسِينَ مِن آلِه.

وبَعد، فَيَقُولُ فَقِيرُ عَفوِ رَبِّهِ الغَنِيّ، مُحمَّدتَقِي بن مَجلِسِيّ الأصْفَهانِيّ: أنَّه قَد تَطابَقَ العَقْلُ والنَّقلُ عَلىٰ أنَّ أشرَفَ المَآرِبِ وأنجَحَ المَطَالِبِ هُو العِلمُ الَّذِي بِه يفضل عَلَى مَلَائِكَةِ السَّمَاواتِ ويستحقّ بِإعمَالِهِ أَعلىٰ وأعظم الدَّرَجَات ويتوسّل به إِلىٰ رِضَى خَالِقِ الأَرَضِينَ والسَّمَاوات، ومَا هُو إِلَّا العِلم بِكِتابِ اللَّهِ المَجِيدِ المَأخُوذِ عَن سَيِّدِ الأنبِيَاءِ وعِترَتِهِ الأصفِيَاءِ، كمَا هُوَ مُبَيَّنٌ مِن حَدِيثِ الثَّقلَين[1] وغَيرِهِ، بَل جَمِيعُ أَخبَارِهِم بَيَانُ المُرَادِ مِنَ

---

١. حديث الثّقلين هو حديثٌ مشهورٌ متواترٌ بين الأمّة المرحومة. قد أخرجه جماعة كبيرة من السّنّة والشّيعة وطرقه كثيرة جدّاً.

أفرد العلّامة الميرحامد حسين في عبقات الأنوار مجلّدين ضخمين في سند هذا الحديث الشّريف ودلالته كما أفرد فيه رسالةً العلّامة الشّيخ قوام‌الدّين الوشنوي (طبعت في القاهرة)؛ ولجماعة من العلماء الآخرين رسائل ومقالات بشأن هذا الحديث؛ منهم العلّامة السّيّد عليّ الحسينيّ الميلانيّ.

حسب الحديث لأن يكونَ موضع اعتماد باحثي أهل السّنّة أن يكون من رواته كلّ من صحيح مسلم وسنن الدّارمي وخصائص النّسائي وسنن أبي داود وسنن التّرمذي ومستدرك الحاكم و... وتعني بروايته كتب المفسّرين أمثال الرّازي والثّعلبي والنّيسابوري والخازن وابن‌كثير وغيرهم.

قال بعض الأفاضل: «ما أظنّ أن حديثًا يملك من الشّهرة ما يملكه هذا الحديث... والظّاهر أن سرّ شهرته تكرار النّبيّ ﷺ له أكثر من موضع».

راجع أيضًا: المراجعات، العلّامة السّيّد شرف الدّين، بتحقيق حسين الرّاضي، المراجعة ٨، ص ٧١ ـ ٧٥؛ العرائف للسّيّد ابن‌طاوس، [تحقيق: السّيّد مهدي الرّجائيّ]، ص ١١٣ ـ ١١٧؛ حديث الثّقلين للميلانيّ، ص ٧ ـ ٤٢؛ ←

الكِتَابِ المُبِينِ ولِذَا كانَ السَّلفُ ـ رضيَ اللّهُ تعَالىٰ عَنهُم ـ همَّتهم أبَدًا رعاية الأخبَارِ بالهِمَمِ العالِيَة والفِطَنِ الصَّافِيةِ بأَوامِرِ أئمَّتِهم الهَادِيَة ـ سلَامُ اللّهِ عليهم ـ تارةً بالحِفظِ لِمَا يَروُونَه والفَرقِ بَينَ مَا يَقبَلونَه ويَرُدُّونَه، وأُخرىٰ بِالجَمعِ والتَّألِيفِ والإقرارِ والرِّوايةِ عَلىٰ أكمَلِ وُجُوهِ الرِّعاية. ثُمَّ درستْ[1] عوائِدُ التَّوفيقِ وطمستْ فوائدُ التَّأييدِ وذَهَبَتْ معَالمُ الشَّريعةِ البَيضاءِ المُصطفَويَّةِ وزالَتْ آثارُ الطَّريقةِ الغرَّاءِ المُرتضويَّةِ /68/ واللّهُ ـ سُبحانَه ـ لَمْ يَخلقْهُم لِهٰذَا التَّضييعِ ولَم يَبعثْهُم للإنهمَاكِ فِي هذَا الجَهلِ الفَضِيعِ فإنَّا للّهِ وإنَّا إلَيهِ رَاجعُونَ ولَا حَولَ ولَا قوَّةَ إلَّا باللّهِ العليِّ العَظيمِ.

ثمَّ إنِّي لمَّا تشرَّفتُ بُرهةً مِن الزَّمانِ بصُحبَةِ العالِمِ الفاضِلِ العامِلِ الكامِلِ، ذي النَّفسِ الطَّاهرَةِ الزَّكيَّةِ والهِمَّةِ الباهِرَةِ العليَّة والأَخلاقِ الزَّاهرةِ المَلَكيَّةِ، جامعِ المَعقولِ والمَنقُولِ، حاوِي الفُروعِ والأُصولِ، المُتَرَقِّي مِن حَضيضِ التَّقليدِ إلىٰ أوجِ اليَقينِ، حلَّالِ المُشكِلاتِ بِرأيِهِ الصَّائبِ، كشَّافِ المُعضِلاتِ بِنظرِهِ الثَّاقبِ، مُستَجمِعِ الكمَالاتِ والمَناقبِ، العلَّامةِ الفهَّامةِ اللَّوذعيِّ الأَلمعيِّ، آقا حُسَينِ بن الفَاضلِ الكامِلِ التَّقيِّ النَّقيِّ، جَمالِ الدِّينِ محمّدٍ الخونْساريِّ ـ أسعَدَ اللّهُ تعالَى جَدَّهُ ووفَّقَه تعالَى للعُروجِ إلىٰ أعلَى مَعارِجِ

← الأصول العامة للفقه المقارن للحكيم، ص ١٦٤ ـ ١٧٤.

مع كثرة المصادر والدّراسات وشهرة هذا الحديث الشّريف، نحن في غنىً عَن سرد رواياته ومصادره؛ لكن نتبرّك بنقل روايتين منه:

الرّواية الأولى:

هي ما رواه مسلم النّيسابوريّ في صحيحه:

«... ألا أيّها النّاس فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فاجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنّور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، ... وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي» (صحيح مسلم، طبعة دارالفكر، ج ٧، ص ١٢٢ و١٢٣).

والرّواية الثّانية:

هي ما رواه أبوعيسى التّرمذيّ في سننه:

«إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدود من السّماء إلىٰ الأرض وعترتي أهل بيتي؛ ولن يتفرقا حتّى يردا عليَّ الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما» (سنن التّرمذي، تحقيق عبدالرّحمن محمّد عثمان، طبعة دارالفكر، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ٣٨٧٦).

١. في المخطوطة بتشديد الرّاء.

اليَقينِ وسُلوكِ مَسالكِ المتَّقينَ واتِّباعِ آثارِ الأئمَّةِ الطّاهرينَ ـ صلواتُ اللّهِ عليهِم أجمعينَ ـ وقرَأَ على هذا الضّعيفِ جمًّا غَفيرًا من الفِقهِ والحَديثِ والرِّجالِ على أكمَلِ التّحقيقِ والتّدقيقِ، والتمسَ مِنّي أن أُجيزَ لَه روايَةَ مَا جازَ لِي روايَتُه، فاستخَرتُ اللّهَ تعالَى وأجَزتُ لهُ ـ وإن لَم أكُن أهلًا له! ـ أن يَروي ـ أدامَ اللّهُ تعالَى تأييدَه وكثَّرَ فِي العُلماءِ مثلَه ـ عنّي ـ رَحِمَنِي اللّهُ ـ جميعَ ما يجُوزُ لي روايَتُه مِن كُتبِ علمائِنا المتقدِّمينَ والمُتأَخِّرينَ، سيَّما كُتبَ الأحاديثِ، خصوصًا الكُتُب الأربعَة المتداولَةِ مِن الكافي ومن لايحضره الفقيه[1] والتهذيب /69/ والإستبصار للأبي جعفرين المحمَّدِين الثّلاثة ـ رضيَ اللّهُ تعالَى عنهم ـ.

فليَروِ عنّي ـ دامَ ظلُّه ـ هذِه الكُتبَ وغيرَها بأسَانِيدي الكَثيرةِ إلىٰ مؤلِّفِيهم:

مِنها مَا أخبَرني بِهِ الشَّيخُ الأعظَمُ والوَالدُ المُعظَّمُ[2]، شَيخُ فضَلَاءِ الزَّمانِ ومربِّي العُلماءِ الأعيَانِ، أفضَلُ المُحقِّقين، أكمَلُ المُدَقِّقين، الزّاهِدُ العابِدُ الوَرِعُ الثِّقةُ التَّقِيُّ النّقيُّ، المولَى عَبدُاللّهِ بن حُسَين التُّستَريّ[3] ـ أعلَى اللّهُ درجَتَه فِي الجِنانِ وحَشرَه معَ النَّبيِّ والأئمَّةِ الكِرامِ ـ، عَنِ الشَّيخِ الجَليل والفَاضلِ النَّبيل، نِعمَةِ اللّهِ بنِ أحمَد بنِ محمّدِ بنِ خاتُون العَامليّ[4]، عَن أبيهِ الشَّيخِ الحافِظِ المُتقِن، خُلاصَةِ الفُضلَاءِ والأتقِياءِ، الشَّيخ جَمَالِ الدِّين أحمَد[5]،

---

١. إنّ اسم هذا الجامع الحديثيّ الشّريف، كتاب من لا يحضره الفقيه ولفظة «كتاب» ـ كما لا يخفىٰ ـ جزءٌ من اسمه؛ لكنّ المجلسي الأوّل ـ طاب ثراه ـ سامح في التعبير مسامحةً شائعةً مشتهرة علىٰ ألسنة أهلِ العلم إلىٰ اليوم بشأن هذا الكتاب.

٢. يعبّر بهذا التّعبير عن الأُبُوّةِ الرّوحانيّة الّتي قد اعتقدوها في الشّيخ والأستاذ.

راجع عن هذا الاعتقاد ومنشإ ذلك التّعبير: منية المريد للشّهيد الثّاني، طبعة المختاريّ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

٣. راجع عنه: لؤلؤة البحرين، ص ١٤١؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٨٠؛ تراجم الرجال للاشكوريّ، ج ١، ص ٣٢٣ و ٣٢٤، رقم ٥٨٤؛ بحار الأنوار، ج ١٠٦، ص ٨٨ و ٨٩ (الهامش)؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٦، ص ٤٤.

٤. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٨٩، رقم ٢٠٤؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٨٥، رقم ٢٧٦؛ بحار الأنوار، ج ١٠٦، ص ٩٤ (الهامش)؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ٢٠، ص ١٨٨.

وانظر صورة إجازته للملّا عبدالله الشّوشتريّ (التّستريّ) المزبور، في: بحار الأنوار، ج ١٠٦، ص ٩٤ ـ ٩٦.

٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ٣٥، رقم ٢٦؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٨٨، رقم ٢٩٤ و ٢٩٨؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ٣، ص ٤٨ و ٤٩، رقم ٨٥٩.

عَن والِدِه الجَليلِ، شَمسِ‌الدِّين محمَّدِ بنِ خاتُون[١]، عنِ الشَّيخِ الأكمَل، جمَالِ‌الدِّينِ أحمَد بنِ الحاجّ عَلي[٢]، عَنِ الشّيخِ الفَاضلِ الكاملِ، زينِ‌الدِّين جَعفَرِ بنِ الحسام[٣]، عَنِ السَّيِّدِ الجليلِ والكاملِ النّبيلِ، حسَنِ بنِ نَجمِ‌الدّين[٤]، عَن شَيخِ عُلَماءِ الزَّمانِ وأفضَلِ فُضَلاءِ الأوانِ، السَّعيدِ الشَّهيدِ محمّدِ بنِ مَكّي[٥] ـ رَضيَ اللّهُ عَنهم أجمَعين ـ.

ح: وأخبَرني الشَّيخُ المُعظَّمُ والوالِدُ الأعظَمُ، شَيخُ‌الإسلامِ والمُسلِمينَ، علَّامةُ الزَّمانِ، رَئيسُ المُحدِّثينَ المُتقِنينَ، بهَاءُ الملَّةِ والحقِّ والدِّين محمَّد العامِليُّ الهَمْدانيّ[٦][٧] ـ أفاضَ اللّهُ تعالَى مَرَاحِمهُ الشَّريفةَ علَى تُربَتِهِ الزَّكيَّة ـ، عَن وَالِدِهِ الشَّيخِ الجَليلِ الفَاضلِ العَلَّامةِ الفهَّامة، حُسَينِ[٨] بنِ الشَّيخِ الفَاضلِ العالمِ العَاملِ عَبدِالصَّمَدِ بنِ الشَّيخِ الفَاضِلِ الزَّاهِدِ الوَرِعِ شَمسِ‌الدِّين مُحمَّد ـ أنَارَ اللّهُ بُرهانَهم ـ، عَنِ الشَّيخِ الأعظَمِ الأعلَمِ مُحيي مَا دَرَسَ مِن سُننِ المُرسَلينَ ومُحقِّقِ حَقائِقِ الأوَّلينَ والآخِرين، زَينِ‌الدِّين بنِ عليّ بنِ أحمَد بنِ

---

١. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٦١، رقم ١٦٢؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٠، رقم ٣٠٦؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١٧، ص ٥٨، رقم ١٠٦٩٩.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ٣٤، رقم ٢٤؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩١، رقم ٣١١؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ٢، ص ١٨٥، رقم ٧١٥.

٣. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ٤٥، رقم ٣٧؛ تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ١١٩؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ٥، ص ٢٨.

٤. هو حسن بن أيّوب بن نجم الدّين الأعرج الحسينيّ.
راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٦٣، رقم ١٦٨؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٨، رقم ٣٦٥.
وانظر أيضًا: تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ١٣٦ و ١٣٧، رقم ٩١.

٥. راجع عنه: لؤلؤة البحرين، ص ١٤٣ ـ ١٤٨، رقم ٦٠.
وللتّفصيل والتّدقيق حول حياته الطّيّبة ـ روّح اللّه روحه ـ راجع كتاب صديقنا المِفضال، الأستاذ الشّيخ رضا المختاريّ باسم الشّهيد الأوّل: حياته و آثاره.

٦. راجع عنه: لؤلؤة البحرين، ص ١٦ ـ ٢٣، رقم ٥؛ الرّوضة النّضرة، ص ٨٥ ـ ٨٧.
وللتّفصيل والتّدقيق حول حياته ـ قدّس اللّه نفسه ـ راجع كتاب الأستاذ الفقيد سعيد النّفيسيّ (بالفارسيّة) وكتاب الدّكتورة دلال عبّاس (بالعربيّة).

٧. الهمداني نسبة الى قبيلة هَمْدَان.

٨. راجع عنه: لؤلؤة البحرين، صص ٢٣ ـ ٢٨، رقم ٦.

جمَالِ‌الدّين بنِ تَقِي‌الدِّين صالح بنِ مشرق[١] ـ جَزاهُ اللّهُ عَنِ الإيـمانِ والمُـؤمنين أحسـنَ الجَزَاءِ بمُحمَّدٍ وآله الطَّاهِرينَ[٢] /70/، عَنِ الشَّيخِ الجَليلِ، أفضَلِ المُحقِّقينَ وأكمَلِ المُدقِّقينَ، مُروِّجِ مَذهبِ الأئمَّةِ المَعصُومينَ ـ سلَامُ اللّـهِ عَـليهِم أجـمَعينَ ـ، نُـورِالدِّيـنِ عـليِّ بـنِ عَبدِالعَالي[٣] ـ أنَارَ اللّهُ روحَهُ المُقدَّسَةَ.

ح: وأخبَرَنِي جمَاعَةٌ مِنَ الفُضلاءِ: مِنهُم الشَّيخُ الجَليلُ، أستاذُ الفُـضلاءِ أبُـوالشَّـرَفِ[٤] والشَّيخُ الصَّالحُ الكَامِلُ الفَاضِل عَبدُاللّهِ العامِليّ[٥]، عَن جَدِّي الفَاضِلِ العالِمِ العامِلِ، شَـيخِ الفُقَهَاءِ والمُحدِّثِينَ فِي زمَانِهِ الشَّريفِ، المَـولىٰ دَرويش مُـحمّد ﷺ[٦]، ابـنِ الشَّـيخِ الجَـليلِ

---

١. يُقرَأ في المخطوطة هكذا بالقاف؛ وكذا ضبطه بالقاف أيضًا بعض الفضلاء (انظر: نهاية الدّرايـة للـصّدر، طـبعة الغرباوي، ص ١٤٩، الهامش)؛ لكنّ الصّحيح هو «مشرف» بالفاء كما ضبطه جلّ المصادر الأصليّة (على سبيل المثال، انظر: الدّرّ المنثور، طبعة الحسينيّ، ج ٢، ص ١٥١؛ خاتمة المستدرك، للنّوريّ، ج ٢، ص ٢٥٣؛ التّحرير الطّاوسيّ، ص ٦٦٥؛ أمل الآمل، ج ١، ص ١٠٢؛ تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ٢١٢ و ٣٠٠؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ٣٨١؛ و...).

كان صالح، ابن مشرف هذا، من تلامذة آيةاللّه العلّامة الحلّي ـ قدّس اللّه روحه العزيز. راجع: الحقائق الزّاهرة، ص ٩٦.

٢. هو المعروف بالشّهيد الثّاني.

راجع عنه: لؤلؤة البحرين، صص ٢٨ ـ ٣٦، رقم ٧.

٣. الظّاهر المراد من نورالدّين عليّ بن عبدالعالي الموصوف بهذه الصّفات هو المحقّق الكركيّ.

راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٢١ و ١٢٢، رقم ١٢٩.

ولكن حول رواية الشّهيد الثّاني عن عليّ بن عبدالعالي، انظر: منية المريد، تحقيق المختاريّ، ص ٢٢ و ٢٣.

بناءً على بحث أخينا في اللّه الشّيخ المختاريّ، نورالدّين المذكور هو نورالدّين عليّ بن عبدالعالي الميسي.

راجع عنه: أمل الآمل، ص ١٢٣، رقم ١٣١.

وأنت خبير بأنّ الألفاظ والعبائر المستعملة في نصّ الإجازة، يظهر منها أنّ المجلسيّ قد أراد الكركيّ، دون الميسي ـ والعلم عند اللّه.

٤. هو القاضي أبوالشّرف الاصفهانيّ الّذي عدّه بعضُ الأفاضل من مشايخ مولانا محمّدباقر المجلسيّ. ولعلّه يعدّ من مشايخ الاثنين.

انظر: خاتمة المستدرك، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ٢، ص ٢٠٠ (الهامش) و ٢١٥.

٥. هو عبداللّه بن جابر بن عبداللّه العامليّ.

راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ٣٥٠ و ٣٥١.

٦. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ٧٣ و ٧٤.

الفَاضِلِ النَّبيلِ الزَّاهِدِ الوَرِعِ التَّقِيِّ النَّقِيِّ، الشَّيخ حَسَنِ النَّطَنزِيِّ العَامِلِيِّ، عَنِ الشَّيخِ نُورِالدِّين عَلِيِّ بنِ عَبدِالعالي[١].

ح: وبِأَسَانِيدِي المُتَكَثِّرَةِ غير مَا ذُكِرَ، عَنه ﷺ[٢] عنِ الشَّيخِ الفَاضِلِ العَالِمِ العَامِلِ السَّعيدِ، ابنِ عمِّ الشَّهيدِ ﷺ[٣]، شَمسِ‌الدِّين مُحَمَّد بنِ مُحَمَّد بنِ مُحَمَّد بن دَاوُد الشَّهِيرِ بابْنِ المُؤَذِّنِ الجِزِّينِيِّ[٤]، عَنِ الشَّيخِ الفَاضِلِ النَّبيلِ، ضِياءِالدِّين عَلي[٥]، نَجلِ الشَّيخِ الجَليلِ السَّعيدِ الشَّهيدِ، شَمسِ‌الدِّين محمَّدِ بنِ مكِّي، عَن أبِيهِ ـ قَدَّسَ اللّهُ أروَاحَهُم الزَّكيَّةَ الطَّاهِرةَ.

ح: وبِالإسنَادِ إلى الشَّيخِ شَمسِ‌الدِّينِ بنِ داود[٦]، عَنِ الشَّيخِ أبِي‌القاسِم عليِّ بنِ طيّ[٧]، عَنِ الشَّيخِ شَمسِ‌الدِّين العريضي[٨]، عَنِ السَّيِّد حَسَنِ بنِ أيُّوب الشَّهِير بابنِ نَجمِ‌الدِّين بنِ الأَعرَجِ الحُسَينِيِّ، عَنِ الشَّهيدِ ـ رَحمَهُم اللّهُ تعَالَى.

ح: وعَنِ الشَّيخِ شَمسِ الدِّين، عَنِ الشَّيخِ عِزِّ الدِّين حَسَن بنِ العشرة[٩]، عَن جَمالِ الإسلَامِ والمُسلِمينَ، الزَّاهِدِ الوَرِعِ التَّقِيِّ النَّقِيِّ أحمد بن فهد[١٠]، عَنِ الشَّيخِ

---

١. أي: الشّيخ نورالدّين عليّ بن عبدالعالي الميسي.

٢. أي: عن الميسي ﷺ.

٣. انظر: طرائف المقال، ج ٢، ص ٤٢٢.

٤. راجع عنه: طرائف المقال، ج ٢، ص ٤٢٢؛ بحارالأنوار، ج ١٠٥، ص ٣٥ (الهامش).
وانظر صورة إجازة الشّيخ شمس‌الدّين للشيخ عليّ بن عبدالعالي الميسي، في: بحارالأنوار، ج ١٠٥، ص ٣٥.
واعلم انّ «الجزين ـ بكسر الجيم والزّاي المشدّدة كذلك ثمّ المثناة التحتانية ثمّ النّون ـ، قرية من قرى جَبَل عامِل.» (طرائف المقال، ج ٢، ص ٤٢٢).

٥. راجع عنه: تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ٣١٣.

٦. أي: ابن المؤذّن الجِزّينّي.

٧. راجع عنه: تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ٣٠٨ ـ ٣١٠، رقم ٢٨٩؛ الضّياء اللّامع، ص ٩٣ و ٩٤؛ الدّر المنضود له ـ بتحقيق أخينا في اللّه الشّيخ محمّد بركت الشّيرازيّ ـ، ص ٦ ـ ١٣.

٨. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٠٢، رقم ٩١١.

٩. راجع عنه: لؤلؤة البحرين ١٦٨ ـ ١٧٠، رقم ٦٦؛ خاتمة المستدرك، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ٢، ص ٢٧٥ و ٢٧٦؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٥، رقم ٣٣٩.

١٠. راجع عنه: الضّياء اللّامع، ص ٩ و ١٠؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٢١.

زينِ الدِّين عَليّ بنِ الخازنِ الحائريّ[١]، عنِ الشَّهيد ﷺ[٢].

ح: وعَنِ الشَّيخِ شَمسِ الدِّينِ بنِ داود[٣]، عَنِ السَّيّدِ الأجلِّ المحقِّق السَّيّدِ عليّ بنِ دقماق الحَسَنِيّ[٤]، عنِ الشَّيخِ الفَاضِلِ المُحقِّق، شَمسِ الدِّين محمَّدِ بنِ شجاع القطَّان[٥]، عنِ الشَّيخِ المحقِّقِ أبي عَبدِاللّهِ المِقْدَادِ بنِ عَبدِاللّهِ السّيوريّ الحِلّي[٦]، عنِ الشَّهيدِ ﷺ[٧].

ح: وبهذا الإسنادِ عنِ المِقدادِ[٨] جميعَ مصنَّفاته/71/.

ح: وبالإسنادِ المتقدِّم إلىٰ الشَّيخِ جمالِ الدِّين أحمد بن فَهْد جميعَ مصنَّفاتِه.

ح: وبالإسنادِ المتقدِّم إلىٰ الشَّيخِ عزِّالدِّينِ بنِ العشرة إلىٰ الشَّيخِ شَمسِ الدِّين محمَّد بنِ نجدة الشّهير بـ«ابن عبدالعالي»[٩] عنِ الشَّهيدِ.

ح: وبالإسناد إلىٰ الشَّهيدِ الثّاني ﷺ، عن الشَّيخ الأجلِّ الأعلمِ أفضلِ المُتَأَخِّرينَ فِي العلمِ والعَملِ، السَّيِّد حسن[١٠] بن السَّيِّد جعفَر بن السَّيِّد فخرِالدِّين بن السَّيِّد حَسن بن

---

١. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ١٨٦، رقم ٥٥٣؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٧، رقم ٣٥٦؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١٣، ص ٩، رقم ٨١١٦؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ١، ص ٢٧٣.

٢. أي: الشّهيد الأوّل.

انظر إجازته لأبي الحسن عليّ بن الخازن المذكور، في: بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١٨٦ ـ ١٩٢.

٣. أي: ابن المؤذّن الجزّيني.

٤. راجع عنه: الضّياء اللّامع، ص ٩٢.

٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٧٥، رقم ٨١١؛ الفوائد الرّجاليّة لبحرالعلوم، ج ٣، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ١، ص ٣٩.

٦. هو المشهور بـ: الفاضل المقداد. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٢٥، رقم ١٠٠٢؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٧، رقم ٣٥٤؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١٩، ص ٣٤٨؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ٣، ص ١٠.

٧. أي: الشّهيد الأوّل.

٨. أي: الفاضل المقداد السّيوريّ.

٩. راجع عنه: خاتمة المستدرك، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ٢، ص ٢٧٧؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٠٩، رقم ٩٤١؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٧، رقم ٣٥٧؛ تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ٣٧٢ و ٣٧٣؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١٨، ص ٣١٣، رقم ١١٩٢١.

١٠. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ٤٩ و ٥٠؛ أمل الآمل، ج ١، ص ٥٦ و ٥٧، رقم ٤٤؛ تكملة أمل الآمل للصّدر، ص ١٣٧؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ٥، ص ٢٨، رقم ٢٧٥٧.

نَجمِ‌الدّين بن الأعرج الحُسَينيّ ﷺ عن الشّيخ عليّ بنِ عبدِالعالي[١].

ح: وبالإسنادِ عنهُ ـ رحمه اللّه تعالىٰ ـ، عن الشَّيخِ العالِمِ العاملِ جمالِ‌الدّين أحمد بنِ محمَّد بن خاتُون إلىٰ الشّهيدِ بالإسناد الأوَّل.

ح: وعن الشّيخِ جمال‌الدّين أحمد وجماعةٍ من فضلاءِ الأصحاب، عن الشَّيخ الأجلِّ الأكملِ نورالدّين عليّ بن عبدالعالي، عن الشَّيخِ الأعظم الأكمل نورالدّين عليّ بن هلالٍ الجزائريّ[٢]، عن الشَّيخ جمال‌الدِّين أحمد بن فَهْدٍ، عن الشَّيخ عليّ بن الخازنِ الحائريِّ، عن الشّهيدِ ﷺ.

ح: وأخبرني إجازةً السَّيِّدُ الجليلُ والفاضلُ النَّبيلُ الأمير شرفُ‌الدّين عليّ الحسينيُّ الحُسينيّ[٣] ـ دام ظلُّه ـ، عن السَّيِّد الفاضِل الكاملِ الأمير فَيْضِ‌اللّه[٤]، وعن الشَّيخ المحقِّق المدقِّق، الشَّيخ محمَّد[٥]، عن الشّيخ الجليل والفاضل النّبيل، الشَّيخ حسَن[٦]، عن الشَّيخ المحقِّق حُسَين بن عبدالصّمد[٧]، عن الشَّيخ الأعلَمِ الأفضلِ الشَّيخ زَينِ‌الدّين[٨].

---

١. أي: الميسي.

٢. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ١٦٩.

٣. هو الأمير شرف‌الدّين عليّ بن حجّةاللّه بن شرف‌الدّين عليّ بن عبداللّه بن الحسين بن محمّد بن عبدالملك الطّباطبائيّ الحسينيّ الشّولستانيّ.

راجع عنه: خاتمة المستدرك، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ٢، ص ١٨٠؛ الروضة النّضرة، ص ٤٠٢ و ٤٠٤.

٤. هو الأمير فيض‌اللّه ابن الأمير عبدالقاهر الحسينيّ التفريشيّ.

راجع عنه: الروضة النّضرة ٤٤٣ و ٤٤٤.

٥. هو الشّيخ محمّد بن الحسن سبط الشّهيدالثّاني.

راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٥١٩ و ٥٢٠.

٦. هو ابن الشّهيدالثّاني ـ رهما.

راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١٤٦ و ١٤٧.

٧. أي: والد الشّيخ بهاءالدّين محمّد العامليّ ـ رهما.

٨. أي: الشّهيدالثّاني.

كما ترى في هذا المقام الشّيخ حسن ابن الشّهيد الثّاني يروي عن والده ﷺ بواسطةٍ.

حول روايته هكذا انظر ما أفاده شيخ المشايخ الكِرام آقابزرگ الطّهرانيّ ـ طاب ثراه ـ في: الروضة النّضرة، ص ١٤٧.

ح: وعنِ السَّيِّدِ فَيضِ‌اللّه، عن السَّيِّد الجليلِ أبي‌الحسَن عليِّ بن الحُسينِ العامِليّ[١]، عنِ الشَّيخِ زينِ‌الدِّين ﷺ، عن الشَّيخِ عليِّ بن عبدالعالي ـ قدَّس اللّه روحَه.

ح: وعن الشَّيخِ الجليلِ والفاضل المعظَّم، ميرزا محمَّد الإستراباديّ ﷺ[٢]، عن الشَّيخ الجليلِ السَّعيد إبراهيم[٣] بن الشَّيخ الأكملِ نورِالدّين عليّ بن عبدالعالي، عن أبيه ـ روَّح اللّهُ أرواحَهم.

ح: وأخبرني إجازةً جماعةٌ من الفضلاء الأتقياء:

منهمُ الشَّيخُ الجليلُ الزّاهدُ الوَرِعُ، جابرُ بنُ عبّاسٍ النّجفيُّ[٤] /72/، والسَّيِّدُ التّقيُّ النّقيُّ، السّيِّد عبدُالكريم العامِليّ[٥]، عن سيِّدالمحقِّقين والمدقِّقين، السَّيِّد محمَّد بن السَّيِّد عليّ العامليّ، صاحب كتابِ المدارك[٦]، عن أبيه[٧]، عن الشَّهيدِ الثّاني، عن الشَّيخ نورِالدّين عليّ بأسانيده إلىٰ الشّهيد ـ رحمهم اللّه وأرضاهم ـ، عن الشَّيخِ الجليلِ، فخرِالمحقِّقين والمدقِّقين، أبي‌طالب محمَّد[٨] بن العلّامة، والسَّيِّد الجليلِ الطّاهرِ ذي‌المجدينِ المُرتضى عَميدالدّين عَبدِالمطَّلب[٩] بن السَّيِّد مجدالدِّين أبي‌الفوارس محمَّد بن عليّ بن الأعرج الحسينيّ والسَّيِّدِ العلّامة النَّسّابة المرتَضى النَّقيب تاجِالدّين أبي‌عبداللّه[١٠] محمّد[١١] بن

---

١. هو والد صاحب المدارك.
راجع عنه: خاتمة المستدرك، ج ٢، ص ٨٥؛ إحياء الدّاثر، ص ١٦٤ و١٦٥.
٢. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٤٩٧.
٣. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١١ و١٢.
٤. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١٠٥ و١٠٦.
٥. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٣٣٧.
٦. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٥٢٥؛ كتاب مدارك الأحكام له، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ١، ص ٢٨ ـ ٣٥.
٧. هو السّيّد الجليل عليّ بن الحسين العامليّ. مرّ ذكره.
٨. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٨٥ و١٨٦؛ الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ١٦ و١٧؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٩، رقم ٣٦٩؛ وكتابه إيضاح الفوائد، طبعة كوشانپور، ج ١، ص ٩ ـ ١٥.
٩. راجع عنه: الحقائق الزاهرة ١٢٧ و١٢٨؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٩، رقم ٣٧١.
١٠. في المخطوطة: ابوعبدلله.
١١. هو الّذي يعرف بـ: السّيّد تاج الدّين بن مُعَيّة.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٩٧ و١٩٨.

القاسم بن مُعيَّة الحسنيّ الدّيباجيّ والسّيّد الجليل العَريق الأصيل أحمد[١] بن أبي‌إبـراهـيم محمَّد بن محمَّد بن الحسن بن زُهرَةَ الحَلَبِيّ والسَّيِّد الكبير العالم مُهَنَّا بن سنان المَـدَنِيّ[٢]، والشَّيخ العلّامة مَلِكِ العلماء[٣] سلطان المحقّقين وأكمل المدقّقين قطب‌الملّة والدّين محمَّد بن محمَّد الرّازيّ[٤]، شارح المطالع وغيره، والشّيخ العلّامة ملك الأدباء والفضلاء، رضي‌الدّين أبي‌الحسن[٥] عليّ بن الشَّيخ جمال‌الدّين أحمد بن يحيَى المـعروف بـالمَزيدي[٦]، والشَّـيخ المحقّق زين‌الدّين أبي‌الحسن[٧] عليّ بن طراد المطارباذي[٨] وغيرهم من الفضلاء، عن الشَّـيخ الأجلّ العلّامة سلطان‌العلماء[٩] وترجمان الحكماء، جمال الملّة والحقّ والدّين الحسن[١٠] بن الشّيخ الفاضل العالم سديدالدّين يوسف بن عليّ بن مطهَّر الحلّي ـ قدَّس اللّهُ أرواحهم.

ح: وقال الشّهيد الثّاني ـ رحمه اللّـه تـعالىٰ ـ: «وأروي مـصنّفات ومـرويّات السَّـيِّد تاج‌الدّين بن مُعَيَّة المذكور وجميع ما يصحُّ عنه أيضًا عن وَلَدَي شيخِنَا الشَّهيد، أبي‌طالب محمّدٍ وأبي‌القاسم ضياءِالدّين عليّ، عن السَّيِّد تاج‌الدّين المذكورِ بغير واسطةٍ.

أمّا ضياءالدّين عليّ فبالإسناد إلىٰ الشَّيخ شمس‌الدّين بن داود عنه.

---

١. راجع عنه: الشّهيد الأوّل: حياته و آثاره، المختاريّ، ص ٧٤.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٢٨ و ٣٢٩، رقم ١٠٢٠؛ طرائف المقال، ج ١، ص ١٠٠، رقم ٣٧٨.

٣. في المخطوطة: ملك العلما (بدون الهمزة).

٤. راجع عنه: الحقائق الراهنة، ص ٢٠٠ و ٢٠١؛ الشّهيد الأوّل: حياته و آثاره، المـختاريّ، ص ٧٠ ـ ٧٣؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٩، رقم ٣٧٠.

٥. في المخطوطة: ابوالحسن.

٦. راجع عنه: الحقائق الراهنة، ص ١٣٤؛ الشّهيد الأوّل: حياته و آثاره، المختاريّ، ص ٧٣؛ طرائف المقال، ج ١، ص ١٠٠، رقم ٣٨٠.

٧. في المخطوطة: ابوالحسن.

٨. هو عليّ بن أحمد بن طراد.
راجع عنه: الحقائق الراهنة، ص ١٣٣ و ١٣٤؛ الشهيد الأوّل، حياته وآثاره، المختارى، ص ٧٣؛ طرائف المقال، ج ١، ص ١٠٠، رقم ٣٧٩.

٩. في المخطوطة: سلطان العلما (بدون الهمزة).

١٠. هو العلّامة الحلّيّ ـ روّح اللّه روحه العزيز.
للتّفصيل حول حياته راجع: انديشه‌هاي كلامي علامهٔ حلّي (تَرجَمه إلى الفارسيّة: أحمد نمائي).

وأمّا أبو طالب محمّد فبالإسناد إلى الشّيخ عزّالدّين بن العشرة عنه./73/

ورأيتُ خطَّ هذا السَّيِّدِ المعظَّمِ بالإجازةِ لشَيخنا السَّعيد شمسِالدّين محمّد بن مكّي ولوَلَديهِ محمّدٍ وعليٍّ ولأُختِهما أُمِّالحسن فاطمة[١] المَدعُوَّة «ستّ المشايخ» ولجَميعِ المُسلمينَ ممَّن أدركَ جزءًا مِن حياتِه بجميعِ ذلكَ عن مشايخه:

منهم: الشَّيخُ جمالُالدّين العلّامة والسَّيِّد مجدالدّين أَبُوالفوارسِ محمّد[٢] بنِ عليٍّ بن الأعرج، والد السَّيِّدِ ضِياءالدّين وعميدِالدّين ﷺ، والسَّيِّد الجليل النّسّابة علم الدّين المرتضَى[٣] بن السَّيِّد جلالِالدّين عَبدِالحميدِ بنِ السَّيِّدِ النّسّابةِ الطّاهر الأوحَدِ فخّار بنِ معد المُوسويّ والسَّيِّد رضيِالدّين عليّ[٤] بن السّيّد غياثِالدّين عبدِالكريمِ بن السَّيِّد جمالِالدّين أبيالفضائل أحمَد بنِ طاوس الحَسنِيّ والسَّيِّد كمالالدّين الحسن[٥] بن مُحمّد الآوي الحُسينيّ والشَّيخ صفِيّالدّين محمّد[٦] بن الشَّيخ نجيبِالدّين يحيَى بن سَعِيد والشَّيخ جمالالدّين يوسُف بن حماد[٧] والشّيخ جَلالِالدّين محمّد بنِ الكوفيّ[٨] وغيرِهِم عن

---

١. راجع عنها: الشّهيد الأوّل: حياته و آثاره، المختاريّ ٩٦ـ٩٨.
ينبغي للقارئ أن يتأمّل في أحوال هذه الفقيهة الصّالحة ـ رضي اللّه عنها وعن أبيها ـ، لاسيّما في الوثيقة الذّهبيّة الّتي عرّف بها الشّيخ المختاريّ في المصدر السّابق، وينظر كمالَ تعلّق هذه المرأة المثقّفة بتراثنا الخالد الدّينيّ وإيثارها في سبيل الحصول علىٰ هذا التّراث.

٢. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٩٣ و١٩٤.

٣. هو مؤلّف الأنوار السنيّة في المهديّ ﷺ.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٤١.

٤. هو وَلَد صاحب فرحة الغَرِيّ.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٤١ و١٤٢.

٥. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ٤٩ و ٥٠.

٦. هو ولد صاحب جامع الشّرائع؛ و«سعيد» هو جدّه الأعلىٰ، لا والد أبيه ـ كما لا يخفىٰ.
راجع عن صفيّالدّين هذا: الحقائق الزاهرة، ص ٢٠٨ و ٢٠٩.

٧. هو يوسف بن ناصر بن محمّد بن حماد.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ٢٤١.

٨. هو محمّد بن محمّد بن أحمد الكوفي.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٩٨ و١٩٩

مشايخِهم وجميع مصنَّفاتِ هٰؤلاءِ ومؤلَّفاتِهم.

ح: وبالإسناد إلى الشَّيخ أبي‌طالب محمَّد بن الشَّهيد جميعَ مصنَّفات ومرويّات والِدِه والشَّيخ فخرالدِّين بنِ المطهَّر عنه بغيرِ واسطةٍ بإجازةٍ سبقَتْ منه إليه.

ح: وبالإسنادِ المُتقدِّم إلىٰ الشّيخِ رضي‌الدّين عليّ بن أحمد المزيديّ وزين‌الدِّين عليّ بن طراد جميعَ مصنَّفات ومرويّاتِ الشَّيخ الجَليل الأديب تقي‌الدّين الحَسن بن عليّ بن داوُد الحِلّي[١] وعنهُ جميعَ مصنّفات ومرويّات الشَّيخِ المحقِّق شيخِ الطَّائفَة نجم‌الدّين أبي‌القاسِم جعفرِ بن سَعيد[٢] وجَميع مصنَّفات ومرويَّات السَّيِّد العلاّمة جمال‌الدِّين أبي‌الفضائل أحمَد[٣] بن مُوسَى بن جعفَر بن الطَّاوس الحسنيّ، مصنِّف كتاب البُشرى وكتاب ملاذ العلماء وكتاب حلّ الإشكال في معرفة الرّجال وغيرِها من الكُتبِ تمام اثنين وثمانين مجلّدًا كلّها مِن أحسنِ التَّصانيف ـ قدّس اللّهُ روحه ـ وجميعَ مصنّفات ومرويّات ولده السّعيد /74/، صاحبِ الكَرامات والمَقامَات، غياث‌الدّين عبدالكريم[٤]، وغيرهم.

وسيأتي ـ إن شاءاللّهُ تعالىٰ ـ ذكرُ مشايخِ هٰؤلاءِ الأفاضلِ واتِّصالهم بمَن تقدَّم.

ح: وعن السّيِّدِ غياثِ‌الدّين جميعَ مصنَّفات ومرويَّات الشّيخِ السّعيدِ المحقِّقِ سلطان‌الحكماء والفقهاء والوزراء نصيرالدّين محمَّد بن محمَّد بن الحسن الطّوسيّ[٥].

ح: وبالإسناد المُتقدِّم عن العلاّمة جمال‌الدّين بن مطهَّر عنه أيضًا، وعن السّيِّدِ غياث‌الدّين عنه أيضًا.

---

١. هو صاحب الرّجال المعروف بـ«رجال ابن داود».
راجع عنه: الحقائق الزّاهرة، ص ٤٣.

٢. هو المحقّق الحلّيّ، صاحب شرائع الإسلام وغيره.

٣. راجع عنه: الأنوار السّاطعة، ص ١٣ و ١٤.

٤. هو صاحب فَرحة الغَري. راجع عنه: تقديمنا على ترجمة فَرحة الغري للمجلسيّ الثّاني (طبع بتحقيقنا).

٥. هو أستاذ البشر، العقل الحادي عشر، الخواجه نصير الملّة والدّين الطّوسيّ ـ قدّس الله سرّه القدّوسي.
للتّفصيل والتّدقيق حول حياته الطيّبة راجع: أحوال و آثار خواجه نصير الدّين طوسي (بالفارسيّة) للسّيّد محمّدتقي مدرّس رضوي.

ح: وبالإسناد المتقدِّم إلىٰ الشَّيخ رضي‌الدّين المزيدي[١] جميعَ ما رواه عن مشايخِه مضافًا إلىٰ العلّامة منهم الشّيخُ الصّالحُ العالم شمسُ‌الدّين محمَّد[٢] بن أحمد بن صالح السّيبي القسيني[٣]، تلميذ السَّيِّد فخّار بن معد الموسويّ، ومنهم السَّيِّد رضي‌الدِّين بن معية الحَسَنيّ، ومنهم الشَّيخ العلّامة فخرالدّين أبُوالحسن عليّ بن يوسُف بن البوقي اللُّغويّ، والشَّيخ العالم صفيّ‌الدّين محمَّد بن نجيب‌الدِّين يحيَى بن سعيد، والشّيخ تقي‌الدّين الحسن بن داوُد والشّيخ الأفضلِ الأعلمِ شَيخِ‌الطّائفة وملاذها شمس‌الدّين محمَّد[٤] بن جعفر بن نما الحلّي، ومنهم والِدُه السَّعيدُ جمالُ‌الدّين أحمَدُ بنُ يحيَى المَزيديّ[٥] وغيرِهم عن مشايخهم بطُرُقِهم إليهم، وعن هؤلاءِ المشايخِ جميعَ مصنَّفاتِهم ومرويّاتِهم.

ح: وبالإسناد المُتَقدِّم إلىٰ السَّيِّد المرتَضى عميدِ‌الدِّين جميعَ ما يَرويهِ عَن والِدِه السَّعيد مجدِ‌الدِّين محمَّد بن عليّ بن الأعرج تلميذِ الشّيخِ يحيى بنِ سعيد والشَّيخ مُفيدِ‌الدِّين محمَّد[٦] ابن جهيم وغيرِهما وجميعَ ماروَاهُ عن جدِّه السَّعيد فخرِ‌الدِّين عليّ[٧] والسَّيِّد فخرِ‌الدِّين يروي عن السَّيِّد جلالِ‌الدّين عَبدِالحميد[٨] بنِ السَّيِّدِ فخّار عن والِدِه[٩] وغيره. وجميعَ ماروَاه عن الشَّيخِ رضي‌الدِّين عليّ[١٠] بن الشَّيخ سديدِ‌الدّين يوسُف بن المطهَّر ـ قدّس اللّهُ روحه.

---

١. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٣٤.

٢. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٤٨ و ١٤٩.

٣. «السّيب والقسين، كلاهما من نواحي الكوفة.» (الأنوار الساطعة، ص ١٤٨، الهامش).

٤. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٥٤ و ١٥٥.

٥. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٣.

٦. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٥٥.

٧. هو أبوالحسن فخرالدّين عليّ بن عزّالدّين محمّد الأعرج الحسينيّ الحلّي.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٤٦ و ١٤٧.

٨. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٠٨.

٩. أي: شرف‌الدّين أبوعليّ فخار بن معد بن فخار بن أحمد العلويّ الموسويّ الحائريّ.
راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٢٩ و ١٣٠.

١٠. هو صاحب العدد القوية وأخو العلّامة الحلّيّ.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٥٤.

ح: وبالإسناد إلىٰ الشَّيخ العلّامة فخرالدّين بن المطهَّر جميعَ ما رواهُ مضافًا إلىٰ والِدِه السَّعيدِ جمالِ الدِّين عن عمِّه رضيِ الدِّين عليّ بنِ يوسُف بن مطهَّرٍ، عن والدِه، سديدالدّين يوسُف، والشَّيخ نجم‌الدّين جَعفَر بن سَعِيد وغيرهما.

وأمّا مصنَّفات ومرويَّات /75/ الشَّيخ العلّامة فإنّا نرويها بطُرُقٍ أُخرى مضافَةً إلىٰ ما تقدَّمَ منها بالإسناد المُتَقدِّم، عنِ الشَّيخِ نورِالدِّين عليّ بن عبدالعالي ﷺ[1]، عن الشَّيخ الصّالح شمسِ‌الدِّين محمَّد[2] بن أحمد الصَّهيونيّ[3]، عن الشَّيخ المحقِّق جمال‌الدّين الشَّهير بـ«ابنِ الحاجّ عليّ»، عن الشّيخِ زينِ‌الدّين جعفرِ بن الحسام، عن السَّيِّد الجليلِ حسَن بنِ أيُّوب الشّهير بـ«ابن نجم‌الدّين» بن الأعرج الحسينيّ، عن السَّيِّدين الفقيهَينِ الأبرَّين، ضياءِالدِّين عبداللّهِ بن محمَّد بن عليّ بن الأعرج، وأخِيه السَّيِّد عميدِالدّين، والشَّيخ فخرالدّين جميعًا عن العلّامة ـ رضيَ اللّهُ عنهم.

ح: وعن شيخِنا الأكملِ نورِالدّين عليّ، عن الشَّيخ شمسِ‌الدّين بن داوُد، عن الشَّيخ زين‌الدِّين عليّ بن طيّ، عن الشَّيخ شمسِ‌الدّين محمَّد بن محمَّد بن عبداللّه القريضي[4]، عنِ السَّيِّد بدرِالدّين حسَن بن نجمِ‌الدّين، عن المشايخ الثَّلاثَة: ضياءِالدّين وعميدِالدّين وفخرالدّين، عن العلّامة.

ح: وعنِ الثَّلاثةِ جميعَ مصنَّفاتهم ـ رضيَ اللّهُ عنهم.

ح: وعن الشَّيخ شمسِ‌الدّين محمَّد بن داود، عن الشَّيخ عزِّالدّين حسَنِ بنِ العشرة، عن

---

١. أي: الميسي.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٣٧، رقم ١٤٧؛ طرائف المقال، ج ١، ص ٩٣، رقم ٣٢٧؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١٦، ص ٥٨، رقم ١٠١٩٤؛ خاتمة مستدرك الوسائل، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ٢، ص ٢٧٧.

٣. «الصّهيونيّ» نسبة إلى «صهيون» قلعة حصينة مكينة في طرف جبل كانت بيد الافرنج منذ دهرٍ حتّى استرجعها صلاح‌الدّين الأيّوبيّ سنة ٥٨٤ هـ.ق.

راجع: معجم البلدان، الحمويّ، ج ٣، ص ٤٣٦.

«الصّهيوني» في المخطوطة ـ كما ضبطناه ـ بفتح الصّاد، ولكنّ صاحب معجم البلدان ضبط «صهيون» بكسر أوّله.

٤. كذا في المخطوطة، ولكن ـ كما نبّه عليه العلّامة الرَّوضاتيّ في هامش مصوّرته ـ مرّ سابقًا بالعين المهملة.

العالِمِ الرَّبَّانيّ أحمَد بنِ فَهْد الحِلِّيّ، عنِ الشَّيخِ نظامِ الدِّين عليّ[1] بن عبدِالحَميدِ النّيليّ، عنِ المشايخِ الثَّلاثةِ، عن العلّامة.

ح: وعن الشَّيخِ شمسِ الدّين الصَّهيونيّ، عنِ الشَّيخِ عزِّ الدِّين حسَنِ بنِ العشرة، عنِ الشَّيخِ نظامِ الدِّين عليّ بن عبدِالحميدِ، عنِ الشَّيخِ فخرِالدِّين، عن العلّامة.

ح: ومنها عنِ الشَّيخِ الرَّبَّانيِّ الشَّهيدِ الثّاني بالإسنادِ المتقدِّمِ عن رَئيسِ الفُقهاءِ وأبُوعُذرِها[2]، السَّيِّد حسَنِ بن السَّيِّد جَعفرِ بنِ الأعرج الحُسَينيّ، عنِ الشَّيخِ نورِالدِّين عليِّ بنِ عبدِالعالِي بطُرُقه.

ح: ومنها عنِ الشَّهيدِ الثّاني، عنِ الشَّيخِ الجليلِ جمالِ الدِّين أحمَد بنِ خاتُون وغيرِه مِن الفُضلَاء، عن الشَّيخِ نورِالدِّين عليِّ بنِ عبدالعالي، عنِ الشَّيخ نورِالدِّين عليِّ بن هِلالٍ، عنِ الشَّيخِ الرَّبَّانيّ، أحمد بنِ فَهْد، عنِ الشَّيخِ عليّ بن عبدِالحَميدِ، عنِ المشايخِ الثَّلاثةِ، عنِ العلّامَة.

وعنِ الشَّيخِ نورِالدِّين عليٍّ جميعَ ما صنَّفَه وألَّفَه وروَاه عن مشايخِه مفصّلًا.

ح: وعنِ الشَّيخِ جمالِ الدِّين أحمَدَ، عن الشَّيخِ شمسِ الدِّين محمَّد الصَّهيونيّ، عن مشايخِه المتقدِّمين، عنِ العلّامة ـ رضِيَ اللّهُ تعالىٰ عنهُم ـ، عَن والِده الشَّيخ سديدِالدِّين /76/ يُوسُف، وعنِ الشَّيخِ المحقِّقِ نجمِ الدِّين جعفَر بنِ الحَسَن بنِ يَحيَى بنِ الحَسَن بنِ سَعيدٍ الحِلِّيّ، وابنِ عمِّه، الشَّيخ نَجيبِ الدِّين يَحيَى بنِ أحمَد بنِ يحيَى بنِ الحَسَن بنِ سعيد، والشَّيخِ مُفيدِالدِّين محمَّدِ بنِ جُهَيْم الأسَديِّ الحِلِّي، والسَّيِّدين السَّعيدَين الزَّاهدين البدلين: رضِيِ الدّين أبي القاسِم عليّ وجمالِ الدِّين أبي الفضائِل أحمَد، ابْنَيْ موسَى بنِ جعفَرِ بنِ محمَّدِ بنِ الطَّاوُس الحَسنِيّ ـ رضيَ اللّهُ تعالَى عنهُم ـ، جميعَ مصنَّفاتِهم ومؤلَّفاتِهم ومروِيَّاتهم عنهُم بغيرِ واسطَةٍ.

وأروِي مصنَّفات الشَّيخِ نجمِ الدِّين أبي القاسِم عاليًا عَن شيخِنا الشَّهيد، عَن الشَّيخِ العالِمِ الفَاضِلِ البَليغِ جلالِ الدِّين محمَّد بنِ الشَّيخِ الفَاضِلِ ملكِ الأُدباءِ شمسِ الدّين

---

١. هو نظام الدّين أبوالقاسم عليّ بن محمّد بن عبدالحميد النّيليّ.
راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٤١.

٢. راجع عن هذا التّعبير: الفائق للزّمخشريّ، طبعة دارالكتب العلميّة، ج ٣، ص ٩٢.

محمّد بنِ الكُوفِيّ، عنِ الشَّيخ نَجمِ‌الدّين بلَاواسطةٍ.

وأروِيها أيضًا عنِ الفاضِلَيْن عميدِالدِّين وفخرِالدِّين، عنِ الشَّيخ رضيِ‌الدّين عليّ بنِ يوسُف بنِ مطهَّر، عنِ المحقِّق.

وأروِيها أيضًا بالإسنادِ المتَقَدِّم عنِ السَّيِّدِ تاجِ‌الدِّين بن مُعَيَّة الحَسنِيّ، والشَّيخ رضِيِ‌الدِّين عليّ بن أحمَد المزيدِيّ والشَّيخ زينِ‌الدِّين عليّ بن طراد جميعًا عن الشَّيخِ صفِيِ‌الدِّين محمّد بنِ يحيَى بنِ سعيدٍ، عن عمِّه المحقِّق ـ رضي اللّهُ تعالىٰ عنهم.

وعنِ الجماعَة كلِّهم جميعَ مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ العلّامة، قُدوةِ المَذهبِ، نجيبِ الدِّين أبي‌إبراهيم محمَّدِ بنِ جعفرِ بن أبي البقا هِبَةِ اللّهِ بن نمَا الحِلّيّ ومصنَّفات ومرويَّات السَّيِّد السَّعيد العلّامَة المرتَضى إمامِ الأُدباء والنَّسّاب والفقهاء شَمس الدِّين أبي عليّ فخار بنِ معد المُوسويّ ومصنَّفات ومرويَّات الشَّيخِ العلّامَةِ قُدوةِ المَذهبِ، السَّيِّد السّعيد محيي‌الدِّين أبي حامِد محمَّد[1] بنِ أبي‌القاسِم عبداللّهِ بن عليّ بن زُهرَة الحُسينِيّ[2] الصَّادقِيّ الحلَبيّ.

وعنِ المشايخِ الثَّلاثةِ جميعَ مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ المحقِّق المدقِّق فخرِالدِّين أبي‌عبداللّه محمَّد[3] بن إدريس الحلّيّ، ومصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ السَّعيد رشيدالدِّين أبي‌جعفر محمَّد[4] بن عليّ بن شهراشوب المازندَرانيّ ومصنَّفات ومرويَّات الشَّيخِ الفَاضِلِ العالمِ البدل /77/ أبي‌الفَضل سديدِالدِّين شاذانِ بن جبرئيلِ القُمّي[5]، كلّ ذٰلكَ بغيرِ واسطةٍ إلَّا

---

١. هو ابن أخي صاحب غُنية النّزوع.
راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٦٠ و ١٦١.

٢. كذا في الأصل، و لكنّ المعروف هو: «الحسنيّ».

٣. هو محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن حسين بن قاسم بن عيسى العجليّ الحلّيّ، صاحب السّرائر.
راجع عنه: النّقات العيون ٢٤٩ و ٢٩٠ و ٢٩١.

٤. هو رشيدالدّين أبوعبداللّه محمّد بن عليّ بن شهرآشوب بن أبي‌نصر بن أبي‌الجيش السَّرَويّ المازندراني، صاحب مناقب آل أبي طالب ومعالم العلماء وغيرهما.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢٧٣ و ٢٧٤.

٥. هو سديد الدّين أبوالفضل شاذان بن جبرئيل بن اسماعيل بن أبي‌طالب القمّي، نزيل المدينة المنوّرة، صاحب الفضائل وإزاحة العلّة.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ١٢٨.

في الشَّيخ نجيبِ‌الدّين بن نما فإنَّه يروي عن شاذان بواسطةِ الشَّيخِ السّعيدِ أبي‌عبداللّه محمَّدِ بنِ جعفرِ المشهديّ[١].

ح: وبالإسنادِ عن السّيِّد فخّار جميعَ مصنَّفات الشَّيخ أبي‌زكريَّا يحيى[٢] بن عليّ بن البطريق الحِلِّيّ ورواياته، وجميعَ مصنَّفات الشَّيخِ الفَاضِلِ المحقِّقِ المدقِّق عميدِالرُّؤساء هبةاللّه[٣] بن أحمَد[٤] بنِ حامِد بنِ أحمدَ بنِ أيُّوب عنهُما بغيرِ واسطةٍ.

وعنِ الشَّيخِ محمَّد بن إدريس جميعَ مصنَّفاتِ السَّيِّد الطَّاهِرِ أبي‌المكارِم حَمزة[٥] بن علي بنِ زُهرة وعَن ابنِ أخِيهِ السَّيِّد مُحيِي‌الدِّين محمَّد المُتقَدِّم عَنهُ وجميعَ مصنَّفاتِ ومروياتِ الشَّيخ عربيّ[٦] بن مسافر العبادي والشَّيخ نجم‌الدّين عبداللّه بن جعفَر[٧] الدوريَسْتي[٨].

وعن الشَّيخ شاذان بن جبرئيل جميعَ مصنَّفات ومروياتِ الشَّيخِ الجليلِ أبي‌عبداللّه

---

١. هو محمّد بن جعفر بن عليّ بن جعفر المعروف بـ: ابن‌المشهديّ، صاحب المزار المعروف.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢٥٢ و٢٥٣.

٢. هو يحيى بن الحسن بن الحسين بن عليّ الأسديّ الحلّيّ الرّبعي، المعروف بـ: ابن‌البطريق.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ٣٣٧ و٣٣٨.

٣. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٢٠٠ و٢٠١.

٤. الظّاهر أنّ «بن أحمد» زائدة وأنّه سَهَا قَلَمُه الشّريف في المقام.

٥. هو صاحب غنية النّزوع.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ٨٧ و٨٨.

٦. هو أبومحمّد عربيّ بن مسافر العبادي الحلّيّ.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ١٧٢.

٧. هو نجم‌الدّين أبومحمّد عبداللّه بن جعفر بن محمّد بن موسى بن جعفر بن محمّد بن أحمد بن العبّاس بن الفاخر الدّوريستي.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ١٦٢ و ١٦٣.

٨. ضبط المجلسيُّ الأوّل «الدوريَستي» ـ بفتح الياء ـ كما تقرأ واضحةً في المخطوطة، وهو نسبة إلى «دوريست» الّذي يقال له اليوم «دَرَشت» وكان يومئذٍ قرية من قرى الرّي.
من الجدير بالذّكر أنّي رأيتُ عدّةً من المعاصرين أنّهم يقرؤون «دوريست» بكسرِ الرّاء خلافًا لما نصّ عليه الحمويّ وهو «دُوريَست» بضمّ الدّال وسكون الواو والرّاء أيضًا ثمّ ياء مفتوحة ...
نحن أبقينا ضبط المجلسيّ في النصّ محافظةً على المنقول‌عنه ورعايةً للأمانة العلميّة وموافقةً لما ضبطه الحمويّ في معجمه (أي: دُوزَيست).

جعفَر[١] بن محمَّد الدُّوريَستي، تلميذِ الشَّيخِ المُفيد.

وعن شاذان، عن الشَّيخ الفقيه، عبداللّه[٢] بن عمر الطّرابلسيّ، عن القاضي عبدِالعزيز[٣] بنِ أبي‌كامل، عن الشَّيخ أبي‌الفتح محمَّد[٤] بن عثمان الكراجكيّ جميعَ تصانيفِه.

وعن شاذان[٥] وعن الشَّيخِ الفَقيهِ أبي‌محمَّدٍ رَيْحان[٦] بنِ عبدِاللّهِ الحبشيّ، عنِ القاضي عبدِالعزيز، عنِ الشَّيخِ الكراجكيّ أيضًا.

وعنِ القاضِي عبدِالعزيزِ أيضًا جميعَ مصنَّفات الشَّيخ الفقيهِ السَّعيد خليفةِ المُرتَضىٰ في البِلَادِ الحَلَبِيَّة، أبي‌الصَّلَاح تقيّ[٧] بنِ نَجْم الحَلَبيّ.

وعن الشَّيخِ شاذان، عن أبي‌القاسم العِمَاد محمَّد[٨] بن أبي‌القاسِم الطَّبريّ مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ الفقيهِ أبي‌عليّ الحَسَن[٩] بن الشَّيخ الأَجَلّ شَيخِ الطَّائفة أبي‌جَعفَر محمَّد[١٠] بن الحَسَن الطُّوسيّ ﷺ.

وعن أبي‌عليّ مصنَّفات ومرويَّات والده الشَّيخ أبي‌جعفرٍ ـ رضي اللّهُ تعالىٰ عنهم ـ، من

---

١. راجع عنه: مشايخ فقه و حديث در جماران، كلين و درّنشت (بالفارسيّة)، ص ١٥٩ ـ ٢١٨.

٢. راجع عنه: النقات العيون، ص ١٦٥ و١٦٦.

٣. راجع عنه: النّابس، ص ١٠٦.

٤. هو محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكيّ.
راجع عنه: النّابس، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

٥. كذا في الأصل؛ والظّاهر أنّ الواو زائدةٌ.

٦. راجع عنه: النقات العيون، ص ١٠٨.

٧. هو صاحب الكافي في الفقه وتقريب المعارف.
راجع عنه: النّابس، ص ٣٩.

٨. هو صاحب بشارة المصطفىٰ ﷺ لشيعة المرتضىٰ ﷺ.
راجع عنه: النقات العيون، ص ٢٤٢.

٩. راجع عنه: النقات العيون، ص ٦٦ و٦٧.

١٠. هو صاحب الاثنين من كتبنا الأربعة الحديثيّة وهكذا الاثنين من الأربعة الرّجاليّة وهكذا هو مجدِّد الفقه ومهذِّب الأصول وموضِح الكلام ومن توّج التّراث القُرءانيّ الإماميّ بـ: تفسير التّبيان.
للاطّلاع علىٰ جوانب من حياته الطّيّبة وتراثه الفكريّ الخالد راجع: رسالة الشّيخ آقابزرگ الطّهرانيّ المطبوعة في مقدّمة التّبيان والنّهاية (ص ٤ ـ ٤٨).

جملَتها كتابُ /78/ تهذيب الأحكام والاستبصار وغيرهما من كُتُب الحديثِ والتَّفسيرِ والفِقهِ والأصولِ.

وعن الشَّيخ أبي جعفر مصنَّفات ومرويَّات السَّيِّد المُرتَضىٰ علمِ الهُدىٰ عليّ[١] بن الحُسَين الموسويّ ومصنَّفات ومرويَّات أخِيه السَّيِّدِ الرَّضيّ[٢] الَّتي من جملتها كتابُ نهج البلاغة و مصنَّفات الشَّيخ سلّار[٣] بنِ عبدِالعزيزِ الدَّيلميّ ومصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ أبي عبداللّه الحسَين[٤] بنِ عبيداللّه الغضائريّ الَّتي من جملتها كتاب الرِّجال[٥] ومصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ الجليل الضَّابط أبي عمرٍو الكَشِّي[٦] بواسطَةِ الشَّيخِ الجَليلِ هارون بن موسى تلعكبريّ[٧] وجميعَ مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ المفيدِ[٨]، محمَّد بنِ محمَّدِ بن النّعمان ـ رحمهم اللّه تعالى ـ.

وعن الشَّيخِ المُفيدِ جميعَ مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخِ الأجلِّ العالمِ الفقيهِ، الصَّدوق[٩]، أبي جعفر محمَّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القُمّي، منها كتاب من لايحضره

---

١. راجع عنه: التّابس، ص ١٢٠ و١٢١.

٢. راجع عنه: التّابس، ص ١٦٤ و١٦٥.

٣. هو صاحب المراسم. راجع عنه: التّابس، ص ٨٦.

٤. راجع عنه: التّابس، ص ٦٤.

٥. حول هذا الكتاب وهذا الطّريق إلى الكتاب ونسبته إلى حسين بن عبيداللّه الغضائريّ، راجع: معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١، ص ٤٤؛ كلّيّات في علم الرّجال للشّيخ السّبحانيّ، ص ٨٤ـ٨٧؛ سماء المقال، طبعة الحسينيّ القزوينيّ، ج ١، ص ١٤ـ٢٢.

٦. هو أبوعمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشّيّ.
و«كَشّ» من بلاد ماوراء النّهر.
راجع عنه: رجال النّجاشي، طبعة العلّامة الشّبيريّ الزّنجانيّ، ص ٣٧٢، رقم ١٠١٨؛ رجال العلّوسيّ، طبعة القيّوميّ الاصفهانيّ، ص ٤٤٠، رقم ٦٢٨٨؛ الفهرست للشّيخ الطّوسيّ، طبعة القيّوميّ الاصفهانيّ، ص ٢٧، رقم ٦١٤؛ مقدّمة الشّيخ القيّوميّ على اختيار معرفة الرّجال (بتحقيقه، ص ٨ـ١٢).

٧. راجع عنه: نوابغ الرّواة، ص ٣٢٨، ٣٢٩.

٨. راجع عنه: التّابس، ص ١٨٦، ١٨٧؛ نظرات في تراث الشّيخ المفيد لشيخنا في الإجازة آيةاللّه العلّامة السّيّد محمّدرضا الحسّينيّ الجلاليّ ـ دام علاه ـ؛ انديشه هاي كلامي شيخ مفيد (تَرجَمَه إلى الفارسيّة أحمد آرام ـ ره ـ).

٩. راجع عنه: نوابغ الرّواة، ص ٢٨٧ و٢٨٨.

الفقيه، ومصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ الفقيه ابن أبي القاسِم[١] جعفَر[٢] بنِ قُولويه.

وعنِ الصَّدوق محمَّد مصنَّفات ومرويَّات والِدِه عليّ[٣] بن الحُسين.

وعن ابنِ قولويه جميعَ مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخِ الأكمل ثِقةِ الإسلام[٤] أبي جعفَر محمَّد بنِ يعقُوب الكُلَيْنِيّ[٥] الّتي من جُملتِها كتابُ الكافي وهو خمسون كتابًا بالأسانيد الّتي فيه لكلِّ حديثٍ مُتَّصِلَة بالأئمَّةِ المعصومين ـ صلوات اللّهِ عليهم أجمعين ـ، عن رسولِ اللّهِ ﷺ، عن اللّه ـ عزّ وجلّ ـ.

ولنا طريقٌ آخر إلىٰ الشَّيخِ المُفيدِ ومَن قَبلَهُ، أعلَى مِن ذلكَ، عنِ السَّيِّدِ فخَّار المُوسويّ ـ بالإسناد إليه المتقدِّم ـ، عن شَاذَانِ بنِ جبرئيل، عَن جعفرِ الدُّوريَستِي، عن المفيدِ، عن الدُّوريَستِي عَن أبيهِ محمَّد، عنِ الصَّدوقِ ابنِ بَابويه.

وعن شَاذَان عنِ السَّيِّدِ أحمَدَ[٦] بنِ مُحمَّد المُوسَويِّ، عنِ ابنِ قدامة[٧]، عنِ الشَّريفِ المُرتضَى، وأخِيهِ، السَّيِّد الرَّضي، وعنِ الشَّيخِ جعفرِ بنِ محمّد الدُّوريَستِي، عنِ الرَّضي وأخِيه المُرتَضَى أيضًا.

---

١. كذا في الأصل، والصّواب هو «أبي القاسم»، لأ «ابن أبي القاسم».

٢. هو أبوالقاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي (المتوفّى ٣٦٨هـ.ق.).
راجع عنه: رجال النّجاشي، طبعة العلّامة الشّبيريّ الزّنجانيّ، ص ١٢٣ و ١٢٤، رقم ٣١٨؛ رجال الطّوسيّ، طبعة القيّوميّ الاصفهانيّ، ص ٤١٨، رقم ٦٠٣٨؛ الفهرست للشّيخ الطوسيّ، طبعة القيّوميّ الاصفهانيّ، ص ٩١ و ٩٢، رقم ١٤١؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ١، ص ٣٩١ و ٣٩٢؛ نوابغ الرّواة، ص ٧٦ و ٧٧؛ ومقدّمة الشّيخ القيّوميّ علىٰ كتابه كامل الزّيارات (بتحقيقه، ص ٥ ـ ٢٠).

٣. راجع عنه: رسالة سيّدنا الأستاذ آيةاللّه الجلاليّ ـ دام علاه ـ الّتي طُبعتْ مقدّمةً لكتابه القيّم الإمامة و التّبصرة مِنَ الحيرة.

٤. ليس هذا اللّقب في إجازة الشّهيد الثّاني للشّيخ حسين بن عبدالصّمد ويُوجَد هنا. بناءً علىٰ هذا، لا يبعد قول من قال محتملًا: أوّل من لقّب شيخنا الكلينيّ بهذا اللّقب، هو الشّيخ بهاءالدّين العامليّ أو رجل قريب من طبقته؛ والعلم عند اللّه.

٥. هو إمام محدّثي الإماميّة. راجع عنه: نوابغ الرّواة، ص ٣١٤.

٦. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٧؛ طرائف المقال، ج ١، ص ١٢١؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ٣، ص ١٣٠، رقم ٩٥٩.

٧. هو القاضي أبوالمعالي أحمد بن عليّ بن قدامة. راجع عنه: النّابس، ص ٢١.

وبالإسنادِ المُتقدِّمِ إلىٰ المُحقِّق المعظَّم خواجه نَصيرِالدّين الطُّوسِيّ، عَـن أبـيهِ[١]، عـنِ السَّيِّد فَضلِاللّهِ الحَسَنِيّ[٢]، عنِ المُرتضَى الرَّازِيّ[٣] عَن جَعفَر بن مـحمَّد الدُّوريَسـتِي، عـنِ السَّيِّدِ الرَّضيّ.

وبالإسنادِ المُتقدِّمِ إلىٰ السَّيِّدِ غياثِالدِّين بنِ أحمَدَ بنِ طاوُس، عنِ السَّيِّدِ جَلالِالدِّيـن عَبدِالحميدِ بنِ السَّيِّدِ فَخَّارِ المُوسويّ، /79/ عنِ الشَّيخِ بُرهَانِالدِّين القَزوِينِيّ[٤]، عنِ السَّـيِّدِ هبةِاللّهِ بنِ الشَّجريِّ النَّحوِيِّ[٥]، عنِ ابنِقدامة، عنِ السَّيِّدِ الرَّضيّ.

ح: وبالإسنادِ المُتقدِّمِ إلَـى الشَّـيخِ رَشِـيدِالدِّيـن مـحَمَّدِ بـنِ شَـهْرَاشُـوب السَّـرَويّ المَازَنْدرانِيّ، عنِ السَّيِّدِ المنتهى[٦] ابنِ أبِيزَيْد بْـنِ كـيايكى[٧] الحُسـينيّ الجُـرْجَانيّ، عَـنِ السَّيِّدِ الرَّضيّ.

ح: و عنِ ابنِ شَهْراشوب، عَنِ السَّيِّدِ فضلِاللّهِ بن عـليّ الرَّاوَنـدِيّ، عـن عَـبدِالجَـبَّارِ المُقرِي[٨]، عَن أبِيعليّ، عَن وَالِدِه، عَن السَّيِّد الرَّضِيّ ـ رَضِيَ اللّهُ تعالَىٰ عَنهُم.

وعَن ابنِ شَهْرَاشُوب، عَن السَّيِّد أبِيالصَّمصام ذِيالفقار[٩] بنِ معبد الحَسَنِيّ المَـروزِيّ،

---

١. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٥٦.

٢. أي: السّيّد أبوالرّضا ضياءالدّين فضلاللّه بن عليّ بن هبةاللّه الرّاونديّ الكاشانيّ.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢١٧.

٣. راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢٩٧.

٤. راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

٥. راجع عنه: النّقات العيون، ص ٣٣٣.

٦. راجع عنه: النّقات العيون، ص ٣٠٩؛ خاتمة المستدرك، ج ٣، ص ٩٠ و ٩١.

٧. قد ضبط في عدّة من المصادر بصورة: «كيايكي»؛ واللّفظ فارسيّ.
قال بعضُ أهل العلم تذييلًا لكلمة «كيايكي»: «أوكياي كي وفي بعض النّسخ: كياكي؛ ومعناهما: كبير الكبراء». (النّقات العيون، ص ٣٠٩، الهامش).

٨. راجع عنه: النّابس، ص ١٠٣؛ النّقات العيون، ص ١٥٢ و ١٥٣.

٩. راجع عنه: النّقات العيون، ص ٩٩ و ١٠٠؛ خاتمة المستدرك، ج ٣، ص ١١٤؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١١٥ و ١١٦؛ رياض العلماء، ج ٢، ص ٢٧٨؛ أعيان الشّيعة، ج ٦، ص ٤٣٢؛ فهرست منتجب الدّين، طبعة المحدّث الأرمَويّ، ص ٦٢، رقم ١٥٧؛ جامع الرّواة للأردبيليّ، ج ١، ص ٣١٤؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ١٠٣.
«ذوالفقار بالفتح وضبطه بعض بالكسر ولكن الخطابي نسبه للعامّة» (الكنى و الألقاب، ج ١، ص ١٠٤).

عنِ الشَّيخِ أبِي‌عبدِاللّهِ محمَّد بنِ عليٍّ الحلوانيّ[١]، عنِ السَّيِّدَينِ السَّعيدَينِ البَدَلَين: عليّ ومحمَّد المُرتضَى والرَّضِي ـ قدَّسَ اللّهُ روحَيهما ونوَّر ضريحَيْهُما.

ح: وعنِ السَّيِّد أبي الصَّمصامِ الحُسَينيّ[٢] مصنَّفاتِ الشَّيخِ أبِي‌العبَّاس أحمَد[٣] بن عَليّ بنِ أحمَد بن العبَّاس النَّجاشيّ الَّتِي مِن جُملَتها كتَاب الرِّجال.

وعنِ النَّجاشِيّ مصنَّفات الشَّيخ أبي‌عبداللّهِ الحُسين بن عُبيداللّهِ الغضائريّ.

هٰذَا مَا اقتَضاهُ الحَالُ من ذِكرِ الطَّرِيقِ المُشتَرَكِ إلىٰ مَن ذُكِرَ مِن الأصحابِ ـ رضوانُ اللّهِ تعالَى عليهم.

ولنَا إلَى الشَّيخِ السَّعيدِ أبِي‌جَعفَر محمَّد بنِ الحَسَن الطُّوسِيّ ـ قدَّسَ اللّهُ تعالَىٰ رُوحَه ـ طُرقٌ أُخرَىٰ مُضَافَة إلىٰ مَا تقدَّمَ:

فمنها[٤] عن السَّيِّدِ رضِيّ‌الدِّين عليّ بن طاوُس الحسنِيّ، عنِ الشَّيخ حُسَين[٥] بن أحمَد السّوراويّ، عن محمَّد بن [أبي] القاسِم الطَّبريّ، عن الشَّيخِ أبي‌عليّ، عَن والِدِه، الشَّيخ أبِي‌جعفَر.

ح: وعنِ السَّيِّدِ رضِي‌الدِّين، عن الشَّيخِ عليّ[٦] بنِ يَحيَى الخَيّاط، عن عربى بن مسافر العبادي، عن محمَّد بن [أبِي]القاسِم الطَّبرِيّ، عن أبي‌عليٍّ، عن والده.

ح: وعن السَّيِّدِ رضِي‌الدِّين بن طاوُس، عن أسعَدِ[٧] بنِ عبدِالقاهِرِ الاصفهانيّ، عن

---

١. راجع عنه: التأسي، ص ١٧٣.

٢. كذا في الأصل؛ والصّواب هو: «الحَسَنيّ» ـ كما مرّ.

قال محقّق الخرائج و الجرائح: «منهم من ذكر نسبه إلىٰ أحد أجداده وهو إبراهيم بن موسى فجعل فيما بعد موسى الكاظم عليه السلام، لذا اشتبه على البعض أنّه حُسَينيّ. والصّحيح أنّه إبراهيم بن موسى الجون بن عبدالله المحض بن الحسن المثنّى بن الحسن بن عليّ بن أبي‌طالب.» (الخرائج و الجرائح، ج ٢، ص ٨٧٢، الهامش).

٣. راجع عنه: التأسي، ص ١٩.

٤. في المخطوطة: «وفمنها»؛ والظّاهر أنّه حكّت الواو.

٥. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٤٥ و ٤٦.

٦. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١١٨ و ١١٩.

٧. هو مؤلّف رشح الولاء.

راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٧.

أبي الفَرَج عليّ [١] بن أبي الحُسَين الرَّاونديّ، عَن أبي جعفَر محمَّد [٢] بنِ عليّ بنِ الحَسنِ الحلَبيّ، عن الشَّيخ أبي جعفَر.

ح: وعن السَّيِّد رضي الدِّين، عن السَّيِّد مُحيي الدِّين أبي حامِد محمَّدِ بنِ زُهرَة الحَلَبيّ، عَن الشَّيخ أبي الحَسَن يَحيَى بن الحَسن بن البِطريق الأَسديّ، عنِ العِمادِ محمَّد بنِ القاسِم الطَّبريّ، عنِ الشَّيخ أبي عليٍّ، عن والِدِه.

ح: و بالإسنادِ المُتقدِّم إلىٰ المحقِّق السَّعيد خواجِه نصيرِ الدِّين الطُّوسِيّ، عَن والِدِه، عَن السَّيِّد فضلِ اللّهِ الرَّاونديّ، عن السَّيِّدِ المُجتَبَى [٣] بنِ الدَّاعِي /80/ ، وعنِ الشَّيخ أبي جعفرٍ.

ح: وبالإسنادِ المُتقدِّم إلىٰ العلّامَة بن المطهَّر، عَن والِدِه عن الشَّيخ يَحيَى [٤] بن محمَّد بن الفَرج السُّوراوي، عن الفَقيه الحُسينِ [٥] بن هبة اللّهِ بن رطبة، عن أبي عليٍّ، عن والِده.

وعنِ العلّامَة عَن والِدِه، عَن السَّيِّد أحمَد بن يوسُف العُرَيْضِيّ العَلَويّ، عَن برهانِ الدِّين محمَّد بنِ محمَّد الحَمْدانيّ القزوينيّ، عن السَّيِّد فضلِ اللّهِ بن عليّ الرّاونديّ، عنِ السَّيِّد عمادِ الدّين أبي الصَّمصام ذي الفقار بن معبد الحَسَنِيّ، عنِ الشَّيخ أبي جعفرٍ.

ح: وبالإسنادِ المُتقدِّم إلىٰ شَيخِنا الشَّهيدِ، عنِ الشَّيخ رضِي الدِّين عليّ بنِ أحمَد المزيديّ، وزينِ الدِّين عليّ بن طراد المطارباذيّ، عنِ الشَّيخ العلّامَة تقِي الدِّين ابنِ داوُد، عنِ الشَّيخ نجمِ الدِّين جعفَر [٦] بنِ الحَسن بن يحيَى بن الحَسَن بن سَعِيد، عَن أبيهِ [٧]، عَن أبيهِ يحيَى الأكبَر [٨]،

---

١. راجع عنه: الثّقات العيون، ص ١٩٠ و١٩١.

٢. راجع عنه: التأسي، ص ١٧٠.

٣. راجع عنه: الثّقات العيون، ص ٢٤٠.

٤. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٢٠٦ و٢٠٧.

٥. راجع عنه: الثّقات العيون، ص ٨٣.

٦. أي: المحقّق الحلّي، صاحب شرائع الإسلام.
راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٣٠.

٧. هو الحسن بن يحيى الأكبر بن الحسن بن سعيد الحلّيّ.
راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٤٥.

٨. هو أبوزكريّا يحيى بن الحسن بن سعيد، الشّهير بيحيى الأكبر.
راجع عنه: الثّقات العيون، ص ٣٣٨.

عن عَرَبِيّ بنِ مُسافِر، عن الياس [١] بنِ هشَام الحائِريّ، عنِ الشَّيخ أبي عليٍّ، عَن والِدِهِ.

وعَن مشايخ السَّيّدِ فخَّارِ الَّذين تقدَّمُوا، إلىٰ المُفيد وغيرِهِ.

قال الشَّيخُ مُحمّدُ بن صالح: روَى لي السَّيّدُ فخار في السَّنةِ الَّتي تُوُفِّيَ فيهَا عليه السلام وهيَ سنةُ ثلاثينَ وستّمائَة وسببُ ذٰلكَ أنَّهُ جاءَ إلىٰ بلادِنا وخدَمنَاهُ وكنتُ أنَا صبِيٌّ أتولّي خِدمتَه، فأجَازَ لِي وقال لي: ستَعلمُ فيَما بَعد حلَاوةَ ما خَصصتُكَ بِهِ!

ح: وعنِ الشَّيخِ محمَّد بنِ صالِح عَن والِدِه أحمدَ، عن الفَقِيه قِوامِ الدِّين محمَّد [٢] بنِ محمَّد البَحرانِيّ، عَن السَّيِّدِ فضلِ اللّهِ الرَّاونديّ، عنِ السّيِّدِ المجتَبَى بن الدَّاعِي الحسنِيّ، عَن الشَّيخ أبِي جعفَر الطُّوسِيّ.

ح: وعَن والِدِه أحمدَ، عنِ الشّيخِ عليٍّ بنِ فرَج السّوراويّ، عن الحُسينِ بنِ رطبة، عَن أبِي عليٍّ، عن والِدِه.

ح: وعَن والِدِه أحمدَ، عنِ الفَقيهِ الأَديبِ المتَكلِّم اللُّغويّ راشد [٣] بنِ إبراهيمَ البحرانيّ، عَن القاضِي جمالِ الدِّين علي [٤] بنِ عبدالجبَّار الطُّوسيّ، عن والِدِه [٥]، عن الشَّيخ أبي جعفِر الطّوسِيّ.

ح: وعنِ القاضِي جمالِ الدّين علي مصنَّفات الشَّيخ قطبِ الدّين سعيدِ بن هبةِ اللّهِ والسَّيِّد أبي الرضا فضلِ اللّه الرّاونديَّين.

ح: وعَن الشَّيخ محمَّد بنِ صالِح، عن محمَّد [٦] بنِ أبي البرَكات الصَّنعانِي، عن عربيّ بنِ مسافر، عنِ الحُسينِ بن رطبة، عَن أبي عليٍّ، عن والِدِه.

---

١. هو أبو محمّد إلياس بن محمّد بن محمّد بن هشام الحائريّ.
راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢٤.

٢. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٦٨.

٣. راجع عنه: النّقات العيون، ص ١٠٣؛ خاتمة المستدرك، ج ٢، ص ٣٣٧؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١١٧.

٤. راجع عنه: النّقات العيون، ص ١٩٣.

٥. راجع عنه: النّابس، ص ١٠٣.

٦. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٥٣.

ح: و عن ابنِ صالِح، عن السّيِّدِ رضِيِ‌الدِّين ابن طاوس والشَّيخ المُحقِّق نجمِ‌الدِّين، بسندِهما المتَقَدِّم إلىٰ الشَّيخِ أبي جعفرٍ.

ح: وعن ابنِ‌صالح، عنِ الشّيخ عليّ[١] بنِ ثابت بن عصيدة السّوراوي، عن عربيٍّ بن مسافر /81/، عنِ الحُسين بن رطبة، عن أبي عليٍّ، عن والِدِه.

ح: و عن ابن‌صالح، عن السَّيِّد رضي‌الدّين ابنِ‌طاوس والمُحقِّق بسنَدِهما المتقدّم إلَى الشَّيخ أبي‌جعفرٍ.

ح: و عن ابنِ‌صالح، عن الشَّيخ عليّ بن ثابت، عن عربيّ بنِ مسافر، عن الحسين بن رطبة، عن أبي‌عَليّ، عن والِدِه.

ح: وعن ابنِ‌صالح، عن محمَّدِ بن نما، عَن والِدِه جعفَر، وعن ابنِ‌إدريس، كلَيهما، عَن الحُسين بنِ رطبة، عن أبي‌عليٍّ، عن والِدِه.

ح: وعن ابنِ‌صالِح، عن السَّيدِ الفَقيهِ الزَّاهدِ رضي‌الدِّين محمَّدِ بنِ محمَّدِ بن محمَّد بن زيدِ بن الدَّاعِي الحُسينيّ، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه الدَّاعي الحُسينيّ، عنِ الشَّيخِ أبي‌جعفرٍ، وعنِ السَّيّد المُرتضَىٰ علمِ‌الهُدى، وعنِ الشَّيخِ سلّار والقاضِي عبدالعَزيزِ بن البرَّاج، والشَّيخ أبي‌الصَّلاح، بجميعِ ما صنَّفوه ورَوَوه.

ح: وبالإسنادِ إلىٰ شيخِنا الشَّهيد، عن شيخِهِ الجليلِ الفقيهِ الصّالحِ جلالِ‌الدِّين الحَسَن بنِ أحمد بنِ الشَّيخ نجيبِ‌الدِّين محمَّدِ بنِ جعفر بن هبةاللّهِ بن نما، عَن أبيه، عَن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عَن الشَّيخِ أبي‌عبداللّه الحُسَين[٢] بنِ محمَّد بن طحّال المقداديّ، عن أبي‌عليٍّ، عَن والِدِه.

وبهذه الطُّرُقِ نروي مصنَّفات مَن تقدَّمَ علَى الشَّيخِ أبي‌جعفرٍ من المشايخِ المَذكورينَ وغيرِهم، وجميعَ مَا اشتمَلَ عليهِ كتابُهُ فهرست أسماء المصنّفين، وجميعَ كتبِهم ورواياتِهم

---

١. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٠٢.

٢. هو أبوعبداللّه حسين بن أحمد بن محمّد بن عليّ بن طحال المقداديّ.
راجع عنه: الثقات العيون، ٧٣ و ٧٤.

بالطُّرقِ الَّتي له إليهم، ثمَّ بالطُّرُق الَّتي تضمَّنتْها الأحاديث.

وإنَّما أكثَرنا الطُّرقَ إلىٰ الشَّيخِ أبي جعفرٍ ﷺ، لأنَّ أُصولَ المذهبِ كلَّها ترجِعُ إلىٰ كُتُبِه ورواياتِه.

وأجَزتُ له ـ أدامَ اللّهُ تعالىٰ ظلالَه العالي[1] ومعاليه ـ أن يروِي عنِّي جميعَ ما روَاهُ الشَّيخُ الفاضِلُ العالِمُ الرَّبانيُّ، الشَّهيدُ الثّاني، عنِ الشَّيخِ الفاضلِ العالمِ الحافظِ منتجبِ‌الدِّين أبُوالحسَن عليّ[2] بن عُبيدِاللّهِ بن الحَسَن ـ المدعُوِّ «حَسَكا»[3] ـ بنِ الحُسينِ بنِ الحسنِ بنِ الحُسينِ بنِ عليٍّ بنِ الحُسينِ بنِ بابويه، عن مشايخِه وعَن والدِه وجدِّه وباقي أسلافِه وعَن عمِّه الأعلَى الصَّدُوق أبِي جعفَر محمّدِ بنِ عليٍّ بنِ الحُسَين بنِ بابوَيه، بالطُّرقِ الَّتي لَهُ إليه وجميع مَا اشتمَلَ عليهِ كتابُ فِهرستِه لأسَماءِ العُلماءِ المُتَأخِّرينَ عنِ الشَّيخ أبِي جعفرٍ الطُّوسيّ، بطُرُقه فيهِ إليهم.

وهٰذَا الكِتابُ مشتَمِلٌ علَىٰ قريبٍ مِن خمسَةِ آلاف اسمٍ مِن أسَامِي علمائِنا المُتأخِّرين وهوَ موجودٌ عندَنا؛ لم نَعُدَّ أسماءَه، بل ذكرنَا علَى التَّخمين.

وكانَ /82/ هٰذَا الرَّجلُ حسنَ الضَّبطِ كثيرَ الرِّوايةِ عَن مشايخ عديدَةٍ.

بالإسنادِ المتَقدِّم إلىٰ السَّيِّدَيْن الأعظَمَيْن: رضيِ‌الدِّين عليٍّ وجمالِ‌الدِّين أحمَد، ابنَيْ طاوُس، والشَّيخ سديدِالدِّين ابنِ‌مطهَّر، جميعًا، عَنِ السَّيِّد صفيِّ‌الدِّين محمَّد بنِ معد الموسويّ، عنِ الشَّيخِ الفَقيه برهانِ‌الدِّين الحمدانِيّ القزوينيّ، نزيلِ الرِّي، عَنِ الشَّيخِ الحافِظِ منتجبِ‌الدِّين، صاحبِ الكتاب.

وبهٰذَا الإسنادِ جميعَ مصنَّفات السَّيِّد صفيِّ‌الدِّين ابنِ معد ورواياته ومصنَّفات الشَّيخ برهانِ‌الدِّين القزوينيّ ورواياته وعَن الحَمدانيِّ مصنَّفات الشَّيخ أمينِ‌الدِّين أبي عليٍّ الفضل[4]

---

١. كذا في الأصل.

٢. راجع عنه: الأربعون حديثًا له، طبعة الأبطحيّ، ص ٥ و٦؛ فهرست منتجب الدّين، تحقيق المحدّث الأُرمَويّ، ص ٨ ـ ٢٢؛ يادنامهٔ علامه امينى (بالفارسيّة)، مقالة العلّامة الآية الحجّة السّيّد موسى الشّبيريّ الزّنجانيّ.

٣. هكذا ضبطه في الأصل بفتح الأوّل والثّاني. راجع لوجه تسميته بـ«حسكا»: رياض العلماء، ج ٤، ص ١٤٠.

٤. راجع عنه: الثقات العيون، ص ٢١٦ و ٢١٧.

ابنِ الحَسَنِ الطَّبرسيّ [١] ـ من ذلك تفسيراه لـ«لقرءان المجيد»: مجمع البيان وجوامع الجامع ـ ومصنَّفات الشَّيخ سديدِالدّين الحمصيّ [٢] ومصنَّفات السَّيِّدِ فضلِ اللّهِ الرَّاونديّ ومصنَّفات الكراجكيّ والصّهرشتي [٣] عنهُم بغيرِ واسِطةٍ وكُتُب الشَّيخ السَّعِيد أبي الحُسَين ورَّام [٤] بن أبي فُراس المَالِكِيّ الأَشتَريّ [٥] بواسطةِ الشَّيخِ مُنتَجَبِ الدِّينِ ـ رضيَ اللّهُ تعالَىٰ عنهُم.

وأروي أيضًا مصنَّفات ومرويَّات الشَّيخ مُنتَجَبِ الدِّين المذكورِ بالإسنادِ إلَى الشَّهيدِ، عَن السَّيِّد تاجِ الدِّين بن مُعَيَّة، عَنِ السَّيِّدِ رضيّ الدِّين عليٍّ، عن والِدِه السَّيِّدِ غياثِ الدِّين عبدِالكريمِ بن طَاوُس، عنِ الوزيرِ السَّعيدِ نصيرِ الدِّين محمَّد بنِ الحسَنِ الطُّوسيّ، عَن برهانِ الدِّين الحمدانيّ، عنهُ، وعَنِ العلّامة، عَن والِدِه سديدِالدّين، عن السَّيِّد أحمَد بن يوسُف العُرَيْضِي، عن برهانِ الدِّين القَزوينيّ، عن الشَّيخِ مُنتَجَبِ الدِّين، عن المُرتَضَى والمُجتَبَى، ابنَي الدَّاعِي الحَسَنِيّ، عنِ الشَّيخِ المُفيدِ عبدِالرَّحمنِ [٦] بنِ أحمَدَ بنِ الحُسينِ النَّيسَابُوريّ جميعَ مصنَّفاتِه وجميعَ مصنَّفات ومرويَّات السَّيِّدِ المُرتضَى وأخِيهِ الرَّضيّ والشَّيخِ أبي جعفرٍ وسلّار وابنِ البرَّاجِ.

---

١. «الطَّبرِسيّ» نسبة إلى مدينة «طَبَرِس» («تَفرِش» اليوم).

٢. هو سديدالدّين محمود بن عليّ بن الحسن الحمصيّ الرّازيّ، صاحب التعليق.
راجع عنه: الثّقات العيون، ص ٢٩٥.

٣. هو أبوالحسن سليمان بن الحسن بن سليمان (أو: سلمان) الصّهرشتي.
راجع عنه: النّابس، ص ٨٨؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ٢، ص ٤٣٤ و ٤٣٥؛ فهرست منتجب الدّين، طبعة المحدّث الأرمويّ، ص ٦٧، رقم ١٨٤؛ الذّريعة، ج ٢، ص ١١٨ و ١١٩؛ كتابخانهٔ ابن‌طاوس (بالفارسيّة)، ص ٢٢٢؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٤، ص ٢٥٨.
صِهرَشت أو سه رشت ـ بالكسر ـ، من بلاد ديلم. (انظر: النّابس، ص ٨٨، الهامش؛ الفوائد الرجاليّة للسّيّد بحرالعلوم، ج ٢، ص ٤٠، الهامش).

٤. راجع عنه: الثّقات العيون، ص ٣٢٧؛ الأنوار السّاطعة، ص ١٩٧ و ١٩٨.

٥. هذه النّسبة إلى مالك بن الحارث الأشتر النخعيّ ـ رضي اللّه عنه وأرضاه ـ، صاحب مولانا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.
إنّ الأمير ورّام بن أبي فراس، كان من أحفاد إبراهيم بن مالك الأشتر. راجع: الأنوار السّاطعة، ص ١٩٧.

٦. هو أبومحمّد المفيد عبد الرّحمن بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن ابراهيم بن الفضل بن شجاع بن هاشم، النّيسابوريّ الرّازيّ، من آل نافع بن بديل بن ورقاء الصّحابي الخزاعي، الشّهيد في بئر معاوية في السّنة الرّابعة من الهجرة.
إنّ أباالفتوح الرّازيّ هو ابن ابن أخي أبي محمّد المفيد هذا. راجع عنه: النّابس، ص ١٠٤.

وَ أجزتُ لهُ ـ أدامَ اللّهُ مجدَه ونُبْلَهُ وكَبَتَ[١] عَدُوَّهُ وضِدَّه ـ أن يروي الصَّحيفةَ الكاملةَ عَن مولانَا سيِّدِالعابدِينَ عليِّ بنِ الحُسَين ـ صلواتُ اللّهِ عليهِمَا ـ بالإسنادِ المُتقَدِّم إلىٰ شيخِنا الشَّهيد، عَن السَّيِّد تاجِ الدِّين بنِ مُعَيَّة، عَن والِدِه أبي جعفرٍ القاسِم، عَن خالِهِ تاجِ الدِّين أبي عبداللّهِ جعفرِ بنِ محمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ مُعَيَّة، عَن والِدِه السَّيِّدِ مجدِالدِّين محمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ مُعَيَّة، عَن الشَّيخِ محمَّدِ بنِ شَهْرَاشُوب المَازَندَرَانِيّ، عَن السَّيِّد أبي الصَّمصامِ ذِي الفقار بنِ محمَّد بنِ معبد الحَسَنيّ، عنِ الشَّيخ أبي جعفرٍ الطُّوسِيّ، /83/ بسندِهِ المَذكورِ فِي أوَّلِها.

وبطريقٍ آخَر، عنِ السَّيِّدِ تاجِ الدِّينِ بنِ مُعَيَّة، عنِ السَّيِّدِ كمالِ الدِّين المُرتضَى محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ السَّيِّدِ رضِيِ الدِّين الآوِي الحُسينيّ، عَن خواجِه نصيرِالدِّين محمَّدِ بنِ الحَسَن الطُّوسِيّ، عَن والِدِه، عَن السَّيِّد أبي الرِّضا فضلِ اللّهِ الحسنيّ، عَن السَّيِّد أبي الصَّمصامِ، عَن الشَّيخِ أبي جَعفرٍ الطُّوسِيّ ﷺ.

ولِي أسانيد أُخَر إلَى الشَّيخ نورِالدِّين عليِّ بنِ عبدِالعالِي ـ رضيَ اللّهُ تعالَىٰ عنهُ ـ:

منها عَنِ الشَّيخِ الوالِدِ المعظَّم بهاءِالدِّين محمَّد ﷺ، عنِ الشَّيخِ العلّامةِ الفهَّامةِ الفَقيه المحدِّث الشَّيخ عبدالعالي ابن الشَّيخ نورالدِّين عليّ، عن والده وعن الفاضل العلّامة الفهّامة القاضِي مُعِزّالدِّين محمَّد ـ رضيَ اللّهُ تعالَى عنهُ ـ والشَّيخِ الفَاضِلِ الثِّقَةِ العدلِ، الشَّيخ يُونُس الجزَائِريّ وغيرِهما منِ الفُضلَاء، عنِ العلّامةِ الشَّيخِ عبدِالعالِي، عنِ أبيه، الشَّيخ نورِالدِّين عليِّ بن عبدِالعالِي ـ رضيَ اللّهُ تعالَىٰ عنهُم.

وأمَّا كتب القِرَاءَاتِ:

فإنَّا نروِي كتابَ التَّيسيرِ[٢] بطرقٍ كثيرةٍ إلىٰ الشَّيخِ أبي عمرو الدَّانِي[٣]:

---

١. «كَبَتَ اللّهُ العدوّ أي صرَفه وأذلّه، من باب ضرب» (مختار الصّحاح، ص ٥٦٠).

٢. طبع كتاب التّيسير في الهند وغيرها.

٣. هو الحافظ المقرئ أبوعمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأمويّ، مولاهم الأندلسيّ القُرطبيّ ثمّ الدّانيّ، ويعرف قديمًا بـ: ابن الصّيرفي.
ولد في سنة ٣٧١ وتُوُفّيَ في ٤٤٤.
والدّانيّ نسبة إلى دانية مدنية بالأندلس من أعمال بلنسية.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٨، ص ٧٧ ـ ٨٣؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ١٢٦.

أوضَحُها بالأسانيدِ المتقدِّمةِ إلَى السَّيِّدِ تاجِ الدِّين بنِ مُعَيَّة، عَن جمَالِ الدِّين يُوسُف بنِ حمَّاد، عنِ السَّيِّدِ رضِيِ الدِّين بن قتاده[١]، عنِ الشَّيخِ أبِي جعفرٍ عُمَرَ بنِ معن الزّبري الضَّرير، عَن الشَّيخِ أبي عبداللّهِ محمَّدِ بنِ عُمرَ بنِ يوسُف القُرطُبيّ[٢]، عنِ الشَّيخِ أبِي الحَسن عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ أحمَدَ الجذامي الضَّرير، عنِ الشَّيخِ أبِي محمَّد عبداللّهِ بنِ سهلٍ، عنِ الشَّيخِ أبِي عمرٍو الدَّانِي، مصنِّفِ الكتابِ.

وأروِيهِ أيضًا عَن شيخِنا الشَّهيد، عنِ الشَّيخ عزِّالدِّين أبِي البَرَكَات خَليلِ بنِ يوسُف الأنصاريّ، عَن عبدِاللّهِ بنِ سُلَيمانِ الأَنصاريّ الغَرنَاطِيّ، عَن أَحمدَ بنِ عليِّ بنِ الطّباع الرُّعَينِي، عَن عبدِاللّهِ بنِ محمَّد بنِ مُجَاهِدِ العبدي، عَن أبِي خالِد يَزيد بنِ مُحمَّد بنِ رفاعة اللَّخمِي، عَن عليِّ بنِ أَحمَدَ بنِ خلف الأَنصَارِيّ، عَن عليِّ بنِ الحسينِ المُرسِي، عَنِ الشَّيخِ أبي عَمرٍو الدَّانِي.

وأمّا كتابُ حرز الأمانيّ المشهور بـ: الشَّاطِبيّة[٣]:

فإنِّي أروِيها بهٰذَا الطَّريقِ عنِ الشَّيخِ خليلِ الأنصاريّ، عنِ الجعبريّ[٤]، بسندِهِ، عن مصنِّفِهَا أبِي القاسِم بنِ فِيرُّه[٥] الرّعَينِي[٦].

---

١. راجع عنه: الحقائق الإلٰهية، ص ٨٠.

٢. هو أبوعبداللّه محمّد بن عمر بن يوسف القرطبيّ الأنصاريّ المالكيّ، ويعرف بالأندلس بـ: ابن المغايظ. ولد سنة ٥٥٨ وتوفّي سنة ٦٣١.

راجع عنه: طبقات المفسّرين للسّيوطي، ط. دارالكتب العلميّة، ص ١٠١ و١٠٢، رقم ١٢٠.

٣. راجع عن هذا الكتاب: كشف الظّنون، ج ١، ص ٦٤٦؛ معجم المطبوعات العربيّة، ج ١، ص ١٠٩١ و١٠٩٢؛ فهرستِ موضوعي نسخه‌هاي خطّي عربي كتابخانه‌هاي جمهوري إسلامي ايران (بالفارسيّة) للحجّتي، ج ١، ص ١٤٩.

٤. هو بُرهانُ الدّين إبراهيم بن الجعبري المُتَوَفّى سنة ٧٣٢.

راجع عنه: الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ٥٥؛ معجم المطبوعات العربيّة، ج ١، ص ٦٩٩.

٥. «بكسر الفاء وإسكان الياء وتشديد الرّاء وضمّها» (بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ١٦٦ ـ الهامش ـ، نقلًا عن حاشية الماتن)؛ ولكن ما يلوح في مصوّرة مخطوطة إجازتنا هذه هو كسر الفاء وتشديد الرّاء وفتحها؛ فليراجع المصوّرة. قد اعتبرت هذه اللفظة: «من اللغة اللاتينيّة ومعناه الحديد Ferro» معجم المطبوعات العربيّة، ج ١، ص ١٠٩١ ـ الهامش ـ).

٦. تُوُفّيَ سنة ٥٩٠.

راجع عنه: معجم المطبوعات العربيّة، ج ١، ص ١٠٩١؛ شذرات الذّهب، ج ٤، ص ٣٠٢.

وأروِيها أيضًا عنِ الشَّيخِ الشَّهيدِ، عنِ الشَّيخِ جمالِ‌الدِّين أحمَد بنِ الحُسينِ بنِ محمَّدِ بنِ المؤمنِ الكوفيِّ /84/، عنِ الشَّيخِ شمسِ‌الدِّين محمَّدِ بنِ الغزال المـقريّ [1]، عـنِ الشَّـيخِ زينِ‌الدِّين عليِّ بنِ يحيَى المربعيّ، عنِ السَّيِّدِ عزِّالدِّين حُسينِ بنِ قتادة المَدْيني، عنِ الشَّيخِ مكينِ‌الدِّين يُوسُف بنِ عَبدِالرَّزَّاق، عَن ناظِمِها.

وعَنِ الشَّهيد ﷺ، عنِ الشَّيخِ شمسِ‌الدِّين محمَّدِ بنِ عبدِاللّهِ البَغداديّ، عنِ الشَّيخ محمَّدِ بنِ يَعقُوب المعرُوف بـ«ابن الجرايدي»، عَن وَلَدِ المُصنِّفِ، عَن والدِه النَّاظِم.

وأمَّا كتاب الموجَز في القِرَاءَة [2] والرِّعاية في التَّجويد [3] وباقي كُتبِ مكّي بن أبي‌طالب المُقْرِي [4] وكتاب الوَقْـف والابـتِدَاءِ للشَّـيخِ شـمسِ‌الدِّيـن مـحمَّد بـنِ بشَّـار الأنْـبَارِيّ [5] وباقِي كُتبِه:

فـإنِّي أروِيـها بـالإسنادِ المـتقدِّم إلىٰ السَّـيِّدِ رضِـي‌الدِّيـن بـنِ قـتاده، عَـن أبِي‌حَفص الزِبْرِيّ [6]، عَـن القـاضِي بـهاءِ‌الدِّيـن [7] بـنِ رافِـعِ بـنِ تَـميم، عَـن ضِـياءِ‌الدِّيـن

---

١. راجع عنه: بحار الأنوار، ج ١٠٦، ص ٩؛ خاتمة المستدرك للنّوريّ، ج ٢، ص ١٤.
من العجيب أنّه خُلِط ترجمة هذا الرّجل بترجَمة بعض الرّواة المتقدّمين الذّي يروى مباشرةً عن مفضّل بن عمر عن الصّادق ﷺ !! (انظر: الفيئة للطّوسيّ، طبعة موسّسة المعارف الإسلاميّة، ص ٤٦٨، حاشية المحقّق الأولىٰ).

٢. راجع عن هذا الكتاب: كشف الظّنون، ج ٢، ص ١٨٩٨.

٣. راجع عن هذا الكتاب: فهرسِ موضوعي نسخه‌هاي خطّي عربي...(بالفارسيّة) للحجّتي، ج ١، ص ٣١٨.

٤. تُوُفّي في سنة ٤٣٧هـ. راجع عنه: سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٥٩١ و ٥٩٢، رقم ٣٩٥؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٧، ص ٢٨٦؛ فهرست موضوعي نسخه‌هاي خطّي عربي... (بالفارسيّة) للحجّتي، ج ١، ص ٣١٨.

٥. ولد في سنة ٢٧٢ وتُوُفّي في سنة ٣٢٤هـ. راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٥، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٩، رقم ١٢٢؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٦، ص ٣٣٤؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ١، ص ٢١٨؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٩٩، رقم ١٥٤٠.

٦. كذا ضبطه في المخطوطة بكسر الزّاء وسكون الباء.
وهو عمر بن معن الضّرير، إمامُ مسجد رسول‌اللّه ﷺ بالرّوضة النّبويّة المقدّسة (راجع: بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٢٠٢، و ج ١٠٥، ص ١٦٥، و ج ١٠٦، ص ٥٤).

٧. هو بهاء الدّين يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة بن محمّد بن عتاب الأسديّ الحلبيّ الأصل والدّار الموصليّ المولد والمنشأ، الفقيه الشافعيّ المقرئ، المشهور بـ: ابن شدّاد (و هو جدّه لأمّه). وُلد سنة ٥٣٩ وتُوُفّي سنة ٦٣٢هـ.ق.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ٢٢، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٧، رقم ٢٤٦؛ تذكرة الحفّاظ للذّهبي، ج ٤، ص ١٤٥٩؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٨، ص ٢٣٠؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ١، ص ٣٢٩؛ البداية و النّهاية، ج ١٣، ص ١٦٧؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٥٣.

يحيَى [١] بنِ سَعدُون القُرطُبيّ، عنِ الشّيخِ أبِي محمّدٍ عبدِالرَّحمن [٢] بنِ محمّدِ بن عتاب، عنِ الفاضِلِ أبِي محمّدٍ مَكّي بنِ أبِي طالب المُقْرِي.

وبالإسنادِ عَن ابنِ رافع، عَن ضياءِالدِّين، عَن أبِي عبداللّهِ الحُسينِ بنِ محمّدِ بنِ عبدِالوَهّاب، عن أبِي جعفر محمّدِ بن أحمَدَ بنِ محمّدٍ [بنِ] المُسلمة [٣]، عَن أبِي القاسِم إسماعيلِ بنِ سَعيد [٤]، عَن محمّدِ بنِ القاسِمِ بن بشّارٍ الأنبارِيّ.

وأروِي كتابَ الشّيخِ جمالِالدِّين أحمَدَ [٥] بنِ موسَى بنِ مجاهِد فِي القراءَاتِ السَّبعِ بالإسنادِ إلىٰ العلّامةِ بنِ مطهَّرٍ، عَن أبِيهِ، عنِ السَّيِّد صفيِالدِّين ابنِ معد المُوسويّ، عَن

---

١. هو أبوبكر يحيى بن سعدون بنِ تمام الأزدي القرطبيّ، المقرئ النّحويّ.
ولد سنة ٤٨٦ وتُوُفّي سنة ٥٦٧هـ.ق.
ذكروا في سير أعلام النّبلاء و هدية العارفين و الكنىٰ و الألقاب لقبه «صائنالدّين»؛ ولكن في بعض المصادر الأخر ـ مثل معجم المؤلّفين ـ قد ورد: «ضياءالدّين».
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ٢٠، ص ٥٤٦ ـ ٥٤٨، رقم ٣٤٩؛ مختصر تاريخ ابن الدّبيثي للذّهبي، ص ٣٨١ و ٣٨٢؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٢١؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٨، ص ١٤٧؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ١٣، ص ٢١٦؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ٢، ص ٤٠٩ و ٤١٠، وج ٣، ص ٥٩ و ٦٠.

٢. هو أبومحمّد عبدالرّحمن بن محمّد بن عتاب بن محسن القُرطبيّ.
ولد سنة ٤٣٣ وتُوُفّي سنة ٥٢٠هـ.ق.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٩، ص ٥١٤ و ٥١٥، رقم ٢٩٧؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٥١٨؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٣، ص ٣٢٧.

٣. قارن: تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٥، ص ٤٧٨؛ إكمال الإكمال لابن ماكولا، ج ٤، ص ٣٦٤؛ الأنساب للسّمعانيّ، ج ٥، ص ٥٠٠؛ معجم البلدان، ج ٣، ص ٤٢٢.

٤. هو أبوالقاسم إسماعيل بن سعيد بن إسماعيل بن محمّد بن سويد المعدّل. تُوُفّيَ سنة ٣٩٢هـ.ق.
راجع عنه: تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٣٠٥ و ٣٠٦، رقم ٣٣٥٣.

٥. هو أبوبكر أحمد بن موسى بن عبّاس بن مجاهد التّميميّ البغداديّ المعروف بـ: ابن مجاهد.
ولد سنة ٢٤٥ وتُوُفّي سنة ٣٢٤هـ.ق.
قيل: هو أوّل من اختار سبعة من أئمة القرّاء الكثيرين؛ فألّف كتابًا في قراءاتهم؛ وقد طبع الكتاب بتحقيق الدّكتور شوقي ضيف.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٨، ص ٧٨ (الهامش)؛ فهرست موضوعي نسخه‌هاي خطّي عربي كتابخانه‌هاي جمهوري إسلامي ايران (بالفارسيّة) للحجّتي، ج ١، ص ١٤٢ ـ ١٥١؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٥٩؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ٢٦١؛ معجم المؤلّفين للكحّالة، ج ٢، ص ١٨٨.

نصيرِ الدِّين راشِدِ بنِ إبراهيمِ البَحرانيّ، عَن السَّيِّد فضلِ اللّهِ الحسنيّ، عَن أبي الفَتح[1] ابنِ الفَضلِ الاخشيديّ، عَن أبي الحسن عليّ [بنِ] القاسِمِ بنِ إبراهيم الخيّاط، عَن أبي حَفْص عُمَرَ بنِ إبراهيم الكَنانيّ[2]، عَن مصنِّفِه أحمَد بنِ مُجاهِد.

---

١. هو إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن محمّد بن عليّ بن الاخشيد (الاخشيذ) الاصفهانيّ، السّراج.
ولد سنة ٤٣٦، وتُوُفّيَ سنة ٥٢٤هـ.ق.
نقلوا عنه ـ كما في سير أعلام النبلاء ـ أنّ اسم أبيه كان محمّدًا ويكنّى أباالفضل، فغلب عليه الفضل.
بناءً على هذا ما أخطأ السّيّد عليخان المدنيّ ﷺ حين ذكره في مشايخ السّيّد أبي الرّضا الرّاوندي ﷺ باسم «أبي الفتح بن أبي الفضل الاخشيدي».
إنّهم ذكروا له كنيتان: «أباسعد» و«أباالفتح» ـ كما صرّح بهما الذّهبيّ في سيره.
راجع عنه: تذكرة الحفّاظ للذّهبيّ، ج ٤، ص ١٢٧٤؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١٩، ص ٥٥٥ و٥٥٦، رقم ٣٢٢؛ خصائص الأئمة ﷺ للرّضي، طبعة مشهد المقدّسة، ص ١٥ و ٣٤؛ النّوادر للرّاوندي، طبعة دارالحديث، ص ٢٢؛ الدّرجات الرّفيعة، ص ٥٠٦.

٢. هو أبوحفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير بن هارون بن مهران البغداديّ الكتّاني المُقرئ، صاحب ابن مجاهد.
ولد سنة ٣٠٠ وتُوُفّيَ سنة ٣٩٠هـ.ق.
راجع عنه: تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٢٦٧ و٢٦٨، رقم ٦٠٣١؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١٦، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٤، رقم ٣٥٦؛ شذرات الذّهب، ج ٣، ص ١٣٤؛ تذكرة الحفّاظ للذّهبيّ، ج ٣، ص ١٠١١؛ بحار الأنوار، ص ١٠٤، ١٣٠ (هامش)؛ علل الدّارقطني، تحقيق السّلفي، ج ١، ص ١١؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٥، ص ٣٨؛ الأنساب للسّمعاني، ج ٥، ص ٣١ و٣٢؛ البداية و النهاية لابن‌كثير، ج ١١، ص ٣٧٥.
كما ترى ضبطناه في النّص بالنّون («الكناني» دون «الكتّاني»)، وهو خطأ؛ ولكن هكذا جاء في المخطوطة بخطّ المجلسيّ الأوّل وأيضًا هكذا جاء في بعض المصادر الأخر؛ مثلًا: بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ١٦٦، و ج ١٠٦، ص ٥٦؛ رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٥؛ الغدير، ج ٤، ص ١٨٥؛ خاتمة مستدرك الوسائل، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ٣، ص ١٦ و ٤٠٠.
حتّى كدت أتيقّن أنّهم قد تلقّوا لفظ «الكناني» مصحّفًا وليس هذا الضّبط ناشئًا من سهو أقلامهم الشّريفة.
ثمّ لا يخفىٰ عليك أنّ تصحيف «الكتاني» إلى «الكناني» كان أمرًا شائعًا منذ قديم الزّمن، سواء في اسم هذا الرّجل أو غيره. انظر: سير أعلام النّبلاء، ج ١٥، ص ٦٣ و ٣٨٤، و ج ١٨٠، ص ٢٤٨ و ٣٣٠ و٣٦٨؛ التّنبيه و الإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفّاظ للطّهطاوي، ص ٩٤؛ ذيل تاريخ بغداد لابن‌النّجّار، ج ٣، ص ١٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤، ص ١٥٧ و٣٢٨، و ج ١٣، ص ٢٤٥، و ج ١٩، ص ٣٢٩، و ج ٢٤، ص ٥١؛ ذيل تذكرة الحفّاظ للذّهبيّ، ص ٧٤؛ شواهد التّنزيل (طبعة المحموديّ)، ج ١، ص ٢٩؛ المنجزات النّبوية (طبعة طه محمّد الزّيني)، ص ٢٨ و ٢٤٢.
جدير بالذّكر أنّ هذا الرّجل كان من مشايخ سيّدنا الرّضي كما يصرح بالسّماع منه في كتابه المنجزات النّبوية (طبعة طه محمّد الزّيني، ص ٢٤٢، ذيل الحديث المرقّم برقم ١٩٦؛ ولا يخفى أن الطّابع قد أخطأ في توضيح لفظ ←

وأمّا كُتبُ اللُّغةِ و العَربيّة:

فإنّي أروي صِحَاحَ إسماعيل[١] بنِ حمّاد الجوهريّ بالإسناد إلىٰ الشَّيخِ سديدالدِّين بنِ مطهَّرٍ، عن مهذّبِ‌الدِّين الحسين[٢] بن رده، عن محمَّدِ[٣] بنِ الحَسن[٤] بنِ عليٍّ بنِ محمَّدِ بن عليٍّ بنِ عبدِالصَّمدِ التَّميمي، عن أبيه[٥]، عن جدٍّ أبيه، عن الأديبِ أبي‌منصور ابن أبي‌القاسِم البيشكي[٦]، عن الجوهريّ المصنِّف.

← «المقري» حيث قال: «بفتح الميم، نسبة إلى مقرى بوزن سكرى، وهي قرية بدمشق»؛ لأن الرّجل كان مقرئًا. هو أيضًا من مشايخ ابن‌شاذان كما يحدّث عنه في مائة منتبة (طبعة الأبطحيّ، ص ١٢٦؛ ولكنّ الطّابع قد أخطأ في ضبط نسبته، وضبطها «الكنائي». راجع نفس الطّبعة: ١٢).

١. هو أبونصر إسماعيل بن حمّاد التّركيّ الفارابي (الأتراريّ)، نزيل نيسابور.

تُوُفِّيَ في سنة ٣٩٣هـ.ق. وقيل في حدود سنة ٤٠٠.

راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ١٦١ و ١٦٢؛ شذرات الذّهب، ج ٣، ص ١٤٢؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١٧، ص ٨٠ ـ ٨٢، رقم ٤٦؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٢٠٩؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٧٢٣ و ٧٢٤؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ٣١٣؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٢، ص ٢٦٧.

للتعرّف عليه وعلىٰ كتابه الصّحاح، انظر: مقدّمة أحمد عبدالغفور عطّار علَى الصّحاح المطبوعة مع الكتاب بتحقيقه (طبعة دار العلم للملايين)؛ وترجمة هذه المقدّمة بالفارسيّة (طبعت بطهران).

٢. هو مهذّب الدّين أبوعبداللّه الحسين بن أبي الفرج بن رده النّيلي.

راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٩٢ و ٩٣، رقم ٢٥٠؛ الأنوار السّاطعة، ص ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣.

٣. هو ركن‌الدّين محمّد بن الحسين بن أبي‌الحسن عليّ بن عبدالصّمد بن محمّد التّميميّ.

راجع عنه: النّقات العيون، ص ٢٦١.

الظّاهر أنّ محشّي بحار الأنوار قد خَلَطَ ترجَمة هذا الرّجل بترجَمة رجل آخَر؛ فراجع: بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٨٤.

٤. في النّسخة: «الحسن»؛ والظّاهر أنّ الصّواب هو: «الحسين». لكن قد ورد التّعبير موافقًا لما في المتن أيضًا في: بحار الأنوار، ج ١٠٥، ص ١٦٧؛ طرائف المقال، ج ٢، ص ٦٦٧. فأثبتناه في المتن لأنّه ظاهرًا يوافق زعم الماتن.

٥. هو الحسين بن أبي‌الحسن عليّ بن عبدالصّمد بن محمّد التّميميّ السّبزواريّ النّيسابوريّ.

راجع عنه: فهرست منتجب‌الدّين، تحقيق المحدّث الأرمَويّ، ص ٥٢، رقم ١٠٠؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٩٩، رقم ٢٦٩؛ النّقات العيون، ص ٧٨.

٦. هو أبومنصور عبدالرّحيم (/عبدالرّحمٰن) بن أبي‌القاسم محمّد البيشكي الّذي صنّف الجوهريّ صحاحه له. وقيل: هو سمع الصّحاح إلى باب الضّاد.

راجع عنه: معجم الأدباء، ج ٦، ص ١٦٣؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١٧، ص ٨١ (الهامش)؛ كشف الظّنون، ج ٢، ص ١٠٧٢؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٥٢٨؛ الصّحاح للجوهريّ، ج ١، ص ٢٢ (مقدّمة الطّابع).

«بيشك ـ بالكسر، ثمّ السّكون، وشين معجمة مفتوحة، وكاف ـ: قصبة كورة رخ من نواحي نيسابور» (معجم البلدان، ج ١، ص ٥٢٨).

وأروِي كتابَ الجَمهرةِ مع باقي مصنَّفات محمَّد[١] بن دُرَيدٍ ورواياتِهِ وإجازاتِه بالإسنادِ المتَقدِّمِ إلَى السَّيِّد فخار الموسويّ، عن أبي الفَتح محمَّدِ بنِ الميدَانِيّ[٢] /85/ عن ابنِ الجَواليقيّ[٣]، عنِ الخطيبِ أبي زكريَّا التَّبريزيّ[٤]، عن أبي محمَّد الحسن بنِ عليّ

---

١. هو أبوبكر محمّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن خيثم العربيّ اليعربيّ الأزديّ البصريّ. ولد في سنة ٢٢٣ وتُوُفِّيَ في سنة ٣٢١هـ.ق. راجع عنه: سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٩٦ ـ ٩٨، رقم ٥٦؛ تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٩١ ـ ١٩٤، رقم ٦٢١؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٣٢؛ بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٣ و ٤؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩، رقم ٧٥٩؛ معالم العلماء، ص ١٨٢؛ نوابغ الرواة، ص ٢٦٢؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢٨٤ و ٢٨٥.

٢. كذا في الأصل بالياء؛ ولكن الصواب هو «المندائي» بنونين. أو «المندائي» بنونٍ وهمزة قبل ياء النَّسب.
أثبتنا «الميداني» في المتن لأنّ وقوع هذا التّصحيف مقدّم على الماتن ﷺ والظّاهر أنّ ما أثبتناه هو يوافق ما كان يزعمه الماتن صحيحًا.
وأمّا الرّجل، فهو أبوالفتح محمّد بن أبي العبّاس أحمد بن بختيار بن عليّ بن محمّد المندائي الواسطيّ. ولدَ في سنة ٥١٧ وتُوُفِّيَ في سنة ٦٠٥هـ.ق. راجع عنه: شذرات الذّهب، ج ٥، ص ١٧؛ سير أعلام النّبلاء، ج ٢١، ص ٤٣٨ و ٤٣٩، رقم ٢٣١؛ بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٧٦.
وأمّا لذلك التّصحيف وما قيل فيه، راجع: رسائل الشّهيد الثاني، ج ٢، ص ١١٣٦ (الهامش)؛ بحار الأنوار، ج ١٠٦، ص ٦١ و ٦٣ (الهامش)؛ ....
وأمّا معنى «المندائي» أو «المندائي» أو «الماندائي» ـ كما قيل ـ لا يخلو عن غموضٍ.
قيل: سألوه عن معنى «الماندائي»؛ فقال: «كان أجدادي قومًا من العجم. تأخّر إسلامهم. فسمّوا بذلك، وهو الباقي بالفارسيّة.» (سير أعلام النّبلاء، ج ٢١، ص ٤٣٨).
كما لا يخفى، بناءً على هذا القول «ماندائي» مشتق من مصدرِ «ماندن» (بمعنى: البقاء) بالفارسيّة؛ وأظنّ أنّ هذا الاشتقاق المزعوم غير واقع.
قال قائلٌ آخر هو منسوب إلى قرية من واسط تسمّى منداء (انظر: بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٧٣).
أقول: لعلّ أجداده السالفين كانوا من الصّابئين الّذين يقال لهم «مَندائيّون».
راجع عنهم: بيست مقالهٔ تقی زاده (بالفارسيّة، الطّبعة الثّالثة)، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٩؛ تاريخچهٔ أديان و مذاهب در ايران (بالفارسيّة)، جلالي مقدّم، ص ٤٥ و ٤٦، ١٢٦، ١٣٢.

٣. هو أبومنصور موهوب بن أحمد بن محمّد بن الخضر بن الحسن بن الجواليقي. ولد في سنة ٤٦٦ ببغداد وتُوُفِّيَ في سنة ٥٤٠ بها. راجع عنه: الأعلام للزّركليّ، ج ٧، ص ٣٣٥ و ٣٣٦؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ١٦٠؛ سير أعلام النّبلاء، ج ٢٠، ص ٨٩ ـ ٩١، رقم ٥٠.

٤. هو أبوزكريّا يحيى بن عليّ بن محمّد حسن بن بسطام الشّيبانيّ التّبريزيّ المعروف بـ: الخطيب. وُلدَ سنة ٤٢١ وتُوُفِّيَ سنة ٥٠٢هـ.ق. راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٩، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١، رقم ١٧٠؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٥١٩؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٨، ص ١٥٧؛ البداية والنّهاية لابن كثير، ج ١٢، ص ٢١١؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٢١٤ و ٢١٥.

الجَوهَريّ[١]، عن أبي بكر[٢] بنِ الجَرّاح، عنِ ابنِ دُرَيدٍ المُصنِّف.

وبالإسنادِ إلىٰ أبي الفَتحِ الميدَانيّ جميعَ مصنَّفاتِ يَعقُوب[٣] بنِ السِّكِّيت صاحب كتاب إصلاح المنطق وجميعَ رواياتِهِ عنِ الرَّئيسِ الحُسين[٤] بنِ محمَّد بنِ عبدِالوهَّابِ المعروفِ بـ: البَارِع، عن محمَّد بنِ أحمَدَ بنِ المسلم المعدّل[٥]، عن أبي القاسِم إسماعِيل[٦] بنِ

---

١. في الأصل: «الموهرى»؛ وهو سهو بيّن. وأمّا الرّجل فهو أبومحمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحسن الشّيرازيّ ثمّ البغداديّ الجَوهَريّ المُقَنّعي. ولد في سنة ٣٦٣ وتُوُفّيَ ٤٥٤هـ.ق.

راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٨، ص ٦٨ ـ ٧١، رقم ٣٠؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٣، ص ٢٥٠؛ الأنساب للسّمعانيّ، ج ٢، ص ١٢٦، و ج ٥، ص ٣٦٨؛ تاج العروس للزّبيدي، ج ٥، ص ٤٨٩.

٢. هذا الراوي عن ابن‌دريد هو أبوبكر أحمد بن محمّد بن جرّاح الخزّاز (قارن: تاريخ مدينة دمشق، ج ١٢، ص ٨٨ و١٧٩ و ١٨٠، و ج ١٣، ص ٢٦٧، و ج ١٩، ص ٢٣٢، و ج ٢٣، ص ١٢٧، و ج ٢٧، ص ٣٧٩، و ج ٢٩، ص ٢١٢، و ج ٣٦، ص ١٤، و ج ٣٧، ص ١٢٢ و ١٤١، و ج ٣٨، ص ٢٦٦، و ج ٤٠، ص ٥٣٩، و ج ٤٢، ص ٥٦١، و ج ٥٩، ص ١٧٢ و ١٩٠، و ج ٦٥، ص ٤٠١، و ج ٦٩، ص ١٥٦، و ج ٧٠، ص ٢٨٦) لا «القطيعي» الّذي زعمه محشّي بحارالأنوار (انظر: بحارالأنوار ج ١٠٤، ص ٧٧، الهامش).

«القطيعيّ» هو أبوبكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغداديّ القطيعيّ الحنبليّ.

وُلِدَ سنة ٢٧٤ وتُوُفّيَ سنة ٣٦٨.

راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٦، ص ٢١٠ ـ ٢١٣، رقم ١٤٣؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ١٠٧؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ١، ص ١٨٢.

٣. هو أبويوسف يعقوب بن إسحاق السِّكّيت الدَّورَقيّ الأهوازيّ. ولد في سنة ١٨٦ واستُشهِدَ في سنة ٢٤٤ لأجل تشيّعه. كان ﷺ من أصحاب الإمامين التّقيّين ﷺ.

راجع عنه: بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١ و ٢؛ إيضاح الاشتباه، ٣٢٠؛ تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦، رقم ٧٥٦٦؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١٢، ص ١٦ ـ ١٩، رقم ٢؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٣٦؛ الأعلام للزّركليّ ج ٨، ص ١٩٥؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ١٣، ص ٢٤٣؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٣١٤ ـ ٣١٦.

٤. هو أبوعبدالله الحسين بن محمّد بن عبدالوّهاب بن أحمد بن محمّد بن الحسن (/الحسين) بن عبيدالله بن القاسم بن عبدالله (/عبيدالله) بن سليمان بن وهب البدري الدّبّاس البغداديّ الأديب الشّاعر المعروف بـ: البارع.

وُلِد سنة ٤٣٣ وتُوُفّيَ سنة ٥٢٤هـ.ق. كان من بيت الوزارة.

راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢٨٣، و ج ٢، ص ٦٣؛ البداية و النّهاية لابن‌كثير، ج ١٢، ص ٢٤٩؛ الأنساب للسّمعاني، ج ١، ص ٢٩٦؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٤، ص ٥٤؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٢، ص ٢٥٥؛ الذّريعة، ج ٩، ص ٢١؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٣١٢؛ النّقات العيون، ص ٨١.

٥. أظنّه هو أبوجعفر محمّد بن أحمد بن محمّد بن المسلمة السّابق ذكره.

٦. أظنّه هو أبوالقاسم إسماعيل بن سعيد السّابق ذكره.

أيضًا قارن: تاريخ بغداد، ج ١، ص ٥١ و ٨١، و ج ٣، ص ١٧٦، و....

أسعَد بنِ إسماعيل بن سويد عن أبي‌بكر محمّد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ، عن أبيهِ[١]، عن عبدِاللّهِ بنِ محمّدِ الرّستمي[٢]، عنِ المصنّف. وعنِ السَّيِّد فخار جميعَ مُصنّفاتِ الهِرَويّ[٣]، صاحبِ كتابِ الغريبين[٤]، عن أبي‌الفرج[٥] بن الجوزيّ، عنِ ابنِ الجَوَالِيقيّ، عن أبِي‌زكَرِيَّا الخَطيب، عَنِ الوزيرِ أبِي‌القاسِمِ المَغربيّ[٦]، عنِ الهرويّ المصنّف.

---

١. تُوُفّيَ سنة ٣٠٤.
راجع عنه: تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٤٣٦، رقم ٦٩٠٩؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٨٢٦؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٥، ص ١٨١.

٢. لاَحِظْه راويًا لابن‌سكّيت في بعض نسخ معاني الأخبار للشّيخ الصّدوق وكنيته أبومحمّد.
راجع: معاني الأخبار، ص ٣٦٠ (الهامش).

٣. هو أبوعبيد أحمد بن محمّد بن محمّد بن عبدالرّحمن الباشانيّ (الفاشانيّ) الهرويّ الشّافعيّ.
تُوُفّيَ سنة ٤٠١هـ.ق.
راجع عنه: سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٤٦ و١٤٧، رقم ٨٨؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٧٠؛ الأعلام، ج ١، ص ٢٠١؛ البداية و النهاية، ج ١١، ص ٣٩٦؛ الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ٢٩٢.

٤. وهو الجامع بين غَريبَيِ القرءان والحديث.
هذا الكتاب كان متداولاً بين أصحابنا الإماميّين منذ قديم الزّمن. انظر: كتابخانهٔ ابن‌طاوس (بالفارسيّة)، ص ٢٧٩؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٣٢٢.

٥. هو أبوالفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عبيداللّه البكريّ الحنبليّ.
ولد ببغداد في سنة ٥٠٨ وتُوُفّيَ بها سنة ٥٩٧هـ.ق.
راجع عنه: سير أعلام النبلاء، ج ٢١، ص ٣٦٥، رقم ١٩٢؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢٤٧ و٢٤٨؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٣، ص ٣١٦ و٣١٧.

٦. هو أبوالقاسم الحسين بن أبي‌الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن محمّد بن يوسُف، المعروف بـ: «الوزير المغربيّ».
أُمّه فاطمة، بنت محمّد بن إبراهيم النّعمانيّ، صاحب كتاب الغيبة.
ولد في سنة ٣٧٠هـ.ق. وتُوُفّيَ ﷺ في سنة ٤١٨.
يقال: أنّه انتهى نسبه إلى بهرام جور، الملك السّاسانيّ.
راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ٢٨٦؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٢، ص ٢٤٥؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن‌دمياطي، ج ١، ص ٨٠ و٨١؛ الفوائد الرجاليّة للسّيّد بحرالعلوم، ج ٣، ص ١٤٢ (الهامش)؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٩٧.
وعلىٰ ما ببالي قد أفرد الدّكتور إحسان عبّاس ﷺ كتابًا حول هذا الرّجل.

وبالإسنادِ إلَى الخَطيبِ التَّبريزيّ، عن أبِي الفَتحِ سُليمان[١] بنِ أيُّوب الرّازي، عن الشّيخِ أبي الحُسين أحمَد[٢] بنِ فارِس، صاحبِ كتابِ مُجْمَلِ اللُّغَةِ له ولجميعِ مصنَّفاته.

وعَن ابنِ الجوالِيقيّ عن أبِي الصَّقْرِ الواسطيّ، عن الحبشي، عن التنّيسي[٣]، وعن الانكاكيّ[٤]، عن أبي تمّام حبيبِ[٥] بنِ أَوس الطَّائِيّ صاحبِ الحماسة[٦] لهَا ولجميعِ تصانِيفه ورواياتِه.

---

١. هو أبوالفتح سُلَيم بن أيّوب بن سُلَيم الرّازي الشّافعيّ.
ولد في سنة ٣٦٥هـ.ق. وتُوُفّيَ في سنة ٤٤٧.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٧، ص ٦٤٥ ـ ٦٤٧، رقم ٤٣٦؛ وفيات الأعيان، طبعة إحسان عبّاس، ج ٢، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٩، رقم ٢٦٩؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ج ١، ص ٩٣ و ٩٤، رقم ٨٦؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٤٠٩؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٣، ص ١١٦؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٤، ص ٢٤٣.
الظاهر أنّ ضبط اسمه بصورة «سليمان» خطأ، ولكن قد سبقه في هذه الصّورة بعض المشايخ (انظر: رسائل الشهيد الثاني، ج ٢، ص ١١٣٦).

٢. هو أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن محمّد بن حبيب القزوينيّ، المعروف بالرّازي.
ولد في سنة ٣٢٩هـ.ق. وتوفّي في سنة ٣٩٥.
راجع عنه: نوابغ الرواة، ص ٣٧ و ٣٨؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١٧، ص ١٠٣ ـ ١٠٦، رقم ٦٥؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٥ و ٤٦، رقم ٤٣؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٦٨ و ٦٩؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ١٩٩ و ٢٠٠؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ١٩٣؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٢، ص ٤٠ و ٤١؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤.

٣. بدله في إجازة الشّهيد الثّاني للشّيخ حسين بن عبدالصّمد: «التيسيني» (انظر: رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٦).

٤. بدله في إجازة الشّهيد الثّاني للشّيخ حسين بن عبدالصّمد: «الأنطاكي» (انظر: رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٦).

٥. هو أبوتمّام حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطّائيّ، الشّاعر الإماميّ.
ولد في سنة ١٨٨هـ.ق. وتُوُفّيَ في سنة ٢٢٨ أو ٢٣١هـ.ق.
راجع عنه: رجال النّجاشي، طبعة الاستاذ الشّبيريّ، ص ١٤١، رقم ٣٦٧؛ بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٨؛ الغدير، ج ٢، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٧؛ تكملة أمل الأمل للصّدر، ص ١٣٠ ـ ١٣٢، رقم ٨٢؛ تهذيب المقال للأبطحيّ ج ٥، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٣؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٧، رقم ٤٣٥٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٢، ص ١٦ ـ ٣٤؛ سير أعلام النّبلاء، ج ١١، ص ٦٣ ـ ٦٩، رقم ٢٦؛ الفهرست لابن النّديم، بتحقيق رضا تجدّد، ص ١٩٠؛ مرآة الكتب، بتحقيق الحائريّ، ج ١، ص ٤٧١ ـ ٤٧٤؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٣٠ ـ ٣٣؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٢، ص ١٦٥.

٦. راجع عن هذا الكتاب القيّم: الغدير، ج ٢، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٩؛ كشف الظّنون، ج ١، ص ٦٩١؛ كشف الحجب و الأستار، ص ٢٠٢، رقم ١٠٤٠؛ الذّريعة، ج ٧، ص ٨٥ ـ ٨٧؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٢٩٧.

وعنِ السَّيِّدِ فخار جميعَ مصنَّفاتِ أبِي‌العبَّاس أحمَدَ بنِ يَحيَى المشهورِ بـ: تَغلِب[١] صاحب الفصيح، عن عميدِالرُّؤساء[٢] هبةِ اللّٰهِ بنِ أيُّوب، عن ابنِ‌القصار[٣]، عن أبِي‌الحسن سعد الخير[٤] بن محمَّد الأندلُسِيّ، عن أبي‌سعيد محمَّد بنِ محمَّد المظفَّرِيّ،[٥] عن أبِي‌نُعَيم

---

١. كذا في الأصل؛ والصّحيح: ثعلب.
هو أبوالعبّاس أحمد بن يحيى بن زيد الشّيبانيّ بالولاء ولد في سنة ٢٠٠هـ.ق، وتُوُفِّيَ في سنة ٢٩١.
راجع عنه: الكنى والألقاب، ج ٢، ص ١٢٩ ـ ١٣١.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٤٢، رقم ١٠٥٣؛ الأنوار الساطعة، ص ٢٠٠ و ٢٠١؛ رياض العلماء، ج ٥، ص ٣٠٧.

٣. الظّاهر أنّه مهذّب‌الدّين أبوالحسن عليّ بن عبدالرّحيم بن الحسن البغداديّ، المتوفّى سنة ٥٧٦هـ.ق. ببغداد.
وهو «ابن‌العصار»، لا «ابن‌القصّار».
راجع عنه: مختصر تاريخ ابن‌الدّبيثي للذّهبيّ، ص ٢٩٩، رقم ١١١٦؛ سير أعلام النّبلاء، ج ٢٠، ص ٥٧٨ ـ ٥٨٠، رقم ٣٦١؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٧، ص ١٢١.
الشيخ الفقيه الكبير ابن‌إدريس يحدّثنا أنّه لقي ابن‌العصار وكان هو إمام اللّغة في عصره (انظر: السّرائر، ج ٢، ص ٥٨٠).
وكان عميد الرّؤساء من تلامذة ابن‌العصار هذا (انظر: خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥٢).
(و قارن روايته الفصيح عنه: تراجم الرّجال للاشكوريّ، ج ٢، ص ٨٦٠).
فالعجب من أحد محشّي بحارالأنوار حيث عدّ «ابن‌العصار» من المجاهيل! (راجع: بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٧٤).
وأمّا الصّورة المصحّفة لشهرته، أي «ابن‌القصار» قد ورد في: الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٣٨٩؛ نهاية المرام للعامليّ، ج ١، ص ٣٦٥؛ رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٦.

٤. هو أبوالحسن سعد الخير بن أبي‌عبداللّه محمّد بن سهل بن سعد الأندلسيّ البَلَنْسيّ الأنصاريّ.
تُوُفِّيَ في سنة ٥٤١هـ.ق.
البلنسي نسبة إلى «بلنسية» وهي مدينة بشرق الأندلس.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ٢٠، ص ١٥٨ ـ ١٦٠، رقم ٩٣؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن‌الدّمياطي، ج ١، ص ٨٩، رقم ٨٠؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٣، ص ٨٤؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٤، ص ٢١٤؛ الأنساب للسّمعانيّ، ج ١، ص ٣٩٤.

٥. كذا في الأصل، وأيضًا في إجازه الشّهيد الثّاني للشّيخ حسين بن عبدالصّمد (انظر: رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٧).
و لكن الصواب، هو: «عن أبي‌سعد محمّد بن محمّد المطرز»؛ كما في بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ٧٤.
ولد المطرز في سنة ٤١١هـ.ق. وتُوُفِّيَ في ٥٠٣.
راجع عنه: سير أعلام النّبلاء، ج ١٩، ص ٢٥٤ و ٢٥٥، رقم ١٥٧.

أحمَدَ[١] بنِ عبدِاللّهِ الاصفهانِيّ الحافِظ، عن أبِي الحَسَن محمَّدِ بن أحمَدَ بنِ كيسَان النَّحوي[٢]، عن تَغلِب[٣].

وأمَّا الخلاصة المالكيّة[٤]:

فإنِّي أروِيها عنِ الشَّهيدِ بن مكِّي، عن الشَّيخِ شهابِ الدِّين أبي العبَّاس أحمَد[٥] بن الحسنِ بن أحمدَ النّحويّ، عن الشَّيخ برهانِ الدِّين إبراهيم بنِ عُمرَ الجعبريّ، عن الشَّيخ شمسِ الدِّين محمَّد[٦] بنِ أبي الفَتح الدِّمَشقِيّ، عن ناظِمِهَا[٧].

---

١. هو الحافظ أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الاصبهانيّ (الاصفهانيّ).
ولد في سنة ٣٣٠ أو ٣٣٦هـ.ق. وتُوُفّيَ في سنة ٤٣٠.
راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ١، ص ١٦٥ و١٦٦؛ بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١١٠ (الهامش)؛ تذكرة الحفّاظ للذّهبيّ، ج ٣، ص ١٠٩٢ ـ ١٠٩٧؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدّمياطي، ج ١، ص ٣٥ ـ ٣٧، رقم ٣٥؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٣٥٠ و ٣٥١؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ١، ص ٢٨٢؛ معجم البلدان، طبعة دار إحياء التّراث العربيّ، ج ١، ص ٢١٠.

٢. الظّاهر أنّه وقع سقط في السّند.
إنّ أبانُعَيم الحافظ يروي عن أبي محمّد حسن بن محمّد بن أحمد بن كيسان النّحوي المعمّر (المتوفّى سنة ٣٥٨هـ.ق)؛ قارن: سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ١٣٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٤، ص ٩٩، و...؛ ولكن إنّ أبا هذا الرّجل النّحويّ، هو أبوالحسن محمّد (المتوفّى ٢٩٩هـ.ق.) بن أحمد بن كيسان وكان أيضًا من النّحاة.
انظر: سير أعلام النّبلاء، ج ١٦، ص ٣٢٩ و ٣٣٠؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٨، ص ٣١١؛ تاريخ بغداد، ج ١، ص ٣٥١ و٣٥٢، رقم ٢٤٤.
وإنّه قد تكرّر هذا السّقط، في: رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٧؛ بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ٧٤، و ج ١٠٥، ص ١٦٨، و ج ١٠٦، ص ٦٢.

٣. كذا في الأصل. والصّواب هو: «ثعلب» ـ كما مرّ.

٤. هي نفس المنظومة المشهورة بـ: الألفيّة لابن مالك. لاحظ أيضًا: بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١٩٤.

٥. قارن: الشهيد الأوّل: حياته و آثاره، المختاريّ، ص ٨١.

٦. هو أبوعبدالله شمس الدّين محمّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي.
ولد في ٦٤٥هـ.ق. وتُوُفّيَ في ٧٠٩هـ.ق.
راجع عنه: معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ١١، ص ١١٦؛ الأعلام للزّركلي، ج ٦، ص ٣٢٦.

٧. هو جمال الدّين أبوعبدالله محمّد بن عبدالله بن مالك الطّائي الأندلسيّ الجياني.
ولد في سنة ٦٠٠هـ.ق. وتُوُفّيَ في سنة ٦٧٢.
راجع عنه: معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٠، ج ص، ص ٢٣٤؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٦، ص ٢٣٣؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٣٩٩ و ٤٠٠.

وعن المزيديّ عن والدِه أحمدَ، عن الشَّيخ يحيَى بن سعيدٍ، عنِ الشّيخ الأديبِ مهذّبِ الدّين [١] بنِ كرمِ النَّحويِّ، عن الشَّيخِ نجيبِ الدِّين أبي البَقاء [٢] العُكبَريّ [٣] والشّيخِ عليِّ بن فرجِ السُّوراويّ، كلاهمَا عنِ الشَّيخِ أبي محمّدٍ عبداللّهِ بن أحمدَ بنِ الخشّاب النّحويّ [٤]، عنِ السّيِّدِ النَّقيبِ هبةِاللّهِ بن الشجريّ، عنِ السّيِّدِ أبي المعمر يحيَى بن هبةِاللّهِ بن طباطبا الحسنيّ [٥]، عن القاضِي أبي القاسِم عمرَ بنِ ثابتٍ الثّمانينيّ النّحويّ [٦]، عن ابن جنّيٍّ [٧] لكتابِ اللُّمَع [٨] وغيره من مصنَّفاتِه.

وبالإسنادِ إلَى السَّيِّدِ فخار عن أبي الفَتحِ الميدَانِيّ، عن ابنِ الجَوالِيقيّ جميعَ كُتبِه.

وعن ابنِ الجوالِيقيّ، عن أبِي زكريَّا الخَطِيب جميعَ كُتبِه.

وعن أبي زكريَّا /86/، عن أبِي العَلاءِ المَعَرّي [٩] والثّمانِينِّي وأبِي الحَسنِ [١٠] بنِ عَبدِالوارثِ

---

١. هو مهذّب الدّين محمّد بن يحيى بن كرم.
راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣١٣، رقم ٩٥١؛ معجم رجال الحديث للسّيّد الخوئيّ، ج ١٩، ص ٣٩، رقم ١٢٠٢٣.

٢. في المخطوطة: «ابي البقا» (بدون الهمزة).

٣. راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢٠.

٤. راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢٧٦.

٥. راجع عنه: التأسي، ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

٦. تُوُفّيَ في سنة ٤٤٢هـ.ق.
راجع عنه: ذيل تاريخ بغداد لابن النّجار، ج ٥، ص ٣٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٩ (الهامش) و ٦١٣؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٧٨١؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٥، ص ٤٣؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٧، ص ٢٧٩.

٧. هو أبوالفتح عثمان بن جنّي الموصلي. تُوُفّيَ في سنة ٣٩٢هـ.ق. راجع عنه: سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٧ ـ ١٩؛ بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ١٣؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٣١٠، رقم ٦١١١؛ الفهرست لابن النّديم، بتحقيق رضا تجدّد، ص ٩٥؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٤، ص ٢٠٤؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢٤٦ و ٢٤٧.

٨. راجع عن اللّمع: كشف الظّنون، ١٥٦٢/٢ و ١٥٦٣.

٩. هو أبوالعلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعرّي. ولد في سنة ٣٦٣هـ.ق. وتُوُفّيَ في سنة ٤٤٩.
راجع عنه: بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٩؛ الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ١٩٤ ـ ١٩٦؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ١٥٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٢٣ ـ ٣٩، رقم ١٦.

١٠. كذا في الأصل وهكذا أيضًا في إجازة الشّهيد الثّاني للشّيخ حسين بن عبدالصّمد (انظر: رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٧).
والظّاهر أنّه هو أبوالحسين محمّد بن عبدالوارث الفارسيّ المتوفّى ٤٢١هـ.ق. راجع عنه: معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٩، ص ٢٣٥؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٦، ص ٩٩؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٦٤.

جَميعَ كتُبِهم وعنِ الثّمانينيّ، عن ابنِ جنّي جميعَ كتبِه وعن الربعي [١] جميعَ كتبِه، وعن أبي عليٍّ الفارسيّ [٢]، عن أبي بكر [٣] بنِ السَّرّاج جميعَ كُتبِه.

وعن ابنِ السَّراج عن الزَّجّاج [٤] جميعَ كتبِه.

وعن الزّجّاج، عن أبي العبّاس المُبرِّد [٥] جميعَ كُتبِه.

وعن المبرِّد، عن أبي عثمان المازنيّ [٦]، عن الجَرْميّ [٧] جميعَ كُتبِه، وعَن أبي الحَسَنِ

---

١. هو أبوالحسن عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي (الشّيرازيّ الأصل البغداديّ المنزل).
تُوُفّيَ في سنة ٤٢٠ أو ٤٢٣هـ.ق.
راجع عنه: بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١٣؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ٢٧١؛ تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٨.

٢. هو أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار بن محمّد بن سليمان بن أبان الفارسيّ.
تُوُفّيَ في سنة ٣٧٧هـ.ق.
راجع عنه: هدية العارفين، ج ١، ص ٢٧٣؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٣، ص ٢٠٠؛ بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١٢ و١٣؛ الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ٦ و٧.

٣. هو أبوبكر محمّد بن السّري بن سهل النّحويّ.
تُوُفّيَ في سنة ٣١٦هـ.ق.
راجع عنه: بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ١١؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٣٠٦؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٠، ج ص، ص ١٩.

٤. هو أبوإسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النّحوي.
تُوُفّيَ في سنة ٣١١هـ.ق.
راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ٢٩٣؛ الأعلام للزّركليّ، ج ١، ص ٤٠.

٥. هو أبوالعبّاس محمّد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزديّ الثّماليّ البصريّ المعروف بـ: المبرِّد، الأديب الشّيعيّ الإماميّ.
ولد سنة ٢١٠هـ.ق. وتُوُفّيَ سنة ٢٨٥ أو ٢٨٦.
راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ١٣٥ ـ ١٣٩؛ مستدرك الوسائل، ج ١٤، ص ٦٣؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ١٥١ ـ ١٥٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٥٧٦ و٥٧٧، رقم ٢٩٩؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٧، ص ١٤٤.

٦. هو أبوعثمان بكر بن محمّد بن بقية البصريّ، الأديب الشّيعيّ الإماميّ.
تُوُفّيَ في سنة ٢٤٩ أو ٢٤٨هـ.ق.
راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ١٣١ و١٣٢؛ تهذيب المقال للأبطحيّ، ج ٤، ص ١٥٢ ـ ١٦٠؛ تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٩٦ و٩٧، رقم ٣٥٢٩؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٣، ص ٧١.

٧. هو أبوعمر صالح بن إسحاق البصريّ. توفّي سنة ٢٢٥هـ.ق.
راجع عنه: الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ١٤٥ و١٤٦؛ الأعلام للزّركلي، ج ٣، ص ١٨٩.

الأَخْفَش [١] جميعَ كتبِه وعَن الأخفش عَن سِيبَوَيه [٢] جميعَ كتبِه.

وعَن سِيبَويه عَنِ الشَّيخِ الخليل [٣] بنِ أحمَدَ العَرُوضيّ جميعَ كُتُبه.

فهؤُلاءِ أئمَّةُ اللُّغةِ والأدبِ، ومن تأخَّرَ عنهُم إنَّما اقتَفَى علَى آثارِهِم ونَسجَ علَىٰ منوَالِهِم فلَاجرَمَ اقتَصرنَا علَى ذِكرِ الطَّرِيقِ إليهِم.

وإيثارًا للإختصارِ ولنذكر طريقًا واحدًا هُو أعلَى مَا اشتمَلتْ عليهِ هٰذهِ الطُّرقِ إلىٰ مولَانَا [نَا] وسيِّدنا وسيِّدِ الكائناتِ وأشرفِ المَوجوداتِ رَسولِ اللّهِ ٩ ويُعلمُ منهُ أيضًا مفصَّلًا أعلَى ما عندَنا مِن السَّندِ إلىٰ كُتبِ الحديثِ ـ كـ: التَّهذيبِ والاستبصارِ والفقيهِ والمدينةِ [٤] والكافي وغيرها ـ:

---

١. هو أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ البلخيّ ثمّ البصريّ، المعروف بـ: الأخفش الأوسط.
تُوُفِّيَ في سنة ٢١٥ أو ٢٢١ هـ.ق.
راجع عنه (و عن سائر الأخافش): الكنىٰ و الألقاب، ج ٢، ص ١٦ و ١٧؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٣، ص ١٠١ و ١٠٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨، و ج ٧، ص ٣٢٣، و ج ١٤، ص ٤٨٠ ـ ٤٨٢؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٣٨٨.

٢. هو أبوالبشر أبوالحسن عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسيّ البيضاوي العراقيّ البصريّ المعروف بـ: سيبويه.
ولد في سنة ١٤٨ هـ.ق. وتُوُفِّيَ في سنة ١٨٠.
راجع عنه: الأعلام للزّركليّ، ج ٥، ص ٨١؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ٢، ص ٣٢٩ و ٣٣٠؛ تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٩٠ ـ ١٩٤، رقم ٦٦٥٨؛ إكمال الإكمال لابن ماكولا، ج ٤، ص ٤١٩ و ٤٢٠؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٨، ص ٣٣٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٥١ و ٣٥٢، رقم ٩٧.

٣. هو أبوعبدالرّحمٰن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزديّ البصريّ، واضع علم العروض.
ولد سنة ١٠٠ هـ.ق. وتُوُفِّيَ سنة ١٧٠.
راجع عنه: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٤٢٩ ـ ٤٣١، رقم ١٦١؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٣٥٠؛ الأعلام للزّركليّ، ج ٢، ص ٣١٤؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٨٣٥؛ معجم المؤلّفين لكحّالة، ج ٤، ص ١١٢؛ إكمال الإكمال لابن ماكولا، ج ٣، ص ١٧٣.

٤. المراد من المدينة، هو كتاب مدينة العلم الّذي يُعَدُّ خامسًا للكتب الأربعة الحديثيّة القديمة للإماميّة؛ حتّى قال الشّيخ حسين بن عبدالصّمد، والد الشّيخ بهاءالدّين محمّد العامليّ، في كتابه وُصول الأخيار: «وأصولنا الخمسة: الكافي و مدينة العلم وكتاب من لايحضره الفقيه والتّهذيب والاستبصار...».
كتاب مدينة العلم، للصّدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ، صاحب كتاب من لايحضره الفقيه، وكان أكبر من كتاب من لايحضره الفقيه، كما صرّحا به الشّيخان الطّوسيّ ومنتجب الدّين في فهرستيهما، وقال ابن شهرآشوب في معالم العلماء أنّ مدينة العلم عشرة أجزاء وكتاب من لايحضره الفقيه أربعة أجزاء. قيل: إنّ هذا الكتاب كان موجودًا في ←

أخبَرَنا الشّيخُ بهاءُالدّين محمَّدُ بنُ الحُسينِ، عن الشَّيخِ عبدِالعالي، عنِ الشّيخِ نورِالدِّين عليِّ بن عبدالعالي، عنِ الشّيخِ شمسِالدِّين محمَّدِ بنِ داوُد، عنِ الشّيخِ ضياءِالدِّين عليّ، عنِ الشَّهيدِ محمَّد بنِ مكّي، عَن رضِيِالدِّين المزيديّ، عن محمَّد بنِ صالحٍ، عَن السَّيِّد فخار.

ح: وعن الشّيخِ ضياءِالدّين عليّ، عن السّيّدِ تاجِالدّين بن مُعَيَّة، عن الشَّيخِ جمالِالدِّين ابن مَطَهَّر، عن نجم الدّين بن سعيد، عن السّيّد فخار.

ح: وعن الشّهيد، عن محمّد بن الكوفي، عن نجمِالدّين بن سعيد، عن السّيد فخار، عن شاذان بن جبرئيل، عن جعف الدّوريَستي، عن المفيد، عن الصّدوق أبي جعفر محمّد بنِ بابويه [1] عَن محمَّد [2] بنِ أبي القاسِمِ [3] المُفَسِّر الاسترابادِيّ، عن يُوسُف بنِ محمّدِ بن زيادٍ وعليِّ بنِ محمّدِ بن سنان [4]، عن أَبَوَيهما، عن مولانا وسيِّدنا أبي محمّدٍ الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسَى بن جعفر بن محمَّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبٍ

← عصر الشّيخ حسين بن عبدالصّمد (المتوفّي ٩٨٤هـ.ق.)، والد الشّيخ بهاءالدّين العامليّ، لكن فقد بعد؛ وقد قام عدّة من العلماء ـ كالعلّامة المجلسيّ وحجّةالإسلام الشّفتيّ الاصفهانيّ ـ بالفحص عنه وصرفِ الأموال وبذلِ الجُهود في طلبه، لكن ما ظفروا به. نعم، ينقل عنه العلّامة الحلّيّ في منتهى المطلب والسّيّد ابن‌طاوس في بعض كتبه والشّيخ يوسُف بن حاتِم الشّاميّ في كتابه الدّرّ النّظيم في مناقب الأئمة اللّهاميم عليهم السلام؛ والظّاهر أنّه ما فاز بلقائه من علمائنا المتأخّرين إلّا السّيّد معين‌الدّين السّقاقلي الحيدرآبادي الّذي كانت توجد عنده نسخة من هذا الكتاب واستنسخ عنه نُسخَتَين آخَرَين.

راجع عن الكتاب هذا: الذّريعة، ج ٢٠، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣، رقم ٢٨٣٠؛ وكتابخانهٔ ابن‌طاوس (بالفارسيّة)، ص ٣٨٢ و٣٨٣؛ معالم العلماء، ص ١٤٧ و١٤٨؛ الفهرست لشيخ الطّائفة الطّوسيّ، طبعة القيّوميّ ٢٣٨؛ وصول الأخيار، طبعة الكوهكمريّ، ص ٨٥؛ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٥٠ و٦٤.

١. إنّ الصّدوق ابن‌بابويه ـ قدّس اللّه روحه العزيز ـ قد روىٰ هذا الخبر الآتي في عدّةٍ من كتبه. انظر: وسائل الشّيعة، طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ج ١٦، ص ١٧٨ ذيل، رقم ٢١٢٨٧.

٢. راجع عنه: نوابغ الرّواة، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

٣. كذا في الأصل؛ والظّاهر أنّ الصّحيح هو: «القاسم» (بدل «أبي القاسم») كما في أكثر المصادر أيضًا. قارن: وسائل الشّيعة، طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ج ١٦، ص ١٧٨ (الهامش).

٤. في عيون أخبار الرضا عليه السلام (طبعة الأعلميّ، ج ٢، ص ٢٦١) وصفات الشّيعة (طبعة عابدي، ص ٤٥): «سيار» (بدل «سنان») وفي الأمالي للصّدوق (طبعة مؤسّسة البعثة، ص ٦١) وعلل الشّرائع (طبعة النّجف الأشرف، ج ١، ص ١٤٠): «يسار» (بدل «سنان») ولكن هكذا «سنان» قد ورد في رواية معاني الأخبار (بتحقيق الغفّاري، ص ٣٩٩).

ـ صلواتُ اللّهِ وسلامُه عليهم أجمعين ـ، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عن أبِيه، عليّ بن أبي طالبٍ، قال: «قال رسولُ اللّه ﷺ /87/ لبعضِ أصحابِه ذاتَ يومٍ: يَا عبدَاللّهِ! أحببْ فِي اللّهِ، وأبغِضْ فِي اللّهِ، ووَالِ فِي اللّهِ، وعادِ فِي اللّهِ؛ فإنّهُ لَاتُنالُ وِلَايةُ اللّهِ إلّا بذٰلكَ ولَايجِدُ رَجلٌ طَعمَ الإيمَانِ وإنْ كَثُرتْ صَلٰوتُه وصِيامُه حَتّى يَكونَ كذٰلِكَ، وقَد صارَتْ مواخاةُ النّاسِ يومَكُم هٰذَا أكثرُها علَى الدُّنيَا: عَـلَيهَا يـتوَادُّونَ، وعليهَا يتَبَاغَضُونَ، وذٰلكَ لايُغنِي عَنهُم منَ اللّهِ شَيئًا. فقالَ الرّجلُ: يَا رسُولَ اللّهِ! كيفَ لِي أَن أَعلَمَ أنّي قَد وَالَيتُ وعادَيتُ فِي اللّهِ، ومَن وَلِيُّ اللّهِ ـ عزَّ وجلَّ ـ حتّى أُوالِيهِ، ومَن عَدوُّهُ حَتّىٰ أُعادِيهِ؟! فأشَارَ لَهُ رَسولُ اللّهِ ﷺ إلىٰ عَلِيٍّ ﷺ فقال: أ (لا ـ خ) تَرىٰ هٰذَا؟! قالَ: بلَى. قالَ: ولِيُّ هٰذا وَلِيُّ اللّهِ، فَوَالِهِ، وعَدُوُّ هٰذَا عَدُوُّ اللّهِ، فعَادِهِ، وَالِ وَلِيَّ هذَا ولَو أَنَّهُ قَاتِلُ أَبِيكَ ووَلَدِكَ وعَادِ عَدُوَّهُ ولَو أَنَّهُ أبُوكَ ووَلَدُكَ»[1].

فَلِيَرِو ذٰلكَ وغيرَه عنّي بهذِهِ الطُّرقِ وغيرِها ممّا ذكرَه الأصحابُ فِي كُـتبِهم وضـمّنوه إجازاتِهم خصُوصًا كتابَ الإجازاتِ لِكَشفِ طُرُقِ المَجَازَاتِ[2] الَّذي جمعَهُ السَّيِّدُ السَّـعيدُ الطَّاهرُ رضِيِ الدِّين عليُّ بن موسَى بنِ جعفَر بن محمّد بن الطّاوس الحسنيّ والإجازةَ[3] الَّتي

---

١. إنّ هذه الرّواية قد جاءت في: رسائل الشّهيد الثّاني، ج ٢، ص ١١٣٩؛ عيون أخبار الرضا ﷺ، طـبعة الأعـلميّ، ج ٢، ص ٢٦١ و٢٦٢، رقم ٤١؛ الأمالي للصّدوق، طبعة مؤسّسة البعثة، ص ٦١ و٦٢، رقم ٢١؛ معاني الأخبار لنفسه، ص ٣٩٩، رقم ٥٨؛ روضة الواعظين، طبعة الخرسان، ص ٤١٧؛ وسائل الشّيعة، طبعة مؤسّسة آل البيت ﷺ، ج ١٦، ص ١٧٨، رقم ٢١٢٨٧؛ مشكاة الأنوار للطّبرسيّ، طبعة دارالحديث، ص ٢٢١؛ بحارالأنوار، ج ٢٩، ص ١٠، و ج ٦٦، ص ٢٣٦؛ التّفسير المنسوب إلى الإمام العسكريّ ﷺ، طبعة الأبطحيّ، ص ٤٩؛ صـفات الشّيعة، طبعة عابدي، ص ٤٧ و٤٦؛ علل الشّرائع، طبعة النّجف الأشرف، ج ١، ص ١٤٠ و١٤١، باب ١١٩، رقم ١؛ الأربعون حديثًا للشّهيد الأوّل، طبعة الأبطحيّ، ص ٦٥ و٦٦، الحديث الثّامن والعشرون.

٢. هذا الكتاب القيّم مفقود اليوم ولكنّ ابن‌طاوس نفسه قد ذكره في مواضع من مُؤلّفاته الموجودة كما ذكره عـددٌ من سائر أعلام الطّائفة المحقّة.

الظّاهر أنّ هذا الكتاب كان موجودًا عند الشّهيد الثّاني وقد نُقِلَت قطعةٌ منه في بحارالأنوار أيضًا.

راجع عنه: بحارالأنوار، ج ١٠٤، ص ٣٩؛ الذّريعة، ج ١، ص ١٢٧ و١٢٨؛ كـتابخانهٔ ابـن‌طاوس (بـالفارسيّة)، ص ٦٨ و٦٩.

٣. راجع عن هذه الإجازة: مكتبة العلّامة الحلّي للمحقّق الطّباطبائيّ، ص ٢٢٤.

أجازَها العلّامةُ جمالُ‌الدِّين الحَسَنُ بنُ يوسُف بنِ مطهَّرٍ للسَّيِّد الطَّاهرِ الأصيلِ أبي‌الحسَن عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ زُهرَة، فإنَّها اشتمَلتْ علَى المهمِّ من كتُبِ الأصحَابِ وأكثرِ علمَاءِ الإسلامِ من الحديثِ والتّفسيرِ والفقهِ واللّغةِ والعربيّةِ والنّثرِ والنّظمِ وغيرِها وكتابَ فِهرِسْتِ الشّيخِ منتجبِ‌الدّين عليِّ بن عُبَيداللّهِ بن بابويه وفِهرِسْتِ الشّيخِ محمّدِ بنِ الحسنِ الطُّوسيّ وفِهرِسْتِ النَّجاشي[١] وفِهرِسْتِ[٢] ابنِ بابويَه ـ قدَّس اللّهُ أسرارَهم.

و آخُذُ علَىٰ وحيدِ الزَّمانِ وعلّامةِ الوقتِ والأوانِ ما أخَذَ عليٌّ مِن العَهدِ بملازمَةِ تقوَى اللّهِ ـ سبحانه ـ، فإنَّها وصيّةُ الأنبياءِ والأولياءِ والصُّلحاءِ وبداومِ مراقَبَتِه تعالىٰ في السِّرِّ والإعلَانِ والأخذِ بالاحتياطِ التَّامِّ فِي جميعِ الأمورِ سيَّما فِي الفتوَى وبذلِ العِلمِ لأهلِهِ وبذلِ الوُسعِ فِي تحصيلِه وتحقيقِه وتنقِيحِه والإخلاصِ للّه تعالىٰ فِي طلبه وبذلِه، فليسَ فوقَ هذَا مطلبٌ إذا حصَلَتْ /88/ شرائطُه.

فقَد رُوِّينَا بالإسنادِ الآنِفِ إلىٰ أميرِ المُؤمنينَ وإمامِ العارفينَ، عليِّ بن أبي‌طالبٍ ـ سلَامُ اللّهِ تعالَىٰ وصلَواتُه علَيهِ ـ أنَّه قال: «مَن كَانَ مِن شِيعَتِنَا عالمًا بشَرِيعَتِنَا فأَخرَجَ ضُعَفَاءَ شيعَتِنا مِن ظُلمةِ جَهلِهِم إلىٰ نُورِ العِلمِ الَّذي حَبَونَاهُ، جَاءَ يَومَ القِيامَةِ علَى رَأسِهِ تاجٌ مِن نُورٍ يُضِيءُ لأهلِ جَميعِ العَرصَاتِ، وعَليهِ حُلَّةٌ لَايَقُومُ[٣] لأقَلِّ سِلكٍ مِنهَا الدُّنيَا بحَذافِيرِهَا[٤]؛

---

١. هذا هو نَفْسُ الكتاب المعروف باسم رجال النّجاشي.

راجع عنه: مأخذشناسي رجال شيعه (بالفارسيّة)، ص ٥١ و٥٢، رقم ١٢٥.

أحسن طبعاته، هو ما قام بتحقيقه وإعداده العلّامة الآية الحجّة السّيّد موسى الشّبيريّ الزّنجانيّ ـ دام ظلّه الوارف.

٢. كان هذا الكتاب موجوداً عند شيخ الطّائفة الطّوسيّ ـ روّح اللّه روحه العزيز ـ وهو قد استفاد منه في تأليف فهرسته.

راجع: مأخذشناسي رجال الشّيعة (بالفارسيّة)، ص ٣٥، رقم ٨١.

غير هذا الكتاب الّذي ألّفه شيخنا الصّدوق محمّد بن عليّ بن بابويه وهو مفقود اليوم، نعرف كتابًا آخَر باسم «فهرست ابن‌بابويه» وهو لحسين بن حسن بن بابويه القمّي. هذا الكتاب مفقودٌ أيضًا ولكنّ الشّيخ النّجاشي قد استفاد منه في تأليف فهرسته.

راجع: نفس المصدر، ص ٣٩، رقم ٩١.

٣. قال المجلسيّ الثّاني ـ طاب ثراه ـ: «لايَقُوم بتشديد الواو، من التّقويم، أو بالتّخفيف، أي: لايقاومها ولايعادلها» (بحارالأنوار، ج ٢، ص ٣).

٤. «أي: بأجمعها» (بحارالأنوار، ج ٢، ص ٣).

ويُنادِي مُنادٍ: هذَا عالِمٌ مِن بَعضِ تَلامِذَةِ عُلَمَاءِ آلِ محمَّدٍﷺ. ألَا فمَن أخرَجَهُ مِـن ظُـلمةِ جَهلِهِ فِي الدُّنيَا فليَتَشبَّثْ به، يُخرِجهُ من حَيرَةِ ظُلمَةِ هذِهِ العَرَصاتِ إلىٰ نُزَهِ الجِنَانِ، فيَخرُجُ كُلُّ مَن كانَ عَلَّمَهُ فِي الدُّنيا خَيرًا أَو فَتَحَ عَن قَلبِهِ مِنَ الجَهلِ قُفلًا أَو أَوضَحَ لَه عَن شُبهةٍ.»[1].

إلىٰ غيرِ ذٰلكَ من الأَخبارِ الكَثيرةِ عَن كلِّ واحدٍ مِن الأئمَّةِ المَعصُومينَ ـ صـلواتُ اللّـهِ علَيهم أجمَعينَ.

والَتمَستُ مِنهُ ـ دامَ ظلُّه ـ أن لَا ينسانِي في مظَانِّ إجابةِ الدَّعواتِ كمَا أنَّه لَا أنسَاهُ.

نمَّقَه بيُمناهُ الدّاثِرةِ أحوَجُ المَربُوبينَ إلىٰ رَحمَةِ ربِّهِ الغَنيِّ محمَّدتقِي بنِ مَجلِسي ـ عُفِي عَنهما ـ فِي شهرِ ربيعِ الثّانِي لسنةِ اثنَي وستِّينَ بعدَ الهِجرةِ المقدَّسةِ.

والحمدُ للّهِ ربِّ العالمينَ والصلوٰةُ علَى أشـرفِ الأنـبياءِ والمُـرسلينَ وسـيِّدِ الأوَّلـينَ والآخِرينَ محمَّدٍ وعِترتِهِ الأصفياءِ النُّجباءِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ المعصُومينَ وسـلَّمَ تَسـليمًا كَثيرًا إلىٰ يَومِ الدِّين. /89/

---

١. قد جاء هذا الخبر في: التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري، طبعة الأبطحيّ، ص ٣٣٩، رقم ٢١٥؛ الاحتجاج للطّبرسي، طبعة الخرسان، ج ١، ص ٧؛ منية المريد، طبعة المختاريّ، ص ١١٤ و ١١٥؛ الفصول المهمة للشّيخ الحرّ العامليّ، طبعة القائينيّ، ج ١، ص ٦٠٠، رقم ٩٣٨؛ المنحجّة البيضاء، ج ١، ص ٢٩؛ مستدرك الوسائل، طبعة موسّسة آل البيت ﷺ، ج ١٧، ص ٣١٧، رقم ٢١٤٥٩؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢ و ٣، رقم ٢، و ج ٧، ص ٢٢٤، رقم ١٤٣.

جزءٌ من الفَرائد الطَّريفة في شرح الصَّحيفة الشَّريفة

للشيخ الإمام العلّامة محمّدباقر المجلسيّ الثاني

تصحيح: مجيد هاديزاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا شرح الدعاء الثاني من أدعية الصَّحيفة السَّجّاديّة الشريفة في «الصلاة على رسول اللّه ﷺ»؛ والَّتي أنشأها سيِّدُنا ومولانا السجّاد عليُّ بن سيِّد الشُّهداء الحسين بن صاحب لواء الحمد عليّ بن أبي طالب ـ عليه وعلى آبائه وأبنائه آلاف التحيَّة والثناء ـ.

المؤلّف والمؤلّف

أمَّا مؤلِّف هذا الشرح فهو مجدِّد المذهب علَم الأعلام وشيخ الإسلام الشَّيخ محمَّدباقر بن الإمام العلَّامة الشَّيخ محمَّدتقيّ المجلسيّ ـ رضوان اللّه تعالى عليهما ـ.

وُلِدﷺ بإصفهان سنة ١٠٣٧ هـ.ق. وتوفِّي بها سنة ١١١٠، ومزاره بإصفهان معروفٌ يُزار ويُتبرَّك به. شهرته الهائلة الَّتي ملأت الآفاق من ناحيةٍ، وكثرة المراجع الَّتي ذكرتْ تَرجَمتها من ناحيةٍ أخرى تغنينا عن الإشارة إلى حياته وسوانحها.

أمَّا شرحه هذا ـ المسمَّى بـ«الفرائد الطَّريفة في شرح الصَّحيفة الشَّريفة» ـ فيُعدُّ من خيار

شروح الصَّحيفة الشَّريفة على كثرتها وتنوُّعها[١]؛ حيث سلك بعضُ الشرَّاح مسلك التفصيل، وبعضهم سبيل الاختصار.

وكيف كان فإنَّ من المؤسَّف عليه انَّ الشَّارح العلَّامة لم‌يُوفَّق لإتمام كتابه، حيث لم‌يخرج منه إلَّا شرح الأدعية الثلاثة الأولى فقط. نعم! قام الأمير محمَّدحسين الخاتون‌آباديّ ـ من تلاميذ المصنِّف ـ حسب وصيَّته بإتمام الشرح، ولكنَّه أيضًا لم‌ينل مبتغاه؛ ولاعلم لنا اليوم بما خرج من قلمه الشريف.

والشَّرح طُبع بعناية الباحث السَّيِّد مهدي الرجائي سنة ١٤٠٧ هـ.ق. لكنِّي قمتُ بتحقيقه للمرَّة الثانية على أساس مخطوطتين من الكتاب:

مخطوطةٌ ممتازةٌ منه حيث صحَّحها المؤلِّف بنفسه، كما جاء في آخرها. مصوَّرةٌ منها في مركز إحياء التُّراث الإسلامي، رقمها ٢٤٠٦؛ وعندي مصوَّرةٌ من تلك المصوَّرة.

أمَّا الأخرى فمخطوطةٌ مصحَّحةٌ من الكتاب أيضًا عليها ختم مكتبة العلَّامة الفقيد مير جلال‌الدِّين المحدِّث الأرموي، وهي اليوم موجودةٌ في نفس المركز، رقمها ٣٧٠٧/١، مصوَّرةٌ منها أيضًا كانت بيدي في سبيل التَّحقيق.

ولاريب في أهمِّيَّة هذا الكتاب في مكتبة أهل‌البيت عليهم السلام، لعلَّ اللَّه يوفِّقنا بتحقيقه بكامله ليكون ذخرًا لنا يوم لاينفع مالٌ ولابنون.

والحمد للَّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٩ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. للتَّفصيل حول شروح الصحيفة وتَرجَماتها انظر: نسخه‌های خطّی، شروح وترجمه‌های صحیفهٔ سجّادیه، للسَّيِّد محمَّدحسين حكيم، مكتبة آيةاللَّه المرعشي العامَّة، قم المقدَّسة، سنة ١٤٢٤ هـ.ق.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الدعاء الثاني

وكَانَ مِنْ دُعَائِهِ عليه السلام بَعدَ هَذَا التَّحمِيدِ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله.

«الثاني» بالحمرة على الهامش.

وفي «خ»: «في الصلاة».

... ولنرجع إلى تفسير الدعاء.

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله دُونَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ وَ الْقُرُونِ السَّالِفَةِ.

«منَّ» أي: أنعم.

و«دون» هنا بمعنى «غير». وقيل: «بمعنى: بعد»، فإنَّه جاء «دون» بمعنى التحت مقابل الفوق، فشبَّه البعديَّة الزمانيَّة بالتحتيَّة المكانيَّة. قال الفيروزآباديُّ: «دُون ـ بالضمِّ ـ: نقيض فوق، ويكون ظرفًا، [و][1] بمعنى: أمام، ووراء، وفوق، ضدٌّ؛ وبمعنى: غير؛ وبمعنى: الشريف، والخسيس، ضدٌّ»[2]؛ انتهى.

---

١. إضافةٌ من المصدر، وهي لم توجد في المخطوط.

٢. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «دون»، ص ١١٠٣، القائمة ١.

وعلى ما نقلناه ظهر أنَّه لاحاجة إلى ما تكلّفه القائل.

و«الأُمم»: جمع أُمَّة، وهي الطائفة والجماعة. والمراد هنا الجماعة الَّتي أُرسل إليهم رسولٌ.

و«القرون»: جمع قرن. قال في النهاية: «القرن: أهل كلِّ زمانٍ، وهو مقدار التوسُّط في أعمار أهل كلِّ زمانٍ؛ مأخوذٌ من الإقتران، فكأنَّه المقدار الَّذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم.

وقيل: «القرن أربعون سنة»؛

وقيل: «ثمانون»؛

وقيل: «مائة»؛

وقيل: «مطلقٌ من الزمان»[١].

والظاهر أنَّ القرن أخصُّ من الأمَّة، إذ كلُّ أمَّةٍ كانت مشتملةً على قرونٍ.

ثمَّ اعلم! أنَّ المضبوط في النسخ المصحَّحة من الصحيفة وغيرها في أمثال هذه الصلاة: «وآلِه» بالجر، وهو عطفٌ على الضمير المجرور بدون إعادة الجارِّ؛

ولاخلاف في جوازه في الاضطرار؛

وأمَّا في الاختيار فذهب البصريُّون إلى امتناعه؛

والكوفيُّون إلى جوازه، مستدلِّين بقراءة حمزة[٢] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَسَائَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾[٣].

وأجاب بعض المانعين بأنَّ «الباء» مقدَّرةٌ، والجرُّ بها؛

وضُعِّف الجواب بأنَّ حرف الجرِّ لايعمل مقدَّرًا إلَّا في نحو: «اللَّهِ لأفعلنَّ».

وأجاب آخرون بحمل «الواو» على القسم؛

---

١. راجع: النهاية لابن الأثير، مادَّة «قرن»، ج ٤، ص ٥١.

٢. هذه قراءة حمزة والمطوِّعي وابراهيم النخعي وقتادة والأعمش. راجع: اتحاف الفضلاء، ص ١٨٥؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ١٥٧؛ التفسير الكبير، ج ٣، ص ١٣١.

٣. النساء (٤): ١.

وضُعِّف بأنَّه يكون إذن قسم السُّؤال، لأنَّ قبله ﴿واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ﴾، وقسم السؤال لايكون إلَّا مع «الباء».

وقال الشيخ الرضيُّ ﷺ: «الظاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناءًا على مذهب الكوفيِّين، لأنَّه كوفيٌّ؛ ولانسلِّم تواتر القراءات السبع.

واستدلُّوا أيضًا بقول الشاعر:

فَاليَومَ قَربَتَ تَهجُونَا وتَشتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِن عَجَبِ[1]

بجرِّ «الأيَّام»؛ وبغيره من الأشعار؛

وحملَها البصريُّون على الاضطرار»[2].

قال سيِّد المحقِّقين ﷺ: «صلَّى اللَّه عليه وآله بالجرِّ على ما قد بلغنا بالضبط في النسخ المعوَّل على صحَّتها جميعًا، ورويناه بالنقل المتواتر في سائر العصور إلى عصرنا هذا.

واسقاط إعادة الجارِّ مع العطف على الضمير المجرور عن حريم اللهجة، لا عن ساحة الطِّيَة، للتنبيه على شدَّة ارتباطهم واتِّصالهم به؛ وكمال دنوِّهم وقربهم منه ـ صلَّى اللَّه عليه وعليهم ـ، حيث لايصحُّ أنْ يتخلَّل هناك فاصلٌ أصلًا، كما في التنزيل الحكيم في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿تَسَائَلُونَ بِهِ والأَرحَامِ﴾ على الجرِّ في قراءة حمزة، وفي قول الشاعر: ـ على ما نقله في الكشَّاف[3] ـ:

فَاذْهَبْ ومَا بِكَ والأَيَّامِ مِن عَجَبِ

وأمَّا الرواية المشهورة في ذلك فيما يدور عن الألسن، فقد سمعناه مذاكرةً من الشيوخ؛ ولم يبلغنا بها أسنادٌ معتبرٌ في شيءٍ من أصول أصحابنا ومصنَّفاتهم.

وما في حواشي جنَّة الأمان للشيخ الكفعميِّ نقلًا عن شيخنا الكراجكيِّ ﷺ /B39/ في الجزء الثاني من كتاب كنز الفوائد: «إنِّي رأيت جماعةً ينكرون على من يفرِّق بين اسم النبيِّ

---

١. لم يعرف قائله. راجع: خزانة الأدب، ج ٢، ص ٣٣٨.

٢. راجع: شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٣٣٦؛ مع تقديم وتأخير في العبارات.

٣. راجع: الكشّاف، ج ١، ص ٤٩٣؛ وليس فيه: «فاذهب»، وفيه أيضاً: «فما بك ...».

وآله ـ عليه وعليهم السَّلام ـ بـ«على» ويزعمون أنَّهم يأثرون في النهي عن ذلك خبرًا؛ ولم أسمع خبرًا يجب التعويل عليه في هذا المعنى.

والصحيح عندي في ذلك هو ما دلَّت عليه العربيَّة من أنَّ الاسم المضمر إذا كان مجرورًا لم يحسن أن يُعطف عليه إلَّا بإعادة الجارّ، تقول: مررت بك وبزيدٍ، ونزلت عليك وعلى عمروٍ، لأنَّ ترك ذلك لحنٌ. فالصواب أن يقال: «صلَّى اللَّه عليه وعلى آله»، لا «صلَّى اللَّه عليه وآله». إلَّا على تقدير أن يكون «الال» منصوبًا بالعطف على موضع «الهاء» من «عليه»، لأنَّ موضعها نصبٌ لوقوع الفعل؛ وإن كانت مجرورةً بـ«على» فليس من طوار الصحَّة بمولج، فإنَّ الكوفيِّين يسوِّغون الترك في حالتَي الضرورة والسعة من غير تمحُّلٍ أصلًا. وأمَّا البصريُّون فإنَّهم يخصُّون التسويغ بحالة الضرورة؛

مراعاةً لحقِّ البلاغة؛

وتنبيهًا على ما في المقام من الفائدة. كما قد تلوناه عليك أيضًا: إنَّما كلام الفريقين في المحذوف لا في المنوي المسقط من اللفظ لاعن النيَّة؛ فلاتكوننَّ من الغافلين»[1]؛ انتهى كلامه.

أقول: ومنهم من وجَّه النصب بكون «الواو» للمعيَّة. والحقُّ جواز القراءة بالجرِّ، كما ذكره السيِّد، لموافقته لمذاهب كثيرٍ من أهل العربيَّة؛ ولضبط النسخ عن العلماء الأعلام وكلُّهم كانوا فصحاء من أهل اللسان؛

فإمَّا أن يكونوا جوَّزوا ذلك برأيهم؛

أو وصل إليهم بالنقل المستفيض عن المعصوم كذلك؛ والأخير أظهر، واللَّه يعلم.

ونصب «دون» على أحد الاحتمالين بالظرفيَّة ظاهرٌ؛ وعلى احتمال كونه بمعنى «غير» فيمكن أن يُجرى فيه حكم «غير» و«سوى» في الاستثناء، فكما أنَّ «غير» قد يُبنى على الفتح ـ لكونه بمعنى الحرف، أي «إلَّا»، وكذا «سوى» و«سواء» ينصبونهما على الظرفيَّة إذ كانا في الأصل فيهما معنى الظرفيَّة، فإذا جُرِّد عنهما واستُعملا في الاستثناء ينصبونهما على

---

١. راجع: شرح الصحيفة السجّادية للمحقّق الداماد، ص ٩٤.

كونهما ظرفًا في الأصل ـ فكذا «دون»، لكونه في الأصل ظرفًا. قال الشَّيخ الرضيُّ ﷺ: «وزعم الأخفش أنَّ «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفيَّة أيضًا نصبوه استنكارًا لرفعه، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفيَّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ومِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾[1]، و﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2]، وتقول لي: فوق السُّداسيِّ ودونَ السُّباعي»[3]؛ انتهى.

على أنَّه يحتمل أن يكون نصبه بالحاليَّة.

ثمَّ أقول: الظاهر أنَّ «الواو» هنا للعطف على جمل الحمد السابقة، وإنَّما جعلها من تتمَّة تلك الدعاء لشدَّة ارتباط الصلاة بالتحميد، ولأنَّه ـ صلوات اللَّه عليه ـ كان يقرؤُها متَّصلًا بالتحميد، بل هذا الدعاء تحميدٌ على تلك النعمة الجزيلة؛ ثمَّ ينجرُّ إلى الصلاة أخيرًا.

ويؤيِّده ما في بعض النسخ القديمة من عدم الفصل بينهما بحمرةٍ.

وقيل: «يحتمل الاستيناف أيضًا».

أقول: الظاهر أنَّ «واو» الاستيناف ـ كما يظهر من أمثلتهم وكلماتهم ـ لاتكون إلَّا فيما إذا سبقها جملةٌ لايصحُّ عطف ما بعدها عليها، لا ما إذا كانت في أوَّل الكلام، بل يحتمل أن تكون زائدةً؛ كما قال /A40/ الجوهريُّ: «وقد تكون الواو زائدةً. قال الأصمعيُّ: قلت لأبي عمرٍو: قولهم: «ربَّنا ولك الحمد؟» فقال: يقول الرجل للرجل: بِعْني هذا الثوب، فيقول: وهو لك، وأظنُّه أراد: هو لك»[4]؛ انتهى. وعليها حلَّ[5] قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[6].

---

١. الأعراف (٧): ١٦٨.

٢. الأنعام (٦): ٩٤.

٣. راجع: شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ١٣٣.

٤. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «واو»، ج ٦، ص ٢٥٥٦.

٥. كذا في المخطوط من غير شكلٍ؛ والظاهر: «حُمِلَ».

٦. الزمر (٣٩): ٧٣.

بِقُدْرَتِهِ الَّتِي لَاتَعْجِزُ عَنْ شَيْءٍ وَ إِنْ عَظُمَ، وَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ وَ إِنْ لَطُفَ.

وفي القاموس: «فاته الأمر فَوتًا وفُواتًا: ذهب عنه»[١].

وفيه: «لطف ـ ككَرُم ـ لُطفًا ولَطَافةً: صغُر ودقَّ»[٢].

والحاصل: أنَّ سبب العجز قد يكون العظم والكبر، وقد يكون الدقَّة والصغر، كما أنَّ بعض الصُنَّاع لايقدرون على صنعة بعض الأشياء الصغيرة المشتملة على الأدوات الكثيرة.

ونسبة الإنعام بهﷺ إلى القدرة ووصف القدرة بالعظمة للإشارة إلى عِظَم تلك النعمة وجلالتها، وأنَّها لايمكن أن يصدر إلَّا عن تلك القدرة.

وفي كلامهﷺ إشعارٌ بأنَّ الممتنعات لاحظَّ لها من الشيئيَّة، ولايطلق عليها الشيء؛ فتدبَّر!

فَخَتَمَ بِنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ ذَرَأَ.

«الختم» هنا من الختم بالخاتم على شيءٍ.

و«الباء» للتعدية، ويحتمل السببيَّة، أي: جعلنا اللَّه خاتمًا على جميع المخلوقات.

أو يقال: شبَّه الأمم السابقة بظرفٍ يُوكأ رأسُه ثمَّ يُختم عليه، وشبَّه هذه الأمَّة بالختام، ـ أي: الطِّين الَّذي يُختم به ـ.

وفي الصحاح: «ذرأ اللَّه الخلقَ يذرؤُهم ذرْءًا: خلقهم»[٣]. والحاصل أنَّه ختمت الأمم بنا، كما ختمت النبوَّة بنبيِّنا ﷺ.

وهذا كما أنَّه اثبات فضيلةٍ لهﷺ بالنسبة إلى سائر الأنبياء، اثبات فضيلةٍ لنا بالنسبة إلى سائر الأمم؛ إذ الكمالات والفضائل يشتدُّ يومًا فيومًا، وهذه الأمَّة أكمل الأمم، كما أنَّ نبيَّهم أفضل الأنبياء؛

---

١. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «فوت»، ص ١٥٨، القائمة ١.

٢. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «لطف»، ص ٧٨٧، القائمة ١.

٣. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «ذرأ»، ج ١ ص ٥١، القائمة ١.

وأيضًا: الأمم السالفة وأحوالهم عبرةٌ لنا.

وَ جَعَلْنَا شُهَدَاءَ عَلَى مَنْ جَحَدَ.

«الجحد»: الإنكار مع العلم. وهذه إشارةٌ إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1].

وقد فُسِّر كونهم «شهداء» بوجوهٍ:

الأوّل: أنَّ هذه الأمّة شهداء على الأمم السابقة بتبليغ الأنبياء، كما روت العامّة: «أنَّ الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء فيطالبهم اللّه ببيِّنة التبليغ ـ وهو أعلم بهم! ـ إقامةً للحُجَّة على المنكرين، فيؤتى بأمّة محمَّدٍﷺ فيشهدون. فتقول الأمم: من أين عرفتم؟

فتقول: علِمنا ذلك بإخبار اللّه في كتابه الناطق على لسان نبيِّه الصادق. فيُؤتَى بمحمَّدٍﷺ فيسأل عن حال أمّته؟ فيشهد بعدالتهم»[2].

وروى الثِّقات عن أبي عبداللّهؑ: «أنَّه إذا كان يوم القيامة وجمع اللّه الخلائق للحساب أوَّل من يُدعى له نوحٌؑ، فيقال له: هل بلَّغت؟ فيقول: نعم!

فيقال له: من يشهد لك؟

فيقول: محمَّد بن عبداللّهﷺ.

قال: فيخرج نوحٌؑ فيتخطَّى الناس حتَّى يجيء إلى محمَّدٍﷺ وهو على كثبٍ ومعه عليٌّؑ ـ وهو قول اللّه عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَمَّا رَأَوهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3] ـ، فيقول نوحٌ لمحمَّدٍﷺ: يا محمَّد! إنَّ اللّه ـ تبارك وتعالى ـ سألني: هل بلَّغت؟

فقلت: نعم،

فقال: من يشهد بذلك؟

---

١. البقرة (٢): ١٤٣.

٢. لم أعثر عليه.

٣. المُلك (٦٧): ٢٧.

فقلت : محمّدٌ ﷺ،

فيقول ﷺ : يا جعفر ويا حمزة ! اذهبا /B40/ واشهدا له أنّه قد بلغ.

فقال أبوعبدالله ﷺ : فجعفرٌ وحمزة هما الشاهدان للأنبياء بما بلّغوا.

فقلت : جُعلت فداك ! فعليٌّ ﷺ أين هو ؟

فقال : هو أعظم منزلةً من ذلك !»[١].

الثاني: أنّ المعنى : ليشهدوا على الناس بأعمالهم الّتي خالفوا فيها الحقّ في الدنيا والآخرة ـ كما قال : ﴿وجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ والشُّهَدَاءِ﴾[٢]، وقال : ﴿ويَومَ يَقُومُ الأشْهَادُ﴾[٣] ـ.

وقال أبوزيدٍ : «الأشهاد أربعةٌ : الملائكة ؛

والأنبياء ؛

وأمّة محمّدٍ ﷺ ؛

والجوارح»[٤].

والثالث: أنّ المعنى : لتكونوا شهداء حجّةً على الناس، فتبيّنوا لهم الحقّ والدين، ويكون الرّسول عليكم شهيدًا مؤدّيًا للدين إليكم. وسمّي الشاهد : شاهدًا، لأنّه يبيّن ؛ وكذلك يقال للشهادة : بيّنةٌ.

والظاهر من الأخبار[٥] الكثيرة : أنّ الشهداء هم الأئمّة ﷺ، والرّسول شاهدٌ عليهم ... . ورُوي في الأخبار الصحيحة عن الباقر ﷺ أنّه قال في تفسير هذه الآية : «نحن الأمّة الوسطى ونحن شهداء اللّه على خلقه»[٦].

---

١. راجع : الكافي، ج ٨، ص ٢٦٧، الحديث ٣٩٢؛ بحار الأنوار، ج ٧، ص ٢٨٢؛ تأويل الآيات، ص ٦٨١.

٢. الزمر (٣٩): ٦٩.

٣. غافر (٤٠): ٥١.

٤. وانظر : بحار الأنوار، ج ٢٢، ص ٤٤١، من غير نسبة القول إلى أبي زيدٍ.

٥. راجع : الكافي، ج ٨، ص ١٠٤، الحديث ٧٩؛ بحار الأنوار، ج ٧، ص ٢٥١؛ أعلام الدين، ص ٣١٦.

٦. راجع : تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦٢، الحديث ١١٠. وفي الكافي، ج ١، ص ١٩٠، الحديث ٢، وبحار الأنوار، ج ١٦، ص ٣٥٧ مرويًّا عن مولانا وإمامنا جعفر الصادق ﷺ.

وكذا روي عنه عليه السلام في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيكُمْ شَهِيدًا﴾[١]، و﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[٢]: فرسول اللّه عليه السلام الشهيد علينا بما بلَّغنا عن اللّه ـ تبارك وتعالى ـ، ونحن الشهداء على الناس. فمَن صدَّق يوم القيامة صدَّقناه، ومن كذَّب كذَّبناه»[٣].

وكذلك رُوي في الأخبار الكثيرة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾[٤]: «أنَّ المراد أنَّ في كلِّ قرنٍ إمامٌ شاهدٌ عليهم، ومحمَّدٌ صلى الله عليه وآله شاهدٌ على الأئمَّة»[٥].

ويظهر من الأخبار المتواترة أنَّ الأئمَّة عليهم السلام عالمون بكلِّ ما يصدر عن هذه الأمَّة، ويُعرض على حيِّهم وميِّتهم أعمالُهم، ويشهدون يوم القيامة بذلك.

فالمراد بقوله عليه السلام «جَعَلَنا»: إمَّا أنفسهم؛

أو كلُّ الأئمَّة باعتبار أنَّ فيهم شهداء. ونحن نقصد الثاني.

والمراد بـ«مَن جحد»: مِن هذه الأمَّة فقط؛ أو مع جميع الأمَم.

وَكَثَّرَنَا بِمَنِّهِ عَلَى مَنْ قَلَّ.

المراد بـ«التكثير»: إمَّا تكثير العدد؛

أو العزَّة والغلبة ـ كما قيل في قوله تعالى: ﴿واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[٦] أي: كنتم أقلَّةً أذلَّةً، فأعزَّكم بكثرة العَدد والعُدد ـ، أي: جعل لنا الغلبة بكثرة العَدد والعُدد على مَن ذلَّ لنا وصار لشوكتنا ورفعتنا من المغلوبين.

وعلى التقديرين: إمَّا مراده عليه السلام خصوص المعصومين، أو جميع الأئمَّة.

---

١. البقرة (٢): ١٤٣.

٢. هذا جزءٌ من نفس الكريمة، وهو مقدَّمٌ على الجزء السابق ذكره.

٣. راجع: الكافي، ج ١، ص ١٩١، الحديث ٤؛ تأويل الآيات، ص ٣٤٧؛ تفسير فرات، ص ٢٧٥، الحديث ٣٧٤.

٤. النساء (٤): ٤٥.

٥. الحديث منقولٌ بمضمونه. وانظر: الكافي، ج ١، ص ١٩٠، الحديث ١؛ بحار الأنوار، ج ٧، ص ٢٨٣.

٦. الأعراف (٧): ٨٦.

وعلى الأوَّل ـ أي: كون المراد تكثير العدد ـ لا يظهر فائدة قوله عليه السلام: «على من قلَّ» إلَّا بذكر وجوهٍ خطرت بالبال:

الأوَّل: أن يكون الظرف متعلَّقًا بقوله عليه السلام: «بمنِّه»، لبيان أنَّه ـ تعالى ـ كثَّرنا من جملةٍ قليلةٍ منَّا منه عليهم؛ وهذا يصحُّ على تقدير كون المراد: الأمَّة أو الأئمَّة معًا.

والمراد بتكثير الأئمَّة عليهم السلام تكثير أولادهم، أو مع أتباعهم، أو مع علومهم ومعارفهم ـ كما قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[1] ـ.

وعلى تقدير كون المراد الأئمَّة، يحتمل أن يكون المراد بـ«مَن قلَّ»: الأئمَّة عليهم السلام، لاالقليلين من الأمَّة الَّذين كانوا في /A41/ صدر الإسلام. فالحاصل: أنَّه كثر الأمَّة ببركة الأئمَّة عليهم السلام منَّا منه عليهم، فإنَّهم أمَّتهم وشيعتهم وأتباعهم.

الثاني: أن يكون الظرف متعلَّقًا بمحذوفٍ وقع حالًا عن مفعول «كثَّرنا»، أي: كثَّرنا متفرِّعين على من قلَّ؛ فيرجع إلى بعض المعاني الَّتي ذكرنا.

الثالث: أن يكون الغرض بيان زيادة الكثرة، إذ يكفي في الأكثريَّة الزيادة عليهم بواحدٍ مثلًا، فبيَّن عليه السلام زيادة الكثرة بأنَّهم قليلون في جنب كثرتنا، أي: كثَّرنا على مَن قلُّوا بالنظر إلينا. فهذه ما حلَّت ببالي؛ واستغفرالله ممَّا لا يرضاه ربِّي من مقالي!

وقال السيِّد المحقِّق عليه السلام: «فيه وجهان:

الأوَّل: أن تكون الكثرة بمعنى العزَّة والغلبة، والقلَّة بمعنى الذلَّة والمغلوبيَّة. و«على» للصلة، أي: هو ـ سبحانه ـ بمنِّه ونصره ونعمته أعزَّنا، وجعلنا من الأعزَّة الغالبين على مَن ذلَّ لنا ولشكوتنا ورفعتنا من الأذلَّة المغلوبين». قال في «المفردات»: «ويكنى بالقلَّة تارةً عن الذلَّة، اعتبارًا بما قال الشاعر:

وإنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ[2]

---

١. الكوثر (١٠٨): ١.

٢. سيأتي المصنِّف بالبيت بتمامه بعد سطورٍ. وهو للأعشى. راجع: ديوانه، ص ٩٤؛ وانظر أيضاً شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٥، ص ٢٤٥.

وعلى ذلك قوله ـ تعالى ـ ﴿واذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[١]. ويكنّى بها تارةً عن العزّة، اعتبارًا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[٢]، ﴿وقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[٣]. وذلكَ أنَّ كلَّ ما يعزُّ يقلُّ وجوده»[٤].

ثمَّ قال: «قد تقدَّم أنَّ الكثرة والقلَّة يستعملان في الكمِّيَّة المنفصلة كالأعداد، وليس الكثرة إشارةً إلى العدد فقط، بل إلى الفضل؛ يقال: عددٌ كاثرٌ: زائدٌ، ورجلٌ كاثرٌ: إذا كان كثير المال، قال الشاعر:

ولَستَ بِالأكثَرِ مِنهُمْ حَصًى وإنَّـمَا العِـزَّةُ لِـلكَاثِرِ

والمكاثرة والتكاثر: التباري[٥] في كثرة المال والعزّ، قال اللّـه ـ تعالى ـ: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾[٦]؛ وفلانٌ مكثورٌ أي: مغلوبٌ في الكثيرة»[٧]؛ انتهى كلام المفردات.

وقال في الكشّاف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿اذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[٨]: «إذ مفعولٌ به غير ظرفٍ، أي: واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلًا عددكم، فكثّركم اللّـهُ ووفّر عددكم»[٩].

ثمَّ قال: «ويجوز إذ كنتم مقلّين فقراء، فكثّركم فجعلكم مكثرين موسرين، إذ كنتم أقلَّةً أذلَّةً، فأعزّكم بكثرة العَدد والعُدد[١٠]»[١١]؛ انتهى.

---

١. الأعراف (٧): ٨٦.
٢. السبأ (٣٤): ١٣.
٣. ص (٣٨): ٢٤.
٤. راجع: المفردات، مادّة «قلل»، ص ٦٨٠، القائمة ١.
٥. المخطوط: «التبادي»؛ والتصحيح من المصدر.
٦. التكاثر (١٠٢): ١.
٧. راجع: المفردات، مادّة «كثر»، ص ٧٠٣، القائمة ١.
٨. الأعراف (٧): ٨٦.
٩. راجع: الكشّاف، ج ٢، ص ٩٤.
١٠. راجع: نفس المصدر.
١١. راجع: شرح الصحيفة السجّادية للمحقّق الداماد، ص ٩٥.

ثمَّ قال السيِّدﷺ بعد نقل كلام عدَّةٍ من اللغويِّين:

«الثاني: أن يكون المراد من الكثرة والقلَّة: الكمِّيَّة الانفصاليَّة في العدد، أو الزيادة والنقصان بالتوفُّر في العدد، على أن يكون «على من قلَّ» في موضع الحال من ضمير المفعول؛ أو«على» بمعنى «مع»، أي: كثَّرنا عَدَدًا وعُددًا والحال إنَّا نحن مَن قلَّ ـ حيث كنَّا قليلين مقلَّين ـ؛ أو مع من قلَّ ـ أي: مع قليلٍ من الأعوان والأنصار بالعَدد والعُدد؛ على سياق ما في التنزيل الحكيم: ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[1] ـ. ولكن ما هناك بالقياس إلى ضمير الفاعل دون ضمير المفعول.

قال في الكشَّاف: «الضمير في ﴿اخْتَرْنَاهُمْ﴾ لبني إسرائيل؛ و﴿عَلَى عِلْمٍ﴾ في موضع الحال، أي: عالمين بمكان الخيرة، أو بأنَّهم أحقَّاء بأن يُختاروا. ويجوز أن يكون المعنى: مع علمٍ منَّا بأنَّهم يزيغون ويفرط منهم القرطات في بعض الأحوال على عالِمي زمانهم»[2]؛ انتهى. فليُنضبط ثمَّ لِيُتنبَّت»[3]؛ انتهى كلام السيِّدﷺ.

وأقول: وأمَّا كثرة هذه الأمَّة بالنسبة إلى الأمم السابقة، فالأخبار بها كثيرةٌ؛

منها ما رواه الكلينيُّ في أوَّل كتاب فضل القرآن /B41/ عن الباقرﷺ: «إنَّ القرآن يأتي يوم القيامة في أحسن صورةٍ نظر إليها الخلق، والناس صفوف عشرون ومائة ألف صفٍّ، ثمانون ألف صفٍّ أمَّة محمَّدٍﷺ، وأربعون ألف صفٍّ من سائر الأمم»[4]؛ ـ... الخبر ـ.

اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ أَمِينِكَ عَلَى وَحْيِكَ.

قال الفرَّاء: «أصل «اللَّهُمَّ»: يا اللَّه أمُنَّا بالخير، فخفِّف بالحذف لكثرة الدوران على الألسن. والأكثر على أنَّ أصله: يا اللَّه، فحذف عنه حرف النداء وعوِّض عنه الميم المشدَّدة»[5].

---

١. الدخان (٤٤): ٣٢.

٢. راجع: الكشَّاف، ج ٣، ص ٥٠٤.

٣. راجع: شرح الصحيفة السجَّادية للمحقِّق الداماد، ص ٩٦.

٤. راجع: الكافي، ج ٢، ص ٥٩٦، الحديث ١.

٥. راجع: معاني القرآن للفرَّاء، ج ١، ص ٢٠٣. وانظر أيضاً: المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

وردَّ الشَّيخ الرضيُّ كلام الفرَّاء بأنَّه يقال: «أللَّهمَّ لاتؤمَّهُم بالخير»[١].

وأورد شيخنا البهائيُّ على الرضيِّ ﷺ [بـ][٢] «أنَّه لا دليل فيما ذكره على ما ادَّعاه، إذ يجوز أن يكون الأصل: يا اللَّه! آمنَّا بالخير لاتؤمَّهم بالخير. نعم! يتَّجه كلام الرضيِّ لو سمع منه: أللَّهمَّ لاتؤمنَّا بالخير؛ والظاهر أنه لم يسمع»[٣].

أقول: يمكن أن يكون مراد الرضيِّ ﷺ: أنَّه ما سمعنا هذا الكلام من العرب إلَّا خاليًا عن العطف، ولو كان أصل «أللَّهمَّ»: يا اللَّه آمنَّا بالخير لكان الأفصح بعده: ولاتؤمَّهم بالخير بالعطف، لمعنى الجملة المناسبة للجملة المذكورة انشاءًا وخبرًا. وليس شيءٌ من أسباب الفصل متحقِّقًا، فالمقام مقام وصلٍ لافصلٍ.

نعم! يتَّجه حينئذٍ أن يقال: وجوب عطف إحدى الجملتين المناسبتين على الأخرى فيما إذا كانت الجملتان مذكورتين حقيقةً، وكون ما نحن فيه من هذا القبيل محلَّ تأمُّلٍ!

والأظهر في توجيه كلام الشَّيخ الرضيِّ ﷺ: أنَّ مراده أنَّه يقال: أللَّهمَّ لاتؤمَّنا بالخير؛ وهو يدلُّ على ما ينافي ما ذهب إليه الفرَّاء، للزوم رجوع الكلام حينئذٍ إلى طلب نقيضين، يعني: يا اللَّه آمنَّا بالخير لاتؤمَّنا بالخير.

والتعبير عن أمثال هذه العبارات الدالَّة على أمرٍ غير لائق الانتساب إلى المتكلِّم بعنوان الغيبة ـ وإن كان في الأصل موضوعًا على التكلُّم ـ شائعٌ ذائعٌ مستعمَلٌ في التنزيل الكريم وكلام الفصحاء، قال اللَّه ـ تعالى ـ في سورة النور في بيان اللعان: ﴿والخَامِسَةُ أنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيهِ إنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ﴾[٤]؛ وأمثاله أكثر من أن تحصى؛ فتدبَّر!

---

١. راجع: شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٣٨٤.

٢. [و] لم توجد في المخطوط.

٣. لم أعثر على مصدرٍ لقوله هذا حيث لم يوجد شرح المحقِّق البهائي ﷺ على الدعاء الثاني من الصحيفة الشَّريفة. وانظر: الحديقة الهلالية له ﷺ، ص ١٤٩.

٤. النور (٢٤): ٧.

قال الفيروزآباديُّ: «الأمين: القوي، والمؤتَمِن والمؤتَمَن، ضدٌّ»[١].

والمراد هنا المؤتَمَن ـ بالفتح ـ.

و«الوحي» في اللغة: الإشارة، والكتابة، والرسالة، والإلهام، والكلام الخفيُّ، وكلُّ ما ألقيته إلى غيرك[٢]. والمراد هنا: ما جاء من عند اللّه، سواءٌ كان بالإلهام، أو بواسطة المَلَك، أو بالقاء اللّه على لسانه. أو الوسط فقط، لاستعماله في مقابل الإلهام كثيرًا.

وَ نَجِيبِكَ مِنْ خَلْقِكَ.

«ونجيِّك» بدون الباء «خ»، «س». «النجيب»: الفاضل المختار من كلِّ صنفٍ. و«النجيُّ»: مَن تُسَارُّهُ ـ كما في القاموس[٣] ـ. وفي النهاية: «وفي حديث الدعاء: «أللّهمَّ بمحمَّدٍ نبيِّك وموسى نجيِّك»، هو المناجي المخاطب للإنسان والمحدِّث له، يقال: ناجاه يناجيه مناجاةً، فهو مناجٍ، والنجيُّ: فعيلٌ منه»[٤].

وَ صَفِيِّكَ مِنْ عِبَادِكَ.

في القاموس: «الصفيُّ ـ كغنيٍّ ـ: الحبيب المُصافي، ومن الغنيمة: ما اختاره الرَّئيس لنفسه قبل القسمة؛ وخالص كلِّ شيءٍ»[٥]؛ والكلُّ مناسبٌ ـ كما لايخفى ـ. والظرفان في موضع الحال؛ ويحتمل التوصيف.

و«من» للتبعيض.

واحتمال الصلة على المعنيين /A42/ الأخيرين في هذه الفقرة، وعلى الأصل في الفقرة السابقة غير بعيدٍ.

---

١. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «أمن»، ص ١٠٨٤، القائمة ١.

٢. هذا نصُّ كلام الفيروزآباديّ. راجع: نفس المصدر، مادَّة «وحي»، ص ١٢٣١، القائمة ١.

٣. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «نجا»، ص ١٢٢٧، القائمة ٢.

٤. راجع: النهاية لابن الأثير، مادَّة «نجا»، ج ٥، ص ٢٥.

٥. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «صفو»، ص ١١٩٧، القائمة ٢.

إِمَامِ الرَّحْمَةِ.

«الإمام» ـ بالكسر ـ: ما ائتمَّ به من رئيسٍ وغيره، فيطلق على الخليفة؛ وعلى العالِم المقتدَى به؛ وعلى من يُؤتمُّ به في الصلاة. وهو اسمٌ، لا صفةٌ، فلذا يُطلق على الذَّكر والأنثى. والمراد: إمَّا أنَّه عليه السلام إمام الرحمة، بمعنى أنَّ الرحمه تتبعه وتلزمه ولا تنفكُّ عنه؛ أو أنَّه جاء تنا الرحمة بعد مجيئه، فهو قائد الرحمة إلينا وإمامها؛ أو من قبيل إضافة «عالِم البلد»، بمعنى أنَّه إمامٌ في الرحمة ـ أي: إنَّه ابتدأ به كلُّ رحمةٍ من الإيجاد وسائر الفيوض الربَّانيَّة، كما مرَّت الإشارة إليه ـ.

[وقال بعض الشارحين: «إمَّا»[1] باعتبار حذف المضاف ـ أي: إمام أهل الرحمة ـ، أو الإضافة بيانيَّةٌ ـ أي: إمامٌ هو نفس الرحمة ـ للمبالغة، كما قال ـ تعالى ـ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[2] وفي فصل هذه الصفة إشارةٌ لطيفةٌ إلى أنَّ هذه الصفة بلغت في الفضل بحيث ينبغي أن لا تُعدَّ من الصفات، بل بمنزلة نفس الذات؛ فيكون بمنزلة عطف البيان»؛ انتهى.

وَ قَائِدِ الْخَيْرِ.

في القاموس: «القَوْدُ: نقيض السَّوق، فهو من أمامٍ، وذاك من خلفٍ»[3]. أي: قائد جميع الخيرات إلى الخلق، أو قائدهم إليها ـ كما أفاده الوالد العلَّامة رحمه الله ـ.

وَ مِفْتَاحِ الْبَرَكَةِ.

في القاموس: «البَرَكة ـ محرَّكةً ـ: النَّماء، والزيادة، والسَّعادة»[4].

---

١. المخطوط: ـ [...].

٢. الأنبياء (٢١): ١٠٧.

٣. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «قود»، ص ٢٩٦، القائمة ٢.

٤. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «برك»، ص ٨٥٩، القائمة ١.

قال الوالد العلَّامة ﷺ: «أي: جميع العلوم والأخلاق والكمالات فُتحت به، كما قال ﷺ: بُعِثتُ لأتمِّم مكارم الأخلاق»[١].

ويمكن أن تكون «الرحمة» إشارةً إلى الوجود، و«الخير» إلى المنافع الصوريَّة، و«البركة» إلى[٢] المعنويَّة؛ لأنَّها في التزايد أبدًا؛ وفي الأخيرين بالعكس.

كَمَا نَصَبَ لِأَمْرِكَ نَفْسَهُ.

«النصب» يكون بمعنى الإقامة، وبمعنى الإتعاب، وبمعنى التعب، فلايكون متعدِّيًا؛ والأوَّلان مناسبان.

والظاهر أنَّ «الكاف» هنا للتعليل ـ كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٣].

و«ما» مصدريَّةٌ. قال بعض الشارحين: «ما مصدريَّةٌ، أي: مثل نصبه، أوعوضه وبإزائه، فإنَّ عوض الشيء يكون غالبًا مثله».

والمراد بـ«الأمر»: إمَّا الأمر المصطلح ـ أي: الإمضاء ـ، أو أمرك بأن ينصبَ نفسه ـ كما قال تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[٤] ـ، أو الأمور المتعلِّقة بك. وعلى التقديرين: إمَّا المراد تبليغ الرسالة، أو الأعمُّ.

وَ عَرَّضَ فِيكَ لِلْمَكْرُوهِ بَدَنَهُ.

أي: في طلب رضاك وسبيل طاعتك.

قال بعض الشارحين: «مناسبة «الكراهة» مع «النفس» ومناسبة «التعب» للـ«بدن» أنسب[٥] من العكس. لكن في كلام الإمام ﷺ إشارةٌ لطيفةٌ إلى أنَّ كراهة النفس وصلت إلى

---

١. راجع: بحار الأنوار، ج ١٦، ص ٢١٠؛ مستدرك الوسائل، ج ١١، ص ١٨٧، الحديث ١٢٧٠١؛ مجموعة ورّام، ج ١، ص ٨٩.

٢. المخطوط: عن.

٣. البقرة (٢): ١٩٨.

٤. الحجر (١٥): ٩٤.

٥. المخطوط: النصب.

حدٌّ وصلت إلى البدن ! وتعب البدن وصل إلى حدٍّ أثَّر في النفس !»؛ انتهى.

وَ كَاشَفَ فِي الدُّعَاءِ إِلَيْكَ حَامَّتَهُ.

يقال: كاشفه بالعداوة، أي: بادَأه بها وجاهره.

و«الحامَّة»: الخاصَّة. يقال: كيف الحامَّة والعامَّة؛ وهؤلاء حامَّة الرجل أي: أقرباؤُه، كذا ذكره الجوهريُّ[1]. أي: أظهر العداوة وحارب في الدعوة إلى دينك أقاربه وخاصَّته.

وَ حَارَبَ فِي رِضَاكَ أُسْرَتَهُ.

«أسرة» الرجل: رهطه الأدنون، /B42/ وعشيرته، وأهل بيته. أي: حارب في طلب رضاك عشيرته ورهطه.

وَ قَطَعَ فِي إِحْيَاءِ دِينِكَ رَحِمَهُ.

«رحِم» الرجل: مَن يعرف بنسبه وإن بعد، ويلزم صلتهم وإحسانهم شرعًا، إلَّا أنْ يكونوا كافرين، فإنَّه يجب عداوتهم وبغضهم في اللَّه. ويُستثنى منه الوالدان، للأمر بمعاشرتهما بالمعروف وإن كانا كافرين[2]. لكن لاينافي العداوة القلبيَّة ووجوب المحاربة والمقاتلة إن كانوا على خلاف جهة الحقِّ؛ واللَّه يعلم!

وَ أَقْصَى الْأَدْنَيْنَ عَلَى جُحُودِهِمْ. وَ قَرَّبَ الْأَقْصَيْنَ عَلَى اسْتِجَابَتِهِمْ لَكَ.

«أقصاه»: أبعده. قال السيِّد المحقِّق ﷺ: «الأدنَين والأقصَين بفتح «النون» و«الصاد»، لأنَّ حكم هذا الجمع أنْ يُفتح ما قبل علامة الجمع ليدلَّ على «الألف» المحذوفة ـ كما قال تعالى

---

١. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «حمم»، ج ٥، ص ١٩٠٧، القائمة ٢.
٢. إشارةٌ إلى لقمان (٣١): ١٥.

في جمع الأعلى: ﴿وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[١]، وي جمع المصطفى: ﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[٢] بفتح اللّام ليدلّ على الألف المحذوفة ـ، كما بُيِّن في النحو»[٣]؛ انتهى.

والظاهر أنّ «على» في الموضعين تعليليّةٌ ـ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[٤]، أي: لأجل هدايته إيّاكم ـ.

ويحتمل أن يكون الظرفان حالَين، أي: أبعَدَ الأقربين نسبًا وقبيلةً ـ أومكانًا، على بُعدٍ ـ لأجل جحودهم؛ أوحال كونهم جاحدين؛ وقرب الأبعدين نسبًا أومكانًا لاستجابتهم، أو حال كونهم مجيبين.

و«الاستجابة» بمعنى الإجابة ـ كما قاله الجوهريُّ[٥] ـ.

وَ وَالَى فِيكَ الْأَبْعَدِينَ. وَ عَادَى فِيكَ الْأَقْرَبِينَ.

«الموالاة»: ضدُّ المعاداة.

والظاهر أن هاتين الفقرتين تأكيدان للَّتَين قبلهما. ويمكن حمل الأولَيين على القرب والبُعد النَّسَبيَّين، والأخرَيَين على المكانيَّين؛ أو سائر الروابط غير النسب؛ أو بالعكس. أو يُحمل الإقصاء والتقريب على المعاشرة الظاهرة، و«الموالاة» و«المعاداة» على الحبِّ والبغض القلبيَّين. ولعلَّ الأخير أظهر.

و أَذْأَبَ نَفْسَهُ فِي تَبْلِيغِ رِسَالَتِكَ. وَ أَتْعَبَهَا بِالدُّعَاءِ إِلَى مِلَّتِكَ.

في القاموس: «دأب في علمه ـ كمنع ـ دأْبًا ـ ويحرَّك ـ ودُؤُوبًا: جدَّ وتَعِبَ، وأدأبه»[٦].

---

١. آل‌عمران (٣): ١٣٩.

٢. ص (٣٨): ٤٧.

٣. راجع: شرح الصحيفة السجّادية للمحقّق الداماد، ص ٩٩.

٤. البقرة (٢): ١٨٥.

٥. راجع: صحاح اللغة، مادّة «جوب»، ج ١، ص ١٠٤، القائمة ١.

٦. راجع: القاموس المحيط، مادّة «دأب»، ص ٩٠، القائمة ١.

و«اتعابه» نفسه المقدَّسة كان من وجوهٍ شتَّى:

أحدها: بالآلام الجسمانيَّة من الغزوات والأسفار والمجاهدات والمشاجرات.

وثانيها: الآلام الروحانيَّة من توجُّهه عن عالم القدس وأعلى درجات القرب إلى المعاشرة مع أداني الخلق وأسافلهم، وسماع ما لايليق منهم، والحلم عنهم. وهذه أعظم من الأوَّل بمنازل شتَّى! وقد مرَّ منَّا الإشارة إلى هذا المعنى.

وثالثها: صعوبة إفهام المراتب العالية والمطالب الدقيقة وتقريبها إلى العقول الناقصة والأفهام الدنيَّة؛ وأيضًا تكلُّم كلِّ شخصٍ بما يناسب فهمه وقابليَّته ـ كما قال: «إنَّا معاشر الأنبياء أُمرنا أن نكلِّم النَّاس على قدر عقولهم»[1] ـ. وهذا أيضًا من أعظم المِحَن وأعمق التعب على نفسه المقدَّسة.

وَ شَغَلَهَا بِالنُّصْحِ لِأَهْلِ دَعْوَتِكَ.

الضمير في «أتعبها» و«شغلها» راجعٌ إلى «النفس».

قال في /A43/ النهاية: «النصيحة: كلمةٌ يعبَّر بها عن جملةٍ هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبَّر عن هذا المعنى بكلمةٍ واحدةٍ تجمع معناه غيرها. وأصل النُّصح في اللغة: الخلوص[2]، يقال: نصحتُه ونصحتُ له. ومعنى نصحة اللّه: صحَّة الاعتقاد في وحدانيَّته واخلاص النيَّة في عبادته. والنصيحة لكتاب اللّه: هو التصديق به والعمل بما فيه. ونصيحة رسول اللّه: التصديق بنبوَّته ورسالته، والإنقياد لما أمر به ونهى عنه. ونصيحة الأئمَّة: أن يطيعهم في الحقِّ. ونصيحة عامَّة المسلمين: إرشادهم إلى مصالحهم»[3]؛ انتهى.

والمراد بـ«أهل الدعوة» إمَّا جميع الأمَّة ـ أي: مَن كنت أمرتَه لأن يدعوهم إليك ـ، أو من

---

١. راجع: الكافي، ج ١، ص ٢٣، الحديث ١٥؛ الأمالي للشَّيخ الصدوق، ص ٤١٨، الحديث ١٩؛ بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ١٤٢.

٢. انظر: القاموس المحيط، مادَّة «نصح»، ص ٢٣٦، القائمة ٢.

٣. راجع: النهاية لابن الأثير، مادَّة «نصح»، ج ٥، ص ٦٣.

أطاع وقبل الدعوة. وعلى الثاني يمكن الفرق بين الفقرات الثلاث بحمل الأولَى على أصل التبليغ، والثانية على المبالغة والسعي في قبولها، والثالثة على تكميل من قبلها.

قال بعض الشارحين: «لايَبعد أن يُراد بتبليغ الرِّسالة: تبليغ مطلق الرِّسالة منه ـ سبحانه ـ من دون تبيين الأحكام الَّتي تتعلَّق بأصول الدين، والأحكام الفرعيَّة الَّتي تتعلَّق بفروعها، فإنَّ في هذا التبليغ مع فرط تهالك المعاندين في جحده ورفعه اتعابًا عظيمًا لنفسه عليه السلام؛

ويُراد بـ«الدعاء إلى الملَّة»: تبليغ الأحكام الأصوليَّة ـ كما يُشعر به لفظ «الملَّة» ـ؛

وبـ«النصح لأهل الدعوة»: تبليغ الأحكام المفصَّلة الفرعيَّة الشرعيَّة ـ كما يُشعر به لفظ «النُّصح» ـ، كما لايخفى.

ثمَّ إضافة «الدعوة» إليه ـ سبحانه ـ إمَّا باعتبار انتسابها إليه ـ تعالى ـ باللام التخصيصيَّة التعليليَّة ـ أي: الدعوة إليه سبحانه، لمحض ذاته والقرب منه تعالى. فتكون إضافةً مقدَّرةً باللام المفيدة للاختصاص والارتباط الخاصّ. ولهذا صرَّح المحقِّقون من النُّحاة: أنَّ الإضافة اللاميَّة تشمل الإضافة الظرفيَّة أيضًا، كضرب اليوم؛ ومنقسمٌ إليها لاقسيمٌ لها، كما زعمه بعض النُّحاة. وإنَّما ينقسم مطلق الإضافة عند هؤلاء المحقِّقين إلى الإضافة المقدَّرة بـ«اللام»، والمقدَّرة بـ«من» البيانيَّة فقط ـ؛ أو باعتبار إضافة أهل الدعوة حقيقةً ـ لانفس الدعوة ـ إليه ـ سبحانه، كما قيل مثل هذا في حبُّ رمَّانك ـ»؛ انتهى.

وَ هَاجَرَ إِلَى بِلَادِ الْغُرْبَةِ.

الظاهر أنَّ المراد بـ«بلاد الغربة»: المدينة وقراها ونواحيها مجازًا. وما قيل من: «أنَّه[1] يحتمل أن يكون هجرة المدينة والحبشة ـ ليصحَّ الجمع المنطقيُّ ـ»؛ فلايخفى بُعده! إذ التجوُّز في الجمع باقٍ مع ارتكاب تجوُّزٍ آخر من تعميم الهجرة، بحيث يشمل الأمر بها أو نحوه؛ مع أنَّ التجوُّز الأوَّل شائعٌ في العرف.

---

١. المخطوط: ـ أنَّه.

وَ مَحَلِّ النَّأْيِ عَنْ مَوْطِنِ رَحْلِهِ.

«النأي» مصدرٌ بمعنى : البُعد.

و«الرحل» : مسكن الرجل، وما يستصحبه من الأثاث ؛ والثاني هنا أظهرُ.

وَ مَوْضِعِ رِجْلِهِ.

أي : المحلُّ الَّذي وضع فيه رجله ابتداءً للحركة ومشى فيه أوَّل مشيه ؛ كنايةً عن نشوئه ﷺ فيه من الصغر. أو أنَّه لم يضع إلى الهجرة رجله إلَّا فيه، فيكون المراد غالبًا، لأنَّه نقل عنه ﷺ الحركة إلى بعض الأسفار.

وفي نسخة ابن /B40/ أشناس : «عن مَوطِنِ أهلِهِ وموضِعِ رَحْلِهِ» ؛ ولعلَّه أظهر معنًى. وفي بعض النسخ القديمة المصحَّحة : «موطِئِ رجلِهِ وموضِعِ رَحْلِهِ»، من «الوطء» بمعنى : المشي، وتقديم «الرِّجل» ـ بالمعجمة ـ على «الرَّحل» ـ بالمهملة ـ. وفي الكفعميِّ : «موطن» ـ بالنون مع تقديم المعجمة ـ، ورجَّحه بعض الشارحين بأنَّ الموطن ينسب غالبًا إلى ما له شعورٌ ؛ وبأنَّ فيه ايماءً لطيفٌ إلى أنَّ الرِّجل ـ الَّتي هي من أعضاء البدن للحركة والانتقال لسائر أجزائه ـ إذا كان متوطِّنًا مقيمًا في هذا الموضع، فكيف حال سائر الأجزاء في الإقامة والتوطُّن ؟!

وَ مَسْقِطِ رَأْسِهِ.

بكسر القاف في الأصل ؛ وبفتحها «س»، معًا. قال الجوهريُّ في «سجد» : «والمسجِد والمسجَد : واحد المساجد. قال الفرَّاء : كلُّ ما كان على فعَل يفعُل ـ مثل دخَل يدخُل ـ فالمَفعَل منه بالفتح ـ اسمًا كان أومصدرًا ـ، ولا يقع فيه الفرق، مثل دخل مدخَلًا وهذا مدخَله ؛ إلَّا أحرفًا من الأسماء ألزموها كسر العين، من ذلك : المسجِد والمطلِع، والمغرِب، والمشرِق، والمسقِط والمفرِق والمجزِر، والمسكِن، والمرفِق ـ من رفَق يرفُق ـ، والمنبِت،

والمنسِك ـ من نسَك ينسُك ـ، فجعلوا الكسر علامةً للاِسم. وربَّما فتحه بعض العرب في الاِسم؛ قد رُوي مسكِن ومسكَن. وسمعنا المسجِد والمسجَد، والمطلِع والمطلَع؛ قال: والفتح في كلِّه جائزٌ وإن لم نسمعه. وما كان من باب فعَل يفعِل ـ مثل جلَس يجلِس ـ فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح، للفرق بينهما؛ تقول: نزل منزَلًا ـ بفتح الزاي ـ تريد نزولًا؛ وهذا منزِله، فتكسر لأنَّك تعني الدار. وهو مذهبٌ تفرَّد به هذا الباب من بين أخواته، وذلك أنَّ المواضع والمصادر في غير هذا الباب تردُّ كلُّها إلى فتح العين، ولايقع فيها الفروق، ولم يكسر شيءٌ فيما سوى المكسور إلَّا الأحرف الَّتي ذكرناها»[١].

وقال في «سقط»: «المسقَط بالفتح: السقوط، والمسقِط مثال المجلس؛ يُقال: هذا مسقِط رأسي: حيث وُلِدتُ، وأتانا في مسقِطِ النَّجم: حيث سقَطَ»[٢]. وقال الفيروزآباديُّ في «مسقط»: «والموضع كمقعَد ومنزِل، ومسقَط الرأس: المولِد»[٣].

فظهر أنَّ «المسقِط» بالكسر أصوب، ويجوز الفتح أيضًا؛ وأنَّ «مسقط الرأس» كنايةٌ عن المولد، لوقوع الإنسان من بطن أمِّه سابقًا برأسه غالبًا.

ولاينافي هذا ما ورد في الأخبار الكثيرة: أنَّ من خصائص نبيِّنا وأئمَّتنا ـ صلوات اللَّه عليهم ـ أنَّهم ينزلون من بطون أمَّهاتهم بأرجلهم مستويًا[٤]، تكريمًا لهم، لأنَّ هذا اللفظ صار كنايةً عن هذا المعنى مستعملًا فيه، لكون الغالب كذلك؛ فلايلزم اطِّراده ولاكون المستعمل فيه كذلك.

ويحتمل أن يكون المراد: محلَّ النوم والاستراحة؛ والأوَّل أصوب!

وَ مَأْنَسِ نَفْسِهِ.

المراد بالفقرات الأربع مكَّة ـ شرَّفها اللَّه[٥] ـ. وأُنسُه ﷺ بها إمَّا لكونه المولد والمنشأ

---

١. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «سجد»، ج ١، ص ٤٨١، القائمة ٢.

٢. راجع: نفس المصدر، مادَّة «سقط»، ج ٣، ص ١١٣٢، القائمة ١.

٣. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «سقط»، ص ٦١٨، القائمة ١.

٤. انظر: بحار الأنوار، ج ١٥، ص ٢٩٧؛ حياة النبيّ وسيرته، ج ١، ص ٣١.

٥. المخطوط: ـ اللَّه.

والوطن المألوف، ومفارقتها شاقّةٌ على النفس؛ أو لشرافتها وفضلها وكونها أشرف الأماكن في الأرض، إمّا مطلقًا، أو قبل الهجرة وقبل صيرورة المدينة المقدّسة موطنه وموضع /A43/ قبره ﷺ.

واختُلف في أشرف الأماكن، فذهب الأكثر إلى مكّة، ويدلُّ عليه كثيرٌ من الأخبار[١]، وأنّ أشرف بقاعها الحطيم.

وذهب بعضٌ إلى أنّ أشرف الأماكن المدينة ـ زاد اللّه شرفها ـ، واستدلّ كلُّ فريقٍ على مذهبهم باستدلالاتٍ كثيرةٍ لانطيل الكلام بذكرها.

وقيل: موضع دفن النبيِّ والأئمّة ـ صلوات اللّه عليهم ـ أشرف من مكّة ومن الكعبة. ويظهر من بعض الأخبار أنّ الغَريّ والكربلاء أشرف من مكّة[٢]؛ واللّه ـ تعالى ـ يعلم!

إِرَادَةً مِنْهُ لِإِعْزَازِ دِينِكَ.

مفعولٌ له لقوله «هاجر».

و«العزّة»: مقابل الذلّة، وبمعنى الغلبة أيضًا؛ أي: ليغلبه على سائر الأديان، كما وعده ـ تعالى ـ بقوله: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[٣].

وَ اسْتِنْصَاراً عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ بِكَ.

الظاهر أنّ الظرف في «بك» متعلّقٌ بـ«الاستنصار»، أي: هاجر ليستنصر بك وبالمؤمنين من أهل المدينة على أهل الكفر من أهل مكّة. ونبّه ﷺ بذلك على أنّه ﷺ لم يكن اعتماده في الهجرة على أهل المدينة، بل كان اعتماده عليك في جميع أموره، وإنّما هجر إليهم إطاعةً لأمرك.

---

١. بل ظاهر الشّهيد ﷺ دعوى الإجماع عليه. انظر: لوامع الأنوار البهيّة، ج ٢، ص ٦٧.

٢. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٤٣٠، الحديث ١٢٧.

٣. التوبة (٩): ٣٣؛ الصّف (٦١): ٩.

ويحتمل تعلُّق الظرف بـ«الكفر»، أي: ليستنصر على الَّذين كفروا بك لأجل أنَّهم كفروا بك، لالعداوةٍ دنيويَّةٍ وانتقامٍ لنفسه؛ والأوَّل أظهر!

حَتَّى اسْتَتَبَّ لَهُ مَا حَاوَلَ فِي أَعْدَائِكَ.

في الصحاح: «استتبَّ الأمر: تهيّأ واستقام»[١].

وفيه: «حاولت الشيء أي: أردته»[٢]. أي: حصل واستقام له ما أراد في مجاهدة أعدائك من العَدد والعُدد؛ أو في أمر أعدائك من مغلوبيَّتهم ومقهوريَّتهم ورجوع بعضهم إلى الحقِّ.

وَ اسْتَتَمَّ لَهُ مَا دَبَّرَ فِي أَوْلِيَائِكَ.

اتَّفقت ما رأينا من النسخ في هذا المقام في «استتمَّ»، واتَّفق اللغويُّون على أنَّ «استتمَّ» متعدٍّ بمعنى: أتمَّ[٣]، ولم‌نر فيها بمعنى اللازم المناسب ههنا.

قال في المغرب: «واستتممتُ الأمر: أتممتُه. وقوله: «للجهالة المستتِمَّة» ـ بالكسر، أي: المتناهية ـ الصواب الفتح، لأنَّ فعله متعدٍّ ـ كماترى ـ. وإن كان اللفظ محفوظًا فله تأويلٌ»[٤]؛ انتهى. فيحتمل أن يكون الأصل هنا على صيغة المجهول فصُحِّف؛ وأن يكون علامة الاستفعال هنا للمبالغة. أو المعنى: أن ما دبَّر في أوليائك أتمَّ الأمور له، وصارت سببًا لتمام الأمر.

والمراد بـ«ما دبَّر في أوليائك»: تقويتهم وغلبتهم وشوكتهم، أو هدايتهم واسلامهم وكمالاتهم؛ والأوَّل أنسب.

---

١. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «تبب»، ج ١، ص ٩٠، القائمة ٢.

٢. راجع: نفس المصدر، مادَّة «حول»، ج ٤، ص ١٦٨١، القائمة ١.

٣. فانظر على سبيل المثال: القاموس المحيط، مادَّة «تمم»، ص ١٠٠٠، القائمة ١.

٤. راجع: المغرب، ص ٧١، القائمة ٢.

فَنَهَدَ إِلَيْهِمْ مُسْتَفْتِحاً بِعَوْنِكَ.

«النهود»: النهوض والقيام. وفي بعض النسخ القديمة: «فنهض».

و«الاستفتاح»: إمَّا بمعنى الافتتاح، أي: مبتدءًا في جهادهم بالاستعانة بعونه ـ تعالى ـ له في الغلبة عليهم، فـ«الباء» للصِّلة؛ أو بمعنى: طلب الفتح والنصرة بسبب عونه ـ تعالى ـ؛ أو «الباء» بمعنى «من»، أي: مستفتحًا من عونه ـ تعالى ـ، لا معتمدًا على غيره من المعاونين والعساكر.

وَ مُتَقَوِّياً عَلَى ضَعْفِهِ بِنَصْرِكَ.

«الضَّعف» بالفتح، وبالضمِّ حمرةٌ معًا. في «القاموس»: «الضَّعف بالفتح، ويضمُّ، /B44/ ويحرَّك: ضدُّ القوَّة»[1].

و«التقوِّي»: إمَّا قبول القوَّة وصيرورة الشيء قويًا؛ أو طلب القوَّة. وعلى الثاني «الباء» بمعنى «من».

وكلمة «على» إمَّا بمعنى «مع»، أو تعليليَّةٌ. وقال بعض الشارحين: «على في قوله عليه السلام «على ضعفه» متعلَّقٌ بمحذوفٍ ـ مثل قوله: «مستوليًا» ـ، فتكون في الكلام تضمينٌ، فيكون للاستعلاء. ولا يبعد أن يكون للمجاوزة، أو الظرفيَّة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾[2]». فإنَّه عليه السلام حين كونه ضعيفًا بحسب الظاهر من قلَّة أنصاره من الناس صار متقوِّيًا بجنوده الأقدسين من الملائكة الكرُّوبيِّن؛ أو التعليل، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[3]».

فَغَزَاهُمْ فِي عُقْرِ دِيَارِهِمْ.

في الأصل بالضَّمِّ، وبالفتح «س» معًا.

---

١. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «ضعف»، ص ٧٦٥، القائمة ٢.

٢. القصص (٢٨): ١٥.

٣. البقرة (٢): ١٨٥.

قال الجوهريُّ: «عَقْركلُّ شيءٍ: أصله؛ قال الأصمعيُّ: عقر الدار: أصلها، وهو محلَّة القوم، وأهل المدينة يقولون: عُقر الدار ـ بالضَّمِّ ـ»[١]. وفي القاموس: «العُقر ـ بالضَّمِّ ـ: محلَّة القوم، ويُفتح»[٢].

وفي الصحاح: «الدِّيار مؤنَّثةٌ، وأدنى العدد أدوُر، فالهمزة متبدَّلةٌ من واوٍ مضمومةٍ. ولك أن لا تهمز. والكثير دِيَارٌ، مثل جبل وأجبل وجبال»[٣]. قال الوالد العلَّامة﵀: «الظاهر أنَّ المراد به فتح مكَّة؛ ويحتمل الأعمَّ منه ومن فتح بدرٍ وغيرهما، فانَّ بدرًا أيضًا من توابع مكَّة؛ أو يكون المراد بهذه الجملة فتح بدرٍ، والثانية فتح مكَّة».

وَ هَجَمَ عَلَيْهِمْ فِي بُحْبُوحَةِ قَرَارِهِمْ.

في القاموس: «هجم عليهم هجومًا: انتهى إليه بغتةً، أو دخل بغير إذنٍ»[٤].

وفيه: «بحبوحة المكان: وسطه»[٥].

وفيه: «والقرار والقرارة: ما قُرَّ فيه»[٦]. والحاصل أنَّه دخل عليهم في وسط مستقرِّهم؛ وفيه من التعب والمخاطرة ما لايخفى!

قال بعض الشارحين: «ويحتمل بعيدًا أن يكون المراد بـ«بحبوحة القرار»: وسط زمان استقرارهم، فإنَّ الكفَّار كانوا قبل زمن النبيِّﷺ مستقرِّين في كمال الشوكة، وبعد زمنهﷺ في غاية الضعف، وفي حياتهﷺ متوسِّطي الحال».

أقول: لوقال: المراد عين استقرارهم وتمكُّنهم، لكان يظهر لهذا التكليف فائدةٌ!

---

١. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «عقر»، ج ٢، ص ٧٥٥، القائمة ٢.
٢. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «عقر»، ص ٤١٣، القائمة ١.
٣. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «دور»، ج ٢، ص ٦٥٩، القائمة ٢.
٤. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «هجم»، ص ١٠٧٦، القائمة ٢.
٥. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «بحح»، ص ٢٠٧، القائمة ٢.
٦. راجع: نفس المصدر، مادَّة «قرر»، ص ٤٢٩، القائمة ٢.

حَتَّى ظَهَرَ أَمْرُكَ.

أي: أمر الدين والإسلام.

و«الظهور»: إمَّا بمعنى: الغلبة، أو: التبيُّن والوضوح؛ والأوَّل أنسب بظاهر الآية[١]. قال بعض الشارحين: «الأمر إمَّا بمعنى القدرة والاختيار، أو بمعنى القوَّة والغلبة، أو بمعنى الإرادة، أو القسم المخصوص من الكلام، أو القضاء، أو التصريف على وفق المصلحة ورعاية الأصلح والأحرى. وقد فُسِّر قوله ـ تعالى ـ: ﴿والشَّمْسَ والْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[٢] بكلٍّ من هذه التفاسير، ويناسب كلٌّ من هذه المعاني في هذا الموضع»؛ انتهى.

وَ عَلَتْ كَلِمَتُكَ.

أي: كلمة الإسلام. وهي الشهادتان، أو مطلق العقائد الحقَّة، أو الرسول والأئمَّة عليهم السلام، فإنَّه ورد في الأخبار أنَّهم كلمات اللَّه[٣].

و«العلوُّ» أيضًا: إمَّا كنايةٌ عن غاية الظهور، أو الغلبة.

وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ.

أي: علوَّها وغلبتها وظهورها. وهذه الفقرات إشارةٌ إلى الآية الكريمة[٤]، وما وعد اللَّه ـ تعالى ـ من نصرة هذا الدين؛ وقد ورد في أخبارنا أنَّ تمام هذا الوعد إنَّما /A45/ يكون في زمن القائم عليه السلام، فإنَّه عند ظهوره عليه السلام يضمحلُّ جميع الأديان[٥].

---

١. سنأتي بذكر الآية.

٢. الأعراف (٧): ٥٤.

٣. وانظر: بحار الأنوار، ج ١٦، ص ٣٠١، ج ٨٨، ص ٥٣.

٤. إشارةٌ إلى التوبة (٩): ٣٣؛ الصَّف (٦١): ٩.

٥. راجع: كمال الدِّين، ج ٢، ص ٦٧٠؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٧؛ المحجَّة، ص ٨٥.

أَللَّهُمَّ فَارْفَعْهُ بِمَا كَدَحَ فِيكَ إِلَى الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مِنْ جَنَّتِكَ.

«الكدح»: الكدُّ والسعي والتعب في العمل. أي: أنَّ لهﷺ علينا النِّعَم الجزيلة بتلك المساعي الجميلة. وأيضًا تعب في طلب رضاك وقربك، أو في سبيل محبَّتك تلك المتاعب الصعبة؛ فأجزه عنَّا وعنك برفعه إلى أعلى درجات الجنان الصوريَّة والمعنويَّة من منازل القرب والوصال ومعارج الفوز والكمال.

حَتَّى لَايُسَاوَى فِي مَنْزِلَةٍ، وَ لَا يُكَافَأُ فِي مَرْتَبَةٍ، وَ لَا يُوَازِيَهُ لَدَيْكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَ لَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.

«يكافأ» بالنصب، وبالحمرة بالرفع. كذا «يوازيه» بالنصب، وبالجزم «س» معًا. والضميران المرفوعان في «لايساوي» و«لايكافأ» والمنصوب في «لايوازيه» راجعةٌ إلى النبيِّﷺ. قال الجوهريُّ: «كلُّ شيءٍ ساوى شيئًا حتَّى يكون مثله فهو: مكافيءٌ له، والتكافؤ: الاستواء»[1].

و«المؤازاة» ـ بالهمز ـ: المحاذاة؛ وقد يجيء بالواو في الأدعية، وأنكر الجوهريُّ مجيئه بالواو[2]. قال في «النهاية»: «وفيه: «فرفع يديه حتَّى آزتا شحمة أذُنيه» أي: حاذتا، والإزاء: المحاذاة والمقابلة؛ ويقال فيه: وازَتا. ومنه حديث صلاة الخوف: «فوازينا العدوَّ» أي: قابلناهم. وأنكر الجوهريُّ أن يقال: وازينا»[3]؛ انتهى.

ثمَّ على رواية ابن السَّكون الجملتان معطوفتان على مدخولة «حتَّى»؛ وعلى رواية «س» الواو للإستيناف ـ كما قيل في قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾[4]؛ وقوله

---

١. راجع: صحاح اللغة، مادَّة «كفأ»، ج ١، ص ٦٨، القائمة ٢.
٢. راجع: نفس المصدر، مادَّة «أزا»، ج ٦، ص ٢٢٦٨، القائمة ١.
٣. راجع: النهاية لابن الأثير، مادَّة «أزا»، ج ١، ص ٤٧.
٤. الحجّ (٢٢): ٥.

تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَاهَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[١]، على قراءة الرفع ـ. ويُحتمل الحاليّة أيضًا. والمعنى: ارفعه إلى درجةٍ لايساويه فيها أحدٌ من الأنبياء والملائكة. وسؤال هذه المرتبة له ﷺ لاينافي حصولها له قبل الدعاء، كما أنَّه ﷺ كان يأمر بأنْ يُسأل له الوسيلة[٢]، مع أنه ـ تعالى ـ كان قد أعطاها قبل.

فالمراد: إمَّا اظهار الحبِّ والولاء، أو تأكيدٌ لما أعطاه، أو زيادةٌ في تلك الدرجة ـ أي: حيث لايساوية بوجهٍ من الوجوه وفي شيءٍ من الصفات فيها أحدٌ ـ، واللَّه يعلم!

وَ عَرِّفْهُ فِي أَهْلِهِ الطَّاهِرِينَ وَ أُمَّتِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حُسْنِ الشَّفَاعَةِ أَجَلَّ مَا وَعَدْتَهُ.

قال الوالد العلَّامة ـ قدَّس اللَّه روحه ـ: «أي: اجعل محمَّدًا ﷺ معروفًا عند العالمين، بأن تعطى أهل بيته المعصومين ـ صلوات اللَّه عليهم أجمعين ـ أعظم ما وعدته من الشفاعة؛ وكذا أمَّته المؤمنين، فإنَّه إذا أعطاهم اللَّه الشفاعة يظهر جلالته ﷺ. أو أعطه الشفاعة الكبرى، ليعرف جلالته أهله وأمَّته حقَّ المعرفة. أو عرِّفه إيَّاهم بشفاعته في رفع درجاتهم بالنسبة إلى الأهل، وفي غفران ذنوبهم بالنسبة إلى الأمَّة؛ والأوَّل أظهر».

أقول: والثاني أوفق بمقام الدعاء والإنكسار. وعلى جميع الوجوه الّذي أفادها ﷺ يكون «أجل» منصوبًا بنزع الخافض، أي: بأجل ما وعدته. وقال السيِّد المحقِّق ﷺ: «وعرِّفه في أهله أي: أذقه /B45/ أجلَّ ما وعدته فيهم، ولقد تكرَّر في حديث الدعاء: عرِّفني حلاوة الإجابة[٣]»[٤]؛ انتهى. وقال بعض الشارحين: «التعريف إمَّا بمعنى الإعلام ـ أي: أعلمه ﷺ أجلَّ ما وعدته من حسن الشفاعة لأهل بيته المعصومين وأمَّته المؤمنين، حتَّى يعرف قبل

---

١. الأعراف (٧): ١٨٦.

٢. راجع: تأويل الآيات الظاهرة، ص ١٥٢. وانظر: لوامع الأنوار البهيّة، ج ٢، ص ٧٤.

٣. في جملةٍ من أحاديث الدعاء: «... عرِّفني الإجابة». راجع: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٦١؛ بحار الأنوار، ج ٩٩، ص ٧٢.

٤. راجع: شرح الصحيفة السجّادية للمحقّق الداماد، ص ١٠١.

البعث بعلمٍ جازمٍ ثابتٍ يقينٍ أنَّه يشفع لهم بحسن الشفاعة ـ؛

أو بمعنى التطيُّب من العَرف، أي: الريح الطيِّبة، كما قال في القاموس[١]. وأكثر استعماله في الطِّيبة، ومنه قولهم: «عرف كسمع» أي: أكثر الطِّيب؛ فكأنَّ هذه الشفاعة بمنزلة تطيُّبٍ لهﷺ؛

أو بمعنى الحمل على العرف، وهو المعروف، وهو الخير والإحسان ـ أعني: الشفاعة ـ؛

أو من العريف، وهو رئيس القوم، سمِّي لأنَّه عُرف بذلك؛

أو النقيب ـ وهو دون الرئيس ـ، أي: اجعله رئيسًا لهم. وعلى سائر هذه الاِحتمالات يكون «أجل» منصوبًا ينزع الخافض.

وقولهﷺ: «من حسن الشفاعة» بيانٌ لما في قوله: «ما وعدته». والضمير في «وعدته» يحتمل إرجاعه إلى النبيِّﷺ، وإلى «ما»؛ والأوَّل أنسب»؛ انتهى.

أقول: الأظهر عندي أنَّ التعريف من المعرفة، والضمير راجعٌ إليهﷺ، وهو المفعول الأوَّل؛ والمفعول الثاني «أجل». والتعريف هنا كنايةٌ عن الإعطاء، فإنَّه إذا أعطاه شيئًا فقد عرَّفه حقيقة ذلك العطاء ومقداره، خصوصًا في هذا المقام المشتمل على الوعد، فإنَّه بالإعطاء يظهر الوفاء بالوعد ويُعلم ذلك.

و«من» في قوله: «من حسن الشفاعة» الظاهر أنَّها تبعيضيَّةٌ، أي: أعطِه من مراتب حُسن الشفاعة أجلَّ ما وعدته في أهله وأمَّته، بأن تجعلهم شفعاء، أو تجعله شفيعًا فيهم.

ولا يخفى بعد سائر الاحتمالات وركاكة بعضها! فتدبَّر!

يَا نَافِذَ الْعِدَةِ.

يقال: نفذ السهم من الرَّمية، ونفذ الكتاب إلى فلانٍ نفاذًا ونفوذًا؛ ورجلٌ نافذٌ في أمره أي: ماضٍ، وأمره نافذٌ أي: مُطاعٌ.

---

١. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «عرف»، ص ٧٧١، القائمة ١؛ وقول الشارحﷺ: «و أكثر استعماله في الطِّيبة» أيضاً موجودٌ فيه.

وفي «القاموس»: «النافذ: الماضي في جميع أموره»[١].

فهو إمَّا وصفٌ بحال المتعلَّق ـ أي: يا مَن وعدُه نافذٌ ـ، أو المراد: منفذ الوعد.

و«عدة» ـ بالتخفيف ـ مصدر: وعد يعد؛ وأصلها: وعدة. وهي إشارةٌ إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[٢] ـ وذكر الطبرسيُّ ﷺ: «إنَّه قد أجمع المفسِّرون على أنَّ «المقام المحمود» هو مقام الشفاعة، و«عسى» في كلامه تعالى موجبةٌ»[٣] ـ؛

وإلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[٤] ـ وأجمع المفسِّرون على أنَّ المراد به: إمَّا الشفاعة، أو الأعمُّ منها ومن الحوض وغيره من الكمالات المختصَّة به ﷺ. وقد وردت الأخبار أنَّ المراد الشفاعة. ورُوي عن الباقر ﷺ: «أنَّها أرجى آيةٍ من كتاب اللَّه»[٥] ـ.

وهذه الفقرات منه ﷺ استدلالٌ على ثبوت الشفاعة، إذ مخالفة الوعد قبيحٌ عقلًا. ولاخلاف بين الأمَّة في ثبوت الشفاعة، لكن ذهبت المعتزلة إلى أنَّها للمؤمنين في زيادة المنافع لارفع /A46/ السيِّئات.

وأخبارنا وأخبار العامَّة متواترةٌ في ثبوت الشفاعة وحطِّ السيِّئات، وتواترت أخبارنا ـ بل أخبارهم أيضًا ـ في عدم اختصاصها بالرَّسول ﷺ، بل تشفع فاطمة والأئمَّة الإثناعشر ـ صلوات اللَّه عليهم ـ، بل بعض شيعتهم أيضًا يشفعون بإذنهم.

يَا وَافِيَ الْقَوْلِ.

وفي نسخة ابن‌اشناس وبعض النسخ القديمة: «وفيّ» ـ على وزن فعيل ـ، أي: الَّذي يفي بأقواله وعِداته.

---

١. راجع: القاموس المحيط، مادَّة «نفذ»، ص ٣٢٠، القائمة ١.

٢. الإسراء (١٧): ٧٩.

٣. راجع: مجمع البيان، ج ٦، ص ٢٨٤.

٤. الضحى (٩٣): ٥.

٥. راجع: شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٤٤٦، الحديث ١١١٢.

يَا مُبَدِّلَ السَّيِّئَاتِ بِأَضْعَافِهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ إِنَّكَ ذُوالْفَضْلِ الْعَظِيمِ.

قال اللّه ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وآمَنَ وعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[١]. قال بعض المفسّرين: «أي: يمحو سوابق معاصيهم بالتوبة، ويثبت مكانها لواحق طاعاتهم».

وقيل: «يبدّل مَلِكَة المعصية في النفس بمَلكَة الطاعة؛ أو يبدّل اللّه بقبابح أعمالهم في الشرك محاسن الأعمال في الإسلام»؛

وقيل: «يبدّل سيّئاتهم الّتي عملوها في الإسلام حسنةً يوم القيامة»؛

وقيل: «إنّ اللّه ـ عزَّ وجلَّ ـ يمحو بالندم جميع السيّئات، ثمَّ يثبت مكان كلّ سيّئةٍ حسنةً».

وروى مسلمٌ في صحيحه عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول اللّه ﷺ: «يؤتى بالرجل يوم القيامة، فيقال: أعرضوا عليه صغار ذنوبه ونحوا عنه كبارها، فيقال: عملتُ يوم كذا وكذا وكذا، وهو مقرٌّ لا ينكر، وهو مشفقٌ من الكبار؛ فيقال: أعطوه مكان كلّ سيّئةٍ عملها حسنةً؛ فيقول: إنّ لي ذنوبًا ما أراها هاهنا!

قال: ولقد رأيتُ رسول اللّه ﷺ ضحك حتّى بدت نواجذه»[٢]. ويوجد في أخبارنا أيضًا قريبٌ منه[٣].

فالمراد في هذا المقام: إنّك تقدر أن تثبت بشفاعة النبيّ الكريم مكان سيّئاتنا حسناتٍ؛ أو: إنّك تفعل ذلك بالتوبة، فلا يبعد منك ذلك بشفاعة أحبّائك وأصفيائك. ثمَّ أكّد ﷺ ذلك بقوله: «إِنَّكَ ذُوالْفَضْلِ الْعَظِيمِ»، وأمثال هذا الكرم والإحسان يناسب فضلك العظيم، وليس بمستغربٍ منه!

ثمَّ اعلم! أنَّ الحقَّ ثبوت الإحباط والتكفير في الجملة، وإنْ كان خلاف المشهور بين متكلّمي الإماميّة؛ لدلالة الآيات الكثيرة والأخبار المتواترة عليهما. والشُّبَه الموردة على نفيهما مدخولةٌ واهيةٌ لا يُصغى إليها بعد ورود تلك النصوص؛ واللّه يعلم!

---

١. الفرقان (٢٥): ٧٠.

٢. راجع: صحيح مسلم، ج ٣، ص ٢٢٧. وانظر: مسند أبي عوانة، ج ١، ص ١٧٠؛ الشمائل للترمذيّ، ص ١١٥.

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٧، ص ٢٨٦؛ تأويل الآيات الظاهرة، ص ٣٧٩.

جزءٌ من نور الأنوار في شرح كلام خير الأخيار

للمحدّث الفقيه الكبير السّيّد نعمةاللّه الجزائريّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا الّذي يراه المُطالِع الكريم بين يديه هو جزءٌ من كتاب نور الأنوار في شرح كلام خير الأخيار، وهو شرحٌ على الصحيفة السجّاديّة الشريفة.

المؤلّف والمؤلّف

أمّا المؤلّف فهو الفقيه المحدّث الأديب السّيّد نعمةاللّه بن السّيّد عبداللّه بن السّيّد محمّد الموسويّ الجزائريّ. وُلد بالجزائر ـ من قرى اهواز ـ سنة ١٠٥٠ هـ.ق. ونشأ بتستر. تتلمذ لدى كثيرٍ من أعلام دهره في الجزائر وشيراز وإصفهان وغيرها؛ منهم: السّيّد هاشم البحرانيّ، والفيض الكاشانيّ، وإبراهيم بن صدرالمتألّهين الشيرازيّ، والإمام العلّامة المجلسيّ الثاني، وقد اختصّ به وحضر عليه برهةً طويلةً في إصفهان. قال حفيدُه السّيّد عبداللّه بن السّيّد نورالدّين بن السّيّد نعمةاللّه: «ثمّ اختصّ بالمولى الثّقة ... أفضل المتأخّرين وأكمل المتبحّرين ... محمّدباقر بن محمّدتقيّ المجلسيّ، وأحلّه منه محلّ الولد البارّ من الوالد المشفق الرؤوف. والتزمه بضع سنين لايفارقه ليلاً ولانهاراً»[1]. وجمع في خلال إقامته في

---

١. راجع: أعيان الشيعة، ج ١٠، ص ٢٢٦، القائمة ١.

إصفهان عدَّة كتبٍ تبلغ أربعة آلاف كتاب ! ثمَّ عاد إلى الجزائر وأخذ في الإرشاد والإفادة. تُوُفِّي ﷺ سنة ١١١٢ هـ.ق. حين الرُّجوع من مشهد مولانا الرضاﷺ في جايدر من أعمال الفيلية ـ ويُقال لها اليوم: «پل دختر» ـ، ودفن هناك. وعلى مرقده قبَّةٌ عاليةٌ تُزار[١].

وكان الجزائريُّ من كبار المصنِّفين حيث عُدَّ له مصنَّفات كثيرة في مختلف العلوم، من النحو والبلاغة والحديث والفقه والتَّفسير والكلام وغيرها. وله شرحان على الصَّحيفة الشَّريفة؛ الأوَّل شرحٌ كبيرٌ لم يُطبع بعدُ؛ والثاني شرحٌ صغيرٌ أسماه نور الأنوار في شرح كلام خير الأخيار، وهذا الشرح في غاية النفاسة وإن لم يخلو عن بعض آراء الأخباريِّين والَّتي لا يخضع لها جلُّ أصحابنا. وكيف كان فإنَّ شرحه الصغير طُبع في تهران قبل قرنٍ واحدٍ، ثمَّ أُعيد طبعه في بيروت من دون أيِّ تحقيقٍ أو تخريج مصادر الآيات والأحاديث وغيرهما.

ثمَّ إنِّي اخترتُ قسماً منه وهو شرح الدعاء الثاني من الصحيفة الشريفة في الصَّلاة على رسول الله ﷺ، ليكون نموذجاً ممَّا جاد به قلمُه في تأليف هذا الشرح؛ مع حذف بعض العبائر نظراً إلى محدوديَّة صفحات هذه المجموعة. وقد بنيتُ أمر التَّصحيح على مخطوطتين نفيستين من الكتاب:

الأولى منهما أُنتسختْ سنة ١٠٨١ هـ.ق. بيد محمَّدأمين بن فتح‌الدِّين الصحَّاف. وقد أخذتُ مصورَّتها من مركز إحياء التراث الإسلامي، ورمزتُ إليها بحرف S.

والثانية أيضاً في نفس المركز، انتسخها عوضُ بن ملَّاحسين الشوشتريّ، وهي غير مؤرَّخة، رقمها ٢٩٤٤، ومصوَّرتها أيضاً كانت بيدي حين تحقيق الكتاب، ورمزتُ إليها بحرف T.

ومن الجدير بالذكر أنَّ كلتي النُّسختين قد صُحِّحتْ من قِبل المصنِّف، ويوجد خطُّ يده الشريف في منتهيهما.

والحمد لله ربِّ العالمين
ليلة ٢٨ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. راجع عنه: أعيان الشيعة، ج ١٠، ص ٢٢٦، القائمة ١؛ روضات الجنات، ج ٨، ص ١٥٠؛ ريحانة الأدب، ج ٣، ص ١١٣؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٣٣٠؛ معجم المؤلفين، ج ١٣ ص ١١٠.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الدعاء الثاني

وكَانَ مِنْ دُعَائِهِ ﷺ
بَعدَ هَذَا التَّحمِيدِ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قد يختلج في البال ذكر تحقيقاتٍ في هذا المقام؛ فلنذكرها. فنقول: ...

قوله:

والْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِمحمَّد نَبِيِّهِ ﷺ دُونَ الأمَمِ الْمَاضِيَةِ والْقُرُونِ السَّالِفَةِ

الظاهر أنَّ «الواو» للعطف على ما في الدعاء السابق، لأنَّ الظاهر أنَّه ﷺ كان يدعو بهما في مجلسٍ واحدٍ؛ ويؤيِّده أنَّ بعض النسخ القديمة خالٍ من العنوان. وإن أبيتَ /TB73/ هذا فاجعله إمَّا للاستئناف؛ أوللعطف على مقدَّرٍ.

وفي قوله: «وآله» ـ بالجرِّ، كما هو المتَّفق عليه في النسخ ـ دليلٌ قاطعٌ على ما ذهب إليه الكوفيُّون من جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارِّ في سَعة الكلام. وقراءة حمزة: ﴿والأَرْحَامِ﴾[1] ـ الجرِّ ـ؛

---

١. النساء (٤): ١.

وقوله:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ /SA90/ مِنْ عَجَبِ [١]

وغيرهما دليلٌ عليه. ومنعه البصريُّون اختيارًا، لأنَّ فيه العطف على جزء الكلمة؛

ولايسمع هذا بعد الورود. قال الفاضل الدَّماد: «صلَّى اللَّه على وآله بالجرِّ على ما قد بلغنا بالضبط على النُّسخ المعوَّل على صحَّتها جميعًا ورويناه بالنقل المتواتر في سائر العصور إلى عصرنا هذا. وما في حواشي جنَّة الأمان ـ للشَّيخ الكفعميِّ ـ: «أنَّ الصواب صلَّى اللَّه عليه وعلى آله، لا: صلَّى اللَّه عليه وآله إلَّا على تقدير أن يكون الآل بالعطف على موضع الهاء من عليه» ففاسدٌ! وأفسد منه جعل «الواو» للمعيَّة! كما لا يخفى» [٢]؛ انتهى.

أقول: وعلى تقدير تصحيح مذهب البصريِّين يمكن أن يقال: النكتة في ترك الجارِّ ههنا توافق الاتِّصال اللفظيِّ مع الاتِّصال المعنويِّ حتَّى كأنَّ الفاصل اللفظي لاينبغي أن يكون.

وأمَّا ما تُوهِّم من أنَّ ترك الجارِّ ههنا للحديث المرويِّ عند الشيعة ـ وهو قوله ﷺ: «من فصَّل بيني وبين آلي بـ«على» لم ينل /TA74/ شفاعتي» ـ، فخطأٌ، لأنَّ هذا الحديث لم نجده في شيءٍ من كتبنا. كيف لا؟! وقد وجدنا الفصل في الأدعية المأثورة والمصنَّفات المشهورة [٣]؛ بل قد وجد في دعاء ختم القرآن من هذه الصحيفة الشريفة [٤]! نعم! نقل أستاذنا العلَّامة [٥] ـ سلَّمه اللَّه تعالى ـ عن شيخنا بهاء الملَّة والدين أنَّه راه في أحاديث الإسماعيليَّة وكتبهم.

وقد تكلَّف بعض أصحابنا /SB91/ لإصلاحه، فصحَّف لفظ «على» بـ«عليٍّ» ﷺ، أي: يكون الفصل ببغضه؛ أو باعتقاده أنَّه ليس من الآل ـ بل من الصحابة كما ظنَّه بعض الأشاعرة

---

١. تمامه:

فاليومَ قرَّبت تهجُونا وتشتِمنا

لم يُعرف قائله. راجع: خزانة الأدب، ج ٢، ص ٣٣٨.

٢. راجع: شرح الصحيفة السجّادية للمحقّق الداماد، ص ٩٤.

٣. فانظر على سبيل المثال: الكافي، ج ٣، ص ٣٢٨، الحديث ٢٤؛ التهذيب، ج ٢، ص ٩٩، الحديث ١٤١.

٤. راجع: الصحيفة الشَّريفة السجّادية، الدعاء ٤٢ الفقرة ٦، ص ١٧٤.

٥. وقد جئنا بهذه القطعة من كتابه ـ المسمّى بـ«الفرائد الطريفة» ـ في مجلَّدنا هذا. وانظر أيضاً: الطبعة الكاملة للكتاب، ص ٢١٢.

وبعض المعتزلة !! ـ؛ فقالوا: ينبغي في التصلية أن يُقال: «اللَّهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وعليٍّ وآل محمَّدٍ».

ولفظ «دون» بمعنى: غير. وقيل: «بمعنى: وراء، أو: بعد». ونصبها على الظرفيَّة.

و«القرون» جمع: قرن، قال في النهاية: «القرن: أهل كلِّ زمانٍ، وهو مقدار التوسُّط في أعمارهم، مأخوذٌ من الاقتران. فكأنَّه المقدار الَّذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم.

وقيل: القرن أربعون سنة؛

وقيل: ثمانون؛

وقيل: مائةٌ؛

وقيل: مطلقٌ من الزمان. والقرن أخصُّ من الأمَّة، إذ كلُّ أمَّةٍ مشتملةٌ على قرونٍ»[1].

قوله:

وَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ وإِنْ لَطُفَ.

«فاته» الأمر: ذهب عنه.

و«لطف» بمعنى: صغر ودقَّ.

وفيه وفيما قبله إشعارٌ بأنَّ /TB75/ الممتنعات لاحظَّ لها في الشيئيَّة، بل الشيء هو ما أمكن وجوده في الأعيان.

قوله:

فَخَتَمَ بِنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ ذَرَأَ.

«الباء» إمَّا للصلة؛ أو للسببيَّة؛ أو للزيادة؛ فإنَّ «ختم» جاء متعدّيًا ولازمًا؛ أي: جعلنا خاتمًا على جميع المخلوقات وزينةً لهم ـ كما أنَّ الخاتم زينة اليد؛ وفيه أثبات احتياج

---

١. راجع: النهاية، مادَّة «دون»، ج ٤، ص ٥١.

جميع المخلوقات إليهم، كاحتياج الكتابة إلى الخاتم ـ؛

أو خاتمةً لهم وفي آخرهم ناسخين لجميع شرائعهم وأحكامهم؛ قد أوجب على من بقي منهم الرجوع إلى ديننا وكتابنا.

وهذا كما أنَّه اثباتٌ /SA92/ [لشرفهم عليهم السلام بالنسبة إلى سائر الأنبياء اثباتٌ][1] لفضيلتنا أيضًا بالنسبة إلى سائر الأمم، لأنَّ شرف الرعية بشرف سيِّدها. روى جابرٌ عنه عليه السلام أنَّه قال: «إنَّما مثلي في الأنبياء كمثل رجلٍ بَنى دارًا فأكملها وحسَّنها إلَّا موضع لبنةٍ، فكان الداخل إليها يقول: ما أحسنها إلَّا موضع هذه اللبنة! وأنا موضع تلك اللبنة»[2].

و«ذرأ» بمعنى: خلق.

قوله:

وجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى مَنْ جَحَدَ.

إشارةٌ إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ويَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[3]. يجوز أن يكون الضمير في كلامه عليه السلام راجعًا إلى «الأمَّة»، كما هو مقتضى ظاهر الآية؛ ومقتضى ما رُوي عن الصادق عليه السلام أيضًا أنَّه قال: «إذا كان يوم القيامه وجمع اللَّه /TA76/ الخلائق للحساب فأوَّل من يُدعى له نوحٌ عليه السلام، فيقال له: هل بلَّغت؟

فيقول: نعم!

فيقال له: من يشهد لك؟

فيقول: محمَّد بن عبداللَّه. قال: فيخرج نوحٌ فيتخطَّأُ رقاب الناس حتَّى يجيء إلى محمَّدٍ عليه السلام وهو على كثيبٍ من مسكٍ ومعه عليٌّ عليه السلام، وهو قول اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿فَلَمَّا رَأَوهُ

---

١. القطعة لم توجد في د ثمَّ أضافها المصنِّف بقلمه الشريف في هامش النسخة.

٢. الحديث منقولٌ بمضمونه. راجع: عوالي اللآلي، ج ٤، ص ١٢٢، الحديث ٢٠٣؛ مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٢٣١.

٣. البقرة (٢): ١٤٣.

زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١]، فيقول نوحٌ لمحمَّدٍ ﷺ: يا محمَّد! إنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ سألني: هل بلَّغت؟

فقلت: نعم!

فقال: من يشهد بذلك؟

فقلت: محمَّدٌ؛

فيقول: يا جعفر ويا حمزة! اذهبا واشهدا له أنَّه قد بلَّغ.

فقال أبوعبداللَّه ﷺ: فجعفرٌ وحمزة هما الشاهدان للأنبياء /SB93/ بما بلَّغوا.

فقلت: جُعلت فداك! فعليٌّ ﷺ أين هو؟

فقال: هو أعظم منزلةً من ذلك!»[٢].

وفي روايات العامَّة: «إنَّ الأمم يوم القيامة يجحدون بتبليغ الأنبياء، فيطالب اللَّه ـ تعالى ـ الأنبياء بشاهد التبليغ، فيؤتى بهذه الأمَّة فيشهدون لهم بالتبليغ. فتقول لهم الأُمَم: مِن أين عرفتم هذا؟

فيقولون: علمنا ذلك بإخبار اللَّه في كتابه الناطق بلسان نبيِّه الصادق. فيُؤتى بالنبيِّ ﷺ فيشهد بعدالة أمَّته»[٣]؛

ويجوز /TB77/ أن يكون الضمير راجعًا إليهم ﷺ؛ بل هو الظاهر، لما روي عن الصادق ﷺ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾[٤]: «أنَّه نزلت في أمَّة محمَّدٍ ﷺ خاصَّةً، في كلِّ قرنٍ منهم إمامٌ شاهدٌ عليهم، ومحمَّدٌ شاهدٌ علينا»[٥].

... /SB95/، /TA78/ ولنرجع هنا إلى سابق كلامنا؛ فنقول: على تقدير صحَّة قراءة

---

١. الملك (٦٧): ٢٧.

٢. راجع: الكافي، ج ٨، ص ٢٦٧، الحديث ٣٩٢؛ بحار الأنوار، ج ٧، ص ٢٨٢؛ تأويل الآيات، ص ٦٨١.

٣. لم أعثر عليه.

٤. النساء (٤): ٤١.

٥. راجع: الكافي، ج ١، ص ١٩٠، الحديث ١؛ بحار الأنوار، ج ٧، ص ٢٨٣.

«الأمَّة» يكونون عليهم السلام هم المراد منها؛ لما رُوي عن الباقر عليه السلام أنَّه قال: «نحن الأمَّة الوسطى ونحن شهداء اللَّه على خلقه وحجَّته في أرضه، ورسول اللَّه صلى الله عليه وآله الشهيد علينا بما بلغنا عن اللَّه، ونحن الشهداء على النَّاس، فمن صدَّق يوم القيامة صدَّقناه ومن كذَّب كذَّبناه»[1].

وكَثَّرَنَا بِمَنِّهِ عَلَى مَنْ قَلَّ.

«التكثير» جاء بمعنى: العزَّة والغلبة ـ كقول الشاعر:

وإنَّمَا الْعِزَّةُ لِلكَاثِرِ[2]

ـ وجاء أيضًا بمعنى تكثير العدد ـ وبهما فُسِّر قوله تعالى: ﴿واذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[3] ـ؛ ويقابله «القلَّة» بالمعنيين. وعلى التقديرين، فالظرف إمَّا أن يتعلَّق بالفعل، أو بالمصدر. وحاصل معناه على الثاني: أنَّه ـ سبحانه ـ كثَّر عددنا أو أعزَّنا معاشر آل الرسول أو أمَّته بمنَّته على الجماعة /TB79/ القليلة الَّذين هم أصول الإسلام ـ أي: المسلمين، لأنَّهم كانوا جماعةً معدودين ـ، أو الرسول صلى الله عليه وآله ـ لأنَّ الكفَّار كانوا يقولون: إنَّ محمَّدًا أبترٌ لاعقب له، فإذا مات رجع المسلمون إلى ديننا[4] ـ، فأنزل اللَّه فيه قرآنًا، وهو قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أي: الكثرة بأن جعلنا من نسلِك جماعاتٍ كثيرةٍ وجعلنا عدوَّك الأبتر الَّذي لاعقب له؛ وكذلك قد منَّ اللَّه ـ تعالى ـ على عليِّ بن الحسين عليهما السلام، وأخرج هذه الذرِّيَّة الطيِّبة الحسينيَّة من صلبه، مع كونه واحدًا مستضعفًا ذليلًا في أعين الناس، بل الأئمَّة /SA96/ كلُّهم ـ كما قال تعالى ـ: ﴿ونُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ونَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً ونَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[5] ـ.

---

١. راجع: الكافي، ج ١، ص ١٩١، الحديث ٤؛ تأويل الآيات، ص ٣٤٧؛ تفسير فرات الكوفي، ص ٢٧٥، الحديث ٣٧٤.

٢. تمامه:

ولستَ بالأكثر منهم حصىً

البيت للأعشى. راجع: ديوانه، ص ٩٤.

٣. الأعراف (٧): ٨٦.

٤. راجع: بحار الأنوار، ج ١٦ ص ٣١٢، ج ٣٣، ص ٢٢٤.

٥. القصص (٢٨): ٥.

ولعلَّ في كلامه ﷺ إشارةً إلى هذا.

وأمَّا على الأوَّل فقد تُوهِّم أنَّ فيه إشكالًا، حيث إنَّه خالٍ عن الفائدة؛

وهذا التوهُّم مدفوعٌ بأنَّ حاصل الكلام ومغزاه: وكثِّرْ عددَ هذه الأمَّة أو آل الرَّسول وأعزَّهما وغلِّبْهما على غيرهما، فإنَّه أوجب على جميع الأمم اتِّباع هذه الأمَّة، وقد رُوي: «أنَّ صفوف يوم القيامة مائةٌ وعشرون ألف صفٍّ، ثمانون ألفًا من أمَّة محمَّدٍ ﷺ وأربعون ألفًا من سائر الأمم»[1]، إلَّا أنَّه عبَّر بهذا اللفظ للمبالغة في قلَّتهم وذلَّتهم، إذ لو قال: «وكثِّرنا على غيرنا» لتوهَّم أنَّ ذلك الغير أيضًا له كثرةٌ وعزَّةٌ، إلَّا أنَّنا أكثرُ منه وأعزُّ ـ كما يدلُّ عليه صيغة التكثير ـ. وقيل: «التكثير إشارةٌ إلى أنَّ إمامتهم شاملةٌ للعرب والعجم، أوللإنس والجنِّ، /TA80/ أوباعتبار بقائها إلى قيام الساعة»؛

والكلُّ تكلُّفٌ!

قوله:

اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ

[«أللَّهمَّ»] أصله: يا اللَّه، حُذف حرف النداء وعوِّض عنه الميم المشدَّدة. وقال الفرَّاء: «أصله يا اللَّه أمُّنا بالخير، فخفِّف لكثرة الاستعمال»[2]؛

واعترضه الفاضل الرضيُّ بقولهم: «أللَّهمَّ لاتؤمَّهم بالخير»[3]؛

وردَّه شيخنا البهائيُّ ﷺ بأنَّه يجوز أن يكون الأصل: يا اللَّه أمُّنا بالخير لاتؤمَّهم بالخير». ثمَّ قال: «نعم! يتَّجه كلام الرضيِّ لوسُمع منهم: أللَّهمَّ لاتؤمَّنا بالخير»[4]؛

وقد ردَّ هذا الردِّ أستاذنا العلَّامة ﷺ /SB97/ بأنَّ مراد الفاضل الرضيِّ هو هذا، لأنَّ التعبير

---

١. راجع: الكافي، ج ٢، ص ٥٩٦، الحديث ١.

٢. راجع: معاني القرآن للفرَّاء، ج ١، ص ٢٠٣.

٣. راجع: شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٣٨٤.

٤. لم أعثر عليه. وانظر: المصدر المذكور في التعليقة الآتية.

عنه بضمير الغائب مثل التعبير في آية اللعان [١] لئلّا ينسب المكروه إلى المتكلّم؛

أو بأنَّ ما أورده الفاضل الرضيُّ كان في ردِّ ما ذهب إليه الفرّاء، لأنّه لوكان الحال على ما قال لناسب توسُّط حرف العطف ـ لوجود التناسب [٢] ـ.

و«الأمين» بمعنى المأمون، وحمله على معنى الأمن ـ كما نقل عن الأخفش ـ بعيدٌ!

ونَجِيبِكَ.

أي: مختارك. وفي «س»: «نجيِّك»، مأخوذٌ إمّا من: «نجا» ـ أي: خلص ـ، وإمّا من: «ناجاه» ـ أي: سارّه وخاطبه ـ؛ والاسم منه: النجوى؛ فـ«النجيُّ» بمعنى: المناجي.

وصَفِيِّكَ.

أي: حبيبك.

إمَامِ الرَّحْمَةِ.

الإضافة هنا إمّا لاميّةٌ ـ لأنَّ «الرحمة» جاءت معه وبسببه، فهو إمامها وقائدها؛

أو بيانيّةٌ ـ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [٣] ـ.

وأمّا تقدير المضاف ـ أي: أهل الرحمة، كما قيل ـ فبعيدٌ!

وقَائِدِ الْخَيْرِ.

/TB81/ أي: إلى الخلق؛ لا قائد الناس إليه ـ كما قيل ـ.

---

١. إشارةً إلى النور (٢٤): ٧.

٢. وقد جئنا بهذه القطعة من كتابه ـ المسمّى بـ«الفرائد الطريفة» ـ في مجلّدنا هذا، وانظر أيضاً: الطبعة الكاملة للكتاب، ص ٢٣٢.

٣. الأنبياء (٢١): ١٠٧.

وَمِفْتَاحِ الْبَرَكَةِ.

ـ محرَّكةً ـ: النماء والسَّعادة.

كَمَا نَصَبَ لأَمْرِكَ نَفْسَهُ.

مأخوذٌ إمَّا من: نصب الخشبة ـ أي: أقامها ـ؛

وإمَّا من النَّصْب ـ بمعنى: التَّعَب ـ.

و«الكاف» للتعليل. وعلى الأوَّل يجوز أن يكون المراد بـ«نفسه»: عليَّ بن أبي طالبٍ عليه السلام، فإنَّه نفسُه بحكم اللَّه وحكم الرسول، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾[1] في آيه المباهلة، والمراد به عليٌّ عليه السلام إجماعًا[2]؛

... ؛ وقد استفاض عن الصادق /SA98/ عليه السلام في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ﴾[3] أي: «إذا فرغتَ من نبوَّتك أو من حجَّة الوداع فانصب عليًّا للخلافة»[4].

وقوله: «لأمرك» أي: لأجل مصالح أمورك ودينك، فإنَّ به كان تمام دين الإسلام؛ بحكم قوله ـ تعالى ـ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[5] ... .

ويجوز أن يراد به هو صلى الله عليه وآله على المعنى الثاني أيضًا، فإنَّ بسيفه صلى الله عليه وآله قد شُيِّدت أركان الدين

---

١. آل عمران (٣): ٦١.

٢. كما عليه أعلام إخواننا أهل السنَّة فانظر على سبيل المثال، لا الحصر: صحيح مسلم ـ طبعة عيسى البابي الحلبي ـ، ج ٢، ص ٣٦٠؛ صحيح الترمذي، ج ٤، ص ٢٩٣، الحديث ٣٠٨٥؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٢٠، الحديث ١٦٨؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٥٠؛ مسند احمد ـ طبعة الميمنيَّة ـ، ج ١، ص ١٨٥؛ تفسير الطبري ـ طبعة الميمنيَّة ـ، ج ٣ ص ٢٩٩؛ تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٣٧٠؛ تفسير القرطبي، ج ٤، ص ١٠٤؛ أحكام القرآن للجصَّاص، ج ٢، ص ٢٩٥؛ فتح البيان، ج ٢، ص ٧٢؛ زاد المسير، ج ١، ص ٣٩٩؛ فتح القدير ـ طبعة الحلبي ـ، ج ١، ص ٣٤٧؛ تفسير الرازي، ج ٢، ص ٦٩٩؛ الدرُّ المنثور، ج ٢، ص ٣٨؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٦؛ مرآة الجنان، ج ١، ص ١٠٩.

٣. الشرح (٩٤): ٧.

٤. راجع: بحار الأنوار، ج ٣٦، ص ١٣٤؛ تأويل الآيات، ص ٧٨٥؛ تفسير فرات الكوفي، ص ٥٧٣؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٤٥٢.

٥. المائدة (٥): ٣.

وعلتْ كلمة المسلمين ؛ وقد جازاه صاحب الإنصاف علَّامة زمخشر في تفسيره حيث قال: «ومن البِدَع ما رُوي /TA82/ عن بعض الرافضة أنَّه قرأ: «فانصِبْ» ـ بكسر الصاد ـ، أي: فانصب عليًا للإمامة. ولوصحَّ هذا للرافضيِّ لصحَّ للناصبيِّ أن يقرأ هكذا ويجعله أمرًا بالنَّصب، الَّذي هو بغضُ عليٍّ وعداوته!»[١].

ولعمري أنَّ هذا الفاضل هو الَّذي أبدع! لأنَّ الرافضيَّ قد أورد رواياتٍ عن أئمَّته ﷺ فيما قرأ، فكيف يصحُّ للناصبيِّ أن يفعل ما ذكره من غير روايةٍ!!...

وعَرَّضَ فِيكَ لِلْمَكْرُوهِ بَدَنَهُ.

أي: في رضاك. قيل: «مناسبة الكراهة مع النفس ومناسبة التعب مع البدن أنسب من العكس؛ لكن في كلامه ﷺ إشارةٌ لطيفةٌ إلى أنَّ كراهة النفس وصلت إلى حدٍّ وصلت إلى البدن، وتعب البدن /SB99/ وصل إلى حدٍّ أثَّر في النفس»؛ انتهى.

أقول: ولعلَّ المراد بـ«المكروه» هنا غير التعب الَّذي يصل إلى البدن وهو على حاله، بل المراد ما وصل إلى بدنه الشريف من الجراحة، وشجِّ رأسه يوم أحدٍ، وكسر ثنيَّته، وتأثير السمِّ الَّذي وضعتْه له اليهوديَّة في عنزةٍ مطبوخةٍ حتَّى أكل منها وأثَّر في جسده الشريف وكان يهيج به كلَّ /TB83/ سنةٍ، وهو الَّذي مات به ـ كما قال ﷺ: «ما زالت تلك الأُكلة تؤذيني حتَّى قطعتْ أنياط قلبي»[٢]، وقول الصادق ﷺ: «ما منَّا إلَّا شهيدٌ أو مسمومٌ»[٣]....

ومثل هذا لا يقال له: «تعبٌ» عرفًا، بل مكروهٌ وصل إلى البدن.

وكَاشَفَ فِي الدُّعَاءِ إِلَيْكَ خَاصَّتَهُ.

أي: أظهر العداوة في الدعوة إلى دينك، وبسببها خاصَّته وعشيرته.

---

١. راجع: الكشَّاف، ج ٤، ص ٢٦٧.

٢. وانظر: بحار الأنوار، ج ٦٣، ص ٣؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٢٤، الحديث ٢؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٦١.

٣. وانظر: بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٢٠٩؛ أعلام الورى، ص ٣٦٧؛ كشف الغمَّة، ج ٢، ص ٤٣٠.

وفي بعض النسخ: «لُحمَتَه»، أي: أقاربه.

[وحَارَبَ فِي رِضَاكَ] أُسْرَتَهُ.

[الأسرة]: هم رهط الرجل، وعشيرته، وأهل بيته.

وأَقْصَى الأَدْنَيْنَ.

[«أقصى»]: أبعَدَهم. وهو و«الأقصين» جمعُ كُسِر ما قبل ياءيه أصلًا، إذ الأصل: أدنَيين وأقصَيين ـ كالمصطفَين والمرتَضَين ـ.

عَلَى اسْتِجَابَتِهِمْ.

«على» هنا وفي السابق مثلُها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ولِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[1].

ويحتمل /SA100/ الاستعلاء المجازي ـ أي: حال كونهما ركوبًا عليهما ـ، إشعارًا بالملابسة والملازمة للشَّيئين.

ووَالَى فِيكَ الأَبْعَدِينَ؛ وعَادَى فِيكَ الأَقْرَبِينَ.

هو كالتأكيد لما سبقه. ويمكن الفرق بحمل الأوَلَيين على الإقصاء والقرب المكانيَّين، وهذين على المحبَّة والعداوة القلبيَّين وإن كانا سواءً في المكان.

وأدأب نفسه في تبليغ رسالتك.

أي: أتعبها. وقد حصل لنفسه الشريفه التعب في مواضع؛

أحدها: الغزوات والمنازعات مع الكفَّار؛

وثانيها: تفهيم المطالب الدقيقة الإلهيَّة وإيصالها إلى العقول الناقصة الحيوانيَّة؛

---

١. البقرة (٢): ١٨٥.

وثالثها: التكلُّم /TA84/ مع كلِّ شخصٍ بما يليق بحاله ـ كقوله ﷺ: «إنَّا معاشر الأنبياء أُمرنا أن نكلِّم النَّاس على قدر عقولهم»[١] ـ. وفيه تعبٌ عظيمٌ! لأنَّ منه يثار تكذيبهم والطَّعن عليهم ونسبتهم إلى الجهالة والنِّسيان، حيث إنَّهم أخبروا هذا بغير ما أخبروا به ذاك، كما يظهر من تتبُّع أحوال الأئمَّة ﷺ وما نالهم من المخالف والمؤالف على مثل هذا ـ؛

ورابعها: التعب الَّذي حصل له ﷺ بسبب تنزُّله ﷺ من مراتب القرب ـ الَّذي منه قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[٢] إلى هذه المراتب السفليَّة البشريَّة المشار إليها بقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾[٣] ـ... الآية ـ، فإنَّه ـ تعالى ـ ربَّاه وغذَّاه بالكمالات والعلوم والآداب من حين ولادته ـ عليه وآله السلام ـ إلى مدَّة أربعين سنةً، /SB101/ وقد رقاه على جميع مراتب الآداب والقُرب. ثمَّ نزَّله عنه إلى رسالة مثل هذه الأنعام! ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[٤]!! وليس هذا إلَّا من قبيل سلطانٍ عظيمٍ يكون عنده وزيرٌ مقرَّبٌ قد حلَّاه وتوَّجَهُ بتاج القرب[٥] والالتفات ويكون في مملكته رعايا وأقوامٌ لا يعرفون عظمة ذلك السلطان ولا طُرُق التقرُّب إليه، قد سلكوا طُرُق التجبُّر والعناد؛ فيبعث السلطان ذلك الوزير بريدًا إلى تلك /TB85/ الرعايا وينزِّله عن مراتبه الجليلة لعلمه بأنَّه لا يسعهم

---

١. راجع: الكافي، ج ١، ص ٢٣، الحديث ١٥؛ بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ١٤٢؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، الحديث ١٩.
٢. النجم (٥٣): ٩.
٣. المؤمنون (٢٣): ٣٣.
٤. الفرقان (٢٥): ٤٤.
٥. في هامش s: «وقد روى في الخصال بإسناده إلى عليِّ بن أبيطالب ﷺ: إنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ خلق نور محمَّدٍ قبل أن يخلق السموات والأرض والعرش والكرسي واللوح والقلم والجنَّة والنار ـ... إلى أن قال: ـ حتَّى أخرجه من صلب عبداللَّه وأكرمه بستِّ كراماتٍ: ألبسه قميص البهاء، ورداءه رداء الهيبة، وتوَّجه بتاج الهداية، وألبسه سراويل المعرفة، وجعل تكَّته تكَّة المحبَّة يشدُّ بها سراويله، وجعل نعله نعل الخوف، وناوله عصا المنزلة. ثمَّ قال ـ عزَّ وجلَّ ـ: يا محمَّد! اذهب إلى الناس فقل لهم: قولوا لا إله إلَّا اللَّه محمَّدٌ رسول اللَّه. فكان ذلك القميص من ستَّة أشياء: قامته من الياقوت، وكمَّاه من اللؤلؤ، وخرصيه من البلُّور الأصفر، وإبطاه من الزبرجد، وجربانه من المرجان الأحمر، وجيبه من نور الربِّ ـ جلَّ جلاله ـ فقبل اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ توبة آدم بذلك القميص، وردَّ خاتم سليمان به، وردَّ يوسف إلى يعقوب، ونجى يونس من بطن الحوت به، وكذلك سائر الأنبياء ﷺ نجاهم من المحن به؛ ولم يكن ذلك القميص إلَّا قميص محمَّدٍ ﷺ منه ـ سلَّمه اللَّه ـ».
راجع: الخصال، ج ٢، ص ٤٨١.

خُلقًا وطباعًا إلَّا هو، وبعدَ أن أتى إليهم لم ينقد لرسالته إلَّا أقلُّهم، فيحصل له من هذا أيضاً ألمٌ عظيمٌ وتأسُّفٌ جسيمٌ، حيث لم يمتثلوا رسالته ليكون وجيهًا عند ذلك السلطان. وقد حزن ﷺ لمثل هذا حزنًا عظيمًا كاد أن يهلكه! كما قال ـ تعالى ـ: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ﴾[١] أي: أتُهلك نفسَك حزنًا على أنَّهم لم يقبلوا رسالتك ولم يصدِّقوك؟! فسلَّاه في كثيرٍ من الآيات بقوله: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[٢]، وبقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾[٣]، وبقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[٤]؛ ونظائرها من الآيات.

وعلى هذا التحقيق ينزل قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا﴾[٥]، فإنَّه ـ عليه وآله السلام ـ لم يكن في موضعٍ مرتفعٍ بحسب الحسِّ ثمَّ نُزِّل عنه ـ كما هو مقتضى هذه الصيغة ـ، بل المراد تنزيله من تلك المراتب العليَّة إلى هذه المراتب البشريَّة؛

وكذا قوله ـ تعالى ـ للعقل حين خلَقه: «أقبِل! فأقبَل، ثمَّ قال له: أدبِرْ فأدبَرَ»[٦]، على تقدير أن يراد منه هو /SA102/ ﷺ فيكون «الإقبال» كنايةً عن ترقِّيه إلى تلك المراتب العاليَّة، و«الإدبار» كنايةً عن تنزُّله عنها إلى هذه المراتب السافلة.

وشَغَلَهَا بِالنُّصْحِ لأَهْلِ دَعْوَتِكَ.

أي: الَّذين دعوتهم إلى جنَّتك بقولك: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[٧] /TA86/ أي: كلَّ أحدٍ. وقيل: «إضافة الدَّعوة إليه ـ سبحانه ـ إمَّا باعتبار انتسابها إليه ـ تعالى ـ باللَّام التخصيصيَّة التعليليَّة ـ أي: أهل الدعوة إليه سبحانه بمحض ذاته والقُرب منه تعالى ـ، فتكون أضافته مقدَّرةً باللام المفيدة للإختصاص والارتباط الخاصِّ ـ ولهذا صرَّح

---

١. الكهف (١٨): ٦.
٢. النور (٢٤): ٥٤؛ العنكبوت (٢٩): ١٨.
٣. النمل (٢٣): ١٨.
٤. القصص (٢٨): ٥٦.
٥. الطلاق (٦٥): ١٠ و ١١.
٦. راجع: كنز الفوائد، ص ١٤؛ مستطرفات السرائر، ص ٦٢١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١١٤.
٧. يونس (١٠): ٢٥.

المحقِّقون من النُّحاة بأنَّ الإضافة اللَّاميَّة تشمل الإضافة الظرفيَّة أيضًا، كضرب اليوم ـ؛ أو باعتبار إضافة «أهل الدعوة» حقيقةً لا نفس «الدعوة» إليه ـ سبحانه ـ، كما قيل في مثل: هذا حبُّ رمَّانك»؛ انتهى.

ولا يخفى ما فيه من التكلُّف!

وأشدُّ منه تكلُّفًا ما قيل في الفرق بين هذه الفقرة وما قبلها: «إنَّ المراد بتبليغ الرسالة: تبليغ مطلق الرِّسالة منه ـ سبحانه ـ، من دون تبيين الأحكام الَّتي تتعلَّق بأصول الدين وفروعه. فإنَّ في هذا التبليغ مع فرط تهالك المعاندين في جحده ورفعه اتعابًا عظيمًا لنفسه ﷺ؛ ويُراد بـ«الدعاء إلى الملَّة»: تبليغ الأحكام الأصوليَّة ـ كما يشعر به لفظ «الملَّة» ـ؛ وبـ«النُّصح لأهل الدعوة»: تبليغ الأحكام المفصَّلة الفرعيَّة الشرعيَّة ـ كما يشعر لفظ النُّصح»؛ انتهى.

وهَاجَرَ إِلَى بِلادِ الْغُرْبَةِ

أي: المدينة /SB103/ ـ وإن كانت واحدةً، لأنَّه مجازٌ شائعٌ ـ.

وقد تُكُلِّف لتصحيح الجمعيَّة بشمول المهاجرة للأمر بها، لدخول جعفرٍ وأضرابه الَّذين هاجروا إلى بلاد الحبشة.

وقال بعض المحقِّقين: «يُمكن أن تحمل المهاجرة على مهاجرة نفس النبيِّ ﷺ المجرَّدة عن شوائب التعلُّقات /TB87/ المادِّيَّة من موطنها الأصليِّ، أعني: شراشر أعضائه الجسمانيَّة إلى عوالم الملكوت واللَّاهوت الَّذي هو غريبٌ بالنسبة إلى هذا الموطن الَّذي نشأت منه حركة نفسه المجرَّدة إلى عوالم المجرَّدات، وهبطت نفسه الشريفة بقواه الدرَّاكة حين الوقوع والنزول على هذه الأعضاء الشريفة، وأتعب نفسه في مبادىء حالاته إلى هذا الموطن؛ فيكتسب بهذه المهاجرة الروحانيَّة إلى عوالم الجبروت بالوحيِ الإلهامي والإلهام الربَّانيِّ والأحكام الإلهيَّة والشرائع الدينيَّة الَّتي بها يعزُّ الدِّين المُبين»؛ انتهى.

وهو قريبٌ من تحقيقنا السابق.

وَمَحَلِّ النَّأْيِ عَنْ مَوْطِنِ رَحْلِهِ.

«النأي» مصدرٌ بوزن النَّصْر، وفي «س»: النائي ـ اسم فاعلٍ، أي: الشخص البعيد ـ. و«الرحل»: مسكن الرجل؛ والمراد به: مكَّة ـ شرَّفها اللَّه تعالى ـ.

وَمَسْقَطِ رَأْسِهِ.

[«مسقط»] بفتح «القاف» وكسرها؛ وهو الشائع، لأنَّ مضموم العين في المضارع يجوز فيه الفتح أيضًا وإن لم يُسمع. وهو كنايةٌ عن موضع الولادة؛ لما استفاض في الأخبار من أنَّ النبيَّ وأهل بيته ﷺ ينزلون من بطون الأمَّهات مستقبلين الأرض بأرجلهم المباركة، لا أنهم يسقطون /SA104/ على رؤوسهم كغيرهم[1]؛ لأنَّ فيه تحقيرًا لشأنهم؛ ولأنَّ سببه زجر الملك للمولود وهو في بطن أمِّه حتَّى يصير منكوسًا إن كان واقفًا في بطن أمِّه، وذلك لامتناعه من الخروج؛ وأيُّ ملكٍ يقدر أن يزجرهم ﷺ؟!

وَمَأْنَسِ نَفْسِهِ.

وقداستدلَّ بهذه الفقار على أشرفيَّة مكَّة على سائر البقاع، وظاهر الشَّهيد ـ طاب ثراه ـ دعوى الإجماع عليه[2]. وليس هو في محلِّه، لأنَّ بعض الأصحاب قد ذهب إلى أشرفيَّة أرض قبور الأئمَّة ﷺ /TA88/ على غيرها. وهو الحقُّ عندي، لدلالة الأخبار عليه؛ بل يظهر من بعضها أشرفيَّة الغريَّين وكربلا على سائر البقاع. وروي: «أنَّه لمَّا خلق اللَّه الكعبة ابتهجت فرحًا، فقال اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ لها: قُرِّي كعبة! لولا بقعةٌ تُسمَّى كربلا ما خلقتك، فلمَّا ابتهجت كربلا قال لها: قُرِّي كربلا! لولا مَن يُدفن فيك ما خلقتك»[3].

---

١. راجع: بحار الأنوار، ج ١٥، ص ٢٩٧؛ حياة النبيّ وسيرته، ج ١، ص ٣١.
٢. راجع: لوامع الأنوار الغرويَّة، ج ٢، ص ٦٧.
٣. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٤٣٠، الحديث ١٢٧.

وَاسْتِنْصَارًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ بِكَ.

الظرف الثاني إمَّا أن يتعلَّق بالمصدر الثاني ـ وحاصل معناه حينئذٍ: أنَّه هاجر إلى المدينة طالبًا النصر من أهلها على من كفر بربوبيَّتك ـ؛

وإمَّا أن يتعلَّق بالمصدر الأوَّل. بل هو أبلغ من حيث المعنى، لدلالته على أنَّه عليه السلام لم يعتمد في طلب النصرة على أحدٍ من المهاجرين والأنصار.

حَتَّى اسْتَتَبَّ لَهُ مَا حَاوَلَ فِي أَعْدَائِكَ.

«استتبَّ» الأمر أي: استقام. وفي بعض النسخ: «استنمَّ» من السنام، أي: حتَّى ظهر وارتفع له الأمر الَّذي حاوله من مقهوريَّة /SB105/الأعداء ـ كارتفاع سنام الجمل على سائر أعضائه ـ.

وَاسْتَتَمَّ لَهُ مَا دَبَّرَ فِي أَوْلِيَائِكَ.

«استتمَّ» ـ كما قال اللغويُّون[1] ـ بمعنى: أتمَّ، فهو متعدٍّ، إلَّا أنَّه ضمَّن معنى «كمل» فعدِّي بالحرف. فقول بعضهم: «إنَّ الفعل المعلوم تصحيف الفعل المجهول»[2]؛

غير محتاجٍ إليه!

فَنَهَدَ إِلَيْهِمْ مُسْتَفْتِحًا بِعَوْنِكَ.

«النهود»: النهوض.

و«الباء» إمَّا للصلة؛ وإمَّا للسببيَّة ـ أي: افتتح في أوَّل جهاده بقوله: اللَّهُمَّ أعنِّي عليهم ـ؛ أو طالبًا الفتح ـ وهو فتح مكَّة ـ بسبب توفيقك واعانتك له.

---

١. فانظر: «القاموس المحيط»، مادَّة «تمم»، ص ١٠٠٠، القائمة ١.

٢. هذا قول العلَّامة المجلسي رحمه الله كما أوردنا هذه القطعة من كتابه فيما مضى من هذا الكتاب. وانظر: «الفرائد الطريفة ـ الطبعة الكاملة ـ»، ص ٢٤٦.

وَمُتَقَوِّيًا عَلَى ضَعْفِهِ بِنَصْرِكَ.

و«الباء» إمَّا للصلة؛ أو للسببيَّة، من قولهم: «تقوَّيتُ بزيدٍ على عمرٍو» أي: استعليت عليه بسببه؛ فـ«على» للاستعلاء.

فقول بعض الأفاضل: «إنَّ على للمجاوزة، أو الضرفيَّة ـ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾[1] ـ /TB89/ فإنَّه ﷺ حين كونه ضعيفًا بحسب الظاهر من قلَّة أنصاره من النَّاس صار متقوِّيًا بجنوده الأقدسين من الملائكة الكروبيِّين؛ أو للتعليل»؛

تكلُّفٌ لايُحتاج إليه!

عُقْرِ دِيَارِهِمْ.

«العُقر» ـ بالضمِّ والفتح ـ: الأصل.

بُجُبُوحَةِ قَرَارِهِمْ.

أي: وسطها.

وعَلَتْ كَلِمَتُكَ، ولَوكَرِهَ الْمُشْرِكُونَ.

أي: كلمة الإسلام. والظاهر أنَّ المراد به فتح مكَّة، ويحتمل الأعمَّ. وهذا إشارةٌ إلى الآية. وقد رُوي: «أنَّ تمام هذا الوعد بحيث تنمحي جميع الأديان /SA106/ ولايبقى إلَّا دين الإسلام ـ كما هو ظاهر اللفظ ـ إنَّما يكون في زمن القائم ﷺ»؛ كما رُوي عن الباقر ﷺ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[2]: «يعني: محمَّدا ﷺ، وقيامه في الرجعة ينذر فيها؛ وهو قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى

---

١. البقرة (٢): ١٨٥.
٢. المدَّثِّر (٧٤): ١ و٢.

الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوكَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[١]؛ قال: يظهره اللّه ـ عزَّ وجلَّ ـ في الرجعة»[٢].

وعن أبي عبداللّه عليه السلام قال: «إنَّ لعليٍّ عليه السلام في الأرض كرَّةً مع الحسين ابنه عليه السلام .... ثمَّ كرَّةً أخرى مع رسول اللّه صلى الله عليه وآله حتَّى يكون خليفته في الأرض ويكون الأئمَّة عليهم السلام عمَّاله، وحتَّى يبعثه اللّه علانيةً فتكون عبادته علانيةً في الأرض كما عُبداللّه سرًا في الأرض»؛ ثمَّ قال: «إي واللّه وأضعاف ذلك! ثمَّ عقد بيده أضعافًا، يعطى اللّه نبيَّه ملك جميع أهل الدنيا منذ خلق اللّه الدنيا إلى يوم /TA90/ يفنيها، وحتَّى ينجِّز له موعده في كتابه كما قال: ﴿وَلِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوكَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[٣]»[٤].

وروى الصَّدوق في كتاب إكمال الدين[٥] بإسناده إلى أبي بصير قال: قال أبوعبداللّه عليه السلام في قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوكَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ فقال: «واللّه ما نزل تأويلها بعدُ، ولا ينزل تأويلها حتَّى يخرج القائم عليه السلام. فإذا خرج القائم لم يبق كافرٌ باللّه العظيم ولا مشركٌ بالإمام إلَّا كره خروجه، حتَّى لو كان كافرٌ /SB107/ أو مشركٌ في بطن صخرةٍ لقالت: يا مؤمن! في بطني كافرٌ فاكسرني واقتله!».

قال بعض الأفاضل: «معنى هذه الفقرات الشريفة بحسب البادىء من النظر واضحٌ، لكن يخطر بقريحتي وجهٌ لطيفٌ بهيٌّ لتقديم «الاعزاز» على «الاستنصار» في الفقرة السابقة على هذه الفقار؛ وتأخير «استتمام تدبير الأولياء» من «تهيُّؤ ما حاول في الأعداء»؛ وهو: إنَّ الغاية الأصليَّة من الجهاد تدبير أولياء اللّه ـ تعالى ـ وكمال تعظيمهم وتبجيلهم، وهذا إنَّما يتحقَّق بعد مغلوبيَّة الكفَّار والاستنصار عليهم وخذلانهم /TB91/ وقمعهم وقتلهم، وإنَّما يتحقَّق هذا بعد شوكة الإسلام وإعزازه وغلبة المسلمين وقوَّتهم على دفع الكفَّار؛ ولاجرم

---

١. التوبة (٩): ٣٣؛ الصفّ (٦١): ٩.

٢. راجع: بحار الأنوار، ج ٥٣، ص ٦٤. وانظر: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٩٣.

٣. التوبة (٩): ٣٣.

٤. راجع: بحار الأنوار، ج ٥٣، ص ٧٤.

٥. راجع: إكمال الدين، ج ٢، ص ٦٧٠.

إنَّما يتحقَّق كمال المسلمين ووفور شوكتهم بعد تحقُّق شوكتهم وإعزازهم. وليس هذا دورًا باطلًا ـ كما يُمكن أن يُتوهَّم ! ـ، بل كلُّ إعزاز الإسلام وتعظيم الإسلام وأهله معدٌّ لوفوره وازدياده واستكماله. فمغلوبيَّة الكفَّار وقتلهم متوسِّطٌ في المرتبة بين مطلق إعزاز الإسلام وأهله، وبين وفور شوكة الإسلام وكمال تعظيم أهله. فللإشارة إلى هذه المراتب قدَّم في الفقرة السابقة مطلق «الإعزاز» على «الاستنصار» ـ الَّذي هو حقيقة مغلوبيَّة الكفار وانقهارهم وقتلهم ـ في هذه الفقره على ما هو المقصود الأصلي من الجهاد ـ أعني: تدبير أولياء اللَّه وازدياد شوكتهم وتبجيلهم ؛ ـ فما دبَّره /SA108/ ﷺ في الأولياء متأخِّرٌ عن الإعزاز بمرتبتين.

بِمَا كَدَحَ.

أي: أتعب نفسه.

[«ولا يكافأ»].

«يكافأ» رفعه كما في بعض النسخ على أنَّ «واوه» للاستئناف ؛ أو من باب عطف الجملة على الجملة.

وعَرِّفْهُ فِي أَهْلِهِ الطَّاهِرِينَ وأُمَّتِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حُسْنِ الشَّفَاعَةِ أَجَلَّ مَا وَعَدْتَهُ.

«التعريف» بمعنى: الإعلام، أي: أعلمه وحقِّق له قبل يوم القيامة ما وعدتَه من شفاعته لهما ؛ أو من شفاعتهما لباقي الأمَّة ـ كما رُوي: «أنَّ المؤمن يشفع في مثل ربيعة ومضر»[1] ـ. وعن النبيِّ /TA92/ ﷺ قال: «إنَّ اللَّه ـ تعالى ـ إذا بعث الخلائق من الأوَّلين والآخرين

---

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٨، ص ٥٨؛ مشكاة الأنوار، ص ٣٢٢؛ مستدرك الوسائل، ج ٩، ص ١٠٦، الحديث ١٠٣٦٢.

نادى منادي ربِّنا من تحت عرشه: يا معشر الخلائق! غضُّوا أبصاركم لتجويز فاطمة بنت محمَّد سيِّدة نساء العالمين على الصراط! لايبقى أحدٌ في القيامة إلَّا غضَّ بصره عنها إلَّا محمَّدٌ وعليٌّ والحسن والحسين والطاهرين من أولادهم، فإنَّهم محارمها. فإذا دخلت الجنَّة بقي مرطها ممدودًا على الصراط، طرفٌ منه بيدها وهي في الجنَّة وطرفٌ في عرصات القيامة؛ فينادى منادي ربِّنا: يا أيُّها المحبُّون لفاطمة! تعلَّقوا بأهداب مرط فاطمة سيِّدة نساء العالمين! فلايبقى محبٌّ لفاطمة إلَّا تعلَّق بهدبةٍ من أهداب مرطها حتَّى يتعلَّق بها أكثر من ألف فئامٍ وألف فئامٍ وألف فئامٍ. فالوا: وكم فئامٌ /SB109/ واحدٌ يا رسول اللَّه؟

قال: ألف ألف وينجي بها من النار!»[1].

وقد استفاض في الأخبار أنَّه: «لا يجوز أحدٌ على الصِّراط إلَّا مَن كان معه كتابٌ من عليِّ بن أبي طالبٍ»[2]؛

وقالﷺ: «لا أزال واقفًا على الصراط أدعو وأقول: ربِّ سلِّم شيعتي ومحبِّي وأنصاري ومن تولَّاني في دار الدنيا؛

فإذا النداء من بطنان العرش: قد أجبتُ دعوتك وشفعتُ في شيعتك. ويشفع كلُّ رجلٍ من شيعتي ومحبِّي وأنصاري ومَن تولَّاني وحارب من حاربني بفعلٍ أو قولٍ في سبعين ألف من جيرانه وأقربائه»[3]. /TB93/ ... .

وإنَّما طلب تحقُّق هذا الأمر لأنه ـ تعالى ـ صدَّر وعده له بـ«عسى» و«سوف» في قوله ـ تعالى ـ /SA110/: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[4]، وقله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[5]، وإن ورد أنَّهما في كلامه ـ تعالى ـ للتحقيق، كـ«لعلَّ»[6].

---

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٨، ص ٦٨؛ التفسير المنسوب للإمام، ص ٤٣٢.

٢. راجع: التحصين، ص ٥٥٩. وانظر: المناقب، ج ٢، ص ١٥٦؛ بحار الأنوار، ج ٣٩، ص ٢٣٠.

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٨، ص ٣٩؛ الخصال، ج ٢، ص ٤٠٧، الحديث ٦.

٤. الإسراء (١٧): ٧٩.

٥. الضحى (٩٣): ٥.

٦. راجع: مجمع البيان، ج ٦، ص ٢٨٤.

وقال الفاضل الدَّاماد: «وعرِّفه في أهله، أي: أذقه أجلَّ ما وعدتَه فيهم»[١]؛ وهو معنى ما قلنا.

وقيل: «من التعريف بمعنى: التطييب ـ من العَرْفِ، أي: الريح ـ. فكأنَّ هذه الشفاعة بمنزلة تطييبٍ له عليه السلام».

وقيل: «بمعنى الحمل على العرف، وهو المعروف ـ أي: الخير والاحسان ـ، /TA94/ أعني: الشفاعة».

وقيل: «من العريف، وهو: رئيس القوم. سُمِّي به لأنَّه عرف بذلك؛ أو النقيب ـ وهو دون الرئيس ـ، أي: اجعله رئيسًا لهم».

وعلى هذه الاحتمالات يكون «أجلّ» منصوبًا بنزع الخافض.

يَا نَافِذَ الْعِدَةِ.

«نفذ» الأمر: قضاه.

و«العِدَة» هو ما تقدَّم في الآيتين ـ وهو: مقام الشفاعة ـ. وتفصيله ما روى في كتاب الاحتجاج[٢] بإسناده إلى الحسين عليه السلام قال: «إنَّ يهوديًّا من يهود الشام وأحبارهم قال لأمير المؤمنين عليه السلام: فإنَّ هذا سليمان أُعطي مُلكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعده!

فقال له عليه السلام: لقد كان كذلك، ومحمَّدٌ صلى الله عليه وآله أُعطي ما هو أفضل من هذا؛ إنَّه أُهبِط إليه ملكٌ لم يهبط إلى الأرض قبله! وهو ميكائيل. فقال له: يا محمَّد! عِشْ مَلِكًا منعَّمًا، وهذه مفاتيح خزائن الأرض معك، ويسير معك جبالها ذهبًا، ولا ينقص لك فيما ادُّخِر لك في الآخرة شيءٌ!

فأومى إلى جبرئيل /SB111/ عليه السلام وكان خليله من الملائكة، فأشار له أن: تواضَعْ؛

فقال: بل أعيش نبيًّا عبدًا آكلُ يومًا ولا آكلُ يومين وألحق باخواني من الأنبياء!

فزاده الله ـ تعالى ـ الكوثر، وأعطاه الشفاعة، وذلك أعظم من مُلك الدُّنيا من أوَّلها إلى

---

١. راجع: شرح الصحيفة السجّادية للمحقّق الداماد، ص ١٠١.

٢. راجع: الاحتجاج، ج ١، ص ٢٢٠؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٤٠.

آخرها سبعين مرّةً. ووعده المقام المحمود، فإذا كان يوم القيامة أقعده اللّه /TB95/ ـ تعالى ـ على العرش. فهذا أفضل ممّا أعطى سليمان عليه السلام».

مع أنّ الّذي طلبه سليمان إنّما كان للّه»؛ لما رواه عليُّ بن يقطين قال: «قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: أيجوز أن يكون نبيُّ اللّه ـ عزَّ وجلَّ ـ بخيلًا؟!

فقال: لا!

فقلت له: فقول سليمان عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾[1] ما وجهه؟

فقال: المُلك مُلكان: ملكٌ مأخوذٌ بالغلبة والجور واجبار الناس؛ وملكٌ مأخوذٌ من قبل اللّه ـ تعالى ذكره ـ، كملك إبراهيم وملك طالوت وذي القرنين؛ فقال سليمان عليه السلام: ﴿هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي﴾، أنّه يقول إنّه مأخوذٌ بالغلبة والجور واجبار الناس ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾[2]، وسخَّر له الشَّياطين، وعلَّم منطق الطير، فعلم الناس في وقته أنّ ملكه ليس ملك الملوك المالكين بالظلم والجور.

قال: فقلت: لِمَ قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: رحم اللّه أخي سليمان ما كان أبخله!؟

قال: لقوله وجهان: /SA112/ أحدهما: ما كان أبخله بعِرضِه وسوء القول فيه؛ والوجه الآخر يقول: ما كان أبخله إن كان أراد ما كان يذهب إليه الجُهَّال»[3].

ولاخلاف في ثبوت الشفاعة، إلّا أنّ المعتزلة على أنّها تكون في زيادة جزاء المؤمنين، لا في دفع جرائمهم[4].

يَا مُبَدِّلَ السَّيِّئَاتِ /TA96/ بِأَضْعَافِهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ.

يجوز أن يكون إشارةً إلى ما ورد في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ

---

١. ص (٣٨): ٣٥.

٢. ص (٣٨): ٣٦.

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٣٥٧.

٤. وانظر عن ذلك وما يرجع إليه: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٩؛ التوحيد للماتريدي، ص ٣٦٥.

السَّيِّئَاتِ﴾[١]: «أي: الصلوات الخمس تكفِّر ما بينها من الذنوب»[٢]؛ كما رُوي عن عليٍّ عليه السلام قال: «سمعت حبيبي رسول اللَّه صلى الله عليه وآله يقول: أرجي آيةٍ في كتاب اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾ ـ... وقرأ الآية كلَّها ـ، يا عليُّ! والَّذي بعثني بالحقِّ بشيرًا ونذيرًا انَّ أحدكم ليقوم في وضوئه فتساقط عن جوارحه الذنوب، فإذا استقبل اللَّه بوجهه وقلبه لم‌ينفتل وعليه من ذنوبه شيءٌ كما ولدته أمُّه، فإن أصاب شيئًا بين الصلاتين كان له مثل ذلك ـ حتَّى عدَّ الصلوات الخمس ـ. ثمَّ قال: يا عليُّ! إنَّما منزلة الصلوات الخمس لأمَّتي كنهرٍ جارٍ على باب أحدكم، فما يظنُّ أحدُكم لوكان في جسده درنٌ ثمَّ اغتسل من ذلك النهر خمس مرَّاتٍ؟ أكان يبقى في جسده درنٌ؟ فكذلك ـ واللَّه! ـ الصلوات الخمس لأمَّتي»[٣].

ويجوز أن يكون إشارةً إلى ما رواه محمَّد بن مسلم في الصحيح[٤] عن أبي ذرٍّ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾: /SB11/ قال رسول اللَّه صلى الله عليه وآله: «يُؤتى بالرجل يوم القيامة فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه ونحوا عنه كبارها، فيقال له: عملت يوم كذا /TB97/ وكذا كذا وكذا وهو مقرٌّ لا‌يُنكر وهو مشفقٌ من الكبار؛ فيقال: أعطوه مكان كلِّ سيِّئةٍ عملها حسنةً!

فيقول: إنَّ لي ذنوبًا ما أراها ههنا؟!

قال: ولقد رأيت رسول اللَّه صلى الله عليه وآله ضحك حتَّى بدت نواجذه»[٥]. ... /SA121/، /TB105/.

وقال بعض الأفاضل: «وأمَّا حمل تبديل السيِّئة بالحسنة على الإحباط والتكفير ـ كما ذهب إليه جماعةٌ من المعتزلة ـ ففاسدٌ! لأنَّ الإحباط باطلٌ عندنا بالاتِّفاق»؛ انتهى.

---

١. هود (١١): ١١٤.

٢. راجع: بحار الأنوار، ج ٧٩، ص ٢٧٤؛ إرشاد القلوب، ج ٢، ص ٤١٢؛ مستدرك الوسائل ج ٣، ص ١٣، الحديث ٢٨٩٤.

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٧٩، ص ٢٣٠؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٦١.

٤. كذا؛ والصحيح: «مسلمٌ في الصحيح». وانظر: مصادر الحديث المذكورة في التعليقة الآتية.

٥. راجع: صحيح مسلم، ج ٣، ص ٢٢٧. وانظر: مسند أبي عوانة، ج ١، ص ١٧٠؛ الشمائل للترمذيّ، ص ١١٥.

أقول: يجوز أن يكون إشارةً إلى الإحباط.

وأمّا قول هذا الفاضل: «إنّه باطلٌ»؛ فباطلٌ! وقبل الخوض في اثباته لابدَّ من تعريفه؛ فأكثر المعتزلة على أنَّ معناه: «اسقاط الثَّواب المتقدِّم بالمعصية المتأخِّرة، وتكفير الذنوب المتقدِّمة بالطاعات المتأخِّرة»؛

والجبائيُّ على: «أنَّ المتأخِّر يسقط المتقدَّم ويبقى هو على حاله»؛

وقال أبوهاشم: «الإحباط: الموازنة، وهو أن ينتفي /TA106/الأقلُّ بالأكثر، وينتفي من الأكثر بالأقلِّ وساواه ويبقى الزائد مستحقًّا، وإن تساويا صار كأنْ لم يكن»[1].

إذا عرفت هذا فنقول: لا ريب أنَّ الإحباط بالمعنى الأوَّل والثاني باطلٌ على قواعد العدليَّة؛ وأمّا هو بالمعنى الثالث فلاينبغي أن يُرتاب في صحَّته، لدلالة الآيات والأخبار عليه.

وكأنَّ أصحابنا المتأخِّرين تابعوا المحقِّق الطوسيَّ في هذا، فإنَّه قد نفاه /SB122/ مطلقًا، استدلالاً بقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[2]، ونظائرها من الآيات والأخبار[3].

وأنت عند التأمُّل ترى طباق هذه الآيات مع تلك، فإنَّ رؤية ما عمل لاينافي الإحباط بذلك المعنى، لتحقُّقهما معه؛ لأنَّه يرى خير ما عمل حيث إنَّه دفع عنه جزاءً من العذاب الَّذي استحقَّه بفعل المعاصي، ويرى شرَّ ما عمل حيث إنَّه منعه عن الترقِّي إلى درجات الصالحين ومجاورة المقرَّبين.

وأمّا فائدة وضع الموازين ووزن أعمال الصالحين والفاسقين، فلعلَّ من فوائده اطِّلاعهم على كمِّيَّة أعمالهم وكيفيَّاتها حتَّى لايظنَّ أحدٌ الظلم على ذلك الجناب؛ وبعد ما يرون الأعمال بأعينهم يعاملهم بالإحباط بما قلناه.

---

١. لجميع ذلك انظر: اللوامع الإلهيّة، ص ٤٣٦؛ مناهج اليقين، ص ٥١٢؛ أنوار الملكوت، ص ١٧٢.

٢. الزلزلة (٩٩): ٧ و٨.

٣. راجع: كشف المراد، المقصد السادس، المسألة السابعة، ص ٥٥٩.

وقد استدلُّوا على بطلان الإحباط بدلائل عقليَّةٍ أبطلناها في شرحنا الكبير [على هذه الصَّحيفة الشَّريفة /TB107]١.

ولعمري انَّ جلَّ ما حداهم على هذا ما استفاض بينهم من أنَّه إذا تعارض الدليلان العقليُّ والنقليُّ وجب تأويل الثاني، أو طرحه إن لم يمكن التأويل؛

وقد ضُقتُ بهذه المسألة ذرعًا حتَّى ظهر لي بفضل اللَّه أنَّ هذا لا يتمشَّى إلَّا فيما إذا كانت مقدَّماته بديهيَّةً؛

أو ما إذا كانت مقدَّماته مأخوذةً من الدليل النقليِّ؛

أمَّا في غيرهما فلاينبغي لعاقلٍ ـ فضلًا عن فاضلٍ ـ أن يرتاب في بطلان ما اشتهر، بل يجب عليه أن يجزم بعكسه، لأنَّها عند التحقيق /SA123/ لاتفيد إلَّا ظنًّا؛ كيف ولوصحَّ ما اشتهر لوجب علينا أن لا نكفِّر من كفَّر من آحاد الفلاسفة ؟! ولا نحكم بفسق من فسق من آحاد المسلمين في المسائل الَّتي سارت سببًا لحكمنا عليهم بهما ؟! لأنَّ الدليل حداهم إلى ما صاروا إليه.

وإن قلت: إنَّ الدليل العقلي المقدَّم هو ما أذعنتْ له عامَّة العقول؛

قلنا: وجود مثل هذا بنادرٍ جدًّا، بل لايكاد يوجد ـ لتوارد الأنظار والأبحاث على كلِّ دليلٍ دليلٍ ـ. ونحن نرى هؤلاء الأفاضل يختلفون كثيرًا في المسائل ويستندون إلى الأدلَّة العقليَّة، فما بال تلك الأدلَّة العقليَّة قد تعارضت في أنظاهم مع أنَّ كلًّا منها يفيد القطع واليقين بزعمهم ؟!

والعجب كلّ العجب من أعاظم فقهائنا ـ رضوان اللَّه عليهم ـ كيف عوَّلوا على هذه المسألة /TA108/ وقبلوها رأسًا وجعلوها أساسًا، وبنوا عليها الأحكام الشرعيَّة والمسائل الفرعيَّة ؟!

وقد أشبعنا الكلام في هذه المسألة في شرحنا الموسوم بـغاية المرام في شرح تهذيب الأحكام.

---

١. القطعة لم توجد في د، ولا في المطبوعة الحجريَّة ولا في المطبوعة اللبنانيَّة. وهذا الكتاب لم يطبع بعدُ، وهو من جلائل الكتب؛ لعلَّ اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يوفِّق أحداً للقيام بتحقيقه وطبعه؛ أنَّه خير موفِّقٍ ومعينٍ.

مناقِب الفُضلاء

المير محمّد حُسَين الحسينيّ الخاتون‌آباديّ

تصحيح: جويا جهانبخش

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمٰن الرّحيم

الحمدُ للّه حمدَ الشّاكرين والصّلاةُ والسّلامُ علىٰ سيّد الأنبياء والمُرسَلين محمّدٍ المصطفىٰ وآله الطّيّبين الطّاهرين المعصومين.

مناقب الفضلاء هي إجازةٌ رِوائيّةٌ مبسوطةٌ مشتملةٌ علىٰ كثيرٍ من الفوائد العِلميّة والأخلاقيّة، لاسيّما الإشارات التّاريخيّة النّاظرة إلى فتنة الأفغان بأصفهان عاصمة الصّفويّين.

وقد قُمتُ بخدمة هذه الإجازة القيّمة قبلَ سنين ونشرتُها محقّقةً في ميراثِ حديثِ شيعه (المجلّد الرّابع / بمناسبة المؤتمر العالَميّ لتكريم العلّامة مولانا محمّدباقر المجلسيّ)، بدعوةٍ بعض أَحِبّائي الفضلاء ـ وهو الحجّة الشّيخ علي الصّدرائي (صدارئي‌نيا) الخوئيّ. والآن أُلَبّي دعوةَ الأخ الأستاذ مجيد هادي‌زاده لإعادة النّظر في ذلك التّحقيق وإعداد الإجازة نفسها للنّشر مرّةً أُخرىٰ مع حذف أغلبيّة الحواشي والتّعاليق وتفاصيل المقدّمة مراعيًا لضوابط المجموعة الّتي يقوم الأستاذ هادي‌زاده بإعدادها من تراث أصفهان عبر أدوار الحضارة الإسلاميّة.[1]

---

١. ولايخفىٰ أنّه قد ساعدني في تصحيح التّجارب المطبعيّة، الأخ الباحث المحترم علي‌رضا رحماني ملك‌آباد؛ فأقدّم إليه شكري وثنائي وأسأل اللّهَ تعالى أن يوفّقَه لِخدمة السُّنّة الشّريفة.

المجيز

المُجيز هو المير محمّدحسين بن المير محمّدصالح بن المير عبدالواسع الحسينيّ الخاتون‌آبادي، سبط العلّامة مولانا محمّدباقر المجلسيّ وتلميذه، من الفضلاء البارعين والنّبلاء الجامعين. كان إمام الجمعة وشيخ الإسلام بأصفهان وأوذي كثيرًا في فتنة الأفغان ومع ذلك بقي محترمًا معزّزًا مرجعًا للأُمور الدّينيّة حتّى السّلطة الأفشاريّة. تُوُفّي ﷺ في ليلة ٢٣ من شوّال ١١٥١ هـ.ق. ونقل جُثمانه إلى المشهد الرّضويّ المقدّس. كان الخاتون‌آبادي في عصره رئيسًا للطّائفة الإماميّة ولا نخطى إذا نعدّه كخليفةٍ لجدّه العلّامة المجلسيّ الكبير صاحب البحار.

مِن آثاره: السّبع المثاني، ووسيلة النّجاح، والألواح السّماويّة، ومفتاح الفَرَج، وحاشية على الشّرح الجديد للتّجريد، وحاشية على الرّوضة البَهيّة، وحاشية على معالم الأصول، وخزائن الجواهر سلطاني، ومحاسن الحصان (افرَس نامه)، ومنية المريد (في الفقه)، ونوروزيّه، وفهرست تصانيف علّامه مجلسي، ومناقب الفضلاءِ هذا.[1]

المُجاز

المجاز هو الفقيه الشّيخ زيْن‌الدّين عليّ بن عين‌علي الخوانساريّ، نزيل أصفهان، الّذي خرج من نسله ذكورًا عدّةٌ من العلماء والفقهاء وجمعٌ من أعاظم الخطباء والوعّاظ. توفّي ﷺ في سنة ١١٦٧ هـ.ق. بأصفهان.

من آثاره: العجالة في ردّ مؤلّف الرّسالة (الّتي ردّ فيها على المولى حيدرعلي الشّرواني)، ورسالة ما لاتتمّ الصّلاة فيه من الحرير (الّتي ردّ فيها على المولى محمّدشفيع التّبريزيّ).[2]

---

١. راجع عن المجاز والمجيز ومصادر أحوالهما: ميراث حديث شيعه، ج ٤، ص ٤٤٥ ـ ٤٥٩؛ نفحات الروضات، ص ٤٢٧ ـ ٤٧٦.

٢. راجع عن المجاز والمجيز ومصادر أحوالهما: ميراث حديث شيعه، ج ٤، ص ٤٤٥ ـ ٤٥٩؛ نفحات الروضات، ص ٤٢٧ ـ ٤٧٦.

منهج التّحقيق

اعتمدنا في تحقيق مناقب الفضلاء علىٰ مصوّرته الّتي قامَ بنشرها العلّامةُ الفقيد المغفور له المير سيّد أحمد الرّوضاتيّ ضميمةً لـنفحات الرّوضات. رمزتُ إليها بحرف R.

واستعنّا في إكمال التحقيق بمُصَوَّرَتَين اللّتين أتحفنيهما الأخ الأستاذ المفهرس الفاضل الشّيخ أبوالفضل حافظيان البابليّ ـ جَزاهُ اللّه عن الإسلام والمسلمين خَيرَ الجزاء ـ:

الأولىٰ مصوّرة مخطوطة مكتبة «مسجد أعظم» بـقم المشـرّفة (بـرقم ٥٦٩). رمـزتُ إليها بحرف Z.

الثّانية مصوّرة مخطوطة مكتبة آيةاللّه المرعشيّ العامّة (برقم ٦٣٢٠). رمزتُ إليها بحرف M.

رعايةً لضوابط مجموعة الأخ الأستاذ هاديزاده واجتنابًا للتّسويف في إنجاز العَـمَل، تركتُ ثبت تفاصيل اختلافات النّسخ والتّعاليق المبسوطة وبعض الفوائد الأخرىٰ وعقدتُ النّيّة أن أقومَ بـخدمة هـذه الإجـازة مـرّةً أخـرىٰ بشكـلٍ لائـقٍ ـ إن شـاء اللّهُ الرّحـمٰن؛ فعليه التُّكلان.

شعبان المعظَّم / ١٤٢٧ هـ. ق.
جويا جهانبخش

بِسمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيم

الحمد للّه الّذي جعل في الأرض خلفاء من الأنبياء والأوصياء وجعل العلماء لهم أمناء فجعل في كلّ خلف منهم عدولاً ينفون عن الدّين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ولو كره المخالفون من الأشقياء؛ فنحمده ونستعينه ونشهد أن لا إله غيره شهادة تبلغنا إلىٰ درجة الأتقياء، ثمَّ الصلوٰة علىٰ خير راوية لأخبار السّماء وأفضل مخبر من اللّه بالصّدق إذ جاء، محمّدٍ خير الورىٰ وخاتم الأنبياء وأشرف من قرأ عليه جبرئيل وهو يسمع ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّه أَن تُرفَعَ﴾[1]؛ ﴿ثُمَّ دَنا فَتَدلَّى * فَكانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنىٰ﴾[2] حتّى بلغ قراءة إلى اللّوح وقوائم العرش وسماعًا إلى من أوحى إليه ما أوحى[3] بلا توسّط ملكٍ في ملكوت السّماء، وأهل بيته الّذين برواية أحاديثهم وإجازتها ومناولتها ووجادتها مع فهمها ودرايتها ونقدها وترجيحها وضبطها وتصحيحها، سعد التّابعون لهم بإحسان إلىٰ يوم الجزاء وهم ﴿الَّذينَ يَسْتَمِعونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعون أَحْسَنَهُ﴾[4] و﴿ذٰلِكَ فَضْلُ اللَّه يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾[5]؛ فنستشفعهم ونستهديهم ونصلّى عليهم صلوٰةً تحشرنا في زمرتهم في دار البقاء.

وبعد، فَمِن جلائل نعم اللّه علىٰ أقلّ عبيده وأحوجهم إلىٰ رحمته، محمّدحسين بن

---

١. القرءان الكريم: س ٢٤، ي ٣٦.

٢. القرءان الكريم: س ٥٣، ي ٨ و٩.

٣. العبارة ناظرةٌ إلى القرءان الكريم: س ٥٣، ي ١٠.

٤. القرءان الكريم: س ٣٩، ي ١٨.

٥. القرءان الكريم: س ٥، ي ٥٤، و س ٥٧، ي ٢١، و س ٦٢، ي ٤.

محمّدصالح الحسينيّ ـ مَنَّ اللّه عليهما بمغفرته ـ ما يقصّه عليكم معشر الاخوان، وهو أنّي ـ بفضل اللّه المستعان ـ: لمّا دريت اليمين عن الشّمال وميّزت الهدىٰ من الضّلال، شرعت في تأسيس أساس بيت المعرفة ورفع قواعده وتنوير مشكوة القلب في زجاجة الصّدر بإيقاد مصباح العلم لاستكشاف رموزه وفوائده؛ وأمهلني الأجل وساعدني التّوفيق من اللّه الأجلّ إلىٰ الفوز بملاقاة سَدَنة العلوم الشّرعية وملازمة خزنة الأصول الأصليّة والفرعيّة، منابع بحار رحمة اللّه وبركته ومجامع فيوض معرفة اللّه وحكمته؛ ولقد صار كثرتهم في البلاد سببًا لشيوع تحصيل المعارف بين العباد؛ فكم من مدارس انعقدت للعلماء الأعيان ومجامع انتظمت للفضلاء المشار إليهم بالبنان، وكان فيهم من المحدّثين والفقهاء والرّاوين لأحاديث الأئمّة الأصفياء ـ عليهم التّحيّة والثّناء ـ، الخادمين لأخبارهم، الناشرين لآثارهم، الآخذين بحائط الدّين، المقتفين لآثار الأئمّة الهادين المجتبين عن مواقع الزّلل، المحتاطين في الفتوى والقول والعمل، جمّ غفير قلّما يوجد في القرون الخالية منهم، إلّا واحد بعد واحد، أو وارد بعد وارد.

فصرفتُ أكثر عمري ومعظم دهري في ملازمتهم ومعاشرتهم والحضور في مدارسهم ومجالسهم والتّلمّذ[1] عندهم والأخذ عنهم، فقرأتُ عليهم وقرؤوا عليّ وسمعت منهم شطرًا وافيًا من كتب العلوم الدّينية ومصنّفات العلماء الإماميّة وأخذت منهم أكثر مقرواتهم ومسموعاتهم ومجازاتهم، واستجزتُ من بعضهم كلّما جازت له إجازته وساغت له روايته؛ و بالجملة، بلغت جهدي في الاستفادة من إفاداتهم والاستفاضة من إفاضاتهم؛ فكم من مسائل معضلة انحلّت في مدارسهم وفوائد جليلة ظهرت لي في مجالسهم؛ فلعمري كانت مشاهدتهم لتهذيب الاستبصار كافيًا ومكالمتهم لارشاد سكنة مدينة العلم وافيًا؛ إذ هم خلاصة الرّجال لتمهيد قواعد الأحكام وتنقيح شرائع الإسلام؛ تذكرةٌ وذِكرَى لأولي الألباب[2]؛ ﴿رِجالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ الزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ

---

١. كذا في R وM وZ؛ والأصحّ هو «التّتلمُذ».

٢. في هذه العبارات، إشارات وتلميحات إلىٰ أسماء عدّة من كتب علماء الإماميّة ـ رضوان اللّه عليهم ـ.

يَومًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ القُلُوبُ والأَبصارُ * لِيَجزِيَهُمُ اللَّه أَحسَنَ ما عَمِلُوا ويَزيدَهم مِّن فَضلِهِ واللَّهُ يَرزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيرِ حِسابٍ﴾[١].

وكان عامّة النّاس بميامن اقتباس أنوارهم والاستفاضة من قطرات بحارهم في أمن وإيمان وسلامة وإسلام ونعمة وإحسان وعافية مجلّلة ورزق طيب هنيء واسع من غير دافع ورافع ومانع؛ كلّ ذلك من فضل اللّه المنّان عليهم ولطفه الخاصّ بين يديهم[٢].

ولكنّ الإنسان لمّا كان من عادته الكفران لدى حصول الغنى والطّغيان بعد أن رآه استغنى[٣]، فطفقوا يتناسون ما فضل اللّه عليهم من النّعم فلم يشكروه ولم يذكروه علىٰ ما عليهم أنعم، بل غيّروا ما بأنفسهم حتّى غيّر اللّه ما بهم من نعمه وغضب عليهم؛ فبدّل نعمته بنقمة[٤]؛ فختم علىٰ قلوبهم وسمعهم وأبصارهم واولٰئك هم الغافلون[٥]؛ فوا عجبًا لِمَ لم يقرؤوا قول اللّه عزّوجلّ: ﴿وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَريَةً كانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأتِيها رِزْقُها رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنعُمِ اللَّه فَأَذاقَها اللَّهُ لِباسَ الْجُوعِ والْخَوْفِ بِما كانُوا يَصْنَعُونَ﴾[٦]. فتغيّر ذلك الزّمان وتنزّل عامًا فعامًا إلىٰ أن فشا الظلم والفسوق والعصيان في أكثر بلاد ايران وظهرت الدّواهي في جلّ الآفاق والنّواحي، لاسيّما عراق العجم والعرب؛ فلم يزل ساكنوها في شدّة وتعب ومحنة ونصب وانطمس العلم واندرست آثار العلماء وانعكست أحوال الفضلاء وانقضت أيّام الأتقياء حتّىٰ أدرك بعضهم الذّلّ والخمول وأدرك بعضهم الممات، فثلم في الإسلام ثلمات[٧] وضعفت أركان الدّولة ووهنت أساطين السّلطنة حتّىٰ حوصر بلدة اصفهان واستولت على أطرافها جنود أفغان؛ فمنعوا منها الطّعام وفشا القحط الشّديد بين الأنام

---

١. القرءان الكريم: س ٢٤، ي ٣٧ و٣٨.

٢. خ ل: لديهم.

٣. القضيّة ناظرةٌ إلىٰ: القرءان الكريم، س ٩٦، ي ٦ و٧.

٤. السّياق مقتبسٌ من: القرءان الكريم، س ٨، ي ٥٣؛ س ١٣، ي ١١.

٥. السّياق مقتبسٌ من: القرءان الكريم، س ٢، ي ٧؛ س ٦، ي ٤٦؛ س ٤٥، ي ٢٣.

٦. القرءان الكريم: س ١٦، ي ١١٢.

٧. ناظرةٌ إلىٰ حديث: «إذا مات المؤمن الفقيه ثلم في الإسلام ثلمة لايسدُّها شيء» (المحجّة البيضاء، تحقيق الغفّاريّ، ج ١، ص ٢٨).

وغَلَت الأسعار وبلغت قيمة لم يبلغ إليها منذ خلقت الدّنيا ومَنْ عَلَيها وصارت سَكَنَة أصل البلاد، إمّا مقيمين فيه جائعين وعن المشي والقيام عاجزين، مستلقين على أقفيتهم في فراشهم لايقدرون على السّعي في تحصيل معاشهم، أو مشرفين على الهلاك في مجلسهم يجودون للموت بأنفسهم، حتّىٰ صاروا أمواتًا غير مدفونين في قبورهم وإن اتّفق دفن بعضهم وقليل ما هم ففي دورهم، وإمّا هاربين من داخل البلد إلىٰ الخارج فأرسل عليهم شواظ من نارٍ مارجٍ من صواعق نِصال السّهام والرّماح من جيوش أعدائهم، فاستحيوا مخدّرات نسائهم وقتلوا رجالهم وذبحوا أطفالهم وغصبوا أموالهم ولم يبقَ منهم إلّا قليل نجاهم الأسر والاسترقاق، فهم أسراء مشدود الوثاق؛ فأكثر سَكَنَة تلك الأقطار إمّا مريض أو مجروح أو مذبوح على التّراب مطروح.

ثمّ آلَ الأمر إلىٰ أن استولوا على تلك الدّيار، فدخلوا في أصل البلدة وتصرّفوا في كلّ دار وعقار وجعلوا أعزّةَ أهلها أذلّة؛ فحبسوا المَلِكَ وقتلوا أكثر الأمراء مع بعض السَّكَنَة وباد بقية أهلها وخرب جبلها وسهلها ولم يبقَ من أوطانها إلّا مقرّ يتيم ذي مقربة أو مسكين ذي متربة.

فيا أسفًا على الدّيار وأهلها سيّما الخُلّان والأصدقاء! وواحُزناه على تخريب المدارس و المعابد وفقدان العلماء والفضلاء والصّلحاء! وواامصيبتاه على اندراس كتب الفقهاء وانمحاء آثارهم بين الأذكياء الطّالبين للاهتداء!

ولست أفشي لديك مما قصصت عليك شكاية الدهر الغرّار الفتون، بل إنّما أشكو بثّي وحزني إلىٰ اللّه ﴿وَ أَعْلَمُ مِنَ اللّه ما لاتَعْلَمُون﴾[1]، ثمّ إنّي وإن كنت في تلك الأحوال مبتلى بالضّرب والحبس وغصب الأموال إلّا أن اللّه تعالى بمنّه وطَوْله تفضّل عليَّ بحفظ العِرض والحياة والإيمان وبقاء بعض الأهل والأولاد والإخوان ونَزْر من الأقارب والخُلّان، وكنت قد حمدتُ اللّه ربّي في خلال تلك الأحوال راجيًا من اللّه سهولة المخرج متمسّكًا بذيل الصّبر ـ فإنّ الصّبر مفتاح الفَرَج ـ[2] محتسبًا من اللّه الأجر مفوّضًا إليه كلّ أمر، لكن لما

---

١. القرءان الكريم: س ٧، ي ٦٧.

٢. مثلٌ مشهور؛ وقيل إنّه حديثٌ مأثور. راجع: أمثال و حكم، ج ١، ص ٢٥٥؛ مجالس سبعة، ص ٨٢.

تَعَسَّرَتْ في أصل البلد إقامتي لكثرة الشّدائد والدّواهي، ترحَّلتُ إلىٰ بعض القرى[١] في جمع من إخواني في الدّين وخُلّاني المتّقين ـ خَلّد اللّه ظلالَهم وكثّر أمثالَهم ـ ولمّا كانت تلك القرية آمِنة مطمئنّة يأتيها رزقها رَغَدًا من كلّ مكان، اطمئنَّ قلبي فيها بعض الاطمينان، فحمدتُ اللّه ـ سبحانه ـ ثانيًا وأقمتُ فيها متوكّلًا عليه ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[٢]؛ ﴿وَ مَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[٣].

ثمّ إنّه كان من جملة الرّاحلين إلىٰ تلك القرية من لم يسمح الزّمان بمثله في عدله وفضله، وهو المولى الأولى التّقيّ النّقيّ الزّكيّ الذّكيّ المتوقّد المتفرّد الفاضل الكامل العالم العامل، الثّقة النّقة العدل البدل، الآخذ بحائط الدّين في زمرة المتّقين، الحاوي لمنقبتي العلم و العمل، النّائي عن رذيلتي الخطاء والزّلل، صاحب المناقب الجليلة، جامع المراتب النّبيلة، المعتلي من الكمال ذروة سنامه، الفائق في العلم والورع أبناء أيّامه، وحيد أهل العصر وفريد أبناء الدّهر، صاعد مصاعد الخير والتُّقىٰ، عارج معارج الأدب والنُّهىٰ، حاوي فنون العلم وأصناف الكمالات، حائز قصبات السّبق في مضامير السّعادات، خلاصة الفضلاء وزبدة الأذكياء، أعني الأَخ في اللّه والخليل لوجه اللّه، المخصوص من اللّه بالذّهن الثّاقب والفهم الداري، المولى، زين‌الدين الخوانساري ـ لازالت سماء فطنته النقّادة مزيّنة بالدّراري!

ولمّا تفرّست منه آثار المنقبة والكرامة وتوسّمت منه أنوار المحمدة والسّعادة فسررتُ برؤيته وانتفعتُ بصحبته، ولم أقصر سعيًا في مرافقته ومجالسته ولم‌آل جهدًا في مصاحبته ومحادثته، حتّىٰ حصلت بيني وبينه مودّة ايمانيّة وخلّة روحانيّة؛ فوجدته بحرًا مشحونًا بلآلي الورع والتّقوى وكنزًا مملوًّا من فرائد الفضل والنّهىٰ، وألفيته ممّن نال إلىٰ ذُرى المعالي بكدّ الأيّام وسَهَر اللّيالي[٤]، وبلغ جهده في تشييد معاقد العلوم العقليّة والنقليّة ورقى في

---

١. «وهي قرية خواتون‌آباد ـ صانها اللّه عن الفتنة والفساد وجعلها مأمنًا للمؤمنين أبد الآباد ـ» (منه ﷺ).

٢. القرءان الكريم: س ٦٥، ي ١.

٣. القرءان الكريم: س ٦٥، ي ٣.

٤. ناظرةٌ إلى البيت المشهور:

«بقدر الكدّ تكتسب المعالي فمن طلب العُلىٰ سهر اللّيالي».

مراقي المعارف الدّينية والمسائل الشّرعيّة، مع رفض الأغراض الفاسدة وترك الأهواء الكاسدة، من غير جدالٍ ولا مراءٍ ولا سُمعةٍ ولا رياء ـ أعاذنا اللّه وسائر المؤمنين عنها، ورَزَقَنا الوصول إلىٰ ما يوجب السّعادة في الأولىٰ والأخرىٰ.

ثمّ إنّه ـ حقّق اللّهُ رجائَه وظنَّه ـ لمّا أراد أن يتأسّى بسَلَفِنا الصّالحين وينتظم في سمط رواة أخبار الأئمّة الطّاهرين وأن يكون مع الصّادقين[١] ـ صلواتُ اللّـه عليهم أجمعين ـ، أَمَرَني بأن أَجيزَ له ما صحّت روايته وأبيحت لي إجازته؛ فبادرتُ إلىٰ ذلك إذ كنت أعدّه علىٰ نفسي فرضًا، لا نفلًا، وإن لم أكن أجد نفسي الخاطئة له أهلًا؛ فاستخرتُ اللّه ـ سبحانه ـ وأجزتُ وأبحتُ له أن يروي عنّي كلّما صحّت لي روايته وساغت لي إجازته مما صنّف في الإسلام، من مؤلّفات الخاصّ والعامّ، في فنون العلوم، من التّفسير والحديث والدّعاء والأصولين[٢] والفقه والتّجويد والمنطق والصّرف والنّحو واللّغة والمعاني والبيان وغير ذلك ممّا له دخلٌ في علوم الدّين ويكون سببًا للدّخول في زمرة المتّقين، لاسيّما ما اشتملَتْ عليه إجازات العلّامة[٣] والشّهيدين[٤] والشّيخ حسن[٥] ـ قدّس اللّه أسرارهم ـ، خصوصًا الصّحيفةَ السّجّادية ـ صلواتُ اللّه علىٰ مَن أُلْهِمَهَا ـ والكتب الأربعة في الحديث لأبي جعفرين المحمّدين[٦] الثّلاثة أعني الكافي و الفقيه[٧] و التّهذيب و الاستبصار الّتي عليها المدار في تلك الأعصار وهي المفزع في هذا الزّمان وإليها المرجع في استنباط أحكام الإيمان وما حواه فهرس كتاب بحار الأنوار من كتب أصحابنا المحدّثين الّتي تكفّل بضبط أخبارها

---

١. ناظرةٌ إلى ﴿يا أيّها الّذين ءامَنُوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين﴾ [القرءان الكريم: س ٩، ي ١١٩]؛ والمراد بـ: «الصادقين» ـ كما قال بعض المفسّرين ويستفاد من بعض الأخبار ـ وهُم «آل محمّدٍ ﷺ» (راجع: تفسير الصافي، ج ١، ص ٣٨٧ و٣٨٨).

٢. يعني أصول الدّين وأصول الفقه.

٣. أي: الحلّي.

٤. أي: صاحب اللّمعة وشارحها.

٥. أي: نجل الشّهيد الثّاني.

٦. أي: الشّيوخ الكرام الكلينيّ والصّدوق والطّوسيّ.

٧. أي: كتاب من لايحضره الفقيه.

وتصحيحها وتبيين معضلاتها أبواب ذلك الكتاب المستطاب، بحقّ روايتي وإجازتي عن مشايخي الكرام وأسلافي الفخام ـ رضى اللّه عنهم.

ولمّا كانت طرقي وأسانيدي إليها أكثر من أن أوعيها تلك الكراريس والأجزاء، بل لكثرة شحونها تأبى عن العَدِّ والاحصاء، أذكر له هنا بعضًا ممّا هو عندي أوثقها وأعلاها وأشرفها وأقويها.

فأقول: منها ما أخبرني به قراءة عليه نبذًا من الكتب الأربعة وبعضًا من مجلّدات بحار الأنوار وغير ذلك وقرأه عليّ وسماعًا نبذًا أخر ومناولة بعض الكتب وإجازة جميع مقرواته و مسموعاته ومجازاته، وبالجملة كلّما ساغت له إجازته وجازت له إجازته جدّي وشيخي و أستادي ومن إليه في العلوم العقليّة والنقليّة استنادي، ملاذ المحدّثين في كلّ الأعصار ومعاذ المجتهدين في جميع الأمصار، غوّاص بحار أنوار الحقائق برأيه الصّائب، ومشكوة أنوار أسرار الدّقائق بذهنه الثّاقب، حياة قلوب العارفين، وجلاء عيون السّالكين، وملاذ الأخيار، ومرآة عقول أولي الأبصار، مستخرج الفوائد الطّريفة من أصول المسائل، مستنبط الفرائد اللّطيفة من متون الدّلائل[1] مبيّن غامضات مسائل الحلال والحرام، وموضّح مشكلات القواعد والأحكام، رئيس الفقهاء والمحدّثين، آية اللّه في العالمين، أسوة المحقّقين والمدقّقين، من أعاظم العلماء وقدوة المتقدّمين والمتأخّرين، من فحول أفاخم المجتهدين والفقهاء، شيخ الإسلام وملاذ المسلمين وخادم أخبار الأئمّة المعصومين، المحقّق النّحرير، العلّامة المولىٰ محمّدباقر المجلسيّ ـ طيّب اللّه مضجعه ورفع مقامه في دار الكرامة ونجاه وعصمه من أهوال يوم القيامة وبيّض وجهه يوم الحسرة والنّدامة ـ عن عدّة من الأفاضل الكرام وجماعة من العلماء الأعلام.

منهم والده الفقيه النّبيه العلّامة، والفاضل الكامل الفهّامة، شيخ الفقهاء والمحدّثين، ورئيس الأتقياء والمتورّعين، مقتدى الأنام في زمانه، ومفتي مسائل الحلال والحرام في أوانه، زبدة العارفين، وقدوة السّالكين، وجمال الزّاهدين، ونور مصباح المجتهدين، وضياء

---

١. في هذه العبارات إشارات طريفة إلى أسماء بعض مؤلّفات المجلسيّ الثّاني.

المسترشدين، صاحب الكرامات الشّريفة والمقامات المنيفة، الواصل إلىٰ رحمة ربّه الغنيّ، المولىٰ محمّدتقي المجلسيّ ـ روّح اللّه روحه القدسيّ ـ؛ وشيخه الأفضل الأكمل المحقّق المدقّق النّحرير العلّامة المولىٰ حسنعلي التّستريّ[١] ـ رحمه اللّه تعالىٰ ـ؛ وسيّد الحكماء والمتألّهين، وقدوة المحقّقين والمدقّقين، الشّيخ المحقّق الأعظم، والسّيّد النّحرير الأفخم، علّامة العلماء في زمانه وأفضل المحقّقين في أوانه، الزّاهد البارع التّقي، الأمير رفيع‌الدّين محمّد النّائينيّ[٢] ـ قدّس اللّه روحه الشّريف ـ؛ والحبر الفاضل، العالم الماهر الكامل، المحقّق الزّكيّ، الأمير قاسم القهبائي[٣] ـ رفع اللّه درجته ـ؛ والعالم الصّالح الرضيّ المرضيّ، مولانا محمّد شريف الرّويدشتي[٤] ـ طاب ثراه ـ، بحقّ روايتهم قرائةً وسماعًا وإجازة؛

عن الشّيخ الأعظم والمولى الأفخم، البحر الزّاخر والعالم الماهر، قدوة العلماء في الأعصار، وزبدة الفضلاء في جميع الأمصار، الحبل المتين للأنام في عصره الشريف، و العروة الوثقىٰ في دهره المنيف، رئيس المحدّثين والفقهاء والأوتاد، ناشر آثار بيوت العصمة والطّهارة بعد اندراسها بين العباد، آيةاللّه في العالمين، شيخ الإسلام والمسلمين، بهاء الملّة والحقّ والدّين، محمّد العامليّ[٥] ـ ضاعف اللّه بهاءَه وأعظم أجره ـ؛

عن والده الفقيه النّبيه، المحقّق الورع الزّكيّ، عزّالدين الحسين بن عبدالصمد الحارثيّ الهَمْدانيّ[٦] ـ نوّر اللّه ضريحه ـ؛

عن زبدة العلماء المحقّقين، وقدوة الفضلاء المدقّقين، أفقه الفقهاء المتأخّرين، وأكمل العلماء المتبحّرين، ملاذ الفرقة المحقّة ومرجع الطّائفة الإمامية، الجامع لمنقبتي الفضل والسّعادة، والحاوي لفضيلتي الزّهد والشّهادة، السّعيد الشّهيد، زين الملّة والدّين بن عليّ بن

---

١. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١٥٠ ـ ١٥٢.
٢. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٢٢٦.
٣. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٤٥١ و ٤٥٢.
٤. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٢٦٠.
٥. المعروف بـ: الشّيخ البهائيّ.
٦. راجع عنه: الضياء اللامع، ص ١٣٢ و ١٣٣.

أحمد الشّاميّ العامليّ[١] ـ رفع اللّه درجته كما شرف خاتمته ـ؛

عن شيخه الأجلّ الورع البدل، نورالدين عليّ بن عبدالعالي الميسيّ[٢] ـ طيّب اللّه رمسه ـ؛

عن الشّيخ الجليل النّبيل، شمس الدّين محمّد بن المؤذن الجزينيّ ـ[٣] برّد اللّه مضجعه ـ؛

عن الشّيخ الأكمل الأفضل، ضياء الدّين عليّ[٤] ـ نوّر اللّه تربته ـ؛

عن والده السّعيد الرّشيد، أعني الشّيخ الأعظم والنّحرير الأفخم، محقّق غوامض المسائل ببيانه الشّريف، ومبيّن مباحث دروس الأحكام بلمعةٍ من درّيّ ذهنه المنيف، قواعد أفكاره[٥] نافعة للمفيد والمستفيد، وفوائد نكت أنظاره ذِكرَى لمن كان لَه قلبٌ أو ألقى السّمع وهو شهيد[٦]، قدوة العلماء وعمدة الفقهاء، الفائز من بين العلماء بالوصول إلىٰ درجة الشّهداء، الشّيخ شمس الدّين محمّد بن مكّي[٧] ـ جزاه اللّه تعالى من الإيمان وأهله خير الجزاء ـ؛

عن نجم المحقّقين، فخر المدقّقين، الشّيخ الأجل الأكرم الأكمل الأمجد، أبي طالب محمّد[٨] ـ رفع اللّه مقامه ـ؛

عن والده العلّامة المحقّق الفهّامة، زبدة الفقهاء وعمدة الفضلاء، بحر الحقائق والمعارف، وكنز الدّقائق واللّطائف، أفكاره الشّريفة تبصرة للبلوغ إلىٰ نهاية المرام لمن طلب، وأنظاره اللّطيفة تذكرة للإرشاد إلى تحرير قواعد الأحكام للوصول إلى منتهى المطلب[٩]، ملاذ الفقهاء والمتكلّمين، ومرجع الفضلاء والمحقّقين، البحر الزّاخر الّذي لايساحل، والحبر الماهر الّذي لايناضل، آيةاللّه في العالمين، جمال الحقّ والملّة والدّين، الحسن بن

---

١. أي: الشّهيد الثّاني.

٢. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ١٦٥ و١٦٦.

٣. راجع عنه: الضّياء اللّامع، ص ١٣٢ و١٣٣.

٤. راجع عنه: الضّياء اللّامع، ص ٩٩ و١٠٠.

٥. R: أنظاره. ضبطناه وفق M و Z.

٦. لاتخفى إشارات الخاتون آبادي إلى أسماء كتب الشّهيد، على القارئ البصير.

٧. أي: الشّهيد الأوّل، صاحب اللّمعة الدّمشقيّة.

٨. راجع عنه: الحقائق الزّاهرة، ص ١٨٥.

٩. في هذه العبارات أيضًا إشارات إلى أسامي كتب العلّامة الحلّيّ.

يوسف بن المطهّر الحلّي[١] ـ طهّر اللّه مضجعه بمياه الرّضوان وأحلّه أعلىٰ غرف الجِنان ـ؛

عن والده الفاضل الجليل الفقيه السّعيد، سديد الدّين يوسف ﷺ[٢]؛ وشيخه الأجلّ الأمثل الأكمل الأعظم، عمدة الفقهاء، وزبدة العلماء، رأس المحقّقين، ورئيس المجتهدين، الشّيخ المحقّق، نجم الملّة والدّين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد[٣] ـ شكر اللّه سعيه ـ؛

عن السّيّد الشّريف النّسابة، فخار بن معد الموسويّ ﷺ[٤]؛

عن الشّيخ الجليل أبي الفضل شاذان بن جبرئيل القمي ـ طاب ثراه ـ[٥]؛

عن الشّيخ الفقيه، العماد محمّد بن أبي القاسم الطّبريّ[٦] ـ طيّب اللّه ضريحه ـ؛

عن الشّيخ السّديد الجليل النّبيل، الفقيه الورع الفاضل، أبي علي الحسن[٧] ـ أسبغ اللّه عليه المنن ـ؛

عن والده الشّيخ الأعظم الأفخم، شيخ الطّائفة المحقّة الإماميّة ورئيسها وملاذها ومعاذها في جميع الأعصار والأمصار، مؤلّف كتابي الأخبار: التهذيب والاستبصار وغيرهما من كتب الفقه والكلام والدّعاء المحيية لآثار الأئمّة الأطهار ـ عليهم صلوات اللّه ما تناوب اللّيل والنّهار ـ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطّوسيّ ـ طيّب اللّه روحه القُدسيّ.

ح:[٨] وعن العلّامة، الحسن بن يوسف بن المطهّر؛

عن والده الشّيخ سديد الدّين؛

عن الشّيخ النبيل الفقيه يحيى بن محمّد بن يحيى بن أبي الفرج السّوراوي[٩]؛

---

١. أي: العلّامة الحلّيّ.

٢. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٢٠٩.

٣. أي: المحقّق الحلّيّ، صاحب شرائع الإسلام.

٤. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٢٩ و ١٣٠.

٥. راجع عنه: الثقات العيون، ص ١٢٨.

٦. راجع عنه: الثقات العيون، ص ٢٧٨.

٧. راجع عنه: الفهرست لمنتجب الدّين، تحقيق المحدّث، ص ٤٦.

٨. «علامة تحويل السّند كما هو عادة المحدّثين ـ رضي اللّه عنهم ـ» (منه ﷺ).

٩. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

عن الشّيخ الفقيه الجليل، الحسن بن هبة اللّه بن رطبة [١]؛

عن الشّيخ أبي عليّ؛

عن والده شيخ الطّائفة ـ قدّس اللّه أرواحهم ـ؛

ح: وعن العلّامة الحلّي؛

عن والده؛

عن السّيّد الأجلّ الأفضل أحمد بن يوسف أحمد العريضيّ العلويّ الحسينيّ؛ [٢]

عن برهان الدّين محمّد بن محمّد بن عليّ الحمدانيّ القزوينيّ [٣]؛

عن السّيّد النّسيب الحسيب، فضل اللّه بن عليّ الحسينيّ الراونديّ [٤]؛

عن عماد الدّين أبي الصّمصام ذي الفقار بن معبد [٥] الحسينيّ [٦]؛

عن شيخ الطّائفة أبي جعفر الطّوسيّ ـ نوّر اللّه مراقدهم.

وبتلك الأسانيد عن شيخ المشايخ الفخام [٧]، ملاذ أهل الإسلام، شمس سماء الفضل والعرفان، والدّري الساطع من أفق الإيمان، الشّيخ السّديد السّعيد الملقّب بالمفيد، محمّد بن محمّد بن النّعمان ـ رفعه اللّه تعالىٰ إلىٰ أعلى درجات الجِنان ـ؛

عن الشّيخ الفقيه الثّقة النّبيل أبي القاسم، جعفر بن محمّد بن قولويه [٨] ـ طيّب اللّه تربته ـ؛

عن الشّيخ الأقدم والأجلّ الأعظم، مشيّد قواعد الملّة البيضاء ومؤسّس أساس الشّريعة الغرّاء، ركن الفرقة الناجية وناشر آثار العترة الهادية، شمس الظّلام ومبيّن الحلال والحرام، الأجلّ الهمام، ثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ، صاحب كتاب الكافي

---

١. R: بزطبة. ضبطناه وفق M وZ. راجع عنه: الثقات العيون، ص ٧٠.

٢. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٤ و ١٥.

٣. راجع عنه: الأنوار الساطعة، ص ١٧١.

٤. راجع عنه: الثقات العيون، ص ٢١٨.

٥. R: سعيد. ضبطناه وفق Z و M.

٦. راجع عنه: الفهرست لمنتجب الدّين، ص ٦٢ و ٤٢؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١١٦.

٧. R: الفخامة. ظبطناه وفق M و Z.

٨. راجع عنه: رجال النّجاشي، تحقيق الشّبيري الزّنجاني، ص ١٢٣ و ١٢٤؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٥٦.

ـ رضي اللّه تعالى عنه وحشره مع الأئمّة الطّاهرين صلواتُ اللّه عليهم أجمعين ـ.

ح: وبالأسانيد السّالفة عن الشّيخ المفيد ـ روّح اللّه روحه ـ؛

عن الشّيخ الأجلّ والأعظم الثّقة العدول الراوية، ملاذ الأصحاب ومروّج أخبار الأئمّة الأطياب ـ صلواتُ اللّه عليهم ـ، مشيّد معاقد الإيمان، المتولّد بدعاء مولانا صاحب الزّمان ـ عليه وعلى آبائه صلوات الرّحمن ـ[1] المعروف بالصّدوق، الملقّب برئيس المحدّثين، أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، صاحب كتاب من لايحضره الفقيه وغيره من كتبه المشهورة المعروفة ـ رضي اللّه عنه وأرضاه ـ.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة المجلسيّ ـ قدّس اللّه روحه القدّوسي ـ عن العدّة المتقدّمة ذكرهم ـ رفع اللّه قدرهم ـ بحقّ روايتهم قراءةً وسماعًا وإجازةً؛

عن شيخهم العالم العابد الزّاهد الورع البارع، الفائق التقيّ الزكيّ النّحرير الأوحديّ الثّقة الأورعيّ المحقّق المدقّق، ناشر رايات العلم والفضل، ورافع ألوية التّقوى والعدل، قطب المحقّقين، وأفضل المتأخّرين، قدوة العلماء ومقتدى الأتقياء، الشّيخ الجليل النّبيل الرّضي المرضيّ، المولىٰ عبداللّه بن الحسين التّستريّ ـ رفع اللّه قدره وأعظم أجره ـ؛

عن شيخه الجليل النّبيل الزّكيّ، نعمةاللّه بن أحمد بن محمّد بن خاتون العامليّ[2]؛

عن أبيه، أحمد[3]؛

عن جدّه محمّد[4] ـ قدّس اللّه أسرارهم ـ؛

عن الشّيخ التّقيّ النقيّ، جمال‌الدّين أحمد بن الحاج علي العيناثي[5]؛

عن الشّيخ الهمام، زين‌الدّين جعفر بن الحسام[6]؛

---

١. راجع عن هذا الدّعاء واشتهار الأمر: عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق مؤسّسة الإمام الخميني، ١ / ٢٤ و ٢٥.
٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٨٩.
٣. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ٣٥.
٤. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٦١.
٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ٣٤.
٦. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ٤٥.

عن السّيّد الأجلّ المكنّى بأبي الحسن بن أيّوب، الشّهير بابن نجم الدّين[١]؛

عن الشّيخ السّعيد الشّهيد، محمّد بن مكّي ـ برّد اللّه مضاجعهم ـ.

ح: وعن الشّيخ نعمة اللّه؛

عن والده الجليل؛

عن أفقه الفقهاء المتأخّرين، وأكمل العلماء المتبحّرين، زبدة أرباب التّحقيق، وقدوة أصحاب التّدقيق، شمس سماء أهل العلم والعرفان، وبدر فلك التّقوى والإيمان، ناشر رايات الفرقة المحقّة الإماميّة على الجهار، مروّج مذهب الطّائفة النّاجية ومظهره بعد الاختفاء والاستتار، شيخ الإسلام وملاذ المسلمين، مروّج مذهب الأئمّة الطّاهرين ـ صلواتُ اللّه عليهم أجمعين ـ، الشّيخ الأعظم التّقيّ المرضيّ، نورالدّين عليّ بن عبدالعالي الكركيّ العامليّ[٢]، صاحب كتاب شرح القواعد؛

عن الشّيخ الفقيه الجليل، نورالدّين عليّ بن هلال الجزائريّ[٣].

عن الشّيخ العارف العابد الزّاهد المحقّق الفاضل الجليل الورع التّقيّ الرّضيّ، أحمد بن فهد جمال الدّين الحلّي[٤].

عن الشّيخ الأكرم، عليّ بن الخازن الحائريّ[٥]، والشّيخ النّبيل السّديد، عليّ بن عبدالحميد النّيلي[٦].

عن الشّيخ السّعيد، محمّد بن مكّي ـ رفع اللّه درجاتهم في الجِنان وأفاض علىٰ مراقدهم شآبيب[٧] الغفران.

ح: وعن الشّيخ الأعظم الأوحدي، مولانا عبداللّه التّستريّ ـ رحمه اللّه تعالى ـ؛

---

١. راجع عنه: الحدائق الناضرة، ص ٣٧ و٣٨؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٦٣.

٢. أي: المحقّق الثّاني. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ١٦٠ و ١٦١؛ أمل الآمل، ج ١، ص ١٢١ و ١٢٢.

٣. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٢١٠؛ إحياء الدّاثر، ص ١٦٩.

٤. أي: صاحب عدّة الدّاعي.

٥. راجع عنه: الضّياء اللّامع، ص ٩٢.

٦. راجع عنه: الضّياء اللّامع، ص ٩٥.

٧. R: شأبيب.

عن المولى الأعلم الأزهد الأورع الأتقى الأفضل الأكمل الأشرف الأسنى، البالغ في الفضل إلىٰ ذروة سنامه، والفائق في الورع والتّقوى أبناء أيّامه، بل فاق جلّ الأوائل والأواخر في العلم والتّقىٰ، وحاز قصب السّبق فى مضمار السّعادة والهُدىٰ، ففاز بالقدح المعلّى، وهو الثّقة النّقة العدل الأمين، نور اللّه في الأرضين، المولى أحمد الأردبيليّ[١]، المتوطّن بالغريّ ـ أجزل اللّه إنعامه ورفع في دار الخلد مقامه ـ؛

عن السّيّد الأجلّ الأمثل الأكمل، السيّد عليّ بن الصّائغ[٢] ـ قدّس اللّه نفسه ـ؛ عن الشّهيد الثّاني ـ رَحِمَه اللّه تعالى ـ.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ؛

قال: أخبرني به السّيّد الجليل الشّريف الحسيب النّسيب، الفاضل الكامل التقيّ، الأمير شرف‌الدّين علي بن حجةاللّه الحسن الحسينيّ الشّولستاني[٣]، المجاور بالمشهد المقدّس الغرويّ حيًّا ومَيّتًا ـ قدّس اللّه روحه ـ إجازةً في المشهد الشّريف بعد تشرّفي بلَثْم عتبة مولانا سيّد الوصيّين وأمير المؤمنين ـ صلوات اللّه عليه وعلىٰ أولاده الطّاهرين ـ؛

عن السيّد المعظّم المكرّم، الأمير فيض‌اللّه بن الأمير عبدالقاهر الحسينيّ التّفرشيّ[٤] ـ رحمة اللّه عليهما ـ؛

عن شيخه المدقّق الفهّامة، محمّد[٥]؛

عن والده العلّامة، الشّيخ حسن؛

عن والده الأعظم، الشّهيد الثّاني ـ طيّب اللّه أرواحهم.

أقول: هكذا ذكر هذا الطريق جدّي ـ طيّب اللّه مضجعه ـ في مفتتح كتاب الأربعين و في

---

١. هو المحقّق المعروف بـ: المقدّس الأردبيليّ (المُتَوَفّى سنة ٩٩٣هـ.ق.).
٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١١٩؛ إحياء الدّائر، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.
٣. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٥.
٤. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٤٤٣ و ٤٤٤.
٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٣٨ و ١٣٩.

بعض إجازاته الّذى كتبه لبعضٍ من تلامذته أيضًا، وهو عندي بخطّه الشّريف، ولعلّ فيه سهوًا من وجهين:

الأوّل أنّ الأمير فيض‌اللّه يروي عن الشّيخ حسن بن شهيد الثّاني، فروايته عن الشّيخ محمّد بن الحسن بعيد.

والثّاني: أنّ الشّيخ حسن لا يروي عن والده الشّهيد الثّانى بلاواسطة[١] كما يظهر من رسالته في الإجازات، بل هو يروي عن الشّيخ حسين بن عبدالصّمد، والد شيخنا البهائيّ، وهو يروي عن الشّهيد الثّاني.

والظّاهر أنّه عند تأليف كتاب الأربعين سهىٰ في هذين الموضعين؛ ثم نقل من كتاب الأربعين ما كتب في تلك الإجازة من غير رجوعٍ جديد إلى المأخذ؛ وصوابه ما كتبه في إجازة والدي وهو قبل تأليف كتاب الأربعين، هكذا:

ومنها: ما أخبرني به السيّد الشّريف الدّيّن الفاضل، شرف‌الدّين عليّ بن حجة‌اللّه الحسن الحسينيّ الشّولستانيّ مولدًا النّجفى توطّنًا ـ نوّر اللّه مرقده ـ؛

عن السّيّد السّند الجليل الفاضل الأمير فيض‌اللّه بن الأمير عبدالقاهر الحسينيّ التّفرشيّ ـ رفع اللّه مكانه ـ، والشّيخ الأجل الأعظم محمّد بن الشّيخ الأعلم الأكمل الحسن ـ رحمه اللّه تعالى ـ، بحقّ روايتهما عن الشّيخ الجليل، الحسن بن الشّهيد الثّاني؛

عن الشّيخ الفقيه، الحسين بن عبدالصّمد، بسنده المتقدّم ذكره (انتهىٰ).

ح: وعن السيّد شرف الدّين؛

عن قدوة الفضلاء المتبحّرين والسّيّد السّند، ميرزا محمّد بن الأمير علي الاسترابادي[٢] ـ قدس اللّه سره ـ؛

عن الشّيخ السّعيد الفاضل، إبراهيم بن عليّ بن عبدالعالي الميسي[٣]؛

---

١. قارن: أمل الآمل، ج ١، ص ٥٨.

٢. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٤٩٧.

٣. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ١١ و ١٢.

عن والده العلّامة ـ طيّب اللّه رمسهما ـ؛

إلىٰ آخر ما مرّ من سنده العالي.

ح: ومنها: ما أخبرني جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ومقامه ـ

عن شيخه الجليل النّبيل الفاضل العلّامة، الشّيخ عليّ بن محمّد بن الحسن بن الشّهيد الثّاني [١] ـ متّعه اللّه بما أعَدَّه للمؤمنين في الجِنان ـ بحقّ روايته إجازة؛

عن شيخيه الأمجدين الأوحدين، السّيّد نورالدّين بن عليّ بن الحسين بن أبي‌الحسن الحسينيّ الموسويّ [٢] والشّيخ نجيب‌الدّين عليّ بن محمّد بن عيسى [٣] ـ قدّس اللّه روحهما ـ بحقّ روايتهما قرائةً وإجازة؛

عن شيخيهما العالِمَيْن العامِلَيْن المحقّقَيْن، جمال‌الدّين أبي‌منصور الحسن بن الشّهيد الثّاني، والسّيّد شمس‌الدّين محمّد بن عليّ الحسينيّ، المشتهر بابن أبي‌الحسن ـ برّد اللّه مضجعهم ـ؛

بحقّ روايتهما عن السّيّد عليّ بن أبي‌الحسن [٤]، والشّيخ عزّالدّين الحسين بن عبدالصّمد الحارثيّ، والسّيّد العابد نورالدّين عليّ بن السّيّد فخرالدّين الهاشميّ [٥] ـ رحمهم اللّه تعالى ـ؛

بحقّ روايتهم عن الشّهيد الثّاني ﷺ.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ؛

عن الشّريف العابد الصّالح الفاضل التّقي، المجاور ببيت اللّه الحرام، الأمير محمّد مؤمن بن دوست‌محمّد الإستراباديّ [٦] ـ قدّس اللّه روحه ـ؛

عن السّيّد الأجلّ نورالدّين بن عليّ المتقدّم ذكره الشّريف، بسنده، المتقدّم آنفًا.

---

١. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٢٩ و ١٣٠.

٢. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٣٨٦؛ أمل الأمل، ج ١، ص ١٢٥.

٣. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٤١٤.

٤. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١١٧.

٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١٢٦؛ إجماء الذاتر، ص ١٦٨.

٦. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٥٢٩.

ح: وأخبرني جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ؛

عن السّيّد محمّد مؤمن؛

عن السّيّد النّجيب زين‌العابدين بن نورالدّين عليّ الكاشانيّ[١]؛

والمولىٰ إبراهيم بن عبداللّه الخطيب المازندرانيّ[٢]؛

والشّيخ صاحب على الإستراباديّ[٣]، جميعًا؛

عن شيخهم المحدّث، المولىٰ محمّد أمين بن محمّد شريف الإستراباديّ[٤]؛

عن الشّيخ البارع الورع، ميرزا محمّد الإستراباديّ، والسّيّد المدقّق العلّامة، شمس‌الدّين محمّد العامليّ، مصنّف كتاب مدارك الأحكام ـ قدّس اللّه أرواحهم ـ.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ؛

عن السّيّد السّند المحدّث النّحرير التّقي، السّيّد محمّد المشتهر بالسّيّد ميرزا الجزائريّ[٥] ـ طيّب اللّه ثراه ـ؛

عن والده الأمجد، شرف‌الدّين علي بن نعمةاللّه الموسوي[٦] ـ نوّر اللّه تربته ـ؛

بحقّ روايته عن شيخ المحقّقين، عبدالنّبي بن سعيد[٧] الجزائريّ[٨]؛

عن شيخه العلّامة، مروّج المذهب، الشّيخ نورالدّين عليّ بن عبدالعالي الكركيّ ـ رفع اللّه في عليّين تربته ـ[٩].

ح: وأخبرني جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ؛

---

١. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

٢. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٣.

٣. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٢٧٤.

٤. هو زعيم الأخباريّين المتأخّرين، صاحب الفوائد المدنيّة، المُتوفّى سنة ١٠٣٦ هـ. ق. بمكّة المكرّمة.

٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٧٥ و ٢٧٦؛ نابغة فقه و حديث، ط: ٢، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤.

٦. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٣٨٩ و ٣٩٠.

٧. «سعد ـ خ». والظّاهر أنّ هذا الضّبط هو الصّحيح. قارن: الروضة النضرة، ص ٣٥٨.

٨. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٣٥٨؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١٦٥ و ١٦٦.

٩. كذا في R و M و Z. لعلّه: رتبته.

عن السّيّد ميرزا؛

عن السّيّد نورالدّين المتقدّم ذكره.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة، المولى محمّدتقي ـ طاب ثراه ـ؛

عن عدّة من العلماء الأعلام، منهم الشّيخ البهائيّ، والعالم النّحرير، الأديب اللّبيب، القاضي معزّالدّين محمّد بن القاضي جعفر[١] القاضي بالاستحقاق في اصفهان، والشّيخ الفقيه، يونس الجزائريّ[٢] ـ رضي اللّه عنهم ـ بحقّ روايتهم جميعًا؛

عن الشّيخ الأدقّ الأفضل الزّكيّ، الشّيخ عبدالعالي[٣]؛

عن والده العلّامة، نورالدّين عليّ الكركيّ المروّج ـ رَوَّحَ اللهُ رُوحَهُما.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ؛

عن جمّ غفير من الأفاضل والثّقات، منهم والده المبرور، المولى محمّدتقي ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَه ـ، والسّيّد الجليل، الأمير فيض‌اللّه القهپائي، والمولى محمّد شريف الرّويدشتي، ـ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعالىٰ ـ بحقّ روايتهم قرائةً وإجازةً؛

عن السّيّد الجليل الفاضل البارع، السّيّد حسين[٤] بن السّيّد حَيدر الحُسينيّ الكركيّ المفتي باصبهان ـ أَسْكَنَه اللهُ بُحبُوحَةَ الجِنان ـ؛

عن الشّيخ نجيب الدّين محمّد بن مكّي بن عيسى بن الحسن العامليّ[٥]؛

---

١. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٥٠٠.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٥٠.

٣. «الشّيخ عبدالعالي هو ابن الشّيخ علي المروج، صاحب كتاب شرح القواعد، وكان فاضلًا متبحّرًا مُدَقِّقًا، ومن مؤلّفاته: حاشية الإرشاد في غاية الدّقّة والمتانة» (منه ﷺ).

٤. «السّيّد حسين المفتي هو سبط الشّيخ علي، صاحب شرح القواعد، وكانت بنت الشّيخ أُمّه وكان فاضلًا مُحقّقًا مُدَقّقًا له تأليفات؛ منها: كتاب في بيان نسبة كلّ من الأئمّة ﷺ مع الباقي بالتّفاضل أو التّساوي وكذا نسبتهم مع الأنبياء ـ صلواتُ اللهِ عليهم ـ، وهو كتابٌ نفيسٌ مفيدٌ، فيه تحقيقات أنيقة وكانت نسخة الأصل منه بخطّه عندي؛ وله تأليفات أُخَر رائقة» منه ﷺ).

راجع عنه أيضًا: الروضة النضرة، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

٥. قارن: إحياء الدّاثر، ص ١٨ و ٢٤٥ و ٢٥٢.

عن أبيه؛

عن جدّه؛

عن الشّيخ إبراهيم الميسيّ؛

عن والده الجليل عليّ بن عبدالعالي ـ أَجْزَلَ اللهُ مَثُوبَتَهُمْ.

ح: وعن الشّيخ نجيب‌الدّين؛

عن أبيه؛

عن جدّه لأُمّه الشّيخ محيي الدّين الميسيّ[١]؛

عن الشّيخ عليّ الميسي ـ رحمةُ اللهِ تعالىٰ عليهم.

ح: وعن الشّيخ نجيب الدّين؛

عن أبيه؛

عن السّيّد نورالدّين عبدالحميد الكركيّ؛

عن الشّهيد الثّاني ـ أَعظَمَ اللهُ أُجورَهُم.

ح: وعن السّيّد حسين المفتي ﷺ؛

عن الشّيخ نورالدّين محمّد بن حبيب اللّه[٢]؛

عن السّيّد النّجيب الحسيب الفاضل، السّيّد محمّد مهدي[٣]؛

عن والده الشّريف المنيف الكريم الباذل السخيّ الزّكيّ، السّيّد محسن الرضويّ المشهديّ[٤]؛

عن الشّيخ المدقّق العلّامة، محمّد بن عليّ بن إبراهيم الأحساوي[٥] ـ طَيَّبَ اللهُ ضَرائِحَهُم ـ؛

---

١. راجع عنه: أحياء الدّاثر، ص ١٨ و ٢٤٥.

٢. راجع عنه: الرّوضة النّضرة، ص ٥٤٨.

٣. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ٢٥٩ و ٢٦٠.

٤. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ٢٠٠.

٥. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٥٣.

إلى آخِر أسانيدهم الّتي أوردها في كتاب غوالي اللّئالي[١] وإجازته لمبسوطة الّتي رقمها للسّيّد المذكور.

ح: ومنها: ما أخبرني جدّي العلّامة ـ طَيَّبَ اللهُ مَضجَعَه ـ؛

عن والده المتّقي، المولى محمّدتقي ـ طابَ ثَراه ـ؛

عن السّيّد المدقّق النّحرير المبرّز في فنون العلوم، ظهيرالدّين إبراهيم[٢] بن الحسين الحسنيّ الهمدانيّ ـ حَشَرَهُ اللهُ مَعَ الأَئِمَّةِ الطّاهرين ـ؛

عن شيخه الجليل، محمّد بن أحمد بن نعمةاللّه بن خاتون العامليّ؛

عن والده المحقّق، شهاب‌الدّين أحمد، وجدّه العلّامة، الشّيخ نعمةاللّه؛

عن عمدة الفقهاء، الشّيخ نورالدّين عليّ بن عبدالعالي الكركيّ ـ رَفَعَ اللهُ منازِلَهم.

ح: ومنها: ما أخبرني به جدّي العلّامة ـ طَيَّبَ اللهُ مَضجَعَه ـ؛

عن الشّيخ الجليل، عبداللّه بن الشّيخ جابر العامليّ ﷺ[٣] إجازة في دار والده؛ وكان من أقاربه من قبل أمّه.

عن جدّ والده من قبل أمّه، الفاضل الكامل المحدّث، كمال‌الدّين[٤] درويش‌محمّد بن الشّيخ حسن النّطنزيّ، وأبيه النّبيه، الشّيخ جابر[٥] ـ طَيَّبَ اللهُ تُربَتَهُما ـ؛

بحقّ روايتهما عن الشّيخ نورالدّين عليّ الكركيّ المروّج ـ قَدَّسَ اللهُ لَطيفَه ـ؛

---

١. راجع عن اسم هذا الكتاب: الذّريعة، ج ١٦، ص ٧١.

٢. «هو المعروف بميرزا إبراهيم الهمدانيّ؛ كان فاضلًا حكيمًا؛ له تأليفات؛ منها: حاشية على إلهيّات الشّفا [كذا في الأصل بدون الهمزة]؛ وكان مخلوطًا مربوطًا مع شيخنا البهائيّ ـ طابَ ثَراه ـ، وبينهما مكاتبات لطيفة. رحمه اللّه تعالىٰ» (منه ﷺ).

راجع عنه أيضًا: أمل الآمل، ج ٢، ص ٩.

٣. راجع عنه: أمل الآمل، ج ١، ص ١١٢.

٤. «جدّي المولىٰ محمّدباقر ووالده وهو المولىٰ محمّدتقي المجلسيّ وهو سبط المولىٰ كمال‌الدّين درويش محمّد، أي كانت أُمّ المولىٰ محمّدتقي بنتًا للمولىٰ كمال‌الدّين؛ وهذا المولى كمال الدّين من العُبّاد والزُّهّاد وهو مدفونٌ في نطنز، وله قبّةٌ معروفةٌ» (منه ﷺ).

راجع عنه أيضًا: أمل الآمل، ج ١، ص ١٤١.

٥. راجع عنه: إحياء الدّاثر، ص ٣٥.

إلىٰ آخر ما مضىٰ مِن سنده؛ وهذا من أَعلَى الأسانيد.

ح: ومنها: ما أخبرني بقرائتي عليه وقرائته عليّ وسماعًا منه وإجازةً لكلّ ما ساغت له روايته وإجازته والدي وشيخي وأستادى ومن إليه في جميع العلوم استنادي، بل ذريعتي إلى مناهج التُّقىٰ ودليلى إلىٰ مسالك الهُدىٰ، بعد أئمّة الورىٰ ـ عليهم التّحيّة والثّناء ـ، وهو الفاضل الكامل العلّامة، والمحقّق المدقّق الفهّامة، البحر الزّاخر، والنّحرير الماهر، برهان الحكماء والمتكلّمين، وترجمان الفقهاء والمحدّثين، شمس سماء الفضل والعرفان، وبَدر فَلَكِ اليقين والإيمان، يتفجّر أنهار المعارف من بحر لسانه، ويجرى عيون اللّطائف من نكت بيانه، خاتم المجتهدين وأكمل الرّبانيين من العلماء الرّاسخين، شيخ الإسلام وملاذ المسلمين، السّيّد السّند الثّقة المؤيّد الواصل إلىٰ رحمة اللّه الغنىّ، الأمير محمّد صالح الحسينيّ ـ قدّس اللّه رُوحَه الشّريف وحَشَرَه مع صالحِ المؤمنين ومَتَّعَه بالباقيات الصّالحات يومَ الدّين ـ؛

عن جدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ بجميع أسانيده المذكورة.

ح: ومنها: ما أخبرني إجازةً الفاضل الكامل، والعالم العامل، النّحرير المحقّق المدقّق، علّامة الزّمان وفهّامة الدّوران، أستاد الفضلاء، ورئيس العلماء، زبدة أعاظم المحقّقين، ونخبة أفاخم المدقّقين، أكمل المتبحّرين وأفضل المتأخّرين، قدوة المجتهدين، وأفقه المحدّثين، المولَى المؤيَّد والثّقة المُسَدَّد، جمال الملّة والحقّ والدّين محمّد[1]؛

عن والده العلّامة الفهّامة، المحقّق المدقّق النّحرير، أفضل العلماء في القرون والأدوار، ومفخر الفضلاء في الأمصار والأقطار، صاحب المناقب الجليلة، حاوي المراتب النّبيلة، أستاد الحكماء والمتكلّمين، ومربّي الفقهاء والمحدّثين، تنجلي بأنوار دراري أفكاره الشّريفة مدلهمّات غياهب الظّلم من ليالي الجهالة، ويستضيء من ضياء شموس أنظاره اللّطيفة خفايا زوايا طرق الرّشد والدّلالة، محطّ رحال أفاضل الزّمان، ومرجِع الفضلاء في

---

١. المعروف بـ: «آقا جمال (الخوانساري)» و«جمال المحقّقين». راجع عنه: دانشمندان خوانسار در كتب تراجم، ص ١٨٥ ـ ٢٥٧.

جميع الأحيان، أكمل المتبحّرين، وأفضل المتقدّمين والمتأخّرين،المعروف بطنطنة الفضل بين لابثي المشرقين، المولى الثّقة العدل، آقا حسين الخوانساريّ[١] ـ أَحَلَّه اللّه أَعلَى غُرَفِ الجِنان وأَفاضَ علىٰ تُربتِه شَآبيبَ[٢] الغفران ـ؛

عن والد جدّي التّقي النّقي، المولى محمّدتقي ـ طابَ ثَراه ـ؛

إلىٰ آخر الأسانيد المذكورة.

ح: ومنها: ما أخبرني إجازةً الفاضل الكامل العامل، البارع الزّاهد الورع الفقيه، البدل الثّقة العدل، المؤيّد المسدّد المولى محمّد التّنكابنيّ[٣] ـ طاب ثراه ـ؛

عن مشايخه العظام الكرام، عَلىٰ ما فَصَّلَه في الإجازة الّتي كتبها لي؛

منهم الفاضل الكامل العلّامة، والمحقّق النّحرير الفهّامة، عمدة الفقهاء المتبحّرين، وملاذ العلماء المجتهدين، ومفخر الحكماء والمتكلّمين، وأفضل المتأخّرين، الثّقة العدل الرّضيّ المرضيّ، المولى محمّدباقر السبزواريّ[٤] ـ قَدَّسَ اللهُ تعالىٰ لَطيفَه ـ، وجدّي العلّامة ـ طَيَّبَ اللهُ مضجعه ـ؛

عن والده التّقيّ المتّقي ﷺ إلىٰ آخِر الأسانيد السّالفة.

ح: ومنها: ما أخبرني به إجازةً الشّريف الكامل، والفاضل العامل، والعالم الماهر، الثّقة العدل، الرّضيّ المَرضيّ البدل، قدوة العلماء والمحدّثين، ابن عمّتي، المولى أبوالحسن الشّريف العامليّ[٥]، المجاور بالغريّ ـ أَدامَ اللهُ أيّامَ فضلِه وعُلاه ونَجاه من كلِّ سوءٍ ووَقاه ـ؛

عن مشايخه الفخام علىٰ ما كَتَبَه لي في إجازته الكبيرة؛ ومنهم والدي العلّامة ـ رَفَعَ اللهُ درجتَه ـ وجدّي العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ـ إلىٰ آخِر الأسانيد السّالفة؛

---

١. راجع عنه: دانشمندان خوانسار در كتب تراجم، ص ٥ ـ ١٨٤.

٢. R.: شأيب.

٣. راجع عنه: الكواكب المنتثرة، ص ٦٧١ ـ ٦٧٣.

٤. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٧١، ٧٢.

٥. ـ يعبّر الخاتون آبادي عنه بابن عمّتي، لأنّ أمّ أبي الحسن الشّريف، كانت أخت المير محمّدصالح بن عبدالواسع الحُسَينيّ الخاتون آبادي.

قارِن: مجلّة تراثنا، رقم ٥٢، ص ١٧٠ ـ ١٧٩.

ح: ومنها: ما أخبرني إجازةً الفاضل الكامل العلّامة، والمحقّق المدقّق الفهّامة، النّحرير المتبحّر الماهر في صنوف العلوم، البَدر السّاطع، والنَّجم اللّامع، السّيّد البهيّ، والكوكب الدرّيّ، صدر الملّة والدّين، السّيّد عليّ بن نظام‌الدّين أحمد الحسنيّ الحسينيّ الشّيرازيّ[١] ـ رَفَعَ اللهُ منزلتَه ـ، وهو مصنّفُ كتابِ رياض السّالكين في شرح صحيفة سيّد العابدين ـ عليه صلواتُ اللّه ربّ العالمين ـ، و الطّراز الأوّل فيما عليه من لغة العرب المعوّل، وسلافة العصر[٢] وغيرها من المؤلّفات النفيسة؛

عن جميع المشايخ الكرام كما فصّله في الإجازة الّتي كَتَبَها لي؛

ومنهم الشّيخ الفاضل الكامل الفقيه المحدّث الرّضيّ المرضيّ، جعفر بن[٣] كمال الدّين البحرانيّ؛

عن الشّيخ حسام‌الدّين الحلّيّ[٤]، والشّيخ أحمد بن عبدالسلام البحرانيّ[٥]؛

عن شيخنا البهائيّ ـ قَدَّسَ اللهُ أَرواحَهُم وجَعَلَ في مَسارحِ الرّحمة غُدوَّهم ورواحَهم.

ح: ومنها: ما أجازني الفاضل الكامل العامل الماهر المتبحّر، ذو الفطرة السّليمة الوقّادة، والفطنة القويمة النّقّادة، جامع مكارم الخصال، وحاوي أنواع الكمال، المهذّب المؤيَّد، مولانا شاه‌محمّد الشّيرازيّ[٦] ـ طابَ ثَراه ـ في دارالعلم شيراز بحقّ روايته وإجازته؛

عن شيخه الأجلّ الأفضل الأكمل المتفرّد في عصره بالفضائل والمتميّز في دهره من ذوي الأقران والأماثل، الشّيخ عليّ بن سليمان البحرانيّ[٧]؛

---

١. هو السّيّد عليخان الكبير، صاحب الحدائق النّديّة. راجع عنه: الكواكب المنتثرة، ص ٥٢١ ـ ٥٢٤.

٢. كلّ الثّلاثة مطبوعةٌ الآن ـ بحمد اللّه والمنّة.

٣. R: + محمّد. هذه الزّيادة ليست في M وZ. في R كُتِبَ فوق «محمّد»: «ز ظ». وهذا ناظرٌ إلى أنّ المصادرَ تعرّف هذا الرّجل «جعفر بن كمال‌الدّين بن محمّد»؛ ولعلّه خلط بين اسمه واسم «أبي‌البحر جعفر بن محمّد بن حسن البحرانيّ». قارِن: الروضة النّضرة، ص ١١٢ و١٣٤.

راجع عن الرّجل: أمل الآمل، ج ١، ص ٥٣؛ الروضة النّضرة، ص ١٠٩ ـ ١١١.

٤. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١٣٤.

٥. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ١٧ و١٨.

٦. راجع عنه: الكواكب المنتثرة، ص ٣٣٠ و٣٣١.

٧. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ١٨٩.

عن شيخنا البهائيّ؛

عن والده الفقيه، حسين بن عبدالصّمد؛

عن شيخيه الجليلين، عمادي الإسلام، السّيّد حسن بن جعفر الكركيّ، وملاذ المجتهدين، الشّيخ زين‌الدّين الشّهيد الثّانيّ؛

عن الشّيخ الفقيه، عليّ بن عبدالعالي الميسيّ، ـ رَفَعَ اللهُ درجاتهم ـ إلىٰ آخِر ما مرّ من الأسانيد.

ح: ومنها: ما أجازني الشّيخ الفقيه النّبيه العالم العامل الفاضل الكامل المجتهد الثّقة الأمين العدل الدّيّن، الورع الزّاهد البارع، العالم الرّبانيّ والعارف الصّمدانيّ، الشّيخ سليمان بن عبداللّه البحرانيّ[1] ـ خَصَّهُ اللّه تعالىٰ بالرّحمة والغُفران وأسكنه أَعلَى غُرَفِ الجِنان ـ، في داره بدار المؤمنين بحرين حين مراجعتي من بلد اللّه الأمين وحرمه المكين، مكّة المعظّمة ـ زَادَها اللهُ كَرامةً وتَشريفًا ـ؛

بحقّ روايته وإجازته عن شيخه وأستاده، أعجوبة الزّمان ونادرة العصر والأوان، الشّيخ الأفضل الأكمل، الشّيخ سليمان بن عليّ بن سليمان[2] ـ قَدَّسَ اللّه روحه وتابَعَ فتوحه ـ؛

عن الشّيخ الكامل والحبر العامل، العالم الربانيّ، الشّيخ زين‌الدّين عليّ بن سليمان البحرانيّ، ناشر علوم الحديث في تلك الدّيار، ـ قَدَّسَ اللهُ لَطيفَه وأَجزَلَ تَشريفَه ـ؛

عن شيخه، شيخنا البهائيّ ـ ضاعَفَ اللهُ بهائَه ـ.

ح: وعن سليمان بن عليّ بن سليمان؛

عن الشّيخ الفقيه العالم الفالح، الشّيخ صالح بن عبدالكريم البحرانيّ[3]، ساكن دارالعلم شيراز؛

عن الشّيخ عليّ بن سليمان البحرانيّ؛

عن شيخنا البهائيّ ـ قدّس اللّه أرواحهم ـ.

---

١. راجع عنه: الكواكب المنتشرة، ص ٣٢١ ـ ٣٢٥.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ١٢٩؛ الكواكب المنتشرة، ص ٣٢٠.

٣. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٢٨٦ و٢٨٧.

ح: وعن سليمان بن عليّ بن سليمان[١]؛

عن السّيّد السّند السّيّد نورالدّين بن عليّ بن أبي‌الحسن الحسينيّ العامليّ؛

عن أخويه الجليلين، أبي‌منصور الحسن بن الشّهيد الثّاني، والسّيّد العلّامة السّيّد محمّد صاحب مدارك الأحكام؛

إلىٰ آخر ما مرّ من الأسانيد.

ح: وعن شيخي، سليمان بن عبدالله؛

عن الشّيخ العلّامة النّحرير، الشّيخ جعفر بن كمال‌الدّين البحرانيّ؛

عن شيخيه العالِمَين، عليّ بن سليمان البحرانيّ، والسّيّد نورالدّين، بطريقيهما المتقدّمين.

ح: وعن شيخي، سليمان بن عبدالله؛

عن السّيّد الفاضل ذي‌المكارم، السّيّد هاشم بن السّيّد سليمان الحسينيّ البحرانيّ[٢]؛

عن السّيّد الفاضل الكامل، السّيّد عبدالعظيم بن السّيّد عبّاس[٣]؛

عن شيخنا البهائيّ ـ شَكَرَ اللهُ مَساعِيَهُم وحَشَرَهم في زُمرةِ مواليهم ـ؛

وهٰذه هي أكثر أسانيدي ذكرتها هنا؛ ولي غيرها من الأسانيد يقتضي بسطها مُفَصَّلًا تأليف رسالةٍ مبسوطةٍ في ذٰلك ونَسئَلُ اللهَ الكريم التَّوفيقَ لتأليفها.

ولمّا كان طرق الشّهيد الثّاني إلىٰ عامّة علمائنا المتقدّمين والمتأخّرين مذكورة مبسوطة في رسالة ولده الفاضل، الشّيخ حسن ـ طابَ ثَراهُما ـ فيظهر ممّا ذكرنا إجازة جميع كتب الاصحاب إلىٰ زمن الشّهيد الثّاني.

وأمّا كتب من تأخّر عن الشّهيد الثّاني، فيعلم ممّا ذكرناه الإجازة إلىٰ أكثرها؛ وهو مؤلّفات من كان اسمه داخلًا في تلك الطّرق علىٰ ما فصّلته؛ والظّاهر أنّه لم يشذّ أحد ممّن يعبأ به من العلماء ممّن كان متأخّرًا عن الشّهيد الثّاني وكان صاحب التّصانيف إلّا نزر يسير،

---

١. «ح و عن سليمان بن علي بن سليمان» كرّرت كتابتها في R.

٢. راجع عنه: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٤١؛ الكنىٰ و الألقاب، ج ٣، ص ١٠٧.

٣. راجع عنه: الروضة النضرة، ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

بلا حاجة إلى تفصيل ذكر أسانيد الإجازات إلى كتب الاصحاب.

ولنذكر له سند الصّحيفة الكاملة تبرّكًا وتعرّضًا لطريقها بالوجادة؛ لأنّه غير مذكور في رسالة الشّيخ حسن وغيرها من رسائل الإجازات؛ وكذا نذكر سندًا غريبًا للحرز اليماني غير مذكور فيها.

فنقول:

أمّا سند الصّحيفة فبالأسانيد المتقدّمة إلى الشّيخ السّعيد الشّهيد، محمّد بن مكّي ـ رَفَعَ اللهُ مقامَه ـ؛

عن السّيّد الجليل تاج الدّين أبي عبدالله محمّد بن السّيّد العالم جلال الدّين أبي جعفر القاسم بن معية الحسنيّ الدّيباجيّ[١]؛

عن والده[٢] ـ حَشَرَهُما اللّه مع أجدادِهما الطّاهرين ـ؛

عن الشّيخين الجليلين الفاضلين، عميد الرّؤسا[٣]، هبة اللّه بن حامد[٤] والشّيخ عليّ بن السّكون[٥] ـ نَوَّرَ اللهُ مَرقدَهُما ـ؛

عن السّيّد بهاء الشّرف[٦]؛

إلىٰ آخر السّند المذكور في مفتتح الصّحيفة المشهورة.

ح: وبالأسانيد المتقدّمة المنتهية إلى السّيّد الأجلّ، فخار بن معد الموسويّ ـ رَحِمَه اللّه تعالىٰ عنه ـ؛

عن الشّيخ الأعلم الأعظم، قدوة الفقهاء المدقّقين، أبي عبداللّه محمّد بن إدريس الحلّي ـ عَطَّرَ اللّه مَرقدَه ـ؛

---

١. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٩٧ و١٩٨؛ عمدة الطّالب، ط. مؤسّسة أنصاريان، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.

٢. راجع عنه: الحقائق الزاهرة، ص ١٦٤؛ عمدة الطّالب، نفس الطّبعة، ص ١٥١ و١٥٢.

٣. كذا في R بدون الهمزة.

٤. راجع عنه: الأنوار السّاطعة، ص ٢٠٠ و٢٠١.

٥. راجع عنه: الأنوار السّاطعة، ص ١١٥.

٦. راجع عنه: الثّقات العيون، ص ٢٥٣ و٢٥٤.

إلىٰ آخِر السّند المذكور في الصّحيفة المشهورة.

وهي بخطّه الشّريف موجودةٌ في دارالعلم شيراز؛ وكَتَبَ جدّي العلّامةُ المجلسيّ ـ طَيَّبَ اللهُ مَضجَعَه ـ إلىٰ أهل شيراز فأرسلوا تلك النّسخة الشّريفة فقابل نسخته معها وتعرّض لمواضع الاختلاف وأَدارَ عليها حلقةً ليمتاز عَمَّا صنعه السّديديّ والشّهيد من عرضهما النّسخة المشهورة علىٰ نسخة ابن إدريس؛ وتفصيل ذلك أنّه عرض السّديدي ـ طابَ ثَراه ـ أوّلًا النّسخة المشهورة من الصّحيفة علىٰ نسخة ابن‌إدريس وكتب مواضع الاختلاف في هامش الصّحيفة بمداد السّواد ورسمَ عليها حرف «س» ليعلم القاري أنّه كان في نسخة ابن إدريس كذلك حتّىٰ أنّه تعرّض لذكرِ سنده أيضًا وكتب في هامش الورق الأوّل من الصّحيفة إسناد ابن إدريس؛ ثمّ عرض الشّهيد الأوّل الصّحيفة المشهورة على نسخة ابن إدريس أيضًا فوجدها موافقةً لما صنعه السّديديّ إلّا في مواضع فتعرّض لها وكتبها في هوامشها وأعلمها بحرف «س» لكن بالحمرة، ليمتاز عمّا فعله السّديدي؛ ثمّ جدّي بعد مدّةٍ قابَلَها مع نسخة ابن‌إدريس، بعد ما أرسلها أهلُ شيراز إلىٰ اصفهان، وظفر ببعض مواضع الاختلاف فتعرّض لها وكتبها في هوامش الأوراق وأدار عليها حلقة ليمتاز عمّا فعله الشّيخان السّابقان ـ أَحَلَّهُمَا في غُرَفِ الجِنان ـ؛ وإنّي قد شاهدتُ تلكَ النّسخة عند جدّي، بل كنتُ طرفَ المقابلة والعَرْضِ في بعضِ الأَحيان[1].

واعلم أَنَّ نسخَ الصّحيفة المشهورة الموجودة بين النّاس مأخوذة من النّسخة البهائيّة، و هي بخط جدّه العالم الزّاهد، صاحب الكرامات والمقامات، الشّيخ محمّد بن عليّ بن الحسن الجباعيّ[2]، ـ رَضِيَ اللّه عَنْهُما ـ؛ وكَتَبَ في آخرها انّه نقلها من خطّ الشّهيد وهو نقله من خطّ السّديديّ، وهو الشّيخ الفاضل الرشيد عليّ بن أحمد السّديد، وهو نقله من خطّ عليّ بن السّكون، وهو مؤلّف ديباجة الصّحيفة المشهورة، والقائل لـ«حدّثنا» في مُفتَتَحها أو الشّيخ عميد الرؤساء، هبة اللّه بن حامد ـ رحمه اللّه تعالى ـ على الخلاف

---

١. قارِن أيضًا: الفرائد الطّريفة في شرح الصّحيفة الشّريفة للعلّامة المجلسيّ، ص ٩ ـ ١١.

٢. M: «الجبّاعي»؛ R: «الجبائي». ضبطناه وفق Z.

المشهور في ذلك[١]، والسّند ينتهي إليهما معًا كما ذكَرنا.

وهٰذه النّسخة البهائيّة كانت عند شيخنا البهائيّ ﷺ فاستنسخ والد جدّي، المولىٰ محمّدتقي المجلسيّ ـ طاب ثراه ـ منها وكتب بخطّه الشريف منها نسخةً وبالغَ في تصحيحها؛ ثمّ أخذ في مباحثتها ومدارستها في أوقات التّحصيل، سيّما شهر رمضان؛ وجعلها منتشرةً بين الناس؛ فاستنسخوا منها وكثرت النّسخ بعد ما كانت مهجورةً، وشاعت، وكانت كلّها مأخوذةً من تلك النّسخة البهائيّة بخطّ جدّه الزّاهد؛ وكانت عنده حتّىٰ مَنَّ اللهُ عَلَيّ ويسّرها لي؛ فهي الآن عِندي.

ولكن نسخة جدّي، المولىٰ محمّدباقر؛ كانت أجمع وأشمل حيث قوبلت أخيرًا مع نسخة ابن إدريس؛ وقد كتبت أنا أيضًا بخطّي نسخةً منها، وبالغت في مقابلتها وتصحيحها.

فهذا طريقي بالوجادة؛ وأبحثُ للمولى المستجيز روايتها وقرائتها.

وأمّا سند الحرز اليمانيّ:

فالمشهور منها ما كان مذكورًا في بعض كتب الادعية مثل كتاب مهج الدعوات للسيّد بن طاوس[٢] وغيره؛ ولكن لي بعض الأسانيد الأخر غير مذكور في كتب الأصحاب؛ وأذكر له ما هو أوثق وأعلىٰ.

وهو ما أجاز لي جدّي العلّامة ـ طَيَّبَ اللهُ مَضجَعَه ـ؛

عن والده العلّامة، المولىٰ محمّدتقي ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَه ـ؛

عن السّيّد العابد الزّاهد البدل، الأمير إسحاق الإستراباديّ[٣]، المدفون قُربَ سيّد شبابِ أهلِ الجنّة أجمعين في كربلا؛

عن مولانا ومولى الثقلين، خليفة اللّه تعالىٰ صاحبِ العصر والزّمان ـ صلواتُ اللهِ عليه وعلىٰ آبائِه الأقدمين ـ؛

---

١. انظُر: الفرائد الطّريفة، ص ١٦ ـ ٢٠.

٢. راجع: مهج الدّعوات و منهج العبادات، الطّبعة الحَجَريّة، ص ١٠٥.

٣. راجع عنه: الروضة النّضرة، ص ٤١.

قال السّيّد: عَييت في طريق مكّة المعظّمة، فتأخّرتُ عن القافلة، وآيست من الحياة واستلقيت كالمحتضر، فشرعتُ في الشّهادة، فإذا على رأسي مولانا ومولى العالَمين، خليفةاللّه على النّاس أجمعين؛ فقال: قم يا إسحاق! فقمتُ وكنتُ عَطشانًا، فسقانى الماء وأَردَفَنى خَلفَه، فشرعتُ في قرائة هذا الحرز وهو ـ صلواتُ اللهِ عليه ـ يصلح حتّى تمّ فإذا أنا بالأبطح، فنزلت عن المركب وغاب عنّي وجاءت القافلة بعد تسعة أيّام واشتهر بين أهل مكّة أنّى جئتُ بطيّ الأرض، فاختفيتُ بعد مناسك الحجّ؛

وكان قد حجّ على قَدَمَيْه أَربَعينَ حجّةً.

قال والد جديّ، المولىٰ محمّدتقي ـ رَحِمَه اللّه تعالىٰ ـ: إنّى تشرّفت بخدمته باصفهان في مجيئه عن كربلاء إلىٰ زيارة مولانا ومولى الكونين، الإمام عليّ بن موسى الرّضا ـ صلواتُ اللّه عليه وعلىٰ آبائه وأبنائه ـ، وشاهدتُ منه كرامات كثيرة؛ منها أنّه كان في ذمّته مَهر زوجته سبعة تومانين؛ وكان له هذا المبلغ عند واحدٍ من سَكَنَة المشهد الرضويّ، فرأى في المنام أنّه قرب موته، فقال: إنّى كنتُ مجاورًا في كربلا خمسينَ سنة لأَن أَموتَ فيه وأَخاف أَن يدركني الموت في غيره، ولما اطّلع عليه بعض إخواننا أدّى المبلغ وعزم عليّ العود إلى كربلا، وبعثت معه واحدًا من إخواني في اللّه، فحكى لي أنّه لمّا وصل السّيّد إلىٰ كربلا وأدّى دَينَه مرضَ ومات يوم التّاسع ودفن في منزله؛ إلىٰ غير ذلك من الكرامات العديدة ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَه الشّريف ـ؛

ولي إجازات أخر كثيرة غيرها اقتصرتُ عليها.

واعلم أنّ لهذا الدّعاء لشأنًا من الشّأن وقدرًا من القدر.

وينبغى أن يكون الدّاعى ذا همّة عليّة، لايقصد في قرائته الأمور الحقيرة الدّنيويّة؛ ولا سيّما مضرّة العباد فإنّ ذلك مظنّة الخطر والفساد؛ فلا يقرأ بقصد إهلاك عدوّه إذا كان مؤمنًا وإن كان فاسقًا أو ظالمًا؛ ولايقرأ لجمع الدنيا الدّنيّة؛ بل ينبغى أن يكون قرائته لتحصيل القرب إلى اللّه تعالىٰ ولدفع ضرر شياطين الجنّ والإنس عنه وعن جميع المؤمنين إذا أمكنه نيّة القربة في هذا المطلب؛ وإلّا فالأولىٰ ترك جميع المطالب غير القرب منه تعالى.

وينبغي أيضًا أن يطهّر ظاهره وباطنه من الرّذائل الدّنيّة ويحلّيهما بالفضائل الدّينيّة ويخلّيهما من المحرّمات والشّبهات الرّديّة؛ بل إن أمكنه الاجتناب عن المكروهات الشّرعيّة فهو أولىٰ وأصلح وأبعد عن تطرّق المحنة والبليّة.

وأمّا من لا يحفظ نفسه عمّا ذكرناه، فهو مع عدم انتفاعه به علىٰ خطر عظيم.

وينبغي أيضًا أن يكون دائمًا طاهر الثّياب والبدن والمكان مخالطًا ـ إن كان لابُدَّ له مِن الاختلاط ـ للفضلاء والعقلاء والصّلحاء، صامتًا إلاّ عن الحكمة والذّكر، غير مشتغل قلبه إلاّ بالممدوح من الفكر، ويختار لقرائته الأوقات الصّالحة والأماكن المشرّفة.

والمختار، من الوقت، ما بين صلوٰة الظّهر والعصر؛ ومن المكان، المُباح الطّاهر الخالي من الأصوات والأشخاص وإن كان خاليًا من جميع الآلات الدّنيويّه، فهو أحسن؛ وإن كان معطّرًا ببعض الطّيوب، فهو نورٌ علىٰ نور.

فإذا أقدم علىٰ هذه الشّرائط فليبدء على اسمِ اللّه ـ تعالى ـ بعد الفراغ من صلوٰة الظهر في أوّل وقته، وهو على طهرٍ مستقبل القبلة فيقرء الفاتحة والمعوذّتين والتّوحيد ثلاث مرّات، وآية الكرسيّ إلىٰ «خالدون»؛ ثمّ يقرء التّسعة والتّسعين اسمًا من أسماء اللّه ـ تعالىٰ ـ المشهورة بالأسماء الحُسنىٰ؛ ثمّ الاعتصام المذكور في أوّل الدّعاء؛ ثمّ يشرع بعد ذلك بقرائة الدّعاء بتأنٍّ وخشوعٍ وتدبّرٍ للمعاني وعدم تغيير وتصحيفٍ في الألفاظ والمباني، ليحصل له المطلب الأسنىٰ ويفوز بالكرامة الكبرىٰ.

وما ذكرنا من طريق قرائته إحدى الطرق؛ وله طرق أخر أعرضنا عن ذكرها.

وأما الآداب والشّرائط المذكورة فهي وإن لم يرد في خبر بخصوصه لكن بعضها مفهوم من الرّوايات العامّة وبعضها مأخوذ من المشايخ العظام والفضلاء الفخام؛ والتّجربة شاهد عليّ الانتفاع بقرائتها مع مراعات تلك الآداب، وعدم الانتفاع ـ بل التضرّر ـ مع الاختلال بها كلًّا أو بعضًا.

هذا ولنكتف بهذا القدر في هذه الرّسالة.

وأبحثُ له ـ كثّرَ اللّه تعالىٰ في العلماء مثله ـ أن يرويَ عنّي كلّما علم أنّه داخل في

مقرواتي أو مسموعاتي أو مجازاتي من مؤلّفات القدماء والمتأخّرين من علمائنا؛ بل كلّما ألفّه العلماء المخالفون في الحديث واللّغة والتّفسير والتّجويد وغيرها ممّا له مدخل في علوم الدّين.

وتفصيله مذكور في رسالة إجازات الشّيخ حسن ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَه ـ وغيرها؛ فلذلك أعرضنا عن ذكرها وطويناها علىٰ عزّها.

وأجزتُ له أن يرويَ عنّي جميع مؤلّفات مشايخي الّذين استجزتُ منهم، لا سيّما والدي وجدّي.

أمّا مؤلّفات جدّي، فككتاب بحار الأنوار، وكتاب الفوائد الطّريفة في شرح الصّحيفة الشّريفة، وكتاب مرآة العقول في شرح أحاديث الرسول ﷺ ـ وهو شرح الكافي ـ، وكتاب ملاذ الأخيار في شرح تهذيب الأخبار، وكتاب الأربعين، وكتاب عين الحيوٰة وكتاب حيوٰة القلوب وكتاب حلية المتّقين، وكتاب تحفة الزّائر، وكتاب حقّ اليقين، وكتاب زاد المعاد، وكتاب ربيع الأسابيع، وكتاب مقباس المصابيح، وغيرها من الكتب والرّسائل الّتي لا تكاد تحصى.

وأشرفها بل أشرف الكتب المؤلّفة في طريقة الاماميّة، كتاب بحار الانوار؛ فلعمري لم يؤلّف إلى الآن كتاب جامع مثله؛ فإنّه مع اشتماله عليّ الأخبار وضبطها وتصحيحها محتوٍ علىٰ فوائد غير محصورة وتحقيقات متكثّرة؛ ولم يوجد مسئلة إلّا وفيها أدلّتها ومباديها وتحقيقها وتنقيحها مذكورة عليّ الوجه الأليق ـ فَشَكَرَ اللهُ سَعيَه وأَعظَمَ أَجرَه.

وأمّا مؤلّفات والدي، فككتاب شرحي الاستبصار و الفقيه، وذريعة النّجاح، ورواد النّفوس، وحدائق المقرّبين، وحدائق الجِنان، والأنوار المشرقة، ورسالة تفسير سورة الحمد، وتفسير سورة التوحيد، والرّسالة الهلالية، ورسالة التّهليل آخر الاقامة، ورسالة مسئلة خلف الوعد، ورسالة إثبات العصمة، ورسالة أسرار الصلوة، وكتاب جامع في العقائد ـ ولكن لم يتمّ، وأسأل اللّه أَن يوفّقني لإتمامه ـ، وغير ذلك من الرّسائل الكثيرة في مسائل فروع الفقه، وغيرها.

وكذا يجوز له رواية كلّما أفرغته في قالب التّرصيف أو نظمته في سِمط التّأليف، ككتاب خزائن الجواهر في أعمال السّنة ـ وهو غير مقصور عليّ ذكر الأعمال بل منطوٍ علىٰ ذكر المسائل المتعلّقة بها وتنقيحها كمسائل الصّوم وتحقيق ليلة القدر وحلّ الشّبهة المتعلّقة بها وبغيرها وقد خرج منها أكثرها وبقى منها أعمال أشهر قليلة العمل نسأل اللّه التّوفيق لإتمامها ـ وكتاب سبع المثاني في زيارة الغري والحائر وبغداد وسرّ من رأى ـ صلواتُ اللّه علىٰ مشرفيها ـ، ووسيلة النّجاح في الزّيارات البعيدة، والنّجم الثّاقب، والألواح السّماوية، وكلمة التّقوىٰ في تحريم الغِيبة، ومفتاح الفرج في الاستخارة، ورسالة البداء، ورسالة الزّكوات و الأخماس و اللّقطة، ورسائل متفرقة في مسائل متشتّتة، وتعليقات على الشّرح الجديد للتّجريد، وغيرها.

وأمّا الوصايا الّتي جرت عادة المشايخ بختم الإجازات بها وأخذهم المستجيز بما أخذوا عليها؛ وإن كان ذلك الحبر البارع أجلّ من أن يوصيه مثلي.

فأوّلها ملازمة تقوى اللّه ـ سبحانه ـ ومراقبته في السرّ والإعلان ومداومة ذكر اللّه في جميع الأحيان ولا أعني به جريان الأذكار على اللّسان ـ وإن كان ذلك منها ـ، بل ما تجاوز عن اللّسان إلى سائر الأعضاء؛ وتحقيقه يظهر من تدبّر الأخبار الواردة في تفسيره؛ ولنذكر هنا خبرين هما أشمل وأفيد من أكثر الأخبار في ذلك:

أوّلهما ما ذكره الصّدوق ـ طابَ ثَراه ـ في كتاب الخصال[1]؛ قال فيه: الذّكر مقسومٌ على سبعة أعضاء: اللّسان والرّوح والنّفس والعقل والمعرفة والسّرّ والقلب، وكلّ واحد منها يحتاج إلى الإستقامة؛ فاستقامة اللّسان، صدق الإقرار؛ واستقامة الرّوح، صدق الإستغفار؛ و استقامة القلب، صدق الاعتذار؛ واستقامة العقل، صدق الاعتبار؛ واستقامة المعرفة، صدق الافتخار؛ واستقامة السّرّ، السّرور بعالم الأسرار؛ فذكر اللّسان، الحمّد والثّناء؛ وذكر النّفس، الجهد والعناء؛ وذكر الرّوح، الخوف والرّجاء؛ وذكر القلب، الصّدق والصّفا؛ وذكر

---

١. انظر: الخصال، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، ص ٤٠٤.
قارِن أيضًا: روضة الواعظين، طبعة الخِرسان، ص ٣٩٠؛ مشكاة الأنوار، طبعة دارالحديث، ص ١١٣.

العقل، التّعظيم والحياء؛ وذكر المعرفة، التّسليم والرّضاء؛ وذكر السّرّ، علىٰ رؤيـة اللّـقاء. حدّثنا بذلك أبومحمّد عبدالله بن حامد؛ رفعه إلىٰ بعض الصالحين ﷺ (انتهىٰ).

والظّاهر أنّه سقط من الخبر، حديث استقامة النّفس[1].

ويظهر لمن يدبّر في هذا الخبر حقائق لاتحصر وأسرار لاتحصى؛ فتدبّر وتبصّر.

وأمّا الخبر الثّاني، فهو ما ذكر في كتاب مصباح الشّريعة[2]، قال فيه: قال الصّادق ﷺ: من كان ذاكرًا للّه على الحقيقة فهو مطيعٌ ومن كان غافلًا عنه فهو عاصٍ والطّاعة علامةُ الهداية والمعصيةُ علامةُ الضّلالة وأصلُهُما من الذِّكر والغفلة؛ فاجْعَل قَلبَك قِبلةً ولسانك لاتحرّكه إلّا بإشارة القلب وموافقة العَقل ورِضا الإيمان؛ فإنَّ اللّه عالم بسرّك وجَهرِك وكُن كالنّازع رُوحه أو كالواقف في العَرْضِ الأكبر غير شاغلٍ نَفسَك عمّا عَناك مما كَلَّفك به ربُّك في أمره ونَهْيِه ووَعْدِه ووَعيده ولاتشغَلْها بدونِ ما كلّفك واغسل قَلبَك بماء الحُزْنِ واجعل[3] ذكر اللّه من أجل ذكره لك فإنّه ذكرك وهو غنيٌّ عنك فذِكْرُهُ لك أجلّ وأشهر وأتمّ من ذكرك له و أسبق ومعرفتك بذِكرِه لك يُورِثك الخضوع والاستحياء والانكسار ويتولّد من ذلك رؤيـة كَـرَمه وفضله السّابق ويصغر عند ذلك طاعاتك وإن كثُرت في جنب مِنَنه فتخلص لوجهه ورؤيتك ذكرك له تورث الرّياء والعجب والسّفه والغلظة في خلقه واستكثار الطّاعة ونسيان فـضله وكرمه وما يزداد بذلك إلّا بُعدًا ولا تستجلب[4] به عليّ مُضيّ الأيّام إلّا وحشة؛ والذِّكر ذِكران: ذكرٌ خالصٌ يوافقه القلب وذكر صارف[5] ينفي ذكر غيره؛ كما قال رسول اللّه: إنّي لا أحصي ثناءً عليك، أنتَ كما اثنيتَ على نفسك؛ فرسولُ اللّه ﷺ لم يَجْعَل لذِكْرِه للّه ـ عـزّ وجـلّ ـ

---

١. زاد في الخصال المطبوع، بعد: «بعالم الأسرار» وقبل «فذكر اللّسان»: «و استقامة القلب صدق اليـقين ومـعرفة الجبّار».

٢. قارن: شرح فارسي مصباح الشّريعة لعبدالرّزّاق الگيلانيّ، بتحقيق الدّكتور السّيّد جلال‌الدّين المحدّث الأرمويّ، ص ٤٣ ـ ٥٢.

٣. «الظّاهر أنّ العبارة كانت كذلك: واجعل ذكر اللّه أجلّ من ذكرك له، فغيّر إلىٰ ما في الكتاب» (منه ﷺ).

٤. «كذا في المأخوذ منه: تستجلب، بصيغة الخطاب، و يزداد، بصيغة الغيبة؛ والأظهر كون الصّـيغتين عـلىٰ نسـقٍ واحدٍ، إمّا بصيغة الخطّاب أو الغيبة» (منه ﷺ).

٥. R: صاف. قارن: شرح فارسي مصباح الشّريعة، ص ٥٠.

مقدارًا عند علمه بحقيقة سابقة ذكر اللّه ـ عزّ وجلّ ـ له من قبل ذِكرِه لَه فمنْ دُونه أولى فمن أرادَ أن يذكُرَ اللّه ـ تعالى ـ فَلْيَعْلَم أنّه مالم يَذكُرِ اللّه العبدَ بالتّوفيق لِذِكرِه لايَقْدِرُ العبدُ علىٰ ذِكره (انتهىٰ).

فتأمّل في هٰذا الحديث أيضًا ولاتغفل منه ومن الخبر الأوّل؛ وليكونا في ذكرِكَ دائمًا؛ فإنّهما بحران محيطان بجواهر الأسرار.

وأمّا الأذكار اللّسانيّة، فالأهمّ الأكمل منها، المداومة علىٰ كلمة التّوحيد ـ وهى لا إلٰـه إلّا اللّه ـ؛

فقد روي عن الأصبغ بن نباتة قال: كنتُ مع عليّ بن أبي طالب عليه السلام فمرّ بالمقابر، فقال عليه السلام: [السّلام] علىٰ أهل لا إلٰه إلّا اللّه من أهل لا إلٰه إلّا اللّه، كيف وجدتم كلمة لا إلٰه إلّا اللّه، يا لا إلٰه إلّا اللّه، بحقّ لا إلٰه إلّا اللّه، اغفر لِمَن قال لا إلٰه إلّا اللّه، واحشرنا في زُمرةِ مَن قال لا إلٰه إلّا اللّه.

قال عليّ عليه السلام: سمعت رسول اللّه صلى الله عليه وآله يقول:

مَن قالها إذا مرّ بالمقابر، غفر له ذنوب خمسين سنة.

فقالوا: يا رسول اللّه! من لم يكن له ذنوب خمسين سنة؟

قال: لوالديه وإخوانه ولعامّة المسلمين. (انتهىٰ)[1].

وأقلّه مأة مرّة كلّ يوم؛ فقد روي عن الصّادق عليه السلام أنّه قال: من قال: لا إلٰه إلّا اللّه مأة مرّة كان أفضل النّاس ذلك اليوم عملًا إلّا من زاد. (انتهىٰ)[2].

وأمّا في طرف الكثرة فلا حَدّ لَه؛ فقد روى ابن القداح عنه عليه السلام قال: ما من شيء إلّا وله حدٌّ ينتهى إليه، فرض اللّه الفرائض فَمَن أَدَّيهنَّ فهو حدُّهُنّ، وشهر رمضان فَمَن صامه فهو حدّه والحجّ فمن حجّ فهو حدّه، إلّا الذّكر، فإنّ اللّه لم يرض فيه بالقليل ولم يجعل له حدًّا انتهى إليه ثمّ تلا: ﴿يٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اذْكُرُواْ اللّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا وَسَبِّحُوهُ

---

١. قارن: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٠٣.

٢. راجع: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٠٥.

بُكْرَةً وأَصيلًا﴾[١]. فلم يجعل اللّه له حدًّا ينتهى إليه.

قال: وكان أبي كثير الذّكر، لقد كُنت أمشي معه وإنّه ليذكر اللّه، وآكل معه الطّعام وإنّه ليذكر اللّه ولو كان يحدّث القوم ما يشغله ذلك عن ذكر اللّه وكنت أرىٰ لِسانَه لاصقًا بحنَكه يقول: لا إله إلّا اللّه؛ وكان يجمعنا فيأمرنا بالذّكر حتّىٰ يطلع الشّمس وكان يأمرنا بالقرائة من كان يقرأ منّا ومن كان لا يقرأ منّا أمره بالذّكر والبيت الّذي يقرأ فيه القرءَان ويذكر اللّه فيه يكثر بركته وتحضره الملائكة وتهجره الشّياطين وتضيء[٢] لأهل السّماء كما يضيء[٣] الكواكب لأهل الأرض، والبيت الّذي لا يقرء فيه القرءَان ولا يذكر اللّه فيه تقلّ بركته وتهجره الملائكة وتحضره الشّياطين.

وقال: جاء رجل إلى النّبيّ، فقال: من خير أهل المسجد؟ فقال: أكثرهم ذِكرًا. (انتهىٰ)[٤].

فإيّاك والغفلة عن مدلول هذا الحديث بل اجعله وجهة لهمّتك وقبلة لنحلتك ولا تجعل ضروريّات أشغالك، من طعامك وشرابك وسائر أعمالك الّتي لابدّ من الإقدام عليها في أمر معاشك، مانعة من الذّكر، وأمرُ أصحابك به سيّما من لا يقرء منهم حتّى يصير حائزًا لسعادات الدّارين وعسى أن يختم كلامك به وفزت بدخول الجنّة؛ كما نطق به الخير المستفيض: «من كان آخر كلامه لا إله إلّا اللّه دخل الجنّة[٥]» أي من ختم كلامه في الحيوة الدّنيا بتلك الكلمة الطيّبة ويخطر بالبال احتمال أن يكون المراد من ختم كلامه في كلّ مجلس به؛ وعلى التّقديرَيْن لا ينبغي الغفلة عنها في حالٍ من الأحوال.

ثمّ من الأذكار المهمّة، التّسبيحات الأربع المسمّاة بالباقيات الصّالحات؛ فقد روي عن ضريس عن الباقرﷺ عن آبائهﷺ أنّ رسولَ اللّهﷺ مرّ برجلٍ يغرس غرسًا في حائطٍ له فوقف عليه، فقال: ألا أدلّك علىٰ غرسٍ أثبت أصلًا وأسرع إيناعًا وأطيب ثمرًا وإنفاقًا؟

---

١. القرءان الكريم: س ٣٣، ى ٤١ و ٤٢.

٢. R: تضيئى.

٣. R: يضئى.

٤. قارِن: بحار الأنوار، ج ٩، ص ١٦١.

٥. قارِن: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ١٩٩.

قال: بلىٰ، فداك أبي وأمّي، يا رسولَ‌اللّه! فقال: إذا أصبحت وأمسيت، فقل: سُبحان اللّه والحمدُ للّه ولا إله إلاّ اللّه واللّه أكبر؛ فإنّ لك بذلك إن قلته لكلّ تسبيحة عشر شجرات في الجنّة من أنواع الفاكهة وهنّ من الباقيات الصّالحات. قال: فقال الرّجل: أشهدك يا رسول‌اللّه! ـ أن حائطي هذا صدقة مقبوضة على فقراء المسلمين من أهل الصّفّة، فأنزل اللّه ـ تبارك وتعالى ـ: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطىٰ واتَّقىٰ وصَدَّقَ بِالْحُسْنىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسرىٰ» (انتهىٰ)[1].

والأفضل قرائتها ثلاثين مرّة أو مأة مرّة في كلّ يوم أو ثلاثين مرّة عقيب كلّ صلوٰة؛ فقد روي عنهمﷺ أنّه قال رسول اللّهﷺ: «سُبحان اللّه والحمدُ للّه ولا إله إلاّ اللّه واللّه أكبر، سيّد التّسابيح؛ فمن قال في يوم ثلاثين مرّة، كان خيرًا له من عتق رقبة وكان خيرًا من عشرة ألف فَرَس توجّه في سبيل اللّه وما يقوم من مقامه إلاّ مغفورًا له الذّنوب وأعطاه اللّه بكلّ حرف مدينة[2]».

وقالﷺ: «من قال مأة مرّة سُبحان اللّه والحمدُ للّه ولا إله إلاّ اللّه واللّه أكبر، كتب اسمه في ديوان الصّدّيقين وله ثواب الصّدّيقين وله بكلّ حرفٍ نورٌ على الصّراط ويكون في الجنّة رفيق خضر[3]».

وعن أبي عبداللّهﷺ قال: أنّ رسول‌اللّهﷺ قال لأصحابه ذات يوم: أرأيتم لو جمعتم ما عندكم من الثّياب والآنية، ثمّ وضعتم بعضه علىٰ بعض، أكنتم ترونه يبلغ السّماء؟ قالوا: لا، يا رسول‌اللّه! قال: أفلا أدلّكم علىٰ شيء أصله في الأرض وفرعه في السّماء؟ قالوا: بلى، يا رسول‌اللّه! قال: يقول أحدكم إذا فرغ من الصّلوٰة الفريضة ثلاثين مرّة: سُبحان اللّه والحمدُ للّه ولا إله إلاّ اللّه واللّه أكبر؛ فإنّ أصلهنّ في الأرض وفرعهنّ في السّماء وهنّ يدفعن الهدم والحرق والغرق والتردّي في البئر وأكل السّبع وميتة السّوء والبليّة الّتي نزل من السّماء على العبد في ذلك اليوم وهنّ الباقيات الصّالحات. (انتهىٰ)[4].

---

١. قارِن: الأصول من الكافي، ج٢، ص ٥٠٦.
٢. قارِن: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ١٧٣.
٣. قارِن: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ١٧٣.
٤. قارِن: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ١٧٣ و ١٧٤.

ثم الاستغفار من المهمّات الجامعة لخيرات الدنيا والآخرة؛ فعن الرضاﷺ عن آبائهﷺ قال: قال أمير المؤمنينﷺ:

تعطّروا بالاستغفار[١] لا تفضحكم روائح الذّنوب[٢].

وعنه ﷺ أيضًا: الاستغفار يزيد في الرزق[٣]؛

وعن النبيّ: من أكثر الاستغفار جعل اللّه له من كلّ همّ فَرَجًا ومِن كلّ ضيقٍ مخرجًا ويرزقه من حيثُ لا يحتسب[٤]؛

وعن أبي جعفرﷺ قال: كان رسول اللّه وللاستغفار لكم حصنَيْن حَصينَيْن من العذاب، فمضى أكبر الحصنَيْن، وبقي الاستغفار، فأكثروا منه فإنّه ممحاة[٥] للذّنوب؛ قال اللّه ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَ مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنتَ فِيهِمْ ومَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[٦]؛[٧]

وعنه ﷺ أيضًا، قال: مَن استغفر اللّه بعد صلوٰة الفجر سبعين مرّة غفر اللّه له ولو عمل ذلك اليوم سبعين ألف ذنب ومن عمل أكثر من سبعين ألف ذنب فلَا خير فيه[٨].

واعلم أنّ لتوسعة الرّزق ينبغي أن يقولَ كلّ يومٍ: «لا حَولَ ولا قوّة إلّا باللّه» مأة مرّة فعنهمﷺ: من قال: لَاحولَ ولَا قوّةَ إلّا باللّه مأة مرّة في كلّ يوم لم يصبه فقر أبدًا[٩].

ولا تغفل عن الكلمات الأربع؛ كما ورد عن الصّادقﷺ قال: عجبت لمن فزع من أربع كيف لا يفزع إلىٰ أربع: عجبت لمَن خاف كيف لا يفزع إلى قوله ـ تعالى ـ: «حَسْبُنَا اللّه ونِعْمَ الْوَكِيلُ» فإنّي سمعت اللّه ـ عزّ وجلّ ـ يقول بعقبها: «فَانقَلَبوا بِنِعْمةٍ مِنَ اللّه

---

١. R: + و. هذه الزّيادة ليست في Z و M.
٢. انظر: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٧٨.
٣. انظر: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٧٧.
٤. انظر: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٨٢.
٥. R: محجاب: ضبطناه وفق M و Z.
٦. القرءان الكريم: س ٨ ى ٣٣.
٧. قارن: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٧٩.
٨. انظر: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ٢٨٠.
٩. انظر: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ١٩١.

وفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ» وعجبت لمن اغتمّ كيف لا يفزع إلىٰ قوله: «لا إله إلّا أَنتَ سُبْحٰنَكَ إِنّي كُنْتُ مِنَ الظّالِمينَ» فإنّي سمعتُ اللّه ـ عزّ وجلّ ـ يقول بعقبها: «فَاسْتَجَبْنا لَهُ ونَجَّيْنٰه مِنَ الْغَمِّ وكَذٰلِكَ نُنجِي الْمُؤمِنِين» وعجبت لمن مكر به كيف لا يفزع إلىٰ قوله ـ تعالى ـ: «أُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللّه إِنَّ اللّه بَصيرٌ بِالْعِبادِ» فإنّي سمعتُ اللّه ـ عزّ وجلّ ـ يقول بعقبها: «فَوَقٰهُ اللّهُ سَيِّئاتِ مَا مَكَرُوا» وعجبت لمن أراد الدنيا وزينتها كيف لا يفزع إلىٰ قوله: «مَا شآءَ اللّهُ ولَا قُوَّةَ إِلّا بِاللّه» فإنّي سمعت اللّه ـ عزّ وجلّ ـ يقول بعقبها: «إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ» وعسى موجبة[1].

ومن المهمّات بعد صلوتي الغداة والمغرب «بسم اللّه الرّحمٰن الرّحيم لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّه العليّ العظيم» ثلاث مرّات أو سبعًا أو عشرًا أو مأة؛ كما ورد في الرّوايات الكثيرة[2]؛ تركنا ذكرها خوفًا من الإطالة.

وممّا لا ينبغي تركه، بل ربّما قال قائلٌ من الأصحاب بوجوبه حين طلوعِ الشمس وغروبها، «لا إله إلّا اللّه وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت ويميت ويحيي وهو حيّ لا يموت، بيده الخير وهو علىٰ كلّ شيءٍ قدير» عَشر مرّات.

وكذا أقول: «أعوذ باللّه السّميع العليم من همزات الشياطين وأعوذ باللّه أَن يحضرون إنّ اللّه هو السّميع العليم» عشر مرّات أيضًا.

وقد ورد الأمر بقضائها إذا تركها أحد؛ ومن أصحابنا من قضاهما عدّة سنين كان قد تركها ـ رحمه اللّه تعالىٰ ـ.

ولنكتف بهذا القدر من الأذكار اللّسانية؛ ومن أراد استقصائها فعليه بكتب الدّعوات لأصحابنا في ذلك؛ فإنّها حاوية للأدعية العديدة لجميع مطالب الدّنيا والآخرة؛ ولعمري لو تفحّصتَها وتصفّحتَها لوجدتَ لكلّ مطلب أدعية مجرّبة واسترحت من المتاعب الدنيويّة لتحصيل أمر المعاش وكفاية المهمّات واستغنيت بالأدعية لدفع الأمراض والأسقام عن

---

١. انظر: بحار الأنوار، ج ٩٠، ص ١٨٤ و ١٨٥.

٢. قارن: بحار الأنوار، ص ٩٠، ص ١٨٩ و ١٩٢.

أدوية الأطبّاء، مع ما حصل لك من التوكّل التامّ والتوسّل الكامل إلى اللّه ـ تعالىٰ ـ في كلّ الأوقات؛ ويصير ذلك سببًا للتعرّض لنفحات اللّه ـ تعالىٰ ـ في أيّام دهرك والجَوَلان بقلبك في فضاء عالَمِ الملكوت وساحة قدس الجبروت؛ ويرتفع عنك كدورات النّشأة الظلمانيّة؛ واللّه هو الموفّق والمُعين.

والوصيّة الثّانية، دوام الاشتغال بتحصيل العلوم الدّينيّة وتحقيقها واستفراغ الوسع في بذلها لأهلها وصرف العمر في نشر الأخبار والآثار ومحو البِدَع وإرشاد النّاس وهدايتهم؛ فليس وراء هذا السّبب من مطلب، إذا حصلت شريطته.

فقد روّينا عن مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام أنّه قال: «من كان من شيعتنا عالمًا بشريعتنا فأخرج ضعفاء شيعتنا من ظلمة جهلهم إلىٰ نور العلم الّذي حبوناه جاء يوم القيامة علىٰ رأسه تاجٌ من نور يضيء لأهل جميع العرصات وعليه حلّة لا يقوم لأقلّ سلك منها الدّنيا بحذافيرها وينادي منادٍ: هذا عالمٌ من بعض تلامذة علماء آل محمد صلى الله عليه وآله، ألا فمن أخرجه من ظلمة جهله في الدّنيا فليتشبّث به يخرجه من حيرة ظلمة هذه العرصات إلى نزه الجِنان؛ فيخرج كلّ من كان علّمه في الدّنيا خيرًا أو فتح عن قلبه من الجهل قفلًا أو أوضح له عن شبهة[1]» إلىٰ غير ذلك من الأخبار الكثيرة ولكن ينبغي أن يكون ذلك مع الاحتياط التامّ في النّقل والفتوى؛ فانّ المفتي علىٰ شفيرِ جهنّم والتّحرّز عن الشّبهات خير من الاقتحام في الهلكات.

وأمّا الوصيّة الأخيرة، فهي أن لا ينساني ولا ينسى مشايخي من صالح دعواته المستطابة، لا سيّما في الأوقات الشّريفة ومظانّ الإجابة، وأُنشده باللهِ العليّ العظيم أن لا يسامح في ذلك؛ بل يذكرني في الخلوات وأعقاب الصّلَوات ومآن الإجابات، لاسيّما بعد الممات؛ فإنّ الأعمال تنقطع بعد حلول الآجال ولا ينفعهم شيء إلّا الأدعية والهدايا من الأحبّاء؛ فالمرجوّ منه ـ أدامَ اللّه تأييدَه ـ الاهتمام في ذلك؛ عسى اللّه أن يتجاوز عن الخطايا والسيّئات ويبدّلها بقبولِ دعائه حسنات؛ وهذا كلّه مع ما يحصل له من الأجر

---

١. قارن: المحجّة البيضاء، ج ١، ص ٢٩ و ٣٠.

والثّواب ونداء الملك ودعائه الّذي يستجاب بلا ارتياب.

فقد رَوَى الكلينيّ عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه، قال: رأيتُ عبداللّه بن جُندَب بالموقف فلم أَرَ موقفًا أحسن من موقفه ما زال مادًّا يده إلى السَّماء ودموعُه تَسيلُ علىٰ خدَّيْه حتَّى تبلغَ الأَرض، فلمّا انصرف النّاس، قلت: يا أبامحمّد! ما رأيتُ موقفًا قطّ أحسن من موقفك، قال: واللّه ما دعوتُ فيه إلّا لإخواني وذلك لأنّ أباالحسن موسىعليه السلام أخبرني أنّه من دعا لأخيه بظهر الغيب نودِيَ من العرش: ولك مأة ألف ضِعف مثله، وكرهتُ أن أَدَع مأة ألف ضعف لواحدة لا أدري يُستجابُ أَم لا[1].

والأَخبار في ذلك كثيرة؛ فالمرجوّ منه ـ دام توفيقُه ـ أن يجعل هذه الأخبار مطمح نظره ويذكرني ومشايخي[2]، لاسيّما والدي وجدّي ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهما ـ، في خلواته المستطابة ويدخلنا في أدعيته المستجابة ـ واللّه وليّ التّوفيق.

ختام: قد مرّ في مُفتَتَح تلك الأوراق بيان استيلاء الفتن في هٰذا الزّمان في الآفاق وتعطيل مدارس العلم وموارده وتخريب مجالسه ومشاهده حتّىٰ كاد أن ينقطعَ سلسلة الرواية حيث لا سماع ولا قرائة ولم يبق ممّن له إجازة عمّن يعبأ به إلّا معتكف في زاوية قرية أو مختف في صقع خربة؛ فأشفقت لأجل ذلك من وقوع ذاك النزر اليسير والجمّ الغير الغفير في المهالك وينقطع اتّصال أسانيد الأخبار رأسًا من بين المؤمنين ويضمحل سلسلة رواية أحاديث الأئمّة المعصومين ـ صلواتُ اللّه عليهم أَجمعين ـ، فلذلك أجزت لغيرِ الفاضل المستجيز، من الطَّلَبَة الّذين أدركوا جزءًا من زمان حيوٰتي، بل غير الطَّلَبَة، من المؤمنين وأولادهم، وإن كانوا غير بالغين؛ وهذا النّوع من الإجازة وإن نوقش في جوازه لكن الأقوىٰ جوازه.

وقد فَصَّلَ القول في جوازه ووقوعه شيخُنا الشّهيد الثّاني ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَه ـ في شرح

---

١. انظر: الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٥٠٨.

٢. R: مشائخي. ضبطناه وفق Z و M.

الدّراية قال بعد ترجيح القول بالجواز[١]: وممّن وقفت عليّ اختياره لذلك من متأخّري أصحابنا شيخنا الشّهيد وقد طلبَ من شيخه السّيّد تاج‌الدّين بن مُعَيّة الإجازَة له ولأولاده ولجميع المؤمنين ممّن أدرك جزءًا من حيوته جميعَ مرويّاته، فأجازهم ذلك بخطّه.

ثمّ قال: وقد رأيتُ خُطوطَ جماعةٍ من فُضلائنا بالإجازة لأبنائهم عند وِلادتِهم مع تاريخ وِلادتِهم؛ منهم السّيّدُ جمالُ‌الدّين بن طاوس، لولده غياث الدّين، وشيخنا الشّهيدُ ﷺ استجازَ من أكثر مشايخه بالعراق لأولاده الّذين وُلِدوا بالشّام قريبًا من وِلادتهم، وعندي الآن خطوطُهم لهم بالإجازة.

وذكر الشّيخ جمال‌الدّين أحمد بن صالح الحسينيّ[٢] ـ قدّس اللّه سرّه ـ أنّ السّيّد فخار الموسويّ اجتازَ لوالده[٣] مسافرًا إلى الحجّ قال: فأوقفني والدي بين يدي السّيّد، فحفظتُ منه أنّه قال لي: يا ولدي! أَجَزتُ لك ما يجوز[٤] لي روايتُه؛ ثمّ قال: وستعلم فيما بعدُ حلاوةَ ما خصصتُك به.

وعلىٰ هذا جرى السَّلَفُ والخَلَفُ وكأنّهم رأوا الطّفلَ أهلًا لتحمّل هذا النّوع من أنواع حمل الحديث النّبويّ ليؤدّيَ به بعد حصول أهليّته، حرصًا علىٰ توسّع السّبيل إلىٰ بقاء الإسناد الّذي اختصّت به هذه الأُمّة، وتقريبه من رسول اللّه ﷺ بقلّة[٥] الاسناد (انتهىٰ).

وأنا أيضًا اقتفيت أثر هؤلاء المشايخ الكرام واقتديتُ بهم وأجزتُ كلّما جازت لي روايته للمؤمنين المعاصرين، لاسيّما من قرء عليّ أو سمع منّي من إخواني نسبًا ـ أيّدهم اللّهُ تعالىٰ ومتّعني ببقائهم ـ وإيمانًا ـ كثّرهم اللّه تعالى ووفّقهم الله ـ وأقاربي ـ حرسهم الله تعالىٰ وخصّهم بالتّأييد ـ؛ وكذا أجزتُ لولديّ الصَّغيرَيْن وسِبطيَّ الصَّغيرَيْن ـ متّعهم اللّه بالعمر

---

١. انظر: الرعاية في علم الدّراية، إخراج وتعليق وتحقيق: عبدالحسين محمّدعلي بقّال، ط: ٢، ص ٢٧١ و٢٧٢؛ رسائل في دراية الحديث، إعداد حافظيان البابليّ، ج ١، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

٢. كذا في R و Z. M: الحسنى ولكن الصّواب هو: السيبي.

٣. كذا في R و Z و M.

٤. كذا في R و Z و M.

٥. كذا في M و Z. R: لقلة.

المديد والعيش الرَّغيد وخصّهم بالتّوفيق والتّأييد.

وقد استجزتُ روايةَ الصحيفة السّجّاديّة ـ صلواتُ اللّه علىٰ مَن ألهمها ـ من جدّي العلّامة المجلسيّ ـ طَيَّبَ اللهُ مَضجَعَه ـ في أوّل الصّبا قبل أوان الحلم؛ فأجازني ـ رَحِمَه اللهُ تعالىٰ.

وليَكن هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة[1]، مع تراكم أفواج الهموم وتلاطم أمواج الغموم، والمرجوّ ممّن اطّلع فيه على خللٍ أن يصلحه ويعذرني لأنّ العقول والأذهان تختلّ بورود المصائب والأحزان.

ونرجو من اللّه الكريم الغفّار أن يوفّقني لتأليف كتابٍ مبسوطٍ في بيان أقسامِ الإجازات وأنواعها وتفصيل أحوال مشايخي وسائر ما يتعلّق من الفوائد بكلِّ مقام ـ إن شاء اللّه تعالى ـ؛ إنّه خير موفّق ومعين؛ والحمدُ للّه ربّ العالمين والصّلوٰة علىٰ محمّد وآله أجمعين.

وقد اتّفق تسويد تلك الكلمات في قرية خاتون‌آباد ـ صانَها اللّه عن الفتنة والفَساد ـ في مجالس آخرها بعض أيّام شهر جمادي‌الثانية من شهور سنة ١١٣٨ (ثمان وثلاثين ومأة بعد الألف) من الهجرة المقدّسة، على يد مؤلّفها أحوج المفتاقين إلىٰ رحمة ربّه الغنيّ، محمّدحسين بن محمّدصالح الحسينيّ ـ خصّهما اللّه بالرّحمة يوم لاينفع مال ولا بنون وجعلهما من الّذين لاخوف عليهم ولاهم يحزنون[2].

* * *

[3] ثمّ إنّي بعد ما كنت مقيمًا في قرية خاتون‌آباد ـ صانَها اللّه عن الآفات والبليّات ـ بعد

---

١. «و حيث ذكرنا فيها مناقب بعض مشايخنا [R: مشائخنا] فبالحريّ أن نسمّيها بـ: مناقب الفضلاء، وقد قارب الاسم تاريخه، فإنّ عدد الحروف بحساب الجُمّل ستّ وثلاثون ومأة وألف، وهو وإن نقص، لكن الأمر فيه هيّن» (منه ﷺ).

٢. قارِن: القرءان الكريم: س ٨٨ ى ٢٦.

٣. من هنا لا يُوجد في M و Z، ونقلناه من R.

وقوع الدّاهية العظمىٰ والفرار من أصل البلدة إلى القرية المزبورة، تشرّفتُ بصحبة عاليحضرة المخدوم الأعزّ الأمجد الفاضل الكامل العالم النّحرير، السّيّد السّند الزّاهد البارع العلّامة الغنيّ ذاته الشّريف عن الإطالة في الألقاب والأوصاف، مؤلّف هٰذه الرّسالة البالغة وطالعت هذه الرّسالة ووجدتُ فيها ترجيح القول منه ـ دام ظلّه ـ بجواز إجازة الأطفال والصّبيان ومن دخل في زمرة الطَّلَبَة وإنّي كنت في برهة من سالف الزّمان مشتغلًا بالتّحصيل عند والده العلّامة ـ طيّب اللّه مضجعه ورفع درجته وغيره من العلماء الأعلام ـ؛ اجترئت بالتماس الإجازة منه ـ دام ظلّه العالي ـ لنفسي وولدي الصّغير، نورالدّين محمّد ـ وفّقه اللّه تعالىٰ ـ، فهذا الفاضل الحبر العلّامة تلقّى بقبوله وإن لم أكن أهلًا لها.

كتب بيمناه الوازرة، محمّد شفيع بن نورالدّين محمّد، في شهر ربيع الأوّل سنة ١١٣٩.

جزءٌ من مَجد البَيان في تفسير القُرءان

للمُفسّر الفقيه العارف الشّيخ محمّدحُسين الإصفهانيّ النجفيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ من الكتاب القيّم مجد البيان في تفسير القرءان، لآية اللّه العلّامة العارف الزاهد الشّيخ محمّدحسين بن الشّيخ محمّدباقر الإصفهانيّ النجفيّ ﷺ.

المؤلّف والمؤلّف

أمّا المؤلّف فهو العلّامة الفقيه المفسّر العارف الشّيخ محمّدحسين بن العلّامة آية اللّه العظمى الحاج الشّيخ محمّدباقر النجفيّ الإصفهانيّ، وكانت أمّه بنت العلّامة الفقيه الآية السّيّد صدرالدّين العامليّ.

وُلد ﷺ في مبتدأ عام ١٢٢٦ هـ.ق. بإصفهان وتتلمذ لدى أساتذتها حتّى برع في المقدّمات قبل بلوغ الحُلم، ثمّ حضر على والده في علمَي الفقه والأصول. ثمّ هاجر مع أخويه والعلّامة الفقيه السّيّد محمّدكاظم اليزديّ صاحب العروة إلى النجف الأشرف ـ رزقنا اللّه تعالى زيارتها ـ؛ فأدرك عالي مجلس كبار مشايخ النجف وأعلامها: الرّشتيّ والرّاضي النجفيّ ومحمّدحسن الشيرازيّ. وتتلمذ في الفلسفة على الشّيخ محمّدعلي التُّرك، فاستفاد منه الحكمة المتعالية لصدرالمتألّهين ﷺ.

ثمَّ راجع إلى مولده إصفهان عام ١٢٩٦ هـ. ق. فنشر بساط التدريس والوعظ وإقامة الجماعة ؛ ثمَّ هاجر إلى اللّه ـ سبحانه ـ في عين شبابه، فتفرَّغ للعبادة وتذكية النفس، وأعرض عن مناصبه وترك التدريس إلّا قليلًا لبعض أبنائه وإخوته ؛ واشتغل بالعبادة حتّى حصلت له مقامات عالية وكرامات عديدة ؛ حتّى حُكي عنه أنَّه قال : «ما أذكر من نفسي أنّي عصيتُ اللّه في عمري طرفة عين ! ولَأبرِّء نفسي من التجرّي في البين !».

له آثارٌ ؛ منها : رسالةٌ في أصل البراءة، ورسالةٌ في إثبات إعجاز القرآن، وشرحٌ على شرائع الإسلام، وغيرها من الرسائل. تُوُفّيﷺ في النجف الأشرف عام ١٣٠٨ هـ. ق. بعد أن هاجر إليها للمرّة الثانية، ودُفن في الحرم المرتضويّ المقدَّس ـ أعلى اللّه تعالى قدره[١] ـ.

وله تفسير القرآن الكريم، خرج منه مقدّماته مع تفسير سورة الحمد وتفسير ٢٢ آية من سورة البقرة ؛ وهو يقع في مجلّدٍ كبيرٍ. طُبع سنة ١٣١٣ هـ. ق. بطهران على الحجر، ثمَّ سنة ١٣١٧ هـ. ق. بها على الحجر أيضًا، ثمَّ طُبع سنة ١٤٠٨ هـ. ق. بطهران من قبل مؤسَّسة البعثة ولكن من دون تحقيقٍ يليق بشأن الكتاب.

ثمَّ إنّي اخترتُ من هذا الكتاب القيّم جزءً صغيرًا يرجع إلى تفسير لفظتي «بسم اللّـه» ؛ وهذا نظرًا إلى صغر هذه المجموعة وكثرة الرَّسائل المعدَّة لها.

قد بنيتُ أمر التحقيق على نسخة الأصل الّتي هي بخطِّ يد المؤلّف العظيم ؛ ويجب عليَّ أن أشكر للفاضل الفقيه نجل المصنّف الشّيخ هادي النجفي ـ أدام اللّه عزّه ـ حيث منَّ عليَّ بارسال النسخة من مكتبته الخاصّة العامرة، فله جزيل الشُّكر والثّناء.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٩ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. راجع عنه : «قبيلهٔ عالمان دين»، الفصل الثالث المختصّ بترجَمته، ص ٦٣ ـ ٨٣ ؛ وله ترجمةٌ مفصّلةٌ في «تاريخ علمى واجتماعى إصفهان در دو قرن اخير»، ج ١، ص ٣٠٠ فما بعدها.

[بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم]

[تفسير البسملة من تراثنا الحديثي]

في تفسير الإمام عليه السلام[1] والتوحيد عنه عليه السلام[2] في قوله ـ تعالى ـ: «بسم اللّه ـ إلىٰ آخره ـ»: «هو الّذي يتألّه إليه عند الحوائج والشدائد كلّ مخلوقٍ [و][3] عند انقطاع الرجاء من كلّ من [هو][4] دونه، وتقطّع الأسباب من جميع من سواه. يقول: «بسم اللّـه» أي: أستعين على أُموري كلّها باللّه، الّذي لا تحقّ العبادة إلّا له، المغيث إذا استغيث، والمجيب إذا دُعِي».

قيل: «معنى «يتألّه إليه»: يفزع ويلتجأ إليه».

وفي روايةٍ عنه عليه السلام: «يعني[5]: بهذا الاسم أقرأ و[6]أعمل هذا العمل»[7].

[القول في معنى الباء ومتعلّقها]

إعلم! /A32/ أنّ حرف الجرّ يدلّ على أنّ له متعلّقًا وليس بمذكورٍ، فيكون محذوفًا، وقرينة

---

١. راجع: التفسير المنسوب إلىٰ الإمام العسكري، ص ٢١، الحديث ٥.

٢. راجع: التوحيد، ص ٢٣٠، الحديث ٥.

٣. الزيادة من «التفسير» المنسوب إلىٰ الإمام.

٤. الزيادة من التوحيد.

٥. المصدر: أي.

٦. المصدر: ـ أقرأ و.

٧. راجع: «التفسير» المنسوب إلىٰ الإمام العسكري، ص ٢٥، الحديث ٧.

تعيين المحذوف هو ما يقع بعده، وهو القراءة والعمل الواقع بعده؛ فيناسب في المقام تقدير «أَقْرَأُ» متأخرّةً عن الجارّ والمجرور، لا القراءة؛ ولا مقدّمًا ـ لوجوهٍ ذكرها المفسّرون ـ.

وفي عطف «أعمل» على «أقرأ» إشعارٌ بأنّ في كلّ مقامٍ يقدّر ما يكون التسمية لأجله. فالمسافر إذا حلّ وارتحل فقال: «بسم اللّه والبركات» كان المعنى: بسم اللّه أحلّ وأرتحل وكذلك. ونظيره قولهم في الدعاء للعرس: «بالرفاء والبنين»؛ أي: بالرفاء أعرست.

وتقدير «القراءة» ونحوها أنسب من الابتداء، ليكون الفعل بتمامه منتسبًا إلى اسم اللّه؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1].

[وجهان في بيان معنى تعلُّق اسم اللّه ـ سبحانه ـ بالقراءة]

وذكروا في معنى تعلّق اسم اللّه بالقراءة وجهين:

تعلّق الكتابة بالقلم، كأنّ فعله لايجيء معتدًّا به إلّا بعد تصديره بذكره، كما رُوي عن النبيّ ﷺ ـ على ما ببالي ـ: «كلّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه باسم اللّه[2] فهو أبترُ»[3].

وتعلّق الدهن بالإنبات في قوله: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[4]؛ أي: متبرّكًا باسم اللّه أقرأُ، كما في قوله: «بالرفاء والبنين» أي: ملتبسًا بالرفاء والبنين أعرستَ. وهذا الوجه أعرب وأحسن عند جماعةٍ.

وعُلّل بوجوهٍ عديدةٍ، من:

كون استعمال «الباء» في الملابسة والمصاحبة أكثر من الاستعانة؛

وأنّ دلالتها على تلبّس إجراء الفعل بالتبرّك أظهر؛

---

١. العلق (٩٦): ١.

٢. المصادر: لايذكر اسم اللّه فيه.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ٧، ص ١٧٠، الحديث ٩٠٣٢؛ بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٢٤٢.

٤. المؤمنون (٢٣): ٢٠.

وأنّ في التبرّك باسم اللّه من التأدّب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة، إذ الآلة لايكون مقصودةً بالذات، واسم اللّه عند الموحّد أهمّ شيءٍ وأقدمه؛

وغيرها من بعض الأمور الاعتباريّة المحضة.

والظاهر أنّ الأوّل هو الظاهر من «الباء» في مثل المقام، وفيه من التأدّب والمناسبة ما ليس في الثاني؛ إذ نهاية أدب العبد غمض العين عن حوله وقوّته، والالتجاء إلى اسم ربّه، والاعتصام والاستعانة به في جميع شؤونه وأفعاله؛ إلى أن يصل إلى مقامٍ يغني عن مشاهدة نفسه فاعلًا ومريدًا، ويرى ذاته فاعلًا ومريدًا باللّه ـ سبحانه ـ. وهذا حقيقة التبرّك باسمه ـ تبارك وتعالى ـ، فإنّه مفتاح نزول البركات عليه، وسببٌ لوصول الفيض عليه في إتمام المقصود، فلايكون الفعل المبتدء به أبتر؛

بخلاف من يرى نفسه مصدرًا لأفاعيله معتمدًا على نفسه وإن تبرّك بذكر اسم اللّه.

ويشهد لذلك الرواية المتقدّمة.

وليس ذكر الاستعانة فيه دليلًا على نفي تقدير القراءة والعمل، بل لعلّه بناءً [على][1] معنى الربط المدلول عليه بكلمة «الباء»، فلاينافي كون متعلّقها هو القراءة والعمل.

ويجوز تقدير «مستعينًا» ـ حالًا من الضمير في «أقرأ» و«أمل» ـ ليكون هو المتعلّق.

وأمّا تعميم المستعان له للأمور كلّها، فيجوز كونه لأجل بيان أنّ جميع الأعمال الّتي يبدء بها باسم اللّه كذلك، فيكون كلّ فردٍ من أفراد البسملة مرادًا بها استعانةً خاصّة، وأن يكون تكميلًا للاستعانة الخاصّة بالحاق جميع ما يشاركها به ليكون أتمّ. وحينئذ فيكون الروايتان متقاربتين في المفاد معتضدتين بالاعتبار.

ولهذا القول حينئذٍ صورةٌ ومعنىً؛

أمّا الصورة: فاظهار أنّي أوجد القراءة والعمل باسم اللّه مستعينًا به ومعتمدًا عليه، لا بأسمائي وصفاتي وحولي وقوّتي ومشيّتي؛

---

١. الإضافة من الطبعة الأولى.

وأمّا المعنى: ففي مقام الحال: كون حال القائل اللجأ والاعتصام باسم اللّه ـ سبحانه ـ، وعدم الاعتماد على نفسه وصفاته؛

وفي مقام المعرفة: العلم بأنّه لايملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا إلا ما شاء اللّه[١]، وأنّه ليس بفاعلٍ شيئًا الآن ولا غدًا إلا أن يشاء اللّه، كما روي في التوحيد[٢] عنه عليه السلام: «إنّ اللّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: يا بن /B32/ آدم! بمشيّتي كنتَ أنت الّذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنتَ أنت الّذي تريد لنفسك ما تريد، وبفضل نعمتي عليك قويت على معصيتي، وبعصمتي وعوني وعافيتي أدّيتَ إليَّ فرائضي، فأنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيّئاتك منّي؛ فالخير منّي إليك بما أوليت يدًا، والشرّ منّي إليك بما جنيتَ جزاءً، وباحساني إليك قويت على طاعتي ـ... الحديث ـ.»

[بيان معنى معنى التّسمية]

وربّما يؤيّد ما ذكر ويوافقه ما رُوي في التوحيد[٣] عن الرضا عليه السلام بعد السؤال عن ترجمة البسملة، أنّه قال: «معنى قول القائل: «بسم اللّه» أي: أسم على نفسي سمةً من سمات اللّه ـ عزّ وجلّ ـ، وهي العبادة.

قال ـ الراوي ـ: فقلت له: ما السمة؟

قال: العلامة».

وعن العيون[٤] والعلل[٥] عنه عليه السلام مثله.

فانّ التسمية بهذه الكيفيّة متحقّقٌ بمقام العبوديّة الّتي هي علامة الربوبيّة ومظهرها، فإنّ

---

١. تلميحٌ إلى كريمة ١٨٨ الأعراف.

٢. راجع ـ مع تغييراتٍ ـ: التوحيد، ص ٣٣٨، الحديث ٦.

٣. راجع: التوحيد، ص ٢٢٩، الحديث ١.

٤. راجع: عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٦٠، الحديث ١٩.

٥. لم أعثر على الحديث في علل الشرائع. نعم! ورد في معاني الأخبار للصدوق نفسه. راجع: المصدر، ص ٣، الحديث ١.

العبوديّة فناءً وتبعيّةً وقابليّةً وسؤالً والتجاءً واعتصامً واستمدادً، والربوبيّة كمال وَجُودٌ وإعطاءً وإمدادً وإيجادً ونفاذ كلمةٍ وتأثيرٍ؛ والأوّل علائم ومظاهر للآخر، والمسمّى بذلك المعنى دالٌّ على ربّه فاعلٌ به، وتاركها كذلك مظهرٌ نفسه في فعله ومحتجبٌ عن ربّه بذاته وصفاته وأفعاله. والعلامة ما كان كاشفًا عن المعنى الّذي هي علامةٌ له، لا حاجبًا ساترًا عنه. فمن وضع السمة على نفسه وسم نفسه بسمة اللّه وعلامته.

[بيان مناط التفرقة بين الوجهين]

ومناط التفرقة بين الوجهين وأصله ومبدئه: أنّ كلّ ممكنٍ زوجٌ تركيبيٌّ ومركّبٌ من وجودٍ ومهيّةٍ، والأوّل هو جهته من ربّه وفعلٌ لربّه، والثاني جهته من نفسه وقابلٌ لفعل الحقّ بمنزلة المادّة والصورة الفعليّتين، وجهة الوجود هو مبدء توجّهه إلى الحقّ، وهو مبدء كلّ خيرٍ؛

وجهة المهيّة نظره إلى نفسه بما هي هي، وهو مناط الاحتجاب عن الحقّ ودعوى الأنانيّة، وهو مبدء كلّ شرٍّ يصدر منه، كما أنّ الجهة الأولى جهة كون الشيء آيةً لربّه وحاكيًا عنه ومظهرًا له، والجهة الثانية مبدء كونه حجابًا له، فإنّه ـ سبحانه ـ تجلّى لخلقه بخلقه واحتجب به عنه؛ كما ورد في كلماتهم عليهم السلام[1].

والتسمية هي نظر الوجود وتوجّهه إلى مبدئه، ومن لواحقه التسمية باللّسان والقلب وغيرهما.

هذا؛ ويحتمل أن يكون المراد من الرواية تعلّق الجارّ والمجرور باسم المقدّر، ويكون الاسم بمعنى السمة والوسم، ليكون ترجمته مطابقة: «أُعلم على نفسي بعلامة اللّه»، ويكون الجملة إنشاءً كالوجه السابق؛ إذ التسمية بنفسها عبادةٌ ويجري فيها نظير ما سبق من المراتب؛ إذ العبوديّة:

فعليّةٌ؛

---

١. كما ورد عن سيّدنا ومولانا عليّ بن موسى الرضا عليه السلام: «... بها تجلّى صانعها للعقول وبها احتجب عن الرؤية». راجع: الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٠٠؛ تحف العقول، ص ٦١؛ التوحيد، ص ٣٨، الحديث ٢.

وحاليّةً؛

وقلبيّةً؛

وعقليّةً؛

وروحيّةً.

ولكلٍّ تسميةً.

وحينئذٍ فيكون أحد المعنيين تفسيرًا ابتدائيًّا، والآخر تفسيرًا لظاهر الظاهر ـ على ما مرّ بيانه في المقدّمة ـ؛ أو أحدهما للبسملة القرآنيّة والآخر لغيرها ممّا يقع في كلمات العباد، لابعنوان كونه قرآنًا.

وعلى ما ذكر يكون المعنى الثاني ذكرًا للمدلول الالتزامي للمعنى الأوّل المراد بالكلام مطابقةً؛ وهذا ممّا يؤيّده ترجيحه.

[تأييد المصنّف قول الكوفيّين في أصل اشتقاق «الاسم»]

ثمّ الرواية الأخيرة يويّد ما ذهب إليه الكوفيّون من كون الاسم أصله: الوسم والسمة، لأنّ الاسم علامةٌ للمسمّى؛ خلافًا للبصريّين، فذهبوا إلى أنّ أصله: السموّ، بمعنى: العلوّ[1]. والمناسبة: أنّ التسمية تنويهٌ للمسمّى وإعلاءٌ له؛

أو: أنّ اللّفظ معرّفٌ للمعنى، والمعرِّف متقدّمٌ على المعرَّف في المعلوميّة، فهو عالٍ عليه. وكلاهما بعيدان وإن كان اشتقاق الأسماء وأسمّي وسمّيت في الجمع والتثنية وبناء الفعل يؤيّده. /A33/

[بيان وجوه تعليق الاستعانة باسم اللّه ـ سبحانه ـ]

ثمّ إنّ في تعليق الاستعانة وما شابهها باسم اللّه ـ سبحانه ـ في البسملة وسائر المقدمات ـ

---

١. راجع: «مغني اللبيب»، ج ١، ص ١١، «الإنصاف في مسائل الخلاف» المسألة الأولى، ج ١ ص ٦.

كقوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾[١]، و﴿قْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[٢]، و﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾[٣]، و﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[٤] وغيرها ـ وجهين:

أحدهما: أن يكون المنسوب إليه هو اللّه ـ سبحانه ـ لا الاسم؛ كقول لبيدٍ:

إلَى الحَولِ ثُمَّ اسمُ السَّلَامِ عَليكُمَا[٥]

وهذا يمكن أن يكون نحو تعظيمٍ في التعبير، كما شاع ذكر الجناب ونحوه عند إرادة العرض على الأكابر، مع أنّ المنسوب إليه هو الكبير بنفسه؛

وأن يكون المراد من الاسم المذكور هو المسمّى ـ كما صرّح به بعضهم في الآية الأولى ـ.

وثانيهما: أن يكون الاستعانة بنفس الاستعانة وما شاكلها، متعلّقةً بنفس الاسم من حيث كون الاستعانة به استعانةً بالمسمّى، وكونه وسيلةً إليه ـ سبحانه ـ، سواءٌ جُعِل الاسم بمعنى اللفظ ـ كما هو المفهوم منه عند العامّة، فيكون إسناد التسبيح والتبارك إليه باعتبار كونه منزّهًا عن الدلالة على ما يشعر بنقصٍ، وكونه موجبًا للبركة لمن واظب عليه، أوذكر اللّه سبحانه به ـ؛

أوعبارةً عن حقيقة ذلك الاسم في عالم الربوبيّة، فإنّ للأسماء حقائق في أعلى درجات عالم الإمكان ـ كما سنبيّنة في خلال التفسير، إن شاء اللّه تعالى ـ. وحينئذٍ فنسبة التنزيه والبركة والاستعانة إليه حقيقةٌ إمكانيّةٌ، يعني في مقام نسبة الأشياء الإمكانيّة بعضها إلى بعضٍ.

---

١. الأعلى (٨٧): ١.

٢. العلق (٩٦): ١.

٣. الرحمن (٥٥): ٧٨.

٤. الواقعة (٥٦): ٧٤، ٩٦؛ الحاقّة (٦٩): ٥٢.

٥. تمامه:

ومن يبك حولًا كاملًا فقد اعتذر

راجع: «ديوان لبيد بن ربيعة» بشرح الطوسي، ص ٧٤.

وهذا الوجه أدلّ على تنزيه الحقّ وتباركه وكونه المستعان به من حذف الاسم وجعل المسمّى متعلّق النسبة.

[أوجه الوجوه عند المصنّف]

ولعلّ أوجه الوجوه أن يقال: لمّا كان ذات الحقّ ـ سبحانه ـ منزّهًا عن تعلّق إدراكنا به، وغيبًا محضًا لايصحّ الإشارة إليه لا عقلًا ولا وهمًا، ظاهرًا لنا بصفاته وأسمائه وأفعاله وآثاره، وكان صفاته الذاتيّة عين الذات الممتنعة عن الإدراك، افتقر الداعي والمستعين والمسبِّح إلى وجهةٍ يتوجّه بها إليه ـ سبحانه ـ من أسمائه الكلّيّة والجزئيّة؛ ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾[1]، بمنزلة القاصر عن مشاهدة الشمس بعينه، المتوسّل إلى ملاحظتها بالماء الصافي، أو المرآة الصافية؛ فإنّ الاسم من حيث إنّه اسمٌ وعلامةٌ للشيء لايُعتبر له استقلالٌ وهويّةٌ، بل يُلاحَظ به المُسمّى ويُجعل آلةً للحاظه. كالناظر إلى الشمس من المرآة والماء، فانّه ينبغي غفلته عن ملاحظة صفات الماء والمرآة، واستغراقه في مشاهدة صفات الشمس الظاهرة له بتوسّط الماء؛ فتسبيحه حينئذٍ لما ظهر في الماء تسبيحٌ للشمس، والماء مظهرٌ لها.

وأمّا من يرى الماء شيئًا مستقلًّا، ويشاهده وصفاته، فهو غير ناظرٍ إلى الشمس، ولا إلى علامته، بل إلى أمرٍ آخر محتجبٍ به عن الشمس.

وكذا المستعين بحقائق الأسماء الإلهيّة أو ألفاظها ومسبِّحها قد يكون مسبِّحًا له ـ سبحانه ـ مستعينًا به بايقاع الألفاظ والحقائق عليه، وهو الموحِّد في ذلك المقام؛

وقد يكون مسبِّحًا للألفاظ والحقائق، ومحتجبًا بها عنه ـ سبحانه ـ، وهو من أخفى أقسام الشرك. ومثالهما: القارىء المشتغل بألفاظ القراءة عن معانيها، والمشتغل بمعانيها عن ألفاظها بحيث ربّما يذهل عن الألفاظ من كونها أشياء في عين نظره إليها من حيث كونها قوالب ومظاهر للمعاني. فلو سألت عن الأوّل عن معنى ما قرأ وفي أيّ مطلبٍ كان لم‌يشعر

---

١. الأعراف (٧): ١٨٠.

بذلك! ولو سألت الثاني عن خصوصيّات الألفاظ والحروف والكيفيّة الّتي وقع عليها إخراج الحروف لم يدر شيئًا منها!!

وإن شئت ظهور الحال لك فاستظهر بحال مطالعة الكتاب عند استغراق النفس في معانيها، وتمام انصراف الفكر إليها؛ فإنّه غافلٌ عن النقوش المكتوبة من حيث صفاتها، بل هي عنده مرآةٌ للمعاني.

وقايسه بحال رجلٍ من العوام /B33/ يريد شراء كتابٍ، فإنّ نظره على النقوش من حيث صفاتها وأنحائها؛ وكذلك المتوجّه إلى اللّفظ والحقيقة تارةً متوجّهٌ إلى أحدهما من حيث كونه شيئًا، وتارةً من حيث كونه اسمًا وعلامةً ومعرّفًا، فيكون متوجّهًا إلى المسمّى بالاسم لا إلى الاسم.

ونظر الموحّدين إلى كلّ شيءٍ من حيث كونه آيةً من آيات اللّه ـ سبحانه ـ، كما أنّ نظر الناقصين إليها من حيث إنّها هي؛ فهو ناظرٌ إلى مهيّاتها، كما أنّ الأوّل ناظرٌ إلى وجوداتها.

[بيان سرّ وقوع بعضهم في الخطأ في هذا المضمار]

ولعلّ ما ذكر من الدقيقة هو الّذي أوقع جماعةً في توهّم أنّ الاسم عين المسمّى؛ واستفاضت الأخبار في ردّه، وردّه الجمهور؛ بل هو كلامٌ لامحصّل له! إلّا أن يريد به ما ذكرناه توسّعًا في التعبير، ومجازًا بعيدًا عن الحقيقة؛ إذ الفرق بيّنٌ بينَ أن يكون الاسم هو المسمّى، وبين إمكان التوجّه بالاسم إلى المسمّى.

هذا تفسير الكلمة باعتبار معناه التركيبي.

[تفسير الاسم باعتبار معاني حروفه]

وأمّا باعتبار معاني حروفه مفردًا ومادّةً لهذه الكلمة، فهو ما رواه في الكافي[1] والتوحيد[2]

---

١. راجع: الكافي، ج ١، ص ١١٤، الحديث ١.

٢. راجع: التوحيد، ص ٢٣٠، الحديث ٢.

والمعاني[١] والعيّاشي[٢] عن أبي عبداللّه عليه السلام في تفسير البسملة: «الباء بهاء اللّه، والسين سناء اللّه، والميم مجد اللّه ـ وفي روايةٍ[٣]: مُلك اللّه ... الحديث ـ».

وروى القمّيّ[٤] بأسانيد متعدّدة جملةً منها معتبرة، عن الباقر والصادق والرضا عليهم السلام مثله بالرواية الأخيرة. وذكره كذلك في التوحيد[٥] ثانيًا في ضمن حديثٍ آخر في ترجمة «البسملة».

وهذه الرواية الّتي رواها أساطين مشائخ الحديث بالطرق المتكثّرة عنهم عليهم السلام في تفسير البسملة موافقةٌ لما رواه في التوحيد[٦] بإسناده عن الرضا عليه السلام: «إنّ أوّل ما خلق اللّه ـ عزّ وجلّ ـ ليعرف به خلقه الكتابة حروف المعجم ـ... إلى أن قال: ـ ولقد حدّثني أبي عن أبيه، عن جدّه عن أمير المؤمنين عليه السلام في «ا، ب، ت، ث» أنّه قال:

الألف آلاء اللّه، والباء بهجة اللّه ـ... إلى أن قال: ـ «س، ش»، فالسين سناء اللّه ـ... إلى أن قال: ـ «م، ن»، فالميم ملك يوم الدين، يوم لا مالك غيره، ويقول ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾، ثمّ تنطق أرواح أنبيائه ورسله وحججه فيقولون: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾[٧]، فيقول ـ جلّ جلاله ـ: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ ـ: لاظلم اليوم ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[٨] ـ... الحديث ـ».

وهذه الرواية تؤيّد الرواية الثانية، كما يؤيّده في ترجمة «الميم» ما رواه فيه[٩] أيضًا بإسناده عن الكاظم عليه السلام أنّه: «قال عليّ بن أبي طالب عليه السلام في جواب اليهوديّ، السائل عن الفائدة في حروف الهجاء بعد أمر رسول اللّه صلى الله عليه وآله إيّاه بجوابه:

---

١. راجع: «معاني الأخبار»، ص ٣، الحديث ١.
٢. راجع: «تفسير العيّاشي»، ج ١، ص ٢٢، الحديث ١٨.
٣. المصادر: وروى بعضهم.
٤. راجع: «تفسير القمّيّ»، ج ١، ص ٢٨.
٥. راجع: التوحيد، ص ٢٣٠، الحديث ٣.
٦. راجع: نفس المصدر، ص ٢٣٢، الحديث ١.
٧. غافر (٤٠): ١٦.
٨. غافر (٤٠): ١٧.
٩. راجع: التوحيد، ص ٢٣٤، الحديث ٢.

ما من حرفٍ إلّا وهو اسمٌ من أسماء اللّه ـ عزّ وجلّ .... إلى أن قال : ـ وأمّا الميم : فمالك الملك ـ.... الحديث ـ ».

وما رواه[١] أيضًا بإسناده عن أمير المومنين عليه السلام أنّه : «سأل عثمان بن عفّان رسول اللّه صلى الله عليه وآله عن تفسير «أبجد»، فقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : تعلّموا تفسير أبجد، فإنّ فيه الأعاجيب كلّها ؛ ويلٌ لعالمٍ جهل تفسيره !

فقيل : يا رسول اللّه صلى الله عليه وآله، ما تفسير أبجد ؟

فقال : أمّا الألف فآلاء اللّه، حرفٌ من أسمائه ؛ وأمّا الباء فبهجة اللّه ـ.... إلى أن قال : ـ وأمّا الميم، فمُلك اللّه الّذي لايزول، ودوام اللّه الّذي لا يفنى».

وما رواه[٢] عن الباقر عليه السلام في حروف «الصمد» أنّه قال : «وأمّا الميم، فدليلٌ على ملكه، وأنّه المَلك الحقّ لم يزل ولايزال، ولايزول ملكه».

وروى[٣] أيضًا بإسناده عن الباقر عليه السلام في حديثٍ عن عيسى عليه السلام في تفسير «أبجد» : «الألف آلاء اللّه، والباء بهجة اللّه».

ويؤيّد الرواية الأولى ما في «المعاني»[٤] عن الصّادق عليه السلام في ﴿الٓمٓ﴾ في «آل عمران»[٥] من أنّ معناه : «أنا اللّه المجيد»، وفي ﴿حمٓ﴾[٦] من : «أنّ معناه : الحميد المجيد».

[بيان معنى البهجة والبهاء]

والبهجة والبهاء متّحدان معنًى ؛ قال الجوهريّ في «بهج» : /A34/ «عن أبي عبيدة[٧] : البهجة :

---

١. راجع : نفس المصدر، ص ٢٣٦، الحديث ٢.
٢. راجع : نفس المصدر أيضاً، ص ٩٢، الحديث ٦.
٣. راجع : نفس المصدر أيضاً، ص ٢٣٦، الحديث ١.
٤. راجع : «معاني الأخبار»، ص ٢٢، الحديث ١.
٥. وهي الآية الأولى منها.
٦. وهي الكريمة ١ من غافر، فصّلت، الشورى، الزخرف، الدّخان، الجاثية، الأحقاف.
٧. المصدر : ـ عن أبي عبيدة.

الحُسن؛ يقال: رجلٌ ذوبهجةٍ. وقد بَهُجَ ـ بالضمّ ـ بهاجةً، فهو بهيجٌ، قال[١] ـ تعالى ـ: ﴿مِنْ كُلِّ زَوجٍ بَهِيجٍ﴾[٢]. بهِج ـ بالكسر ـ أي: فرح وسرّ، فهو بهِجٌ وبهيجٌ»[٣].

ولعلّ إطلاق البهجة عليه باعتبار انبعاثه كثيرًا من إدراك الكمال والحُسن في نفسه، أو لانبعاثه عن إدراك الشيء الحسن من مرئيٍّ أو مسموعٍ أو غيرهما، فأطلق لفظ الأصل على أثره المتفرّع عليه؛

أو لأنّ الفرح يحدث للبشرة حسنًا وإشراقًا عكس الهمّ والخوف، فيكون من إطلاق لفظ المسبّب على السبب.

ويحتمل كون المعنى الأوّل مأخوذاً من الثاني باعتبار كون الحسن موجبًا للسرور. وربّما يشعر به كلام بعضهم.

وقال في «بهاء»: «البهاء: الحُسن؛ تقول[٤]: بهي الرجل ـ بالكسر ـ وبهُو ـ بالضمّ[٥] ـ فهو بهيٌّ»[٦].

ثمّ ذكر له معنى الخلوّ والتعطيل والفخر أيضًا، وذكر للبهاء من المهموز معنى الأنس[٧]، وأنّ البهاء بمعنى الحسن من بهي الرجل غير مهموزٍ.

وفي مجمع البحرين[٨]: «البهاء: الحُسن والجمال؛ يقال: بهاء الملوك أي: هيئتهم وجمالهم، وبهاء اللّه: عظمته.»

وبالجملة فالظاهر أنّ المراد من البهاء والبهجة هنا هو الحسن، وهو منشأ الأنس الّذي هو معنى المهموز.

---

١. المصدر: + اللّه.
٢. الحجّ (٢٢): ٥؛ ق (٥٠): ٧.
٣. راجع: صحاح اللغة، ج ١، ص ٣٠٠، القائمة ٢.
٤. المصدر: + منه.
٥. المصدر: ـ بالضمّ.
٦. راجع: نفس المصدر، ج ٦، ص ٢٢٨٨، القائمة ١.
٧. راجع: نفس المصدر أيضاً، ج ١، ص ٣٨، القائمة ١.
٨. راجع: «مجمع البحرين»، ج ١، ص ٢٦١.

وأمّا السناء فقال الجوهريُّ: «السنا ـ مقصور ـ: ضوء البرق ـ... إلى أن قال: ـ والسناء من الرفعة[١] ممدودٌ، والسنيّ: الرفيع، وأسناه أي: رفّعه»[٢].

وذكر المعنيان[٣] الطريحيُّ[٤] أيضًا وقال: «في الخبر: «بشّر أمتّي بالسناء» أي: بارتفاع القدر والمنزلة عند اللّه ـ تعالى[٥] ـ».

ويمكن كون الثاني مأخوذاً من الأوّل، لارتفاع ضوء البرق على الأشياء، فشبّه به الشيء الرفيع في رفعته، فأطلق لفظه على الرفعة؛ كـ«السماء» في إطلاقه على ما يقابل الأرض وعلى كلّ عالٍ.

[بيان معنى المجد]

وأمّا المجد، فقال الجوهريُّ: «المجد: الكرم، والمجيد: الكريم، وقد مجُد الرجل ـ بالضمّ ـ فهو مجيدٌ وماجدٌ؛ قال ابن السكّيت: المجد والشرف[٦] يكونان بالآباء، يقال: رجلٌ شريف ماجدٌ: له آباء متقدّمون في الشرف. قال: والحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرفٌ»[٧].

ويشعر ذيل كلامه بخلاف ما حكاه عنه.

وقال الطريحيُّ: «المجد: الشرف الواسع في كلام العرب ـ... إلى أن ذكر عن أبي عليٍّ ـ: أنّ معناه: العلوّ والكمال والرفعة». وذكر أيضًا: «أنّ المجد: الكرم والعزّ، وفي الخبر: «المجد حمل المغارم وإيتاء المكارم»؛ ورجلٌ ماجدٌ: كريمٌ شريفٌ»[٨].

---

١. المصدر: + والشرف.
٢. راجع: صحاح اللغة، ج ٦، ص ٢٢٨٣، القائمة ٢.
٣. كذا فيما كتبه المصنّف بخطّ يده.
٤. راجع: «مجمع البحرين»، ج ٢، ص ٤٣٩.
٥. المصدر: ـ تعالى.
٦. المصدر: الشرف والمجد.
٧. راجع: صحاح اللغة، ج ١، ص ٥٣٣، القائمة ١.
٨. راجع: «مجمع البحرين»، ج ٤، ص ١٧٢.

وعلى هذا فالظاهر أنّ المجد هنا هو العلوّ والعزّ، فيصحّ اتحاده مع الملك؛ إذ حقيقته السلطنة على الشيء والاستعلاء عليه، وإن أخذ الأوّل وصفًا للشيء في حدّ نفسه؛ فلايقال: مجده وعزّه، بخلاف مَجُدَ وعَزَّ الشيء؛ والثاني وصفًا إضافيًّا خاصًّا، فيقال: ملكه، ولا يقال: ملك من دون اعتبار متعلّقٍ إن أخذ الملك مكسورًا، الّذي يعبّر عن صاحبه بالمالك، لا المُلك بالضمّ، الّذي يشتقّ منه الملك.

وذلك لأنّ العلوّ والعزّ لايعقلان ما لم يلاحظ سائر الأشياء ولو إجمالاً ليصدق وصفه بالعلوّ باعتباره؛ ألَا ترى أنّه إذا فرضنا انحصار الموجود في واحدٍ لم يصحّ وصفه بالعلوّ والعزّ ما لم يقايس بسائر الأشياء ولو وهمًا؟ غاية الأمر عدم لزوم ملاحظة أمرٍ خاصٍّ في التوصيف، بل يصحّ اعتباره وصفًا مع ملاحظةٍ إجماليّةٍ، كالمُلك ـ بالضمّ ـ، إذ لايعقل السلطنة بدون فرض الرعيّة، إلَّا أنّه لايلزم ملاحظة شخصٍ خاصٍّ أو أشخاصٍ في التوصيف؛ بخلاف المِلك ـ بالكسر ـ، إذ يُعتبر فيه النسبة الخاصّة ولو حذف من اللّفظ.

وحينئذٍ فالمُلك ـ بالضمّ ـ أقوى أنواع المجد، فيتّحد الروايتان إن أخذنا المُلك بالضمّ، كما يؤيّده الاستشهاد بالأنواع؛ إذ مجد الحقّ أعظم مجدٍ وأقواه بديهةً، ولا مجد فيما يعرفه /B34/ الناس أعظم من السلطنة.

وإن أخذنا المِلك ـ بالكسر ـ فبعد عموم متعلّق الملك يكون بمنزلة التفصيل من الإجمال الّذي يدلّ عليه المجد، فيتّحدان في الحقيقة وإن اختلفا في اللحاظ.

[في بيان معنى اللفظة اشتقاقًا]

وحينئذٍ فنقول في معنى الاشتقاق: إنّ حقائق الأسماء الإلهيّة على نوعين:

إمّا ظاهرٌ من شأنه الظهور؛

أو خفيٌّ من شأنه الخفاء بنفسه وإن ظهر في آثاره؛

والثاني أقرب إلى الحقّ، لكونه مثالًا للحقّ في غيبيّة الذات وظهوره بالآثار، فهو

الرابطة بين الظهور والبطون، وذاته خفيٌّ من طرف الحقّ، وأثره من طرف الخلق، فهو آية الحقّ في الظهور والبطون. فالمطابق له في الألفاظ «الألف» الَّذي أوّل الحروف من حيث أوّليّته وخفائه عن أوائل أسماء اللَّه ـ سبحانه ـ وغيرها، كالبسملة لفظًا وظهوره كتبًا. إلَّا في البسملة حيث أبدل إظهاره بتطويل «الباء» ـ لما ذكروه في موضعه ـ.

ونسبة الكتابة إلى اللّفظ نسبة الجسد إلى الروح، فهو خفيٌّ روحًا وظاهرٌ قشرًا؛

ومن حيث استقامته الَّتي هي الأصل في أشكال الحروف، ككون «الصراط المستقيم» صفة فعل الحقّ؛ ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1]؛ ومن حيث اشتقاق سائر الحروف منه كتبًا.

فهو كالمركز من الدائرة؛ كتوسّط «الصراط المستقيم» بين السُّبُل، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾[2]؛

ولأنَّ مخرجه أقرب من القلب الَّذي هو المبدء الأوّل في عالم الإنسان.

فهو أوّل الحروف مخرجًا، وأبعدها ظهورًا، وأكثرها امتدادًا لجريانه من قريب السرّة إلى الفم، يمرّ على وسط المخارج كالصراط المستقيم؛ ... إلى غير ذلك.

فهو الآلاء بمعنى النِّعَم الباطنيّة الخفيّة.

والأوّل على أقسامٍ ثلاثة:

إمّا أن يكون ظاهرًا بالمرآتيّة المحظة للحقّ، بحيث يكون فاني الهويّة في جنب الحقّ، والاسم المكنون المخزون عنده ـ سبحانه ـ؛

وإمّا أن يكون ظاهرًا بنفسه وهويّته أيضًا؛

وإمّا أن يكون ظاهرًا بنفسه في مظاهره ومظهرًا لها.

والأوّل مرآةٌ ظهر بالمرآتيّة وخفي بنفسه، كالمرآة الصافية الَّتي لا يظهر بصفات

---

١. هود (١١): ٥٦.

٢. الأنعام (٦): ١٥٣.

نفسه للأبصار، وإنّما شأنه إظهار الشيء؛

والثاني مرآةٌ يتعلّق بنفسها الإدراك، ويظهر فيها الصورة على ما هو عليه؛ كأكثر المرائي الصافية؛

والثالث مرآةٌ ضعف مرآتيّته في ظهور نفسه، ومظهر هويّته في صفاته المغايرة، كما هو مرآةٌ فصار مبدءً لظهور الكثرة وخفاء الوحدة الحقيقيّة الّتي هي مرآةٌ له.

ومن البيّن سبق الأوّل على الثاني؛ وسبقه على الثالث.

[تأويل الحرف الأوّل من حروف اللفظة]

فالأوّل هو «الباء» الّذي يتلو «الألف» مرتبةً، ولا يفارقه كتبًا إلّا بانحراف طرفيه وبقاء الباقي بعد الانبساط، وهو بهاء الحقّ ومرآة حسنه ليس لها صفةٌ وراء إظهار حسن الحقّ؛ إذ الحقّ هو الحَسَن المطلق والجميل المطلق، فمرآته مرآة الحُسنِ والبهاء، وهو حقيقة الاسم الحاكي عن صفاته الذاتيّة، وهو متّصفٌ بصفة الفناء؛

فهو خالٍ عن نفسه بخلاف الثاني، وعن سائر الاشياء بخلاف الثالث، ومعطّلٌ عمّا سوى شأن المرآتيّة، فيوافقه المعنى الثاني للبهاء؛

وهو مظهر الفخر الذاتي، فيوافقه المعنى الثالث؛

وهو أصل مقام الأنس المنبعث عن الوصل ـ إذ لا وصل إلّا بالفناء ـ، فيوافقه المعنى الرابع الّذي للبهاء ممدودًا، فهو مبدء البهجة والسرور بالحقّ، الّذي هو السرور الحقّ والبهجه الحقّة؛ إذ لا سرور للعارف إلّا بذلك، وغيره باطلٌ عاطلٌ.

[تأويل الثاني منها]

والثاني هو «السين» الّذي هو «الباء» بزيادة التصرّف في وسطه، وجعله كالطرفين. فصار له أضراسٌ ثلاثةٌ، وهو: سناء الحق، وضوء برقه، ونوره الظاهر بنورانيّته الحاكي عن مبدء /A35 وجوده.

وكما أنّ سناء البرق ظاهرٌ بنفسه، وبكونه شعاعًا للبرق ودالًّا عليه ـ بحيث لا يكاد يفارق أحد اللّحاظين عن الآخر عند إدراكه، ولمعان وظهور للبرق لأمرٌ مغائرٌ له منفصلٌ عنه ـ، كذا سناء اللَّه ظاهرٌ بنفسه وهويتّه مظهرٌ للحقّ وآيةٌ له، لا تغلب أحد اللّحاظين الآخر، وهو لمعان وظهور لفعل الحقّ والمرتبتين المتقدّمتين عليه؛ فكأنّ السابقة برقٌ لا يظهر بهويّته للأبصار بنفسه، واللاحقة ضوؤه الَّذي ظهر بنفسه وأظهر البرق بظهوره.

فكأنّه عبدٌ قائمٌ بصفة العبوديّة المقتضي لملاحظة نفسه وربّه، السابق عليه، فانٍ عن نفسه باقٍ بربّه، وهذا السناء أرفع من جميع الإبداعات الظاهرة، فهو رفعة الحقّ ومظهرها، فيصحّ أخذه بالمعنى الثاني.

[تأويل الثالث منها]

والثالث فهو «الميم» المستدير الحاكي عن معنى دائرة الإمكان، ويقابل «الألف» من حيث إنّ صفته الاستقامة المقابلة للاستدارة، ومن حيث إنّ مخرجه آخر المخارج نزولًا، فيقابل مخرج «الألف»، وهو ملكه ومجده وعلوّه على الأشياء.

وهذا المعنى يقتضي ظهور الأشياء بصفة المقهوريّة والمملوكيّة حتّى يظهر الحقّ فيها بصفة الملكيّة والمالكيّة والعلوّ.

فهو البرزخ الحاكي عن الواجب بهذه الصفات، وعن الممكنات بتلك، والجامع لحقائق الأسماء الإضافيّة.

وقد انضمَّ إلى جهته الَّتي إلى الحقّ، وجهتِهِ في نفسه جهتُهُ إلى الخلق، وباعتبارها أظهر أعيانها بصفاتها، فشهدت لخالقها بأضدادها.

وهو مقام الربوبيّة الفعليّة الّتي تقتضي وجود المربوب.

وليس الغرض من هذا البيان حصر حقائق الأسماء في الحروف الأربعة، بل يشبه أن يكون هو أصول تلك الحقائق، أو الأولى من كلّ نوعٍ من الأنواع ما عدا «الألف»؛ إذ هو الأخير من مقام الغيب، وقبله «الألف» المشار إليه بـ«لام ألف لا»؛ وقبله النقطة.

ويشهد لكثرة الأسماء وتقدّم البهاء عليها دعاء السحر المعروف الوارد في شهر رمضان، حيث قدّم على الأسماء الكثيرة؛ ومنها: الملك، والنور المساوق للسناء في وجهٍ[1].

هذا جملة ما خطر بالبال في ترجمة الجار والمجرور تركيبًا وتحليلًا؛ واللّه العالم!

[في بيان معنى لفظ الجلالة]

وأمّا «اللّه» ففي الرواية السابقة بطرقها: «واللّه إله كلّ شيءٍ»[2].

وفي «التوحيد»[3] عن الإمام العسكري عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ رجلًا قام إليه، فقال: «يا أمير المؤمنين، أخبرني عن «بسم اللّه الرحمن الرحيم» ما معناه؟

فقال: إنّ قولك «اللّه» أعظم اسمٍ من أسماء اللّه ـ عزّ وجلّ ـ، وهو الإسم الّذي لا ينبغي أن يسمّى به غير اللّه، ولم يتسمّ به مخلوقٌ.

فقال الرجل: فما تفسير قوله: «اللّه»؟

قال عليه السلام: هو الّذي يتألّه إليه عند الحوائج والشدائد كلُّ مخلوقٍ عند انقطاع الرجاء من جميع مَن دونه، وتقطّع الأسباب من كلّ مَن سواه. ثمّ قال: وذلك أنّ كلّ مترئّسٍ في هذه الدنيا ومتعظّمٍ فيها وإن عظم غنائه وطغيانه وكثرت حوائج من دونه إليه، فإنّهم سيحتاجون حوائج لا يقدر عليها هذا المتعاظم، وكذلك هذا المتعاظم يحتاج حوائج لا يقدر عليها، فينقطع إلى اللّه عند ضرورته وفاقته حتّى إذا كُفي همّه عاد إلى شركه؛ أمَا تسمع اللّه ـ عزّ وجلّ ـ يقول: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾[4].

---

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٩٤، ص ٣٩٦، «الإقبال»، ص ٣٣.

٢. راجع: الكافي، ج ١، ص ١١٤، الحديث ١، «تفسير العيّاشي»، ج ١، ص ٢٢، الحديث ٢٠.

٣. راجع: التوحيد، ص ٢٣٠، الحديث ٥، وانظر: بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ٢٣٢.

٤. الأنعام (٦): ٤٠ و ٤١.

وفيه[١] أيضًا في حديثٍ أنّه قال أمير المؤمنين عليه السلام: «واللّه معناه: المعبود الّذي يأله فيه الخلق ويؤله إليه، واللّه هو المستور عن درك الأبصار، المحجوب عن الأوهام والخطرات».

ثمّ قال: قال الباقر عليه السلام: «اللّه معناه: المعبود الّذي أله الخلق عن درك ماهيّته والإحاطة بكيفيّته، ويقول العرب: أله الرجل: إذا تحيّر في الشيء فلم يحط به علمًا؛ ووله: إذ فزع إلى شيءٍ ممّا يحذره ويخافه، والإله هو المستور عن حواسّ الخلق ـ... الحديث ـ».

وذكر[٢] في جملةٍ ممّا رواه عنه أنّ: «تفسير الإله /B35/ هو الّذي أله الخلق عن إدراك[٣] ماهيّته وكيفيّته بحسٍّ أو بوهمٍ، لا بل هو مبدعُ الأوهام، وخالق الحواسّ ـ... الحديث ـ».

وفيه[٤] بإسناده عن الحسن بن راشد عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن معنى اللّه، قال: استولى على مادقّ وجلّ».

وفي مجمع البحرين[٥]: «أنّ في الحديث: اللّه معنًى يدلّ [عليه][٦] بهذه الأسماء، وكلّها غيره».

وفي التوحيد[٧] بإسناده عن الصادق عليه السلام: «اللّه مشتقٌّ عن إله، وإله يقتضي مألوهًا».

وفي خطبة الرضا عليه السلام: «له معنى الربوبيّة إذ لامربوب، وحقيقة الإلهيّة إذ لامألوه»[٨].

[بيان اصل كلمة الجلالة]

اعلم! أنّه لاخلاف في أنّ «الالف واللّام» في لفظ الجلالة حرف تعريفٍ في الأصل لا من أصل الكلمة ـ كما مرّ على ما صرّح به بعضهم ـ.

---

١. راجع: التوحيد، ص ٨٩، الحديث ٢.
٢. راجع: نفس المصدر، ص ٩٢، الحديث ٦.
٣. المصدر: درك.
٤. راجع: نفس المصدر أيضاً، ص ٢٣٠، الحديث ٤.
٥. راجع: «مجمع البحرين»، ج ١، ص ٩٤.
٦. الزيادة من المصدر.
٧. راجع: التوحيد، ص ٢٢٠، الحديث ١٣.
٨. راجع: بحار الأنوار، ج ٤، ص ٢٢٩؛ الإحتجاج، ج ٢، ص ٤٠٠؛ الأمالي للطوسيّ، ص ٢٢، الحديث ٢٨.

وذهب الأكثر إلى أنّ أصله «الإلاه»؛

وجوّز سيبويه أن يكون أصله لاهًا من لاه يليه: تستّر واحتجب[١]، وقيل: بمعنى: ارتفع؛ ويبعّده كثرة دوران إله في الكلام واستعمال إله في المعبود، وإطلاقه على اللّه، فهو حينئذٍ كلفظ الناس حيث إنّ أصله «الاناس»، فحذف منه الهمزة وعوّض منه «الألف واللام»[٢] ـ كما عن أبي عليٍّ النحويّ[٣] ـ؛ أو من دون تعويضٍ ـ كما ذكره غيره ـ.

والإله مشتقٌّ من أَلَه ـ بالفتح ـ ألاهةً أي: عبد عبادةً ـ على ما ذكره الجوهريُّ[٤]، ووافقه جماعةٌ ـ.

وعن المصباح[٥]: «أله يأله ـ من باب تعب ـ بمعنى: عبد عبادةً، وتألّه: تعبّد، والإله: المعبود وهو اللّه ـ سبحانه[٦] ـ، ثمّ استعاره المشركون لما عبد من دونه»[٧].

وأجود منه ما ذكره الجوهريُّ من تعليل تسمية الأصنام بالآلهة باعتقادهم أنّ العبادة تحقّ لها، وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم، لا ما عليه الشيء في نفسه[٨].

قيل: «اتّفق القائلون بالاشتقاق على اشتقاقه ممّا ذكر، وأنّه اسم جنسٍ كالرجل والفرس، يقع على كلّ معبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ، ثمّ غلب على المعبود بحقٍّ؛ كما أنّ النجم إسمٌ لكلّ كوكبٍ، ثمّ غلب على الثريّا؛ وكذا السنة على عادم القحط؛ والبيت على الكعبة؛ والكتاب على كتاب سيبويه. وأمّا اللّه بحذف الهمزة فمختصٌّ بالمعبود الحقّ لم يطلق على غيره»؛ انتهى.

---

١. راجع: صحاح اللغة، ج ٦، ص ٢٢٤٨، القائمة ٢؛ تاج العروس، ج ٩، ص ٤١٠؛ شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٣٨٣.

٢. راجع: تاج العروس، ج ٤، ص ٩٩؛ شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٣٨٢.

٣. راجع: صحاح اللغة، ج ٦، ص ٢٢٢٣، القائمة ٢.

٤. راجع: نفس المصدر.

٥. راجع: المصباح المنير، ص ٢٧.

٦. المصدر: + وتعالى.

٧. المصدر: لما عبدوه من دون اللّه ـ تعالى ـ.

٨. راجع: صحاح اللغة، ج ٦، ص ٢٢٢٤، القائمة ٢.

وقيل: «من أَلِه ـ بكسرٍ ـ أي: تحيّر».

وذكر الجوهريُّ أنّ أصله: الوله[1]؛

ورُدَّ بمخالفته لكثيرٍ من كلام أهل اللّغة، والمناسبة ظاهرٌ؛ إذ تحيّرت الأوهام وغمضت مداخل الفكر وعجزت العقول عن إدراكه!

وقيل: «من ألهت إلى فلانٍ أي: سكنت إليه»؛ فالنفوس لاتسكن إلّا إليه، والعقول لاتفق إلّا لديه، ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[2].

وقيل: «من الوله، وهو: ذهاب العقل؛ سواءٌ فيه الواصلون إلى ساحل بحر العرفان، والواقفون في ظلمات الجهالة وتيه الخذلان».

وقيل: «من أله الفصيل: إذا أولع بأمّه؛ لأنّ العباد تتضرّع إليه في البليّات».

وعن الخليل ومتابعيه وأكثر الأصوليّين والفقهاء من العامّة: أنّ اسم الجلالة ليس بمشتقٍّ، أنّه اسم علمٍ له ـ سبحانه ـ؛

واحتجّ لهم بأنّه لوكان مشتقًّا لكان معناه كلّيًّا لايمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه، فلايكون «إلّا اللّه» موجبًا للتوحيد المحض؛

و: أنّ الترتيب العقلي ذكر الذات ثمّ نعته بالصفات؛

و: أنّا نقول: اللّه الرحمن الرحيم العالم القادر، ولانقول بالعكس، فدلّ على أنّه اسم علمٍ؛

و: بأنّه لو كان صفةً وسائر أسمائه صفاتٌ لم يكن للباري ـ تعالى ـ اسمٌ، ولم يبق العرب شيئًا من الأشياء إلّا سمّته، ولم تسمّ خالق الأشياء ومبدعها؟ هذا محالٌ!!

أقول: الّذي يظهر لي في المقام أنّ الإله الّذي هو الأصل في اللّه ـ على ما عرفت، وصرّح به في الرواية المتقدّمة، ويظهر من سائر الروايات أيضًا ـ هو: فِعَالٌ بمعنى مفعولٍ؛ كالكتاب بمعنى المكتوب، من أله بمعنى عبد، كما صرّح به جماعةٌ؛ وأصل

---

١. راجع: نفس المصدر.

٢. الرعد (١٣): ٢٨.

العبوديّة الخضوع والذلّ؛ كما صرّح به الجوهريُّ[١].

وربّما فُسّر بغاية التذلّل، ولعلّه لإنصراف اللّفظ إلى الكامل، فيكون الإله هو: المعبود الّذي لأجله يقع الخضوع والتذلّل الكامل.

[في اعتبار المعبود تارةً مطلقًا وتارةً أخرى مضافًا]

ثمّ إنّ المعبود تارةً يعتبر ويؤخذ بالإضافة إلى شخصٍ خاصٍّ فيقال: معبود زيدٍ؛

وتارةً يؤخذ مطلقًا؛

وعلى الأوّل فلايبعد انصرافه إلى مَن كان مِن شأنه أن يعبده ذلك الشخص، وكان قابلًا لذلك وأهلًا له، /A36/ وإلّا فهو متّخذٌ إلهًا، لا أنّه معبودٌ.

[في أنّ إطلاق المعبود على المخلوق خطأٌ]

ولمّا لم يكن المخلوق أهلًا لذلك في طرف الواقع كان إطلاق الإله والمعبود ـ ولو مقيّدًا ـ على المخلوق المتّخذ معبودًا خطاءً في الإطلاق، لاشتباهٍ في المصداق ـ كما سبق عن الجوهريّ ـ؛

أو مبنيًّا على اعتقاد المخطىء، فيكون إطلاق إله «هذيل» ومعبودهم على الصنم مبنيًّا على اعتقادهم، فيكون المعنى أنّه معبودٌ بزعمهم وعلى حسبانهم. وحينئذٍ فلا مصداق له حقيقةً في نفس الأمر سوى الواحد الحقّ؛ وإطلاقه على غيره مبنيٌّ على الزعم الفاسد.

وأمّا الثاني، فهو إمّا مأخوذٌ بمعنى الشأنيّة والاستحقاق مع قطع النظر عن تحقّق العابد في الخارج؛

أو بمعنى الفعليّة لكلّ مَن سواه استغراقًا، بأن يكون معبودًا مطلقًا يعبده جميع مَن سواه؛

---

١. راجع: صحاح اللغة، ج ١، ص ٥٠٠، القائمة ١.

أو على وجه الاهمال ليصدق على الكلّ أو البعض، فيكون مفاده التوصيف بالمعبوديّة على وجه الإجمال.

وعلى الأوّلين فاختصاصه بالحقّ ظاهرٌ؛ إذ هو الّذي ﴿مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾[1]، و﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[2].

وعلى الثالث، فربّما يستفاد منه العموم باعتبار إفادة حذف المتعلَّقِ العمومَ، وإذا حلّي بـ«الألف واللام» قوي ذلك لاقتضائه الإشارة الّتي هي مدلولها التعييني، ولا يتعيّن المعبود بمعنى الفعليّة من حيث كونه معبودًا إلّا بإضافته إلى العابد، ولاتعيّن لشيءٍ من أفراد العابدين في اللّفظ ـ لتساوي نسبتها إلى اللّفظ، وامتناع الترجّح من غير مرجّحٍ ـ؛ فيتعيّن إرادة الجميع.

والتوصيف بالمعبوديّة المطلقة نظير ما قرّروه في أفادة الجمع المحلّى بـ«اللام» العمومَ في الأصول.

وممّا ذكر ظهر أنّه لاحاجة إلى تقييد «الإله» في كلمة «لا إله إلّا اللّه»، وأنّ الإله معرّفًا بـ«اللام» ظاهر الاختصاص بالحقّ، من وجوهٍ:

من حيث استظهار الشأنيّة والصلاحيّة في جوهر الكلمة من حيث هو؛

ومن حيث خصوصيّة ترك إضافته إلى عابدٍ معيّنٍ؛

ومن حيث تحليته بـ«اللام».

فالإله هو الّذي يعبده بالاستحقاق جميع مَن سواه.

وتأكّد هذه الدلالة عند حذف «الألف» وقطع «همزة» التعريف بصيرورته كالمنسلخ عن الإضافة الخاصّة، وانضمّ إليه كثرة الاستعمال، وهجر غيره حتّى صار كالأعلام الشخصيّة في الاختصاص، بل منها حقيقةً بحسب ظاهر النظر في العرف.

وهذه حكومةٌ بين المثبتين للاشتقاق والقائلين بالعلميّة والإسميّة؛ إذ الوضع العرفي

---

١. الإسراء (١٧): ٤٤.

٢. مريم (١٩): ٩٣.

التارىء على المعنى الأصلي علميٌّ وإن كان مطابقًا للمعنى الاشتقاقي الأصلي من حيث المعنى، لكنّه صار بحيث لا يتبادر منه المعنى الوصفي بحسب العرف، بل يتبادر إلى أذهانهم الذات من حيث هو، أو كاد أن يصير كذلك.

ومثاله لفظ «العلّامة» و«المفيد» و«بحر العلوم» وغيرها من اجتماع الجهتين فيها، وتمحّضها أوّلًا للمعنى الوصفي.

ومن ذلك ظهر معنى تفسير الكلمة بإله كلّ شيءٍ، وأنّه الاسم الّذي لا ينبغي أن يسمّى به غير اللّه، ولم يتسمّ به مخلوقٌ؛ إذ معنى الاسم منحصرٌ به ـ سبحانه، على ما فصّلنا ـ.

[بيان حقيقة العبوديّة]

ثمّ إنّ التذلّل والخضوع ـ الّذي هو معنى المادّة ـ يتحقّق تارةً من حيث استحقاق العابد لذاته الخضوع لمعبوده لذاته وصفاته، فيكون المعبود مستحقًّا للخضوع له بذاته وصفاته، والعبد مستحقًّا للاتّصاف به لذاته، وهذا حقيقة العبادة؛ فاذإعرف ذاته بخواصّ الإمكان ونقائصه وعرف الحقّ باستجماعه لجميع الصفات الكماليّة انبعث له حال الخضوع قلبًا، والطاعة له جوارحًا.

وبهذه الملاحظة فاللّه هو الذات المستجمعة لجميع الصفات الكماليّة؛ إذ لو فقد منها شيئًا لم يكن معبودًا /B35/ بقولٍ مطلقٍ.

[الارتفاع عن الخلق وعن مبلغ مداركهم يكون من صفاته الكماليّة ـ جلّ وعلا ـ]

ومن جملتها أن يكون مرتفعًا عن الخلق وعن مبلغ مداركهم، بحيث يحتجب عنها بغير حجابٍ، ومستورًا عن درك الأبصار ومحجوبًا عن الأوهام والخطرات؛ فيأله الخلق عن إدراك حقيقته،

فيناسب جملةً من مبادي الاشتقاق السابقة، ويوافق جملةً من الروايات المتقدّمة.

وذلك لأنّ المدارك لاتدرك إلّا ما كان واقعًا في عالمها ومشاركًا لها، ومثله لايستحقّ العبادة، وإنّما المتسحقّ هو خالق المدرِك والمدرَك، المنزّه عن صفاتها وشباهتها، وصيرورته في عالمٍ من عوالمها؛ إذ المتماثلين أو المتشابهين أو المتجانسين لايستحقّ واحدٌ منهما العبادة على الآخر، وإنّما المستحقّ القدّوس المطلق المنزّه عن جميع ما ينعت به الخلق.

وأيضًا: الخضوع المطلق إنّما يكون عند من تحيّر فيه إدراك الخاضع؛ إذ التحيّر من أنواع الخضوع والاستكانة، والمدرَك بالاكتناء يسكن الخضوع بعد تمام إدراكه.

وأيضًا: الّذي يحاط به العلم محاطٌ للعالِم، والمحيط أولى بالمعبوديّة من المحاط.

[استيلائه ـ تعالى ـ على جميع ما دقَّ وجلَّ]

ومن جملتها أن يكون مستوليًا على جميع ما دقّ وجلّ؛ إذ لو لم‌يستول على شيءٍ منها لم‌يكن مستحقًّا لعبادته من هذه الحيثيّة، فإنّ المستولى عليه يحقّ له عبادة المستولي دون غيره، فليس معبودًا مطلقًا.

ولعلّ إليه الإشارة بالحديث السابق، لااشتقاق لفظ الجلالة من الاستيلاء؛ إلّا أن يؤوّل بالاشتقاق الكبير، فيكون الغرض بيان المناسبة.

وتارةً أُخرى من حيث طلب شيءٍ بالاستحقاق الذاتيّ من المعبود من مطلوبٍ دنيويٍّ أو معنويٍّ أو أخرويٍّ، أو هرب من شيءٍ مبغوضٍ بأحد الوجوه الثلاثة؛ فالعابد يتألّه إلى مبعوده في حاجته.

والإله المطلق بهذا الاعتبار مَن كان مستوليًا على كلّ شيءٍ دقيقٍ وجليلٍ لايخرج عن حكمه شيءٌ حتّى يصحّ تذلّل كلّ شيءٍ له في كلّ أمرٍ من الأمور المتعلّقة به ـ من مطلوبٍ أو مبغوضٍ ـ على الوجوه الثلاثة؛ حتّى يتذلّل العابد له بالالتجاء إليه في كلّ حاجةٍ.

ومن هنا يتبيّن وجه التعميم في الحاجة والمحتاج في الرواية الأولى، وتفصيله باثبات انحصاره فيه ـ سبحانه ـ، وأنّ من سواه لا يقدر على الكلّ وإن قدر على بعضٍ، بل هو

محتاجٌ أيضًا، والمعبود في كلّ جهةٍ لابدّ وأن يكون غنيًّا من كلّ جهةٍ، إذ عبادة المحتاج للمحتاج سفاهةٌ.

وهذا بحسب ظاهر النظر، وإلَّا فالمحتاج إليه عند العارف ليس إلَّا الحقّ ـ سبحانه ـ، وهو من دونهم وليّ الإعطاء والمنع، وجميع ما سواه يلتجأ به؛

إمّا دائمًا ـ كالعارف ـ؛

وإمّا عند الحاجة ـ كالمؤمنين ـ؛

وإمّا عند الاضطرار ـ كالكفّار ـ؛ كما يشهد له الآية والرواية، وما رواه في «التوحيد»[1] بعد ما قدّمناه في صدر ترجمه البسملة؛ قال: «وهو ما قال رجل للصّادق عليه السلام: يابن رسول اللَّه صلى الله عليه وآله! دلّني على اللَّه ما هو، فقد أكثر عليّ المجادلون وحيّروني!

فقال له: يا عبداللَّه: هل ركبت سفينةً قطّ؟

قال: نعم!

قال: فهل كسر بك حيث لاسفينة تنجيك ولا سباحة تغنيك؟

قال: نعم!

قال: فهل تعلّق قلبك هنالك أنّ شيئًا من الأشياء قادرٌ على أن يخلّصك من ورطتك؟

قال: نعم!

قال الصّادق عليه السلام: فذلك الشيء هو اللَّه القادر على الانجاء حيث لامنجي، وعلى الاغاثة حيث لامغيث».

والظاهر أنّ السبب في ذلك رجوع الكافر حال اضطراره إلى فطرته المحجوبة، وظهور تلك المعرفة وفعليّته.

[الالتجاء والاستغاثة من شؤون العبوديّة]

ولايخفى عليك أنّ الالتجاء والاستغاثة والسؤال والفزع كلّها من شؤون العبوديّة والخضوع

---

١. راجع: «التوحيد»، ص ٢٣٠، الحديث ٥.

والتذلّل، بل هي تذلّلاتٌ وخضوعاتٌ حاليّةٌ، كما أن الاطاعة بالجوارح عبوديّةٌ، بل أغلب النفوس لاتخضع ولاتتذلّل إلّا عند الحاجة ؛ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَن رَّءَاهُ اسْتَغْنَى﴾[1].

فالعبوديّة أصلها الخضوع والتذلّل. ولها أغصانٌ وفروعٌ وآثارٌ يصحّ إطلاق العبوديّة على كلٍّ منها أيضًا.

ألَا ترى أنّ السجدة عبادةٌ جوارحيّةٌ، ولها معنًى قلبيٌّ /A37/ هو السجدة القلبيّة ؟

[«اللّه» هو الاسم الأعظم من أسماء اللّه ـ تعالى ـ]

وبما فصّلنا يتّضح أنّ «اللّه» هو أعظم اسمٍ من أسماء اللّه ـ سبحانه ـ، الحاكية عن صفات الذات وصفات الأفعال في مقام الظهور باعتبار دلالته على المعبوديّة المطلقة، المشتملة على جميع شؤونها من صفات الذات وصفات الأفعال، والعبوديّة مساوقةٌ لعالم الإمكان، وكلّ حادث عبدٌ، ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[2]. والعبوديّة وجهة العبد إلى سيّده، والعابد إلى معبوده، والرابطة والوسيلة، واللّه ـ سبحانه ـ معبودٌ بذاته وصفاته وأفعاله وآثاره. ولو أغمض النظر عن واحدٍ منها لم يكن معبودًا مطلقًا.

فلو خرج عن مدلول كلمة الجلالة اسمٌ من أسمائه الظاهرة لم‌يكن باعتباره معبودًا، فخرج مظاهر ذلك الاسم عن دائرة العبوديّة من حيث كونها مظاهر له ؛ والمعبود المطلق من كان كاملًا في ذاته وصفاته باستجماعه جميع الصفات الجماليّة والكماليّة، الذاتيّة والفعليّة، مرجوًّا عند كلّ ما يُرجى، مخوفًا عند كلّ ما يُخاف، مستحقًّا للمحبوبيّة بجميع الوجوه والحيثيّات، وللحياء منه بجميع الشؤون الموجبة لاستحقاق الحياء منه، متوحّدًا في جميع ذلك، لايشاركه في شيءٍ منها غيره.

فمدلول هذه الكلمة شاملةٌ لمدلول كلّ اسمٍ من الأسماء الظاهرة ؛ فهو أعظم منها وأعمّ.

---

١. العلق (٩٦): ٦ و ٧.

٢. مريم (١٩): ٩٣.

[بيان تقدُّم اسم «اللّه» على جميع الأسماء الحسنى]

ومن هنا يتبيّن أنّه المقدّم عليها معنًى، فهو المستحقّ للتقديم لفظًا يوصف بها، ولا يجرى وصفًا لشيءٍ منها.

[«اللّه» ليس اسماً للذّات المقدّسة]

وممّا ذكرنا ظهر فساد الاستدلال على أنّه لولاه لم يكن مفهومه مانعًا عن وقوع الشركة فيه؛ إذ الاستغراق والشمول لجميع ما سواه يمنع من الشركة فيه، فيكون كلمة التوحيد دالًّا عليه، فكأنّ معناها أنّه لا معبود إلّا المعبود المطلق؛ وبملاحظة الترتيب العقلي لما ذكرنا.

وأمّا الاستدلال بلزوم انتفاء اسم الذات، فمردودٌ بأنّ امتناع وقوع الإدراك على الذات من حيث هي هي ـ الّذي هو الغيب المطلق، ومنقطع الإشارات العقليّة والوهميّة والحسّيّة ـ مانعٌ عن وضع اسمٍ بازائه؛ إذ «كلّ معروفٍ بنفسه مصنوعٌ» ـ كما ورد عنهم[1] عليهم السلام ـ.

وأمّا ما أورده الفاضل النيشابوريُّ في تفسيره من: «أنّ وضع الاسم للذات لاينافي عدم إدراكه كما ينبغي، وإنّما ينافي عدم إدراكه مطلقًا، فيجوز أن يقال: الشيء الّذي يُدرك[2] منه هذه الآثار واللّوازم مسمًّى بهذا اللّفظ؛

وأيضًا: إذا كان الواضع هو اللّه ـ تعالى ـ، وأنّه يدرك ذاته[3] على ما هو عليه، فله أن يضع لذاته اسمًا مخصوصًا لايشاركه فيه غيره حقيقةً»[4]؛

فمدفوعٌ بأنّ جميع أسماء اللّه ـ سبحانه ـ دالّةٌ على الذات من حيثيّةٍ من الحيثيّات السلبيّة والإيجابيّة، أو الإضافيّة، أو المركّبة، ولايكون معانيها عند المدرِك إلّا متميّزةً

---

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٤، ص ٢٢٧؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٩٨؛ الأمالي للمفيد، ص ٢٥٣، الحديث ٤.

٢. المصدر: تدرك.

٣. المصدر: + لامحالة.

٤. راجع: «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، المسألة التاسعة ممّا يتعلّق بتفسير «البسملة»، ج ١، ص ٤٨.

محدودةً متعيّنةً؛ إذ لولا التميّز والتعيين امتنع الإدراك، والمشار إليه بهذه المعاني ليس إلَّا الذات؛ إذ لولاه لم تكن هذه أسماء له، بل لغيره؛ ولم يكن الداعي بها داعيًا له بكلّ معنًى من المعاني المدلول عليها بالأسماء، وجهةٍ يتوجّه بها العبد إلى ذات الحقّ ـ سبحانه ـ. فإذا فرضنا خلوّ المدلول عن وجهةٍ أصلًا لم يقع عليه الإدراك أصلًا، فلا يفهم منه شيءٌ أصلًا، فلم يكن موضوعًا له ـ إذ الوضع تخصيص شيءٍ بشيءٍ بحيث متى أطلق أو أحسّ الشيء الأوّل فهم منه الشيء الثاني ـ.

وإن اشتمل على وجهةٍ على جهة المرآتيّة والمعرِّفيّة للمسمّى فهو شأن كلّ اسمٍ من أسمائه من حيث كونه اسمًا؛ إذ لو لم يكن معرِّفًا ومرآةً لم يكن اسمًا له ـ سبحانه ـ، /B37/ بل اسمًا لغيره؛ فتبصّر!

وحينئذٍ فوضع الحقّ الاسم إن كان لتعريف نفسه لنفسه فهو العالم بنفسه لنفسه، المنزّه عن كونه[1] معرفته بغيره؛ وإن كان لتعريف غيره به فقد عرفت امتناعه؛ فما معنى الوضع المفروض؟!

ونظير هذا الكلام يجري في حقائق الأسماء الإلهيّة، إذ الاسم مخلوقٌ والمخلوق محدودٌ واللَّه ـ سبحانه ـ منزّهٌ عن الحدّ، فلابدّ أن يكون الحقيقة حاكيًا عن الحقّ بما ظهر له من الشأن فقط، فلا يكون اسمًا للذات بما هي هي؛ فافهم!

[تأييد ما اختاره المصنِّف بجملةٍ من الآيات والروايات]

ويؤيّد ما اخترناه في كلمة الجلالة ظاهر قوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾[2]، والأخبار المذكورة أخيرًا.

وأمّا إطلاق المألوه على المربوب مع أنّ المألوه بمعنى المعبود، فكأنّ الوجه فيه إرادة ظهور مظاهر الألوهيّة بمعنى المعبوديّة، ومحالّها ومتعلّقات إشراقها؛ فكأنّ الإله لمّا كان

---

١. كذا فيما كتبه المصنِّف بخطّ يده.

٢. الأنعام (٦): ٣.

بمعنى المعبود بالاستحقاق ـ والاستحقاق بالصفات واقعٌ على الأشياء وقوع الشخص بصورته في المرآة ظاهرٌ بها ـ اشتقّ اسم المفعول منه بهذا الاعتبار، فمعنى المألوه متعلّق الألوهيّة بمعنى المعبوديّة.

وممّا فصّلنا ظهر اندراج سائر الاحتمالات في المشتقّ منه تحت ما ذكرنا على وجهٍ يظهر للمتأمّل فيما ذكر، فلانطيل ببيانها ووجه الجمع بين الأخبار الواردة في ذلك وانطباقها على القواعد اللّفظيّة؛ فلاتغفل!

[في بيان حقيقة اسم الجلالة]

ثمّ اعلم! أنّه يشبه أن يكون حقيقة اسم الجلالة بمعنى الاسم العينيّ الواقعيّ ـ لا اللّفظيّ والكَتْبي ـ هو حقيقة الإمكان والافتقار الذاتي الّذي هو مفتاح خزائن الجود والعطاء بعنوانٍ مطلقٍ؛ إذ «العبوديّة جوهرةٌ كنهها الربوبيّة»[1]، إذ الربوبيّة الذاتيّة معناها ومدلولها، والربوبيّة الفعليّة أمرٌ ظاهرٌ فيها ومتأخّرٌ عنها؛ إذ مرتبة العبوديّة مرتبة القابليّة، والربوبيّة الفعليّة مرتبة الفعليّة، والقابليّة شرط الفعليّة ومعدٌّ لحصوله ـ إذ التربية بعد الوجود المتأخّر عن القابليّة ـ؛ فكأنّ حقيقة هذا الاسم هو القابليّة والإمكان الكلّيّ، الّذي حقّق قابليّات الأشياء وإمكاناتها وافتقاراتها إلى ما ينبغي لها؛ إذ في هذه المرتبة يظهر العبوديّة وقبله لاعبد ولاعبوديّة، ولا يصحّ اعتبار شيءٍ منهما فعلًا؛

وفيها يصحّ اعتبار التذلّل والخضوع، والسؤال والتضرّع بلسان الحال، وامتثال خطاب «كن» بقبول الكون، والتداعي والاتّصاف به؛ وهي الرابطة بين الحقّ والخلق؛ ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلاَ دُعَاؤُكُم﴾[2]؛ ولعلّه المراد ممّا نسب إلى بعض العارفين من أنّه: «إذا تمّ الفقر فهو اللّه»[3]؛ فتبصّر!

---

١. راجع: «الصافي»، ج ٤، ص ٣٦٥، «شرح الأسماء الحسنى»، ج ١، ص ٥.
٢. الفرقان (٢٥): ٧٧.
٣. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٤٠ ـ منسوبًا إلى أهل التصرّف ـ، «شرح الأسماء الحسنى»، ج ١، ص ١٩٨.

[تفسير كلمة «اللّه» باعتبار حروفها]

وأمّا شرح الكلمة باعتبار حروفه؛ ففي «التوحيد»[١] بإسناده عن أبي عبداللّه عليه السلام بعد السؤال عن تفسير «اللّه» في ضمن تفسير البسملة، قال: «الألف آلاء اللّه على خلقه من النعيم بولايتنا، واللام إلزام اللّه خلقه ولايتنا.

قلت: فالهاء؟

قال: هوانٌ لمن خالف محمّدًا وآل محمّدٍ ـ صلوات اللّه عليهم ... الحديث ـ».

ولعلّه اسقط منه «الألف واللام» لخروجهما عن جوهر الكلمة، أو أخذ «اللام» المشدّدة واحدةً، وأسقط «الألف» المتأخّرة عنه إمّا لخروجه عن الحروف الثمانية والعشرين المعروفة، وعدم ظهوره في الكتابة؛

أو عدم قابليّة الرواي لفهمه؛

أو أخذ «اللامين» واحدًا و«الهمزة والألف» واحدًا لعدم تفاوت المعنى بالتكرار.

وقد مرّ في عدّةٍ من الأخبار تفسير «الألف» بآلاء اللّه ـ سبحانه ـ من دون تقييدٍ بخصوص الولاية، ولعلّ التخصيص هنا لأجل كونها أصل النِعَم وغايتها، أو كونها أعظم النِعَم وأخفاها عن الأنظار، فاحتاجت إلى مزيد بيانٍ؛

أو انحصار النعمة الباطنة الخفيّة ـ الّتي أريد من الآلاء ـ بها؛

أو اختصاص الاختصاص بلفظ الجلالة ـ لخصوصيّةٍ تظهر وجهه ممّا نذكره ـ.

وقريبٌ منه الكلام في تفسير «اللام» في بيان معاني الحروف في بعض الأخبار بـ: «اللّطيف بعباده»[٢]؛ وفي بعضٍ آخر تفسيرها بـ: «إلمام أهل الجنّة بينهم في الزيارة والتحيّة والسلام، وتلاؤم أهل النار فيما بينهم»[٣].

---

١. راجع: «التوحيد»، ص ٢٣٠، الحديث ٣.

٢. راجع: بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣١٩؛ «التوحيد»، ص ٢٣٤، الحديث ٢.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٢٩، الحديث ٢٢٦٨٧؛ الأمالي للصدوق، ص ٣١٧، الحديث ٢.

واللّطف الحقيقيّ هو جعله الولاية الّتي هي مساوقةٌ للدين بل هي عينه، وثمرة الولاية /A38 بل ظهورها بآثارها؛ إذ الولاية موجبٌ لتحقّق الألفة والولاية بين الموالين، وهي من آثار ولايتهم عليهم السلام وتوابعها وشؤونها، والتزاور والتحيّة والسلام كلّها من آثار المحبّة والاتّحاد والمؤاخاة الّتي هي من آثار الولاية.

وأمّا تلاؤم أهل النار فمن لوازم عدم قبولهم الولاية؛ قال اللّه ـ سبحانه ـ: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[١].

ولنِعْم ما قيل بالفارسيّة:

جان گرگان وسگـان جـمله[٢] جـداست مـتّحد جـانهای شـيران خـداست[٣]

وأمّا «الهاء» ففي بعض الأخبار المفسّرة للحروف تفسيره بأنّه: «هان علـى اللّـه مَـن عصاه»[٤]. وهو مطابقٌ لما مرّ؛ إذ كلّ معصيةٍ راجعةٌ إلى مخالفتهم عليهم السلام، كما أنّ كلّ طاعةٍ إلى طاعتهم؛ وكلّ معصيةٍ مخالفةٌ لهم، وكلّ مخالفةٍ لهم معصية اللّه ـ سبحانه ـ؛ بل هما متّحدتان معنًى وحقيقةً وإن اختلفا صورةً واعتبارًا.

وفي آخر تفسيره بـ: «هول جهنّم»[٥]؛

وفي ثالثٍ بـ: «هاء الهاوية»[٦]؛ قال عليه السلام: «فويلٌ لمن هوى في النار»[٧].

وهذان غايتان لهوان العبد على اللّه ـ سبحانه ـ، وثمرتان له؛ فإنّ من هان عليه هنا ترتّب عليه ورود أهوال الآخرة خصوصًا هول جهنّم، وأدّاه الهوان على اللّه إلى دخـول الهـاوية والهويّ في النار.

---

١. الأنعام (٦): ١٥٣.
٢. المصدر: هر يك.
٣. راجع: «مثنوي معنوي»، ج ٢، ص ٣٠٣ البيت ٤١٤.
٤. راجع: بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣١٨.
٥. راجع: نفس المصدر والمجلّد، ص ٣١٦.
٦. راجع: نفس المصدر والمجلّد أيضاً، ص ٣١٧.
٧. راجع: نفس المصدر أيضاً.

فالهوان هو الأصل، وهي آثاره ونتائجه؛ كما أنّ الجنّة أثر كرامة العبد على اللَّه ورضوان اللَّه ـ سبحانه ـ.

[موافقة معنى لفظ الجلالة لحروفها]

وحينئذٍ فنقول: ظهور معنى المعبود الّذي هو معنى كلمة الجلالة بجعل حقيقة الدين الّتي هي الولاية ـ كما أشرنا إليه ـ، والنعيم الحقيقي، وإلزام العباد بقبوله؛ فيترتّب على قبوله جميع الخيرات الحقيقيّة الّتي هي نتائج ذلك النعيم الحقيقي، وجعل الهوان والهلاك والعذاب على من أبى عن قبول الدين.

فهذه أمورٌ ثلاثةٌ وإن كانت بحسب الاعتبار الأوّل أربعةً:

جعل الدين؛

وإلزام العباد على قبوله؛

وما يترتّب على القبول، وما يترتّب على إبائه وإنكاره.

لكنّ الثالث لمّا كان من آثار الدين ـ الّذي هو الأمر الأوّل ـ صحّ تثليثها، وهي مترتبّةٌ بحسب الواقع كترتّب الحروف الثلاثة الدالّة عليه، وهو ظاهرٌ بملاحظة ما مرّ؛ وحينئذٍ فيوافق معنى المادّة ـ أعني: الحروفَ ـ الكلمةَ معنًى وتركيبًا؛ فلاتغفل!

التعريف بمدينة إصفهان

في كتاب «روضات الجنّات في تراجم العلماء والسّادات»

للإمام العلّامة السّيّد محمّدباقر الموسويّ أعلى اللّهُ مقامَه

تحقيق وشرح: الشّريف الفاضل السَّيِّد محمَّدعليّ الروضاتيّ

كلمة المُشرِف

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ صغيرٌ من شرح روضات الجنّات في تراجم العلماء والسّادات، نأتي به هيهنا لما فيه من الدَّقائق والنِّكات العلميَّة، ولاشتماله على ما يرجع إلى إصفهان تاريخيًّا والإشارة إلى بعض أعلامها ووقائعها وغرائب أبنيتها وغيرها ممَّا يرتبط بهذه البلدة المباركة.

وأصل الكتاب للعلَّامة الإمام الفقيه السَّيِّد محمَّدباقر بن السَّيِّد زين‌العابدين الموسويّ الچهارسوقيّ (١٢٢٦ ـ ١٣١٣ هـ.ق.)؛ والشَّرح لحفيده الفقيه بقيَّة‌السَّلف الصَّالحين وفخر الأماثل أستاذي وأحد مشايخي في رواية الحديث العلَّامة آية‌اللّه السَّيِّد محمَّدعليّ الرَّوضاتيّ ـ دام عُلاه وبلَّغه اللّه مبتغاه ـ. فإنَّ الأستاذ قام بتحقيق الكتاب وشرحه ثانيًا ـ بعد أن حقَّقه في عنفوان شبابه وطُبِع على الحجر ـ قبل أربعين سنة، وخرج من الكتاب بتحقيقه وشرحه مجلَّدٌ واحدٌ مليءٌ من الحواشي والتَّعليقات الَّتي زادتْ حُسنَ الكتاب أضعافًا مضاعفةً. ثمَّ منعه ـ دام عزُّه ـ من تتميم عمله بعضُ العوائق؛ ولعلَّ اللّه يوفِّقه لانجازه ليكون ـ كأصل الكتاب ـ منهلًا للمحقِّقين ومشربًا للباحثين.

ثمَّ إنَّ السَّيِّد الأستاذ منَّ عليَّ حيث وافق مبتغاي مِن طبع قسمٍ من الكتاب وشرحه عليه

في هذه المجموعة، وهو جزءٌ من ترجمة «إبراهيم بن محمَّد بن سعيد الثقفيّ الإصفهانيّ»، المبحوث فيه عن إصفهان وتاريخها.

ثمَّ إنَّه ـ حفظه اللَّه ـ قد أدرج في الشرح تعليقاته الغير منشورة والَّتي قام بجمعها منذ أربعين سنة، أي: من حين طبع هذا الجزء إلى الآن؛ فصار بحمد اللَّه ـ تعالى ـ غايةً في الدقَّة والكمال العلميّ؛ وللسَّيِّد الأستاذ منَّا الشُّكر والثَّناء، أدام اللَّه ـ تعالى ـ عزَّه وجعله في حفظه و رعيه.

ونأتي هيهنا بمختصرٍ من «ترجمة المؤلِّف» اقتباسًا من تقديم الأستاذ على القسم المطبوع من الشرح؛ قال ـ حفظه اللَّه ـ:

«السيد محمَّدباقر بن السَّيِّد زين العابدين بن السَّيِّد أبي القاسم جعفر بن السَّيِّد حسين بن السَّيِّد أبي القاسم جعفر بن السَّيِّد حسين الحسينيّ الموسويّ الخوانساريّ الإصفهانيّ ـ رضوان اللَّه تعالى عليهم ـ... انتقل العلَّامة السَّيِّد زين العابدين من خوانسار إلى إصفهان وبقي فيها نحو ثلاثين سنة ... إلى أن تُوفِّي بها عام ١٢٧٥ هـ. ق. ودُفن في تخت فولاد ... أمَّا السَّيِّد المؤلِّف فهو علمٌ من أعلام الدين وأكابر المجتهدين. قال في ترجمة نفسه: [... وُلدتُ... ضحوة نهار الاثنين الثاني والعشرين من صفر المظفَّر سنة ١٢٢٦ في قصبة خوانسار]... ولمَّا ظهر نبوغه في عنفوان شبابه ... أجازه علماء زمانه ... فممَّن كتب له الإجازة العلَّامة الكبير السَّيِّد إبراهيم القزوينيّ ... والده العلَّامة ... السَّيِّد العالم الفاضل السَّيِّد حسن بن السَّيِّد علي الشهير بالمدرِّس الإصفهاني ... أمَّا الراوون عنه والمستفيدون منه فهم جماعةٌ كثيرةٌ ... أنجب سبعة أولاد صار كلُّ واحدٍ منهم قدوةً بعده يُهتدىٰ بهم ... توفِّي ـ قدَّس اللَّه سرَّه ـ في الساعة الثامنة من ليلة الاثنين الثامن من شهر جُمادى الأولى سنة ثلاث عشر وثلاثمائة بعد الألف في بلدة إصفهان، ودُفن في مزاره المشهور باسمه الآن من مزارات تخت فولاد يزار ويُتبرَّك به ويُقضى عنده الحوائج»[1].

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٨ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
المُشرِف على المجموعة، تلميذ سيِّدنا الشَّارح
مجيد هادي‌زاده

---

١. راجع: شرح روضات الجنّات، تصدير، ص ٧.

[بسم اللّه الرّحمن الرّحيم]

... ثمّ ليعلم أنّ اصبهان كما ذكره النّوويُّ في مهذّب الأسماءِ واللّغات[1]: بفتح الهمزة أشهر منه بكسرها، بل نقل عن صاحب المطالع[2] أنّه قال: [قيّدناها بالفتح عن جميع شيوخنا[3]، وقيّدها أبوعبيد البكريُّ[4] بالكسر[5]؛ وأهل المشرق يقولونه اصفهان بالفاءِ؛ وأهل المغرب بالباء؛ وهي مدينة عظيمة].

ثمّ قال: [قال الإمام الحافظ أبومحمّد عبدالقادر الرّاهاويُّ[6] في كتابه الأربعين الّذي

---

١. كذا في جميع النسخ بخطه وبغير خطه؛ والصحيح تهذيب الاسماء واللغات ونحن نذكر منشأ السهو في تعليقنا على ترجمة النوويّ، فاطلبه في «يحيى بن شرف» في القسم الثانى من باب الياء المثناة.

٢. مطالع الانوار على صحاح الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطّأ ومسلم والبخاريّ وايضاح مبهم لغاتها؛ في غريب الحديث لابن قرقول ابراهيم بن يوسف، المتوفى في سنة ٥٦٩؛ كشف الظنون، ج ٢، ص ١٨١٥، وذكره في وفيات الأعيان، ج ١، ص ٤٥.

٣. قال: ـ «كذا في التهذيب»، أي: قال صاحب المطالع.

٤. هو عبداللّه بن عبدالعزيز البكريّ المتوفى ٤٧٨ الاتى ترجمته في الكتاب، قال في كتابه معجم ما استعجم، ج ١، ص ١٦٣: [اصبهان. بكسر أوله: مدينة معروفة من بلاد فارس، سمّيت بذلك لأنّ أوّل من نزلها اصبهان بن فلوج بن لمطى بن يافث، ونزل أخوه همذان فسمّيت به وكان اسمه. وقيل: سمّيت اصبهان لأنّ «اصبه» بلسان الفرس: البلد، و«هان»: الفرس، فمعناه: بلد الفرسان، ولم يكن يحمل لواء الملك منهم إلّا من أهل اصبهان، لنجدتهم، وكانوا معروفين بالنجدة والبأس والفروسية. ونقلت من خط أبي الفتوح الجرجانيّ أن «اصبه» بالفارسية: العسكر، وأن «هان» معناه: ذاك، فمعنى الاسم: العسكر ذاك. قال: وله حديث يطول ذكره] انتهى، وفي هذا الكلام مواقع للنظر. وراجع اصبهان في كتاب تحفة ذوي الارب.

٥. قال: ـ «كذا في التهذيب» أي: قال صاحب المطالع: وأهل المشرق ....

٦. كذا بخطه، والصحيح: الرهاوي ـ كما في التهذيب، وهو منسوب إلى «الرهاء» بضم أوّله والمدّ والقصر؛ مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام، ذكر ذلك في معجم البلدان، ج ٣، ص ١٠٦، وفيه ترجمة الحافظ عبد القادر بن عبداللّه بن عبدالرحمن الرهاويّ أبو محمد، كما ذكر ترجمته أيضًا أبوشامة المقدسيُّ في تراجم رجال القرنين، ص ٩٠، وكتابه الاربعين مذكور في كشف الظنون، ج ١، ص ٥٦.

أخبرنا به[١] صاحباه جمال‌الدّين وزين‌الدّين: هي من أكبر مدن الإسلام وأكثرها حـديثًا؛ ما خلا بغداد. قال الإمام أبوالفتح الهمدانيُّ النّحويُّ[٢]: ومن المدن العظام: أصبهان ـ بـفتح الهمزة ـ قال: وكان الاسم عربيًّا[٣] فهو مؤلّفٌ من لفظتين ضُمّ أحدهما إلى الآخر، الأوّل منهما فِعلٌ، وهو «أصَّ» من «أصَّت النّاقة، فهي أصوصٌ ـ: إذا كانت كريمة موثّقة الخَلق»[٤]، واللّفظ الثاني اسمٌ، وهو: «بَهانِ» ومثاله «فعال» من قولهم للمرأة: «بهنانة»[٥]، وهي الضّحوك؛ وقيل: الطّيّبة النّفس والرّيح»، فلمّا ضمّ أحد هذين اللّفظين إلى الآخر وسمّي بهما هذا البلد؛ خفّف الأوّل منهما بحذف الصّاد الثّانية لئلّا يجتمع في الكلمة ثقل التّـضعيف والتأليـف، وكأنّـها سمّيت به لطيب تربتها وهوائها[٦]*.

قيل[٧]: ومن جَليّ المناقب أنّها لم‌يتسمّ بها مصر.

وفي تاريخ ابن خلّكان أنّها [من أشهر بلاد الجبال، وإنّما قيل لها هذا الاسم لأنّها تسمّى بالعجميّة «سپاهان»، وسپاه[٨]: العسكر، وهان: الجمع[٩]، وكانت جموع عساكـر الأكـاسرة

---

١. عنه ـ «كذا في التهذيب باثبات عنه بعد به».

٢. هو محمّد بن جعفر بن محمّد الهمذانيّ (بالذال المعجمة)، تأتي ترجمته في ذيل ترجمة مـحمد بـن جـعفر بـن أحمد المعروف بابن حميد الاندلسيّ وفي تعليقاتنا أيضًا، ونقل العبارة صـاحب التهذيب عـن كـتابه اشتقاق أسماء البلدان.

٣. صحيح العبارة ما في التهذيب هكذا: قال فان كان الاسم عربيًا فهو... .

٤. أي: متماسكة قوية، «عن هامش التهذيب».

٥. البهنانة: المرأة الطيبة النفس والارج، كما في الصحاح، وقيل: هي الطيبة الريح الحسنة الخلق السمحة لزوجها، أو: هي اللينة في عملها ومنطقها، وقيل: هي الضحاكة المتهللة الخفيفة الروح: القاموس بشرحه تاج العروس ج ٩، ص ١٤٧.

٦. تهذيب الاسماء واللغات، ج ٢، ص ١٨، ط ٢.

٧. القائل صاحب كتاب محاسن اصبهان وسيأتي تمام كلامه في ص ٣٥٩.

٨. في الوفيات سباهان، بالباءِ الموحدة معرّبة. وجاء في الطبعة المصريّة «سبا» بحذف الهاء، وهو غلط.

٩. هذا غير صحيح، فانّ «هان» في اللغة الفارسية كلمة التنبيه للأمر أو النهي، وجاءت بمعنى نـعم، وأيـضًا للأمـر بالتعجيل؛ كما في فرهنگ آنندراج، والصـحيح أن يـقال: «سـپاه» مـعناه: العسكـر، و«آن»: عـلامة الجـمع. راجع فرهنگ آنندراج، ج ١، ص ١٠١، وانظر ما ذكره النفيسيُّ حول لفظة اصفهان في مجموعته در مكتب استاد، ص ١٧٣.

تجمع[١] إذا وقعت لهم واقعةٌ في هذا الموضع؛ عسكر[٢] فارس وكرمان والأهـواز وغـيرها، فعرّب فقيل: اصبهان. وبناها اسكندر ذوالقرنين[٣][٤].

وفي تصريح خالد الأزهريّ[٥] أنّ وجه تسميتها بهذا الاسم أنّ أوّل من نزلها اصبهان ابن فلوج بن لمطي بن يافث بن نوح عليه السلام.

وقال الفيروزآبادي[٦] إنّ أصل هذا اللّفظ: أصّتْ بَهانِ؛ أي: سَـمِنَت المـليحةُ؛ سـمّيتْ لحسن هوائها وعُذوبة مائها وكثرة فواكهها؛ فخُفّفت[٧]. ثمّ قال: [والصّواب أنّها أعجميّة؛ وقد تُكسر همزتها؛ وقد تبدل باؤُها فاء؛ وأصلها: إسپاهان؛ أي الأجناد؛ لأنّهم كانوا سكّانها؛ أو لأنّهم لمّا دعاهم نُمرود[٨] إلى مُحاربة مَن في السّماء؛ كتبوا في جوابه: إسپاه آن نه كه با خدا

---

١. في الوفيات: تجتمع.

٢. في الوفيات: مثل عسكر... الخ.

٣. في الوفيات: [هكذا ذكره السمعاني] انتهى. وترجمة اسكندر هـذا مـبسوطة فـي دائر مـعارف القرن الرابع عشر، ج ١، ص ٣١١ ـ ٣٢٥ ومعتبس الاثر، ج ٤، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٤ ولغت‌نامه: حرف الالف: اسكـندر... وحـرف الذال: ذوالقرنين. ولاحظ أخبار ذي القرنين أيـضًا فـي بـحار الأنوار، ج ٥، ص ١٥٨، ط ١، وفـهرس الأغـاني، ج ٣، ص ٣٦.

٤. وفيات الاعيان، ج ١، ص ٧٦ في ترجمة الحافظ أبي نعيم الاصبهانيّ.

٥. التصريح: باب ما لاينصرف ـ «النوع الثاني: مـا لاينـصرف مـعرفة ويـنصرف نكـرة» ص ٢٣٣، ط ١٢٧٩ وص ٢٥٥، ط ١٢٨٦. قال الزبيدي في تاج العروس، ج ٤، ص ٣٧١: [والَّذي تميل نفسي إليه ما ذكره أصـحاب السير أنها سميت بأصبهان بن فلوج بن لنطي بن يونان بن يافث. وقال ابن الكلبي: سميت بأصبهان بن الفلوج بن سام بن نوح. وقد أغفله المصنف قصورًا، ولم يتنبه لذلك من تكلم في هذه الكلمة]. أقول: وهكذا نقل ابن الفقيه في مختصر كتاب البلدان أيضًا كلام الكلبيّ وآخره: [وهي صُلحيّة]، كما في قريدة القصر في جداول يتيمة الدهر، ص ٥٥٩، وليراجع ترجمة آكام المرجان، ص ٦٦.

٦. القاموس بمادة (اص)، وراجع شرحه تاج العروس.

٧. فصحفت «خـ لـ». وكذا في هامش «جا» و«طـ»، ولم يتعرض له في التاج؛ بل قال: [فخففت اللفظة بـحذف احدى الصادين والتاء].

٨. نمرود؛ بالضم واهمال الدال واعجامها: اسم ملك من الجبابرة (من الكلدانـيين)، وهـو نـمرود بـن كـنعان بـن سنجاريب بن نمرود الاكبر بن كوش بن حام بن نوح، كما فـي تـاج العـروس، ج ٢، ص ٥١٩، عـن ابـن دحـية في التنوير؛ وأخبار نمرود الاكبر ابن كوش مذكورة في تاريخ الطبري، ج ١، ص ٢٠١، وفي ذيل أخبار ابرهيم عليه السلام أيضًا من ص ١٦٢ إلى ٢٠٠. وراجع: المشجّر الكشّاف، ص ٢٦١؛ صـفة جزيرة العرب، ص ٤٧؛ ذكـر أخـبار اصفهان، ج ١، ص ٤٠.

جنگ كند! أي: هذا الجند ليس ممّن يحارب اللّه. أو مِن أصّت[١]؛ وأصّ بعضهم بعضًا: زحم] إنتهى.

ويقال أيضًا: إنّها من بناء سليمانَ النّبيّ عليه السلام[٢] وقد كان قبلُ بحرًا عظيمًا، فأمر الجنَّ بأن ينقُبوا في نواحيه ليغاض عنه الماء، ففعلوا ذلك بناحيةٍ منه تُدعىٰ بجاوخاني، فجفّت الأرض به وبقيَت ناضرة من الرّباع، تمرّ بصفح الجبل الجنوبيّ منه نهره الكبير المسمّىٰ بنهر زندرود، إلى أن ورد عليه سليمان في موكبه؛ أو راكبًا على بساط جلاله؛ فلمّا رآها وأعجب بمائها وهوائها أشار بها إلى وزيره آصف بقوله بالفارسية؛ وقد كان يتكلّم بلغات عديدة: «آصف؛ هان!»؛ و«هان» بالفارسيّة إشارةٌ إلى المكان القريب؛ يعني: يا آصف! إنّ هذه الأرض هي الّتي أردناها للعمارة. فسمّي لأجل ذلك باصفهان.

وقال صاحب كتاب تلخيص الآثار[٣] عند ذكره: [هو من جملة كبار مُدن الإقليم الرّابع وأعلامها ومشاهيرها؛ طيّبة التربة؛ صحيحة الهواء؛ عذبة الماء. والمدينة القديمة يسمّىٰ[٤] «جيَّ»؛ قالوا: إنّها من بناءِ الاسكندر؛ والمدينة العظمىٰ تسمّى اليهوديّة؛ وذلك أنّ

---

١. كذا جاء «أصت» بالتاء المثناة في القاموس ونُسخ الروضات، عدا «قص» و«مج» ففيهما «أصب» بالباء الموحدة؛ وليس فيهما بعد هذه الكلمة قوله: [وأص بعضهم بعضًا: زحم]. وفي تاج العروس: [أو من أصب، هكذا في سائر النسخ وقد تقدم أنه بمعنى الفرس وبالسين أكثر في كلامهم].

٢. قصص سليمان بن داود عليه السلام مشروحة في: تاريخ الطبري، ج ١، ص ٣٤٤؛ بحار الانوار، ج ٥، ص ٣٤٧ ـ ٣٦٧، ط ١؛ قصص الانبياء للنجار، ص ٣١٧ ـ ٣٤٨.

٣. تلخيص الآثار في عجائب الاقطار لعبدالرشيد بن صالح بن نوري الباكوي، مختصر على ترتيب الاقاليم السبعة. أوله: الحمد للّه ذي العظمة... الخ: كشف الظنون، ج ١، ص ٤٧١. قال عند ذكره لباكويه: [وأهل المدينة على مذهب الشافعي، إنها مولد والدي الامام الفاضل العالم صالح بن نوري، كان مجمع الفضائل، توفي سنة ٧٠٦ عن سبع وسبعين سنة]. راجع دانشمندان آذربايجان، ص ٢٥٥.

٤. الصواب: تسمّى، كما في: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٢٩٦، ط ٢؛ تلخيص الآثار وعجائب الملك القهار: ق ٣٦ و، مصوّرة نسخة باريس. والتلخيص ملخّص آثار القزويني وإن لم يصرّح بذلك مؤلّفه، وينقل عنه الشّيخ الكفعمي رحمه الله في مواضع من كتابه صفوة الصفات في شرح دعاء السمات، الّذي فرغ منه في (٨٧٥). وطبع التلخيص في (١٩٧١م) في مسكو عن نسخة باريس. وانظر كلمة صاحب گلستان ارم، ص ٢١١، ط باكو، ١٩٧٠م، حول الكتاب ومؤلّفه.

بُختَنَصّر [١] أخذ أُسارىٰ بيت المقدس أهل [٢] الحرف والصّناعات؛ فلمّا وصلوا إلى موضع اصفهان ووجدوا مائها وهوائها وتربتها شبيهة بيت‌المقدس اختاروها [٣] للوطن وأقاموا بها وعمروها. بها يبقى التّفّاح غضًّا سنةً والحنطة لا يتسوّس بها؛ واللّحم لا يتغيّر].

إلىٰ أن قال: [بها نوع من الكمّثرىٰ يقال له: ملجى [٤] ليس في شيءٍ من البلاد مثله؛ وصلوا شجرة الكمّثرى بشجرة الخلاف. لصنّاعها يدٌ باسطة في كلّ فنّ؛ وأهلها موصوفون بالشّحّ. بها نهر زندرود؛ وهو موصوف بعذوبة الماء ولطافته؛ يسقي بساتين اصفهان ورستاقها ويَغور في رِمال هناك ويخرج في كرمان على ستّين فرسخًا من الموضع الّذي يغور فيه فيَسقي مواضعَ بكرمان؛ ثمّ يصبّ في بحر الهند] انتهى.

---

١. ملك الكلدانيّين (٦٠٤ ق م ـ ٥٦١ ق م)؛ جاء نسبه في المشجّر الكشّاف، ص ٢٦١ و ق ١٤١ ب، مصورة الخزانة، بهذه الصورة: [الفاجر الكافر بخت نصر بن نيوزرادن سنجاريب بن ريح درنوس بن بالع بن كوش بن حام بن نوح النبيﷺ]. وأخباره في: تاريخ الطبرى، ج ١، ص ٣٨٢؛ بحار الانوار، ج ٥، ص ٣٥٢، ط ١؛ سفينة البحار، ج ١، ص ٦٠. راجع أيضًا: تاج العروس، ج ٣، ص ٥٦٨، بمادة (نصر)؛ المنجد في الادب والعلوم، ص ٦٦. وأورد الطبرى في التاريخ، ج ١، ص ٣٩٢، نسبه بهذا الوجه: [بختنصر بن نبوزراذان بن سنحاريب بن دارياس بن نمروذ بن فالح بن عامر، ونمروذ صاحب ابراهيمﷺ الّذي حاجّه في ربّه].

وفي مقدّمة فيليب حِتّي (ص ث) لكتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ، بهذه الصورة: «نبوخذ نصّر»، وهكذا في الفهرس العامّ لتاريخ مختصر الدول لابن العبريّ، في حرف النون، وهناك بعض أخباره. وراجع أيضًا مجموعه مقالات دكتر محمّد معين، ج ٢، ص ٥٧، فمابعدها.

٢. كذا في آثار البلاد وجميع النسخ عدا «قص» ففيها وفي تلخيص الآثار: من أهل ... .

٣. في الآثار وتلخيصه: فاختاروها.

٤. كذا؛ ولم نعثر على ضبط هذه الكلمة في كتب اللغة. نعم، وجدناها على الصورة أيضًا «مَلَجي» في نسخة قديمة من آثار البلاد للقزويني، والنسخة من مخطوطات خزانة ملك التجار بطهران. ويظهر من ترجمة محاسن اصفهان، ص ١٣٧، أنها بالجيم الفارسية؛ ففيها: [نخست از آثار ونتايج آب و هوا و أنواع فواكه: كه زردآلوى سبزچي؛ وانبرود ملچي كه تناول آن زمين غاذيه را تازه و زنده ميدارد]. ويؤيّد ذلك ما في تحفة المؤمنين، ص ٢٢٣ للحكيم مؤمن، فانه قال عند وصفه الكمثرى: [وبهترين امرود بلاد آذربايجان «سچلي» است]. و«انبرود» و«امرود» كلاهما بمعنى الكمثرى. وجاءت الكملة بصورة «امرود بلخي» في نزهة القلوب، ص ١٤٢، ط بمبئى وص ٣٥، ط طهران، وأيضًا «امرود ملحي» بالميم والحاء المهملة، في هامش النزهة، ط. طهران، عن بعض النسخ. ولا شكّ في وقوع التحريف فيهما. وراجع للتوسّع: الرسالة الثانية، ص ٤١، ط. مسكو، لأبي‌دلف مسعر بن المهلهل الخزرجي؛ غرر أخبار ملوك الفرس وسيرهم، ص ٤١٥، ط باريس، لأبي منصور الثعالبي.

وفي كتاب إصفهان [١] للفاضل الأديب الماهر المفضّل بن سعد بن الحسن المافروخيّ [٢] الإصفهانيّ [٣]: [إصفهان؛ بلدةٌ قد أسنى اللّهُ من أياديه البيض قِسمَها ووفّر من مواهبه الغرّ سهمَها، وصدّر في جريدة البلاد اسمَها، وألحق برسوم الجنان رسمها؛ فلا مَزيدَ عليه [٤] طيبَ بقعة وسَعة رقعة، وزَكاءَ تربة، وصفاءَ طينة، واعتدال هواء، وعُذوبة ماء ونظافةَ أوطان وظرافة قُطّان؛ لكونها في نقطة الاعتدال وحيّز الكمال من الإقليم الرّابع الأوسط من الأقاليم السّبعة [٥] المُجمع على وفور حظّها من النّبل، وكثرة خَلاقها من الفضل؛ وهي بالمعيار

---

١. كذا في النسخ عدا «مج» ففيها بخط المؤلف: «اصبهان» بالموحدة التحتانية. طبع هذا الكتاب بطهران في (١٣٥٢) بعنوان: محاسن اصفهان، تأليف مفضل بن سعد بن الحسين المافروخي الاصفهاني، من علماءِ القرن الخامس من الهجرة. ويليها رسالة الارشاد في أحوال الصاحب الكافي اسمعيل بن عباد. تصدّى لتصحيحه وطبعه ونشره السيد جلال الدين الحسينيّ الطهرانيّ]. ومنه نسخة مخطوطة في الخزانة، وطبعت ترجمته بالفارسية في (١٣٦٨) بطهران والمترجم هو حسين بن محمد بن أبي الرضاء الآوي المذكور اسمه في أعيان الشيعة، ج ٢٧، ص ١٢٧، ترجم المحاسن في (٧٢٩).

٢. لم نعثر على ترجمة مفضل بن سعد هذا، والمافروخيّ نسبة إلى جدّه مافروخ بن بختيار، كما ذكره في كتابه ص ٨ و٩٢ ويأتي أيضًا في جملة ما نقله المؤلف عنه. قال في اللباب في تهذيب الانساب، ج ٣، ص ٨٤: [المافروخي، بفتح الميم وسكون الالف وفتح الفاء وضمّ الراءِ المشددة وسكون الواو وفي آخرها خاء معجمة؛ هذه النسبة الى مافروخ، وهو من الموالي العجم وهو: ماه فروخ؛ فخفف...] الخ. ثم الظاهر أن هذه اللفظة كانت في الأصل مركّبة من كلمتين فارسيتين، هما: «ماه» بمعنى القمر، و«فرخ» بمعنى المبارك.
ثمّ إنّ ابن الفوطيّ (ص ٦٢٤ ـ ٧٢٣) قال في حرف الفاء من تلخيص مجمع الآداب، ج ٤، ص ٢: ٩٨، رقم ١٩٧٠، ط دمشق، ما لفظه: «فخرالدين أحمد بن محمّد بن الحسن بن عبدالرشيد السمنانيّ الفقيه. قرأتُ بخطّه للأديب المفضّل بن سعيد المافروخيّ، في وصف سور اصفهان الّذي أسّسه علاء الدولة:

سور علا قمّة العيّوق ذروته و جاوزت منكب الجوزا مناكبه»

إلى آخره، فراجعه. ويلاحظ أنّ اسم والد الرجل فيه سعيد.

٣. أضاف المؤلف بخطه هنا في «مج» عبارتين هما: [الذاكر زمن تصنيفه ذلك حدود العشرين والاربعمائة] و[وكان في حدود عشرين وأربعمائة]، ولا توجد العبارتان في غيرها من النسخ. وأمّا تاريخ تأليف الكتاب فهو بين خمس وستّين وخمس وثمانين وأربعمائة أيام سلطنة ملكشاه السلجوقي، كما يستفاد من كلماته وأشار إليه صاحبا مقدمتي أصل الكتاب وترجمته الفارسية.

٤. عليها: محاسن.

٥. قال ياقوت في الباب الثاني من مقدمة معجم البلدان، ج ١، ص ٢٥، في ذكر الاقاليم السبعة واشتقاقها والاختلاف في كيفيتها: [وقال حمزة الاصفهاني: الارض مستديرة الشكل، المسكون منها دون الربع، وهذا الربع ←

البرهانيّ والاعتبار القياسي سُرَّةُ الأرض وغُرّتها، وسيّدة البلدان وحُرّتها. وعلى ماروا ه الشّيخ أبو نُعَيْم أحمد بن عبدالله (يعني به الحافظ أبا نعيم المشهور) بإسنادٍ ذكره عن هديّة بن خالد[١]، عن حمّاد بن سلمة في قول اللّه تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ أنّه أجابته أرض إصفهان؛ فَمُ الأرض ولسانُها[٢]. وروى الحسن بن الخوانسار الجُرْباذقانيُّ[٣] باسنادٍ ذكره عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «تداوَوا بماء زَنْدرُود[٤]، فإنّ فيه شفاء كلّ داء»][٥].

إلىٰ أن قال: [لم يتخشّ بها المؤتفكاتُ والزّلازل، ولم يتخوّف فيها الصّواعق والنّوازل،[٦] لم يتغلّب عليها رطوبةٌ كرطوبة طبرستان، ولم يستول عليها يبسةٌ كيبوسة قهستان، ولم يكتنفها برودةٌ كبرودة خوارزم وتركستان، ولم يعتورها حرارةٌ كحرارة عمّان إلىٰ

← ينقسم قسمين: برًّا وبحرًا، ثم ينقسم هذا الربع سبعة أقسام، يسمى كل قسم منها بلغة الفرس «كشخر»، وقد استعارت العرب من السريانيين للكشخر اسمًا، وهو الاقليم، والاقليم اسم للرستاق... الخ]. وقال حمزة في تاريخ سنى ملوك الأرض والأنبياء، ص ٦، ط برلين: [واعلم أن المسكون من ربع الارض على تفاوت أقطاره مقسوم بين سبع أمم كبار، وهم: الصين والهند والسودان والبربر والروم والترك والاريان ... الخ]. وتفصيل الكلام في مقدمة معجم البلدان؛ العبر، ج ١، ص ٤٤ ـ ٤٥؛ صبح الاعشى، ج ٣، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢؛ التنبيه والاشراف، ص ٢٩؛ مروج الذهب، ج ١، ص ٨٦؛ عجائب المخلوقات، ج ٢، ص ٢٥١ وترجمتها ص ٢٢١؛ الحضارة الاسلامية، ج ٢، ص ١، وغيرها.

١. كذا في جميع نسخ الروضات ومحاسن اصفهان والصحيح: «هدبة بن خالد» بضم الهاء وسكون الدال وفتح الباء الموحدة التحتانية، كما في ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٤١، والرجل مذكور في تقريب التهذيب، ص ٥٣٠.

٢. ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٤١، وفيه... أجابه أرض اصبهان، فاصبهان فم الدنيا ولسانها. والآية الشريفة ١١ في سورة فصّلت. وسيأتي الكلام حول لسان الأرض في ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

٣. لم نعرف الرجل، وهو مذكور في المحاسن وترجمتها مكررًا بهذه الصور: الحسين الخوانسالار الجرباذقاني. حسين بن خوانسار الجرباذقاني. حسن بن خوانسار جرباذ، حسين خوانساري جرباذقاني، فراجع فهرس الاسماء فيهما.

٤. كذا في النسخ، عدا «مج» ففيها بخطه «زنّرود» مرسومًا على النون علامة التشديد، وفي المحاسن: زرْنوذ، براء مشددة بين الزاى والنون، راجع التعليقة ١١ في ص ٣٦٠.

٥. محاسن اصفهان، ص ٤ ـ ٥، باختلاف يسير في الالفاظ، ولم نعثر على هذه الرواية في غير كتاب المحاسن.

٦. أسقط المؤلف ههنا بعض العبارات من المحاسن.

تَيغز ومكران. وقال أبو عامر الجرْواآنيُّ، وهو ممّن ذكرهم حمزة الاصفهانيُّ[١] في كتاب إصفهان:

سقى اللّهُ جيًّا إنّ جيًّا لذيذةً من الغيث ما يُسري لها ثمّ يُبكر
فلا بقّه باللّيل[٢] يؤذيك لسعُها لنومٍ، ولا بُرغوثه حين تسهَر
وماءٌ رَكاياها[٣] زُلالٌ كأنّه إذا ما جرىٰ في الحلق ثلجٌ وسكّر

قُبّة الإسلام، وضَرّة مدينة السّلام فأعجبْ بها من قُبّة في القباب، وأحسن بلقبها بين الألقاب. وأصل لفظة اسمها إصفهان: إسفاهان، لأنّه كان عليها في أيّام الفرس گودرزبن كشواز، وهو حينئذٍ يركب في ثمانين أبنًا له فُرسانًا شجعانًا، فضلاً عن حَفَدته وأشياعه وخَوَله وأتباعه، وكلّما ركبوا قيل لهم: إسفاهان، أي الجيوش، فسمّيت به لتداولهم في كلامهم. وقيل[٤]: إنّه لمّا أمر نمرود بنقل الأحطاب إلى الموضع الّذي أراد إحراق إبراهيمﷺ فيه؛ طاوَعَه النّاسُ كلّهم في نقلها غير أهلها، فقيل لهم بعد ذلك: إسْفاهِ آن، أي: جنوده، يعني: جنود اللّه. وقد بلغت فضائلها المشهورة المشهودة وخصائلها المحمودة المعدودة مرتبةً شريفةً ومنزلةً منيفةً؛ لا يجحدها من أُولي الألباب أحدٌ، ولا يدفعها بالرّاح يدٌ. ومن الأخبار الشّاهدة بفضلها على ما بين الخافقين من الأمصار، ووسط المشرقين من الدّيار: ما رُوي عن أُسامَةَ بن زيد، عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: «لو لم أكن من قريش لتمنّيت أن أكون من أبناءِ فارس من إصفهان»[٥]. وما رواه أبوحاتم السّجستانيُّ أنّه قال: «إصفهان؛ سرّة

---

١. حمزة بن الحسن الاصفهاني؛ مورخ أديب صاحب تآليف كثيرة حسنة، منها تاريخ سني ملوك الارض والانبياء، طبع عدّة مرات، وصل فيه إلى سنة (٣٥٠)؛ ولد حدود (٢٧٠) وتوفى حدود (٣٦٠)؛ وأما كتابه تاريخ اصفهان فلم يطلع عليه أحد من الباحثين في الاعصار الاخيرة. قال الوزير القفطي (٥٦٣ ـ ٦٤٦) في وصفه: [وله تاريخ اصبهان وهو من الكتب العفيدة العجيبة الوضع الكثيرة الغرائب]: انباه الرواة، ج ١، ص ٣٣٦. ومن تصانيف حمزة أيضًا: التنبيه على حدوث التصحيف؛ الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، مطبوعان. وله غير ما ذكر.

٢. في المحاسن: [فلا بقة في الليل]، و[لا برغوثة...].

٣. الركية: البئر ذات الماء، ج ج، ص ركايا وركى.

٤. يراجع: سياحتنامهٔ شاردن، ج ٨، ص ١٠٤.

٥. ذكر ذلك أبونعيم في ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٣٩، بثلاثة طريق.

العراق»[١]. وما حدّث عن محمّد بن عبدوس الفقيه أنّه قال: قال لي عيسى ابن حمّاد بن رعبة: «بلغني يا أهل إصفهان! أنّ سهلكم زعفران، وجبلكم عسل، ولكم في كلّ دارٍ عينُ ماءٍ عذب». فقلت: كذلك بلدنا. فقال: «لا أُصدّق، فإنّها هي الجنّة بعينها!»][٢].

ثمّ إلى أن قال: [ويُروىٰ عن أبي هريرة أنّه قال: «لمّا نزلت على رسول اللّه ﷺ هذه الاية: ﴿وَ إِنْ تَتَوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾[٣]؛ قلنا: ا رسول الله! من هؤلاء الّذين إن تولّينا استبدلوا بنا؟ وسلمان الفارسيُّ إلى جنبه. فضرب بيده علىٰ ركبته فقال: هذا وقومه! مرّتين أو ثلثًا، والّذي نفسي بيده لو كان الإيمان يُناط بالثُّريّا لناوله[٤] رجالٌ من الفُرس، أو قال: من هؤلاء». والّذي يدلّ على أنّ النّبيّ ﷺ عنىٰ به أهل إصفهان قولُ سلمان، على ما يرويه عبداللّه بن عبّاس وأبوالطّفيل، قالا: قال سلمان: «أنا من أهل إصفهان من جيّ»[٥]، وأنّ عبداللّه بن عبّاس قال: حدّثني سلمان قال: «كنت من إصفهان من قرية[٦] يقال لها: «جيّ»، فلمّا قدمت يثرب أريد النّبيّ ﷺ رأيت امرأةً اصفهانيّةً قد سبقتني إلى الإسلام، فسألتها عن خبر النّبيّ ﷺ فدلّتني عليه»].

---

١. كذا في نسخ الروضات ومحاسن اصفهان، والصحيح ما في ذكر اخبار اصبهان، ج ١، ص ٤١، باسناده عن الحسن بن أيوب: [ثنا: أبو حاتم السجستاني، قال: سمعت الأصمعيَّ يقول: اصبهان سرة العراق].

٢. محاسن اصفهان، ص ٥ ـ ٦، وهذا النقل موجود في ذكر اخبار اصبهان، ج ١، ص ٣٨، باختلاف يسير في بعض الالفاظ، وأما اسم جد عيسى بن حماد فهو «زغبة» بضم الزاى وسكون المعجمة بعدها موحدة، كما في كتاب أبي نعيم وتقريب التهذيب، ص ٤٠٨. وجاءت بصورتها المغلوطة «رعبة» في جميع النسخ والمحاسن أيضًا.

٣. الآية الشريفة ٣٨ في سورة محمّد.

٤. كذا في جميع النسخ، وجاء في محاسن اصفهان: لتناوله. والحديث مروى في ذكر أخبار اصبهان بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، والكلمة في بعضها «لناله» وفي بعضها «لتناوله»، ورواه السيوطي في تفسيره الدر المنثور، ج ٦، ص ٦٧. وفيه: لتناوله. انظر بيان الحديث في فيض القدير للمناويّ، ج ٥، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣. وليراجع: محبوب القلوب للأشكوريّ، ص ٢١؛ أنيس الأعلام لفخر الإسلام، ج ٢، ص ٩٨؛ بحار الأنوار، ج ٦٧، ص ٦١ ـ ٦٢؛ مستدرك سفينة البحار، ج ٧، ص ١٠٨.

٥. كذا في «طث» وفقًا للمحاسن، وجاء خطأً في سائر النسخ: [أنا من أصل اصفهان يقال لها: جى]. ولعهد النبيّ ﷺ لأخي سلمان الفارسيّ وأهل بيته يراجع مجموعة الوثائق السياسية. ويأتي ذكر عبداللّه بن العبّاس في ذيل ترجمة شريح «رقم ٣٤٩».

٦. ليست «من قرية» في النسخ عدا «طث» زيدت فيها من المحاسن. وانظر بحار الأنوار، ج ٢٢، ص ٣٦١.

ثمّ أخذ في الاستدلال على تعيّن كونه من أهل إصفهان لاغير بما لامزيد عليه**.

وفصّل أسماءَ ماينيف علىٰ ثلثمائة رجل من فقهائها وقرّائها ومحدّثيها وشعرائها وحكمائها وأطبّائها، كما سنشير إلىٰ ذكر جماعة منهم في ذيل ترجمة أبي الحسين أحمد ابن سعد المشتهر بالكاتب الإصبهانيّ، إن شاء اللّه.

وقال: [ومَن قَدَمَ إصفهان من أهل بيت النّبيّ ﷺ ومن أصحابه: أمير المؤمنين الحسن بن عليّ بن أبي طالب ﷺ وعبداللّه بن الزّبير؛ مُجتازين إلىٰ جرجان، وعبداللّه بن عامر بن كويز[1] سبط عبدالمطّلب؛ ومن فضلاء أهل الأدب[2] واللّغة: الأصمعيُّ ومحمّد بن هشام، وذوالرّمّة، والجرميُّ صالح بن إسحق وأبو عمرو[3]، وقطرب التّميريُّ[4]؛ وانّه لم يزل بها أبدالٌ أبرار وصلحاء أخيار].[5]

إلى أن قال: [وحكي عن إبراهيم بن محمّد النّحويّ أنّه قال: خرج قومٌ من اصفهان إلىٰ ذي‌الرّياستين في حوائج لهم، فقال لهم: من أين أنتم؟ قالوا: من إصفهان. قال: أنتم من الّذين لا يزال فيهم ثلثون رجلاً مستجابي الدّعوة[6]. قالوا: وكيف ذلك؟ قال: إنّ نمرود بن كنعان لمّا أراد الصّعود إلى السّماء كتب في البلدان يدعوهم إلى محاربة ربّ العالمين، فأجابوه كلّهم إلّا أهل إصفهان، فحمل منهم ثلثين رجلاً مقيّدين، فلمّا نظروا إلى وجه إبراهيم ﷺ آمنوا به، فقال إبراهيم: ألّلهمّ اجعل أبدًا في إصفهان ثلثين رجلاً يُستجاب دعاؤهم[7]، وقد ضمّن الشّاعر هذا المعنىٰ بقوله:

عَلَتْ إصفهانُ الأرضَ فضلًا مُبيّناً على كلّ صُقعٍ، والطّوائف تشهد

---

١. كذا في النسخ والمحاسن، والصواب «كريز» بكاف مضمومة ثم راء مهملة بعدها ياء مثناة تحتية قبل زاء معجمة، كما في ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٦١، وكتب الرجال.

٢. كذا في جميع النسخ عدا «طث» المصححة على المحاسن ففيهما: ومن الفضلاء وأهل الادب.

٣. كذا في النسخ، والصواب: والجرمي صالح بن اسحق أبو عمر، كما في المحاسن.

٤. كذا في النسخ، وجاء في نسختي المحاسن النمري، بالنون، ولم نعرف وجه هذه النسبة، ولعلّ الصحيح: البصري.

٥. محاسن اصفهان، ص ٣٥ وق ٤٢ آ، من نسخة الخزانة.

٦. كذا في «مح» وذكر أخبار اصبهان ونسخ المحاسن، وجاء في سائر النسخ: مستجابوا الدعوة.

٧. ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٤٠.

ومن فضلها أنّ الخليل دعا لها عليه سلامٌ مادعا متهجّد][1]

الأبيات. ثمّ أخذ في شرح أنّ من خصايص هذه البلدة ومحامدها المعروفة المجرّبة أنّ كلّ حاكم استولىٰ عليها وكان بارًّا بالرّعيّة عدلاً؛ ازداد بهم منزلة وفضلاً، وإن كان سيّءَ السّيرة، ذميم الوتيرة؛ لم يتمّ السّنة من ولايته، ولارأى العزّة في حكومته. ونقل للشّهادة بذلك حكايات طريفة لكثير من الملوك والأُمراء المتقدّمين من زمن نمرود إلى زمان نفسه.

وقال: [وممّا يليق بهذالباب: ما قاله عبدالرّحمن بن زياد لمّا ورد على عليّ بن عبدالعزيز كتابٌ من بعض أصحاب الأخبار بالتّيمُرة[2] من نواحي إصفهان؛ أن ينبىء[3] عن سوء صنيع العامل في الرّعيّة وقد حضره أهل البلد: «أيّها الأمير! أهل هذا البلد أطوع المملكة، وسلاحهم الدّعاءُ، ومن عدل فيهم رأى الزّيادة والّنماء في أسبابه!»، وقولُ خرقولة المجوسيّ من قرية أندا آن[4] للمسمعيّ[5] اذا حضره الوقت

---

١. محاسن اصفهان، ص ٣٥ ـ ٣٦، وقد لخص المؤلف ﷺ بعض العبارات، كما أسقط عدة أبيات.

٢. التيمرة: بضم الميم، قال الهيثم بن عدى: كانت مساحة اصبهان ثمانية فراسخ في مثلها؛ وهى ستة عشر رستاقًا؛ في كل رستاق ثلاثمائة وستون قرية قديمة سوى المحدثة وذكر فيها التيمرة الكبرى والتيمرة الصغرى: معجم البلدان، ج ٢، ص ٦٧.

٣. كذا في النسخ؛ والصواب: ينبئ؛ كما في المحاسن.

٤. أندان: من قرى اصفهان: مراصد الاطلاع، ج ١، ص ١٢٢؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٢٦٠. ينسب إليها أبوالقاسم جابر بن محمد بن أبي‌بكر الاندانى، كان يسكن محلة لنبان ...: معجم البلدان وفي الكتابين أيضًا: [أندوان: قرية من قرى اصبهان في ناحية قهاب، قرب البلد، كبيرة].

٥. المسمعي: «محاسن»، والعبارة في المحاسن المخطوطة هكذا: [وقول حرقولة المجوسى، من قرية أندا آن، اذ حضره الوقت...]، والصواب ما في المتن.

والمسمعي هو عبدالله بن ابراهيم، عامل اصفهان، قال ابن الاثير في الكامل، ج ٨، ص ٥، في حوادث عام ٢٩٥: [وفيها ـ خرج عبدالله بن ابراهيم المسمعي عن اصبهان إلى قرية من قراها مخالفًا للخليفة، واجتمع إليه نحو من عشرة آلاف من الاكراد وغيرهم. فأمر بدرالحمامى بالمسير اليه، فسار في خمسة الاف من الجند وأرسل إليه منصور بن عبدالله بن منصور الكاتب يخوفه عاقبة الخلاف، فصار إليه وأدّى إليه الرسالة، فرجع إلى الطاعة وسار إلى بغداد، واستخلف على عمله باصبهان. فرضى عنه المكتفى بالله].

وتوجد القصة بعينها في: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٤٩؛ صلة تاريخ الطبري، ص ١٣ ـ ١٤، وفيهما: [فرضى عنه المكتفي ووصله وخلع عليه وعلى ابنه]. في الكامل، ج ٨، ص ٢٣، في حوادث عام (٢٩٨): [وفيها ـ توفي ←

الّذي أُرجف[١] فيه بموافاة حامد بن العبّاس[٢] ودخل قلب المسمعيّ منه رعبٌ شديد: «ليت هذا الرّجل دخل إصفهان، فإنّه إن لم يَعدلْ تولّى اللّه قتله، وجرىٰ عليه ما جرىٰ علىٰ من كان قبله!»][٣]

إلىٰ أن قال: [ومن المحاسن الّتي تفرّدتْ رقعتها بمزاها[٤] وتخصّصت حُظّتها بصفاها[٥]: السّور الّتي استحدثها[٦] علاء الدّولة حولَ البلد، وهو زُهاء خمسة عشر ألف خُطوة، سوىٰ

← محمد بن جعفر الفريابي وقنبيح الخادم أمير فارس، فاستعمل عليها عبداللّه بن ابراهيم المسمعي وأضاف إليه كرمان]. في الكامل، ج ٨، ص ٢٨، أيضًا في حوادث عام (٣٠٠): [وفي هذه السنة عزل عبداللّه بن ابراهيم المسمعي عن فارس وكرمان واستعمل عليها بدر الحمامي وكان يتقلد اصبهان، واستعمل بعده على اصبهان عليّ بن وهسوذان الديلمي]. وقريب منه ما في تجارب الامم، ج ٥، ص ٢٦. وفي صلة تاريخ الطبري، ص ٤٨، في حوادث عام (٣٠٥): [وفيها ـ مات عبداللّه بن ابراهيم المسمعي، يوم السبت لتسع ليال بقين من شهر ربيع الاخر ودفن في داره التي أقطعها بباب خراسان، وكان عبداللّه بن ابراهيم المسمعي عاقلًا عالمًا قد كتب الحديث وسمع عن الرياشي سماعًا كثيرًا، وكان حسن الحفظ، وكان ابنه عالمًا الا أنه كان دونه].

١. أرجفت وأرجفت الارض (بصيغتي المعلوم والمجهول): زلزلت.

٢. حامد بن عباس أبومحمد، وزير من عمال العباسيين، كان يلي نظر فارس وأضيفت إليها البصرة، ثم طلب إلى بغداد وولي الوزارة للمقتدر سنة (٣٠٦)، وانتهى أمره بأن عزله المقتدر سنة (٣١١) وقبض عليه وأرسل إلى واسط فمات فيها مسمومًا، وكان جوادًا ممدحًا، من كتابه: ابن مقلة، الأعلام، ج ٢، ص ١٦٦. وأخباره مبسوطة في المنتظم، ج ٦، ص ١٨٠ ـ ١٨٤، ومواضع اخرى منه وفي تجارب الامم، ج ٥، ص ٥٦ وما بعدها، وفيه (ج ٥، ص ١٠٤) أنه توفي ليلة ١٣ من شهر رمضان سنة ٣١١. وخبر ولايته الفارس في: تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٠٠؛ المنتظم، ج ٦، ص ٢٤٠. قال ابن العماد في شذرات الذهب، ج ٢، ص ٢٦٣: [كان يخدمه ألف وسبعمائة حاجب]. انظر أيضًا: الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ١٦٤ ـ ١٦٦ وج ٢، ص ١٣٣؛ الفخري، ص ٢١٩. وعن تاريخ الإسلام، للذهبيّ أن حامدًا هذا أمر بسجن الحسين بن روح ثالث نوّاب الإمام الثاني عشر ﷺ، فحبس خمسن سنين. انظر: تجارب الامم، ج ٥، هامش ص ١٩٥؛ تاريخ الإسلام، ص ٢٤، رقم ٢٨٠، ط تدمري؛ سير أعلام النبلاء، ص ١١، رقم ٢٩٣٢، ط دار الفكر.

٣. المحاسن، ص ٣٧.

٤. كذا في «غف، جا، طل». وفي «مج»: بمزائها. وفي هامش «جا»: (مزا: مفرد المزايا). وفي المحاسن: بمزاياها. وصححت «طث» عليها.

٥. كذا في النسخ، وفي المحاسن بصفاياها.

٦. كذا في النسخ، عدا «طث» ففيها تصحيحًا على المحاسن: [السور الّذي استحدثه علاء الدولة حول البلد]. وعلاء الدولة هذا هو ابن كاكويه الديلمي؛ توفي في المحرم ٤٣٣.

ما أهمله خارجًا عنها، وعطّله[١] منقطعًا منها من[٢] المحالّ المشهورة، مثل: كماآن[٣]، وبراآن[٤] وشنبلان[٥]، وخرجان[٦]، وفرسان[٧]، وباغ عبدالعزيز، وجرواآن[٨]، وإشكهان[٩]، ولنبان[١٠]

---

١. كذا في «مج، جا، طث» ونسختي المحاسن. وفي «غف، طل»: عطلها والصواب ما في المتن.

٢. كذا في «مج، جا، طث» ونسختي المحاسن. وفي «غف، طل»: إلى المحال. وهو خطأ.

٣. لم يذكره ياقوت ولا السمعاني ولا الزبيدي في التاج. وورد ذكره في: ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ١٦و ١٧؛ مجمل التواريخ والقصص، ص ٥٢٤، المؤلف عام ٥٢٠.

٤. براءان ـ بالفتح و ألف و همزة و ألف أخرى و نون: قرية من نواحي اصبهان؛ منها أبوبكر ذاكر بن محمد بن عمر بن سهل الجاري البراءاني. والجار أيضًا من قرى اصبهان: معجم البلدان، ج ١، ص ٣٦٢. وورد ذكر براءان في: صورة الارض، ص ٣٦٤، ط ليدن، لابن حوقل؛ البلدان، ص ٣٩، لليعقوبي، المتوفى سنة ٢٨٤؛ الاصفهان، ص ١٥٢.

٥. كذا في النسخ، عدا «طث» ونسختي المحاسن، ففيها: سنبلان، بالسين المهملة. لم يذكرها ياقوت، وهي الان محلّة مشهورة.

٦. بفتح أوله وقد يضم؛ وتسكين ثانيه ثم جيم وآخره نون. محلّة من محالّ اصبهان. وقال الحافظ أبوالقاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل الاصبهاني الامام: خرجان من قرى اصبهان. وهو أعرف ببلده وأتقن لما يقول. وقد نسب إليها قوم من رواة الحديث منهم: ... الخ؛ معجم البلدان، ج ٢، ص ٣٥٦. وفي اللباب في تهذيب الانساب، ج ١، ص ٣٥٣: [الخرجاني ـ بفتح الخاء وسكون الراء وفتح الجيم وفي آخرها نون بعد الالف وهي محلّة كبيرة باصبهان، وأهل اصبهان يقولون: خورجان، ينسب إليها كثير من العلماء منهم: ... الخ]، وورد ذكر خرجان في شعر الصاحب وذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ١٦ و١٧.

٧. بكسر أوله وسكون ثانيه وآخره نون: من قرى اصبهان، وقاله السلفي بضم الفاء، وقد نسب إليها قوم من أئمة الحديث، منهم: ... الخ؛ معجم البلدان، ج ٤، ص ٢٤٩. وفي اللباب، ج ٢، ص ٢٠٥: [الفرسانى ـ بكسر الفاء أوضمها وسكون الراء وفتح السين المهملة وبعد الالف نون. هذه النسبة إلى فرسان وهى قرية من قرى اصبهان ينسب إليها جماعة؛ منهم: ... الخ]. وقال الزبيدي في تاج العروس، ج ٩، ص ٣٠٠: [فرسان ـ بالكسر ـ قرية باصفهان، منها: ...]؛ وراجع تاريخ أبي نعيم، ج ١، ص ١٧.

٨. الجرواآني ـ بضم الجيم وسكون الراء والالفين المدودتين بعد الواو وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى جرواآن، وهي محلّة كبيرة باصفهان، يقال لها بالعجمية: كرواآن. ينسب اليها: ... اللباب، ج ١، ص ٢٢٣؛ وقريب منه ما في معجم البلدان، ج ٢، ص ١٣٠، الا أنه قال: [وألفين بينهما همزة]، وهذا الضبط مطابق للقاعدة.

٩. لم يذكره السمعاني ولا ياقوت وذكره أبو نعيم وصاحب مجمل التواريخ.

١٠. قال في اللباب، ج ٣، ص ٧٠: [اللنباني ـ بضم اللام وسكون النون وفتح الباء الموحدة وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى محلة كبيرة باصبهان و بها باب يقال له: باب لنبان؛ ينسب إليها جماعة، منهم: ...]. وقريب منه ما في معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٣، الا أنه قال: قرية كبيرة. وورد اسمها في تاريخ أبي نعيم و مجمل التواريخ، ص ٥٢٤، ويأتي ذكر هذه المحلة ومسجدها المعروف في ترجمة حسين بن حسن الديلمانى (رقم ٢٢٠).

وويدآباد[١] حصارًا راسيًا في الثّرىٰ أساسه، وساميًا إلى الثّريا راسه[٢]...، وقد فتح منها أبوابًا اثنى عشر حديديّة، يجوز كلّ واحد منها الفيلة[٣].

[وبلغت من قيمة أسواقها وعظم قدرها...[٤] أنّه وقع التّبايُع وقتًا من الأوقات في أيّام كافي الكفاة على صُندوق من صَناديقها المنصوبة المشبّهة بالدّكّاكين، لا يزيد مساحتُه على كفّ من الأرض بعشرة آلاف درهم! فحُكي ذلك للصّاحب، فقال: «يَحطُّ عنه سوادُ ليلة!». فبقيتْ عليه أيّامًا، إلى حين وفاته فلمّا أن توفي وانمحتْ آيةُ سنّته في حَسم موادّ الأذيّة، وانقلبت رايةُ سيرته في بسط العدل في الرّعيّة؛ تراجَع كلّ تراجُع[٥]، وبادتْ[٦] سُوقها عند التّبايع!

[والجامعان[٧]: الجامع الكبير العتيق[٨] البديع الأنيق، الّذى بنىٰ أصله القديمَ عربُ قرية

---

١. الويذآباذى ـ بكسر الواو وسكون الياء وفتح الذال المعجمة وسكون الالفين بينهما باء موحدة مفتوحة وفي آخرها ذال معجمة ثانية. هذه النسبة إلى ويذآباذ وهى محلة كبيرة على باب اصبهان، منها...: اللباب، ج ٣، ص ٢٨٢، وفي معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٨٦: [ويذ آباد ـ بالذال معجمة، كأنه عمارة ويذ؛ وقد تقدم تفسيره في مواضع. هى محلة كبيرة باصبهان]. وفي تاج العروس، ج ٢، ص ٥٨٤: [ويذآباد ـ بالذال فيهما: محلة كبيرة باصبهان، ينسب إليها أبومحمد...] وهى اليوم من المحالّ المشهورة.

٢. المحاسن، ص ٨١؛ ثم ضرب المؤلف هنا عن عدة أسطر من عبارة المحاسن صفحًا، وقال نقلا: وقد فتح ... .

٣. كذا في النسخ؛ وفي المحاسن: كل التراجع.

٤. كذا في النسخ؛ وفي المحاسن: بارت. وهو الاصح. يقال: بارت السوق؛ أو السلعة: كسدت.

٥. وعلو خطرها وجلالة أمرها أنه وقع التبايع: ... المحاسن، ص ٨٤.

٦. عطف على السور. «بخطه على هامش (جا)». ولفظ المحاسن هكذا: [والجامعان الكبير العتيق...].

٧. انظر وصف الجامع الكبير باصبهان في ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ١٧ ـ ١٩؛ سفرنامهٔ ناصر خسرو، ص ١٣٨، ط برلين / ص ١٢٣، ط طهران، شاهده في رحلته إلى اصفهان عام ٤٤٤؛ مجمل التواريخ والقصص، ص ٥٢٤؛ ترجمة محاسن اصفهان، ص ٦١ ـ ٦٢؛ سفرنامه شوالیه شاردن، ص ٣٦ و ١٠٤ ـ ١٠٧، ط اصفهان؛ ايران وكلده، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٣؛ سفرنامهٔ اوژن فلاندن، ص ١٣٥ ـ ١٢٣؛ راهنماى أبنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ١٨ و ٣٦؛ گاهنامهٔ ١٣١٦، ص ١١٥ ـ ١٢٣؛ اصفهان، ص ٨٨ ـ ١٠٠؛ تاريخچهٔ أبنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ١٣٤ ـ ١٤٥؛ الفنون الاسلامية، ص ٢٠٨؛ ومواضع من الفنون الايرانية في العصر الاسلامي وترجمتها صنايع ايران بعد از اسلام. ويأتي البحث عن الجامع القديم وبعض الأبنية القديمة باصفهان في ترجمة العلّامة الحلّي «رقم ١٩٨»، وراجع كتاب المنتظم لابن الجوزيّ، ج ٩، ص ٢٢٤.

طهران[١] وهم التّيم[٢]، ثمّ لمّا اتّسعت البلدة بإضافة القرى الخمسة عشر إليها؛ أضاف إليها الحصيب ابن سلم[٣] البقعةَ المعروفة بحصيب آباد. ثمّ أُعيدَ في أيّام المعتصم سنة ستّ

---

١. كذا في النسخ وترجمة محاسن اصفهان، ص ٦٢، وذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ١٧. وجاء في نسختي المحاسن: طيران؛ بالياء المثناة التحتية مكان الهاء.

قال ياقوت: [طهران؛ بالكسر ثم السكون وراء وآخره نون، وهي عجمية؛ وهم يقولون: تهران لان الطاء ليست في لغتهم. وهي من قرى الريّ بينهما نحو فرسخ... وطهران أيضًا، من قرى اصبهان؛ خرج منها أيضًا جماعة من المحدثين؛ منهم: ...]: معجم البلدان، ج ٤، ص ٥١ ـ ٥٢. وفيه أيضًا وصف قرية «طيرا» من قرى اصبهان. أما الان فتعرف القرية «تيران آهنگران». وهذه القرية غير «بلوك تيران» المذكور في الاصفهان، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

٢. قال أبونعيم: [وأما تمصير البلد المسمى باليهودية؛ فمصّرها أيوب بن زياد في خلافة أبي جعفر المنصور في سنة نيف وخمسين ومائة من الهجرة... فنزل قرية خشينان وبنى قصرًا على شاطىء نهر فرسان، ثم بنى بحذائه مسجدًا ذا مقصورة هي باقية إلى اليوم ووضع فيه المنبر... إلى أن سخط المهديُّ على أيوب بن زياد؛ فحمل إلى الحضرة وحبس. فاجتمع عرب قرية طهران، وهم التيم، على بناء مسجد جامع واسع، ينقلون إليه منبر مسجد أيوب بن زياد، وكان موضع صدر الجامع المسقف إلى وراء السقاية طرارًا لصخر بن سنان، وأرض مريكة لزيارة بطهران، فوهبه للجامع، فنقل المنبر إليه في سنة ست وخمسين ومائة في امارة هانئ بن أبي هانئ بعد تمصير أيوب بن زياد اليهودية بخمس سنين]: ذكر أخبار اصبهان، ص ١٦ ـ ١٧. وقال ابن الاثير في اللباب، ج ١، ص ١٩٠: [التيمي ـ بفتح التاء المثناة من فوقها وسكون الياء المثناة من تحتها وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى عدة قبائل اسمها تيم، فالاول: تيم قريش...] الخ. وقال اليعقوبي في البلدان، ص ٣٨ ـ ٣٩: [ولاصبهان مدينتان يقال لاحداهما: جي، والمدينة الاخرى يقال لها: اليهودية. وأهلها أخلاط من الناس وعربها قليل؛ وأكثر أهلها عجم من أشراف الدهاقين. وبها قوم من العرب؛ انتقلوا إليها من الكوفة والبصرة، من ثقيف، وتميم، وبني ضبة، وخزاعة، وبني حنيفة، ومن بني عبدالقيس وغيرهم].

٣. كذا في النسخ، وفي المحاسن المطبوعة: [باضافة القرى الخمسة عشر الخصيب ابن مسلم البقعة المعروفة بخصيب آباد]. وفي: ترجمة المحاسن ومجمل التواريخ والقصص، ص ٥٢٤: الخصيب بن سلم، وخصيب آباد.

قال أبو نعيم بعدما سلف من كلامه: [وقيل: ان أول مسجد بني باليهودية: مسجد بمحلة باذانه. ينسب إلى الوليدبن ثمامة، وكان أمير اصبهان. والصحيح أن مسجد «خشينان» أول مسجد كبير بني باصبهان، بناه أبو خناس، مولى عمر بن الخطاب في خلافة علي بن أبي طالب رضي اللّه عنهما. واتسمت اليهودية بعد بناء جامعها بصحراء خمس عشرة قرية انضافت رقعتها إلى اليهودية، وهي: باطرقان، وفرسان، ويوان، وخرجان، وفلفلان، وسنبلان، وفراءان، وكماءان، وجوزدان، ولنبان، واشكهان، وجرواءان، وخشينان، وبروسكان، وفابجان. فلما اتسعت اليهودية اجتمع الناس لتوسيع المسجد وزادوا فيه. أضاف إليه الخصيب بن سلم الارضين المسماة بخصيباباذ]. وراجع مجمل التواريخ والقصص، ص ٥٢٤.

وعشرين ومائتين[١]. ثمّ زاد فيه أبو عليّ بن رُسْتُم[٢] في خلافة المقتدر. فصار أربع أدور،

---

١. قال أبو نعيم بعد كلامه الّذي قدمناه: [ثمّ اعيد بناء المسجد في خلافة المعتصم وامارة يحيى بن عبداللّه بن مالك الخزاعي المرة الثانية في سنة (ست) وعشرين ومائتين].

٢. قال أبونعيم بعد ما سبق من كلامه: [ثم زاد فيه أبو على بن رستم الزيادة التى تسمى «رستماباذ» وكانت خانات ومستراحات، فكنسها أبو على بن رستم وأضافها إلى الجامع في خلافة المقتدر وامارة أحمد بن مسرور سنة سبع و ثلاثمائة].

وأبو على بن رستم هذا من أكابر مشاهير اصفهان ومن ادبائها وشعرائها في خلافة المقتدر، ص ٢٩٥ ـ ٣٢٠؛ وهو صاحب الأبنية والعمارات والقصور والباغات والاملاك والاوقاف الكثيرة الشهيرة المذكورة في التواريخ؛ منها قصره المعروف الذى أشار إليه ابن حوقل في أواخر القرن الرابع في كلامه الاتى في ص ١٩، وقتل في حمامه مرداويج الزيارى عام ٣٢٣، كان يسكن هذا القصر، كما في تجارب الأمم، ج ٥، ص ٣١٢، وفيه أنه كان لهذا القصر باب إلى الصحراء وباب إلى المدينة. راجع أيضًا مجمل التواريخ والقصص، ص ٣٩٠. ومنها على ما نظن: باغ رستم، على فرسخين من البلدة، كان مشهورًا في القرن التاسع، كما ذكره في حبيب السير، ج ٣، ص ٥٨٩.

قال ياقوت في ترجمة محمد بن بحر الاصفهانى عند ذكر ولايته ديوان الخراج والضياع: ثم مات أبو على محمد بن رستم في سنة احدى وعشرين وثلاثمائة، فرتب مكانه أبو مسلم بن بحر، وذلك في شوال]: معجم الادباء، ج ١٨، ص ٣٦. وانظر تجارب الامم، ج ٥، ص ٢٧٩.

وفي محاسن اصفهان، ص ١: [واقتبس منه أحمد بن رستم المدينى بيتيه، حيث يقول:

فإنّ عسيرات الامور منوطةٌ بيُسرين صارا عمدةً لرجائكا
وليس صحيح الرّأى مَن ظَنّ أنّه اذا نابه شيءٌ يدوم كذلكا].

وفي مقدمة عيار الشعر، ص د: أن مؤلفه العالم الشاعر أباالحسن محمد بن أحمد ابن طباطبا المتوفي ٣٢٢، كانت تدور بينه وبين أدباءِ عصره مناظرات ومفاوضات وأن [من هؤلاء: أبو علي بن رستم الكاتب الشاعر الأديب الّذي ولي خراج اصبهان زمن المقتدر، واتصل به ابن طباطبا، وكان يزوره، ويجلس إليه في مجالس اللهو والطعام، ومدحه و هجاه]. وقد ذكر الراغب بعض مناظرات ابن طباطبا وابن رستم في المحاضرات، ج ٢، ص ١٠٦. وراجع أيضًا معجم الادباء، ج ٧، ص ١٥٦؛ ثمار القلوب للثعالبي، في مواضع منه.

قلت: وفي بعض المواضع أن أحمد بن محمد بن رستم هذا قد زوّج ابنته أميرة فاطمة من أبى الحسين على الشهاب ابن أبى الحسن الشاعر المذكور، وأوقف لولدهما جملة وافرة من أملاكه ومستغلاته، ورأيت بعض سجلات الوقفية لابن رستم هذا عند السادة الطباطبائيين باصفهان. ويراجع: آتشكده اردستان، ص ٦٣١؛ مجلّة يادگار، س ٣، ش ١٠، ص ٦٨، فما بعدها».

قال الثعالبيّ في كتابه المطبوع باسم غرر أخبار ملوك الفرس وسيرهم، ص ٤٤٥: «من ظريف الشعر ومليحه قول أبي الحسن ابن طباطبا من هجاءِ أبي عليّ الرستمي الاصبهاني لمّا هدم جانبًا من سور اصبهان ليزيد أرضه في ←

يُماسُّ حدّ من جماعتها رِواقًا، ويُلاصق كلّ رواق منه أسواقًا، يَلي الطّرازات دُروبًا وزُقاقا[١]. وذُكر لي أنّ موضع السّقاية في وسطه كان وقت استحداثه دارًا ليهوديّ يأبىٰ بيعها مع ما يعرض عليه... ويُبذل له من الأموال الجمّة... وجُعِل[٢] ثَمنها أضعافًا ولم يرضها حتّى استِيمَ[٣] من الدّنانير بما يَستر أرضَها، وانخدع[٤]، وانتزعتْ من ملكه، واستخلصتْ للمسجد منخرطةً في سلكه][٥].

إلى أن قال: [واستعمل بعض الاصفهانيّين المدعوّ كان[٦] أبو مضر الرّوميّ بابًا مصرّعًا تكلّف فيه أعمال[٧] عجيبة وذهب فيه مقدار ألف دينار سوىٰ نفقة الطّاق والمَنارتين المبنيّتين على الفيلفائين، علّق في الممرّ المنفتح من الجامع إلىٰ رأس السّوق المعروفة بالصبّاغين[٨].

← داره، ومدينة اصبهان يقال لها: جي:

لقد أشرقت جيٌّ بعدل أميرها ولكنّ هذا النقل يطمس نورها
وقد كان ذوالقرنين يبني مدينةً فأصبح ذاالقرنان يهدم سورها

وقوله أيضًا فيه:

أيّها الهادم سورًا هدمه عين الجنون ليس يوهي سور ذي‌القرنين إلّا ذوقرون

انتهى. وفيه أيضاً «ص ٦٠٩» ذكر تقسيم انوشيروان مملكته أرباعًا وأنّ اصبهان من جملة بلدان الربع الثاني. وفيه أيضًا «ص ٧٠٩» كلام في الفواكه والرياحين الطيّبة، وعدّ منها البنفسج الاصفهانيّ.

١. الرواق، بالضم والكسر: سقف في مقدم البيت، أو كساء مرسل على مقدم البيت. والزقاق، بالضم: السكة والطريق الضيق.

٢. كذا في «مج، جا» ونسختي المحاسن، وفي النسخ الاخرى: فجعل.

٣. استام فلانًا السلعة: سأله تعيين ثمنها، و استام بها: غالى. و في «غف، طل» استتم، و هو خطأ.

٤. كذا، وفي المحاسن: وانخدع عنها.

٥. المحاسن، ص ٨١ ـ ٨٤.

٦. كذا في «مج» والمحاسن، وفي «غف» والمطبوعتين: [المدعو أبومضر الرومي]، وشطب على لفظة كان في «جا». قال في ترجمتها: ص ٦: [وبعضى اصفهانيان كه معروف بود بأبو مضر رومى، درى ساخته بود...].

٧. كذا في النسخ، وفي المحاسن: يكلف فيه أعمالا عجيبة.

٨. هكذا نقل عبارة المحاسن في «مج» وضرب المؤلف في «جا» على قوله: علق... إلى: بالصباغين، كما أنها غير موجودة في «طل، غف».

[والجامع الصغير الحديث[١] المعروف بجورجير[٢] الّذي أمر ببنائه[٣] الصّاحب كافي الكفاة، وقد أُوتي فضلاً على الجامع الأكبر في صَلابة الأطيان، وارتفاع المكان، واستحكام البنيان؛ والمنارة الّتي أجمع المهندسون علىٰ أنّه لم يُبنَ في العالم أرشقَ منها قدًّا، وأتمّ مدًّا، وأدقَّ عملاً، وأحكمَ تفصيلاً وجُملًا؛... [٤] إرتفاعُها مائة ذِراع، وسخنُها[٥] باعٌ في باع.

[وفي كلّ ما عددتُه وسردتُه من المساجد والخانقاهات[٦] ودارالكتب؛ للفقهاء مدارسُ، وللأُدباء مجالس، وللشّعراء مَواسم وموانس[٧]، وللمتصوّفة والقرّاء مَحابس.

[ومن محاسنها الّتي أُطلقُ قولي فيها، ولايكاد أحدٌ يُنافيها: خَصلتان حَسنتان، كلّ واحدة منهما سَنيّةٌ[٨] لايتحمّد بأشرف منهما رعيّةٌ،...[٩] إحداهما: المثابرة[١٠] على الجماعة

---

١. والجامع الحديث الصغير: المحاسن. وفي هامش «جا»: (عطف آخر)، أي على السور.

٢. جاء في اللباب في تهذيب الانساب، ج ١، ص ٢٤٩: [الجورجيري: بضم الجيم وبالراء الساكنة بعد الواو ثم الجيم الاخرى المكسورة وبعدها الياء المثناة من تحتها وفي آخرها الراء. وهذه النسبة إلى جورجير، وهي محلة باصبهان، وبها جامع يعرف بها. كان بها جماعة من الائمة قديمًا وحديثًا. وممن ينسب اليها: ...] الخ. وقريب منه ما في معجم البلدان، ج ٢، ص ١٨١. انظر وصف مسجد جورجير في ترجمة محاسن اصفهان، ص ٦٣؛ راهنماى ابنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ١٥؛ تاريخچهٔ أبنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ گاهنامهٔ ١٣١٢، ص ١٣٢؛ اصفهان، ص ١١٨ ـ ١٢٠. وفي ترجمة الحاج محمّد ابراهيم (رقم ٦) قوله: «وكان معروفًا بمسجد جوجو». أقول: في الحديث: «قال: رأيت أباالحسن الثالث ﷺ سجد سجدة الشكر فأفرش ذراعيه وألصق جؤجؤه وصدره وبطنه بالأرض» إلخ. قال الشّيخ الطريحي ﷺ في مجمع البحرين: «جأجأ. في الحديث: ينبغي لمن سجد سجدة الشكر أن يلصق جؤجؤه بالأرض. الجؤجؤ، بضمّ المعجمتين؛ من الطائر والسفينة صدرها. قيل: الجؤجؤ: عظام الصدر»، إلخ.

٣. الذى بناه الصاحب: «محاسن».

٤. أسقط المؤلف هنا جُملاً من عبارة المحاسن.

٥. كذا فى النسخ، والصحيح كما فى المحاسن: سطحها.

٦. كذا في النسخ، وفي المحاسن: الخانكاهات. قال في تاج العروس، ج ٦، ص ٣٤٠، في ماده «خنق»: [ثم أصل الخانقاه بقعة يسكنها أهل الصلاح والخير والصوفية. والنون مفتوحة، معرب فانه كاه. قال المقريزيُّ: وقد حدثت في الاسلام فى حدود الاربعمائة وجعلت لمتخلى الصوفية فيها لعبادة اللّه تعالى. فاذا عرفت ذلك فالأنسب ذكره في الهاء لأنّها أصلية]، الخ.

٧. كذا في النسخ، وفي المحاسن: المآنس.

٨. في المحاسن: سنة، وعن بعض نسخها: سنية.

٩. أسقط المؤلف هنا أيضًا كلمات.

١٠. مثابرة، بمعنى: مداومة. (من خط المؤلف على هامش «غف»).

للصّلوة. والثّانية: الإهتمام بإحسان الطّاعة للوُلاة.

[ومن جليِّ المناقب أنّه[١] لم يتسمَّ بها مصرٌ، وعُليا المراقب[٢] الّتي لم يَسمُ إليها قُطرٌ: اتّفاق العالم بأنّه لم يمتْ بها قطُّ من منذ استحداثها إلى هذه الغاية مَلكٌ، وسمعت المشايخ أنّهم تتبّعوا أيّامَها الخالية وسِنيها الماضيَة؛ فلم يَعثروا منها علىٰ ما يُباين هذا الشّرط، أو يـتخطّىء[٣] ذلك الخـطَّ[٤]][٥]. قال: [ورساتيقها المنحارة[٦] إليها المتلاصقة حواليها، يُسقىٰ بعضها من ماءِ وادي زري‌رودْ[٧]، الّذي

---

١. في المحاسن: التي، مكان أنه.

٢. في المحاسن: المراتب.

٣. في المحاسن: ويتخطىء.

٤. هذا ينتقض قبل زمان تأليف المحاسن بقتل مرداويج (في ٣٢٣)، وفيه بوفاة السلطان محمود السلجوقي (في ٤٨٧)، وبعده بقتل الشاه سلطان حسين (في ١١٤٠) ووفاة فتحعلى شاه القاجاري (في ١٢٥٠)، كما أفاده الشيخ محمد رضا أبوالمجد الاصفهاني. «معلّم».

قوله: «وفيه بوفاة السلطان محمود السلجوقيّ». أقول: محمود هذا هو ابن ملكشاه ـ ابن ألب أرسلان ـ الّذي مات ببغداد (في ١٦ شوّال ٤٨٥) عن ٣٨ سنة من العمر، كما في الوفيات، ج ٥، ص ٢٨٨، وولده المذكور حين مات أبوه لم يكمل السادسة من عمره فمثّلته أمّه تركان خاتون إلى أن ماتت (في شهر رمضان ٤٨٧) ولم يلبث الطفل حتّى توفّي بعد أمّه بشهر في سلخ شوّال ولم يكمل الثامنة، ووفاة الطفل وأمّه كانتا باصفهان. ثمّ ملك بعده أخوه محمّد بن ملكشاه الّذي قال ابن خلّكان في ترجمته انّه توفّي يوم الخميس الرابع والعشرين من ذي‌الحجّة سنة إحدى عشرة وخمسمائة بمدينة اصبهان وعمره سبع وثلاثون سنة وأربعة أشهر وستّة أيّام، وهو مدفونٌ باصبهان في مدرسة عظيمة وهي موقوفة على الطائفة الحنفيّة، وليس باصبهان مدرسة مثلها: الوفيات، ج ٥، ص ٧٣، رقم ٦٩٢، ط بيروت.

٥. محاسن اصفهان، ص ٨٥ ـ ٥٦.

٦. كذا في النسخ بالراء المهملة، وفي المحاسن. المنحازة، بالزاى المنقوطة.

قال الزبيدى: [«الرزداق، بالضم: السواد والقرى» لغة في الرسداق، تعريب الرستاق. والرستاق «معرب رستا»] (تاج العروس، ج ٦، ص ٣٥٥). وقال ياقوت: [وأما الرستاق ـ فهو فيما ذكره حمزة بن الحسن، مشتق من «روذه فستا». وروذة، اسم للسطر والصف والسماط. وفستا، اسم للحال. والمعنى أنه على التسطير والنظام. قلت: الذى عرفناه وشاهدناه في زماننا في بلاد الفرس أنهم يعنون بالرستاق كل موضع فيه مزارع وقُرى، ولا يقال ذلك للمدن كالبصرة وبغداد. فهو عندالفرس بمنزلة السواد عند أهل بغداد، وهو أخص من الكورة والاستان] (معجم البلدان، ج ١، ص ٣٧).

٧. في المحاسن. زرين رود. قال ياقوت: [زرنرود: بفتح أوله وثانيه ونون ساكنة ثم راء مهملة وآخره ذال معجمة؛ اسم لنهر اصبهان وهو نهر موصوف بعذوبة الماء والصحة... الخ] (معجم البلدان، ج ٣، ص ١٣٩). ثم قال في ص ١٥٤: [زندرود: بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الدال المهملة وراء مهملة مضمومة وواو ساكنة وآخره ذال ←

معنى لفظه : الوادي الذّهبيُّ، إذ يُنفق [١] مائه نفاق الذّهب. وطول ما بَين منبعه عين جانان الىٰ مغيضة [٢] جاخواني [٣] بأقصىٰ رُوي دَشْتْ [٤] خمسون فرسخًا، لا تُهمَل من مائه قطرةٌ، ولا يَنفد [٥] في غير فائدةٍ منه غرفةٌ...[٦].

[ومن الغرائب الّتي اقتضت الالتفات، وأوجبتْ استدراكَ ما فات : حديث جاخوانى، مشروحًا مبسوطًا، وهي ثمانية عشر فرسخًا في فرسخين، وإنّما يبتلعه من فاضل أمواهه أيّام المدّ، ينبَع علىٰ ثمانين فرسخًا بأراضي كرمان، واعتمادُ معظم بلادها وقُراها في ارتفاعٍ يتكثّر، ورَيعٍ يتوفّر، وغرسٍ يتثمّر ؛ عليه، وكلّما سُمع هناك بغزارة ماء هذا الوادي استبشر

← معجمة : نهر مشهور عند اصبهان عليه قرى ومزارع وهو نهر عظيم، أطيب مياه الارض وأعذبها وأغذاها].
وفي صبح الاعشى، ج ٤، ص ٤٠١ : [التاسع ـ نهر زندورد، بفتح الزاى المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة والواو ثم راء مهملة ساكنة وذال معجمة في الاخر. وهو نهر كبير على باب اصفهان]. وراجع للتوسع أيضًا : التنبيه والاشراف، ص ٦٤ ـ ٦٥، عنوان زرنرود، وفيه مطالب طريفة ؛ عجائب المخلوقات، ج ١، ص ٢٨٥، وطبع فيها خطأً : نهر زرير ؛ ترجمة عجائب المخلوقات، ص ٢٥٤ ؛ تاج العروس، ج ٢، ص ٣٦٥، بمادة [زند : زندرود]. وانظر التعليقة ٣ في ص ٣٤٥.

١. في المحاسن : أى ينفق.

٢. كذا في النسخ، والصواب : مغيضه، بالهاء في آخره، كما في المحاسن.

٣. كذا في «مج» والمحاسن، كما أنه كان يهذه الصورة في «غف، جا» فأضاف فيهما المؤلف بخطه واواً في البين، فصاركما في المطبوعتين : جاوخواني، والصحيح ما في المتن، وهو معرب گاوخانى المركب من كلمتين : گاو : بمعنى الكبير، وخانى، بمعنى المَعين والحوض. انظر گاوخانى وگاوخونى في لغت‌نامه ـ حرف الكاف الفارسية، ص ٤٧ و ٤٨.
قال أبو نعيم : [الوادي اصبهان المسمى زرنروذ مغيض يسمى «هنام»، ما في الأرض أعجب منه، لان الاودية الكبار انصبابها إلى البحار في سائر المدن، ومصبّ هذا الوادى في هذا المغيض. مساحته ثمانية عشر فرسخاً في فرسخين... ومقدّم هذا المغيض ميدان ممتد إلى ناحية كرمان... وزيادة مياه كرمان في أيام الربيع تكون من وادى اصبهان](ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٣٠).

٤. رويدشت: بعضم أوله وفتح ثانيه ثم ياء مثناة من تحت ودال مهملة و شين معجمة و تاء مثناة من فوق. قرية من قرى اصبهان و عمل من أعمالها، يشتمل على قرى و ضياع كثيرة، وهي روذدشت، وقدم تقدم ذكرها... الخ: معجم البلدان، ج ٣، ص ١٠٥. وذكر روذدشت في ص ٧٨، وذكرهما في اللباب، ج ١، ص ٤٨٠ و ٤٨٢، و راجع الاصفهان.

٥. كذا في النسخ، وفي المحاسن المطبوعة : لاتنفذ بالذال المعجمة ؛ وفي المخطوطة : لا تنفد، بالمهملة.

٦. أسقط هنا من عبارة المحاسن عدة أسطر.

أهل تلك الدّيار غاية الإستبشار، وأيقنوا في القابل بالخِصب][1].

ثمّ إلىٰ أن قال: [والباغات الأربع بباب البلد اللّاتي لاينقض مساحة إحدٰهما عن ألف جريب، ولم يُرَ شَرواها[2] في بعيد ولا قريب...[3] وعلى باب كلّ منها قصرٌ مَشيدٌ، وصَرحٌ ممرّدٌ من قوارير التّحميد والّتمجيد: باغ فلاسان. وباغ أحمد سياه. وباغ كاران. وباغ بكر؛ إلى غيرها من المتنزّهات المتفرّقة، والأفضية[4] المتخرّقة، والبقاع المُمرعة[5]، والموارد المُتّرعة، والقصور المشيّدة، والايوانات الممدّدة، والمجالس الممهّدة بالحمىٰ[6]. وأُمّهات القُرىٰ[7] كقصر فَرقَد؛ بباب المدينة؛ وقصر هرون ذي الأبواب السّبعة؛ بديمرتين[8]، وقصر الحصيب[9] بطرف جسر الحسين، وقصر عبدويه بن حبّة؛ بشطّ زرنروذ[10]،

---

١. المحاسن، ص ٤٨. قال ابن حوقل عند وصفه اصفهان: [وهى ذات نواح نزهة ورساتيق حسنة، ومن وصل إلى قربها من فارس، وصعد عقبة «سرفراز»، أشرف على المدينتين والرساتيق المتصلة بالبلد، ورأى أنزه مكان وأطيبه، مما يستوقف النظر، وترتاح له النفس، ولا يسأمه البصر. ومن كرائم هذه الرساتيق: رستاق جي، وبه من الضياع الحسنة والقرى الخطيرة ما يذكر أنها على عدد أيام السنة]. إلى أن قال: [ومن الرساتيق المحيطة بالبلد: رستاق لنجان، ومهرين، وجنبه، وكرارج، وكدر، وكه كاوسان، وبرخوار، وبرآن؛ وبهذه الرساتيق ضياع كبار آهلة غزيرة الغلات، ومنها ذوات منابر وخطباء وأسواق وحمامات. وبالمدينة دور فاخرة وقصور لرؤسائها وأكابرها، كقصر أبي‌على بن رستم، والساباط؛ وبناؤه من جص وآجر...]. (صورة الارض، ص ٣٦٣؛ وانظر نزهة القلوب، ص ٥٢ ـ ٥٦). وفي كتاب الأنساب للسمعاني، ذكر لباغ عيسى وباغ سلم من محلّات اصبهان، في ذيل عنوان المصقلي.

٢. الشروى: المثل.

٣. لخص المؤلف كلام المافروخى من هنا إلى قوله: [إلى غيرها من المتنزهات]، وتمامه من ص ٥٣ إلى ص ٥٦.

٤. جمع الفضاء.

٥. أمرع المكان: أخصب. واترع الاناء، من باب الافتعال: امتلا.

٦. ما يحمى ويدافع عنه.

٧. كذا في النسخ، والصحيح ما في المحاسن: [وفي امهات القرى: ...].

٨. راجع: اللباب، ج ١، ص ٤٣٩؛ معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٤٥؛ مراصد الاطلاع، ج ٢، ص ٥٨١؛ وورد مدح الديمرتين في شعر الصاحب بن عباد، ومنها كان أصل الرستميين. انظر: محاسن اصفهان، ص ٦٥؛ تاريخ قم، ص ٢١.

٩. كذا في النسخ، و الصواب: الخصيب، بالخاء المعجمة، كما في المحاسن.

١٠. كذا في «مج» والمحاسن وهو في «جا، غف»: زرى رود، وفي المطبوعتين: زرين رود. راجع التعليقة ١١ في ص ٣٦٠.

وقصر كوهان ؛ بماربين[١]، وقصر صخر بن سدوس بطيران، وباب رُحىٰ

---

١. قال أبونعيم : [قال اسحق : وبنى ماربين يوشع بن نون، وذلك أنه يقال : كان يجول في الدنيا فدخل اصبهان فنزل الموضع الذى يقال له : ماربين. وانما سمّي ماربين، لانهم بصروا بحيّة ارتفعت من الارض، فقيل ليوشع : ماربين ! أى : انظر إلى الحية، فسمّي ماربين بها] (ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٤٠)، وذكر ياقوت ماربانان، قال : [ماربانان : بالراءِ ثمَّ الباءِ الموحدة والنون وآخره نون، من قرى اصبهان على نصف فرسخ، ينسب إليها شبيب بن عبداللّه بن محمّد بن أحمد بن خورة الماربانانى الاصبهاني] (معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٤)، وجاء كلا الاسمين في محاسن اصبهان وترجمتها.

وفي اللباب في تهذيب الانساب، ج ٣، ص ٧٩ : [الماربانى ـ بفتح الميم وسكون الألفين بينهما راء وباء موحّدة مفتوحتان، وفي آخرها نون. هذه النسبة إلى ماربان، وهي بقرب اصبهان، منها أبو على أحمد بن رستم الماربانى، عامل السلطان، شيخ صالح، سمع الحديث الكثير إلى أن توفي سنة احدى وتسعين ومائتين باصبهان]. وانظر وصف ماربين مشروحًا في الاصفهان، ص ١٤٨. وذكر في المحاسن، ص ٥٢، حصن ماربين المعروف ببيت النار، المشرف على الفردوس... .

وفي تفسير الخازن البغداديّ الصوفيّ الّذي فرغ منه (في سنة ٧٢٥) ـ كما في كشف الظنون ـ ويسمّى لباب التأويل في معاني التنزيل، ج ١، ص ٤٥، قال في تفسير قوله سبحانه: ﴿وَ قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة (٢): ٣٦) ما نصُّه :

«وقلنا اهبطوا. أي: انزلوا إلى الأرض. يعني آدم وحوّاء وابليس والحيّة. فهبط آدم بسرانديب من أرض الهند على جبل يقال لها : نود. وأهبطت حوّاء بجدّة، وابليس بالابلة من أعمال البصرة، والحيّة باصبهان». انتهى كلام الخازن.

وفي مسائل عبداللّه بن سلام عن النبيّ ﷺ رواية كتاب الاختصاص، ص ٤٩، المنسوب إلىٰ الشّيخ المفيد (المتوفّى ٤١٣): «قال : فأين هبط آدم ؟ قال ﷺ : بالهند. قال : حوّاء ؟ قال: بِجُدّة. قال: إبليس ؟ قال : باصفهان، والحيّة بسقطرى».

«فائدةٌ جليلة»

قال الحافظ السيوطيُّ في الدرّ المنثور، ج ١، ص ٦٠، في تفسير قوله تعالى : ﴿فَتَلَقّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة (٢): ٣٧) ما نصُّه :

«وأخرج أحمد في الزهد عن قتادة، قال : اليوم الّذي تيّب اللّه فيه على آدم يوم عاشوره. وأخرج الديلميُّ في مسند الفردوس بسندٍ رواه عن عليٍّ قال : سألت النبيَّ ﷺ عن قول اللّه : ﴿فَتَلَقّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، فقال : إنَّ اللّه أهبط آدمَ بالهند وحوّا بجدّة وإبليس بيسان والحيّة باصبهان، وكان للحيّة قوائم كقوائم البعير، ومكث آدم بالهند مائة سنةً باكية [كذا. م] على خطيئته، حتّى بعث اللّه إليه جبريل وقال : يا آدم ! ألم أخلقك بيدي ؟ ألم أنفخ فيك من روحي ؟ ألم أسجد لك ملائكتي ؟ ألم أزوّجك حوّاء أمَتي ؟ قال : بلى ! قال : فما هذا البكاء ؟ قال : وما يمنعني من البكاءِ وقد أخرجتُ من جوار الرحمٰن ؟ ! قال : فعليك بهؤلآءِ الكلمات فانّ اللّه قابل توبتك وغافر ذنبك، قل :

←

نصرويه[١] بفناءِ دَشْتَه[٢]، وما ينتظم بكلّ منها وينضمّ إليها من قرارة نادٍ[٣] وسرارة وادٍ[٤] الّتي لم يعدّ وصفها قول أبي عبادة[٥]:

قُصورٌ كالكواكب لامعاتٌ يكدنَ يصبن[٦] للسّاري الظّلاما

← اَللّٰهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ سُبْحَانَكَ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ عَمِلْتُ سُوءً وَ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي إِنَّكَ أَنْتَ اَلْغَفُورُ اَلرَّحِيمُ اَللّٰهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ سُبْحَانَكَ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ عَمِلْتُ سُوءً وَ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ اَلتَّوَّابُ اَلرَّحِيمُ.

فهؤلاء الكلمات الّتي تلقّى آدم. وأخرج ابنُ النجّار عن ابن عبّاس، قال: سألت رسول اللّه ﷺ عن الكلمات الّتي تلقّاها آدم من ربّه فتاب عليه؟ قال: سأل بحقّ محمّدٍ وعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين إلّا تبتَ عليَّ. فتاب عليه». انتهى ما نقلناه عن الدرّ المنثور. والعاجز أيضاً يقول هذه الكلمات الشريفة ويدعو بها رجاءَ المغفرة والتوبة والمعرفة بحقّ الخمسة الطاهرة والمعصومين من ولدهم الطيّبين، صلوات اللّه وسلامه عليهم أجمعين.

١. كذا في «مج» والمحاسن، وفي سائر النسخ: رجى بضرويه، وهو غير مستقيم.

٢. راجع الدشت، ودشتك، ودشتيه في معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٥٦، والدشتكي، والدشتي في اللباب، ج ١، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

٣. القرارة، بالفتح: المستقر والثابت المطمئن من الارض. والناد: النادي، وهو المجلس.

٤. سرار الوادي: أفضل مواضعه، والسرارة: بطن الوادي.

٥. كذا في «مج» والمحاسن، وفيها وصفه بالبحتري، وهو الصحيح، دون ما في «جا، غف، طل»، ففي الثلثة: ابن عباد، مكان أبي عبادة. وقد صححنا «طث» على المحاسن.

والابيات من قصيدة في مدح المتوكّل العباسي، لابي عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي البحتري، الشاعر الشهير، أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناءِ عصرهم: هو، وأبو تمام، والمتنبي. ولد في ٢٠٦ بمنبج، بين حلب والفرات، وتوفي بها في ٢٨٤. تأتي ترجمته في ذيل ترجمة أبي تمام حبيب بن أوس (رقم ٢٢٩) في التعليقات. وتوجد الابيات في ديوان البحتري، ج ١، ص ١٩، ط قسطنطينة، أوّل القصيدة:

عَذيري فيك من لاح إذا ما شكوت الحبّ حرّقني ملاما!

إلى أن قال بعد أبيات:

أرى المتوكّليّة قد تعالتْ محاسنُها وأكملت التّماما
قُصورٌ كالكواكب لامعاتٌ يكدْنَ يُضئن للسّاري الظلاما
وبَرٌّ مثل بُرد الوَشي فيه جَنىَ الحَوذان ينشر والخزامى
إذا بَرزَ الرّبيعُ له كَسَته غَوادي المُزن والرّيح النّعامى
غرائبَ من فنون النّبت فيها جَنى الزّهرِ الفرادى والتّؤاما
تُضاحكها الضّحى طوراً وطوراً عليها الغيث، ينسجم انسجاما
ولو لم يستهلّ لها غمامٌ بريّقه؛ لكنت لها غماما

٦. كذا في النسخ، والصواب: يضئن، بالضاد المعجمة بعدها همزة، كما في المحاسن والديوان.

وبرد[١] مـثلُ بـرد الوشـيءِ فـيه جنا الجوذان[٢] ينشر والخُـزامـىٰ
غرائب من فـنون الرّوض فـيها جَنى الزّهـر الفُـرادىٰ والتُّـوامـا
يُضاحكها الضّحىٰ طورًا، وطورا عليها الغيث ينسجم انسـجاما][٣]

[ومن محامدها الّتي ينثّ[٤] عنها: أنّه كان فيما مضىٰ يُجلب للمذابح بخُطّتها صبيحة كلّ يوم من محالّها[٥] حدود ألفي رأسٍ أغناماً ومائة رأس بُقورة، ثمّ لايكـاد يـبقىٰ مـنها وقت المساء راسٌ الاّ أتت عليه أضراس!][٦].

[ومنها: أنّها[٧] لا ينقطع طوال الشّهور الصّيفيّة في دار أعوز كلّ كَدْخُدا[٨] من أهلها الجَمد، بل يكون له منه كلّ يوم وظيفةٌ لا تنفد.

[ولو لم يكن من فوائدها الّتي ازدادت بها عزًّا، وتميّزت بها مزًّا؛ غير الفواكه المستطرفة، والأشربة المستنظفة، ومياه الرّياحين والورد، والثّياب الإبريسميّة الضّائقة[٩]، والظّرائـف[١٠] الصّينيّة الرّائقة، المجلوبة منه إلى الآفاق، في الحرّ والبرد؛ لكفاها فخرًا باقيًا لايفنىٰ، وشرفًا ناميًا لا ينفىٰ، وفضلاً باديًا لا يخفىٰ[١١].

---

١. كذا في النسخ، والصواب: بر، بلادال، بمعنى الصحراء كما في المحاسن والديوان.
٢. كذا، والصواب كما في الديوان: الحوذان، وهو نبات طيب الطعم زهره أحمر.
٣. المحاسن، ص ٥٣ ـ ٥٧.
٤. كذا في «مج» كالمحاسن، وفي غيرها من النسخ: ثبت عنها. ونث الخبر: أفشاه.
٥. في المحاسن: مجالها، بالجيم.
٦. المحاسن، ص ٨٦.
٧. أنه: محاسن.
٨. كذخذاه (بالمعجمة): محاسن. وكدخدا، بالفارسية: الزعيم في بيته، والعظيم في محلته. والاعوز: الرجل الفقير. والجمد: الماء الجامد والثلج.
٩. كذا في النسخ، والصواب: الفائقة، بالفاء كما في المحاسن.
١٠. كذا في النسخ، وفي المحاسن: الطرائف، بالطاء المهملة.
١١. قال ابن حوقل: [واصبهان مدينتان: احديهما تعرف باليهودية، والاخرى: شهرستان، وبينهما مقدار ميلين، كقرطبة والزهراء بأرض الاندلس، متباينتان، وفي كل واحدة منهما منبر، واليهودية أكبرهما، وهي مثلا شهرستان في الكبر، وبنائهما من طين، وهما أخصب مدن الجبال وأوسعها عرصة وأكثرها مالا وأهلا وتجارة ←

[ومن مآثرها المأثورة، ومفاخرها المشهورة: ما يُحكىٰ عنها من فَراهة[١] صانعيها، وحذاقة مُحترفيها؛ وقد اختبروا، فوافق العيانُ الخبرَ، وغَبّروا في أوجُه من مضىٰ من طبقاتهم ومن غبَر[٢]]٣.

[ولو لم يكن باصفهان من المناقب المنوّهة بذكرها، المنهية علىٰ أمرها، المعلية لصيتها؛ غير مدينة جيّ[٤] وما والاها من القُرىٰ والقصور، ويرجع إليها من حصانة السّور، ويشتمل عليه من زخارف الدّور...؛ لكفاها شرفًا، وسأذكر منها طرفًا]٥.

ثمّ إلى أن قال: [وذكر حمزة الإصفهانيّ ...[٦] أنّ هذه

← وسابلة ونعمًا وخيرات وفواكه وطيبات. وهي فرضة لفارس والجبال وخراسان وخوزستان، وليس بالجبال كلها أكثر جمالا للحمولات منها، ويرتفع منها العتابى والوشي وسائر ثياب الابريسم والقطن ما يجهز بذلك للحمولات منها، ويرتفع منها العتابى والوشي وسائر ثياب الابريسم والقطن ما يجهز بذلك إلى العراق وفارس وسائر الجبال و خراسان وخوزستان. وليس كعتابى اصبهان في الجودة والجوهرية. وبها زعفران وفواكه تجلب إلى العراق وإلى سائر النواحي، وليس من العراق إلى خراسان بعد الريّ مدينة أكثر من اصبهان تجارة] (صورة الارض، ص ٣٦٢).

١. الفراهة: المهارة والحذاقة.

٢. يقال: غبر (من باب التفعيل) في وجه فلان؛ أي: سبقه.

٣. المحاسن، ص ٨٧.

٤. جيّ، بالفتح ثم التشديد: اسم مدينة ناحية اصبهان القديمة، وهي الآن كالخراب منفردة، وتسمى الان عندالعجم «شهرستان» وعند المحدثين «المدينة»، وقد نسب إليها المدينيّ عالم من أهل اصبهان، ومدينة اصبهان منذ زمان طويل وإلى الان يقال لها «اليهودية» لما ذكرناه في موضعه، وبينها وبين جي نحو ميلين، والخراب بينهما، وفي جي مشهد الراشد بن المسترشد معروف يزار، وهي على شاطئ نهر زندروذ... (معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٠٢). وفيه أيضًا (ج ٣، ص ٣٧٧): [وشهرستان، أيضًا: مدينة جي باصبهان، وهي بمعزل عن المدينة اليهودية العظمى، بينهما نحو ميل. ولها ثلاثة أسماء؛ يقال لها: «المدينة» و«جي» و«شهرستان»].

٥. محاسن اصفهان، ص ٩١.

٦. [مصنف كتاب اصفهان]: محاسن. قال حمزة أيضًا في باب أخبار ملوك الفرس ان أول ملوك الفرس: اوشهنج فيشداد، وقال: [وبنى باصفهان بنيتين عظيمتين سمّي احديهما مهرين، والاخرى: سارويه. فأما مهرين فانه سار من بعد اسمًا لرستاق تحت هذه البنية كان يسمى قبل ذلك كوك. وأما سارويه فانه أحاط بها بعد ألوف سنين سور مدينة جي، وهما بعد قائما الاثر] (تاريخ سني ملوك الارض، ص ٢٣).

وقال أيضًا (ص ٢٨) عند ذكر كي أردشير بهمن بن اسفنديار بن كشتاسب سادس ملوك الطبقة الثانية الكيانية: [ونصب باصفهان في يوم واحد ثلث نيران: واحدة مع طلوع الشمس، وواحدة مع انتصابها في وسط السماء، ←

المدينة[١] فيما يقال[٢]: بناها الاسكندر[٣] على يد جيّ بن راردة[٤] الإصفهانيّ، فسمّيت به. ومنهم من يقول: إنّها كانت مبنيّةً قبل أيّام جيّ[٥]، فخرّبها أفراسياب التّركيُّ فيما خرّب من سائر مدن ايران شهر[٦]، ثمّ أعاد بناء أساسها خمانى

← وواحدة مع غروب الشمس. منها: نار شهر أردشير المنصوبة في جانب قلعة مارين ...] الخ.

وقال (في ص ٢٦) [وكانت اصفهان مكورة على كورة واحدة، مثل الري، فزاد فيها كيقباد كورة اخرى وسمّاها «استان ايرانو ثارث كواذ» وهي الكورة التي فيها الرساتيق المجوزة إلى عمل قم في أيام الرشيد]. راجع تاريخ قم، ص ٢٠ وما بعدها.

وذكر (في ص ٢٧) أن كشتاسب الكياني نصب برستاق انارباد من كورة اصفهان في قرية يسمى «ممنور» بيت نار، وقف عليها ضياعًا من الرستاق.

و(في ص ٣٤) أن أردشير بن بابك الساساني قسم مياه وادي اصبهان على يد مهر بن وردان.

١. يعني مدينة جي. راجع تاريخ قم، ص ٢٤.

٢. كذا في «مج» والمحاسن، وفي النسخ الاخرى: مما يقال.

٣. قال أبوحنيفة الدينوري المتوفى في أواخر القرن الثالث في كتابه الاخبار الطوال، ص ٤٢: [مدن اسكندر: وبنى اثنتي عشرة مدينة: الاسكندرية بأرض مصر...؛ ومدينة جي بأرض اصبهان].

وفي تاريخ الطبري، ج ١، ص ٤١٣: [وقيل انه أمر ببناء مدن، فبنيت اثنتا عشرة مدينة وسماها كلها: اسكندرية. منها: مدينة باصبهان، يقال: جي. بنيت على مثال الجنة].

قال حمزة: [وفيما ولده القصاص من الاخبار أنّه (أي الاسكندر) بنى بأرض ايران اثنتي عشرة مدينة سماها الاسكندرية، منها: واحدة باصفهان ...، وليس لهذا الحديث أصل...] (تاريخ سني ملوك الارض والانبياء، ص ٢٩).

وفي ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص ٢٨٥، للثعالبيّ، ذيل عنوان ذي‌القرنين، ما نصّه: «وقال حمزة الاصبهاني في كتابه تواريخ الأمم: وممّا ولّده القصّاص من الأخبار أنّ الاسكندر بنىٰ بايران‌شهر مدنًا منها اصبهان وهراة وسمرقند. وليس للحديث أصل، لأنّ الرجل كان مخرّبًا لا عامرًا».

وقال ابن حوقل: [ويقال ان الاسكندر عند ابتنائه سور شهرستان جعل ثلثمائة وخمسين برجًا، لكل ضيعة برجًا ليتحصن فيه عند الفزع ويأوى إليه أهلها عند الحصار وتغلب الاشرار، وذلك أن نواحي اصبهان كانت في قديم الايام ثغرًا من ثغور الترك والديلم] (صورة الارض، ص ٢٦٣).

٤. كذا في النسخ، بالراءين المهملتين والدال أيضًا. وفي المحاسن المطبوعة وذكر أخبار اصبهان ج ١، ص ١٥: زاردة، بالزاي المنقوطة وبعد الالف مهملتان. وفي المحاسن المخطوطة: زرادة، بمعجمة ثم مهملة وبعد الالف ذال معجمة، كما أن في ترجمة المحاسن، ص ١٦: زرادة بالدال المهملة.

٥. كذا في النسخ، والصحيح ما في المحاسن وترجمتها: جم. وهو جمشيد جم، ثالث الملوك الفيشدادية، وهو الطبقة الاولى من طبقات ملوك الفرس الاربعة في قديم الزمان.

٦. قال حمزة عند ذكر أخبار منوشجهر (منوجهر) الفيشدادي: [وفي زمان ملكه تغلب أفراسياب التركيُّ على ←

حمه آزاد[1] بنت بهمن بن اسفنديار المَلكة قبل مجيء الاسكندر، فماتت خماني وقد ارتفع من بناء السّور النّصفُ، فوردَ الاسكندر بعَد ذلك فلم ير فيها عمارةً، فتركها على حالها، فغبرتْ[2]

← بلدان مملكته اثنتي عشرة سنة وأزعجه عن سرير ملكه وأحجره في غياض طبرستان. وبقي أفراسياب في سني غلبته على مملكة ايران شهر، يهدم المدن وينسف الحصون ويدفن الانهار ويطم القنى ويعور العيون] (تاريخ سني ملوك الارض، ص ٢٦).

١. كذا في النسخ بالحاء المهملة، وفي نسختي المحاسن وترجمتها: جمه آزاد، بالجيم. والصواب: جهر آزاد: كما في تاريخ سني ملوك الارض والانبياء، أو: شهر آزاد، كما في تاريخ الطبري، أو: شهرزاد، كما في الكامل. و ترى الاختلاف في لقبها: همائي، كما يقول حمزة، أو خماني، أو غيرهما.

قال أبوالفداء في ذكر الطبقة الثانية من ملوك الفرس، وهم الكيانية: [وكان لبشتاسب ولد يقال له: اسفنديار هلك في حياة أبيه وخلف ولدًا يقال له: ازدشير يهمن ابن اسفنديار بن بشتاسف... «من كتاب أبي عيسى». وازدشير يهمن المذكور اسمه بالعبرانية: كورش، ويقال: كيرش... وكان يهمن متزوجًا بابنته خماني؛ وذلك حلال على دين المجوس، فتوفي يهمن وهي حامل منه بدارا... وساست خماني الملك بعده أحسن سياسة... ثمّ وضعت خماني ولدًا وسمّته: دارا، وهو ابنها وأخوها... وفي زمان دارا المذكور تملك الاسكندر المشهور ابن فيلبس] (المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٥٩ ـ ٦٠).

وفي الأخبار الطوال، ص ٣٠: [قالوا: وقد كان يهمن دخل في دين بني اسرائيل، فرفضه أخيرًا ورجع إلى المجوسيّة وتزوّج ابنته خماني، وكانت أجمل أهل عصرها فأدركه الموت وهي حاملٌ منه].

وقال المسعودي: ثمّ ملكت حماية (حماي. خـ. لـ) بنت يهمن بن اسفنديار بن يستاسف (كشتاسب خـ. لـ) بن بهراسف. وكانت تعرف بأمّها شهرزاد ... ثمّ ملك بعدها أخ لها يقال له: دارا بن يهمن بن اسفنديار: مروج الذهب، ج ١، ص ٢٣١، وورد اسمها فيه أيضًا (في ص ٢٢٨): حماية. وفي التنبيه والاشراف، ص ٩٢: خماني ابنة يهمن بن اسفنديار. وانظر تاريخ قم، ص ٦٣، ٦٥.

وفي تاريخ الطبري، ج ١، ص ٤٠٦: [ثمّ ملكت خماني بنت يهمن وكانوا ملكوها حبًّا لابيها يهمن وشكرًا لاحسانه ولكمال عقلها وبهائها وفروسيتها ونجدتها؛ فيما ذكره بعض الأخبار، فكانت تلقّب بشهر آزاد]. وورد اسمها فيه مكرّرًا بهذه الصورة بالخاء المعجمة والنون.

وذكر في ص ٤٠٨ أنّ ابنها [دارا بن بهمن بن اسفنديار بن يشتاسب كان ينبه بجهر آزاد، يعنى به كريم الطبع]. وقريب من هذه كلّها ما في الكامل، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٠، إلّا أنّ فيه شهرزاد بحذف الالف.

وفي تاريخ سني ملوك الأرض، ص ٢٨: [همائي جهرآزاد. هي «شميران» بنت يهمن، والهما لقب لها... وأنشأت باصفهان في رستاق يسمّى التيمرة، مدينة لطيفة عجيبة البناء، فخربها بعد ذلك الاسكندر، وسمتها حمهين]. وهكذا ترى اسمها «همای جهر آزاد» في ص ١٢، ١٣، ٢٠ من تاريخ حمزة. وراجع فرهنك ايران باستان، ج ١، ص ٩.

٢. كذا في «طث» ونسختي المحاسن، وهو الصواب، دون ما في «مج»: فعرت، وما في «جا، غف»: فقرت، وما في «طل»: فغرت.

على هذه الحال إلىٰ أيّام فيروزبن يزدجرد[١] ؛ وذلك أنّ فيروز تقدّم إلى آذرشابوران بن آدرمايان[٢] البهلوان من قرية هُرستان من رستاق ماربين، جدّ ما فروخ بن بختيار الّذي كان جدّ صاحب الرّسالة هذه[٣] بأن يتمّ بناء سور مدينة جي، وذلك قبل الاسلام بمائة وسبعين سنة، فاستتمّ آذرشابوران بناء سورها، وركّب الشُّرف[٤]، وهيّأ مواقف المقاتلة، وعلّق فيها الأبواب الأربعة ؛ وهنّ: باب خور الّذى وجهه إلى ميدان السّوق، وباب ماه الّذى يسمّى بباب اسفيش، وباب تير المسمّى[٥] باب تيره، وباب جوش الّذي يسمّىٰ باب اليهوديّة ؛ وأنشأ إلى جانبها قريةً فسمّاها آذرشابوران، وبنا فيها دارًا جليلة، ثمّ بنىٰ في باغ داره إيوانًا فأسكنه نارًا، ووقف عليها هذه القرية... وعرضُ أساس هذا السّور ستّون لبنَةً سوى الفرهيز الملزق بالشّيفتق[٦].

[وذكر بعض المتقدميّن أنّه[٧] ارتفع ثمنُ إدام العملة لسور هذه المدينة[٨] ستّمائة ألف ألف

---

١. هوالملك السادس عشر من ملوك الطبقة الرابعة الساسانية. قال حمزة في تاريخه (ص ٣٨): [واستتمّ (أى: فيروز) بناء سور مدينة جي، وغلق أبوابها على يد آذرشابوربن آذرمانان الاصفهاني، وأعطاه على ذلك السجل الذى يسمى الحفنة وأمر بقتل نصف يهود اصبهان واسلام صبيانهم في بيت نار سروش ادران من قرية حروان عبيدًا حيث سلخوا ظهور رجلين من الهرابذة، ثم ألصقوا احداهما بالاخر واستعملوها بالدباغة].

وقال أبو نعيم في حديث طويل عن فيروز بن يزدجرد واختياره اصبهان: [وتقدم الملك فيروز إلى اردسابور بن آذرمانان الاصبهاني من فوره ذلك باتمام بناء سور مدينة جي وتعليق أبوابها، فعزم فيروز على التحول من العراق إلى اصبهان، ثم انتقض عزمه بخروجه إلى أرض الهياطلة وهلاكه هناك](ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٣٤).

٢. كذا في النسخ، وفي كتابى حمزة وأبى نعيم والمحاسن وترجمتها: آذرمانان.

٣. كذا في «مج، طث» والمحاسن، وفي غيرهما: (هذا)، مكان (هذه).

٤. كذا في النسخ، وفي المحاسن وعنه في «طث»: ركب فيها الشرف.

٥. كذا في النسخ، عدا «طث» عن المحاسن، ففيهما: الّذي يسمّى، مكان المسمى.

٦. أقول: في «مجمع الآداب، ج ٢، ص رقم ١٠٧٢ ط طهران» ذكر محلّة باب دزيمة بسكّة كوشك باصبهان، وفيه أيضًا «ج، ج ٥، ص رقم ٥٠٢٥» ذكر دقن بباب وزيه.

٧. كذا في النسخ، والعبارة ناقصة، تمامها كما في المحاسن هكذا: [وذكر بعض المتقدمين أنه قرأ على بعض أبوابها مكتوبًا: يقول اشتادوير الموكل بالقياسين والبنائين أنه ارتفع ثمن...]. والقصة أخذها صاحب المحاسن عن ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ١٥، فراجعه. وفيه مكان اشتاد وير: اشتاذويه.

٨. كذا في «مج» والمحاسن وتاريخ أبى نعيم، وفي النسخ الاخرى: إلى ستمائة... .

درهم. وذكر بعضهم أنّ الموكّل رفعتْ عليه رفيعة بخمسين ألف درهم فصرفتْ إلى نفقة الفرهيز الملزق بالأساس.

[والسوق بباب خور الّتي يقال لها سوق جرين، كان ينتقل[١] إليه من اصفهان كلّ سنةٍ صغار أهلها وكبارهم خاصّة وعامّة بأثقالهم وضبنهم[٢] على طبقاتهم ودرجاتهم شهرًا أو شهرين في[٣] فصل النّيروز[٤]، أقاموا فيه أسواقًا يُنادى فيها على الأعلاق النّفيسة بالأثمان الخسيسة، والعامّة يموج بعضهم في بعض، والخاصّة ينظرون من كلّ ريعٍ[٥] إلى خفض، ولا يزالون[٦] في رفاهيتهم يتقلّبون؛ أشغالهم فكاهةٌ ومجون، وأشغالهم[٧] خلاعةٌ وجنون[٨]][٩].

ثمّ إنّه ذكر قصائد فاخرةً للشّعراء القديمة والحديثة في مدحها وتَعديد خصائصها، إلى أن قال مشيرًا إلى بعض من تقدّم ذكره[١٠]: [وخادمه: صاحب الرّسالة، يقول:

لئن خربتْ جيٌّ وليس بصُقعها ... لذي الفضل عزٌّ إنّ فيه بقايا

أفاضل دُنياهم وأعيان دهرهم ... خَبايا طوْها[١١] باصفهان زوايا

---

١. كذا في «مج» والمحاسن، وفي سائر النسخ: ينقل، والاول أصح.

٢. كذا في النسخ، وفي المحاسن: صبيهم. وفي هامش «جا، طل»: [الضبن، كمحن: جمع ضبنة. والضبنة: العيال].

٣. كذا في النسخ، وفي المحاسن: من فصل النيروز.

٤. العبارة ناقصة، وتمامها كما في المحاسن: [... من فصل النيروز متتابعين في اللهو واللعب، متهافتين في النشاط والطرب، فاذا كان وقت النيروز أقاموا فيه...].

٥. كذا في النسخ، والصحيح: رفع، مكان ربع، كما في المحاسن.

٦. كذا، وفي المحاسن: فلا يزالون.

٧. كذا في النسخ «اشغالهم»، والصواب ما في المحاسن: أخلاقهم.

٨. انظر صورة وصف اخرى مبسوطة أيضًا لسوق كرين (جرين) واجتماع الناس فيه أيام النيروز في صورة الارض، ص ٣٦٣، وذكر: [ويقال عن نفقاتهم في هذا السوق عند حلول الشمس الحمل يبلغ مائتين ألوف دراهم مع مكنتهم من الفواكه الحسنة اللذيذة والمآكل الطيبة الفاخرة والمشارب التي كالمجان لرخصها وكثرتها].

٩. محاسن اصفهان، ص ٩٢ ـ ٩٣. انظر تفصيل أكثر هذه المطالب في ذكر اخبار اصبهان.

١٠. أي تقدم ذكره في المحاسن. وهو فخر الملك المذكور في المحاسن، ص ١٠٥ و١٠٩ أيضًا، وهو غير مذكور في الروضات.

١١. كذا في النسخ، وفي المحاسن: طوتها.

شَبابٌ وشَيبٌ كلّما استبرؤا[١] رأوا ... بـراءً مـن التّـعيير[٢] بـين بَـرايـا
إخـــاؤهم فـخرٌ صـحبتهم عُـلا ... و ذكرهم عـند اللّـبيب: ألايـا!
يخيّل مـا أمـلوه نـثرًا وأنشـدوا ... قريضًا من الوحـي المـنزّل آيـا
توارىٰ بهم تارات[٣] دهـرٍ مـعاند ... أفـاضله يـلقون مـنه بَـلايا
زمان ينادى[٤] الفضل حتّى كأنّـه ... توىٰ في امرىءٍ ينوي التّفضّل نايا
يحاول كلٌّ أن يسلّ سـخيمة الـ ... ـزّمان لهـم؛ والدّاء فـيه عَـيابا
بلى اباب فخر الملك كهفٌ يكادمن ... بــه يــتحاماه الزّمـــان رزايـــا
ليأتوا جناب العزّ مـنه ولايكـن ... عـلى أحـدٍ مـنهم حِـذار مَـنايا
ســتردد اليـهم عـزّةٌ بـعد ذلّـة ... وتجعل لهم في العالمين مَزايا][٥]

قال: [فممّن[٦] جمع مدحَهما في شعر، ونظم ذكرهما في عقدٍ[٧]: الأديب ذواللّسـانين[٨] أبوعبداللّه الحسين بن[٩] النّطنزيّ[١٠]:

حوتْ إصفهان خصالاً عـجابًا ... بها كلّ ما تشـتهيه اسـتخابا[١١]

---

١. كذا في المحاسن وسائر النسخ، عدا «جا» ففيها: استيثروا.
٢. كذا في النسخ، وفي المحاسن: التغيير.
٣. كذا في النسخ، وفي المحاسن: ثارات، بالمثلثة.
٤. كذا في النسخ، وفي المحاسن: يناوى.
٥. محاسن اصفهان، ص ١١٤.
٦. فمن: محاسن.
٧. كذا في «مج» والمحاسن. وفي سائر النسخ: فممن جمع مدحها في نظم وشعر ذكرهما في عقد ...، والصواب ما في المتن.
٨. ذوالبيانين: محاسن.
٩. الحسين النطنزى: محاسن.
١٠. كذا في المحاسن و«مج». وأضاف المؤلف في سائر النسخ بعد النطنزى قوله: [حيث يقول. صح. ظ]. والأديب البارع أبوعبداللّه النطنزي هذا ستأتي ترجمته في ذيل عنوان احمد بن الحسين بديع الزمان الهمداني (رقم ٦٩).
١١. كذا في النسخ. والصواب ما في المحاسن: استجابا. بالجيم. وفي ترجمة المحاسن: بها كل من يشتهيه استجابا.

هـواءٌ مـثيرًا وماءٌ مـنيرًا[١] وخـيرًا كـثيرًا ودُورًا رِحـابا
وتُـربًا زكـيًّا ونـبتًا رَويًّـا و روضًا رضيًّا يناغي السّحابا
وفـاكـهةً لا تـرىٰ مـثلها نسيمًا وريعًا وطعمًا عُجابا[٢]
تـفيد الأعـلّاءَ بُـرءً كـما يفيد الرّبـيع الرّيـاض الشّـبابا
وزاد مَـحاسنها زنّـروذ مـياهًا كطعم الحياة عـذابـا
تـقدّرها والحَـصىٰ تـحتها لجَـينًا فُـويق اللّآلي مُـذابـا
وكالرّقش حائرة فـي مـضيق اذا اضطرب الموج فيه أضطرابا
وكـالسّابغات إذا مـا جـرتْ عـليه الصّـبا فكسَـته الحَـبابا
وفيها فصول الزّمـان اعـتدلنَ فلا فـصل إلّا ومـا فـيه طـابا
فلا البَردُ يُردي ولَا الحرّ يؤذي و لَا الرّيح تقذي وتذري ترابا
ترى ابـنَ ثـلاثٍ بـها يسـتفيد حديثَ الرّسول ويتلو الكـتابا
ومـن فـوقه حـافظًا كـاتبا أديـبًا نـجيبًا يُـباري النّـجابا
وقـومًا سُـرَاةً رحـاب البـنان عِراب اللّسان وما هـم عِـرابـا
بـدور[٣] المآثـر رايًـا مـصيبا بحور[٤] المكارم مـالاً مـصابا
فأطـيبْ بـهم[٥] سـادةً قـادةً و أطيب بـهم[٦] بـلدًا مسـتطابا
ولستَ ترى مثلها[٧] في البـلاد و لا مثلهم في البرايـا صِـحابا
غـدا فـخر مـلكٍ لهـم سـيّدا ولولاه صارت وصـاروا نِـهابا

---

١. كذا في النسخ، وفي المحاسن وترجمتها: هواء منيرًا وماء نميرا.
٢. كذا في النسخ. والصواب ما في المحاسن وترجمتها: نسيمًا وطعمًا ولونًا عجابا.
٣. كذا في «مج» والمحاسن وترجمتها. وفي «جا، غف»: يذود. وفي «طل، طث»: يدود.
٤. كذا في «مج» والمحاسن وترجمتها وفي سائر النسخ: يجود.
٥. بها: ترجمة المحاسن.
٦. بها ـ: ظ «عن كافة النسخ».
٧. كذا في «مج، طث» والمحاسن. وفي سائر النسخ: مثلهم.

فـتىً خـيّر اللّـهُ أخـلاقه فحازت مـن الطّـيّبات اللّـبابا
وعادت لكـلّ جـمالٍ مَـجالا و صارت لكلّ صـلاح مَآبـا][1]

وقال أبواسمعيل[2] بن أبي طاهر بن عبدالرّحيم:

تكـلّفني وصـفُ إصـفهان وإنّـها لأطـيبُ أرض اللّـه جـادَ غـمامها
بأيّ أقـاليم البـلاد نـفيسها[3] و كـلّ بـلادٍ عـبدها وغـلامها
قـد اعـتدلتْ أوقـاتها وفـصولها و مـااستكرهتْ يـقظانها[4] ومـنامها
فـمن حـلَّ جـيًّا ليس يـثني رحـالها و أنسىء حـاجاتٍ بـأُخرى انـتظامها
ليشـرب مـياهَ الزّنـدرود اذا اشـتكتْ من السّقم نـفسٌ كـي يـخفّ سـقامها
ودَعْ ذا فيكفيها مـن الفـخر أن غـدت و في يد فـخر المـلك هـذا زمـامها][5]

وأبوالعلاء بختيارين بنيمان[6] بن خرّزاد:

سُـقيتِ يـا إصـفهانُ مـن كـورة مِـدحةُ صـقعٍ سِـواكِ مَـنكورة
فـالأرضُ عِـقدٌ وأنتِ واسـطةٌ و البـرُّ شـخصٌ وأُمّك[7] الصّـورة
وهل تُـواري[8] النّجوم بـدرَ دُجـى أم هـل تُـباري بـنورها نـوره؟!
أحسـن بـها! والرّبـيع مـقتبل[9] أزهـارها كـالبرود مـنشورة[10]
وجـدَّ نـورٌ بـصوب بـاكـرةٍ و جـادَ نـوءٌ بـصوع[11] بـاكـورة

---

١. محاسن اصفهان، ص ١١٤ ـ ١١٥. ترجمة المحاسن، ص ١٢٧.
٢. كذا في النسخ. وفي المحاسن: اسميل، بدل أبي اسميل. وفي ترجمة المحاسن: أبو محمد اسميل.
٣. تقيسها: محاسن وترجمتها.
٤. يقظاتها: محاسن.
٥. محاسن اصفهان، ص ١١٩، وتتم القصيدة بعد بيتين.
٦. كذا في المحاسن وترجمتها، ويشبهه كتبًا ما في «مج». وهو في سائر النسخ: عثمان.
٧. وانك. محاسن وترجمتها.
٨. في المحاسن: توازى. بالمعجمة.
٩. كذا في «مج» والمحاسن وترجمتها. وفي سائر النسخ: معتقل.
١٠. كذا في «مج، غف» والمحاسن وترجمتها، في غيرها: منثورة. بالمثلثة.
١١. في المحاسن وترجمتها: بصوغ. بالغين المعجمة.

وقـــابلَ الزّعـــفران نـرجســه و عـــاذل[١] الأُقـحوانُ كـافوره
وزنّـــروذ الضّـــحى بـصفحته ســـبايك بـــاللّجين[٢] مـذرورة
حَـــبابة يـنثني[٣] عـلى حـبُك بـخال[٤] إثـر الصـفاح مشهورة
يـنساب فـي جـريه عـلىٰ عَـجل كـالأيم يـعزي[٥] الطّـريق مَـذعورة
حكىٰ نَدى كفّ[٦] فـخر مـملكة السّـ ـلطان بـل فـي الخـوف مأمـورة][٧]

وقال محمّد بن الحسن بن محمّد بن الحسين بن يزيد[٨] في قصيدةٍ له:

[ســلامٌ عـلى زرّيـنرود وشـعبه ســلامَ مُـحبٍّ لَا ســلامَ مُـودّع
ولَا برحتْ تلك المُـدود كـواسـيا مناكـبه العُـليا مُـصَندلُ مـدرع][٩]

إلى آخر ما ذكره. وقال صاحب الرّسالة:

[ســقى اللّـه الجـنان بـماربين فـحصن النّـار، فـالتّلّ المـفوّق
فكـــوهانًا بـــها قـــصرٌ مـــنيف سـما وبـمنطق الجَـوزا تـمنطق
إلى جسـر الحسـين فـباغ بكـر فـقصر مـغيرةَ بـفناء[١٠] خـندق
فـــجرباس الأنـــيق إلى ويـــان فشـــطّيْ زنـدرود إذا تـدنّق[١١]
فـجرعَيه[١٢] فـما نـظماه قـصرًا و بُســـتانًا وروضًـا قـد تـحدّق

---

١. غازل: محاسن وترجمتها.
٢. للجين: محاسن وترجمتها. واللجين: الفضة.
٣. حبابة تثني: محاسن.
٤. يخال: محاسن وترجمتها.
٥. يفلى: محاسن وترجمتها. والايم: الحية.
٦. في المحاسن: يد، مكان كف.
٧. المحاسن، ص ١١٨.
٨. كذا في النسخ. وفي المحاسن المطبوعة: أبو جعفر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن بن يزيد. وفي المخطوطة: أبو جعفر محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن.
٩. المحاسن، ص ٦٢.
١٠. ففناء: محاسن.
١١. تدفق: محاسن.
١٢. فجزعيه: محاسن.

فأكناف المصلّى فالصّحارى بسمارستان فالزّهر المفرّق
سقاها من غواريها حباها[١] و حيّاهنّ هَيدَ بها[٢] وطبّق]

إلى أن قال بعد عشرة أبيات أُخر:

[تشرّف إصفهانُ، وقد تَناهتْ محاسنُها، وقولي فيه مطلق
وأشرفُ ما حَباها اللّه فضلٌ لفخر الملك ولّاها ورفّق[٣]
فقد أعدى خلائقه جِماها فأحصبها[٤] وصفّى ما تزنّق[٥]][٦].

انتهى كلام صاحب كتاب إصفهان.

* * *

أقول[٧]: إن الحقّ أنّها أرفع من كلّ هذه الأوصاف بكثير، وكفاها منقبةً أنّ جلّ أرباب الحكم والآداب ارتقوا إلى مدارجهم واستوفوا نصائبهم من العلم فيها، وإن لم تخلف من تربة نفسها ولدًا صالحًا؛ أو حِبرًا بارعًا يليق بعِظم ساحته[٨] وفِخم باحته، وخصوصًا بعد انتقال أهله إلى الإماميّة!

وحكاية خروج الدّجّال منها[٩] معارضٌ بمادلّ على خروجه من بَلخ خراسان، أو من

---

١. عواديها حياها: محاسن.
٢. كذا في «مج» والمحاسن، وهو الصحيح، دون ما في سائر النسخ: صديها. والهيدب من السحاب: المتدلي الذي يدنو من الارض وتراه كأنه خيوط عند انصباب المطر.
٣. ووفق: محاسن.
٤. فأخصبها: محاسن.
٥. ترنق: محاسن.
٦. المحاسن، ص ٦٢ ـ ٦٣.
٧. أي: بلدة اصفهان.
٨. انتقالٌ من الضمير المؤنّث إلى المذكّر.
٩. كما في كتاب إكمال الدين، ج ٢، ص ٥٢٥، للشيخ الصدوق ﷺ، وعنه في كتاب النوادر، ص ٢٦٢، للفيض الكاشاني، وبحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٩٤، س ١، للعلّامة المجلسيّ، عليهما الرحمة.

حدود سجستان[1]؛ وبما نقلناه من تاريخ اصفهان وما تقدّم أيضًا أنّ سلمان الفارسيّ أصله من جيّ إصفهان[2].

---

١. اعلم أن في بعض الاخبار ما يدل على خروج الدجال من خراسان. فمنها ما في المستدرك على الصحيحين، ج ٤، ص ٥٢٧، للحاكم والجامع الصغير، ج ١، ص ٥٣٧، للسيوطي، وصححه، وشرحه فيض القدير، ج ٣، ص ٥٣٩، للمناوي، عن النبيﷺ: [ان الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها: خراسان]. وقال الشعراني في اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الاكابر، ص ٢٨٩: [واعلم أن ظهور المهدىؑ من أشراط قرب الساعة، كذلك خروج الدجال، فيخرج من خراسان من أرض الشرق موضع الفتن، يتبعه الاتراك واليهود، ويخرج إليه من اصبهان وحدها سبعون ألفا مطيلسين]. وانظر التدوين في أخبار قزوين، ج ٣، ص ١، في ترجمة داود بن ابراهيم العقيلي.
وأما خروجه من خصوص بلخ (من مدن خراسان) فالذى عثرنا عليه ماروّاه الصفار في الباب ١١ من بصائر الدرجات، ص ١٩٦، قال: [حدثنا معوية بن حكيم، عن شعيب ابن غزوان، عن رجل، عن أبي جعفرؑ. قال: دخل عليه رجل من أهل بلخ. فقال: يا خراساني! تعرف وادى كذا وكذا؟ قال: نعم! قال: تعرف صدعًا في الوادى، من صفته كذا وكذا؟ قال: نعم. (قال. صح. ظ): من ذلك يخرج الدجال].
ورواه عنه في بحار الأنوار، ج ١٣، ص ١٥٢، ط ١، وج ٥٢، ص ٩٠، ط الاسلاميّة، وعن الأخير في السبع المثاني، ٢: ق ١١٦ ب، من نسخة الخزانة، للشيخ محمد تقى الهروي. وفي البحار: محمّد بن شعيب بن غزوان، مكان شعيب بن غزوان. ولم نجده في الرجال مطلقًا.
وأما الذى يدل على خروجه من سجستان، فهو ما رواه الصدوق في إكمال الدين، ص ١٤٥، عنه في البحار، ج ١٣، ص ١٦، و ج ٥١، ص ٧٠، عن النبيﷺ في حديث المعراج أنه يخرج بالمشرق من سجستان. ورواه أيضًا في السبع المثاني ٢: ق ١١٥ آ».
وفي تاريخ سيستان، ص ١٥، المؤلف قبل المائة الثامنة أنه سئل سيد الشهداء الحسين بن عليّ بن أبيطالبؑ عن الدجال، فأنشد:

وفي سجستان رَملٌ نحو كُورتها ... مُسجّرٌ في تحتها(؟) أيّ تسجين
إذا لقيتَ عليها جيفةً نطقتْ ... سمعتَ منها أنينًا مثل تنّين

وفي كتاب الغيبة، ص ١٤٧، للنعماني، وعنه في بحار الأنوار، ج ١٣، ص ١٦٥، وج ٥٢، ص ٢٤٣، عن معروف بن خربوذ، قال: ما دخلنا على أبي جعفرؑ قط الا قال: «خراسان، خراسان! سجستان، سجستان!»، كأنه يبشرنا بذلك.
فلعل الحق ما نقلناه عن اليواقيت والجواهر أنه يخرج الدجّال من خراسان، ويتبعه من يهود اصبهان سبعون ألفًا عليهم الطيالسة، كما أن حديث أنس بن مالك المرويّ في شرح صحيح مسلم، ج ١٨، ص ٨٥ ـ ٨٦، للنووي، ومعجم البلدان، ج ٢، ص ٣٥٣، وفيض القدير، ج ٣، ص ٥٣٩، عن كتاب الجفر الأكبر، للبسطامي؛ أيضًا صريح في ذلك، والله أعلم. وأورد الصفديُّ في كتابه الشعور بالعور، الأحاديث الواردة في الدجّال، وفسّر غرائبها، وتكلم على معانيها وتأويل مشكلها. كما في التذكرة التيمورية، ص ١٧٠. وراجع ما سيأتي في تعليقات الإمام المصنّف على النصّ، ص ٣٧.

٢. انظر ص ٣٤٧.

وفي القاموس أنّ جيًّا، بالفتح، لقب اصفهان قديمًا، أو قريةٌ بها[١].

وأمّا المرتضويّ الوارد في الخرائج[٢] وغيره من أنّ أهلها لا تكون فيهم خمس خصال: السّخاوة، والشّجاعة، والأمانة، والغيرة، وحبّ أهل البيت عليهم السلام***، وفي بعض المواضع بدل الأمانة: الوفاء.

وما رُوي أيضًا فيه[٣]، أو في النّبويّ المرسل، كما في «بعض المجاميع المعتبرة» أنّه قال: ما أحسن، أو: ما أفلح اصفهانيّ قطّ!

وكذا ما نقله بعض أعلام العصر[٤] من أنّهم استعملوا وُلاة عمر بن عبدالعزيز بجُعلٍ كثيرٍ حتّى يَتمَّ أربعينهم في سبّ أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام بعدما أُخبروا برفعه ذلك ومنعه منه وردّه الفدك إلىٰ أهل البيت عليهم السلام؛

---

١. قال في تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١٠، ص ٨٠: [«و» جي «بالفتح، لقب اصبهان قديمًا» وإليه مال نصر، وكان ذوالرمة وردها فقال:

نظرت ورائي نظرة الشّوق بعدما بدا الجوّ من جيّ لنا والعساكر

(أو) هي (بلدة بها) أو محلة برأسها مفردة، وقد استولى عليها الخراب الا أبيات. ومنها كان سلمان الفارسي رضي الله عنه، والحافظ أبو الطاهر السلفي... الخ].

٢. الخرائج والجرائح في معجزات النبي والائمة عليهم السلام، لقطب الدين سعيد بن هبة اللّه الراوندي، الآتي ترجمته (رقم ٣١٤).

والنقل عن قصصه عن قريب في (ص ٣٩). طبع الكتاب في ثلاث مجلّدات بقمّ (سنة ١٤٠٩) والنصّ في الجزء الثاني منه (ص ٥٤٥ فما بعد)، ونقله العلّامة المجلسي في بحار الأنوار، ج ٩، ص ٥٨٢، ط ١، ج ٤١، ص ٣٠١، ط الآخوندي، في باب معجزات كلام أميرالمؤمنين عليه السلام من أخباره بالغائبات وعلمه باللغات.

قال العلامة المجلسيُّ بعد نقله الحديث: [بيان: كان أهل اصفهان في ذلك الزمان إلى أول استيلاء الدولة القاهرة الصفوية، أدام اللّه بركاتهم؛ من أشدّ النواصب. والحمد للّه الّذي جعلهم أشدّ الناس حُبًّا لأهل البيت عليهم السلام، وأطوعهم لأمرهم، وأوعاهم لعلمهم، وأشدّهم انتظارًا لفرجهم؛ حتى أنه لايكاد يوجد من يتّهم بالخلاف في البلد لا في شيءٍ من قراه القريبة أو البعيدة. وببركة ذلك تبدلت الخصال الأربع أيضًا فيهم...].

وقريب من هذا الكلام ما في مجالس المؤمنين، ج ١، ص ٨٤ ـ ٨٥، فراجعه.

٣. أي في المرتضوي. ويأتي في ترجمة أحمد البحراني (رقم ٢١) كلام في ذم أهل اصفهان.

٤. يظن أن مراده بهذا البعض السيد صدر الدين الموسوي العاملي، أحد أجدادنا الأعلام، (رقم ٣٦٠).

فهي أيضًا بتمامها محمولةٌ على اتّصافهم بمثل ذلك في زمان نصبهم وعداوتهم لأهل البيت عليهم السلام[١].

وإلّا فهي في هذه الأوان بيضة أهل الإسلام؛ ومحطُّ رحال أهل الإيمان.

ويشهد بذلك أنّهم قلّ ما يُبتلون بعدُ بالوباء الشّديد، أو سائر النّقمات الفاضحة بل لم يُبتلوا منذ بُنيت البلدة بالطّاعون الّذي هو من علائم السّوءِ أبدًا.

ويوجد فيها أيضًا كثيرٌ من المواضع المتبرّكة والقبور المنوّرة الّتي سيأتي الإشارة

---

١. يظهر شدة تصلبهم في التسنن من كتاب النقض، ص ٤٨، ٥٢، ٩١، ٢٧٠، ٣٢٤، ٤٩٣ وغيرها، للشيخ عبدالجليل الرازي. ألفه في القرن السادس. وقد مرّ ـ آنفًا ـ في ترجمة ابراهيم الثقفيّ حديث بُعد اصفهان عن التشيّع في القرن الثالث.

ومن عجيب أمرهم في التعصّب ما ذكره أبوالشّيخ ثمّ أبونُعيم في ترجمة إبراهيم بن عبدالعزيز بن الضحّاك بن عمر بن قيس بن الزبير، وهو أبواسحاق المدينيّ الاصبهانيّ الّذي كان يقال له شاه بن عبدكويه: أنّه قعد للتحديث فأخرج الفضائل فأملأ فضائل أبي‌بكر ثمّ عمر ثمّ قال: نبدأ بعثمان أو بعليّ؟ فقالوا: هذا رافضيٌّ فتركوا حديثه!

قال ابن‌حجر بعد نقله ذلك في لسان الميزان، ج ١، ص ٧٨: «قلت: وهذا ظلمٌ بيّن، فانّ هذا مذهب جماعة من أهل السنّة، أعني التوقّف في تفضيل أحدهما على الآخر وإن كان الأكثر على تقديم عثمان، بل كان جماعة من أهل السنّة يقدّمون عليًّا على عثمان منهم: سفيان الثوريّ وابن خزيمة» انتهى.

ولاحظ أيضًا خبر تعصّبهم في كتاب الكامل البهائيّ، ج ١، ص ٤٣ والكتاب بالفارسيّة.

وفي تاريخ الإسلام، ج ٣٦، ص ٢٥٥، حوادث سنة ٣٦٣، للذهبيّ: «... وكان الرفض ظاهرًا قائمًا في هذه الأيّام وفي العراق، والسُّنة خاملة مغمورة لكنّها ظاهرة بخراسان واصبهان، فالأمر للّه».

وانظر حكاية عليّ بن محمّد بن أبان الطبريّ الّذي كُتب له على قضاءِ اصبهان فدخلها ودخل المسجد الجامع وقصّته مع العدول، في كتاب البصائر والذخائر، ص ٨٤ ـ ٨٥، ط مصر، ١٣٧٣، لأبي‌حيّان، المتوفّى ٤١٤، نقلًا عن كتاب أدب القاضي، لأبي‌حامد المروزيّ.

وانظر غلوّ أهل اصفهان في معاوية بن أبي‌سفيان في كتاب الغدير، ج ١٠، ص ٣٣٥، للعلّامة الأميني. وراجع نتيجة المنتهى، ص ٢٧٠ فما بعدها، للمحدّث القمّي، عليهما الرحمة. كما أنّ حكاية الإصفهانيّ الّذي صار شيعيًّا أوردها العلّامة المجلسيّ رحمه الله، في بحار الأنوار، ج ١٢، ص ١٣٢. وقصّة الخوارج واصفهان في شرح النهج، الحديديّ، ج ١، ص ٢٢٠.

وقطعة في ذمّ أهل اصفهان في كتاب الهفوات النادرة، ص ٣٥١، ط دمشق، لفرس النعمة.

وكان أهل اصفهان في أواخر القرن السابع بين مفضّل للصحابة ومفضّل للقرابة، كما ذكر ذلك سعدالدين بن نجم‌الدين بن الحسن بن عليّ الطبريّ الّذي وردها (في سنة ٦٧٣)، ولمّا رأى ذلك ألّف كتابه تفضيل القرابة على الصحابة، كما في الأنوار الساطعة، ص ٧٣، والذريعة، ج ٤، ص ٣٦٠.

إلى جملةٍ منها في تضاعيف كتابنا هذا[١].

ومن جملة ذلك: مسجد لسان الأرض، الّذي هو واقعٌ في مشرق مزارها المعروف بتخت فولاد؛ قريبًا من قبر الفاضل الهنديّ[٢].

وفي قبلة ذلك المسجد صورة قبرٍ اشتهر كونها مرقد شعياء النبيّ[٣] المبعوث إلى طائفة اليهود الّذين سكنوا تلك البلدة.

ومن المشتهر على أفواه أهل البلد في وجه تسمية ذلك بلسان الأرض أنّه تكلّم مع الإمام حسن المجتبى عليه السلام أيّام نزوله بإصبهان مع عسكر الإسلام، وفتح أهل الإسلام ذلك المقام[٤].

---

١. انظر في وصف مزارات اصفهان كتاب تذكرة القبور الذى ألفه العالم الكبير الاخوند ملا عبدالكريم الجزى الاصفهاني بالفارسية، وطبع في عام تأليفه ١٣٢٤. ثم أعيد طبعه مذيلاً مشروحًا في ١٣٦٨، وسمى رجال اصفهان.

٢. هو محمد بن تاج الدين حسن الاصفهانى، تأتي ترجمته (رقم ٦٠٩).

٣. في تذكرة القبور، ص ٤٤، ط ٢، أن هذا المزار اشتهر بقبر يوشع النبى.

أقول: من المشتهر على الأفواه أن مزار شعيا النبيّ في جوار مزار السيد اسماعيل جدّ آل طباطبا، المعروف بإمامزاده اسماعيل. ولكن لم نعثر على ما يبيّن مزاره في التواريخ ولا في «اشعياء بن آموص النبى» من كتب عهد عتيق، ص ١٢٠٣ ـ ١٣٠٥، إلّا أنّهم ذكروا شهادته على يد ملك اليهود منشه بن حزقيا، كانت أمه حبصيه بنت شعيا عليه السلام، ويظهر أن موضع شهادته في حدود بيت المقدس، واللّه العالم. راجع: تاريخ الطبرى، ج ١، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٢؛ المنجد في الأدب والعلوم، ص ٢٤. ولبيت المقدس انظر: أنيس الأعلام، ج ٢، ص ١٨٢؛ تاريخ أورشليم (بيت المقدس)، للسيّد الحميديّ.

وأما يوشع بن نون، وهو وصيُّ موسى عليه السلام، ففي كتابه أنه بعد ما مضى من عمره مائة وعشر سنين ودفن في حدود ميراثه في «تمنت سرح» بجبل افريم، في شمال جبل گمش (حوالى بيت المقدس). انظر كتب عهد عتيق، ط ٤٥١ لندن. وفي المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٣٣: [ثم توفي يوشع، ودفن في كفر حارس، وله من العمر مائة وعشر سنين. ورأيت في تاريخ ابن سعيد المغربى، أن يوشع مدفون في المعرة، فلا أعلم هل نقل ذلك أم أثبته على ما هو المشهور الان]. وفي بغداد أيضًا مزار ينسب إلى نبيّ اللّه يوشع. انظر جولة في ربوع الشرق الأدنى، ص ٨٥. وذكر أبو نعيم دخول يوشع اصبهان، ونقلنا كلامه في ص ٣٦ التعليقة ٢.

٤. انظر خبر فتح اصفهان في: فتوح البلدان، ص ٣٠٨ ـ ٣١١؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦، في وقايع عام ٢١؛ ذكر أخبار اصبهان، ص ١٩ ـ ٣٠؛ الفتوحات الاسلامية، ج ١، ص ١٤٧ وغيرها. قال أبو نعيم: [كان فتحها في آخر سنة عشرين، وقيل: احدى وعشرين من الهجرة]. قال في الفتوح: [قالوا: وكان فتح اصبهان وأرضها في بعض سنة ثلاث وعشرين، أو أربع وعشرين]. وقال أيضًا: [وأصح الأخبار أن أباموسى فتح قم وقاشان. وأن عبداللّه بن بديل فتح جى واليهودية]. وراجع لزامًا المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٢٩٣، للحاكم النيسابوري. وقال ابن العبريّ ـ المتوفّى (٦٨٤) بمراغة ـ في مختصر تاريخ الدول، ص ١٠٢: «وفيها ـ أي: في ←

وذكر مولٰنا محمَّد تقيُّ المجلسيُّ في كتابه الحديقة [١] وغيرها أنّه [قد سمع من المشايخ [٢] أنّ سائر فتوحات عمر بن الخطّاب في زمن خلافته كانت برخصة مولٰنا أمير المؤمنين عليه السلام [٣] وأنّه أرسل ولده المجتبىٰ أبا محمَّد الحسنَ مع عسكر الإسلام الىٰ إصبهان وصلّىٰ هو في أيّام نزوله بها في مسجدها المعروف بمسجد لنبان [٤]، ودخل الحمّام الّذي بابه مقابل باب جامعها العتيق الكبير المعروف بباب پيزُرْبافان، واغتسل فيه، وهو الآن خانٌ [٥] من الخانات،

← خلافة عمر ـ افتتح عبدالله بن بديل اصفهان صُلحًا».

ويظهر من كتاب أبي نعيم أن قدوم الامام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام اصفهان كان بعد فتحها، وقد دخلها الامام مع عبدالله بن عباس مجتازين إلى غزاة جرجان. انظر ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٤٤ و٤٧».

وقال حمزة بن يوسف السهميُّ المتوفي سنة ٤٢٧ في تاريخ جرجان، ج ٦: [باب ذكر من دخل جرجان من أصحاب النبيّ. منهم: أبو عبدالله الحسين بن عليّ، رضوان الله عليه... ويقال الحسن بن عليّ، رضوان الله عليه].

وقال أيضًا (في ص ٨): [وذكر عباس بن عبدالرحمن المروزيّ في كتابه التاريخ، قال: قدم الحسن بن عليّ وعبدالله بن الزبير اصبهان مجتازين إلى جرجان. فان ثبت هذا يدل على أنه كان في أيام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام]. وقال البلاذري عند ذكره فتح جرجان وطبرستان ونواحيها: [فغزا سعيد طبرستان، ومعه، فيما يقال: الحسن والحسين ابنا عليّ بن أبي طالب عليه السلام] (فتوح البلدان، ص ٣٣٠.

١. حديقة المتقين في معرفة أحكام الدين، لارتقاء معارج اليقين: ق ٢٥٥ ب من نسخة الخزانة، ذكر ذلك في باب الخمس منه. وقال التقيُّ المجلسيُّ رحمه الله أيضًا في لوامع صاحبقراني، ج ٢، ص ٤٥: [و از آنجمله آنكه حضرت امام حسن، صلوات الله عليه، داخل صفاهان شدند، و در مسجد لنبان نماز كردند، و در حمامى كه محاذى در مسجد جامع عتيق است كه مسمى است به درِ پيزربافان در آن حمام غسل فرمودند، و مشهور بود آن حمام بحمام آنحضرت، وجدّم نشان داد آن حمام را بمن در طفوليت وگفت: اينست حمام آنحضرت، صلوات الله عليه، و خراب بود، وبعد از آن بجاى آن كاروانسرايى ساخته شد].

٢. قال في اللوامع، ص ٤٤: [چنانكه مشايخ ثقات ما نقل كردند بمن، از شيخ عبدالعالى، از پدرش شيخ نور الدين على بن عبدالعالى رحمه الله ...]. وأورد نحو ما ذكره في اللوامع في كتابه الآخر روضة المتقين، ج ٣، ص ١٥٦ أيضًا. والكتابان الجليلان شرحان لكتاب من لايحضره الفقيه، بالفارسيّة والعربيّة.

وله أيضًا في الروضة، ج ٩، ص ٣١، كلام حول تشيّع أهل اصفهان، فراجعه.

٣. يلوح ذلك من روايات تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢١٠ ـ ٢١٢، عند ذكر الخبر عن وقعة المسلمين والفرس بنهاوند وغيرها. ففي روايات وقعة نهاوند أنها كانت بأمر أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام ومشورته.

٤. يأتي ذكر مسجد لنبان في ترجمة حسين بن حسن الديلماني (رقم ٢٢٠).

٥. كذا في «غف» و هو الصحيح، دون ما في سائر النسخ: خوان، بالواو. قال في تاج العروس، ج ٩، ص ١٩٤: [(والخان: الحانوت، أوصاحبه) فارسى معرب (و خان التجار) معروف] وفي المنجد: [الخان: الحانوت: محل نزول المسافرين ويسمى الفندق. ج: خانات. والكلمة دخيلة].

وقد أرانيه جدّي المبرور في أيّام صباي، ولم يكن قد انهدم بالمرّة].

وتقدّم أيضًا ما يدلّ علىٰ كون لسان الأرض لامُحالة باصبهان[١]، فلاتغفل.

* * *

ثمّ انّ من عجائب الأبنية الواقعة فيها الباقية إلى هذا الزّمان وخصائصها الغريبة المشتهر أمرها في جميع البلدان: منارتين شاهقتين واقعتين على طرفي طاقةٍ رفيعة البنيان، مبنيّةٍ على مرقد بعض كبراء أهل العرفان[٢]، في قريةٍ قريبةٍ من أصل البلدة تسمّىٰ بكارلادان[٣] والمنارتان بمَنَارِجُنبان[٤].

وذلك لأنّه إذا دخل أحدٌ في إحدى المنارتين، وأخذ بيديه موثقةً من جانبيها وجعل يهزّهما ويحرّكهما؛ تحرّكت المنارة الأخرى الواقعة في مقابلتها، ثمّ الإيوان المتخلّل بينهما، ثمّ الأساس الحامل لثقل المنارتين، والطاقات، وغيرها إلى سطح الأرض، بل الأرض

---

١. انظر ص ٦. وقد بحث العلّامة الخبير الميرزا عبداللّه الاصبهانيُّ صاحب رياض العلماء حول لسان الأرض باصبهان وكذا حول مسألة الأراضي المفتوحة عنوةً، في كتابه تحفهٔ فيروزيهٔ شجاعيه: ق ٥٨ فما بعدها، بالفارسيّة، والنسخة مخطوطة عندنا لم يطبع بعد.

٢. هذه صورة ما رأينا على لوح قبر هذا العارف: [هذا قبر الشيخ الزاهد البارع المتورع السعيد المتقى عمو عبداللّه بن محمد بن محمود سقلا، رحمة اللّه عليه. وفوته في السابع عشر من شهر ذى الحجة سنة ست عشر وسبعمائة].

وأما ما ذكره صاحب مقتبس الأثر، ج ٥، ص ٢٤ ذيل عنوان اصبهان من أن هذا البناء [على مرقد السلطان ملكشاه ونظام الملك الحسن بن على بن اسحق الطوسى في قرية كارلادان]، ففير صحيح. والمشهور أن مقبرة نظام الملك في محلة دار البطيخ من محلات اصفهان، راجع تاريخچهٔ أبنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

٣. وصفها ياقوت في حرف الجيم، ذيل عنوان الجار، بما يأتى، قال: [والجار أيضًا من قرى اصبهان، إلى جانب لاذان. طيبة ذات بساتين جمة، كتب بها الحافظ أبو عبداللّه محمد بن النجار البغدادى صديقنا وأفادنيها. وعامتهم يقولون «كار» بالكاف، والمحصلون منهم يكتبونه بالجيم. منها: أبوالطيب عبد الجبارين...] الخ (معجم البلدان، ج ٢، ص ٩٣ ـ ٩٤). وانظر «كار» أيضًا فيه ج ٤، ص ٤٢٨، و «كارلادان» في لغت نامه، حرف الكاف.

٤. انظر وصف المنارتين وتحركهما وعلل التحرك (على زعم واصفه) مشروحًا في: ايران و كلده، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩؛ سفرنامهٔ اوژن فلاندن، ص ١٩٨؛ دبستان الفرصة، ص ١٤٢ ـ ١٤٦؛ جولة في ربوع الشرق الأدنى، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ راهنماى أبنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ٨٢ ـ ٨٤؛ تاريخچهٔ أبنيهٔ تاريخى اصفهان، ص ٤٦ ـ ٤٨.

المتضمّنة لتمام البقعة، ومَن كان فيها، ومن عليها؛ مع أنّها تزيد وزنًا على أُلوف آلاف حمل بعير. وجميعها مبنيّةٌ بالجصّ والآجرّ على أتقن وجوه التّعمير. ولا يتصوّر تحرّك مقدار ذراع منها بقوّة فيل كبير؛ وشوكة سلطان دبير. فعميتْ عن إدراك سرّ هذه الواقعة أفئدة أرباب التّدبير.

وقد تكرّر ملاقاتي إيّاها بهذا الوجه الّذي قرّرتُها لك، مع جمعٍ كثير، وجمٍّ غفير، ورأيتُ بعينيّ هاتين مَيلَ المنارتين عند تحريكهما مع جميع البقعة إلى اليمين واليسار بشيءٍ غير يسير. وأذغنَ المعمارون الماهرون بخروج هذه الكيفيّة عن دائرة تصنّعات التّعمير، وتمحّلات التّجبير[1]؛ وصدورها من جهة تأثيرٍ غير هذا التّأثير، وتقديرٍ وراءَ ذلك التّقدير.

بل نُقل أنّ كثيرًا ما جاء لمُعاينتها مَن كان من حُذّاق أهل الفرنج. فبقي متحيّرًا في أمرها، ولم يتفوّه فيه بشيءٍ من التّقرير.

وسوف يأتي الاشارة إلى نظير ذلك في ذيل ترجمة داود بن عمر الاسكندريّ المتبحّر النّحرير[2]. واللّهُ بعباده خَبيرٌ بَصيرٌ، ولا يُنَبِّئُكَ مِثلُ خَبير، هذا[3].

وإنّما أرخيتُ عنان القلم الفاتر في شرح نبذٍ من محامد أوصاف هذه البلدة؛ قضاءً لبعض حقوق توطّني فيها، وسكوني إليها، وانتفاعي بها.

عصمنا اللّه من شرور أنفسنا وأهلينا، وجعل عواقب أُمورنا بالخير.

---

١. تمحل الشيء: احتال في طلبه. وجبره على الأمر: ألزمه بفعله.

٢. انظر رقم ٢٩٧.

٣. لايخفى أن المورّخين قد ذكروا بعض الأبنية والمنائر المتحركة في سائر نواحي الأرض، ولكن لم ينل واحد منها هذه الشهرة الطائلة التي نالها «منارجنبان» باصفهان، فهذا ياقوت، يصف في معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٤٨، منارةً عظيمةً متحركةً بقسطنطينية. وهذا ابن بطوطة، يصف في رحلته تحفة النظار، ج ١، ص ١١١، صومعةً متحركةً في مسجد أمير المؤمنين عليه السلام بالبصرة، تتحرك عند ماهزت مقبض خشب مسمرًا في ركن من أركانها، وهذا صاحب دبستان القرصة، ص ١٤٥، يصف فيه تحرّك منارتي مزار سيدتنا فاطمة المعصومة ٣ بقم، وهذا مؤلف راهنماى آبنهٔ تاريخي اصفهان، ص ٨٣، يصف فيه تحرّك منارتي جامع أشترجان من قرى اصفهان، وفي تحفة العالم، ص ٢١٣، للسيّد العلّامة التستري، وصف منار متحرّك في مسجد الشمس خارج الحلّة، وفي مجلّة هنر ومردم، العدد ١٣٢ وصف «منارجنبان صبران» بلد في شمال بلدة فاراب، إلى غير ذلك، فراجع وتأمّل فيها.

تعليقات الإمام المصنّف على النصّ

* قال صاحب كتاب عين الافاضل ـ في اللغات الثلاث[١] : [اسپهان ؛ بالكسر با باء فارسى : نام شهرى مبارك از ولايت فارسى كه هواى لطيف دارد. أهل وى زيرك باشند در صناعتها، وآن شهر را قديم «يهوديّه» خواندندى، وگويند : هر قحطى كه در عالم باشد ابتداى آن از ولايت اسپهان بود، ونيز هر كه در آن چهل روز مقام كند بخيل شود، كذا في عجائب البلدان[٢]. وخروج دجال عليه اللعنة هم از آن ولايت خواهد بود[٣]، كذا في شرفنامه[٤]. ثم

---

١. طبع هذا الكتاب عام ١٣٠٢ في مطبعة نول كشور في «كان‌پور» بالهند، في مجلّدين باسم مؤيّد الفضلاء، وهو «قاموس عربيّ، فارسيّ، تركيّ» تأليف محمّدلاد، ويقول في أوّله :
«واز اين رو كه فضلاء را بينائى در علم و فضل از اين كتاب حاصل مى‌شود، بايد اين را «يمين الأفاضل» خوانند، پس هر چه درين كتابست مؤيّد فاضلانست در حلّ مشكلات، و... أولى اينست كه اين را «مؤيّد الفضلاء» نام دارند».
وتوجد ما نقله عنه سيّدنا المؤلّف ـ طاب ثراه ـ حرفيًّا فيه في (ج ١، ص ٧٩ ـ ٨٠)، وبين النصّين اختلاف يسير في بعض الكلمات، منها قوله : «از ولايت فارسي»، ففي مؤيّد الفضلاء : «از ولايت فارس».
وقوله «يمين الأفاضل» كذا في النسخة المطبوعة الموصوفة، وجاء في هامشها : «يمين : راست ضدّ چپ وبمعنى ناحيه و...». ولكن في فهرس الخزانة الرضويّة، ج ٢، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧ أنّ في مخطوطة الخزانة : عين الأفاضل، كالّذي في المتن.
٢. لزكريا بن محمد بن محمود القزويني الاتى ترجمته في القسم الثانى من باب الزاء المعجمة، ويعرف الكتاب باسم آثار البلاد وأخبار العباد طبع في غوطا. ولابن الجزار الافريقى المقتول سنة ٤٠٠ أيضًا كتاب يسمى عجائب البلدان ؛ ذكره في كشف الظنون.
٣. أخبار الدجال مذكورة في كتب الحديث للخاصّة والعامّة، فراجع بحار الانوار، ج ٥٢، ط الاسلاميّة، وشرح صحيح مسلم، ج ١٨، ص ٨٥، للنووي. قال حسان العجم الخاقانى الشروانى الاتية ترجمته في ذيل ابن سيمكة (أحمد بن على) :

هادى أمّت ومهدىّ زمان كز قلمش قمع دجّالِ صفاهان بخراسان يابم

ولكن للشاعر نفسه قصيدة طنانة في مدح اصبهان، قال فيها :

چاهِ صفاهان مَدان نشيمَن دجّال مَهبط مهدى شَمُر فناى (فضاى. خ) صفاهان

انظر ديوان خاقانى، ص ٢٦٨ و ٣١٧ ـ ٣٢١.

قال بعد عدّ موادّ أُخر من الالفاظ الفارسية المبنيّة على الهمزة والنون: [اسفهان: همان اسپاهان]. منه.

** أقول: وكأنّ الأمر كذلك، لعدم مصرّح من المعتمدين بغير ذلك[1]، وليس في نسبته إلى الفارس أيضًا دلالة على خلافه بأحد من الدلالات؛ لأنّ الفارس عبارةٌ عن جيل من الناس يتكلّمون باللغة الفارسية، أو بلاد يتكلّمون بهذا اللسان؛ تذكر في مقابلة الروم وغيره، وكان مذهبهم في السابق مجوسيًّا ولذا قد يعبّر عن لغتهم أيضًا بالمجوسيّة في الأحاديث والأخبار، فهي بناء على ذلك تعمّ إصفهان وغيرها من المتكلّمين بهذا اللسان؛ وهم: أهل عراق العجم وبلاد الجبل بأصبارهم[2] وقاعدة هذه المملكة «اصفهان»، فليكن انصراف اطلاق هذه النسبة أيضًا اليه، وخصوصًا ما وقع منه في كلمات القدماء والمتقاربين من عصر

---

٤. شرفنامه في اللغة الفارسية، لمنيري؛ كشف الظنون، ج ٢، ص ١٠٤٥، «وزاد المذيّل: هو: أبو البركات عبدالمجيد الملتاني الهندي المتوفى سنة ١٠٥٤».

١. نعم! قد ألف المحدث النوري كتابًا ضخمًا في ما يتعلّق بسلمان ﷺ رتبه على مقدمة وسبع عشر بابًا وخاتمة؛ وأصرّ في مقدمته في القول بكونه من أهل شيراز! فقال بعد ما أطال: [ومما ذكرنا ظهر ضعف نسبته إلى اصفهان!]. وبعد أسطر أظهر العجب من العلّامة الطباطبائي حيث قال في الفوائد الرجالية: [وأصله من اصبهان من قرية يقال لها: جي]. وبالجملة، فقد طبع الكتاب موسومًا بـنفس الرحمن في فضائل سلمان عام ١٢٨٥ بطهران؛ وعقد العلّامة المجلسي في المجلد السادس من بحار الانوار بابًا ذكر فيه ما ورد من طرق أهل البيت في فضائل سلمان وأبي ذر ومقداد وعمار؛ رضي اللّه عنهم؛ ثم عقد بابًا آخر في كيفية اسلام سلمان ومكارم أخلاقه وبعض مواعظه وسايرِ أحواله؛ فراجعه. وراجع أخباره أيضًا في: حلية الاولياء، ج ١، ص ١٨٥ ـ ٢٠٨؛ ذكر أخبار اصبهان، ج ١، ص ٤٨ ـ ٥٧؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٧٥ ـ ٩٣، لابن سعد؛ تاريخ الاسلام، ج ٢، ص ٥٨ ـ ١٦٣، ط ١؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ٤٤؛ أعيان الشيعة، ج ٣٥، ص ٢٢٠ ـ ٢٦١؛ وسائر كتب الرجال والتواريخ والتراجم؛ ولكلّ من عبد العزيز الجلودي المتوفى ٣٣٢ وأبي جعفر الصدوق المتوفي ٣٨١ كتاب في أخبار سلمان، وللمستشرق الفرنسوي «لويس مسينيون» أيضًا رسالة في هذا الباب. وانظر: تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ٢٢٦؛ كتاب إحقاق الحقّ، ج ٣، ص ١٩٧ و ٣٨٢ و ٣٨٦؛ فضائل السادات، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٦، ط ١؛ بشارة المصطفى لشيعة المرتضى، ص ٣٢٩، ط النجف ١٣٦٩.

ومن أعقاب سلمان ﷺ الحسن بن عليّ الواعظ المذكور بنسبه في الثقات العيون، ص ٦٤ عن المنتجب، عليه الرحمة.

٢. الاصبار: جمع صبر؛ بضمّ الأوّل وكسرها: ناحية الشيء وحرفه؛ يقال: أخذ الشيء بأصباره؛ أي: بأجمعه.

سلمان؛ دون بلاد فارس المستقرّ عليه اصطلاح العامة العمياء في أمثال هذه الأزمان، مضافًا إلى تصريح غير صاحب هذا التاريخ أيضًا بهذه النسبة في حقّ سلمان ﷺ، مثل صاحب مجمع البحرين في كتابه المزبور؛ حيث يقول في ذيل هذه المادّة: [وفارس: جيل من الناس. وسلمان الفارسيُّ معروف مشهور، أصله من اصفهان، وقيل من مرازم[1] توفي سنة سبع وثلثين بالمدائن. نقل أنه عاش ثلثمائة وخمسين سنة! وأمّا مائتين وخمسين سنة فممّا لايشكّ فيه!] انتهى.

ورأيت في بعض التواريخ الفارسيّة القديمة جدًّا رواية له عن محمد بن اسحق عن ابن عباس أنه قال: [سمعت سلمان الفارسيَّ حاكيًا عن فواتح أمره، يقول: أنا كنت من أهل اصفهان من قرية فيها يقال لها: أجي، وكان أبي من الدهاقين، وكنّا على دين المجوسيّة ونعبد النيران، فاتّفق أنّ أبي أرسلني يومًا إلى عمل بعض المزارع، فمررت فيما مررت على كنيسة راهب من النصارى يقرء الانجيل بأعلى صوته، فدخلت عليه وتكلّمت معه]. إلى آخر ما ذكره منتهيًا إلى تشرفه بدين الاسلام من بركات

أنفاس ذلك الراهب المبشّر ببعثة سيّد الأنام، عليه وآله الصلوة والسلام. وعن القُطب الراونديّ[2] من أجلّة أصحابنا الإماميّة ﷺ، رواية عين هذه النسبة بالاسناد المعتبر عن

---

١. كذا في نسخ الكتاب والمجمع أيضًا، ولم نعثر على من نسب سلمان إلى مرازم. قال في معجم البلدان، ج ٥، ص ٩٢: [مرازم: بالضم، وبعدالالف زاى مكسورة وميم... هو الجبل المشرف على حق آل سعيد بن العاص].

٢. هو صاحب الخرائج والجرائح الّذي مرّ النقل عنه آنفًا (في ص ٣١). قال في الباب التاسع عشر من كتابه النفيس قصص الانبياء: ق ٨٦آ، من نسخة الخزانة: [فصل ـ وعنه (أي عن الصدوق) عن ابن حامد؛ حدثنا محمد بن يعقوب؛ حدثنا أحمد بن عبدالجبار؛ حدثنا يونس، عن ابن اسحق، حدثنا عاصم بن عمرو بن قتادة، عن محمود بن أسد، عن ابن عباس ﷺ، قال: حدثني سلمان الفارسيُّ ﷺ، قال: كنت رجلًا من أهل اصفهان من قرية يقال لها: جي، وكان أبي دهقان أرضه، وكان يحبّني حبًا شديدًا، يحبسني في البيت كما تحبس الجارية...] الحديث بطوله، فاطلبه في قصص الأنبياء، ص ٢٩٨، فما بعد، ط مشهد، ١٤٠٩. وأورده بعينه العلّامة المجلسي في المجلد السادس من بحار الانوار، ج ٢٢، ص ٣٦٢ فما بعد، ط الآخوندي، في باب كيفية اسلام سلمان، والمحدث النوري في نفس الرحمن، ص ١١، وفي الاسناد تحريف من النساخ؛ فان الصواب فيه محمود بن لبيد مكان محمود بن أسد، كما في حلية الأولياء، ج ١، ص ١٩٥، والطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٧٥، لابن سعد وغيرهما من كتب الرجال، وكذا والد عاصم فهو «عمر» بضمّ العين.

تصريح نفس سلمان بهذه النسبة إلى اصفهان، فأغنانا ذلك عن مؤنة اقامة البرهان، والحمد للّه العزيز المنّان. منه.

*** صورة حديث إصفهان المذكور، حسب ما نقلناه عن الكتاب المسطور؛ روايةً فيه عن عبداللّه بن مسعود، قال: كنت قاعدًا عند أمير المؤمنين عليه السلام في مسجد رسول اللّه صلى الله عليه وآله، إذ نادى رجلٌ: من يدلّني على من آخذُ منه العلم؟[١]، ومرّ. فقلت له: يا هذا! أما[٢] سمعت قول النّبيّ صلى الله عليه وآله؟: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها». فقال: نعم! فقلت: فأين تذهب؟ وهذا عليُّ بن أبي طالب! فانصرف الرجل وجلس[٣] بين يديه، فقال له عليٌّ عليه السلام: من أيّ بلاد الله[٤] أنت؟ فقال: من إصفهان. فقال له[٥]: إنّ أهل إصفهان لايكون فيهم خمس خصالٍ، إلى آخر ما نقلناه في المتن. وزيد في آخره: قال: زدني يا أمير المؤمنين! فقال باللسان الإصفهاني: آروت وس![٦]. يعني: حسبك اليوم هذا! المراد باللسان الإصفهاني هو الولايتيُّ القديم الّذي يتكلم عليه كثير من أهل رساتيقه، وإلّا فلسان أهل مدينتهم العظمى فارسيٌّ مليح. منه. قدّس اللّه روحه وأعظم أجره.

---

١. منه علمًا: بحار والمخطوطة والمطبوعة.

٢. هل سمعت: بحار والنسختين.

٣. جثى بين يديه: بحار والنسختين. وجثى: أى جلس على ركبتيه.

٤. كذا في «جا، طل» والنسختين. وفي «غف، طث» من أيّ بلاد أنت. وفي البحار: من أيّ البلاد أنت.

٥. في البحار والنسختين زيادة على ذلك، وهى: «قال له: اكتب: أملى عليُّ بن أبى طالب أن أهل اصفهان...».

٦. في البحار والمطبوعة: اروت اين وس؛ فليقرء: آرُوتِ إينْ وَسْ.

جدّد النظر في الشرح والتعليق وأضيف إليه الكثير في شهر رمضان المبارك «١٤٢٧»، والحمد للّه.

رسالةٌ في حكم الأغلاط الواقعة في المصاحف من الكُتَّاب و...

املاء: العلّامة آيةالله الحاج آقا مُنيرالدّين البروجرديّ الإصفهانيّ
نقّحها و أضاف إليها: العلّامة آيةالله السّيّد أحمد الصّفائي الخوانساريّ

تصحيح: مهدي باقري سيّاني

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين وصلّى اللّه على نبيّنا محمّدٍ وآله الطاهرين

أمّا بعد؛ قال اللّه ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

وقال النّبيّ الكريم محمّد المصطفى ﷺ: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلين كتاب اللّه وعترتي ...»[2].

والمسلمون من زمن رسول اللّه ﷺ وبعده يهتمّون بكتابة القرآن وحفظه ووضع العلائم «التجويديّة» له، وتأليف الكتب حول القراءآت القرآنيّة وغيرها من علومه.

ومن أهمّ هذه الموارد احتمال ورود الخطأ في قراءة القرآن وكتابته وعدّ فروض هذه الاحتمالات وأحكامها الشرعيّة المترتّبة عليها من رفع هذه الأخطاء المحتملة، وهذا البحث وأحكامه موضوع هذه الرسالة البديعة في العلوم القرآنيّة الّتي كان مؤلّفُها أحد أعلام

---

١. الحجر (١٥): ٩.

٢. حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة المتواترة. انظر: مسند احمد، ج ٤، ص ٢٧١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٥، ص ١٥٤؛ مستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٤٨؛ كنز العمّال، ج ١، ص ١٨٦؛ ينابيع المودّة، ج ٣، ص ٢٩٤؛ وراجع كتاب حديث الثقلين للمحقّق السيّد عليّ الميلاني.

الطائفة، المتبحّرين في الفقه وأصوله والحديث والعلوم الإسلاميّة الشتيتة، وهو العلّامة آيةاللّه الشيخ منيرالدين البروجردي الإصفهاني ؛ والّذي ينتهي عمود نسبه إلى الأصولي الكبير الفقيه المحقّق الميرزا أبيالقاسم الجيلاني الشهير بالمحقّق القمي صاحب القوانين، لأنّه كان إبن سبط المحقّق القمي. ويقول صاحب أعيان الشيعة في حقّه ما نصّه: «الشيخ آقا منيرالدين البروجردي أصلاً، الإصفهاني مسكناً. ولد سنة ١٢٦٩ هـ في بروجرد وتوفّي سنة ١٣٤٢ هـ. كان من نوابغ العصر الأخير في الفقه والحديث...»[١].

وقد تتلمذ لدى جملةٍ من الفحول منهم: الزعيم الديني الأعلى الميرزا محمّد حسن الشيرازي، والعلّامة الشيخ محمّد باقر النجفي الإصفهاني ـ والمؤلّف يعبّر عنه بـ«شيخنا المحقّق العلّامة»[٢] ـ، والشيخ زينالعابدين المازندراني.

واستفاد منه كثيرون، نذكر منهم السيّد محمّد تقى الموسوي الأحمدآبادى، إبنه الشيخ اسماعيل البروجردي، السيّد أحمد الصفائي الخوانساري.

وله مؤلّفاتٌ في غاية التحقيق، منها: رسالة الفرق بين النافلة والفريضة، وهي من أشهر مؤلّفاته، طبعت سنة ١٣٩٦ هـ في القاهرة مع تقديم الاستاذ السيّد مرتضى الرضوي ؛ رسالة قبض الوقف، طبعت في اصفهان سنة ١٤٢٦ هـ مع تحقيقٍ منّا في المجلّد الثاني من ميراث حوزة اصفهان ؛ ورسالة أسئلة وأجوبة فقهيّة استدلاليّة ستصدر قريباً بتحقيقٍ منّا.

ومن الجدير بالذكر أنّه أملى المؤلّف هذه الرسالة على تلميذه الكبير العلّامة السيّد أحمد الصفائي الخوانساري، وهو كتبها مع ملحقاتٍ واضافاتٍ ؛ ونحن ظفرنا على النسخة المخطوطة الفريدة المحفوظة في المكتبة الروضة الرضويّة، وحقّقناها من على هذه النسخة. ونرجوا من اللّه الكريم أن يزيد في درجات المؤلّف العلّامة وتلميذه الفاضل بمحمّدٍ وآله الأطهار.

وآخر دعوانا أن الحمدللّه ربّ العالمين

مهدي باقري السيّاني

---

١. أعيان الشيعة، ج ١٥، ص ١٠، الرقم ١٠٤٣٤.

٢. الفرق بين النافلة والفريضة، ص٧؛ شرح هداية المسترشدين، ص ٥٤.

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

أمّا بعد؛ فهذه رسالةٌ وجيزةٌ ودرّةٌ عزيزةٌ في حكم الأغلاط الواقعة في المصاحف من الكُتّاب وغيره، ويلحق بها الأدعية وأسماء اللّه وما في حكمها.

فنقول: قد حكى الأستاد الأعظم والشّيخ الأقدم أفضل من في العرب والعجم الحاج آقا منيرالدين البروجردي الإصفهاني ـ دامت بركاته ـ عن شيخه الأجلّ الأعظم الأقدم الحاج شيخ محمّدباقر[1] ـ طيّب اللّه رمسه الشريف ـ عن شيخه الفقيه المؤتمن الشيخ حسن بن الشيخ جعفر الغروي[2] فقيه عصره على الإطلاق أنّه قال في حلقة درسه الميمون: «أنّ من الفروع الّتي لم يتعرّض له الفقهاء هو حفظ القرآن عن الغلط وحكم تصحيحه على القاري»؛ وفرّع على ذلك فروعاً كثيرةً يبلغ ألفاً، ولم يذكر الفروع واكتفى[3] بالحكاية الإجماليّة عن البيان التفصيلي.

أقول: يمكن ـ مستعيناً باللّه سبحانه ـ التفريع إلى فوق الألف، وتحقيق المرام ـ بعون الملك العلّام ـ:

---

١. هو العلّامة الفقيه آيةاللّه الحاج الشيخ محمّد باقر النجفي الإصفهاني (١٣٠١ ـ ١٢٣٥هـ) ابن العلّامة الفقيه الأصولي الشيخ محمّد تقي صاحب هداية المسترشدين في شرح أصول معالم الدين، وهو سبط الشيخ جعفر كاشف‌الغطاء ومن أساتيد المصنّف ومشايخه. وله شرح مبحث حجّيّة الظن من هداية المسترشدين، وتعليقةٌ فتوائيةٌ على رسالة صلاتيّة لوالده، ـ وكلاهما طبع بتحقيقي ـ؛ لبّ الفقه ولبّ الأصول، مخطوطان.

٢. هو العلّامة الفقيه الشيخ حسن ابن الشيخ جعفر كاشف الغطاء (١٢٦٢ ـ ١٢٠١هـ) صاحب أنوار الفقاهة. وهو من كبار الفقهاء والمدرّسين العظام في النجف الأشرف؛ وهو من أساتيد الشيخ محمّد باقر المذكور آنفاً في التعليقة السالفة.

٣. فاعل «لم يذكر» و«اكتفى» هو استاذ استاذ المؤلّف العلّامة الفقيه الشيخ حسن بن الشيخ جعفر النجفي كاشف الغطاء.

إنّ الغلط على أقسامٍ:

الأوّل: في السورة؛

الثاني: في الآية؛

الثالث: في الكلمة.

أمّا الأوّل فيتصوّر على وجوهٍ:

أحدها: نقصان سورةٍ من السور القرآنيّة؛

ثانيها: زيادتها بإلحاق سورةٍ مجعولةٍ، بل يمكن التعميم بإلحاق السورتين اللّتين وردت بهما الرواية، ولم أجد مَن نقلَهما إلّا صاحب الدبستان[1]؛ وعنه نقل الفاضل المعاصر الآشتياني الرازيﷺ[2] في حاشيته؛ بل يمكن إلحاق تكرار السورتين أيضاً، لذكر سورة «يس» مثلاً مرّتين[3]؛

ثالثها: تبديل سورةٍ بسورةٍ أُخرى؛

رابعها: تلفيق السورة بعضها مع بعضٍ؛

خامسها: تقديم السورة؛

سادسها: تأخيرها؛

والأقسام المذكورة جاريةٌ في الثاني حتّى منع بعض المفسرين من ذكر البسملة في أوّل

---

١. قال العلّامة الطهراني: دبستان مذاهب أو دبستان في الملل والنحل، فارسيٌ طبع في بمبئي (١٢٦٢هـ) مرتّبٌ على اثنى عشر تعليماً، وفي كلّ تعليم أنظار، وفهرس التعليمات على الترتيب: ١) پارسيان ٢) هندوان ٣) قراتبتيان ٤) اليهود ٥) النصارى ٦) المسلمين ٧) الصادقية ٨) الواحدية ٩) روشنيان ١٠) الإلهية ١١) الحكماء ١٢) الصوفية؛ وبما لم يذكر المؤلّف إسمه فيه اختلف في مؤلّفه... ثمّ مال إلى أنّ مؤلّفه من شعراء الشيعة في القرن الحادي عشر، وأن اسمه محسن المتخلّص بالفاني الكشميري، الّذي نقل النصرآبادي شعره في تذكرته، ص ٤٤٧. راجع: الذريعة، ج ٨، ص ٤٨، الرقم ١٢٥.

٢. هو العلّامة الفقيه آية اللّه الحاج ميرزا حسن الآشتياني الطهراني في بحر الفوائد، ج ١، ص ١٠٠، ولمزيد التوضيح انظر: مجد البيان، ص ١٣٩؛ موسوعة الإمام الخوئي، ص ٥٠، (البيان): ١٩٥، [صيانة القرآن من التحريف]؛ الميزان، ج ١٢، ص ١٠٨، الفصل الثالث.

٣. أي: قراءة سورة «يس» مرّتين بقصد أنّ كلاهما من القرآن.

البراءة، أو في وسط سورةٍ من السور، أو نقصانها من السور.

وأمّا الثالث: فالكلام فيه: تارةً في المادّة، وأُخرى في الهيئة، والثالثة في الإعراب، والرابعة في التشديد والتخفيف؛ ـ إن لم يدخل في المادّة والهيئة ـ، الخامسة في الإدغام وعدمه، السادسة في المدّ والقصر، السابعة في الوصل والوقف، الثامنة في طريقة الكتابة للكلمة؛ وسيأتي بعض الأمثلة للأخيرة توضيحاً.

ثمّ الكلام في هذه الأقسام الثمانية: إمّا في الأوّل ـ وهو المادّة ـ فهي إمّا بتقدّم الكلّ، أو بتأخّر الكلّ، أو بالتبديل، أو بالزيادة، أو بالنقيصة.

ثمّ الكلام في حروف الكلمة؛ فهو إمّا بالتقديم، أو بالتأخير، [أو بالتبديل]، أو بالزيادة، أو بالنقيصة وحدانيّاً أو ثنائيّاً وما فوق ذلك.

ويصير بضرب الخمسة في الإثنين عشرة بإسقاط الواحد، ومع الخمسة المتقدّمة ترتقي إلى أربعة عشر، ومع الأقسام السابقة الإثنى عشريّة تبلغ إلى ستّة وعشرين.

وأمّا الثاني ـ وهو الهيئة ـ فهو أيضاً: إمّا بنقصان حرفٍ، أو الزيادة، أو نقصان حركةٍ، أو زيادتها وحدانيّاً أو ثنائيّاً؛ فهذه ثمانيةٌ؛ فبتلغ إلى أربعةٍ وثلاثين.

وأمّا الثالث ـ وهو الإعراب ـ فهو: إمّا رفعٌ، أو نصبٌ، أو جرٌّ، أو جزمٌ؛ وعلى الثلاثة إمّا منوّنٌ أو مخفّفٌ، وعلى الستّة إمّا لفظيٌّ أو تقديريٌ وعلى الأخير إمّا بالسّكون، وإمّا بالحذف؛ فهذه ثمانية وأربعون، ولو بنينا على ضرب بعض هذه الأقسام الأخيرة في بعضٍ لزاد الأقسام إلى حدٍّ يصعب على المحصّلين ضبطها وترتيبها.

وأمّا الرابع: فالتخفيف إمّا تخفيفٌ مجرّدٌ، أو مع العوض، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَـنُنَجِّي﴾[1] بقراءة التشديد؛ وبقراءة التخفيف وزيادة النون فيصير ﴿فننجّي﴾[2]؛

---

١. يوسف (١٢): ١١٠.

٢. قال الطبرى في تفسيره جامع البيان:

«... وأمّا قوله [فننجّي من نشاء] فان القرّاء اختلفت في قراءته، فقرء عامّة قرّاء أهل المدينة والمكّة والعراق «فننجي من نشاء» بنونين بمعنى...» (جامع البيان، ج ١٢، ص ١١٦).

←

والتشديد إمّا في الحروف الأصليّة، أو في العرضيّة ؛ فيصير إثنين وخمسين.

وأمّا الخامس فهو : إمّا المثلان، أو المتجانسان، أو المتقاربان[١]، كما في قوله ـ [تعالى] ـ : ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُم﴾[٢]، و﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾[٣] ؛ ولانطيل بذكر ساير أقسام الإدغام ؛ فهذه خمسةٌ وخمسين.

وأمّا السادس فهو : قسمٌ واحدٌ، لعدم ملاحظة التقسيم بالمدّ المتّصل والمنفصل أو اللازم وغيره.

وأمّا السابع : فالملاك في التقسيم فيه أيضاً هو الوقف اللازم، فهو أيضاً واحدةٌ ؛ فهذه سبعةٌ وخمسون.

وأمّا الثامن : فأقسامه كثيرةٌ، إلّا أنّا نكتفي بالأقسام الأربعة من الزيادة والنقيصة والاتّصال والانفصال، فالأقسام أحدٌ وستّون بحسب أُصول الموضوعات.

بقي الكلام في التقسيم باعتباراتٍ أُخرى :

أحدها : أنّ المصحف إمّا يكون ملكاً له بالملكيّة الشرعيّة ؛

أو بالوقف الخاصّ ؛

أو العامّ ـ بناءً على القول بالملكيّة فيه ـ.

وإمّا يكون ملكاً لغيره بالأقسام الثلاثة.

← وعن أبي علي الفارسي في الحجّة للقرّاء السبعة :

«... اختلفوا في قوله تعالى [فنجي من نشاء] فقرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وحمزة والكسائي [فننجي من نشاء] بنونين : الأُولى مضمومة، والثانية ساكنة...» (الحجّة للقرّاء السبعة، ج ٢، ص ٤٥٨).

وانظر في هذا المجال : التبيان، ج ٦، ص ٢٠٨ ؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٤١٣ ؛ جوامع الجامع، ج ٢، ص ٢٤٥ ؛ تفسير القرآن الكريم لآية اللّه السيّد مصطفى الخميني، ج ٣، ص ١٦٨، مبحث أنحاء القراءة واختلافها.

١. «الادغام : هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني، مشدّداً. وينقسم إلى ... ونعني بالمتماثلين ما اتّفقا مخرجاً وصفةً، وبالمتجانسين ما اتّفقا مخرجاً واختلفا صفةً، وبالمتقاربين ما تقاربا مخرجاً أو صفةً. فأمّا المدغم من...» راجع : الاتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٤٢.

٢. المرسلات (٧٧) : ٢٠.

٣. الأعراف (٧) : ١٧٦.

وعلى الثّاني: إمّا يكون مأذوناً؛

أم لا؛

وعلى الثاني إمّا أن يجب تحصيل الإذن؛

أم لا؛

وعلى التقادير إمّا أن يتوقّف التصحيح على بذل مالٍ؛

أم لا؛

وعلى التقادير إمّا أن يحصل به نقصٌ في المصحف عيناً، أو قيمةً؛

أم لا.

فحينئذٍ نقول: نضرب الأُصول السابقة في الثلاثة الملكيّة وفي صورة غير الملك، فيصير أربعةً وأربعين ومأتين؛ ثمّ يقال في غير المالك: يُضرب الأُصول في مسمّى الإذن وعدمه؛ فيصير الفروض ثلاثمأة وخمسةٍ[1]، ثمَّ يضرب في مسمّى حصول التوقّف على بذل المال وعدمه فيتضاعف ستّمأة وعشرة، ثمّ يضرب في مسمّى حصول النقص وعدمه فيتضاعف ويصير عشرون ومأتان وألف.

ثانيها: أنّ الغلط إمّا يكون معلوماً بالتفصيل، أو بالإجمال مع كون الشبهة محصورةً أو مظنوناً بالظّن التفصيلي المعتبر ـ كشهادة العدلين، أو العدل الواحد بناءً على حجّيّة قوله في الموضوعات، لدلالة آية النباء[2]، أو بناء العقلاء، أو قول ذي اليد[3] ـ من غير فرقٍ بين يد الملكيّة عيناً أو منفعةً، أو يد العارية والإذن أومظنوناً إجمالاً كذلك.

وأمّا الشبهة الغير المحصورة في المقامين فلاتلحق بالمحصور، كما إذا علم أنّ في

---

١. في غير المالك الأصول تكون ٦١، يضرب في الإذن وعدمه ـ اى الإثنين ـ فحاصله ١٢٢ وبالإضافة إلى الفروض السابقة ـ وهى ٢٤٤ ـ يرتقى الى ٣٦٦، لا ٣٠٥ ـ الذي ذكره المؤلف ـ فبالتالي عدد الأرقام يزيد عمّا ذكره بكثيرٍ.

٢. الحجرات (٤٩): ٦.

٣. راجع: القواعد الفقهية للسيّد المحقّق البجنوردي، ج ١، ص ١٢٩، القاعدة السادسة؛ المحكم في أصول الفقه، ج ٥، ص ٣٥٥.

القرآن غلطاً أو غلطين مثلاً، مع إمكان أن يقال بالوجوب لشدّة الاهتمام بذلك في الشريعة؛ ونظيره ما لو علمنا بتنجيس آيةٍ من القرآن أو كلمةٍ، بل حرفٍ، بل وكذا الظنّ الغير المعتبر.

وإمّا أن يكون مشكوكاً أو محتملاً. وقضية إصالة البرائة فيهما وإن كانت هو عدم إلحاقهما ـ خصوصاً الأخير ـ بالعلم أو الظنّ المعتبر إلّا أنّ ما بيّناه في غير المحصور والظّن الغير المعتبر يجري فيهما أيضاً؛ فيصير الأقسام سبعةً؛ وحينئذٍ يضرب الفروض السابقة فيها فيرتقي إلى أربعين وخمسمأة وثمانية آلاف[1]؛

وبإضافة صورة ملك المنفعة ويد العارية والإذن وفروع الأقسام في الظّن المعتبر وغير ذلك من الاعتبارات تزيد الفرع على هذا العدد كثيراً.

ثالثها: أنّ الحكم المتعلّق بتلك الفروض والأقسام: إمّا وجوبٌ؛

وإمّا استحبابٌ.

وعلى الأوّل: إمّا كفائيٌّ؛

وإمّا عينيٌّ.

وعلى التقادير: إمّا موسَّعٌ؛

وإمّا مضيَّقٌ.

وعلى التقادير: إمّا يلزم فيه المباشرة؛

أو يجوز فيه التوكيل والاستنابة.

إذا عرفت ذلك كلّه؛ فمجمل الكلام في حكم الأقسام: أنّ الموضع الّذي لاريب ولا إشكال ظاهراً في وجوب التصحيح هو كون الغلط معلوماً بالتفصيل مع كون المصحف ملكاً له بالملك الشرعي، وعدم استلزام التصحيح لبذل مالٍ ولاحصول نقصٍ فيه، مع كون الغلط ممّا يغيّر المعنى بالزيادة أو النقيصة أو غيرهما؛ بخلاف صورة

---

١. في المخطوطة: سبعة آلاف.

فقدان قيدٍ من القيود المذكورة؛ كما أنّ القدر المتيقّن هو الوجوب الكفائي وسقوطه بفعل الغير، وجواز التوكيل فيه مع التوسعة في الوقت بحيث لايعدّ المكلّف من المتهاونين بالتكليف.

وأمّا لو فرض فقدان قيدٍ من تلك القيود فللبحث أو التأمّل في الحكم الوجوبي، بل والاستحبابي أيضاً في كثيرٍ من الموارد ـ ولا سيّما مع فيما حكمنا بالإلحاق من باب معلوميّة الاهتمام بشأنه وخصوصاً فيما لايغيّر المعنى مع استلزامه لبذل المال والنقص ـ مجالٌ. وللفقيه الماهر أن يتأمّل في أطراف المسألة لتحقيق حكم كلّ موضوعٍ وفرضٍ من الفروض المتصوّرة بحسب الأدلّة والقواعد الشرعيّة على ما يقتضيه نظره الصائب.

* * *

بقي الكلام في ذكر بعض الأمثلة للقسم الثاني الّذي حكمنا بانقسامه إلى الأربعةٍ توضيحاً.

فمنها: أنّه قد كتبت «الرحمة» في مواضع بالهاء إلّا في ستة مواضع: [١]: في البقرة [:٢١٨] ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾؛ و[٢]: في الأعراف [:٥٦] ﴿رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾؛ و[٣]: في هود [:٧٣] ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ﴾؛ و[٤]: في مريم [:٢] ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾؛ و[٥]: في الروم [:٥٠] ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾؛ و[٦]: في الزخرف [:٣٢] ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾؛ [و٧: في الزخرف: ٣٢ ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾][1].

ومنها: أنّه قد كتبت «النعمة» بالهاء إلّا أحد عشر موضعاً[2].

---

١. قد وردت كلمة «رحمت» في سورة الزخرف مرّتين، ولكن المؤلّف لم يذكرها إلّا مرّةً واحدةً، وبالثانية تمّت سبعة مواضع الّتي ذكرها.

٢. وهي:

١ ـ البقرة (٢): ٢٣١: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم...﴾؛

٢ ـ آل عمران (٣): ١٠٣: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم...﴾؛

←

ومنها: أنّه كتبت «إمرأة» بالهاء إلّا في سبعة مواضع[١]؛ ... إلى غير ذلك[٢].

وقال بعض المفسّرين[٣]: «إن جماعةً من الأئمّة[٤] قالوا: إنّ الواجب على القرّاء والعلماء وأهل الكتاب أن يتّبعوا هذا الرسم في خط المصحف، فإنّه رسم زيد بن ثابتٍ وكان أمين رسول اللّه ﷺ، وكاتب وحيه، وعلم من هذا العلم بدعوة النّبي ﷺ ما لم يعلم

← ٣ـ المائدة (٥): ١١: ﴿اذكروا نعمت اللّه عليكم إذهمّ...﴾؛

٤ـ ابراهيم (١٤): ٢٨: ﴿ألم تر إلى الذين بدّلوا نعمت اللّه كفراً...﴾؛

٥ـ ابراهيم (١٤): ٣٤: ﴿وإن تعدّوا نعمت اللّه لا تحصوها...﴾؛

٦ـ النحل (١٦): ٧٢: ﴿وبنعمت اللّه هم يكفرون﴾؛

٧ـ النحل (١٦): ٨٣: ﴿يعرفون نعمت اللّه ثمّ ينكرونها...﴾؛

٨ـ النحل (١٦): ١١٤: ﴿واشكروا نعمت اللّه إن كنتم ايّاه تعبدون﴾؛

٩ـ لقمان (٣١): ٣١: ﴿ألم ترَ أنّ الفلك تجري في البحر بنعمت اللّه...﴾؛

١٠ـ الفاطر (٣٥): ٣، ﴿يا ايها الناس اذكروا نعمت اللّه عليكم...﴾؛

١١ـ الطور (٥٢): ٢٩: ﴿فذكّر فما أنت بنعمت ربّك بكاهن ولا مجنون﴾.

١. وهي:

١ـ آل عمران (٣): ٣٥: ﴿إذ قالت إمرأت عمران ربّ...﴾؛

٢ـ يوسف (١٢): ٣٠: ﴿وقال نسوة في المدينة إمرأت العزيز...﴾؛

٣ـ يوسف (١٢): ٥١: ﴿قالت إمرأت العزيز...﴾؛

٤ـ القصص (٢٨): ٩: ﴿وقالت إمرأت فرعون قُرّت عين لي ولك...﴾؛

٥ و ٦ـ التحريم (٦٦): ١٠: ﴿ضرب اللّه مثلاً للذين كفروا امرأت نوح وامرأت لوط...﴾؛

٧ـ وفيها أيضاً: ١١: ﴿وضرب اللّه مثلاً للذين آمنوا أمرأت فرعون إذ قالت...﴾.

٢. كتبت لفظة «سنّة» بالهاء في جميع موارد استعمالها في القرآن الكريم إلّا في خمسة مواضع، وهي:

في سورة الأنفال (٨): ٣٨: ﴿فقد مضت سنت الأولين﴾؛

وفي سورة الفاطر (٣٥): ٤٣: ﴿إلاّ سنّت الأولين فلن تجد لسنت اللّه تبديلا ولن تجد لسنت اللّه تحويلا﴾؛

وفي سورة المؤمن (٤٠): ٨٥: ﴿سنت اللّه التي قد خلت﴾؛

ومنها كتبت «لعنة» بالهاء في جميع القرآن أيضاً إلّا في موضعين:

في سورة آل عمران (٣): ٦١: ﴿فنجعل لعنت اللّه﴾؛

وفي سورة النور (٢٤): ٧: ﴿أن لعنت اللّه﴾؛

ومنها كتبت «بقية» بالهاء إلّا في سورة هود (١١): ٨٦: ﴿بقيّت اللّه خيرٌ لكم إن كنتم مؤمنين﴾.

٣. وهو نظام‌الدين الحسن بن محمّد بن حسين القمّي النيسابوري (م ٧٢٨هـ) في تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان.

٤. أي: أئمّة القراءة.

غيره. فما كتب شيئاً من ذلك إلّا لعلّةٍ لطيفةٍ وحكمةٍ بليغةٍ، وإن قصّر عنها رأيُنا؛ ألا ترى أنّه لوكتب ﴿عَلَى صَلَوَتِهِمْ﴾[١]، و﴿إِن صَلَاتَكَ﴾[٢] بالألف بعد الواو وبالألف من غير واوٍ لما دلّ ذلك إلّا على وجهٍ واحدٍ وقراءةٍ واحدةٍ؟! وكذلك ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[٣]، وكتب ﴿وَسَيَعْلَمُ الكُفُرُ﴾[٤] بغير ألفٍ قبل الفاء ولا بعدها ليدلّ على القرائتين»[٥].

قلت: وفيما ذكره نظرٌ، لأنّ فعل زيدٍ ليس بفعل المعصوم؛ ومجرّد دعاء رسول اللّه ﷺ في حقّه لايستلزم حقّيّة كلّ ما كتب، فليس ما ذكره إلّا مجرد الاستحسان؛ كما يقول إمامهم في المسائل الفقهيّة. نعم! إنّ عدم التخطّي من خصوصيّات الكلمات ومتابعة المصاحف أقرب إلى الضبط، بل يمكن القول بالوجوب في الجملة، لأنّ فتح هذا الباب يوجب جواز التحرّي في سائر الجهات؛ فلايكون المكتوب قرآناً حقيقيّاً!

وممّا بيّناه في كلّيّ المسألة ظهر حكم جميع الجزئيات.

فهذا آخر ما وقع من الإملاء عليَّ مع توضيحٍ منّي وتنقيحٍ وتبيينٍ وترتيبٍ[٦].

* * *

---

١. المؤمنون (٢٣): ٩.

٢. التوبة (٩): ١٠٣.

٣. الرعد (١٣): ٤٢.

٤. بقراءة ابن كثير ونافع وابوعمرو [راجع: الحجّة للقرّاء السبعة، ج ٣، ص ١٢].

٥. تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج ١، ص ٤٣.

٦. تمّ إملاء العلامة الحاج آقا منيرالدين البروجردي على تلميذه السيّد أحمد الصفائي الخوانساري ﷺ، واضافة الإلحاق من هنا إلى آخر الرسالة للسيّد الخوانساري.

[في حكم ما يلحق بالقرآن]

[من أسماء اللّه ـ تعالى ـ وكتب الأخبار والدعوات المأثورة]

ويلحق بالقرآن أسماء اللّه وكتب الأخبار أُصولاً وفروعاً والدعوات المأثورة؛ بل وكُتب الفقهاء وعلماء المذهب في الأُصولَين[1] والفقه، وما يتوقّف عليه الاستنباط في الجملة وإن لم يكن أهمّيّته هذه بمثابة ما في القرآن.

نعم! يمكن أن يقال: ما يغيّر به المعنى في غير القرآن قد يكون أهمّ ممّا لايغيّر به المعنى في القرآن، وهكذا يلاحظ الأهمّ فالأهمّ في جميع الأمور المنتسبة إلى الشريعة المقدّسة.

ومن هذا الباب ما حُكي عن السيّد المحقّق الكاظمي[2] من حكمه بأنّه يجب كفايةً على المسلمين حفظ القرآن والكعبة وقبر النبيّ ﷺ والمشاعر والمواقيت والأخبار النبويّة والمعجزات، بل وأصحاب النبيّ ﷺ؛ كما أنّه يجب على الكفاية من جهة التشيّع والإيمان حفظ قبر أميرالمؤمنين ﷺ وقبور الأئمّة ﷺ وكتب الشيعة والمعجزات ووقايع الطفّ وأحوالات الحجّة ـ عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف ـ وضبط من رآه والحكايات المتعلّقة بذلك، وكذا المعجزات الصادرة منهم والكرامات الصادرة من العلماء والصلحاء من الشيعة، ... .

وبالجملة فكلّما له دخلٌ في حفظ الشريعة وبقائها ـ ظاهراً وباطناً ـ يجب كفايةً على المسلمين رعايته ومراقبته وحفظه ودفع المفاسد والموهنات عنه ـ مثل حفظ الصحابة وطبقاتهم وتدوينهم في الكتب ـ إنّما يجب لبقاء التواتر في جميع الطبقات لئلّا يعترض معاندٌ على مذهب الإسلام ـ كما أُورد على سائر الملل ـ بانقطاع سلسلة التواتر عن المتديّنين بها، فلايبقى وثوقٌ واعتبارٌ بنقل ما يتعلّق بمذهبهم من البعثة والمعجزات ونقل الأحكام وما يتعلّق بذلك ـ.

---

١. أي: أصول الفقه وأصول العقائد.

٢. وهو السيّد محسن الأعرجي الكاظمي المعروف بـ«المقدّس البغدادي ﷺ».

فعليك بالتأمّل التامّ في أمثال المقام فإنّها من عوائد الأيّام وفوائد درك حضور المشائخ العظام.

والحمد للّه المنعام والصّلوة والسّلام على محمّدٍ وآله سادات الأنام في المبدء والختام ما اتّصل النور بالظلام وجرى اللسان بالكلام، وحررّه الآثم في رابع ذي‌القعدة الحرام من هذا العام ـ أعني: عام الثّاني والثلاثين وثلاثمأة بعد الألف من هجرة سيّدنا ذي‌الفضل والإنعام ـ. وأنا المنتسب ببيوتهم والمتمسّك بحبل مودّتهم والملتجي إلى مقدّس شريعتهم احمد بن محمّدرضا الحسيني ـ أحسن اللّه عاقبتهما ورزقهما اللّه شفاعتهم بحقّهم وحرمتهم ـ. والحمد للّه ربّ العالمين وارزقنى أللّهم الدفن في جوارهم وتربتهم كما وفّق بذلك الخاصّ من شيعتهم.

فهرس مصادر التحقيق

١. *الإتقان في علوم القرآن*، لجلال الدين السيوطي، إعداد محمّد سالم هاشم، بيروت.

٢. *أعيان الشيعة*، للسيّد محسن الأمين العاملي، إعداد السيّد حسن الأمين، الطبعة الخامسة، بيروت، دار التعارف.

٣. *بحر الفوائد*، للميرزا محمّد حسن الآشتياني، قم المقدّسة، مكتبة آية اللّه المرعشي، ١٤٠٣هـ.

٤. *البيان في تفسير القرآن*، للسيّد أبي القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الزهراء، ١٣٩٥هـ.

٥. *التبيان في تفسير القرآن*، لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، اعداد أحمد حبيب قصير العاملي، قم المقدّسة، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩هـ.

٦. *تفسير القرآن الكريم*، للسيّد مصطفى الخميني، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ﷺ، ١٤١٨هـ.

٧. *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، لمحمّد بن جرير الطبري، اعداد صدقي جميل العطّار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٨. *جوامع الجامع*، لأبي علي أمين الإسلام الطبرسي، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢٣هـ.

٩. *الحجّة للقرّاء السبعة*، لأبي علي الفارسي، إعداد كامل مصطفى الهنداوى، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ.

١٠. *حديث الثقلين*، للسيّد علي الحسيني الميلاني، قم المقدّسة، مركز الأبحاث العقائدية، ١٤٢١هـ.

١١. *الذريعة إلى تصانيف الشيعة*، للعلّامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٣هـ.

١٢. *شرح هداية المسترشدين*، للعلّامة الشيخ محمّد باقر النجفي الاصفهاني، تحقيق مهدي باقري السياني، قم المقدسة، عطر عترت، ١٤٢٧هـ.

١٣. *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*، لنظام الدين القمي النيسابوري، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٦هـ.

١٤. *الفرق بين النافلة والفريضة*، للعلّامة الحاج آقا منيرالدين البروجردي، تقديم السيّد مرتضى الرضوي، القاهرة، مطبعة النجاح، ١٣٩٦هـ.

١٥. *القواعد الفقهيّة*، للمحقّق السيّد محمّد حسن البجنوردي، تحقيق محمّد حسين الدرايتي ومهدى المهريزي، قم المقدّسة، مؤسسة الهادي، ١٤١٩هـ.

١٦. *كنز العمّال*، للمتقي الهندي، اعداد الشيخ بكري حياتى والشيخ صفوة السقا، بيروت، مؤسسة الرسالة.

١٧. *الكنى والألقاب*، للشيخ عبّاس القمّي، بيروت، مطبعة عرفان.

١٨. *مجد البيان في تفسير القرآن*، للشيخ محمّد حسين النجفي الاصفهاني، طهران، مؤسسة البعثة، ١٤٠٨هـ.

١٩. *مجمع البيان لعلوم القرآن*، لأبي علي أمين الإسلام الطبرسي، الطبعة الرابعة، طهران، ناصر خسرو، ١٤١٦هـ.

٢٠. *المحكم في أصول الفقه*، للسيّد محمّد سعيد الحكيم، بيروت، مؤسسة المنار، ١٤١٤هـ.

٢١. *المستدرك على الصحيحين*، لمحمّد بن محمّد الحاكم النيسابوري، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.

٢٢. *مسند أحمد*، لأحمد بن حنبل، بيروت، دار الصادر.

٢٣ . *المعجم الكبير*، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية، القاهرة، دار احياء التراث العربي.

٢٤ . *الميزان في تفسير القرآن*، للعلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي.

٢٥ . *ينابيع المودّة لذوي القربى*، للشيخ محمّد بن سليمان القندوزي الحنفي، تحقيق السيّد علي جمال أشرف الحسيني، قم المقدّسة، دار الأسوة، ١٤١٦هـ.

نُصُوصٌ وَرَسَائِلُ

مِنْ تُرَاثِ أَصفَهَان العِلمِيِّ الخَالِد

قسم الحوزة العلميّة ـ لجنة الإحتقال بمدينة أصفهان



المجلد الثالث

في الفقه و الأصول

مجموعة من المحققين
إشراف: مجيد هادي زاده


بسم الله الرحمن الرحيم


شبكة الفكر
alfeker.net


يا علي يا فاطمة

نُصُوص وَرَسَائِل

مِنْ تُرَاثِ أَصفَهَان العِلمِيِّ الخَالِد

قسم الحوزة العمليّة والمؤسسات الدينيّة
لجنة الاحتفال بمدينة أصفهان
العاصمة الثقافية للعالم الإسلامي
اصفهان-١٣٨٥ش-١٤٢٧/١٤٢٨ق

المجلد الثالث

في الفقه والأصول

مجموعة من المحقّقين
إشراف: مجيد هادي‌زاده

نصوص ورسائل

من تراث أصفهان العلمي الخالد

المجلد الثالث

في الفقه والاصول

مجموعه من المحققين

اشراف: مجيد هادى زاده

اعداد : مكتب الاعلام الاسلامي في حوزة قم العلميّة – فرع محافظة اصفهان.
تصميم الغلاف: محراب أولجايتو، المسجد الجامع في اصفهان.
الناشر: هستي نما
الطباعة: مطبعة نگارش
الطبعة الأولى: ١٤٢٨ ق / ٢٠٠٧م
الكمية: ١٠٠٠ نسخة
السعر: ٦٠٠٠ تومان (سعر الدور ٢٤٠٠٠ تومان)

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الهاتف: ٠٩١٢١٥٢١٠٣٨
ص . ب: ١٣١٤٥/٧٥٣
البريد الالكتروني: hastinama@Gmail.com

هادي زاده، مجيد، ١٣٤٤ –
نصوص و رسائل، من تراث اصفهان العلمي الخالد/ مجموعة من المحقّقين؛ اشراف مجيد هادي زاده؛ اعداد، مكتب الاعلام الاسلامي في حوزة قم العلمية فرع محافظة اصفهان. – تهران: هستي نما، ١٤٢٨ ق – ٢٠٠٧ م – ١٣٨٦
ISBN: 978-964-8214-30-7 ٢٤٠٠٠ ريال (دورة)
ISBN: 978-964-8214-31-4 ٦٠٠٠ ريال (ج ١)
ISBN: 978-964-8214-32-1 ٦٠٠٠ ريال (ج٢)
ISBN: 978-964-8214-33-8 ٦٠٠٠ ريال (ج ٣)
ISBN: 978-964-8214-34-5 ٦٠٠٠ ريال (ج ٤)
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
كتابنامه.
١. دانشمندان اسلامى – ايران – اصفهان – سرگذشتنامه. ٢. مجتهدان و علما – ايران – اصفهان – سرگذشتنامه. ٣. مشاهير ايران – اصفهان – سرگذشتنامه. الف. مكتب الاعلام الاسلامي في قم العلمية، فرع محافظة اصفهان. ب. عنوان.
٢ هـ ٧٢٥ص/DSR ٢٠٧٣ /٩٣٢ ٩٥٥
١٣٨٦

دليل
المجلد الثالث

الخيارُ في البيع ٩

للشَّيخ الإمام عليّ بن الحُسين المحقِّق الكَرَكيّ

اعداد: مجيد هادي‌زاده

فصُولُ الأذان والإقامة ٣٣

العلّامه محمّد بن عبدالفتّاح التُّنِكابُني

تصحيح: مهدي باقري سيّاني

رسالةٌ في جواز قراءة مَلِك في الصَّلاة ٦٥

للفقيه الحكيم ملّاإسماعيل الخواجوئيّ

تصحيح: رحيم قاسمي

رسالةٌ في الإستصحاب ٧٩

للعلّامة المجدِّد الأستاذ الأكبر وحيد البهبهانيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

جزءٌ من كتاب تَبصِرة الفُقهاء ١٠٣

العلّامة أستاذ الأصوليِّين الشَّيخ محمَّدتقي الإصفهانيّ النجفيّ ﷺ

تصحيح وتحقيق: السَّيِّد صادق الحُسينيّ الأشكوريّ

بقلم العلّامة الشَّيخ هادي النجفيّ من آل العلّامة التقي مؤلِّف الكتاب

جزءٌ من كتاب الفُصول الغَرَويَّة في الأصول الفقهيَّة ١٥٥

للأصولي الكبير والفقيه النِّحرير الشَّيخ محمَّدحُسين الإصفهانيّ الحائريّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

جزءٌ من كتاب مِنهاج الهدايَة ١٩١

للفقيه الكبير العلَّامة الحاج الشَّيخ محمَّدإبراهيم الكَرباسي الإصفهانيّ

تصحيح: مهدي رضوي

جزءٌ من جَنَّة المأوىٰ ٢٣٣
للفقيه الأديب السَّيِّد محمَّد الشَّهشهانيّ الإصفهانيّ
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

وجيزةٌ عزيزةٌ في تحقيق المطالب الأصوليّة ٢٥٩
للعلّامة الفقيه الأصولي السَّيِّد محمَّدهاشم الچهارسوقي الإصفهانيّ
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

رسالةٌ في الغناء ٣٠١
تقريراً لما أفاده آيةاللّه السيِّد محمَّدباقر الموسويّ الدرچهاي
بقلم تلميذه آيةاللّه السيّد علي أصغر البرزاني
تصحيح: مهدي باقري سيّاني

إماطةُ الغَين عن استعمال العين في معنيَين ٣٥١
للشَّيخ العلّامة أبي المجد محمّدرضا الأصفهاني
تصحيح: مجيد هادي‌زاده

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه، والصّلاة والسّلام على محمّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا هو المجلّد الثالث من كتابنا نُصوص ورسائل من تراث إصفهان العلمي الخالد؛ نقدّمه إلى القرّاء الكِـرام. وخصّصنا هذا المجلّد بالمختار من نصوص عـلمَي «الفـقه والأصول»؛ راجين من اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يتقبّله منّا، وأن يقع موقع قبول الناظرين فيه؛ إنّه سميع الدُّعاء.

وصلوات اللّه وسلامه على جميع
الأنبياء وعلى أئمّتنا المعصومين
المُشرِف على المجموعة
مجيد هادي‌زاده

الخيارُ في البيع

للشّيخ الإمام عليّ بن الحُسين المحقّق الكَرَكيّ

اعداد: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه رسالة «الخيار في البيع» لمروِّج مذهب أهل‌البيت ومشيِّد أركان فقه الإماميَّة الشَّيخ الإمام عليّ بن الحسين المشهور بالمحقِّق الكركيّ والمحقِّق الثاني ـ رضي اللّه تعالى عنه وأرضاه ـ.

المؤلّف والمؤلّف

أمّا المؤلِّف فهو الفقيه الأعظم وجه وجوه الطائفة الشَّيخ نورالدِّين أبوالحسن عليّ بن عبدالعالي العامليّ الكركيّ، مروِّج مذهب أهل‌البيت في إيران وما والاها في عصره، وصاحب الآثار الرَّائقة الَّتي تُعدُّ من خيار التصانيف. وُلد في كرك نوح سنة ٨٦٨ هـ. ق. وابتدأ فيها بتحصيل العلم، فحضر على جملةٍ من المشائخ حتَّى حاز المراحل الأولى من العلم. فحضر مجلسَي الشَّيخ الجليل الشَّهيد الثاني والشَّيخ حسين بن عبدالصَّمد والد شيخنا البهائيّ. ثمَّ هاجر إلى مصر فدرس جملةً من الكتب هناك عند مشايخ المذاهب الأربعة، ثمَّ هاجر إلى النجف الأشرف حوالي سنة ٩٠٩ هـ. ق. وهناك ظهر نبوغه فصار علماً من أعلام هذه الحوزة المباركة.

وبعد ظهور الدولة الصفويَّة في إيران هاجر إليها، فشغل منصب شيخ‌الإسلام في إصفهان

ـ وكان هذا المنصب أعلى مناصب العلماء في هذه الفترة المباركة ـ؛ فعيَّن لكلٍّ بلدٍ عالماً ليعلِّم الناس ما احتاجوا إليه من أمر دينهم. وأسَّس مدارس لمذاكرة العلم في شتّى نواحي إيران، وكان معظمها بإصفهان. وقد كان السلطان يخضع لأمره ويقبل جميع أقواله.

تتلمذ عليه كثيرون، منهم الشَّيخ إبراهيم الميسيّ، والأمير نعمةاللَّه الجزائريّ، والشَّيخ عليّ المنشار، والشَّيخ أحمد المعروف بابن أبي جامع؛ وهؤلاء كلُّهم من أفاضل الأصحاب ومن فطاحل العلماء ـ رحمهم اللَّه جميعاً ـ.

وألَّف رسائل وكتباً كثيرةً أعظمها جامع المقاصد في شرح القواعد، كبيرٌ جدّاً مشحونٌ بالتحقيق والتدقيق.

ثمَّ بعد أن خدم الشَّريعة الغرَّاء خدمةً لائقةً هاجر إلى النجف الأشرف، فتُوفِّي هناك سنة ٩٤٠ هـ. ق.؛ وقيل: انَّه مات شهيداً مسموماً[١].

أمَّا المؤلَّف، فهي رسالةٌ تُعدُّ من صغار رسائله، وقد ألَّفها في موضوع «الخيار في البيع»؛ وبحث فيها عن أقسام الخيار ومدى سلطة المتبايعين عليه.

والرسالة مطبوعةٌ من ذي قبل، وقد قمتُ بتصحيحه مرَّةً ثانيةً من على مخطوطة المكتبة المرعشيَّة بقم المقدَّسة.

وهي الرسالة الثانية عشرة من مجموعةٍ تحمل رقم ٤٩٣٣، تأريخ انتساخها سنة ٩٦٤ هـ. ق. أي: بعد مرور ربع قرنٍ من وفات مصنِّفها العظيم.

وقد استفدتُ من المطبوعة كثيراً؛ فلمحقِّقها الشَّيخ الحسُّون منَّا جزيل الشكر والثناء.

والحمد للَّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٤ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. قد قام الباحث الفاضل الشَّيخ محمَّد الحسُّون بتحقيق جميع آثار المحقِّق الكركيّ عدا جامع المقاصد ـ حيث طبع بتحقيقٍ أنيقٍ من قبل مؤسَّسة آل‌البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ، مع دراسةٍ شاملةٍ واسعةٍ حول حياة المحقِّق وآرائه الفقهيَّة والرجاليَّة والكلاميَّة و... وقد أبدى الشَّيخ الحسُّون بهذا التحقيق أثراً خالداً ذا رتبةٍ عاليةٍ في مكتبة فقه أهل‌البيت. وقد استفدتُ في هذه التقدمة القصيرة ممَّا كتبه في دراسته؛ فله الثناء المتوافر.

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

أللَّهمَّ اهدنا لما اختُلف فيه من الحقِّ بإذنك.

قد تقرَّر أنَّ البيع بشرط الخيار على ثلاثة أنواعٍ؛ فإنَّ الخيار:

إمَّا للبائع؛

أو للمشتري؛

أو لهما.

فمتى كان للبائع خيارٌ انتفى من المشتري التصرُّف بما ينافيه، كبيع العين وهبتها واجارتها، وإنكاح العبد والجارية.

فمتى فعل شيئًا من ذلك وقع تصرُّفه موقوفًا، ولم يقع ماضيًا نافذًا، إلَّا أنْ يتقدَّم عليه الإذن من البائع، أو يلحقه الرضى منه؛ فحينئذٍ يكون نافذًا ويبطل خيار البائع.

فهنا مقامان:

* * *

الأوَّل: منع المشتري من التصرُّفات المذكورة بالمعنى المذكور

ووجهه: أنَّ صحَّة التصرُّفات المذكورة منافيةٌ لمقتضى الخيار المشترَط في البيع، فوجب أن تكون ممتنعةً؛

أمَّا الأولى: فلأنَّ مقتضى استحقاق الخيار على الوجه المذكور أن يكون المبيع بحالةٍ يتمكَّن البائع في كلِّ آنٍ من فسخ العقد، والاستقلال بالتسلُّط على العين من المنفعة تسلُّطًا

تامًا ـ كما كان قبل العقد ـ في جميع مدَّة أجلِ الخيار المشترط، ومع صحَّة التصرُّفات المذكورة يمتنع ذلك.

وبيانه: إنَّا لوحكمنا بصحَّة بيع المشتري لانتقل المبيع إلى المشتري الثاني على وجه اللزوم، فلم‌يكن للبائع حينئذٍ الفسخ وارتجاع المبيع كما كان له قبل البيع؛ لأنَّ العقد اللازم بالأصالة متى لم‌يكن له مانعٌ من اللزوم امتنع فسخه.

فان قيل: لم لايجوز أن يقع متزلزلًا لابتنائه على عقدٍ متزلزلٍ، فيكون حاله كحاله ـ: متى شاء البائع فسخ العقدين؟ ـ

قلنا: إنَّ العقد الثاني وقع خاليًا من اشتراط الخيار؛ لأنَّه المفروض، فإن أمكن تنفيذه على حالته تلك ـ بحيث لايثبت معه خيارٌ ولايتطرَّق إليه فسخٌ ـ نفذ، وإلَّا لم‌يقع أصلًا؛ إذ لاواسطة بين الإمرين، فإذا انتفى الأوَّل تعيَّن الثاني.

ولا ريب أنَّ تنفيذه على ما هو عليه باعتبار ذاته ـ أعني: خاليًا من أسباب الفسخ ـ غير ممكنٍ بالنظر إلى حال المبيع ـ لتعلُّق حقِّ البائع به من حيث استحقاقه فسخ البيع واسترداده ـ.

لايقال: ثبوت الخيار في العقد الثاني من حيث كون مورده ـ وهو المبيع ـ متعلَّق الخيار بالبيع الأوَّل، فيرد عليه العقد الثاني بحسب حالته تلك؛ لامتناع ورود البيع عليه إلَّا كذلك، نظرًا إلى حقِّ البائع الأوَّل ـ وهو الخيار ـ؛

لأنَّا نقول: لمَّا كان السبب الناقل هو البيع كان تأثيره بحسب حال متعلَّقه، فإذا كان نفس العقد من حيث هو خاليًا من مقتضيات الخيار امتنع ثبوته؛ لأنَّ العقد هو المؤثِّر في البيع دون العكس، فلايتأثَّر به؛

ولقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾[١]. ووجه الاستدلال: أنَّه ـ تعالى ـ أمر بالوفاء بالعقود، والمراد بذلك ترتيب أثرها عليه بحسب حالها، وقد فرضنا أنَّ العقد الثاني وقع خاليًا من اشتراط الخيار، واللازم إمَّا نفوذه، أوبطلانه؛ لأنَّه لمَّا وقع مطلقًا دار الحال بين أمرين:

---

١. المائدة (٥): ١.

إمَّا تنفيذه كذلك إن أمكن ـ لأنَّ أثره الَّذي يراد من الوفاء به ترتُّبه عليه هو هذا ـ؛

أو الحكم ببطلانه إن تعذّر ـ إذ لانعني بالباطل إلَّا مـا يـترتَّب أثـره عـليه ـ؛ ولانـريد بالبطلان هنا إلَّا كونه كالفضوليِّ. ولمّا امتنع الأوّل ـ لأنَّ المبيع الَّذي هو متعلَّق العقد ومورده يمنع ورود هذا العقد عليه صحيحًا، لاستلزامه بطلان حقِّ البائع من الخيار ـ تعيَّن الثاني.

وأمَّا الثانية: فلأنَّ الوفاء بالعقد الأوَّل ـ أعني: المتضمِّن لاشتراط الخيار ـ لازمٌ؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾، وقد عُلم أنَّ المراد بالوفاء به ترتيب مقتضاه بحسب حاله عليه؛ ولقوله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم إلَّا من عصى اللَّه»[1].

وهكذا القول في تصرُّف المالك للعين في كلِّ موضعٍ يتعلَّق بها حقُّ الآخر، كما لوبـاع الراهن فإنَّا نحكم بكونه موقوفًا على إجارة المرتهن. ولانقول بمضيِّ البيع ونحكم بصحَّته، ثمَّ بتسلُّط المرتهن على الفسخ ما دام حقُّ الرهانة باقيًا؛

وكذا تصرُّف الوارث في التركة مع الدَّين قبل أدائه بدون رضى صاحبه؛

وكذا القول في المفلَّس لواستقلَّ بمبيع مال نفسه قبل القسـمة وإن كـان بـثمن المـثل، وأمثالهم وأمثال البيع في الحكم الَّذي ذكرناه الصلح على المبيع، وجعله صداقًا في النكاح وعوضًا في الخُلع، ووقفه وهبته ـ سواءٌ كانت الهبة لازمةً أم لا ـ، وكذا الوصيَّة. وبالجملة كلُّ تصرُّفٍ يقتضي ـ عـلى تـقدير صـحَّته ـ نـقل العـين إلى غـير المشـتري، أو المـنفعة كالإجارة، وما في معناها من الصلح عليها، وما جرى هذا المجرى كجعلها عوضًا في شيءٍ من العقود الناقلة.

وفي حكم نقل العين رهنُها، وفي حكم نقل المنفعة تزويج الأمَة لاالعبد لوكانا مبيعين، ولايُستثنى من نقل العين إلَّا العتق ـ كما سيأتي إنْ شاء اللَّه تعالى ـ.

أمّا الصلح على المبيع فظاهرٌ؛ لأنَّه في معنى البيع، والمنافاة بـين بـقاء الخـيار وبـين صحَّته ظاهرةٌ؛

---

١. راجع: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٩، الحديث ٥٨٠٤؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٣٢، الحديث ٨٣٥؛ وسـائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٦، الحديث ٢٣٠٤٠.

وكذا القول في جعله صداقًا وعوضًا في الخُلع ووقفه.

وكذا الهبة اللازمة. وأمَّا غير اللازمة: فلأنَّها تقتضي نقل المِلك إلى المُتَّهَب على تقدير صحَّتها، وذلك منافٍ لبقاء الخيار.

فإن قيل: لامنافاة، لأنَّ النقل على وجه غير لازم؛

قلنا: بل المنافاة موجودةٌ؛ لأنَّ عدم اللزوم فيها إنَّما هو بالنسبة إلى الواهب، والمطلق هنا عدم اللزوم بالنسبة إلى البائع.

فإن قيل: حيث حكم بصحَّتها مع عدم لزومها بالنسبة إلى المتَّهب فأيُّ مانعٍ من الحكم بعدم لزومها أيضًا بالنسبة إلى البائع مع كونها صحيحةً ؟

قلنا: عدم اللزوم بالنسبة إلى المتَّهب في الفرد المذكور ثابتٌ بأصل الشرع، فوجب الحكم به مع صحَّتها؛ وأمَّا ثبوت الخيار للبائع معها فلادليل عليه، بل هنا ما يدلُّ على انتفائه وهو عقد الهبة، فإنَّه وقع خاليًا من مقتضيات الخيار، فإن وقع صحيحًا وجب أن يقع خاليًا من جميع أنواع الخيار، إلَّا ما كان ثابتًا بأصل الشرع.

فإن قيل: خيار البائع ثابتٌ شرعًا؛

قلنا: نريد بـ«الثابت بأصل الشرع» ما أثبته الشارع مع ذلك العقد المخصوص، والفرض انتفاء النصِّ في محلِّ النزاع.

فإن قيل: لمَّا كان الخيار ثابتًا قبل الهبة وجب الحكم ببقائه بحكم الاستصحاب، فيكون المثبت له سببًا آخر غير العقد؛

قلنا: صحَّة الهبة تقتضي تسلُّط المتَّهب على اتلاف العين، وذلك ينافي بقاء خيار البائع، فإمَّا أن تصحَّ الهبة ويسقط الخيار؛

أو يبقى فتكون الهبة غير صحيحةٍ ـ لامتناع نفوذها على وجهها مع بقاء الخيار ـ، ولانعني بـ«غير الصحيحة» إلَّا ذلك.

فإن قيل: فكيف صحَّت مع خيار الواهب ؟

قلنا: هذا الخيار معه آثار عقد الهبة ومقتضًا له، ومع ذلك فليس منافيًا لباقي آثار هذا

العقد، فإنَّ للمتَّهب معه أن يتلف العين، وأن يتصرَّف فيها بنقلٍ وغيره وإن لم يكن بإذن الواهب، وحينئذٍ فتصير الهبة لازمةً؛ فهذا خيارٌ يتمكَّن المتَّهب من اسقاطه بنفسه استقلالاً. وليس خيار البائع بهذه الحالة، فيمتنع ثبوته مع الحكم بصحَّة الهبة، ولمَّا امتنع سقوطه بمجرَّد تصرُّف المشتري ـ لأنَّ فيه خروجًا عن الشرط في عقد البيع ـ وجب القول بفساد الهبة.

وأمَّا الوصيَّة: فلأنَّها لو صحَّت لتسلَّط الموصى له على القبول بموت الموصي وصار مالكًا بحكم الوصيَّة مسلَّطًا على جميع التصرُّفات، وذلك منافٍ لبقاء الخيار، فامتنع الحكم بصحَّتها.

وأمَّا رهن العين فأنَّه يثبت حقًّا لازمًا للمرتهَن يقتضي تسلُّطه على بيعها وأخذ دينه من قيمتها، وذلك ينافي بقاء خيار البائع؛ فوجب الحكم بعدم صحَّته.

وأمَّا الإجارة فلأنَّها تقتضي نقل المنفعة إلى المستأجر مدَّةً معلومةً. وذلك ينافي بقاء خيار البائع، لأنَّ مقتضى بقائه أن يكون البائع في جميع زمان الخيار متمكِّنًا من الفسخ واسترداد العين من المنفعة كما جرى عليها عقد البيع.

فإن قيل: المنفعة في زمان الخيار، فله أن يتصرَّف فيها كيف شاء، فيستوفيها بنفسه وبغيره، وأن يسلِّط الغير عليها بعارية العين ونحوها؛ فلامانع من نقلها إلى الغير بعقد الإجارة، لأنَّه إنَّما يتصرَّف في ما هو حقٌّ له؛

قلنا: أمَّا كون المنفعة في زمان الخيار ملكًا للمشتري في الجملة فصحيحٌ ـ بناءً على القول السابق ـ، لكن لا يلزم أن يجوز له فيها جميع التصرُّفات، لأنَّ ملكه إيَّاها كملكه للعين ملكًا غير مستقرٍّ، بل هو ملكٌ متزلزلٌ قابلٌ للزوال بفسخ البائع العقد بمقتضى الخيار الثابت له، فيجوز له من التصرُّفات ما لا ينافي الخيار المذكور ـ كاستيفائها بنفسه وبوكيله، واستيفاء المستعير منه، ونحو ذلك ـ، لأنَّ شيئًا من ذلك لا ينافي خيار البائع بحالٍ من الأحوال.

فأمَّا نقلها إلى الغير بعقد الإجارة ونحوها، فإنَّه لا يصحُّ، كما لا يصحُّ نقل العين؛ لتعلُّق حقِّ البائع من حيث الخيار بكلٍّ منهما.

فإن قيل: إنّ عقد البيع إنّما يجري على العين دون المنفعة، فلاتعلُّق له بها، والخيار إنّما هو في المبيع دون غيره، فلايكون في المنفعة خيارٌ؛

قلنا: عقد البيع وإن جرى على العين إلّا أنّه إنّما يجري عليها من حيث المنفعة وباعتبارها، ولهذا كانت صحّة بيع الأعيان دائرةً على كونها منتفعًا بها انتفاعًا محلّلًا، وتفاوتت الأثمان والقيم بتفاوتها قلّةً وكثرةً، فمِن ثمَّ وقع الاختلاف في صحّة بيع بعض الأشياء المتردَّد في كونه منتفعًا به وعدمه، فمن ذلك العبد الموصى بمنافعه دائمًا. ولمّا كانت منفعة العتق باقيةً مع نفوذ الوصيّة المذكورة ـ وهي من أكبر المنافع ـ صحّحنا بيعه.

فظهر من هذا أنَّ محطَّ نظر المتبايعين في المبيع مع العين المنفعة، فهي داخلةٌ في البيع على جهة التبعيّة، فكما يتعلّق الخيار المشترط بالعين، كذا يتعلّق بالمنفعة تبعًا. فيجب أن يكون البائع في جميع الأوقات متمكّنًا من فسخ البيع، والرجوع إلى كلٍّ من العين والمنفعة على حسب الشرط.

ولو جوّزنا الإجارة المذكورة وحكمنا بصحّتها، امتنع رجوعه إلى المنفعة، فيرجع إلى العين بدون المنفعة تلك المدَّة، وذلك خلاف مقتضى الخيار؛

على أنَّ بديهيّة العقل قاضيةٌ ببطلان ذلك، فإنَّ المشتري لوآجر العين مدَّةً طويلةً جدًّا لكان فائدة فسخ البائع بالخيار ردَّه للثمن، وصيرورته مالكًا للعين يراها من بعد في يد الغير، وذلك أوضح فسادًا من أن يحتاج إلى البيان!

فإن قيل: لم لاتصحُّ الإجارة ويتسلَّط على فسخها إذا أراد؟

قلنا: قد أجبنا على هذا غير مرَّةٍ، فإنَّ عقد الإجارة المجرَّد عن اشتراط الخيار مقتضاه اللزوم مطلقًا، فإن أمكن ذلك وقع صحيحًا، وإلّا كان باطلًا. ولمّا كانت صحّته كذلك ممتنعةً ـ لمنافاتها استحقاق الخيار ـ امتنع القول بصحّته، فوجب أن يكون كالفضوليّ.

وأمَّا تزويج الأمَة فلأنَّه يقتضي استحقاق منافع البُضع وملكيَّة الزوج إيَّاه لوصحَّ، وهي أكبر منافعها؛ فكان كالإجارة وأبلغ.

وأمَّا في العبد فلأنَّه على تقدير الصحَّة يقتضي شغل ذمَّته بحقوق الزوجيَّة وصرف كثيرٍ من منافعه إليها، وذلك يزاحم بحقوق السيِّد ويخلُّ بكثيرٍ من المنافع.

* * *

إذا تقرَّر هذا فاعلم! إنَّا لم نقف في هذه المسألة على خلافٍ لأحدٍ من الأصحاب، وبعض كلامهم صريحٌ في ما قلناه.

قال العلَّامة في التذكرة: «مسألةٌ: لو أعتق المشتري بإذن البائع في مدَّة خيارهما أو خيار البائع، نفذ وحصلت الإجازة من الطرفين ـ... إلى أن قال: ـ ولو باع أو وقف أو وهب وأقبض بغير إذن البائع، فالأولى الوقوف على الإجازة، ويكون ذلك إجازةً.

وقالت الشافعيَّة: لا ينفذ شيءٌ من هذه العقود [١].

وهل يكون إجازةً؟ قال أبو إسحاق [٢] منهم: لا يكون إجازةً، لأنَّ الإجازة لو حصلت لحصلت ضمنًا للتصرُّف، فإذا أُلغي التصرُّف فلا إجازة. وقال بعضهم: يكون إجازةً، لدلالته على الرضا والاختيار. وهو أصحُّ عندهم، كما اخترناه» [٣].

وقال في القواعد: «ولو باع المشتري أو وقف أو وهب في مدَّة خيار البائع أو خيارهما، لم ينفذ إلَّا بإذن البائع» [٤].

وقبل هذا بيسيرٍ صرَّح بأنَّ الإجارة والتَّزويج كالبيع [٥]؛ وكذا في التذكرة [٦].

وقال الشَّيخ في المبسوط في باب الخيار: «فأمَّا إذا اتَّفقا على التصرُّف فيه وتراضيا ـ مثل أن أعتق المشتري أو باع في مدَّة الخيار بإذن البائع، أو وكَّل المشتري البائع في عتق

---

١. راجع: العزيز في شرح الوجيز، ج ٤، ص ٢٠٣.

٢. راجع: المجموع في شرح المهذَّب، ج ٩، ص ٢٠٤.

٣. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ١١، ص ١٨٥، المسألة ٣٤٩.

٤. راجع: قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٧٠.

٥. قال: «والاجارة والتزويج في معنى البيع». راجع: نفس المصدر والمجلَّد، ص ٦٩.

٦. قال: «ويجري الخلاف في الاجارة والتزويج والرهن ...». راجع: تذكرة الفقهاء، ذيل المسألة ٣٤٨، ج ١١، ص ١٨٤.

الجارية أو بيعها ـ فانّ الخيار ينقطع في حقّهما، ويلزم البيع وينفذ العتق والبيع، لأنَّ في تراضيهما بذلك رضىً بقطع الخيار ؛ ووقع العتق والبيع بعد ذلك»[١].

هذا كلامه، وفيه دلالةٌ على أنَّ مجرَّد ايقاع البائع العتق بالوكالة عن المشتري يتضمَّن رضاه بلزوم العتق المتضمِّن بخياره، فيسقط خياره.

وقوله: «ووقوع التعق والبيع بعد ذلك» صريحٌ في أنَّ وقوعهما إنَّما يكون بعد سقوط خيار البائع برضاه، الَّذي استلزمه قبول الوكالة عنه في التصرُّف والعمل بمقتضاه ؛

وفيه إيماءٌ إلى أنَّ ثبوت الخيار منافٍ لوقوع العتق والبيع.

فإن قيل: قد قال قبل هذا بنحوٍ من صفحةٍ: «فإذا ثبت ذلك فلا يخلو:

إمَّا[٢] أن يتصرَّف المشتري فيه ؛

أو لا يتصرَّف. فإن تصرَّف فيه بالهبة والعتق أو التحليل أو غير ذلك[٣]، لزم العقد من جهته، ويبطل خياره، ونفذ تصرُّفه وكان خيار البائع باقيًا»[٤] ؛

وهذا يدلُّ على صحَّة تصرُّف المشتري مع بقاء خيار البائع.

قلنا: ليس المراد بنفوذ تصرُّف المشتري إلَّا صحَّته من طرفه خاصَّةً، فلا يتمكَّن من فسخه وابطاله بحالٍ. فلو أجازه البائع، أو انقضت مدَّة الخيار ولمَّا يفسخ البائع، كان ذلك التصرُّف ماضيًا لازمًا.

وهذا مثل قوله قبله: «لزم العقد من جهته ويبطل خياره»[٥و٦] ؛ أي: لزم عقد البيع المشتمل على الخيار لكلٍّ منهما من جهة المشتري. وليس مراده نفوذه من طرف المشتري والبائع معًا، ولا في العبارة ما يدلُّ على ذلك. ولو حُمِل كلامه على هذا المعنى ـ الَّذي لا يدلُّ

---

١. راجع: المبسوط، ج ٢، ص ٨٤.

٢. المصدر: ـ إمّا.

٣. المصدر: «فإن تصرَّف فيه بالهبة والتمليك والعتق ونحو ذلك».

٤. راجع: نفس المصدر والمجلَّد، ص ٨٣.

٥. المصدر: «لزمه بذلك العقد من جهته».

٦. راجع: نفس المصدر والمجلَّد، ص ٨٤.

عليه دليلٌ! ـ لفسد قوله: «ووقوع العتق والبيع بعد ذلك»؛ لأنَّه على ذلك التأويل يجب أن يكون وقوعهما غير معتبرٍ فيه سبقُ رضى البائع المسقط لخياره، فكان مستدركًا.

* * *

ثمَّ هنا مباحث:

الأوَّل: [ما استثناه جماعةٌ من الأصحاب من هذا الحكم]

استثنى جماعةٌ من الأصحاب وغيرهم من عدم نفوذ تصرُّف المشتري في البيع إذا كان للبائع خيارُ عتقَ المشتري المبيع لوكان مملوكًا محكومًا بنفوذه؛ محتجِّين بأنَّه مالكٌ، فـإنَّ الأصحَّ أنَّ المبيع ينتقل بالعقد إلى ملك المشتري، ولايتوقَّف على انقضاء الخـيار لوكـان، والعتق مبنيٌّ على التغليب، ولهذا يؤثِّر في ملك الغير بالسراية؛ فلايضرُّ تعلُّق حقِّ البائع به من جهة الخيار ـ لأنَّه أضعف من حقِّ الشريك ـ؛ وبه صرَّح العلَّامة في غير موضعٍ[١].

فعلى هذا، يبطل خيار البائع، ويكون كما لوتلف المبيع؟ أم لا؟

وجهان؛ يلوح من التحرير اختيار الأوَّل، ووجهه فيه الجمع بين الحقَّين، فإذا فسخ البائع أخذ القيمة[٢]؛

وقال جمعٌ بعدم صحَّة العتق ـ كغيره من التصرُّفات، كالبيع ونحوه ـ، صيانةً لحقِّ البائع عن الإبطال[٣].

ويمكن الفرق بين هذا وبين السراية، بأنَّ سريان العتق إلى ملك الشريك تابعٌ لنفوذ العتق في ملكه ـ الَّذي لا حقَّ للغير فيه ـ، فلمَّا ثبت العتق في ملكه تحقَّقت السراية؛ بخلاف مـا

---

١. كما قال: «الظاهر من كلام الشَّيخ أنَّ المشتري يملك بانقضاء الخيار، لابنفس العقد ... والحقُّ أنَّ المـلك يـنتقل إلى المشتري بنفس العقد انتقالاً متزلزلاً يقبل الفسخ في مدَّة الخـيار». راجـع: مـختلف الشيعة، ج ٥، ص ٩٣، المسألة ٥٤.

٢. راجع: تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٥.

٣. انظر: المبسوط، ج ٢، ص ٨٣؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٤٨؛ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٧١؛ جامع المقاصد، ج ٤، ص ٢٨٣.

هنا، فإنَّ حقَّ البائع متعلِّقٌ بمجموع المبيع، ولادليل على ابطاله.

فعلى هذا فلو أجاز البائع ففي الحكم بالنفوذ وجهان:

أحدهما: النفوذ؛ لحصول المقتضي ـ وهو صدور العتق من مالكٍ جائز التصرُّف؛ وانتفاء المانع، إذ ليس إلَّا حقُّ البائع، وقد زال برضاه ـ؛

والثاني: العدم؛ فيبطل، لأنَّ العتق لايقع إلَّا منجزًّا، ولايقف على الإجازة.

الثاني: [لو باع المشتري المبيع لنفسه في زمان خيار البائع]

لو باع المشتري في زمان خيار البائع المبيع بخيارٍ لنفسه، فهو كما لوباع بدون خيارٍ؛ لأنَّ نقل الملك يحصل بذلك، وهو منافٍ لاستحقاق البائع الخيار؛ فإنَّ المستحِقَّ في الموضعين متغائرٌ.

وكذا لووهب ولم يقبض، فإنَّ عقد الهبة وإن لم يستقلَّ بنقل الملك من دون القبض فإنَّه جزء السبب، فلوصحَّ لكان بحيث متى انضمَّ إليه الاقباض أفاد نقل الملك؛ وهو ممتنعٌ مع خيار البائع، فلا يكون صحيحًا.

ولوباع وشرط الخيار للبائع بعد خياره في البيع الأوَّل ـ بناءً على جواز اشتراط الخيار لأجنبيٍّ ـ أمكن القول بالصحَّة؛ لأنَّ المشتري مالكٌ، وإنَّما منع من المبيع لحفظ حقِّ البائع، وباشتراط الخيار له على نهج الخيار انتفى المانع، فتعيَّن القول بالصحَّة.

ويحتمل العدم؛ لأنَّ صحَّته تقتضي أمرًا زائدًا ـ وهو تسليم الثمن إلى المشتري الثاني مع الفسخ وانتزاع المبيع من يده ـ. وربَّما كان فيه مشقَّةٌ؛

وقد يفضي إلى خصومةٍ ـ فإنَّ الناس مختلفون في المعاملة ـ، فيُمنع من نقله مطلقًا إلَّا بإذن البائع، وفاءً لحقِّ الخيار المشترَط في البيع الأوَّل.

الثالث: [صورةٌ يجوز فيها إجارة مالك المنفعة إيّاه بغير إذن البائع]

لوكان المبيع في الصورة المفروضة قد استحقَّ منفعةً مدَّة الخيار أو أزيد ـ بإجارةٍ أو وصيَّةٍ ونحوهما للمشتري أو غيره ـ، أمكن القول بجواز إجارة مالك المنفعة إيَّاه من آخر

بغير إذن البائع، إذ لا تعلُّق للبائع بالمنفعة، ولا حقَّ له فيها؛ ولمالكها أن ينقلها إلى من شاء. وإذا فسخ البائع في موضع الفسخ عاد إليه ملك العين، ولو بقي مدَّة الإجارة بقيَّةً فهي للمستأجر.

ويحتمل العدم؛ لأنَّ المستأجر يستحقُّ اثبات اليد على العين ـ لاستيفاء المنفعة ـ، فربَّما كان البائع عند الفسخ وانقضاء المدَّة محتاجًا في انتزاع العين من يد المستأجر إلى مشقَّةٍ ـ لاختلاف الناس في المعاملات ـ.

الرابع: [حكم منع المشتري من هذه التصرُّفات في باقي أقسام الخيار]

إن قيل: منع المشتري من التصرُّفات الناقلة للعين أو المنفعة في زمان الخيار المشترط للبائع قد وضح حكمه، فكيف الحكم في باقي أقسام الخيار؟

قلنا: يحتمل عدم الفرق، فيُمنع من التصرُّف الناقل مادام خيار البائع ثابتًا ـ محافظةً على بقاء حقِّه ـ.

ويحتمل الفرق بين المشترط وغيره؛ لأنَّ المشترى بالاشتراط قد ألتزم له حفظ العين والمنفعة إلى حين الفسخ بحيث يرجع إليهما إذا فسخ؛ بخلاف غيره من أقسام الخيار، لأنَّ ذلك ثابتٌ بأصل الشرع من غير أن يلتزمه المشتري، وقد تعاقد البيع على أن يكون للمشتري كلُّ تصرُّفٍ غير محجورٍ عليه في شيءٍ من التصرُّفات.

والفرض أنَّ المبيع قد صار ملكًا له؛ لأنَّ البناء على أنَّ المبيع في زمان الخيار ملك المشتري، و«الناس مسلَّطون على أموالهم»[1]؛ فيثبت هذا الحكم مستصحبًا لانتفاء الناقل عنه والمنافي له. فمتى فسخ البائع بشيءٍ من الأسباب والعين باقيةٌ، أخذَها، وإن تلفت أو تعلَّق بها حقٌّ ثالثٌ ـ ببيعٍ ونحوه ـ رجع إلى قيمتها.

ويحتمل الفرق بين خيار المجلس وغيره؛ والفرق من وجهين:

أحدهما: أنَّ تسليط البائع المشتري على جميع التصرُّفات في المبيع يجتمع مع علمه

---

١. راجع: عوالي اللآلئ، ج ٢، ص ١٣٨، الحديث ٣٨٣؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٢.

بثبوت خيار المجلس له؛ بخلاف غيره من أقسام الخيار، فإنَّ خيار الغبن مثلًا إذا كان له، من المعلوم أنَّه متى علم بثبوت مقتضيه لم يرض بشيءٍ من تصرُّفات المشتري الناقلة للعين أو المتلفة لها؛ وكذا خيار الرؤية ونحوها.

الثاني: أنَّ سقوط حقِّ البائع من خيار المجلس بيد المشتري ـ فإنَّه منوطٌ بالتفرُّق ولو من قبله ـ، وهو قادرٌ في كلِّ آنٍ عليه، واقدار الشارع إيَّاه على اسقاط خيار البائع دائمًا دليلٌ على أنَّه لا يمنع شيءٌ من التصرُّفات في العين ـ محافظةً على حقِّ البائع ـ، إذ لو أريد ذلك لم يمكَّن من اسقاط خيار البائع باختياره بالضرورة.

ولا يحضرني الآن لأحدٍ في ذلك كلامٌ.

المقام الثاني من المقامين: [صور بطلان خيار البائع]

إذا وقع من المشتري شيءٌ من التصرُّفات المذكورة سابقًا بإذن البائع فيها قبل انشائها وإجازته إيَّاها بعده بطل خيار البائع، وكذا لو أذن له في شيءٍ منها فلم يفعله بطل خياره أيضًا؛ ولا نعلم في ذلك خلافًا.

ووجهه ـ مع الإجماع ـ: أنَّ تزلزل العقد المذكور لسبب ثبوت الخيار حقٌّ للبائع وامضاؤه، ونقله من التزلزل إلى اللزوم بيده؛ ويكفي فيه كلُّ ما يدلُّ على رضاه به قطعًا، فهنا أولى ـ لأنَّ الفضولي أضعف من ذي الخيار، لانتفاء ترتُّب شيءٍ من آثار العقد في الأوَّل بخلاف الثاني ـ. ولا ريب أنَّ إذنه في التصرُّف المانع من بقاء الخيار ـ أعني: الناقل للعين أو المنفعة، على ما قدَّمناه ـ يقتضي الرضى بالبيع المذكور ـ أعني: ذا الخيار ـ، فيجب أن يحصل لوجوب ترتُّب الأثر على المقتضى له عند حصوله.

ولو كان التصرُّف الواقع بالإذن من جنس التصرُّفات اللازمة، لدلَّ وقوعه على سقوط خيار البائع من وجهٍ آخر، وهو من وجه وقوعه لازمًا لوجود المقتضي ـ وهو صدوره من أهله في محلِّه ـ، لأنَّه المفروض وسلامته عن المعارض، إذ ليس إلَّا منافاته لحقِّ البائع ـ أعني: خياره ـ، وقد سقط اعتباره بالإذن الصادر منه؛ فوجب أن يعمل المقتضي عمله،

وإذا وقع لازمًا امتنع فسخه، وحينئذٍ فلايبقى للبائع خيارٌ ـ لأنَّ بقاء الخيار وامتناع الفسخ لايجتمعان ـ.

وفي رواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن عليٍّ عليه السلام: «إنَّ اقامة المشتري المبيع بخيارٍ له في السوق ايجابٌ للبيع على نفسه» [١]؛ وذلك يدلُّ على السقوط بالفعل المؤذن بالرضى بالبيع.

وقد أطبقوا على أنَّ المشتري إذا تصرَّف بإذن البائع سقط خيارهما. وكلام الشيخ في المبسوط ـ السابق ـ صريحٌ في ذلك، فإنَّ دلالة قوله: «فأمَّا إذا اتّفقا على التصرُّف فيه وتراضيا ـ... إلى أن قال: ـ فإنَّ الخيار ينقطع في حقِّهما ويلزم البيع وينفذ العتق والبيع، لأنَّ في تراضيهما بذلك رضىً بقطع الخيار» [٢]، أظهر من أن يحتاج إلى البيان!

وقال المحقِّق ابن سعيد في الشرائع: «التصرُّف يسقط خيار الشرط كما يسقط خيار الثلاثة، ولوكان الخيار لهما وتصرَّف أحدهما سقط خياره، ولوأذن أحدهما وتصرَّف الآخر سقط خيارهما» [٣].

وقال العلَّامة في التحرير: «تصرُّف أحد المتبايعين في مدَّة الخيار ـ إمَّا بنقل العين كالبيع، أو باشتغالها [٤] كالإجارة والرهن والتزوُّج [٥] ـ مبطلٌ للخيار. والوجه صحَّة تصرُّفه ـ سواءٌ كان البائع أو المشتري ـ، على إشكالٍ. ولوتصرَّف المشتري بإذن البائع، أو البائع بوكالة المشتري صحَّ التصرُّف وانقطع خيارهما» [٦]؛ هذا كلامه.

وهو ـ مع صراحته ـ مشتملٌ على تعدُّد التصرُّفات، وعدِّ الإجارة والرهن والربح منها.

---

١. الحديث منقولٌ بمضمونه؛ والشاهد فيه قوله عليه السلام: «... فإن أقامه في السوق ولم يبع فقد وجب عليه». راجع: التهذيب، ج ٧، ص ٢٣، الحديث ٩٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٥ الحديث ٢٣٠٥٩.

٢. راجع: المبسوط، ج ٢، ص ٨٤.

٣. راجع: شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٧٨.

٤. المصدر: باشغالها.

٥. المصدر: التزويج.

٦. راجع: تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٧.

وفيه دلالةٌ على أنَّ المشتري إذا تصرَّف شيئًا من التصرُّفات المذكورة ـ الَّتي من جملتها الإجارة ـ بإذن البائع سقط خيارهما.

وكذا لو تصرَّف البائع عن المشتري بالوكالة عنه سقط الخيار إن تضمَّن ذلك الرضى من الجانبين.

والإشكال يحتمل أن يكون في البائع والمشتري معًا، فيكون رجوعًا عن الفتوى إلى التردُّد.

ويحتمل أن يكون في أحدهما، ومنشؤه إمَّا في البائع؛

فمِن أنَّ التصرُّف موجبٌ للفسخ، وبه يحصل الملك للبائع، فلايقع صحيحًا ـ لأنَّ التصرُّف إنَّما يقع نافذًا إذا كان ملك المتصرِّف ـ؛

ومن أنَّ المسقط للخيار هو القصد إلى التصرُّف، فينفسخ البيع ويعود الملك، فيكون التصرُّف في محلِّه.

وأمَّا في المشتري، فمِن التردُّد في اعتبار إيجاب البيع على نفسه قبل التصرُّف، وعدمه. ولاريب أنَّه في المشتري أضعف ـ لأنَّه مالكٌ حقيقة، وتزلزل الملك من طرفه لايقدح في صحَّة التصرُّف ـ، ولوسُلِّم فلزومه يكفي فيه أدنى دليلٍ على الرضى.

وقال في «التذكرة»: «فإنْ تصرَّف المشتري سقط الخيار ـ لأنَّ تصرُّفه قبل انقضاء مدَّة الشرط دليلٌ على الرضى بلزوم العقد ـ. وكذا لوسقط خياره. ولوكان الخيار للبائع أومشتركًا فأسقط البائع خياره سقط. ولوتصرَّف البائع فهوفسخٌ، فلوأذن أحدها للآخر في التصرُّف فتصرَّف سقط الخياران، ولولم يتصرَّف سقط خيار الآذن دون المأمور ـ لأنَّه لم يوجد منه تصرُّفٌ فعليٌّ ولا قوليٌّ»[1].

وذكر في آخر أحكام الخيار ـ في سياق الفعل الَّذي يكون فسخًا من البائع وإجازةً من المشتري ـ ما يدلُّ على أنَّ الإجارة والتزويج كالبيع في ذلك، والدالُّ على ذلك ترجيحه هذا الحكم في العرض على البيع والتوكيل فيه، والهبة غير المقبوضة، والرهن

---

١. لم أعثر عليه. نعم! قال: «إذا أذن البائع للمشتري في التصرُّف في مدَّة الخيار فتصرَّف ...». راجع: تذكرة الفقهاء، المسألة ٣٤٣، ج ١١، ص ١٧٥.

غير المقبوض ـ بناءً على اشتراط القبض فيه [١] ـ.

ثمَّ ذكر في المسألة الّتي تلي هذه: «إنَّه لو أعتق المشتري بإذن البائع في مدَّة خيارهما وخيار البائع، نفذ؛ وحصلت الإجازة من الطرفين ـ... إلى أنْ قال: ـ ولو باشر هذه التصرُّفات بإذن البائع، أو باع من البائع نفسه صحَّت التصرُّفات، وهو أصحُّ قولَي الشافعيَّة [٢].

وعلى الوجهين يلزم البيع ويسقط الخيار. فلو أذن [٣] له البائع في طحن الحنطة المبيعة فطحنها كان مُجيزًا» [٤].

وقال في القواعد: «ولو أذن أحدهما للآخر [٥] في التصرُّف، فإنْ تصرَّف سقط الخياران، وإلَّا خيار الآذن» [٦].

وقال في الإرشاد في حكم خيار الشرط: «ويسقط بالتصرُّف، فلو تصرَّف أحدهما سقط خياره خاصَّةً، ولو تصرَّفا أو تصرَّف أحدهما بإذن الآخر سقط خيارهما» [٧].

فقد تطابق كلام القوم على أنَّه متى تصرَّف أحدهما بإذن الآخر سقط خيارهما؛ وهو المراد.

وتكميل المقام بكلامين:

أحدهما: [كون الإذن مسقطًا لخيار الآذن]

إنَّا قد بيَّنَّا أنَّ البيع إذا وقع من المشتري بإذن البائع سقط خيار البائع، ولو كان الخيار لهما سقط الخياران. فلو باع المشتري المبيع المذكور من البائع نفسه سقط خياره، ومع اشتراك

---

١. قال: «وأمّا العرض على البيع والإذن فيه والتوكيل والرهن غير المقبوض إن قلنا باشتراطه والهبة غير المقبوضة فالأقرب أنَّها من البائع فسخٌ، ومن المشتري إجازةٌ». راجع: نفس المصدر والمجلَّد، ذيل المسألة ٣٤٨، ص ١٨٧.

٢. راجع: المجموع في شرح المهذَّب، ج ٩، ص ٢٠٤.

٣. المصدر: ولو أذن.

٤. راجع: تذكرة الفقهاء، المسألة ٣٤٩، ج ١١، ص ١٨٥.

٥. المصدر: الآخر.

٦. راجع: قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٦٨.

٧. راجع: إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٧٥. وانظر: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٤١٢.

الخيار يسقط خيارهما ـ وذلك لأنَّه قد رضى بالتصرُّف، وكلٌّ من رضى به سقط خياره ـ.

أمَّا الكبرى فإجماعيَّةٌ، وأمَّا الصغرى: فلأنَّ الواقع من البائع هو القبول ـ وهو عبارةٌ عن اللفظ الدالِّ على الرضى بالإيجاب الواقع من المشتري ـ، فكان متضمِّنًا للرضى بالتصرُّف لامحالة، بل هو أبلغ من الرضى بالعقد الواقع بين المشتري وشخصٍ آخر ـ لأنَّ الرضى في الموضع المقصود بالبيان ركن العقد، وفي غيره من أجزاء السبب الَّتي بها تتحقَّق تماميَّته ـ.

وكلام العلَّامة في «التذكرة» ـ السابق ـ مشتملٌ على بيان حكم هذه المسألة صريحًا، فإنَّه قال: «ولوباشر هذه التصرُّفات بإذن البائع، أو باع من البائع نفسه صحَّت التصرُّفات، وهو أصحُّ قولَي الشافعيَّة، وعلى الوجهين يلزم البيع ويسقط الخيار»[١].

بل قد ذكر الشَّيخ في «المبسوط»: «أنَّ المشتري لو وكَّل البائع في العتق ففعل ذلك بوكالته يسقط خياره، وإذا سقط خيار البائع بذلك فسقوطه ببيع المشتري منه بطريقٍ أولى ـ لأنَّ البيع منه أدلُّ على الرضى من إيقاع التصرُّف بالوكالة عنه، لأنَّه قبول الوكالة ـ. والعمل بمقتضاها وإن استلزم الرضى بالبيع الَّذي قد ترتَّب عليه، وإلَّا أنَّهما لايدلَّان عليه صريحًا، بخلاف قبول البيع، فإنَّ مدلول الأصل هو الرضى بالإيجاب ـ كما لايخفى ـ»[٢].

وفي «التحرير» عمَّم هذا الحكم في التصرُّفات، فجعل توكيل المشتري إيَّاه في شيءٍ من التصرُّفات القاطعة للخيار وفعل البائع مقتضي الوكالة قاطعًا للخيارين ـ سواء في ذلك البيع والعتق والإجارة والرهن وغيرها ـ»[٣].

وهو في الدلالة على المراد كالأوَّل وأظهر، ولانعرف لأحدٍ من المسلمين في هذا المقام خلافًا.

ويزيده بيانًا: أنَّ العقد الواقع في المقامين ـ من العقود اللازمة ـ عقدٌ صدر من أهله في محلِّه، ولامانع من صحَّته ونفوذه، فوجب أن يقع لازمًا؛

---

١. راجع: تذكرة الفقهاء، ذيل المسألة ٣٤٩، ج ١١، ص ١٨٦.

٢. العبارة منقولةٌ بمضمونها، ونصُّها: «فأمَّا إذا اتَّفقا ... أو وكَّل المشتري البائع في عتق الجارية أو بيعها فإنَّ الخيار ينقطع في حقِّهما ...». راجع: المبسوط، ج ٢، ص ٨٤.

٣. راجع: تحرير الأحكام، المسألة ١٦، ج ٢، ص ٢٩٥.

أمَّا الأوَّل: فلأنَّه المفروض؛

وأمَّا الثاني: فلأنَّ المانع ليس إخبار البائع، ومع مباشرته إيَّاه وقصده إليه يرتفع المانع من قبله، فتحقَّق لزومه؛ ومع اللزوم يمتنع بقاء الخيار قطعًا.

الثاني: [كون الإجارة كالبيع في المنافاة بين صحَّتها وبقاء الخيار]

قد بيَّنَّا أنَّ الإجارة كالبيع في المنافاة بين صحَّتها وبقاء الخيار، فعلى هذا لو آجر المشتري من البائع أو وكَّله في الإجارة لغيره ففعل، كان ذلك موجبًا لسقوط خيار البائع، ولو اشترك الخيار سقط بذلك خيارهما.

وكلام «التحرير» دالٌّ بشموله على هذا الحكم في التوكيل؛ وكلام «التذكرة» و«القواعد» ـ: «أنّ بيع المبيع من البائع يسقط خياره، وأنَّ الإجارة كالبيع» ـ، يقتضيه.

ويدلُّ على الأمرين معًا وجوهٌ:

الأوَّل: إنَّ صدور الإجارة على الوجه المذكور يقتضي رضى البائع بقطع الخيار، وكلُّ ما اقتضى رضى البائع بقطع الخيار اقتضى سقوطه؛

أمَّا الصغرى: فلأنَّا قد بيَّنَّا غير مرَّةٍ أنَّ نقل المنفعة عن المشتري إلى غيره بالإجارة ونحوها ينافي بقاء الخيار؛ ولاريب أنَّ البائع بقبوله إيَّاها قد رضى بها، فيكون قد رضى بالمنافي لبقاء الخيار، وذلك يقتضي رضاه بقطعه.

وأمَّا الكبرى: فإجماعيَّةٌ.

الثاني: إنَّ الإجارة على الوجه المذكور تصرُّفٌ صدر بإذن البائع، وكلُّ تصرُّفٍ كذلك مسقطٌ لخياره؛

أمَّا الصغرى: فلأنَّ صدور الإجازة من المشتري للبائع إنَّما يكون بعد حصول ما يدلُّ على الرضى منهما، وذلك يقتضي الإذن لامحالة ـ إذ لانريد به إلَّا ما يدلُّ على الرضى بالتصرُّف ـ.

وأمَّا الكبرى: فلا خلاف فيها بين العلماء.

الثالث: إنَّ الإجارة المذكورة يجب أن تقع لوجود المقتضي ـ وهو صدور العقد الَّذي

شأنه اللزوم من أهله في محلّه ـ، لأنّه المفروض ؛

وانتفاء المانع، إذ ليس إلّا خيار البائع، وقد انتفت مانعيّته برضاه بالإجارة المذكورة قطعًا، فوجب وقوعه على وجه اللزوم. وحينئذٍ فسقط الخيار قطعًا ـ لأنّه لو بقي لجاز الفسخ، ولو جاز لم يكن لازمًا ههنا ـ.

الرابع: إنّ الخيار المذكور لو بقي بعد صدور الإجارة لكان بقاؤه إمّا مع صحّتها هنا ؛ أو مع فسادها ؛ والتالي بقسميه باطلٌ ؛ فالمقدّم كذلك.

والملازمة ظاهرةٌ، لأنّ صحّة العقد وفساده يمنع خلوّ الواقع عنهما، فلابدّ من وجود أحدهما ـ لانحصار حال العقود في الصحّة والفساد عند أكثر الأصوليّين ـ.

وأمّا بيان بطلان التالي، فلأنّ الإجارة الواقعة برضي البائع يجب أن تكون صحيحةً ـ لأنّ الفرض انتفاء جميع موانع صحّتها إلّا استحقاق البائع الخيار، وقد انتفت مانعيّته هنا أيضًا بوجود رضى البائع ـ، وإذا حكم بصحّتها انتفى الحكم بفسادها، فامتنع مقارنة الخيار له ـ لامتناعه في نفسه، فإنّ مقارنة شيءٍ لشيءٍ في الوجود فرع وجود ذلك الشيء ـ؛

ومع الحكم بصحّتها يجب أن تكون لازمةً ـ لأنّ الفرض انتفاء جميع موانع لزومها، لاستحقاق البائع الخيار ـ، وقد انتفت مانعيّة هذا أيضًا بتحقّق رضاه، فامتنع بقاء الخيار على تقدير الصحّة أيضًا ؛ وهو المطلوب.

الخامس: لو بقي الخيار في الصورة المذكورة لكان إذا فسخ البائع البيع:

أمّا أن يفسخه في العين من دون المنفعة ؛

أو فيهما معًا. والتالي بقسيمة باطلٌ، فكذا المقدّم ؛ والملازمة ظاهرةٌ، فأنّ الواقع منحصرٌ فيهما.

وأمّا بطلان العلم الأوّل في قسمي التالي، فلأنّ الخيار أمرٌ واحدٌ ثابتٌ في العين باعتبار المنفعة، فالخيار فيها تابعٌ للخيار في العين، ويمتنع تخلّف التابع عن متبوعه، فيمتنع ثبوت الخيار في العين دون المنفعة.

وأيضًا فإنّه لو ثبت الخيار في العين دون المنفعة لكان إذا فسخ البائع في العين:

إمَّا أن يقتضي الفسخ ردَّ جميع الثمن؛
أوبعضه؛ وكلا القسمين باطلٌ؛

أمَّا الأوَّل فلأنَّ ردَّ جميع الثمن ـ مع أنَّ الراجع إليه الفسخ إنَّما هو العين مسلوبة المنفعة ـ مدَّة الإجارة معلوم البطلان، لأنَّ الثمن إنَّما بُذل في مقابل العين باعتبار المنفعة، والفسخ يقتضي ردَّ ذلك من العوضين إلى مالكه، كما كان وقت العقد.

وأمَّا بطلان الثاني فلأنَّ المنفعة لاقسط لها من الثمن، لأنَّه إنَّما قوبل به العين، فجملته في مقابل جملتها، وأجزاؤه في مقابل أجزائها؛ لكن بذل الثمن في مقابل العين إنَّما كان باعتبار المنفعة ـ كما قدَّمنا ذكره مرارًا ـ، فهي ملحوظةٌ تبعًا.

وأمَّا بطلان القسم الثاني من قسمي التالي فلأنَّ الإجارة قد وقعت لازمةً ـ لوقوعها برضى البائع ـ، فلا يتصوَّر تسلُّطه على فسخ البيع في العين والمنفعة المقتضي لتسلُّطه على فسخها قطعًا.

وهذا الوجه لايتوقَّف على بيان المنافاة بين جواز الإجازة من المشتري وثبوت الخيار للبائع، ولا على بيان منع المشتري من هذا النوع في التصرُّف.

واعلم! أنَّ الغرض الأقصى في بيان هذه الأحكام كلِّها، هو بيان كون الإجازة الواقعة من المشتري للبائع في العين المبيعة بخيار للبائع يقتضي سقوط خياره، فهذا هو المقصود بالبيان والَّذي وقع فيه الوهم، وهذا الحكم يكاد يلحق بالبديهيَّات عند الفقهاء بعد الإحاطة بمقدَّماته. وقد تطابق كلام القوم على ذلك، ولم نقف على خلافٍ فيه لأحدٍ من الأصحاب، ولا لغيرهم.

وأمَّا بيان منع المشتري من التصرُّفات المذكورة ووقوعها منه غير صحيحةٍ بدون إذن البائع ذي الخيار، فليس موضع البحث، ولا هو مقصودٌ بالبيان إلَّا لزيادة الإيضاح.

وأمَّا توهُّم خلاف الصواب هنا هو أحد أمرين:

الأوَّل: كون منفعة المبيع في زمان خيار البائع ملكًا للمشتري، فله أن يتصرَّف فيها كيف شاء بعقدٍ ناقلٍ لازمٍ، وغيره.

وهذا فاسدٌ مردودٌ! فإنَّه إذا أريد بالمنفعة المملوكة للمشتري في زمان الخيار هي الَّتي قد وجدت بالفعل في الزمان الحاضر فمسلَّمٌ ذلك، إلَّا أنَّ هذه ليست من المطلوب نقلها بالإجارة، فإنَّ الَّذي يملكه المستأجر من المنافع هو المنفعة المعدومة وقت العقد ـ الَّتي هي موجودةٌ بالقوَّة القريبة من الفعل بعد زمان عقد الإجارة ـ؛

وإن أريد بها المنفعة بالمعنى الثاني، فلانسلِّم أنَّ هذه مملوكةٌ للمشتري، لأنَّا لانعلم ما يتجدَّد من البائع؛

فإنَّه إن فسخ البيع بالخيار الثابت له تبيَّن أنَّ المنفعة لاحقٌ للمشتري فيها، وأنَّ تصرُّفه فيها ممتنعٌ شرعًا؛

وإن بقي العقد بحاله تبيَّن كونها ملكًا له.

وما هذا شأنه فكيف يتصوَّر التسليط على نقله وتمليكه للغير شرعًا؟! فإنَّ حال هذه المنفعة كحال العين سواءً، فامتنع القول بوقوع الإجارة منه لذلك.

وأمَّا استيفاء المنافع بنفسه شيئًا فشيئًا، وتسليط وكيله والمستعير عليها كذلك، فإنَّه لامحذور فيه، لأنَّه إنَّما يستوفي ما يوجد بالفعل، وذلك قد تحقَّق ملكيَّته إيَّاه بوجوده قبل صدور الفسخ من البائع؛ فقد وضح فساد التوهُّم من هذه الجهة.

الثاني: تخيُّل جواز صدور التصرُّفات من المشتري من بيع العين وغيره، كما طرق أسماعنا.

وهذا وإن كان إجمالاً شكٌّ في فساده ومخالفته لتصريح علماء المذهب، إلَّا أنَّه لوفُرض صحَّته في نفسه لم‌يتمَّ القول بعدم سقوط الخيار في محلِّ النزاع؛ وذلك لأنَّا إذا جوَّزنا للمشتري مطلق التصرُّف، فالتصرُّف الواقع منه:

إمَّا أن يقع متزلزلاً غير مسقطٍ للخيار؛

أو يقع لازمًا بحيث يسقط معه، وقد بيَّنَّا في ما تقدَّم بطلان القسم الأوَّل أكمل بيانٍ.

ولوسلَّمنا صحَّته في نفس الأمر لم‌يضرُّنا، لأنَّ البحث إنَّما هو في تصرُّفٍ وقع بإذن البائع، فامتنع ألَّا يقع لازمًا.

وبطلان القسم الثاني أوضح من أن يحتاج إلى البيان ! لأنَّ تصرُّف المشتري على انشاء تصرُّفٍ لازمٍ يسقط خيار البائع من منافاته لمقتضي الاشتراط في نفس عقد البيع ؛

وخروجه عن إجماع المسلمين لايضرُّنا أيضًا، لأنَّا إنَّما نبحث على تقدير صدور التصرُّف بإذنه.

ثمَّ هو على تقدير تسليم صحَّته يقتضي سقوط الخيار في محلِّ النزاع بطريقٍ أولى، لأنَّه إذا سقط بتصرُّفٍ لم‌يأذن فيه البائع فلئن يسقط بتصرُّفٍ أذن فيه أولى. وأيُّ غلطٍ أفحش من هذا، لولا قلَّة التأمُّل لمقاصد هذا الفنِّ وعدم التضلُّع في أصوله ! ولا حول ولا قوَّة إلَّا باللَّه.

* * *

وهنا نحبس عنان اليراعة، حامدين مصلِّين على محمَّدٍ وآله الطاهرين، والحمد للَّه ربِّ العالمين.

فصُولُ الأذان والإقامة

العلّامه محمّد بن عبدالفتّاح التُنكابُني

تصحيح: مهدي باقري سيّاني

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه الّذي ضمّ النشر بجمع الشّتات، وأرسل خير البشر بالبيّنات وختم النبوّة بمحمّدٍ ـ عليه وعلى آله أفضل الصلوات ـ.

أمّا بعد؛ فإنّ الصلاة كتابٌ موقوتٌ [1] فرضها اللّه، وهي أوّل ما يُحاسَب به العبد [2]. وللمسلمين اهتمامٌ خاصٌّ بتعريفها وتأليف الكتب والرسائل حولها بين مفصّلٍ ومختصرٍ؛ ومنها هذه الرسالة الموسومة بـ«فصول الأذان والإقامة» الّتي كان مؤلّفها أحد أعلام القرن الثاني عشر، وهو محمّد بن عبدالفتّاح التنكابني المشهور بالفاضل السراب﵀.

مشائخه وأساتذته: وهم كثيرون، منهم المولى محمّد باقر المحقّق السبزواري﵀ صاحب كفاية الأحكام، والعلّامة المولى محمّدباقر المجلسي﵀ صاحب موسوعة بحار الأنوار، وأستاذ الكلّ في الكلّ الآقا حسين الخوانساري﵀ صاحب مشارق الشموس، وغيرهم.

آثاره العلميّة: قد عُدّ للمؤلّف أكثر من ثلاثين تأليفاً؛ منها: سفينة النجاة في أصول العقائد، رسالة إثبات الباري، الحاشية على مدارك الأحكام، رسالةٌ في حكم رؤية الهلال قبل الزوال، التعليقة على زبدة البيان.

---

١. ﴿إنّ الصّلاةَ كانتْ على المؤمنينَ كتاباً موقوتاً﴾ (النساء (٤): ١٠٣).

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٦٨ ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٣٤ ح ١٠.

وفاته ومدفنه: انتقل إلى جوار ربّه في يوم الغدير المبارك لسنة أربع وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة المباركة، ودفن في بلدة إصفهان حيث كان ساكناً فيها في مقبرة تخت فولاد. وقد شُيّد على مرقده الشريف قبّةٌ عاليةٌ تدلّ على علوّ مقامه ورفعة مكانته.

القيمة العلميّة لهذه الرسالة: الرسالة تناولت أهمّ مقدّمةٍ لأهمّ فرائض الإسلام، ألا وهو الأذان والإقامة. والمؤلّف تعرّض فيها لأقوال المذاهب الإسلاميّة وقد ناقشها نقاشاً علميّاً وذكر الروايات الشريفة ورجّح بينها، وكان بحقٍّ له باعٌ طويلٌ في علمي الدراية والرجال من حيث أحوال الرواة.

التعريف بالمخطوطة: تمّ تأليف هذه الرسالة الشريفة في ١٥ شبعان سنة ١٠٩٨ هـ.ق. حسب ما وجدناه في نهاية مخطوطة مكتبة مدرسة المحقّق السيّد الخوئيﷺ في المشهد المقدّس الرضوي، وهي مخطوطةٌ كثيرة الأغلاط لم نعتمد عليها في التحقيق، واعتمدنا فيه على نسخةٍ أخرى وجدناها في مكتبة السيّد المرعشيﷺ تأريخ نسخها ليلة اثنين ٢٣ من شهر جمادي الثاني سنة ١١٠٦ هـ.ق.، أي بعد ثمان سنوات من تأليف الرسالة.

منهجيّة التحقيق: ابتدأت خطواتي في تحقيق هذه الرسالة الشريفة بتوثيق أقوال العلماء بإرجاعها إلى مصادرها الأصليّة من تآليفهم القيّمة، كما أنّني خرّجت الأحاديث والروايات الشريفة من الكتب المعتبرة.

وفي الختام أقدّم بجزيل الشكر والثناء على كلّ من ساهم لمساعدتي في إنجاز هذا المشروع العلمي، وأخصّ بالذكر منهم أستاذي المحقّق آية‌اللّه الشيخ هادي النجفي ـ دامت بركاته ـ حيث ساعدنا في بعض مباحث علم الرجال، وصديقنا الفاضل الشيخ رحيم قاسمي ـ وفّقه اللّه ـ، والمحقّق الجليل سماحة حجّة‌الإسلام والمسلمين الدكتور الشّيخ عبّاس كاشف‌الغطاء النجفي ـ دام ظلّه ـ حيث استفدنا من آرائه الشريفة في هذه التقدمة والتعريف بالكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين
١٥ رجب لسنة ١٤٢٧ هـ.ق. مدينة إصفهان
مهدي باقري السيّاني

بسم اللّه الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة على خير خلقه ومظهر لطفه، محمّدٍ وآله أجمعين.

فقد اشتهر بين الأصحاب ﷺ [1] كون فصول الإقامة مثنىً مثنىً عدا التهليل [2]، فيكمل فصولها سبعةعشر.

ونقل عن العلّامةﷺ في المنتهى أنّه قال: «ذهب إليه علمائنا» [3].

وعن ابن‌زهرة أنّه نقل إجماع الفرقة عليه [4]، وكذلك كون فصول الأذان ثمانية عشر [5].

---

١. قد صُرّح بأنّ هذا القول ـ أي: كون فصول الإقامة مثنىً مثنىً عدا التهليل ـ هو المشهور في بعض المصادر؛ منها: تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ١، ص ٢٢٣؛ المقنعة، ص ٧٣؛ المهذّب البارع، ج ١، ص ٣٤٨؛ جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٨١؛ روض الجنان، ج ٢، ص ٦٤٥؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ١٨٧؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٢، ص ١٧٠؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٢٨١؛ الحبل المتين، ج ٢، ص ٣٠٠ و ٣٠١؛ ذخيرة المعاد، ص ٢٥٤؛ بحار الأنوار ج ٨٤، ص ١٠٩؛ كشف اللثام، ج ٣، ص ٣٧٥.

وقد صرّحوا بكونه هو الأشهر في الروايات، كما في مختصر النافع، ص ٢٨؛ المعتبر، ج ٢، ص ١٣٩؛ كشف الرموز، ج ١، ص ١٤٩؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٩٩.

٢. نقل عن السيّد المرتضىﷺ في المسألة السابعة والستّين من بعض تأليفاته: «الصحيح عندنا أنّ التهليل في آخر الأذان مرّتان، وفي آخر الإقامة مرّة واحدة. واستدلّ على تثنيه التهليل في الأذان بالإجماع، وبما روى عن سويد بن غفلة قال: سمعت بلالاً يؤذّن مثنى مثنى، ويقيم مثنى مثنى، وبروايتين اخريتين قريبتين من هذه الرواية. ثمّ قال: ولا يلزمنا الإقامة على ذلك، لأنّا خصصنا لفظ التهليل من الإقامة بدليلٍ، وأخرجناه عن التثنية بالإجماع، وإلّا فلفظ الأخبار يقتضيه. وروى عن أبي هريرة أنّه ﷺ أمر أبا محذورة أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة. وعن أنس بن مالك: إنّ النبيﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة. المراد بالخبر أن يأتي بجميع الإقامة وتراً، لأنّها سبع عشر كلمة، وذلك وتر لأنّه فرد، ولم يرد إفراد كلّ كلمةٍ منها»؛ انتهى. [من هامش النسخة] راجع: المسائل الناصريات، ص ١٨٠ ـ ١٨٢ و ١٨٦.

٣. منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٨٤.

٤. غنية النزوع، ص ٧٣.

٥. انظر: مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٠، المسألة ٨٢؛ مفتاح الكرامة، ج ٦، ص ٤٦٥؛ جواهر الكلام، ج ٩، ص ١٢٣.

وقال الشهيد في الذكرى: «وعليه ـ يعني: على كون فصول الأذان والإقامة خمساً وثلاثين ـ عمل الأصحاب» [١].

لكن ما رُوي عن الصدوق في الهداية حيث قال فيها: «قال الصادق عليه السلام: «الأذان والإقامة مثنىً مثنىً، وهما اثنان وأربعون حرفاً، الأذان عشرون حرفاً، والإقامة اثنان وعشرون حرفاً» [٢]؛ ونقْلِه رواية كُليبٍ ـ الدالّة على الطريقة المشهورة في الأذان وكون الإقامة مثله ـ في الفقيه [٣] الدالّ على كون المثليّة مذهباً له على ما أشار إليه في أوّل الكتاب؛

وعن الشَّيخ في النهاية حيث قال: «قد رُوي أنّ الأذان والإقامة سبعة وثلاثون فصلاً، يضيف إلى ذلك التكبير مرّتين في أوّل الإقامة؛ وقد رُوي ثمانية وثلاثون فصلاً يضيف إلى ذلك أيضاً «لا إله إلّا اللّه» مرّةً أُخرى في الإقامة؛ وقد روي اثنان وأربعون فصلاً يضيف إلى ذلك التكبير في آخر الأذان مرّتين وفي آخر الإقامة مرّتين. فمن عمل على أحد هذه الروايات لم يكن مأثوماً» [٤]؛

وفي المبسوط [٥] والخلاف [٦] حيث قال فيهما: «مِن أصحابنا مَن جعل فصول الإقامة مثل فصول الأذان وزاد فيها «قد قامت الصلاة» مرّتين، ومنهم مَن جعل في آخرهما التكبير أربع مرّات»؛

يؤذن بعدم الإجماع.

وما رُوي عن ابن‌جنيدٍ أنّه قال: «إذا أفرد الإقامة ثنّى التهليل، وإذا جمعهما مع الأذان أفرد» [٧]؛

---

١. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٩٩.
٢. الهداية، ص ١٣١.
٣. الفقيه، ج ١، ص ١٨٨.
٤. النهاية، ص ٦٨ ـ ٦٩.
٥. المبسوط، ج ١، ص ١٤٨.
٦. الخلاف، ج ١، ص ٢٧٨ و ٢٧٩.
٧. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٠، المسألة ٨٢.

مؤيّدٌ لعدمه في الجملة، فكأنّهم لم يعتبروا تلك المخالفة، أو مرادهم بذهاب العلماء إلى ما ذكر ـ وإجماع الفرقة، وعمل الأصحاب عليه ـ: كون مدار عملهم عليه، لا أنّهم لم يجوّزوا غير ما ذكر.

والظاهر الثاني، لكن ظاهر عبارة الشّيخ في المبسوط والخلاف آبٍ عن الاحتمال الثاني أيضاً؛ إلّا أن يقال: مراد بعض الأصحاب بجعل فصول الإقامة مثل فصول الأذان أنّها كذلك تجويزاً لاعملاً؛ ولايخلوا مِن بُعدٍ بحسب اللفظ!

ولعلّ في قول ابن بابويه بعد نقل خبر كليبٍ: «هذا هو الأذان الصحيح الّذي لايزاد فيه ولا ينقص منه»[١] إشارةً إلى أنّ عمله بظاهره في الأذان والإقامة وإن احتمل إطلاق الأذان عليها على سبيل التغليب، وعدم انحصار الإقامة الصحيحة في هذا عنده؛

وعبارة الهداية أيضاً ليست صريحةً في كون فتواه موافقاً للرواية.

وبالجملة، ظاهر عباراتهم إمّا انحصار مشروعيّة الأذان والإقامة على الطريقة المشهورة، أو كون مدار عملهم عليها. ولايبعد أن يقال: لمّا دلّ الأخبار موافقاً لكلام الأصحاب على جواز الاكتفاء بأقلّ من الطريقة المشهورة في صوره الاستعجال والسفر بحيث لاتقبل التأويل، وينبغي تقييد الاتّفاق بغيرهما إن كان المراد الاحتمال الأوّل، فالاحتمال الثاني راجحٌ بهذا أيضاً، لأنّ كون مدار العمل على الطريقة المشهورة لاينافي جواز الاكتفاء بالأقلّ. لكن هذا الرجحان لاينفي الاحتمال الأوّل، لاحتمال كون مرادهم غير الصورتين المذكورتين بإطلاق المطلق على الغالب، ومثل هذا في كلام الفقهاء كثيرٌ.

لايقال: ظاهر المحقّق في المعتبر[٢] حيث نسب كون الإقامة على الطريقة المشهورة إلى السبعة[٣] وأتباعهم، وقوله في الشرايع: «الأذان على الأشهر ثمانية عشر فصلاً»[٤]، وما رُوي

---

١. الفقيه، ج ١، ص ١٨٨ ح ٨٩٧.

٢. المعتبر، ج ٢، ص ١٣٩.

٣. كذا في نسخة «خ» والمستمر والبحار (ج ٨١، ص ١٠٩) والحدائق (ج ٧، ص ٣٩٨) ومفتاح الكرامة (ج ٦، ص ٤٧٠)، ولكن في نسخة «ش»: الشيعة.

٤. شرايع الإسلام، ج ١، ص ٦٥.

عن العلّامة في المختلف حيث قال: «المشهور أنّ فصول الأذان ثمانية عشر فصلاً، والإقامة سبعة عشر فصلاً»[١]، وبعض عبارات بعضٍ آخر من العلماء ـ رحمهم اللّه ـ: عدم تحقّق الاتّفاق في المسألة[٢].

لأنّا نقول: إنّما يدلّ كلامهم على عدم ثبوت الاتّفاق عندهم، وليس بصريحٍ[٣] على ثبوت عدمه، فلاتعارض بين كلامهم وكلام مَن ادّعى الاتّفاق. وعلى تقدير الصراحة والتعارض لايمكن الجزم بعدمه[٤]، بل لايبعد نوعٌ من التوقّف في المسألة وإن كان عدم تحقّق الإجماع على انحصار المشروعيّة في الطريقة المشهورة راجحاً.

---

١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٠ ح ٨٢.

٢. المهذّب البارع، ج ١، ص ٣٤٨؛ جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٨١؛ مسالك الافهام، ج ١، ص ١٨٧.

٣. إن زعمت أنّ نسبة القول إلى الشهرة صريحٌ في عدم كونه إجماعيّاً فانظر إلى ما نذكره لك:

قال الشيخ زين الملّة والدين في ذيل قول المحقّق ﷺ: «لايصحّ صوم الواجب من مسافر يلزمه التقصير إلّا ثلاثة ـ... إلى قوله ـ: أو النذر المشترط سفراً وحضراً على قول مشهور»: وإنّما وصفه بالشهرة دون القوّة لضعف مستنده ظاهراً، فإنّه خبر مقطوع ضعيف، لكنّ العمل به متعيّن، لعدم القائل بخلافه. والاستدلال على غير طريقه مشهورٌ قال العلّامة بعد حكايته عن الشيخين: «لا نعلم لهما مخالفاً في ذلك».

وقال في ذيل قول المحقّق: «ولو دخل الصبي المميّز والمجنون في الحج ندباً ثمّ كمل كلّ واحدٍ منهما فأدرك المشعر أجزء عن حجّةالإسلام على تردّدٍ»: والفتوى بالإجزاء مشهور، بل ادّعى العلّامة عليه في التذكرة الإجماع ـ إلى قوله ـ: والمعتمد الإجزاء تعويلاً على الإجماع المنقول وعدم العلم بالمخالف على وجهٍ يقدح فيه.

وقال في ذيل قول المحقّق: «ولو أحرم بحجّ التمتّع من غير مكّة لم يجزه ولو دخل مكّة بإحرامه على الأشبه»: وهذه المسألة لم تذكر في غير هذا الكتاب، فيها خلاف، وقد أنكر شارح تردّدات الكتاب، الخلاف أيضاً، ونقل عن شيخه أنّ المصنّف قد يشير في كتابه إلى خلاف الجمهور، أوإلى ما يختاره من غير أن يكون خلافه مذهباً لأحدٍ من الأصحاب، فيظنّ أنّ فيه خلافاً.

وقال في ذيل قول المحقّق: «ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قولٍ مشهور»: نسبه إلى الشهرة لعدم الظفر بنصٍّ فيه من طرقنا، لكن ادّعى في التذكرة عليه الإجماع، فالعمل بهما متعيّن [مسالك الافهام، ج ٢، ص ٤٦، ١٢٣ و١٩٧، وج ٤، ص ٨٠] (منه). من هامش نسخة «ش».

٤. فإن قلت: لِمَ لايجزم بعدم الإجماع مع أنّ الشيخ نفي الإثم عن مقتضى بعض الروايات المخالفة للطريقة المشهورة، ونسب إلى بعض الأصحاب أنّ مقتضى بعضها كذلك.

قلت: نسب الشيخ بعض هذه الأقوال إلى قائلٍ لم يظهر حاله، فلعلّه ليس ممّن يقدح قوله تحقّق الإجماع المعتبر عند الشيعة على خلافه، فظنّ الشيخ عدم تحقّق الإجماع بأقوال هذا القائل، فسلب الإثم عن العامل بمقتضى روايات موافقة لأقوال هذا القائل، ولعلّ تعبير بعض العلماء بالشهرة وما يوافقها نشأ من كلامه. (منه).

وربّما قيل بعدم ثبوت تحقّق الإجماع في المسألة حتّى يصير حجّة في نفسه وسبباً لتأويل ما ينافيه.

وظاهر الأخبار تساوي عدد فصول الإقامة لعددها في الأذان، وتثنيه التهليل في الإقامة أيضاً، وإبقاء الباقي فيهما على الطريقة المشهورة.

فمن جملة ما يدلّ على التثنيه ماروه الشّيخ والكلينيّ بسندٍ صحيحٍ عن صفوان بن مهران الجمّال، قال: سمعت أباعبداللّه عليه السلام يقول: «الأذان مثنىً مثنىً، والإقامة مثنىً مثنىً»[1].

ومنها: ما رواه الشّيخ في الزيادات عن أبي همام في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال: «الأذان والإقامة مثنىً مثنىً»[2].

ومنها: ما روي من العيون والعلل عن أبي الصلت الهروي في الضعيف عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: لمّا عُرج بي إلى السماء أذّن جبرئيل مثنىً مثنىً، وأقام مثنىً مثنىً، ثمّ قال لي: تقدّم يا محمّد»[3].

ومنها: ما رواه الكلينيّ في الروضة بسندٍ صحيحٍ إلى أبي الربيع ـ وهو مشتركٌ بين ثقةٍ ومجهولٍ[4] ـ قال: «حججنا مع أبي جعفرٍ عليه السلام ـ... إلى قوله عليه السلام: ـ فكان من الآيات الّتي أراها اللّه نبيّه صلى الله عليه وآله حيث أسرى به إلى بيت المقدّس أن حشر اللّه ـ عزّ ذكره ـ الأوّلين والآخرين من النبيّين والمرسلين، ثمّ أمر جبرئيل عليه السلام فأذّن شفعاً، وقال في أذانه: «حيّ على خير العمل»، ثمّ تقدّم محمّدٌ صلى الله عليه وآله فصلّى بالقوم»[5].

ومنها: ما رواه الشّيخ عن زرارة والفضيل عن أبي جعفرٍ عليه السلام بسندٍ فيه عليّ بن السندي،

---

١. التهذيب، ج ٢، ص ٦٢، ح ٢١٧؛ استبصار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١٤١١؛ الكافي، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ٤.
٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١١١١؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٣، ح ١.
٣. عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٢٢؛ علل الشرايع، ج ١، ص ٥، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ١٧.
٤. «أبوالربيع» مشتركٌ بين الشامي ـ وهو خالد أو خليد بن أوفى ـ، وهو معتبرٌ؛ والقزاز، وهو مجهولٌ. وإن شئت تفصيل أحوالهما. فراجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ١٦٧، الرقم ١٤٢٨٥ و١٤٢٨٦؛ قاموس الرجال، ج ١١، ص ٣٢٥، الرقم ٣٤٤، ٣٤٥؛ تهذيب المقال، ج ٥، ص ٤١١.
٥. الكافي، ج ٨، ص ١٢٠، ح ٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤١٤، ح ٣.

قال: «لمّا أسرى ـ... إلى قوله: ـ فقلنا له: كيف أذّن؟

فقال: اللّه أكبر، اللّه أكبر، أشهد أن لا إله إلّا اللّه، أشهد أن لا إله إلّا اللّه، أشهد أنّ محمّداً رسول اللّه، أشهد أنّ محمّداً رسول اللّه، حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، حيّ على خير العمل، حيّ على خير العمل، اللّه أكبر، اللّه أكبر، لا إله إلّا اللّه، لا إله إلّا اللّه.

والإقامة مثلها، إلّا أنّ فيها: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، بين حيّ على خير العمل، حيّ على خير العمل، وبين اللّه أكبر، اللّه أكبر.

فأمر بها رسول اللّه ﷺ بلالاً، فلم يزل يؤذّن بها حتّى قبض اللّه رسوله ﷺ»[1].

وأيّد الروايات بما نقل عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمّدٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن الحسين بن على ـ صلوات اللّه عليهم ـ «أنّه سُئل عن قول الناس في الأذان: إنّ السبب فيه رؤيا رآها عبداللّه بن يزيد، فأخبر النبيّ ﷺ فأمر بالأذان.

فقال: الوحي ينزل على نبيّكم وتزعمون أنّه أخذ الأذان عن عبداللّه بن يزيد، والأذان وجه دينكم، وغضب وقال: بل سمعت أبي عليّ بن أبي طالب ﷺ يقول: أهبط اللّه ملكاً حتّى عرج برسول اللّه ﷺ ـ... إلى قوله: ـ فبعث اللّه ملكاً لم يُر في السماء قبل ذلك الوقت ولا بعده، فأذّن مثنىً، وأقام مثنىً، وذكر كيفيّة الأذان، ثمّ قال جبرئيل ﷺ للنبيّ ﷺ: يا محمّد! هكذا أذّن للصلاة»[2].

وبما رُوي عن ابن طاوس في سعد السعود نقلاً عن تفسير محمّد بن مروان عن النبي ﷺ في حديث المعراج، قال: «ثمّ قام جبرئيل ﷺ فوضع سبّابته اليمنى في أُذنه اليمنى، فأذّن مثنىً مثنىً، يقول في آخرها: حيّ على خير العمل ـ مثنىً مثنىً ـ، حتّى إذا قضى أذانه أقام للصلاة مثنىً مثنىً ـ... إلى آخره ـ»[3].

---

١. التهذيب، ج ٢، ص ٦٠، ح ٢١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٥، ح ١١٣٤؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤١٦، ح ٨.
٢. دعائم الإسلام، ج ١، ص ١٤٢؛ مستدرك الوسائل، ج ٤، ص ١٧، ح ٢.
٣. سعد السعود، ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

ومنها: ماروا ه الصدوق [١] والشيخ في الاستبصار [٢] والتهذيب [٣] عن أبي بكر الحضرمي وكليب الأسدي ـ وسند الصدوق إلى كليب والشيخ في الاستبصار إلى كليب وأبي بكر صحيحٌ، وذكر الكشّي بسندٍ موثّق بحسين بن المختار أنّ الصادق عليه السلام ترحّم على كليب [٤]، وروى بعض المعتمدين مثل صفوان وابن أبي عمير عنه، ونقل عن أبي بكرٍ مناظرة حسنة مع زيد [٥]، ولاتّفاقهما في الرواية تأييدٌ في الجملة ـ عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه حكى لهما الأذان، فقال: «اللّه أكبر ـ... إلى آخر الفصول المشهورة في الأذان ـ ثمّ قال: والإقامة كذلك» [٦].

وجه الاستدلال بها أنّ عدم تقييد قوله: مثنى وشفعاً ومثلها وكذلك بماعدا التهليل يدلّ على العموم، كيف ولو كان المراد بها تثنية بعض الفصول لخلا الكلام عن الفائدة. وباستثناء فصلي «قد قامت الصلاة» عن المثبتة في خبر الأسرى يظهر وجهٌ آخر للعموم.

فظهر بالأخبار المذكورة كون فصول الإقامة ثمانية عشر، كما ظهر بالروايات الدالّة على افتتاح الأذان بأربع تكبيراتٍ كون فصوله أيضاً كذلك.

ودلالة خبر الأسرى على العدد المطلوب في الإقامة صريحةٌ، والأخبار الباقية غير كليبٍ ظاهرةٌ بأدنى بيانٍ، وفي خبر كليب دلالةٌ على تثنية التهليل. واحتياجه إلى التوجيه في بعض المفادّ لايضرّ في كونه مؤيّداً باعتبار التثنية.

أقول: ظهور رواية كليبٍ في تثنية التهليل والأخبار السابقة في تثنية الفصول مسلّمٌ، لكن مع عدم انتفاعك بالأخبار المذكورة ـ لابظاهرها ولابعد التأويل ـ [عُلم] عدم الإفاده على تقدير عدم العموم، وعمومه من وجهٍ آخر إنّما يسلّمان لو لم يكن قرينةٌ صارفةٌ عن العموم؛ وهو ممنوعٌ؛ وتفصيل ذلك الاجمال يظهر في تضاعيف كلامنا.

---

١. الفقيه، ج ١، ص ١٨٨، ح ٨٩٧.
٢. الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٦، ح ١١٣٥.
٣. التهذيب، ج ٢، ص ٦٠، ح ٢١١.
٤. اختيار معرفة الرجال، ص ٢٨٥، الرقم ٦٢٧.
٥. نفس المصدر، ص ٣٤٩، الرقم ٧٨٨.
٦. وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤١٦، ح ٩.

وفي الاستدلال بها نظرٌ:

أمّا بالأخبار السابقة على رواية كليبٍ فلكونها مدافعةً للاخبار الدالّة على افتتاح الأذان بأربع تكبيراتٍ، مثل روايته؛

وما رواه ابن بابويه بسندٍ حسنٍ ـ لأنّ وجود عبدالواحد بن عبدوس لا يضرّ السند، لكونه من مشايخ الإجازة [١] عن الفضل بن شاذان ـ، من العلل الّتي ذكر عن الرضاﷺ إلى قوله: «جعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً لأنّ الأذان إنّما يبدوا غفلة» [٢].

وما رواه الكليني [٣] ـ بسندٍ قريب من الصحّة بل لا يبعد عدّه صحيحاً، والشيخ [٤] عنه بسندٍ آخر صحيحٍ ـ عن أبي جعفرﷺ قال: «قال: يا زرارة! تفتح الأذان بأربع تكبيرات، وتختمه بتكبيرتين وتهليلتين».

وما رواه الشيخ في الموثّق بإسحاق بن عمّار عن المعلّى بن خنيس ـ وفيه توقّفٌ [٥] ـ قال: «سمعت أباعبداللّهﷺ يؤذّن، فقال: اللّه أكبر ـ... إلى آخر الفصول المشهورة ـ» [٦].

وموثّقة إسماعيل الآتية، وغيرها.

وأمّا برواية كليب فلخلوّها عن فصلَي «قد قامت الصلاة»، واشتمالها على تربيع التكبير

---

١. عبدالواحد بن عبدوس النيسابوري العطّار، لم يرد توثيقه ولكن هو من مشائخ الإجازة وترضّى عليه الصدوق، وهو من المعاريف؛ ولم يرد فيه قدحٌ أيضاً. راجع: منتهى المقال، ج ٤، ص ٢٧٥؛ الموسوعة الرجالية الميسّرة، ص ٢٨٨، الرقم ٣٦١١.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٩١٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ٥.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٦١، ح ٢١٣.

٥. قال العلّامة المجلسي في الوجيزة [ص ١٨١، الرقم ١٩٢٠]: «معلّى بن خنيس، مختلفٌ فيه». ومنشأ الخلاف انّ النجاشّي في رجاله عدّه من الضِعاف، وابن‌غضائري في رجاله [ص ٨٧، الرقم ١١٦] يقول في شأنه: «لا أرى الاعتماد على شيءٍ من حديثه». ولكن روى الشّيخ [اختيار معرفة الرجال، ص ٣١٧ و ٣٢١] رواياتٍ صحاحاً تدلّ على جلالة قدره، وأنّه من خالصي شيعة أبي‌عبداللّهﷺ. وعدّه الشّيخ في الغيبة [ص ٣٤٧، الرقم ٢٩٩، ٣٠١] من السفراء الممدوحين قائلاً في شأنه: «... كان محموداً عنده ومضى على منهاجه». وإن شئت التفصيل فراجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢٥٧، الرقم ١٢٥٢٤.

٦. الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٦، ح ١١٣٦.

في أوّل الإقامة، فإن عمل أحدٌ بتثنية التهليل في الإقامة بتلك الروايات فينبغي أن يعمل بجميع ماتشمله؛ ولا أظنّ أحداً يظنّ العمل بها كذلك أفضل، وضمّ التكبيرتين أوّل الأذان زائداً على ما يستفاد من الأخبار السابقة على رواية كليب، والعمل في باقي الفصول بظاهرها وإسقاط التكبيرتين من الأوّل وإضافة فصلي: قد قامت الصلاة، والعمل بباقيها ـ كما هو في رواية كليبٍ ـ ليست عملاً بظاهر تلك الروايات.

وحينئذٍ ينبغي حمل الروايات على جواز الإقامة على الوجه المستنبط من هذه الأخبار، كيف وظاهر الأخبار السابقة على رواية كليب افتتاح الأذان بتكبيرتين، ومع عدم القائل بأفضليّته ينفيها حسنة الفضل وصحيحة زرارة.

ويمكن حمل الأخبار السابقة على رواية كليبٍ ـ غير رواية الأسدي ـ على أغلبيّة كون فصول الأذان والإقامة كذلك، ردّاً لمن لم يجعل أغلب فصولها كذلك فيهما، ولا ينافيه تخلّف الاثنينيّة في أوّل الأوّل وآخر الآخر.

ويؤيّد هذا الاحتمال حسنة فضل بن شاذان؛ لأنّه ﷺ قال: «إنما جعل مثنىً مثنىً ليكون تكراراً في آذان المستمعين ـ... إلى قوله: ـ وجعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً ـ... إلى آخره ـ».

ورواية الصدوق في الهداية المنقولة، وروايتا دعائم الإسلام وفقه الرضا الآتيان في تأييد المختار.

ولا يبعد استنباط كون المقصود ردّ العامّة من حديث الروضة وما روي عن ابن طاوس.

وقد أفاد بعض الأفاضل ـ دامت أيّام إفاداته ـ في دفع المنافاة بين الروايات ـ المشتملة على مثنى ومايناقيها ظاهراً ـ: «أنّ إطلاق المثنى على الفصول بناءً على الغالب، ولعلّ الغرض الردّ على العامّة كافّةً حيث أطبقوا على أنّ التهليل في آخر الأذان مرّةً[1]، وعلى الشافعي منهم حيث قال باستحباب الترجيع، وهو تكرار الشهادتين[2]، وليس الغرض

---

١. راجع: المحلّى، ج ٣، ص ١٤٩. وانظر: الفقه على المذاهب الخمسة، ص ١٠٣.

٢. راجع: المجموع، ج ٣، ص ٩١.

تفصيل الفصول حتّى ينافي تربيع التكبيرتين.

فإن قلت: لو تطرّق احتمال التغليب في الأذان فكذا الإقامة، ولعلّ الغرض الردّ على الشافعي حيث قال في أحد قوليه: إنّ فصولها مرّة مرّة[1]، وفي قوله الآخر ـ كجماعةٍ أُخرى من العامّة ـ: إنّ التكبير في أوّلها مرّتان، وكذا فصل قد قامت الصلاة، والباقي مرّة مرّة[2]، وحينئذٍ ينهدم بنيان المعارضة بتلك الروايات.

قلت: احتمال التغليب خلاف الظاهر من العبارة، كما لا يخفى على مَن له أدنى مسكة، فلابدّ من الاقتصار عليه بقدر الضرورة، فلو تمّ دليل التربيع فلابدّ من ارتكابه في الأذان، وأمّا في الإقامة فحيث لم يتمّ على وحدة التهليل دليلٌ، فلاحاجة إلى ارتكابه»؛ انتهى كلامه ـ أيّده اللّه ـ.

وضعفه واضحٌ.

لايقال: لمّا كان قوله: «وجعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً» قرينةً لكون المراد من قوله: «مثنى» أغلب الفصول، جاز إطلاق المثنى باعتبار أغلب الفصول، وأمّا ما لاقرينة فيه فلا يجوز.

لأنّا نقول:[3] لاينحصر القرينة بلفظٍ موجودٍ في الخبر ـ كما سيظهر لك ـ.

---

١. راجع: الأمّ، ج ١، ص ٨٥؛ المجموع، ج ٣، ص ٩٤؛ المبسوط ـ للسرخسي ـ، ج ١، ص ١٢٩.

٢. راجع: نفس المصادر المذكورة في التعليقة السالفة.

٣. قال بعض الفضلاء ـ أيّده اللّه ـ بعد نقل الأقوال في تثنية التهليل المنقول في الرسالة واستنباط القول بها من نقل الصدوق رواية الكليب ومن تعرّض الشيخ بعد نقل روايتين يشتمل كلتاهما على التثنية في أوّل الأذان واحديهما على تثنية تهليل الإقامة أيضاً لتأويل الأوّل بكيفية التلفّظ والسكوت عن التهليل: إنّي لم أجد أحداً ينتفي تثنية التهليل.

فقل له مع وضوح نفي تثنية التهليل من قول السيّد المرتضى﵀ وهو قوله: «خصصنا لفظ التهليل من الإقامة بدليلٍ وأخرجناه عن التثنية بالإجماع» هل وجدتَ كون الأذان والإقامة ستّة وثلاثين فصلاً على ما نقل في أوّل الرسالة الّذي هو محلّ الكلام قولاً لأحدٍ أم ظننتَ أنّ عدم وجدان نفي التكرير كافٍ في إثبات الأذان والإقامة على الكيفيّة المطلوبة لك من الأخبار لاشتمالها على التثنية وإن لم يدلّ على تلك الكيفيّة رواية، ولم يقل بها فقيه، فإن وجدت القائل به فَلِمَ لم يصرّح به حتّى لايتّهم بكونه عديم القائل، ولم اكتف بنقل الأقوال والاستنباط، مع ←

ويحتمل بعض أخبار افتتاح الأذان بتكبيرتين التقيّة، لكونه مذهباً لبعض قدماء العامّة كمالك [١] وأبي يوسف [٢] ـ كما نقل [٣] ـ؛ والمقصود من هذا الاحتمال رفع التدافع بين الأخبار، لا ردّ قول القائل بالتساوي بين فصول الأذان والإقامة.

وفي حديث الأسرى إشكالٌ آخر، لأنّ قوله ﷺ: «فلم يزل يؤذّن بها حتّى قبض اللّه رسوله ﷺ» يدلّ على دوام افتتاح الأذان بتكبيرتين، ولا أظنّ أنّ قائلاً من الشيعة يقول به، إلّا أن يقال: مقصوده ﷺ أنّ هذه فصولٌ لم تترك أصلاً ولا ينافي الزيادة على بعضها؛

ولا يخفى بُعده! إذ لم يتغيّر بزيادة التثويب ونقصان فصلَي: حيّ على خير العمل، فالحكم باستمرار أذان البلال ردٌّ للعامّة، وحينئذٍ كما لا ينافي رجحان زيادة بعض الفصول لا ينافي رجحان نقصان بعضها.

فإن قلت: لمّا كان الأخبار في الدلالة على عدد التكبير في أوّل الأذان متدافعةً مع اعتبار السند في الطرفين فيحتاج إلى الجمع، وأمّا في الدلالة على تثنية التكبير في أوّل الإقامة وآخرها فلا تعارض لها بحيث يحتاج إلى الجمع، ولو فرض الحاجه إليه نجمع بجواز التوحيد وأفضليّة التثنية في الآخر، وبجواز التربيع وأفضليّة التثنية في الأوّل بحمل ما هو أكثر روايةً وأصحّ سنداً على الفضيلة، وما هو أقلّ بحسبهما على الجواز.

قلت: إمّا أن تحمل الروايات المذكورة على بيان الفصول المعتبرة في الأذان والإقامة بعنوان التعيين في جميع الفصول، أو الرجحان كذلك؛

← اشتراك الأخبار ونقل الصدوق في عدم انتفاعك بها.

وضعف الاستنباط أمّا من نقل الصدوق فلما أومأت إليه غير مرّة. وأمّا من كلام الشيخ فلأنّه مع ظهور ضعف الاستنباط يمكن أن يقال: وإن الشيخ ترك توجيه آخر الإقامة لظهوره ممّا ذكره في توجيه أوّل الأذان.

فإن قلت: غرضه من نقل الأقوال تكثيرها وانتشارها في فصولها بحيث لا يحصل العلم بانحصارها، وبعد هذا لا يناسب الاعتماد إلّا على ما يقتضيه الأخبار، ومقتضاها هو العدد المطلوب.

قلت: مع عدم ظهور الانتشار عدم انتفاعه بالأخبار يظهر بما ذكرته في الرسالة. (منه).

١. راجع: بداية المجتهد، ج ١، ص ١٠٥؛ المغني، ج ١، ص ٤٠٥؛ المجموع، ج ٣، ص ٩٣.

٢. المبسوط ـ للسرخسي ـ، ج ١، ص ١٢٩؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٦.

٣. منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

أو بعنوان جواز الاكتفاء بمعنى عدم جواز الأقلّ في غير صورة بعض الأعذار في الأخبار السابقة على رواية كليبٍ كذلك؛

أو المطلوبيّة المطلقة كذلك؛

أو العامّ في بعضٍ والخاصّ في بعضٍ؛

أوالخاصّ في بعضٍ والخاصّ الآخر في بعضٍ آخر.

أمّا الاحتمالان الأوّلان فيبطلهما في غير رواية أبي‌بكرٍ وكليبٍ الأخبار المشتملة على افتتاح الأذان بأربع تكبيرات؛ لأنّه إن لم‌نقل بتعيّن الافتتاح بأربع تكبيرات فلاأقلّ من الرجحان، وفيها ما تدلّ على ضمّ فصلَي: قد قامت الصلاة والافتتاح بتكبيرتين في الإقامة إن قيل برجحانه.

والظاهر ذلك؛ أمّا على طريقتنا فبالعمل المستمرّ ورواية إسماعيل الآتية، لعدم صلاحيّة هذا الخبر ـ لمعارضتها لو فرض صحّتها أيضاً ـ؛

وأمّا على طريقة مَن يقول بتثنية التهليل، فالأخبار المتقدّمة عليها والعمل المستمرّ، إن جعل العمل المستمرّ دليلاً أومرجعاً فيه، وإلاّ فبالأوّل فقط.

وإن اختار أحدٌ في الأخبار المتقدّمة على رواية كليبٍ وقال بالتخصيص بما عدا الأوّل؛

أجيب بـ: أنّه لوكان هذا الاحتمال مساوياً للاحتمال الرابع كانت الأخبار منعزلةً عن صلاحيّة الاستدلال على مطلوبكم. كيف؟! والاحتمال الرابع راجحٌ ـ كما يحكم به الوجدان ـ.

وبهذا الجواب بطلان الاحتمال الخامس والسادس ظاهرٌ، لدلالة الأخبار على فصول الأذان مجملاً أومفصّلاً بلاأمرٍ يدلّ على اختلاف الفصول بالمطلوبيّة المطلقة والتعيّن والرجحان.

فإن قلت: احتياج الأخبار المذكورة أوّلاً غير روايةٍ كليبٍ إلى التأويل في الأذان بالمطلوبيّة المطلقة أو بيان كيفيّة التلفّظ كما ذكره الشيخ مع بُعده أو بما يجيء لتعارض الأخبار المانع من اختيار أحد الاحتمالين الأوّلين ـ كما ظهر ـ لايمنع من اختيار أحدهما في الإقامة لتوافق الأخبار في الدلالة على كون فصولها مثنىً مثنىً إلّا خبر كليب الّذي

لايصلح للمعارضة وإن أيّد برواية فقه الرضا الآتية، فإن فُرض الصلاحيّة فلابدّ من التأويل فيه لا فيها[١]؛

قلت: حمل «مثنىً» في قوله عليه السلام: «الأذان مثنىً مثنىً والإقامة مثنىً مثنىً» في الأذان على المطلوبيّة المطلقة أو بيان كيفيّة التلفّظ، وفي الإقامة على التعيّن أو الرجحان ممّا يستوحش منه الأذهان، ولايجوز توجيه كلام الحكيم البليغ بمثل هذا الاحتمال! وعلى تقدير الجواز لايصير محلاً للاستدلال.

نعم! يحتمل أن يحمل الأخبار المذكورة في الأذان على المطلوبيّة المطلقة مع اختلاف الفصول في الواقع بالتعيّن والأولويّة والجواز بلاأولويّة، لكن لايظهر من الأخبار، ولايمكن الاستدلال بها عليه.

لايقال: حمل «مثنىً» في الأذان على أغلب الفصول حسنٌ لقوّة الداعي، وأمّا في الإقامة فلا، لعدم دليلٍ يدلّ على وحدة التهليل. كيف؟! وحمل اللفظ على الأغلب فيهما سببٌ لتقليل الفائدة وتكثير المجاز، واقتصار التغليب على الأذان سببٌ لتكثير الفائدة وتقليل المجاز؛ ورجحان هذا على ذلك غنيٌّ عن البيان. وبمثل هذا يمكن ترجيح حمل «مثنىً» في الإقامة على أحد الاحتمالين الأوّلين، بخلاف الأذان؛

لأنّا نقول: لمّا ورد لفظ «مثنىً» فيهما بأُسلوبٍ واحد بلاظهور قرينةٍ على الاختلاف في الأذان والإقامة فليس في تلك الأخبار دلالةٌ عليه أصلاً، وقلّة المجاز وكثرته إنّما يؤثّران في الترجيح إذا كان حمل اللفظ على معنىً يقلّ مجازه سبباً لأظهريّة المقصود بحسب الفهم والعرف، وليست الأظهريّة تابعةً لقلّة المجاز كلّيّةً، بل ربّما كان كثرة المجاز سبباً لقرب الفهم، وقلّته سبباً لبُعده، لكون الأوّل مجازاً يقرب إلى الأفهام، والثاني يبعده عنها بحيث يقابل بُعده بُعد الكثير ويزيد عليه، وهذا ظاهرٌ لمن تتبّع وأجاد.

وإن شئت فافرض أنّ الشارع أمر مكلّفاً بأمورٍ فقال له: افعل كذا وكذا إلى أن بلغ سبعين ـ سواءٌ اكتفى بالعطف، أو ذكر فعلاً في كلّ مرتبةٍ ـ، وكانت سبعةٌ منها مستحبّةً مذكورةً في

---

١. أي: في خبر كيب، لا رواية فقه الرضا.

السبعين متفرّقةً، والباقية منها واجبةً، وانظر أنّ للأوامر احتمالين، أحدهما: أن تحمل في الواجبات على المعنى الحقيقي، وهو الرجحان مع عدم جواز الترك ـ كما هو المشهور ـ؛ وفي المستحبّات على المعنى المجازي، وهو الرجحان مع جواز الترك أو الرجحان مطلقاً، وحينئذٍ عدد المجاز سبعةٌ والباقي من السبعين حقيقةً؛

وثانيهما: أن يحمل الأوامر في الجميع على الرجحان المطلق، فعدد المجاز سبعون. فانظر أنّ أيّ الاحتمالين راجحٌ على الآخر، وأظنّ أنّك تحكم برجحان الثاني رجحاناً واضحاً ـ إن كنت ترجع إلى وجدانك بعد التخلية ـ على الحقيقة والمجاز المخلوطين، مع زيادة المجاز في الاحتمال الثاني على المجاز في الاحتمال الأوّل زيادةً كثيرةً، وإن زعمت وحدة هذا المجاز لاشتراك الأوامر في أنّ المقصود منها الرجحان المطلق فقل بها فيما نحن فيه أيضاً.

وبعد ما عرفت أنّ قلّة المجاز ليست سبباً للأظهريّة في جميع الصور، بل قد يكون سبباً لترجيح ضعيفٍ، وقد يكون سبباً للخفاء، وقد يكون الاحتمالان خفيَّ الترجيح أو عديمه وإن كانت في كثيرٍ من الصور سبباً لترجيحٍ واضح تامٍّ، فينبغي أن يتأمّل هذا الموضع أنّ قلّته سببٌ للأظهريّة أم لا؟ وعلى تقدير كونها سبباً لها أن ينظر مرتبة الأظهريّة والداعي، فتأمّل بعد هذا لتظهر لك حقيقة الحال.

وأمّا القول بعدم الدليل على وحدة التهليل، فيظهر لك حاله عند استدلالنا على المذهب المختار، وقد ذكر الرواية السابقة في معارضة المذهب المشهور [1]، وهي ما رواه الشيخ عن يزيد مولى الحكم، عمّن حدّثه، عن أبي عبداللّه عليه السلام قال: «سمعته يقول: لإن أُقيم مثنىً مثنىً

---

١. ذكر هذه الرواية في الاحتجاج على مدّعاهم غريب. نعم، يناسب أن يذكر هذه الرواية لتأييد الحجّة على قائل فرضي يقول برجحان توحيد فصول كلّ من الأذان والإقامة في صورة تناسب التوحيد مثل بعض الأعذار أو السفر على الاكتفاء بتثنية فصول الإقامة فيها أو تساويه له، وأعجب من هذا قوله ـ أيّده اللّه ـ: بقي الكلام. انتهى. لدلالة كلامه على أنّ هذه الرواية أقوى في الدلالة من سائر الروايات، لعدم الحاجة إلى رفع إيرادات احتاجت الروايات الأخر إليه مع الاشتراك في الدلالة على المطلوب، وإشعار كلامه أنّ عدم صلاحيّة معارضتها لرواية إسماعيل باعتبار الاعتضاد بالشهرة، والعبارة الأخيرة وإن احتملت التوجيه لكنّ الإشعار واضح إلى أمر لا أصل له لايناسب صدوره عن الطلبة العظام «منه».

أحبّ إليّ أن أُوذّن وأُقيم واحداً واحداً»[١]. واستشكل في الروايات الستّة المذكورة من جانب القائلين بالمشهور ببعض ما ذكرته؛ فقال: «وحينئذٍ ظهر أنّ شيئاً من الروايات الستّة لا يصلح للعمل ولا لمعارضة رواية إسمعيل الخالية عن الخلل. بقي الكلام في الرواية السابقة، وهي لا يصلح لمعارضة رواية إسمعيل المعتضدة بالشهرة»؛ انتهى؛

وضعفه غنيٌّ عن البيان.

ولعلّ قائلاً يقول: إنّ جميع فصول الأذان ستّة عشر، والإقامة ثمانية عشر، بزيادة فصلَي: «قد قامت الصلاة» وافتتاح الأذان بأربع تكبيرات ـ على ما يُستفاد من بعض الأخبار ـ يوهم كون الأذان ثمانية عشر فصلاً، لكن بالتأمّل الصادق في أخبار المعصومين عليهم السلام يظهر كون اثنين منها لتنبيه الغافل، وكون الباقين جزئين له.

وهذا وإن لم يكن دائراً في ألسنة الفقهاء ومأنوساً على أذهان العلماء لكن طالب الحقّ لا يترك الآثار المعتبرة بالشهرة الّتي لا دليل عليها.

فمن تلك الأخبار: حسنة الفضل بن شاذان المنقولة في «الفقيه»، حيث قال عليه السلام: «إنّما جعل مثنىً مثنىً ليكون تكراراً في آذان المستمعين مؤكّداً عليهم، إن سها أحدٌ عن الأوّل لم يسه عن الثاني؛ ولأنّ الصلاة ركعتان ركعتان، فلذلك جعل الأذان مثنىً مثنىً، وجعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً، لأنّ الأذان إنّما يبدو غفلةً وليس قبله كلامٌ ينبّه المستمعين، فجعلت الأوليان تنبيهاً للمستمعين لما بعده في الأذان»[٢].

ومنها: ما روى عن «العلل» و«العيون» ما يقرب من الرواية المذكورة إلى قوله: «فلذلك جعل الأذان مثنىً مثنىً. فإن قيل: فَلِمَ جعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً؟ قيل: لأنّ الأذان إنّما يُبدءُ غفلةً وليس قبله كلامٌ ينبّه المستمع له، فجعل ذلك تنبيهاً للمستمعين لما بعده في الأذان»[٣].

---

١. التهذيب، ج ٢، ص ٦٢، ح ٢١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٨، ح ١١٤٢؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٣، ح ٢.
٢. الفقيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٩١٥؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤١٨، ح ١٤.
٣. علل الشرايع، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٩؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١١٢؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤١٩، ح ١٥.

وجه الدلالة أنّ قوله ﷺ: «مثنىً مثنىً» بلاتقييدٍ يدلّ على عموم التثنية، كما عرفت؛ ولمّا كان مظنّة توهّم المنافاة بين عموم التثنية وافتتاح الأذان بأربعٍ دَفَعَهُ بقوله: «فجعلت الأوليان تنبّهاً للمستمعين» ـ كما هو في الرواية الأُولى ـ، وبقوله: «فجعل ذلك ـ... إلى آخره ـ» ـ كما هو في الرواية الثانية ـ لدلالتهما على خروج التكبيرتين الأوليين عن الأذان.

وجه دلالة الخبر الأوّل عليه: أنّ ضمير «بعده» إمّا للتنبيه، أو للأوليين بتأويل التنبيه، ومفاد الخبر حينئذٍ: أنّ الأوليين تنبيهٌ لما هو بعدهما في الأذان، فهذا الخبر يدلّ على كون الأوليين تنبيهاً وكون الأذان ما هو بعدهما.

والمشارإليه بلفظ «ذلك» ومرجع ضمير «بعده» في الخبر الثاني هو التكبير الزائد المفهوم من الخبر؛ فتوافق الخبران في الدلالة على خروج التكبيرتين الأوليين عن الأذان ـ كما هو المطلوب ـ.

وربّما يؤيّد هذا القول باختلاف الأخبار في افتتاح الأذان بتكبيرتين أو أربع مفصّلاً أو مجملاً فيهما بـ: أنّ الأُولى إشارة إلى ما يعتبر في الأذان بلامقدّمةٍ، والثانية إشارةً إليه معها؛

وحينئذٍ الأخبار المذكورة أوّلاً غير رواية كليب محمولةٌ على ظاهرها، والأخبار المشتملة على تربيع التكبير في الأذان إلى التأويل فيه لاتضرّ، لتلائم جلّ الأخبار ظاهراً، وقبول الأخبار الباقية للتأويل بحيث يرتفع الخلاف رأساً، ولايبقى إلّا ما لايُعتنَى بشأنه.

وفيه نظرٌ بيّنٌ، لأنّه بمثل هذا البيان يمكن القول بكون فصول الأذان ثمانيةً بهذين الخبرين، ولم يظهر أنّ قائلاً يجوّز هذا.

وأيضاً لا دلالة لكونهما تنبيهاً لما بعدهما في الأذان على خروجهما عنه، كما لايخفى.

وأيضاً قوله ﷺ: «جعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً» في غاية الظهور في الجزئيّة، وليس لقوله: «فجعله الأولتان» ـ... إلى آخره في الخبر الأوّل ـ و«فجعل ذلك»، ـ في الخبر الثاني ـ

منافاةٌ بوجهٍ من الوجوه لما ظهر من الخبر حتّى يصير صارفًا له عن مفاده، بل تفريعٌ على ما ظهر منه وتابعٌ له[١].

اعلم! أنّ «في الأذان» في الخبر الأوّل إمّا متعلَّقٌ بـ«جعلت»، أوظرفٌ مستقرٌّ متعلَّقٌ بالحال، أي: جعلت الأوليان كائنتين في الأذان تنبيهاً؛ أو بوصفٍ مقدّر، أي: جعلت الأوليان الكائنتان في الأذان تنبيهاً؛ أوبمتعلّقٍ بعده، أي: لما هو كائنٌ بعده في الأذان.

فعلى الثلاثة الأوّل يدلّ العبارة على دخولهما فيه، وعلى الأخير لا تدلّ على خروجهما عنه، ولا على عدمه.

والكلام في متعلَّق الجارّ وما يلزم منه في الخبر الثانى قريبٌ ممّا ذكرته. وهذا إذا قطع النظر عن السابق، وإلّا فالاحتمالات مشتركةٌ في اقتضاء الدخول بالنظر إليه، وإن اختصّ بعضها باقتضائه في نفسه، ولا ضرر عليّ بسبب كون بعضها بعيداً[٢].

وإذا عرفت ما ذكرته ظهر لك أنّ جعل هذين الخبرين دليلاً على خروج الأوليين عن الأذان خروجٌ عن الإنصاف.

وبالجملة، ضعف الاستدلال بهذين الخبرين على مقدّمة الأذان أظهر من أن يحتاج إلى التفصيل والبيان، كما أنّ ظهورهما في الدلالة على ضدّ ما ظنّ دلالتهما عليه غنيٌّ عن البيان.

فإن قلت: وإن كان وضع التكبيرتين لتنبيه الغافل لكن صارتا بعد الوضع جزئين، لكن أقلّ تأكيداً من باقي الأجزاء، كالركعتين الأخيرتين في الفريضة. والمقصود بكونهما تنبيهاً سلب التأكيد التابع للوضع الأوّلى الإلهيّ الّذي تقرّر في المعراج؛

---

١. وقيل: إنّ ضمير قبله في قوله ﷺ: «وليس قبله كلام» في الروايتين المذكورتين للأذان لا للتكبير، كما هو ظاهر من الروايتين خصوصاً من رواية العلل والعيون، والمقصود أنّ الأذان إنّما يبدو غفلة وليس قبله كلام، بخلاف الإقامة، فإنّها مسبوقة بالأذان، فظهر حينئذٍ كون التكبيرتين الأولتين من الأذان، وإلّا كان قبل الأذان كلام وهو التكبيرتان الأولتان.

أقول: يحتمل أن يقال: لعلّ المقصود أنّه ليس قبل الأذان قبل هذه الزياده كلام كما كان في الإقامة، لكن لايخلو عن تكلّفٍ، فيمكن عدّ ما ذكر وجهاً آخر لظهورها في المقصود (منه). من هامش نسخة «ش».

٢. وعدم انحصار الاحتمالات في متعلّق الجار فيما ذكرته لاينفعهم؛ كما لايخفى. (منه).

وفيه: أنّه ليس في كون سببها التنبيه دلالةٌ على عدم التأكيد بحيث تتركان بلاعذرٍ.

وأيضاً: بمثل هذا يمكن بيان عدم تأكيد غير ثمانية فصول من الأذان بحيث يترك بلاعجلةٍ وعذرٍ، ولم يظهر له قائلٌ. ومع هذا في أخبار افتتاح الأذان والإقامة أُلألأوّل فقط بأربعٍ مع اختتام الإقامة بواحدٍ نوع منافرةٍ لهذا، لحملهم أحاديث المعراج على ظاهرها الدالّة على تثنية الفصول في الأذان والإقامة في الوضع الإلهي؛ فتأمّل!

والتأييد إنّما يحسن لوكان هذا الجمع أظهر الاحتمالات في الجميع إن لم يكن متعيّناً، وظاهرٌ أنّ هذا الجمع إن لم يكن غير محتملٍ لا يخفى كونه في غاية البُعد، كما يظهر لك بأدنى تأمّلٍ فيما ذكرته.

فإن قلت: قد ظهر بما ذكرتَ ضعف القول بكونهما ستّة وثلاثين، فما حجّتك على كونهما خمسةٍ وثلاثين؟

قلت: ما رواه الكليني والشيخ عنه عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن أبان، عن إسماعيل الجعفي، قال: «سمعت أباجعفرعليه السلام يقول: الأذان والإقامة خمسةٌ وثلاثون حرفاً، فعدَّدَ ذلك بيده واحداً واحداً، الأذان ثمانية عشر حرفاً، والإقامة سبعة عشر حرفاً»[1].

فإن قلت: هذا الحديث إنّما يدلّ على عدد الفصول فيهما، وأمّا في الدلالة على تفصيل الفصول في الإقامة الّذي هو محلّ الكلام فهو مجملٌ، فينبغي طرحه والعمل بالروايات المفصّلة؛

قلت: يُعلم ما أجمل في هذا الخبر بما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن معاذ بن كثيرٍ عن أبي‌عبداللّهعليه السلام قال: «إذا دخل الرجل [المسجد] وهو لايأتمّ بصاحبه وقد بقي [على الإمام] آيةٌ أو آيتان فخشي إن هو أذّن وأقام أن يركع فليقل: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، اللّه أكبر، اللّه أكبر، لا إله إلّا اللّه»، وليدخل الصلاة»[2].

---

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ٣؛ التهذيب، ج ٢، ص ٥٩، ح ٢٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٥، ح ١١٣٢.
٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ٢٢؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٨١، ح ١١١٦؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ١.

وهذا الحديث ممّا جعله بعض العلماء دليلاً مستقلّاً على توحيد التهليل. وعندي أنّه وإن لم يكن دليلاً برأسه لكن فيه بضميمة الحديث السابق إيماءٌ إليه.

وبأنّ عدم تفتيش أبان عن إسمعيل ويونس عن أبان وغيرهما عمّن روى، وعدم بيان إسمعيل لأبان وهكذا يدلّ على معروفيّة الفصول الخمسة والثلاثين بحيث لم يحتج أحدٌ منهم إلى السؤال والبيان، ولو كان المعروف من فصول الأذان والإقامة أو أحدهما مع اشتمالهما على العدد المذكور غير هذه الطريقة المشهورة مع حاجة كلّ أحدٍ في يومٍ مرّات لوجب أن يسمع هذه المعروف كلّ مفتٍ، كما يحكم به العادة في مثله.

وأيضاً لم يفهم أحدٌ من العلماء والفقهاء من هذا الخبر غير هذه الطريقة المعهودة.

وأيضاً اشتهار هذه الطريقة بين القدماء والمتأخّرين مع كثرة الحاجة، وعدم احتمال التقيّة ـ لعدم موافقته لمذهب العامّة، وعدم ظهور النافي ـ يدلّ على كونه طريقاً للأئمّة عليهم السلام. ولا يخفى أنّ المؤيّد الأخير قويٌّ في نفسه من غير حاجةٍ إلى ضمّ الرواية، كما أنّ الرواية المذكورة مع المؤيّدات الأخر بل مع أكثرها كذلك.

فإن قال أحدٌ بعد هذا البيان بـ: إجمال الخبر ـ بمعنى عدم ظهور كون التهليل في الإقامة واحداً بهذا الخبر والبيان ـ؛

فقل له: ارجع إلى وجدانك، وانظر هل تجوّز أنت أن يكون التكبير في أوّل الإقامة مثلاً واحداً وباقي الفصول اثنين حتّى تكمل سبعة عشر فصلاً؟ أو لا تجوّز وحدة ما عدا التهليل في هذا الخبر؟ فظنّي أنّ طالب الحقّ يختار الثاني.

قلت: التمسّك بالشهرة على الوجه المذكور لا يخلو من وجهٍ، لكنّ الحديث ضعيفٌ بأبان ومحمّدٍ.

وأمّا محمّد، فلما نقله أبو جعفر بن بابويه عن ابن وليد أنّه قال: «ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يُعتمد عليه». ولما نقل عن نصر بن الصباح يقول: «إنّ محمّد بن عيسى أصغر في السنّ أن يروي عن ابن محبوب»[1].

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٣٤، ٣٣٣، الرقم ٨٩٦.

ولما نقل عن الشيخ في الفهرست أنّه قال: «ضعيفٌ، استثناه أبوجعفر بن بابويه من رجال نوادر الحكمة»؛ وقال: «لا أروى ما يختصّ بروايته». وقيل: «إنّه كان يذهب مذهب الغلاة»[١].

وقال في الرجال في باب من لم يرو: «ضعيفٌ»[٢].

وما نقل عن النجاشي: «إنّه جليل من أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، كثير الرواية، حسن التصانيف»[٣].

وما روي عن ابن عمرو الكشّي ـ قال القتيبي: «كان الفضل بن شاذان يحبّ العبيدى، ويثنى عليه، ويمدحه، ويقول: «ليس في أقرانه مثله»[٤] ـ وإن دلّ على عظم قدره وجلالته وثقته، لكن قول الجارح مقدّمٌ، كما حقّق في الأُصول.

وأمّا أبان فلكونه ناووسيّاً، كما رواه الكشّي بسندٍ موثّقٍ[٥].

قلت: أمّا كون أبان ناووسيّاً فلايخلّ بالسند، لكونه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه، كما ذكره الكشّي[٦].

وأمّا قدح محمّد بما ذكره ابن الوليد فمدفوعٌ؛

أمّا أوّلاً: فلعدم صراحته في القدح، وإلّا لم يكن لتخصيصه عدم الاعتماد بما رواه من كتب يونس وحديثه وجهٌ وجيهٌ.

فإن قلت: عدم اعتماده بخبره عن يونس كافٍ هيهنا؛

قلت: لعلّ عدم اعتماده بخبره عن يونس بخصوصه مبنيٌّ على استنباط الاختلال بزعمه في أخبارٍ رُوي عن يونس، ولم يكن له سبيلٌ إلى قدحه مطلقاً لاشتهاره بالجلالة والثقة،

---

١. الفهرست، ص ٤٠٢، الرقم ٦١٢.
٢. رجال الطوسي، ص ٤٢٢، أصحاب الهادي عليه السلام باب الميم، الرقم ١٠.
٣. رجال النجاشي، ص ٣٣٣، الرقم ٨٩٦.
٤. اختيار معرفة الرجال، ص ٤٤٥، الرقم ١٠٢٢.
٥. اختيار معرفة الرجال، ص ٢٩٦، الرقم ٦٦٠.
٦. اختيار معرفة الرجال، ص ٣١٦، الرقم ٧٠٥.

فخصّص عدم الاعتماد بصورةٍ مخصوصةٍ، وظاهرٌ أنّ هذا ليس شهادةً بعدم الاعتماد على قوله [مطلقاً]، بل استنباطٌ ضعيفٌ ليس حجّةً على الغير.

وأمّا ثانياً: فلأنّه لو سلّم كونه قدحاً فهو معارضٌ بما ذكره النجاشي بقوله: «ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون: مَن مِثلُ أبي جعفرٍ؟»[1]؛ بل لاتأثير لقدح واحدٍ مع إنكار الأصحاب ونفي المثل عنه.

وأيضاً: ما يظهر من كلام النجاشي من ثقته وجلالته مع نقله القدح يدلّ على عدم التفاته إلى الجرح بما ظهر له من اختلاله، وتضعيف الشيخ تابعٌ لتضعيف ابن بابويه، كما يظهر من كلامه. وما ذكره بقوله: «وقيل: إنّه يذهب مذهب الغلاة»[2] لايلتفت إليه مع توثيق المعتمدين ومدحهم.

وتضعيف ابن بابويه تابعٌ لتضعيف ابن الوليد، وتضعيف من تأخّر عن الشيخ تابعٌ لتضعيف من تقدّم.

وما ذكره نصر بن الصباح بكونه غالياً ـ كما ذكره النجاشي وغيره ـ لاتأثير له أصلاً.

وبالجملة، ينتهي القدح إمّا إلى النصر فقط؛

أو إليه وإلى ابن الوليد؛ وقدح النصر لا وقع له أصلاً، وقدح ابن الوليد مندفعٌ بإنكار الأصحاب فقط مع الزيادة من جانبهم، فكيف مع توثيق النجاشي وغاية المدح ونفي المثل من الفضل.

وكون الجارح مقدّماً إنّما هو إذا لم يكن تصديق قوله تكذيباً لقول المعدّل، وهيهنا ليس كذلك، بل تصديق قول كلٍّ من الجارح والمعدِّل هيهنا تكذيبٌ للآخر، من [أنّ] تقديم قول الجارح في هذه الصورة ليس عملاً بقولهما ـ كما ذكر في الأُصول ـ، بل ردٌّ لقول المعدِّل؛ فينبغي الرجوع إلى المرجِّح، والرجحان هيهنا مع المعدِّل، كما أوضحناه. فظهر بما ذكرته ثقة محمّدٍ وجلالته، وكون سند الحديث معتبراً موثّقاً لايقصر عن الصحاح.

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٣٣، الرقم ٨٩٦.

٢. الفهرست، ص ٤٠٢، الرقم ٦١٢.

فإن قلت: قال الشيخ زين‌الملّة والدين﵀ في جرح أسناد الأخبار المشتملة على ذمّ زرارة بن أعين: «فقد ظهر اشتراك جميع الأخبار القادحة في استنادها إلى محمّد بن عيسى، وهو قرينةٌ عظيمةٌ على ميلٍ وانحرافٍ منه على زرارة مضافاً إلى ضعفه في نفسه»[١]؛

وقد قال السيّد جمال‌الدين بن طاوس ـ ونِعمَ ما قال! ـ: «ولقد أكثر محمّد بن عيسى من القول في زرارة حتّى لو كان بمقام عدالةٍ كادت الظنون تسرع إليه بالتهمة، فكيف وهو مقدوحٌ فيه»[٢]؛

وقال العلّامة﵀ في ترجمة بكر بن محمّد الأزدي: «وعندي في محمّد بن عيسى توقّفٌ»[٣]؛

قلت: ظاهرٌ أنّ توقّف العلّامة﵀ نشأ ممّا نقله، فإذا ظهر حال المنشأ ظهر حال الناشئ، ومع هذا قال في الخلاصة أيضاً في ترجمه محمّد بن عيسى: «وهو عندي مقبول الرواية»[٤].

وأمّا تضعيف الشيخ زين‌الدين﵀ بقوله: «مضافاً إلى ضعفه في نفسه» فقد ظهر لك حاله ممّا ذكرته.

وأمّا تضعيفه بنقل أخبار الذمّ ففي غاية الضعف، لأنّه مع وضوح عدم دلالة نقل أخبار الجرح على الانحراف نقَل الكشّي حديثين عن أبي‌عبداللّه﵇ دالّين على أنّ الأخبار المشتملة على ذمّ زرارة صدرت عنه﵇ لدفع ضرر العامّة عن زرارة، وفي سند أحدهما محمّد بن عيسى بن عبيدٍ، وفي سند الاخر محمّد بن عيسى[٥].

وفي كتاب كمال الدين روى عن الرضا﵇ ما يدلّ على مدح زرارة، وفي سنده محمّد بن عيسى بن عبيدٍ[٦].

وبالجملة، عدّ أمثال تلك الأشياء قدحاً أو مؤيّداً له لاوجه له أصلاً، ولهذا لم أذكرها أوّلاً

---

١. حاشية خلاصة الأقوال [رسائل الشهيد الثاني] ٩٨٠، الرقم ١٧٥.
٢. التحرير الطاووسي، ص ٢٤٠ ش ١٧٥.
٣. خلاصة الأقوال، ص ٨١ ـ ٨٠، ش ١٥٧.
٤. خلاصة الأقوال، ص ٢٤١ ش ٨٢١.
٥. اختيار معرفة الرجال، ص ١٣٢، الرقم ٢٣٢ و ٢٣١.
٦. كمال الدين، ص ٧٤ ـ ٧٣.

وبعد الحاجة أشرت إشارةً خفيفةً إلى ضعف التمسّك زيادةً على ما ظهر [١].

إعلم! أنّ هذا الحديث أقوى الأخبار المذكورة في الدلالة على فصول الأذان والإقامة، وأبعدها عن الاشتباه واحتمال التأويل، لتصريحه عليه السلام بالعدد، مع شهاده حال الغافلين والسامعين على ظهور الفصول المغني عن البيان والسؤال ـ كما ظهر لك ـ، بخلاف الأخبار الّتي يظنّ معارضتها له، لاحتمال التأويل فيها بحيث يرتفع منافاتها مع هذا الخبر.

ويؤيّد المذهب المختار ما روى عن دعائم الإسلام عن أبي عبداللّه عليه السلام قال: «الأذان والإقامة مثنىً مثنىً، وتفرّد الشهادة في آخر الإقامة بقول: لا إله إلّا اللّه مرّةً واحدةً» [٢].

وما روي عن فقه الرضا عليه السلام حيث قال: «اعلم ـ رحمك اللّه! ـ أنّ الأذان ثمانية عشر كلمة، والإقامة تسعه عشر كلمة ـ... إلى قوله: ـ يقول: اللّه أكبر ـ... وساق الكلام على الطريقة المشهورة في الأذان إلى قوله: ـ اللّه أكبر، اللّه أكبر، لا إله إلّا الله مرّتين في آخر الأذان، وفي آخر الإقامة مرّةً واحدةً، ليس فيها ترجيعٌ ولا تردّدٌ، ولا الصلاة خيرٌ من النوم، والإقامة أن يقول: اللّه أكبر، اللّه أكبر، والباقي على الطريقة المشهورة في الإقامة إلى قوله: اللّه أكبر، اللّه أكبر، لا إله إلّا اللّه مرّةً واحدةً، الأذان والإقامة جميعاً مثنىً مثنىً على ما وصفت لك» [٣].

اعلم! [٤] أنّ ذكر فصول الإقامة مجملاً ومفصّلاً بحيث لم يبق فيها اشتباهٌ، ومع ذلك ذكر وحدة التهليل فيها مرّةً بعد الأذان ومرّةً بعد الإقامة يبعد احتمال كون سبب الاكتفاء بتهليلٍ واحدٍ في آخر الإقامة العجلة بوجهين؛

أحدهما: أنّ زيادة أوّل الإقامة بما ليس مؤكّداً لا يناسب الضرورة.

---

١. للعثور على الأقوال قدحاً أو مدحاً حوله انظر: ما أفاده العلّامة الفقيه الرجالي السيّد محمّد باقر الشفتي المشتهر بحجّة الإسلام في رسائله الرجالية، ص ٦٣٩ ـ ٦٦٦.

٢. دعائم الإسلام، ج ١، ص ١٤٤؛ مستدرك الوسائل، ج ٤، ص ٤١، ح ٤.

٣. فقه الرضا عليه السلام، ص ٩٧ ـ ٩٦.

٤. لو كان كتاب فقه الرضا عليه السلام كتاباً متواتراً لأمكن القول بجواز العمل بهذه الرواية في تمام المفاد بحسب الكم، لكن لمّا لم يكن متواتراً ولا توافقها رواية معتبرة في تمام المفاد فلا يناسب العمل بمضمونها بانفرادها، وبضميمة رواية كليب لا يبعد تجويز تربيع التكبير في أوّل الإقامة، لكنّ الاحتياط خلافه، لعدم وضوح رواية كليب في السند والدلالة لاحتمال التأويل في الإقامة، كما ظهر لك. وما ذكرناه ينافي التأييد في وحدة التهليل، كما لا يخفى؛ (منه).

وثانيهما: بيان وحدة التهليل فيهما مرّات. وسلب الترجيع والتردّد يدلّ على المبالغة في كونه كذلك بلا ضرورةٍ، ولعلّ تلك المبالغة إشارةٌ إلى ردّ مذهب أبي حنيفة لقوله بتثنية التهليل في الإقامة [١] على ما نُقل عنه، كما أنّ قوله عليه السلام مرّتين في آخر الأذان ونفي التثويب في الإقامة إشارةٌ إلى ردّ مذهب العامّة.

وعلى قول مَن يزعم أنّ الفصول المذكورة في الأذان والإقامة مثنىً مثنىً كلّه يظهر وجهٌ آخر للبُعد مشتركٌ بين هذا الخبر وخبر إسمعيل الجعفي، مثل اشتراكهما في البُعد بحسب السياق أيضاً. وبما نقل عن أبي حنيفة ظهر وجهٌ آخر لبعض الأخبار الدالّ بظاهره على تثنية التهليل في الإقامة.

فإن قلت: تأييد المختار برواية فقه الرضا عليه السلام لاوجه له، لمخالفتها في الإقامة.

قلت: منع مانعٍ على العمل بخبرٍ في بعض المفاد لايمنع كونه معمولاً به في بعضٍ آخر وإن لم يبق على صرافة قوّة روايةٍ متساويةٍ له في جهات الاعتبار من غير أن تشتمل على هذا القصور، وعدم المنع في التأييد أوضح، كما أشار إليه الشيخ بعد نقل رواية ذي الشمالين [٢]، وغيره من الفقهاء في مواضع كثيرة؛ وقد ظهر بعض التوجيهات سابقاً.

ويمكن أن يقال في توجيه الروايات المشتملة على لفظ «مثنىً مثنىً» و«شفعاً»: إنّ شهرة تربيع التكبير في أوّل الأذان وتوحيد التهليل في الإقامة أومعلوميّتهما للسامع مغنيةٌ عن الحاجة إلى الاستثناء والبيان، وفي رواية كليبٍ أنّ شهرة تثنية التكبير وزيادة فصلي: «قد قامت الصلاة» ووحدة التهليل في الإقامة أومعلوميّتها للسامع مغنيةٌ عن البيان، ولعلّ المقصود بالإفادة من المقايسة من هذه الرواية نفي الوحدة من أكثر فصول الإقامة. وتوجيه

---

١. المغني، ج ١، ص ٤٥١؛ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٨٤.

٢. هو أبومحمّد عمير بن عبد عمرو الخزاعي، عرف بذي اليدين أو ذي الشمالين ـ لأنّه كان يعمل بيديه أوكان يديه أطول ـ. وكان قد هاجر من مكّة إلى المدينة، وهو الراوي قصّة نوم النبيّ صلى الله عليه وآله. قد ذكرها بعض العلماء من الخاصّة والعامّة؛ لذلك قال الصدوق: «روى عنه المخالف والمؤالف». ولم يوثّقه أحدٌ من علمائنا. وإن شئت التفصيل فراجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ١٧٢، الرقم ٩٠٩٧؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٦٧؛ الاصابة، ج ٢، ص ٣٤٥، الرقم ٢٤٦٤، وج ٤، ص ٥٩٨، الرقم ٦٠٥٦.

حديث المعراج في وحدة التهليل في الإقامة ظهر ممّا ذكرته.

وأمّا تثنية التكبير في أوّل الأذان، فيحتمل الاختصاص بهذه المقام الّذي لايحتمل الغفلة في القائل والسامع بحسب الفطرة، ويحتمل التغير في أوّل الاذان وآخر الإقامة على تقدير تثنيه التهليل فيها في المعراج.

فإن قلت: قد ظهر من الأخبار المشتملة على تثنيه التهليل مشروعيّتها، فإذا قال المقيم واحداً منهما فقد حاز ثواب الواحد، فإذا ضمّ إليه آخر ضمّ ثوابه إلى ثوابه، فظهر بهذا أفضليّة تثنيه التهليل؛

قلت: على تقدير تماميّة الاستدلال بها على المشروعيّة لانسلّم أنّ المقيم الّذي ثنّى التهليل يحوز من الواحد بل من الاثنين أيضاً مثل أجر مَن يكتفي بالواحد، [بل] لعلّ هذا الأجر مشروطٌ بالاكتفاء به، وكما لايستلزم مشروعيّة أمرٍ منفرداً مشروعيّته منضمّاً ـ كالسورة في الفريضة ـ لايستلزم فضيلة أمرٍ منفرداً فضيلته منضّماً.

وبالجملة، ينبغي الاعتماد في العمل بما يظهر من أقوال الحجج وأفعالهم؛ ولا يناسب تسمية مثل هذا الاستنباط استدلالاً على أمرٍ شرعيٍّ!

وبما ذكرنا ظهر ضعف متمسَّك مَن يظنّ أنّ أولى العدد في تسبيحات الركعة الثالثة والرابعة: عشرةٌ.

فإن قلت: التهليل ذكرٌ، وزيادة الذكر زيادةٌ في الخير.

قلت: حسن زيادة الذكر مطلقاً ممنوعٌ، وكيف يناسب تغيير الوظايف الشرعيّة بمثل هذه التخيّلات؟!

فإن قلت: سبب اختيار بعض الفصول المشروعة مختلفٌ خفّةً وثقلاً، أمّا خفّته أو فضيلته كاختيار أربعٍ وثلاثين وسبعٍ وعشرين في النافلة اليوميّة، وفي اختيار تثنية التهليل لايتحقّق الأُولى، فهو للثانية؛ فالأحاديث المذكورة بهذا البيان يدلّ على أفضليّتها؛

أُجيب أوّلاً: بالنقض، فإنّ في رواية كليبٍ افتتاح الإقامة بأربع ظاهراً، وفي فقه الرضاﷺ صريحاً، ولا أظنّ أنّ قائلاً يقول بأفضليّته.

وثانياً: بتجويز أن يكون سهولة ضبط بعض الحضّار أو عدم أهليّة بعضٍ أو أمرٍ آخر لانعلمه سبباً لترك بيان فردٍ أفضل في ذلك الوقت وإن كان أخفّ، لكن سهولة الضبط لايناسب رواية فقه الرضاعليه السلام؛ ورعاية عدم الأهليّة أيضاً بعيدٌ، لكنّ الرواية ضعيفٌ.

فإن قلت: العمل برواية إسمعيل مع وحدتها لعدم موافقة الأخبار المؤيّدة لها في تمام المفاد، وتأويل الأخبار الكثيرة المذكورة مع كثرتها وصحّة سند بعضها لاوجه له؛

قلت: مع عدم وحدة دليلنا وكفاية التأييد في بعض المفاد الّذي هو محلّ الكلام ـ كما ظهر لك ـ كثرة الأخبار لاتنفع إذا لم‌يكن الأخبار بل أحدها دالاً على المطلوب، كما بيّنّاه؛ ومع ذلك أحاديث المعراج الدالّة على طريقه لاتعارض الأخبار المنافية لها، لاحتمال التغيّر فيها، والأخبار الخارجة عنها الموهمة لإثبات مدّعاهم قليلٌ باعتبار إشعار بعضها ـ خصوصاً رواية الصدوق في الهداية ـ على شيوع هذا الإطلاق. ولعلّه لهذا مع كثرة أخبار مثنى وما في معناه لم‌ينقل مقتضى ظاهرها مذهباً لأحدٍ.

ويمكن دعوى قرب هذا التأويل في أكثر أخبار المعراج أيضاً، لكن احتمال التغيّر فيها أقرب، كما يظهر بأدنى تأمّلٍ فيها.

لايقال: لا بُعد في التأويل بالتغيّر وأغلب الفصول، لكن تأوّل بهما باعتبار أوّل الأذان لقوّة الداعي، لا آخر الإقامة؛

لأنّا نقول: بعد التأويل بأحد الوجهين يضعّف الدلالة على تفصيل الفصول بحيث يجوز أن يصرف عمّا يزعم الدلالة عليه بأدنى صارفٍ، ومع ذلك قوّة الداعي في الإقامة ظهر بما بيّنّاه، فلو ترك دوام العمل على الطريقة المشهورة لعدم ثبوت الإجماع عليها وعدم دلالة الرواية والعمل المستمرّ على تعيّنها فينبغي أن لاتستبدل بما لايوجد في الروايات ما يدلّ عليه لاتصريحاً ولا تلويحاً، ولا في الفقهاء مَن ينسب إليه لااختياراً ولا تجويزاً.

فإن قلت: قد ظهر بما ذكرتَ ضعف دلالة الأخبار على المطلب المذكور، فما المانع عن العمل بظاهرها؟

قلت: لايبعد القول بالتخيير بمعنى جواز العمل بظاهر أكثر الأخبار المذكورة، كما يجوز العمل

برواية إسماعيل، لكن طريقة الاحتياط بتبعيّة ما يقوّى انتسابه قولاً وعملاً في غير صورة التقيّة إلى أهل البيت عليهم السلام ـ وهو الطريقة المشهورة بين الأصحاب رحمهم الله لنقل الاتّفاق عليها، مع عدم ظهور النافي لها، واستمرار العمل بها، وعدم دليلٍ يؤمننا على عدم تحقّق الإجماع المعتبر شرعاً، وقبول الأخبار المذكورة المعتبرة سابقاً لتأويلٍ يقتضي العمل بالطريقة المشهورة.

ذكر بعض مَن أراد ترويج تساوي عدد فصول الأذان والإقامة ـ كما ذكرته في أوّل الرسالة، بعد أن قال: «إنّ الرويات السبعة السابقة يدلّ على تثنية التهليل، ويعضده رواية سعد السعود ودعائم الإسلام السالف ذكرهما» ـ قوله: «بل لا يبعد أن يقال: يمكن تأييده بما رواه الشيخ باسنادٍ مجهول عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام قال: الأذان يقصّر في السفر كما يقصر الصلاة، الأذان واحداً واحداً والإقامة واحدة [1].

وبما رواه باسنادٍ مجهولٍ أيضاً عن نعمان الرازي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: يجزيك من الإقامة طاق طاق في السفر [2]؛ انتهى.

وضعفه غنيٌّ عن البيان.

وأيضاً ذكر بعد روايات الطرفين: «فيجب الجمع بينهما إمّا بحمل المماثلة المفهومة من قوله عليه السلام: «والإقامة مثلها» في الرواية الثالثة، وقوله عليه السلام: «والإقامة كذلك» في الرواية السادسة على المماثلة في بعض الفصول، وحمل «الشفع» في الرواية الرابعة وحمل «مثنى» في سائر الروايات السالفة على أغلب الفصول حتّى يطابق رواية إسماعيل، أو ابقائها على ظاهرها [3] وحمل رواية إسماعيل على أنّ الأكيد من فصول الإقامة سبعة عشر حرفًا.

---

١. التهذيب، ج ٢، ص ٦٢، ح ٢١٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٨، ح ١١٤٣؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٤، ح ٢.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٦٢، ح ٢٢٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٨، ح ١١٤٤؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٥، ح ٥.

٣. إن كان مراده من إبقائها على ظاهرها أنّه يجوز العمل بمضمون كلّ واحدٍ من الأخبار المذكورة كما هو مقتضى التخيير وفيه أنّ جواز العمل بمدلول خبرٍ ليس عملاً بظاهر، بل ظاهر كلّ واحدٍ من الأخبار المذكورة تعيّن العمل بظاهره، ولا يمكن القول بتعيّن العمل بظاهر كلّ واحدٍ منها، لكون ظاهر قوله عليه السلام: «والإقامة كذلك» تعيّن تربيع التكبير في أوّل الإقامة، وظاهر الخمسة الباقية من الستّة المذكورة أوّلاً تعيّن التثنية، فكيف يمكن العمل بظاهرهما؟ وأيضاً كيف يمكن العمل بظاهر ما يدلّ على تعيين التثنية في كلّ الفصول؟ وأيضاً كيف يمكن العمل ←

ولاينافي ذلك استحباب تثنية الحرف الأخير، كما تضمّنته الروايات الأخر».

ولعلّك لو أنصفت من نفسك مع رفض الأغراض الفاسدة والأهواء الكاسدة ـ أعاذنا اللّه وساير المؤمنين عنها، ووفّقنا وإيّاهم للأمور الّتي يحبّها ويرضاها ـ لاترتاب في أنّ الثاني هو الأصوب في الجمع بين الروايات، فإنّ حمل الخبر الواحد الغير الصحيح باصطلاح المتأخّرين على ما لاكثير تكلّفٍ فيه أهون وأسهل من تأويل جملة الروايات المعتبرة المعتضدة مع ارتكاب تكلّفاتٍ كثيرةٍ»؛ انتهى كلامه ـ أيّده اللّه! ـ.

وفيه نظرٌ من وجوهٍ:

أمّا أوّلاً: فلعدم صحّة حمل قوله ﷺ: «والإقامة مثلها» وقوله ﷺ: «والإقامة كذلك» على المماثلة في بعض الفصول، فأيّ عاقلٍ يجوّز أن يكون مراده ﷺ من قوله: «والإقامة كذلك» مثلاً أنّ الإقامة مثل الأذان في بعض الفصول الّذي يمكن أن يتحقّق في ضمن واحدٍ أيضاً؟!

ولعلّ مراده ـ أيده اللّه ـ بـ«بعض الفصول»: أغلبها، بإطلاق المطلق على بعض جزئيّاته؛ لكن مع بُعد هذا التوجيه في نفسه ذِكر أغلب الفصول في توجيه سائر الروايات بَعد ذكر بعض الفصول في توجيه الروايتين يزيد هذا التوجيه بُعداً على بعده في نفسه.

ويمكن أن يوجّه قوله ﷺ: «والإقامة كذلك» بأنّها كذلك في غير ما علم مخالفته للأذان بالشهرة أو غيرها ـ كما ذكرته سابقاً ـ؛

وقوله: «والإقامة مثلها» بذلك، وباحتمال التقيّة أيضاً ـ كما ظهر لك أيضاً ـ. وحينئذٍ ظهر وجهٌ ثانٍ للنظر، وهو عدم وجوب حصر الجمع بما ذكره من الاحتمالين.

← بظاهر قوله ﷺ: «والإقامة كذلك»؛

فإن قلت: على ما فسّرت مراده من إبقائها على ظاهرها لايلزمه إلّا المجاز، وهو واقع شايع في كلامهم، وغرضه من تفسير هذا المعنى بابقائها على ظاهرها أنّه ظاهر بالنسبة إلى مايحتاج إليه في جمع الأخبار من يقول بتوحيد التهليل.

قلت: مقصودنا اختلال ظاهر كلامه بما ذكرته هيهنا أيضاً، وبعد هذا التوجيه يرد عليه أنّ حمل قوله ﷺ: «والإقامة كذلك» على مشروعيّة ما يقتضيه ظاهره وقوله ﷺ: «والأذان والإقامة مثنى مثنى» على مشروعيّه ما يقتضيه ظاهر هذا في غاية البعد، فكيف يكون أظهر بالنسبة إلى ما ظهر من كلامنا متفرّقاً، فإنّ تأمّل متأمّل بعد تخلية النفس يتّضح له كلامه ـ أيّده اللّه ـ بلاحاجةٍ إلى مزيد تفصيلٍ وبيان (منه). من هامش نسخة «ش».

أمّا ثالثاً: فلأنّه لايمكن إبقاء رواية الإسرى على ظاهرها بما ذكرته سابقاً لو سلّم في غيرها، فلايصحّ قوله: «أو إبقائها على ظاهرها».

وأمّا رابعاً: فلأنّ حمل رواية إسماعيل على بيان الفصول الأكيدة لايناسب على أصله افتتاح الأذان بأربع تكبيراتٍ، كما هو مقتضى هذا الحديث؛ لكون الأكيد بزعمه اثنين ـ كما ظهر من بعض أقواله ـ، والاكتفاء بالأكيد في الإقامة وضمّ الأكيد مع غيره في الأذان لايناسب أسلوب الرواية.

وأمّا خامساً: فلحمله «مثنىً مثنىً» في فصول الأذان والإقامة مطلقاً على بيان الفصول الأكيدة سابقاً، جعل هيهنا الفصل الأكيد من تهليل الإقامة واحداً، فإن جوّز اختلاف مراتب التأكيد وجعل أقصاها في تهليل الإقامة واحداً وإن كان الثاني أيضاً أكيداً فلايناسب إسقاط الأكيد من فصول الإقامة وإثبات غيره في الأذان بخبرٍ واحدٍ.

وأمّا سادساً: فلأنّه بعد ما أبطل بزعمه جميع ما جوّز كونه مأخذاً للمشهور حصر احتمال جميع الروايات في وجهين، وجعل مقتضى الإنصاف ورفض الأغراض الفاسدة والأهواء الكاسده بترجيح الثاني، فَلِمَ ختم الرسالة بقوله: «ومع هذا كلّه[1] الأولى في العمل متابعة المشهور واقتفاء الجمهور؛ واللّه ورسوله وأهل الذكر أعلم؛ انتهى»؟!

اعلم! أنّي كنت قد قصدت الاكتفاء بما ذكرته سابقاً وإحالة مابقي على أذهان الناظرين، لكن لمّا رأيت أنّ بعض الطلبة يخافون من مخالفة ما عبّر بذوق المتألّهين ووجدان النظر الصائب، حذراً من الخروج عن المرتبتين الشريفتين فكيف مِن مخالفة ما بولغ فيه هذه المبالغة، أشرتُ إشارةً خفيفةً إلى ضعفه، وضممتُ إليه أمراً آخر إجالةً.

خلاصة الكلام: إنّ المتمسّك بالعمل المستمرّ بين القدماء والمتأخّرين، وبحديث إسماعيل الجعفي مع المؤيّدات في وحدة التهليل عاملٌ بها في تمام ما يستفاد منها في الأكثر؛ والمتمسّك بالأخبار والجمع بينها المذكورين لتثنية التهليل ـ على الوجه الّذي ذكر في أوّل الرسالة ـ لايمكنه العمل بظاهر جميعها، لمدافعة ظاهر بعض الأخبار لظاهر الأخبار الباقية؛ ولابظاهر واحدٍ منها

---

١. لعلّ أثر إجابة الاستعاذة ظهر في آخر الرسالة. (منه). من هامش نسخة «ش».

بلا تأويل، وبعد التأويل لايصحّ جعلها دليلاً عليها، وتشويش الجميع قد ظهر لك.

فإن قلت: القائل بتثنية التهليل في الإقامة يعمل في تربيع التكبير في أوّل الأذان برواية كليبٍ وصحيحة زرارة وغيرهما، وفي فصلَي «قد قامت الصلاة» في الإقامة بما يشتمل عليهما، وفي تثنية التهليل فيها بالأخبار المذكورة أوّلاً، وفي تثنية التكبير في أوّل الإقامة بالأخبار الدالّة على فصولها مجملاً أو مفصّلاً غير رواية كليبٍ وفقه الرضاﷺ؛ وعدم إمكان العمل بأحد الأخبار المذكورة أوّلاً في تمام المفاد لايضرّه إذا كان ما اختار مستفاداً من جمع الأخبار؛

قلت: لعلّ مشروعيّة تثنية التهليل في الإقامة أو رجحانها مبنيّةٌ إمّا على تربيع التكبير في أوّل الأذان والإقامة مع ترك فصلَي «قد قامت الصلاة» ـ كما هو ظاهر رواية كليبٍ إن صحّ الاستدلال بها على تثنية التهليل ـ، وإمّا على تثنية التكبير في أوّل الأذان أيضاً ـ كما هو ظاهر غير روايةٍ من الأخبار المذكورة أوّلاً إن صحّ الاستدلال بها عليها ـ؛ وهذا تلفيقٌ خارجٌ عن قانون الجمع بين الأخبار.

وبالجملة دليلنا: الرواية المعتبرة المؤيَّدة بالروايات؛

وعمل الطائفة؛

ودعوى الإجماع مع عدم ظهور النافي بمعنى مانع جواز العمل بما قلناه، مع قرب التأويل فيما يحتاج إليه.

ودليل مَن يجعل أولى العدد في فصول الأذان والإقامة ستّةً وثلاثين ـ بجعلهما على الطريقة المشهورة وزيادة تهليلٍ في الإقامة ـ:

احتمال جمعٍ وتلفيقٍ؛

أو أحدهما على وجهٍ موافقٍ هذا العدد.

ولم يظهر لي دليلٌ على حجّيّة واحدٍ منهما على أمرٍ شرعيٍّ[1].

---

١. جاء في مختتم نسخة المدرسة الإمام الخوئي: «قد تمّت تأليف هذه الكلمات في ١٥ شهر شعبان ١٠٩٨»؛ وفي مختتم النسخة المرعشيّة: «قد تمّت كتابة هذه الكلمات في ليلة اثنين، ثالث وعشرين من شهور جمادي الثاني من سنة ستّة ومأة بعد الألف، ١١٠٦».

رسالةٌ في جواز قراءة مَلِك في الصَّلاة

للفقيه الحكيم ملّاإسماعيل الخواجوئيّ

تصحيح: رحيم قاسمي

كلمة المُشرِف

بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للَّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللَّه، وعلى آله آل اللَّه.

وبعد؛ فهذه رسالةٌ فقهيَّةٌ في جواز قراءة «مَلِك» في الصلاة، للمحقِّق الفذّ الشَّيخ محمَّدإسماعيل بن الحسين المازندرانيّ الإصفهانيّ الخواجوئيّ؛ والَّذي كان يعيش في زمن فتنة الأفغان بإصفهان؛ فلانعلم عنه شيئاً كثيراً.

نعم! من البيِّن أنَّه كان يعيش في محلَّة «خواجو» من محالِّ إصفهان، فنُسب إليها.

أمَّا نسبته إلى مازندان ـ من محافظات إيران الشماليَّة ـ فلانعلم حقيقته؛ وقيل: «لعلَّ آباؤه كانوا يسكنون بها؛ أو كانت ولادته فيها».

وكيف كان فإنَّ للمترجَم الفقيه الحكيم العارف الجليل أكثر من ٣٠٠ رسالةٍ لا يزال أكثرها مخطوطاً؛ وقد طُبع كثيرٌ منها بعناية الباحث السَّيِّد مهديّ الرجائيّ ـ شكر اللَّه سعيه ـ.

ولايفوتنا التنبيه على أنَّ هناك رجلٌ آخر من أعلام الحكمة والكلام يتَّحد مع هذا الرجل العظيم اسماً ونسباً؛ وليس هيهنا مجال التحقيق حول اتِّحاد الرَّجلين أو افتراقهما.

وقد تُوفِّي مؤلِّفنا البصير في حادي‌عشر من شهر شعبان المعظَّم سنة ١١٧٣ هـ.ق. بإصفهان، ودُفن في مقبرة تخت فولاد. ومزاره إلى الآن معروفٌ يُزار ويُتبرَّك به.

* * *

أمَّا هذه الرسالة فكان أمر تحقيقها على عاتق صديقنا الفاضل الشَّيخ رحيم قاسمي، فقام بهذا العمل وأتمَّها كما كان هو المأمول منه.

وبنى ـ حفظه اللَّه ـ عمليَّة التَّحقيق على نسخةٍ مخطوطةٍ أصلها موجودٌ في مكتبة آيةاللَّه الگلپايگانيّ العامَّة بقم المقدَّسة. وهي نسخةٌ مصحَّحةٌ انتسخها محمَّدحسين بن محمَّدعليّ في سنة ١٢٤٨ هـ.ق.، من النسخة الَّتي هي بخطِّ يد المؤلِّف.

ثمَّ إنَّ المحقِّق علَّق على الرسالة بعد استكتابها بعض التعاليق، وعيَّن مواضع الآيات وبعض الأحاديث والأقوال؛ فللَّه درُّه وعليه أجره.

والحمد للَّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٥ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
المُشرِف على المجموعة
مجيد هادي‌زاده

بسم اللّه الرحمن الرحيم

قد بلغني عن ثقةٍ عن بعض أصحابنا المعاصرين أنّه قرأ بحضرته قارٍ في صلاته: ﴿مَلِكِ يَومِ الدِّينِ﴾، فأمره باعادة تلك الصلاة الّتي قرأ فيها بهذه القراءة، مستدلاً عليه بما رُوي أنّه عليه السلام سُئل: «أنّهم يقولون: نُزل القرآن على سبعة أحرفٍ ؟

فقال: كذبوا أعداء اللّه ! ولكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ من عندالواحد» [1].

وفي روايةٍ أخرى [2]: «ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة» [3].

والظاهر منه أنّه حمل قوله: «على حرفٍ واحدٍ» على: «قراءةٍ واحدةٍ»، ولذا منع من قراءة «ملك» وأمر بقراءة «مالك».

وهذا منهُ وهمٌ غريبٌ واشتباهٌ عجيبٌ ! لأنّ هذه الرواية غير معلومة الصحّة [4]؛ وعلى تقدير صحّتها فهي من الآحاد، ومع قطع النظر عن ذلك فمراد مولانا الصادق ـ صلوات اللّه عليه ـ في الردّ عليهم: انّ القرآن إنّما نزل على حرفٍ واحدٍ من غير اختلافٍ، ولايعلمه إلّا أهل الذكر عليهم السلام، والاختلاف إنّما جاء من قبل الرواة؛ فالتبس ذلك الحرف المنزَل بغيره على الأمّة لأجل ذلك. فيجوز لهم القراءة بأحد هذه الحروف إلى زمن ظهور صاحبنا ـ صلوات

---

١. «الكافي، ج ٢، ص ٦٣٠.

٢. هذه الرواية ضعيفةٌ بمعلّي بن محمّدٍ. منه عليه السلام.

٣. «الكافي، ج ٢، ص ٦٣٠.

٤. إنّما قال ذلك لأنّ في طريقها إبراهيم بن هاشم، وهو على المشهور حسنٌ وإن كان صحيحاً على ما تقرّر عندنا وحقّقنا في بعض رسائلنا. والرواية في الكوافية هكذا: «عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبداللّه عليه السلام: انّ الناس يقولون إنّ القرآن نزل على سبعة أحرفٍ» ـ... الحديث ـ. منه عليه السلام.

اللّه عليه ـ، فإذا ظهر حمل الناس على ما أنزل اللّه ـ تعالى ـ على رسوله، كما دلّت عليه رواياتٌ أخر.

وفي حديث سفيان بن الصمت قال: «سألت أباعبدالله عليه السلام عن تنزيل القرآن، قال: اقرؤا كما علمتم»؛ ودلّت عيه أيضاً أخبارٌ أخر.

وبعد ذلك كلّه فقراءة «ملك» مع أنّها أرجح من قراءة «مالك» ـ كما ثبت في محلّه وأوفق بقوله: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾[1]، وقوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾[2]، وهي قراءة ابن‌كثيرٍ ونافع وحمزة، وقراءة الشام والبصرة ـ فيه من التعظيم ما ليس في «مالك» من القراءات المتواترة الَّتي اتّفق أصحابنا الإماميّة على صحّة صلاة من قرأ بها فيها.

ومع قطع النظر عن ذلك أيضاً فمن أين تعيَّن له أنّ هذا الحرف الَّذي نزل عليه القرآن هو «مالك» دون «ملك» حتَّى حكم بما حكم؟!

فإن تمسّك فيه بالتواتر، فكما أنّ هذا متواترٌ فكذا ذاك من غير فصلٍ، فلايمكن أن يقال: هذه هو القرآن دون ذلك؛ إذ لادليل عليه بخصوصه.

قال ابن‌الأثير في نهايته: «إنّه قد جاء في القرآن ما قُرىء بسبعةٍ وعشرة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾، و﴿عبد الطَّاغُوت﴾»[3].

وقد نقل جمٌّ من أصحابنا الإجماعَ على تواتر القراءات السبع؛ وحُكي عن الذكرى عن بعض الأصحاب أنَّه منع من قراءة أبي‌جعفرٍ ويعقوب وخلفٍ وهي كمال العشر. ثـمَّ رجَّح الجواز، لثبوت تواترها كتواتر السبع[4].

وقال المحقّق الثاني الشيخ عليّ عليه الرحمة بعد نقله ذلك: «هذا لايقصر عن ثبوت الإجماع بخبر الواحد، فتجوز القراءة بها»[5].

---

١. غافر (٤٠): ١٦.

٢. الناس (١١٤): ٢.

٣. النهاية، ج ١، ص ٣٥٥.

٤. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٣٠٥.

٥. جامع المقاصد، ج ٢، ص ٢٤٦.

وقد نقل الشهيد الثاني ﷺ عن بعض محقّقي القراءة أنّه أفرد كتاباً في أسماء الرجال الّذين نقلوا هذه القراءات في كلّ طبقةٍ، وهم يزيدون عمّا يعتبر في التواتر ؛ ثمَّ حكى عن جماعةٍ من القرّاء أنّهم قالوا: «ليس المراد بتواتر السبع والعشر: أنّ كلّ ما ورد من هذه القراءات متواترةٌ، بل المراد انحصار التواتر الآن فيما نقل من هذه القراءات، فانّ بعض ما نقل عن السبعة شاذٌّ فضلاً عن غيرهم» [١].

أقول: هذا مشكلٌ، فإنّ المعروف بين القرّاء والفقهاء قولان:

أحدهما: إنّ الشاذّ ما عدا القراءات السبع، وهو قول بعض أصحابنا الإماميّة، وظاهر كلام الرافعي والنَّووي من الشافعيّة.

والثاني: انّه ما عدا القراءات العشر. وإليه ذهب بعض الشيعة ومحيى السنّة ؛ وقال في المنتهى : «أحبُّ القراءات إليَّ ما قرأه عاصمٌ من طريق أبي بكر بن عيّاشٍ، وقراءة أبي عمرو بن العلاء، فإنّهما أولى من قراءة حمزة والكسائي ؛ لما فيه من الإدغام والإمالة وزيادة المدّ، وذلك كلّه تكلّفٌ، ولو قرأ به صحّت صلاته بلاخلافٍ» [٢] ؛ انتهى ما في المنتهى.

ولمّا كان الإدغام والإمالة والمدّ ونحوها ممّا هو من قبيل هيئة الكلمة دون جوهر اللفظ لا يجب تواتره، فلايثبت كونه قرآناً منقولاً عنه ﷺ، بل يجوز أن يكون ذلك من القرّاء، يجوز أن ينسب إليهم بالتكلّف، وإلّا فما ثبت أنّه من القرآن متواتراً فنسبة التكلّف إليه لايخلو من شيءٍ.

واعلم ! أنّهم اختلفوا في معنى قوله: «سبعة أحرفٍ» ؛

فقيل: «المراد بالحرف: الإعراب» ؛

وقيل: «الكيفيّات» ؛

وقيل: «أنّها وجوه القراءة الّتي اختارها القرّاء ؛ ومنه: فلانٌ يقرأ بحرف أبي مسعود» [٣].

---

١. مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٣٣٩. وفيه : «نقل جدّي ﷺ ... ـ.

٢. منتهى الطلب ـ الطبعة القديمة ـ، ج ١، ص ٢٧٣.

٣. مجمع البحرين، ج ١، ص ٤٩٠.

قال صاحب «المغرب»: «هو أحسن الأقوال فيها». وهو ظاهر كلام الباقلاني [١].

وعن أبي عبيدة: «على سبعة أحرفٍ أي: لغاتٍ من لغات العرب». قال: «ليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن تقول: هذه اللغات السبع معروفةٌ [٢] في القرآن، فبعضه بلغة قريشٍ، وبعضه بلغة هذيلٍ، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن وغيرهم. وبعض هذه اللغات أسعد بها من بعضٍ وأكثر نصيباً» [٣].

ثمَّ قال: «وممّا يبيِّن ذلك: قول ابن مسعود: انّي سمعت القرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرؤا كما عُلِّمتم، إنّما هو كقول أحدهم: هلمّ وتعال واقبل» [٤].

وقيل: «اللغات السبعة كلّها من مضر، وهم سبع قبائل: هذيل، وكنانة، وقيس، وضبّة، وتيم الرباب، وأسد بن خزيمة، وقريشٍ».

وقيل: «القرآن نُزل بلغة هزيل، وقريشٍ، وتيم الرباب، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكرٍ».

وقال ابن‌قتيبة: «اللغات السبعة كلّها في بطون قريشٍ، واحتجّ بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [٥]، والنبيُّ كان قرشيّاً» [٦].

وقيل: «ليس المعنى الحصر في السبعة، لأنّ بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه، وإنّما هو توسعةٌ وتسهيلٌ».

وقال الأكثر: «هو حصرٌ للعدد في السبعة، لأنّ الزيادة على السبعة في بعض الكلمات إمّا لا يثبت، وإمّا يكون من قبيل الاختلاف في كيفيّة الأداء ـ كما في المدّ والإمالة ونحوهما ـ» [٧].

---

١. راجع: شرح أصول الكافي ـ للمازندراني ـ، ج ١١، ص ٧٩.
٢. النسخة: متفرّقة.
٣. مجمع البحرين، ج ١، ص ٤٩٠.
٤. نفس المصدر.
٥. إبراهيم (١٤): ٤.
٦. شرح أصول الكافي، ج ١١، ص ٧٨.
٧. نفس المصدر والمجلّد، ص ٧٧.

وقال محمَّد بن أبي صفرة: «القراءات السبع الَّتي يقرأها الناس اليوم إنّما هي حرفٌ واحدٌ من تلك الأحرف السبعة».

ويقرب منه قول مكّي بن أبي طالبٍ حيث قال: «هذه القراءات الَّتي يقرأ بها الناس اليوم وصحّت روايتها عن الأئمّة جزءٌ من الأحرف السبعة الَّتي نزل بها القرآن». ثمَّ قال: «وأمّا مَن ظنّ أنّ قراءة هولاء القرّاء ـ كنافعٍ وعاصمٍ وابن كثيرٍ وابن عامرٍ وحمزه وكسائي وأبي عمروٍ ـ هي الأحرف السبعة الَّتي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً! ويلزم من هذا أنّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة ممّا يثبت عن غيرهم من الأئمّة ووافق خطّ المصحف لايكون قرآناً. وهذا غلطٌ عظيمٌ! فإنّ الّذين صنّفوا القراءات من الأئمّة المتقدّمين ـ كأبي عبيد القاسم بن سلّام وأبي حاتمٍ السجستاني وأبي جعفرٍ الطبري واسماعيل بن اسحاق القاضي ـ قد ذكروا أضعاف هؤلاء».

قال ابن حجرٍ: «ذكر أبو عبيد في كتابه خمسة عشر رجلاً، من كلّ مصرٍ ثلاثه أنفس، فذكر من مكّة: ابن كثيرٍ، وابن محيصن، وحميد الأعرج؛ ومن أهل المدينة: أبا جعفرٍ، وشيبة، ونافعاً؛ ومن أهل البصرة: أباعمروٍ، وعيسى بن عمروٍ، وعبدالله بن أبي اسحاق؛ ومن أهل الكوفة: يحيى بن وثّابٍ، وعاصماً والأعمش؛ ومن أهل الشام: عبدالله بن عامر، ويحيى بن الحرث، قال: وذهب عنّي اسم الثالث. ولم يذكر في الكوفيّين حمزة ولا الكسائي، بل قال: إنّ جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة، ولم يجتمع عليه جماعتهم. قال: وأمّا الكسائي فكان ينجزى[1] القراءات، فأخذ من قراءة الكوفيّين بعضاً وترك بعضاً، وذكر أبو حاتمٍ زيادةً على عشرين رجلاً ولم يذكر فيهم أبي عامرٍ ولا حمزه ولا الكسائي؛ وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلاً. ثمَّ قال: والسبب في الاقتصار على السبعة ـ مع أنّ في أئمّة القراءة من هو أجلّ منهم قدراً وأكثر منهم عدداً ـ: أنّ الرواة عن الأئمّة كانوا كثيراً جدّاً، فلمّا تقاصرت الهمم به اقتصروا ممّا يوافق خطّ المصحف على ما يسهل حفظه وينضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقه والأمانة وطول العمر في ملازمة القرّاء

---

١. النسخة: يتحري.

والاتّفاق على الأخذ عنهم، فأفردوا من كلّ مصرٍ إماماً واحداً ولم يتركو مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمّة غير هؤلاء من القراءات ولا القرّاء به، كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي جعفرٍ وشيبة وغيرهم»[١].

وقال ابن‌حجرٍ: «إنّ القرآن نزل على سبعة أوجه يجوز أن يُقرأ بكلّ وجهٍ منها. وليس المراد أنّ كلّ كلمةٍ وجملةٍ منه يُقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أنّ غاية ما ينتهي إليه عدد القرآءات في الكلمة الواحدة سبعةٌ، فيُقرأ الكلمة بوجهٍ وبوجهين إلى سبعةٍ»[٢].

وقال ابن‌قتيبة: «المراد التغائر في سبعة أشياء:

الأوّل: ما تتغيّر حركته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[٣] ـ بنصب «الراء» ورفعها ـ.

الثاني: ما يتغيّر بتغيّر الفعل، مثل: بُعد بين ﴿أسفارنا﴾ و﴿باعد﴾[٤] ـ بصيغة الطلب والفعل الماضي ـ.

الثالث: ما يتغيّر بنقط بعض الحروف المهملة، مثل: ﴿ننشرها﴾ ـ بالراء والزاء ـ.

الرابع: ما يتبدّل بإبدال حرفٍ قريبٍ من مخرج الآخر، مثل: ﴿طَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾[٥] وطلع منضود.

والخامس: ما يتغيّر بالتقدّم والتأخّر، مثل: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوتِ بِالْحَقِ﴾[٦]، و: جاءت سكرة الحقّ بالموت.

السادس: ما يتغيّر زيادةً أو نقصاناً، مثل: ﴿وَالَّليْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[٧]

---

١. أيضاً، ص ٨٠.
٢. شرح أصول الكافي، ج ١١، ص ٧٩.
٣. بقرة (٢): ٢٨٢.
٤. سبا (٣٤): ٢٠.
٥. واقعة (٥٦): ٢٩.
٦. ق (٥٠): ٩٠.
٧. سوره ليل، آية ١ و ٢.

والذكر والأنثى، هذا في النقصان؛ وأمّا في الزيادة فكما في قراءة من قرأ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ ورهطك منهم المخلصين.

السابع: مايتغيّر بإبدال كلمةٍ بكلمةٍ، كما في ﴿الْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾[1] والصوف المنفوس»[2].

وقال الصحابي: «الأحرف السبعة إنّما كانت في أوّل الأمر لاختلاف لغات العرب ومشقّة تكلّمهم بلغةٍ واحدةٍ، فلمّا كثر الناس والكتب عادت إلى قراءةٍ واحدةٍ»[3].

وبالجملة: إنّهم وإن اتّفقوا على أنّ القرآن نزل على سبعة أحرفٍ إلّا أنّهم اختلفوا في تفسيرها حتّى نُقل أنّه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسةٍ وثلاثين قولاً»[4].

أقول: إن حُمل قوله ﷺ: «على حرفٍ واحدٍ» على قراءةٍ واحدةٍ فهو خلاف إجماع الأمّة، وكذا إن حُمل على لغةٍ واحدةٍ أو كيفيّةٍ واحدةٍ أو إعرابٍ واحدٍ، لأن اختلاف القراءات يستلزم اختلاف الإعراب والكيفيّات؛ فإنّ من قرأ «مَلِك» ـ بلفظ الفعل ـ نصب «يوم الدين»، ومن قرأ بالإضافة جرّه. إلّا أن يقال: إنّه نُزل في أوّل ما نُزل على لغةٍ وقراءةٍ واحدةٍ، ثمّ أوحى إلى نبيّه ﷺ أن يقرأ على أمّته بتلك القراءات المتواتره عنه ﷺ، فإنّها كلّها منقولةٌ عنه ﷺ ـ كما صرّح به بعض المحقّقين ـ. ويشير إليه قول ابن مسعودٍ: «سمعت القرّاء فوجدتهم متقاربين»؛ فإنّه صريحٌ في وجود القراءات المختلفة في زمن الصحابة، ولاشكّ أنّ ذلك لم يكن اشتباهاً منهم، كيف وهم قد ختموا القرآن عليه ﷺ عدّة ختماتٍ ـ كما صرّح به سيّدنا المرتضى علم الهدى ﷺ ـ، وإنّما نسبت كلّ من هذه القراءات إلى واحدٍ من القراء لاختياره لها وتفرّده بها وتصرّفه فيها ضرباً من التصرّف ـ كالمدّ والإمالة ونحوها ممّا هو من قبيل الهيئة دون جوهر اللفظ ـ. ويدلّ عليه ما نقل أبوأسامة عن بعض شيوخه: «أنّه نُزل القرآن أوّلاً بلسان القريش ومن جاورهم من الفصحاء ثمّ أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلّف أحدٌ منهم

---

١. قارعة (١٠١): ٥.

٢. شرح أصول الكافي، ج ١١، ص ٧٩؛ فتح الباري، ج ٩، ص ٢٥.

٣. شرح أصول الكافي، ج ١١، ص ٧٨.

٤. نفس المصدر والمجلّد، ص ٨١.

الانتقال من لغةٍ إلى أخرى، للمشقّة ولِما كان فيهم من الحميّة وطلب تسهيل فهم المراد مع اتقان المعنى، وعلى هذه ينزل اختلافهم في القراءة»[١].

وقال ابن‌حجرٍ: «وتتمّة ذلك أن يقال: إنّ الاباحة المذكورة لم‌تقع بالتشهّي بأن يغيّر كلّ أحدٍ الكلمة بمرادفها في لغته، بل المرعي في ذلك السماع عن النبيّ ﷺ»[٢]. ويشير إليه قول عمر في روايةٍ رواها عنه مسلمٌ في الصحيح قال: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وكان رسول اللّه أقرأنيها، فكدت أن أعجل عليه، ثمَّ أمهلته حتّى انصرف، ثمَّ كببته بردائه، فجئت به رسول اللّه، فقلت: يا رسول اللّه! انّى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتَنِيها، فقال رسول اللّه: أرسله يقرأ، فقرأ القراءة الَّتي سمعته يقرأ، فقال: هكذا أنزلت.

ثمَّ قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسّر منه»[٣].

وفي رواية أبي بن كعبٍ قال: «إنّ جبرئيل عليه السلام أتى النبيّ ﷺ فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفٍ فقال: أسأل اللّه ـ تعالى ـ معافاته ومغفرته، فانّ أمّتى لايطيق ذلك!

ثمَّ أتاه الثانية فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل اللّه معافاته ومغفرته، فإنّ أمّتى لايطيق ذلك!

ثمَّ جاءه الثالثة فقال: أسأل اللّه معافاته ومغفرته، فإنّ أمّتى لايطيق ذلك!

ثمَّ جاءه الرابعة فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن عى سبعة أحرفٍ، فأيّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا»[٤].

أقول: ويدلّ عليه أيضاً أنّ القراءة الشاذّة لمّا لم‌يثبت كونها عنه ﷺ لعدم بلوغ رواتها حدّ التواتر لم‌تجز القراءة بها، لا في الصلاة ولا في خارجها، كما صرّح به بعض أصحابنا.

---

١. أيضاً، ص ٧٨.

٢. فتح الباري، ج ٩، ص ٢٢.

٣. كنز العمّال، ج ٢، ص ٥٩١؛ شرح أصول الكافي، ج ١١، ص ٧٧.

٤. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٠٤، عنه شرح أصول الكافي، ج ١١، ص ٧٧.

نعم! إنّها كأخبار الآحاد، فمع سلامة سندها تصحّ لتخصيص العمومات وتقييد المطلقات، ويستفاد منها بعض الأحكام، صرّح بذلك الشيخ البهائيّ﵀.

وهذا منه كالصريح في أنّ هذه القراءات ـ متواترةً كانت أم آحاد ـ كلّها عنه ﷺ، وإلّا فكيف تصلح للتخصيص والتقييد واستفادة الأحكام؟! والبصير خبيرٌ بأن عامّة العامّة والخاصّة من السلف إلى الخلف كانوا يستدلّون بهذه الألفاظ والقراءات، وكانوا يستنبطون منها الأحكام من غير نكيرٍ، فلولا أنّها كانت متلقاةً عنه ﷺ متواترةً لما جاز لهم ذلك، إذ لاحجّيّة فيما لم يتواتر عنه ﷺ قرآناً ـ كما ثبت في الاصول وستأتي الإشارة إليه ـ؛ ولذا قالوا: «لايجوز العمل بالقراءة الشاذّة»، لأنّها ليست بقرآنٍ، لعدم تواترها؛ ولا خبر يصحّ العمل به، إذ لم ينقل خبراً، وهو ـ أي: نقله خبراً ـ شرط صحّة العمل به. ولا عبرة بكلام غيرهما؛ فلاحجّة فيه أصلاً.

وهذا دليلٌ متينٌ غفل عنه الشيخ﵀.

وبالجملة لو لم تكن هذه الألفاظ والقراءات منقولةً ﷺ عنه بالتواتر لما جاز القراءة بها، لا في الصلاة ولا في خارجها، كما في صورة النذر ـ مثلاً ـ؛ ولا صحّ استباط الأحكام منها، ولا صلحت للحجّيّة والسنديّة، ولا الاستشهاد وغيره، والتوالي كلّها باطلةٌ بالاتّفاق، بل يلزم منه أن لايكون لنا الآن علمٌ باللفظ والقراءة اللّذين نُزل عليهما القرآن. ولادليل لنا الآن على كون هذا اللفظ بخصوصه على هذه القراءة بخصوصها من القرآن ومنقولاً عنه ﷺ إلّا التواتر، وهو مشتركٌ بين هذه الألفاظ والقراءات كلّها، فتعيين بعضها بأنّه ممّا نزل عليه القرآن فتجوز القراءة به وجعله دليل الأحكام ـ... إلى غير ذلك ـ دون بعضٍ ترجيحٌ من غير مرجّحٍ!

وإذا كان كلّها ممّا نزل على القرآن وقرأ به النبيّ ﷺ جاز القراءة به في الصلاة وخارجها من غير فرقٍ، وصحّت به الصلاة بالإجماع ـ كما صرّح به العلّامة ـ.

وقد تقرّر في الأصول أنّ من القراءات السبع والعشر ما هو من قبيل الهيئة ـ كالمدّ واللين وتخفيف الهمزة والإمالة ونحوها ـ، وذلك لايجب تواترها؛

ومنها ما هو من جوهر اللفظ ـ نحو: ملك ومالك ـ، وهذا متواترٌ، وإلّا لكان غير متواترٍ

وهو من القرآن، فبعض القرآن غير متواترٍ! وهو باطلٌ؛ لأنّ القرآن ممّا يتوفّر الدواعي على نقله ـ لما تضمّنه من التحدّي والإعجاز، ولأنّه أصل سائر الأحكام، والعادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل ما هو كذلك ـ؛ فما لم ينقل متواتراً عُلم أنّه ليس قرآناً قطعاً، ولا يمكن أن يصار إلى أحدهما بعينه، فيقال: إنّه هو المتواتر دون الآخر، وذلك الواحد هو القرآن؛ لأنّه باطلٌ ـ لاستواءهما بالضرورة ـ».

* * *

أقول: ولعلّ هذا المفتي لم تقرع سمعه صحيحة أبي عبيدة الحذّاء عن أبي جعفرٍ عليه السلام: «من أفتى الناس بغير علمٍ ولا هدىً لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ولحقه وزر من عمل بفتياه»[١].

وفي الرواية النبويّة: «من أفتى الناس بغير علمٍ وهو لا يعلم الناسخ من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك وأهلك»[٢].

وذلك أنّه ضالٌّ ومضلٌّ. وأمّا هلاكة المستفتي، فلعلّ الوجه فيه أنّه قصر في التفتيش عن حال مفتيه من علمه وعدالته وورعه ووصوله درجة الاجتهاد وغيرها من الأمور والشرائط المعتبرة فيه.

وهذا يؤيّد ما قاله المحقّق: «إنّ العامّي لا يكتفي بمشاهدة المفتي متصدّراً ولا داعياً إلى نفسه ولا مدّعياً، ولا بإقبال العامّة عليه، ولا باتّصافه بالزهد والورع؛ فإنّه قد يكون غالطاً في نفسه أو مغالطاً[٣]، بل لابدّ أن يعلم منه الاتّصاف بالشرائط المعتبرة من ممارسة العلماء وشهادتهم له باستحقاق منصب الفتوى وبلوغه إيّاه».

وأمّا الرواية الأولى فإمّا مبتنيةٌ على أنّ هذا المقلّد فتّش عن حاله فحصل له العلم

---

١. الكافي، ج ١، ص ٤٢.
٢. نفس المصدر والمجلّد، ص ٤٣.
٣. معارج الأصول، ص ٢٠١.

بحصول الشرائط المعتبرة، أو مبنيّةٌ على ما ذهب إليه العلّامة من أنّه لا يشترط في المستفتي علمه بصحّة اجتهاد المفتي، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾[1] من غير تقييدٍ، بل يجب عليه أن يقلّد من يغلب على ظنّه أنّه من أهل الإجتهاد والورع، وإنّما يحصل له هذا الظن برؤيته له منتصباً للفتوى بمشهدٍ من الخلق واجتماع المسلمين على استفتائه وتعظيمه.

وفيه: منع عموم الآية، وعلى تقديره لابدّ من تخصيص «أهل الذكر» بمَن جمع شرائط الفتوى بالنظر إلى سؤال الاستفتاء، للاتّفاق على عدم وجوب غيره، بل عدم جوازه. وحينئذٍ فلابدّ من العلم بحصول الشرائط، إمّا بالمخالطة المطلعة، أو بالأخبار المتواترة، أو بالقرءات المتكثّرة المتعاضدة، أوبشهادة العدلين العارِفَين، فإنّهما حجّةٌ شرعيّةٌ.

وغرضنا من نقل هذا الكلام في هذا المقام هو الإشارة إلى أنّ أهل دهرنا هذا لا يراعون شرائط الافتاء والاستفتاء، ولا يخافون من مؤاخذة جبّار الأرض والسماء، فيستفتون وهم ضالّون، ويفتون وهم ظالمون! ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

كتبه بيمناه الجانية الفانية العبد الجاني محمّد بن الحسين المشتهر باسماعيل المازندراني ـ غفرالله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه! ـ.

فرغ من تحريره ليلة الجمعة غرّه شهر ربيع‌المولود سنه ستٍّ وخمسين ومائةٍ بعد الألف الهجري ـ على مهاجره وآله السّلام ـ. اللّهمّ اغفر لكاتبه ولوالديه بحقّ محمّدٍ وآله الطاهرين؛ سنه ١٢٤٨.

رقمت هذه الرسالة من وجه نسخة الأصل.

---

١. نحل (١٦): ٤٣.

رسالةٌ في الإستصحاب

للعلّامة المجدّد الأستاذ الأكبر وحيد البهبهانيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه «رسالة الاستصحاب»، لإمام المحقّقين ومجدّد ما اندرس من معالم علم الأصول الشّيخ محمّدباقر بن محمّدأكمل الإصفهانيّ، المعروف بالوحيد البهبانيّ؛ آثرنا طبعها في هذا المجلّد اعظاماً لهذا الرجل وإرشاداً إلى أثرٍ من آثاره القيّمة.

المؤلّف والمؤلّف

أمّا المؤلّف فهو ـ كما أشرنا إليه ـ محمّدباقر بن محمّدأكمل الإصفهانيّ. وُلد سنة ١١١٧ هـ.ق. في إصفهان في بيت علمٍ يُعدُّ من البيوت الجليلة، حيث إنّ نسبَه من طرف أبيه ـ على ما يقال، والعلم عنداللّه وحده ـ ينتهي إلى معلّم الأمّة ومفيد الصناعة الفقهيّة الشّيخ المفيد ـ رضي‌اللّه تعالى عنه وأرضاه ـ؛ ومن جهة أمّه ـ بلاريبٍ ـ ينتهي إلى الإمام المحقّق المجلسي الأوّل. وكان أبوه من كبار الأعلام في عصره حيث عبّر عنه في إجازةٍ أصدرها لبعض تلاميذه بـ: «العالم الفاضل الكامل الماهر المحقّق المدقّق الباذل، بل الأعلم الأفضل الأكمل أستاد الأساتيد والفضيلة وشَيخ مشايخ الفقهاء». فاستفاد منه الوحيد في إصفهان أيّام صباه وشبابه. وبعد أن ارتحل أبوه إلى رضوان اللّه ـ تعالى ـ هاجر إلى النجف الأشرف ـ رزقنا اللّه زيارتها ـ فاستفاد من أعلام حوزتها العلميّة؛ منهم: السّيّد صدرالدّين القمّي شارح «الوافية»، والسّيّد محمّد الطباطبائيّ

أكبر فقهاء دهره، حتّى صار من أساتذة هذه الحوزة المباركة، فاجتمع عليه جمٌّ من طلّابها، منهم مير فتّاح الحسنيّ صاحب العناوين، والوليّ الواصل والفقيه الكامل السَّيِّد محمَّدمهدي بحرالعلوم.

وبما أنَّه هاجر إلى بهبهان ولبث هناك مدَّةً لُقِّب بها فدُعِي وحيد البهبهانيّ، بينما كان الأليق بحاله أن يُدعى وحيد الإصفهانيّ.

وكيف كان فهو القامع لشجرة الأخباريِّين في كربلاء المعلَّى، ومجدِّد مذهب الأصوليِّين في أجواءنا العلميَّة؛ فللَّه درُّه ـ.

وله كثيرٌ من الآثار العلميَّة أعظمها مصابيح الظَّلام في شرح مفاتيح شرائع الإسلام ـ للمحقِّق الفيض الكاشانيّ ـ؛ طُبع في ١١ مجلَّدات. وأخيراً فقد لبَّى دعوة ربِّه فارتحل إليه عند ما بلغ عمره الشريف التسعين في يوم التاسع والعشرين من شهر شوَّال سنة ١٢٠٥ هـ.ق.[1] أمّا هذه الرسالة الَّتي نأتي بها هيهنا فموضوعها الاستصحاب، وبيان أقسامه، والبحث عن حجِّيَّة كلّ قسمٍ منه؛ وهي وإنْ كانت مختصرةً لكنَّها نفيسةٌ جدّاً، فآثرنا طبعها في هذا المجلَّد. وكانت بيدي حين التصحيح نسخةٌ مطبوعةٌ منها[2]؛ وكذا مخطوطتان إحداهما لمكتبة الشَّيخ محيي‌الدِّين المامقاني، ومنها مصوَّرةٌ في مركز إحياء التُّراث الاسلامي، رقم الفيلم ٢٧٧، وتمَّ كتابتها في سنة ١١٩٧ إلى ١٢٠٠ هـ.ق.؛ والآخر لمكتبة الفاضلي بخوانسار، ومنها مصوَّرةٌ أيضاً في نفس المركز، رقم الفيلم ٥٦٧.

وعندي مصوَّرتان منهما؛ وقد رمزتُ إلى مخطوطة الفاضلي بـ«F»، وإلى نسخة المامقاني بـ«M». ثمَّ قارنتُ بين المطبوعة والمخطوطتين للوصول إلى روايةٍ صحيحةٍ منها، وهذا هو حصيلة جهدي في هذا السبيل نقدِّمه إلى القرَّاء الكرام.

والحمد للَّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٤ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. توجد ترجمته في كثيرٍ من المصادر، كتقدمة الناشر على الرسائل الأصوليَّة له. وقد استعنَّا بها في تدوين هذا المختصر. وقد أفرد العلَّامة الشَّيخ علي دواني رسالةً في ترجمته وما يرجع إليه ببسطٍ تام، فلانطيل الكلام بذكر ترجمته أكثر من هذا.

٢. انظر: الرسائل الأصوليَّة ـ له ـ، ص ٤٢٣ ـ ٤٤٤.

بسم اللّه الرحمن الرحيم [1]

الحمد للّه ربّ العالمين، وصلّى اللّه [2] على محمّدٍ وآله الطاهرين. ربِّ [3] وفّقني وأيّدني وسدِّدني وارشدني وانفعني وجميع المؤمنين [4].

مسألةٌ [5]

وبعد [6]؛ الاستصحاب عبارةٌ عن الحكم باستمرار أمرٍ كان يقيني الحصول في وقتٍ أوحالٍ، ومشكوك البقاء بعد ذلك الوقت، أوالحال.

وهو على قسمين:

الأوّل: استصحاب متعلَّق الحكم الشرعي، أي: الأمور الخارجة عنه الّتي لها [7] مدخلٌ [8] في ثبوته؛ مثل: عدم نقل اللفظ عن معنىً؛ ومثل: عدم التزكيه في العدميّات، ووجود الرطوبة في الثوب الواقع على النجس الّذي وجد يابساً؛ ومثل: بقاء المعنى اللغوي على حاله في الوجوديّات.

---

١. F: + وبه نستعين.

٢. F: والصلاة والسلام.

٣. M: يا ربّ.

٤. M: [يا رب وفقني ... المؤمنين] العبارة كلّها وردت في الهامش.

٥. F: ـ مسألة.

٦. M: ـ وبعد.

٧. F: لا.

٨. M: دخل؛ ثمّ كتب فوقه: مدخلٌ خ ل.

الثاني[١]: استصحاب نفس الحكم الشرعي؛ وهو على ضربين:

الضرب[٢] **الأوّل**: أن يثبت به حكمٌ شرعيٌّ لموضوعٍ معلومٍ، مثل: إنّا لاندري أنّ المذيَّ المعلوم الوقوع ناقضٌ للوضوء؟ أم لا؟ فنقول[٣]: قبل وقوعه كان متطهّراً يقيناً، فالطهارة مستصحبةٌ، فالمذي ليس بناقضٍ شرعاً. ومثل ذلك: وجدان الماء حين الصلاة للمتيمّم الفاقد له، فيحكم بعدم ناقضيّته للمتيمِّم شرعاً.

والضرب الثاني: عكس الضرب الأوّل؛ وهو أنَّ ثبوت الحكم الشرعي لموضوعٍ معيَّنٍ معلومٌ جزماً، لكن لاندري هل تحقَّق ذلك الموضوع؟ أم لا؟ مثلاً: ندري أنَّ البول ناقضٌ للوضوء البتَّة، لكن نشكُّ أنَّه بعد الوضوء هل حدث البول؟ أم لا؟ فيقال: الأصل بقاء الوضوء، فيحكم بعدم تحقُّق البول، فهو متطهِّرٌ الآن.

[حجّيّة الاستصحاب والأقوال فيها]

إذا عرفت هذا فاعلم! أنَّه قد[٤] وقع الخلاف في حجّيّة الاستصحاب؛

فمنهم: من يقول بالحجّيّة مطلقاً؛ وهو المشهور بين فقهائنا ـ رضى اللّه عنهم[٥] ـ؛

ومنهم: من أنكر مطلقاً؛

ومنهم: من فصَّل، فأنكر حجّيّة القسم الأوّل؛

ومنهم؛ من أنكر حجّيّة الضرب الأوّل؛

لكنَّ الذي نجد من الجميع ـ حتّى المنكر مطلقاً ـ أنَّهم يستدلُّون بأصالة عدم النقل، مثلاً يقولون[٦]: الأمر حقيقةٌ في الوجوب في عرفنا، فكذلك لغةً ـ لأصالة عدم النقل ـ؛

---

١. M: والثاني.

٢. M: ـ الضرب.

٣. F: فيقال.

٤. M: ـ قد.

٥. F: ـ رضى اللّه عنهم.

٦. F: يقول.

ويستدلُّون أيضاً بأصالة بقاء المعنى اللغوي، فينكرون الحقيقة الشرعيَّة ... إلى غير ذلك ـ كما لايخفى على المتتبِّع ـ.

والأخباريُّون أيضاً صرَّحوا بحجِّيَّة الاستصحاب في الموضوع الشرعي ـ على ما ذكره الشَّيخ الحرُّ [١] ـ؛ فهم يقولون: بحجِّيَّة القسم الأوَّل، والضرب الثاني؛

والفاضل صاحب الذخيرة صرَّح بحجِّيَّة الضرب الثاني، ولعلَّه موافقٌ للأخباريِّين؛

والوحيد في شرح الدروس فصَّل تفصيلاً آخر يظهر لك.

حجَّة المشهور: أنَّ ما ثبت يدوم ـ لأنَّ الباقي /MA2/ لايحتاج في بقائه إلى علَّةٍ، بل علَّة الوجود /FA2/ هي علَّة البقاء ـ؛

ورُدَّ بـ: أنَّ الممكن كما أنَّه في وجوده يحتاجُ إلى علَّةٍ، فكذا في بقائه ـ لأنّ ما ثبت جاز أن يدوم، وجاز أن لايدوم ـ؛

وأُجيب بـ: أنَّ الظاهر [٢] البقاء؛ ألَا ترى أنَّا نسافر إلى بلدٍ في ساحل البحر ولعلَّه غرق، ولانسافر إلى بلدٍ لعلَّه وُجد؛ وأنَّا في السفر نبلِّغُ السَّلامَ إلى مَن كان موجوداً، أو نخاطبه ظانّاً بقاءه معتمداً عليه، ولا نبلِّغ السَّلامَ إلى مَن لم‌يكن موجوداً باحتمال وجوده؛ وهكذا الحال في جميع معاملاتنا؛ فيحصل للمجتهد قياسٌ هكذا [٣]: هذا ما حصل به ظنِّي، وكلُّ ما حصل به ظنِّي فهو حجَّة اللَّه يقيناً [٤] في حقِّي وحقِّ مقلِّدي [٥]، فهذا حجَّة اللَّه في حقِّي وحقِّ مقلِّدي [٦].

فمنع بعضٌ صغرى القياس بـ: أنَّا نمنع حصول الظَّنِّ إلَّا بالنسبة إلى الأمور القارَّةِ بالذات،

---

١. قال: «هذا إنَّما يدلُّ على حجِّيَّة ... الاستصحاب ... ولا دلالة له على الاستصحاب في الحكم الشرعي، بل هو مخصوصٌ باستصحاب الحالة السابقة الَّتي ليست من نفس الأحكام الشرعيّة». راجع: الفوائد الطوسيّة، الفائدة ٤٩ ص ٢٠٨.

٢. M: المظنون، ثمَّ كتب في الهامش: الظاهر خ ل.

٣. F: بكذا.

٤. F: ـ يقيناً.

٥. F: + يقيناً.

٦. F: + يقيناً.

والقارَّة بقاؤها [١] على حسب عادة اللَّه ـ تعالى [٢] ـ لا مطلقاً حتَّى نتمسَّك بالاستصحاب مطلقاً ـ كما هوالمطلوب ـ؛ فعادة اللَّه ـ تعالى ـ علَّةٌ للبقاء [٣]. وهي ربَّما تورث العلم، وربَّما تورث الظَّنَّ إلى المدَّة الَّتي تورث، فالأمر دائرٌ مع وجود عادة اللَّه ـ تعالى ـ وثبوته وثبوت مقدار ما يقتضي له [٤]؛ فكيف ينفع هذا في الأحكام الشَّرعيَّة وبالنحو الَّذي هو مطلوبكم ؟!

أقول: تتبُّع [٥] تضاعيف الأحكام الشرعيَّة يُكشف للفقيه أنَّ الحكم الشرعيَّ إذا ثبت لشيءٍ لايكون آنيّاً، بل يكون باقياً والبتَّة؛ إنَّما النزاع فيما إذا تغيَّر وصفٌ لموضوع الحكم، أو زال [٦] ما هو علَّة الحكم ظاهراً، أو حالٌ من أحواله.

والأوَّل: مثل الماء القليل النجس بالملاقاة يصير كثيراً أو كُرّاً؛

والثاني: مثل الكثير المتغيَّر بالنجاسة [٧] إذا زال تغيُّره بنفسه، والمتيمِّم الفاقد الَّذي وجَد الماء في الصلاة؛

والثالث: مثل الإناءين وقع في أحدهما نجاسةٌ ثمَّ اشتبه بالآخر.

فلولا هذه التغيُّرات لم يكن لأحدٍ تأمُّلٌ في البقاء.

ومن الثالث مسألة حدوث المذي للمتوضّيء، أوحصول الشَّكِّ له في خروج البول؛ وغيرهما [٨].

وبالجملة كون الحكم الشرعي إذا ثبت فالظاهر بقاؤه إلى أن يظهر خلافه لعلَّه ليس محلّاً لتأمُّل المتشرِّعه، إلَّا أن يكون الحكم مؤقَّتاً بوقتٍ، أومختصّاً بحالٍ، أو فوريّاً ـ على الخلاف

---

١. F: بقاؤه.

٢. M: ـ تعالى.

٣. F: البقاء.

٤. F: ـ له.

٥. F: بتتبع.

٦. M: كتب فوق اللفظة: تغير خ ل.

٧. M: بالنجاسات، ثمَّ كتب فوقه: بالنجاسة.

٨. F: ـ وغيرهما.

في الفوريِّ ـ؛ إنَّما تأمُّلهم في ظهور /FB2/ خلاف حكم الأوَّل بمجرد التغييرات [١] المذكورة، وأمَّا مثل الحكم المؤقَّت فهو خارجٌ عن محلِّ نزاعهم.

ثمَّ إنَّه غير خفيٍّ أنَّ الحكم الشرعيَّ الثابت لا يرتفع الظنُّ ببقائه بمحض تغيُّر وصفٍ، مثل القلَّة في الماء القليل النَّجس، بأنَّه إذا اجتمع متعدِّدٌ منه واتَّصل كلُّ واحدٌ من ذلك النجس بالآخر ـ إلى أن صار كرّاً فصاعداً ـ فإنَّ الظنَّ ببقاء النجاسة [٢] /MB2/ على حالها من دون حصول تفاوتٍ أصلاً في غاية القوَّة، بل لو لم يحصل الظنُّ بزيادة النجاسة لم يحصل بنقصانها [٣] قطعاً، ولاشكَّ كذلك ـ فضلاً عن انعدامها بالمرَّة وحصول الطهارة شرعاً ـ. وقريبٌ منه حكم زوال التغيُّر عن الكرِّ المتغيَّر ـ سواءٌ كان الزوال بنفسه أو بجسمٍ طاهر ـ ما لم يثبت من الشرع أنَّه مطهِّرٌ له شرعاً.

وأمَّا وجود الماء للمتيمِّم، فبملاحظة أنَّ الصلاة قبله كانت صحيحةً قطعاً، وبعده صارت مشكوكاً فيها، يكون حاله حال زوال التغيُّر؛ لكن بملاحظة أنَّ الطهارة شرطٌ لصحَّة الصلاة، والشكُّ في الشرط يوجب الشكَّ في المشروط.

ويظهر من الأخبار أنَّ شرط صحَّة الطهارة الترابيَّة فَقْدُ الماء [٤]، فيحصل [٥] الشكُّ في صحَّة الصلاة بسبب الظنِّ بأنَّ الشرط إذا انتفى ينتفي المشروط.

وأمَّا مسألة الإناءين، فإنْ علم النَّجس منهما [٦] بعينه ثمَّ وقع الاشتباه فالنجس يجب اجتنابه مطلقاً، والآخر أيضاً ـ من باب المقدَّمة ـ؛ وكذا حال ما إذا وقع [٧] الاشتباه من أوَّل الأمر، مثل الإناءين وقع في أحدهما سمٌّ قاتلٌ؛ وقد بسطنا الكلام

---

١. M: تغيرات.

٢. M: النجاسات، ثمَّ كتب فوقه: النجاسة.

٣. M: كتب فوق اللفظة: بنقصها.

٤. راجع: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، الحديث ٢؛ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٧.

٥. F: يحصل.

٦. F: منها.

٧. M: + به.

في هذه المسألة في حاشيتنا على المدارك[١].

وبالجملة إذا ثبت[٢] حكمٌ فكون ارتفاعه وثبوت خلافه شرعاً محتاجاً إلى دليلٍ شرعيٍّ، بحيث لو لم يكن الدليل لكان باقياً على حاله، راسخٌ في قلوب المتشرِّعة، بحيث يصعب عليهم تجويز خلاف ذلك، بل[٣] ويتعجَّبون من التجويز.

وأمّا فقهاؤنا ـ رضوان اللّه عليهم[٤] ـ فلايزالون[٥] يتمسَّكون بالاستصحاب في كتبهم الفقهيّة من دون تأمُّلٍ، محتجِّين في كتبهم الاستدلاليّة لاثبات الأحكام من دون توقُّفٍ وتزلزلٍ.

نعم! نرى بعض المتأخِّرين في بعض المقامات يتأمَّلون، وإلّا ففي الغالب يتمسَّكون، وربَّما يقولون: ليس هذا باستصحابٍ، بل اطلاق الدليل الدالِّ على الحكم؛ مع أنَّا ربَّما لانجد من دلالة الإطلاق أثراً سوى أنَّه رسخ في ذهنه الاستصحاب، فيفهم على وفقه ويظنُّ أنَّه اطلاقٌ! مثلاً يقول: ما دلَّ على نجاسة الكُرِّ المتغيَّر شاملٌ لمَا[٦] إذا زال تغيُّره، وكذا القليل، وأمثال ذلك. ولولا ذلك الرسوخ /FA3/ لأشكل فهم هذا الإطلاقِ والعموم وجعلهما مستنداً للحكم الشرعيِّ. ألَا ترى أنَّه لوبُدِّل الحكم الشرعيِّ وأُتي مكانه بالحكم العرفيِّ أو حكمِ الطبيب أو غيرهما لم‌يفهم، مثل أن يقول[٧]: لاتأكل إذا كان حامضاً أو مالحاً، ولاتشرب إذا تعفَّن أو برد؛ فلا يفهم شموله لما[٨] إذا زال الحموضة /MA3/ بالمرَّة، وكذا الملوحة والعفونة

---

١. حيث قال بعد بسط الكلام فيها: «وبالجملة حال النجاسة في هذا التقدير حال السمِّ المهلك الواقع في أحد الإنائين المشتبهين، ولم‌يأمر الشارع باجتناب الإناءين فيه بخصوصه، بل أمر بحفظ النفس عن التهلكة». راجع: الحاشية على مدارك الأحكام، ج ١، ص ١٦٣، في التعليق على ماذكره صاحب المدارك في المدارك، ج ١، ص ١٠٧.

٢. F: ـ ثبت.

٣. F: ـ بل.

٤. F: ـ رضوان اللّه عليهم.

٥. F: فلايزاوان.

٦. F: لها.

٧. F: يقولوا.

٨. F: لها.

و[1] البرودة؛ فإمَّا يفهمون عدم المنع، أو يتأمَّلون في الشمول؛ فـتتبَّعْ مـواردَ اسـتعمالاتهم وتأمَّل جدّاً!

على أنَّهم كثيراً مّا يتمسَّكون بأصالة العدم وأصالة البقاء من دون وجود إطـلاق خـبرٍ ـ كما أشرنا ـ.

ثمَّ اعلم! أنَّ هذا الرسوخ والفهم والأنس من تتبُّع تضاعيف أحكام الشرع واستقرائـها، كما فهموا حجِّيَّة شهادة العدلين على الإطلاق منه إلَّا فيما ثبت خلافه.

مضافاً إلى ماورد عنهم عليهم السلام في أخبارٍ كثيرةٍ من منعهم نقض اليقين بالشكِّ، ونقض اليقين إلَّا بيقينٍ مثله، وغير ذلك ممَّا سنشير إليه؛

مع أنَّ الاستقراء ربَّما يفيد القطع فيكون من باب تنقيح المناط، وعلى تقدير إفادته الظنَّ يكون مؤيِّداً لظواهر تلك الأخبار؛

مضافاً إلى الشهرة، والتداول بين فقهائنا ـ على حسب ما أشرنا ـ.

ولايخفى على المتتبِّع المتأمِّل مع أنَّ فقهاءنا نراهم يعتمدون على ظنونهم في مقامات اثبات الأحكام، أيَّ ظنٍّ يكون وأيَّ رجحانٍ حصل لهم من دون أن يكون على حجِّيَّة ذلك الظنِّ إجماعٌ قطعيٌّ، أو آيةٌ، أو حديثٌ، ومن غير إشارةٍ مـنهم عـلى[2] مأخـذ حـجِّيَّة ذلك الرجحان. نعم! لايعملون بالقياس وما هو مثله ممَّا ورد المنع عنه[3] شـرعاً بـخصوصه، أو اتَّفقوا على عدم اعتباره ـ مثل اثبات الحكم بالرَّمل والنجوم وأمثالهما ـ؛

مع أنَّا نعرف يقيناً أنَّ الطريقة المعهودة بين الشِّيعة عدم أخذ الحكم الشرعيِّ من أمثال هذه الظُّنون، وأنَّها أجنبيَّةٌ بالنسبة إلى الشرع؛ بخلاف الاستصحاب ـ لما عرفتَ ـ.

واحتجَّ صاحب المعالم وغيره على حجِّيَّة أخبار الآحاد من أنّ باب العلم[4] فـي غـير

---

١. F: أو.

٢. كذا في M F، والظاهر: إلى.

٣. F: منه.

٤. F: القطع.

الضروريَّات منسَدٌّ[١]، والطريق منحصرٌ في الظنّ؛ فلابدَّ من كونه حجَّةً ـ إلى آخر ما ذكره[٢] ـ؛

وحاصله: أنَّ الإجماع واقعٌ على مشاركتنا مع الحاضرين في الأحكام الشَّرعيَّة ـ بل بقاء الشرع الأنور إلى يوم القيامة، وكوننا متشرِّعين به ومن أمَّته ﷺ من بديهيَّات الدين ـ؛

وما أجمع عليه المسلمون وظهر[٣] من التواتر؛

وسدُّ باب اليقين بتفاصيل تلك الأحكام قطعيٌّ وجدانيٌّ ـ لأنَّ المعلوم بالضرورة أو الإجماع /FB3/ ليس إلَّا أمراً إجمالياً ـ، وهو قدر مشتركٍ بين خصوصيَّاتٍ لابدَّ من اعتبارها حتَّى ينفع[٤] ذلك الإجمالي ويتعيَّن ذلك المشترك بصيرورته حكم الشَّرع بالنسبة إلى أفعالنا. مثلاً: نعلم أنَّ الصلاة واجبةٌ علينا، لكن معرفة كلِّ واحدٍ من أجزائها، وشرائطها، /MB3/ ومصحِّحاتها، ومبطلاتها، وأحكام الشكِّ والسهو، والنسيان[٥] ـ وغير ذلك ممَّا لاتُحصى كثرةً، وكتبها الفقهاء من أوَّل كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الصلاة ـ إنَّما يكون بأخبار الآحاد، أو ظواهر القرآن، أو الإجماع المنقول بخبر[٦] الواحد، أو غيرها من الظُّنون؛ ومع ذلك لامحيص في العمل بخبر الواحد وما ماثله من إعتبار أصلِ العدم، وأصل البقاء؛ مثل: أصالة عدم السقط أو التبديل، أو التحريف، أو النقل، أو غير ذلك من الظُّنون ـ مثل: قول اللغويّ، أو[٧] الأمارات الظَّنِّيَّة، أو غيرها ممَّا هو معلومٌ. وقد فصَّلنا بعض التفصيل في رسالتنا في الإجتهاد والأخبار[٨] ـ.

وبالجملة؛ رفع اليد عن الظُّنون بالمرَّة يوجب رفع الشَّرع بالمرَّة! وتحقُّق إجماعٍ يقينيٍّ

---

١. M: مسدود.

٢. M: كتب فوق اللفظة: قال.

٣. M: ظاهر، ثمَّ كتب فوقه: ظهر.

٤. F: تنتفع.

٥. F: ـ والنسيان.

٦. M: بالخبر.

٧. F: و.

٨. والرسالة طبعت في الرسائل الأصوليَّة ـ له ﷺ ـ؛ وهي الرسالة الأولى منها. انظر: الرسائل الأصوليَّة، ص ٣، الرقم ٢٢٩.

على اعتبار خصوص ظنٍّ يقينيٍّ [١] اعتباره في تحقُّق الشرع لنا [٢] غير معلومٍ؛ ومن أراد البسط والتفصيل فعَلَيه بالرجوع إلى الرسالة.

ومع ذلك مشاهدٌ محسوسٌ أنّ المدار الآن على الظُّنون، والبناء إنَّما هو عليها. حتَّى الَّذي يُنكر حجِّيَّة كلِّ ظنٍّ للمجتهد ليس مداره إلَّا عليه وإن كان ينكر باللسان.

وممَّا ذكرنا ظهر فساد ما أورده [٣] وحيد عصره على صاحب المعالم بـ: «أنَّ انسداد باب العلم غالباً لايوجب جواز العمل بالظنِّ؛ فكلُّ حكمٍ حصل العلم به بالضرورة أو الإجماع نحكم به، وما لم يحصل نحكم بأصالة البراءة، لالكونها مفيدةً للظنِّ؛ ولا للإجماع على وجوب التمسُّك بها؛ بل لأنَّ العقل يحكم بأنَّه لايثبت تكليفٌ علينا إلَّا بالعلم أو الظنِّ المعلوم الحجِّيَّة. ففيما انتفى الأمران يحكم العقل بعدم العقاب على تركه، لا لأنَّ الأصل المذكور يفيد ظنّاً حتَّى يعارَض بالظنِّ الحاصل من أخبار الآحاد بخلافها، ويؤيِّده ما ورد من النهي عن اتباع الظنِّ» [٤]؛ ـ انتهى ملخّصاً ـ؛

لما عرفت من أنَّ الضروري أو اليقيني أمرٌ مجملٌ لاينفع ولايغني، بل لوبنينا [٥] على القدر اليقينيِّ ورفع اليد عمَّا سواه ـ بالبناء على أصالة البراءة ـ ليحصل فقهٌ وشرعٌ يجزم [٦] الكفَّار أنَّه ليس شرعَ /FA4/ نبيِّنا ﷺ، فضلاً عن المسلمين!!

ونتيقَّن مجملاً أنَّ الشرع بالنسبة إلينا أيضاً غير مقصورٍ على ذلك، مضافاً إلى الإجماع في اشتراكنا مع الحاضرين في التكاليف [٧] واعتبار الخصوصيَّات.

وأيضاً: أصالة البراءة إنَّما تُسلَم فيما لم يثبت فيه تكليفٌ إجماليٌّ يقينيٌّ، /MA4/ وأمَّا مع

---

١. F: يقينيا. M: يقيني، ثمَّ كتب في الهامش: يقينا.

٢. F: ـ لنا.

٣. M: اورد.

٤. فانظر: الكافي، ج ١، ص ٤٢؛ التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٣، الحديث ٢٣.

٥. F: بيّنا.

٦. M: لجزم، ثمَّ كتب فوق اللفظة: يجزم خ ل.

٧. F: التكليف.

الثبوت فلابدَّ من الإمتثال والإتيان بجميع المحتمَلات من باب المقدَّمة ـ لأنَّ العقل لا يرضَى بالبراءة الاحتماليَّة، ولا يكتفي في تحقُّق الإطاعة الواجبة بمجرَّد احتمال الإتيان بما هو المطلوب، فكيف يرضَى بالبراءة الوهميَّة ؟! ـ.

أي: الظاهر أنَّ [١] المطلوب ليس هذا لحصول الظنّ [٢] بكون المطلوب غيره أو زائداً عليه، فالعقل يحكم بالعقاب على الترك لحكمه [٣] بوجوب الإمتثال، وتوقُّف الإمتثال على الفعل [٤].

سلَّمنا ! لكن لانسلِّم حكمه على عدم العقاب !

سلَّمنا ! لكن لانسلِّم كون حكمه على سبيل اليقين ؛ والتزام الإتيان بجميع المحتَمَلات في جميع الأحكام يؤدِّي إلى الحَرَج المنفي ؛

بل ربَّما لا يمكن لتحقُّق العصيان من جهةٍ أخرى ؛

أو لا يمكن الجمع، مثل أنَّ المال إمَّا [٥] لزيدٍ، أو لعمروٍ ؛ وكذا الزوجة ؛ وأمثال ذلك.

وأيضاً الفقه من كتاب الطهارة إلى الديات قطعيَّاتٌ إجماليَّةٌ، وظنِّيَّاتٌ تفصيليَّةٌ، فلو لم يُحكم بالظنّ فلابدَّ من أن يُحكم بالوهم بأنَّ الموهوم [٦] هو حكم اللَّه ـ تعالى ـ، يعني: أنَّ ما هو الظاهر [٧] أنَّه ليس حكم اللَّه ـ تعالى ـ هو حكم اللَّه ـ تعالى [٨] ـ ؛ لأنَّ الظنَّ إذا حصل يكون خلافه الوهم، فلو لم يُعتبر الظنُّ لزم أن يُعتبر [٩] الوهمُ ـ بأن يقول: هذا حكم اللَّه تعالى، مع أنَّ [١٠] الظاهر [١١] أنَّه ليس حكم اللَّه ـ؛ ويلزم العمل به مع أنَّ الظاهر من الشَّرع أنَّه لا يجوز العمل به.

---

١. F: بان.

٢. F: + بقوله، M: + له. وكلاهما زائدان.

٣. M: للحكم، ثمَّ كتب فوق اللفظة : لحكمه.

٤. F: فعله.

٥. F: ـ إمَّا.

٦. F: الموهم.

٧. M: الظن، ثمَّ كتب فوق اللفظة : الظاهر خ ل.

٨. M: ـ هو حكم اللَّه تعالى.

٩. F: فلو لم نعتبر الظنَّ يلزم أن نعتبر.

١٠. F: ـ أنَّ.

١١. M: المظنون، ثمَّ كتب فوق اللفظة : الظاهر.

وأنت لاترضى بكون الظنِّ حجَّةً وجعله حكم اللَّه الظاهريِّ، بل والعمل به ـ لالتزامك العمل بالأصل ـ، فيكف ترضى بالوهم ؟! وإلى ما ذكرنا أشار العلَّامة في النهاية : «أنَّه لولم يجب العمل بالظنِّ لزم ترجيح المرجوح على الراجح، وهو بديهيُّ البطلان» [١].

والجواب عن ذلك بـ: «أنَّ الأخباريِّين يوجبون العمل بالمقطوع به، وإلَّا فالتوقُّف أو الاحتياط» ؛

فيه ما فيه ! لانسداد باب [٢] القطع بالبديهة والوجدان من جهة سند الأخبار ومتنها ودلالتها، وتعارض بعضها [٣] مع بعضٍ آخر ؛ أو مع دليلٍ آخر، وعدم القطع بالعلاج ؛ إلى غير ذلك ممَّا ذكرنا في الرسالة [٤]، وأثبتنا مشروحاً فساد قولهم، وأنَّه /FB4/ شبهةٌ في مقابل [٥] البديهة.

ولو تيسَّر القطع لكان المجتهدون أيضاً لايجوِّزون العمل بالظنِّ، بل مع الظنِّ [٦] الأقوى لايجوِّزون الظنَّ الأضعف، فضلاً عن العلم !

وأيضاً جريان أصالة البراءة في العبادات محلّ نظر ؛ لأنّها توقيفيَّةٌ موقوفةٌ على النصِّ، وعلى تقدير /MB4/ تسليم الجريان فالقطع به محلُّ نظرٍ ! بل [٧] فاسدٌ !!

وأمَّا المعاملات ؛ ففي كثيرٍ من المواضع لايتأتَّى الأصل ـ مثل كون المال لزيدٍ أو لعمرٍو [٨]، وكذا الزوجة، إلى غير ذلك ـ؛ مع أنَّ صحَّة المعاملات [٩] حكمٌ شرعيٌّ يحتاج إلى دليلٍ شرعيٍّ، والأصل يقتضي عدم الصحَّة حتَّى أنَّ أصل البراءة أيضاً مانعٌ عن الصحَّة،

---

١. راجع : «نهاية الأصول»، ج ١، ص ٢٩٠.
٢. F: لان ارباب.
٣. F: بعض.
٤. راجع : رسالة الإجتهاد والأخبار ـ المطبوع في الرسائل الأصولية ـ له ؛ ـ ص ٨.
٥. F: مقابلة.
٦. F: ظن.
٧. F: ـ بل.
٨. M: عمرو.
٩. M: المعاملة.

فكيف يمكن التمسُّك بها في المعاملات والحكم بصحَّتها. وقد كتبنا رسالةً [١] في هذا المعنى، من أراد حقَّ التحقيق فليلاحظها [٢].

فأصالة البراءة إنَّما تنفع في غير ما أشرنا، مع أنَّ الغالب احتياج الناس إلى أمثال ما ذكرنا [٣].

وأيضاً: أصالة [٤] البراءة ظنّيٌّ ـ كما عرفت [٥] ـ، وقطع العقل بعدم العقاب محلٌّ تشاجرٍ بين العلماء، وأقاموا على خلاف ذلك أدلَّةً من النقل [٦] ـ بل وحكموا بالمنع عقلاً أيضاً ! ـ وإن كان الظاهر خلاف ذلك لكنَّه ظاهرٌ وظنٌّ وإن كان قويّاً.

سلَّمنا القطع فإنَّما نسلِّم في موضعٍ لم يتحقّق الظنُّ بالتكليف ؛ إذ العقل يحكم بوجوب دفع الضرر المظنون ألبتَّه، فكيف يحكم بعدم العقاب والضرر ألبتّة ! ؟

مع أنَّ العقل لا يرضى بترجيح المرجوح على الراجح، فإذا كان الراجح عنده أنَّ السيِّد ـ الَّذي [٧] كلَّما أمر وكلَّف كان راجحاً ألبتَّة ـ أنَّه أمر بكذا وحكم بكذا فكيف يرضى بترجيح خلاف ذلك عليه ! ؟

وبالجملة ؛ لا نسلّم القطع في أمثال ما نحن فيه، بل ولا الظنَّ أيضاً.

سلَّمنا [٨]، لكنَّه ظنٌّ.

وبالجملة ؛ كون المدار في الفقه على الظنِّ في أمثال زماننا من المسلَّمات عند الفقهاء، ولذا عرَّفوا الاجتهاد ـ المرادف للفقه ـ بما عرَّفوا [٩]، بل هو من البديهيَّات والمحسوسات،

---

١. وسمَّاها: «أصالة الصحَّة والفساد في المعاملات». راجع: «الرسائل الفقهيَّة ـ له ﷺ ـ ص ٣١١.

٢. F: فيلاحظها.

٣. F: اشرنا.

٤. M: اصل.

٥. M: اعترف، ثمَّ كتب فوق اللفظة: عرفت.

٦. F: العقل.

٧. M: كتب الناسخ فوق اللفظة: خبرٌ لا صفةٌ.
والظاهر أنَّ الاعتبار لا يساعده.

٨. M: علمنا، وفي فوقه: سلمنا.

٩. في هامش M: أي: عرَّفوا الاجتهاد بأنَّه بحسب الاصطلاح: استفراغ الوسع في تحصيل الحكم الشرعي بطريقٍ ظنّي. «ع».

حتَّى أنّ خبر [١] الواحد الَّذي هو العمدة في أساس الفقه، نُقِل [٢] إجماع الشيعة على عدم حجِّيَّته [٣]، بل وكون العدم من ضروريَّات مذهبهم، بل من الشيعة من كان يستحيل التعبُّد به؛ وأهل السنَّة في كتبهم الأصوليَّة نسبوا المنع عنه إلى الشِّيعة، وتتبُّع كتب متكلِّمي الشِّيعة من قدمائهم يُكشف عن صحَّة النسبة [٤]، وأكثر فقهائنا القدماء كانوا كذلك وإن كان يظهر [من كلام الشَّيخ ـ رحمة اللَّه عليه ـ خلافه [٥]؛ ويظهر] [٦] من بعض القدماء أيضاً؛ وربَّما يظهر أنَّ محدِّثي الشيعة كانوا يرون الجواز.

وكيف كان لايحصل اليقين بإجماعهم على الحجِّيَّة، وعلى تقدير التسليم كان مشربهم /MA5/ مختلفاً في اعتبار ما هو الحجَّة، فلايظهر /FA5/ أنَّ المجمع عليه بيننا [٧] أيّ شيءٍ كان؟

وأمَّا الاختلالات والاحتمالات المنافية للقطع الحاصلة فيه [٨] بحسب المتن والدلالة والتعارض فأكثر من أنْ تُحصى. ومَن تأمّل في رسالتنا في الإجتهاد والأخبار يحصل له القطع بما ذكرنا [٩]، ولا يبقى له طريقٌ إلى توهُّم اعتراضٍ على صاحب المعالم وغيره من الفقهاء، مع أنَّ ما ذكرنا في المقام إشارةٌ كافيةٌ للعاقل.

نعم! كثيرٌ من الظُّنون يحصل القطع بعدم جواز جعله مناطاً للحكم الشرعي [١٠] ـ كما أشرنا ـ؛

---

١. M: الخبر.

٢. F: لقال.

٣. فانظر: التذكرة بأصول الفقه، ص ٢٨.

٤. فانظر: أوائل المقالات، ص ١٢٢.

٥. حيث قال: «والَّذي أذهب إليه أنَّ خبر الواحد ... قد ورد جواز العمل به في الشرع». راجع: العُدَّة في أصول الفقه، ج ١، ص ١٠٠.

٦. F: ـ[...].

٧. M: كتب فوق اللفظة: يقيناً.

٨. F: ـ فيه.

٩. F: ذكرنا.

١٠. M: جعله حكماً شرعياً.

ومنها: ما يحصل الظنُّ بعدم جواز جعله مناطاً للحكم الشرعيِّ للظنِّ بكونه أجنبيّاً بالنظر إلى الشرع وأخذ الحكم منه، كما أنَّ الحكم بالرَّمل والنجوم ربَّما يحصل القطع بكونه أجنبيّاً.

والحاصل: أنَّ الفقيه لايخفى عليه الأمر بالنسبة إلى الظُّنون الَّتي يحصل القطع أو الظنُّ بعدم جعله مناطاً للحكم، وربَّما يحصل له الشكُّ.

قال [١] أستاد الكلِّ ـ رحمة اللَّه عليه [٢] ـ: «الاستصحاب: إثبات حكمٍ في زمانٍ لوجوده في زمانٍ سابقٍ.

وهو قسمان:

شرعيٌّ؛

وغيره.

فالأوَّل: مثل ثبوت نجاسة ثوبٍ في زمانٍ.

والثاني: ثبوت رطوبة ثوبٍ في زمانٍ.

فذهب بعضهم إلى حجِّيَّة القسمين؛

وبعضهم إلى حجِّيَّة القسم الأوَّل؛

والظاهر عدم حجِّيَّة القسمين.

نعم! الظاهر حجِّيَّة الاستصحاب بمعنىً آخر؛ وهو أن يكون دليلٌ شرعيٌّ على أنَّ الحكم الفلاني بعد تحقُّقه ثابتٌ إلى حدوث حال كذا ووقت كذا مثلاً معيَّنٍ [٣] في الواقع، فحينئذٍ إذا حصل ذلك الحكم يلزم الحكم باستمراره إلى أن يعلم وجود مُزيله، ولا يُحكم بنفيه بمجرَّد الشكِّ في وجوده.

والدليل عليه أمران:

الأوَّل: إذا كان الشارع أمر بشيءٍ مثلاً إلى غايةٍ، فعند الشكِّ بحدوثها لم‌يُمتثل

---

١. M: كتب تحت اللفظة: فيه وفاءٌ بالوعد، فتذكَّر!

٢. F: ـ رحمة اللَّه عليه.

٣. M: كتب فوق اللفظة: تعين خ.

التكليف ولم يحصل الظنُّ بالامتثال، فلم يحصل الامتثال، فلابدَّ من بقاء ذلك التكيف حال الشكِّ أيضاً.

والثاني: ماورد من أنَّ اليقين لايُنقض بالشكِّ.

فإن قلت: هذا كما يدلُّ على حجِّيَّة ما ذكرتَ كذا يدلُّ على حجِّيَّة ما ذكره القوم!

قلت: الظاهر أنَّ المراد من «عدم نقض اليقين بالشكّ»: أنَّه عند التعارض لايُنقض بـه، والمراد بـ«التعارض» أن يكون شيءٌ يوجب اليقين لولا /MA5/ الشكّ».

أقول: يتوجَّه عليه: أنَّ الاستصحاب عند القوم ليس منحصراً في الحكم الآني، ولا الزماني.

وكون الممكن لايحتاج في بقائه إلى المؤثِّر لايقتضي كون الدعوى ومحلِّ النزاع خصوص الآني، بل قد [١] أشرنا إلى أنَّا لم نجد في كتبهم [٢] الاستدلاليَّة الفقهيَّة /FB5/ حكماً آنيّاً يكون ثمرة نزاعهم، ولا اشارةً إليه! بل الَّذي وجدنا كونه محلَّ نزاعهم هو ما إذا تغيَّر علَّة الحكم، أو حالٌ من أحوال موضوعه، فحصل الشكُّ بالبقاء بسبب خصوص التغيُّر [٣]، وأنَّه لولا التغيُّر [٤] لكان البقاء باقياً على حاله؛ فتتبَّع تجِد [٥]!

والمراد من الآني أنَّه وجد الحكم في [٦] آن وجوده من دون بقائه [٧] فيه أصلاً.

سلَّمنا كون الآني أيضاً داخلاً في دعواهم، لكنَّ التخصيص بالآني واخراج ما أشرنا إليه ـ كما يظهر من كلامه ـ؛

فيه ما فيه!

---

١. M: ـ قد.

٢. F: + الاصولية.

٣. F: التغيير.

٤. F: التغيير.

٥. F: يجدّ.

٦. F: من.

٧. M: بقاء.

ثمَّ إنَّ الدليل الأوَّل الَّذي استدلَّ به هو عبارةٌ عن أنَّ الامتثال الاحتمالي غير كافٍ، بل لابدَّ من الظنِّ به وبالخروج [١] عن عهدة التكليف؛

وليس هذا من الاستصحاب في شيءٍ! ولاخصوصيَّة له بالشكِّ الَّذي ذكره؛ بل الشكُّ بأيِّ نحوٍ وقع في مقام الامتثال يضرُّ ولابدَّ من رفعه باليقين أو الظنِّ حتَّى يصدق في العرف أنَّه أطاع وامتثل ـ لأنَّ الاطاعة واجبةٌ قطعاً ـ؛ والرجوع فيه وفي معرفته وصدقه إلى العرف، وهو المحكِّم فيه.

ثمّ إنَّه معلومٌ أنَّ هذا الشكَّ في الامتثال منشؤُه أنَّ التكليف الثابت وقع فيه إجمالٌ واِحتمالٌ لابدَّ في مقام الامتثال والخروج عن [٢] العهدة من ارتكاب جميع الاِحتمالات الَّتي ترفع اخلال ذلك الإجمال، والاِحتمال بالخروج عن العهدة وصدق الاِمتثال؛ وهذا بعينه ما ذكره صاحب المعالم؛ [٣] في مقام إثبات حجِّيَّة ظنِّ المجتهد وخبر الواحد [٤].

واعترض عليه الوحيد ـ رحمة اللَّه عليه [٥] ـ بـ: «أنَّ أصل البراءة تكفينا وتمنعنا عن العمل بالظنِّ»؛

فكيف في المقام لم يتمسَّك بأصل البراءة؟! ـ بل أوجب تحصيل الظنِّ والعمل به! ـ.

وأيضاً: هذا كما يصير دليلاً لمطلبه وحجِّيَّة استصحابه كذا يصير دليلاً لحجِّيَّة استصحاب القوم وإن فرض كونه من [٦] الآني؛

لأنَّ مع الشكّ في البقاء واحتمال البقاء وعدم البقاء ـ كما هو مفروض المسألة ـ لم يمتثل التكليف ولم يحصل الظنُّ بالامتثال، فلم يحصل الامتثال [٧]. فلابدَّ من بقاء ذلك التكليف حال الشكِّ أيضاً؛ وهو المطلوب.

F.١: والخروج.

F.٢: من.

F.٣: ـ رحمه اللَّه.

٤. راجع: معالم الدين، ص ٢١٥.

F.٥: ـ رحمة اللَّه عليه.

F.٦: في.

F.٧: ـ فلم يحصل الامتثال.

ثمَّ إنَّ ما ذكره في منع دلالة الأخبار [١] على مطلوب القوم قد عرفت فساده، مِن أنَّ مطلوبهم وثمرة نزاعهم ليس الحكم الآني، بل الَّذي يكون شيئاً /MA6/ يوجب اليقين بالبقاء لولا الشكُّ الحاصل من تغيُّر الحالة أو العلَّة؛

مع أنَّ ما ذكره من القيد ودعوى ظهوره محلُّ تأمُّلٍ [٢]! لأنَّ اليقين والشكَّ لايجتمعان أبداً، فلايتحقَّق بينهما تعارضٌ كيف فرضنا!

فالمراد [٣] اليقين السابق /FA6/ على حالة الشكِّ أووقته، والمفرد المحلَّى بـ«اللام» يفيد العموم ـ كما حُقِّق في محلِّه ـ، والعبرة بعموم اللَّفظ لا خصوص المحلِّ ـ كما حُقِّق ذلك أيضاً ـ.

وأيضاً «الألف واللام» حقيقةٌ في الجنس ـ لأنَّ وضعه للاشارة والتعريف ـ، فإذا حلَّى [٤] اسم الجنس به لاجرم يكون معرِّفاً للجنس، فيصير معنى ما ورد في الأخبار: أنَّ جنس اليقين لايُنقض بجنس الشكِّ؛ فأيّ موضعٍ يتحقَّق الطبيعةُ يتحقَّق فيه عدم نقض اليقين بالشكِّ.

ويؤيِّد الدلالة التأكيد بلفظ «أبداً» في بعض تلك الروايات؛

ويؤيِّده أيضاً ورود هذا المضمون في مقام التعليل لعدم نقض الوضوء وعدم نجاسة الثوب الطَّاهر ـ إذ لولا العموم لما ناسب التعليل ـ؛

ويؤيِّده أيضاً حجِّيَّة الاستصحاب عند الفقهاء؛

وظهور بقاء الأحكام عند المتشرِّعة ـ كما أشرنا ـ.

ويدلُّ على ذلك أيضاً ورود هذا المضمون في أخبارٍ أُخر ظاهرةً فيما ادَّعيناه من العموم، مثل ماروا ه الصدوق في الخصال [٥] بسنده عن الباقر عليه السلام: «إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام علَّم أصحابه

---

١. في هامش M: يظهر منه دلالة الأخبار كما وعد، فراجع!

٢. M: كتب فوق اللفظة: توهّم خ ل.

٣. في هامش M: الإشارة إلى دلالة الأخبار على المطلوب.

٤. M: حكى.

٥. راجع: الخصال، ج ٢، ص ٦١٠، الحديث ١٠.

في مجلسٍ واحدٍ [١] أربعمائة بابٍ؛ قال: من كان على يقينٍ فشكَّ فليَمضِ على يقينه، فإنَّ اليقين لايُدفع بالشكِّ».

ورواه خالي العلَّامة [٢] المجلسي ـ في البحار [٣] في باب «مَن شكَّ في شيءٍ من الأفعال [٤]» عن الخصال مسنداً عن الصادق، عن أمير المؤمنين ـ هكذا: «من كان على يقينٍ فشكَّ فليَمضِ على يقينه، فإنَّ الشكَّ لاينقض اليقين».

وذكر [٥] أنَّه رأى رسالةً قديمةً مُفردةً فيها هذا الخبر بطريقين صحيحين ـ في أحدهما «البرقيُّ» مكان «محمَّد بن عيسى»، وفي الآخر مشاركاً له ـ عن القاسم بن يحيى عن جدِّه عن أبي بصيرٍ ومحمَّد بن مسلمٍ عن أبي جعفرٍ وأبي عبداللَّه باختلافاتٍ يسيرةٍ؛ وفيها هكذا: «مَن كان على يقينٍ فأصابه ما يشكُّ فيه فليَمض.. ـ... إلى آخره ـ».

ورواه [٦] فيه عن «تحف العقول» أيضاً مرسلاً.

ثمَّ قال: «أصل هذا الخبر في غاية الوثاقة والاعتبار على طريقة القدماء وإن لم يكن صحيحاً بزعم المتأخِّرين. واعتمد عليه الكلينيُّ وذكر أكثر [٧] أجزائه متفرِّقةً في أبواب الكافي، وكذا غيره من أكابر المحدِّثين» [٨]؛ انتهى كلامه ـ أعلى اللَّه مقامه ـ.

قلت: وإن /MB6/ لم يكن مثل هذا الخبر صحيحاً في اصطلاحهم إلَّا أنَّه معتبرٌ عندهم، وحجَّةٌ ـ لاعتضاده بالقرائن المفيدة لغلبة الظنِّ وانجباره بها:

---

١. M: ـ واحدٍ.
٢. F: ـ العلَّامة.
٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٧٧، ص ٣٥٩.
٤. F: شك في افعال الصلوة.
٥. راجع: نفس المصدر، ج ١٠، ص ١١٦.
٦. راجع: نفس المصدر أيضاً.
٧. M: كثير، ثمَّ كتب في الهامش: اكثر خ ل.
٨. راجع: نفس المصدر والمجلَّد أيضاً، ص ١١٧.

منها: ما ذكر هنا؛

ومنها: ما أشرنا إليه؛

ومنها: ما[١] سنشير إليه ـ.

بل و[٢]المتأخِّرون ربَّما يكتفون بأدنى منه بمراتب! ـ كما لايخفى على المطَّلع بأحوالهم في كتب فتاواهم /FB6/ واستدلالاتهم[٣]، وقد بسطنا الكلام في «تعليقاتنا[٤]» على «رجال الميرزا»[٥] ـ.

نعم! مثل صاحب المدارك ومَن وافقه من المتأخِّرين عنه ربَّما غفلوا وأخذوا غير طريقتهم[٦]؛ فسدُّوا باب ثبوت الفقه! لأنَّ الخبر الصحيح قلَّما يتحقَّق ـ سيَّما في المعاملات ـ، وبعد[٧] التحقُّق لايكاد يسلم عن[٨] معارضٍ؛ والأصل عند هؤلاء في غاية القوَّة، بحيث لايكاد يقاومه المرجِّحات الظنِّيَّة ـ ولذا قلَّما[٩] يعتبرونها في مقام الترجيح أو الجمع، ولذا قلَّما يسلم[١٠] حكم فقيهٍ[١١] عن مناقشتهم[١٢]! ـ.

وما رواه زرارة في الصحيح[١٣] عن أحدهما عليهما السلام[١٤] قال: «قلت له: من لَم‌يَدرِ في أربعٍ هو

---

١. F: ـ ما.

٢. F: ـ و.

٣. F: استدلالهم.

٤. F: تعليقتنا.

٥. حيث قال: «و لايخفى على المطَّلع بأحوال القدماء أنَّهم كانوا يكتفون بالظنّ ولايلزمون تحصيل العلم ...». راجع: فوائد الوحيد على منهج المقال ـ المطبوع مع الكتاب نفسه ـ، الفائدة الأولى، ج ١، ص ٧٩.

٦. F: طريقهم.

٧. F: ـ وبعد.

٨. F: ـ عن.

٩. F: ـ قلَّما.

١٠. M: سلم.

١١. M: فقه.

١٢. F: مناقشهم.

١٣. F: النص.

١٤. M: ـ عليهما السلام.

أم في ثنتين ـ... إلى أن قال: ـ ولاينقض اليقين بالشكّ، ولايدخل الشكُّ في اليقين ولايخلط أحدهما بالآخر [١]، ولكنَّه يُنقض الشكُّ باليقين ويُتمُّ على اليقين، فيبني عليه، ولا يعتدُّ بالشكّ في حالٍ من الأحوال [٢]» [٣].

[فإنَّ قوله عليه السلام: «ولكنَّه ينقض الشكُّ باليقين»، وقوله عليه السلام: «ويُتمُّ على اليقين»، وقوله: «ولايعتدُّ بالشكّ في حالٍ من الأحوال»] [٤]، قرائن مرجِّحةٌ لما ذكرنا؛ فتأمَّل!

وما رواه زرارة أيضاً في الصحيح [٥]: «قلتُ: فإن ظننتُ أنَّه قد أصابه ـ... إلى أن قال ـ: لاتعيد الصلاة!

قلت: لم؟

قال: لأنَّك كنتَ على يقينٍ من طهارتك ثمَّ شككتَ، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» [٦].

فإنّ التعليل بلفظ «كنتَ على يقينٍ» بصيغة الماضي، والتفريع عليه بقوله: «فليس ينبغي [لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً] [٧]» ظاهرٌ فيما ذكرنا.

وما رواه عبدالله بن سنان في الصحيح [٨] قال: «سأل رجلٌ [٩] أبا عبدالله عليه السلام ـ وأنا حاضرٌ ـ: إنّي أعيرُ الذمّي ثوبي ـ... إلى أن قال ـ: صلّ فيه ولاتغسله من أجل ذلك،

---

١. F: في الآخر.

٢. M: كتب فوق اللفظة: الحالات، كذا في الرواية والفوائد.
أقول: ما كتبه صحيحٌ يظهر بالرجوع إلى مصادر، الحديث الشريف.

٣. راجع: الكافي، ج ٣، ص ٣٥١، الحديث ٣؛ وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢١٦، الحديث ١٠٤٦٢.

٤. F: ـ [...].

٥. F: النص.

٦. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٤٢١، الحديث ٨؛ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦٦، الحديث ٤١٩٢.

٧. F: ـ [...]؛ +: إلى آخره.

٨. F: النص.

٩. M: كتب فوق اللفظة: أبي، كذا في الرواية.
أقول: ما كتبه صحيحٌ يظهر بالتأمُّل في منابع القوم الحديثيّة.

فإنَّك أعرته إيَّاه وهو طاهرٌ، ولم تستيقن نجاسته [١]، فلا بأس أن تصلِّي فيه حتَّى تستيقن [٢] أنَّه نجَّسه» [٣]؛

فإنَّه ليس في هذه الصحيحة حكاية نقض اليقين بالشكِّ أصلاً حتَّى يُدَّعى الظهور.

* * *

[نتيجة السوابق] [٤]

ثمَّ اعلم يا أخي! أنَّ الروايات [٥] الظاهرة في حجِّيَّة الاستصحاب غير منحصرةٍ فيما ذكرناه، تركنا الذكر خوفاً من التطويل؛ وظهر [٦] لك من مجموع ما ذكرتُ قوَّة كون الاستصحاب حجَّةً مطلقاً.

واعلم أيضاً! أنَّه إذا استحال موضوع /MA7/ الحكم لايجري فيه الاستصحاب؛ مثل أن صار الكلب مِلحاً، والعَذِرة دوداً، والمِيتة تراباً، والدُّهن النجس دخاناً؛ ومثل إن احترق نجسٌ فصار رماداً؛ وكذلك الانتقال، مثل أن ينتقل دم الآدميِّ إلى القُمَّل، والبرغوث والبقِّ، وغير ذلك من نظائر ما ذكرنا في الموضعين [٧]؛ لأنَّ النجس هو الكلب والعذرة والمِيتة، لا المِلح والدُّود والتُّراب؛ وقِس على ما ذكرنا [٨] غيره.

وتأمَّل بعض [٩] المتأخِّرين في ذلك؛ وليس بشيءٍ!

ثمَّ اعلم: أنَّ تغيُّر الموضوع على أقسامٍ:

---

١. F: ولم تيقن نجاسته.

٢. F: يتيقن.

٣. راجع: الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، الحديث ١؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٨٢.

٤. العنوان مأخوذٌ من هامش M.

٥. F: الرواية.

٦. في هامش M: نتيجةٌ لما سبق من أوّل الكتاب إلى هنا.

٧. F: الوصفين.

٨. F: ما ذكر.

٩. في هامش M: مثل الشيخ محمَّد شارح الاستبصار.

منه: ما يُعلم جريان الاستصحاب معه؛

ومنه: ما يظنُّ الجريان؛

ومنه: ما يُشكُّ في الجريان؛

ومنه: ما يظنُّ العدم؛

ومنه: ما يُجزم بالعدم.

و«الشكُّ» في موضعٍ تُعارض /FA7/ الاستصحاب مع [١] استصحابٍ آخر يقاومه، أو قاعدةً أخرى كذلك؛

والظنُّ من جهة مصادفة [٢] ما هو أقوى منه، أو أضعف؛ ولابدَّ للمجتهد ملاحظة [٣] ذلك.

واللّه ـ تعالى ـ هو العالم بحقائق أحكامه [٤] ورسوله والأئمّة القائمون مقامه ـ صلوات اللّه عليهم أجمعين [ما دار فلكٌ على العالَمين] [٥و٦] ـ.

---

١. M: ـ مع.

٢. M: مصادمة.

٣. F: فلابد من ملاحظة.

٤. F: العالم باحكامه.

٥. F: ـ [...].

٦. M: + تمت هذه الرسالة الشريفة في يوم الاثنين من غرّة ربيع الاوّل على يد الحقير الفقير اسمعيل الاصفهاني وطناً واليزدي مسكناً، غفر اللّه له ولوالديه سنة ١١٩٨.

جزءٌ من كتاب تَبصِرة الفُقهاء

العلّامة أستاذ الأصوليّين الشيخ محمّدتقي الإصفهانيّ النجفيّ ﷺ

تصحيح وتحقيق: السَّيِّد صادق الحُسينيّ الأشكوريّ

كلمة المحقّق

بقلم العلّامة الشَّيخ هادي النجفيّ من آل العلّامة التقي مؤلِّف الكتاب

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه الَّذي فضّل مداد العلماء على دماء الشهداء، والصلاة والسلام على مبلِّغ رسالات اللّه محمّد المصطفى، وعلىٰ آله الأمجاد الأطهار.

أمَّا بعد، فإنّ سماحة العلّامة الثاني، والمحقّق الكبير، والأصولي المدقّق، والفقيه النبيه، آيةاللّه العظمى الشَّيخ محمّد تقي الرازي النجفي الإصفهاني ﷺ المتوفّى عام ١٢٤٨ صاحب كتاب هداية المسترشدين في شرح أصول معالم الدين معروفٌ في أندية العلم وعند أهله وهو غنيّ عن التعريف والتبجيل[١].

أذكر لك بعنوان النموذج كلام العلّامة السيّد عبدالحسين شرف الدين ﷺ المتوفى عام ١٣٧٧ في كتابه بغية الراغبين في شأنه قال: الشيخ محمّد تقي، فقد كان آيةً من آيات الله المحكمة، وحجّةً من حججه البالغة، يمثل أئمة أهل البيت ﷺ في هديهم، ويصدع بأمرهم ونهيهم، بحر علمٍ من بحار علومهم المحيطة، وعَلَماً راسخاً جعله الله من أوتاد

---

١. كتبتُ ترجمته في كتابي قبلة عالمان دين (ص ١١ ـ ٣٩) وفي المقدمة التي كتبتها على كتابه رسالة صلاتيه (ص ٢٤ ـ ٤٣) وكلاهما باللغة الفارسية فراجعهما إن شئت.

البسيطة ، وله في خدمة الدين والمؤمنين سيرة شكرها الله له ورسوله ...» [١].

وأما تبصرة الفقهاء

هذا المؤلَّف الجليل يشمل على أكثر أبحاث كتاب الطهارة وبحث أوقات الصلاة وقسم من الزكاة وبعض أبحاث كتاب البيع . وبحث طهارته يستوعب قريباً من نصف الكتاب يمكن أن يستظهر من صاحب الروضات انَّ المؤلِّف دوّنه حين تدريسه حيث يقول : «كان يشتغل به أيام تشرّفنا بخدمته المقدسة » [٢].

نسخ الكتاب

بالرغم من عدم تدوين الكتاب على يد مؤلِّفه الفقيه ، بعد الفحص التام وجدنا عدة نسخ من هذا الكتاب الشريف ، وأكثرها بأيدينا في عمليّة التحقيق والطبع .

منها : نسخة مكتبة ابن عمّتنا العلّامة المحقّق ، سادن تراث الإماميّة ، آيةالله السيّد محمّدعلى الروضاتي مدّ ظلّه العالي ـ ومنها : نسخة مكتبة آية الله السيّد عبدالحسين سيّد العراقين (١٣٥٠ ـ ١٢٩٤) باصفهان ومنها : نسخة مكتبة آية الله المرعشي بقم المقدسة بالرقم ٤٨٨٣ والمفهرس في فهرسها ج ١٣، ص ٦٤.

ومنها : نسخة مكتبة كلية الالهيات (الشهيد المطهري) في جامعة الفردوسى بمدينة المشهد الرضوي المقدس على ساكنها آلاف التحية والثناء ، وقد عرّفت في فهرس مخطوطها ٢٢٢/٢ في ضمن مجموعة بالرقم ١٠٦٢ [٢٢٣٥٥]

شكرٌ وتقديرٌ

وفي الختام لابدّ لي أن أشكر من المحقّق الجليل الأُستاذ السيّد صادق الحسيني الإشكوري ـ دامت بركاته ـ حيث حقّق هذا السفر الّذي يرى النور لأوّل مرّة بتحقيقه وتصحيحه ، وأدعو له بالتوفيق والتسديد .

والحمد للّه أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ،وصلّى اللّه على سيدنا محمّد وآله

العبد هادي ابن الشّيخ مهدي النجفيّ

---

١. بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين ج ١، ص ١٥٥.

٢. روضات الجنات ج ٢، ص ١٢٤.

[بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم]

كتاب الزكاة

تبصرة [في شرائط وجوب الزكاة]

يشترط وجوب الزكاة بكمال المالك بالبلوغ والعقل، فلا يجب في مال الطفل والمجنون مطلقاً على المعروف بين الأصحاب.

واحتجّ عليه في المدارك [1] تبعاً لما في المعتبر [2] وغيره من كتب الأصحاب بما دل على رفع القلم عنهما، وبأنّ أوامر الزكاة لا يتناولهما، وتكليف [3] الولي بذلك منع [4] بالأصل.

ويضعف الأوّل أنّ قضية رفع القلم عنهما عدم تعلّق التكليف بالإخراج بهما، وهو ممّا لا كلام فيه، إنّما الكلام في تعلّقها بأموالهما يستحق الفقراء بعضاً منها، وليس في رفع القلم عنهما دلالة على عدمه [5] لظهوره في رفع التكليف دون غيره.

وقد ذهب جماعة من الأصحاب إلى شمول الإستحباب والكراهة للأطفال المميّزين، ومن ثمّ ذهبوا إلى مشروعيّة العبادات الصادرة منهم [6].

ومع الغضّ عن ذلك فليس ثبوت الزكاة في ماله واستحقاق الفقراء شيئاً منه حكماً

---

١. مدارك الأحكام ج ٥، ص ١٥.
٢. المعتبر ج ٢، ص ٤٨٦.
٣. في (د): «لتكليف».
٤. في (د): «منفي».
٥. في (ب): «عدم الظهور» بدل «عدمه لظهور».
٦. في (د): «عنهم».

وارداً على الصبيّ كما أنّه ليس استحقاق المشترى لماله إذا باعه الولي من ثبوت العلم على الطفل.

ويشهد بما قلناه أنّهم ذهبوا إلى استحباب الزكاة في مال الطفل من دون منافاة فيه لرفع القلم المعلوم.

والثاني: بأنّه ليس جميع ما دلّ على ثبوت الزكاة من قبيل الأوامر، وما بمعناها لئلا يتناول الصبيّ والمجنون بل جملة منه شاملة لأموالهما كقوله ﷺ[1]: «فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، وفيما سقت السماء العشر، وفي خمس من الإبل شاة».

إلىٰ غير ذلك من الروايات الكثيرة المسوقة سوقَ تلك الأخبار.

مضافاً إلى روايات كثيرة أُخرى مشتملة على وضع الرسول ﷺ الزكاة على الأجناس[2] التسعة[3]؛ فانّها تعم ما إذا كانت مملوكة للبالغ العاقل أو غيره.

والمناقشة في إطلاق تلك الروايات لورودها لبيان[4] حكم آخر لكونها في مقام بيان النصاب في الأخبار الأوّلة وبيان ما يجب فيه الزكاة في الأخيرة ليس على ما ينبغي إذا قضى ما يلزم من ذلك أن لا تكون الإطلاقات المذكورة بتلك المكانة من الظهور، لأ انّها تكون خارجة عن الإطلاق إلى حد الإجمال.

وما قد يقال من ورودها بياناً لأوامر الزكاة، فتكون الحال فيها حال تلك الأوامر، فلا تعمّ أموال غير مكلفين؛ غير واضح.

على أنّ عدم شمول الأوامر لأموال[5] غير المكلفين غير ظاهر أيضاً؛ إذ لا بعد في إرادة وجوب أيتاء الزكاة من المال الذي يكون متسلّطاً عليه، ويكون أمره في الأخذ والإعطاء إليه سواء كان ذلك على سبيل الملكيّة أو الولاية، وانصراف الإطلاق إلى خصوص الأوّل

---

١. وسائل الشيعة ج ٩، ص ١٤٠ باب تقدير النصب في الذهب وما يجب في كل واحد منها، ح ٩.
٢. في (ألف): «الأخبار».
٣. انظر: الكافي ج ٣، ص ٥٠٩، باب ما وضع رسول الله صلى الله عليه وعلى اهل بيته الزكاة عليه، ح ١ و ٢.
٤. في (ألف): «لسان».
٥. في (ب): «لأوامر».

غير معلوم، فالرجوع إلى الأصل المذكور ممّا لا وجه له في المقام، وإنّما المرجع فيه هو الأدلّة خاصة.

ويدلّ على عدم وجوب الزكاة في مال الطفل: المعتبرة المستفيضة المشتملة على الصحاح، منها: الصحيح: «ليس في مال اليتيم زكاة»[١].

وفي صحيحة أخرى، عن أحدهما عليه السلام[٢]: سألته عن مال اليتيم؟ فقال: «ليس فيه زكاة»[٣].

وفي الصحيح، عن يونس بن يعقوب: أرسلت إلى أبي عبدالله عليه السلام أنّ لي إخوة صغاراً فمتى يجب عليهم الزكاة؟ قال: «إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت الزكاة»[٤].

وفي الخبر: «كان أبي يخالف الناس في مال اليتيم ليس عليه زكاة»[٥].

وفي مكاتبة[٦] محمد بن القاسم[٧]: يربح[٨] زكاة الفطرة عن اليتامىٰ إذا كان لهم مال فكتب: «لا زكاة على اليتيم»[٩].

إلى غير ذلك من الأخبار.

وعلى عدم وجوبه في مال المجنون بالصحيح: امرأة في أهلنا مختلطة أعليها زكاة؟ قال: «إن كان عمل به فعليها الزكاة، وإن لم يعمل به فلا».

---

١. الكافي ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ح ٦.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٥ باب وجوبها على البالغ العاقل وعدم وجوبها في مال الطفل، ح ٧.
٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٥، باب وجوبها على البالغ العاقل وعدم وجوبها في مال الطفل، ح ٧.
٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، ح ٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٩، ح ٨٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧، ح ٦٦؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٥، باب وجوبها على البالغ العاقل وعدم وجوبها في مال الطفل، ح ٥.
٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين، ح ٤.
٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٣٦٧.
٧. في (د) زيادة: «عن الوصي يزكي».
٨. في (ب): «عن الوصيّ» بدل: «يربح».
٩. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٢، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٩٠، باب عدم وجوب الزكاة في مال المجنون، واستحبابها إذا اتجربه وليه وإلّا لم تستحب، ح ١.

وفي الخبر [١]: عن امرأة مصابة ولها مال في يد أخيها، هل عليها زكاة؟ قال: «إن كان أخوها يتّجر به فعليه زكاة».

وقضية إطلاق منطوق الأولى ومفهوم الثانية عدم ثبوت الزكاة في أموال المجانين مطلقاً إلّا في صورة الإتّجار به، إلّا أنّه يمكن المناقشة بدعوى ظهورهما في النقدين. وفيه تأمّل.

ثمّ إنّ الحكم المذكور بالنسبة إلى النقدين ممّا لا خلاف فيه بين الأصحاب.

وقد حكى إجماعَهم عليه جماعة من الأصحاب منهم الشيخ في الخلاف [٢] والفاضلان في المعتبر [٣] والمنتهى [٤] والشهيد الثاني في الروضة [٥] وسبطه في المدارك [٦].

ويدلّ عليه بعد ذلك الروايات المستفيضة، وقد أشرنا إلى جملة منها.

وقد يعزى إلى ظاهر الطوسي وجوب الزكاة فيهما في مال الطفل حيث أطلق إيجاب الزكاة في ماله، وليس كذلك لنصّه بعد الإطلاق المذكور بعدم وجوب الزكاة في مال الطفل والمجنون من الذهب والفضّة.

واختلفوا في وجوب الزكاة في غلات الأطفال ومواشيهم، فعن الشيخين والقاضي [٧] والحلبي [٨] والطوسي [٩] القول بالوجوب.

وعزاه السيد في الناصريات [١٠] إلى أكثر أصحابنا.

وحكاه العامّة عن أميرالمؤمنين ومولانا الحسن عليهما السلام.

---

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٢، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١، ح ٨؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٩٠، باب عدم وجوب الزكاة في مال المجنون واستحبابها إذا اتّجر به وليه والا لم تستحب، ح ٢.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٤١.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٧.

٤. منتهى المطلب، ج ١، ص ٥٣٢.

٥. في (ب): «الروض».

٦. المدارك، ج ٥، ص ١٥.

٧. المهذب ١/١٦٨.

٨. غنية النزوع، ص ١١٩.

٩. الاقتصاد، ص ٢٧٨.

١٠. الناصريات، ص ٢٨١، المسألة ١٢٢.

وعن القديمين والسيد والديلمي والحلّي القول بالعدم.

واختاره الفاضلان والشهيدان وعامّة المتأخرين بلا خلاف يظهر بينهم.

وفي غيرة أنه المشهور بين المتأخرين.

وفي المنتقى: ويعزى إلى أكثر القدماء المصير إلى نفي وجوب الزكاة في غلات الطفل.

والأظهر لما عرفت من إطلاق الروايات سيّما ما دلّ على ارتباط وجوب الزكاة بوجوب الصلاة الدالّ على اتحاد المناط فيهما، وخصوص موثقة أبي بصير: «ليس في مال اليتيم زكاة» و «ليس عليه صلاة» و «ليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة، فإن بلغ فليس عليه لما مضى زكاة» و «ليس عليه لما يستقبل حتى يدرك، وإذا[1] أدرك كانت عليه زكاة واحدة، وكان عليه مثل ما على غيره من الناس».

مضافاً إلى تأيده بالأصل، والإستصحاب، والشهرة المتأخرة.

حجة الجماعة: صحيحة الفاضلين، عن الصادقين عليهما السلام[2] أنّهما قالا: «اليتيم ليس عليه في العين والصامت شيء وأمّا الغلات فانّ عليها الصدقة واجبة».

مضافاً إلى موافقته للإحتياط كما ذكره في النافع، بل ربّما يحتج بالاحتياط كما قد يستفاد من المعتبر[3]؛ نظراً إلى دوران الأمر فيه بين الوجوب والإستحباب؛ لضعف البناء على عدم الثبوت مطلقاً.

ولا يخفى ضعفه؛ إذ بعد تسليم موافقته للاحتياط لا دليل على وجوب البناء عليه.

والرواية كما ترىٰ غير صريحة في الوجوب المصطلح، فلتحمل على مطلق الثبوت المراد بها الندب في المقام؛ جمعاً بينها وبين ما دلّ على عدم الوجوب ممّا تقدّمت الإشارة إليه.

---

١. في (د): «إذ».

٢. الاستبصار، ج ٢، ص ٣١، باب وجوب الزكاة في غلات اليتيم، ح ٢ (٩٠)؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٩، ح ٧٢.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٧.

مضافاً إلى موافقتها للعامة حيث إنّ القول به مذهب فقهاء الجمهور كما حكاه في المنتهى [١]، وعزاه في المعتبر [٢] إلى أئمتهم الثلاثة.

على أنّ الرواية إنّما تفيد ثبوتها في الغلات دون المواشي، فلا توافق تمام المدّعى، بل تفيد عدم الوجوب في المواشي إن لم نجعل قوله «والصامت» عطف تفسير لقوله «في العين» كما هو ظاهر العطف، والظاهر من رجحان التأسيس على التأكيد.

نعم، روي ذلك في بعض الطرق «ليس على مال اليتيم في الدين والمال الصامت شيء» [٣].

وحينئذ ربّما يفيد ثبوته في المواشي لمفهوم الوصف. ورواه في المعتبر هكذا: «ليس في مال اليتيم العين شيء» [٤].

وقد اعترف جماعة منهم الفاضلان في المعتبر [٥] والمنتهى [٦] والسيّد في المدارك [٧] بعدم الوقوف على مستند لهم في ذلك.

وقد يحتج لهم بالإطلاقات الدالّة على ثبوت الزكاة في المواشي ممّا أشرنا إليها؛ لعدم اختصاصها بمال البالغ، ومفهوم الوصف المتقدم.

ويضعفه ما عرفت ممّا دلّ على عدم ثبوت الزكاة في مال الطفل مطلقاً سيّما الموثقة المتقدمة، وكون التعارض بينهما من قبيل العموم من وجه لا ينافي الإحتجاج بها؛ لوضوح قوّة تلك العمومات وأظهر منها في الإطلاق، وموافقتها للمشهور.

وعلى فرض تكافئهما فالمرجع حينئذ إلى الأصل، وهو كافٍ في المقام.

وما ذكر من مفهوم الوصف فمع ضعفه في الدلالة بل عدم حجيته كما هو الأظهر

---

١. منتهى المطلب، ج ١، ص ٤٧٢.
٢. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٧.
٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ح ٥.
٤. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٧.
٥. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٧.
٦. منتهى المطلب، ج ١، ص ٤٧٢.
٧. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٠.

موهون باضطراب متن الرواية في المقام.

على أن قوله «وأمّا الغلات فإن عليها الخ» قد يفيد بمفهوم المخالفة عدم وجوبها في غيرها.

واختلفوا أيضاً في غلات المجنون ومواشيه، فعن الشيخين [١] والقاضي [٢] والحلبي [٣] إلحاقه بالطفل. واعترف جماعة بعدم العثور على مستنده سوى حمله على الطفل؛ لاشتراكهما في عدم التكليف. وهو كما ترىٰ قياس لا نقول به.

مضافاً إلى ما عرفت من عدم قيام دليلٍ بيّنٍ على ثبوت الزكاة في مواشي الطفل أيضاً.

وأنت خبير بأنّه يمكن الإحتجاج لهم بالإطلاقات المتقدّمة مع استظهار اختصاص ما دلّ على سقوط الزكاة عن المجنون بالنقدين حسبما مرّت الإشارة إليه، فيبقى الباقي تحت الإطلاقات من غير ظهور ما يقيّدها.

ويدفعه أنّ ظاهر إطلاق الروايتين المذكورتين يعمّ الجميع. ودعوى انصرافهما على النقدين غير مسموعة.

نعم، لا يخلو ظاهره عن اشعار بذلك، وكونه صارفاً للعبارة عن ظاهر إطلاقها غير ظاهر، سيّما مع اعتضاده بالأصل، والشهرة بين الأصحاب، وموافقته لما ورد في الطفل؛ لاشتراكهما في انتفاء التكليف.

مضافاً إلى ما دلّ على كون التكليف بالزكاة ملازماً للتكليف بالصلاة.

كما هو ظاهر صحيحة يونس بن يعقوب المتقدّمة.

ويومي إليه الموثقة المذكورة وصحيحة الفضلاء عن الصادقين [٤] عليهما السلام قال [٥]: «فرض

---

١. المقنعة، ص ٣٩؛ النهاية، ص ١٧٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٣١٦؛ المبسوط، ج ١، ص ١٩٠.

٢. رياض المسائل، ج ١، ص ٢٦٢، نقله بعنوان «قيل».

٣. غنية النزوع، ص ١١٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩، باب ما وضع رسول الله ﷺ وعلى أهل بيته الزكاة عليه، ح ١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣، باب ما تجب فيه الزكاة، ح ٥.

٥. في (د): «قالوا».

الله عزّوجلّ الزكاة مع الصلاة في الأموال».

فيفيد ذلك كون المناط في ارتفاعه عن الصبي هو انتفاء التكليف الحاصل في المجنون أيضاً.

هذا، ولنتم [١] الكلام في المرام برسم أمور:

أحدها: أنّه نصّ جماعة باستحباب الزكاة في غلات الطفل والمجنون ومواشيهما، وربّما يعزى ذلك إلى جميع القائلين بعدم وجوب الزكاة في أموالهما عدا من نشير إلى مخالفته.

وفصّل في الشرائع [٢] بين الطفل والمجنون، فحكم باستحباب الزكاة في غلات الأوّل ومواشيه دون الثاني. وهو المختار عند جماعة من المتأخرين إلّا في استحبابه في مواشي الطفل، فاستشكل فيه في المدارك [٣].

وظاهره نفي ذلك، وهو الظاهر من المحقق الأردبيلي [٤] ﷺ

واستظهره في الذخيرة [٥]، وهو الأظهر.

أمّا استحبابها في غلات الطفل فللصحيحة المتقدّمة المحمولة على الندب بملاحظة ما مرّ.

وقد يناقش بأنّ ظاهر الرواية الوجوب. وعدم مكافئتها لما دلّ على عدم الوجوب إنّما يقضي بترجيح الرواية الأخرى عليها. وحملها على الندب من باب الحمل التبرّعي لا يصحّح الإستناد في ذلك إليه من دون ورود دليل آخر يكون شاهداً على حملها عليه.

ويمكن دفعها بما مرّ من عدم صراحة لفظ الوجوب في الوجوب [٦] المصطلح بخصوصه بل عدم دلالته عليه.

---

١. في (ألف): «لنتم».
٢. شرايع الإسلام، ج ١، ص ١٠٥.
٣. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٢.
٤. مجمع الفائدة، ج ٤، ص ١٢.
٥. ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٤٢١.
٦. لم ترد في (ب): «في الوجوب».

نعم، في لفظة «على» ظهورٌ في ذلك، وهو لا يكافئ ما دلّ على عدم الوجوب، فيكون ذلك قرينةً على إرادة الندب منه سيّما بعد اعتضاده بالشهرة المعلومة بل الإتفاق عليه فيما يظهر؛ إذ لم نعثر على مخالف في مطلق رجحان الإخراج ويلوح حكاية الإجماع عليه من مجمع البرهان [١] فلا مجال للمناقشة في الاستحباب بعد دفع الوجوب بما ذكرنا.

وربّما يلوح من السرائر [٢] منع الإستحباب. وقد عزا في البيان [٣] إلى ظاهره منعه لاستحباب الزكاة في مال الطفل مطلقاً.

وضعفه ظاهرٌ ممّا قررناه.

وأمّا عدم استحبابه في مواشي الطفل وغلات المجنون ومواشيه فلعدم العثور فيه على مستند كما اعترف به جماعة من المتأخّرين.

ولا مناط في المقام ليمكن تسرية الحكم من غلات الطفل إلى مواشيه ومنه إلى المجنون، كيف ولو كان كذلك لجرى في تعديه أيضاً.

ومجرّد اتّحاد حكم الطفل والمجنون غالباً لا ينهض حجّة شرعيّة حتّى يمكن لذلك انسحاب الحكم من الطفل إليه.

ودعوى عدم الخلاف في اتحاد حكمهما في المقام وجوباً واستحباباً غير ظاهر أيضاً.

نعم، حكى في الإيضاح [٤] عن الطوسي دعوى الإجماع على عدم الفصل بين القول بوجوبه في غلات الطفل ووجوبه في مواشيه. ولا دلالة فيه على عدم الفصل في الاستحباب فلا يصحّ هدم القواعد الثابتة المقرّرة بمجرد الوجوه المذكورة.

والتسامح في أدلّة السنن غير جارٍ في المقام؛ لدوران الأمر بين المندوب والحرام؛ لكونه إتلافاً لمال المولى عليه من غير مصلحة مالية.

نعم، لو قيل باستحباب إخراجهما للزكاة بعد كمالهما وبقاء العين لم يكن بعيداً.

---

١. مجمع الفائدة و البرهان، ج ٤، ص ٤٠.

٢. السرائر، ج ١، ص ٤٤١.

٣. البيان، ص ١٦٥.

٤. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٦٧.

ثانيها: أنه نصّ جماعة من الأصحاب بأنّه لو اتّجر الولي بمال الطفل لأجله استحب له إخراج الزكاة عنه وإن اتّجر به لنفسه وكان ملياً كان له الربح واستحبّ له إخراج الزكاة من نفسه، وإلّا كان الربح لليتيم ولا زكاة.

وتوضيح المقام: أُن المتّجر بمال الطفل امّا أن يكون ولياً ومَن بمنزلته أو لا، وعلى التقديرين إمّا أن يكون ملياً أو لا، وعلى التقادير إمّا أن يكون [١] الإتّجار للطفل أو لا، وعلى صور عدم الولاية إمّا أن يتعقّبه الإجازة من الولي للمتّجر أو للطفل أو لا.

ثمّ إنّه إمّا أن يكون في ضمان مال الطفل أو وقوع المعاملة [٢] مصلحةً له أو دفع مفسدة عنه أو لا. ولنفصّل الكلام في ذلك برسم مسائل:

الأولىٰ: أن يكون الإتّجار من الولي للطفل، ويكون الربح حينئذ للطفل. ويستحب للولي إخراج الزكاة عنه مع حصول الشرائط الآتية في زكاة التجارة، على المعروف من المذهب.

وعزاه في المعتبر [٣] إلى علمائنا أجمع.

وفي المنتهى [٤]: أنّ عليه فتوى علمائنا.

وعن الغنية [٥] ونهاية [٦] الإحكام حكاية الإجماع عليه.

ويدلّ عليه بعد ذلك المعتبرة المستفيضة:

منها: الصحيح [٧]: هل على مال اليتيم زكاة؟ قال: «لا إلّا أن يتّجر به أو تعمل به».

وفي صحيحة الآخرين [٨]: «ليس على مال اليتيم زكاة إلّا أن يتّجربه، فإن اتّجر به ففيه

---

١. لم ترد في ب: «الإتّجار ... أن يكون».

٢. في (د) زيادة: «له».

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٧.

٤. منتهى المطلب، ج ١، ص ٤٧٢.

٥. غنية النزوع، ص ١٢٨.

٦. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٢٩٩.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١ باب زكاة مال اليتيم، ح ٣؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٧، باب أنّ من اتجر بما الطفل، ح ١١٥٨٧.

٨. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٦، ح ١٥٩٩.

الزكاة، والربح لليتيم، وعلى التاجر ضمان المال».

وقضية ذيل الرواية كون المفروض فيها وقوع الإتّجار عن غير الولي أو عنه لا على الوجه المشروع، وإلّا فلا وجه للضمان.

وكيف كان، فهي حينئذ تدل [1] على المدّعى بالأولى.

وفي الخبر: «ليس في مال اليتيم زكاة إلّا أن يتّجر به، فإن اتّجر به فالربح لليتيم، وإن وضع فعلى الذي يتّجر به».

وهذه الرواية كالرواية السابقة دلالتها [2] على المدّعى بالأولوية المذكورة.

وفي صحيحة يونس بن يعقوب: أرسلت إلى أبي عبدالله عليه السلام: وقد مرّت الاشارة إليه، إلى أن قال: قلت: فما لم يجب عليهم الصلاة؟ قال: «إذا اتّجر به فزكاة».

وفي الصحيح [3] إلى عمر بن أبي شعبة، عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن مال اليتيم؟ فقال: «لا زكاة عليه إلّا أن يعمل به».

وبهذه الروايات المستفيضة المؤيَّدة بعمل الطائفة تُقَيَّد الإطلاقات الكثيرة الدالّة على نفي الزكاة عن مال اليتيم كما هو قضية الأصل في حمل المطلق على المقيّد.

وقد يستشكل في المقام بأنّ ثبوت الزكاة هنا فرع ثبوتها في مال التجارة؛ إذ لا يزيد حكم مال الطفل على غيره، والأخبار هناك مختلفة. وحيث إنّ ثبوت الزكاة فيه مذهب العامّة وظاهر الأخبار الواردة هناك هو الوجوب أيضاً على طبق ما ذهبوا إليه فيحتمل حينئذ قويّاً حمل تلك الأخبار على التقية، وكذا في [4] المقام حيث إنّه العمدة في وجه اختلاف الأخبار. ومع حملها على التقيّة لا يبقى فيها حجة على ما ذكروه، فلا يتجه القول باستحباب زكاة التجارة، ومعه فلا يتم الكلام المذكور في المقام.

---

١. في (د): «تدل حينئذ».

٢. في (د): «فدلالتها».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٧، باب زكاة اموال الاطفال والمجانين، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٦، باب وجوبها على البالغ العاقل، ح ١٠.

٤. لم ترد في (ب): «وكذا في ... التقيّة».

على أنّه قد يجري الكلام المذكور في المقام أيضاً؛ لما عرفت من الإطلاقات النافية للزكاة في مال الأيتام الظاهرة في نفيها على سبيل الوجوب والاستحباب.

وأنت خبير بأنّ الإشكال المذكور وإن كان متّجهاً إلاّ أن شهرة القول باستحباب زكاة التجارة بين علمائنا قديماً وحديثاً شاهد على حمل تلك الروايات على الإستحباب.

مضافاً إلى عدم صراحتها في الوجوب، فيمكن جعل الأخبار النافية للوجوب قرينةً على إرادة الندب منها كما سيجيء الإشارة إليها إن شاء الله.

والأخبار الواردة في المقام مؤيِّدة لذلك، ولا معارض لها سوى الإطلاقات.

ويؤيّده اشتهار الحكم به في المقام، وما عرفت من الإجماعات المحكية.

وليست الروايات في المقام صريحةً في الوجوب ليبعد حملها على الندب، بل غاية الأمر ظهورها في الوجوب.

وحملها على الندب بعد ملاحظة ما دلّ على عدم الوجوب في غاية القرب، بل ذلك هو الشاهد على الحمل المذكور؛ لكون بعض أخبارهم عليهم السلام كاشفاً عن بعض.

مضافاً إلى ظهور بعضها في الإستحباب كصحيحة يونس بن يعقوب النافية لوجوب الزكاة في مال اليتيم المشتملة على ارتباط وجوب الزكاة بوجوب الصلاة؛ فإنّ قوله عليه السلام بعد نفيه الوجوب بأبلغ وجه «إذا اتّجر به فزكاة» في كمال الظهور في إرادة الندب كما لا يخفى.

وظاهر عبارة المقنع [1] والمقنعة [2] القول بوجوب الزكاة حينئذ إلاّ أنّ الشيخ في التهذيب [3] حمل عبارة شيخه على إرادة الإستحباب؛ إذ لا يزيد حكم مال الطفل على أموال البالغين، وزكاة التجارة غير واجبة عليهم فكيف يجب في أموال الأطفال.

على أنّ «لفظ الوجوب» في كلام الأوائل غير صريح في الوجوب المصطلح، فكثيراً ما يراد به الندب.

---

١. المقنع، ص ١٦٢، باب زكاة مال اليتيم.

٢. المقنعة، ص ٢٣٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين، ح ٥.

ولا يبعد الحمل المذكور في عبارة المقنع أيضاً، وإن لم يعتبر هناك بلفظ الوجوب؛ نظراً إلى نصّه أوّلاً بأنّه لا يجب الزكاة فيما عدا الأمور التسعة، فيكون ذلك قرينةً على إرادة الندب في المقام.

ومنه يظهر بُعْدُ ما يعزى إلى الصدوق من القول بوجوب زكاة التجارة كما سيجيء الإشارة إليه إن شاء الله.

هذا، ويلوح من الحلي في كتاب الزكاة من السرائر [1] إنكاره لاستحباب الزكاة في المقام.

وبه صرّح في باب التصرّف في أموال اليتامى [2] معلّلاً بأنّه لا دلالة عليه من كتاب ولا سنّة مقطوع بها ولا إجماع، وأنّه لا يجوز التصرّف إلّا فيما فيه مصلحةٌ لهم، ولا مصلحةَ لهم في ذلك.

وقد نفى البعد في المدارك [3] من المصير إليه؛ نظراً إلى أنّ ما استدلّ به على الإستحباب غير نقيّ الإسناد، بل ولا واضح الدلالة.

مضافاً إلى الاحتياط حيث إنّه لا مجال لاحتمال الوجوب، فيدور الأمر فيه بين الحرمة والاستحباب.

وأنت خبير بما فيه؛ إذ ما ذكره من الطعن في أسانيد الأخبار الدالّة عليه غير ظاهرة؛ لاعتبار أسانيد جملة من تلك الأخبار سيّما مع اعتضادها بعمل الأصحاب، وما ذكر من الإجماعات، وما ذكره من المناقشة في الدلالة بعد ما عرفت فيه. والاحتياط ليس دليلاً شرعيّاً بعد قيام الحجة على الاستحباب وإن كانت مراعاتها أولى؛ لما عرفت، وللخروج عن الخلاف.

وممّا قرّرنا ظهر ضعف ما ذكره الحلي في المقام.

نعم، هو جيّد على أصله من إنكار العمل بأخبار الآحاد.

ثمّ لا يخفى أن ظاهر إطلاق الأخبار وكلام الأصحاب يعمّ ما إذا كان الإتّجار للطفل

---

١. السرائر، ج ١، ص ٤٤١.
٢. السرائر، ج ٢، ص ٢١١.
٣. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٨.

مجّاناً أو بعوض خارجي أو من الربح وإن اتّفق استيعابه له.

نعم، لو بنى الإتّجار على استيعاب الأجرة للربح أو زيادتها عليه كما لو جعل تمام الربح للعامل فيما إذا كان هناك مصلحةٌ قاضية بذلك أو كان في عدم تحريك مال الطفل مفسدة عليه، فربّما أشكل الحكم المذكور؛ لاحتمال خروج ذلك من موضوع الإتّجار للطفل حيث إنّه لم يقصد به حصول ربح [١].

وقد يقال بصدق الإتّجار بماله حينئذ، وقد جعل ذلك مناطاً للحكم في عدّة من الأخبار، إلّا انّه لا يبعد انصرافه إلى غير الفرض المذكور.

وكيف كان، فشمول الإستحباب للصورة المفروضة محلّ خفا، والأصول الشرعيّة قاضية بعدمه.

الثانية: أن يكون الإتّجار للطفل من غير الولي ـ ملياً كان أو غيره ـ وحينئذ فإن لحقه إجازة الولي صحّت [٢] المعاملة وكان الربح للطفل. ولا يبعد إلحاقه حينئذ بالمسألة المتقدّمة، فيتّجه اندراجه تحت روايات المسألة، بل ظاهر صحيحة الآخرين والتي بعدها ورودُها في ذلك كما أشرنا إليه.

وإطلاق ما ذُكر فيهما وفي غيرهما من كون الربح لليتيم مبنيّ على وقوعه على وفق المصلحة، فيلحقه إجازة الولي.

ويحتمل أن يكون الإتّجار من الولي لأجل الطفل حسبما أشرنا إليه، وحينئذ فلا حاجة إلى الإجازة إن اكتفينا بمجرّد وقوع المعاملة من الولي في نفاذها للصبيّ إذا وقعت بعين ماله وإن لم يقصده، وإلّا افتقر أيضاً إلى الاجازة.

وفيه أيضاً دلالة على ما بيّناه.

وذهب الفاضلان [٣] في ظاهر كلامهما، والمحقّق الأردبيلي في ظاهر كلامه، والسيوري

---

١. في (د) زيادة: «له».

٢. في النسخ: «صحة» بالتاء المدوّرة».

٣. كشف الرموز (ظاهراً)، ج ١، ص ٢٣٢.

إلى أنّه لا زكاة في المقام. واختاره بعض أفاضل المتأخرين؛ للأصل، مع انصراف الأخبار بحكم التبادر [١] إلى ما إذا كانت المعاملة من الولي للطفل، فلا يندرج فيها ذلك.

وإن التعويل في إثبات الإستحباب على الإجماع؛ لقوة احتمال جعل الروايات في مقام الجمع على التقيّة، ولا إجماع في المقام، فلا يصحّ التصرّف فيه بإخراج الزكاة.

وفيه: أن انصراف الإطلاقات إلى ما ذكر محلّ خفاء.

مضافاً إلى ما عرفت من كون الصحيحة المتقدّمة وغيرها منصرفة إلى غير الصورة المذكورة قطعاً.

والأظهر ورودها في خصوص المفروض في المقام.

وكون التعويل في المسألة على الإجماع دون الأخبار موهون بأنّه لا داعي إلى الإعراض عن الأخبار المذكورة مع وضوح إسناد غير واحد منها.

واندفاع المناقشة في دلالتها كما مرّ سوى حكاية موافقتها للعامة القاضية بقوّة حملها على التقية في مقام الجمع.

وحيث اعتضد احتمال حملها على الندب بالإجماع المذكور والشهرة العظيمة من الفرقة ترجّح الوجه المذكور. ومعه لا وجه للإقتصار على مورد الإجماع، والإعراض [٢] عن الإحتجاج بتلك الأخبار.

وحينئذ فالقول بثبوت الاستحباب في المقام هو الأظهر كما حكي القول به عن الشهيدين [٣] والمحقق الكركي [٤] أن يكون الإتّجار من الولي الملي لنفسه بعد ضمانه مال الطفل.

وحينئذ فالمعروف أنّ الربح له والزكاة عليه، أو هو حينئذ كسائر أموال التجارة ممّا يستحب فيه الزكاة.

---

١. لم ترد في (ب): «بحكم التبادر ... على الإجماع».
٢. في (ألف): «الاعراض».
٣. الشهيد الأوّل في الدروس، ج ١، ص ٢٢٩ والشهيد الثاني في مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٥٦.
٤. جامع المقاصد، ج ٣، ص ٥.

وقد خالف الحلّي [١] في المقام، فلم يصحّح الضمان في المقام وجعل الربح لليتيم كالمسألة الآتية، قال: ولا يجوز لمن اتّجر في أموالهم أن يأخذ الربح سواء كان في الحال متمكّناً من مقدار ما يضمن به مال الطفل أو لم يكن، والربح في الحالين معاً لليتيم.

وقد علّل ذلك أنّ الواجب على الولي [٢] مراعاة غبطة الصبيّ والأصلح بحاله، فلا وجه لمراعاة غبطة [٣] نفسه.

وأنت خبير بما فيه؛ إذ قد يعتبر في تصرف الولي مراعاة الغبطة كما إذا كان أباً أو جدّاً؛ بناءً على الإكتفاء في تصرفاته بعدم الإشتمال على المفسدة حسبما يأتي الكلام فيه إن شاء الله.

ومع الغضّ عنه، فقد يكون غبطة الصبيّ في ضمان المال كما إذا كان الخطر في بقاء المال عظيماً، وفائدة الإتّجار قليلة.

وأيضاً فمِنَ البيّن أنه لا يجب على الولي الإتّجار بمال الطفل. وحينئذ فلا ريب أن ضمانه للمال مع الملاءة احفظ لمال الصبيّ غالباً من بقائه حاله.

مضافاً إلى النصوص المستفيضة الآتية المصرّحة بجواز الضمان مع الملاءة، فلا ريب إذن في صحّة ضمانه.

ويتفرع عليه كون الربح له، وثبوت زكاة التجارة عليه، فما ذكره الحلي في غاية الضعف.

رابعها [٤]: أن يكون الإتّجار من الولي الغير الملّي نفسه بعد ضمانه لماله. وحينئذ فقد نصّ جماعة بعدم صحّة ضمانه، وضمانه للمال بمعنى تغريمه إيّاه مع تلفه كلّاً أو بعضاً وكون الربح للطفل، ولا زكاة فيه.

---

١. السرائر، ج ١، ص ٤٤١.
٢. في (ألف): «الولي في».
٣. في (ألف): «لحيطة».
٤. في (د): «الرابعة».

أمّا عدم صحّة ضمانه للمال فلأنّه يعتبر الملاءة في ضمانه مال الطفل كما دلّت عليه النّصوص المستفيضة:

منها: الصحيح [١]: في رجل عنده مال اليتيم؟ فقال: «إن كان محتاجاً ليس له مال فلا يمسّ ماله، وإن هو اتّجر به فالربح لليتيم، وهو ضامن».

ومنها [٢]: القوي: عن مال اليتيم يعمل به؟ قال: فقال: «إذا كان عندك مال وضمنته فلك الربح وأنت ضامن للمال، وإن كان لا مال [٣] لك وعملت به فالربح للغلام وأنت ضامن للمال».

ومنها [٤]: الخبر: سألت أبا عبدالله عليه السلام، قلت: أخي أمرني أن أسألك عن مال يتيم في حجره يتّجر به؟ قال: «إن كان لأخيك مال يحيط بمال اليتيم إن تلف أو أصابه شيء غرمه، وإلّا فلا يتعرض لمال اليتيم».

وهذه الروايات كما ترى غير شاملة للأب؛ لفرض الحكم فيها في اليتيم، وظاهر إطلاقها وإن عمّ الجد إلّا أنّها أظهر في غيره فاشتراط الملاءة في الأب بل الجد أيضاً خالٍ [٥] عن الدليل، ولذا ذهب كثير من المتأخرين إلى عدم اشتراط الملاءة فيهما.

وعزاه في حواشي التهذيب إلى المتأخرين مؤذناً بإطباقهم عليه. وقد نصّ العلّامة في القواعد [٦] وتحرير الأحكام [٧] وغيرهما أن للأب اقتراضَ مال الطفل مع العسر واليسر.

وقد عزا عدم اعتبار الملاءة فيهما في الحدائق [٨] إلى الأصحاب من غير خلاف يعرف بينهم.

---

١. الكافي، ج ٥، ص ١٣١، باب التجارة في مال اليتيم، ح ٣.
٢. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٩ باب ان من اتجر بمال الطفل، ح ٧.
٣. في (ألف): «كان مال».
٤. الكافي، ج ٥، ص ١٣١، باب التجارة في مال اليتيم، ح ٤.
٥. في (ألف): «قال».
٦. قواعد الأحكام (ظاهراً)، ج ٢، ص ١٢.
٧. تحرير الأحكام، ج ١، ص ٣٤٧.
٨. الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ٢٥.

وعزاه في الرياض [١] إلىٰ كافّة المتأخرين.

واستشكل فيه في المدارك [٢] بعد أن عزاه إلى المتأخرين.

وظاهر المحقق الكركي [٣] عدم اعتبار الملاءة في خصوص الأب دون الجد.

والذي يقتضيه التأمل في المقام أن يقال: إنّه إن كان في بقاء مال الطفل في الخارج مفسدة عليه وكان ضمانه ولو من غير ملّي أقل فساداً من بقائه جاز ضمانه مع إعسار الولي إذا لم يتمكّن من تضمينه من موسر يوثق به أو يدفع وثيقة بازائه. والظاهر خروج ذلك عن مورد الرواية؛ إذ لا شك في كونه حينئذ إحساناً للطفل وحفظاً لماله عن التلف.

وإن كان في ضمانه ضرر على الطفل وتعريض ماله للتلف لم يجز، ولو مع يسار الولي وإن كان أباً؛ نظراً إلى قضاء الولاية بحفظ مال اليتيم عن التلف.

أمّا تعريضه لذلك وإن كان في تضمينه منفعة للطفل من غير أن يترتب مفسدة على عدمه فإن كان الولي مَليّاً فلا كلام، وإن لم يكن مليّاً فإن كان أباً جاز ذلك؛ لكون التصرف المذكور على وفق المصلحة مع عدم اندراجه تحت ما دلّ على المنع.

وكذا الحال في الجدّ في وجه قويّ.

وإن لم يكن أباً ولا جدّاً فظاهر الأخبار المذكورة المنع منهُ نظراً إلى انتفاء الملاءة وهو الظاهر من فتوى الأصحاب. ولا بأس به، وإن كان قضيّة الأصل جواز تصرف الولي حينئذ؛ لوجود المصلحة.

وإن لم يكن في ذلك مصلحة ولا يفسدة فإن كان الولي مليّاً فظاهر إطلاق الأخبار المذكورة وكلام الأصحاب جواز الضمان من غير فرق بين أن يكون أباً أو جدّاً أو غيرهما، وإن كان قضية الأصل عدم الجواز لإناطة تصرّف الولي بالمصلحة، والمفروض انتفاؤها [٤].

---

١. رياض المسائل، ج ٥، ص ٣٦.

٢. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٩.

٣. جامع المقاصد، ج ٣، ص ٥.

٤. في (ب): «بقاؤها» بدل: «انتفاؤها».

وربّما ينزل الأخبار وكلام الأصحاب على ما هو الغالب من كون ضمان المال من المليّ أحفظ لمال الطفل من إبقائه على حاله، فلو فرض تساويهما في الخارج لبعض الوجوه لم يجز؛ جمعاً بين القاعدة والأخبار المذكورة إلّا أن ذلك خروج عن ظاهر الإطلاق.

وإن لم يكن مليّاً فإن لم يكن أباً أو جدّاً فلا إشكال في المنع أخذاً[1] بظاهر القاعدة والأخبار المذكورة المعتضدة بفتوى الأصحاب، وإن كان أباً أو جداً فظاهر إطلاق جماعة في المقام أيضاً ذلك إلّا أنّ قضيّه إطلاق آخرين هو الجواز.

وقد عرفت إسناده إلى الأصحاب، وكأنّه لعدم إناطة تصرّف الأب والجدّ بالمصلحة، وإنّما المعتبر فيه انتفاء المفسدة بخلاف غيرهما من الأولياء.

ولا يخلو عن وجه؛ أخذاً بإطلاق الولاية، وظاهر قوله ﷺ[2]: «أنت ومالك لأبيك» القاضي بجواز تصرّفه في مال الولد كيف ما كان، خرج عنه ما ثبت خروجه، فبقي الباقي، فتدبّر.

ثمّ إنّ الولي في صورة اعتبار ملاءته في ضمانه لو كان معسراً ودفع رهناً بإزاء مال الطفل قوي القول بقيام ذلك مقام الملاءة ولو كان الرهن من مال غيره إذا بذله[3] وكذا الحال لو ضمن عنه ملي يوثق به.

ويحتمل المنع؛ أخذاً بظاهر إطلاق الروايات، وهو بعيد جدّاً مع اقتضاء المصلحة ذلك.

وكما أنّه يعتبر الملاءة في الولي الضامن كذا يعتبر في غيره إذا أراد الولي تضمينه منه.

وحينئذ إذا اجتمعت الملاءة والمصلحة فلا إشكال، ومع حصول الملاءة والخلوّ عن المصلحة والمفسدة فوجهان؛ من قضاء ظاهر ما دلّ على جواز ضمان الولي مع الملاءة جوازه هنا أيضاً، ومن خروجه بإطلاق النصّ، وقضيّة الأصل اعتبار المصلحة.

نعم، لو كان الولي أباً أو جداً واكتفينا في تصرفاتهما بانتفاء المفسدة فلا إشكال.

---

١. في (ألف): «أخذ».

٢. الكافي، ج ٥، ص ٣٩٥، باب الرجل يريد أن يزوج ابنته ويريد أبوه أن يزوجها رجلاً آخر، ح ٣.

٣. في (د) زيادة: «له».

ومع حصول المصلحة والخلو عن الملائة وجهان أيضاً؛ من أنّه لا يزيد على ضمان الولي بنفسه، ومن قضاء الأصل بالجواز، فيقتصر فيما قضي بالمنع على مورده، ولا يخلو عن بعد.

وأمّا ضمانه بعد ضمانه فظاهر بعد البناء على عدم جوازه؛ لكونه تعدّياً في مال الطفل وخروجاً عن مقتضى الأمانة من غير فرق بين ما إذا اعتقد عدم جواز التصرف المذكور أو جوازه؛ لأنّ الضمان من الأحكام الوضعيّة الّتي لا يفترق الحال فيها بين الوجهين، وإن انتفى عنه المعصية مع عدم تقصيره في استعلام المصلحة.

والظاهر حينئذ ضمانه بمجرّد ضمانه ونقله إلى ذمّته، وإن لم يتصرف فيه خارجاً بتجارة غيرها.

وقد يتأمّل فيما إذا كان ذلك مع اعتقاد الجواز؛ نظراً إلى عدم تصرفه في المال بحسب الخارج، ومجرّد بنائه على ضمانه لا يعدّ تصرّفاً في المال عرفاً، ولا يعدّ متعدياً حينئذ مع اعتقاد الجواز، سيما إذا كان لمصلحة الطفل.

وأمّا كون الربح لليتيم فللنصّ عليه في الروايات المذكورة وغيرها، ولأنّ المعاملة إنّما وقعت من وليّه بماله، فيحكم بصحّتها، ويكون العوض تابعاً لمعوّضه.

وأنت خبير بأنّ المقصود بالعقد الواقع إنّما هو الإنتقال إلى الولي بنفسه دون الطفل بانصرافه إلى الطفل بمجرّد كون العوض من ماله مع عدم قصد الإنتقال إليه غير متّجه.

ولذا اعتبر في المدارك [١] في انتقاله إلى الطفل التحاقه بالإجازة مع احتماله بطلان العقد من أصله، ولو قلنا بصحّة الفضولي مع الإجازة؛ لأنّه لم يقع للطفل من غير من له [٢] النظر ابتداءً، وإنّما وقع ابتداءً بقصد التصرف على وجه منتفى [٣] عنه.

ولا فرق في ورود الإشكال المذكور بين ما إذا كان المتصرّف كذلك ولياً أو غيره. ولذا أورد ذلك في المقامين.

---

١. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٠.
٢. في (د): «إليه».
٣. في (د): «منهيّ».

قلت: أمّا الإحتمال المذكور فهو اجتهاد في مقابلة النص؛ فإنّ النصوص المذكورة صريحة في صحّة العقد، وذلك دليل في الحقيقة على صحّة فضولي الغاصب بعد تعقّب الإجازة، فلا اختصاص للحكم بالمورد المذكور.

وعدم قصد الإنتقال إلى المالك حين العقد غير مانع من صحّته؛ إذ ليس تعيين شخص البائع أو المشترى من أركان العقد، بل ولا من شرائطه، ولذا لا يلزم البائع إعلام المشتري بكونه وكيلاً لا أصليّاً، ولا إعلام المشترى إيّاه كونه وكيلاً في الشراء.

ولتفصيل الكلام في ذلك محلّ آخر.

وممّا قرّرنا ينقدح الوجه في عدم اعتبار لحوق الإجازة في المقام أيضاً كما هو قضية إطلاق الأخبار؛ لوقوع العقد من أهله في محلّه، واختصاص الوجه في صحته بانصرافه إلى مالك العوض، فتأمل.

هذا كلّه إذا وقع الشراء بعين مال الطفل كما هو المفروض في المقام؛ إذ لا يكون اتّجاراً بمال الطفل حقيقةً من دونه، وأمّا إذا وقع الشراء في الذمة ودفع[1] العوض من مال الطفل سواء كان مع نقله إلى ذمته أو لا فله الربح.

وربّما يتوهم من إطلاق النصوص كون الربح حينئذ لليتيم أيضاً، إلّا أنه يندفع ذلك بما عرفت من عدم كونه اتّجاراً بمال الطفل حقيقةً، وعلى فرض تسليم عدّه عرفاً من ذلك فتنزيل الروايات على ما قلناه؛ جمعاً بينها وبين القواعد المعلومة ممّا لا إشكال فيه.

فالاستشكال في المقام من جهة إطلاق النصوص ـ كما يستظهر من كلام جماعة من المتأخرين ـ ليس على ما ينبغي. وأمّا عدم استحباب الزكاة في المقام فبالنسبة إلى المتّجر نفسه فظاهر.

وأمّا بالنسبة إلى الطفل فقد علّله في «المسالك»[2] بعدم قصده عند الشراء، فيكون قصد الإكتساب للطفل طارئاً عليه.

---

١. في (ألف): «وقع».

٢. مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٥٧.

وسيأتي أنّ مقارنة القصد [١] المذكور شرط في زكاة التجارة.

وضعّفه في المدارك [٢] بأنّ الشرط هو قصد الإكتساب عند التملّك، وهو هنا حاصل بناءً على أن الإجازة ناقلة لا كاشفة.

وفيه: أنّ البناء على كون الإجارة ناقلة موهون بما قُرّر في محلّه، فلا يتم ما ذكره. فالأولى أن يقال: إنّ غاية ما دلّ عليه الدليل اعتبار قصد الإكتساب عند التملك في الجملة، وهو حاصل في المقام.

ويدفعه أن ثبوت الزكاة ولو على سبيل الندب على خلاف الأصل، سيّما بالنسبة إلى مال الغير، والقدر المفهوم من الأخبار المذكورة هو ثبوته فيما إذا كان الإتّجار للطفل لا ما إذا وقع له، فهو من جهة قصد التجارة له بالإجازة اللاحقة والإجماعات المحكيّة على المسألة غير جارية في المقام؛ لوضوح الخلاف فيه.

ونصّ الجماعة بعدم ثبوت الزكاة فيه كما عرفت، ومع عدم قيام الدليل عليه يتعيّن البناء على مقتضى الأصل، وبالقواعد من المنع من التصرف في مال الطفل بما يترتب عليه ضرر.

وبذلك يضعف ما ذهب إليه الشهيدان [٣] والمحقّق الكركي [٤] من ثبوت الزكاة في مال الطفل هنا أيضاً.

الخامسة: أن يكون الإتّجار من غير الولي لنفسه سواء كان ملياً أو غيره. وحينئذ فالمنصوص به في كلام جماعة هو ما تقدّم في الصورة المتقدّمة من عدم صحّة الضمان، وضمانه لمال الطفل، وكون الربح لليتيم، وعدم استحباب الزكاة.

والوجه في الأوّلين ظاهر بعد فرض انتفاء الولاية.

وأمّا كون الربح لليتيم فيتوقف على الإجازة؛ لوضوح عدم مضي معاملة غير الولي من

---

١. في ب: «الأصل».
٢. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٠.
٣. البيان، ص ١٦٥؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٥٨.
٤. جامع المقاصد، ج ٣، ص ٥.

دونها، وإطلاق ما ورد في الأخبار المتقدّمة من كون الربح لليتيم منزّلٌ على حصول الإجازة من الولي؛ نظراً إلى موافقة الواقع لمصلحة الصبيّ.

والاستشكال في توقفه حينئذ على الإجازة لإطلاق النصوص ـ كما يظهر من جماعة ـ ليس في محلّه.

وكذا ما استشكله صاحب المدارك [١] في صحته بعد الإجازة؛ لما عرفت.

وأمّا أنّه لا زكاة فلما عرفت من عدم وقوع المعاملة بقصد الإتّجار للطفل.

وقد حكم الشيخ في النهاية [٢] بثبوت [٣] الزكاة في المقام أيضاً. وتبعه الجماعة المذكورون حيث حكموا باستحباب إخراج الزكاة من مال الطفل في كلّ موضع يقع الشراء له.

وقد عرفت ما فيه.

هذا، ولو أجاز الولي ذلك للمتّجر إذا كان بحيث يصحّ له إجازته كان الربح واستحب له إخراج زكاته كسائر أموال التجارة.

[تنبيهات]

وينبغي التنبيه على أمور:

أحدها [٤]: أنّ المراد بالملاءة كونه بحيث يقدر على أداء المال المضمون من ماله لو تلف بحسب حاله كما في المدارك [٥] والرياض [٦].

---

١. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٢.

٢. النهاية، ص ١٧٤.

٣. في (ألف): «ثبوت».

٤. في (ألف): «السادسة»، وعليه فهي من التتميمات السابقة، ألّا أنه لا يبقى معنى لعبارة المصنف: «وينبغي التنبيه على أمور».

٥. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٨.

٦. رياض المسائل، ج ٥، ص ٣٥.

وفسّره في المسالك [١] ومجمع البرهان بأن يكون له مال بقدر مال الطفل فاضلاً من المستثنيات في الدين الّتي منها مقدار قوت يوم وليلة له ولعياله الواجِبَي النفقة.

وفي الذخيرة [٢] أنه أنسب إلى الرواية وكلام بعض الأصحاب.

والأوّل هو الأظهر؛ إذ من المعلوم أنّ اعتبار الملاءة إنّما هو من جهة اغترامه مال الطفل إن تلف. وهو الظاهر من الأخبار المتقدمة، فمجرّد ملكه مقدار مال الطفل فاضلاً عن مستثنيات الدين لا يكتفي في بعض الصور كما إذا لم يكن له حرفة يتعيّش بها، وكان المصروف في معيشته من ذلك المال، فإنّ ملاحظة يوم وليلة حال الضمان لا يثمر في أداء المال عند تلفه بعد ذلك، ولا يقدّمه [٣] مالكاً لما يقدر على الأداء عرفاً ثمّ إنّ ظاهر إطلاق الحدّين المذكورين الإكتفاء بمجرّد ملك المال المفروض، وإن كان له ديون أخر بإزائه يساويه أو يزيد عليه، وصدق الملاءة حينئذ مشكل.

وقد ينزل إطلاقهما على المال الخالص الذي لا يكون عليه دين بإزائه.

والظاهر عدم الفرق بين غياب المال وحضوره، وكونه من جنس [٤] ما يضمن به مال الطفل أو من غير جنسه، ولو كانت منفعة وكونه مشخصاً في الخارج أو كلياً في الذمّة، وإنّما يعتبر كونه مقدوراً عليه بحسب العادة إذا أراده.

ولو كان رهناً بإزاء دين عليه ففي الإكتفاء به مع زيادة مقداره على المال المرهون بإزائه إشكال إلّا أن يكون ذلك الرهن متيسّراً له بحسب العادة.

وبالجملة، المدار على ملك ما يقدر معه على أداء مال الطفل على فرض تلفه كيفما كان حسبما اعتبر في التفسير المذكور، ولا عبرة بإمكان الإستدامة مهما أراد.

وأمّا بالوجاهة الباعثة على بذل الغير له ذلك مهما أسقطاه ولو لم يملكه حال الضمان

---

١. مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٥٦.

٢. ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٤٢٢.

٣. في (ألف): «بعدّمه» بدل «يعدّمعه».

٤. في (د): «حيث».

لكن كان بحيث يحكم بحصوله مجارى العادات كثمر البستان ونتاج الغنم ونحوها قوي إلحاقه بالموجود.

واعتبر في النهاية [١] تملكه في الحال ما يفي به، ولو كان ماله في عرضة الزوال كالمبعوث في سفر البحر أو سائر مواضع الخطر، فإن [كان] بحيث يبنى على بقائه في مجارى العادات بني عليه، وإلّا فإشكال.

ولو تلف هناك مال ودار أن يكون منه أو من غيره ففي إجراء حكم الملاءة مع توقّفه على بقائه وجهان.

ومنها: أن العبرة باعتبار الملاءة إنّما هي حال الضمان، فلو انتفت بعد ذلك لم يجب عليه إقرار المال؛ أخذاً بالأصل مع احتماله نظراً إلى أن المانع في الإبتداء حاصل في الإستدامة أيضاً.

ومنها: لا فرق فيما ذكر بين مال اليتيم وغيره اتفاقاً، وإن كان مورد الأُخبار المتقدّمة خصوص اليتيم، وكان ورود السؤال عن خصوص اليتيم في الأخبار المذكورة من جهة كون السبب غالباً في انتقال المال إلى الطفل موت أبيه.

والظاهر اختصاص الحكم بالمولود دون الحمل، فلا زكاة في مال الحمل لا استحباباً ولا وجوباً؛ بناءً على القول به في غلاته ومواشيه، فلا يعذر من الجهل من الحول.

وقد نصّ عليه جماعة منهم الشهيد في غاية المراد لكنّه استقرب في البيان [٢] إلحاقه المنفصل لو انفصل حيّاً دون ما لو سقط ميّتاً، [٣] وهو بعيد؛ لعدم اندراجه في الأخبار، وخروجه عن ظاهر كلام الأصحاب.

فلا محيص عن الرجوع فيه إلى حكم الأصل القاضي فيه إلى حكم الأصل بالمنع.

وفي الإيضاح [٤] حكاية إجماع أصحابنا عليه. وهو شاهد آخر عليه.

---

١. النهاية، ص ١٧٤.

٢. البيان، ص ١٦٦.

٣. في (د): «ميتاً».

٤. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٦٧.

ومنها: أنّ الظاهر أنّ المجنون حاله فيما ذكر كحال الطفل لمساواته [١] في المعنى.

وقد نصّ على اتحادهما في الحكم في المقام جماعة من الأصحاب من غير ظهور خلاف فيه.

قال العلامة المجلسي [٢]: والأصحاب لم يفرّقوا بين الطفل والمجنون في الأحكام المذكورة.

وقد دلّ على استحباب الزكاة في ماله مع الاتّجار به خصوص الصحيح والخبر المتقدمين المعتضدين بعمل الأصحاب.

ولو جُنّ أوّل بلوغه وكان في أثناء الحول، ففي استحباب الزكاة عند حلوله وجهان؛ أوجههما ذلك.

وكذا الحال فيمن يكون جنونه دوريّاً.

ويقوي القول باجراء الحكم المذكور في المغمىٰ عليه والسكران أيضاً وإن تلحقهما [٣] بالنائم والغافل.

ومنها: أنّه لو اتّجر للطفل أو المجنون فرضاً عليه من غير أن يكون له مال أو يصرف ماله فيه، ففي استحباب إخراج الزكاة منه وجهان؛ أوجههما العدم؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد النصّ؛ إذ لا يعدّ ذلك اتّجاراً [أ] بمال الطفل أو المجنون.

ولو اشترى لأحدهما ذمّة ودفع ماله بازائه فلا يبعد [٤] إجراء الحكم بعده عرفاً من الإتجار له بماله، فتأمل.

ثانيها [٥]: أنّه لا فرق في المجنون بين المطبق وذي الأدوار إذاكان دور جنونه حال تعلق الوجوب به؛ لوضوح صدق المجنون عليه حينئذ، فيندرج فيما دلّ على سقوطه عنه، ولخروجه بذلك عن التكليف.

---

١. في (د) زيادة: «له».

٢. لم تجه ما ذكره العلامة المجلسي ﷺ، راجع لعلك تجده انشاءالله.

٣. في (د): «إن لم نلحقهما».

٤. لم ترد في ب: «فلا يبعد ... وذي الأدوار».

٥. في (د): «ثالثها»، و لا ثاني له؛ و على الذي في المتن فلا ثالث، فتدبّر. وفى (ألف): «ثانيهما»!

فيدل على سقوطه ما دلّ على ملازمة وجوبه لوجوب الصلاة.

وربّما يستظهر من إطلاق ما في المدارك [١] والذخيرة [٢] خلاف ذلك حيث استقرب في الأوّل تعلّق [٣] الوجوب حال الإفاقة؛ إذ لا مانع من توجّه الخطاب به في تلك الحال.

ونفى عنه البعد في حواشي التهذيب.

واستحسنه الثاني لعموم الأدلّة، قال: إلّا أن يصدق عليه الجنون حال الإفاقة كما إذا كان زمان الإفاقة قليلاً نادراً بالنسبة إلى زمان الجنون.

وضعفه ظاهر بعدم [٤] تعلّق الحق بمالهما في زمان الوجوب؛ إذ لا دليل إذن على ثبوته بعد ذلك.

مضافاً إلى أنّه قد ينثلم إذن بعض شرائط الوجوب، فلا وجه لتعلّق الأمر به بعد ذلك.

وقد ينزل ما ذكراه على اعتبار الإفاقة حالَ تعلّق الوجوب، فالمقصود أنّه إن كان مفيقاً حال الوجوب تعلّق به الزكاة [٥]، وإن طراه الجنون أثناء الحول حسبما سنشير إليه إن شاء الله، لكن ظاهر إطلاقهما يعمّ ما ذكرناه.

ويومي إليه ما ذكراه في المغمى عليه كما سيجيء إن شاء الله.

ولو كان مفيقاً حال الوجوب وجنّ عند وقت الأداء احتمل السقوط؛ لارتفاع التكليف منه، واندراجه في إطلاق ما دلّ على سقوطه عن المجنون، إلّا أنّ الأظهر عدمه؛ استصحاباً للحكم الثابت في المال، فيكلّف الولي حينئذ بإخراجه.

واندراج ذلك في الإطلاق المذكور غير ظاهر.

كيف، والمفروض كونه عاقلاً حال الوجوب، غاية الأمر صدق المجنون عليه بعد ذلك، وهو غير مفيد بعد تعلق الوجوب بالمال بحكم الإطلاقات.

---

١. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٦.
٢. ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٤٢١.
٣. في ب: «تعليق».
٤. في (د): «بعد عدم».
٥. في (ألف): «بالزكاة».

ودعوى كشف ذلك إذن عن عدمه غير ظاهرة مع إطلاق الأدلّة.

رابعها: قال في التذكرة [١] والقواعد [٢]: لو كان الجنون يعتوره اشترط الكمال طول الحول، فلو فرض في أثنائه سقط واستأنف من حين عوده.

واستقرب في المدارك [٣] عدم انثلام الحول بذلك، فيتعلق بالوجوب حال الإفاقة.

واستحسنه في الذخيرة [٤] إلّا إذا صدق عليه الجنون لقلّة زمان الإفاقة كما مرّت الإشارة إليه.

والوجه فيما ذكراه إطلاق الأدلّة وعدم قيام دليل على اعتبار الإستمرار والعقل [٥] طول الحول.

وفيه: أن الظاهر من سقوط الزكاة عن المجنون الحكم بعدم تعلّق التكليف به عند حلول الحول كما أنّه المراد من الحكم بوجوبه على العاقل؛ لوضوح سقوطها عن العامل بتنجيز قبل الحول، والحكم بسقوطه عنه عند الحلول قاضٍ بما ذكروه من اعتبار العقل طول الحول؛ إذ لو جنّ في أثناء الحول كان محكوماً بسقوط الزكاة عنه حال حلول، الحول فلابدّ من ملاحظة الحول من حال زوال الجنون.

فإن قلت: إنّ المراد بسقوطه من المجنون إنّما هو مع بقاء الجنون دون ما إذا زال كما هو المفروض في المقام.

قلت: قضيّة إطلاق ما دلّ على سقوطه عن المجنون هو عدم وجوبه عليه عند حلول الحول سواء كان عاقلاً حينئذ أو مجنوناً.

وتقييد السقوط عنه بما إذا بقي الجنون خروج عن ظاهر الإطلاق من غير دليل.

مضافاً إلى أنّ المناط ممّا دلّ على اعتبار الحول فيما يعتبر فيه ذلك مراعاته في تنجيز

---

١. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠١.
٢. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٣٠.
٣. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ١٦.
٤. ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٤٢١.
٥. في (د): «الاستمرار العقل».

الخطاب بعد كونه متعلّقاً لخطاب الزكاة في الجملة، والمجنون ليس من أهله.

ويومي إليه ما رواه الكليني [١] والصدوق [٢] في الصحيح من أنّه نزلت آية الزكاة في شهر رمضان، فأمر رسول الله ﷺ مناديه فنادىٰ في الناس: إنّ الله فرض عليكم الزكاة.. إلى أن قال: ثمّ لم يتعرض لشيء من أموالهم حتّى حال عليهم الحول.. الخبر.

فانّه لولا ذلك لطالبهم بأداء الزكاة عند إيجابها؛ نظراً إلى مضيّ الحول السابق قبل تعلّق الأمر بها، فالمستفاد منه أنّ حولانَ الحول إنّما يعتبر بعد تعلّق الأمر بالزكاة، ولا يتعلّق في المقام إلّا بعد حصول الفعل.

ويرشد إليه أيضاً أن المجنون محجور عليه في التصرف، فيدلّ على سقوط الزكاة عنه في المقام ما دلّ على اعتبار التمكّن في التصرف طول الحول في وجوب الزكاة. وتنزيل تمكّن الولي من التصرف فيه منزلة تمكّنه يحتاج إلى الدليل.

وممّا ذكرنا يظهر الحال في الصبي أيضاً، فمناقشة صاحب الذخيرة [٣] في احتساب أوّل الحول بعد تحقّق البلوغ لعدم قيام دليل على اعتبار ذلك، وإطلاق ما دلّ على اعتبار الحول ليس على ما ينبغي.

مضافاً إلى ظاهر موثقة أبي بصير المتقدمة، وقد روى في الصحيح [٤] أنّه «ليس على مال اليتيم زكاة، وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة ولا عليه فيما بقي حتى يدرك، فإذا أدرك فإنّما عليه زكاة واحدة، ثمّ كان عليه مثل ما على غيره من الناس» ولا يبعد اتّحاد الخبرين، وإن اختلفا في الجملة واشتمل الأوّل على زيادة.

ودلالته على المدّعى ظاهرة؛ فإنّ قوله ﷺ: «وليس عليه لما مضى زكاة» ظاهر في عدم اعتبار الماضي أصلاً، ولو بعضاً من الحول.

---

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٧، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، ح ٢.
٢. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٤، باب الأصناف التي تجب عليها الزكاة، ح ١٥٩٨.
٣. ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٤٢١.
٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٨٤، باب وجوبها على البالغ العاقل، ح ٣.

ومع الغضّ عنه فدلالته على عدم اعتبار [١] الحول في مال الصغير [٢] فيما إذا فرض بلوغه في أول حولان الحول في غاية الوضوح.

وهو أيضاً كافٍ [٣] في المقام؛ إذ لولا اعتبار البلوغ في الحول لاكتفى بحصول البلوغ في حال الحولان.

والفرق في ذلك بين البعض [٤] والكلّ كما قد يستفاد من كلام الفاضل المذكور تعسّف [٥] غريب.

على أنّه لو فرض نقض ذلك عن الحول بمقدار آنات أو ساعات بل أيّام لاندرج في العبارة المذكورة قطعاً، والفرق في ذلك بين القليل والكثير ممّا لا يتوهمه أحد في المقام.

وأيضاً قوله ﷺ [٦]: «ولا عليه فيما بقي أو لما يستقبل ...» إلى آخره، على اختلاف الروايتين في كمال الظهور فيما ذكرناه؛ فإنّ الظاهر كون المراد من قوله ﷺ [٧] «حتّى يدرك» إدراك وقت الوجوب أو الحول دون البلوغ؛ لفرض ذلك فيما بعد البلوغ كما هو الظاهر من عطف ذلك على قوله: «فليس عليه لما مضى زكاة»، فالظاهر منه حينئذ اعتبار الحول بعد البلوغ كما لو قيل: «إذا وصل إليك المال الغائب منك لم يكن فيه زكاة إلى أن يحول عليه الحول» فإنّ المستفاد منه عرفاً اعتبار حلول الحول بعد الوصول إليه، فكذا الظاهر في المقام.

على أنّ عدم ثبوت الزكاة في بقية الحول أمر ظاهر بعد اعتبار الحول. ولم يرد ذلك في مقام بيان أصل اعتبار الحول حتى يصرف الكلام المذكور إليه، فحمله عليه في كمال البعد.

---

١. في (ب) زيادة: «قيام» وفي (د) زيادة: «تمام».
٢. في (د): «في حال الصغر».
٣. في (د): «كان».
٤. لم ترد في (ب): «بين البعض ... نقض ذلك».
٥. قد تقرأ في النسخ: «تصف».
٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١، باب زكاة مال اليتيم، ح ٤.
٧. الحديث المتقدم.

وقوله: «وكان عليه مثل ما على غيره من الناس» توضيح للحكم المذكور وبيانٌ لحكمه في سائر السنين والأعوام.

وقد يجعل قوله: «وليس عليه... لما يستقبل» أو ما في مقامه جملةً مستأنفة، ويحمل الإدراك على البلوغ، فالمعنى أنّ اليتيم ليس عليه لما يأتي زكاة إلى أن يبلغ، فاذا بلغ كانت عليه زكاة واحدة، فإذن لا دلالة فيها على ما ذكرنا، بل ربّما يدل على خلافه.

وحينئذ يكون قوله: «وكان عليه مثل ما على غيره من الناس» بياناً لحكمه بالنسبة إلى ما بعد ذلك.

وهذا الوجه أنسب بما في الرواية الثانية من قوله: «ثمّ كان عليه مثل..» إلى آخره، إلّا أنّ حملها على ذلك يقضي بالمعارضة بين ذيل الرواية وصدرها.

ومع ذلك فحمل [١] تلك الجملة على الاستيناف في كمال البعد، والحكم المشتمل عليه ممّا لم نقف على قائل به، فلا وجه لحمل الرواية عليه.

ولا يذهب عليك أنّه بعد دلالة الرواية المذكورة على اعتبار الحول بعد البلوغ يظهر منه الحال في المجنون أيضاً؛ إذ لا فرق بينهما في ذلك، فبملاحظة ما ذكرنا يتّضح الحال في المقام سيّما بعد إطباق الأصحاب عليه في ظاهر كلماتهم.

وقد صرّح به جماعة من غير خلاف يظهر فيه عدا ما أشرنا إليه، فتأمل.

خامسها: أَلْحَقَ في التذكرة [٢] والنهاية [٣] الإغماءَ بالجنون، فلو طرء عليه حال تعلّق الوجوب سقط [٤] أو في أثناء الحول قضى باستينافه فيما يعتبر الحول فيه.

واستشكله جملة من المتأخرين منهم صاحبا المدارك [٥] والذخيرة [٦] ومالا بل قالا

---

١. في (د): «فيحمل».
٢. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠١.
٣. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٣٠٠.
٤. في (ألف): «سقطا».
٥. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٣.
٦. ذخيرة المعاد، ج ٣، ص ٢١.

بوجوب الزكاة عليه عند الإفاقة؛ نظراً إلى عدم اندراجه في المجنون وعدم قيام دليل آخر على سقوطها عنه، فغاية الأمر عدم كونه أهلاً للتكليف حال الإغماء، لكنّ النائم كذلك أيضاً فهو كالنوم في تحقق التكليف بالزكاة بعد زواله وعدم انقطاع الحول بعروضه؛ أخذاً بالإطلاقات.

وقوّاه العلّامة المجلسي في حواشي التهذيب.

وفيه: مع أنّه البناء على كون ثبوت الزكاة في الأصل من الأحكام التكليفيّة وجعل حكمه الوضعي ـ أعني استحقاق الفقير سهماً من المال ـ تابعاً لحكمه التكليفي كما هو الظاهر من جماعة من الفقهاء ـ ومنهم الفاضلان المذكوران حسبما مرّت الإشارة إليه ـ لا يتّجه الكلام المذكور؛ إذ لا يعقل تكليفه بالزكاة حال الإغماء فلا يتعلّق الحقّ بماله حينئذ أيضاً.

ومع براءة المال حال وجوب الزكاة عن تعلّقها به لا وجه لوجوب الزكاة وتعلّقها به بعد ذلك؛ فإنّ مقتضى الأدلّة وجوب الزكاة في ذلك الوقت، ولا دليل على وجوبها بعد ذلك.

كيف وقد ينهدم النصاب حينئذ أو يتبدل المال بعد حلول وقت الوجوب قبل الإفاقة، فقضية الأصل إذن عدم وجوبها على من نام حال تعلّق الوجوب أو طراه الغفلة عنها إلّا أنّهما خرجا بالإجماع بخلاف المغمى عليه.

وبملاحظة ما قرّرنا في انهدام الحول بطروّ الجنون في الأثناء وإن عقل حال الوجوب يظهر قوة القول بانهدامه أيضاً لطروّ الإغماء بناءً على الفرض المذكور.

نعم، لو قلنا بعدم الملازمة بين الحكم الوضعي المتعلّق بالمال والتكليفي المتعلّق بالمال أخذاً بظاهر كثير من الاطلاقات[1] ـ حسبما مرّت الإشارة إليه ـ صحّ التعلّق بالإطلاق، فيتعلّق به التكليف بالأداء مع بقاء الحق فيه مهما أفاق إلّا أن يقال: إنّ قضيّة ارتباط وجوب الزكاة بوجوب الصلاة عدم وجوبها مطلقاً مع انتفاء التكليف، فلا يثبت الحق في المال.

---

١. في (ألف): «الإطلاق».

وقد يناقش فيه بالمنع من عدم وجوب الصلاة عليه بحسب الواقع، غاية الأمر سقوط ذلك عنه من جهة قيام العذر كما في النائم والناسي ونحوهما.

وكذا الحال في المجتهد إذا لم يصل إلى وجوب شيء أو حرمته وأداء الدليل إلى خلافه، فلا شكّ إذن في كون الحكم في شأنه هو ما ساقه الدليل إليه إلّا أنّ ذلك لا يقضي بكون حكمه الواقعي الأوّلي هو ذلك، وإلّا لزم التصويب، فليس تكليفه إذن بمقتضى فهمه إلّا ظاهرياً ثانوياً، ويسقط معه التكليف الأوّلي من جهة قيام العذر.

وبمثله نقول في سقوط التكليف عن المغمى عليه والنائم والناسي ونحوهما، وهو إنّما يستمر حينئذ باستمرار العذر، فإذا انكشف الخلاف بني على ما يقتضيه الواقع، ولزم البناء على جميع لوازمه من الأحكام الوضعيّة أو التكليفيّة المترتّبة عليه إلّا أن يقوم دليل على خلافه، كما ثبت بالنسبة إلى أحكام المجتهد.

فحينئذ نقول: إنّ ثبوت الزكاة عليه بالنظر إلى حكمه الواقعي الأوّلي كافٍ في تعلّق الحق بماله وسقوط الحكم التكليفي عنه في الظاهر.

فما طراه من العذر لا يقضي بسقوط ذلك من ماله، بل إنّما يقضي بارتفاع التكليف عنه ظاهراً[١] مادام العذر باقياً، فإذا ارتفع العذر لزم البناء على مقتضى ذلك الحكم[٢].

ويظهر ممّا ذكرنا قاعدة كلية تجري في كثير من أبواب الفقه، فليتأمل في المقام؛ فإنّه حريّ[٣] بالتأمل التام.

ويجري ما ذكروه وذكرناه في السكران.

وذهب بعضهم في إلحاقه بالمغمى عليه في سقوط الزكاة عنه. وقد يفصّل بين السكر الحاصل بالمحرّم وغيره، فينزل الأول منزلة الشاعر؛ بناءً[٤] على أن سقوط

---

١. في (ألف): «ظاهر».
٢. في (ألف): «للحكم».
٣. في (ألف): «جرى».
٤. الشاعر: أي الذي له شعور، وليس بسكران.

الزكاة عنه نوع من الرخصة، وهي لا تناط بالمعصية.

وأيضاً فيه تأمل.

سادسها: المأمور بإخراج الزكاة من مال الطفل والمجنون استحباباً أو وجوباً هو الولي وإن قلنا بشرعية عبادات المميّز وجواز تعلّق الاستحباب به؛ لوضوح أنّ دفع الزكاة من التصرفات الماليّة، وهو محجور عليه.

ولو بلغ الطفل وأفاق المجنون عند حلول الحول ففي ثبوت الإستحباب لهما وجهان؛ أوجههما ذلك؛ نظراً إلى أن الولي إنّما يتولّى ذلك عن قبل الطفل والمجنون من جهة الحجر عليهما، فإذا زال الحجر تعلّق الحكم المذكور بهما؛ وإنّ ظاهر الأخبار ثبوت الزكاة في مالهما فيستحبّ الإخراج لهما بعد كمالهما.

وعلى القول بالوجوب فالأمر أظهر.

ولو بلغ أو عقل في أثناء الحول ففي ثبوت الإستحباب عند الحولان الوجهان.

ومع البناء على الثبوت وأدائه لها عند حلول الحول لا يجب عليه الأداء ثانياً عند حلوله بملاحظة حال كماله؛ إذ لا يزكي المال في عام مرتين.

والظاهر كون زمان اختيار الطفل هو كحال صغره، فلو حال عليه الحول في أثنائه أو صادف ذلك وقت الوجوب في غير ما يعتبر فيه الحول لم يبعد ثبوت الإستحباب فيتولّاه الولي.

سابعها: لو ثبت الزكاة في مال الطفل أو المجنون ولم يدفعها الولي قوي استحباب الإخراج لهما بعد كمالهما وبقاء المال، ولو قلنا بوجوب الإخراج وجب عليهما لما عرفت.

أمّا مع تلف المال فعلى القول بالوجوب يضمنه الولي إذا كان المال في يده وتهاون في الأداء، وإن يكن في يده وتهاون في أدائه ففي ضمانه وجهان.

ولا حرج عليهما بعد كمالهما.

وعلى القول بالإستحباب ففي ضمان الولي له استحباباً نظر.

وفي الدروس [١]: إنّ الولي يضمن لو أهمل مع القدرة في ماله وجوباً أو ندباً لا في مال الطفل، فتأمل فيه.

تبصرة [في اشتراط الحرية]

من شرائط وجوب الزكاة الحريّة، فلا يجب زكاة على المملوك. وهو المعروف من مذهب الأصحاب.

وفي التذكرة [٢]: الحريّة شرط في الزكاة، فلا يجب على العبد بإجماع العلماء، ولا نعلم فيه خلافاً إلّا عن عطا وأبي ثور. ثم خطّاهما في ذلك.

لكن نصّ في المعتبر [٣] والمنتهى [٤] بوجوب الزكاة عليه على تقدير ملكه، فلا يتجه عدّ الحرّية شرطاً كما ذكر فيهما.

وقد نصّ في المختلف [٥] على اختلاف علمائنا في وجوب الزكاة عليه؛ بناءً على القول بملكه وأنّ فيه قولين للأصحاب.

وكيف كان، فالمتّجه عدم وجوب الزكاة عليه. أمّا على القول بعدم ملكه فظاهر، وأمّا على القول بملكه فللمعتبرة المستفيضة: منها الصحيح [٦]: «ليس في مال المملوك شيء، ولو كان له ألف ألف».

وفي صحيحة أخرى [٧]: عن مال المملوك أعليه زكاة؟ فقال: «لا ولو كان ألف ألف درهم».

---

١. الدروس، ج ١، ص ٢٢٩.
٢. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠١.
٣. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٩.
٤. منتهى المطلب، ج ١، ص ٤٧٢ و ٤٧٣.
٥. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥٦.
٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٢، باب زكاة مال المملوك، ح ١.
٧. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٩١، باب وجوب الزكاة على الحر وعدم وجوبها على المملوك، ح ٣.

وفي الموثّق [١]: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في رجل يهب لعبده ألف درهم أو أقل أو أكثر: إلى أن قال: قلت: فعلى العبد أن يزكّيها إذا حال الحول؟ قال: «لا إلّا أن يعمل له فيها».

وفي الصحيح [٢]: قلت له ـ يعني الصادق عليه السلام ـ مملوك في يده مال، أعليه زكاة؟ قال: «لا». قلت: على سيّده؟ قال: «لا إلّا [٣] أنّه لم يصل إلى السيّد وليس هو اللملوك [٤]».

فقد اتضح بملاحظة الروايات المذكورة المعتضَدة بفتوى الفرقة والإجماع المنقول القول بوجوب الزكاة عليه بناءً على القول بملكه لصراحة ما [٥] عدا الصحيحة الأخيرة في خلافه.

مضافاً إلى أنّه على القول بملكه محجور عن التصرف فيه من جهة الرقيّة كما نُصَّ [٦] عليه، فلا يكون ملكه تامّاً.

وقد منعه المحقّق في المعتبر [٧] وقال: إنّه على تقدير تملّكه يكون ملكه تامّاً؛ إذ [٨] له التصرف فيه كيف شاء.

وتبعه المحقّق الأردبيلي [٩] وقال: إنّ ذلك غير واضح لي مطلقاً. مضافاً إلى أن [١٠] أصل جواز التصرف للملاك فيما يملكونه.

نعم، لا يجوز لهم التصرف في أنفسهم بغير الإذن.

---

١. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٩٢، باب وجوب الزكاة على الحر وعدم وجوبها على المملوك، ح ٦.
٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٢، باب زكاة مال المملوك، ح ٥.
٣. لم ترد في (ب) و (د): «إلّا»، وفي المصدر: «لا لأنه».
٤. في النسخ: «المملوك».
٥. في (ألف): «لصراحتهما».
٦. في (د): «نصّوا».
٧. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٩.
٨. في (ب): «إن».
٩. مجمع الفائدة، ج ٤، ص ١٨.
١٠. في (ب): «إلى» بدون نقطة «أن».

ثمّ إنّه بعد ما ذكر الصحيحين المتقدمين واستدلّ بهما على حصول الملك للعبد؛ نظراً إلى إضافة المال فيهما إلى العبد الظاهرة [١] في الملكيّة قال: إنّ عدم الزكاة يحتمل كونه للحجر، فلو صرفه المولى فأزال حجره يمكن وجوب الزكاة كما قيل به.

وقيل: لا لعدم اللزوم له، وهذا الإحتمال كما ترىٰ منافٍ لما ذكره أوّلاً من منع الحجر عليه بناء على تملكه.

وقد حكى القول المذكور في الحدائق [٢] ونفى البعد عنه؛ لما رواه في قرب الإسناد [٣] عن عبدالله بن الحسن، عن علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: «ليس على المملوك زكاة إلّا بإذن مواليه». وأيّده بالعمومات الدالّة على وجوب الزكاة على من ملك النصاب، فتخصص العمومات المتقدمة بهذه الرواية.

قال: وكيف كان، فلا ريب أنّه الأحوط.

قلت: لو كان مبنى المسألة عدم ملكيته للعبد أو عدم تماميّة ملكه لم يتّجه جعله عنواناً آخر [٤]، وتوقّف صحّة الحكم المذكور على إثبات أحد الأمرين المذكورين.

وكأنّ المناقشة فيهما مناقشة في إثبات الحكم المذكور، لكن ظاهر جعله عنواناً آخر ـ كما في كلام الأكثر ـ يومي إلى كون المناط فيه غير ما ذكر، وأنّ الحريّة بنفسها من الشرائط.

وكيف كان، فالظاهر ثبوت الحكم المذكور مع قطع النظر عن ثبوت الحكمين المذكورين، وإن كان إثبات كلّ منهما كافياً في إثباته على تأمّل في الأخير، سيّما مع إذن المولى له في التصرف كيف شاء، وذلك لأنّ الأخبار المذكورة المعتضدة بعمل الطائفة مطلقةٌ ودلالتها على المطلق واضحة مع وضوح أسانيدها، فهي كافية في إثبات المطلق وإن لم يثبت شيء ممّا ذكر.

---

١. في (ألف): «الظاهر».
٢. الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ٢٨.
٣. قرب الإسناد، ص ٢٢٨.
٤. في (ألف): «عنوان الآخر».

نعم، يحتمل أن يكون السرّ في الحكم المذكور بحسب الواقع هو أحد الأمرين المذكورين، فلا يكون اشتراط الحرّية في الحقيقة شرطاً آخر، لكن لا يقضي ذلك بتأمّل في ثبوت الحكم المذكور على فرض التأمّل في ثبوت الأمرين المذكورين أو التأمل في مانعية الثاني منهما؛ لوجوب الزكاة مطلقاً أو في وجه؛ لوضوح كون الشرط المذكور بناءً على ذلك أمراً مستقلاً غير منوط بشيء من ذلك.

والروايات المذكورة هي الحجة على إثباته.

فظهر أنّ المناقشة في ثبوت الحكم المذكور لأجل[١] المناقشة في أحد الأمرين المذكورين ليس على ما ينبغي، وكذا احتمال كون الحكم بالنفي من جهة الحجر عليه، فيناقش في ثبوته مع رفع الحجر بإذن الولي في التصرف فيه؛ اذ مجرد الإحتمال المذكور غير مفيد مع إطلاق النصّ، فغاية الأمر أن يكون هناك علّتان لسقوط الزكاة مع بقاء الحجر، وينفرد انتفاء الحريّة مع ارتفاعه.

والإستناد فيه إلى ظاهر الرواية المذكورة بعد حمل المطلقات عليه مدفوع:

أوّلاً: بضعف إسنادها وإعراض الأصحاب عنها بشذوذ القول المذكور على فرض ثبوت القائل به.

وثانياً: بعدم دلالتها على ذلك؛ إذ الظاهر منها الإكتفاء بالإذن في أداء الزكاة في وجوبها على المملوك، لا للإذن في تصرّفه في المال كيف شاء طول الحول كما هو المدّعى، فلا وجه للإستناد في ذلك إليها.

وما دلّت عليه ممّا لا قائل به، مضافاً إلى مخالفته للقواعد المقررة؛ إذ لو كان ملكه للنصاب على الوجه المذكور باعثاً على وجوب الزكاة لم يحتج إلى الاذن؛ إذ لا حاجة إلى إذن المولى في أداء[٢] الواجبات؛ فإنّه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإن لم يكن ذلك باعثاً على الوجوب لم يجب بالإذن أيضاً.

---

١. في (ألف): «ولأجل».

٢. في (ألف): «في أنّ».

وهاهنا أُمور ينبغي الإشارة إليها:

أحدها: أنّه [١] لا فرق في المملوك بين القنّ والمتشبّث بالحريّة باستيلاد أو تدبير أو كتابة مشروطة أو مطلقة إذا لم يؤد شيئاً لثبوت الرقّيّة في الجميع الباعثة على ذلك بمقتضى إطلاق الأدلّة.

ويدل أيضاً على ثبوت الحكم في المكاتب خصوص رواية أبي البختري [٢]: «ليس في مال المكاتب زكاة».

وضعفها منجبر بعمل الأصحاب، وإطلاق سائر الروايات.

وربّما يظهر من المدارك [٣] تأمّل في ثبوت الحكم في المكاتب؛ إذ بعد ذكره أن ذلك هو المعروف من مذهب الأصحاب حكى عن المعتبر [٤] الإحتجاج عليه بالرواية المذكورة، وبنقصان ملكه لحجره عن التصرف فيه إلّا بالاكتساب.

وردّه بضعف الخبر والتأمل في صحّة الدليل الآخر قال: مع أن مقتضى ما نقلناه عن المعتبر [٥] والمنتهى [٦] من وجوب الزكاة على المملوك ـ إن قلنا بملكه ـ الوجوب على المكاتب، بل هو أولى.

ولا يخلو ذلك منه رحمه الله عن غرابة؛ إذ بعد حكمه باعتبار الحرية ـ نظراً إلى ما دلّ عليه من الرواية الصحيحة وغيرها ـ لا وجه للمناقشة في خصوص المكاتب مع بقائه على الرقّ.

وأغرب منه استناده إلى الأولويّة المذكورة، وهو لا يقول بثبوت الحكم في الأصل.

وقد يوجّه ما ذكره بدعوى عدم انصراف الإطلاق إلى المكاتب، فيبقى مندرجاً تحت

---

١. في (ب): «بأنّه».

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٢، باب زكاة مال المملوك ح ٤.

٣. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٢٥.

٤. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٩.

٥. المصدر.

٦. منتهى المطلب، ج ١، ص ٤٧٢.

الإطلاقات القاضية بوجوب الزكاة، فينحصر الوجه في إخراجه عن تلك الإطلاقات في الدليلين المذكورين المدخول فيهما.

واستناده إلى الأولويّة المذكورة ليس لإثبات الحكم من جهتها بل لإبداء القائل بالوجوب. وهو أيضاً كما ترىٰ.

والأولى تنزيل كلامه على بيان المناقشة في الأصلين المذكورين لا في أصل الحكم للإكتفاء منه بما دلّ على سقوط الزكاة عن المملوك.

وكأنّه أراد به الإيراد على المحقق [١] حيث نصّ بوجوب الزكاة على المملوك على فرض ملكه، ثمّ نفاه عن المكاتب للوجهين المذكورين.

ثانيها: انّه نصّ جماعة من الأصحاب ـ من غير خلاف يعرف ـ بوجوب الزكاة على المبعَّض إذا بلغ ما يملكه من جهة نصيب الحرّيّة مقدار أحد النصب المعتبرة.

ولا ريب فيه؛ لاندراجه تحت الإطلاقات الدالّة على وجوب الزكاة مطلقاً وفي كلّ من النصب المقدرة، من غير دليل على خروجه؛ إذ غاية ما استفيد من الأخبار المذكورة خروج من كان كلّه مملوكاً دون المبعَّض المفروض، فيبقى تحت الإطلاق.

وفي «الحدائق» [٢]: إنّه لولا الإتفاق على الحكم المذكور لأمكن المناقشة في دخوله تحت العمومات المذكورة؛ فإنّ تلك العمومات إنّما ينصرف باطلاقها إلى الأفراد الشائعة ومن كان بعضه حرّاً وبعضه رقّاً من الفروض النادرة.

وأنت خبير بما فيه؛ إذ ندور وجود المبعَّض في الخارج لا يقضي بخروجه عن الإطلاقات مع وضوح شمولها [٣] لذلك، فلو ناقش في سقوط الزكاة من المبعَّض إذا لم يبلغ نصيب الحريّة منه بقدر النصاب للتأمّل [٤] في شمول المملوك المذكور في النصّ له كان أولى.

---

١. المعتبر، ج ٢، ص ٤٨٩.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ٢٩.

٣. في (د) زيادة: «له بل لِلرّق كيف وليس في تلك الإطلاقات تعليق وجوب الزكاة على الحرية حتى يتأمل في شمولها».

٤. في (ألف): «المتأمّل».

ثالثها: أنّه إذا قلنا بملك العبد وقلنا بعدم وجوب الزكاة عليه من جهة عجزه عن التصرف، أو لدلالة الأخبار عليه، فلا زكاة في ذلك على سيده أيضاً؛ لانتفاء الملك بالنسبة إليه.

وأمّا إذا قلنا بعدم ملكه كان ماله مال سيده فيجب زكاته عليه مع تحقّق شرائط الوجوب بالنسبة إليه.

وقد قطع به جماعة من الأصحاب من غير خلاف يعرف منه.

ويمكن المناقشة فيه بأنّ الصحيحة الأُولى صريحة في نفي الزكاة عن مال المملوك، وهو قاضٍ بسقوط وجوبها عن السيد والمملوك، وكذا الصحيحة الثانية بناءً على رجوع ضمير «عليه» إلى «الحال» كما هو ظاهر العبارة بل صريحها.

وهو الظاهر من الموثقة المذكورة أيضاً، وإن وقع السؤال فيها عن وجوبها على العبد إلّا أن استثناءه ﷺ ما إذا عمل له فيها المحمول على الندب قاضٍ بعدم ثبوتها في المال مع عدمه.

وحينئذ فكما يؤخذ بظواهر تلك الإطلاقات في الحكم بعدم وجوب الزكاة على المملوك مطلقاً فينبغي الأخذ بها كذلك بالنسبة إلى السيد أيضاً، فالتفصيل فيه بين القول بملك العبد وعدمه خروج عن ظاهر تلك الأدلة من غير دليل إلّا أن يقوم إجماع في المقام، وهو غير معلوم.

وقد ينزّل هذه الأخبار ـ بناءً على القول بعدم ملك العبد على المكاتب الذي لم[1] يتحرز منه شيء ـ بورودها في مال المملوك الذي يصح تملكه بناءً على ذلك منحصر فيه.

يدفعه بُعد ذلك عن ظاهر تلك الأخبار جدّاً.

وحمل المال فيها على المال العرفي قريب كمالَ القرب، فلا داعي لحملها على المكاتب من جهة إضافة المال إليه.

---

١. لم ترد في (ب): «لم».

مضافاً إلى اشتمال تلك المعتبرة على عدم إعطائه من الزكاة.

وقد صرّح في الصحيحين بعدم جواز ذلك مع حاجته مع أنّ المكاتب يجوز دفع الزكاة إليه في الجملة.

وربّما يستدلّ له أيضاً بخصوص الصحيحة الثالثة حيث حكم فيها بعدم وجوب الزكاة على المملوك في المال الّذي بيده لعدم ملكه له، وعلى السيد لعدم وصوله إليه. وكأنّه أراد بذلك إخراج السيد له عن تصرفه وجعله للعبد وإن لم يكن ملكاً له بحسب الشرع.

ويمكن المناقشة فيه: بأنّ المفروض في السؤال كونه في يد المملوك، ولا[1] يفيد كونه مالاً له بحسب العرف ليكون السؤال فيه عن مال العبد، فيحتمل أن يكون السؤال عن مال السيد ممّا يكون في العبد، فيكون الحكم بعدم وجوب الزكاة على السيد من جهة انتفاء تمكّنه من التصرف فيه لغياب ونحوه كما يقتضيه سائر الأدلّة، ومن التعليل المذكور.

وعلى فرض كون السؤال عن مال العبد فقضية التعليل المذكور اختصاص الحكم بما إذا لم يتمكّن منه سيده.

وقد يدفع ذلك بأن عدم وصول المال إلى سيّده لا يفيد عدم تمكنه عنه، فحمل السؤال على خصوص مال العبد ليكون المراد بالتعليل المذكور عدم تصرّف المولي[2] فيه وتركه للعبد أولى.

وكأنّ الوجه في التعبير عنه بذلك علم السائل بعدم تملك العبد على الحقيقة، فعبّر عن مال العبد بالمال الّذي في يده وإن لم يكن ملكه.

مضافاً إلى وقوع السؤال من وجوب الزكاة على العبد.

ولو فرض كونه من مال المولى لم يتجه السؤال عن ذلك، ولا إطلاقه[3] عدم وجوبها على السيد.

---

١. في (د): «وهو لا».

٢. في (ألف): «الولي».

٣. في (د) زيادة: «عليه السلام».

وقد ينزل استصباح أخذ السيد لما ملكه العبد منزلة عدم تمكّنه من التصرف فيه.

وكيف كان، فلا يخلو الصحيحة المذكورة عن الدلالة على ما قلناه، ولذا استظهر مولانا التقي المجلسي عدم وجوب الزكاة على السيد أيضاً؛ أخذاً بهذه الصحيحة.

واستشكل[١] أيضاً بعض المتأخرين؛ نظراً إلى ذلك.

فظهر بملاحظة جميع ما ذكرناه قوّة احتمال سقوط الزكاة من السيد أيضاً إذا جعل شيئاً من ماله للعبد ورفع يده عنه وإن كان في الحقيقة ملكاً له إلّا أنّ ظاهر الفتوى المعتضَد بالعمومات على خلافه، فالمسألة محلّ تأمّل واشكال، وطريق الإحتياط فيها ظاهر.

رابعها: ظاهر الموثقة المذكورة ثبوت زكاة التجارة على العبد. ولم نجد من تنبّه عليه من الأصحاب إلّا أنّ ظاهر من قال بوجوب الزكاة عليه ـ بناءً على القول بملكه ـ القول باستحباب زكاة التجارة بالنسبة إليه أيضاً.

ولا بأس بالبناء عليه في المقام، لكن لابدّ أن يكون الدفع بإذن السيد عموماً أو خصوصاً إمّا لكونه مال سيّده أو لحجره عن التصرف فيه.

وكأن إطلاق الموثقة محمول على الغالب من حصول الإذن العام كما يعطيه ظاهر جعل المال للعبد.

تبصرة [في اشتراط التملك]

التملك شرط في وجوب الزكاة إجماعاً من الخاصّة والعامّة فلا زكاة عليه قبل حصول الملك.

ويتفرّع على ذلك أُمور:

منها: أنه لا زكاة على المتّهب قبل القبض، ولا يجري في الحول قبله بناءً على اعتباره في التملك بها، فيجب زكاته على الواهب[٢] مع استجماع سائر الشرائط.

---

١. في (د): «واستشكله».

٢. في (ب): «الوجوب»، وفي (ألف): «الواجب».

ومنها: عدم وجوب الزكاة في العين الموصىٰ به قبل القبول إذا تأخر من الموت إن قلنا بكون القبول ناقلاً من حينه. وإن قلنا بكونه كاشفاً فلانتفاء التمكن من التصرف قبله وإن كان ملكاً له بحسب الواقع.

وقد يقال بحصول التمكن من التصرف في المقام؛ لتمكّنه من القبول في كل حال.

وفيه بُعد كاحتمال صدق التمكن من التصرف حينئذ إذا صرفه الوارث وأجاز له جميع انحاء التصرفات.

ومنها: عدم وجوبها في المبيع على المشتري وعلى البائع في الثمن في الصرف إذا كان قبل حصول القبض، وكذا في المجلس في السلم بالنسبة إلى الثمن؛ لتوقف الانتقال عليه.

فيجب زكاته على المالك إذا تم الحول بين العقد والقبض إن قلنا بعدم وجوب الإقباض عليه.

وحينئذ فيبطل البيع بالنسبة إليه؛ نظراً إلى تعلّقها بالعين.

ويحتمل الصحة إذا دفعها المالك من الخارج، وإن قلنا بوجوب الإقباض عليه قوي سقوطها عنه أيضاً؛ لمنعه إذن من التصرف.

ومنها: أنّه لا زكاة في الزكاة، ولا في الخمس، وسائر الحقوق العامة قبل إقباض المستحق، وإن مضى عليها أحوال وعينها المالك لعين [١]؛ لعدم دخولها في ملكه إلّا بالقبض نعم، يحتمل الوجوب في حقّ الإمام عليه السلام في حال الحضور إذا كان متمكناً من التصرف فيه، فحكمه كسائر الأموال الغير المقبوضة إذا تمكن منه [٢] المالك. وفي جريان الحكم فيه في حال الغيبة بعد إقباض المجتهد أو تمكّنه من القبض وجه.

ومنها: أنه لا زكاة في الوقف العام وفوائده الحاصلة منه قبل دفعها إلى الموقوف عليهم؛ لعدم اندراجها إذن في الملك. ولو عيّن شيئاً منها للمولى أو غيره فالظاهر عدم توقف وجوب الزكاة فيه على القبض سواء كان ممّا يعتبر فيه الحول أو غيره.

---

١. في (ألف): «العين».

٢. في (ألف): «فيه».

وأمّا الوقف الخاص فلا زكاة في عينه وإن كانت مملوكة ؛ نظراً إلى عدم التمكن من التصرف فيها .

وأما فوائده الحاصلة منه فيجب فيها الزكاة مع بلوغ نصيب كلّ من الموقوف عليهم حدّ النصاب إن تعيّن نصيبه ، وإن كان التعيين منوطاً بنظر الولي [١] فلا زكاة فيها قبل تعيين الحقّ إلّا أن يتعيّن له مقدار النصاب ، وتكون الزيادة موكولة إلى النظر ، فيتوقف الحال في القدر الزائد على التعيين .

ولو توقف اندراجه في الموقوف عليهم على شرط اعتبر الحال فيه بعد الاندراج .

وهل يثبت الزكاة في النماء الحاصل قبله المحكوم ظاهراً بكونه للباقين إذا كانت الوقفيّة بحيث يثبت استحقاقه فيه الّذي يقتضيه الأصل في ذلك أنّه إن جعل الواقف ذلك كاشفاً عن استحقاقه من أوّل الأمر لم يثبت الزكاة بالنسبة إلى حصة ، أما عليه فلعدم قدرته على التصرف فيه قبل انكشاف الحال ، وأمّا بالنسبة إلى الباقين فلانتفاء الملكية .

وإن جعله نافذاً له من حينه تعلّق به الحق ؛ لانتقال المال إلى غيره ، فيجب عليه إخراج الزكاة منه .

وخروجه عن ملكه بعد ذلك لا ينافيه إلّا أن يشترط توقفهم عن التصرف قبل انكشاف الحال ، فلا زكاة لعدم التمكن من التصرف .

وقضيّة ذلك سقوط الزكاة مع انكشاف عدم استحقاقه أيضاً .

ولو توقف استحقاقه الموقوف عليهم علىٰ إخراج أمور كمصارف تعمير الوقف ونحوها على حسب نظر الناظر [٢] ففي ثبوت الزكاة في تلك الحصة قبل انكشاف الحال فيه إشكال .

ولو عيّنه الناظر أوّلاً لتلك المصلحة ثمّ رجع عنها ، فالظاهر اعتباره من حين الرجوع .

و لا زكاة فيما عيّنه الواقف لمصارف تعمير الوقف وإن عاد ذلك إلى الموقوف عليهم ، بل كان ملكاً لهم ؛ لانتفاء تمكّنهم من التصرف فيه ، وكذا لو عيّن صرف الموقوف عليه ما يعود

---

١. في (د) : « المولى » .

٢. في (د) زيادة : « فيه » .

إليه من الفوائد في مصروف [١] معيّن.

ثمّ إنّه يعتبر ما ذكرناه في الجريان في الحول فيما يعتبر فيه ذلك.

وأمّا ما لا يعتبر فيه الحول، فيلحظ فيه ذلك بالنظر إلى حال الوجوب.

ومنها: أنّه لا زكاة على البائع في الثمن ولا على المشتري في المثمن قبل انقضاء زمن الخيار الثابت بأصل العقد أو بالاشتراط عند الشيخ [٢]؛ لذهابه إلى توقّف الإمتثال على انقضاء الخيار.

وحينئذ فلا زكاة على غير صاحب الخيار فيما بذله من العوض؛ لعدم تمكّنه من التصرف فيه.

وأمّا العوض المبذول من صاحب الخيار فيجب زكاته عليه؛ لحصول الملك، والتمكّن من التصرف بالنسبة إليه كما سيجيء [٣] الكلام إن شاء الله.

ومنها: أنّه لا زكاة في اللقيط [٤] قبل تملّك الملتقط له، ولا سلطان له على أخذ العين في مقدار الزكاة. ولو جاز للملتقط دفع العوض وإلّا يجب عليه ذلك، والزكاة إنّما تتعلّق بالعين.

نعم، لو ضمنها احتمل تسلّطه على العين ولو ظهر المالك قبل وجوب الزكاة انتقض الحول وإن قلنا بالتسلّط له على العين، وإلّا فلا.

ومنها: أنّه لو دفع المالك إليه نصاباً وأباح له جميع تصرّفاته فيه لنفسه حتّى الناقلة للعين والمنفعة، لم تجب عليه زكاته؛ لعدم دخوله بذلك في ملكه، وسلطانُه على التملك غير كافٍ في ذلك، فيجب زكاته حينئذ على المالك مع حصول [٥] الشرائط.

ولو كان عليه في الرجوع عن الاباحة المذكورة غضاضة [٦] لا يتحملها عادةً ففي إلحاقها

---

١. في (د): «مصرف».

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٣٨.

٣. في (د): «وسيجيء».

٤. في (د): «الملقط».

٥. في (د) زيادة: «سائر».

٦. في (د): «قضاضة»، وفي (ألف): «عضانته».

بعدم التمكّن من التصرّف وجه قوي.

ومنها: أنه لا زكاة على الديان في العين المعاملة لدينه الموجود عند المديون، ولو كان باذلاً له مهما أراد. وكأن التأخير من قبله لعدم تملكه له قبل القبض، وكذا الحال في العين المقروضة بالنسبة إلى المقرض مع حلول الحول عليه عند المقترض؛ لخروجه بالقبض عن ملكه.

وسيجيء الكلام فيهما إن شاء الله.

هذا، وهل العبرة في المقام بالملكيّة الواقعيّة أو يعتبر العلم بها أيضاً؟ وجهان؛ أظهرهما الأوّل إلّا أنّه يعتبر العلم بها غالباً لتوقّف التمكّن من التصرّف عليه كذلك.

فيظهر الثمرة فيما إذا لم يتوقف تمكّنه من التصرف عليه كما إذا حاز نصاباً من دون نية التملك وعدمه، واعتقد عدم دخوله في الملك بدونها، ثمّ علم بعد ذلك دخوله في الملك بمجرّد الحيازة، فعلى ما اخترناه يجري في الحول بمجرّد دخوله في الملك.

نعم، لو كان اعتقاده ذلك عن حجّة شرعيّة كما إذا أداه اجتهاده إلى ذلك دخوله في الملك بمجرّد الحيازة أو كان ذلك عن تقليد مجتهد لم يجرِ في الحول إلى أن يرجع [1] من قلّده [2] عن ذلك، فيختلف الحكم بالنسبة إليه من حين البناء على الثاني.

وقد يقال بجريان ذلك فيما إذا وهب [3] غيره نصاباً من دون إقباضه واعتقد الإنتقال إليه بمجرّد العقد، ثمّ علم بعد ذلك بعدم انتقاله عنه. وذلك لحصول الملك الواقعيّة وتمكّنه من التصرف بحسب الظاهر؛ نظراً إلى جواز العقد.

وفيه اشكال.

نعم، لو تفطن بالمسألة وقصر في السؤال، فالظاهر عدم الإشكال في وجوبها عليه.

ومن ذلك أيضاً ما لو كان النصاب ملكاً له بحسب الواقع واعتقد أنّه لغيره، وقد أجاز له ذلك الغير جميع أنحاء التصرفات.

---

١. في (د) زيادة: «أو يرجع».
٢. في (ألف): «من بلده».
٣. في (ألف): «وجب».

وفيه أيضاً إشكال.

ولو تردّد في تملّك العين الزكويّة فإن كان ذلك من جهة الشك في الموضوع فمقتضى الأصل عدم وجوب الإستعلام والبناء على جري الحكم الثابت قبل التردّد؛ استصحاباً له إلى أن يعلم المزيل.

وقد يستشكل فيه فيما إذا قضى الاستصحاب بوجوب الزكاة عليه لمعارضته بأصالة عدم تعلق الوجوب به إلّا أن الظاهر ورود الإستصحاب [١] عليها فيتعيّن الأخذ به.

والأحوط استعلام الحال والجري على مقتضاه [٢] من وجوب الزكاة وعدمه ومقدار الواجب.

وقد يقال بوجوب الاستعلام بعد العلم بالوجوب والشك في مقدار الواجب أو دفع أعلى المحتملات؛ تحصيلاً لليقين بالفراغ بعد اليقين بالاشتغال.

نعم، لو أنسد عليه طريق الاستعلام صحّ الرجوع إلى الأصل، فيأخذ بالأقلّ في وجه قويّ.

وقد يفصّل [٣] بين الشك في مقدار ما ملكه من النصاب والعلم به، والشك في تجدّد الزائد، فتصح الرجوع إلى الأصل في الثاني دون الأوّل.

وإن كان شكه من جهة الجهل بالحكم وجب الاستعلام، ولا يجوز له التصرف فيه من دون ظهور الحال، فلا زكاة فيه قبل علمه بالحكم؛ لانتفاء تمكّنه من التصرف وإن لم يكن مقصّراً في التأخير.

وإن أجاز له من يحتمل تملّكه في جميع التصرفات جرى فيه ما سبق، وإن استند إلى تقصيره تعلّق الوجوب به على فرض تملكه له؛ لحصول الملك وتمكنه من التصرف بالتمكن من الاستعلام.

ثمّ إنّه لو علم بتملكه مقدار النصاب ولم يتعيّن له العين لم يمنع ذلك من تعلّق الوجوب

---

١. لفظة «الاستصحاب» جاء في (د) فقط.

٢. في (ألف): «مقتضى».

٣. في (ألف): «نفصل».

كما لا يمنع إشاعة الحق من وجوبها فيه.

ولو اعتقد تملك النصاب من جهة ولو كان الواقع جهة أُخرى لا يعلمها لم يمنع ذلك من وجوب الزكاة عليه، سواء انكشف له الحال بعد ذلك أو لا.

نعم، لو انكشف له فساد ما اعتقده في أثناء الحول وتراخى منه العلم بالجهة الواقعيّة انقطع الحول؛ لانتفاء تمكّنه إذن من التصرف.

ولو استند ذلك إلى تقصيره في معرفة الحكم لم يسقط به الوجوب.

هذا مع اتّحاد عين النصاب، وأمّا مع اختلافها كأن اعتقد تملك أربعين من الشياه ثمّ انكشف له أنّ ما يملكه أربعون أُخرى فلا زكاة إلّا بعد حلول الحول على الثاني بعد علمه بتملّكه؛ لانتفاء الملكيّة بالنسبة إلى الأوّل وانتفاء التمكّن من التصرّف بالنظر إلى الثاني.

جزءٌ من كتاب الفُصول الغَرَويَّة في الأصول الفقهيَّة

للأصولي الكبير والفقيه النّحرير الشّيخ محمّدحُسين الإصفهانيّ الحائريّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ صغيرٌ من كتاب «الفصول الغرويّة في الاصول الفقهيّة»[1]، للفقيه الكبير والأصوليّ النحرير الشَّيخ محمَّدحسين بن الشَّيخ عبدالرحيم الإصفهانيّ الحائريّ؛ نأتي به هيهنا لما لهذا الكتاب القيِّم من الدور الهامّ في السبيل الَّذي نهجه علم الأصول عند الشِّيعة الإماميَّة.

المؤلّف والمؤلّف

أمَّا المؤلِّف، فهو ـ كما قلنا ـ الشَّيخ محمَّدحسين بن الشَّيخ عبدالرحيم. وُلد بـإيوان كيف من قرى تهران ونشأ بها أوَّلًا؛ ولاعلم لنا بسنة ولادته. ثمَّ هاجر إلى إصفهان فحضر عـلى أخيه المؤسِّس أستاذ الأصوليِّين الشَّيخ محمَّدتقيّ الإصفهانيّ صاحب هداية المسترشدين مدَّةً طويلةً حتَّى لُقِّب بالإصفهانيّ. ثمَّ هاجر إلى كربلاء وكان يُعدُّ آنذاك من العلماء البالغين إلى حدِّ الكمال في علمَي الفقه وأصوله؛ ولذلك أصبح من المدرِّسين الكبار في هذه البلدة المباركة ـ رزقنا اللّه زيارتها ـ. وأخيراً فقد لبَّى دعوة ربِّه بهذه الأرض المقدَّسة فتوُفِّي بها

---

١. هذا هو اسم الكتاب، وقد يُلخَّص ويقال: «الفصول في علم الأصول»، وهذا هو عـنوان آخـر للكـتاب نـفسه، لاكتاب آخر؛ كما توهَّمه الزركليُّ فعدَّهما كتابين. انظر: الأعلام، ج ٦، ص ١٠٤، القائمة ٣.

سنة ١٢٥٠[١]، أو ١٢٥٤[٢]، أو ١٢٥٥ هـ.ق.[٣]، ودُفن فيها في حرم سيِّد شباب أهل الجنَّة سيِّد الشهداء مولانا أبي عبداللَّه الحسين ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه[٤] ـ. أمّا المؤلَّف، فهو من أكبر ما أُلِّف في فنِّ أصول الفقه ومن أحسنه. وهو دورةٌ كاملةٌ لجميع أبحاث هذا الفنِّ الشريف مع تفصيلٍ بالغٍ ولاسيَّما في مباحث الألفاظ الرائج في عصره ودهره. فرغ منه يوم الجمعة التاسع عشر من ذي‌الحجَّة ١٢٣٢ هـ.ق. والكتاب من زمن تأليفه صار موضع اعتماد الأعلام حيث أقبلوا عليه فجعلوه متناً دراسيّاً للمرحلة العُليا من مراحل هذا العلم طوال أكثر من ١٥٠ سنة. وأثنوا عليه ووصفوه بأحسن ما يمكن.

والكتاب لخَّصه آية اللَّه العظمى السَّيِّد صدرالدِّين الصدر وأسماه: خلاصة الفصول.

عملي في إعداد هذا الجزء من الكتاب

إنَّ المؤلِّف قد قسم أبحاث الكتاب إلى أجزاءٍ وَسَمها بالـ«فصل»، فقد اخترتُ ثلاثة فصولٍ من أبحاث الكتاب ليكون نموذجاً منها. وليس هذا إلَّا جزءً صغيراً منه، حيث إنَّ الكتاب تمَّ طبعه بالحجر في ٤٤٦ صفحات بالقطع الكبير، والمختار منه لايزيد على ستِّ صفحاتٍ منه. وكان الاعتماد في عمليَّة الاعداد على النسخة المطبوعة سنة ١٢٦٦ هـ.ق. أي: بعد عشر سنين من وفات المؤلِّف العلَّامة ـ أعلى اللَّه قدره ـ؛ وهي نسخةٌ لم‌يوجد فيها خطأٌ أو سهوٌ إلَّا نادراً، وليس العصمة إلَّا لمن عصمه اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ.

والحمد للَّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٤ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. كما هو مذكورٌ في ما كتبه الناشر لكتابه الفصول الغرويَّة في التقديم عليه.
٢. كما في نجوم السماء، ص ٤٠٦، الرقم ٥٤.
٣. كما في طبقات الفقهاء للعلَّامة الشَّيخ سبحاني، ج ١٣، ص ٥٧٦، الرقم ٤٣٢٠.
٤. راجع عنه: هدية العارفين، ج ٢، ص ٣٧١؛ الفوائد الرضويَّة ص ٥٠١؛ أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٣؛ ريحانة الأدب، ج ٣، ص ٢٨٠؛ الأعلام، ج ٦، ص ١٠٤؛ موسوعة طبقات الفقهاء للعلَّامة الشَّيخ سبحاني، ج ١٣، ص ٥٧٦.

[بسم اللَّه الرحمن الرحيم]

فصلٌ

يُعرف كلٌّ من الحقيقة والمجاز بعلاماتٍ ودلائل؛

منها نصُّ أهل اللُّغة عليه

مع سلامته من المعارض وممَّا يوجب الرَّيب في نقله، كالتمسُّك بما لادلالة فيه على دعواه مع الاقتصار عليه.

وكذا الخبيرُ بكلِّ اصطلاحٍ إذا أخبر كذلك؛ وهذا ممَّا لايُعرف فيه خلافٌ.

وأمَّا عند التَّعارض:

فإن أمكن الجمعُ تعيَّن؛

وإلَّا فإن كان التَّعارض بين النفي والإثبات تعيَّن القول بالإثبات ما لم يعتضد الآخر بما يترجَّح به عليه، لأنّ مرجع الإثبات إلىٰ الاطّلاع ومرجع النفي إلىٰ عدم الاطّلاع غالبًا؛

وإلَّا فالتعويل على ما كان الظنُّ معه أقوى، كالمعتضَد بالشُّهرة، أو بأكثريَّة اطِّلاع نقَلَته، أو حذاقتهم، أونحو ذلك.

ثمَّ التعويل على النقل مقصورٌ على الألفاظ الَّتي لاطريق إلىٰ معرفة حقائقها ومجازاتها إلَّا بالنقل، وأمّا ما يُمكن معرفةُ حقيقته ومجازه بالرجوع إلىٰ العرف وتتبُّع موارد استعماله ـ حيث يُعلم أو يُظنُّ عدمُ النقل ـ فلاسبيل إلىٰ التعويل فيه على النقل.

ومن هذا الباب أكثر مباحث الألفاظ المقرَّرة في هذا الفنِّ ـ كمباحث الأمر والنهي والعامِّ

والخاصِّ ـ؛ ولهذا نراهم يستندون في تلك المباحث إلىٰ غير النقل.

والسِّرُّ في ذلك: انَّ التَّعويل على النقل من قبيل التقليد، وهو محظورٌ عند التمكُّن من الاِجتهاد؛

ولأنَّ الظنَّ الحاصل منه أضعف من الظنِّ الحاصل من غيره ـ كالتَّبادر وعدم صحَّة السلب ـ، بل الغالب حصول العلم به؛ فالعدول عنه عدولٌ عن أقوى الأمارتين إلىٰ أضعفهما؛ وهو باطلٌ!

ومنها التّبادُر وتبادر الغير

فالأوَّل علامة الحقيقة، والثاني علامة المجاز.

والمراد بـ«التبادر»: ظهور اللَّفظ المجرَّد عن القرينة في المعنى وانسباقُه منه إلىٰ الفهم؛ فلايرد النَّقض بالمجاز المحفوف بالقرينة حيث يُتبادَرُ منه المعنى المجازيُّ، لأنَّه إذا تجرَّد عنها لم‌ينسبق معناه المجازيُّ إلىٰ الفهم.

ولافرق في «القرينة» بين أن يكون شهرةً أو غيرها، لكن تجريد اللَّفظ عن القرينة الشهرة[1] لايُمكن حال الاشتهار إلَّا بتجريد النَّظر عنها، لكونها لازمةً له.

ومنهم مَن نفى تحقُّق ذلك وجعله مجرَّد فرضٍ لاحقيقة له، نظرًا منه إلىٰ أنَّ اللَّفظ إذا بلغ في الاشتهار إلىٰ حيث يُتبادَر منه المعنى فقطع النظر عن الشهرة لايُخرِجه عن تبادره؛

وجوابُه: إنَّا قد نجد من الألفاظ ما إذا أُطلق تبادَر منه معناه الحقيقيّ، لكن النفس تنصرف عنه إلىٰ معناه المجازي بملاحظة شهرة إطلاقه عليه، فإنَّ التَّبادر المستنَد عند السامع إلىٰ الشهرة يستلزم ملاحظتها عند حصوله ولو إجمالًا، أو يمتنع مع قطع النَّظر عنها رأسًا.

نعم! لقائلٍ أن يقول: لا فرق حينئذٍ بين الشهرة في المنقول بالنسبة إلىٰ مَن حصَلَ النقل عنده بالشهرة، وبين الشهرة في المجاز المشهور، فإنَّ كلًّا من الشهرتين سببٌ للتبادر وقطع

---

١. كذا في النسخة.

النظر عن كلٍّ منهما يقتضي عدمَ حصول التبادر.

ويُمكن دفعه بـ: أنَّ الشهرة في المنقول لا يلزم ملاحظتها، وإنَّما يلزم ملاحظة الاختصاص الناشي منها؛ كما في سائر الحقائق، فإنَّ الوضع بكلا نوعيه يوجب اختصاص اللَّفظ بالمعنى وهو يُعرفُ غالبًا بمراجعة الوجدان عند ملاحظة اللفظ، والعلمُ به كافٍ في الانتقال ولاحاجة إلىٰ العلم بسببه ـ من التَّعيين أو الغلبة ـ؛ بخلاف الشهرة في المجاز المشهور، فإنَّها قرينةٌ على التجوُّز فلابدَّ من ملاحظتها ولو إجمالًا ليتحقَّق الصرف إليه.

نعم! يبقى الإشكال فيما إذا استند العلم بالنقل إلىٰ ملاحظة الشهرة والغلبة؛

وهذا لامدفع له.

فالتَّحقيق أن يقال: التبادر الَّذي نعتبره علامةً للحقيقة هو التبادر الإبتدائيُّ، ولاريبَ أنّ المعنى المنقول إليه يُتبادر من المنقول أوَّلًا؛ بخلاف المعنى المجازي في المجاز المشهور، فإنَّه يُتبادر منه من حيث كونه متفرِّعًا على معنىً آخر.

ولهذا تجد الآثار المقصودة من المجاز ـ كالمبالغة والبلاغة وغيرهما ممَّا يُبتنى على ملاحظة المعنى الحقيقيّ ولواجمالًا ـ مترتِّبةً عليه؛ بخلاف المنقول، فإنَّه بعد النقل يتجرَّد عن تلك الآثار كسائرالحقائق.

وبهذا يتَّضحُ الفرق بين المنقول والمجار المشهور، ويسقط وهم مَن أنكر الفرق بينهما.

وممَّا حقَّقنا يظهر ضعف ما زعمَه الفاضل المعاصر [1] ـ تبعًا لبعض المتأخِّرين ـ في الفرق بين المنقول والمجاز المشهور من:

أنَّ التبادر في المجاز المشهور بواسطة الشهرة، وفي المنقول من نفس اللَّفظ.

ووجهُ الضعف: انَّ التبادر في المنقول أيضًا قد يُستند إلىٰ ملاحظة الشهرة ـ كما عرفتَ ـ؛ فلايتمُّ الفرقُ.

* * *

---

١. راجع: قوانين الأصول، ص ١٤.

ثمَّ على المقام إشكالاتٌ ؛

منها: إنَّه لو صحَّت علامة الحقيقة لكان كلُّ لفظٍ حقيقةً في أنَّ له لافظًا، لأنَّ هذا المعنى يُتبادر منه عند الإطلاق ؛

وبطلان التالي يقضي ببطلان المقدَّم.

والجواب: إنَّ ذلك تبادرٌ من التلفُّظ لَا من اللَّفظ ـ أعني: الملفوظ ـ؛ والمراد هنا هو الثاني، لأنَّه الموضوع ؛

مع أنَّا نمنع صدق المعنى على المدلول الأوَّل ؛

مع أنَّ المراد تبادر المعنى مِن حيث استناده إلىٰ الوضع.

ولا يلزم الدور، لأنَّ المراد مطلق الاستناد وهو مشتركٌ بين الحقيقة والمجاز.

ومنها: إنَّ اللَّفظ المشترك إذا استُعمل في غير ما وُضع له فلاريب في كونه مجازًا مع أنَّه لايُتبادر منه غيره، فلاينعكس علامة المجاز.

فلَإن قيل: يتبادر منه مفهوم أحد المعاني وهو غيره ؛

قلنا: لانسلِّمُ أنَّه يُتبادر ذلك وإلَّا لزم أن يكون في المعنيَين مجازًا، لتبادر غيره ـ الَّذي هو مفهوم أحد المعاني ـ، فيكون متواطيًا وقد فرض مشتركًا.

وأيضاً: إطلاق المشترَك على مفهوم أحد المعاني مجازٌ قطعًا، فيجب أن لايُـتبادر وإلَّا لانتقضتْ علامةُ الحقيقة به.

والجواب: إنَّ المتبادَر هناك إنَّما هو كلُّ واحدٍ ممَّا صدق عليه أحد المعاني، وهو غيره، ولاريب في أنَّ اللفظ حقيقةٌ فيه ؛

هذا إذا قلنا بأنَّ الدلالة لا تتوقَّف على الإرادة، فلا تتوقَّف دلالة المشترَك على ذكر القرينة.

وأمَّا إذا قلنا بالتوقُّف، فلايستقيم الجواب المذكور، بل الوجه حينئذٍ أن يُلتزم بعدم انعكاسها. ولاضير فيه، لجواز أن تكون علامة الشيء أخصَّ منه.

وقِس على ذلك الحالَ في استعمال المشترك في أحد معانيه بالنسبة إلىٰ علامة الحقيقة.

ولك أن تمنع توقُّف دلالة المشترك على القرينة على القول المذكور، لأنَّ اللَّازم عليه توقُّف الدلالة على الإرادة لَا على تعيين موردها.

ومنها: إنَّ هذه العلامة دوريَّةٌ، لتوقُّف التبادر على العلم بالوضع ـ ضرورةَ أنَّ الجاهل بالوضع لاينتقل من اللفظ إلىٰ المعنى الموضوع له ـ، فلوتوقَّف العلم بالوضع على التبادر لزم الدور.

وأيضًا: تبادر الغير إنَّما يكون علامة المجاز إذا لم يُتبادر نفس المعنى، وإلَّا لورد النقض بالمشترك. وعدم تبادر المعنى إنَّما يُعتبر إذا كان منشؤه العلم بعدم الوضع، إذ على تقدير الجهل به يحتمل أن يكون الوضع متحقِّقًا ويكون الجهل به مانعًا من حصول التبادر، فلايمكن الاستناد إليه.

لايقال: فيلزم الاشتراك، والمجاز أولىٰ منه؛

لأنَّا نقول: فتكون العلامة حينئذٍ خلافيَّةً، لوقوع الخلاف في الأصل المذكور مع أنَّ ظاهرهم الاتِّفاق عليها.

على أنَّ الأصل يجوز انخرامه بثبوت خلافه؛ بخلاف العلامة، فإنَّه يجب اطِّرادُها، فلايصحُّ أن تعتبر فيها.

ويمكن دفعه باعتباره طريقًا فيها، لاجزء منها.

هذا؛ فلوتوقَّف العلم بعدم الوضع على تبادر الغير لزم الدور.

والجواب: إنَّ ما يتوقَّف عليه التبادرُ إنَّما هو العلم بالوضع ولوإجمالًا، وما يتوقَّف على التبادر إنَّما هو العلم به تفصيلًا، فلايتَّحد الطرفان.

على أنَّ ما يتوقَّف على علمنا بالوضع إنَّما هو نفس التبادر، وأمَّا علمنا بالتبادر ـ كما هو المقصود هنا ـ فلايتوقَّف على علمنا بالوضع، بل يمكن استفادته من تنصيص أهل اللغة والتتبُّع في موارد إطلاق اللفظ والتصفُّح في مواضع استعماله. كما إذا استقرَينا فوجدنا أهل العرف حيثما أطلقوا لفظًا بغير قرينةٍ تبادر إليهم معنىً، وإذا أرادوا منه معنىً غيره نصبوا

قرينةٌ، فنعلم من ذلك أنَّه حقيقةٌ في الأوَّل مجازٌ في الثاني.

لا يُقال: مجرَّد التبادر في الموارد مع عدم مصادفة القرينة لايستلزم الحقيقة، لجواز أن يكون التبادر لقرينةٍ خفيَّةٍ لازمةٍ للَّفظ ـ كما في المجازالمشهور ـ؛

لأنَّا نقول: لمَّا كان المدار في إثبات وضع الألفاظ على الظَّنِّ غالبًا فمثل هذا الاحتمال ـ لنُدرته ـ لايُورث الوهن فيه، فإنَّ الظَّنَّ إنَّما يلحق الشيء بالأعمِّ الأغلب.

وممَّا يُرشد إلىٰ ذلك: أنَّ أعظم طرق اللُّغويين في تميُّز المعاني الحقيقيَّة عن المجازيَّة هو هذه العلامة ـ على ما هو الظاهر ـ، وظاهرٌ أنَّ هذا الاحتمال قلَّ أن لايتطرَّق إليها؛ فلوكانوا يلتفتون إليه لما حصل لهم التميُّز في معظم الألفاظ.

ولك أن تتمسَّك أيضًا في نفس القرينة بأصالة عدمها، لأنَّها لم تكن قبل الاِستعمال؛ فالأصل بقاؤُها على العَدَم.

ولايُشكل بـ: أنَّ الأصل ممَّا يصحُّ تخلُّفه عن مقتضاه، لقيام أمارةٍ عليه؛ بخلاف العلامة، فإنَّها عبارةٌ عن الخاصَّة وهي لاتتخلَّفُ؛

لأنَّ الأصل ـ على ما قرَّرنا ـ طريقٌ إلىٰ العلم بتحقُّق العلامة، وليس بها ولا منها؛ فصحَّةُ التخلُّف متطرِّقةٌ إلىٰ طريق العلامة، لا إلىٰ نفسها؛ فلاإشكال.

ومنها يتبيَّن أنَّ الأصل في التبادر أن يكون وضعيًّا، فيُبنى عليه إلىٰ أن يتبيَّن كونه إطلاقيًّا، أو بمعونة قرينةٍ أخرى.

ومنها: إنَّ اللَّفظ الموضوع للحقيقة المطلقة كثيرًا ممَّا يُطلق ويُتبادر منه الحقيقة الموجودة في ضمن الأفراد المتعارَفة أو الكاملة في تلك الحقيقة، وحينئذٍ لو صحَّت تلك العلامة لكان اللَّفظ حقيقةً في تلك الأفراد ومجازًا في الحقيقة المطلقة، والمفروض خلافُه!

والجواب: إنَّ المتبادَر من اللفظ الموضوع للحقيقة المطلَقة ليس إلَّا الحقيقة المطلقة، وتبادر أفرادها المتعارَفة أو الكاملة ليس بالنظر إلىٰ نفس اللفظ الموضوع، بل بالنظر إلىٰ أمورٍ خارجةٍ.

وبالجملة هناك أمران:

إرادة الحقيقة ؛

وإرادة كونها في ضمن أفرادٍ مخصوصةٍ ؛

فاللَّفظ إنَّما يدلُّ على الأوَّل بالوضع، والثاني إنَّما يُستفاد من شواهد خارجةٍ.

ومنها: إنَّ اللوازم البيِّنة للمعنى تُتبادر من اللفظ معه باعتبار وضعه له، فلو كان التبادر يقتضي الحقيقة لوجب أن يكون اللفظ حقيقةً فيها أيضاً بالنظر إلىٰ وضعه له، وهو خلاف الفرض!

وجوابه: إنَّ التبادر الَّذي هو علامة الحقيقة هو التبادر الناشيء عن نفس اللفظ، والتبادر المذكور ليس ناشئًا من اللفظ، بل من المعنى ؛ فإنَّ اللفظ إنَّما يدلُّ على لوازم معناه بواسطة دلالته عليه، فلاإشكال.

ومنها صحّة سلب المعنى وعدمها بحسب نفس الأمر

ـ أي: من غير بناءٍ علي المسامحة والتأويل ـ.

والأوَّل علامة المجاز، والثاني علامة الحقيقة.

وإنَّما اعتبرنا القيد الأخير احترازًا عمَّا لواعتبر صحَّة السلب وعدمها بحسب الدعوى والتأويل في الصحَّة، أو الإسناد، أو المسند، أو المسند إليه ؛ كما لو قيل: «زيدٌ حمارٌ»، أو: «ليس بإنسانٍ»، وادُّعيَ صحَّة ذلك من غير تأويلٍ ؛

أو أُوِّل الإسناد، كما لوجعل النفي للإثبات، أو بالعكس ؛

أو المسند، كما لوأريد بـ«الحمار»: البليد، وبـ«الإنسان»: النوع الكامل منه ؛

أو المسند إليه بفرض حيقته من حقيقة المحمول أو مغايرته لها، فإنَّه وإن صحَّ ذلك كلُّه لكنَّه لايقتضي الحقيقة ولاالمجاز ؛

وكذلك اللفظ المستعمَل بمعنى اللفظ، كما لوأُطلِق «زيدٌ» وأُريد به لفظه، فإنَّ عدم صحَّة السلب متحقِّقٌ ولاحقيقة. وذلك لأنَّ الاستعمال فيه مبنيٌّ على المسامحة والخروج

عن ظاهر الاستعمال، فإنَّ الظاهر من الاستعمال أن يكون على حسب قوانين الوضع، لأنَّه المتداوَل.

وزعم بعض المعاصرين [١] أنَّه لاحاجة إلىٰ القيد المذكور، لأنَّ المراد صحَّة سلب المعنى الحقيقيّ حقيقةً وعدمها، والأصل في الاستعمال الحقيقة؛

ولايخفى ما فيه!

* * *

ثمَّ على هذه العلامة اشكالان؛

الأوَّل: إنَّها منتقضةٌ بالمجاز المستعمَل في الجزء أو اللازم المحمولَين، كالإنسان في الناطق والضاحك، فإنَّه لايصحُّ أن يقال: «الإنسان ليس بناطقٍ»، أو: «ليس بضاحكٍ» مع أنَّه ليس حقيقةً فيه. وكذلك العامُّ إذا استعمل في الخاصِّ فإنَّ عدم صحَّة السلب متحقَّقٌ ولاحقيقة.

والجواب: إنَّ هذا الإشكال إنَّما يتوجَّه إذا اعتبر السلب بالحمل المتعارَف ـ كما زعمه بعضُهم ـ؛ وأمَّا إذا اعتبر بالحمل الذاتيّ ـ أعني: ما يكون مفادُه الاتِّحاد في الحقيقة ـ فلاإشكال، إذ يصدق في تلك الأمثلة أنَّ مفهوم الإنسان ليس نفس مفهوم الناطق والضاحك، وأنَّ مفهوم العامِّ ليس نفس مفهوم الخاصِّ.

هذا إذا كان الخاصُّ معتبرًا من حيث الخصوصيَّة، وإلَّا فلاريب في أنَّه حقيقةٌ فيه.

هذا مايستفاد من كلمات القوم.

والتَّحقيق عندي: إنَّ السلب بالحمل المتعارَف معتبرٌ في المقام أيضًا، ولاإشكال، إذ ليس المقصود إنّ عدم صحَّة السلب ـ أي: سلب المعنى الغير التأويليّ ـ علامةٌ للحقيقة مطلقًا، بل المراد أنَّه علامةٌ لها في الجملة. فإن كان السلب بحمل هو هو كان علامةً لكون اللَّفظ حقيقةً

---

١. راجع: قوانين الأصول، ص ١٨؛ حيث يقول: «وزاد بعضُهم «في نفس الأمر» احترازاً عن مثل قولهم للبليد: ليس بإنسانٍ؛ ولاحاجة إليه».

فيما لايصحُّ السب عنه من حيث الخصوصيَّة ـ أي: باعتبار نفس المعنى، كما مرَّ ـ؛

وإن كان بالحمل المتعارَف المقابل للحمل الذاتيِّ كان علامةً لكونه حقيقةً فيه إن أُطلق عليه باعتباره؛

وإن كان بالحمل المتعارف بالمعنى الأعمِّ ـ أعني: ما يكون مفادّه مجرَّد الاتِّحاد في الخارج ـ كان علامةً لكونه حقيقةً فيه في الجملة.

وأمَّا صحَّة السلب فيصحُّ أن يُعتبر بالحمل الذاتي، فتكون علامةً لكونه مجازًا فيه من حيث الخصوصيَّة؛

وأن تُعتبر بالحمل المتعارف بالمعنى الأعمِّ فيكون علامةً لكونه مجازًا فيه مطلقًا.

وأمَّا إن اعتُبرتْ بالحمل المتعارف المقابل للحمل الذاتي فلاتصلح علامةً للمجاز، لأنَّ الإنسان يصلح سلبه من الحيوان الناطق بهذا الحمل، وليس مجازًا فيه قطعًا.

الثاني: إنَّ هذه العلامة دوريَّةٌ، لاشتمالها على الدور؛

أمَّا في المجاز: فلأنَّ العلم به يتوقَّف على صحَّة سلب جميع المعاني الحقيقيَّة عنه، لأنَّ سلب البعض غير مفيدٍ ـ لجواز الاشتراك ـ، والعلم بصحَّة سلب الجميع يتوقَّف على العلم بأنَّ المعنى المبحوث عنه ليس منها، وإلَّا لم يحصل العلم بصحَّة سلب الجميع.

والفاضل المعاصر [1] علَّل التوقُّف هنا بقوله: «لاحتمال الاشتراك، فإنَّه يصحُّ سلب بعض معاني المشترك عن بعضٍ»؛

ولايذهب عليك انَّ التعليل المذكور لاتعلَّق له بهذه المقدَّمة! بل بالمقدَّمة الأولى. فالصواب أذكره [2] عندها ـ كما فعلناه ـ. ثمَّ ذلك يتوقَّف على العلم بكونه مجازًا فيه، وإلَّا لجاز أن يكون أيضًا من المعاني الحقيقيَّة، فلايحصل العلم بأنَّه ليس منها. فلو توقَّف العلم بكونه مجازًا على العلم بصحَّة السلب لزم الدور.

وعلى هذا التقدير فالدور مضمرٌ؛

---

١. راجع: قوانين الأصول، ص ١٨، السطر ٧.

٢. كذا في النسخة.

لكن لا يخفى ما فيه! بل الوجه أن يُقرَّر هكذا: المراد بصحَّة السلب صحَّةُ سلب جميع المعاني الحقيقيَّة ـ لما مرَّ ـ، والعلم بصحَّة سلب الجميع يتوقَّف على أمرين:

العلم بجميع المعاني الحقيقيَّة؛

والعلم بأنَّ المعنى المبحوث عنه ليس منها.

أمَّا توقُّفه على الأوَّل فظاهرٌ؛

وأمَّا على الثاني: فلأنَّه لولا ذلك لم يمكن الحكم بصحَّة السلب ـ لاحتمال أن يكون ذلك المعنى منها ـ، فيلزم سلب الشيء من نفسه. والعلم بخروجه عن جميع المعاني الحقيقيَّة هو العلم بكونه معنىً مجازيًّا، إذ لا نعني بهذه العلامة إلَّا استعلام ذلك، لأنَّ الكلام في الاستعمال الصحيح المستنَد إلى الوضع، ولقصورها عن إفادة غير ذلك؛

فلو توقَّف المجاز على صحَّة السلب لزم الدور.

أو نقول: يتوقَّف العلم بخروج ذلك المعنى عن المعاني الحقيقيَّة على العلم بصحَّة السلب، إذ هو في مرتبة العلم بالمجازيَّة، فيتوقَّف على ما يتوقَّف عليه؛ فلو توقَّف العلم بصحَّة السلب عليه لزم الدور.

فالدور على هذين التقريرين ظاهرٌ، إلَّا أنَّه في الأوَّل بين الأمر المستعلَم وبين العلامة؛ وفي الثاني في نفس العلامة.

وأمَّا في الحقيقة: فلأنَّ العلم بها يتوقَّف على العلم بعدم صحَّة السلب، وهو يتوقَّف على العلم بكون اللفظ حقيقةً فيه؛ وهو دورٌ ظاهرٌ!

وزعَمَ الفاضلُ المعاصرُ[١]: أنَّ الدَّور فيه مضمرٌ، لأنَّ العلم بأنَّ الإنسان مثلًا حقيقةٌ في البليد يتوقَّف على العلم بعدم صحَّة سلب المعاني الحقيقيَّة للإنسان عنه، والعلم بهذا يتوقَّف على العلم بعدم معنىً حقيقي للإنسان يجوز سلبه عن البليد ـ كالكامل في الإنسانيَّة ـ، والعلم بهذا يتوقَّف على العلم بأنَّ الإنسان حقيقةٌ في البليد؛ وذلك لأنَّ عدم صحَّة السلب على تقدير أن يكون السلبُ جزئيًّا لا يثبت به إلَّا الحقيقة في الجملة.

---

١. راجع: قوانين الأصول، ص ١٨، السطر ١٠؛ حيث يقول: «والحقُّ أنَّ الدَّور فيه أيضاً مضمرٌ».

ولئن اكتفوا بذلك هنا لكان عليهم أن يكتفوا في المجاز أيضًا بالسلب الجزئي، ويجعلوه علامةً للمجاز في الجملة.

هذا محصَّلُ كلامه.

أقول: لاخفاء في أنَّ الغرضَ من هذه العلامة إنَّما هواستعلام حال اللفظ بالنَّظر إلىٰ المعنى المقصود من كونه حقيقةً فيه، فيجري في المشترك وغيره؛ لأنَّه لايستعمل في المعنى المقصود إلَّا حقيقةً فيختصُّ مورد العلامة بما يتَّحد معناه الحقيقيُّ، ولاريب في أنَّ العلم بأنَّ الإنسان مثلًا حقيقةٌ في البليد ـ أي: في المعنى الَّذي يُطلق باعتباره على البليد ـ إنَّما يتوقَّف على العلم بعدم صحَّة سلب أحد معانيه الحقيقيَّة عنه إذا كان له حقائق متعدِّدة، فيُعلم أنَّه حقيقةٌ فيه باعتبار ذلك المعنى، لاعدم صحَّة سلب الجميع؛ ضرورةَ أنَّ بعض معاني المشترك ممَّا يصحُّ سلبه عن بعضٍ.

وهذا بخلاف المجاز، لأنَّ العلم به يتوقَّف على العلم بصحَّة سلب الجميع، إذ مجرَّد سلب البعض لايقتضي أن يكون مجازًا، كما لايقتضي أن يكون حقيقةً.

وأمَّا إذا صحَّ سلبُ الجميع لزم أن يكون مجازًا، وإلَّا لكان غلطًا؛ والكلامُ في الاستعمال الصحيح.

نعم! لوأخذ صحَّة السلب في المجاز باعتبار المعنى الحقيقيِّ الَّذي استعمل اللفظ باعتباره في المعنى المقصود، أو صحَّ ذلك فيه، لم‌يُحتج إلىٰ أخذ صحَّة السلب بالنسبة إلىٰ جميع المعاني الحقيقيَّة، بل كان أخذها بالنسبة إلىٰ المعنى المعتبر مغنيًا عن ذلك.

لكنَّ القومَ لمَّا اعتبروا علامة الحقيقة في اللفظ المجرَّد عن هذا الاعتبار ناسبَ أن يعتبروا علامة المجاز أيضًا في اللفظ المجرَّد عن الاعتبار المذكور ليتوافق مورد العلامتين، فاحتاجوا في المجاز إلىٰ اعتبار صحَّة السلب بالنسبة إلىٰ جميع المعاني الحقيقيَّة، مع أنَّ اللفظ في إطلاقه على المعنى المقصود إن كان مأخوذًا بحسب معناه الحقيقيِّ فلايتمُّ في غير الاستعارة الَّتي مبناها على التصرُّف في أمرٍ عقليٍّ؛ وقد حقَّقنا سابقًا أنَّه ليس من باب المجاز.

وإن كان مأخوذاً بحسب معنىً آخر واعتُبر المعنى الحقيقيُّ لمجرَّد تحصيل العلاقة، فالعلم بمجازيَّة ذلك المعنى حينئذٍ حاصلٌ من حيث اعتبار العلاقة، فلايتوقَّف على اعتبار العلامة ؛ فتدبَّر !

ثمَّ أقول: تقريرُ الدَّور على الوجه الَّذي ذكره بظاهره مبنيٌّ على تخصيص مورد العلامة باللَّفظ الَّذي ينحصر معناه الحقيقيُّ في معنىً واحدٍ، وأن يكون الغرضُ منها معرفة حال اللفظ الَّذي لايقع مستعمَلًا في المعنى المبحوث عنه إلَّا حقيقةً ؛

وهذا ـ مع ما فيه من قلَّة الجدوى، والمخالفة لصريح كلمات القوم ـ مدفوعٌ بأنَّ الدور فيه أيضًا ظاهرٌ، لأنَّ العلم بكون الإنسان حقيقةً في البليد لاغير مثلًا ـ أي: في المعنى الَّذي يُطلق باعتباره على البليد ـ يتوقَّف على العلم بعدم معنىً حقيقي للإنسان يصحُّ سلبه عنه، وإلَّا لجاز أن يكون مجازًا فيه باعتبار بعض معانيه، وهو يتوقَّف على العلم بكونه حقيقةً فيه، لاغير ؛

وأمَّا العلم بعدم صحَّة سلب المعانى الحقيقيَّة للإنسان عن البليد ففي مرتبة العلم بعدم معنىً حقيقي للإنسان يصحُّ سلبه عن البليد، بل هو عينه إن لم‌يقصد الفرق بينهما بالتفصيل والإجمال ؛ فلايُعقل الترتيب والتوقُّف بينهما ؛ هذا.

وإن أراد أنَّ المعتبر في العلامة أن لايكون اللفظ ـ كالإنسان ـ باعتبار أحد معانيه ـ إذا كانت له معانٍ متعدِّدةٍ ـ موردًا ـ كالكامل في الإنسانيَّة ونحوه ـ بحيث يصحُّ سلبه عن المعنى المحبوث عنه ـ كالحيوان الناطق ليكون علامةً لكونه حقيقةً فيه من حيث الخصوصيَّة ـ؛

ففيه ـ مع عدم استلزامه إضمار الدور، كما عرفتَ ـ: أنَّه إن اعتُبر السلب بالحمل الذاتيّ لم‌يستقم قطعًا، ضرورةَ أنَّ كلَّ موردٍ من الخصوصيَّات ممَّا يصحُّ سلبه عن المعنى المبحوث عنه بالحمل الذاتي إذا كان اللفظ حقيقةً فيه بخصوصه ؛

وإن اعتبره بالحمل على الوجه الأعمِّ، فمع كونه على خلاف الوجه المعتَبر ـ لأخصِّيَّة المسلوب عن المسلوب عنه ـ، لايثبت به كون اللفظ حقيقةً فيه بخصوصه، ضرورةَ أنَّه لايصحُّ سلبُ الإنسان بهذا الحمل عن الناطق والضاحك مثلًا، مع أنَّه ليس حقيقةً فيه بخصوصه.

وقد أجيب عن الإشكال بوجوهٍ:

منها: إنَّ المراد بصحَّة السلب وعدمها أن يكون إطلاق اللفظ عليه باعتبار معنىً يصحُّ سلبه عنه أو لَايصحُّ، مثلًا إذا أطلق الحمار على البليد فإنَّما هو باعتبار معنىً يصحُّ سلبه عنه ـ وهو الحيوان الناهق ـ؛ وإذا أُطلق الإنسان عليه فإنَّما هو باعتبار معنىً لَايصحُّ سلبه عنه ـ وهو الحيوان الناطق ـ؛ هذا حاصل ما ذكره بعض المتَأَخِّرين.

وعندي فيه نظرٌ؛ لأنَّه إن أراد بـ«المعنى الَّذي اعتُبر صحَّة السلب وعدمها بـاعتباره»: خصوصَ المعنى الحقيقيّ أو الغير التأويلي ـ كما سبق ـ؛

ففيه: أنَّ العلامة حينئذٍ تختصُّ باستعلام حال الإطلاق على غير المعنى الموضوع له ـ كما يساعد عليه تمثيلُه ـ، ضرورةَ أنَّ الإنسان إنَّما يُطلق على الحيوان الناطق وهو نـفس المعنى ابتداءً، لَاباعتبار معنىً آخر.

ولو تعسَّف في التعميم إليه لبقي إشكال الدور فيه بحاله، إذ ليس في بيانه مـا يسـاعد على دفعه.

والتزام هذا الاختصاص غير مناسبٍ للمقام؛

مع أنَّ هذا لايستقيم بناءً على اعتبار السلب بالحمل الذاتيِّ ـ كما مرَّ في دفع الإشكال الأوَّل ـ، ضرورةَ أنَّ اللفظ باعتبار معناه الحقيقيّ ممَّا يصحُّ سلبه عن جميع موارده الخاصَّة ولوازمه العقليَّة بهذا الحمل؛

على أنَّ العلم بصحَّة السلب وعدمها حينئذٍ مبنيٌّ على العلم بخروج المورد عن المعنى الموضوع له وعدمه، وهو في مرتبة العلم بكون الاستعمال فيه مجازًا أو حقيقةً أو نـفسه ـ على ما مرَّ ـ، فيبقى إشكال الدور بحاله.

وإن أراد به المعنى الأعمِّ انتقض علامة الحقيقة حينئذٍ بأكثر أقسام المجاز، مثلًا إذا أطلق «الكاتب» بمعنى الإنسان على زيدٍ لَامن حيث الخصوصيَّة صدق عليه أنَّه قد أُطلق عليه باعتبار معنىً لَايصحُّ سلبه عنه ـ وهو الحيوان الناطق ـ، وظاهرٌ أنَّه ليس حقيقةً فيه.

لا يقال: المرادُ بقوله: «باعتبار معنى مجرَّد» ملاحظَتُه، ولا ريب في أنَّ استعمال اللفظ في معناه المجازي مبنيٌّ على ملاحظة معناه الحقيقيّ واعتبار العلاقة ولو إجمالاً، فيستقيم الجواب، إذ يصدق في المثال المذكور أنَّه أُطلِق «الكاتب» بمعنى الإنسان على زيدٍ باعتبار معنىً يصحُّ سلبه عنه ـ وهو مفهوم الكاتب ـ، ضرورةَ أنَّ مفهوم الكاتب ليس نفس مفهوم الإنسان؛

لأنَّا نقول: غاية الأمر أن يصدق علامة المجاز بالاعتبار المذكور كما يصدق عليه علامة الحقيقة بالاعتبار الَّذي ذكرناه، وليس هناك ما يعيِّن أحد الاعتبارين، فيبقى محذور الفساد بحاله.

ومنها: إنَّ الإشكال المذكور إنَّما يتمشّي فيما لو أُطلق لفظٌ على معنىً ولم يُعلم أنَّه حقيقةٌ فيه أو مجازٌ، وأمَّا إذا عُلم معناه الحقيقيّ والمجازي وشُكَّ في المراد فصحَّة نفي المعنى الحقيقي عن مورد الاستعمال تدلُّ على إرادة المعنى المجازيّ، كما إذا قيل: «طلَعَ البدرُ علَينا»[1] فإنَّه إذا كان مورد الاستعمال ـ أعني: مقام الخطاب ـ بحيث يصحّ أن يقال: ليس الطَّالعُ هو البدر حقيقةً، كان المراد به معناه المجازي؛

وفيه: أنَّه خروجٌ عن محلِّ البحث! لأنَّ الكلام في معرفة المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، لا في تعيين المراد منهما عند الإطلاق.

واعلم! أنَّ هذا الجواب على ما نقلناه مطابقٌ لما نقَلَه العضديُّ والتفتازانيُّ في دلالته على دفع إشكال الدور عن علامة المجاز من غير تعرُّضٍ لدفعه عن علامة الحقيقة. والمحقِّقُ الشَّريفُ صرَّح بعدم جريانه في علامة الحقيقة، معلِّلاً بأنَّ اللفظ الموضوع للعامِّ إذا استعمل في الخاصِّ كان مجازًا مع امتناع سلب المعنى الحقيقيِّ عن المورد؛

---

١. صدر بيتٍ تمامه:

طلع البدرُ علينا من ثنيَّاتِ الوداع
وجب الشُّكرُ علينا ما دعا للَّه داع

راجع: البداية والنهاية، ج ٣، ص ٢٤١؛ إعلام الورى، ج ١، ص ١٥١.

واعترض عليه المدقِّقُ الشيرازيُّ بـ: أنَّ ذلك إنَّما يقتضي عدم اطِّراد الجواب المذكور، لا عدم دفعه لإشكال الدور.

ولعلَّه يريد: إنَّ عدم اطِّراد الجواب المذكور لايقتضي إلغائه رأسًا ـ كما يظهر من عبارة المحقِّق الشَّريف ـ، لإمكان إجرائه في غير المورد المذكور؛

فلايرد عليه ما قيل من: أنَّ مقصود المحقِّق الشَّريف أنَّ الجواب المذكور وإنْ دفَعَ الدَّورَ إلَّا أنَّه لاجدوى فيه، لورود الإيراد المذكور عليه.

نعم! يرد عليه أنَّه ليس للعلامة حينئذٍ قاعدةٌ يُمكن اطِّرادها في مواردها بحيث يعتدُّ بها، إذ لااختصاص للنقض باستعمال العامِّ في الخاصِّ، فإنَّه لوفرض وجود حمارٍ وبليدٍ في الدار وقيل: «في الدار حمارٌ» وأُريد به البليد كان الاستعمال مجازًا قطعًا مع أنَّ المعنى الحقيقي لايصحُّ سلبه عن مورد الاستعمال، لاحتمال المقام له؛ إلىٰ غير ذلك؛ هذا.

وأورد الفاضل[1] على الجواب المذكور بـ: أنَّه كما يصحُّ صحَّة سلب المعنى الحقيقي عن مورد الاستعمال علامةً لإرادة المعنى المجازي، كذلك يصلح صحَّة سلب المعنى المجازي عن مورد الاستعمال علامةً لإرادة المعنى الحقيقي؛ فلايختصُّ العلامة المذكورة بالمجاز.

ثمَّ أورد على هذا الوجه سؤالًا؛ وهو: إنَّ الماهيَّات والحقائق المجازيَّة قد تتعدَّد، فنفيُ حقيقةٍ منها لايوجب تعيين إرادة بعض معاني اللفظ، فلايوجب تعيين إرادة المعنى الحقيقي؛

وأجاب بـ: أنَّ المجيب المذكور قد اعتبر في جوابه دوران الاِحتمال بين معنىً حقيقيٍّ معيَّنٍ، ومعنىً مجازيٍّ معيَّنٍ، ففرض التعدُّد خارجٌ عن مفروضه؛

مع أنَّ لنا أن نجعل العلامة ـ على تقدير تعميم الفرض ـ سلبَ جميع المعاني المجازيَّة، فيتمُّ بلاإشكالٍ، لأنَّ سلب الجميع يوجب تعيين إرادة المعنى الحقيقي، إذ لامخرَجَ عنهما.

هذا محصَّل كلامه بعد التنقيح والتوضيح.

---

١. راجع: قوانين الأصول، ص ٢١.

وفيه نظرٌ ! لأنَّ العلامة المقرَّرة عند القوم في المقام إنَّما هي صحَّة سلب المعنى في نفس الأمر وعدم صحَّة سلبه ـ كما ذكره العضديُّ ـ؛

أو صحَّة سلب المعنى الحقيقيِّ وعدم صحَّة سلبه ـ كما اختاره المورِد المذكور في تحرير العنوان ـ؛

ولاريب أنَّ المعنى المجازي ليس بمعنى نفس أمريٍّ للَّفظ، ولابمعنى حقيقيٍّ له حتَّى يعتبر صحَّة سلبه علامةً للحقيقة، مع أنَّ المعتبَرَ عندهم في علامة الحقيقة عدمُ صحَّة السلب لا صحَّته، وظاهرٌ أنَّ الكلام في المقام؛ فيدفع الدور المورَد على العلامتين المقرَّرتين عندهم، لَا في إحداث علامةٍ أخرى؛ وهذا واضحٌ.

نعم! غاية ما يمكن أن يقال على المجيب حينئذٍ هو أنَّ القوم لو اعتبروا صحَّة سلب المعنى الحقيقي علامةً لإرادة المعنى المجازي ـ لالإثبات كون المعنى مجازيًّا ـ لكان عليهم أن يعتبروا صحَّة سلب المعنى المجازي علامةً لإرادة المعنى الحقيقي أيضاً، فيلزمهم ترك ماينبغي التعرُّض له؛ ولاريب أنَّ التزام مثل ذلك هيِّنٌ بالنسبة إلىٰ ما يلزمهم من إشكال الدور وفساد العلامة.

ثمَّ أورد على ما ذكره المحقِّق الشريف بأنَّ العامَّ إنَّما يكون مجازًا في الخاصِّ إذا استُعمِل فيه من حيث الخصوصيَّة، ولاريب في صحَّة سلب معناه الحقيقيِّ عنه حينئذٍ؛

وفيه نظرٌ أيضاً! لأنَّه إن اعتبر السلب بالحمل المتعارَف ـ كما هو الظاهر من إطلاقه للسلب ـ، فلاريب في أنَّ العامَّ لايصحُّ سلبه عن الخاصِّ بهذا الحمل مطلقًا، لَا مِن حيث تحقُّق العامِّ في ضمنه، ولَا من حيث الخصوصيَّة؛ ضرورةَ أنَّ الحيوان لَايصحُّ سلبه عن الناطق الَّذي يغايره بالمفهوم، فضلًا عن صحَّة سلبه عن الإنسان المركَّب منه ومن الناطق؛ مع أنَّ استعماله فيهما مجازٌ قطعًا.

ولوأراد صحَّة سلب كونه معنىً حقيقيًّا للَّفظ؛

بقي إشكال الدور بحاله.

وإن اعتُبر السلبُ بالحمل الذاتي ـ فمع منافاته لجوابه الآتي ـ غير واردٌ على المحقِّق

الشريف، لأنَّ المُجيب اعتَبَر السلب بالنسبة إلىٰ مقام الخطاب دون المستعمَل فيه، إذ الغرضُ قصد تعيينه بالعلامة، والوجه المذكور إنَّما يُجدي في الثاني دون الأوَّل

ومنها: إنَّ المراد سلب ما يفهم من اللفظ المجرَّد عن القرينة وعدمه؛

وفيه: أنَّه إذا عُلم المعنى المستفاد من اللفظ المجرَّد كفى أن يقال: أنَّه حقيقةٌ فيه ومجازٌ في غيره ـ كما مرَّ في العلامة السابقة ـ، ولاحاجة إلىٰ السلب المذكور؛ سلَّمنا لكن معرفة ما يُفهم من اللفظ المجرَّد عن القرينة متوقِّفٌ على معرفة الوضع، فلو توقَّف معرفة الوضع عليه كان دورًا.

ويمكن تقريرُ الجواب المذكور بوجهٍ يرجع إلىٰ مانختاره في الجواب، كما لايخفى.

ومنها: ما يجري في المجاز فقط؛ وهو منع توقُّفه على العلم بصحَّة سلب جميع معانيه الحقيقيَّة حتَّى يرد الإشكال المذكور، بل يكفي صحَّة سلب بعض معانيه الحقيقيَّة عنه، لأنَّه حينئذٍ إن لم يكن مجازًا في المعنى المسلوب عنه لكان حقيقةً، لأنَّ المفروض صحَّة الاستعمال، فيلزم الاشتراك وهو خلاف الأصل؛

وفيه:

أوَّلًا: إنَّ العلامة تكون حينئذٍ خلافيَّةً، وظاهرهم الاتِّفاق عليها؛

وثانيًا: إنَّ الأصل المذكور إنَّما يجري حيث يكون بين المعنيَين علاقةٌ معتبرةٌ ـ إذ بدونها لَامحيصَ عن ثبوت وضعٍ آخر ـ، وحينئذٍ لَايمكن نفيه عن المعنى المستعمل فيه بالأصل؛ مع أنَّ العلامة المذكورة لَاتختصُّ به؛

وثالثًا: إنَّ الأصل قد يتخلَّف عن مورده لقيام دليلٍ عليه، والعلامة لايجوز تخلُّفها عن شيءٍ من مواردها ـ كما مرَّ ـ، فلايصحُّ أخذه جزءً منها.

ومنها: ما زعمه الفاضل المعاصر من: أنَّ المراد بـ«علامة المجاز»: صحَّةُ سلب المعنى الحقيقيّ في الجملة، وحينئذٍ فإن اتَّحد المعنى الحقيقيّ كان مجازًا مطلقًا، وإن تعدَّد كان مجازًا بالنسبة إلىٰ الحقيقة المسلوبة؛

وكذلك المراد بـ«علامة الحقيقة»: عدم صحَّة سلب المعنى الحقيقيّ في الجملة، وهو علامةٌ لكون ما لَايصحُّ السلب عنه معنىً حقيقيًّا بالنسبة إلىٰ ذلك المعنى الَّذي لايجوز سلبه عنه ـ وإن احتمل أن يكون مجازًا بالنسبة إلىٰ معناه الآخر ـ، فلم‌يتوقَّف العلم بكون اللفظ حقيقةً في المعنى على العلم بكونه حقيقة فيه حتَّى يلزم الدور.

هذا حاصل كلامه بعد التنقيح.

وهو فاسدٌ؛ أمَّا في المجاز: فلأنَّ مجرَّد صحَّة سلب بعض المعاني الحقيقيَّة عنه لايستلزم أن يكون مجازًا بالنسبه إليه ـ ولو مجازًا شأنيًا ـ، بل يتوقَّف على وجود العلاقة. مثلًا صحَّة سلب «العين» بمعنى الذهب عن «الميزان» لايقتضي أن يكون العين بمعنى الذهب مجازًا فيه، لعدم العلاقة المصحِّحة.

والعجب أنَّه تفطَّن لهذا الإشكال، فأورده على وجه السؤال، وأجاب عنه بـ: أنَّه إنَّما يرد لوأردنا كونه مجازًا عنها بالفعل؛ وأمَّا إذا كان المراد كونه مجازًا بالنسبة إليها لواستعمل فيه، فلايرد ذلك، وهوكافٍ فيما أردناه؛ هذا لفظه.

أقول: لاخفاء في أنَّ قوله: «لو استعمل فيه» إنَّما يدفع السؤال إذا أراد به الاستعمال على الوجه الصحيح ـ كما هوالظاهر ـ بأن يكون هناك علاقةٌ مصحِّحةٌ؛ فيكون محصَّل كلامه بعد التصحيح: أنَّ صحَّة سلب اللفظ باعتبار أحد معانيه عن مورد الاستعمال علامةٌ لمجازيَّته فيه على تقدير وجود العلاقة ووقوع الاستعمال بحسبها.

وفيه ما لايخفى! لأنَّ العلامة حينئذٍ إنَّما تفيد كون الاستعمال فيه مجازًا شأنيًا على تقديرٍ مجهولٍ، إذ لم‌يُعتبر العلم بالعلاقة في العلامة؛ وظاهرٌ أنَّ الغرض من العلامة تعيين أحد القسمين، وإلَّا فالعلم الإجماليُّ لَايحتاج إلىٰ إعمال علامةٍ.

لايقال: إذا صحَّ سلب اللفظ باعتبار معناه الحقيقيِّ عن مورد الاستعمال كان ذلك آية كونه مجازًا فيه في الجملة ولومجازًا شأنيًا، ولَاحاجة إلىٰ اعتبار صحَّة استعماله فيه باعتباره، ولَا إلىٰ اعتبار أن يكون هناك علاقةٌ، لأنَّه حينئذٍ لايخلو:

إمَّا أن يكون مشتركًا بينهما؛

أو لَا؛

فإن كان الثاني كان مجازًا فيه مطلقًا؛

وإن كان الأوَّل فلاأقلَّ من أن يكون مجازًا فيه إنْ أوِّل اللفظ بالمسمَّى حال جعله مثنىً أو مجموعًا أو منكَّرًا، وإن لم يَجُز مطلقًا لعدم العلاقة كذلك.

لأنَّا نقول: مثل ذلك لَا يتعلَّق مقاصد العقلاء باستعلام حاله بعلامةٍ مستقلَّةٍ، كما لَا يخفى؛ سيَّما مع امكان تحريرها على وجهٍ يعمُّ سائر الأقسام.

وأمَّا في الحقيقة: فلأنَّه إنْ أراد بالحقيقة الَّتي التزم توقُّف عدم صحَّة السلب عليها ما جُعل عدم صحَّة السلب علامةً لها، فلزوم الدور ظاهرٌ؛

وإنْ أراد غيرها، فظاهرٌ؛ إذ لاتوقُّف هناك، لأنَّ العلم ببعض معاني المشترك لا أثر له في العلم ببعضٍ آخر.

ولئن نُزل كلامه على إرادة أنَّ الكلِّي إذا أُطلق على الفرد ـ كالإنسان بمعنى الحيوان الناطق على البليدِ ـ فعدم صحَّة سلبه عن البليد يتوقَّف على العلم بأنَّه حقيقةٌ في الحيوان الناطق، ولا يتوقَّف العلم بهذا على العلم بعدم صحَّة سلبه عن البليد؛

لتوَجَّهَ عليه: إنَّ إطلاق الكلِّي على الفرد إن كان باعتبار الخصوصيَّة فمجازٌ قطعًا؛

وإن كان باعتبار الكلِّي المتحقِّق في ضمنه، فذلك في الحقيقة اطلاقُ اللفظ على معناه الكلِّي، إذ معنى الإنسان الَّذي أُطلق على البليد بهذا الاعتبار ليس إلَّا الحيوان الناطق.

فعلى ما التزمه من توقُّفه على العلم بأنَّه حقيقةٌ في الحيوان الناطق يتوجَّه الدور.

اللَّهمَّ إلَّا أن يريد حينئذٍ: أنَّ المقصود من هذه العلامة استعلام حال الفرد باعتبار وجود الكلِّي في ضمنه وعدمه؛ فيرجع إلىٰ الجواب الآتي؛ وقد عدَّه غيرُه.

وربَّما أمكن الفرق بـ: أنَّ المقصود بالعلامة على الجواب الآتي استعلام حال الفرد فقط، وعلى هذا الجواب استعلام ما هو أعمُّ من ذلك، فيدخل فيه مثل اطلاق الناطق على الإنسان؛ لكن يتَّجه عليه الإشكالات الآتية فيه.

ومنها: ما ذكره هذا المعاصر أيضًا؛ وهو: إنَّ المقصود بهذه العلامة استعلام الحكم في

الأفراد المشكوكة، كما لو علِمنا بأنَّ للماء معنىً حقيقيًّا، ومعنىً مجازيًّا؛ وشككنا في بعض الأفراد أنَّه يندرج تحت الأوَّل أو الثاني، فيُستخبَرُ الحالُ بالقاعدة المذكورة.

أقول: وفيه خروجٌ عن محلِّ البحث! فإنَّ الكلام في العلامة الَّتي يُعرف بها المعنى الحقيقيِّ والمجازيِّ، لَا ما يُعلم بها تحقُّق المعنى الحقيقيِّ في ضمن الفرد وعدمه ـ على ما يقتضيه ظاهرُ بيانه ـ؛

إلَّا أن يُقال: إنَّ المقصود من ذلك استعلام حال الاستعمال في الفرد، فلايخرج عن محلِّ البحث.

لكن يرد عليه ـ مع عدم ملائمته لظاهر المقام؛ أو عدم نهوضه بدفع الإشكال بتمامه؛ مضافًا إلىٰ مخالفته لما مرَّ في دفع الإشكال السابق من اعتبار السلب بالحمل الذاتي ـ: أنَّ إشكال الدور واردٌ على ظاهره أيضًا، لأنَّ العلم بصحَّة السلب أو عدمها من الفرد المشكوك فيه يتوقَّف على العلم بخروجه عن المعنى الحقيقيِّ، أو بدخوله فيه؛ فلوتوقَّف العلم بذلك على العلم بصحَّة السلب أو عدمها كان دورًا؛ فتدبَّر! هذا.

والَّذي اختاره في الجواب أن يقال: المقصود بالعلامة إنَّما هو تحصيل العلم التفصيليِّ بالحقيقة والمجاز، وهو لايتوقَّف على العلم بالوضع وعدمه فضلًا عن توقُّفه على العلم التفصيليِّ به، إذ كثيرًا ممَّا يُعلم ذلك من تنصيص أهل اللسان العارفين بطُرُق المقال، أو شهادة الوجدان من الخبير بكيفيَّة الاستعمال؛ والثاني هو الغالِب المتداوَل.

فإن قلت: حكم الوجدان بصحَّة السلب وعدمها يتوقَّف على العلم بالوضع وعدمه، ضرورةَ أنَّ دلالة الألفاظ ليست ذاتيَّةً ـ كما توهَّمه ابنُ عبادٍ في ظاهر ما نُسب إليه ـ، فلوتوقَّف العلمُ بالوضع وعدمه على ذلك لزم الدور أيضًا؟

قلت: لَاريب في أنَّ معنى اللَّفظ كثيرًا ممَّا يثبت في النفس ويتقرَّر فيها على الوجه المتقرَّر عليه عند أهل العرف، لكَثرة مصادفته في المحاوَرات وموارد الاستعمال ولو بمعونة القرائن والأمارات؛ لكن على نوعٍ من الخفاء وضربٍ من الإجمال. فإذا أريد تبيينه وتعيينه أُحتِيج إلىٰ إعمال العلامة.

فالعلم التفصيليُّ يتوقَّف على اعتبار العلامة، وهي إنَّما تتوقَّف على العلم الإجمالي ـ كما مرَّ في التبادر ـ، فلادور.

فإن قيل: هذا التوجيه لَايتَّجه في هذه العلامة فيما يُعتبر فيه السلب بالحمل الذاتيّ، فإنَّ السلب لَايُعتبر بين المعنى واللفظ ـ إذ لاشكَّ في صحَّته دائمًا ـ؛ ولابينه وبين مفهوم المعنى ـ لوضوح صحَّة السلب بالنسبة إلىٰ غير المعنى دائمًا ـ، بل يُعتبر بينه وبين معناه الغير التأويلي؛ فيتوقَّف العلم بعدم صحَّة سلب المعنى عن المعنى المبحُوث عنه على العلم بأنَّه المعنى الغير التأويلي للَّفظ. ولَاريب أنَّ العلم بهذا هو العلم بكونه معنىً حقيقيًّا، فيعود إشكال الدور؛

فنقول: نختار القسم الأخير ونمنع لزوم الدور بما ذكرناه من الفرق بين العلم الإجماليّ والتفصيليّ، لأنَّ العلم بعدم صحَّة سلب المعنى الغير التأويليّ عن المعنى المبحُوث عنه إنَّما يستدعي العلم به ولو إجمالًا؛ والمقصود تعيينه تفصيلًا؛ فلاإشكال.

تتميمٌ

كما يصحُّ أن يُعتبر عدم صحَّة السلب من غير تأويلٍ علامةً للحقيقة، كذلك يصحُّ أن يُعتبر صحَّة الحمل من غير تأويلٍ علامةً لها؛

فإنْ صحَّ ذلك بالحمل الذاتي كان علامةً لكونه حقيقةً فيه من حيث الخصوص؛

وإن صحَّ بالحمل المتعارَف المقابل للحمل الذاتي كان علامةً لكونه حقيقةً فيه إن أُطلق عليه باعتبار ذلك المعنى؛

وإن صحَّ بالحمل المتعارَف بالمعنى الأعمِّ كان علامةً لكونه حقيقةً فيه في الجملة.

وأيضاً كما يصحُّ أن يُعتبر صحَّة السلب من غير تأويلٍ علامةً للمجاز كذلك يصحُّ أن يُعتبر عدمُ صحَّة الحمل من غير تأويلٍ علامةً له.

ويجري في المقامين سائر الكلمات المتقدِّمة.

وكأنَّ القوم لم يتعرَّضوا لهما استغناءً عنهما بصحَّة السلب وعدمها، فإنَّهما يستلزمان عدم صحَّة الحمل وصحَّته.

ولَا يذهب عليك أنَّهم لو اعتبروا صحَّة الحمل علامةً للحقيقة بدلًا عن عدم صحَّة السلب لكان أقرب إلىٰ الاعتبار؛ مع أنَّه المتداوَل في موارد الاستعمال حيث يستكشف الحال بمراجعة العرف واللُّغة.

ومنها الاطِّراد وعدمه

أمَّا الأوَّل فهو علامة الحقيقة ـ على ما نصَّ عليه بعضُ المتأخِّرين ـ.

والمراد به أن يكون المعنى الَّذي صحَّ باعتباره الاستعمال من غير تأويلٍ بحيث كلَّما تحقَّق صحَّ الاستعمال فيه كذلك.

وذلك كـ«رجل» و«ضارب»، فإنَّ المعنى الَّذي صحَّ باعتباره إطلاقهما على زيدٍ مثلًا من غير تأويلٍ، هو بحيث كلَّما وُجد صحَّ اطلاقهما عليه كذلك ونحو هذا، فإنَّ المعنى الَّذي صحَّ باعتباره استعماله في خصوص زيدٍ من غير تأويلٍ ـ وهو كونه فردًا من أفراد المذكَّر المشارإليه ـ، هو بحيث كلَّما تحقَّق صحَّ استعماله في خصوصه كذلك.

وحيثما يتحقَّق الاطِّراد على الوجه الأوَّل فهو علامةٌ لكون كلٍّ من الوضع والمعنى عامًّا؛ وحيثما كان على الوجه الأخير فهو علامة كون الوضع عامًّا والموضوع له خاصًّا.

وإنَّما اعتبرتُ «الإطلاق والاستعمال من غير تأويلٍ» ـ مع أنِّي لم أقف على من يعتبره ـ، لئلَّا يرد النقض بالكلِّيَّات المستعمَلة في الخصوصيَّات. مثلًا يصدق أنَّ المعنى الَّذي صحَّ باعتباره استعمال الإنسان في خصوص زيدٍ هو بحيث كلَّما ثبت صحَّ الاستعمال فيه بخصوصه؛

فالاطِّراد بهذا المعنى متحقِّقٌ، ولا حقيقةَ؛

بل ربَّما يرد النقض بمطلق أقسام المجاز ـ على ما سنشيرُ إليه ـ؛

وكذلك إطلاق اللَّفظ على مثله ـ على ما مرَّ تحقيق القول فيه ـ.

هذا غاية توجيه الكلام في المقام.

وهو بعدُ محلُّ نظرٍ! لأنَّه إن أُعتُبر الاستعمال مطلقًا، انتُقض بالمجاز ـ كما عرفتَ ـ؛

وإن قُيِّد بكونه على وجه الحقيقة أو من غير تأويلٍ ـ كما فعلنا ـ لزم الدور، لأنَّ العلم بصحَّة استعمال اللفظ حيثما يتحقَّق ذلك المعنى حقيقةً أو من غير تأويلٍ مبنيٌّ على العلم بأنَّه موضوعٌ لذلك المعنى، أو لخصوصيَّات أفراده. فلو توقَّف العلمُ بذلك على العلم بالإطِّراد لزم الدورُ.

فإن قيل: يُمكن العلم بصحَّة الاستعمال على الوجه المذكور بمراجعة الوجدان، أو بملاحظة محاوَرات أهل اللسان ـ على ما مرَّ البيان ـ، فلا يلزم الدور؛

قلنا: فإذا علمنا المعنى الَّذي صحَّ باعتباره الاستعمال حقيقةً أو من غير تأويلٍ فقد كفانا علامةً لكون اللَّفظ حقيقةً في ذلك المعنى، ولم نحتج إلىٰ اعتبار كونه بحيث يصحُّ استعماله حيثما يتحقَّق ذلك المعنى على وجه الحقيقة.

وكأنَّ هذا هو السِّرُّ في عدم اعتبار المُتَقَدِّمين إيَّاه علامةً للحقيقة وإن اعتبروا عدم الإطِّراد علامةً للمجاز.

ثمَّ أقول: والأظهر عندي أن يُفسَّر الإطِّراد بأن يكون المعنى الَّذي صحَّ باعتباره استعمال اللَّفظ على الحقيقة أو من غير تأويلٍ في موارده المعلومة من حيث القدر المشترك بحيث يصحُّ أن يُستعمل كذلك في موارده المشكوكة، فيُستَعلم من ذلك أنَّ اللَّفظ موضوعٌ للقدر المشترك بين تلك الموارد؛ وأنَّ المعنى الَّذي يصحُّ استعمال اللَّفظ باعتباره متحقِّقٌ في الجميع؛ كما لو علِمنا مدلولَ اللفظ [1] الماءِ الحقيقيِّ إجمالًا وتردَّدنا في تفضيله وتعيينه بين أن يكون موضوعًا لخصوص القدر المشترك بين المياه الصافية، أو الأعمِّ من ذلك ـ أعني: القدر المشترَك بينها وبين المياه الكدرة ـ؛ فبصحَّة إطلاقه على المياه الكدرة من غير تأويلٍ باعتبار ذلك المعنى نستعلم كونه حقيقةً في المعنى الأعمِّ.

---

١. كذا في النسخة.

فإن قيل: فالعلامة حينئذٍ دوريَّةٌ، لأنَّ العلم بصحَّة إطلاق لفظ الماء مثلًا من غير تأويلٍ على الماء الكدر مبنيٌّ على العلم بأنَّه موضوعٌ للقدر المشترك بينه وبين الماء الصافي؛ فلو توقَّف العلم بذلك على العلم بكونه حقيقةً فيه لزم الدور؛

قلنا: لايتوقَّف العلم بكونه مستعملًا في الماء الكدر من غير تأويلٍ على العلم بكونه موضوعًا للقدر المشترك تفصيلًا، بل يكفي العلم به إجمالًا ولو بمراجعة الوجدان ـ على ما مرَّ البيان ـ؛ فلادور.

وأمَّا عدم الإطِّراد، فقد ذكره جماعةٌ علامةً للمجاز. ومثَّلوا بنحو: ﴿وسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1]، فإنَّ المصحِّح لاستعمال «القرية» في «أهلها» علاقةُ الحلول؛ وليس كلَّما تحقَّقت هذه العلاقة صحَّ الاستعمال؛ إذ لايقال: اسئل البساط والحجرة ونحوهما.

واعتُرِضَ على طرده بلفظ «الرحمن»، فإنَّه لايُطلق على غيره ـ تعالى ـ؛ و«السخيِّ» و«الفاضل»، فإنَّهما لَايُطلقان عليه ـ تعالى ـ؛ و«القارورة» فإنَّها لاتُطلق على غير الزجاجة. فعدم الإطِّراد متحقِّقٌ لعدم صدق هذه الصفات هناك مع حصول مباديها ولامجاز.

وأجيب بوجهين:

الأوَّل: إنَّ عدم الإطِّراد إنَّما يُعتبر إذا كان من غير مانعٍ لغةً أو شرعًا، وقد مَنَعَ الشارعُ من الأوَّلين، واللُّغةُ من الثالث؛ فلاقدح بها.

وأورد عليه: باستلزامه الدور حينئذٍ، لأنَّ عدم الإطِّراد لايُعلم إلَّا بسببه، لأنَّه ممكنٌ غير محسوسٍ بذاته ولَابحسب آثاره وصفاته، وقد تقرَّر في محلِّه: أنَّ كلَّ ممكنٍ يكون كذلك لايُعلم إلَّا بسببه، والسبب ليس وجود المانع ـ إذ التقديرُ عدمُه ـ، بل عدم المقتضي ـ ومنه الوضع ـ؛ فإذن يتوقَّف العلم بعدم الإطِّراد على العلم بعدم الوضع. فلو توقَّف العلمُ بعدم الوضع عليه كان دورًا.

ولمانعٍ أن يمنع بعضَ مقدَّماتِه.

الثاني: إنَّ «الرحمن» معناه: البالغ في الرحمة غايتها، فيختصُّ به ـ تعالى ـ؛

---

١. يوسف (١٢): ٨٢.

و«الفاضلَ»: العالم الَّذي من شأنه أن يجهل؛

و«السخيَّ»: الجوادُ الَّذي من شأنه أن يبخل؛ فيمتنع أن يُطلقا عليه ـ تعالى ـ؛

و«القارورةُ» منقولةٌ عن معناها الأصلي إلىٰ الزجاجة الَّتي يستقرُّ فيها الشيء، فلايُطلق على غيرها.

والوجه في ذلك: إنَّ هذه الألفاظ لمَّا دارت بين أن يكون موضوعةً للمعاني المطلقة أو المعاني المقيَّدة فعدمُ إطلاقها على بعض معانيها المطلقة دليلٌ على أنَّها موضوعةٌ بازاء المعاني المقيَّدة.

هذا حاصل ما ذكروه في المقام.

والحقُّ أنَّ المجاز أيضاً يطَّرد حيثما توجد علاقةٌ معتبرةٌ، وهي المناسبة المصحِّحة لإعارة لفظ أحدهما للأخري في مصطلح التخاطب، فإنَّ هذا هو المعيار في سبك المجاز، وعليه المدار في الاستعمال.

وأمَّا العلاقات الَّتي ذكروها فهي على إطلاقها لاتُعتبر قطعًا ـ على ما مرَّ تحقيق القول فيه ـ؛ فعدم الإطِّراد باعتبارها غير قادحٍ؛ فتسقط العلامةُ المذكورةُ رأسًا.

ومنها الاستقراء

وهو تصفُّح كثيرٍ من الجزئيَّات لاثبات حكم كلِّيها؛ أو ما يلازم حكمَ كلِّيها. كحكمنا على كلِّ «فَعْلٍ» بأنَّه يُجمع على «فُعولٍ»، وكحكمنا على كلِّ فاعلٍ بأنَّ حقَّه الرفع، وعلى كلِّ مفعولٍ بأنَّ حقَّه النصب؛ ... إلىٰ غير ذلك من القواعد المقرَّرة في محلِّها. فإنَّ تلك القواعد وإن لم يُسمع كلُّها أو جلُّها من العرب لكن مانجده من محافَظَتِهم عليها في الموارد الَّتي تصَفَّحناها ممَّا يوجب القطع أو الظن بتأسيس الواضع لتلك القواعد ووضعه إيَّاها.

ويسمَّى الحكمُ المستفاد منه عند علماء الأدب: «حكمًا قياسيًّا».

ويُمكن إرجاع هذا ـ بنوعٍ من التوجيه ـ إلىٰ علامة الاطِّراد. وحجِّيَّة هذا الطريق ممَّا لاخلاف فيه.

ومنها صحّة الاستثناء وعدمها

وهذه العلامة توجب تمييزَ اللفظ الصالح للعموم وضعًا من غيره؛ كما تقول في الجمع المحلَّى: أنَّه يفيدُ العمومَ ـ عند عدم العهد ـ بنفسه، لصحَّة الاستثناء منه؛

و: أنَّ المفردَ المحلَّى لا يفيد ما لم ينضمَّ إليه اعتبارٌ زائدٌ على مدلوله، لعدم صحَّة الاستثناء منه كذلك.

لا يقال: صحَّة الاستثناء إنَّما يقتضي أن يكون المستثنى منه مستعمَلًا في العموم، أمّا كونه على وجه الحقيقة فلا، ضرورةَ أنَّ اللفظ المستعمَل في العموم مجازًا يصحُّ أن يُستثنى منه؛

وأيضاً: يتوقَّف العلم بصحَّة الاستثناء على العلم بعموم اللفظ، فلو توقَّف العلمُ بعموم اللفظ على العلم بصحَّة الاستثناء كان دورًا؛

وكذا الكلام في العلم بعدم صحَّة الاستثناء.

لأنَّا نقول: المراد صحَّةُ الاستثناء من غير بناءٍ على التأويل، فيندفع الاحتمال المذكور. لكن هذا إنَّما يستقيم على ما نذهب إليه من أنَّ الاستثناء لا يوجب التجوُّزَ في لفظ العامِّ ـ كما سيأتي بيانُه ـ.

ثمَّ نمنع توقُّف العلم بصحَّة الاستثناء وعدمها على العلم بعموم اللفظ ـ على حُذو ما سبق ـ.

واعلم! أنَّ بعضَهم غيَّرَ العلامةَ فجعل اطِّراد الاستثناء علامةً للعموم، وعدَمَه علامةً لعدمه؛

وفيه: أنَّه إن اعتُبر الاستثناء من غير بناءٍ على التأويل، لم يُحتج إلىٰ اعتبار الإطِّراد، وإلَّا لم ينفعه اعتباره، فإنَّ المجاز قد يطَّرد.

[ومنها صحّة التقييد وعدمها]

وربّما يُلحقُ بهذه العلامة صحَّةُ التقييد وعدمُها، ويُستند إلىٰ أنَّ الأصل في القيد أن يكون احترازيًّا.

ومنها أصالة عدم النقل

وهي كالقياس من الدلائل، وليست من العلائم. فيُستدلُّ بها عند ثبوت حقيقةٍ أو مجازٍ في زمانٍ على ثبوته في زمانٍ آخر سابقٍ أو لاحقٍ إذا ثبتَ استعمالُه فيه؛ كقول الأكثرين: «الأمر حقيقةٌ في الوجوب عرفًا، فكذلك لغةً وشرعًا لأصالة عدم النقل».

وهل التعويل على هذا الأصل من حيث إفادته الظنَّ ـ نظرًا إلىٰ عدم الاختلاف غالبًا ـ فيدور مداره؛ أو من حيث التعبُّد ـ لأنَّ مرجعه إلىٰ عدم نقض اليقين السابق، فيطرَّد ـ؟

وجهان؛ أظهرهما الأوَّل، لأنَّ المدار في مباحث الألفاظ على الظَّنِّ؛

مع أنَّ الوجه الثاني لا يجري حيث يكون الاستدلال بثبوته في الزمن المتأخِّر على ثبوته في الزمن المتقدِّم.

ومنها القياس

على ما ذكره جماعةٌ. وهو عبارةٌ عن اثبات معنىً للفظٍ الحاقًا له بمشابهه، أو اثبات لفظٍ لمعنىً الحاقًا له بمشابهه. كما يقال: «الأمر يدلُّ على التكرار»، لدلالة النهي ـ المشابه إيَّاه في الدلالة على الطلب ـ عليه؛ و: «إنَّ السارقَ حقيقةٌ في النبَّاش»، لشبهه به في الأخذ على الخُفية.

وتمسَّكوا في ذلك بوجوهٍ ضعيفةٍ.

والحقُّ عدمُ التعويل على ذلك، لأنَّه لا يحصل به ظنٌّ يُوثقُ بها.

ونقول: لانسلِّمُ حجيَّةَ مطلق الظَّنِّ في مباحث الألفاظ، بل نقتصر على ما ثبت حجِّيَّتُه بإجماعٍ أو دليلٍ غيره، لأنَّ عدم إمكان التوصُّل إلىٰ العلم بموضوعات الألفاظ أو إلىٰ العلم بالمراد ـ كما هو الوظيفة أوَّلًا ـ لا يوجب جواز التعويل على كلِّ ظنٍّ مع ثبوت بعض الطُّرُق القطعيَّة الَّتي أفاد الدليل حجِّيَّتها.

وترد هنا أبحاثٌ يظهر ممَّا أوردناه في محبث حجِّيَّة أخبار الآحاد.

ويمكنُ أن يُتمسَّك أيضاً بما دلَّ من الرِّوايات على منع التعويل على القياس والاِستحسان، فإنَّها وإن كانت واردةً في موارد الأحكام الشرعيَّة لكنَّها ـ بعمومها وإطلاقها ـ ربَّما تتناول المقام أيضاً، حيث يُستفاد من مساقها أنْ لاتعويل على القياس من حيث كونه قياسًا؛ هذا.

وقد أورد بعضُهم للمجاز علاماتٍ أُخر؛

منها: أن يوجد اللفظ مستعمَلًا في معنَيين ويُعلم أنَّه حقيقةٌ في أحدهما بخصوصه ويشكُّ في الآخر، فيحكم بكونه مجازًا فيه لئلَّا يلزم الاشتراك المخالف للأصل ـ على ما سيأتي بيانه ـ.

وهذا إنَّما يتمُّ إذا كان بين المعنَيين علاقةٌ مصحِّحةٌ للتجوُّز ـ كما مرَّ التنبيه عليه ـ.

ومع ذلك فهو إنَّما يصلح دليلًا لاعلامةً.

وقد يُضاف إلىٰ ذلك اختلافهما في الجمع؛

وهذا إنَّما يُحتاج إليه إذا عُلم أنَّ إطلاقه على أحدهما على الحقيقة ولم يُعلم أنَّه من حيث الخصوصيَّة أو باعتبار قدرٍ مشتركٍ؛

فيُنفى كون الوضع للقدر المشترك باختلاف الجمع وكونه لكلٍّ منهما، بالأصل المذكور.

ومنها: أن يُعتبر في إطلاقه على المعنى انضمامُه إلىٰ مشاكله، كـ«الطبخ» في قوله:

«قلت اطبخوا لي جبَّةً وقميصًا»[1]

---

١. صدره:

قالوا اقترح شيئًا تجد لك طبخه

راجع: مختصر المعاني، طبعة دارالفكر، ١٤١١هـ.ق.، ص ٢٦٩.

ومنها: التزام تقييده في إطلاقه على معنىً بحيث لايُستعمل فيه عند الإطلاق، كـ«يَد الشِّمال»، و: «نار الحرب» ونحوهما؛

وهذا ليس بشيءٍ! لأنَّ التحقيق أنَّ كلًّا من لفظي «اليد» و«النار» استعارةٌ تخييليَّةٌ مستعملةٌ فيما وُضعتْ له.

ولوسُلِّم أنَّها مجازٌ ـ كما ذهب إليه بعضُهم من أنَّها مستعمَلةٌ في صورةٍ وهميَّةٍ مشتبَهَةٍ بمعناها الأصلي ـ؛

فالعلامة بعدُ غير مستقيمةٍ، لانتقاضها بمثل لفظ «الماء»، فإنَّه لايُستعمل في المياه المضافة إلَّا مضافًا.

والتزامُ كونِه مجازًا بعيدٌ عن التحقيق.

فصلٌ

متى ورد من المتكلِّم لفظٌ وعُرف مرادُه بالقرائن الخارجيَّة ـ من شواهدَ علميَّة، أو أماراتٍ ظنِّيَّة ممَّا يُعوَّل عليه في المحاوَرات العرفيَّة ـ حُمِل عليه، سواءٌ كان حقيقةً أو مجازًا.

وإذا انتفت القرائنُ الخارجيَّةُ فإن اتَّحد معناه الحقيقيُّ واحتمله المقامُ من غير معارضٍ، حُمِل عليه ـ كما سيأتي ـ.

وإن تعدَّد فلايخلو:

إمَّا أن يكون بطريق الاشتراك؛

أو النقل.

فإن كان الأوَّل:

فإن كان لبعض المعاني اشتهارٌ أو اختصاصٌ في عرف المتخاطبين، حُمِل عليه؛

وإلَّا ـ بأن انتفى الأمران ـ، وجب الوقفُ والرجوع إلىٰ الأصول.

وعلى هذا القياس مشترَكُ الكتابة إذا تجرَّد عن القرينة، كحديث: «لاسبق»[١]. المحتمَل للفَتح فيدلُّ على تحريم أخذ المال المشترَط؛ والسُّكون فيدلُّ على حرمة العمل، ويلزمها حرمة المال. فيُبنى على الأوَّل، لأصالة جواز الفعل؛ مع احتمال ترجيح الثاني في خصوص المقام بأصالة عدم حركة العين، وبأصالته للأوَّل، فيُرجَّح على الفرع.

وقد يتطرَّق هذان الوجهان في اللفظ المسموع إذا شُكَّ في حركته، ولو لتطرُّق النسيان إليه؛

والأخير خاصَّةً فيما إذا تساوى الأصل والفرع هيئةً، كـ«فُلْك» مفردًا وجمعًا.

وإن اختصَّ الاختصاص بأحد المعنَيين أو الاشتهار فيه بعُرف أحدهما وبالآخر في عرف الآخر، ففي الحمل على ما يقتضيه عرف المتكلِّم، أو المخاطب، أو الوقف وجوهٌ.

هذا إذا عُلِم بعلم المتكلِّم بعرف المخاطب أو جهلٍ به.

وإن عُلم بعدم علمه حُمِل على مقتضى عرف المتكلِّم بلاإشكالٍ؛

كما أنَّه يُحمل على عرف المخاطَب إذا عُلم بعلم المتكلِّم بعدم علمه بعرفه.

وإن كان الثاني، فإن عُلِم سبقُ النقل على الاستعمال أو العكس، فلاكلام؛ وإلَّا أمكن ترجيح المعنى المنقول منه مع العلم بتأريخ الاستعمال، والمعنى المنقول إليه مع العلم بتأريخ النقل أخذًا بأصالة تأخُّر الحادث ما لم يعتضد خلافُه بشواهد خارجيَّةٍ.

ومِن هنا وقع النزاعُ في الألفاظ الَّتي وردت مستعملةً في الشرع ممَّا تعارض فيه العُرف واللغة؛

فقيل بـ: تقديم اللغة، للأصل؛

وقيل بـ: تقديم العرف، بدلالة الاستقراء؛ وهو قويٌّ.

* * *

١. راجع: خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٥، ص ٧٩؛ عوالي اللآلئ، ج ٣، ص ٢٦٥، الحديث ١.

[أحوالُ مخالفةُ للأصل تعرض للَّفظ]

ثمَّ للَّفظ أحوالٌ خمسةٌ معروضةٌ مخالفةٌ للأصل، هي:

المجاز ؛

والاشتراك ؛

والنقل ؛

والتخصيص ؛

والإضمار ؛ فلايُصار إليها إلَّا لدليلٍ.

فإن اقتضي الدليلُ بعضًا منها معيَّنًا توبع مقتضاه، وإن اقتضى بعضًا منها لابعينه فهذه صور تعارض الأحوال ـ والتعارض يقع في مادَّةٍ واحدةٍ فصاعدًا بين حالتين منها فصاعدًا ـ :

فإن دار الأمرُ بين المجاز والاشتراك: قُدِّم المجازُ، لكثرته أنواعًا وأفرادًا وسعةً، واستغنائه عن تعدُّد الوضع الغير الثابت. وأمَّا الرُّخصة أو الوضع الثانوي أو التأويلي ـ على القول بتوقُّف صحَّة المجاز عليه ـ فهو أمرٌ ثابت لاسبيل إلىٰ نفيه، فلايعارض حدوث الوضع المحتمَل.

وقد يُرجَّح المجاز باستغناء حقيقته عن القرينة ؛ وأبلغيَّته ؛ وأوفقيَّته بالطبع مع ما فيه من تيسُّر بعض أنواع البديع، فيعارض بأبعديَّة الاشتراك عن الخطأ ؛ أو مع عدم القرينة أو خفائها يُتوقَّف ؛ وفي المجاز يُحمل على الحقيقة فيؤدِّي إلىٰ خلاف المقصود ؛ وباطِّراد الإشتراك وصحَّة الاشتقاق منه بالمعنيَين إذا كان ممَّا يُشتقُّ منه.

وفي هذا نظرٌ.

واستغنائه عن الحقيقة والعلاقة ؛ وليس فيه مخالفةٌ ظاهرٌ مع أنَّ المشترَك أيضًا قد يكون أوفق بمقتضى الحال حيث يتعلَّق القصد بالإجمال ويتيسَّر به أيضًا بعض أنواع البديع.

ولاخفاء في أنَّ هذه الوجوه ـ مع معارضتها بالوجوه المتقدِّمة ـ لايصلح لاثبات الوضع، لأنَّ مرجعها إلىٰ مجرَّد الاستحسان.

وإذا دار بين النقل والاشتراك: رُجِّح الاشتراك، لانفراد النقل عن الاشتراك ـ بعد مشاركتهما في الحاجة إلىٰ تعدُّد الوضع ـ بالاحتياج إلىٰ هجر المعنى الأوَّل مع أصالة عدمه، وعدم احتياج الاشتراك إليه.

هذا إذا أريد بالمنقولِ المنقولُ بالغلبة والهجر ـ كما هو الظاهر ـ؛

ولو أريد ما وضع للمعنى الثاني لمناسبة المعنى الأوَّل من غير بناءٍ على الهجر أو حصوله: أمكن ترجيح الاشتراك أيضًا بأصالة عدم هذه الملاحظة.

ومنه يظهر رجحان الاشتراك على الارتجال أيضًا.

هذا؛ وقد يُرجَّح النقل بأنَّ الاشتراك يقتضي تعدُّد الحقيقة، فيختلُّ الفهم، دون النقل. وهو استحسانٌ لاسبيل إلىٰ اثبات اللغات به.

وإذا دار بين الإضمار والاشتراك: رُجِّح الإضمار، لأنَّ وجوب الإضمار من توابع عدم الإشتراك ولوازمه بالنسبة إلىٰ بعض موارد الاستعمال، فلايصحل لمعارضته؛

وقد يعارض ذلك بأنَّ الاشتراك أغلب من الإضمار، فيُرجَّح عليه. وهذه الغلبة ـ على تقدير تسليمها! ـ ليست بحيث تصلح لمكافأة ما مرَّ.

وإذا دار بين التَّخصيص والمجاز: رُجِّح التخصيص، لكثرته وشيوعه بالنسبة إلىٰ المجاز وإن قلنا بأنَّه منه، إذ المراد بالمجاز هنا ما عدا التخصيص، بقرينة المقابلة. والتقييد هنا في حكم التخصيص، بل أولى منه، ولهذا يُرجَّح عليه حيث يدور الأمر بينهما، لأنَّ عموم التَّخصيص وضعيٌّ فيُرجَّح على ما عمومه حكميٌّ.

وإذا دار بين التخصيص والاشتراك: رُجِّح التَّخصيص، لرجحانه على المجاز الراجح على الاشتراك؛

وإذا دار بين المجاز والنقل: رُجِّح المجازُ، لرجحانه على الاشتراك الرَّاجح عليه؛

وإذا دار بين الإضمار والنَّقل: رُجِّح الإضمار، لرجحانه على الاشتراك؛

وإذا دار بين المجاز والنقل رُجِّح المجاز، لرجحانه على الاشتراك الراجح عليه؛

وإذا دار بين الإضمار والنقل: رُجِّح الإضمار، لرجحانه على الاشتراك الراجح على النقل؛

وإذا دار بين المجاز والإضمار: قيل بتساويهما، لاحتياج كلٍّ منهما إلىٰ القرينة ؛
ويمكن ترجيحُ المجاز، لغلبته ؛
وإذا دار بين التَّخصيص والإضمار: فالتَّرجيح للتخصيص، لغلبته.

واعلم ! أنَّ كلًّا من التَّخصيص والمجاز والإضمار قد يكون قريبًا في نوعه، وقد يكون بعيدًا فيه ؛ فيُعتبر ما قرَّرناه من التَّرجيح في كلٍّ من النوعين أو الأنواع بالنسبة إلىٰ المماثل في نوعه، أو الأدون ؛ وأمَّا القريب من مرجوح النوع والبعيد من راجحه فلايجري فيه إطلاق ماذُكر، بل لَابدَّ من ملاحظة جهَتَيه مع جهَتَي الآخر واعتبار الترجيح ؛

فقد يُرجَّح بعيدُ النوع على بعيد الشخص: إذا زاد بُعده على بُعد الآخر ؛
وقد يُتوقَّف مع التساوي.

والأمر في ذلك موكولٌ إلىٰ النظر، ولاسبيل فيه إلىٰ الضبط ؛ وكذا الكلام فيما إذا دار الأمر بين مجازين، أو تخصيصين، أو إضمارين في موردٍ واحدٍ أو موردين، فيُتوقَّف مع التساوي، ويُرجَّح مع الاختلاف.

نعم ! إذا ورد خطابان وقام الدَّليلُ على أنَّ الحكم في أحدهما بالخصوص خاصٌّ فأحتيج إلىٰ ارتكاب التخصيص أو التجوُّز أو الإضمار فيه وأمكن التخلُّص عنه بارتكابه في الآخر، فالظاهر قصر المتصرَّف على مورد الدليل ؛ وسيأتي بيانُ ذلك في مبحث التَّخصيص.

[في حجّيّة ظواهر الألفاظ باقسامها]

واعلم ! أنَّ حجِّيَّة ظواهر الألفاظ موضع وفاقٍ ؛ وعليه مبنى التفهيم والتفاهم في المحاوَرات قديمًا وحديثًا، ولافرق بين الظهور المستند إلىٰ نفس اللفظ ـ كالحقيقة ـ ؛
أو إلىٰ القرائن الحاليَّة أو المقاليَّة ؛
ولابين الألفاظ الملفوظ بها والمكتوبة.

وأمَّا ظواهر الكتابة حيث يكون المرسوم محتملًا للفظين أو ألفاظٍ ويكون بعضُها أظهر:

فالظاهر جواز التعويل عليها أيضًا فيما وُضع للإفادة والاستفادة، لاسيَّما إذا انقطع طريق التعيين، كما في كُتب الأخبار والفتاوى، إذ لوأريد بها ما هو خلاف الظَّاهر لنُبِّه عليه لئلَّا تفوت الفائدة في تدوينها، أو يلزم الإغراء بالجهل.

ومن هذا الباب حديث: «الماء يُطهِّر ولَايُطهَّر»[١]، فإنَّ فيه وجوهًا تسعةً أظهرُها أن يكون الأوَّلُ مبنيًّا للفاعل، والثاني للمفعول.

وكذلك حديث: «الدُّنيا رأسُ كلِّ خطيئةٍ»[٢]، فإنَّ الظاهر أنَّ «الدُّنيا» كلمةٌ و«رأس» كلمةٌ وإن احتُمل بعيدًا أن يكون «الدُّنيا» وكلمة «رأُسّ» ـ بضمِّ الهمزة وتشديد السين، بمعنى: «الأساس» ـ كلمةً! إلىٰ غير ذلك.

واعلم أيضًا! أنَّ الكتابة قد يتطرَّق إليها احتمال الاشتراك والنقل والزيادة والنقصان الأصليَّين، فيصحُّ التمسُّك في نفيها بالأصل مع الظَّنِّ به.

وقد تتعارض الأحوال وتعرف وجوه الترجيح فيه ممَّا مرَّ في الألفاظ؛ ولوتطرَّق إليها احتمال الغلط جاز التعويل ـ مع ظنِّ الصحَّة ـ على أصالة عدمه.

---

١. راجع: الكافي، ج ٣، ص ١، الحديث ١؛ من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٥، الحديث ٢.

٢. راجع: مصباح الشريعة، ص ١٣٨؛ كنز الفوائد، ص ٩٨؛ التحصين، ص ٢٧؛ وفي جميع المصادر: «حبُّ الدُّنيا ...».

جزءٌ من كتاب مِنهاج الهدايَة

للفقيه الكبير العلّامة الحاج الشّيخ محمّدإبراهيم الكَرباسي الإصفهانيّ

تصحيح: مهدي رضوي

كلمة المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين وصلّى اللّه على سيّدنا محمّدٍ وآله الطاهرين.

وبعد؛ فهذا الّذى بين يدي المطالع الكريم فصلٌ مشتملٌ على ثلاثة أبواب من أبواب الفقه ـ أي: الزّكاة والخمس والاعتكاف ـ من الكتاب الماثل المسمّى بـمنهاج الهداية إلى أحكام الشريعة، وهو من مصنّفات الفقيه العلّامة الفهّامة الزاهد الورع الحاجّ محمّدإبراهيم بن الحاجّ محمد حسن الخراساني الإصفهاني الكرباسي.

هذا العالم الجليل ولد في ربيع الثاني ١١٨٠ هـ.ق. بإصفهان. ولمّا توفى أبوه سنة ١١٩٠ هـ.ق. كفّله وصيّه العارف الكامل، الآقا محمّد عليّ بن المولى محمّد رفيع الجيلاني، و لمّا بلغ الحلم حجّ حجّةالإسلام وعاد إلى إصفهان. ثمّ هاجر إلى العراق فأدرك الوحيد البهبهاني والسيّد مهدي بحرالعلوم والشيخ جعفر كاشف‌الغطاء وصاحب الرياض والمقدّس الكاظمي، فحضر عليهم مدّةً طويلةً، ثمّ عاد إلى إيران، وبعد أن أدرك المحقّق القميّ بقم المقدّسة والمولى محمّد مهدى النراقي بكاشان، توطّن بإصفهان، وقد نهض بأعباء العلم مع شدّة الاحتياط والورع، وكان يؤمّ الناس في المسجد المعروف بمسجد الحكيم، ويعظ.

وكان في غاية التواضع وسلاة النفس. وكان بينه وبين السيّد محمّدباقر صاحب مطالع الأنوار ألفةٌ تامّةٌ.

هذا العالم الجليل توفّى في ٨ جمادى لثانية ١٢٦١ هـ.ق. بإصفهان، ودفن في جنب مسجد الحكيم، ومرقدة معروفٌ يزار بإصفهان حتّى اليوم.

للمترجم ـ رحمة اللّه عليه ـ مصنّفاتٌ كثيرةٌ، منها:

١ ـ إشارات الأصول، في مجلّدين ضخمين.

٢ ـ الإيقاضات في الاصول.

٣ ـ شوارع الهداية في شرح كفاية السبزواريّ.

٤ ـ منهاج الهداية إلى أحكام الشريعة. (هذا الكتاب الّذي بين يديك).

٥ ـ الإرشاد في الفقه (فارسيٌّ).

٦ ـ النّخبة في العبادات (فارسيٌّ أيضاً).

٧ ـ رسالةٌ في الصحيح والأعمّ.

٨ ـ رسالةٌ في كون دخّان التّتن مفطراً.

٩ ـ رسالةٌ في تقليد الميّت.

إلى غير ذلك من الحواشي والرسائل وأجوبة المسائل.

منهاج الهداية

صنّف المصنّف العلاّمة هذا الكتاب في مجلّدين، وخرج منه جميع أبواب الفقه إلّا بعض أبواب الحدود والقصاص والديات، وهو يقرب من ثلاثة آلاف بيت، وقد صنّفه فيما يقرب من عشرين سنة.

والمترجَم رتّب هذا الكتاب على ترتيب أبواب الفقه، ثمّ رتّب كلاًّ من الأبواب على مناهج، وكلّ منهج على هدايات.

ولا يخفى على كلّ مطالعٍ، أنّ هذا الكتاب محتوٍ على فروعٍ كثيرةٍ ودقائق لطيفة ورموزٍ خفيّةٍ، بحيث لا يدانيه كثيرٌ من الكتب الاستدلاليّة، سيّما ما اشتمل من أواخره على ذكر الأدلّة ودقائق أنظار الطائفة.

وقد أعددنا هذه الأبواب من نسخةٍ حجريّةٍ طبع في جمادي أولى سنة ١٢٦٣ هـ.ق.، أي: سنتين بعد رحلة المصنّف ﷺ إلى دار البقاء.

[بسم اللّه الرحمن الرحيم]

كتاب الزّكاة

وفيه مقصدان:

المقصد الأوّل في زكاة المال

وفيه مناهج:

المنهج الأوّل في شرائطها وما تتعلّق به

هدايةٌ

يُشترط في وجوبها أن يكون مالكاً للنّصاب، بالغاً عاقلاً حرّاً، متمكّناً من التصرّف؛ فلا تجب على غير المالك؛ فلازكاة على من أوصي له شيءٌ قبل وفاة الموصي، ولا على المديون في مال القرض، ولاعلى المسلم إليه في ثمن السلم، ولاعلى المشتري في مبيع الصرف، ولاعلى البايع في ثمنه، ولاعلى المتّهب في الموهوب قبل القبض؛ بل الزّكاة على المدين والمسلم والمشتري والبايع والواهب إذا تحقّق شرطها، ومنه انقضاء الحول.

وكذا لواشترك نصابٌ وأزيد بين إثنين وأكثر، إذا لم يملك أحدٌ منهم نصاباً.

ومثله ما لوعرض فيه رطوبةٌ أوكان فيه ترابٌ أو غيرهما، ممّا به يتمّ النّصاب.

ولوشكّ في كونه بمقدار النّصاب وجب الفحص.

ولاعلى المجنون ولاعلى الطفل حتّى على وليّهما؛ نعم، تستحبّ في مال تجارة الطفل

إذا اتّجر له الوليّ، وفي غلّاته ومواشيه إشكالٌ.

ولافرق بين الجنون الدوريّ والمستمرّ.

ولو وقع الشكّ في البلوغ أو العقل، إذا كان مسبوقاً بالعدم حكم به.

ولاعلى المملوك ولوقلنا بملكيّته مطلقاً.

ولافرق بين القنّ والمدبَّر، والمكاتَب المشروط أو المطلق إذا لم‌يؤدّ من ضريبته شيئاً، وبين أحدٍ منها إذا كان عبداً أو جاريةً أو أم ولدٍ.

ولوانعتق من المملوك شيءٌ، وجبت عليه فيما حصل في سهمه.

ولاعلى من لايتمكّن من التصرّف فيه في تمام الحول فيما يعتبر فيه الحول، أو في وقت التعلّق في غيره؛ فإن غصب أحدٌ من المالك نصاباً أو أكثر، أو سرق أو جحد وبقي حولاً، فلازكاة فيه على الغاصب ولاعلى السارق ولاعلى الجاحد، بل ولاعلى المالك حتّى يسلّط عليه ويمضي عليه الحول.

وكذا فيما لايشترط فيه الحول إذا كان وقت بدوّ الصّلاح في يد أحدهم، ولكنّ الأحوط عدم الترك من المالك متى تمكّن.

هذا كلّه إذا لم‌يتمكن من تخليصه أصلاً أو لم‌يتمكّن بسهولةٍ ولوبصرف بعض المال، بشرط أن يكون الباقي حينئذٍ بقدر النّصاب؛ فتجب على الأحوط؛

والأقوى العدم، ولاسيّما إذا توقّف الاستخلاص بصرف مثله وما زاد، أو على معصيته؛ أمّا لوتمكّن بسهولةٍ فالوجوب أظهر.

وكذا لاتجب إذا تمكّن مع بيعه من دون تصرّفٍ في العين.

ومثله ما لونذر في أثناء الحول الصدقة بالنصاب. نعم، يقع الإشكال فيما لوعلّق النذر على ما لم‌يحصل بعدُ، من أنّ ذلك مانعٌ من التصرّف فيه قبل انكشاف الواقع في حصول الشرط، ومن عدمه، وإن كان للثّاني قوّةٌ؛ والأوّل أحوط.

وكذا لاتجب إذا انتقل إليه بالإرث، ولكن كان مجهولاً ولم‌يعلم به حتّى وجد شرطها.

وكذا الحكم لوأبقى لنفقة عياله أكثر من النّصاب ولم‌يعلم زيادته منها وكان غائباً وبقي

بقدر النّصاب أو أزيد، فيمضي عليه الحول؛ بخلاف ما إذا كان حاضراً، فوجبت. والأحوط اعتبار التمكّن من التصرّف في الوجوب، وعدم التمكّن في عدمه.

ولاتجب في الوقف، ولافي مال المفقود، حيواناً كان أو غير حيوانٍ.

ولافرق بين الوقف العامّ والخاصّ والحبس. ولافيما إذا أقرضه إذا كان التأخير من قِبَل المستقرض، بل ولوكان من قبل المقرض ولوكان قصده الفرار من الزّكاة.

وزكاة القرض على المستقرض لاعلى المقرض، إلّا أن يؤدّيها تبرّعاً؛ والأحوط اعتبار الإذن وإن كان في تعيينه بعدٌ.

ويجوز أن يشترط المستقرض الزّكاة على المقرض في ضمن عقدٍ لازمٍ، لكن براءة الذمّة منها لاتحصل إلّا بالأداء؛ فلولم يعلمه المقرض لم يبرء ذمّته.

ولواعتقد الأداء وقبض الدين، ثمّ بان خلافه؛ فالاعتبار بالواقع لاالاعتقاد.

وتجب على الكافر ولاتصحّ منه، وبالإسلام تسقط ولوكان عين الزكويّ موجودةً.

هدايةٌ

يجب الزّكاة في الذّهب والفضّة، والغنم والإبل والبقر، والحنطة والشّعير والزّبيب والتّمر.

ويشترط في تعلّقها بكلٍّ كونه نصاباً؛ وفي الخَمس الأوّل انقضاء الحول، ويتحقّق بدخول الشّهر الثّاني عشر، ولكن الوجوب لايستقرّ به، بل يكون متزلزلاً على احتمالٍ قويٍّ، والأحوط الاستقرار، وهو من السنة الماضية لاالآتية.

ولولم يستمرّ النّصاب في تمام الحول لم تجب، كما لوباعه ثمّ اشتراه، أو عاوضه ولوبمثله، أو تلف بعضه ثمّ اشترى آخر.

ولافرق في عدم إتمام الحول بين الفرار وغيره، لكن على الأوّل يستحبّ الزّكاة فيه، بل عدم تركها أحوط.

ويشترط في كلٍّ من الأوّلين أن يكون مسكوكاً بسكّة المعاملة مطلقاً، ولوكان مسكوكاً بسكّة الكفر أو القديمة أو غير الرائجة أو مخصوصةٍ بناحيةٍ أو كان فيه خليطٌ؛

فلاتجب في غير المسكوك، ذهباً كان أو فضةً، حليّاً أو إناء، ولوكان استعماله حراماً، وإن كان لاستحبابها في الأخير وجهٌ وجيهٌ، أو مصنوعاً منه ولووقعت المعاملة به.

ولافرق فيها بين الفرار من الزّكاة وعدمه، وبين أن يكون كذلك في تمام الحول أو بعضه.

وفي الثّالث والرّابع والخامس أن يكون كلُّ سائمةٌ في تمام الحول لامعلوفة ؛ والمدار فيهما على صدق الاسم عرفاً.

ولاإشكال فيما إذا غلب العلف على السّوم أو ساواه ؛ والإشكال فيما إذا غلب السّوم، أو تخلّف في أقلّ قليلٍ.

ومع صدق السّائمة في العرف عليها لاإشكال، ولكن الإشكال في صدق السّوم على التقديرين في تمام الحول، ولاشبهة في أنّ مدار العرف ليس على مطلق الغلبة، والإشكال إنّما هو في التخلّف في أقلّ قليلٍ، والاحتياط واضحٌ.

ولو لم يخرج إلى الصحراء في شهرٍ أو شهرين أو ثلاثةٍ أو أزيد ـ كأكثر غنم العراق وخراسان وآذربيجان ـ خرج عن السّوم.

ويتحقّق صدق المعلوفة بأكل ما يكون مملوكاً، سواءٌ كان تبناً أو علفاً، أو كان يأكل في الصحراء المملوكة ممّا يزرع للحيوانات ولو لم يكن ملك المالك وبإذنه، ومن دون عذرٍ أو عوضٍ.

ومنه ما إذا اشترى بستاناً للرّعي أو علَفَه له. ومثله الرّعي في حريم قريةٍ من الجبال والبراري، سواءٌ كان مالك الأنعام مالك القرية، أو لا، أُعطى هديّةً له أو لا ؛ بخلاف ما لواستأجر أرضاً وسيعةً ـ كقريةٍ ـ للرّعي، كما لوأخذ الظّالم على المرعى المباح شيئاً، فإنّه لايخرج الغنم من السّوم.

وبالجملة مع ظهور صدق المعلوفة أو السّائمة أو معلوميّته لاإشكال.

ولوشكّ في صدق السّوم لم يجب زكاةٌ.

هذا كلّه في غير السّخال، وأمّا فيها فالاعتبار بحال أمّهاتها، فإن كانت معلوفةً فحكمها حكمها، وإن كانت سائمةً فكذلك. والمدار في حول السّخال من حين وضعها.

ويشترط في الرّابع والخامس أن لايكونا عوامل أيضاً وإن كانت سائمةً. ولافرق في العمل بين الحرث والرّكوب والنّزح وإدارة الرّحى وغيرها، ولابين أن يبعثها المالك على العمل وغيره، ولابين ما كان بإذنه وبدون إذنه.

والمدار على صدق العرف في أن لايسمّى عوامل في تمام الحول، ولاشبهة في أنّه لايصدق عرفاً بمجرّد عملٍ جزئيٍّ في الحول عاملاً أو عوامل.

ولوشكّ في صدق العمّالة لم يجب فيه الزّكاة.

ويشترط في الأربعة الأخيرة أن يملكها المالك قبل وقت الوجوب بالزّراعة والغرس والمساقاة، أو الشّراء أو الهبة أو الصّلح أو المهر أو نحوها؛ فلوانتقل إليه بعده فالزّكاة على الناقل.

ولايجب فيها الزّكاة إلّا بعد وضع المؤونة، كخراج السّلطان مطلقاً، وسائر إخراجات الزّراعة ولوكانت لما بعد تعلّق الوجوب، كالبزر وأجرة حفر الأرض والعامل والفلّاح وتنقيه النّهر وغيرها ممّا يتوقّف عليه الزّراعة من الابتداء إلى التصفية واليبس. والأحوط عدم إخراج غير خراج السلطان من أهل الخلاف.

ومنها أجرة الأرض وإن كانت غصباً ولم ينو إعطاء مالكها أجرتها، وما نقص بسببه من الآلآت والعوامل، حتّى ثياب المالك المعتادة للزّراعة ونحوها.

ولوكان النقص مشتركاً بينها وبين غيرها وُزِّع.

ولوعمل معه متبرّعٌ لم يحتسب أجرته.

ومنه أجرة من تعلّق به الزّكاة إن كان متبرّعاً، بل مطلقاً على الأحوط.

ولوزرع مع الزكويّ غيره قسّطت عليهما. ومثله التقسيط في الحنطة أو الشعير بالنسبة إلى التّبن إن كان له قيمةٌ يعتدّ بها عرفاً، فيكون من النماء، فيقسّط عليهما، فما يكون لتحصيل التّبن أخذ منه، وإلافتختصّ بأحدهما.

ولوزاد في الحرث عن المعتاد لزرع غير الزكويّ بالعرض، لم يحتسب الزّائد، ولوكانا مقصودين ابتداءً زُرع عليهما ما يقصد لهما، واختصّ كلٌّ بما يقصد له.

ولوكان المقصود بالذات غير الزكويّ، ثمّ عرض قصد الزكويّ بعد تمام العمل، أشكل احتسابه من مؤونتها، بل الأظهر عدم. وكذا ما يبذل على حفر الأنهار والقنوات الكبار ونحوها ممّا يقصد دوامه.

ولوقيل بإخراج مقدار أجرة الانتفاع بها لم‌يكن بعيداً؛ والأحوط خلافه. نعم، تنظيفها منها بلا إشكالٍ.

ويعتبر النّصاب بعد إخراج الجميع، وإن كان الأحوط اعتباره قبله. والأحوط بعد ذلك اعتبار النّصاب بعد وضع الإخراجات الّتي تكون قبل تعلّق الوجوب. والمعتبر في وضع الإخراجات من الأجناس الزكويّة، حين تعلّق الوجوب لاحين إخراج الزّكاة؛ فلواختلف قيمة الأجناس في الحالين، اعتبر الأوّل لاالثّاني.

ولوجمع شرائط الزّكاة في مالٍ وصاحبه مديونٌ وجب الزّكاة عليه ولولم‌يكن له غيره.

ولواختلط مال شخصين، اعتبر الشرائط في كلٍّ.

ولوتفرق مال شخصٍ واحدٍ في أمكنةٍ عديدةٍ، اعتبر النّصاب في المجموع؛ فلوكان كلّ واحدٍ منها أقلّ منه أو بعضها، وجب الزّكاة لوكان المجموع نصاباً أو أكثر. وكذا الحكم في الغلّات إذا اختلفت بالتقدّم والتأخّر، والجودة والرداءة والصنف، كأن يكون بعضه ضأناً وبعضه معزاً.

ولو زاد جنسٌ من الزكويّة كالذّهب وبعض آخر كالفضّة، حسب كلٌّ بانفراده. ولو أثمر النّخل مرّتين أو زرع كذلك، احتاط بجمعهما في اعتبار النّصاب، وإن كان الأقوى عدم الوجوب.

هدايةٌ

يستحبّ الزّكاة في كلّ ما ينبت من الأرض من الحبوب، كالأُرُزّ والعدس والحمّص والذخر والذرّة والسّمسم، بل السلت والعلس وغيرها، إلّا الخضراوات والبقول من الغثاء والكراث، وكلّ ما يفسد في يومه.

وحكمها حكم الغلّات الأربع في اعتبار النّصاب ومقداره ومقدار الفريضة وغيرها من الشرائط.

وكذا يستحبّ في مال التّجارة؛ وهو ما ينتقل إليه بعقد معاوضةٍ وقصد الاكتساب في حال التملّك؛ فما ينتقل إليه بميراثٍ أو هبةٍ أو صداقٍ لم يتعلّق به الزّكاة. وكذا فيما قصد به القينة.

ويشترط في تعلّقها زيادةٌ على ما مرّ، النّصاب وانقضاء الحول وعدم الخسران ولوكان قليلاً في تمام الحول.

والمعتبر في نصابها نصاب الذّهب والفضّة. فلوكان رأس المال من غيرهما اعتبر النّصاب من النقد الغالب منهما؛ ولولم يكن غالباً كفى بلوغه إلى نصاب أحدهما.

ولوكان منهما أو من أحدهما، حسب ممّا كان.

والمعتبر في الحول ملاحظة النّصاب وبقاء مال التّجارة، وإن كان مع عدم بقاء عينه وجهٌ وجيهٌ للرّجحان.

ويتعلق زكاته بالعين لابالقيمة.

ولواشترى مماليك للتّجارة وحال عليهم الحول ووجد فيهم سبب وجوب الفطرة، وجب على المولى زكاة الفطرة، واستحبّ زكاة التجارة فيهم.

ولواشترى جنساً زكويّاً للتّجارة وحال عليه الحول، تعلّق به زكاة الواجب، دون المستحبّ.

ويستحبّ الزّكاة في نماء المستغلّات المتّخذة للمنفعة، كالحمّام والخان والدكّة وأمثالها، ولولم يحلّ عليها الحول ولم يكن من الجنس الزكويّ؛ لكن إذا كان منه وحال عليه الحول تعلّق به زكاة الواجب دون المندوب.

ويستحبّ الزّكاة في إناث الخيل بشرط انقضاء الحول والسّوم، سواءٌ كان عربيّاً أباً وامّاً أو لا.

وفي غيرها وغير الأنعام الثّلاثة، وسائر الحيوانات، لايكون زكاةً ولوندباً.

ويستحبّ في الزكويّ إذا فرّ بين الحول من زكاته الواجبة.

المنهج الثاني في نصاب كلّ من الأجناس الزكويّة وما يجب إخراجه منها، وغيرهما

هدايةٌ

النّصاب في الغلّات واحدٌ ليس قبله زكاةٌ، وما زاد عليه وجبت فيه ولوكان قليلاً، وهو خمسة أوسق. والوسق ستّون صاعاً، والصّاع أربعة أمداد، والمدّ رطلان وربع بالعراقي، ورطل ونصف بالمدنيّ، ورطل وثمن بالمكيّ. والرّطل العراقيّ مائة وثلاثون درهماً، والمكيّ مائتان وستّون درهماً، والمدنيّ مائة وخمسة وتسعون درهماً. والدّرهم نصف المثقال الشرعيّ، وخمسة ونصف المثقال الصيرفيّ وربع عشره. والمثقال الشرعيّ ثلاثة أرباع المثقال الصيرفيّ. والمثقال الصيرفيّ مثقال الشرعيّ وثلثه. فالنصاب ثلثمائة صاع. والصّاع ألف ومائة وسبعون درهماً، وثمان مائة وتسعة عشر مثقالاً شرعيّاً، وستمائة وأربعة عشر مثقالاً صيرفياً وربعه. فالمجموع مائة وأربعة وثمانون ألف مثقال ومائتان وخمسة سبعون مثقالاً، وهو بالمن الشاهيّ الجديد المقدّر بستّة عشر عباسيّاً المتداول في أصفهان، مائة وثلاثة وأربعون مناً وثلاثة أرباعه وثمنه ونصف ثمنه وخمسه وثلاثون مثقالاً، وبالمن التبريزيّ المقدّر بثمانية عباسيّات ضِعفه.

والمقدار المخرج منها في الغلّات، العشر بعد البلوغ إلى النّصاب، إن لم يتوقّف سقيها على الّتي كالدّولاب ونحوه. وإن توقّف عليها فنصف العشر.

فإن اختلف وإن تساويا فثلاثة أرباع العشر، وإن غلب أحدهما تبعه.

ولافرق في الثّاني بين التبرّع وأخذ الأجرة، كما لاإشكال في الأغلبيّة إذا اجتمعت عدداً و زماناً ونفعاً؛

وأمّا لوافترقت فاعتبار الوسط أوسط، ولاسيّما مع عدم الانفكاك عن الثّالث، ولكن الاحتياط حسنٌ.

ولوشكّ في زيادة أحدهما على الآخر كفى إخراج ثلاثة أرباع العشر؛ والأحوط العشر.

ولو سقى بعض زراعته من النهر وبعضها من البئر، تبع كلٌّ حكمَه.

ولواختلف نصابُ أو أزيد في الرّداءة والجودة، جاز إخراج زكاته من الرّديء. والأفضل الإخراج من الأجود؛ وبعد ذلك التقسيط أفضل.

ووقت تعلّق الوجوب في الغلّتين صدق الاسم، والظّاهر حصوله بانعقاد الحبّ؛

وفي الثّمرتين صيرورتهما حصرماً وبسراً.

ولواُخر الزّكاة في الأوليين عن التّصفية، وفي الأخريين عن الزّبيبية والتّمرية بدون عذرٍ ضمن؛ والتأخير إليهما جائزٌ.

والزّكاة تتعلّق بالعين مطلقاً ولوفي مال التّجارة؛ ولايجوز التصرّف فيه قبل الضمان. ولوتعلّق الزّكاة بمالٍ ومات مالكه، لزم الإخراج من الأصل.

ولوزاد الدين على أصل التركة، قدّم حق الزّكاة.

وفي الغلّات والذّهب والفضّة جاز إخراجها عن القيمة اتفاقاً؛ وفي الغنم والبقر والإبل على الأقوى.

هدايةٌ

لكلّ من الذّهب والفضّة نصابان:

فالأوّل من الأوّل عشرون ديناراً، وهو عشرون مثقالاً شرعيّاً، وخمسة عشر مثقالاً صيرفياً.

والثّاني منه أربعة دنانير، وهي أربعة مثاقيل شرعيّة، وثلاثة صيرفيّة.

والمخرَج من الأوّل نصف دينار، وهو نصف المثقال الشرعيّ، وربع وثمن من المثقال الصيرفيّ.

ومن الثّاني عشر دينار.

والأوّل من الثّاني مائتا درهم، وهما مائة وأربعون مثقالاً شرعيّاً، ومائة وخمسة مثاقيل صيرفيّة.

والثّاني منه أربعون درهماً، وهي ثمانية وعشرون مثقالاً شرعيّاً، وأحد وعشرون مثقالاً صيرفيًّا. وذلك يعتبر بعد الأوّل وإن بلغ من الكثرة ما بلغ. ومثله النّصاب الثّاني في الذّهب.

والمخرَج من الأوّل خمسة دراهم، وهي ثلاثة مثاقيل شرعيّة ونصف، ومثقالان صيرفيان وخمسة أثمان.

ومن الثّاني درهم، وهو نصف مثقال شرعيّ وخمسه، ونصف مثقال صيرفيّ وربع عشره.

والضّابط في المخرج من الذّهب والفضّة ربع العشر بعد البلوغ إلى النّصاب، ولكن على هذا قد يزيد في الإخراج.

وما لم يبلغا إلى نصابيهما الأوّل أو يكونان بين نصابيهما، لا يجب فيهما شيء.

وما كان مغشوشاً اعتبر بلوغ الخالص منه إلى النّصاب. والمغشوش لا يكفي في عوض الخالص إلّا إذا اشتمل على قدره.

ولو اختلط كلّ منهما اعتبر في كلّ نصابه.

ولو علم بلوغ الصّافي من المغشوش والمخلوط بمقدار النّصاب وعلم قدره، وجب إخراج الزّكاة من الخالص أو المغشوش بقدر تيقّن إخراج الواجب معه.

ولو لم يعلم، فإن أخرج من الخالص أو المغشوش بما تيقّن براءة الذمّة به لكان حسناً، وإلّا تعيّن الاستعلام لها.

ومثله ما لو اشتبه اشتمال المغشوش والمخلوط على النّصاب.

وفي حكم النقدين في النّصاب والقدر المخرج، مال التّجارة ومنافع المستغلّات.

هدايةٌ

للإبل إثني عشر نصاباً؛ وما لم يبلغ إلى النّصاب لم يكن فيه شيءٌ؛ وكذا فيما بين النّصابين.

وكذا الحكم في سائر الأجناس الزكويّة إن تعدّد نصابه، وإن لم يتعدّد، فما لم يبلغ ليس فيه شيءٌ.

وإذا بلغ لزم إخراج الزّكاة من أيّ شيءٍ كان ،ولوكان قليلاً جدّاً.

فالنصاب الأوّل إلى الخامس، كلّ خمسٍ من الإبل، وفي كلٍّ منها شاةٌ.

والسادس: ستّ وعشرون وفيها بنت مخاض، وهي ما دخلت في الثّانية.

والسابع: ستّ وثلاثون وفيها بنت لبون، وهي ما دخلت في الثّالثة.

والثامن: ستّ وأربعون وفيها حقّة، وهي ما دخلت في الرّابعة.

والتاسع: إحدى وستّون وفيها جذعة ،وهي ما دخلت في الخامسة.

والعاشر: ستّ وسبعون وفيها بنتا لبون.

والحادي عشر: إحدى وتسعون وفيها حقّتان.

والثاني عشر: مائة وإحدى وعشرون، ففي كلّ خمسين حقّة، وفي كلّ أربعين بنت لبون.

ولوكان الاستيعاب في أحدهما أكثر تعيّن اعتباره.

ولووجبت عليه بنت مخاض ولم‌يكن عند ما جزّأه ابن لبون، ولولم‌يكونا عنده، تخيّر بين شراء أيّهما شاء ؛ وإن كان الأحوط شراء بنت مخاض.

ولولم‌يكن عنده ما وجب عليه من الإبل وعنده أدون منها بسنٍّ، دفع معها شاتين أو عشرين درهماً يكون عشرة مثاقيل صيرفيّة ونصفاً مسكوكة.

ولوكان عنده أعلى منها بسنٍّ، دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً ؛ هذا لولم‌يكن ما أخذه مساوياً أو أزيد ممّا دفعه.

ولايجري مثل ذلك في الغنم والبقر، بل ولاالإبل في غير ذلك، بل لايجزي إلّا ما وجب عليه، أو قيمته.

هدايةٌ

للبقر نصابان: أوّلهما الثّلاثون، وثانيهما الأربعون. وبعدهما مخيّر في اعتبار أيّهما شاء إن أمكن اعتبارهما، كمائةٍ وعشرين.

وإن لم يمكن، تعيّن اعتبار ما يكون الاستيعاب فيه أكثر، وفي كلّ ثلاثين تبيع حولي أو تبيعة.

وفي كلّ أربعين مسنّة، وهي ما دخلت في الثالثة.

وفي الغنم خمسة نصب:

أوّلها: الأربعون، وفيها شاة.

وثانيها: مائة وإحدى وعشرون، وفيها شاتان.

وثالثها: مائتان وواحدة، وفيها ثلاث شياة.

ورابعها: ثلاث مائة وواحدة، وفيها أربع شياة.

وخامسها: أربعمائة، وفيها وفيما زاد عليها في كلّ مائة منها واحدة.

ويعدّ السميّة المعدّة للأكل، وفحل الظرب.

وما يعطى من الغنم للزّكاة لوكان معزاً، تعيّن أن يكون ثنيّاً، وهو ما دخل في الثّالثة. ولوكان ضأناً، تعيّن أن يكون جذعاً، وهو ما تمّ حوله.

وهما لوكانا مريضين أو همّين أو معيبين لم‌يجزيا ولوانحصر الواجب فيها، إلّا أن يكون الجميع كذلك.

هدايةٌ

في كلّ عتيقٍ من الخيل، كريم الأصل من الطرفين، مثقال ونصف صيرفيّ من الذّهب المسكوك.

ولوكان برزوناً يكون فيه ثلاثة أرباع المثقال الصيرفيّ المسكوك منه.

المنهج الثالث في بيان مصارفها، وكيفية أدائها

هدايةٌ

أرباب استحقاقها ثمانيةٌ:

أوّلها وثانيها: الفقراء والمساكين؛ والثّاني أسوء حالاً من الأوّل؛

ولايكون فيه جدوى يعتدّ به هنا. وإنما يكون في مثل النّذر والعهد واليمين

والوقف والوصيّة والتّوزيع عليهم ونحوها.

والضابط في أخذ الزّكاة وإعطائها، أن لايملك مؤونته ومؤونة عياله في حولٍ واحدٍ، لابالفعل ولابالقوّة، من الأموال الّتي أعدّها للمؤونة أو منافعها أو نماء مستغلّاته أو كسبٍ لائقٍ بحاله أو غيرها.

فصاحب الكسب اللّائقة بحاله إذا حصل منها مؤونته من دون عسرٍ وحرجٍ، ليس فقيراً ولامسكيناً.

وإن كان الاكتساب منافياً لواجبٍ أو مقدّمته، كتحصيل الفقاهة ومقدّماته، جاز له الأخذ منها، كما جاز إعطاؤها له.

وإن كان له فرسٌ ومملوكٌ يفتقر إليهما ويليقان بحاله، لايمنع عن أخذها.

ومنه الكتب العلميّة إذا احتاج إليها، بل كلّ ما يحتاج إليه من الظّروف والفروش والآلآت اللّائقة بحاله.

وكذا لوكان له رأس مالٍ يعامل به ولايكفى له منافعه ؛ وأمّا لواكتفته فلايجوز له أخذها ولاإعطاؤها له.

ومثله ما لوكان له حرفةٌ أو صنعةٌ تكفيه.

ولوادّعى الفقر وصدقه أو كذبه معلوم، اتّبع.

ولوكان مجهول الحال كان قوله مسموعاً، ولوأمكن تحصيل العلم أوكان قويّا أو مسبوقاً على أصل مالٍ يدّعي تلفه ؛ إلّا أنّ الأحوط استعلام الحال مطلقاً، ولاسيّما في الأخيرين بتحصيل الظنّ الغالب، بل الأحوط منه فيهما الاكتفاء بالبيّنة ؛

وأحوط منه في الأخير أن يضيف عليه الحلف.

ولوبان عدم فقر الآخذ لم يضمن مطلقاً، إماماً أو نايباً، أو مالكاً أو وكيلاً.

ولوعلم الآخذ كونه زكاةً وأخذه حرم، ويجوز الرّجوع إليه حينئذٍ، بل يجب.

ولولم يكن العين باقيةً، فإن بقي العين رجع إليها، وإلّا فإلى المثل في المثليّ، والقيمة في القيميّ، بل في المثليّ أيضاً مع تعذّره.

ولو لم يعلم، فإن لم‌يعلم كونه تصدّقاً فله الرجوع مع بقاء العين. وإن علم ذلك فلا تسلّط له، وإن جاز التقاص مع بقائها.

ولا يجب إعلام الفقير بكونه زكاة بل ولا يستحبّ، ولا سيّما إذا صار أذية له، فيستحبّ تركه.

وثالثها: العاملون؛ وهم من عيّنوا لأخذ الزّكاة من الناس، وجمعها وضبطها، وحسابها وكتابتها وحملها ونحوها، ولوكانوا أغنياء.

ولافرق بين الحضور والغيبة.

ورابعها: المؤلّفة قلوبهم؛ وهم جماعةٌ من الكفّار يؤلّف قلوبهم للجهاد.

والظاهر بقاء حكمها إلى حضور الإمام.

وأمّا في عصر الغيبة فلاثمرة في تحقيقها بعد عدم وجوب البسط وكثرة فقراء المؤمنين، ونهاية الشدّة عليهم.

وخامسها: العبد إذكان تحت الشدّة والمشقّة والأذيّة عند مولاه، بل مطلقاً، فيُشترى منها فيُعتق إذا لم‌يوجد سائر الأصناف.

والمدار في صدق الشدّة على العرف.

وكذا يجوز استخلاص المكاتَب به، إذا عجز عن أداء مال الكتابة كلّاً أو جلّاً أو قلّاً.

ووقت النيّة في هذا القسم حين دفع الثّمن، لاوقت إجراء صيغة العتق؛ لكن يعتبر الاستدامة إلى حصول العتق وصيغته، وبدونها لاينعتق.

وجاز أن يعطي وجه المكاتبة إلى العبد ولوبدون إذن المولى، وإلى المولى مطلقاً وإن لم‌يأذن العبد.

ولو أدّاه إلى المولى فعجز العبد عن الوفاء، لم‌يكن له الاسترداد؛ بخلاف ما لو لم يفعل كذلك.

ولومات ولم‌يكن له وارثٌ، ورثه أرباب الزّكاة.

وسادسها: الغارمون؛ وهم من كان لهم دَينٌ وعجزوا عن الأداء، وإن كان له مؤونة سنته،

بأن يكون لوصرفها فيه عجز عنها.

والأحوط تقديمه الدّين، ثمّ إعطاؤها من سهم الفقراء، وإن كان الأقرب جواز إعطائه منه قبل الأداء إذا لم يصرفه في المعصية.

ولافرق بين موت المديون وحياته، ولابين أن يكون المعطي المدين أو غيره، ولابين اطّلاع المديون وعدمه.

وسابعها: سبيل اللّه ؛ وهو مطلق الخيرات، كتعمير المساجد والقناطر والمدارس وبنائها، وإعانة الحجّاج والزّوّار، والعزّاب في التّزويج بشرط أن لايتمكّنوا منها ولو لم يكونوا فقراء، وأغنياء من غير جهتها.

وثامنها: أبناء السّبيل ؛ وهم من كانوا أغنياء في بلدهم وفقراء في بلد الأخذ، إذا لم يكن سفرهم للمعصية، ولم يتمكّنوا من الاستقراض، ولابيع ما كان لهم في بلدهم.

ويشترط في جميع الأصناف كونهم إثني عشريّاً مطلقاً، ولو وجد المستضعف من أهل الخلاف وغيرهم، إلّا الرّابع مطلقاً، والسّابع في الجملة ؛

فلايجوز الإعطاء للكافر، ولاللمسلم غير المحقّ، ولاالمستضعف من أهل الخلاف، بل الأحوط كونه عادلاً وإن كان عدم اعتباره غير بعيدٍ.

وهذا في غير الثّالث، وأمّا فيه فيعتبر بلاإشكال ؛ كما أنّه لاإشكال في عدم اعتباره في الرّابع على تقدير الاشتراط.

ويجوز إعطاء أطفال المؤمنين منها وإن كان آباؤهم فسّاقاً وأحياء.

ولايجوز ذلك لأطفال المخالفين وإن كان آباؤهم عدولاً، ولاالأطفال الكفّار.

ولايعتبر في أطفال المؤمنين أن يطّلع على أنّ آبائهم كانوا يعرفون أصول عقائدهم بالدّليل، بل يكفي فيهم إقرارهم عليها وإظهارهم لها، وإن كان الأحوط الاعتبار.

وطريق الصّرف فيهم، بإطعامهم أو بإعطائها إلى أوليائهم.

وعلى تقدير عدمهم إعطاؤها إلى عادل، وعلى تقدير تعذّره يجوز أن يعطيها إلى من يعتمد عليه أن يصرف لهم وإن كان فاسقاً، بل يجوز أن يعطى إلى الطفل إذا علم

أنّه يصرفها فيما للوليّ صرفها فيه، بل لوكان ظاهره ذلك كفى. والاحتياط في الاكتفاء بالوليّ أو العادل.

ووقت النيّة في غير الأوّل حين الإعطاء، كما أنّ فيه حين الأكل.

ويشترط في الآخذ أيضاً أن لايكون هاشميّاً ولوبادّعائه، إلّا أن يكون المعطي هاشميّاً، أو لايكفيه الخمس.

وعلى الأوّل تخيّر بين الأخذ منه ومن الخمس؛ والثّاني أفضل.

وعلى الثّاني يجوز الأخذ من الزّكاة بقدر الكفاف، ولكنّ الأحوط الاجتناب من فوق مقدار الضرورة.

ولوأخذها وارتفع حاجته قبل الإتمام لم يجب ردّ الباقي، وإن كان أحوط.

والأشهر اختصاص الحرمة على أولاد الهاشم، والأحوط أن لايعطيها أولاد المطّلب، كما أنّ الأحوط لهم الاجتناب.

وينحصر أولاد الهاشم في هذا الأعصار في أولاد أبي طالب، وهؤلاء في أولاد عليٍّ عليه السلام وجعفر وعقيل؛ ومن أولاد الهاشم: العبّاس وحارثٌ وأبو لهبٍ.

ولافرق في الزّكاة بين زكاة المال والفطرة.

ويجوز أخذهم كإعطائهم من سائر الصّدقات الواجبة من المنذورة وشبهها والكفّارات، وإن كان الأحوط خلافه؛

وأمّا الصدقات المندوبة فلاإشكال في الجواز فيها.

ويشترط أيضاً أن لا يكون ممّن وجب عليه نفقته، كالأب والأمّ والأولاد والزّوجة والمملوك.

ويجوز أن تعطي الزّوجة زكاتها لزوجها وإن صرف في حقوقها.

ويجوز إعطاؤها لمن وجب أن ينفق عليه، ويجوز أخذها منه ومن غيره إذا كان لغير النّفقة الواجبة، كما لوكان للزّائد عن قدر الكفاية بحسب حاله أو لصرف عياله.

هذا إذا أراد أن يعطيه من سهم الفقراء، وأمّا لوأراد أن يعطيه من سهم الغارمين لمديونه،

أو من سهم الرقاب لتخليص رقبته، أو من سهم سبيل اللّـه لأسفار الطاعات من الحجّ وغيره، أو من سهم ابن السبيل في الزائد على نفقة الحضر، أو من سهم العاملين للعُمَّالة، فجاز.

ولوكان الآخذ ممّن وجب نفقته على من يقدر على إنفاقه وأنفقه، لم يجز له قبول الزّكاة من غير المنفق، خصوصاً للزّوجة إذا كان لها زوج كذلك. وأمّا لولم ينفق، فيجوز الأخذ من غير إشكالٍ.

ولو تمكّن من أخذ النّفقة على الوجه الشرعيّ، كان كمن تمكّن من نفقته.

ولا يجوز إعطاؤها للمرأة الناشزة مطلقاً وإن لم نشترط العدالة، وكذا للمرأة المعقودة لولم تمكّن.

ويجوز إعطاؤها لمتعته ومتعة غيره، وكذا للأقارب الّتي لم يجب إنفاقهم ولوكانوا عياله، بل إعطاؤهم أفضل.

ولافرق في جواز الإعطاء بالأجنبيّ بين كونه عيالاً وغيره.

هدايةٌ

من يتولّى لإخراجها المالك أو وكيله، أو الإمام عليه السلام والعامل من قبله أو من قبل المجتهد العادل، بل يستحبّ أن يؤدّيها إلى الإمام، كما يستحبّ أن يؤدّيها إلى المجتهد العادل في حال الغيبة، خصوصاً في الأموال الظّاهرة كالغلّات والأنعام.

ويشترط فيها النيّة بمعنى الدّاعي كغيرها من العبادات، ولا يعتبر فيها الإخطار ـ كما مرّ ـ.

ويعتبر مقارنتها للعمل، بأن لاتكون سابقةً عليه وإن كان قليلاً. فلوكان في وقت العمل غافلاً لم يدر ما يفعل، لم يكف.

ولوأخّرها ما دام العين باقيةً، أو قصد المنافي ـ كالرياء ـ ونوى قبل تلفه كفى، بل مع علم الآخذ بكونه من الزّكاة بعد تلفه كفت أيضاً من باب احتساب الدّين.

فلو أمر أحداً في محضره بأن يعطي فلاناً كذا وكان في نظره من الزّكاة، كفى.

ولوكان الغير وليّاً لاوكيلاً كنحو ما مرّ، ممّا اطّلع على العمل، كفى مطلق صدور الفعل منه، ولوكان غير مميّزٍ وعادم الشعور والمجنون، بل الحيوان مّا لم يغفل ولا ينس، ولم يرجع من الدّاعي.

وهذا كلّه في حكم مباشرة المالك للعمل؛ ويكفي فيها نيّته، ولاحاجة إلى نيّة الغير ولولم يكن حاضراً.

وإن لم يكن المالك حاضراً ولامستحضراً، فالأحوط أن ينوي حين إعطائه إلى الوكيل، والوكيل حين إعطائه بأربابها أنّه يعطي هذه الزّكاة نيابةً عن موكّله قربةً إلى اللّه.

ولايجب قصد تعيين الجنس الزكويّ، ولاتعيين نوعه كزكاة الفطرة، ولاالوجوب في الواجب، ولاالندب في المندوب، إلّا أن يتوقّف تمييز المكلّف به عليه.

ولايجب القسمة بين الأصناف، بل لوأعطى تمامها بواحدٍ منها أجزأه، ولاالمساواة بين آحادها؛ والأحوط أن يتفاوت بين الفقراء باختلافهم في مراتب التديّن والعلم بالأحكام.

ولايجوز أن يعطي بأرباب الزّكاة أقلّ ممّا يخرج عن النّصاب الأوّل من الذّهب أو الفضّة؛ والأحوط عموم الاعتبار حتّى في غير النقدين.

ثمّ إنّ هذا في غير ما لوكان المخرج أو الباقي بعد الإخراج أقلّ من ذلك، إلّا أنّ في الثّاني الأحوط عدم إبقاء الأقلّ. ولاتحديد في الأكثر.

ويجوز النقل من بلدٍ إلى آخر إذا لم يكن فيه مستحقٌّ، بل يجب لولم يمكن صرفها فيه بوجهٍ؛ ومعه الأحوط العدم، بل الأفضل صرفها فيه.

ويجوز النّقل حينئذٍ مع الضّمان، ولونقلها وأوصلها إلى أربابها أجزأ، وإن قلنا بحرمته.

ولوتلف في الطريق ضمن.

ولايجوز تأخير الصّرف عن وقت وجوب الإخراج إلّا مع العذر من انتظار المستحقّ، أو

غيبة المال، أو عدم التمكّن من التصرّف فيه مع حضوره، أو خوف الضّرر أو غيرها. ولوأخّر في الإيصال مع وجود المستحقّ ضمن.

والأفضل تعيينها في مالٍ معيّنٍ في وقت وجوب الإخراج لولم يوجد مستحقٌّ، بل مطلقاً. وحينئذٍ يتّبع عينها منفعتها مطلقاً ولومنفصلاً.

ويستحبّ الوصيّة بها قبل ظهور آثار الموت، وبعده تجب.

والأحوط على تقديره الإفراز وإن لم يجب.

ولايجوز تقديم إعطاء الزّكاة عن وقت الوجوب؛ نعم، يجوز الإقراض والاحتساب بعده بشرط بقاء المديون على الوصف المعتبر فيه.

ويجوز الأخذ منه وإعطاؤه إلى آخر، كما يجوز أن يتصرّف فيه بوجهٍ آخر، ويؤدّي الزّكاة من آخر إلى آخر.

واجرة الكيال والوزان مع المالك.

هدايةٌ

يستحبّ أن يوسم في الأنعام في أصلب مواضعها وأظهرها، كالأذن في الغنم، والفخذ في البقر والإبل، بل يجوز مطلقاً في غيرها من الأنعام إذاكان لإصلاحها، لفحوى معتبر الكاهلي المرويّ في مطاعم الكافي والفقيه[1].

ونقشه بـ«اللّه» أو «الزّكاة» أو «الصّدقة» أو نحوها ممّا يفهم المقصود منه حسنٌ.

ويستحبّ الدّعاء من الفقيه والفقير للمالك، وأن لايملك ما أعطاه بالصّدقة وجوباً أو استحباباً اختياراً، ولوانتقل إليه قهراً لم يكن في إبقائه كراهة، كما لايستحبّ إخراجه عنه.

ولواضطرّ إلى تملّكه لم يكره.

ومثله ما لوكان المخرج جزء حيوان ولم يمكن أن ينتفع الفقير من عينه، ولم يرغب إلى انتقاله غير المالك، أو رغب ولكن يتضرّر الفقير بانتقاله إليه، أو المالك بالاشتراك.

---

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٥٤؛ من لايحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣٢٩.

المقصد الثّاني في زكاة الفطرة

وفيه منهجان:

المنهج الأوّل في المكلّفين بها وشرائط تعلّقها

هدايةٌ

يجب زكاة الفطرة بشرط البلوغ والعقل وعدم الإغماء والحرّيّة والغنى؛ والأخير شرطٌ للوجوب لاالصحّة؛ بخلاف غيره، فإنّها شرطٌ لهما.

فلاتجب على الصبيّ والمجنون مطلقاً ولوكان دوريّاً وعرض في ابتداء وقت الوجوب، والمملوك مطلقاً ولوأمّ ولدٍ أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً لم‌يؤدّ من مال كتابته شيئاً.

وإن أدّى منه شيئاً، فالمشهور التبعيض بحسبه.

هذا إذا لم‌يكن عيالاً للمولى، وإلّا فزكاته عليه.

وكذا على المغمىٰ عليه، لوأغمي وظهر هلال شوّال ودخل فيه بالإغماء.

والأحوط‌عدم تركها إذا أدرك بقيّة زمان الوجوب مع عدمه.

وإن كان في جميع الوقت مغمى عليه فلااحتياط.

ويتحقّق الغنى بتملّك مقدار الزّكاة، ومؤونة السّنة لنفسه وعياله ولولم‌يكن بالفعل، بأن يكون له صنعةٌ أو حرفةٌ يحصل منها المؤونة تدريجاً، وإن كان الأحوط عدم اعتبار الأوّل، بل عدم التّرك ممّن يملك مقدارها زيادةً على قوت يومه وليلة.

والأقوى استحبابه عليه؛ وعلى من لايقدر على أزيد من فطرة واحدة.

وعلى الأخير يخرج ذلك لنفسه على بعض عياله، وهو يعطيه إلى آخر، وهكذا إلى آخرهم، وآخرهم يعطي إلى أحدهم أو إلى غيره.

هذا إذا كان عياله جميعاً مكلّفين، ولوكان فيهم صغيرٌ أشكل الأمر، إلّا أنّ الأظهر والأحوط عدم العموم.

ويجب الزّكاة على الكافر، ولاتصحّ منه.

ولو أسلم ليلة العيد سقطت عنه؛ بخلاف ما لو أسلم قبلها، فتجب.

وكذا لو بلغ الطفل، أو أفاق المجنون، أو استغنى الفقير، أو ملك المملوك، أو تولّد له المولود.

ويعتبر فيها النيّة، ويكفي فيها القربة والتعيين لو لم يتعيّن.

وزيادة الوجوب أحوط.

هدايةٌ

يجب الزّكاة لنفسه ولعياله إذا أعاله باختياره لا بالإكراه مطلقاً، سواء كان بالغاً أو غير بالغٍ، مملوكاً أو حرّاً، كافراً أو مسلماً؛ وكذا للضيف.

ويكفي في الوجوب له حصول الضّيافة في آخر جزء من الشّهر، بحيث إذا طلع الهلال صدق عليه الاسم عرفاً، ولو لم يأكل من غذائه شيئاً.

والأحوط أن لا يكتفي الضيف به، بل يؤدّيها بنفسه، إلّا إذا صدق العيلولة عرفاً، فلا احتياط؛

ويشترط أن لا يكون الضّيافة بالإكراه.

ولو كان المضيف فقيراً لا يقدر على أدائها ولو بالاقتراض ونحوه، وجب على الضّيف زكاته إن كان غنيّاً؛ ولو أداها ولو بالاقتراض ونحوه سقطت عنه.

ولو لم يؤدّها مع الوجوب عليه لم يبعد السقوط، بل هو الظّاهر.

ولو ملك مملوكاً، أو تولّد له مولودٌ قبل الغروب من اليوم الآخر ولو بقليلٍ، وجب زكاته عليه.

ولو كان بعد الغروب ولو بقليل وقبل صلاة العيد، لم تجب عليه، بل تستحبّ.

ولو كان بعد الصّلاة سقطت رأساً.

وكلّ من وجب زكاته على غيره سقطت عنه ولو كان غنيّاً.

والأحوط في الضّيف مع الغنى، أن يعطيها أيضاً، كما مرّ.

ولوكان الزّوج فقيراً والزّوجة مؤسرةً وأنفق عليها بمشقّةٍ، سقطت عنها؛ وإن كان الأحوط أن يؤدّيها حينئذٍ؛ إلّا أن لايقدر على إعطائها ولوبالاقتراض ونحوه، فتجب حينئذٍ على الزّوجة نفسها.

وأمّا لوكان إنفاقها حينئذٍ من مالها فوجبت عليها، ولوكان إنفاقها من غيره وجبت عليه.

وكذا حكم غيرها ممّن يجب عليه إنفاقه، كالأب والابن إذا كان عيالاً لغيره أو لنفسه.

وأمّا المملوك فإن لم يكن عيالاً للمولى ولالغيره، فالأحوط للمولى إخراجها، وإن كان في الوجوب إشكالٌ.

وإذا كان عيالاً لغير المولى وجبت عليه.

ولافرق في تعلّق وجوب الزّكاة بين الحضور والغيبة.

المنهج الثّاني في جنس زكاة الفطرة وقدرها، ووقت إخراجها، ومصرفها

هدايةٌ

جنسها القوت الغالب للإنسان من الحنطة والشّعير والتّمر والزّبيب واللّبن والحمّص والعدس وغيرها.

والأفضل إخراجها من التّمر أو الزّبيب أو القوت الغالب في البلد؛ ومراعاة الترتيب حسنٌ.

ولوكان بعضها أنفع للفقير، استحبّ اختياره.

ولوأداها من جنسٍ، ثمّ بان نقصانه عن المقدار، وجب إتمامه منه. ويجزيء القيمة من أعيان الأجناس، بل أرجح لوكان أنفع للفقير؛ سواء كان فاقداً للقوت الغالب، أم لا.

والأولى إخراج القيمة من الفضّة، وإن كان الأظهر عدم الفرق بينه وبين الذّهب، بل النّحاس، بل وغيرها من الأجناس على المشهور؛ والأحوط الاكتفاء بالأوّلين.

والمعتبر في القيمة وقت الإخراج لاوقت تعلّق الوجوب، وبلد الإعطاء لاالتوطّن.

والأحوط عدم إخراج بعض ما يكون من القوت الغالب، إذا كان أعلى من الآخر بالقيمة.

ويجوز لمن وجب عليه الزّكاة لرؤوسٍ متعدّدةٍ، إخراج كلٍّ من جنسٍ، ولا يجوز الإخراج من جنسين لواحدٍ، إلّا بالقيمة إن جوّزناه.

والمدار في القيمة على السّوق.

والقدر المخرج لكلّ أحد، الصّاع من كلّ جنس، وقد مرّ مقداره آنفاً.

هدايةٌ

يجب الزّكاة بالغروب من يوم آخر الشّهر، وفي جواز تقديمها إلى أوّل الشّهر نحو قوّةٍ؛ والاحتياط مرغوبٌ.

والأولى أن يعزلها في ليلة العيد، والأفضل والأحوط أن يؤخّر أدائها إلى ما قبل الزّوال.

والأحوط، بل الأقوى عدم جواز تأخير أدائها من صلاة العيد، سواءٌ أدّاها أوّل الوقت أو آخره.

وذلك آخر وقتها.

وإن أخّر أدائها عنه من دون إفرازٍ، فالأحوط أن يقصد به القربة والأداء لوكان الوقت باقياً، والقضاء لوكان لها قضاء، وإلّا كان تصدّقاً.

ولوأخّرها عن الصّلاة فبان فسادها، فوقتها باقٍ؛ إلّا أن يكون الظّهور بعد خروج الوقت.

ولوعيّن مقدارها بالإفراز عن ماله وجب أداؤها وإن خرج الوقت.

ولولم يتمكّن من إيصالها إلى الفقير لعذرٍ، أو كان منتظراً لفقيرٍ، لم يضرّ تأخيرها.

ولوأخّرها من غير عذرٍ أثم.

ويجوز عزلها وإن لم يوجد المستحقّ.

هدايةٌ

مصرفها مصرف الماليّة، والأولى أن لا يصرفها في غير الفقراء.

ولا يجوز أن يعطي الفقير أقلّ من زكاةٍ واحدةٍ، إلّا مع كثرة الفقراء بحيث لا يصل إلى كلٍّ زكاة رأس، فيجوز حينئذٍ أقلّ منه.

ويجوز أن يعطي الفقير حتّى يغنى.

والأولى تقديم أقاربه على غيرها لوكانوا أهلاً لها، وجيرانه على غير أقاربه، وأهل العلم والفضل على غيرهم.

ولا يجوز أن يعطيها بغير الإثني عشريّ، وإن لم يوجد المؤمن.

وحكم الإعطاء بأولاد المؤمنين، واشتراط العدالة في غيرهم، وعدم كون الفقير هاشميّاً إلّا أن يكون المعطي هاشميّاً، وعدم كونه ممّن وجب نفقته عليه، هنا كما في الماليّة.

وكذا حكم النّقل من بلدٍ إلى آخر، إلّا أن صرف هذه آكد.

والأولى في عصر الغيبة أن يؤدّيها إلى الفقيه الجامع لشرائط الفتوى المأمون، وإن جاز صرفها بنفسه هنا من دون إشكال.

كتاب الخمس

وفيه منهجان:

المنهج الأوّل فيما يتعلّق به الخمس وشرائطه

هدايةٌ

يجب الخمس في سبعة أشياء:

أوّلها: غنائم دار الحرب مطلقاً ولولم يحوها العسكر وكانت غير منقولةٍ، إذا حصلت بالجهاد معهم بإذن الإمام عليه السلام، بل ولو لم يكن كذلك إذا كان في حال الغيبة، أو كان لمجرّد الغارة.

وإن تمكّن من إذن الإمام ـ كحال الحضور والحرب للدعوة إلى الإسلام ـ، فالظاهر اختصاص المال بالإمام.

ويلحق به ما يسرق من الحربيّ أو يخرج من أيديهم بالحيلة.

والمشهور إلحاق غنائم من خرج على الإمام وحواها العسكر في الحرب.

ثانيها: المعادن ؛ منطبعةً أو غير منطبعةٍ، حتّى الملح والكبريت.

والأحوط إلحاق طين الغسل وحجر الرحى والنّورة والجصّ والمغرّة بها، وإن كان الأظهر عدم جريان حكمها عليها، لكن يتعلّق بها من باب الأرباح.

ثالثها: الكنوز. والكنز هو المال المذخور تحت الأرض للإذخار لالمجرّد المحافظة، نقداً كان أو غيره، في بلاد الحربيّ أو لا، فيه أثر الإسلام أو لا، في أرض الموات أو العامر ؛

ولو كان في بلاد الإسلام لا يخلو من أن يوجد في الموات، أو خربة لا مالك لها، أو ما له مالك.

وعلى غير التقدير الأخير يجب فيه الخمس، والباقي لواجده، ولوكان عليه أثر الإسلام.

وأمّا على الأخير فلوكان مالك الأرض غير الواجد، فلوعلم أنّ من كان مالكاً لها ليس مالكاً له، ملك أربعة أخماسه وأحد أخماسه لأرباب الخمس.

ولولم يعلمه رجع إلى أقرب المالكين والأيادي، فلوادّعى ملكيّته أعطاه إليه بدون مطالبته بيّنةً وأمارةً، متعدّداً كان أو واحداً.

ولونفاه عنه رجع إلى سابقه ؛

ولوأنكره كان حكمه حكم سابقه.

وكذا الحكم في ساير المالكين.

رابعها: ما يخرج من البحر بالغوص، كاللّؤلؤ والمرجان.

وأمّا ما لايخرج به فيدخل في الأرباح ومنافع المكاسب.

والعنبر إن وجد بالغوص فكأمثاله، وإن وجد بدونه وجب فيه الخمس، لكن لا يعتبر فيه النصاب.

خامسها: أرباح التجارة والزراعة والصناعة، وغيرها من أنواع الاكتساب. ومنها ما يزيد عمّا ادّخر لما يحتاج إليه من المأكول وغيره، ويبقى من الأرباح ولوكان قليلاً.

ومن الاكتساب، الاصطياد والاحتطاب والاحتشاش والاستقاء واجتناء الأثمار،

كالترنجبين والكزنكبين والكماء، وتعليم الأطفال في الدروس والمشق، والاستيجار ولوفي العبادات وغيرها.

وليس منه الميراث والهبة والهديّة والصداق وعوض الخلع، والخمس والزّكاة والصدقة المندوبة، وما ينتقل بالوصيّة والالتقاط ونماء الوقف، والصيد الّذي يدخل بنفسه إلى داره، فلايكون في شيءٍ منها الخمس؛

نعم، يجب في نماء الجميع ونماء ما خرج منه الخمس، متّصلاً كان أو منفصلاً.

وكذا لايجب فيما زاد على القيمة السوقيّة، أو العين، أو الربح إن حصل بدون قصد الاكتساب، كما لواشترى أراضي للزّراعة لاللبيع، أو للقنية لاللمنفعة، وحصل منها منفعةٌ، أو انتقل إليه شيءٌ بالميراث وحصل فيه زيادةٌ بدون اطّلاعه، متّصلةً أو منفصلةً أو ترتّب عليه منفعةٌ.

ولوأخذ جنساً من الأجناس الزكويّة كالنقدين والأنعام الثلاثة بالخمس، وكان نصاباً ومضى عليه الحول، وجب عليه الزّكاة لاالخمس.

سادسها: أرض زراعةٍ اشتراها الذميّ من المسلم؛ فلوانتقلت إليه بالهبة ونحوها لم‌يتعلّق بها الخمس.

ويتعلّق الخمس بعينها كغيرها ممّا يتعلّق به الخمس، لابقيمتها.

ولايجوز إجباره على إعطاء المنفعة؛ نعم، يجوز للمالك إخراج القيمة في الجميع، ولاسيّما إذا كان من غير النقدين ونحوه، وأخرج القيمة من النقدين ونحوها أو من بعضها.

ولوكان الذميّ جاهلاً بتعلّق الخمس لم‌يكن له الخيار.

ولوشرط سقوط الخمس بطل، بل الأقوى بطلان البيع.

ولايسقط الخمس ببيعه من مسلم، ولابإقالته البيع، ولابإسلامه بعده.

ولافرق بين الأرض المفتوحة عنوةً، لوجوّزنا بيعها ولوبتبعيّة الآثار وغيرها.

سابعها: الحلال المخلط بالحرام على الأظهر الأشهر الأحوط.

هدايةٌ

يشترط في الأوّل منها: أن لايكون مغصوباً من مسلمٍ أو معاهدٍ.

وفي الثّاني: إخراج المصارف لتحصيله وبلوغه إلى خمسة عشر مثقالاً صيرفيّاً من الذهب، أو بمقدار قيمتها على رأيٍ، وثلاثة أرباع المثقال منه، أو قيمتها على آخر. والأحوط الأقرب العدم.

ولو حصل له من المعادن شيءٌ ولم يقصد به الاكتساب وزاد قيمته ، لم يتعلّق بما زاد الخمس.

ولوأدّاه منه ونقص قيمته وزاد قيمة ما بقي عنده، ليس عليه شيءٌ.

وفي الثالث: إخراج المصرف، ولكن لوحفر بئراً ونحوها فظهر كنزٌ، لم يخرج ما صرف فيه.

وبلوغه بمقدار النصاب، وهو أوّل نصاب النقدين في الزّكاة فيهما، وفي غيرهما يتخيّر في اعتبار نصاب أيّهما شاء.

وما زاد عليه يجب فيه الخمس، قليلاً كان أو كثيراً.

ولواختلف قيمة غيرهما اعتبر حال الأخذ.

وفي الرابع: وضع مؤونة الغوص وإخراجه به، وإن تعلّق به الخمس بدونه من باب الأرباح.

ويظهر الثمرة فيما يختلفان.

والنصاب وهو قيمة دينار وهو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي من الذهب.

ومع الاشتراك يعتبر النصاب في نصيب كلّ واحدٍ منهم.

وفي الخامس: أن يفضل عن مؤونة سنة نفسه وعياله الواجبي النفقة وغيرهم بالاقتصاد، فلوزاد أو نقص حوسب عليه.

والأحوط عدم وضع الأخير.

ويدخل في المؤونة قيمة المملوك وحيوان الركوب والظروف والكتب واللّباس

والمسكن والفراش وغيرها ممّا يحتاج إليه مطلقاً، ولولم يشترها.

والأحوط الاقتصار على ما اشتراه مع كون الجميع لائقةً بحاله.

ولايجب في آخر حوله إخراج الخمس منها ومن أمثالها.

ومنها مؤونة الضيافات والأنكحة والصدقات والخيرات، وأسفار الطاعات من الزيارات والحجّ المستحبّ؛ ولايعتبر فيها الاقتصاد إلّا في إخراجات السفر.

ومنها ما يأخذه الظالم قهراً، وخسران التجارة والزراعة في حوله، وتـتميم رأس المـال لمن احتاج إليه، والأحوط إخراج الخمس منه؛

وما يلزمه من الكفّارات والنذر وشبهه، ومؤونة الحجّ الواجب أو ما يتمّ به الاستطاعة إن حصلت في عامه.

ولولم يتمكّن من السفر فيه وجب فيه الخمس؛

بخلاف ما لوأخّره من دون عذرٍ.

والدين فيه كالخسران.

وكذا ما كان من السابق، ولم يقدر على أدائه؛ بخلاف ما لوقدر عليه وأخّره، وإن خرج المال عن يده.

ومثله ما لوأخّر الحجّ بعد استقراره في ذمّته وخرج المال عن يده.

ولوتمكّن من إخراج المؤونة من الأرباح وغيرها ـ كالإرث ونحوه ـ تعيّن الأخير على الأحوط الأقرب.

والمعتبر في الحول: القمريّ الكامل، ولايكفي الطعن في الثاني عشر.

وفي المبدأ الشروع في الاكتساب لاظهور الربح، وإن كان مراعاة الاحتياط أحسن.

ولايعتبر في هذا القسم النصاب، بل ولافي غيره، إلّا فيما ذكرنا اعتباره.

ولاانقضاء الحول فيه ولافي غيره؛ نعم، يجوز تأخير الخمس فـي الأربـاح إلى آخـر الحول، بل يكون أحوط؛ بخلاف سائر الأقسام، فإنّ الوجوب فيها فوريٌّ.

وفي السابع: الجهل بالمالك وبمقدار الحرام؛ فلوعلمهما وجب ردّه إلى المالك.

ولافرق فيما كان المختلط من كسبه أو ميراثه، بل من الصلة والهديّة.

ولوظهر المالك بعد الإخراج ولم‌يرض به، ففي الضمان وجهان، بل قولان؛ أظهرهما: العدم؛ وأحوطهما: نعم.

ولولم‌يعلم المالك وعلم المقدار، تصدّق به بعد اليأس إلى الفقراء مطلقاً، هاشميّين كانوا أو غيرهم، للمالك؛ ولوكان بمقدار الخمس.

والأولى أن يتولّيه الفقيه، وإن كان الأظهر عدم اللزوم.

ومنهم من جعل هذا مشهوراً بردّ المظالم، ومنهم من جعله والأوّل مشهورين بهذا الاسم.

ولاثمرة في الاختلاف إلّا في مثل الوصيّة والوقف.

ولوعلم المالك ولم‌يعلم المقدار، وجب دفع الأزيد مع احتمال الأقلّ.

وعلى هذا التقدير يلزم الصلح الإجباري، لولم‌يعلمه المالك أيضاً ولم‌يرض المديون إلّا بحقّه.

المنهج الثاني في كيفيّة القسمة ومصرفه وشرائط أخذه ونحوها

هدايةٌ

يقسّم الخمس ستّة أقسام: ثلاثة للنبيّ ﷺ، وهي سهم اللّه وسهم رسوله ﷺ وسهم ذي‌القربى، وهي بعده للإمام ﷺ القائم مقامه، وهي في عصرنا متعلّقةٌ لصاحبنا ـ روحي له الفداء ـ؛

وثلاثةٌ للأيتام والمساكين وابن السبيل. وفي بعض الأخبار دلالةٌ على اختصاص خمس القسم الخامس بالإمام. والأظهر عدم الفرق.

هدايةٌ

يشترط في صحّته النيّة ـ كما في الزّكاة ـ من المالك أو الوكيل، إلّا من الذمّيّ في الأرض الّتي يشترى من المسلم؛ ويحتمل لزوم النيّة هناك من الحاكم أو الآخذ، والأقوى العدم.

وسائر الأحكام كما في الزّكاة.

ويجب التعيين لوكان متعدّداً في ذمّته من سهم الإمام وسائر الأصناف. والأظهر عدم التعيين في الثاني.

ولوعيّنه واقبضه إلى الفقير أو المجتهد، لم يجز العدول ممّا نوى إلى غيره.

ويشترط في غير الإمام من الأصناف كونهم اثني عشريّةً.

ولا يشترط العدالة في غير الأيتام.

ويشترط كونهم من أولاد هاشمٍ ولولم يكونوا من أولاد عليّ بن أبي طالب ﷺ، فلا يكفي كونهم من أولاد أخيه.

وكذا يشترط انتسابهم إليه من جهة الأب شرعاً، فلا يكفي انتسابهم إليه من جهة الأمّ، ولا من الزنا؛ بخلاف ولد الشبهة فإنّه يجوز إعطاؤه منه.

ولا يشترط في ثبوت نسبهم البيّنة ونحوها، بل يكفي ادّعاء المستحقّ النسب، خصوصاً مع ظنّ صدقه، وفاقاً لجماعة من الأواخر؛

لكن هذا إذا لم يكن متّهماً؛ ومع ذلك الاحتياط مرغوبٌ فيه.

ولا يجوز مع ادّعائه ذلك إعطاؤه من الزّكاة.

ويشترط في ابن السبيل احتياجه في بلد الأخذ لا غيره، كما في الزّكاة.

والأظهر الأحوط اعتبار الفقر في اليتيم.

ولا يجب إعطاء كلّ سهمٍ من سهام غير الإمام إلى ثلاثةٍ وأزيد، بل يكفي إعطاؤه إلى واحدٍ.

والأحوط بسط سهامهم إلى أربابها، إلّا أنّ الأظهر عدم الوجوب، بل يكفي إعطاء الجميع إلى واحدٍ منهم.

ولا يجوز إعطاء فقراء السادات والأيتام زيادةً على مؤونة سَنَتهم، كما لا يجوز إعطاء ابن السبيل أزيد من حاجته.

والمعتبر في حول الفقير وقت الاعطاء.

ولا فرق في وجوب الخمس بين حضور الإمام عليه السلام وغيبته، ولا بين سهم الإمام عليه السلام وسهم غيره.

ويجوز إعطاء المالك بنفسه سهم غير الإمام عليه السلام، ولا يجوز التصرّف فيما يختصّ به حال حضوره إلّا بإذنه.

ولا بأس بالتصرّف في حال غيبته في خصوص المناكح ولو فسّرت بالجواري المسبّية، والمساكن ولو فسّرت بما يختصّ به من الأرض، والمتاجر ولو فسّرت بما يشترى من الغنيمة المأخوذة من أهل الحرب، أو شراء متعلّق الخمس ممّن لا يخمس إلّا إذا نمى، فيجب فيه.

ويجب إعطاء سهمه حينئذٍ إلى الأصناف الثلاثة من باب تتمّة إخراجاتهم، وولايته إلى المجتهد العادل.

والأحوط تقديم الأفضل؛ فلو دفع إلى غيره وغير وكيله أو مأذونه مع الإمكان، وجبت إعادته.

ولو لم يمكن وصوله إليه، ولا حفظه إلى أن يصل الخبر منه، جاز تولّي بعض عدول المؤمنين له، بل تولّي المالك بنفسه.

خاتمةٌ في سائر التصدّقات

لا يجب صدقة غير ما تقدّم إلّا بالنذر أو العهد أو اليمين أو الكفّارة إذا وجبت، ويأتي حكم الجميع؛

ولكن يستحبّ مؤكّداً التصدّق بقدر الطاقة وحال الشخص في الغنىٰ.

ويشترط فيه البلوغ والعقل، وجواز التصرّف في ماله، والقربة والإيجاب والقبول ولو فعلاً، والقبض بإذن المالك.

ولا يشترط في الآخذ الفقر.

ولا يجوز الرجوع فيه بعد القبض.

والأفضل فيه الإخفاء، إلّا أن يكون متّهماً بترك المؤاساة، ويكون قصده متابعة الغير.

وأمّا في الواجب فالأفضل الإعلان.

ويستحبّ الابتداء به قبل السؤال، واخفاؤه عن الفقير بحجابٍ أو ظلمةٍ لئلّا يعرض له مذلّةٌ.

ويستحبّ الإكثار منه في وقت الحاجة، وفي شهر رمضان، وعلى الأقارب ولاسيّما أيتامهم، وعلى بني هاشم وخصوصاً العلويّين منهم.

ويستحبّ التصدّق في أوّل اليوم وأوّل الليل، ويوم الجمعة في شهر رمضان، وبعده خصوصاً للمريض؛ وأمره ـ بل أمر غيره ـ للفقير بالدعاء له.

ويستحبّ بذل ما هو محبوبٌ عنده؛

واختيار ما هو المصطفى في أمواله.

وأن يساعد وصول التصدّق إلى الفقير.

ويستحب تقبيل المتصدّق به بعد التصدّق، وتقبيل ما تصدّق إلى الفقير بعد الإعطاء إليه.

ويجوز التصدّق بالرديء من المال كثمرةٍ مسوسةٍ.

ومن التصدّقات الأكيدة التصدّق بالماء خصوصاً إذا كان بارداً.

والأظهر جواز التصدّق ـ بل رجحانه ـ إلى الذميّ خصوصاً إذا كان قريباً.

وكذا حكم غير الشيعة من سائر أصناف أهل الإسلام.

ولا يجوز أخذ الزّكاة لبني هاشمٍ إلّا في الضرورة، أو ممّن كان منهم.

ولا يحرم عليهم الصدقات الواجبة غير الزّكاة من المنذورات والكفّارات ونحوها، إلّا أنّ الأحوط ترك الأخذ والإعطاء معاً، وإن كان الجواز أقوى.

وأمّا المندوبة فلاإشكال في الجواز مطلقاً.

كتاب الاعتكاف

وهو اللُّبْثُ في مكانٍ خاصٍّ في زمانٍ خاصٍّ. ويشترط بالصوم ونيّة القربة.

وفضله كثيرٌ خصوصاً في العشر الآخر من شهر رمضان.

وفي الأصل مستحبٌّ، وقد يجب بالنذر وشبهه، وبمضيِّ يومين.

وفيه منهجان:

المنهج الأوّل في شرائطه

هدايةٌ

يشترط فيه النيّة، وقد سبق تحقيقها.

وكفاية القربة فيها مع تميّز المشترك، فلايصحّ بدونها.

ولا يعتبر الوجه بنفسه، ولاالأداء ولاالقضاء، كما لاحاجة إلى التجديد للدخول في اليوم الثالث.

ووقتها مقارنٌ لأوّل طلوع الفجر، والأحوط أن يقارن للغروب، ويجدّد مقارن أوّل طلوع الفجر.

ولوشكّ فيها بعد الشروع في الاعتكاف لم يلتفت.

هدايةٌ

يشترط فيه الصوم، فلايصحّ بدونه؛ ولافي زمانٍ لايصحّ فيه الصوم، كالعيدين؛ ولاممّن لايصحّ منه، كالحائض والنفساء.

ولايشترط إيقاعه للاعتكاف مطلقاً، ولوكان واجباً بنفسه أو بنذرٍ وشبهه، معيّناً أو لا، بل يكفي وقوعه في أيّ صومٍ اتّفق، واجباً أو مندوباً أو ملفّقاً منهما من رمضان أو غيره.

ولوعرض له بعض ما مرّ من مفسداته ولوفي أقلّ قليلٍ من الزمان فسد الاعتكاف.

هدايةٌ

يشترط أن لايكون زمانه أقلّ من ثلاثة أيّام تامٍّ، فلايصحّ في أقلٍّ منها، أو فيها إذا كان مكسوراً، بل يتعيّن أن يزيد عليها مقدّمةً تبعاً، وشرطاً في أوّله وآخره ما يعلم به حصول ما يعتبر بالأصالة ؛

فلونذر ثلاثة أيامٍ وأكثر وجب الوفاء به.

ولوأطلق وجب ثلاثة أيّامٍ.

وكذا لووجب عليه قضاء يومٍ من الاعتكاف وجب عليه ثلاثة أيّامٍ.

ولوشرع فيه مندوباً كان أو واجباً مطلقاً تخيّر بين البقاء والترك إلى يومين، ووجب في اليوم الثالث إتمامه ؛

ولوأتمّه وزاد يومين بعده وجب السادس ؛

وهكذا الحكم في كلّ ثالثٍ.

ولايصحّ الدخول فيه قبل العيد بيومٍ أو يومين.

ولونذر اعتكاف ثلاثة أيّامٍ بلاليلٍ لم‌يصحّ.

ومثله نذر يومٍ بلازيادةٍ.

ولونذر ستّة أيّامٍ وأطلق، لم‌يجب فيه التتابع، بل جاز التفريق بين الثلاثة الأوّل والثلاثة الثانية، بل جاز التفريق بين الأيّام الثلاثة مطلقاً، لولم‌يعتبر التوالي، بأن يأتي بيومٍ أو يومين منها في ضمن ثلاثةٍ.

ولوشرط التتابع لفظاً أو معنىً، كأن يجعل المنذور العشر الأخير من رمضان أو كليهما وجب، بل لونذر يوماً مطلقاً وجب إكماله بثلاثةٍ.

هدايةٌ

يشترط أن يكون في المسجد، رجلاً كان أو امرأةً، فلايصحّ في غيره.

والأظهر والأحوط اختصاصه بمسجدٍ صلّى فيه نبيٌّ أو إمام جمعةٍ، والأظهر والأحوط انحصاره في مسجد مكّة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة.

ويستوي بقاع المسجد في تعلّق الاعتكاف، فلايختصّ بقعة لوخصّ جلوسه فيها، بل له الجلوس في كلّ يومٍ في بقعةٍ، إلّا أنّ الاحتياط أولى.

هدايةٌ

يشترط أن يكون مأذوناً من الوليّ إن كان عليه ولايةٌ للغير في قصرٍ، فإنّه كالمملوك والزوجة والأجير الخاصّ بأن يؤجر نفسه على وجهٍ ينافي الاعتكاف؛

بخلاف ما لولم‌يكن كذلك، كأن يؤجر نفسه للصلاة أو الصوم أو التلاوة.

ولوأذن الولي جاز له المنع قبل الشروع وبعده، ما لم‌يمض يومان في الإعتكاف المندوب، بل الواجب لوكان مطلقاً.

وأمّا في الواجب المعيّن فلم‌يجز منعه بعده، سواء كان قبل الشروع أو بعده.

ولوقسّم المملوك أيّامه مع المولى جاز له الاعتكاف في أيّامه ولولم‌يأذنه.

ولوأعتق المملوك في أثناء الاعتكاف لزم عليه الإتمام إذا مضى يومان أو وجب بالنذر ونحوه، وإلّا لم‌يجب.

هذا إذا كان شروعه بإذن المولى، وأمّا لوكان بدونه فباطلٌ، ولايجب عليه الإتمام مطلقاً من الأوّل؛

ولايكفي إذنه بعد الدخول.

هدايةٌ

يشترط دوام اللبث في المسجد إلى أن يتمّ اعتكافه، فلوخرج اختياراً ولوفي زمانٍ قليلٍ بطل، إلّا إذا كان لضرورةٍ، كتحصيل المأكول أو المشروب وقضاء الحاجة من البول أو الغائط أو الغسل الواجب إذا لم‌يتمكّن منه في المسجد، وغير ذلك من الضروريّات، كحفظ نفسٍ مؤمنٍ أو طاعةٍ يكون من قبيل قضاء حاجة الإخوان وعيادة المريض وتشييع المؤمن

وحضور جنازته لأجل التشييع والصلاة والدفن ونحوها، وإقامة الشهادة أو تحمّلها، سواءً كان معيّناً عليه أو لا، إذا لم يتمكّن منه بدون الخروج.

ولوخرج لأجل شيءٍ ممّا مرّ لم يجز له الجلوس والمشي تحت الظلّ، بل مطلق الجلوس إلّا إذا اضطرّ إليه؛

ولاأداء الصلاة خارج المسجد إلّا مع ضيق الوقت، فيجوز حيث ما كان، وعلى هذا فالمسجد أفضل.

وهذا في غير مكّة، وأمّا فيها فتجوز له الصلاة مطلقاً إذا خرج لعذرٍ؛

ولاارتكاب أمرٍ أزيد من الضرورة، فلوتكاهل وتسامح في الرجوع بطل.

ولواحتاج إلى الخروج إلى الخلاء أو داره وله طريقان اختار أقربهما، وكما لوكان داران أو مستراحان.

ولاالطول في الخارج بحيث يخرج عن كونه معتكفاً في عرف الشرع، ويكون ماحياً لصورته فيه؛ فلوفعله كذلك بطل.

ولوأكرهه أحدٌ بالخروج عن المسجد أو نسي اعتكافه وخرج لم ينافه، إلّا إذا طال بحيث يخرجه عن كونه معتكفاً في عرف أهل الشرع.

ولولم يرجع بعد رفع الإكراه والنسيان من دون فصلٍ بطل.

ولايقدح في صحّته خروج بعض البدن عن المسجد، ولاالسعود إلى سطحه.

المنهج الثاني في الأحكام واللّواحق

هدايةٌ

يحرم على المعتكف ما يحرم على الصائم، ويشترط في صحّته أيضاً لوكان الاعتكاف واجباً أو كان في اليوم الثالث في المندوب، بل يشترط في الثاني مطلقاً.

ويحرم عليه التمتّع من النساء مطلقاً، تقبيلاً أو لمساً أو جماعاً ولو في الدُّبر، في الليل أو النهار؛

واستعمال الطِّيب واستشمامه، والرياحين إن كانت له شامّةٌ، والأحوط تركه مطلقاً؛

والاستمناء مطلقاً ولوبحلاله، زوجةً أو جاريةً؛

والجدال؛

والبيع والشراء، بل مطلقاً التجارة، كالصلح والإجارة ونحوهما في احتمالٍ قويٍّ، وهو الأحوط.

ولوأتى بعقدٍ حرم عليه صحّ وإن كان حراماً.

ولافرق في العقد بين اشتراط الفسخ فيه وعدمه.

ويبطل الاعتكاف بمقاربة النساء مطلقاً.

والأحوط اجتنابه عمّا يحرم على المحرم؛ والاشتغال بأمور الدنيا وإن كان الأظهر عدم الحرمة، فجاز عليه لبس المخيط وإزالة الشعر وأكل الصيد وعقد النكاح والتدبير في أمور المعاش وارتكاب المباحات، بل ملامسة النساء بدون الشهوة والتقبيل على وجه الشفقة والإكرام، والنظر إليهنَّ بشهوةٍ؛ لكن الأولى الاقتصار على قدر الضرورة في أمر المعاش وترك غيره ممّا مرّ.

هدايةٌ

يستحبّ للمعتكف أن يشترط مع اللّه ـ سبحانه ـ الخروج عن الاعتكاف مطلقاً ولولم يعرض له عارض، فيجوز له حينئذ الخروج إذا أراد ولوبدون العذر؛

ومحلّه في المندوب وقت الشروع لابعد انقضاء يومين، وفي المنذور وقت النذر لاحين الشروع فيه أيضاً إذا كان النذر مطلقاً.

ويختصّ جواز الاشتراط في النذر بما لوعرض عارضٌ، ولو أطلق بطل الشرط والنذر معاً.

ولوشرط الخروج جاز، سواء كان في المندوب ولوبعد يومين أو في الواجب ولوكان معيّناً ومتتابعاً.

وعلى تقدير الاشتراط لايجب القضاء في المندوب مطلقاً، ولافي الواجب المعيّن، وأمّا في المطلق منه فوجب الاستيناف إن شرط التتابع، وإن لم‌يشترط فإن أتى بثلاثةٍ أو زيادةٍ بنى على ما أتى به وأتى بالباقي ؛

ولولم‌يأت بثلاثةٍ وجب الاستيناف ؛

ولولم‌يشترط الخروج وجب الاستيناف إن لم‌يأت بثلاثةٍ أو أزيد، سواءٌ شرط التتابع أو لا، كان الواجب معيّناً أو لَا

ولوأتى بثلاثةٍ أو أزيد وجب الاستيناف أيضاً مطلقاً، سواءٌ كان معيّناً أو مطلقاً إن شرط التتابع ؛

ولو لم‌يشترط التتابع استأنف في المعيّن على الأحوط والأظهر، وفي المطلق أتمّ ما فات ؛ ولايشترط فيه التتابع، لكن إن كان الباقي أقل من ثلاثةٍ أتمّه ثلاثةً.

ولافرق في لزوم القضاء والاستيناف في جميع الصور بين أن يكون في الخروج عن محلّ الاعتكاف مقصّراً أو معذوراً.

هدايةٌ

لومات المعتكف وكان في ذمّته اعتكافٌ واجبٌ لم‌يلزم على الوليّ قضاؤه إن تمكّن منه وترك، على الأظهر.

وأمّا المندوب فلاقضاء له بلاخلاف.

ويجب الكفّارة على المعتكف بالجماع مطلقاً، ليلاً أو نهاراً في الواجب أو المندوب ؛

وكذا يجب مطلقاً في كلّ ما يوجب الإنزال ؛

وفي فعل المفطرات كالأكل والشرب وغيرهما.

لكن لووقع الجماع في أثناء الصوم وجب كفّارتان للاعتكاف والصوم، ولووقع في الليل وجب كفّارةٌ واحدةٌ للاعتكاف ؛

ولو وجب الاعتكاف بالنذر المعيّن وشبهه وجب كفّارةٌ أخرى لذلك.

وكذا لوكان في قضاء شهر رمضان بعد الزوال.

وأمّا غير الجماع من المفسدات فما كان موجباً للكفّارة في الصوم موجبٌ هنا أيضاً.

وأمّا المحرّمات التي ليست مفسدةً للصوم كالبيع والشراء واستعمال الطيب وشمّه فليست موجبةً لشيءٍ سوى العصيان.

وأمّا الخروج عن محلّ الاعتكاف في اليوم الثالث فليس فيه غير القضاء والعصيان، إلّا أن يكون في المنذور وشبهه، فيلزمه حكمه.

وأمّا الخروج في الواجب المعيّن بالنذر وشبهه فيكون موجباً للكفّارة؛

وكفّارة مخالفة النذر أو شبهه مع قضاء الاعتكاف ولوكان في اليوم الأوّل.

وكفّارة الاعتكاف كفّارة شهر رمضان، لاكفّارة الظهار.

ولوأكره المعتكف امرأته المعتكفة على الجماع وجب عليه أربع كفّارات.

ولوارتدّ المعتكف بين اعتكافه بطل اعتكافه ووجب خروجه عن المسجد.

جزءٌ من جَنَّة المأوىٰ

للفقيه الأديب السَّيِّد محمّد الشّهشهانيّ الإصفهانيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذا جزءٌ صغيرٌ من المنظومة الكبرى المسمَّاة بـ«جَنَّة المأوى»، للفقيه الأديب الكبير السَّيِّد محمَّد الشهشهاني الإصفهانيّ.

المؤلّف والمؤلّف

أمَّا المؤلِّف فهو السَّيِّد محمَّد بن عبدالصَّمد الإصفهانيّ، من أكابر أعلام الشيعة الإماميَّة في القرن الثالث من الهجرة المقدَّسة.

وُلد بمحلَّة شهشهان من محالِّ إصفهان فلُقِّب به حتَّى كان يُدعى بـ«السَّيِّد الشهشهاني».

اشتغل بالتحصيل أوَّلاً في إصفهان، ثمَّ هاجر إلى العتبات العاليات فتتلمذ على السَّيِّد عليّ صاحب «الرياض»، والسَّيِّد محمَّد المجاهد صاحب «المناهل»؛ وحضر على الشَّيخ الفقيه الحاج محمَّد إبراهيم الكرباسي أيضاً. انتهت إليه رئاسة العلماء بإصفهان، وكان له مجلسٌ حافلٌ بالأفاضل، فاستفاد منه كثيرٌ من أكابر الطبقة التالية، منهم العلَّامة السَّيِّد محمَّدباقر الموسويّ صاحب «الروضات»، والعلَّامة الفقيه الرئيس المطاع الحاج الميرزا محمَّدحسن الشيرازيّ.

له آثارٌ كثيرةٌ؛ منها: أنوار الرياض، وهو حاشيةٌ كبيرةٌ على رياض المسائل لأستاذه السَّيِّد عليّ، وهي كبيرةٌ جدّاً قريبةٌ من الرياض حجماً؛ وحاشيةٌ على قوانين الأصول أسماها رضوان الآملين؛ والعروة الوثقى في شرح الدروس ـ للشَّهيد الأوَّل ـ؛ وجامع السعادة؛ وغيرها.

لا علم لنا بسنة ولادته بالضَّبط؛ وأمَّا وفاته فقد وقع في سنة ١٢٨٧ أو ١٢٨٩ هـ.ق. ودُفن بإصفهان وعلى مزاره قبَّةٌ عاليةٌ، يزار مزاره ويُتبرَّك به.

أمَّا المؤلَّف فهي منظومةٌ أسماها جَنَّة المأوى؛ كما قال في صدرها:

سَـمَّيتُه بـالجَنَّة المأوى لعَـل مأوايَ في الجنَّة من دونِ عمل

وهي في نظم رياض المسائل. وهي كبيرةٌ جدّاً بحيث يزيد عدد أبياته على مائة ألف بيتٍ! وقلَّ مسألةٌ من المسائل حتَّى من المسنونات لم تُذكر فيها؛ ولَاأغالي لوقلت انَّ هذه المنظومة هي آيةٌ في سعة البحث والاشتمال على النوادر الفقهيَّة حتَّى أنَّ كثيراً من الأقوال وأدلَّتها مذكورٌ فيها!

وقد اخترتُ جزءً صغيراً منها للطبع في مجموعتنا هذه.

وهذا الجزء نموذجٌ صالحٌ يتبيَّن منه سعة فضل الناظم وتمكُّنه من نظم المباحث العلميَّة البعيدة من ساحة النظم.

وقد استعنَّا في تحقيق هذا الجزء بمصوَّرةٍ من مخطوطةٍ من الكتاب كانت تحت يدي الناظم أوقفها على كافَّة أهل العلم بإصفهان. والمصوَّرة في مركز أبحاث الكمبيوتريَّة التابع لحوزة إصفهان العلميَّة ـ صانها اللَّه عن الحدثان ـ؛ فاستعرتها منه وركَّزت عملي عليها، ولصاحب الفضيلة السَّيِّد أحمد سجَّادي ـ مدير هذا المركز ـ منِّي الشكر والثناء.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٤ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

[بسم اللّه الرحمن الرحيم]

كتاب الصلح

والكلام فيه أوّلاً في حدّه

الصُّلحُ [1] عُرفاً كلُّ عقدٍ شُرِّعا ... دَفعاً عنِ المِرَا ولو توَقُّعا

تَشريعُهُ مُستَّفقُ الإسلامِ ... يَنقُلُه جَمعٌ من الأَعلَامِ [2]

وكَم مِن آياتٍ بِذاكَ مَاض ... كآيةِ النُّشوزِ والإعرَاض [3]

فِي آيةِ طائِفتينِ اقْتَتلَا ... فَأَصْلِحُوا بَينَهما [4] قَد نَزلَا

وهكَذَا أخبَارُه تَوافَرتْ ... بَل يُمكنُ القَولُ بأَنْ تَوَاتَرتْ [5]

في أنّه لايُشترط في صحّة الصُّلح سبق الخصومة

أدلَّةٌ قَد اقتضَتْ عُمومَه ... حتَّى إذَا لَم يَسبِق الخصُومَة

وقَد كفَى إن يَحتَملهَا قَادمَة ... بَل تَكُ رأساً فِي المَقامِ عَادمَة

---

١. قوله: «الصلح»، هذه عبارةٌ أخرى عن قولهم في تحديد الصلح: «إنّه عقدٌ شُرّع لدفع التنازع الواقع أو المتوقَّع». فقولنا: «ولو توقُّعاً» بمنزلة أن يقال: لو كان واقعاً ولو كان متوقّعاً. منه ـ مدَّ ظلُّه العالي علي رؤوس الأنام ـ.

٢. كابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٦٤، والعلّامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٧.

٣. إشارةٌ إلى النساء (٤): ١٢٨.

٤. الحُجُرات (٤٩): ٩.

٥. فانظر: وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٤٣؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٩، الحديث ٥؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٠، الحديث ٥٢.

إجماعُنا فِي الكُـلِّ بِـالظُّهُورِ [١] وإنْ يَكنْ خُلفٌ ففِي الجُـمهُورِ
فإنْ علَى العَـينِ ابْـتداءً جُـعلَا بِـعِوَضٍ يُـعلمُ فَـهْوَ حَـصلَا
ويَـنقُلُ المُـعوَّضُ والعِـوضَا كَـبَيعِها يَـتَّحدانِ غَـرَضا
وقِسْ عَـليهِ سَـائِرَ الأطـوَارِ [٢] آتِـيةٌ فكُـنْ بِـالانتِظارِ
كَم عِللِ التَّشـريعِ [٣] لَـم يـطَّرد كَمِثلِ غُسلِ جُـمعَةٍ والعِـدَدِ [٤]

في أنّه يجوز الصلح مع اقرار المدَّعى عليه وإنكاره وإنَّ طلبَ الصُّلح ليس اقراراً

وجـوِّزِ الصُّـلحَ مـعَ الإقـرارِ مِـن الغَـريمِ ومَـع الإنكـارِ
بِـلَاخلَافٍ بَـينَنا بَـل قَـد نُـقِل إجمَاعُنا [٥] وكَـم عُـمومٍ قَـد وُصِـل
والخُـلفُ مِـمَّن لايَـرَى ذَا المَـذهبَا فـزَيَّنُنا [٦] بـبَعضِهم قَـد نَسَـبا
والصُّـلحَ إن يَـطلُب فـمَا كـانَ أقَـرّ مَـذهَبُنا أيـضاً بـهِ قَـد اسـتقَرّ
وخُـلفُ مَـن خـالفَنَا فـيَما سبَق يأتِـي هـنَا لدَيـهِ ذَا بـهِ التَـحَق
والمُـدَّعِي إن كـانَ حـقّاً حـلَّا مأخُـوذُهُ إن لَـم يكُن فَكُـلَّا

---

١. انظر: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٧؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٦٧.

٢. قوله: «سائر الأطوار» من صلح العين بلاعوضٍ، أو المنفعة به وبدونه، وغير ذلك من موارد العقود الَّتي يتّحد ثمرها مع الصلح الَّتي حسب الشَّيخ كون الصلح فرعاً عنها؛ وسيأتي ردُّه وفاقاً للمعظم.

٣. قوله: «كم علل التشريع»؛ لاضير في كون الجمع تمييزاً للـ«كم» الخبريّة، فإنّه جائز الوجهين؛ قال الناظم:

وَاسْتَعمِلَنْهَا مُخبِراً كَـعَشَرَة أو مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أو مَرَهْ

[راجع: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، باب كم وكأيّن وكذا، ج ٢، ص ٤٢١].

وأمّا دخول «مِن» على تمييزه فغير لازمٍ ألبتّة وإن كثر، كقول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جرير وخالة

منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٤. جمع عِدّة ـ بالكسر فيهما ـ.

٥. انظر: مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٦٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٩.

٦. راجع: الروضة البهيّة، ج ٤، ص ١٧٤.

حتَّى عنِ العَينِ بمالٍ لَوصلَح ... فهِيَ لهُ بِالصُّلحِ ذَا لمَا يُبَح
حتَّى قِبالِ مَا أتَى مِن مالِ ... لأنَّه الباطلُ بالمآلِ
لعَلَّ صُلحَ المُنكرِ الَّذي يَحقّ ... لِدفعِه إضرارَ مُدَّعٍ مُحِقّ
وكلُّ ذَا إن بالفَسادِ عَلمَا ... أو شَكَّ فِي الحقِّيَّة أو وَهَما
أمَّا مَعَ الظَّنِّ فقَد يُقالُ ... أنْ جازَ صلحُهُ فحَلَّ المَالُ
بِحقِّ دَعواهُ عَليهِ لَا أقَلّ ... فهُو علَى الباطِلِ مَالاً مَا شمَل

في أنَّ كلَّ صلحٍ مشروعٌ إلَّا ما أحلَّ حراماً أو حرَّم حلالاً وتفسير صورَتَي الاستثناء

الصُّلحُ مشرُوعٌ سِوى ما قَد أحَلّ ... مُحرَّماً أو حرَّم ما كَانَ حَلّ
ولَم يَكنْ مخَالفٌ فِي البَينِ ... فِي أَصل الإستِثناءِ بالإثنَينِ
وكَم مِن النُّصوصِ فِيه أُثرَا ... وإنَّما الكَلَامُ فيَما فُسِّرَا
وفُسِّرَ الأوَّلُ بالصُّلحِ علَى ... أن يُستَرَقَّ غَيرُ رِقٍّ مثلَا
أَو أَن يُباحَ البُضعُ مِن دُونِ سبَب ... سِواهُ مِمَّا شَرعُنا لهُ نَصَب[1]
ومِثلِ شُربِ الخَمرِ والمِزمارِ ... وغِيبةِ المُؤمنِ والقِمارِ
لِلثَّانِ تَركُ الوَطءِ مَع حلَالِه ... أو تَركِ الإنتفَاعِ مِن أموالِه
وفُسِّرا أيضاً بمَعنىً آخرِ ... مُجتَمعَينِ وهوَ صُلحُ المُنكِرِ
عَن بَعضٍ أو مَنفعَةٍ أو البَدَل ... ووَاحدٌ يَعلمُ أنَّه بَطَل
وبِالفَسادِ المُدَّعي لَو يَعلَم ... فهُو الَّذي حلَّ لهُ ما يَحرُم
إن يَكنِ المُنكِرُ ذاكَ عَلِما ... فهُو الَّذي حلَّلَه قَد حَرُما
لِعلمِه الفَسادَ فِي الوَاقعِ لَا ... فِي ظاهِرِ الشَّرعِ فصحَّ مُسجَلَا

---

١. قوله: «له نصب» الضمير المجرور راجعٌ إلى «السبب». منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

في أنّه يصحُّ الصُّلحُ

مع علم المصطلحَينِ بالمتنازَع فيه ومع جهلِهما

صُـــلحٌ مـعَ العـلمِ مـنَ الجَـنبَينِ ... بِـــالحقِّ قـــدراً جـازَ دُونَ مَـينِ

أو مـــعَ جَـــهلٍ لهُـــما تـــعَذَّرا ... أن يَـــعرفَاهُ[1] مُـــطلقاً مَـا أَقـدَرا

لَافـــرقَ فِـــي ذلكَ بَـــينَ العَـينِ ... إرثـــاً ومَـــا يَشـــبَهُ والدَّيـــنِ

كَـم مِـن وِفـاقٍ بـهِما قَـد نُقلَا[2] ... وكَـــم مِـن أَخـبارٍ يَـنُصُّ الأوَّلَا[3]

كـــذَا مـــعَ العَـجزِ عـنِ التَّـعيينِ ... بِـــالفِعلِ بَـــعدَ قُـــدرةِ التَّـبيينِ

وتُـــلَّةٌ فَـــتوىً بـــهِ أفـــادُوا ... الزَّيـــنُ[4] والشَّـــهيدُ[5] والمِـقدادُ[6]

وتَـركُ الاِسـتِفصالِ فِـيَما قَـد مـضَى ... مِـن النُّـصوصِ فِـيه أيـضاً نـهَضَا

وهكـــذَا تـــضَمُّنُ الإضـــرَارِ ... لَـــوبُني الأمـــرُ عـــلَى الإنـظَارِ

اطـلاقَاتُ[7] الإجـماعاتِ أيـضاً شَـمَلَه ... فـــتَمَّتِ المسألَـــةُ والحَـــمدُ لَـــه

إن يُـــمكنِ المَـــعرفَةُ فِـــي الحَـــالِ ... فـــدُونَهَا الصُّـــلحُ مَـعَ الإشكَـالِ

وفِـــي الريـــاض مَـيلُ الاِمـتناعِ[8] ... لكِـن إلَـى الصِّـحةِ مَـيلُ الدَّاعـي

كَـــم عَـــمَّ إجـماعٌ ونَـصٌّ مُـعتبَر ... أَخـــصُّ جُـــلّاً مُـطلقاً مِـنَ الغَـرَر

---

١. قوله: «أن يعرفاه» أي: الحقُّ قدراً. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٢. راجع: مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٦٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٨.

٣. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٢٥٨، الحديث ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٤٥، الحديث ١.

٤. راجع: مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٦٧.

٥. راجع: الدروس الشرعية، ج ٣، ص ٣٣٠.

٦. راجع: التنقيح الرائع، ج ٢، ص ٢٠١.

٧. كذا في النسخة؛ والظاهر: اطلاق.

٨. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٠٣.

فيما لو اختصَّ الجهلُ
بقدر الحقِّ بأحدهما دون الآخر

وجَهلُ قدرِ الحـقِّ إن كـانَ انـحَصَر ... فِـي أحـدِ الجَـنبَيـنِ فَـهو ذُوصُـور
لِـلمُستحِقِّ قَـدرُه إن جُـهِلَا ... ولِـلغَريمِ عِـلمُه قَـد حـصَلَا
فَـالصُّلحُ فِـي الواقِـعِ كـانَ طـالِحاً ... مِـن دونِ أن يُـعلِمَهُ المُـصالِحَا
إن زادَ مَـالُ الصُّـلحِ عـمَّا يَستَحِق ... لَا أن يَكـونَ نـاقِصاً أو يَـنطَبق
والنَّصُّ فِـي الإعـلَامِ مـمَّا قَـد ورَد ... مُـنجَبِرٌ بـفَرضِ ضَـعفٍ فِـي السَّـنَد
وإن يَكـنْ بـقَدرِه أَو هـبَطَا ... أو كَـانَ مُـعلِماً فـلَن يَـختَبِطَا
مـعَ الفَسـادِ خُـصَّ ذا بـالوَاقـعِ ... إذ ظَـاهراً لَـم نَـدْرِهِ بـخادِعِ
هَبْ بـعدَ ذَا لَـوكُشِفَ ازدِيَـادُ ... بَـطناً وظَـهراً وُجِّـهَ الفَسـادُ
هـذَا إذَا لَـم يَرضَ بِـالأقَلِّ ... بَـطناً ومَـعْهُ الزَّيـدُ لَـم يَحلِّ
وَالعَكسُ أنَّ المُسـتَحِقَّ عـلِمَا ... بـالحَقِّ قَـدراً لِـلغَرِيمِ أُبـهِمَا
فَـإن تسَاوَى ذاكَ مَـالَ الصُّـلحِ أَو ... فَـوَّقَه فَـالصُّلحُ كـلٌّ قَـد رأَوا
أَو حَـطَّ عَـنهُ الغَـرِيمُ ذُوالرِّضَـا ... فِـي بـاطِنِ الأمرِ نَـظيرَ مـا مَـضَى
مِن دُونِه فِـي البَـاطِنِ الصُّـلحُ بـطَل ... والحُكـمُ فِـي الظَّـاهِرِ أنَّـه حـصَل

فِي أن الصُّلحَ عقدٌ لازمٌ
من الطرفين وأنّه عقدٌ برأسه ومستقلٌّ بنفسه

الصُّـلحُ عـقدٌ لَازمُ الجَـنبينِ ... عـلَى اتِّـفاقٍ قـاطِعٍ فِـي البَـينِ
للأمـرِ بـالوفَاءِ بِـالعقُودِ ... لِـلسِّيرةِ التأيـيدُ للـمَقصودِ
ومُسـتقِلٌّ لَـم يكنْ بـتَابِع ... لِـغيرِه عـلَى الصَّحِيحِ الشَّـائِعِ

وَاهاً منَ الشَّيخِ ومَا قَد صنَعَه[١] لِخمسةٍ مِن العُقودِ أتبَعَه
فإن يكُنْ ناقِلُ عينٍ بالعوَض فذَاكَ بَيعٌ للتَّساوِي فِي الغَرض
ونَقْلُها مِن دونِ تَعويضٍ هِبَة ولِلتَّساوي فيهِ أيضاً حسِبَه
إجارَةٌ فِي النَّاقلِ للمَنفعَة بِعِوَضٍ فهوَ عليهَا فرَّعَه
ونَقلُها لكِن بلَا اغتيَاضِ عارِيةٌ رأى لوَهمٍ ماضِ
ومُسقطُ الدَّينِ هوَ الإبرَاءُ متَّفَقٌ فِي ردِّه الآراءُ
إذ وحدَةُ الآثارِ لَم يستَلزِم توحُّدَ الشَّيئنِ أصلاً فافهَم
معَ أنَّه مُقالَةٌ مُنتقِضة بالبَيعِ ثمَّ الهِبةِ المُعوَّضة

في أنّ الصلح ينفسخ بالتقائل كسائر العقود غالباً

الصُّلحُ بَعدَ الانعقَادِ قابِلٌ لِلانهدَامِ الهَادِمُ التَّقائُلُ
كَأغلَبِ العُقودِ إذْ يَعمُّ مَا دلَّ علَى الرُّجحانِ ذَا تقدَّمَا[٢]
وبِالخصُوصِ قامَ بالمُرادِ نقلُ اتِّفاقِ شارِحِ الإرشادِ[٣]

في أنّه لواصطح الشريكان على أن يكون على أحدهما الخُسران والرِّبح له صحَّ هذا الصلح

وإن شرِيكٌ معْ شريكِهِ اصطَلَح ربحاً وخُسراً فهوَ صُلحٌ قد صَلَح
فَواحِدٌ بالخُسرِ والمَنالِ خُصَّ وللآخرِ رأسُ المَالِ
إنْ كانَ ذَا بعدَ انقِضاءِ الشَّركَة وشاءَ كلٌّ جعلَها مُفَكَّكَة
وواضِعُ الرِّبحِ كأنَّه وهَب تعَهُّدُ الخُسرِ بالإبرَا يُحتَسَب

---

١. راجع: الخلاف، ج ٣، ص ٣٠٠.
٢. يعني: في أوائل باب التجارة. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٣. راجع: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٣٤٠.

وصـــحَّ ذَا الصُّـلحُ بـــلَاخلَاف ... وكَـــم مـنَ النُّـصوصِ فـيهِ وَاف [١]
وهَـل يَـعُمُّ الحُكـمُ مَـا لَـوشرطَا ... فِي ضِمنِ عقدِ الشَّـركةِ ذَا الَّـنمطَا
أو كـــانَ بـــعدَهُ ولَكـــن لَـم يُـرَد ... فَســخٌ فـــهَل يَـصحُّ ذاكَ وانْـعَقَد
صحَّحهُ جمعٌ مِن أصحابِ القِـدَم ... وثَـانِيَا نَـــا كَـالدُّروسِ [٢] بـالعَدَم
بِـــالثَّانِ أيـضاً قَـالَ فِـي الرِيـاض ... ومـــالَ قـــلبِي مـــعْهُ بـــالتَّراضِ
إذ النُّصوصُ لفـظُها أولَـى الصُّـوَر ... كـــذَاكَ فُـتيَا القَـومِ فـيَما يُشـتَهر
مع كونِه شَـرطاً يُـنافِي العَـقدَ مَـا ... كـــانَ صَـــحيحاً بـــاتِّفاقِ العُـلمَا

مسائل من صور النِّزاع

تداول تعرُّضها في كلمات القوم في طيِّ هذا الباب

إن كـــانَ دِرهـــمانِ بَـــينَ اثْـــنينِ ... أيـــديهِما تَشـــمِلُ كـــلَّ ذيـــنِ
فـــواحِـــدٌ كـــلّاً لنـــفسِه ادَّعَـــى ... والآخـــرُ بـــدِرهمٍ قَـــد قَـــنعَا
وشـــاهِدٌ لَـــم يكُ فِـــي المَـــصافِ ... فـــقُسِّما أربـــعَةً أنـــصافِ
ثَـــلاثةٌ لمُـــدَّعِي الفَـــردينِ ... ونـــصفُ درهـــمٍ لثـــانِي اثـــنَينِ
مُـــعتبرانِ رُويَـــا فِـــي البـــينِ ... بأوجـــهٍ قَـــد خُـــلِّيا عَـــن شـــينِ
وهَـــل يـــعُمُّ الحُكـــمَ مَـــا لِوادَّعَـــى ... لِـــنفسِه المُشـــاعَ مَـــن قـــنَعَا
أو أنَّـــــه يَـــخصُّ بـــالمعَيَّن ... فِـــي مَـعرِضٍ مـنَ الخِـلَافِ البَـيِّن
والطَّـــردُ مِـــن مُـــعظَمنَا مأنُـــوسُ ... وخـــالَفَ التَّـــنقيحُ [٣] والدُّروسُ [٤]

---

١. فانظر على سبيل المثال: الكافي، ج ٥، ص ٢٥٨، الحديث ١؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٤٤، الحديث ١.
٢. راجع: الدروس الشرعية، ج ٣، ص ٣٣٣.
٣. راجع: التنقيح الرائع، ج ٢، ص ٢٠٣.
٤. راجع: الدروس الشرعية، ج ٣، ص ٣٣٣.

لِمُدَّعِي النِّصفِ المُشاعِ[١] حكَمَا ... بالدِّرهمِ الكَاملِ وهْوَ أُقسِمَا
لأنَّه الدَّاخلُ فِي النِّصفِ جرَى ... قانُونُه بعَينِ ما قَد ذُكِرا
وفيهِ أنَّ ظاهرَ النَّصَّينِ ... إشاعةُ الدَّعوى بِدونِ عَينِ
فخُصَّ بالنَّصَّينِ تلكَ القاعِدَة ... ثمَّ الفتَاوَى نِعمتِ المُساعِدة
نعَم هنَا قامَ خلَافٌ آخر ... عَن ثُلَّةٍ مِن قَومنَا يُستأثَر
فحكَمُوا مُوافقَ النَّصَّينِ ... لكِن بإحلَافٍ كالجَنبَينِ
إن حلَفَا فَالدِّرهمُ لِيُنتَصَف ... أو كانَ كلٌّ ناكِلاً ومَا حلَف
يُعطَى معَ التَّفريقِ كلَّ الدِّرهمِ ... مَن يَحلِفُ والنابة لِيَحرِمِ
ولَاحظُوا قاعِدةَ التَّنازعِ ... ذَا بينَها والنَّصُّ[٢] خيرُ جامِعِ[٣]
وفيهِ أنَّا نَمنعُ التَّنازُعا ... إن كانَ ما فيهِ النِّزاعُ شائعَا
ففِيهِ مَا يُعطَى منَ النَّصِّ رجَح ... فِي صُورةِ التَّعيينِ الإشكالُ سنَح
والقَولُ بالفَصلِ إذَا لمْ يَفقدِ ... فيهِ مَا قالُوه لمَّا يبعُدِ
وكلُّ ذَا فِي دِرهمينِ كانَا ... فِي يدِ كلٍّ منهُما قَد بانَا[٤]
إن يَكنِ التَّصرُّفُ مِن واحِد ... أو ثالِثٍ فَيسِرُ معَ القَواعِد
إذ لَيسَ نَصٌّ[٥] سارَ بانتِقاضِ ... ومَن سهَى راحَ إلَى الرياض[٦]

---

١. قوله: «لمدَّعي النصف المشاع» أي: النصف المشاع من المتنازَع فيه، وهو الدرهمان. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٢. «والنصّ» بالجرّ عطفٌ على الضمير المجرور.

٣. قوله: «خيرُ جامع» بالرفع خبر «ذا».

٤. قوله: «قد بانا» خبر «كلّ ذا». منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٥. قوله: «إذ ليس نصٌّ» مقصودنا أنّه في الصور الثلاث لا يجري النصّان اللّذان في الباب، بل ... [هيهنا كلمةٌ لا تقرأ، ويشبه أن تكون: قراهما، واللفظة لا معنى لها] هو كون التصرُّف منهما فيجري الصور الثلاث على صرف القواعد. ومن هو شاعرٌ فيها ومن غفل يرجع في تشخيص تلك القواعد إلى الرياض. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٦. انظر: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣١١.

في أنّه إذا أودعه إنسانٌ درهمين وآخر درهماً
وامتزجت بلاتفريطٍ فهي بحُكم ما سبق

درهمٌ استودَعَ من إنسان ... ودرهمانِ استودَعا مِن ثان
والمَزجُ جَا بَينَ النُّقودِ جُمَع ... مِن دُونِ أن فرَّطَ فيهِ الوَدِعي
وتَلفٌ طَرَى لِدرهمٍ فذَا ... فيهِ نظيرُ مَا مضَى قَد نفَذَا
لصَاحبِ الدِّرهمِ نِصفُ الدِّرهمِ ... باقِيهمَا لِلآخرِ فلْيُعلمِ
هذَا الَّذي مَا بَينَنَا المُشتهَر ... لأجلِ نَصٍّ [1] جاءنَا يُعتبَر
والحَلفُ أيضاً كانَ مِمَّا نُوزِعَا ... ورُبَّما كانَ هنَا ممتَنِعَا
والودَعيُّ ضامِنٌ للدِّرهمِ ... إن كانَ بالتَّفريطِ فَليُضمَّمِ
ذَا الدِّرهمُ التَّالفُ ثمَّ قُسِّما ... بَينهُما مِن دونِ نَقصٍ تُمِّما
تَعيينُه [2] بَينَهما إن يُشكِل ... فَالقُرعةُ لكُلِّ أمرٍ مُشكِل
مُمتزِجُ الأجزاءِ مثلُ حِنطَة ... أو كشَعيرانِ أراهُ خَلطَة
فوَاحدٌ منهُ قَفيزاً أودَعا ... والآخرُ اثنينِ وخَلطٌ وقَعَا
ثمَّ توَى قَفيزُ ذَا الخَليطِ ... والوَدِعي مَا كانَ ذَا تفريطِ
نُغرِمُه بِنسبَةِ المَالَينِ ... فيَغرمُ الثُّلثِ ذُوالاثنينِ
بالثُّلثِ ذُوالواحدِ كانَ يُغتَرم ... ومِنهُ تَدري نِسبةً مَا يُقتَسَم

في اشتباه ثوبين لاثنين المُشترى أحدُهما بعشرين والآخر بثلاثين

لواحِدٍ ثوبٌ بعشرينَ اشتُرِي ... وبِالثَّلاثينِ الَّذي للآخرِ

---

١. راجع: من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٣، الحديث ٦٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٥٢، الحديث ١.
٢. قوله: «تعيينه» أي: تعيين الدرهم المغترَم؛ فيقول صاحب الدرهمين أنّه من صاحب الدرهم، وهو بالعكس. منه ـ مدّ ظلّه ـ.

وبـــعدَ ذاكَ اشـتبَهَ النَّـوبانِ مِـن أجـلِه تـحيَّرَ الرِّدنـانِ
فـإن بـنَى الرِّدنـانِ بـالتخيير فأنـصَفَا النَّـصُّ بـذَا التَّعبيرِ
كـلَاهُما بـيعًا مـعَ الإنكـاسِ وقُسِّـمَ القِـيمةُ بـالأخماسِ
وصاحبُ العِشرينَ خُمسَينِ أخَذ ورِدوُّهُ ثـلَاثةٌ مـنهَا اتَّـخَذ
هـذَا الَّـذي يـقَالُ أنَّـه اشـتَهَر [١] بـطِبقِهِ قـد جـاءَ نـصٌّ مُـعتبَر [٢]
صـدُوقُنا رواهُ فِـي الفـقيه [٣] وهكَـذا التَّـهذيبُ [٤] ذاكَ فـيهِ
إن كـانَ فِـي إسـنادِه قـصُور فـلَا تخَفْ لأنَّـه مـجبُور [٥]
وأقـرَعَ الحِـلِّيُّ [٦] أطـرحَ الخَـبَر ديـدَنُه ذاكَ بـهِ قَـد استَمَر [٧]
وزَيـنُنا [٨] أعـجبَ حَـيثُ حسَّـنَه مـعْ أنَّـه مَـا دانَ قـطُّ دَيـدَنَه
كأنَّـهُ لأجـلِ تَـضعيفِ الخَـبر وإن نُسـلِّم مـرَّ أنَّـه انـجَبَر
وفـصَّلَ التـذكرة [٩] اتِّـباعَا للـجُلِّ فِـي بـيعِهما اجـتِماعَا
وفِي انْفرادٍ مَـع تسَـاوِي الـثمنِ يَأخـذُ أيَّ مـا لأيٍّ مُـثمنِ
وفـيهِ مـعْ تـفاوُتٍ إن شُـربَا ذُوالأكـثرِ الأكـثرَ كـانَ أُعـطِيا
وهُو قِـبالُ النَّـصِّ كـانَ اجـتَهَدا إن سُـلِّم الشُّـقُوقُ عـمَّا أوردَا
والفَاضلُ المِقدادُ [١٠] بِئسمَا فـعَل بـالمَزجِ للـمَالينِ نـصَّنَا حـمَل

---

١. فانظر: مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٦٨؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٣٤٥.
٢. راجع: الكافي، ج ٧، ص ٤٢١، الحديث ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٥١، الحديث ١.
٣. راجع: من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٣، الحديث ٦٢.
٤. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٨، الحديث ٤٨٢.
٥. فانظر: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣١٤.
٦. راجع: السرائر، ج ٢، ص ٦٩.
٧. قوله: «قد استمر» يعني: انّ طريقة الحلّي غالباً ـ بل دائماً ـ الاستكانة على القواعد واطراح النصّ في مقابلها وإن كان معتبراً، ولذا قيل في ترجمته: هو مجتهدٌ بحتٌ. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٨. راجع: مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٦٨.
٩. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٩٥.
١٠. راجع: التنقيح الرائع، ج ٢، ص ٢٠٦.

قدِ اشترَى مَن وكَّلَا بالمُمتَزَج إذ عَن سيَاقِ النَّصِّ ذَا الحَملُ خرَج

في أنّه إذا ظهر استحقاق أحد العوضين للغير أو عدم صحَّة تملُّكه كالحرِّ ونحوه بطل الصُّلح على بعض الوجوه

فِي العِوَضينِ حقُّ غيرٍ إن بدَا فعَقدُ ذاكَ الصُّلحِ مِمَّا فسَدَا
لِنفسِه مُعيَّناً إذَا صلَح أمَّا بدُونِ ذَينكَ فالصُّلحُ صَحّ
إلَى الفضُولِي عادَ فَقدُ الأوَّلِ تَمَّمَ فَقدُ الثَّانِ أخذَ البَدَلِ
وكلُّ ما مرَّ بلَا إشكَال والصُّلحُ كَالبَيعِ بذِي الأحوَال
مَا صحَّ أيضاً كلُّ صُلحٍ جَار فِي غيرِ مَا يُملكُ كالأحرَار

في ظهور العيب والغبن في أحد العِوَضين

والصُّلحُ عَيبٌ إن يَبِن فِي واحِد مِن عِوَضَيهِ جِيءَ بالقَواعِد
فِي فَسخِه الخِيارُ دَفعاً للضَّرَر وذاكَ قَانُونٌ بِهِ عَنهُ المَفَر
هَل بَينهُ وبينَ الأرشِ الخِيرَة والأصلُ قوَّى قولَ مَن قَد أنكَرَه
فِي الغَبنِ أيضاً خيَّرَ الرياض [1] إطلاقُه لَم يَرتضِي المُرتاضُ
بَل مُقتضَى التَّدقيقِ والتَّحقيقِ المَشيُ بالتَّفصيلِ والتَّشقيقِ
فمُنتفٍ فِي كلِّ صُلحٍ قَد بُنِي بينَ الشَّقيقينِ علَى التَّغابُن
إن يَبتَنِي الصُّلحُ علَى المعاوَضَة فِيهِ ذَا التَّخييرُ والمُفاوضَة [2]
بَل يُمكنُ اطِّرادُ ذَا التَّفصيلِ فِي العَيبِ فاغْتَنِمهُ يا خلِيلِي

---

١. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣١٥.
٢. قوله: «المفاوضة» هو مرادف «التخيير» بحسب المعنى. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

كتاب الشِّركة

والنَّظر أوّلاً في ماهيَّتها ثمَّ في أحكامها

الشِّـــركةُ فِـــي لفـظِه ضَـــبطانِ ... الكَســرُ للـفَا مـعَ سكُـونِ الثَّـانِي
أو يُـفتحُ الفَـا ثـمَّ ثـانٍ يُكسرُ ... ســـابِقُه كأنَّـــه المُشـــتهَر
وهْـــيَ تكـــونُ ذاتَ مـعنَيَينِ ... فِـي عُـرفِنا والأشهَرِ فِي البَينِ
هـــوَ اجـتَماعُ حـقٍّ مـالِكينِ ... فـصاعِداً فِـي واحِـدٍ لَا اثـنَينِ
مـعْ كـونِ الاِجـتماعِ بِـالشِّياعِ ... لَامـثلِ تـركيبٍ[1] مـعَ اجـتماعِ
والثَّـــانِ عَـقدٌ مُـثمِرٌ إن جـازَا ... تـــصرُّفُ مـــمتزِجٍ مَـا مـازَا
وهـــوَ لمـــالِكينِ أو مُـــلَّاك ... وفِـي العـقودِ بـابُ الاشـتِرَاك
مِن أجلِ ذَا لَاتُـصغِ مَـن قَـد أنكَـرا ... ثـانِيهما مِـن بَـعضِ مَـن تأخَّـرَا
وفـــيهِ إذنٌ أخـــرٌ لَـم يـلزَم ... والأوَّلُ بـــعَكسِ ذاكَ فـــاعلَم[2]
صـــيغَتُه الصَّـــريحةُ اشـتَركنَا ... وكـــلُّ لفـظٍ مـنهُ ذَا أدرَكـنَا
يـــقُولُه كِـــلَا المـــصَالحينِ ... مُـــجتمِعينِ أو مُـــعاقِبينِ
وأشـعَرَ الكَـرْكِـي بـذَا المَسـاقِ ... حـيثُ أتـى اللَّـفظَ عـلَى الإطـلَاقِ
والأحـــوطُ الإتـيانُ بـالوَجهينِ ... كـــلَاهمَا[3] كـــانَا مـــوجَّهَين

---

١. قوله: «لَامثل تركيبٍ» يعني: لَامثل المركَّب الَّذي جزءٌ منه حقّ مالكٍ وآخر حقّ آخر، فاجتمع الحقّان في مجموع المركّب من حيث المجموع مع أنّه ليست شركةً اصطلاحيّةً منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٢. قوله: «فاعلم» إشارةٌ إلى ما ذكرنا ردّاً على ما قاله منكِر أن يقال من دخوله في الأوّل وعدم تحقُّق ثمرةٍ في الاثنينيّة مع اعتبار الامتزاج فيه أيضاً. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

٣. قوله: «كلاهما» من أصالة عدم لزوم الترتيب ـ ويُشعر به لفظة الصيغة ـ ومن كونه مخالفاً لسائر العقود؛ ومن أجل ذا أمرنا بالاحتياط. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

في بيان معنى الشّركة بالمعنى الأوّل وأقسامها وأحكامها

والأوّلُ ذوصُـــورٍ عـــديدَة ... والشّـركةُ فِـي كـلّها سـديدَة
عَينٌ من الأعـيانِ كـانتْ مَـوقِعَه [١] ... وذاكَ كـانَ ظـاهِراً أو مَـنفَعَة [٢]
كـمِثلِ أن يَستأجرَ الإثـنَان ... مَـحَلّها كـالدّار والبُستَان
أولاهُـما أوصَـى بعَبدٍ أخـدَما [٣] ... كِـليهما أو وقـفَ مـا اغـتَنَما
أو كـانَ مَـحضَ الحقّ كـالخِيارِ ... الرّهـنِ والشّـفعةِ والإنـظارِ
ثمّ لهُ التّقسيمُ مـن حيثُ السّـبب ... أقسـامُه أربـعةٌ بـذَا الحَسب
العَـقدُ والإرثُ وأن يُـجازَا ... مَـزجُـهُما بِـحيثُ لَاامـتيَازَا
يَـعمُّ الأوّلانِ يـجريانِ [٤] ... فِـيَما سوَى الأعـيانِ والأعـيانِ
غـيرُهُما العَـينُ تَكـونُ مَـوقِعَه ... وفرضُ مَـزجٍ نـادِرٌ فِـي المَـنفعَة
كـمَا لِواسـتَأجرَ كـلٌّ درهَـمَا ... للـزّينةِ فَـامتَزِجا وأُبـهِمَا

في أنّه لايصحُّ الشّركة في الأموال
إلّا مع امتزاج المالين بحيث لا امتياز في البَين

فِي شركَةِ الأمـوالِ قَـطعاً يُشتَرَط ... أن مـالُهُ بـمالِ غَـيرِه اخـتَلَط
مَـا مُـيِّزا بـوَحدةِ الأوصـافِ ... مـعْ وحـدَةِ الجِـنسِ بـلاخلَافِ
بَل فـيهِ الإجـماعُ بِـنقلِ المتذكرة [٥] ... والشّـيخُ [٦] والحـلّيُّ [٧] كـلٌّ ذكـرَه

---

١. قوله: «مَوقعه» بفتح الميم؛ والضمير راجعٌ إلى الأوّل.
٢. قوله: «منفعة» بالرفع، عطفٌ على «عين».
٣. قوله: «أخدما» بدل اشتمالٍ من «أوصى»، والفاعل الموصي، والمتعلّق محذوفٌ. منه ـ مدّ ظلّه ـ.
٤. هذه الجملة بدلٌ من «يعمُّ». منه.
٥. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢١.
٦. راجع: الخلاف، ج ٣، ص ٣٢٧.
٧. راجع: السرائر، ج ٢، ص ٣٩٨.

لَا مـــزجَ للـــحِنطَةِ بـــالشَّعيرِ ولاكَـــــبيرَ الحَبِّ بـــالصَّغيرِ
ولَازمٌ فِـــي الحِـــنطةِ الحَـــمراءِ المَـــزجُ بـــالحَمراءِ لَا الصَّـــفراءِ
لَـــمْ يَجبِ المَـــزجُ بـــالإختِيار فـــالإتِّفاقيُّ هـــناكَ جَـــار

في صحَّة الشركة في العروض كالأثمان

وصَـحَّتِ الشـركةُ فِـي الأثـمَانِ فـيهِ اتِّـفاقُ القَـومِ بـالعِيانِ
وهكـذَا العـرُوضُ مـمَّن ذكَـرَه [١] مـتَّفَق أصـحابِنا ذو التـذكرة
سَـــوآءٌ المِـــثليُّ والقِـــيميُّ فـيَما هُـو المُشـتهَرُ المَـرضِيُّ
فِـي الأوَّلِ الخُـلفُ عَـن الإسكـافِي [٢] فَـالمَنعُ فِـي العُـروضِ [٣] فيهِ واف
وفِـي الأخـيرِ خـالَفَ الشَّـرائـعُ [٤] كـمَا عـنِ المبسوط [٥] كـلٌّ مـانِعُ
عَـن شِـركةِ القِـيمِي مِـن العَـروضِ عَـليهِما كَـم كـانَ مِـن تَعويض
كـمِثلِ إجـماعِ حكَـاهُ التَّذكرَة [٦] حـتَّى هـنَا فـانظُر إلَى مـا ذكَـرَه
مِـــن فَـــقدِ الإمـتزاجِ ذَا تَـخيَّلَا مَـعْ أنَّـه فِـي الأغـلبِ تـحصَّلَا
وذاكَ فِـــي تـــقارُبِ الأثـــوابِ وهكَـذا القِـيميُّ [٧] مِـن أخشَـابِ
عـــلَى الجَـــوازِ القِـيمُ إنْ تُـعلَم فَـــالشِّركةُ بـــنِسبةٍ لِـــلثِيَم
بِـالصُّلحِ مَـعْ فُـقدانِـه التَّـداوِي إن عـــاسَرَا فـالحُكمُ بـالتَّساوِي

---

١. قوله: «ممَّن ذكره» أي: الحكم؛ وهو خبرُ مقدَّمٌ مبتداؤه «ذوالتذكرة».
٢. حكاه عنه في المختلف، ص ٤٨٠.
٣. «العُروض» بالضمّ جمع عرض، كما نصَّ به أهل اللغة. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٤. راجع: شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٢٩.
٥. راجع: المبسوط، ج ٢، ص ٣٤٦.
٦. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٢.
٧. قوله: «وهكذا القيميُّ» أطلق الخُشُب المقاربة في الأوصاف مع أنّ مطلق الخشب الَّتي للضرام والإحراق ليس كذلك، وإنّما القيميُّ منه ما يعتبر فيه الهَيئات الخاصّة للآلات والأدوات. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

في أنَّ المثلي إذا خالط مع التمييز

فلايُحكم بالشركة ولا ينفع التقسيم وبيان حيل التخلُّص منه

إن مُـيِّزَ المـثليُّ وهْـوَ يَـمتزِج ... فـلَايكونُ الشِّركةُ فِـي المُـمتزِج

كَـمثلِ خَـلطِ حِـنطةٍ حَـمراءِ ... مـعَ الشَّـعيرِ أو مـعَ الصَّـفراءِ

وهكَـذَا فِـي كـلِّ ذِي تـعَاشُر ... تـفرِيقَ [1] مـالٍ واحِـدٍ عَـن آخَـر

وذاكَ لَايَـحصلُ إن يُـقسَّما ... ذَا فـرعُ الاشـتِرَاكِ وهْـوَ عَـدُما

كَـم كـانَ لِـلخلَاصِ مِـن أسبَاب ... كـالصُّلحِ والشِّـراءِ والإيـهَاب

تَـفصيلُهُ المَشروحُ فـي الرياض [2] ... وهكـذَا الأنـوارِ [3] للـمُرتاضِ

نـاهِيكَ فِـي نَـفيِ الَّـتميزِ مـا ظـهَر ... لَا مـا هُـو الواقِـعُ ذاكَ المُشتهَر

إجـماعُنا فـيهِ حكَـاهُ التَّذكِرة [4] ... والفـاضِلُ المِـقدادُ كـانَ مُنكِرَه

فـعَيَّنَ الواقِـعَ فِـي المَـدارِ ... إليـهِ رَمـيُ غَـايةِ الإصـرارِ

حـتَّى أبـى الشِّـركةَ فِـي الحُـبوبِ ... وخـصَّ بـالأدهانِ والرُّبـوبِ

ونـحوِها ولَـيسَ ذَا انـطِباقِ ... مـعَ سِـيرةٍ تـدومُ والوِفـاقِ

والشَّـاهدُ الشِّـركةُ فِـي الأثـمانِ ... تـدُورُ فِـي الأصـقاعِ والأزمـانِ

قِـيلاً وقَـولاً فِـي فَـتاوَى العُـلمَا ... فـيهَا وفِـي العُـمومِ مـا تـقَدَّما [5]

وظـاهِرُ التَّـعريفِ مَـا كـافَاهُ ... فأوَّلَـنهُ إن يكُـن نـافَاهُ

---

١. نُصب على التمييز. منه.

٢. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣١٩.

٣. إشارةٌ إلى تعليقةٍ مبسوطةٍ للمصنِّف على رياض المسائل، واسمها أنوار الرياض؛ وهي لم تُطبع بعدُ.

٤. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٢.

٥. قوله: «ما تقدَّما» أي: الإجماع الَّذي حكاه التذكرة. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

في أنَّ المزج إذا كان بالاختيار والقصد إلى الاتِّجار فهو المسمَّى بشركة العنان وأنَّها هي الَّتي تصحُّ في الشريعة فيترتَّب عليها الآثار

المَـــزجُ إن كـــانَ بـــالإختيَارِ ... وكـــــانَ ذَا لقَـــصدِ الاتِّـــجارِ
فـــــبَعدَ أن يَـــمتزِجَ المـــالَانِ ... لَـــــه يُـــقالُ شِـــركةُ العِـــنانِ
مَا بينَ كـلِّ المُسـلمينَ مُـجمَعٌ [١] ... صِـــحَّتهُ نـــقلاً كـــذاكَ يُســـمعُ
وكَـم أتَـى فـيهِ مـنَ الأخـبارِ [٢] ... أســـــنادُها ذواتُ الاِعـــتبارِ

في عدم انعقاد شركة الأبدان والأعمال وشركة الوجوه وشركة المفاوضة

مـــا صـــحَّ إلَّا شِـــركةُ الأمـــوالِ ... لاشِـــــركةُ الأبـــدانِ والأعـــمالِ
تـــعاقَدَ اثـــنانِ عـــلَى أن يـعمَلَا ... كـــلٌّ مـعَ الشَّـركةِ فـيَما حـصَلَا
مَـــا عـــمِلَا نَـوعاً وقَـدراً ائْـتَلَف ... أو فِـــيهِما أو واحـدٍ قَـد اخـتَلَف
وهكَـــذَا لَا فـــرقَ كـــلٌّ عـــمِلَا ... فِـــي مـــالِهِ أو المُـــباحِ حـــصَّلَا
إذ كـــانَ كـــلُّ بَـــدنٍ مُـــمتازَا ... فكَانَ مَخصوصاً بـمَا قَـد حـازَا [٣]
مَـــحصُولُه إن كـــانَ مُـمتازاً فـذَا ... مِـن دُونِ ذَا بِـالصُّلحِ كـانَا أخـذَا
وشِـــركةُ الوُجـــوهِ فِـي البُـطلَانِ ... كشِـــركةِ الأعـــمالِ والأبـــدانِ
تَـــفسِيرُها رَبَّـــعهُ الريـــاض [٤] ... بـــذِكرِ بَـعضٍ اكـتَفَى المُـرتاضُ

---

١. فانظر: جامع المقاصد، ج ٨، ص ١٠؛ الروضة البهية، ج ٤، ص ١٩٨؛ التنقيح الرائع، ج ٢، ص ٢٠٩.
٢. فانظر على سبيل المثال: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٨٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٥، الحديث ١.
٣. أي: بما استفاد، ففيه نوع تجوّز. منه ـ مدَّ ظلّه ـ.
٤. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٢.

لنَـفسِهِ اشتَرَى الوَجيهُ الخَـاملُ ... شـارٍ بِسـهمَينِ يَكـونُ الحـاصِلُ
أو الوَجـيهُ بـاعَ مـالَ الخَـاملِ ... زَيداً لأَخـذِ مِـنهُ سَـهمَ الحَـاصِلِ
وأبـطَلُوا الشَّـركةَ بـالمُفاوَضَة ... فـهُو كأُخـتِيهِ تَكـونُ داحِـضَة [١]
تـفسِيرُها يكُـونُ ذَا تَـطويلِ ... شَـتَّانِ بَـينَ النـظمِ والتَّفصيلِ
مُـجمَلُهُ اغْـتِنامُ كـلِّ مَـا اغْـتَنم ... صـاحِبُه واغـتَرَم بـمَا اغـتَرَم
كَـربحٍ أو خُسـرٍ عـلَى مَـا كَسَـبَا ... وهكَـذَا ضَـمانَةُ مَـا غـصَبا
ونَـحوُها والإرثُ والرِّكـازُ ... ومَـا لَـه يُـتجَرُ أو يُـحازُ
سِوى الَّـذي يـقُوتُ أو يُـوَرِّي [٢] ... أو أمَـةٍ تكُـونُ للـتَّسرِّي
وهَـذهِ الثَّـلاثةُ تـهاتَرَت [٣] ... بذاكَ الإجـمَاعاتُ قَـد تـوَاتَـرت
والأصلُ أيـضاً مُـثبِتُ المَـقصُود ... إذ مَـا حـوَاهُ آيـةُ العُـقُود
إبـاحَةٌ [٤] إن عـلِمَا أن فَسَـدا ... وثَـمرُ الشَّـركةِ فِـيه انْـفَقَدا

في أنّه إذا حصل شركة العنان فالربح والخسران على حسب المالين، إلّا مع الاشتراط فيحسبه

إن شـارَكَـا بِشِـركَة العِـيانِ [٥] ... فالمَالُ أصلُ الرِّبحِ والخُسـرانِ
فمَعْ تسَـاوِي رأسَـيِ المـالَينِ ... سَـواءُ الرِّبـحُ كـذَا فِـي البَـينِ
بـدُونهِ يُـزادُ مَـن يـزِيدُ ... مَن يَـنقُصُ النَّـاقصَ يَستفيدُ
وعِـبرةُ تـفَاوتِ المَـنالِ ... بِـنِسبةِ تـفَاوتٍ فِـي المَـالِ

---

١. قوله: «داحضة» من قوله ـ سبحانه ـ: ﴿داحضة﴾، أي: فاسدة. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٢. قوله: «يُورِّي» أي: يستر به جسده؛ ومنه قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ﴾.
٣. قوله: «تهاترت» أي: فسدت. وفيه نوع استعارة، فإنّ التهتُّر بمعنى: خرق الأرض.
٤. قوله: «اباحة» خبر مبتدإٍ محذوفٍ، أي: العقد الّذي إيّاه [كذا في النسخة] من هذه الثلاثة. وضمير «فيه» راجعٌ إليه، والقرينة هي السياق. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٥. بكسر العين كما في المجمع. منه.

وقِسْ عليهِ جـانِبَ الخُسـرانِ ... فِي الاِستوَا والزَّيدِ والنُّقصانِ
وكـــلُّ ذَا قـــيلَ بـــلَاخلافٍ ... فانظُرْ إلَى الرياض [1] فهوَ كـافٍ
كذَا نفَى الإشكالَ عَنهَا جُـمَع ... فَتوىً ونصّاً [2] وهْوَ خَيرُ مَرجـع
فِـــي كـــلِّها لَايُـــعبؤُ بِـالعَمَل ... لَاضيرَ [3] فيهِ بِالسَّوى إن يَحصُل
فِـي صُـورةِ تـفاوُتِ المـالَينِ ... خلَافُه عَـن بـعضِ قَـومٍ مَـينِ
مَا صحَّحَ الشَّركةَ والمَفروضُ ذَا ... وزَيـــنُنا ردَّ عـــليهِ حـــبَّذَا
بأنَّ أصلَ الرِّبحِ مَـالٌ والعَـمَل ... يَتبَعُه لَاضيرَ إن خُلفٌ حـصَل
ظاهِرُه الوِفـاقُ فِـي البَـواقِـي ... مِـــن فِـئةِ الوِفـاقِ والشِّـقاقِ
والظَّاهرُ استحقَاقُ أُجرةِ العَمَل ... إن يـنفَرِد أو بِـتفاوُتٍ حـصَل

في أنّه إذا شرط أحدهما زيادةَ الرِّبح عمَّا يستحقُّه بنسبة ماله لم يلزم الشرط، ويتفرَّع عليه بطلان العقد

إن واحِـدٌ زيـادَةَ الرِّبـح شـرَط ... عَن نِسبةِ المَالِ فشَرطُهُ حـبَط [4]
لَايـلزَمُ الوَفـا بـهِ فِـي الأشـهرِ ... وهُـو قَـويٌّ عـندَ هـذَا الأحـقَر
لِنقلِ الإجـمَاعِ عَـنِ ابْـنِ زُهرَة [5] ... مـــؤَيِّداً بـــالأصلِ ثـمَّ الشُّـهرَة
لَيسَ لِـزَيدِ الرِّبـحِ شَـيءٌ قـابَلَه ... ولَاهُـنَا مـنَ العُـقودِ النَّـاقلَه
والإشـــتراطُ مُـــلزِمٌ إن يُـفرَض ... فِـي ضِـمنِ عَـقدٍ لَازِمٍ مُـعَوَّض
كـــلَاهمَا فِـي ذَا المـقَامِ مُـنعدِم ... والشَّرطُ مَحضاً لَم يكُن ممَّا لَـزِم

---

١. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٣.
٢. فانظر: مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٧٦.
٣. قوله: «لاضير» أي: بين الربح والعمل، بأن يربح أزيد تبعاً لما له مع كونه أقلّ عملاً، فكيف بالمساوي.
٤. قوله: «حبط» بالحاء المهملة؛ أي: غير مؤثّر ولا لزوم له. منه ـ مدّ ظلّه ـ.
٥. راجع: الغنية ـ في الجوامع الفقهية ـ، ص ٥٩٦.

مـــخالِفاً للـفَاضلِ [١] ووَلدِه [٢] لِلمُرتضَى [٣] وافَقَ ثمَّ والِـدِه [٤و٥]
لأجلِ إجماعِ حكَـاهُ المُـرتضَى والشَّرطِ والعَـقدِ وآيـةِ الرِّضـا [٦]
وضَعفُ كُـلٍّ بـعدَ مَـا مـرَّ ظـهَر فَارجِع إلَيه ثمَّ كُـنْ مِـمَّن شكَـر
ومَعْ فَسادِ الشَّرطِ ذَا العَقدُ فَسَـد فِي أحَدِ القَولَينِ وهْـوَ لِـي أسَـدّ
وكلُّ ذَا مَـعْ شِـركةٍ فِـي العَـمَل علَى التَّساوِي دُونَـها لَـم يَـبطُل
ذَا الشَّرطُ إن يُزَد لِمَن خصَّ العَمَل أو زادَ فِـيهِ بِـاتِّفاقٍ قَـد حـصَل
ولَكـــنِ الأوَّلُ بـــالقِراضِ أشـــبَهُ ذَا مـصَرَّحُ الرِيـاض [٧]

في أنّه لايجوز تصرُّف أحد الشريكين بعد تحقُّق الإجتماع إلّا بإذن الآخر

ولَـم يجُز تـصرُّفٌ فِـي المُشـترَك إلَّا وأن يأذَنَ مَـن فـيهِ اشـترَك
بأيِّ نَـحوٍ كـانَ الإشـتراكُ ذَا الحُكـمُ فِـيهِ مَـا لَـه انـفِكاكُ
بـــالإمتزَاجِ أو بـــمَا ســوَاهُ والمَـــزجُ بِـــاختيارٍ أو وَراهُ
وخصَّ فِـي النَّـافِعِ [٨] الإمـتزَاجَـا لَا قَـد مـضَى أسبَابُه أزواجَـا [٩]
هَبْ عَـقدُها بـعدُ مُـبينٌ لِـلرِّضا فلَايُنافِي [١٠] مَا هنَا مَـا قَـد مـضَى

---

١. راجع: المختلف، ص ٤٧٩.
٢. راجع: إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ٣٠١.
٣. راجع: الإنتصار، ص ٢٢٨.
٤. قوله: «والده» أي: والد العلّامة لا المرتضى، والقرينة لفظة «ثمّ»؛ فتدبّر! منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٥. راجع: المختلف، ص ٤٧٩.
٦. النساء (٤): ٢٩.
٧. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٥.
٨. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٦.
٩. قوله: «أسبابه أزواجا» قد مرَّ [أنّ] أسبابه: الإرث والعقد والحيازة والمزج.
١٠. قوله: «فلا ينافي» دفعٌ لما يقال من أنّ الاشتراك بمعنى أن يقال: إذا تحقّق فلايفتقر إلى إذنٍ عليحدة، وأنّه عبارةٌ عن الإذن في التصرّف؛ لكن على النحو المتعارف. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.

ولْـيَقتصِر مِـنهُ عـلَى مَـا شـمَلَه ... الإذنُ فـيهِ والتـعَدِّي ليسَ لَـه
فِـي مُـطلقِ الإذنِ فِـي الاتِّـجارِ ... بأيِّ نَـــوعٍ مِـــنهُ ذُواخـتِيارِ
إن شـــرَطَ الآذِنُ أن يَـــجتَمِعا ... فـــيهِ [1] هـــوَ أو غَـيرُه فأُتـبِعا
وسَـائرُ القُـيودِ فِـيها ذَا الـنمَط ... لَايـتعَدَّى فـيهِ عـمَّا يُشـتَرَط

في أنَّ الشَّركة جائزةٌ بأيٍّ من المعنَيين

الشِّـركةُ جـازَتْ عـلَى الوَجـهَينِ ... لَـــم يَلتزِم بـــهَا بِـدُونِ مَـينِ
بـلَاخلَافٍ فِـي الرياض [2] ذكَـرَه ... بِـه اتِّـفاقُ الغـنية [3] والتَّـذكِرَة [4]
ذَا فِـــي مـقَامِ الحُـجَّةِ مُـعتَمَد ... بِـــغيرِه مـــمَّا أتَـــوا مـؤَيَّد
لِـلثَّانِ مِـنها زِدْ عُـمومَ المَـنزلَة ... فَـهْيَ [5] عـلَى الوَكـالةِ مُـنزَّلَة
نفَى الرياض [6] الْـخُلفَ عَـن صُـغراهُ ... وفِـي الرِيـاض [7] وُجِّـهتْ كُـبرَاه
والأمـــرُ بِـــالوَفا بـهَا يُـخصُّ ... مـــمَّا أتَـــاهُ الآيَـــةُ والنَّـصُّ
فَـــــفَسخُها بأيِّ مَـــعنِيَيها ... جـــازَ لِـمن يَكـونُ مِـن رِدئَـيهَا

في بيان القسمة وأحكامها

والقِسـمةُ مِـن واجِـدٍ إن طُـلبَا ... عَن رِدْئِـهِ فـلَم يَـجُز مِـنه الإبَـا
إلَّا مَعَ إستِلزامِ الإضـرَارِ عـلَى ... مَن كانَ عـنهَا مـانعاً أو مُـسجَلَا

---

١. أي: في التصرُّف. منه.
٢. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٧.
٣. راجع: الغنية ـ في الجوامع الفقهية ـ، ص ٥٩٦.
٤. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٤.
٥. قوله: «فهي» أي: الشركة بالمعنى الثاني.
٦. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٧.
٧. راجع: نفس المصدر.

فِي ضَررٍ [1] الطَّالبِ والمُمتَنِعِ ... أقوَاهُما معَ التَّساوِي أقرعِ
فِي الضَّرر المانِع للجَيرِ يُعد ... تَضَمُّنُ القِسمةِ شَيئاً يُستَرَد
وهِيَ بِقِسمةِ التَّرَاضِي سُمِّيَت ... بِقسمةِ الإجبَارِ الأولَى نُمِيت
واختَلفَ الأصحَابُ فِي المِعيَارِ [2] ... ممَّا بِهِ تَحقُّقُ الإضرَارِ
فبِانتِقاضِ القِيمةِ بَعضٌ مشَى ... لَم يتفَاحَش ذاكَ أو تفَاحشَا
مُقيَّداً بالثَّانِ بَعضٌ حقَّقَا ... لِثالثٍ نَفيُ انتفَاعٍ مُطلقَا
ورابِعٌ قَيَّدَ مَا قَد تُركَا ... قالَ انتِفاعٌ كانَ حِينَ اشتَرَكَا
والأوَّلُ المُوافقُ للقَاعدَة ... والإحتِياطُ كانَ ممَّا سَاعَدَه
لَا يُنظَرُ القِسمةُ بِالإنضَاضِ ... بِلَاخلَافٍ قالَ فِي الرياض [3]

في أنّه لَاضمانَ على أحد الشريكين
في تلف المشترَك من دون تفريطٍ
وأنَّ قوله مقدَّمٌ في دعوى التلف وبعض فروعٍ أخر

لَايُضمَنُ تالِفُ مَالٍ مُشترَك ... فِي عُهدةِ مَن كانَ فِي المَالِ اشتَرَك
مِن دُونِ أن فرَّطَ أو تعَدَّا ... لأنَّه الَّذي أمِيناً عُدَّا
وقَولُهُ قُدِّم فِي دَعوَى التَّلَف ... مِن بَعدِ أن كَانَ عَليهِ قَد حلَف
بِلَاخلَافٍ بَل وفاقٌ نُقِلَا [4] ... وقَد مضَى أن بِالوكيلِ نُزِّلَا
كذَا الشَّرَا لِنَفسِه أو لَهمَا ... إن ادَّعَى يُقبلُ وهْوَ يُقسَما

---

١. قوله: «في ضرر» أي: من غير جهة القسمة، والممتنع من جهتها. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٢. فانظر مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٧٧؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٢١١.
٣. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٢٨.
٤. فانظر: الروضة البهية، ج ٤، ص ٢٠٣.

في أنّه هل يصحُّ الشَّركة المؤجَّلة؟ أم لَا؟

وهَـل يـصِحُّ الشَّـركةُ المـؤجَّلة ... كذاكَ جَمعٌ عـنوَنُوا ذِي المسأَلَـة
فـــثُلَّةٌ لفـظاً تَـقولُ لَايـصِحّ ... مـرَادُهـم مِـن ذاكَ لمَّـا يـتَّضِح
وبَـعضُهم عَـن لَاتـصحُّ بـدَّلَا ... نـفيَ اللُّـزُومِ والوِفـاقِ نـقَلَا
ورُجِّـــعَ الأوَّلُ بـــالثَّانِي وذَا ... عَـن قَـولِ بَـعْض لَاحِـقينَا أُخـذَا
وهُـوَ خـلَافُ ظـاهِرِ العِـبارَة ... لكِـــنَّه مـــقالَةٌ مُـــختارَة
فـالحَقُّ فِـي المَـقامِ أن يُـفصَّلَا ... نَـقولُ بِـالصِّحَّةِ واللُّـزومُ لَا[1]
مـرَادُنـا بـالصِّحَّة أن قَـد حـصَل ... الإذنُ فِي التَّـصرُّفِ قـبلَ الأجَـل
وبَـــعدَه الإذنُ لهُ يُســـتأنَفُ ... مِـن دُونِـه لَـم يجُزِ التَّـصرُّفُ
نَـفيُ لُـزومِها بـهِ المُـرادُ ... جَـوازُ فَسخِها مـتَى يُـرادُ
دَليـلُنا فِـي شَـطرَي التَّحقيقِ ... أصُـولُنا تَـدريهِ بِـالتَّدقيقِ
مـعَ أنَّ فِـي ثـانِيهِما الإجـماعُ ... لهُ عَـنِ الغُـنيَةِ[2] الإسـتماعُ
لَـو شـرَطَا لُـزومَ أثـنآءِ الأجَـل ... فَـالشَّركةُ عَـن أصلِهَا مـمَّا بَـطَل
شَرطٌ خـلَافُ مـقتضَى مـا عَـقَدا ... مَشـروطُه كَـنفسِه قَـد فسَـدَا

في بطلان الشَّركة بالموت والجنون والإغماء والسفه والفلس

مُـنفسِخٌ بـالمَوتِ عَـقدُ الشَّـركَة ... لِـنقلِ الإجـماعِ[3] أظـنُّ مَـدركَه
هُو انحِصارُ الإذنِ فِـي المَـيِّتِ مَـا ... يَـدومُ حـيّاً بـعدَهُ قَـد عُـدِما
وهكَـــذَا مَـــنزِلةُ الوِكـــالَة ... وقَـد مـضَى تَـقريبُ ذِي المَـقالَة

---

١. قوله: «واللزوم لَا» مثلّث الميم، لكلٍّ وجهةٌ يدريه المتدرِّب، والمعنى واضحٌ متّحدٌ. منه ـ مدَّ ظلُّه ـ.
٢. راجع: الغنية ـ في الجوامع الفقهية ـ، ص ٥٩٦.
٣. راجع: نفس المصدر.

لِـلوارثِ أن يَـطلُبَ القِسـمةَ إن ... لَم يكُ مَا يُـوصَى بـه أو يستَدِن [١]
ومَـعْهُما فِـي مَـوردٍ مِـن كَـلِمٍ [٢] ... مِـــن انـــتِقالِ مـــالِهِ والعَـدَمِ
جـــنُونُه [٣] بـــمَوتِه يُـــقاسُ ... وهكَـــذَا الإغـماءُ والإفـلَاسُ
ومِـــثلُها سَـــفاهَةٌ إن طَـرَتْ ... فِيهَا الرياض الإنِّـفاقَ [٤] أَظـهرَت
وهَكـذَا فِـي سـائِرِ الأقسـام ... طَرِيقُ الأولَى [٥] [كانَ] فِـي المَـقامِ

في كراهة مشاركة الذمِّيِّ وإيضاعه وإيداعه

وكرَّهُوا [٦] شِـركةَ أربـابِ الذِّمَـم ... بَل كُـرهُها لِـمُطلقِ الكُـفَّار عَـم
وهكَـــذَا كِـراهَـــةُ الإيـــداعِ ... نَصَّانِ فِـي الأمـرينِ والإبـضاعِ
مُـــفسَّرٌ بـــدَفعِ مـــالٍ يـــتَّجِر ... لصَاحبِ المـالِ وإن كَـانَ أُجِـر

---

١. عطفٌ على الفعل المجزوم.
٢. قوله: «من كلم» من أنّه إذا كانت للميّت وصيّةٌ أو دينٌ فهل ينتقل المال أوّلاً إلى الوارث ثمّ عليهما ... [هيهنا كلمةٌ لا تقرأ] بهما، أو ينتقل المال ابتداءً إلى المصرفين؛ وتحقيقه يأتي إنشاء اللّٰه ـ تعالى ـ.
٣. قوله: «جنونه» أي: جنون الشريك، من باب ﴿اعْدِلُوا هُوَ﴾.
٤. راجع: رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٣٠.
٥. قوله: «طريق الأولى»، فإنّهم محجورون في أصل المال الثابت لهم، فكيف عن الإذن الصادر عنهم في تصرّف الغير فيه.
٦. راجع: الغنية ـ في الجوامع الفقهية ـ، ص ٥٩٦؛ رياض المسائل، ج ٩، ص ٣٣١.

وجيزةٌ عزيزةٌ في تحقيق المطالب الأصوليّة

للعلّامة الفقيه الأصولي السّيّد محمّدهاشم الچهارسوقي الإصفهانيّ

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه، والصّلوة والسّلام على محمّدٍ رسول‌اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه منظومةٌ أسماها ناظمُها بـ«وجيزةٍ عزيزةٍ في تحقيق المطالب الأصوليّة» للفقيه الأصوليّ الحكيم الأديب سماحة آيةاللّه السّيّد الميرزا محمّدهاشم الچهارسوقيّ، أخي السّيّد الإمام صاحب «روضات الجنّات»، وابن آيةاللّه المعظّم السّيّد زين‌العابدين المجتهد الموسويّ الخوانساريّ.

وُلد بخوانسار من قرى إصفهان سنة ١٢٣٥ هـ.ق. ثمّ بعد أن هاجر أسرته إلى إصفهان فتوطّن بها، تتلمذ لدى جملةٍ من أعلامها، منهم والده العلّامة. ثمّ هاجر إلى النجف الأشرف فحضر على إمام المحقّقين الشّيخ الأعظم الأنصاريّ، فحصل حظّاً وافراً من علمَي الفقه وأصوله، كما حاز مرتبةً عاليةً من علم الأدب وفنّ الحكمة وغيرهما. وكان من كبار مدرّسي النجف الأشرف وممّن يُشار إليهم بالبنان. ثمّ عاد إلى مسقط رأسه فقام كأحدٍ من العلماء بوظائفه من التدريس والتأليف وإرشاد الناس وإقامة الجماعة والفُتيا. وكان من مشايخ الإجازة، كما أصدر إجازةً روائيّةً للفقيه أفضل المتأخّرين السّيّد محمّدكاظم اليزديّ صاحب «العروة»؛ وأخرى للحبر الكبير شيخ الشّريعة الإصفهانيّ.

له آثارٌ كثيرةٌ، منها مباني الأصول، ومقالةٌ في تقليد الأعلم، ومقالةٌ في الحاكم والمحكوم، وأحكام الإيمان في الفقه بالفارسيّة، وحاشيةٌ على الحكمة المتعالية.

طُبع جملةٌ منها في حياته في مجلَّدٍ ضخمٍ سمَّاه معدن الفوائد ومخزن الفرائد.

وفي أخريات حياته المباركة أراد زيارة بيت‌اللّه الحرام والوقوف بالنجف الأشرف بعد القيام بواجب الحجّ، ليتمكّن من إتمام كتابه القيِّم أصول آل الرسول. ولكن لم‌ينل مبتغاه، فأصيب بمرضٍ قبل التشرُّف بزيارة بيت‌اللّه الحرام، فمات بالنجف الأشرف في شهر اللّه المبارك لسنة ١٣١٨ هـ.ق. ودُفن في وادي‌السَّلام بعد أن صلَّى عليه العلَّامة الحجَّة سماحة الشَّيخ محمَّد طه النجف ـ أعلى اللّه تعالى قدره وأسكنه فصيح جنانه ـ.

أمَّا هذه الرسالة، فهي منظومةٌ في علم الأصول نظمها ـ على حدِّ ما يُشار إليه الناظم في تقدمته عليها ـ في أيام شبابه، ثمَّ هذَّبها بعد أن بلغ سنَّ الكِبر. وهي مطبوعةٌ في أيَّام حياته ﷺ في كتابه الكبير السالف الذكر: معدن الفوائد ومخزن الفرائد.

وطبعتنا هذه قائمةٌ على أساس تلك الطبعة. وقد منَّ عليَّ أستاذي وشيخي في الإجازة سماحة آية‌اللّه المحقِّق السَّيِّد محمَّدعليّ الروضاتي، فأعارني النسخة للقيام بتحقيق هذا الجزء منها؛ أدام اللّه تعالى عزَّه وجعله في حفظه ورعيه.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٤ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

بسم اللّه الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد للّه الّذي دلَّ على وفور معدلته وكمال حكمته نظمُ أمور عوالم الإمكان، وانتظم بإبداعه لأوضاع لغات الألسن وإيداعه فيها أنواع مداليلها أسرار المعاني والبيان؛ فسبحانه من حكيمٍ خبيرٍ رتَّب بكمال إرادته النافذة وحسن تدبيره آناء الزَّمان وأجزاء المكان! وأظهر بمشيَّته الماضية وتلاطم بحور فضله وكرمه آثار ما يكون وما كان!

والصَّلاة والسَّلام الأطيبان الأنميان على أفصح من تكلَّم بالعلم والحكمة وأكمل من تنطَّق بمجامع الكَلِم والتبيان، نبيِّنا المبعوث للوصل والفصل بين كافَّة العباد المختلفين في الحوادث الواقعة بمرور الدهور وتغاير الأزمان، النبيِّ الأمِّيِّ العربيِّ، المُتحدِي بفرقانٍ عجز عن الإتيان بمثله جميع الفِرَق المختلفة من الإنس والجانِّ، محمَّدٍ المصطفى المجتبى وعترته الأطيبين الأطهرين الَّذين خصَّهم اللّه ـ تعالى ـ بعلم الكتاب والأخذ بمصراعَي أبواب بيوت مكارم الأخلاق ومحاسن آداب الشرائع والأديان.

وبعد؛ فيقول العبد الفقير الجاني محمَّدهاشم بن زين‌العابدين الموسويُّ الخوانساريُّ الإصفهانيُّ ـ أذاقهما اللّه سبحانه من القطوف الدواني ـ: إنَّ هذه الوجيزة العزيزة منظومةٌ لطيفةٌ قد اشتملت على جملةٍ من المطالب المُنيفة في تحقيق بعض المطالب[1] المهمَّة الأصوليَّة والقواعد الشرعيَّة المرعيَّة، قد نظمتُها في بعض أيَّام الشَّباب وبذلتُ جهدي في تنقيح مطالبها عند اشتغالي بمذاكرة مقاصد الأصول الفقهيَّة عند بعض المشائخ المحقِّقين من الأصحاب؛ ثمَّ أجلتُ النَّظر فيها في هذه الأيَّام الَّتي قد مال نجمُ العُمر

---

١. المقاصد خ ل.

إلى الأفول، واخترتُ منها ما هو أحرى بالأخذ والقبول ـ والتوفيق من اللّه تعالى فيه وفي غيره مأمولٌ ـ.

وقد اشتملت هذه الجملة المختصرة على مقدّمةٍ ومطالب؛

أمّا المقدّمة ففي التعريفين المعروفين لأصول الفقه من جهتي الإضافة والعَلَميّة، والإشارة إلى موضوع ذاك العِلم وغايته.

فنقول مقدّماً للتعريف الإضافيّ لتقدُّمه الرُّتبي:

[بسم اللّه الرحمن الرحيم]

[في بيان معاني «الأصل» عند الأصوليّين]

الأصْلُ فِي الأصلِ لِأشيَآءَ وَرَد ... وهِي إلَى الأسفَلِ والْمَبنَى تُرَد

مُشتَرَكٌ لَفظاً لِفَقدِ الْجَامِعِ ... وفَقدِ عُلقَةِ الْمجَازِ المَانِعِ

وبَينَ ذَيْنِ غَايَةُ التَّبَايُنِ[1] ... لأنَّ مَبنَى الشَّيءِ غَيرُ الْمُبتَنِي

وأسفَلُ الشَّيءِ بِذَا الشَّيءِ يَقَع ... فَإنَّ جُزءَ الشَّيءِ لِلكُلِّ تَبَع

فَيَستَحِيلُ إبتِنَاءُ الْمجْتَمِع ... بِبَعضِ مَا بِهِ الجَمِيعُ يَجتَمِع

وجَعلُهُ مِن أفعَلِ التَّفضِيلِ[2] ... مُحتَمَلٌ ولَيسَ بِالجَلِيلِ

هَذَا وَالْإصْطِلَاحُ فِي الأصْلِ حُصِر ... فِي أربَعٍ لَكِنَّهُ لَايَنْحَصِر

قَاعِدَةٌ وحُجَّةٌ ورَاجِحٌ ... ومَا بِالاِسْتِصْحَابِ عَنهُ يُفصَحُ

والْحَقُّ أنَّهُ لِلأوَّلَينِ ... ومَرجَعُ البَاقِي إلَى هَذَينِ

---

١. فيه ردُّ مَن قال بالتساوي بين الأمرين، ومَن قال بالعموم والخصوص المطلقين، ومَن قال بالعموم والخصوص من وجهٍ؛ فإنّ الكلّ غير معقولٍ في المقام. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٢. بمعنى أن يكون المراد بـ«الأسفل» هو الأسفل من الشيء، لا الأسفل للشيء، فإنّه على الأوّل يوافق القول بالعموم والخصوص من وجهٍ؛ لكنّه بعيدٌ في الغاية! منه ـ دام ظلُّه ـ.

وهُـوَ هُـنَا بِـاللُّغَوِيِّ قَـد قُـرِن ... لأَنَّـهُ مَـعْنَى بِـأَصْلٍ مُـقتَرِن [١]

[في معنيَي الفقه العرفيّ والاصطلاحي]

والفِـقهُ فِـي الْـعُرفِ بِـفَهْمٍ قَـد عُـرِف ... وهُـوَ إِلَـى الإِدْرَاكِ عُـرفاً يَـنْصَرِف
وفِي اصْـطِلَاحِ القَـومِ عِـلمُ الْـمجْتَهِد ... بِـحُكمٍ مَـا بِـفَرعِ شَـرعٍ يَـعتَضِد
وَالوَضْـعُ حُكْـمٌ فَـبِذَا الْـحَدُّ دَخَـل ... وَالْمَنعُ [٢] بِالوِجدَانِ فِـي الشَّـرعِ بَـطَل

[في بيان أقسام الحكم]

وَالْـحُكمُ أَقْسَـامٌ إِلَـى سِتٍّ تَـصِل ... وَكُـلُّهَا بِـجَعلِ شَـرعٍ مُـتَّصِل
فَـالْوَاقِـعِيُّ الأَوَّلِـيُّ [٣] الأَوَّلُ ... وَالْـوَاقِـعِيُّ الثَّـانَوِيُّ الْـبَدَلُ [٤]
وَالثَّـالِثُ بِـالظَّاهِرِيِّ قَـدْ عُـرِف ... وَهُـو بِـظَنِّ الْـوَاقِـعِيِّ مُـتَّصِف [٥]
وَالرَّابِـعُ الْكَـاشِفُ عَـمَّا قَـدْ وَقَـع ... لَكِنْ بِصِرفٍ [٦] الْجَعْلِ كَـاشِفاً يَـقَع
وَالخَامِسُ الَّـذِي مِـلَاكٌ [٧] لِـلْعَمَل ... وَلَـيسَ الْإِجْـتِهَادُ فِـيهِ يُـحتَمَل

---

١. المراد بـ«الأصل»: أصل عدم النقل من اللغوي إلى الاصطلاحي عند استعمال الأصول على وجه الإضافة، فإنّ أصل تأخّر الحادث يقضي بذلك؛ فتدبَّر! منه ـ دام ظلُّه ـ.

٢. فيه ردّ من منع من ثبوت الأحكام الوضعيّة، كبعض مشايخنا المعاصرين تبعاً لشاذٍّ ممّن تقدّمه من المتأخّرين. ووجه المنع وجودها في الأخبار المتواترة معنىً قبالاً للأحكام التكليفيّة على وجهٍ لا يقبل التوجيه والتأويل، كما حقّقناه في كتابنا المقالات اللطيفة. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٣. أي: بمحض وقوع الحكم بالتعبّديّة من قبل الشارع الالتزام به تعبّداً، كما هو التحقيق في الحكم الاستصحابي، على ما حقّقناه في الرسالة الاستصحابيّة. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٤. أي: الحكم الّذي شرع مع قطع النظر عن الواقع، كالحكم في أصل البراءة. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٥. وهو الحكم المجعول في كلّ واقعةٍ من أوّل الأمر من غير أن يكون مسبوقاً لحكمٍ آخر فيها. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٦. أي: الحكم المجعول من الشرع لمن لا يتيسّر له الوصول إلى ما جعل تكليفه اختياراً، كأحكام التقيّة والتيمّم والعاجز ونحوها؛ فإنّها جُعلت أبدالاً عن الأحكام الأوّليّة بمعنى تبدّل التكليف منها إليها، لا بمعنى قيامها على وجهٍ تكون ناظرةً إليها. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٧. أي: الحكم الّذي يحصل للمجتهد عند ظنّه بالواقع، فإنّه أيضاً معلومٌ عن الشرع. وظنّيّة الطريق لا تنافي قطعيّة الحكم. وليس هذا تصويباً ـ كما قد يتوهّم! ـ، بل فيه تصويبٌ للتخطئة وتخطئةٌ للتصويب، كما حقّقناه في محلّه. منه ـ دام ظلُّه العالي ـ.

وَالسَّادِسُ الَّذِي لِجَهْلٍ قَدْ جُعِل [1] عُذْراً وَبِالْعُذرِيِّ فِي الْإِسْمِ نُقِل
وَالْحُكْمُ مَوضُوعٌ لِقَدرِ جَامِع لِلكُلِّ وَالتَّقسِيمُ غَيرُ مَانِع
فَالحَدُّ لَيسَ عَكسُهُ بِمُنتَقِض وَالْعِلمُ بِالظَّنِّ هُنَا لَايَنتَقِض
مَع أَنَّهُ الْأَصْلُ الصَّحِيحُ المُعتَبَر وَغَيرُهُ فِي جَنبِهِ لَايُعتَبَر

[في تعريف علم أصول الفقه]

وَحَدُّ ذَا الْعِلْمِ عَلَى وَجْهِ الْعَلَم عِلمٌ بِمَا مُهِّدَ بِالْوَجهِ الأَتَم
لِلدَرَكِ أَحْكَامٍ بِفِقْهٍ تَقتَرِن مِن مَأْخَذٍ بِالْاِجْتِهَادِ مُقتَرِن
فَالْعِلمُ فِي الْحَدِّ الْإِضَافِيِّ اسْتَتَر لَكِن بِنَقْلٍ فِي الْأَخِيرِ قَد ظَهَر

[في بيان موضوع علم أصول الفقه]

مَوضُوعُهُ أَدِلَّةُ الْأَحْكَامِ وَالْاِجْتِهَادُ غَايَةُ الْمَرَامِ

المطلب الأوّل في اجتماع الأمر والنهي

لَابَأسَ بِاجْتِمَاعِ أمرٍ قَد وَجَب وَمَا هُوَ الْحَرَامُ مِنْ غَيرِ عَجَب

[الآراء في المسألة]

وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ عَنهُ مَنَعُوا بَل قِيلَ إِنَّهُمْ عَلَيهِ أَجْمَعُوا
وَبَعضُهُمْ جَوَّزَ كَالْأَشَاعِرَة وَالْقَولُ بِالتَّفصِيلِ بَعْضٌ قَرَّرَه
فَقَالَ بِالْجَوَازِ عَقْلاً وَنَفَى شَرْعاً وَعُرفاً أَو بِالأَوَّلِ اكْتَفَى

[تحرير محلّ النزاع فيها]

وَمَوضِعُ النِّزَاعِ شَخْصٌ قَد وَقَع مَجْمَع ذَيْنِ لَابِوَجْهٍ امْتَنَع

---

١. كالحكم الّذي شرع للجاهل البسيط، بل الجاهل المركّب ـ كما حُقّق في محلّه ـ؛ فإنّه ليس من قبيل الظاهري المجعول على وجهٍ يكون تكليفاً له، بل هو محض انشاء العذر له في تركه للواقع؛ فتأمّل! منه ـ دام ظلّه ـ.

[رأي المصنّف في المسألة وبيان دليله]

لَنَا عَلَى الْإِمْكَانِ فَقْدُ الْمَانِعِ ... وَصِدقُ الْاِمْتِثَالِ فِي الْمجَامِعِ
وَأَنَّ مَكْرُوهَ الْعِبَادَاتِ وَرَد ... كَذَاكَ مُسْتَحَبُّهَا مِن غَيرِ رَد
وَالْأَمْرُ فِي تَعَائُدِ الْأَحْكَامِ ... مُتَّضَحٌ لَدَى أُولِي الْأَفْهَامِ
وَحَمْلُهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ ... فِي مَوْرِدِ الْجَمْعِ لِسُوءِ الخَاطِرِ

[بيان أدلّة المانعين]

لِلْخَصْمِ أَنَّهُ مِنَ الْمحَالِ ... صُدُورُه عَنْ عَالِمٍ بِالْحَالِ
لِوَحْدَةِ الْمَوضُوعِ فِي الْحُكْمَينِ ... مِنْ غَيرِ مَخْلَصٍ بَدَا فِي الْبَيْنِ
وَأَنَّ الْاِمْتِثَالِ فِيهِ مُمْتَنِع ... وَحِكْمَةُ الْحُكْمَينِ لَيْسَتْ تَجْتَمِع
وَأَيْضاً الْإِجْمَاعُ سَيْفٌ قَاطِعٌ ... وَنَصُّ أَهْلِ الْبَيتِ نُورٌ سَاطِعٌ

[نقد المصنّف لأدلّة المانعين]

وَالْكُلُّ عِنْدِي شَطَطٌ مَشُوبُ ... لِأَنَّ كُلِّيّاً هُوَ الْمَطْلُوبُ
مِنْ جَهَةِ التَّقْيِيدِ لَا التَّعْلِيلِ ... وَذَاكَ وَجْهٌ لَيسَ بِالْعَلِيلِ
وَجَعلُ الْإِيجَادِ مَحَلاً لِلطَّلَب ... فِعْلاً وَتَرْكاً لَيسَ يُجْدِي لِلْهَرَب
فِي مَنْعِهِ شَرْعاً بَلِ إِطْبَاقُ السَّلَفْ ... عَلَيْهِ مَحْكِيٌّ بِنَقْلِ مَنْ خَلَف
لِأَنَّ فِي أَشْخَاصِ الْإِيجَادِ اشْتَرَك ... مُنتَزَعٌ مِنهَا وَقَدرٌ مُشْتَرَك
فَذَاكَ كُلِّيٌّ مَحَلُّ الطَّلَبِ ... بَلْ بِاحْتِمَالِهِ تَمَامُ الْمَطْلَبِ
وَنَفْيُهُ بِرَجْمِ غَيْبٍ قَدْ وَقَع ... مِنْ بَعْضِهِمْ مِن غَيرِ بُرهَانٍ سَطَع
مَعَ أَنَّ هَذَا الْجَعْلَ جَعْلٌ بَارِد ... وَفَهمُ أَهْلِ الْعُرْفِ نِعْمَ الشَّاهِدُ
هَذَا وَالْاِمْتِثَالُ بِالْحَرَامِ ... لَيْسَ بِبَدْعٍ لِأُولِي الْأَحْلَامِ
وَإِنَّمَا الْعِصْيَانُ وَالْعِبَادَة ... يَقتَرِنَانِ غَالِباً فِي الْعَادَة

وَالْـفَرقُ بَـينَ خَـارِجٍ وَمَـا اتَّـحَد ... إنْ لَـمْ يَكُنْ مِـنْ آمِـرٍ لَـيسَ بِـرَد
وَحِكْـمَةُ الْكُـلِّيِّ فِـي الْـحُكْمَينِ ... بَـاقِيَةٌ فِـي الْـفَرْدِ مِـنْ وَجْـهَينِ
لِأَنَّ شَـرطَ لَا وَشَـرطَ الشَّـيْءِ فِـي ... ذَا الشَّـيْءِ لَـيْسَا فَـالْمُحَالُ يَـنْتَفِي
وَالنَّـصُّ فِـي غَـيْرِ الْـمَقَامِ وَارِدُ ... وَالْـخُلفُ فِـي مَـنعِ الوِفَـاقِ شَـاهِدُ
وَحُـجَّةُ التَّـفصِيلِ بِـالْوَجْهَينِ ... تَـبَيَّنَتْ مِـنْ حُـجَجِ الْـقَولَينِ
وَقَـولُنَا فِـي رَدِّ وَجْـهِ الْـمَانِعِ ... كَـافٍ هُـنَا لِـرَدِّ ذَا الْـمُنَازِعِ

[شمول محلِّ النزاع لصورتَي الإمكان والوقوع]

ثُـمَّ اعْـلَمَنْ إنَّ نِـزَاعَ الْـقَومِ ... مِـنْ أَوَّلِ الْأَمْـرِ إِلَـى ذَا الْـيَومِ
لَيسَ بِمَحْصُورٍ فِـي الْإِمْكَـانِ فَـقَط ... بَـلْ شَـمَلَ الْـوُقُوعَ وَالْـحَصْرُ غَـلَط

[الدليل لتعميم محلِّ النزاع لكِلا القسمين]

وحُـجَّةُ التَّـعْمِيمِ تَـعْمِيمُ الْـحُجَج ... مِمَّنْ أَجَازَ الْجَمْعَ مِنْ غَـيْرِ حَـرَج
وَهَكَـذَا تَـفْرِيعُهُمْ فَـالْفَضْلُ ... فِي قَولِ فَـضْلٍ وَهـوَ قَـولٌ فَـصْلُ
وَالْـفَرقُ بَـيْنَ مُـمكِنٍ وَوَاقِـعِ ... يَـظْهَرُ مِـنْ تَـلَاحُقِ الْـمَوَانِـعِ
فَـفِي الْـعُمُومِ السَّـرَيَانِيِّ وَقَـع ... وَغَـيرُهُ لِـمَانِعٍ لَـيْسَ يَـقَع
بَـلِ الْـمَدَارُ فِـيهِ بِـالتَّرجِيحِ إنْ ... كَـانَ وَإِلَّا فَـهُوَ بِـالْوَقْفِ قَـمِن

[قول بعض الأصوليِّين بتخصيص محلِّ النزاع بالإمكان فقط]

[و نقد المصنِّف لهذا القول]

وَقَولُ بَعضٍ فِـي الْأَخَـصِّ مُـطْلَقَا ... بِـالْاِجْتِمَاعِ لَـمْ يَصِرْ مُـحَقَّقَا
وَالْـحَقُّ فِـي تَـلَازُمِ الْـحُكْمَينِ ... مِـنْ جَـهَتَينِ أَحَـدُ الْأَمْـرَينِ
وَهُـوَ الْأَهَـمُّ مِـنْهُمَا لِـلْقَاعِدَة ... وَالْـجَمْعُ صَحَّ إِنْ أَتَـاكَ الْـفَائِدَة
فَـدَاخِـلٌ فِـي دَارِ قَـومٍ عَـاصِياً ... وَمَـنْ أَتَـاهَا غَـافِلاً أَو نَـاسِياً

افْتَرَقَا فَالْجَمْعُ فِي الْعَاصِي أَتَمْ وَالْأَمْرُ وَحْدَهُ لِغَيْرِهِ أَهَمْ
وَغَايَةُ الْجَمْعِ هُنَا التَّعْجِيزُ لِحِكْمَةٍ وَالْحَكَمُ التَّمْيِيزُ

المطلب الثاني في الإجماع المَنقُول

[بيان الأقوال فيه]

مَنْقُولُ الْإِجْمَاعِ بِنَقلٍ مُعتَبَر إِنْ لَمْ يُفِدْ عِلْماً فَفِي حُكْمِ الْخَبَر
وَقِيلَ بِالْمَنْعِ وَبَعْضُهُمْ وَقَفْ وَلَيْسَ ذِكْرٌ مِنهُ فِي قَولِ السَّلَف

[حجَّة المصنِّف لقوله]

لَنَا مَنَاطُ حُجَّةٍ دَلَّتْ عَلَى حُجِّيَّةِ الْأَخْبَارِ وَالْوَجْهُ انْجَلَى
بَلْ قِيلَ فَحْوَى حُجَّةِ الْأَخْبَارِ أَو نَفْسِهَا الْأَولَى بِالْاِعْتِبَارِ

[بيان إشكالاتٍ أوردوها على مختار المصنِّف]

وَالْاِعْتِرَاضَاتُ هُنَا مُنْتَشِرَة عُمْدَتُهَا أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشَرَة
وَهِيَ اعْتِبَارُ الْحِسِّ فِي نَقْلِ الْخَبَر وَذَاكَ حَدْسٌ وَاجْتِهَادٌ وَنَظَر
وَإِنَّ ذَا الْمَنَاطَ إِنْ تَمَّ لَعَمّ كُلَّ الظُّنُونِ وَهوَ مَقْطُوعُ الْعَدَم
وَالْأَمْرُ فِي الْقَطْعِيِّ مِنهُ مُنْعَدَم وَغَيرُهُ عَيْنُ الْقِيَاسِ الْمُنْهَدَم
وأَيْضاً الْإِجْمَاعُ مِنهُ مَا يَصِح وَمِنهُ فَاسِدٌ بِوَجْهٍ مُتَّضِح
وَحَيثُ لَمْ يُعْلَمْ مُرَادُ النَّاقِلِ فَنَقْلُهُ لَيسَ لَنَا بِكَافِلِ
وَرَابِعُ الْمَفَاسِدُ الْمَذْكُورَة أَنَّ الْمَقَامَ شُبْهَةٌ مَحْصُورَة
لِلْقَطْعِ الْإِجْمَالِيِّ فِيمَا قَدْ حُصِر مِنْ نَقْلِهِمْ بِأَنَّ بَعْضَهُ قَذِر

[الجواب عن هذه الإشكالات]

وَالْكُلُّ مَدْفُوعٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَفِيهِ إِحْسَاسُ الْمَبَادِي يُعْمَلُ

وَإِنَّمَا الْمَنَاطُ ظَنٌّ فِي الْخَبَرْ ... لَا مُطْلَقُ الظَّنِّ وَكُلُّ مَا ظَهَرْ
وَمَذْهَبُ النَّاقِلِ فِي الْمَنْقُولِ ... يُعْرَفُ مِنْ مَبَاحِثِ الْأُصُولِ
فَالْجَهْلُ مَدْفُوعٌ وَأَمَّا الْآخَرُ ... فَدَفْعُهُ بِمَنعِ حَصْرِ ظَاهِرُ
وَأَيْضاً الشُّبْهَةُ فِي الْمَقَامِ ... تَأْتِي فِي الْابْتِلَاءِ بِالتَّمَامِ
وَالْفَرضُ أَنَّ الْابْتِلَاءَ بِالْبَعْضِ وَقَع ... وَلَيْسَ فِي ذَا الْبَعْضِ شُبْهَةٌ تَقَع
وَذَاكَ عِنْدِي لَيْسَ يَخْلُو مِنْ نَظَر ... لِأَنَّ الْابْتِلَاءَ غَيْرُ مُعْتَبَر
وَالشَّرطُ وَصفُ الظَّنِّ فِي الْمَنْقُولِ ... فَلَيسَ مَحْضُ النَّقْلِ بِالْمَعْمُولِ
وَنَقْلُ كَاشِفٍ بِدُونِ الْمُنْكَشَف ... لَيْسَ بِنَقلٍ مِنهُ حُكْمٌ يَنكَشِف
لِأَنَّ ذَا الْكَاشِفِ بِالْجَعْلِ وَقَع ... فَكَيفَ كَشْفُهُ بِعَادَةٍ يَقَع
نَعَمْ مَنِ اكْتَفَى بِنَقلٍ مَا اشْتَهَر ... يَنْفَعُهُ ذَا النَّقْلِ فِي بَعْضِ الصُّوَر
لَكِنْ وَجَدْنَا جُمْلَةً مِنَ الْخَلَف ... قَدِ اكْتَفُوا بِذَاكَ فِي قَولِ السَّلَف
فَخَرَّبُوا الْفِقْهَ وَلَمْ يَستَشْعِرُوا ... يَا لَيْتَهُم اسْتَدْرَكُوا وَاسْتَشْعَرُوا
وَلِلنُّفَاةِ الْأَصْلُ وَالَّذِي وَرَد ... فِي الْمَنْعِ عَمَّا لَيسَ بِالْعِلْمِ اسْتَنَد
وَأَنَّ إِعْرَاضَ أُولِي الْأَبْصَارِ ... عَنْهُ دَلِيلُ نَفيِ الِاعْتِبَارِ
وَأَنَّهُ كَالْخَبَرِ الْمَهْجُور ... لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ مِنْ نُور
وَالْأَوَّلَانِ انْدَفَعَا بِمَا سَبَق ... وَأَمْرُ الْإِعْرَاضِ بِالْإِعْرَاضِ أَحَق
لِأَنَّهُ لَيْسَ لِعِلْمٍ بِالْعَدَم ... بَلْ عَدَمُ الثُّبُوتِ عِنْدَهُم حَكَم
وَالْفَرْقُ بَينَ ذَيْنِ فِي الْإِعْرَاضِ ... قَدِ اخْتَفَى عَلَى أُولِي الْأَمْرَاضِ
وَالْهَجْرُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ ... فَلَيسَ هَجْرُ الْخَبَرِ الْمَقْبُولِ
وَالْقَولُ بِالْوَقْفِ لِعَجْزٍ قَدْ حَصَل ... فَلَا يُنَافِي قَولَ مَنْ عَنْهُ انْفَصَل
بَلْ لَيسَ قَولاً ثَالِثاً إِذَا كَشَف ... عَنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ عِنْدَ مَنْ وَقَف

المطلب الثالث في الشُّهرة

[الأقوال في حجِّيَّة الشُّهرة]

الحَـقُّ أَنَّ شُـهْرَةَ الأَصْـحَابِ ... مَـقْرُونَةٌ بِـالصِّدقِ وَالصَّـوَابِ
وَالْـمَنْعُ مَـحْكِيٌّ عَـنِ الْـمَشْهُورِ ... لَكِـنَّهُ فِـي غَـايَةِ الْـفُتُورِ

[نقد المصنِّف على مذهب المشهور]

لِأَنَّـهُمْ نَـفَوا ثُـبُوتاً يُـدَّعَى ... وَلَـيسَ ذَا نَـفْياً لِأَصْـلِ الْـمُدَّعَى
وَالْـفَرقُ بَـينَ ذَيْـنِ أَمْـرٌ مُـتَّضِح ... وَمِـنهُ رَدُّ نَـقْضِهَا بِـهَا يَـضِح
فَـلَيسَ مُـحتَاجاً إِلَى التَّكَـلُّفِ ... وَبَـعضُ مَـا قِـيلَ عَـلَى التَّعَسُّفِ
لِأَنَّ الْإِثْـبَاتَ لِـحُكْمِ الوَاقِـعِ ... فَـلَيسَ ذَا النَّـفْيُ لَـهُ بِـرَافِعِ
وَكَونُ حُكمِ النَّـفيِ مِـيزَانُ الْـعَمَل ... لَـيسَ مُـنَافِياً لِـوَقْفٍ فِـي الْـمحَل
لَكِـنَّهُ مِـن نَـادِرٍ مِـنهُمْ وَصَـل ... وَلَيسَ شَيْئاً مِـن جَـمِيعِهِمْ حَـصَل
وَكَـونُ بَـعضِ مَـا لِـنَفْيٍ يُـستَدَل ... نَـفْياً لِـنَفْسِ الْأَمْـرِ أَمْـرٌ مُـحتَمَل
فَشُـبْهَةُ الْـمَانِعِ وَالْـمَمْنُوعِ ... لَـيْسَتْ هُـنَا بِـمَطْلَبٍ مَسمُوع

[بيان حُجَج المصنِّف لمختاره]

لَنَا عَلَى الْـحَقِّ مِـنَ الظَّـنِّ الْأَخَـص ... عَشْـرَةُ أَوجُـهٍ بِـالْإِثْبَاتِ نُـخَص
أَسَـدُّهَا بَـنَاءُ كُـلِّ مَـنْ عَـقَل ... عَلَى الرُّجُوعِ بِاشْتِهَارٍ قَـدْ حَـصَل
مِنْ رُؤَسَـاءِ القَـومِ فِـي كُـلِّ الْـمِلَل ... مِـنْ غَـيْرِ رَيْبٍ وَاخْـتِلَالٍ وَخَـطَل
وَأَيْـضاً أَهْـلُ خُـبْرَةِ الْأَحْكَـامِ ... هُـمْ فُـقَهَاؤُنَا أُولُـوا الْأَفْـهَامِ
مَعَ أَنَّ إِخْـبَارَ الْـعُدُولِ فِـي الْـمحَل ... خَـيْرٌ مِـنَ الَّـذِي بِـالْأَخْبَارِ حَـصَل
بَـلْ ذَاكَ نَـفْسُ مُسْـتَفِيضِ الْـخَبَرِ ... كَـمَا بِـهِ يَـقْضِي صَـحِيحُ النَّـظَرِ

وَفِـي حَـدِيثِ عُـمَرَ بْـنِ حَـنظَلَة ... وِمِـثْلُهُ مَـا فِـي الْـغَوَالِي أَرْسَـلَه
شَـهَادَةٌ بِـذَا وَبَـاقِي الْـعَشَرَة ... فِـي ضِـمْنِ تَـصْنِيفَاتِنَا مُـقَرَّرَة

المطلب الرابع في كيفيّة حجّيّة الظّنون المخصوصة دون الظّنون المطلقة

[بيان الأقوال في المسألة]

اخْـتَلَفُوا فِـي مَـدْرَكِ الْأَحْكَـامِ ... مِـن بَـعْدِ قَـطعٍ قَـاطِعِ الْكَـلَامِ
فَـقِيلَ[1] غَـيرُهُ مِـن أَصلِهِ فَسَـد ... وَخَـصَّهُ[2] قَـومٌ بِـمِئتِ السَّـنَد
وَقَـولُ هَـذَينِ بِـالْإِجْمَاعِ بَـطَل ... بَـل قِـيلَ بِـالضَّرُورَةِ الْـمَنْعُ حَصَل
وَقِـيلَ أَنَّ الظَّـنَّ يَكْـفِي فِـي الْأَعَـم[3] ... حَـتَّى لَـدَى انْـفِتَاحِ مَـا بِـالْعِلْمِ تَـم
لَكِـنْ إِذَا قَـامَ[4] عَـلَيهِ الْـقَاطِعُ ... وَالْـحَقُّ أَنَّ الْـحَقَّ فِـيهِ سَـاطِعُ
وَقِـيلَ[5] يَكْـفِي[6] كُـلُّ ظَـنٍّ مَـا مُـنِعْ ... وَقِـيلَ ذَا بِـفَقدِ عِـلْمٍ قَـدْ شُـرِع
وَالْخُلْفُ فِي ذَا الْـقَولِ مِـنْ بَـعضٍ ظَـهَر[7] ... فَـفِي طَـرِيقِ الْـحُكْمِ ذَا الظَّـنُّ اعْـتَبَر
وَبَـعضُ[8] مَـنْ قَـارَبَ ذَا الْـعَصْرَ[9] مَـنَع ... تَكـلِيفَنَا بِـالْكَشفِ عَـنْ حُكْـمٍ وَقَـع
وَقَـالَ الْإِمْـتِنَالُ مَـبنِيٌّ عَـلَى ... مَـا بِـتَعَبُّدٍ مِـنَ الشَّـرْعِ انْـجَلَى

---

١. قاله الأخباريُّون، الشارطون حصول العلم بالحكم في كلٍّ من السند والمتن. منه ـ دام ظلُّه ـ.
٢. هؤلاء هم المنكرون لحجّيّة أخبار الآحاد، كالسيِّدين وابن‌ادريس ومَن تبعهم. منه ـ دام ظلُّه ـ.
٣. أي: الأعمّ من المتن والسند. منه ـ دام ظلُّه ـ.
٤. هذا مذهب القائلين بالظُّنون المخصوصة؛ وهو الحقُّ. منه ـ دام ظلُّه ـ.
٥. هذا مذهب القائلين بالظُّنون المطلقة. منه ـ دام ظلُّه ـ.
٦. يجزي خ ل.
٧. المخالف هو القائل بالظَّنّ المطلق في الطريق دون الحكم بدليل الانسداد، كصاحب الفصول. منه ـ دام ظلُّه العالي ـ.
٨. هو المحقّق التقيُّ النَّفيُّ* في حاشية المعالم. منه ـ دام ظلُّه ـ.
٩. عصرنا خ ل.

وَقِـــيلَ ذَا لَـــيْسَ بِـتَصْوِيبٍ بَـطَل ... بَـلْ ذَاكَ تَـصْوِيبٌ[1] لِأَمْـرٍ قَـدْ حَـصَل

[بيان مختار المصنّف فيها]

وَالْـحَقُّ إِنَّ الظَّـنَّ فِـي الشَّـرْعِ شُـرِع ... وَإِنْ يَكُـــنْ بِـالْأَصْلِ أَصْـلُهُ مُـنِع
فَـــإِنَّ مَـا سَـبِيلُهُ بِـالْقَطْعِ صَـح ... خُـرُوجُهُ عَـنْ تَـحتِ الْأَصْـلِ إِتَّـضَح
بَلْ مُقْتَضَى الْقَاطِعِ فِـي بَـعْضِ الصُّـوَر ... أَنَّ اشْـــتِرَاطَ السَّـدِ غَـيرُ مُـعتَبَر
فَـــإِنَّ إِحْـتِمَالَ فَـوتِ الْـوَاقِـعِ ... يَـــدْفَعُهُ احْـــتِمَالُ أَمْـــرٍ نَـافِعِ
وَالْـــحَقُّ أَنَّ ذَا طَـــرِيقٌ مُـــعْتَبَر ... فِي الْأَصْـلِ وَالْـفَرْعِ وَوَجْـهُهُ ظَـهَر[2]

[بيان أدلّة القائلين بحجّيّة الظنون المطلقة]

[ونقد المصنّف عليها]

لِـــلْقَائِلِينَ بِـــالظُّنُونِ الْـمُطْلَقَه ... عِشْـرُونَ وَجْـهاً كُـلُّهَا مُـنْطَلَقَه
فَـــعَشْرَةٌ مِـنهَا سُـقُوطُهَا ظَـهَر ... بِـحَيثُ لَـمْ يَخْفَ عَـلَى أَهْـلِ النَّـظَر
فَـتِلكَ بِـالْإِعْرَاضِ عَـنهَا تَـنْمَحِق ... بَلْ هِـيَ لَـيسَتْ لِـلْجَوَابِ يَسـتَحِق
وَالْبَحْثُ عَـن بَـاقِي الْـوُجُوهِ مُـتَّجَه ... وَتَـــرْكُهَا مِـــنْ أَصْـلِهَا لَايُـتَّجَه

[الدليل الأوّل]

أَوَّلُـــهَا أَصَـــالَةُ الْإِبَـاحَه ... وَهِيَ هُنَا فِـي غَـايَةِ الوِقَـاحَه
لِأَنَّـــهَا بِـحُكمِ وَضْـعٍ لَاتَـفِي ... وَهُوَ هُـنَا بِأَصْـلِ نَـفْيٍ يَـنتَفِي
وَعُـمدَةُ النِّـزَاعِ فِـي الْـحُجِّيَّه ... وَهِيَ مِـنَ الْـمَطَالِبِ الْـوَضْعِيَّه
وَأَمْـرُ الْاِسْـتِتبَاعِ لَـوتَمَّ وَعَـم ... لَكَانَ عَكْسُـهُ هُـنَا هُـوَ الْأَتَـم

---

١. أي: ذاك تصويبٌ في الحكم الظاهري، فإنّ المخطّئة كلّهم مصوّبةٌ في الحكم الظاهري، كما أنّ المصوّبة كلّهم مخطّئةٌ في أصول العقائد والعقليّات والموضوعات. منه ـ دام ظلّه ـ.

٢. وجهه: إنّ القاطع [كذا، والظاهر: القطع] يمكن حصوله في كلٍّ من الطريق والحكم بناءً على الظّنّ الخاصّ كما يمكن حصوله في كلٍّ منهما بدليل الانسداد وغيره بناءً على الظّنّ المطلق، خلافاً لمن خالفه في الأمرين على وجه التعاكس. منه ـ دام ظلّه ـ.

نَعَم بِذَاكَ يَنتَفِي مَنْعُ الْعَمَل وَهُوَ كَلَامٌ خَارِجٌ عَنِ الْمحَل

[الدليل الثاني]

هَذَا وَثَانِيهَا رِضَا الْعَقْلِ بِمَا يُبْنَى عَلَى الظَّنِّ الَّذِي قَدِ انْتُمَى
إِلَى أَمَارَةٍ قَضَتْ فِي الْعَادَةِ بِكَشْفِ أَحْكَامِ أُولِي الإِفَادَةِ
مِنْ غَيرِ تَقيِيدٍ بِإِذْنِ الشَّارِعِ مَا لَمْ يَكُنْ مُقتَرِناً بِالْمَانِعِ
كَذَاكَ غَيرُهُ لِنَفْيِ الْفَاصِلِ بَلْ لَيسَ فَارِقٌ هُنَا بِحَاصِلِ
وَفِيهِ أَنَّ حُكمَ عَقْلٍ لَووَضَح لَكَانَ مَخْصُوصاً بِحُكمِ مَا اتَّضَح
وَالْقَولُ بِامْتِنَاعِ غَيرِهِ حَصَل مِنْ كُلِّ مَانِعٍ لِغَيرِ مَا وَصَل
وَالْفَارِقُ الْقَطْعُ بِحُكمِ مَا عُلِم وَأَيْنَ ذَا مِمَّا ثُبُوتُه عُدِم

[الدليل الثالث]

وَثَالِثُ الْوُجُوهِ تَقرِيرٌ وَقَع مِن صَاحِبِ الشَّرعِ لِغَيرِ مَا شَرَع
مِمَّا يُفِيدُ الظَّنَّ وَهوَ الْمُرتَضَى عِندَ ذَوِي الْعَادَاتِ كَالَّذِي مَضَى
وَغَيرُهُ يَتبَعُهُ لِمَا سَبَق وَفِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْوَجهِ الأَحَق

[الدليل الرابع]

وَرَابِعُ الْوُجُوهِ مَا قَدِ اشْتَهَر مِنْ أَنَّ فِي التَّركِ مَظَنَّةُ الضَّرَر
فِي مَورِدِ الإِيجَابِ وَالتَّحرِيمِ وَنَفيُ فَضلٍ آيَةُ التَّعمِيمِ
وَالْحُكمُ فِي كُبرَى الدَّلِيلِ مُتَّضِح بِالْعَقلِ وَالنَّقلِ فَالاِنْتَاجُ يَصِح
وَرُدَّ ذَاكَ بِوُجُوهٍ عَشَرَة أَكْثَرُهَا مَعْرُوفَةٌ مُنْتَشِرَة
وَالْكُلُّ عِندِي بَيِّنُ الْفَسَادِ حَتَّى الَّذِي أَولَى بِالاِقْتِصَادِ
وَهُوَ حُصُولُ الأَمْنِ مِنْ ذَاكَ الضَّرَر بِمَا اقْتَضَى شَرطُ الْبَيَانِ الْمُعْتَبَر
وَإِنَّ رُجْحَانَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي بِمُطلَقِ الظُّنُونِ أَمْناً يَقْتَضِي
لِأَنَّ رُجحَانَ الْبَيَانِ قَدْ يَقَع بِظَنِّ حُجِّيَّةٍ ظَنٌّ قَدْ وَقَع

وَذَاكَ يَـــقْضِي بِـــتَنَجُّزِ الطَّـلَب ... بِـــمُطلَقِ الظَّـنِّ فَـيَنتَفِي الْـهَرَب
وَالْحُكْمُ يَسْرِي فِي جَـمِيعِ مَـا رَجَـح ... لِأَنَّ نَـفْيَ الْـفَضْلِ أَمْـرٌ قَـدْ وَضَـح
وَإِنَّـــمَا الصَّـــوَابُ فِـــي الْـجَوَابِ ... أَنَّ نِـــزَاعَ الْـقَومِ فِـــي ذَا الْـبَابِ
فِـي حُكْـمِ ذَا الظَّـنِّ بِشَـرعِ الشَّـارِعِ ... لَا حُكْـمُ جَـاهِلٍ بِـحُكمِ الْـوَاقِعِ
وَقَـولُكُم هَـذَا بِـذَا الثَّـانِي يَـفِي ... بَـلْ ذَاكَ مَـا بِـهِ الْـفَقِيهُ يَكْـتَفِي

[الدليل الخامس]

وَخَـامِسُ الْـوُجُوهِ أَنَّ مَـا رَجَـح ... تَـقْدِيمُهُ بِـالْعَقْلِ وَالنَّـقْلِ اتَّـضَح
وَعَكْسُـــهُ مِـنْ أَقْـبَحِ الْـقَبَائِحِ ... بَـلْ لَـمْ يَكُنْ مِـنْ عَـاقِلٍ بِـلَائِحِ
وَفِـيهِ أَنَّ الْـخُلْفَ تَـرْكٌ لِـلْعَمَل ... فَـلَيسَ تَـقْدِيماً لِـمَرجُـوحٍ حَـصَل
وَالْـفَرْقُ بَـينَ ذَيـنِكَ الْأَمْـرَينِ ... مُـتَّجِهٌ جِـدّاً لِـذِي الْـعَيْنَيْنِ
فَـقَولُ بَـعْضِهِمْ[1] بِـالْاِسْتِوَاءِ ... لَـيْسَ بِـنَاهِضٍ لِـلْاِسْتِسْوَاءِ
مَـعَ أَنَّ ذَاكَ خَـارِجٌ عَـنِ الْـمَحَل ... وَلَـيسَ مَـطْلَباً بِـهِ الْـخَصمُ اسْـتَدَل
بَـلْ ذَاكَ عَـيْنُ الْمُـدَّعَى فَـلَايَقَع ... دَلِـيلُ نَـفْسِهِ بَـلِ الْأَمْـرُ امْـتَنَع
وَالْـحَقُّ فِـي الْـجَوَابِ أَنَّ الْـمُسْتَدِلّ ... لَـيسَ لِـنَفْسِ مُـدَّعَاهُ يَسْـتَدِل
لِأَنَّـــهُ أَمْـــرٌ يُـــعَيِّنُ الْـعَمَل ... وَلَـيسَ ذَاكَ فِـي النِّـزَاعِ يُـحتَمَل

[الدليل السادس]

سَادِسُهَا اسْتِقْرَاءُ مَـا بِـالظَّنِّ تَـم ... فَإِنَّهَا تُـعْطِي مَـنَاطاً فِـي الْأَعَـم
بَـلْ بَـعْضُهَا كَـافٍ لِـذَا الْـمَنَاطِ ... فَكَـيفَ بِـالْكُلِّ فِـي الْاِسْـتِنْبَاطِ
وَفِـيهِ أَنَّ الْـقَطْعَ عَـنهُ مُـنقَطِعٌ ... وَالدَّورُ فِي الْمَظْنُونِ أَمْـرٌ مُـمْتَنِع

[الدليل السابع]

سَابِعُهَا خُـصُوصُ تَـعْلِيلٍ وُصِـف ... فِـي ذِيـلِ مَـا بِآيَـةِ النَّـبَأْ عُـرِف

---

١. هو المحقّق الأنصاري ﷺ. منه ـ دام ظلُّه ـ.

فَهِيَ بِمَنطُوقٍ لِوَجهَينِ كَفَتْ تَبَيُّنٍ بِهِ الْجِهَالَةُ انْتَفَتْ
وَرَدَّهُ بِأَنَّ جَهْلاً قَدْ نُفِي ظَنُّ التَّبَيُّنِ بِهِ لَيسَ يَفِي
مُنْدَفِعٌ بِفَهْمِ أَهْلِ الْعُرفِ فِي مَعْنَيَي الْبَيَانِ وَالْجَهْلِ الرَّدِي
وَالْحَقُّ أَنَّ ذَاكَ ظَنٌّ فِي الْخَبَر وَمِثْلُ هَذَا الظَّنِّ فِيهِ مُعْتَبَر
وَلَيسَ يَسْرِي حُكْمُهُ فِيما عُدِم ذَا الشَّرطُ فِيهِ بِقِيَاسٍ مُنْهَدِم

[الدليل الثامن]

ثَامِنُهَا أَدِلَّةٌ دَلَّتْ عَلَى تَرجِيحِ مَا بِمُطْلَقِ الظَّنِّ انْجَلَى
عِندَ تَعَارُضٍ فِي الْأَخْبَارِ يَقَع فَإِنَّ فِي الْمَنَاطِ تَعْمِيماً وَقَع
مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا بِتَعلِيلٍ نَطَق بِذَا الْمَنَاطِ وَبِهِ الْحُكْمُ الْتَحَق
بَلْ بَعضُ مَنْ خَالَفَ فِي ظَنِّ الْحُجَج أَذْعَنَ بِالْقَبُولِ فِي هَذَا الْحَرَج
فَهُوَ لِنَقضِ قَولِهِ قَدِ الْتَزَم وَمَا بِهِ احْتَجَّ بِقَولِهِ انْعَدَم
وَفِيهِ أَنَّهُ قِيَاسٌ بَاطِلُ مَعَ أَنَّ فَارِقاً هُنَاكَ حَاصِلُ
فَإِنَّ تَأْثِيرَ دَلِيلٍ فِي الْأَخَف لَايَشمِلُ الْأَشَدَّ وَهوَ الْمُسْتَخَف

[الدليل التاسع]

تَاسِعُهَا ثُبُوتُ تَكْلِيفٍ عُلِم بِوَجهِ الْإِجْمَالِ وَبَسطُهُ عُدِم
وَرَفعُهُ بِالْاِحْتِيَاطِ قَدْ حُتِم لَكِنَّهُ بِكُلِّ وَجْهٍ لَايَتِم
فَبَعضُهُ عُسْرٌ وَضِيقٌ وَحَرَج وَبَعضُهُ بِالْاِتِّفَاقِ قَد خَرَج
إِلَّا الَّذِي بِمُطلَقِ الظَّنِّ اتَّضَح فَإِنَّهُ بِغَيرِ ذَينِ قَد وَضَح
وَفِيهِ أَنَّ الشُّبهَةَ الْمَذكُورَة لَيسَ قَبِيلُهَا مِنَ الْمَحْصُورَة
فَالْاِحْتِيَاطُ لَيسَ فَرْضاً فِي الْمَحَل بَلْ ذَاكَ أَمرٌ نَاظِرٌ إِلَى الْعَمَل

[الدليل العاشر]

عَاشِرُهَا دَلِيلُ الْاِنْسِدَادِ وَهُوَ وَإِنْ مَالَ إِلَى السَّدَادِ

لَكِـــنْ لَـــهُ مُـقَدَّمَاتٌ فَـاسِدَة ... مَـــرْجَعُهَا إِلَـى أُمُـورٍ كَـاسِدَة
أَكْثَرُهَا اسْتِحْسَانُ مَنْ بِالرَّأْيِ غَرّ ... وَلَـيسَ فِـي الشَّـرعِ لِـرَأْيِهِ أَثَـر
عُـمْدَتُهَا فِـقْدَانُ حُـجَّةٍ تَـفِي ... بِحُكْمِ جَاهِلٍ سِوَى الظَّنِّ الْـوَفِي
وَذَاكَ مَـرْدُودٌ بِـظَنٍّ قَـدْ وَضَـح ... سَـــبِيلُهُ بِـــقَاطِعٍ قَـدِ اتَّـضَح
فَـــإِنَّهُ زَادَ عَـــنِ الْكِـــفَايَة ... وَمِـــثْلُهُ مُـــغْنٍ عَـنِ الدِّرَايَـة
فَـــذَاكَ سَـدُّ بَـابِ ذَاكَ السَّـدِّ ... وَفَـــتحُ ذَاكَ الْـمَسْلَكِ الْـمُنْسَدِّ

[مدى حجِّيَّة الظُّنون المطلقة لو ثبتت حجِّيَّتها]

ثُمَّ الْكَـلَامُ فِـي الظُّـنُونِ الْـمُطْلَقَة ... لَـــوصَارَتْ حُـجِّيَّتُهَا مُـحَقَّقَة
فَـهَلْ هِـيَ تَـخْتَصُّ بِـالْفُرُوعِ أَمْ ... تَخْتَصُّ بِالْأُصُولِ أَمْ تَحْوِي الْأَعَم
فِيهِ احْتِمَالَاتٌ وَخُـلْفٌ قَـدْ ظَـهَر ... بَلْ فِيهِ أَقْوَالٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّظَر

[بيان رأي المصنِّف في المسألة]

وَالحَـقُّ عِـندِي ثَـالِثُ الْأَقْـوَالِ ... بِـــمُقتَضَى شُـهُودِ ذَا الْـمَقَالِ
لَاسِـيَّما مَـا بِـانْسِدَادٍ اسْـتَنَد ... فَـإِنَّهُ لِـذَاكَ أَقْـوَى مُسْـتَنَد
فَكُـلُّ وَاحِـدٍ مِـنَ الْأَمْـرَينِ ... فِـي عَـرضِ غَـيرِهِ بِـغَيرِ مَـيْنِ
وَإِنَّمَا الْإِشْكَـالُ فِـي التَّـعَارُضِ ... لِشُـــبْهَةِ الْـتمَانُعِ الْـمُنَاقِضِ
وَالْـحَقُّ فِـي تَـعَارُضِ الْأَمْـرَينِ ... رُجُـوعُهُ إِلَـى أَقْـوَى الظَّـنَّينِ
وَفَقْدُ ذَا التَّـرجِيحِ فِـي التَّـقَابُلِ ... يَـقْضِي بِـمَا قُـرِّرَ فِـي التَّـعَادُلِ
فَـيَرْجِعُ الْأَمْـرُ إِلَـى التَّسَـاقُطِ ... وَجَـعلُ كُـلٍّ مِـنْهُمَا كَـالسَّاقِطِ

المطلب الخامس في أصالة البراءة

الْأَصْلُ عِـندَ الشَّكِّ فِـي التَّكْـلِيفِ ... بَـــرَاءَةٌ أَدَّتْ إِلَـــى التَّـــخْفِيفِ
وَالْـوَجْهُ أَنَّـهُ بِـمَعْنَى الْـقَاعِدَة ... لِـــلْحُجَجِ الَّـتِي إِلَـيْهَا قَـائِدَة

[رأي المصنِّف في لمِّيَّة حجِّيَّة أصالة البراءة]

وَالْحَقُّ أَنَّهُ طَرِيقٌ لِلْعَمَل ... وَلَيسَ مِرْءَاةً لِحُكْمٍ يُحْتَمَل
وَذَاكَ مِنْ أَصَالَةِ النَّفْيِ أَخَص ... وَسَائِرُ الْأُصُولِ بِالْغَيرِ تُخَصّ
ثُمَّ النِّزَاعُ صُغْرَوِيٌّ فِي الْمحَل ... وَالْخُلْفُ فِي طَرِيقِ الْأَمْنِ قَدْ حَصَل
فَمَعَ فَرضِ فَقْدِهِ الْعَقْلُ اسْتَقَل ... بِفَرضِ الْاِحْتِيَاطِ فِيمَا يُحْتَمَل
فِي تَركِهِ الْعِقَابُ وَالْإِطْلَاقُ إِنْ ... قُيِّدَ بِالْعِلْمِ فَبِالْأَمْنِ قَمِن
وَالشَّكُّ فِي الْإِطْلَاقِ كَالْإِطْلَاقِ فِي ... خَوفِ الْعِقَابِ فَبِحُكمِهِ كُفِي
وَلَيسَ مِن آثَارِ الْأَمْنِ الْمُتَّبَع ... تَعَدُّدُ الْمَوضُوعِ فِي حُكْمٍ وَقَع
بَلْ مُقْتَضَى الْأَمْنِ ثُبُوتُ الْعُذْرِ فِي ... تَركِ الَّذِي جَوَازُ تَركِهِ نُفِي
فَالْحُكمُ الْأَوَّلِيُّ فِعْلِيٌّ هُنَا ... لِغَيرِ الْاِمْتِثَالِ دَاعِيهِ ابْتَنَى
فَذَا كَحُكْمٍ خَالَفَ الدَّلِيلُ فِي ... مَدلُولِهِ وَالْجَهْلُ بِالْعُذرِ يَفِي
وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بِكَشفٍ مُعْتَبَر ... فِي جَانِبِ الدَّلِيلِ وَالْخُلْفُ اغْتَفَر

[شبهاتٌ في المقام]

[والجواب عنها]

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي الْمَقَامِ قَدْ وَقَع ... فِي شُبَهَاتٍ فِي مَقَامَاتٍ تَقَع
مِنهَا وُقُوعُ الشَّكِّ فِيمَا يُحتَمَل ... وُجُوبُهُ مِنْ غَيرِ مَنْعٍ مُحْتَمَل
وَذَاكَ أَقْسَامٌ فَمِنهَا مَا ظَهَر ... فِي أَصْلِ حُكمِهِ ارْتِيَابٌ فَاسْتَتَر
وَلَمْ يَكُنْ أَمْراً بِغَيرِهِ ارْتَبَط ... وَكَانَ فَقْدُ النَّصِّ مُوجِبُ الشَّطَط
وَمِثْلُهُ شَكٌّ بِمُجْمَلٍ حَصَل ... فَحُكْمُهُ كَحُكمِهِ عِندَ الْعَمَل
وَالْحَقُّ فِيهِ الْأَخْذُ بِالْبَرَاءَة ... بِالْاِتِّفَاقِ مِنْ أُولِي الْإِرَاءَة
وَعَمَلُ الْكُلِّ عَلَى ذَاكَ وَقَع ... وَمَنعُ بَعْضِهِمْ[1] بِفِعْلِهِ انْدَفَع

١. هو الأمين الإسترابادي رئيس الأخباريّة. عنه ـ دام ظلُّه ـ.

وَنَـقلُ الْإِتِّـفَاقِ فِـي ذَاكَ الْـمحَل ... مِنْ بَعضِ[1] مَـانِعِي طَـرِيقِنَا حَـصَل
وَمِـــثلُ ذَا هُـــنَا نِـعْمَ الْـبِنَاءُ ... وَالْـفَضْلُ مَـا شَـهِدَتْ بِـهِ الْأَعْـدَاءُ
وَالْحُكمُ فِـي الْـعَكْسِ بِـمِثلِهِ اتَّـفَق ... وَالشَّـرْعُ كَـالْعَقْلِ بِـالْأَمْرَيْنِ نَـطَق

[رأي الأخباريّين في المسألة]

[ونقد المصنّف عليها]

وَخُـــلفُ الْأَخْـبَارِيِّ بِـالتَّفصِيلِ ... مُـــخَالِفٌ لِـــمُقْتَضَى الدَّلِـــيلِ
وأَخْـــذُهُمْ بِـــذَيْلِ الْاِحْـتِيَاطِ ... لَـــوتَمَّ عَـــمَّ الْكُـلَّ بِـالْمَنَاطِ
مَـعَ أَنَّ الْاِعْـتِمَادَ فِـيهِ بِـالْخَبَر ... بِـالْقَطْعِ بِـالْخِلَافِ مَـقْطُوعُ الْأَثَـر
فَـــإِنَّ الْاِسْـــتِنَادَ بِـــالرِّوَايَـــة ... مُـــنْقَطِعٌ بِـــالْقَطْعِ وَالدِّرَايَـــة
مَعَ أَنَّـهَا لَـيْسَتْ بِـنَصٍّ فِـي الْـمحَل ... بَلْ فِـي ظُـهُورِهَا مُـعَارِضاً حَـصَل
ثُمَّ الْخِلَافُ فِـي الَّـذِي قَـدِ ارْتَـبَط ... بِـــغَيرِهِ شَـاعَ وَأَمْـرُهُ اخْـتَلَط
كَـالشَّكِّ فِـي الشُّـرُوطِ وَالْأَجْـزَاءِ ... وَمَـــانِعٌ يُـــضِرُّ بِـــالْاِجْزَاءِ
وَالْـحَقُّ فِـي جَـمِيعِهَا لَـدَى الْـعَمَل ... بَـــرَاءَةُ الذِّمَّـــةِ عَـمَّا يُـحْتَمَل
مِنْ غَيْرِ فَـرْقٍ بَـينَ مَـا قَـدِ اسْـتَقَل ... وَمَـا بِـتَرْكِـيبٍ وَرَبْـطٍ اتَّـصَل
وَالْأَمْرُ فِـي الْـوَضْعِيِّ بِـالْأَصْلِ يَـتِم ... وَلَـــيسَ فِـــي تَـــبَايُنٍ وَيَسْـتَتِم
وَالْـــفَرْقُ بَـــينَ ذَيـــنِكَ الْأَمْـــرَينِ ... مُـــتَّضِحٌ لِكُـــلِّ ذِي عَـــيْنَيْنِ

المطلب السادس في حجّيّة الاستصحاب

[بيان الآراء في المسألة]

الْـحَقُّ عِـندَ مُـعْظَمِ الْأَصْـحَابِ ... ثُـبُوتُ حُـجِّيَّةِ الْاِسْـتِصْحَابِ

---

١. هو الشّيخ محدّث [كذا، والظاهر: المحدّث] الحرُّ العامليّ، حيث نقل الاتّفاق على البراءة في هـذه الشـبهة مـع كونه أخبارياً مخالفاً لطريقة الأصوليّين. منه ـ دام ظلُّه ـ.

[في بيان تعريف الإستصحاب]

وَحُـــدَّ مَـا مِـنهُ دَلِـيلٌ مُـتَّبَع ... بَـــقَاءُ حُكْـمٍ بَـعدَهُ الشَّكُّ وَقَـع
وَأُبْـــدِلَ الْـبَقَاءُ بِـالْإِبْقَاءِ فِـي ... كَـلَامِ جَـمْعٍ وَهـوَ فِـعْلُ الْـمُقْتَفِي
وَالْفِعْلُ غَـيْرُ مَـا بِـهِ الْـحُكمُ يَـضِح ... وَالْـحَدُّ لِـلَّذِي بِـهِ الْـحُكْمُ يَـصِح
وَأَيْـضاً إِحـدَاثُ الدَّلِـيلِ بِـالْعَمَل ... خِـــلَافُ مَـا دَلِـيلُهُ عَـلَيهِ دَل
وَجَـعْلُهُ الَّـذِي مِـنَ الشَّـرعِ حَـصَل ... فِـي غَـايَةِ الْـبُعْدِ وَمَـجْمَعُ الخَـلَل
وَمِـــثْلُهُ التَّـــبْدِيلُ بِـــالْإِثْبَاتِ ... فِـــي أَنَّـــهُ عَـــارٍ عَـــنِ النُّـــبَاتِ
نَـعَم كَـثِيراً مَّـابِذَا الْـمَعْنَى وَرَد ... إِطْلَاقُ الْإِسْتِصْحَابِ فِي قَولِ الْعَمَد
فَـإِنْ يَكُ التَّـعْرِيفُ بِـالْمَعنَى الْأَعَـم ... فَـالْأَخْذُ بِـالْأَمْرَينِ فِـيهِ مُـلْتَزَم

[بيان الاختلاف في لِمِّيَّة حجِّيَّته]

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّـهُ وَجـهُ الْـعَمَل ... أَمْ مِنْ أَمَارَاتٍ بِهَا الْكَشفُ حَصَل

[رأي المصنِّف في المسألة]

وَالْـوَجهُ صَـرفُهُ عَـنِ الْأَمْـرَينِ ... وَعَـدُّهُ وَاسِـطَةً فِـي الْـبَيْنِ
بِـجَعْلِهِ كَشْـفاً بِـجَعلِ الشَّـارِعِ ... فَكَـمْ لَـهُ مِـنَ الدَّلِـيلِ القَـارِعِ
وَهُـوَ الَّـذِي بِـهِ دَلِـيلُهُ يَـفِي ... وَغَـيرُهُ بِـمَا سَـيَأْتِي يَـنْتَفِي
لَكِـنَّهُ نِـيطَ بِـفَقدِ النَّـاقِضِ ... فَـلَيسَ لِـلنَّاقِضِ بِـالْمُعَارِضِ
وَمِنْ هُـنَا اسْـمُهُ بِـتَعْلِيقٍ عُـرِف ... وَضَابِطُ التَّحْكِيمِ عَـنْهُ مُـنْصَرِف

[في كون المسألة أصوليَّةً]

وَالْبَحْثُ عَـنْ ذَاكَ لَـدَى الْـفُحُولِ ... قَـدْ عُـدَّ مِـنْ مَسَـائِلِ الْأُصُـولِ
وَهُـوَ الَّـذِي دَلِـيلُهُ عَـلَيهِ دَلّ ... حَـتَّى دَلِـيلِ السَّـمْعِ بَـلْ ذَاكَ أَدَل
فَانْدَفَعَ الْإِطْـلَاقُ وَالتَّـفْصِيلُ فِـي ... خِـلَافِهِ بَـلْ وَجْـهُهُ أَيْـضاً نُـفِي

[في بيان أقسام الاستصحاب]

ثُـمَّ لِـلْإِسْتِصْحَابِ أَقْسَـامٌ تُـعَدّ ... وَهِيَ الَّتِي زَادَتْ فِي الْأَقْوَالِ الْعَدَد

فَهِيَ مِـنَ الْأَقْـوَالِ ضِـعْناً تَـتَّضِح ... وَلَـيْسَ لِـلتَّكْرَارِ وَجْـهٌ مُـتَّضِح

[الأقوال في حجّيّة الاستصحاب]

وَمَـا عَـدَا مَـوردِ الْإِخْـتِلَافِ ... يَـعْلُو عَـلَى الْأَلْـفِ بَـلِ الْآلَافِ

وَعُـمْدَةُ الْأَقْـوَالِ فِـيهَا عَشَـرَة ... وَهِـيَ الَّـتِي وُجُـوهُهَا مُـنْتَشِرَة

وَزِيدَ فِي الْأَقْـوَالِ ضِعْفُ مَـا وُصِف ... وَهِـيَ مِـنَ الضَّعْفِ كَـمَعْدُومٍ عُـرِف

فَأَوَّلُ الْأَقْـوَالِ قَـولُ الْـمُعْظَمِ ... بِـمُطْلَقِ الثُّبُوتِ وَالثَّـانِي نُـمِي

إِلَـى جَـمَاعَةٍ قَـد أَطْـلَقُوا الْعَدَم ... وَالثَّـالِثُ الثُّبُوتُ فِـي الَّـذِي انْعَدَم

وَالنَّـفْيُ فِـي مَـوجُودِهِ وَالرَّابِـعُ ... إِثْـبَاتُهُ فِـيمَا بَـنَاهُ الشَّـارِعُ

وَنَـفْيُهُ فِـيمَا عَـنِ الشَّـرْعِ خَـرَج ... وَالْخَامِسُ الثُّبُوتُ فِـي الَّـذِي انْـدَرَج

فِـيمَا بِـهِ يَـصِحُّ مَـتْنٌ أَو سَـنَد ... وَالنَّـفْيُ فِـي حُكْـمٍ مِـنَ الشَّـرعِ وَرَد

وَالسَّادِسُ التَّـفْصِيلُ بَـينَ مَـا حَـصَل ... بِـالْاِتِّفَاقِ وَالَّـذِي عَـنْهُ انْـفَصَل

فَـالنَّفْيُ فِـي الْأَوَّلِ وَالْإِثْـبَاتُ فِـي ... ثَـانِيهِمَا الَّـذِي بِـهِ الْـوَجْهُ يَـفِي

وَالسَّـابِعُ الْـمَنْعُ لِـقَدحِ الْـعَارِضِ ... وَعَكْسُـهُ فِـي عَكْسِـهِ الْـمُنَاقِضِ

مِن غَـيْرِ فَـرْقٍ فِـي الَّـذِي عَـنْهُ مُـنِع ... لِـلشَّكِّ فِـي الْـقَدْحِ فَكُـلٌّ مُـمْتَنِع

فَالشَّكُّ فِـي الْـحُكْمِ وَفِـي الْـمَوضُوعِ ... بِكُـلِّ قِسْـمَيْهِ مِـنَ الْـمَعْنُوعِ

وَالثَّـامِنُ الثُّبُوتُ فِـي الَّـذِي اسْـتَمَر ... إِلَـى زَمَـانِ غَـايَةٍ قَـدِ اسْـتَتَر

وَشَكَّ فِـي وُجُـودِ أَمْـرٍ قَـادِحِ ... وَعَكْسِـهِ لِـمَعْنًى غَـيرِ لَائِـحِ

وَالنَّـفْيُ فِـي الْـغَيْرِ وَأَمَّـا التَّـاسِعُ ... فَـمُقْتَضَاهُ مُـقْتَضٍ أَو مَـانِعُ

وَالْـخُلْفِ فِـيهِ بِـاعْتِبَارٍ ظَـاهِرِ ... فَـالنَّفْيُ فِـي الْأَوَّلِ دُونَ الْآخَـرِ

وَعَـاشِرُ الْأَقْـوَالِ تَـفْصِيلٌ حَـصَل ... فِي الْوَضْعِ وَالتَّكْلِيفِ فِي ذَاكَ الْمحَل

فَـقِيلَ بِـالثُّبُوتِ فِـي الْـوَضْعِ فَـقَط وَالنَّـفْيُ فِـي الْـغَيْرِ الَّـذِي بِـهِ ارْتَـبَط
هَـــذَا وَحَـــقُّ النَّـــظَرِ الْـجَلِيلِ نَـــفْيُ ثُـبُوتِ الْـقَولِ بِـالتَّفْصِيلِ
وَأَنَّـــهُ قَـــولٌ بِـالإِطْلَاقِ ظَـهَر فِي صُورَةِ التَّـفْصِيلِ وَالأَصْـلُ اسْـتَقَر
فَـمِنهُ مَـا يُـعْطِي الثُّـبُوتَ مُـطْلَقَا وَمِـنْهُ مَـا يُـقْضَى بِـنَفْيٍ أُطْـلِقَا
وَالْـــوَجْهُ أَنَّ مَـا بِـتَفْصِيلٍ يَـفِي عَـنْ مَـوضِعِ النِّـزَاعِ بَـعْضُهُ نُـفِي
وَبَـــعْضُهُ الآخَـرُ بَـعْضُهُ خَـرَج عَـنهُ فَأَنْـزِلْ مَـنْ بِـالأَقْوَالِ عَـرَج
بَـلِ الَّـذِي اقْـتَضَاهُ تَـدْقِيقُ النَّظَر نَـفْيُ النِّـزَاعِ فَـهُوَ مَـنْفِيُّ الأَثَـر
وَإِنَّـــمَا الْـمَنْفِيُّ عِـندَ مَـنْ نَـفَى غَـيرُ الَّـذِي أَثْـبَتَ مَـنْ بِـهِ وَفَـى

[رأي المصنِّف في حجِّيَّته]

وَالْحَقُّ الْـحُجِّيَّة فِـي كُـلِّ الصُّوَر وَأَنَّـــهُ أَصْـلٌ أَصِـيلٌ مُـعْتَبَر

[بيان أدلَّة المصنِّف لصحَّة رأيه]

لَـنَا وُجُـوهٌ كُـلُّهَا مُـعْتَبَرَة مَحْصُورَةٌ عِدَّتُهَا فِي عَشَرَة

[الدليل الأوَّل]

أَعْـظَمُهَا مَـا هُـوَ بِـالسَّمْعِ اسْـتَنَد فَـــإِنَّهُ الْكَـــافِي وَنِـعْمَ الْـمُسْتَنَد
عِـنْدَ الْـمحَقِّقِينَ مِـنْ أُولِـي النَّظَر وَمُـقْتَضَى الآثَـارِ مِـنْ أَهْـلِ الْخَبَر
لِأَنَّـــهُ أَصْـــلٌ أَصِـيلٌ قَـدْ وَرَد عَـنْ أَهْـلِهِ بَـلْ بِـالتَّوَاتُـرِ اسْتَنَد
وَذَاكَ إِنَّ الشَّكَّ مَـــــنْفِيُّ الأَثَـــر مَـــعَ الْيَـــقِينِ وَالْيَـــقِينُ يُـسْتَمَر
فَفِي صِحَاحٍ صَحَّتْ عَـنْ أَهْـلِ الْـهُدَى لَايَـــنْقُضُ الْيَـــقِينَ شَكٌّ أَبَـــدَا
وَمِـــثْلُهَا جُـــلُّ مِـــنَ الْـمُعْتَبَرَة وَهِـيَ مِـنَ الْكَـثْرَةِ فَـوقَ الْـعَشَرَة
وَالْـــوَجْهُ فِـــي دِلَالَـةِ الأَخْـبَارِ ظُـــهُورُهَا عِـــنْدَ أُولِـي الأَبْـصَارِ

[صحيحة زرارة وبيان دقائق منها]

لَاسِـيَّما مَـا صَحَّ عَـنْ زُرَارَة فِـي خَـفْقَةِ الْـقَاطِعِ بِـالطَّهَارَة

فَـإِنَّ فِـيهِ بَـعْدَ إِمْـعَانِ النَّـظَر ... عَشْرَ جِـهَاتٍ اِعْـتِبَارُهَا ظَـهَر
أَوجُهُهَا أَنَّ جَوَابَ الشَّرطِ فِـي ... إِلَّا فَـإِنَّهُ عَـلَى لَـمْ يَحْذِفِ
وَالْـفَاءُ لِـلْجَزَاءِ لَا التَّـعْلِيلِ ... لِشُـنْعَةِ التَّـبْدِيلِ بِـالْعَدِيلِ
وَإِنَّـمَا الْـجَزَاءُ تَـعْلِيلاً وَقَـع ... وَوَجهُهُ الَّذِي لَـهُ الشَّـرْطُ تَـبَع
فَـهُوَ كَـعِلَّةٍ عَـلَيهَا النَّـصُّ دَل ... عَلَى مَـنَاطٍ عَـمَّ غَـيْرَهُ شَـمَل
وَذَاكَ مِنْ وَجْهَينِ بِالْحَقِّ ارْتَبَط ... فَتَارَةً بِـالْجُمْلَةِ الْأُولَـى فَـقَط
بِجَعلِ مِنْ وُضُوءِهِ صِرْفُ الْمحَل ... لَاكَـونُهُ قِـيْداً لِـتَعْلِيلٍ حَـصَل
وَتَارَةً أُخْـرَى بِشَكْـلٍ يَـتَّضِح ... بِالْجُمْلَتَينِ وَهوَ بِـالْقِيْدِ يَـصِح
وَيُشكِلُ الشَّكْلُ بِأَنَّ الْفِعلَ فِي ... كُبرَاهُ بِاخْتِصَاصِ ذِي الطُّهْرِ يَفِي
وَالشَّاهِدُ الْفِعْلُ الْأَخِيرُ فِي الْخَبَر ... لَكِنْ بِـالْاِسْتِخْدَامِ دَفْـعُهُ ظَـهَر
وَلَا يُنَافِي الْاِخْتِلَافُ فِي الْوَسَط ... لِأَنَّهُ لَيسَ مِـنَ الْـخُلفِ الْـغَلَط

[إيراداتٌ في المقام]

[وإحالة الجواب عنها إلى رسالة المصنِّف في الاستصحاب]

وَجُـمْلَةُ الْإِيـرَادِ فِـي الْـمَقَامِ ... مَـدفُوعَةٌ بِـالنَّقْضِ وَالْإِبْـرَامِ
وَقَدْ تَعَرَّضْنَا لِـدَفعِ الْكُـلِّ فِـي ... رِسَـالَةٍ مَـبْسُوطَةٍ بِـهَا تَـفِي

[الدليل الثاني]

هَـذَا وَثَـانِيهَا اتِّـفَاقٌ اتَّـفَق ... مِـنْ كُـلِّهِم عَـلَى بَـقَاءِ مَـا سَـبَق
فِـي الشَّكِّ فِـي بَـقَاءِ ذَا الْـبَقَاءِ ... وَالْكَـونُ فِـي مَـعْرَضِ الْاِنْـتِفَاءِ
فَذَاكَ أَقْوَى حُـجَّةٍ فِـي ذَا الْـمحَل ... وَخُلْفُ بَعْضٍ لَيْسَ يُورِثُ الْـخَلَل
لِأَنَّ الْاِتِّـفَاقَ فِـي الْـفِقْهِ حَـصَل ... وَالْخُلفُ فِي الْأُصُولِ بِالْقَولِ وَصَل
وَإِنَّـمَا الرُّجْـحَانُ فِـي التَّـعَارُضِ ... لِـلْفِعْلِ وَهـوَ رَافِـعُ التَّـنَاقُضِ
مَـعَ أَنَّ الْإِنْكَـارَ لِشُـبْهَةٍ وَقَـع ... وَمِـثْلُهُ لَـيْسَ بِـنَاقِضٍ يَـقَع

وَإِنَّ خُـــلْفَ ذَا لِـــغَيْرِهِ وَرَد وَمِـــثْلُهُ لَـيْسَ مُـخَالِفاً يُـعَد

[الدليل الثالث]

وَثَالِثُ الْـوُجُوهِ الْاِسْـتِقْرَاءُ فِـي مَسَـائِلِ الْـفِقْهِ بِـمِقْدَارٍ يَـفِي
بِـــالْعِلْمِ بِـالْمَنَاطِ وَالْـمِيزَانِ وَمِـثْلُ ذَا أَعْـلَى مِـنَ الْـبَيَانِ
فَـمُقْتَضَاهُ حُكْـمُ الْاِسْـتِصْحَابِ وَهُـوَ يَـعُمُّ كُـلَّ مَـا فِـي الْبَابِ
وَلَيسَ ذَا مِنْ جَـهَةِ الظَّـنِّ فَـقَط فَقَولُ بَـعْضِهِمْ بِـذَا عَـيْنُ الْـغَلَط

[الدليل الرابع]

وَرَابِـعُ الْـوُجُوهُ أَنَّ مَـنْ مَـنَع عَنْ ذَاكَ عَـنْ إِثْـبَاتِ دِيـنِهِ امْـتَنَع
لِأَنَّ أَصْـلَهُ بِـالْإِعْجَازِ عُـرِف وَهُوَ الَّـذِي بِـخَرْقِ عَـادَةٍ وُصِـف
وَالْـعَادَةُ اسْـتِقْرَارُهَـا بِـذَا يَـقَع فَـخَرْقُهَا بِـفَرْضِ الْإِبْـقَاءِ وَقَـع
وَفِـيهِ إِنَّ ذَاكَ فَـرْضٌ قَـدْ عُـلِم مَـفْرُوضُهُ فَـالشَّكُّ فِـيهِ مُـنْعَدِم
وَأَيْـضاً الْإِعْـجَازُ قَـطْعِيُّ الْأَثَـر فَـلَيْسَ غَـيْرُ الْـعِلْمِ فِـيهِ يُـعْتَبَر
مَعَ أَنَّ أَصْـلَ الدِّيـنِ بِـالْقَطْعِ قُـرِن فَكَـــيفَ مَـــبْنَاهُ بِشَكٍّ يَـقْتَرِن
نَـعَمْ بِـتَوجِيهٍ بَـعِيدٍ قَـدْ يَـصِح دَفْـعُ الْـجَمِيعِ وَهـوَ غَـيرُ مُـتَّضِح

[الدليل الخامس]

وَخَـامِسُ الْـوُجُوهِ أَنَّ مَـنْ مَـنَع ثُبُوتَ ذَاكَ الْأَصْلِ فِي ضِـيقٍ وَقَـع
لِأَنَّ كُـلَّ مَـنْ بِشَـيْءٍ اسْـتَدَل بِالْأَصْلِ فِي دَفْعِ الْمُعَارِضِ اسْتَقَل
لَاسِـيَّما الَّـذِي بِـلَفْظٍ يَسْـتَدِل فَـــإِنَّهُ بَـعْدَ أُصُـولٍ يَسْـتَقِل
وَلَيسَ ذَا أَخْذاً بِـقَيدٍ فِـي الْـمحَل فَالْحُكْمُ فِي أَمْـثَالِهِ أَيْـضاً حَـصَل
فَـانْدَفَعَ الدَّفْـعُ بِـأَنَّهُ أَخَـصّ وَإِنَّ مَـا عَـمَّ بِـغَيرِهِ يُـخَصّ
وَأَنَّ ذَاكَ عَـنْ نِـزَاعِـهِم خَـرَج فَكَيفَ يَجرِي فِي الَّذِي فِيهِ الْحَرَج
وَأَنَّـــهُ بِـــوَصفِ ظَـنٍّ يُـتَّبَع وَالظَّنُّ مَخْصُوصٌ وَفِي الْغَيْرِ امْتَنَع

[الدليل السادس]

وَسَادِسُ الْوُجُوهِ فِي حُسْنِ النَّظَرْ ... أَنَّ الثُّبُوتَ عِنْدَهُمْ قَدِ اشْتَهَرْ
وَذَاكَ الاِشْتِهَارُ كَافٍ فِي الْمَحَلْ ... لِأَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى الْمَوضُوعِ دَلّ
فَإِنَّ مَا اسْتُصْحِبَ أَصْلُهُ وَصَلْ ... وَمَا بِهِ عُلِّقَ أَيْضاً قَدْ حَصَلْ
وَإِنَّمَا الشَّكُّ لِعَارِضٍ وَرَدْ ... عَلَى الْمَحَلِّ وَالَّذِي حَلَّ انْفَرَدْ
وَوَجْهُ الاِكْتِفَاءِ أَنَّ مَا اشْتَهَرْ ... قَولُ عُدُولِ الْقَومِ وَهوَ الْمُعْتَبَرْ
فِي مَوردٍ لَيسَ بِحُكْمٍ قَدْ شُرِعْ ... وَلَا مُعَارِضاً بِمَا لَمْ يَنْدَفِعْ

[الدليل السابع]

وَالسَّابِعُ الْوَجْهُ الْوَجِيهُ الْمُعْتَبَرْ ... أَنَّ جَمِيعَ الْقَومِ بَلْ كُلُّ الْبَشَرْ
مَعَ عَدَمِ الدِّلَالَةِ الْجَلِيَّهْ ... بَنَوا عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّهْ
فَإِنَّمَا الْمَنَاطُ فِي الْمَقَامِ ... يَعُمُّ قَطْعاً سَائِرَ الْأَقْسَامِ
مَعَ أَنَّهُ بِحُكْمِ عَقْلٍ اسْتَنَدْ ... وَمِثْلُهُ لَيسَ بِتَخْصِيصٍ يُرَدْ
فَانْدَفَعَ الدَّفْعُ بِأَنَّهُ أُخَصّ ... وَأَنَّ مَا يُنْفِي بِالْإِجْمَاعِ يُخَصّ
وَأَنَّهُ عَنِ النِّزَاعِ قَدْ خَرَجْ ... وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الَّذِي انْدَمَجْ

[الدليل الثامن]

وَثَامِنُ الْوُجُوهِ أَنَّ الْمُعْتَبَرْ ... بَنَاءُ أَرْبَابِ الْحِجَى بَلْ مَنْ شَعَرْ
فَإِنَّ دَأْبَ جُمْلَةِ الْأَنَامِ ... إِجْرَاءُ الاِسْتِصْحَابِ فِي الْمَقَامِ
وَظَنُّ أَنَّ الظَّنَّ عِندَهُمْ سَنَدْ ... فِيمَا هُوَ الْغَالِبُ وَهوَ الْمُسْتَنَدْ
مُنْدَفِعٌ بِأَنَّ مَا بِهِ حَصَلْ ... أَمْرٌ وَرَاءَ مَا عَلَيهِ ذَاكَ دَلّ
وَحُكْمُ أَهْلِ الْعَقْلِ فِي الْكُلِّ وَقَعْ ... وَالشَّكُّ فِي الْحُدُوثِ عَنْ ذَاكَ انْقَطَعْ

[الدليل التاسع]

وَالتَّاسِعُ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الْخَبَرْ ... مَنْقُولُ الْإِجْمَاعِ بِنَقْلٍ مُعْتَبَرْ

فَـــقِيلَ إِنَّ الْـفُقَهَاءَ أَطْـبَقُوا عَـلَيهِ فِـي مَـوردِهِ وَأَطْـلَقُوا
وَرَدُّهُ عَنْ بَعضِ الأَصْحَابِ وَرَد وَوَجـهُ رَدِّهِ إِلَى عَشْرٍ صَعَد
وَأَوجَـهُ الْـوُجُوهِ أَنَّـهُ اتَّضَح وُقُوعُ الاِخْتِلَافِ فَـالْمَنْعُ وَضَح
وَإِنْ نَقَلَ مَا عَـنْ إِجْـمَاعٍ كَشَف لَيسَ بِنَقلِ مَا بِهِ الْحَقُّ انْكَشَف
وَأَيْضاً الإِطْبَاقُ فِي الَّذِي اسْتَمَرّ وَهُـوَ بِـمُقْتَضَى دَلِيلِهِ اسْتَقَر
وَالْكُـلُّ مَـدْفُوعٌ فَـإِنَّ الْـمُتَّبَع سِيرَتُهُمْ فَالْخُلْفُ عَنْ سَهوٍ وَقَع
وَإِنَّـمَا النَّـاقِلُ لِـلإِطْبَاقِ قَـدْ أَثْـبَتَ الْـحُكْمَ بِـذَا الْـوِفَاقِ
فَـهُوَ بِـنَقْلِهِ أَرَادَ الْـمُنْكَشِف وَلَيْسَ ذَا أَخْـذاً بِـمَا لَايَـنْكَشِف
وَمَحْضُ مُقْتَضَى الدَّوَامِ فِي الْمَحَل لَـيْسَ بِـدَافِعٍ لِـمَنْعٍ يُـحْتَمَل

[الدليل العاشر]

عَـاشِرُهَا أَنَّ نِـظَامَ مَـا نُـظِم بِـغَيرِ الاِسْـتِصْحَابِ لَـيْسَ يَـنْتَظِم
فَشَـرطُ نَـظْمِ عَـالَمِ الإِمْكَـانِ إِبْـقَاءُ الْـمَشْكُوكِ مِـنَ الأَكْـوَانِ
ثُـمَّ هُـنَاكَ حُـجَجٌ مُـنْخَلِقَه مَـبْنِيَّةٌ عَـلَى الظُّـنُونِ الْـمُطْلَقَه
وَأَصْلُ ذَا الأَصْـلِ مِـنَ الأَصْـلِ بَـطَل فَكَـيفَ بِـالْفَرْعِ الَّـذِي مِـنْهُ حَـصَل

[إحالة التّفصيل في أدلّة الأقوال]

[إلى رسالة المصنّف في الاستصحاب]

وَالْـبَسْطُ فِـي أَدِلَّـةِ الأَقْـوَالِ مُسْـتَلْزِمٌ زِيَـادَةَ الْـمَقَالِ
وَقَـدْ تَكَـفَّلَتْ لَـهَا الرِّسَـالَه بِالْبَسْطِ وَالتَّفْصِيلِ فِي الْـمَقَالَه

[بيان ثلاثة أمورٍ مهمّةٍ في المقام]

ثُـمَّ الْـمُهِمَّاتُ فِـي الاِسْـتِصْحَابِ لِـحَلِّ مُـعْضَلَاتِ ذَاكَ الْـبَابِ

[الأمر الأوّل: عدم تغيير الموضوع في المستصحَب]

تَـــلَاثَةٌ أَوَّلُـــهَا مَـــا قَـــدْ شُـــرِط ... مِـــنْ فَـــقْدِ تَـــغْيِيرٍ لِـــمَوْضُوعٍ ضُـــبِط

أي عَـــــدَمُ الْـــعِلْمِ بِـــالْانْتِقَاءِ ... لَا الْـــــعِلْمُ بِـــالْوُجُودِوَالْـــبَقَاءِ

وَقَـــولُ بَـــعْضِهِمْ[1] بِـــذَاكَ الثَّـــانِي ... قَـــولٌ ضَـــعِيفٌ فَـــاسِدُ الْـــمَبَانِي

وَإِنَّـــمَا الْـــمَوضُوعُ مَـعْرُوضُ الْـعَرَض ... أَمْـــرٌ عَـــلَيهِ حُكْـمٌ أَو وَصْـفٌ عَـرَض

بِـحَيثُ ذُوالْـحَمْلِ بِـذَا الْـحَمْلِ ارْتَـبَط ... لَا كَـــوْنُهُ مَـــعْرُوضَ عَـــارِضٍ فَـــقَط

وَشَـــاهِدُ الْـــحَالِ اخْـــتِلَافٌ قَـــدْ يَـقَع ... فِـــي مَـــوردِ التَّـــغْيِيرِ وَهُـــوَ الْـــمُتَّبَع

فَـــتَارَةً مَـــنَاطُهُ الْـــجِنْسُ يَـــقَع ... وَمَـــرَّةً أُخْـــرَى بِـــنَوعٍ يُـــنْتَفَع

وَقَدْ يَكُونُ الْـفَصْلُ فَـصْلاً فِـي الْـمَحَل ... وَقَـــدْ يَكُـــونُ الْـــقَيْدُ مِـــيزَانَ الْـــعَمَل

وَقَـــدْ يُـــرَاعَـــى الْاِسْـــمُ وَالْـــمُسَمَّى ... فَـــيُجْعَلُ الْـــمَوضُوعُ مَـــا يُسَـــمَّى

لَكِـــنْ بِـــتَغْيِيرٍ يُـــوَاطِـــي التَّسْـــمِيَة ... وَمِـــثْلُهُ الْـــجَهْلُ بِـــهِ بِـــالتَّعْمِيَة

هَـــذَا وَذَاكَ وَجْـــهُ وَجْـــهِ مَـــا وَقَـــع ... مِـــنْ إِخْـــتِلَافِ حُكْـــمِ تَـــغْيِيرٍ يَـــقَع

وَهَكَـــذَا وَجْـــهُ اخْـــتِلَافِ مَـــنْ حَكَـــم ... وَمَـــا فِـــي الْأَخْـــبَارِ[2] فَـــذَا هُـــوَ الْـــحَكَم

---

١. هو الشَّيخ المحقِّق الأنصاري؛. منه ـ دام ظلُّه ـ.

٢. ففي المرويِّ في «الكافي» عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله ﷺ قال في الرجل إذا باع عصيراً فحبسه السلطان حتّى صار خمراً فجعله من صاحبه خلّاً؛ فقال: «إذا تحوّل عن اسم الخمر فلابأس به». فإنّ الظاهر من البناء على قوله: «عن اسم الخمر»: انّ المدار في مطلق الاستحالة والانقلاب على التحوّل عن الاسم، كما هو المشهور عند الفقهاء.

لكن يخالفه ما في «الكافي» أيضاً عن الثمالي عن أبي جعفر ﷺ في حديثٍ إنَّ قتادة قال له: «أخبرني عن الجبن؟ فقال: لا بأس به! فقال: جُعلت فداك! فيه أنفحة الميتة! فقال ﷺ: ليس به بأسٌ! إنّ الأنفحة ليس لها عروقٌ ولا فيها دمٌ ولا لها عظمٌ، إنّما يخرج من بين فرثٍ ودم، وإنّما الأنفحة بمنزلة دجاجةٍ ميتةٍ أخرجت منها بيضةٌ، فهل تأكل تلك البيضة؟ قال قتادة: لا! ولا آمر بأكلها! قال أبوجعفر: ولِمَ؟ قال: لأنّها من الميتة! قال: فإن حضنتَ تلك البيضة فخرجت منها دجاجةٌ أتأكلها؟ قال: نعم! قال: فما حرّم عليك البيضة وأحلّ لك الدجاجة؟

ثمّ قال: فكذلك الأنفحة مثل البيضة. فاشْترِ الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلّين ولاتسأل عنه إلّا أن يأتيك من يخبرك عنه». فإنّ الظاهر منه من قوله: «فما حرّم ـ... إلى آخره ـ» انّ تغيير الاسم لايكفي في الشكّ، بل لايكفيه تغيير الصّفة النوعيّة أيضاً. منه ـ دام ظلّه العالي ـ.

وَإِنْ تَـرَى شَـيْئاً خِـلَافَ مَـا فُـهِم ... فَـهُوَ بِـمَخْصُوصِ الدَّلِـيلِ قَـدْ عُـلِم
وَمِـنْ هُـنَا بِأَحْسَـنِ الْـمَقَالَه ... تَـنْحَلُ اشْكَـالَاتُ الْإِسْـتِحَالَه
كَـالْفَرقِ بَـيْنَ مُسْـتَحِيلِ النَّـجِسِ ... وَمُسْـتَحِيلِ كَـاسِبِ التَّـنَجُّسِ
فَـالْجِنْسُ فِـي الْأَخِـيرِ مِيزَاناً يَـقَع ... وَالنَّـوعُ فِـي الْأَوَّلِ خَـيْرُ مُـتَّبَع
وَالْـقَولُ بِـالْفَحْوَى هُـنَاكَ سَـاقِطُ ... وَبِـالتَّسَاوِي غَـلَطٌ وَهَـابِطُ
وَقَـولُ بَـعْضِهِمْ[1] بِأَنَّ الْـجِسْمَ فِـي ... ثَـانِيهِمَا لَـيْسَ بِـمَوضُوعٍ نُـفِي
فَـإِنَّمَا الْـمَنَاطَ فِـي ذَاكَ الْـمحَلّ ... خُـصُوصُ ذَاكَ الْـجِنْسِ لَانَوعٌ حَـصَل
لِأَنَّ مَـا هُـوَ الْـمَنَاطُ الْـمُعْتَمَد ... خُـصُوصُ جِـنْسٍ مَعَ فَـضْلِهِ اتَّـحَد
فَـلَيسَ لِـلنَّوعِ وَلِـلصِّنْفِ أَثَـر ... فِـيمَا بِـهِ تَـقَوُّمُ الْـحُكْمِ ظَـهَر
بَـلْ ذَاكَ مِـنْ أَصْـلِ الدَّلِيلِ مُـنْفَهِم ... وَلَـيسَ بِـاسْتِصْحَابِهِ الْـحُكْمُ فُـهِم
نَـعَمْ مَـعَ التَّـرديدِ فِـي الْأَمْـرَينِ ... يَـصِحُّ اِسْـتِصْحَابُ مَـا فِـي الْـبَينِ
وَأَمْرُ الْاِسْـتِصْحَابِ فِـي عَـينِ النَّـجِس ... إِذَا اسْـتَحَالَ مُشْكِـلٌ وَمُـلْتَبِس
لِأَنَّ عِـلَّةَ الْـوُجُودِ قَـدْ تَـقَع ... عِـلَّةُ إِبْـقَاءٍ وَكَـمْ ذَاكَ وَقَـع
مَـعَ أَنَّ اِسْـتِغْنَاءَ مَـا لَـمْ يَرْتَفِع ... عَـنْ سَـبَبٍ مُـؤَثِّرٍ لَايَـمْتَنِع
فَكَـلْبُ اِسْـتَحَالَ فِـي الْـمِلْحِ وَإِنْ ... كَـانَ كَـذَا لَكِـنْ بِـالْإِجْمَاعِ قُـرِن

[الأمر الثاني في الأصل المثبت]

هَـذَا وَثَـانِيهَا فِـي الْأَصْـلِ الْـمُثْبِتِ ... فَـإِنَّ فِـيهِ الْـفَوزَ لِـلْمُسْتَثْبِتِ
فَـالْحَقُّ وَالتَّـحقِيقُ أَنَّ الْـمُسْتَمِرّ ... لَازِمُـهُ أَيْـضاً كَـالْأَصْلِ يَسْـتَقِرّ
فَـمَا بِـالْاِسْتِصْحَابِ أَصْـلُهُ اسْـتَمَرّ ... لَازِمُـهُ الْـمَفْرُوضُ أَيْـضاً اسْـتَقَرّ
حَتَّى الَّذِي بِـغَيرِ شَـرْعٍ قَـدْ حَـصَل ... كَـالْعَقْلِ وَالْـعَادَةِ وَالْـفَرقُ خَـطَل
وَمُـقتَضَى اسْـتِقْرَارِ ذَاكَ اللَّازِمِ ... تَـرتِيبُ كُـلِّ حَـادِثٍ مُـلَازِمِ

---

١. هو شيخنا المحقّق الأنصاري. منه ـ دام ظلُّه ـ.

مِنْ غَيرِ فَرقٍ بَينَ شَرْطٍ وَسَبَب ... وَمُقْتَضٍ وَمَانِعٍ عَنهُ الْهَرَب

فَمَا فَشَا مِنْ نَفْيِ الأَصْلِ الْمُثْبِتِ ... فِي مِثْلِهِ خُلْفٌ لَدَى الْمُسْتَثْبِتِ

لِأَنَّ جَعْلَ مَا بِقَيدٍ يَقْتَرِنْ ... مَجْعُولُهُ أَيْضاً بِذَا الْقَيْدِ قُرِن

فَحَالُ ذَاالْقِيدِ وَذِي الْقَيدِ جُعِل ... كَحَالِ الْإِنْفِعَالِ وَالَّذِي فُعِل

وَإِنَّمَا التَّفْكِيكُ نَقْضٌ لِلْغَرَض ... كَالْفَصلِ بَيْنَ عَارِضٍ وَذِي الْعَرَض

وَكُلُّ حَادِثٍ بِوَاقِعٍ يَقَع ... بِمُقْتَضَى ذَاالْجَعْلِ لِلْأَصْلِ تَبَع

فَالْقَولُ بِامْتِنَاعِ وَضْعِ الْجَعْلِ فِي ... عَقْلِيٍّ أَو عَادِيٍّ أَمْرُهُ كُفِي

نَعَمْ عَلَى إِرَادَةِ الْآثَارِ ... هُنَا يَجِيءُ مَنْعُ الْإِعْتِبَارِ

وَفِيهِ أَنَّ الْجَعْلَ فِي الْمَقَامِ ... يَتِمُّ بِالْفَرْضِ وَالْإِلْتِزَامِ

وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا بِالْبِدْعِ فِي ... مَوَارِدِ الْأَحْكَامِ فَالرَّيْبُ نُفِي

وَبَعْدَ الْإِمْكَانِ وُقُوعُهُ يَضِح ... بِالْأَصْلِ فِي الْمَجَازِ وَهوَ مُتَّضِح

مَعَ أَنَّ مَوردَ النِّزَاعِ فِي الْمحَلّ ... مَا لَيسَ شَرْعِياً وَبِالشَّرعِ اتَّصَل

فَجَعْلُ الْإِسْتِصْحَابِ تَرتِيبُ الْأَثَر ... شَرْعاً كَفَى وَالْوُسْطُ فِيهِ مُغْتَفَر

لِلصِّدْقِ فِي الْعُرْفِ وَدَعْوَى الْوَاسِطَة ... فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ هُنَاكَ سَاقِطَة

وَجَعْلُهُ نَحوَ عُمُومِ الْمَنْزِلَة ... فِي الْإِرْتِضَاعِ غَفْلَةٌ مُبْتَذِلَة

لِأَنَّ مَا نِيطَ بِنَفسِ مَا وَقَع ... غَيرُ الَّذِي لِوَاقِعٍ مِثْلاً يَقَع

هَذَا وَفِي نُصُوصِ الْإِسْتِصْحَابِ ... شَهَادَةٌ بِفَتْحِ ذَاكَ الْبَابِ

وَفِي خُصُوصِ الْأَشْعَثِيَّاتِ وَرَد ... نَصٌّ لِذَاكَ الْقَولِ خَيرُ مُسْتَنَد

وَرُبَّمَا يَعْضُدُهُ مَا قَدْ صَدَر ... فِي أَمْرِ إِسْتِبْرَاءِ نَوعَيِ الْقَذَر

وَقَولُهُمْ بِأَنَّ شَأْنَ مَنْ شَرَع ... لَيسَ بَيَانَ مَا عَنِ الشَّرعِ انْقَطَع

وَأَنَّ أَصْلَ عَدَمِ الْمُثْبِتِ فِي ... مُقَابِلِ الثَّابِتِ بِالنَّفْيِ يَفِي

وَأَنَّ الْأَمْرَ الْوَاقِعِيَّ لَايَقَع ... إِبْقَاؤُهُ بِالْإِخْتِيَارِ فَامْتَنَع

تَـعَلُّقُ الْـحُكْمِ بِـهِ بَـلْ لَـوحَصَل ... لَكَـانَ جَـعْلاً فَـهوَ بِـالضِّدِّ اتَّـصَل
وَأَنَّ الْإِتِّـفَاقَ عَـنْ كُـلٍّ وَقَـع ... عَـلَى انْـتِفَاءِ ذَاكَ وَهُـوَ الْـمُتَّبَع
مُـندَفِعٌ بِـمَا مَـضَى فِـي اللَّازِمِ ... مِـنْ وَضْـلِهِ بِأَصْـلِهِ الْـمُلَازِمِ
وَلَـيسَ مَـجْعُولاً بِـجَعْلٍ مُسْـتَقِلّ ... فَـلَيسَ خُـلْفُ الشَّأْنِ فِـيهِ بِـمُخِلّ
وَأَيْـضاً الْـجَعْلُ لِأَمْـرٍ قَـدْ شُـرِع ... كَافٍ فَفِي الدَّاعِـي غِـنىً عَـمَّا مُنِع
وَأَنَّ ذَاكَ الْأَصْـلِ وَارِدٌ عَـلَى ... مُـعَارِضٍ نَـافَاهُ فَـالدَّفْعُ انْـجَلَى
مَـعَ أَنَّ الْإِلْـتِزَامَ بِـالتَّعَارُضِ ... مِـنْ بَـعْدِ ذَاالْـمَنْعِ مِـنَ التَّـنَاقُضِ
وَأَنَّ الْإِمْـتِنَاعَ مَـنْعُهُ مَـضَى ... فَـلَانُعِيدُ الْـقَولَ فِـي الَّـذِي انْـقَضَى
وَأَنَّ مَـا بِـالْجَعْلِ ضِـدُّهُ حَـصَل ... لَـيْسَ بِـمَانِعٍ لِـجَعْلٍ قَـدْ وَصَـل
وَإِنَّـمَا الْكَـلَامُ فِـي الْـجَعْلِ فَـقَط ... لَا فِـي انْـقِلَابِ مَـا بِـجَعْلٍ ارْتَـبَط
وَأَنَّ الْإِتِّـفَاقَ فِـي الْـبَعْضِ وَقَـع ... وَلَـيْسَ فِـي الْـمُطْلَقِ ذَاكَ يُـتَّبَع
فَـإِنَّ خُـلْفَ الْـقَومِ فِـي الْأَخِـيرِ ... مُـتَّضِحٌ لِـلنَّاقِدِ الْـخَبِيرِ
وَالْـحَقُّ فِـيمَا بِـاللُّزُومِ يُـدَّعَى ... حُـدُوثُهُ انْـتِفَاءَ ذَاكَ الْـمُدَّعَى
إِنْ لَـمْ يَكُـنْ نَـتِيجَةً لِـمَا حَـصَل ... بَـلْ كَـانَ تَـقْدِيراً وَبِـالشَّأْنِ اتَّـصَل
حَـتَّى الَّـذِي بِـغَيرِ شَـرْعٍ ارْتَـبَط ... لِأَنَّ ذَا التَّـقْدِيرِ فِـي الْأَصْـلِ غَـلَط
وَالْـوَجْهُ فُـقدَانُ الَّـذِي بِـهِ يَـقَع ... حُـدُوثُ ذَاكَ الْأَمْـرِ فَـالْأَمْرُ امْـتَنَع

[الأمر الثالث في تعارض الإستصحابَين]

وَنَـالِثُ الْأُمُـورِ فِـي التَّـعَارُضِ ... وَهُـوَ وَإِنْ أُشْـعِرَ بِـالتَّنَاقُضِ
وَانْـتَشَرَتْ فِـي أَمْـرِهِ الْأَقْـوَالُ ... وَاشْـتَدَّ فِـيهِ الرَّيْبُ وَالْإِعْـضَالُ
لَكِـنْ بِـقَانُونِ الْـوُرُودِ يَـتَّضِح ... فَـإِنَّهُ أَمـرٌ صَـحِيحٌ مُـتَّضِح
لِأَنَّ وَارِداً يَـقِيناً قَـدْ فُـرِض ... فَـبِالْيَقِينِ شَكُّ مَـورُودٍ نُـقِض

المطلب السابع في بعض مسائل الإجتهاد

[في بيان حكم رجوع المجتهد عن رأيه]

الْقَولُ فِي حُكْمِ رُجُوعِ الْمجْتَهِدْ ... عَنْ رَأْيِهِ السَّابِقِ فِيمَا يَجْتَهِد
وَلَمْ يَكُنْ مُقَصِّراً فِيمَا انْتَقَض ... وَلَا بِقَطْعٍ أَو بِقَطْعِيٍّ نَقَض
وَلَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ حُكْمٌ مُتَّبَع ... لِأَنَّ نَقْضَ الْحُكْمِ عِنْدَنَا امْتَنَع
وَأَمْرُ مَنْلُوِّيهِ بِالْعَكْسِ اتَّضَح ... وَالنَّقْضُ فِيهِمَا بِالْإِجْمَاعِ وَضَح
لَكِنَّمَا التَّقْصِيرُ فِي الْمَقَامِ عَم ... قُصُورُ الْإِجْتِهَادِ بَلْ هُوَ الْأَهَم
وَمَرجَعُ التَّقْصِيرِ وَالْقُصُورِ ... إِلَى مَفَادِ الْإِجْتِهَادِ الزُّورِ

[تحرير محلّ النّزاع في المسألة]

وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا قَدْ وَقَع ... وَلَيسَ خُلْفٌ فِي الَّذِي بَعْدُ يَقَع

[الأقوال فيها]

فَقِيلَ بِالْبَقَاءِ فِيمَا يُستَمَرّ ... وَنَقْضِ مَا لَيسَ بِشَيْءٍ مُسْتَمَرّ
وَقِيلَ بِالنَّقضِ لِكُلِّ مَا سَبَق ... إِلَّا بَقَاءَ مَا بِالْإِجْمَاعِ الْتَحَق
وَقِيلَ إِنَّ مَا بِالْإِفْتَاءِ حَصَل ... بَاقٍ وَلَيسَ غَيْرُهُ بِهِ اتَّصَل
كَحُكْمِ مَوضُوعٍ فَإِنَّ الْمُعْتَقَد ... فِي مِثْلِهِ لَيْسَ مُؤَثِّراً يُعَد
وَقِيلَ بِالْبَقَاءِ فِي حُكمٍ وَرَد ... عَلَى مُعَيَّنٍ وَغَيرِهِ يُرَدّ

[بيان رأي المصنّف فيها]

وَالْحَقُّ أَنَّ مَا بِوَاقِعٍ قُرِن ... فَهُوَ بِنَقضِ كُلِّ مَعْدُولٍ قَمِن
وَلَيْسَ نَقْضٌ فِي الَّذِي قَدِ اسْتَنَد ... ثُبُوتُهُ بِالْعِلْمِ وَالْقِيدُ سَنَد

المطلب الثامن في التّرجيح والتّعادل

[تحرير موضع البحث]

الْـقَولُ فِـي التَّـرْجِيحِ وَالتَّـعَادُلِ ... وَذَاكَ مَـبْنِيٌّ عَـلَى التَّـقَابُلِ
كَـالْمُتَبَايِنَينِ بِـالْمَعْنَى الْأَعَـمّ ... بَلِ الَّـذِينَ مِـنْهُمَا الْـوَاحِـدُ عَـمّ

[بيان ما لايكون محلاً للمسألة]

وَذَاكَ فِي الْـقَطْعِيِّ قَـطْعاً لَايَـصِحّ ... حَـتَّى مَعَ الظَّـنِّيِّ وَهُـوَ مُـتَّضِح
وَكَـونُ ظَـنِّيَّتَينِ مِـيزَانَ الْـعَمَل ... مُـتَّجِهٌ وَالْـمَنْعُ عَـنهُ مُـحْتَمَل
لِأَنَّ وَاحِـداً مِـنَ الْأَمْـرَينِ ... لَـيْسَتْ لَـهُ حَـقِيقَةٌ فِـي الْـبَيْنِ
وَأَيْـضاً إِعْـمَالُ الْـجَمِيعِ مُـمْتَنِع ... عَقْلاً وَشَـرْعاً بَـلْ لِـذَاكَ قَـدْ مُـنِع

[رأي المصنّف فيها]

وَالْـحَقُّ أَنَّ الْـجَعْلَ أَمْـرٌ قَـدْ يَـقَع ... مَـجْعُولُهُ مُـخَالِفاً لِـمَا وَقَـع
وَأَنَّ شَـرْطَ الْأَخْـذِ بِـالدَّلِيلِ ... غَـيرُ الدَّلِـيلِيَّةِ فِـي السَّـبِيلِ
وَلَيسَ فِـي التَّـفْصِيلِ تَـفْكِيكٌ مُـنِع ... لِأَنَّ مَـا مِـنْ شَأْنِـهِ الظَّـنُّ شُـرِع
وَالشَّأْنُ فِي الْـقَطْعِيِّ مَـقْطُوعُ الْأَثَـر ... وَأَيْـضاً الْـقَطْعِيُّ قَـطْعُهُ ظَـهَر
فَـافْتَرَقَا وَعَـدَمُ الْـفِعْلِيَّة ... وَرَآءَ صِـدْقِ الطُّـرُقِ الْـجَعْلِيَّة
وَفَـقْدُ وَصْـفِ الظَّـنِّ فِـي الْـمَقَامِ ... كَـالْقَطْعِ بِـالْمُعَارِضِ الْـحَرَامِ
فَإِنَّ مَـنْ بِـالنَّوعِ فِـي الظَّـنِّ اسْـتَنَد ... قَدْ شَرَطَ احْـتِمَالَ صِـدْقِ الْـمُسْتَنَد
فَـاشْتَرَكَ النَّـوعِيُّ وَالشَّـخْصِيُّ فِـي ... فُـقْدَانِ شَـرْطٍ بِـالدَّلِيلَين يَـفِي

[بيان إمكان وقوع التّنافي بين المثلين]

[وامتناعه بين غيرهما]

ثُـمَّ التَّـنَافِي فِـي الْأَمَـارَاتِ انْـتَشَر ... وَالْفَرْضُ فِي الْأُصُولِ أَيْضاً قَدْ ظَـهَر

وَلَـيْسَ بَـيْنَ الْأَصْـلِ وَالْأَمَـارَة ... وَإِنْ يَكُـنْ فَـظَاهِرُ الْـعِبَارَة
وَالْـقَولُ بِـالتَّحكِيمِ فِـي الْـمَقْصُودِ ... مُـقَابِلُ التَّـخْصِيصِ وَالْـوُرُودِ
لَـيْسَ بِشَـيْءٍ بَـلْ إِلَـيْهِمَا يَـصِل ... أَو رَفْـعُ إِبْـهَامٍ بِـذَاكَ يَـتَّصِل

[أولويَّة الجمع مهما أمكن عند وقوع التَّعارض]

وَبَـعْدَ تَـحْصِيلِ تَـعَارُضٍ وَقَـع ... يُـقَدَّمُ الْـجَمْعُ بِشَـرْطِ أَنْ يَـقَع
بِـالْعَقْلِ أَو بِـالشَّرعِ أَو بِـالْعَادَة ... بِـالْاِتِّفَاقِ مِـنْ أُولِـي الْإِفَـادَة
وَالْـوَجْهُ أَنَّ الظَّـنَّ بِـالْحُكْمِ يَـقَع ... وَذَاكَ ظَـنٌّ مِـنْ دَلِـيلٍ مُـتَّبَع
وَقِيلَ بِالْجَمْعِ مَـتَى الْـجَمْعُ يَـضِح ... وَلَـو بِـمَا لَـيْسَ بِـوَجْهٍ مُـتَّضِح
لِـلْأَصْلِ فِـيهِمَا فَكَـيفَ يُـطرَحُ ... مَا لَـيسَ لِـلْإِعْرَاضِ عَـنْهُ مَـطْرَحُ
لِأَنَّ فِـي التَّـرجِـيحِ لِـلتَّرجِـيحِ ... مِـنْ غَـيرِ وَجْـهِ سَـوءَةِ الْـقَبِيحِ [1]
وَهَكَـذَا تَـرجِـيحُ حُكْـمٍ قَـدْ وَرَد ... لِـلْمُتَعَارِضَينِ بَـلْ ذَاكَ أَشَـدّ
وَأَنَّ فِـي التَّـفْكِيكِ تَـرجِـيحاً بِـلَا ... مُـرَجِّحٍ تَـرجِـيحُهُ قَـدِ انْـجَلَا
بَلْ عَدَمُ التَّـرجِـيحِ فِـيهِ قَـدْ عُـلِم ... لِأَنَّ الْاِعْـتِبَارَ فِـي الْكُـلِّ فُـهِم
فَيَثْبُتُ الْأَخْـذُ بِـبَعْضِ الْكُـلِّ مِـنْ ... مَدْلُولِ ذَيْنِ وَهُوَ جَمْعٌ قَـدْ ضُـمِن

أقول: هذا التَّعليل هو الَّذي صرَّح به في تمهيد القواعد، حيث علَّل المدَّعى بـ: «أنَّ الأصل في كلٍّ منهما الإعمال، فيُجمع بينهما بما أمكن، لاستحالة التَّرجيح من غير مرجِّح»؛ فإنَّ الظَّاهر من تعليله الأخير: أنَّ في صورة دوران الأمر في مقام التَّعارض بين الأمور الأربعة ـ الَّتي هي:

[١]: الأخذ بجميع الجميع؛

[٢]: وطرح الجميع من الجميع؛

[٣]: والأخذ بالبعض من كلٍّ منهما؛

---

١. وانتظر لبيان هذا البيت وتحقيق العلَّة المذكورة فيه ووجه القبح فيه في صفحة الظَّهر منثوراً.

[٤]: وطرح الجميع من أحدهما والأخذ بجميع الآخر ـ لايمكن القول بالأوَّلين، لاستحالة الأوَّل بالضرورة، وبطلان الثاني إجماعاً؛ فتعيَّن الأخذ بواحدٍ من الأخيرين. ويتعيَّن حينئذٍ الأخذ بالأوَّل منهما، لاستحالة الأخذ بالأخير ـ لاستلزامه التَّرجيح من غير مرجِّح، وهو من أسوء القبائح !ـ.

ويمكن تقريره بوجوهٍ ثلاثةٍ:

أحدها: إنَّ مقتضى ما يتعيَّن من لزوم الخروج من الأصل في هذا المقام إنَّما هو الأخذ بأحدٍ من الأمرين الأخيرين، ولابُدَّ في تعيين أحدهما من مرجِّح، ولامرجِّح للأخذ بالأخير، فيسقط. وأمّا الأوَّل منهما فالمرجِّح فيه ثابتٌ ـ وهو شمول دليل حجِّيَّة كلٍّ منهما لجميع ما يترتَّب على كلٍّ منهما ـ؛ غاية الأمر لزوم الخروج عنه بالنِّسبة إلى البعض من الكلِّ ـ اقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع اليقين ـ. فالمرجِّح في الجميع في الحقيقة إنَّما هو أحدٌ من الأمرين:

إمَّا شمول نفس دليل الحجِّيَّة للبعض الباقي من الكلِّ؛

أو استصحاب الحجِّيَّة الثابتة من أوَّل الأمر.

وثانيها: إنَّ الأمر دائرٌ في صورة البناء على التَّرجيح أو التعادل بين الأخذ بأحدهما المعيَّن وطرح الآخر؛ وعكسه إن وُجد المرجِّح بأن يُبنى على الأخذ بمجموع أحدٍ معيَّنٍ وطرح مجموع الآخر؛

وكذا الأمر دائرٌ في صورة التعادل بين اختيار جميع أحدهما لاعلى التعيين وطرح جميع الآخر. ولايخفى أنَّ ما هو مقتضى كلتا الصورتين ـ من لزوم الأخذ بمجموع واحدٍ منهما وطرح مجموع الآخر ـ ترجيحٌ لأحدهما على الآخر من غير مرجِّح، لاستوائهما في كونهما مدلولين لدليل الحجِّيَّة. ولايخفى أنَّ المرجِّح للزوم اختيار مجموع أحدهما معيَّناً أوَّلاً على وجه التَّعيين، غير المرجِّح لأحدهما في صورة ثبوت لزوم الأخذ بأحدهما؛ وأين أحدهما من الآخر !؟

وثالثها: إنَّ في صورة ثبوت كون المقام مقامَ إعمال قواعد التَّرجيح أو التعارل لابدَّ أن

يكون كلٌّ منهما ثابتاً من جانب صاحب الشرع على وجهٍ قرَّره وأمر به، وفي صورة إمكان الجمع لم يُعلم من الشارع لزوم إعمال تلك القواعد؛ فيكون إعمالها ترجيحاً من غير مرجِّح.

ومن هنا يظهر الجواب عمَّا قاله بعضُهم في مقام الردِّ على التعليل المذكور: «ولم أتحقَّق معنى قوله: لاستحالة التَّرجيح من غير مرجِّحٍ»؛ إذ المفروض عدم ملاحظة المرجِّح، وإلَّا فقد يوجد المرجِّح لأحدهما.

ثمَّ أخذ في توجيهه بما يرجع إلى تغاير موضوع حكمَي كلٍّ منهما بوجود الشَّاهد للخروج عن ظاهر الدليلين من القرائن الخارجة؛

ولايخفى ما في توجيهه من التمحُّل الشَّديد المستلزم لتقرير محلِّ النزاع ـ الَّذي هو مفروغٌ عنه في المقام ـ.

فظهر من مجموع ما مرَّ أنَّ المتعيَّن في المقام هو الأخذ ببعض مدلول كلٍّ من الدليلين ـ أعمَّ من أن يكون ذاك البعض من قبيل الأجزاء، أو الجزئيَّات ـ.

ولمَّا لم يتعيَّن أحد المحامل الممكنة في مقام الجمع مع ثبوت التكليف به في المقام ـ كما هو المفروض ـ، لزم الحكم بأحدٍ من أمرين: . . .

إمَّا الجمع الَّذي هو أقرب إلى الأخذ بالجميع من الجميع؛

أو الأخذ بأحد المحامل أخذاً بدويّاً حكم العقل وبناء العقلاء في هذا المقام.

[بيان أدلَّة هذا القول]

وَأَيْضاً الدَّلَالَةُ الأَصْلِيَّة ... تَعْلُوا عَلَى التَّبَعِيَّةِ الضِّمْنِيَّة
بَلِ ادَّعَى الإِجْمَاعَ بَعْضُهُم عَلَى ... ذَا الْجَمْعِ فِي الْمَقَامِ وَالْوَجْهُ انْجَلَى

[بيان مختار المصنِّف في المسألة]

وَالْحَقُّ أَنَّ الأَصْلَ أَصْلٌ مُتَّجِه ... فِي أَصْلِهِ لَكِنْ هُنَا لَايَتَّجِه
لِأَنَّهُ بِنَقْضٍ مِنْهُمْ سَقَط ... وَمُقْتَضَاهُ الْوَقْفُ لَاالْجَمْعُ فَقَط
وَلَيسَ ذَا خَرْقاً لِإِجْمَاعٍ ثَبَت ... لِأَنَّ ذَا الْوَاقِفُ عَنْ قَولٍ سَكَت

وَحُكْمُهُ الَّذِي لَهُ عِندَ الْعَمَل ... لَيسَ مُخَالِفاً لِإِجْمَاعٍ حَصَل
فَالْجَمْعُ تَرْجِيحٌ بِلَاوَجْهٍ وَقَع ... لِأَنَّهُ بِغَيرِ شَاهِدٍ يَقَع
فَلَيسَ إِعْرَاضٌ عَنِ الدَّلِيلِ ... بَلْ لَيسَ لِلْإِعْمَالِ مِنْ سَبِيلِ
فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ أَنَّ مَن جَمَع ... بِمِثْلِهِ عَنِ الدَّلِيلَيْنِ رَجَع
وَالْأَخْذُ بِالْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ هُنَا ... لَيسَ الَّذِي عَلَى اصْلِهِ ابْتَنَى
فِي صُورَةِ التَّبعِيضِ فِي الْأَجْزَاءِ ... لِأَنَّهَا كَالشَّرطِ وَالْجَزَاءِ
نَعَمْ شُمُولُ الْأَصْلِ لِلْأَفْرَادِ ... فِيمَا يَعُمُّ دَافِعَ الْإِيرَادِ
فَالْقَولُ بِالتَّبعِيضِ فِيهَا مُتَّبَع ... لَكِنَّهُ بِالْمِثْلِ فِي الْأَصْلِ امْتَنَع
فَوَجهُ جَمْعٍ فِيهِ أَيْضاً انْقَرَض ... لِأَنَّهُ أَيْضاً بِمِثْلٍ مُعْتَرَض
وَبَعدَ سَدِّ بَابِ جَمْعٍ قَدْ سَبَق ... يَتَّجِهُ التَّرجِيحُ لِلْوَجْهِ الْأَحَق
وَالطَّرْحُ لِلْمَرْجُوحِ وَهوَ فِي الْمَحَلّ ... إِخْرَاجُهُ عَنْ عَمَلٍ بِهِ اتَّصَل
لَاجَعْلُهُ كِذْباً خِلَافُهُ وَضَح ... بِجَعْلِهِ مُعَارِضاً لِمَا رَجَح
وَمُقتَضَاهُ الْجَمْعُ فِي الْحَقِيقَة ... لَكِنْ جَرَتْ لِغَيرِهِ الطَّرِيقَة
وَالْفَرْقُ أَنَّ الْجَمْعَ وَجْهُهُ ظَهَر ... وَذَاكَ جَمْعٌ غَيْرُ مَعْلُومِ الْأَثَر
وَأَنَّ جَمْعاً لِلْجَمِيعِ ثَابِتٌ ... وَذَاكَ عَنْ حَالِ الْقَسِيمِ سَاكِتٌ
فَهُوَ مُرَتَّبٌ عَلَى جَمْعٍ وَضَح ... بَعْدَ لِحَاظِ الْكُلِّ وَهوَ الْمُصْطَلَح
فَاطَّرَدَ التَّعرِيفُ لِلتَّرجِيحِ ... وَإِنْ خَلَا عَنْ سِمَةِ التَّوضِيحِ
لِأَنَّ بَعْضَ مَا لِتَرْجِيحٍ نَهَض ... بِمَا بِهِ الطَّرْدُ أَوِ الْعَكْسُ انْتَقَض

[بيان الأقوال في المسألة]

وَالْقَولُ بِالتَّرْجِيحِ فِي الْمَقَامِ ... مَذْهَبُ جُمْهُورِ أُولِي الْأَفْهَامِ
وَخُلْفُ بَعْضٍ مِنْ أُولِي الْأَذْنَابِ ... كَقَولِ نَادِرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ
وَإِنْ يَكُنْ بِالْأَصْلِ فِي الْأَصْلِ اعْتَضَد ... لَكِنَّهُ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ فَسَد
وَمُقْتَضَاهُمَا وُجُوهٌ عَشَرَة ... أَحْسَنُهَا ثَلَاثَةٌ مُنْتَشِرَة

[بيان الأدلّة في المسألة]

وَهِيَ النُّصُوصُ مِنْ أُولِى الْخُصُوصِ ... ثُمَّ اتِّفَاقٌ هُوَ كَالْمَنْصُوصِ
ثُمَّ الَّذِي بِحُكْمِهِ الْعَقْلُ اسْتَقَلّ ... مِنْ أَنَّ ذَا مَزِيَّةٌ لَهُ الْعَمَل
لِأَنَّهُ طَرِيقُ وَاقِعٍ يَقَع ... وَالأَصْلُ فِيهِ قُرْبَةٌ مِمَّا وَقَع
فَجَعْلُ مَا يَبْعَدُ عَنْهُ يَقْبَحُ ... إِنْ كَانَ عَنْ تَرْكِ الْقَرِيبِ يَفْصَحُ
فَالْقَولُ بِانْحِصَارِ ذَا فِي الْمُسْتَقِلّ ... تَرْكٌ لِمَا فِي حُكْمِهِ الْجَعْلُ عُقِل
وَمَدْرَكُ الْخِلَافِ فِي الثُّبُوتِ ... أَوهَنُ مِنْ بُيُوتِ الْعَنْكَبُوتِ

[مختار المصنّف فيها]

وَالْحَقُّ عِندِي أَنَّ مِيزَانَ الْعَمَل ... تَعَيُّنُ الَّذِي بِهِ الظَّنُّ حَصَل
لِأَنَّ شَرْطَ الأَخْذِ بِالْمَأْثُورِ ... رُجْحَانُ الاِعْتِقَادِ فِي الصُّدُورِ
وَمُقْتَضَاهُ الأَخْذُ بِالَّذِي رَجَح ... وَتَرْكُ مَرْجُوحٍ قُصُورُه اتَّضَح
وَلَا يُنَافِي ذَاكَ عِنْوَانَ الْمحَل ... لِأَنَّهُ بِجَعْلِ مَشْرُوطٍ حَصَل
وَالشَّرْطُ عِنْدَ مُعْظَمِ الأَعْلَامِ ... مُطْلَقُ وَصْفِ الظَّنِّ فِي الْمَقَامِ
مِنْ غَيْرِ فَرقٍ بَينَ مَا بِهِ يُظَنّ ... مَا لَمْ يَكُنْ بِالْمَنعِ فِي الشَّرعِ اقْتَرَن

[بيان قولٍ آخر في المسألة]

[وتوضيح ما استدلّ به القائلون به]

بَلْ قِيلَ بِالأَعَمِّ مِمَّا قَدْ مُنِع ... وَإِنَّ ذَا التَّرجِيحَ غَيْرُ مُمتَنِع
وَجُلُّ مَنْ بَنَى عَلَى الظَّنِّ الأَخَصّ ... وَمَنْ بِنَوعِ الظَّنِّ الاِعْتِبَارَ خَصّ
قَالُوا هُنَا بِالْوَصْفِ وَالإِطْلَاقِ ... بَلْ نَصَّ بَعْضُهُمْ عَلَى الْوِفَاقِ
وَشَذَّ مَنْ عَلَى التَّعَبُّدِ اقْتَصَر ... كَمَنْ خُصُوصَ مُقْتَضَى النَّصِّ اعْتَبَر
لِلأَوَّلَينِ إِنَّ ظَناً قَدْ شُرِط ... فِي حُجَّةِ الْحُكْمِ بِالإِطْلَاقِ ضُبِط
وَأَنَّ مَا بِقُربِ وَاقِعٍ يَقَع ... مَنَاطُ أَخْبَارِ الْعِلَاجِ قَدْ وَقَع

وَأَنَّ فِـي اخْـتِلَافِهَا الْـوَجْهُ وَضَـح ... وَهُـوَ ثُـبُوتُ الْـحُكْمِ فِيمَا قَـدْ رَجَـح
وَأَيْـضاً الْإِجْـمَاعُ فِـيهِ قَـدْ حَـصَل ... بَـيْنَ الْـفَرِيقَيْنِ بِـقَولٍ وَعَـمَل
وَنَـقْلُهُ الَّـذِي اسْـتُفِيضَ وَاتَّـضَح ... كَـافٍ لِـدَفْعِ قَـدْحِ مَـنْ فِـيهِ قَـدَح
مَـعَ أَنَّ مَـا دَلَّ عَـلَى التَّـخْيِيرِ فِـي ... تَـعَادُلٍ صَـحَّ بِـذَاكَ لَايَـفِي
لِـلْمُتَعَبِّدِينَ بَـعدَ الْأَصْـلِ ... إِطْـلَاقُ أَخْـبَارِ عِـلَاجِ الْـفَصْلِ
وَأَنَّـهَا تَـعُمُّ مَـورِداً يَـقَع ... رُجْـحَانُهُ مُـعَارِضاً بِـمَا وَقَـع
فِـيهَا وَفِـي الْـغَيْرِ وَأَنَّ الْـحَصْرَ فِـي ... تِـلْكَ النُّـصُوصِ بِـتَعَبُّدٍ يَـفِي
لِأَنَّ مَـا يُـفِيدُ ظَـنّاً فِـي الْـمحَلّ ... لَـيسَ بِـمَخْصُوصٍ بِـمَا فِـيهَا حَـصَل
بَـلْ قَـدْ يَكُـونُ الْـغَيْرُ أَولَـى بِـالْأَثَر ... فَكَـيفَ يَـخلُو عَـنْ بَـيَانِهِ الْـخَبَر
وَأَيْـضاً التَّـعْيِينُ فِـيهِ مُـحْتَمَل ... وَالشَّكُّ فِـي التَّـخيِيرِ حَـتَّى فِـي الْـعَمَل
فَـالْأَخْذُ بِـالرَّاجِـحِ بِـالْيَقِينِ صَـحّ ... وَالْـوَقْفُ فِـي الْآخَـرِ لِـلشَّكِّ وَضَـح

[نقد المصنّف هذه الأدلّة]

وَالْكُـلُّ مَـدْفُوعٌ بِأَنَّ الْـمُعْتَمَد ... مِـنَ الدَّلِـيلِ مَـا عَـلَى الظَّـنِّ اعْـتَمَد
وَإِنَّ ذَا الْـقَولَ بِـالْإِجْمَاعِ سَـقَط ... فَكُـلُّ مَـا خَـالَفَهُ عَـينُ الْـغَلَط
وَأَيْـضاً أَخْـبَارُ الْـعِلَاجِ شَـاهِدَة ... بِأَنَّـهَا لِـمحْضِ كَشْـفٍ وَارِدَة
مَـعَ أَنَّ فِـي جَـمِيعِ هَـذِهِ الْـحُجَج ... مِـنْ حَـيثُ الْاِقْـتِضَاءِ نَـوعاً مِـنْ حَـرَج
بِـاخْتِلَافِهَا الْـعِلَاجُ يَسْـتَحِقّ ... وَالدَّورُ فِـي عِـلَاجِ نَـفيهَا يَـحِق
لِـلقَولِ بِـالتَّرجِـيحِ بِـالظَّنِّ الْأَخَـصّ ... مِـمَّا عَـلَى أَسْـبَابِهِ الْـمَعْصُومُ نَـصّ
الْأَصْـلُ وَالْـحَصْرُ الَّـذِي مِـنْهَا فُـهِم ... مَـعَ اشْـتِرَاطِ قِـيدِ ظَـنٍّ قَـدْ عُـلِم
وَالْـوَجْهُ فِـي دِلَالَـةِ النُّـصُوصِ ... عَـلَى اعْـتِبَارِ الظَّـنِّ فِـي الْـمَنْصُوصِ
هُـوَ انْـصِرَافُـهَا وَتَـعْلِيلُ ظَـهَر ... مِـنْهَا وَأَيْـضاً الدَّلِـيلُ الْـمُعْتَبَر
مَـا كَـانَ مَـقْرُوناً بِـظَنِّ الْـوَاقِـعِ ... وَكَـانَ مَـجْعُولاً بِـجَعْلِ الشَّـارِعِ
بَـلْ ذَاكَ وَجْـهُ ثَـالِثٍ لِـمَا ذُكِـر ... فَـالْأَمْرُ وَاضِـحٌ فَـهَل مِـنْ مُـدَّكِر

وَيُمْكِنُ الذَّبُّ عَنِ الْكُلِّ بِمَا ... مَرَّ مِنِ اشْتِرَاطِ ظَنٍّ عُلِمَا
مَعَ أَنَّ مَا بِهِ التَّعَبُّدُ انْدَفَع ... مِنْ بَعْضِهِ ذَا الْقَوْلُ أَيْضاً ارْتَفَع
فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ فِي هَذَا الْمَحَلّ ... لَيسَ خُصُوصَ مَا عَلَيهِ النَّصُّ دَلّ
وَفِي لُزُومِ الْفَحصِ عَمَّا قَدْ جُهِل ... مِنَ الْمُرَجِّحَاتِ الإِجْمَاعُ نُقِل
بَلْ قِيلَ تَرْكُهُ بِهَرْجٍ مُقْتَرِن ... وَمَعَهُ التَّخْيِيرُ بِالشَّكِّ قُرِن
وَأَيْضاً التَّكْلِيفُ بِالَّذِي رَجَح ... لَيسَ بِمَشْرُوطٍ بِمَا قَدِ اتَّضَح
وَفِي الْجَمِيعِ نَظَرٌ بَعدَ نَظَر ... لَكِنَّ أَصْلَ الْحُكْمِ حُكْمٌ مُعْتَبَر
لِأَنَّ الإِجْتِهَادَ بِالْفَحْصِ قُرِن ... وَهُوَ بِذَاكَ الْفَحْصِ أَيْضاً مُقْتَرِن
وَأَيْضاً الأَصْلُ بِذَا الْقَولِ يَفِي ... وَهُوَ بِأَصْلٍ ضِدِّهِ لَا يَنْتَفِي
وَمَنْ يَرَى دَلِيلَ الإِنْسِدَادِ ... فَحُكْمُهُ الْفَحْصُ عَنِ الْمُرَادِ
فَهُوَ بِأَصْلِهِ هُنَا قَدِ اسْتَنَد ... وَلَيْسَ مَأْخُوذاً بِدَعْوَى الْمُسْتَنَد
وَالْحَقُّ أَنَّ الْفَحْصَ عَمَّا قَدْ وَرَد ... كَافٍ هُنَا وَلَيْسَ لِلْغَيرِ سَنَد
وَالْوَجْهُ الأَخْبَارُ وَإِجْمَاعٌ حَصَل ... فِي الإِكْتِفَاءِ بِعِلَاجٍ قَدْ حَصَل
وَلَيسَ ذَا مُنَافِياً لِمَا سَبَق ... مِنْ تَرْكِ تَوقِيفٍ بِهِ النَّصُّ نَطَق
لِأَنَّ الإِكْتِفَاءَ بِالْمَنْصُوصِ ... لَيْسَ بِحَصْرِ الْحُكْمِ فِي الْمَخْصُوصِ
هَذَا وَوَجْهُ الْقَولِ بِالتَّعَبُّدِ ... فَحْوَى دَلِيلِهِ لَدَى التَّفَرُّدِ
فَإِنَّ مَنْ بِنَوعِ ظَنٍّ يَكْتَفِي ... فِي الإِنْفِرَادِ ضَعْفُهُ هُنَا كُفِي
حُجَّةُ مَنْ أَعْمَلَ ظَنّاً قَدْ مُنِع ... حُصُولُ ذَا الْوَصْفِ لِأَمْرٍ قَدْ شُرِع
وَلَيْسَ فِي الْمَنْعِ عَنِ الْحُجِّيَّة ... مَنْعٌ عَنِ التَّأْثِيرِ بِالْكُلِّيَّة
مَعَ أَنَّ شَرْطَ الظَّنِّ بِالْعَقْلِ عُقِل ... فَكَيفَ يَنْفِي بِدَلِيلٍ قَدْ جُعِل
وَأَنَّ بَعْضَ مَا بِهِ التَّرْجِيحُ صَحّ ... جَوَازُ ذَا الأَمْرِ بِفَحْوَاهُ اتَّضَح
وَأَيْضاً إِعْمَالُ الْقِيَاسِ قَدْ وَرَد ... فِي بَعْضِ أَخْبَارِ عِلَاجِ الْمُسْتَنَد
وَالْكُلُّ مَرْدُودٌ بِمَقْبُولِ النَّظَر ... لَاسِيَّمَا الَّذِي يُنَاطُ بِالْخَبَر

لِأَنَّ لَفْظَيِ الْقِيَاسِ وَالشَّبَه ... فِي النَّصِّ مَدْلُولُهُمَا قَدِ اشْتَبَه
بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ سَوقِ الْخَبَر ... غَيْرُ الَّذِي فِي الْإِصْطِلَاحِ قَدْ ظَهَر

[رأي المصنِّف حول ظنونٍ لم يُحكم بحجِّيَّتها]

وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّ ظَنٍّ قَدْ مُنِع ... لَيْسَ بِظَنٍّ بِالَّذِي لَنَا شُرِع
لِأَنَّ حُكْمَ الْوَضْعِ مِنْهُ قَدْ عُلِم ... وَمُقْتَضَاهُ نَفْيُ مَا مِنهُ فُهِم
فَانْعَدَمَ الظَّنُّ بِفُقْدَانِ الْمَحَل ... وَمِنْهُ دَفْعُ كُلِّ مَا مَرَّ حَصَل

[دفع وهمٍ ربَّما يقع في المقام]

وَلَيْسَ ذَا تَصْوِيبُ تَصْوِيبٍ فَسَد ... كَعَكْسِهِ وَالْأَمْرُ فِي الْعَكْسِ أَشَدّ
لِأَنَّ نَفْيَ مَا بِمَنْوعٍ رَجَح ... كَمِثْلِ إِثْبَاتٍ بِمَجْعُولٍ وَضَح
لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ نَفْيُ مَا وَقَع ... بَلْ فِي طَرِيقِهِ تَصَرُّفٌ يَقَع

[القول في التَّعادل]

[وبيان الأقوال فيه]

هَذَا وَأَمَّا الْقَولُ فِي التَّعَادُلِ ... فَحَقُّهُ التَّخْيِيرُ بِالتَّبَادُلِ
وَذَاكَ فِي أَصْحَابِنَا قَدِ اشْتَهَر ... بَلْ نَقْلُ الْاتِّفَاقِ مِنْ بَعْضٍ ظَهَر[1]
وَقِيلَ بِالسُّقُوطِ وَالتَّسَاقُطِ ... فَكُلٌّ وَاحِدٍ بِحُكْمِ الْمَهَابِطِ
وَمُقْتَضَاهُ فِي مَقَامَاتِ الْعَمَل ... إِجْرَاءُ الْأَصْلِ وَبِهِ الْوَصْلُ حَصَل
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِوَقْفٍ فِي الْمَحَل ... وَعَدُّ ذَا قَولاً خِلَافُ مَا وَصَل

[ما استدلَّ به المصنِّف انتصاراً لمذهبه]

لَنَا عَلَى التَّخْيِيرِ حُكْمَ الْعَقْلِ ... وَمَا يُرَى مِنْ مُسْتَفِيضِ النَّقْلِ

---

١. هو صاحب المعالم، بل نفى الخلاف في المسألة. منه ـ دام ظلُّه ـ.

فَالْقَولُ بِـالطَّرِيقِ فِـي الْأَخْـبَارِ مُـــنْدَفِعٌ بِـــذَاكَ[1] الْإِعْـتِبَارِ
وَذَاكَ بَـدْوِيٌّ فَـلَيْسَ يَسْـتَمِرّ لِأَنَّ فِيهِ الرَّيْبُ وَالْـهَرْجُ الْـمُضِرّ
مَـعَ أَنَّـهُ خِـلَافُ الْإِسْـتِصْحَابِ وَلَيْسَ مَـعْهُوداً مِـنَ الْأَصْـحَابِ
وَكَـونُهُ مِـنْ نَـادِرِ الْـحُصُولِ لَـيْسَ بِـمَانِعٍ مِـنَ الْأُصُـولِ[2]

[وصيَّة المصنِّف بالأخذ بالاحتياط]

وَالْإِحْتِيَاطُ فِي جَـمِيعِ مَـا رُقِـم فُـلْكُ نَـجَاةٍ فَـبِهِ خُـذْ وَاسْـتَقِم

* * *

وقد وقع الفراغ من نظم هذه المنظومة المشتملة على مهمَّات مسائل الأصول في العشر الثاني من الشَّهر الخامس من السَّنة السابعة من العُشر الثاني من المائة الرَّابعة من الألف الثاني من الهجرة النبويَّة ـ على صادعها آلآف الصَّلاة والسَّلام والتَّحيَّة ـ. وقد بذلتُ جهدي في تحقيق مطالبها على وجه التَّدقيق، لاعلى وجه ما شاع في عصرنا من اتِّباع بعض الأساتيد السَّابقين على وجهٍ هو بأهل الحقائق والدَّقائق غير حقيقٍ!

وقد شرعتُ فيها من أوَّل شبابي إلى هذا الوقت الَّذي قد وهن العظم منِّي واشتعل الرَّأس شيباً. والمأمول من اللَّه ـ تعالى ـ أن يوفِّقني لشرحها وتوضيح موجزات ألفاظها ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ. والمسؤول من العلماء المحقِّقين والفضلاء المحصِّلين أن ينظروا إليها بعَين الإنصاف، فإنَّه طريقة أهل العدل في ميادين الاختلاف؛ والحمد للَّه أوّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

---

١. فيه الجواب عمّا قاله المحقّق الأنصاريّ من: «أنّ الميزان في تعارض الأخبار ووقوع التعادل على الطريقيّة لا على السببيّة»؛ فانّ نفس أخبار التخيير كاشفةٌ عن ذلك، لاأن يكون وجهاً للعمل ـ كما قاله في المقام ـ؛ فتأمّل! منه ـ دام ظلُّه ـ.

٢. لمّا ذكرتُ لشيخنا المحقّق الأنصاري* شفاهاً لزوم الهرج والمرج في التخيير الاستمراري ـ بعد اظهاره الميل إليه ـ، قال*: «وقوع التعادل في الأخبار نادرٌ، فلايلزم ذلك»؛ فقلتُ له: مدار الأمر في هذا الأمر على فرض الوقوع، لاعلى نفس الوقوع؛ فتبصَّر! منه ـ دام ظلُّه ـ.

r

رسالةٌ في الغناء

تقريراً لما أفاده آيةالله السيّد محمّدباقر الموسويّ الدرچهاي ﷺ

بقلم تلميذه آيةالله السيّد علي أصغر البرزاني ﷺ

تصحيح: مهدي باقري سيّاني

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرحمن الرحيم

وصلّى اللّه على نبيّا محمّدٍ وآله الطاهرين.

أمّا بعد: «كمال العلم إنّما هو بالعمل، وليس في العلوم بعد المعرفة أشرف من علم الفقه، لأن مدخليّته في العمل أقوى ممّا سواه، إذ به تُعرف أوامر اللّه ـ تعالى ـ فتُمتثل ونواهيه فتُجتنب؛ ولأن معلومه أشرف المعلومات بعد ما ذكر؛ ومع ذلك فهو الناظم لأمور المعاش وبه يتمّ كمال نوع الإنسان»[1]؛

و«الفقه في اللغة الفهم؛ وفي الاصطلاح هو العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة»[2].

وموضوع هذه الوجيزة أحد الأبحاث المهمّة في الفقه، وهو البحث عن الغناء والتعرّض إلى معناه في اللغة والاصطلاح والأقوال حوله. ومؤلّفها أحد الشموس الطالعة في سماء العلم والتُقى، وهو الفقيه الأصولي المفسِّر العلّامة السيّد محمّد باقر الموسوي الدرچهاي الإصفهاني.

---

١. معالم الأُصول، ص ٥٦.

٢. نفس المصدر، ص ٦٦.

وهوﷺ ولد سنة ١٢٦٤ هـ[١]؛ وتتلمذ لدى جملةٍ من الفحول منهم الزعيم الديني الأعلى الميرزا محمّد حسن الشيرازي، والعلّامة الحاج ميرزا حبيب اللّه الرشتيﷺ. واستفاد منه كثيرون، منهم الآيات العظام الحاج سيّد ابوالحسن المديسه‌اى الإصفهاني، الحاج آقا حسين البروجردي، والحاج آقا ضياءالدين العراقي، والميرزا محمّد حسين الغروي النائيني ـ قدّس اللّه أسرارهم ـ. وله مؤلّفاتٌ، منها موسوعةٌ استدلاليّةٌ تحتوي على ثلّةٍ من مباحث علمَي الفقه وأصوله[٢]، وحاشيةٌ على كتاب «المكاسب» للشيخ الأعظم الأنصاري[٣] ـ. وقد لبّى السيّد المؤلّف دعوة ربّه سنة ١٣٤٢ هـ في مولده ودفن بإصبهان.

... وقد كتب تقريرات السيّد المؤلّف بعض أفاضل تلامذته، منهم آية اللّه السيّد علي أصغر المدرّس البرزانيّ؛ وهوﷺ من الّذين استفادوا من حضرة السيّد الدرچه‌اي في اصفهان، ثمّ بعد أن أكمل دراساته لديه هاجر إلى العتبات العاليات لأجل تكميل المعلومات، وبعد مدّةٍ رجع إلى موطنه إصفهان واشتغل بالتدريس في مدرسة الصدر حتّى صار متفرّداً لتدريس القوانين والكفاية ـ كليهما في الأصول ـ.

وتتلمذ عنده جمعٌ كثير من الأعلام منهم الآيات: الشهيد الدكتور السيّد البهشتي، والمرحوم السيّد محمّد على الصادقيﷺ، وسماحة الحجّة الآية الشّيخ محمّد تقي المجلسي الإصفهاني ـ مدّ ظلّه ـ. وتوفّى السيّد المقرّر في سنة ١٣٩٥ هـ ودفن في إصفهان[٤]. وبقي منه عدّة مخطوطاتٍ منها تقريرات أبحاث أستاذه السيّد الدرچه‌اي في الفقه والأصول؛ وقد ظفرنا ـ بحمد اللّه ومنّه ـ على النسخة الفريدة الّتي هي بخطّ المقرّرﷺ المحفوظة عند بعض أولاده. ونحن صحّحناها وحقّقناها من على هذه الدرّة اليتيمة؛ والرجاء أن يُتقبّل بقبول حسنٍ، بمحمّدٍ وآله الأطهار.

وآخر دعوانا أن الحمدللّه ربّ العالمين.

مهدي باقري سيّاني

---

١. نقباء البشر، ج ١، ص ٢٢٤، الرقم ٤٨٤؛ مكارم الآثار، ج ٥، ص ١٧٦٦، الرقم ١٠٧٢.

٢. الذريعة، ج ٤، ص ٣٧٢، الرقم ١٦١٧.

٣. نفس المصدر، ج ٦، ص ١٥٤، الرقم ٨٣٢.

٤. انظر: تاريخ علمى واجتماعى اصفهان، ج ٣، ص ٢٥٥؛ نورى از مصباح واعظ، ص ١٦٨.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

[الثالثة عشر: الغناء]

... الثالثة عشر: الغناء؛ وقد أُدّعي عدم الخلاف في حرمته في الجملة[1]، بل ادّعي الأخبار المستفيضة عليه، بل المتواترة أيضاً[2].

والأنسب أوّلاً بيان بعض الأقوال فيه، وذلك لأنّ مقتضى بعضها الاحتياج إلى تعيين المفهوم فيه؛ ومقتضى بعضٍ آخر عدم الاحتياج إلى ذلك. وأيضاً: يحصل ببيان تلك الأقوال بصيرةٌ في تطبيق الأدلّة على كلّ واحدٍ منها؛ مضافاً إلى بعض فوائد آخر سيأتي.

فنقول: يظهر من المشهور أنّه في حدّ نفسه يكون محرّماً كأحد المحرّمات[3]؛ وعليه لابدّ من تعيين المفهوم، فهو من المفاهيم المستنبطة؛ وحينئذٍ فلو دار الأمر بين الأقلّ والأكثر يؤخذ بمقدار الأقل، وهو القدر المتيقّن؛ وأمّا المقدار الزائد فيكون حرمتها مشكوكةً، ويجري فيه البراءة ـ بناءً على ما حقّق في محلّه وسيأتي ـ.

ثمّ إنّه تُفسّر الغِناء ـ بالكسر والمدّ ـ كذلك بـ: «أنّه صوتٌ مشتملٌ على الترجيع المطرب»[4]؛

---

١. انظر: كفاية الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨؛ المكاسب للشيخ الأنصاري، ج ١، ص ٢٨٥؛ جامع الشتات للمحقّق القمي، ج ٢، ص ٣٧٧، مسألة ١٧٣.

٢. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٤٠٥.

٣. انظر: كفاية الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨؛ مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٧٢؛ المكاسب، ج ١، ص ٢٨٥.

٤. «الغناء هي مدّ الصوت المشتمل على الترجيع» كما في الشرايع، ج ٤، ص ٩١٣؛ إرشاد الأذهان، ج ٢، ص ١٥٦؛ تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٩ مسألة ٣٠١٢؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ١٧٤؛ جامع المقاصد، ج ٤، ص ٢٣؛ حاشية الشرائع [حياة المحقق الكركي وآثاره، ج ١١]، ص ١٢٤؛ الروضة البهية، ج ٣، ص ٢١٢؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٥٧ و... ولكن سقطت كلمة «مد» من النسخة المخطوطة.

وقد يفسّر الإطراب بـ: «أنّه كيفيةٌ وخفّةٌ يعتري الإنسان الموجبة لشدّة حزنه أو سروره»[١]، وقد نسب ذلك إلى جماعةٍ.

ويظهر من بعضٍ آخر: «أنّ للغناء مفهومٌ عرفيٌّ»[٢]، [و] هوالمعتبر في المقام ـ وسيأتي الإشارة إلى تعيين المفهوم العرفيّ ـ.

هذا بناءً على قول المشهور؛ وفي مقابله ما نسب إلى الكاشاني، وصاحب الكفاية الخراساني، حيث حُكي عن الأوّل أنّه خصّ الحرام منه بما اشتمل على محرّمٍ من خارجٍ ـ مثل اللعب بآلات اللهو، ودخول الرجال، والكلام بالباطل[٣] ـ.

وأورد الشيخ﵀ على ذلك بـ: «أنّه على فرض صدق النسبة فهو منكرٌ للحرمة أصلًا، وليس مفصّلًا في المسألة، لأنّ الاشتمال على المحرّم من الخارج يكون حراماً من جهة ذلك المحرّم، لا من جهة الغناء»[٤].

نعم! احتمل في الجواهر أن يكون مراده اختصاص مفهوم الغناء بذلك، فلولا اشتماله على محرّمٍ آخر لم‌يصدق الغناء، وحينئذٍ فيكون مفصّلًا في مقدار ما ذكره المشهور، ويكون فيما قال بالحرمة حرامان.

ثمّ أُورد عليه بقوله: «وأغرب من ذلك ـ أي: من إنكار الحرمة ـ إن أراد عدم كون المجرّد عن ذلك غناءً»[٥]؛ وبناءً على هذا القول لايحتاج إلى تعيين المفهوم أصلًا.

وقريبٌ من هذا القول ما يظهر من الشيخ﵀ حيث قال: «كلّ صوتٍ يكون لهواً ومعدوداً من ألحان أهل الفسوق والمعاصي فهو حرامٌ؛ وإن فرض أنّه ليس بغناءٍ. وكلّ ما لايعدّ لهواً فليس بحرامٍ؛ وإن فرض صدق الغناء عليه»[٦]؛ بل قال في ذيل كلام الكاشاني: «أقول: لولا

---

١. صحاح اللغة، ج ١، ص ١٧١، مادة «طرب»؛ أساس البلاغة، ص ٢٧، مادة «طرب».
٢. انظر: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٥٧.
٣. الوافي، ج ١٧، ص ٢١٧، ح ٢٢٣.
٤. المكاسب، ج ١، ص ٣٠٣ـ٣٠٤.
٥. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤٤.
٦. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٦.

استشهاده بقوله: «ليست الَّتي تدخل عليها الرجال» أمكن ـ بلا تكلّفٍ ـ تطبيق كلامه على ما ذكرنا، من أنّ المحرّم هو الصوت اللهوي الَّذي يناسبه اللعب بالملاهي، والتكلّم بالأباطيل، ودخول الرجال على النساء، لحظّ [1] السمع والبصر من شهوة الزّنا، دون مجرّد الصوت الحسن» [2]؛ انتهى المقصود من كلامه.

أقول: بناءً على هذا القول أيضاً لانحتاج إلى تعيين المفهوم، بل كلّ موردٍ يصدق [عليه] هذه العناوين يكون حراماً من جهة تلك العناوين، فالأدلّة الدالّة على الحرمة حينئذٍ محمولةٌ على ذلك، بدعوى الانصراف.

ثمّ إنّ المخالفين للمشهور: إمّا يدّعون عدم اقتضاء الأدلّة لحرمة مطلق الغناء ـ كما يستفاد من الشيخ ﷺ [3]؛

وإمّا يدّعون وجود المعارض لتلك الأدلّة ـ كما يظهر من الكاشاني [4] ـ؛

وحينئذٍ فلابدّ من بسط الكلام في المقامين:

المقام الأوّل: في بيان الأدلّة الدالّة على الحرمة، ومقدار دلالتها؛

والثّاني: في بيان المعارض لها، وكيفيّة الجمع بينهما.

أمّا

المقام الأوّل

فنقول:

قد استدلّ للحرمة بالأدلّة الأربعة؛

فمن الكتاب: ما دلّ على حرمة الزور من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [5].

---

١. كذا في المطبوع ولكن في المخطوط «لحق» بدل «لحظّ».

٢. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٩.

٣. المكاسب، ج ١، ص ٣٠٠ـ٣٠١.

٤. انظر: الوافي، ج ١٧، ص ٢١٨.

٥. الفرقان (٢٥): ٧٢.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَولَ الزُّورِ﴾[١]؛ وقد فسّر «الزور» في الأخبار الكثيرة بالغناء، كصحيحة الشحّام[٢]، وصحيحة ابن أبي عُمير[٣] الواردتين في تفسير الآية الأُولى؛ وكموثّقة أبي بصير[٤]، ورواية عبدالأعلى[٥]، وغيرهما[٦] الواردة في تفسير الآية الثانية.

ثمّ إنّه يظهر عن الفخر الرازي في تفسيره: «أنّ الزور من زور والازورار، بمعنى الانحراف ـ كما أنّ الإفك بمعنى انصراف الشيء عن وجهه ـ. وأكثر استعمالهما في الكذب، لانصرافه عن الحقّ وانحرافه عنه». ثمّ إنّه احتمل في الآية الأولى احتمالات ثلاثة[٧]:

الأوّل: أن يكون المراد أنّهم لايشهدون شهادة الباطل والكذب؛

الثاني: أنّهم لايشهدون ـ أي: لايحضرون ـ مجلساً يذكر فيه الكذب على اللّه ـ تعالى ـ، أوعلى النبيّ ﷺ، أو مطلقاً؛

الثالث: أنّهم لايحضرون مجلساً فيه انحرافٌ عن الحقّ ـ سواءٌ كان بالقول، أم بغيره ـ»[٨].

أقول: التفسير بالغناء مناسبٌ مع احتمال الأخير، سواءٌ قلنا بأنّ المراد من «الزور» هو خصوص الغناء، أم قلنا بأنّ الغناء أحد مصاديقه؛ كما هو الحال في كثيرٍ من الأخبار الواردة في تفاسير الآيات، إذ يبيّن فيها أحد المصاديق، ولذا يصحّ التمسّك باطلاق الآيات مع ذلك ـ وتحقيق ذلك سيأتي لواتّفق الاحتياج إليه ـ.

---

١. الحج (٢٢): ٣٠.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٥، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٣، ح ٢.

٣. الكافي ٦: ٤٣١، ح ٧؛ وسائل الشيعة ١٧: ٣٠٥، ح ٨.

لا يخفى أنّ الرواية وردت في ذيل الآية الثانية؛ وسندها: صحيحة ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبداللّه ﷺ؛ والتعبير عنها بالصحيحة لايتمّ إلّا على القول بـ«أنّ محمّد بن أبي عمير لايروي ولا يرسل إلّا عن ثقة»، كما عليه البعض.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٣١، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٥، ح ٩.

٥. معاني الأخبار، ص ٣٤٩، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٨، ح ٢٠.

٦. كحسنة هشام، تفسير القمي، ج ٢، ص ٨٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣١٠، ح ٢٦.

٧. لايخفى أنّ المذكور في تفسير الكبير أربعة وجوه.

٨. التفسير الكبير للفخر الرازي، مجلد ١٢، الجزء ٢٣، ص ٣١ ـ ٣٢.

ثمّ أنّه لايخفى الفرق بين الآيتين من جهتين:

الأُولى: أنّ الآية الأولى لايختصّ بالغناء الّذي فيه القول والكلام؛ بل أعمّ منه ومن الغناء الّذي فيه مجرّد الترجيع والتحرير من دون اشتمالٍ على القول؛

الثانية: أنّ الآية الأُولى لادلالة فيها على الحرمة، بل تدلّ على مدح مَن لم‌يحضر مجلس الغناء ـ مثلاً ـ؛ بخلاف الثانية.

ثمّ إنّ الغناء قد يكون فيه انحرافٌ عن الحقّ ـ كما إذا اشتمل على اللهو والأباطيل ـ؛ وقد لايكون كذلك، كما في قراءة القرآن ونحوه إذا كان ترجيع القراءة لحصول التدبّر والتأمّل في معاني القرآنيّة ـ كما يتّفق كثيراً ما ـ. وحينئذٍ فالآيتين لادلالة لهما على القسم الأوّل والثاني المستفاد من بياننا في الأخير، لأنّ الزور ـ كما عرفت ـ هو ما يكون فيه انحرافٌ من الحقّ؛ والقدر المتيقّن من الأخبار أيضاً ذلك ـ لأنّها بصدد بيان معنى الزور، لابيان الغناء ـ؛ فلايمكن التمسّك باطلاق لفظ الغناء فيها؛ مضافاً إلى أنّه لوكان المراد من الأخبار مطلق الغناء لم‌تكن مناسبةً للتفسير.

وحاصل ما ذكرنا: أنّ الغناء ـ وهو الكيفيّة الخاصّة ـ قد يكون في القول، وقد لايكون؛ والقدر المتيقّن من الآيتين هو ما إذا كان في القول لا مطلقاً.

هذا؛ ولكن يظهر من الشيخ﵀ خلاف ذلك؛ وحاصل ما يستفاد من كلامه﵀ أنّه قد اعترف بـ«أنّ الغناء هو الكيفيّة الخاصّة في العرف»؛ لكنّ المراد منه في تلك الأخبار هوالكلام الباطل، والقول اللهوي؛ وذلك لأنّ الآية الثانية ـ وهو قوله تعالى: ﴿اجْتَنِبُوا قَولَ الزُّورِ﴾ ـ قد جعل الغناء من مقولة القول؛ فالمراد هوالقول الباطل؛

ولولم يكن فيه هذه الكيفيّة[1]، لم‌يكن القول من الباطل ـ كما في القرآن، وكلام الحقّ، والموعظة، ونحوها ـ؛ فلاحرمة فيها.

وأمّا الآية الأُولى، فالمراد أنّهم لايشهدون مجلساً فيه كلام الباطل. ثمّ أيّد ذلك ـ من أنّ الغناء في تلك الأخبار ليس إلّا ما كان من مقولة القول ـ بما في بعض الأخبار، من أنّ قول

---

١. في المخطوط هنا زيادة كلمة «فلو»، والظاهر أنّها خطأ.

الزور أن تقول للّذي يغنّي: أحسنت؛ واستشهد على ذلك بمرسلة الفقيه في الجارية الّتي لها صوتٌ: «لابأس لواشتريتها فذكرتْك الجنّة»؛ يعني به: قراءة القرآن، والزهد، والفضائل الّتي ليست بغناءٍ؛ حيث إنّ التفسير إن كان من الإمامؑ فهو صريحٌ في أنّ الغناء ليس في قراءة القرآن ونحوه ممّا يكون كلاماً حقّاً، وإن كان من الصدوق دلّ على استعمال الغناء في القول بالباطل. هذا ما يستفاد من كلامهؒ[1].

أقول: مقتضى القاعدة أنّه إذا فسّر قول الزور ـ مثلاً ـ بالغناء، وكان مفاد كلٍّ منهما غير الآخر، فلابدّ من الأخذ بمفاد المفسِّر ـ بالكسر، وهو الغناء ـ، وجعله دليلاً على كون المراد من المفسَّر ـ [بالفتح]، وهوقول الزور ـ ذلك لابالعكس؛ وقد عكسؒ حيث أخذ مفاد قول الزور ـ الّذي هو من مقولة القول ـ وجعله دليلاً على كون المراد من الغناء ذلك؛ وما يفاد من الغناء قد أخرجها عن مواد تلك الأخبار، وهذا غير ما ذكرنا لما عرفت سابقاً.

وبالجملة: فالفرق بين ما ذكرنا، وما ذكرهؒ: إنّا قد أبقينا الغناء على المعنى الظاهر منه ـ وهو الكيفيّة الحاصلة في الصوت ـ، غاية الأمر: أنّ هذه الكيفيّة لوكانت لغرضٍ صحيحٍ ـ كالتدبّر والتأمّل في كتاب اللّه تعالى مثلاً ـ فتلك الأخبار غير شاملةٍ لها، لأنّ القدر المتيقّن منها غيرها، لعدم انحرافٍ عن الحقّ فيها بوجهٍ من الوجوه.

وأمّا الشيخؒ فقد أخرج الغناء عن معناه المتعارف، وحمله على القول الباطل الّذي هوخلاف الحقّ ـ كما هو مفادّ قول الزور ـ.

وحينئذٍ فيرد عليه:

أوّلاً: أنّه لوكان المراد من الغناء ذلك لزم لغويّة التفسير، لأنّ هذا هو مفادّ الظاهر من لفظ الزور؛ مع أنّه لزم التجهيل على المكلّفين لتخيّلهم من هذا التفسير أنّ الغناء ـ وهو نفس الكيفيّة ـ حراماً.

وثانياً: لزم تعيين المفسِّر ـ بالكسر ـ بالمفسَّر ـ بالفتح ـ، ومقتضى القاعدة العكس.

وأمّا ما جعله مؤيّداً لكلامه، ففيه: أنّه يدلّ على حرمة الغناء ـ وهو نفس الكيفيّة بعبارةٍ

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٢٨٦.

أوضح ـ، فكأنّه﵀ قال: «إنّ الغناء كما يكون من قول الزور، كذلك قولك للمغنّي: أحسنت أيضاً من القول الزور؛ الحاقاً بالغناء، نظير قولك: «إنّ السامع للغيبة أحد المغتابين»، بمعنى أنّ استماع الغيبة بمنزلة نفسها في الحرمة، فكذا في المقام.

غاية الأمر أنّ الرواية لما لم تكن إطلاقها لبيان نفس الغناء، بل كان وارداً مورد أمرٍ آخر ـ وهو الإلحاق ـ لا يمكن التمسّك بإطلاقها لحرمة الغناء مطلقاً حتّى في ما كان الغرض صحيحاً، كما ذكرنا.

وأمّا ما استشهد به من مرسلة الفقيه، ففيه: أنّ الظاهر أنّ قوله: «يعني بقراءة القرآن ـ... إلى آخره ـ» من كلام الصدوق، كما فهمه الأصحاب [١].

وحينئذٍ فيرد عليه:

أوّلاً: أنّ الظاهر أنّ هذا الاستعمال مجازيٌ ـ والظاهر عدم انكاره﵀ لذلك ـ، فلا يمكن حمل الأخبار على كون المراد من الغناء هو الكلام الباطل.

وثانياً: أنّه يدلّ على أنّ قراءة القرآن ونحوه ليست فيه الغناء ـ لأنّ الغناء من مقولة الكلام ـ، فلا يدلّ على مراده أصلاً.

ثمّ إنّه لا يخفى أنّ الظاهر من تفسير «قول الزور» أو «الزور» بالغناء، ليس أنّهما ليسا إلّا الغناء، بل الظاهر أنّ الغناء من أحد مصاديقها ـ كما هو المتعارف في غير ذلك المقام ـ.

ومن الآيات قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ـ... الآية ـ [٢]. وقد ورد في الأخبار الكثيرة: أنّ الغناء من لهو الحديث؛ كما في صحيحة ابن مسلم [٣]، ورواية مهران بن محمّدٍ [٤]، ورواية الوشّاء [٥]، ورواية الحسن بن هارون [٦]؛ وتلك

---

١. كالمحدّث الكاشاني في الوافي، ج ١٧، ص ٢١٨، واحتمله الشيخ الأنصاري في المكاسب، ج ١، ص ٢٨٧.
٢. لقمان (٣١): ٦.
٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٣١، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٤، ح ٦.
٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٣١، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٥، ح ٧.
٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٢، ح ٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٦، ح ١١.
٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٣، ح ١٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٧، ح ١٦.

الأربعة بعضها صريحةٌ، وبعضها ظاهرةٌ في أنّ الغناء أحدٌ من مصاديق لهو الحديث؛ لا أنّ لهو الحديث ليس إلّا الغناء.

نعم! رواية عبدالأعلى السابقة كانت نظير الأخبار المتقدّمة في تفسير قول الزور؛ وقد تقدّم دعوى ظهورها أيضاً في بيان المصداق. وحينئذٍ نقول: ظاهر تلك الأخبار أنّ الغناء بمعناها الأصلي ـ وهو الكيفيّة الحاصلة في الصوت ـ يكون من لهو الحديث، فيكون حراماً. نعم! لايجوز التمسّك باطلاق لفظ الغناء، ودعوى الحرمة فيه حتّى فيما كانت هذه الكيفيّة لغرضٍ صحيحٍ ـ كما في قراءة القرآن للتدبّر في الآيات ـ، لأنّه حينئذٍ ليس من لهو الحديث قطعاً، فمقدّمات الحكمة للتعميم غير جاريةٍ، لأنّ القدر المتيقّن غير هذا القسم.

هذا؛ مضافاً إلى أنّه لوكان المراد من الغناء حتّى فيما لم‌يكن من لهو الحديث يوجب الركاكة في جعله من مصاديقه.

وبما ذكرنا ظهر: أنّ لهو الحديث حرامٌ مطلقاً، سواءٌ كان في الغناء أو غيره، لإطلاق الآية؛ وكذا قول الزور في الآية المتقدّمة.

وأمّا الغناء فأفراده الَّذي يصدق عليه قول الزور ولهو الحديث فهو حرامٌ ـ لحرمة مطلق قول الزور ولهو الحديث ـ؛ وأمّا بعض أفراده الَّتي لايصدق عليها ذلك، فالآيات غير دالّةٍ على حرمته، والأخبار المتقدّمة يكون القدر المتيقّن منها غيرها ـ كما عرفت ـ.

ثمّ إنّه يرد على ما ذكره الشيخ ﷺ: إنّه إن كان مراده ﷺ ـ كما يستفاد من بعض كلماته ـ: «أنّ المراد بالغناء في تلك الأخبار هو ما كان من مقولة الكلام ـ وهو الكلام اللهوي ـ وأمّا الغناء بمعنى الكيفيّة الحاصلة في الصوت فليس حراماً أصلاً»[1]؛

فيرد عليه ما تقدّم في قول الزور من إنكار ذلك؛

وإن كان مراده ﷺ أنّ الغناء ـ وهو الكيفيّة الخاصّة ـ إن كانت على الوجه اللهوي فهو حرامٌ، وإلّا فلا؛

فنحن ننكره!

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٣١٣.

ومما ذكرنا ظهر أيضاً أنّ ما استشهد به لمختاره ـ بالأخبار الدالّة على أنّ الغناء المحرّم هو ما كان من اللهو والباطل ـ لاينافي مع ما ذكرناه من أنّ للغناء أفراداً بعضها ما يصدق عليه تلك العناوين، فهو حرامٌ؛ وبعضها لايصدق، فلا؛

مع أنّ تلك الأخبار لايدلّ على مدّعاه من أنّ الغناء كان من مقولة الكلام، وأمّا نفس الكيفيّة فلاحرمة فيه أصلاً؛ فراجع الأخبار تجدها شاهد صدقٍ على ما ادّعيناه.

هذا كلّه في الآيات.

وأمّا الأخبار فالكلام فيها يقع من جهاتٍ:

تارةً: من حيث دلالتها على حرمة الغناء وعدمها؛

وأُخرى: على فرض الدلالة هل تدلّ من حيث عنوان نفس الغناء، أو من جهة دخوله تحت عناوين أُخر؟

وثالثةً: بعد كونه داخلاً تحت عنوانٍ آخر، فيأتي الكلام في الجهة الخلافيّة بين ما ذكرناه من كون الغناء بمعنى الأصلي ـ وهو الكيفيّة الحاصلة للصوت ـ يكون مصداقاً لذلك العنوان؛ وبين ما ذكره الشيخ ﷺ، على ما تقدّم.

ورابعةً: بعد كونه حراماً بنفسه، وكون دليله مطلقاً، هل يوجب الأخبار المشتملة على حرمته من حيث اندراجه تحت سائر العناوين وهناً في ذلك، أم لا؟

وحينئذٍ فلابدّ من التعرّض لكلّ واحدٍ من تلك الأخبار.

فمنها: رواية يونس، قال: «سألت الخراساني ـ صلوات اللّه عليه ـ وقلت: إنّ العبّاسي زعم أنّك ترخّص في الغناء؟!

فقال: كذب الزنديق! ما هكذا قلت له، سألني عن الغناء قلت له: إنّ رجلاً أتى أبي جعفرٍ ﷺ فسأله عن الغناء، فقال: يا فلان! إذا ميّز اللّه بين الحقّ والباطل فأين يكون الغناء؟

فقال: مع الباطل!

قال: قد حكمت!»[1].

---

١. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٥، ح ٢٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٦، ح ١٣.

أقول: لا يخفى عدم الدلالة على الحرمة، لأنّ تكذيب الزنديق إنّما هو من جهة نسبة الترخيص إليه؛ وكونه مع الباطل لايدلّ على حرمة عنوان الغناء، بل يكون داخلاً تحت عنوان الباطل ـ على ما ذكرنا ـ؛ وحرمة مطلق الباطل بجميع أفراده دليلٌ عليها؛

وقد نُقل مضمون هذه الرواية عن قرب الإسناد [١]، وعن فقه الرضا [٢] أيضاً؛ ولا يبعد تعدّد الواقعة في حقّه؛ فتأمّل!

ومنها: رواية أبي عباد ـ وكان مشتهراً بالسّماع وبشرب النبيذ ـ قال: «سألت الرضا عن السماع؟ قال: لأهل الحجاز فيه رأيٌ، وهو في حيّز الباطل واللهو؛ أمّا سمعت اللّه ـ عزّ وجل ـ يقول: ﴿وإِذَا مَرُّوا بِاللَّغوِ مَرُّوا كِرَاماً﴾» [٣].

والسماع هو الغناء، على ما نصّ عليه في الصحاح [٤].

ولا يخفى أنّ تلك الرواية أيضاً لاتدلّ على الحرمة، لأنّها أيضاً ليس من جهة عنوانه بنفسه، بل من جهة دخوله تحت عنوان اللهو والباطل واللغو؛ ولا دليل على حرمة تلك العناوين على الإطلاق.

ومنها: رواية عبدالأعلى ـ وفيها ابن فضّال ـ قال: «سألت أبا عبداللّه عن الغناء؟ وقلت: إنّهم يزعمون أنّ رسول اللّه رخصّ في أن يقال:

جئناكم جئناكم حيّونا حيّونا نحييكم

فقال: كذبوا! إنّ اللّه ـ تعالى ـ يقول: ﴿ومَا خَلَقنَا السَّمَوَاتِ والأَرْضَ لَاعِبِينَ﴾ ـ... إلى أن قال: ـ ويلٌ لفلانٍ ممّا يصف رجلاً لم يحضر المجلس» [٥]؛ الخبر.

---

١. قرب الإسناد، ص ٣٤٢، ح ١٢٥٠؛ وسائل الشيعة ١٧: ٣٠٦، ح ١٤.

٢. الرواية موجودة في عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ١٧، ح ٣٢، وأمّا ما ذكره المقرّر بعنوان فقه الرضا خطأ، لأنّ الرواية لم توجد فيه.

٣. عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٥، والآية من سورة الفرقان (٢٥): ٧٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٨، ح ١٩.

٤. صحاح اللغة، ج ٦، ص ٢٤٤٩، مادة «غنى».

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٣، ح ١٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٦، ح ١٣.

أقول: هذه الرواية لاتدلّ إلّا على دخول الغناء تحت عنوان اللعب، ولادليل على حرمة مطلق اللعب؛ مضافاً إلى أنّه يمكن أن يكون قولهم: «جئناكم جئناكم» ـ... إلى آخره ـ من التصنيف المتعارف في ذلك الزمان، لامن جهة الغناء الّذي هو الكيفيّة؛ وإطلاق الغناء عليه مجازٌ، ولا يوجب شاهداً لكلام الشيخ﵀ ـ لأنّ الاستعمال المجازي في موردٍ لايوجب صرف اللفظ عن حقيقته في موارد أخر ـ؛ وقد تقدّم أنّ حقيقة الغناء هو الكيفيّة للصوت.

ومنها: رواية الأعمش الواردة في تعداد الكبائر، قوله: «والملاهي الّتي تصدّ عن ذكر اللّه ـ تعالى ـ كالغناء وضرب الأوتار»[١] وهذه تدلّ على الحرمة إلّا أنّه من جهة دخوله تحت عنوان الملاهي.

ومنها: ما في الخصال ـ وقد ادّعى في الحدائق بسندٍ معتبرٍ[٢] ـ عن الحسن بن هارون قال: سمعت أباعبداللّه﵇ يقول: «الغناء يورث النفاق ويعقّب الفقر»[٣]؛ وهذه الرواية دلالتها على الحرمة مبنيّةٌ على حرمة ما ينجرّ بحسب الاقتضاء إلى هذين الوصفين، وهو بعدُ محل تأمّلٍ! لورود نظائر ذلك[٤].

هذا كلّه في الطائفة الأُولى من الأخبار.

وأمّا الطائفة الثانية: الأخبار الّتي وردت في حرمة الغناء في القرآن.

منها: ما في رواية عبداللّه بن سنان المروية في الكافي عن أبي عبداللّه﵇ قال: «قال رسول اللّهﷺ: إقرؤا القرآن بألحان العرب وأصواتها، وإيّاكم ولحون أهل الفسق وأهل الكبائر؛ فانّه سيجيئ بعدي أقوامٌ يرجعّون القرآن ترجيع الغنا، والنوح، والرهبانيّة لايجوز تراقيهم، قلوبهم مقبولةٌ، وقلوب من يعجب شأنهم»[٥]. وهذه الرواية تدلّ على حرمة الغناء

---

١. الخصال، ص ٦١٠، ذيل الحديث ٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٣٣٢.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٠٥.

٣. الخصال، ص ٢٤، ح ٨٤.

٤. قد ذكر المقرر هذه الرواية في الطائفة الثانية ولكن اعترف في الهامش بأنّها من الطائفة الأولى، وهذا نصّ بيانه «هذه الرواية من أخبار الطائفة الأولى وقد أخرّناها في الكتابة اشتباهاً، فلاتغفل».

٥. الكافي، ج ٢، ص ٦١٤، ح ٣.

بعنوان نفسه، إلّا أنّها تختصّ بالغناء في القرآن؛ ولعلّ المراد من «ترجيع الرهبانيّة» في الرواية: ما يتعارف في الطائفة الصوفيّة؛ ولعلّ ما حكاه الشيخ﵀[1] عن الكاشاني من كون ما يتعارف عندهم، كان نظره إلى هذه الرواية.

ومنها: رواية العيون عن الرضا﵇ عن آبائه عن عليٍّ﵇ قال: «سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: إنّي أخاف عليكم استخفافاً بالدين، [وبيع الحكم][2]، وقطيعة الرحم، و[أن][3] تتّخذوا القرآن مزامير، وتقدّمون أحدكم وليس بأفضلكم في الدين»[4]. ودلالتها على الحرمة محلّ تأمّلٍ؛ ولوسلّمنا ـ فمضافاً إلى اختصاصه بالقرآن ـ يدلّ على الحرمة من حيث عنوان المزامير؛ مع أنّه يمكن دلالته على الغناء، لأنّ المزامير أمرٌ مقابلٌ للغناء؛ وإن كان يمكن الغناء في المزمار أيضاً، فتأمّل!

ومنها: ما في تفسير عليّ بن إبراهيم بسنده إلى عبداللّه بن عبّاس عن رسول اللّه ﷺ في حديثٍ قال: «إنّ من أشراط الساعة إضاعة الصلاة، واتّباع الشهوات، والميل إلى الأهواء ـ... إلى أن قال: ـ فعندها يتعلّمون القرآن لغير اللّه، ويتّخذونه مزامير ـ... إلى أن قال: ـ ويتغنّون بالقرآن ـ... الى أن قال: ـ أولئك يُدعون في ملكوت السموات الأرجاس الأنجاس»[5]. ودلالتها على الحرمة، مبنيٌّ على كون المراد من «أولئك يُدعون» إلى كلّ واحدٍ من تلك الطوائف، أو خصوص الأخير، لا من كان جامعاً لتلك الصفات؛ لكنّ الظاهر هو الاحتمال الأوّل، ولكن يختصّ بخصوص الغناء في القرآن.

الطائفة الثالثة: ما دلّ على الحرمة بالفحوى، لدلالتها على شيءٍ يلازم حرمة الغناء بالأولوية؛ وهي على طوائف:

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٩. وانظر: الوافي، ج ١٧، ص ٢١٨ ـ ٢٢٣.

٢. اضفنا مابين المعقوفتين من المصدر.

٣. اضفنا ما بين المعقوفتين من المصدر.

٤. عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٤٦، ح ١٤٠؛ ووسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٧، ح ١٨.

٥. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٢؛ ووسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣١٠، ح ٢٧.

منها: ما تقدّم في تفسير «قول الزور» من أنّه: أن تقول للّذي تغنّي: أحسنت، حيث إنّ تحسين المتغنّي إذا كان حراماً وداخلاً تحت عنوان قول الزور فالغناء يكون كذلك بالأولوية.

ومنها: ما ورد في حرمة استماع الغناء؛ وهي أخبارٌ:

منها: رواية مسعدة [1] بن زياد الواردة في من أطال الجلوس في الكنيف، وله جيران عندهم جواري يتغنّين ويضربن بالعود، فنهى أباعبداللّهﷺ عنه بقوله: «لا تفعل»؛ ثمّ استشهد بآية: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ﴾ [2] ـ... الآية [3] ـ.

أقول: إنّ الرواية، وإن دلّ على حرمة الاستماع ـ لالخصوص الاستشهاد بالآية حتّى يقال: إنّ مجرّد السؤال عن السمع والبصر والفؤاد لايدلّ على الحرمة ـ، بل لأجل الفقرات المذكورة في الرواية ـ كما لايخفى ـ، إلّا أنّ الحرمة لعلّه كان لخصوص استماع صوت الجواري، أولاستماع الضرب؛ لاخصوص الغناء.

ومنها: رواية عنبسة عن أبي عبداللّهﷺ قال: «استماع اللهو والغناء ينبت النفاق [في القلب] كما ينبت الماء الزرع» [4]؛ وفي دلالتها على الحرمة تأمّلٌ.

ومنها: رواية [الحسن بن] عليّ بن يقطين عن أبي جعفرﷺ قال: «من أصغى إلى ناطقٍ فقد عبده، فإن كان الناطق يؤدّي عن اللّه ـ عزّ وجلّ ـ فقد عَبَد اللّه، وإن كان الناطق يؤدّي عن الشيطان فقد عبَد الشيطان» [5].

وفيه: إنّ دلالتها على كون الإصغاء بالغناء من عبادة الشيطان مبنيٌّ على ثبوت الحرمة لها، وهو بعدُ محلّ كلام؛ مضافاً إلى لزوم الدور، مع أنّه لا دلالة على حصر كلّ ناطقٍ بأنّه من اللّه أو من الشيطان.

---

١. في المخطوطة «سعد» وهوغلط.

٢. الإسرى (١٧): ٣٦.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٢، ح ١٠؛ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٣١، ح ١.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ٢٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣١٦، ح ١.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ٢٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣١٧، ح ٥. وفي مخطوطتنا «يؤدّي» بدل «يروي».

ومن الطوائف ما ورد في حرمة شراء الجارية، وكون ثمنها سحتاً [١].

وقد يورد على الاستدلال بـ: أنّ حرمة الشراء في تلك الأخبار إنّما هو لأجل تعارف شراء الجاريات المغنّيات في زمن بني العبّاس، وإحضارهنّ في مجالس الرجال، وارتكاب سائر المحرّمات، لا لأجل الغناء؛ وإلّا فمجرّد احتمال كون الحرمة لجهةٍ آخر كافٍ في عدم الدلالة على حرمة الغناء؛ ولا يحتاج إلى إثبات ذلك بالتعارف في ذلك الزمان كذلك، فلابدّ من نقل الروايات.

فمنها: رواية الوشّاء، وفيها أنّه: «قد يكون للرجل جاريةٌ تلهيه، وما ثمنها إلّا كثمن الكلب» [٢]؛ وهذا جوابٌ عن السؤال عن الجارية المغنّية.

ومنها: رواية سعيد بن محمّد الطاطري عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سأله رجلٌ عن بيع الجواري المغنّيات؟

فقال: شرائهنّ وبيعهنّ حرامٌ، وتعليمهنّ واستماعهنّ نفاقٌ» [٣].

ومنها: ما أرسله في الفقيه [٤] قال: «رُوي أنّ أجر المغنّي والمغنّية سحتٌ» [٥].

ومنها: رواية إبراهيم بن أبي البلاد، وفيها: «إنّ تعليمهنّ كفرٌ، واستماعهنّ نفاقٌ، وثمنهنّ سحتٌ» [٦].

ومنها: رواية نضر بن قابوس قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «المغنّية ملعونةٌ؛ ملعونٌ من أكل كسبها» [٧].

هذا كلّه في الأخبار؛ ولا يخفى كفايتها في المقام، فلا نحتاج إلى التعرّض لسائر أدلّتهم

---

١. كمرسلة شيخ الصدوق في الفقيه، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٣٦٤٩، وخبر ابن أبي البلاد في الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٧.

٢. الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٤، ح ٦.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٤، ح ٧.

٤. ولكن في المخطوطة النهاية ولم يوجد فيها.

٥. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٣٦٤٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٧، ح ١٧.

٦. الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٤، ح ٧.

٧. الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢١، ح ٤.

من الإجماع والعقل، مع ما فيها من الوهن؛ لأنّه لوسلّم إجماعٌ، فالمحتمل، بل المظنون ـ لولم يكن المقطوع ـ استنادهم إلى تلك الأخبار، وإلى العقل، فليس إلّا بعض الاستحسانات.

وممّا ذكرنا ظهر أنّا نحتاج إلى تعيين موضوع الغناء، بل موضوع سائر العناوين من اللهو ونحوه، إلّا أنّ التعرّض لها لابدّ أن يكون بعد ذكر أدلّة الخصم حتّى يعرف أنّ موضوع التعارض هل يتحقّق أم لا؟

وعلى فرض التحقّق ففي أيّ موردٍ يتحقّق؟

فنقول: قد استدلّ القائل بعدم حرمة الغناء وإباحته بطوائف من الأخبار:

الأولى: ما ورد في جواز الغناء في قراءة القرآن وما يلحق به ـ كالتورات ـ؛ وهي أخبار:

منها: ما تقدّم في مرسلة الصدوق في شراء الجارية المغنّية من قوله عليه السلام: «لابأس لواشتريتَها فذكرتْك الجنّة ـ يعني: بقرائة القرآن ـ» ... الحديث [1].

أقول: قد تقدّم أنّ الظاهر أنّ قوله: «يعني ـ... إلى آخره ـ» من كلام الصدوق، مع أنّ فيها تصريحٌ بأنّ قراءة القرآن ونحوها ليست بغناءٍ؛ ولذا صرّح بعد ذلك بقوله: «وأمّا في الغناء فمحظورٌ».

ومنها: رواية أبي بصيرٍ عن الكافي ـ وقد ادّعى في الحدائق [2] كونه يحيى [بن القاسم]، بقرينة رواية عليٍّ عنه ـ، قال: «قلت: لأبي جعفرٍ عليه السلام: إذا قرأت القرآن فرفعت به صوتي جاءني [3] الشيطان، فقال: إنّما ترائي بهذا أهلك والناس، فقال: يا أبامحمّدٍ! إقرأ قراءةً بين القرائتين تسمع أهلك، ورجّع بالقران صوتك؛ فإنّ اللّه ـ تبارك وتعالى ـ يحبّ الصوت الحسن يرجّع به ترجيعاً» [4].

---

١. الفقيه، ج ٤، ص ٦٠، ح ٥٠٩٧؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٢، ح ٢.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٠٨.

٣. كذا في المصدر، ولكن في المخطوطة «فأتاني».

٤. الكافي، ج ٢، ص ٦١٦، ح ١٣؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢١١، ح ٥.

وتقريب الاستدلال مبنيٌّ: إمّا على دعوى كون الغناء هو مجرّد الترجيع؛

وإمّا على دعوى أنّ إطلاق الترجيع يقتضي الجواز، حتّى فيما لو حصل الإطراب ـ إن قلنا بأنّ الغناء هو الترجيع المطرِب ـ؛ فعلى الأوّل يكون التعارض بينها وبين الأخبار المتقدّمة على نحو التباين، وعلى الثاني على نحو العموم والخصوص المطلق.

ومنها: رواية أبي بصيرٍ ـ وقد ادّعى في الحدائق[1] كونه المرادي، بقرينة عبداللّه بن مسكان ـ عن الصادق عليه السلام قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ من أجمل الجمال الشعر الحسن، ونغمة الصوت الحسن»[2].

ومنها: رواية عبداللّه بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لكلّ شيءٍ حليةٌ، وحلية القرآن الصوت الحسن»[3]، سواء كان ذاتيّاً، أو عرضيّاً كسبياً ليس من الغناء، ودعواه توهّمٌ صرفٌ!

ومنها: ما بهذا الإسناد عن الصادق عليه السلام قال: «إنّ اللّه ـ تعالى ـ أوحى إلى موسى بن عمران: إذا وقفت بين يدي فقف موقف الذليل الفقير، وإذا قرأت التورات فاسمعنيها بصوتٍ حزين»[4]؛ ووجه التمسّك بها كالرواية السابقة.

ومنها: رواية عليّ بن عقبة، عن رجلٍ، عن الصادق عليه السلام قال: «كان عليّ بن الحسين عليه السلام أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وكان السقّاؤن يمرّون فيقفون ببابه يستمعون قرائته؛ وكان أبوجعفر عليه السلام أحسن الناس صوتاً»[5]. ولا وجه للتمسّك بهذه الرواية أصلاً، لأنّه قضيّةٌ شخصيّةٌ لاإطلاق لها.

ومنها: رواية عليّ بن محمّدٍ النوفلي، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ذكرت الصوت عنده،

---

١. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٠٩.
٢. الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ٨.
٣. الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ٩؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢١١، ح ٣.
٤. الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ٦؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٠٨، ح ٢.
٥. الكافي، ج ٢، ص ٦١٦، ح ١١؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢١١، ح ٤.

فقال: إنّ عليّ بن الحسين كان يقرأ القرآن [١]، فربّما مرّ به المارّ، فصعق من حسن صوته؛ وإنّ الإمام عليه السلام لو أظهر من ذلك شيئاً لما احتمله الناس من حسنه.

قلت: فلم يكن رسول اللّه صلى الله عليه وآله يصلّي بالناس، ويرفع صوته بالقرآن؟!

فقال: إنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله كان يحمل الناس من خلقه ما يطيقون» [٢ و٣].

وهذه الرواية أيضاً كسابقه؛ وتوهّم دلالتها على الصوت المطرب لقوله «فصعق من حسن صوته» مدفوعٌ، بما سيأتي من أنّ الإطراب أمرٌ وراء ذلك.

ومنها: ما عن مجمع البيان، عن سعد بن أبي الوقّاص قال: «سمعت رسول اللّه صلى الله عليه وآله يقول: إنّ القرآن ينزل بالحزن، فإذا قرأتموه فأبكوا ـ... إلى أن قال: ـ وتغنّوا به فإنّ من لم يتغنّ بالقرآن فليس منّا» [٤]. وقد حمله في مجمع البيان على: «أنّ المراد من قوله: تغنّوا به، أي: استغنوا بالقرآن ـ كما تأوّله بعضٌ ـ، أو أنّ المراد: تزيين الصوت وتحزينه ـ كما ادّعاه أكثر العلماء ـ» [٥].

أقول: وعلى أيّ حالٍ لا وجه للأخذ بظاهر الرواية، لأنّ ظاهرها وجوب الغناء في القرآن، ولم يقل به أحدٌ؛ فلابدّ من حملها على كون المراد الاستغناء به، فيوافق مع قوله: «فليس منّا»؛

أو حملها على التزيين والتحزين، بشهاده غير واحدٍ من الأخبار عليه.

هذا مضافاً إلى أنّ الرواية ـ مع ضعف سندها ـ ليست من طرق أصحابنا، وتكون عامّيّةً؛ هذا كلّه في الطائفة الأولى.

الطائفة الثانية: ما تمسّكوا لجواز الغناء به في الأعمّ من القرآن وغيره، وهي أخبار:

---

١. كلمة «القرآن» ليست في المصدر.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢١١، ح ٢.

٣. في المخطوطة: «يطيقونه».

٤. مجمع البيان، ج ١، ص ٤٦.

٥. مجمع البيان، ج ١، ص ٤٦.

منها: رواية أبي بصيرٍ ـ الَّذي تقدّم أنّه المراديّ، على ما في الحدائق [١] ـ عن الصادق عليه السلام عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله قال: «لم يعط أُمّتي أقلّ من ثلاثٍ: الجمال، والصوت الحسن، والحفظ» [٢].

وفيه: أنّ الرواية ليست بصدد بيان الحكم حتّى يتمسّك بالإطلاق، فلا وجه للتمسّك أصلاً.

ومنها: رواية الميثمي عن الصادق عليه السلام قال: «ما بعث اللّه نبيّاً إلّا حسن الصوت» [٣].

وفيه ما في سابقه.

ومنها: ما في قرب الإسناد، عن عليّ بن جعفرٍ، عن أخيه قال: «سألته عن الغناء [هل يصلح] في الفطر والأضحى [والفرح]؟ قال: لا بأس به ما لم يُعص به» [٤].

أقول: في الرواية احتمالين:

الأوّل: أن يكون المراد من «الغناء» هو مطلق الصوت؛ والمراد من: «ما لم يُعص به» هو ترجيع الصوت، بحيث يحصل الغناء حقيقةً. وهذا الاستعمال ـ وإن كان مجازاً ـ لكن بقرينة قوله: «ما لم يُعص به» حيث إنّ مرجع الضمير نفس الغناء؛ وعليه فتدلّ على الحرمة لا الجواز.

الثاني: أن يكون المراد من «الغناء» هو الغناء الحقيقي، والمراد من «ما لم يُعص به» أي: لم يضمّ به سائر المحرّمات الخارجيّة ـ مثل دخول الرجال على النساء ونحوه ـ، فعليه تدلّ على جواز الغناء في خصوص العيدين من غير انضمام سائر المحرّمات إليه، ولا تدلّ على الجواز مطلقاً.

---

١. سند الرواية التي ذكرها المقرر هكذا: «الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن معبد، عن عبداللّه بن القاسم، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه عليه السلام قال ...» وهو كما ترى ليس فيه أبي بصير، حتّى يتنازع أنّ المراد منه «الأسدي» أو «المرادي»؛ والظاهر أنّ خطأ المقرر نشأ من رجوعه إلى الحدائق، وخلطه بين السطور. أُنظر الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٠٩.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، ح ٧؛ موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام، ج ٦، ص ١٦٠، ح ٥.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٦١٦، ح ١٠.

٤. قرب الإسناد، ص ٢٩٤، ح ١١٥٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٢، ح ٥.

فإن قلت: يتمّ المطلوب في غير العيدين بالقطع بعدم الفرق وعدم القول بالفصل!

قلت: لاقطع لنا بعدم الفرق، لاحتمال أن يكون للعيدين خصوصيّةٌ ـ كما سيأتي أنّ في الأعراس خصوصيّةٌ، لأنّ العيد كالعرائس ـ، وعدم القول بالفصل لايكفي ما لم يكن إجماعٌ على عدم الفصل.

الطائفة الثالثة: ما دلّ على جواز الغناء في خصوص العرائس، وهي أخبار كلُّها عن أبي بصيرٍ:

منها: ما عن الوافي والتهذيب، عن أبي بصيرٍ، عن الباقر عليه السلام [«قال: سألته] عن كسب المغنّيات؟ فقال: الَّتي يدخل عليها الرجال حرامٌ، والَّتي تدعى إلى الأعراس ليس به بأسٌ؛ وهو قول اللّه ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]»[2].

أقول: لايمكن أن يكون مرجع الضمير في قوله: و«هو قول اللّه ـ... إلى آخره ـ» هو الأجر، لعدم المناسبة، فلابدّ أن يكون المرجع إمّا خصوص الأوّل ـ وهو الَّتي يدخل عليها الرجال ـ، وعلى هذا ففيه إشعارٌ إلى كلام الخصم من أنّ الغناء في حدّ نفسه ليس حراماً ما لم يضمّ إليه محرّمٌ من الخارج؛

وإمّا يكون المرجع هو مطلق الغناء، فتدلّ الرواية على الحرمة إلّا في خصوص الأعراس.

ومنها: رواية أبي بصيرٍ، عن الصادق عليه السلام قال: «المغنّية الَّتي تزفّ العرائس لا بأس بكسبها»[3].

أقول: ظاهر الرواية جواز فعل الغناء أيضاً.

ومنها: رواية أبي بصيرٍ قال: قال الصادق عليه السلام: «أجر المغنّية الَّتي تزفّ العرائس ليس به بأسٌ، ليست بالّتي تدخل عليها الرجال»[4].

وهذه الرواية أيضاً كسابقه.

وكيف كان فهذه الطائفة من الأخبار ـ لو صحّ سندها من حيث أبي بصيرٍ، وسائر الروات ـ

---

١. لقمان (٣١): ٦.

٢. الوافي، ج ١٧، ص ٢٠٦، ح ٣؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٨، ح ١٠٢٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٠، ح ١.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢١، ح ٢.

٤. الكافي، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢١، ح ٣.

إنّما تدلّ على جواز الغناء لخصوص المرأة، في خصوص العرائس، ما لم ينضمّ إليه سائر المحرّمات، فيخصّص بها الأدلّة الدالّة على الحرمة مطلقاً.

هذا حال تلك الطائفة.

وأمّا الطائفة الثانية المتقدّمة عن هذه الطائفة، فقد تقدّم أنّ الروايتين منها غير دالّةٍ على الجواز أصلاً حتّى بإطلاقها؛

وأمّا الرواية الأخيرة منها فقد تقدّم المناقشة فيها بوجهين:

أحدهما: احتمال كون المراد من الغناء هو مطلق الصوت، بقرينة: «ما لم يُعص به»؛

ثانيهما: على فرض منع هذا الاحتمال مختصٌّ بالعيدين، فيصير ذلك على فرض اعتبار السند أحداً من موارد المستثنيات؛ ولا يمكن التمسّك للإطلاق بمجرّد عدم القول بالفصل ما لم يصل إلى حدّ الإجماع على عدم الفصل.

هذا مضافاً إلى أنّه لوسلّمنا الظهور في جواز المطلق يصير معارضاً للأخبار الدالة على الحرمة مطلقاً، ولاريب أن تلك الأخبار أظهر دلالةً؛ وتقدّم.

وأمّا الطائفة الأولى فلوسلّم، الدلالة فيها معارضةٌ بالأدلّة الدالّة على الحرمة المطلق والأخبار الواردة في خصوص القرآن ـ كما تقدّم ـ؛ مع أنّك قد عرفت منع الدلالة رأساً، لأنّ الرواية المنقولة عن مجمع البيان ـ الّذي هو من عمدة أدلّتهم ـ فقد تقدّم المناقشة فيها من وجوهٍ:

[١] من كونها عامّيّةً غير واردةٍ من طريق أصحابنا؛

[٢] ومن كونها غير معمولةٍ بها بظاهرها الّذي مفاده وجوب الغناء في القرآن؛

[٣] ومن ضعف سندها، فلابدّ من تأويلها على ما تقدّم.

ثمّ إنّه قد يتمسّك لجواز الغناء في القرآن بالخبر المتقدّم في الأخبار الدالّة على الحرمة بقوله ﷺ: «إقرؤا القرآن بألحان العرب»[١]، بتقريب أنّ المراد من اللحن هو الغناء.

---

١. الكافي، ج ٢، ص ٦١٤، ح ٣؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢١٠، ح ١.

وقد أُورد عليه في الحدائق بـ: «أنّ اللحن يستعمل في معانٍ:

أحدها: كون المراد منه هو اللغة والأصوات؛ والظاهر أنّ المراد من اللغة في كلامه ـ كما فسّره الشيخ ﷺ ـ اللهجة، وقد ادّعى ظهور الرواية في ذلك.

ثانيها: أنّ المراد منه هو الترجيح الحاصل في الصوت.

ثالثها: أنّ المراد هو تحسين القراءة»[١].

أقول: وكيف كان فكون المراد منه هو الغناء غيرمعلوم، فلايمكن التمسّك لإجمال الرواية.

وأمّا الرواية المتقدّمة في إعطاء الصوت الحسن إلى هذه الأمّة، والرواية الدالّة على عدم مبعوثيّة نبيٍّ إلّا حسن الصوت، فقد تقدّم عدم الإطلاق لهما حتّى يمكن التمسّك بها لجواز الغناء.

وأمّا رواية الواردة في قضيّة عليّ بن الحسين من مرور الناس، وتوقّفهم إلى بابه ﷺ لاستماع قرائته حتّى صاروا صاعقين، فقد تقدّم عدم دلالتها على كون قرائته ﷺ على نحو الغناء؛ بل ادّعى في الحدائق أنّ للأئمّة حالاتٌ في أصواتهم، وألوانهم، وحنينهم يوجب الانقلاب للناس، وهذه مختصٌّ بهم ﷺ؛ واستشهد لذلك بالخبر الوارد في قضية الجواد ﷺ مع زوجة مأمون لمّا أرادت دخوله ﷺ على بنته[٢]، وبالخبر الوارد في قضيّة أصابع الرضا ﷺ[٣]، وبالخبر الوارد في قضيّة أميرالمؤمنين ﷺ[٤]، وبهذا الخبر؛ فراجع كلامه[٥].

وأمّا الرواية المتقدّمة في الطائفة الثالثة من رواية أبي بصيرٍ عن الباقر ﷺ ـ حيث تقدّم: أنّه على أحد الاحتمالين فيها إشعارٌ بجواز الغناء ما لم ينضمّ إليه محرّمٌ خارجيٌّ ـ ففيه: أنّه ـ لوسلّمنا ظهورها في ذلك ـ لكن لاريب أنّ الأخبار الدالّة على الحرمة كانت أظهر منها، فيُقدّم عليها.

---

١. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١١٤؛ نقله منه المقرر بالمعنى، لا بعين الفاظه.

٢. أي بنت المأمون. راجع: مشارق الأنوار ـ للحافظ رجب برسي ـ، ص ١٥١، الفصل ١١.

٣. انظر: الكافي، ج ١، ص ٤٨٧، ح ٣؛ الثاقب في المناقب، ص ١٥٣، الرقم ١٤٠؛ مدينة المعاجز، ج ٧، ص ١٣.

٤. انظر: مدينة المعاجز؛ ج ٢، ص ٩٧، الرقم ٤٢٣ ومابعدها.

٥. ما نقله المقرّر من الحدائق يتفاوت مع متن الحدائق؛ فراجع الحدائق، ج ١٨، ص ١١٤.

وأمّا الخبر المشتمل على الترجيع في القرآن، فإن قلنا: أنّ الغناء هو مطلق الترجيع ـ كما يدّعيه بعضُ [١] ـ فيعارض حينئذٍ مع الأخبار الدالّة على حرمة الغناء في القرآن، ولو تمّ تلك الأخبار فلايمكن علاج التعارض إلّا بدعوى ضعف السند في هذا الخبر ؛ وأمّا معارضته مع أدلّة حرمة مطلق الغناء فلاريب أنّه أخصّ منها، فيقيّد به تلك الأدلّة ؛

وإن قلنا بأنّ الغناء ليس مطلق الترجيع، بل لابدّ من قيودٍ آخر كالإطراب، فحينئذٍ دلالتها على جواز الغناء في القرآن يكون بالإطلاق ـ نظير الخبر الدالّ على الأمر بتحسين القراءة والتحزين فيها [٢] ـ ؛ فحينئذٍ يكون تعارض تلك الأخبار مع تلك الأدلّة بالعموم والخصوص من وجهٍ في مادّة الإجتماع ـ وهو الغناء في القرآن ـ ؛

لكن لاريب أنّ أدلّة حرمة مطلق الغناء أظهر دلالةً من تلك الأخبار، فيقدّم عليها.

وأمّا الأخبار الدالّة على الحرمة في خصوص القرآن فلاريب أنّها أخصّ من تلك الأخبار، فيقيّد بها إطلاقها ؛ فيكون المراد من الترجيع والتحسين والتحزين غير الفرد الّذي يكون غناءً ؛ لكن هذا بعد تماميّة ما دلّ على التحريم في خصوص القرآن، إلّا أنّا بعد تقديم أدلّة الحرمة المطلقة للأظهريّة لانحتاج إلى إثبات تماميّة في تلك الأخبار الخاصّة بالقرآن ؛ وحينئذٍ فلابدّ من تعيين مفهوم الغناء هل هو مطلق الترجيع ؟ أم لا ؟

فنقول: قد ذكروا لمفهوم الغناء معاني على حسب اختلاف كلماتهم. وقد نقل الشيخ ﷺ عن المصباح: «أنّه هو الصوت» [٣]، وعن آخر: «أنّه مدّ الصوت» [٤]، وعن النهاية: «عن

---

١. نسبه الشيخ الأعظم إلى القواعد [المكاسب، ج ١، ص ٢٩٢]، ولكن في المطبوع من شهادات القواعد [٣، ص ٤٩٥] يفسّر الغناء بترجيع الصوت ومدّه ؛ وذكره في كفاية الاحكام في ضمن الأقوال [كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٧٥٠].

٢. انظر: الكافي، ج ٢، ص ٦١٤ـ٦١٦، ح ٢ و١٣ ؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٠٨، ح ١، و٢١٢، ح ٦.

٣. المصباح المنير، ص ٤٥٥ ؛ المكاسب، ج ١، ص ٢٩١.

٤. لم نجده، ولكن جعله المحقّق النراقي ثامن الأقوال، من دون إسناد إلى قائل معيّن. انظر: مستند الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٠.

الشافعي أنّه تحسين الصوت [١] وترقيقه» [٢]، وعن النهاية أيضاً: «أنّ كلّ من رفع صوتاً ووالاه فصوته عند العرب الغناء» [٣]؛ ثمَّ قالﷺ: «وكلّ هذه المفاهيم ممّا يعلم عدم حرمتها، وعدم صدق الغناء عليها، فكلّها إشارةٌ إلى المفهوم المعيّن عرفاً» [٤].

أقول: لعلّ نظرهﷺ إلى أنّ هذه التفاسير من قبيل التفسير بالأعمّ ـ كالتفسير اللغوي، كسعدانة نبتٌ ـ [٥].

ثمَّ قالﷺ: «والأحسن من الكلّ ما تقدّم من الصحاح بعد تفسيره بالسماع؛ ويقرب منه المحكيّ المشهور بين الفقهاء [٦] من أنّه: مَدّ الصوت المشتمل على الترجيع المطرب» [٧].

أقول: فعلى هذا يكون تفسيره بمدّ الصوت فقط ـ كما تقدّم ـ، أو الترجيع فقط ـ كما عن القواعد [٨] ـ أو المطرب فقط ـ كما عن القاموس [٩] ـ كلّها من قبيل التفسير بالأعم؛ وحينئذٍ فلابدّ لنا من المشي على مقتضى القاعدة بأنّه إن أمكن الترجيع لأحدٍ من تلك التفاسير فيرجّح، وكذا إن قام شاهدٌ ودليل على تعيين المفهوم فيُتّبع، وإلّا فلابدّ من الرجوع إلى الأصول من الأخذ بالقدر المتيقّن ـ إن كان ـ، وإجراء البرائة فيمازاد؛ هذا.

وحينئذٍ نقول: أمّا وجه عدم كون ما ذكرهﷺ أوّلاً غناءً ـ كما ادعّى القطع على ذلك [١٠] ـ؛ فإمّا: لعدم خلوّ غالب الأصوات في قراءة القرآن، والأدعية، والخطب، والشعر في جميع الأعصار، والأمصار من العلماء وغيرهم من تحسينٍ، ومدٍّ، وترجيعٍ في الجملة

---

١. في المصدر «القراءة» بدل «الصوت».
٢. النهاية لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٩١.
٣. النهاية لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٩١.
٤. المكاسب، ج ١، ص ٢٩١.
٥. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٨؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢١٥.
٦. أُنظر: مفاتيح الشرائع، ج ٢، ص ٢٠.
٧. المكاسب، ج ١، ص ٢٩١.
٨. قد مرّت منّا عدم ورودها في القواعد، فراجع.
٩. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٧٢، وج ١، ص ٩٧.
١٠. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٢.

ـ كما استدلّ على ذلك في الجواهر [١] ـ؛

وإمّا لأنّ مجرّد التحسين والمدّ والترجيع لا يوجب دخوله في عنوان اللهو؛ وقد تقدّم في الأخبار الكثيرة أنّ الغناء يكون داخلاً تحت عنوان اللهو.

ثمّ إنّه يظهر من مجمع البحرين [٢] ـ على ما نقل عنه ـ أنّ للغناء معنيين:

أحدهما: ما عن المشهور بين الفقهاء من: «أنّه صوتٌ مشتملٌ على الترجيع المطرب» [٣]؛

والثاني: ما يعدّ في العرف غناءً؛ وقد أخذ ذلك من المسالك [٤] والروضة [٥].

فإن قلت: فما الفرق بين تعريف الفقهاء وبين ما يعدّ في العرف غناءً؟

قلت: قد ذكروا موارد لافتراقهما:

منها: ما في بعض التضرّعات حيث إنّها يوجب خلع القلب، فتعريف المشهور ينطبق عليها، مع أنّها لا يعدّ في العرف غناءً [٦]؛

ومنها: النوح في غير النوح الّذي يكون من أقسام الغناء، حيث ينطبق التعريف عليه؛ مع أنّه يكون في العرف مقابلاً للغناء، وكذا غير نوح العشّاق والمتيّمين حيث إنّها أيضاً يعدّ في العرف غناءً؛

ومنها: ما يعدّ في العرف غناءً مع أنّه لم يكن مشتملاً على الترجيع المطرب، لغلظة الصوت وخشونته.

ثمّ إنّه احتمل في الجواهر [٧] أخذ قيدٍ آخر في مفهوم الغناء، وهو: «اتّخاذه للّهو وتنفيس النفس والإطراب» ـ كما يؤمي إليه عدّه من اللهو في الأخبار المتقدّمة ـ وأخذ الإطراب فيه عند المشهور، ومعروفيّة مجالس الغناء بذلك بعد العلم بعدم زيادتها في المدّ والترجيع على

---

١. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤٦.

٢. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٣٥.

٣. وأنت تعرف أنّ المشهور يأخذون قيدين في كلامهم في تعريف الغناء، وهما: ترجيع الصوت ومدّه.

٤. مسالك الأفهام، ج ٣، ص ١٢٦.

٥. الروضة البهيّة، ج ٣، ص ٢١٢.

٦. أشار إليه في الجواهر، ج ٢٢، ص ٥٥.

٧. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤٧.

ما يستعمل في غير تلك المجالس، من مجالس التعزية والأذان وغيرهما ممّا لم‌يعدّ للـهو والإطراب؛ ويؤمي إليه أيضاً عدّ النوح مقابلاً للغناء، إلّا أنّه يناقش في ذلك بأنّ الكلّ قـد فسّروا الغناء بكيفيّةٍ حاصلةٍ في الصوت، فلامدخليّة للقصد في مفهومه»[1].

أقول: لايخفى أنّ المناقشة حسنٌ، وحينئذٍ فلو علمنا المعنى العرفي للغناء فهو، وإلّا فما يكون جميع الخصوصيّات موجودةً فيه بحيث يحصل العلم بكونه غـناءً فـيشمله الأدلّـة ويحكم بالحرمة؛ وأمّا لوفقد بعض تلك الخصوصيّات بحيث يشكّ في صدق الغناء عـليه فيصير الشبهة في المفهوم. وقد قرّرنا في محلّه أنّ المفهوم إذا تـردّد بـين الأقـلّ والأكـثر يؤخذ بالمقدار الأقـلّ، ويـجري أصـالة البـرائـة فـي المـقدار الزائـد المشكـوك؛ نـعم! لو كانت الخصوصيّة المفقودة ممّا يعلم عدم اعتبارها فـي المـفهوم ـ كـإرادة اللـهو الّـذي ذكره الجواهر ـ فلايضرّ.

ثمّ إنّه لواستعمل الغناء فيما يكون مع خصوصيّته، وفيما يكون تلك الخصوصيّة مفقودةً، ودار الأمر بين كونه حقيقةً في الأعمّ؛ وحينئذٍ فقد يتخيّل أنّ هذا وجهٌ لعدم جريان البراءة في المقدار المشكوك، لأنّه لابدّ من الأخذ بالأعمّ الجامع بين ما يكون الخصوصيّات مفقودةً أو موجودةً فيه.

لكن يرد عليه: أنّ تقديم الاشتراك المعنوي لابدّ أن يكون مقيّداً بقيدين ـ على ما قلنا ـ:

أحدهما: إحراز الاستعمال في القدر الجامع؛

وثانيهما: عدم الوهن فيه.

وحينئذٍ فنقول: دعوى كون الغناء حقيقةً في مطلق الصوت، أو مَدّ الصوت، أو الصوت المشتمل على مجرّد الترجيع، لولم‌يكن القطع بخلافه فلا أقلّ من كـونه مـوهوناً؛ كـما أنّ مدخليّة قصد الاتّخاذ للّهو ـ كما احتمله في الجواهر أوّلاً ـ موهونٌ بما تقدّم.

وأمّا أخذ الإطراب في المفهوم، فلايخفى أنّه لايعتبر الإطراب الفعلي، بل مجرّد شأنيّة الإطراب واقتضائه له يكفي، سواءٌ حصل الإطراب الفعلي أم لم يحصل لوجود مانعٍ كغلظة

---

١. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤٧.

الصوت كما تقدّم صدق العرفي فيه. نعم! ليس الإطراب أعمّاً ممّا يحصل في مثل النوح والتضرّعات، لأنّ المراد من الإطراب ما يوجب ميل النفس إلى الرقص وعمل الصبيان؛ وذلك غير حاصلٍ فيهما، ويشهد عليه قول الشاعر:

أطَرَباً وأنت قِنّسريٌّ [١]

لأن النوح والتضرّع ليس موجباً للتعجّب حصوله عن الشّيخ الكبير. هذا مضافاً إلى أنّه لم يُعهد استعمال الغناء في مثل النوح والتضرّع؛ وقد عرفت أنّ تقديم الاشتراك المعنوي مبنيٌّ على احراز الاستعمال، مع أنّه سيأتي في معنى الطرب ما يزيد على ذلك.

ثمّ إنّه يظهر من الجواهر [٢] إشكالٌ آخر على إجراء البراءة في الموارد المشكوكة بتقريب: أنّ التكليف إذا تنجّز بمفهومٍ مردّدٍ بين الأقلّ والأكثر فالاشتغال اليقيني بهذا المفهوم يقتضي الامتثال اليقيني في جميع محتملات التكليف؛ ثمّ ناقش في ذلك بأنّ المقام ليس مجرى الاحتياط.

أقول: قد ذكروا هذه الشبهة في الشبهات الموضوعيّة الّتي يكون أدون من المقام أيضاً؛ وقد تعرّض الشيخ ﷺ لها في موضعين من كلامه في الأصول؛

أحدهما: في المسألة الراجعة إلى الشبهة التحريميّة في مسألة الأقلّ والأكثر [٣]؛

ثانيهما: في المسألة الرابعة من الشبهة الوجوبيّة فيها [٤].

ونحن قد حقّقنا الجواب عنها في الموضعين ـ وليس المقام محلّ بسطها ـ؛ فنشير إليه إجمالاً بـ: أنّ التكليف إذا تردّد بين الأقلّ والأكثر فالقدر المتيقّن من ثبوت التكليف هو

---

١. قاله العجّاج؛ ديوانه، ص ٣١٤.

«أطـــربا وانت قـنسري والدهر بـالإنسان دواري

افنى القرون وهوقعسري»

من أُرجوزة أوّلها:

«بكيت والمحتزن البكـي وإنّما يأتي الصبا الصبي»

كما قاله محقّق شرح الرضي على الكافية [ج ٤، ص ٤٤٧].

٢. راجع: جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤٧.

٣. فرائد الأصول، ج ٢، ص ٣٥٢.

٤. فرائد الأصول، ج ٢، ص ١١٩.

المقدار الأقلّ؛ وأمّا الموارد المشكوكة فلولم يكن علمٌ إجماليٌ بثبوت التكليف في خصوصها يكون التكليف فيها مشكوكاً بدويّاً، فيكون مجرى البراءة.

هذا كلّه في معنى الغناء.

وأمّا الطرب: فقد نقل الشيخ﵀: «عن الصحاح: أنّه خفّةٌ يعتري الإنسان لشدّة حزنٍ، أو سرورٍ، وعن أساس اللغة [١] للزمخشري: خفّةٌ لسرورٍ أو همٍّ» [٢]؛ وحينئذٍ فتقييد الغناء بذلك يوجب دخوله تحت عنوان اللهو، وهذا هو المراد من قول الشاعر:

أطرباً وأنت قنّسريٌّ

وإلّا ـ فقد تقدّم ـ أنّ نفس الحزن والسرور لا يبعد عن الشّيخ الكبير.

ثمّ إنّ هنا كلامان:

الأوّل: إنّ بعض أقسام الطرب يكون خارجاً عن الغناء، مثل ما يوجد في النوح والتضرّع، لأنّهما مقابلان للغناء ـ كما تقدّم الكلام فيه ـ.

الثاني: أنّه قد يصدق الغناء مع عدم حصول الطرب فعلاً فيه، كما إذا كان للصوت غلظةٌ وشدّةٌ؛ وحينئذٍ يقع الكلام في تقييد المشهور الغناء بهذا القيد، وفيه مسلكان:

أحدهما: ما يظهر من الشيخ﵀، وقد تقدّم منّا أن المراد من أخذ القيد هو على نحو الاقتضاء والشأنيّة ولولم يحصل فعلاً لمانعٍ؛

ثانيهما: ما يظهر من مفتاح الكرامة من الفرق بين الطرب وبين الإطراب والتطريب؛ وما أُخذ في الغناء هو الإطراب لا الطرب. قال: «إنّ الإطراب المأخوذ في معنى الغناء غير الطرب الّذي فسّره في الصحاح، واستشهد على ذلك بما في الصحاح من أنّ التطريب في الصوت مدّه وترجيعه؛ وبما عن المصباح: «طرّب في صوته: رجعّه [٣] ومَدّه» [٤]، إلى غير ذلك من المقرّبات الّتي ذكره لذلك.

---

١. كذا في النسخة، والصحيح: البلاغة.

٢. المكاسب، ج ١، ص ٢٩١.

٣. في المخطوطة: «ترجيعه ومدّه».

٤. مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٦٨.

وقد أُورد عليه الشيخ﵀ أوّلاً بـ: أنّ الطرب إذا كان معناه ما تقدّم من الجوهريّ والزمخشريّ فلاجرم يكون الإطراب والتطريب المأخوذان من هذه المادّة ايجاد هذه الحالة، وإلّا لزم الاشتراك اللفظي في مادّة الطرب، وهو خلاف الأصل؛ مع أنّهم لم يذكروا للطرب معنىً آخر حتّى يكون الإطراب والتطريب مشتقّاً منه.

وثانياً بـ: أنّ في الإطراب والتطريب صفةً قائمةً بالمتكلّم، وهو ايجاد سبب الطرب من تحسين الصوت وترجيعه ـ كما أنّ المراد من التفريح ايجاد سبب الفرح ـ، وأمّا المأخوذ في معنى الطرب هو الصفة القائمة بنفس الصوت، وهو «خفّةٌ يعتري الإنسان...»[1]؛ وهذا هو المراد من أخذه في تعريفه عند المشهور. بخلاف ما نقله عن الصحاح والمصباح في معنى الإطراب والتطريب، لأنّهما بصدد بيان الصفة القائمة بذي الصوت.

وثالثاً بـ: أنّه لامعنى لتوهّم كون التطريب بمادّته، وكذا الإطراب هو مجرّد المدّ والترجيع والتحسين إذا لم يكن الطرب كذلك.

ورابعاً بـ: أنّه ـ قد تقدّم ـ أنّ مجرّد المدّ والترجيع والتحسين ليس من الغناء ولم يكن محرّماً»[2].

أقول: وقد تقدّم الإستدلال عليه بوجهين؛ وحينئذٍ فلابدّ أن يكون المراد من الطرب المأخوذ في التعريف ما ذكرنا من كونه مقتضياً للطرب، ولولم يكن الطرب حاصلاً فيه فعلاً لمانع.

وأقول: لوكان مراده﵀ أنّ معنى الإطراب والتطريب على ما في الصحاح والمصباح يكون موافقاً لما عن المشهور من أخذ الخفّة العارضة للإنسان ـ كما يظهر من إيراده الثاني ـ؛

ففيه: أنّ ما ذكراه أعمّ من حصول تلك الحالة أم لا، ومقتضاه عدم أخذ هذا القيد فيه، فيكون مخالفاً مع تعريف المشهور. ولوكان مراده وجود الاختلاف بين التعريفين ـ كما هو مقتضى الإيراد الأوّل والثالث ـ فهو حسنٌ، لوجود الاختلاف بين كلاميهم حينئذٍ من حيث

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ مع اختلاف يسير في الألفاظ.

٢. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

الإطلاق والتقييد، فكما يمكن حمل كلام من أطلق على التعريف بالأعمّ، يمكن حمل كلام من قيّد على إرادة بيان بعض المصاديق؛ ومقتضى القاعدة حينئذٍ الأخذ بالأعم، لما تقدّم من تقديم الاشتراك المعنوي على غيره؛ والقول بعدم حرمة مطلق الترجيع يمكن منعه.

هذا؛ ولكن يمكن الخدشة في ذلك:

أوّلاً: بعدم إحراز الاستعمال في مطلق الترجيع، فلاوجه لتقديم الاشتراك المعنوي؛

وثانياً: يكون هذا الاحتمال موهوناً، لما تقدّم من الجواهر [١] من قيام السيرة على عدم حرمة مطلق الترجيع، ولما ذكرنا من أنّ مجرّد الترجيع لايوجب دخول الغناء تحت عنوان اللهو؛ وقد دلّ أخبارٌ كثيرةٌ على حرمته من هذه الجهة؛

وثالثاً: بقوله ﷺ في بعض الأخبار: «ويرجّعونه ترجيع الغناء» [٢]، حيث إنّ ظاهره: أنّ الترجيع على قسمين: قسم يكون من الغناء، وهو المحرّم؛ وقسم لايكون منه ولا حرمة فيه؛ ولايبعد صحّة هذه الرواية [٣].

---

١. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤٧.

٢. رواية عبدالله بن سنان، الكافي، ج ٢، ص ٦١٤، ح ٣؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢١٠، ح ١، والرواية ضعيفة بإبراهيم الأحمر.

٣. الرواية ضعيفة بابراهيم الأحمر كما مرّ. ويمكن أن يصحّح بيان المقرّر في رفع البعد عن صحّة الرواية بأحد الطريقين:

الأوّل: مال الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال [ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥، الرقم ١٧ من تعليقاته] إلى اعتبار هذا الرجل، وتبعه المامقاني في تنقيح المقال [ج ٣، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٨، من الطبعة الحديثة عام ١٤٢٣هـ].

الثاني: ورد هذا الرجل في أسانيد كامل الزيارات [ص ٨، ح ٩، وص ٢٩٤، ح ٣، وص ٣١٩، ح ٣، تصحيح بهراد الجعفري]، وعلى القول بأنّ جميع مشايخ إبن قولويه (بلاواسطة ومع الواسطة) كلّهم ثقات.

ولكن لايمكن قبول كلا الطريقين:

لأنّ كلام الوحيد يمكن الخدشة فيه. وإن أراد أن يطّلع عليها فليراجع ما أفاده المحقّق المدقّق الشيخ محمّد تقي التستري في قاموس الرجال [ج ١، ص ١٥٤ ـ ١٥٩، الرقم ٥٨].

وأمّا مع وقوعه في أسانيد كامل الزيارات ـ حتّى على القول بثبوت مشايخ ابن قولويه مطلقاً ـ فلايمكن القول بوثاقته، لورود تضعيفه في كلمات الرجاليين [للاطّلاع حولها راجع ما أفاده المحقّق الخوئي في تراثه القيّم، معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨، الرقم ١٠٢ ـ ١٠٤]. ومن المعلوم أنّ التوثيق العام إذا تعارض مع التضعيف الخاص يقدّم التضعيف، فما ذكره المقرّر من نفي البعد عن صحة سند الرواية في غاية البعد.

فإن قلت: اذا كان الأمر كذلك فما لا يكون فيه الطرب فعلاً لمانعٍ والمفروض صدق الغناء عليه، فهل هو حرامٌ أم لا؟

قلت: الظاهر عدم الحرمة؛ أمّا على مسلك الشيخ﵀ فواضحٌ، لأنّ المحرّم على هذا يكون نفس العناوين الخارجيّة كاللهو ونحوه؛ والغناء الّذي لاطرب فيه فعلاً لم يعدّ من اللهو، [لأنّ][1] مقتضى بعض كلماته أنّ المحرّم ما هو من مقولة الكلام فلا حرمة لنفس الكيفيّة، فلابدّ من ملاحظة أدلّتها[2].

وأمّا على المختار من كون المحرّم هو نفس الكيفيّة فلابدّ من ملاحظة أدلّتها، فنقول: أمّا ما دلّ على حرمة الغناء من حيث اللهو فالظاهر عدم شمولها للمقام؛ بل قد تقدّم أنّ ما كان فيه الطرب ولا يعدّ لهواً لم يكن حراماً، لأنّ القدر المتيقّن من إطلاق الغناء في تلك الأخبار هو ما يعدّ لهواً، والباقي مشكوكٌ يجري فيه البراءة؛ ففي المقام بطريقٍ أولى لعدم الطرب الفعلي فيه أصلاً.

فان قلت: نمنع عدم صدق اللهو في الغناء الّذي يكون فيه مقتضىً للطرب، وإن لم يكن فيه فعلاً؛

قلت: لابدّ لنا من بيان معنى اللهو. ويظهر من بعض كلمات الشيخ﵀ في بيان معنى اللهو أنّه: «ما يناسب لآلات اللهو، بل يعتبر فيه الميل إلى عمل الصبيان والترقّص واللعب»[3]. وقال في «النهاية»: «لهوتُ بالشيء لهواً وتلهّيت به: إذا لعبت [به] وشاغلت وغفلت عن غيره»[4]. ولعلّ من هذا القبيل ما قيل في تعريفه: أنّه ما يلهو عن ذكر اللّه ـ تعالى ـ، ويغفل عنه؛ ومن الواضح أنّه ليس المراد الغفلة الدائمة عن ذكر اللّه ـ تعالى ـ، وإلّا لزم أن لا يوجد اللهو أصلاً!

وكذا ليس المراد مجرّد الاشتغال بغير الذكر، وإلّا يكون كثيرٌ من الأشياء لهواً، بل المراد

---

١. صححناه لاقتضاء السياق ولكن في مخطوطتنا «من» بدل «لأنّ».

٢. انظر: «المكاسب»، ج ١، ص ٢٩٦.

٣. «المكاسب»، ج ١، ص ٢٩٧.

٤. «النهاية»، ج ٤، ص ٢٨٢، المادة «لها».

الغفلة عنه في مدّةٍ من الزمان ـ كما نرى ذلك في سائر الآت اللهو ـ؛

وأيضاً: لابدّ أن يكون الشاغل عن ذكر اللّه ـ تعالى ـ في صدق اللهو فعلٌ من الأفعال الجوارحيّة، وإلّا فمجرّد الغفلة عنه لا يعدّ لهواً. وكيف كان فشيءٌ ممّا ذكره الشّيخ﵀ والنهاية غير موجودٍ في الغناء الّذي لاطرب فيه فعلاً، وإن كان مقتضاه موجوداً فيه.

بل يظهر من الشيخ﵀: «أنّه يعتبر في صدق اللهو الميل إلى [ما] تستلذّه القوى الشهويّة»[1]؛ وهو أيضاً غير موجودٍ، لأنّ الغناء ليس إلّا ما يعبّر عنه في الفارسيّة بـ«خوانندگى».

هذا كلّه بالنسبة إلى تلك الأدلّة، وأمّا سائر الأدلّة كالأخبار الدالّ على كون حرمة الغناء من جهة دخوله تحت عنوان «قول الزور»، و[عنوان «الباطل»، ونحو ذلك ففي عدم دلالتها على الحرمة في المقام مسلكان:

أحدهما: ما قيل من أنّ تلك الأخبار ـ وإن كانت دالّة على الحرمة في مطلق الغناء ـ إلّا أنّ الأخبار الدالّة على كون حرمتها من جهة اللهو كانت حاكمةً على تلك الأخبار، فكانت مقدّمةً عليها.

وفيه: أنّه بعد فرض إطلاق تلك الأخبار لا وجه لدعوى الحكومة، إلّا بعد إثبات مقدّمتين ينتفي الحكومة بانتفاء كلٍّ منهما:

أحدهما: إثبات أن الأخبار الدالّة على كون الحرمة من جهة اللهو تكون دالّةً على أنّ اللهو علّةٌ منحصرةٌ للحرمة، حتّى ينتفي الحرمة بانتفاء تلك العلّة؛

وثانيهما: إثبات كون تلك الأخبار ناظرةً إلى الأخبار المتقدّمة؛ وحينئذٍ لوانتفت المقدّمة الأولى يحصل التعارض بين الأخبار، فلابدّ من ملاحظة التعارض بالقواعد المقرّرة؛ ولوانتفت الثانية فلاتعارض بينهما أصلاً، لأنّ تلك الأخبار يثبت الحكم في موارد الخاصّة ـ وهو ما صدق عليه اللهو ـ، وسائر الأخبار يثبت في الأعمّ منها؛ فلابدّ من الأخذ بأعمّ العنوانين أوالعناوين؛ وحينئذٍ نقول: كلتا المقدّمتين ممنوعةٌ، لأنّه ليس في أخبار اللهو إلّا أنّ

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

الغناء من مصاديق اللهو، أو أنّ اللهو هو الغناء ؛ وهذا لايدلّ على كون علّة حرمة الغناء منحصرةً في اللهو، ولا نظر لها إلى سائر الأخبار.

المسلك الثاني: ما هو التحقيق في المقام ؛ وهو: إنّ الأخبار الدالّة على الحرمة من جهة قول الزور وعنوان الباطل. فلايخفى أنّه قد يفسّر الباطل بما لافائدة فيه، ويفسّر الزور أيضاً بالباطل ؛ وعلى هذا لايثبت بتلك الأخبار حرمة مطلق الغناء إلّا بعد إثبات حرمة مطلق ما لا فائدة فيه، وهو واضح البطلان.

وحينئذٍ فلوكان [هي] المراد من الباطل والزور في تلك الأخبار لزم التخصيص المستهجن، فلابدّ أن يكون المراد غير ذلك، وهو ما ذكرنا سابقاً من أنّ الزور هو مايكون منحرفاً عن الحقّ، والمراد من الباطل أيضاً خلاف الحقّ ؛ وحينئذٍ فيكون مقدار مدلولهما مجملاً، وإجمالهما يسري إلى الإجمال في موضوع المراد من الغناء، فلاتدلّ تلك الأخبار على الحرمة إلّا في القدر المتيقّن، وهو ما كان عنوان اللهو صادقاً عليه. ولعلّ مراد القائل المتقدّم من منع الدلالة إلّا على ذلك المقدار هو ذلك ؛ فتأمّل ! هذا.

ولكن لقائلٍ أن يقول: إنّ الإجمال في مفهوم قول الزور والباطل لايسري إلى الإجمال في الغناء في المقام، لأنّ إجمال العنوانين [1] إنّما يوجب إجمال العنوان الّذي تحته ؛ إذا كان في مفهومهما إجمالين يكون أحد الاحتمالين شاملاً لجميع أفراد العنوان الّذي تحته، وعلى الاحتمال الآخر شاملاً لبعض أفراده ؛ وحينئذٍ فلوصار العنوان مجملاً يوجب الإجمال في العنوان الّذي تحته أيضاً، فلايمكن الأخذ باطلاقه، لأنّه على أحد الاحتمالين لم‌يكن المراد جميع الأفراد فيكون مانعاً من إرادة الإطلاق ؛ وهذا بخلاف المقام، لأنّ مفهوم قول الزور ـ ولو كان ما ينحرف عن الحقّ ـ وكذا مفهوم الباطل خلاف الحقّ، لكن لامانع من كون جميع أفراد الغناء ما ينحرف عن الحقّ أوخلافه ؛ ولوكان المراد من الانحراف عن الحقّ وخلافه مجملاً فلامانع من الأخذ بالإطلاق، فلاوجه لرفع اليد عن ظاهر الاطلاق ؛ ويشهد بذلك الأخبار الواردة في مطلق الغناء من دون دخوله تحت عنوانٍ آخر، كما في خبر الخصال:

---

١. في المخطوطة : «الإجمال عنوانين».

«الغناء يورث النفاق»[١]، وفي خبر عليّ بن إبراهيم: «ويتغنّون بالقرآن»[٢]، وفي خبرٍ آخر عدّ قول القائل للّذي تغنّى: «أحسنت» من قول الزور[٣]، وفي خبر عنبسة: «استماع الغناء واللهو ينبت النفاق»[٤]، إلى غير ذلك؛ والمناقشة في دلالة بعضها على الحرمة غير مضرٍّ بما نحن بصدده.

فإن قلت: قد تقدّم في تفسير الآيات: أنّ تلك الأخبار لاتشمل الغناء الّذي كان له قائلاً، كما إذا تغنّى بالقرآن لزيادة حصول التدبّر في آياته، أو تغنّى لشفاء مرضٍ، أونحوهما؛ فهل تشمل تلك الأخبار المطلقة لمثل ذلك؟ أم لا؟

قلت: الظاهر عدم الشمول، وذلك لأنّ المراد ولوكان من قول الزور والباطل ما يكون خلاف الحقّ، لكن لايناسب إرادة خلاف الحقّ عند الشرع، لأنّ الخطابات متوجّهةٌ إلى العرف، وظاهرها إرادة ما يفهم منها العرف؛ ولا ينافي ذلك أنّه لوثبت في الشرع حرمة شيءٍ لايكون خلاف الحقّ في نظر العرف، لأنّه يحمل حينئذٍ على التخطئة في المصداق. وحينئذٍ فنقول: الغناء الّذي يكون له فائدةٌ عقلائيّةٌ لايعدّ عند العرف خلاف الحقّ، ولم يثبت من الشارع خلاف ما يفهم العرف حتّى يحمل على التخطئة في المصداق؛ هذا بالنسبة إلى الأخبار الدالّة على كون الغناء داخلاً تحت قول الزور والباطل.

وأمّا الأخبار الواردة في الغناء من دون دخوله تحت عنوانٍ آخر، فلوسلّمنا وجود خبرٍ معتبرٍ فيها من حيث السند لكنّه بعد ملاحظة كثرة الأخبار في مقابله يصير بإطلاقه موهوناً جدّاً، فلايمكن الأخذ به؛ مضافاً إلى ما تقدّم من المناقشة في دلالتها، كما لايخفى.

فقد ظهر ممّا ذكرنا حرمة عنوان الغناء في الجملة.

* * *

---

١. الخصال، ص ٢٤، ح ٨٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٩، ح ٢٣.
٢. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣١٠، ح ٢٧.
٣. معاني الأخبار، ص ٣٤٩، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٠٩، ح ٢١.
٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ٢٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣١٦، ح ١.

[موارد أُستثني من حرمة الغناء]

وقد أُستثني من ذلك حكماً موارد لابدّ من التعرّض لحالها، فلوثبت الرخصة فيها نقول بالجواز ؛ وإلّا فالأصل هو الحرمة.

منها: جوازه للمغنية في الأعراس

إذا لم تتكلّم بالباطل، ولم تلعب بالملاهي، ولم‌يسمع صوتها الأجانب، ولم يدخل عليها الرجال.

وبالجملة: ما لم يشتمل على محرّماتٍ خارجيّةٍ.

وحينئذٍ فالمناقشة الصغرويّة في بعض القيود المذكورة مطلبٌ آخر ؛ وعن المنتهى [1] انحصار المستثنى بذلك، وتماميّة ذلك مبنيٌّ على ثبوت هذا الاستثناء، وعدم تماميّة سائر المستثنيات ؛ وكلتا المقدّمتين تظهران ممّا سنذكر.

فنقول: قد تقدّم دلالة الأخبار الواردة في الأعراس عن أبي‌بصيرٍ على الجواز [2] من غير إشكالٍ. وتوهّم أنّها تدلّ على جواز التكسّب، وأخذ الأجرة عليه، ولا يكون ذلك ملازماً لجواز أصل العمل فلاتدلّ على جوازه ؛

مدفوعةٌ بـ: أنّ العرف لايصغي إلى ذلك ؛ ويفهم جواز أصل العمل أيضاً، ولذا لم‌نجد من ناقش في دلالتها من هذه الجهة، ـ وقد تقدّم دعوى بعض المحدّثين دلالتها على الجواز مطلقاً ولوفي غير الأعراس، وتقدّم الجواب عنه ـ ؛ فالمهمّ فعلاً بيان حال سندها. فنقول: يتمّ المطلوب بأحد الطريقين:

أحدهما: إثبات اعتبار السند شخصاً ؛

وثانيهما: إثبات الإنجبار ـ كما ادّعاه في مفتاح الكرامة [3] ـ.

---

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ١٠١٢ (الطبعة القديمة).

٢. انظر : وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٢٠، باب ١٥ من أبواب ما يكتسب به.

٣. مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٧٥.

أمّا الطريق الأوّل فقال الأردبيليّ [١] بطرح خبرين منها، لضعف بعض الرُّواة ـ مع قطع النظر عن أبي بصير ـ في أحدهما، والجهالة في الآخر، وبصحّة الثالث ـ وهو المشتمل على أيّوب ـ؛ فحينئذٍ نقول: إنّما الإشكال فيه من حيث أبي بصير؛ ويستفاد من كلماتهم طرقاً لاعتباره [٢] ـ وبيانها وبيان صحّتها وسقمها يحتاج إلى بحثٍ طويل ـ؛ فالمسألة بعدُ محلّ إشكالٍ، حيث سيأتي عدم تماميّة الطريق الثاني.

وأمّا الطريق الثاني فقد ناقش فيه الشيخ ﷺ بـ: «أنّ الشهرة الجابرة غير ثابتةٍ، إذ هي موهونةٌ بأنّ المحكي عن المفيد، والقاضي، وظاهر الحلبي، وصريح الحلّي، والتذكرة، والإيضاح؛ بل كلّ من لم يذكر الاستثناء بعد التعميم المنع؛ بل الحمل بزعم الاعتبار غير نافعٍ لمن لم يعلم الاعتبار» [٣].

وأمّا دعوى أنّ الشهرة ـ على فرض وجوده ـ ليست باستناديّة، ولاينفع على قول من لايكتفي بالشهرة التطابقيّة؛ فمدفوعٌ بأنّ من يقول بالتحريم، ولايقول به في العرس مستنده الأخبار؛ واحتمال غير ذلك موهونٌ لايعتني به العقلاء. نعم! يمكن المناقشة بعد الاستثناء بأنّه من المحتمل أنّهم كانوا قائلين باعتبار أبي بصير بأحد الوجوه المذكورة في محلّه [٤]، ولولم يكن شيئاً منها تماماً عندنا، ولذا استندوا إليها؛ فما ذكرنا هو الوجه في الإشكال في المسألة، لاالمناقشة في الدلالة بما ذكر مع جوابه؛

وبأنّ المراد أخذ الأجر لمجرّد الزّفّ لا للغناء، إذ هذا الاحتمال موهونٌ لا يعتني به العقلاء.

ومنها: الحُداء

ـ بالضمّ، كدُعاء ـ: صوتٌ تُرجع للسير بالإبل. وعن جماعةٍ استثناؤها؛ وعن الكفاية

---

١. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٦٠.

٢. راجع في هذا المجال رسالة الإرشاد الخبير البصير إلى تحقيق الحال في أبي بصير المطبوع في ضمن الرسائل الرجاليّة للسيّد محمّد باقر الشفتي الشهير بحجّة الإسلام، ص ١٨٧ ـ ٢١٦؛ فلعمري أنّه ﷺ قد أحسن وأجاد.

٣. المكاسب، ج ١، ص ٣١٤.

٤. مرّت في التعليقة السابقة.

نسبته إلى المشهور [١]. وقال الشيخ ﷺ: «وعلى تقدير كونه من الأصوات اللهويّة ـ كما يشهد به استثناؤهم إيّاه عن الغناء بعد أخذهم الإطراب في تعريفه ـ فلم أجد ما يصلح لاستثنائه مع تواتر الأخبار بالتحريم عدا روايةٍ نبويّةٍ ـ ذكرها في المسالك [٢] ـ من تقرير النبيّ ﷺ لعبدالله بن رواحة، حيث حدا للإبل، وكان حسن الصوت [٣]؛ وفي دلالته وسنده ما لايخفى» [٤]؛ انتهى.

وفي مفتاح الكرامة بعد بيان الخبر: «إنّ الحداء قسيمٌ للغناء، مباينٌ له؛ بشهادة العرف» [٥].

أقول: في كونه مثل النوح الَّذي قلنا بأنّه ليس بغناءٍ ولوكان مطرباً، تأمّلٌ؛ بل لوكان كذلك لما كان وجهٌ لاستثنائه.

نعم! يمكن أن يستند لعدم الحرمة بما تقدّم منّا من أنّ كثيراً من أدلّة الحرمة إنّما تدلّ على حرمة الغناء من حيث دخوله تحت عناوين أُخر كاللهو والباطل والزور؛ وهذه العناوين إنّما تصدق فيما لم يكن غرضٌ عقلائيٌ مترتّبٌ على الغناء المتعلّق بأمر المعاد والمعاش، وحينئذٍ فلوكان في البين غرضٌ كذلك ـ كما في المقام، لأنّ المفروض إنّ سير الإبل يحصل بذلك ـ فشمول تلك الأدلّة للمقام ممنوعٌ.

وأمّا ما دلّ على الحرمة بعنوان الغناء مطلقاً، فلوسلّمنا وجود دليلٍ معتبرٍ عليه سنداً ودلالةً لكن إطلاقها موهونٌ لا يعتني به العقلاء في مقابل تلك الأدلّة الدالّة على الحرمة بعنوانٍ آخر؛ ويحمل المطلق على ذلك. ولا يخفى أنّ مقتضى ذلك جواز الغناء في الحداء لسير البغال والحمير.

وكذلك مقتضى ما ذكره في مفتاح الكرامة [٦] أيضاً ذلك، إلّا أنّه يدّعى اختصاص الجواز

---

١. انظر: كفاية الأحكام، ج ١، ص ٤٣٤.
٢. انظر: مسالك الأفهام، ج ١٤، ص ١٨١.
٣. الرواية عاميّة وردت في سنن البيهقي، ج ١٠، ص ٢٢٧.
٤. المكاسب، ج ١، ص ٣١٣.
٥. مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٧٧؛ وانظر في هذا المجال ما أفاده المحقّق القمي في جامع الشتات.
٦. انظر: مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٧٧.

بما إذا كان لسير الإبل، دون غيره؛

ولا وجه له. إلّا دعوى صدق الغناء في غير ما يكون لسير الإبل.

ثمّ إنّ لازم كلام مفتاح الكرامة جواز استماع الحداء أيضاً، لأنّه ليس استماعاً للغناء، ومقتضى ما ذكرنا حرمة الاستماع، لأنّه استماعٌ للغناء فيشمله ما دلّ على حرمة استماعه؛ فالفعل جائزٌ واستماعه حرامٌ.

فتلخّص أنّ النسبة بين ما ذكرنا وما ذكره في مفتاح الكرامة عمومٌ من وجهٍ.

ومنها: المراثي

وفي التمسّك للجواز فيها مسلكان:

أحدهما: دعوى عدم شمول المطلقات لها؛

وثانيهما: تسليم الشمول، ولكن يُدّعى وجود المخصّص لها.

أمّا المسلك الأوّل فما قيل لإثباته، أويمكن أن يقال وجوهٌ:

الأوّل: ما نقل الشّيخ﵀ عن بعض الطلبة ممّن لا تحصيل له من: دعوى أنّ المراثي ليست بغناءٍ، بل أمرٌ مقابلٌ له.

ويرد عليه: أنّ الغناء ليس إلّا كيفيّةٌ حاصلةٌ في الصوت ـ سواءٌ حصلت تلك الكيفيّة في المرثية، أو في غيرها ـ بمقتضى معناه اللغوي؛ وأمّا بمقتضى معناه العرفي فكذلك، لبداهة أنّ من سمع من البعيد صوتاً مشتملاً على جميع الخصوصيّات من الترجيع والإطراب لا يتأمّل في صدق الغناء عليه عرفاً حتّى يعلم أنّ موادّ ألفاظه هي المرثية أوغيرها»[1].

الثاني: ما في مفتاح الكرامة[2] من أنّ إطلاقات الغناء ينصرف إلى أفراده الغالبة. وهذا الوجه مبتنيةٌ إمّا على دعوى أنّ المرثية يكون غالب أفرادها ممّا لم يكن فيها الغناء، وإمّا على دعوى أنّ الغناء يكون غالباً في غير المرثية؛

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

٢. مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٧٨.

وكلتا الدعويين ـ لوسلّم تماميّتها ـ لايوجب الانصراف، لأنّ الأشعار أيضاً يكون غالب أفرادها ممّا لم يكن فيها الغناء، إلّا الأشعار الموضوعة للتغنّي بها، المعبّر عنها بالتصنيف. ودعوى اختصاص الأدلّة بتلك الأشعار في غاية الفساد، وكذا غير الأشعار. وكون غالب أفراد الغناء في غير المرثية لايضرّ بكون بعض أفرادها الّتي في المرثية محرّمةً.

فهذا الوجه أيضاً نظير الوجه الأوّل، أو أضعف منه.

الثالث: ما يتوهّم من أنّ الكيفيّة الحاصلة للصوت في المراثي مغايرٌ للكيفيّة الّتي يعبّر عنها بالغناء. والفرق بين هذا والوجه الأوّل: أنّ القائل بالوجه الأوّل يدّعي أنّ الغناء لايصدق في الموادّ الّتي تكون مرثيةً؛ والقائل بهذا الوجه يدّعي أنّ الكيفيّة الحاصلة فيها مغايرٌ للكيفيّة الحاصلة في غيرها المعبّر عنها بالغناء.

وفيه: أنّ غاية ما يسلّم في صدق هذه الدعوى: أن الغناء بكيفيّة المرثية مغايرٌ للغناء بكيفيّاتٍ أخر؛ فهي قسمٌ من الغناء لا قسيمٌ له، فليس كالنوح الّذي لايصدق عليه الغناء رأساً.

الرابع: ما تقدّم من أنّ الأدلّة تدلّ على حرمة الغناء إذا لم يكن غرضٌ عقلائيٌ مترتّبٌ عليه المتعلّقة بأمر المعاش أو المعاد، وهنا كذلك، لأنّ الغناء في المرثية يوجب البكاء الممدوح شرعاً بما لايحصل لولم يكن فيه الغناء.

وفيه: أوّلاً: أنّ الفائدة المفروضة يتوقّف ثبوته على ثبوت عدم الحرمة، إذ هي الفائدة الأُخرويّة دون الدنيويّة، وهي تحصل مع عدم الحرمة؛ فلوتوقّف ثبوت عدم الحرمة على ذلك ـ كما هوالمفروض ـ يلزم الدور؛

وثانياً: إنّ البكاء في المرثية إن كانت لأجل المصائب الواردة على سادات الزمان فهو يحصل بالتدبّر في معاني الألفاظ بأيّ نحوٍ صدر؛ وإن كانت لأجل فقدان مشتهيات النفس الحاصل باستماع الغناء فهو ليس بممدوحٍ أصلاً، بل ليس هذا إلّا الطرب المأخوذ في الغناء الموجب لشدّة الحزن.

فإن قلت: إنّ التدبّر في معاني الألفاظ المستلزم للبكاء الشديد موقوفٌ على التغنّي في

المرثية ـ كما تقدّم ذلك في التغنّي في القرآن ـ؛

قلت: إنّ التدبّر الموجب للبكاء يحصل بذكر المرثية على النحو الثاني، والتأمّل والتغنّي لولم يكن مانعاً عنه لايوجب ذلك؛ وهكذا الحال في التغنّي في القرآن. والقدر المسلّم في الجواز ليس إلّا ذلك.

وأمّا المسلك الثاني فيما يتمسّك لإثباته وجهان:

الأوّل: ما نقله الشيخ ﷺ [1] عن جامع المقاصد [2] ـ عمّن لم يسمّ قائله ـ من اختصاص أدلّه الغناء بغير المراثي بما وجّهه بعض متأخّري المتأخّرين [3] من أنّ المخصّص لإطلاقات الحرمة هو عموم ما دلّ على البكاء والرثاء، نظير ما ذكره في الكفاية [4] للتمسّك لجواز التغنّي في القرآن بإطلاقات أدلّة قراءة القرآن.

ثانيهما: ما نقله الشيخ ﷺ عن المحقّق الأردبيلي حيث إنّه ـ بعد ما وجّه استثناء المراثي وغيرها من الغناء، بأنّه ما ثبت الإجماع إلّا في غيرها، والأخبار ليست بصحيحةٍ صريحةٍ في التحريم مطلقاً ـ أيّد ذلك ـ أي: الاستثناء في المراثي ـ بأنّ البكاء والتفجّع مطلوبٌ مرغوبٌ، وفيه ثوابٌ عظيمٌ، والغناء معينٌ على ذلك، وأنّه متعارفٌ دائماً في بلاد المسلمين من زمن المشايخ إلى زماننا هذا من غير نكيرٍ. ثمّ أيّده بجواز النياحة وجواز أخذ الأجرة عليها ـ والظاهر أنّها لا تكون إلّا معه ـ، وبأنّ تحريم الغناء للطرب على الظاهر، وليس في المراثي طربٌ، بل ليس إلّا الحزن» [5]؛ انتهى كلامه.

أقول: أمّا ما ذكره ـ من عدم تماميّة الأخبار ـ فقد مضى الكلام فيه من أوّل المسألة إلى هنا.

وأمّا ما ذكره من التمسّك بالسيرة؛

ففيه: أنّ حجيّة السيرة ليست من جهة الكشف؛ ويعتبر في كاشفيّته شرائط مفقودة في

---

١. انظر: المكاسب، ج ١، ص ٣٠٨.

٢. جامع المقاصد، ج ٤، ص ٢٣.

٣. مثل المحقّق النراقي في مستند الشيعة، ج ١٤، ص ١٤٤.

٤. انظر: كفاية الأحكام، ج ٢، ص

٥. المكاسب، ج ١، ص ٣١١. وانظر: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٦١ ـ ٦٣.

المقام، وفي كثيرٍ من السيرات؛ وتحقيق الحال فيه في محلّه.

وأمّا ما ذكره من جواز النياحة فقد تقدّم أنّ النوح مقابلٌ للغناء، بخلاف المرثية؛ فلاوجه لمقايستها به.

وأمّا ما ذكره من أنّ الحرمة لأجل الطرب ـ وهو غير الحزن ـ؛

ففيه: قد تقدّم في معنى الطرب أنّه هي الخفّة العارضة للإنسان الموجبة لشدّة سرورٍ، أو حزنٍ؛ فكأنّه اشتبه الأمر عليه، وزعم أنّ الطرب يختصّ بالسرور.

وأمّا ما ذكره من التمسّك بأدلّة الإبكاء وانّ الغناء معينٌ له؛

ففيه: أوّلاً: أنّه قد تقدّم أنّ الغناء لولم يكن مانعاً عن البكاء المطلوب ليس معيناً له؛

وثانياً: أنّه لاوجه لتخصيص أدلّه المستحبّات أدلّة المحرّمات؛ بل الأمر بالعكس، وإلّا لزم جواز ارتكاب جميع المحرّمات بسبب حصول السرور منها في قلب المؤمن، فإن كان المراد تقديم دليل المستحبّ على المحرّم مطلقاً فهو ممّا لم يقل به أحدٌ، وإن كان في بعض الموارد دون بعضٍ فهو تخصيصٌ بلامخصّصٍ.

والسرّ في ذلك ـ ما يستفاد من الشّيخ ﷺ في الشرط المخالف للكتاب والسّنة ـ، من «أنّ أدلّة المستحبّات والمباحات والمكروهات لاتقبل المعارضة مع أدلّة الواجبات والمحرّمات»[1]؛ ونحن قد تعرّضنا هناك أنّ المباحات قابلةٌ للمعارضة مع الواجبات والمحرّمات، وأمّا أدلّة المستحبّات والمكروهات فلاتقبل ذلك ـ كما ذكره ـ، وذلك لأنّ المستحبّ من جهة استحبابه من قبيل لااقتضاء[2] الوجوب، فلايعارض مع ما يقتضي الوجوب.

وبعبارةٍ أُخرى: مفاد دليل الاستحباب أنّ هذه الجهة ليست مقتضيةً للوجوب، فلاينافي كون الشيء واجباً من جهةٍ أُخرى؛ وهكذا الحال في الكراهة، إذ مفاد دليلها أنّ هذه الجهة

---

١. المكاسب، ج ١، ص ٣٠٨.

٢. مراد المقرر: أنّ المستحب من جهة استحبابه لايقتضي الوجوب، فحينئذٍ لايعارض مع ما يقتضي الوجوب؛ وإن كانت عبارته قاصرة فيما أفاد.

ليست مقتضيةً للحرمة، فلاينافي دلالة الدليل على وجود جهة الحرمة في الشيء من غير هذه الجهة؛

وأمّا من جهة الإباحة ـ مستفادةً من دليل الكراهة والاستحباب ـ فلمّا ليس المتكلّم بصدد بيانه لايمكن الأخذ به، ومعارضته مع الواجب والمحرّم. وممّا ذكر ظهر توضيح فساد ما وجّهه بعض متأخّري المتأخّرين [1].

ومنها: قراءة القرآن

يظهر من الكفاية جوازه في موضعين من كلامه:

أحدهما: ما نقلناه آنفاً في توجيه بعض متأخّري المتأخّرين لاستثناء المراثي، حيث تمسّك لجواز التغنّي في القرآن باطلاقات قراءة القرآن [2]؛

وثانيهما: ما نقلناه عنه سابقاً في ذيل الرواية الّتي نقلها في مجمع البيان؛ قال في الكفاية بعد نقل الرواية: «وهذا يدلّ على أنّ تحسين الصوت بالقرآن، والتغنّي به مستحبٌّ عنده، وأنّ خلاف ذلك لم يكن معروفاً بين القدماء» [3]؛ انتهى.

أقول: أمّا التمسّك بعمومات قراءة القرآن، فقد ظهر حاله ممّا ذكرناه في المراثي، فلابدّ من التمسّك بالأخبار المتقدّمة الدالّة بعضها على جواز الترجيع في القرآن؛ وبعضها على جواز تحسين الصوت فيه؛ وبعضها على جواز التغنّي فيه؛ وبعضها على أنّ بعض الأئمّة كانوا يقرؤن القرآن بنحوٍ يوجب توقّف المارّة، أو إغمائها؛ وكلّ ذلك لاينهض في إثبات الجواز، لأنّه مبنيٌّ إمّا على القول بأنّ الغناء مجرّد الترجيع، أو مجرّد تحسين الصوت، أو تحزينه؛ وقد ثبت سابقاً في معنى الغناء أخذ الطرب فيه، وتقدّم أيضاً أنّ الطرب المأخوذ فيه مغايرٌ للطرب الحاصل في النوح ونحوه؛ ومن هنا لايثبت أنّ قراءة الأئمّة عليهم السلام الموجبة للطرب كان على نحو الغناء.

---

١. هو المحقّق النراقي في المستند، كما مرّت آنفاً.

٢. كفاية الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨.

٣. كفاية الأحكام، ج ١، ص ٤٣٢.

فإن قلت: نحن نتمسّك بإطلاق تلك الأخبار، لأنّ إطلاق الترجيع، والتحسين، والتحزين يشمل الغناء ؛

قلت: لا ريب أنّ اطلاقات أدلّة الحرمة لشموله في المقام أقوى من تلك الإطلاقات ؛ مضافاً إلى أقوائيّة السند فيها.

فإن قلت: ذلك ممنوعٌ، لأنّ في بعض الأخبار «رجّع القرآن ترجيعاً»[1] ؛ وهذا التعبير في كمال القوّة في الإطلاق ؛ بل كأنّه أمرٌ بنفس عنوان الغناء ؛

قلت: أوّلاً: إنّ هذه الرواية في سندها عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصيرٍ، وعليّ بن أبي حمزة بقرينه روايته عن أبي بصيرٍ هو البطائني الّذي كان قائد أبي بصيرٍ، وهو واقفيٌّ ضعيفٌ ـ هذا مع غمض العين عن حال أبي بصيرٍ ـ ؛

وثانياً: أنّها معارضةٌ مع [ما] تقدّم في أخبار المنع من النهي عن الترجيع في القرآن ترجيع الغناء، حيث تدلّ على أنّ الترجيع على قسمين ؛ وما يجوز في القرآن غير الغناء.

فإن قلت: تلك الرواية ضعيفةٌ ؛

قلت: هذه أيضاً ضعيفةٌ.

وأمّا التمسّك بالرواية الدالّة على جواز التغنّي ؛

ففيه ـ مضافاً إلى ضعف سندها لكونها مرسلةً، ومضافاً إلى كونها عاميةً ـ: لابدّ من تأويلها، لأنّها بظاهرها تدلّ على وجوب التغنّي ـ وقد تقدّم تأويلها ـ.

ومما ذكرنا يظهر حال التغنّي في الدعاء، والذكر، والمناجات، ونحوها بأنّ الغناء فيها حرامٌ ؛ إلّا أن يكون الكيفيّة الحاصلة فيها ـ نظير النوح ـ خارجةً عن مفهوم الغناء ؛ كما لا يخفى.

---

١. الكافي، ج ٢، ص ٦١٦، ح ٣.

فهرس مصادر التحقيق

١ . *إرشاد الأذهان إلى أحكام الايمان*، للعلّامة الحلّي، تحقيق فارس الحسّون، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠هـ.

٢ . *أساس البلاغة*، جار اللّه الزمخشري، تحقيق عبدالرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة ١٣٩٩هـ.

٣ . *إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد*، لفخر المحققّين الحلّى، إعداد عدّة من العلماء، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة اسماعليان، ١٣٦٣ش.

٤ . *تاريخ علمى واجتماعى اصفهان در دو قرن اخير*، لسيّد مصلح‌الدين المهدوي، قم المقدسة نشر الهداية، ١٣٦٨ش.

٥ . *تحرير الأحكام الشرعيّة على مذهب الإماميّة*، للعلّامة الحلّي، تحقيق الشيخ ابراهيم البهادري، قم المقدّسة، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، ١٤٢٠هـ.

٦ . *تفسير القمي*، لعلّي بن ابراهيم القميّ، اعداد السيّد طيّب الموسوي الجزائري، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة دار الكتاب، ١٤٠٤هـ.

٧ . *التفسير الكبير*، لفخرالدين الرازي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٠هـ.

٨ . *تنقيح المقال في علم الرجال*، للشيخ عبداللّه المامقانى، تحقيق الشيخ محي الدين المامقاني قم المقدّسة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤٢٣هـ.

٩ . *الثاقب في المناقب*، لابن حمزة الطوسي، تحقيق نبيل رضا علوان، الطبعة الثالثة قم المقدّسة، مؤسسة أنصاريان، ١٤١٩هـ.

١٠ . *جامع الشتات*، للميرزا أبي‌القاسم القميّ، تحقيق مرتضى الرضوي، طهران، مؤسسة كيهان، ١٤١٣هـ.

١١ . *جامع المقاصد في شرح القواعد*، للمحقّق الكركي، قم المقدّسة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. ١٤١١هـ.

١٢ . *جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام*، لشيخ محمّد حسن النجفي، تحقيق الشيخ عباس القوچاني، الطبعة الثالثة، طهران، دار الكتب الاسلاميّة، ١٣٦٧ش.

١٣ . *حياة المحقّق الكركي وآثاره*، المحقّق الثاني، تحقيق الشيخ محمّد الحسّون، طهران، منشورات الإحتجاج، ١٣٨١ش.

١٤ . *الخصال*، للشيخ الصدوق، اعداد علي أكبر الغفّاري، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي ١٤٠٣هـ.

١٥ . *الدروس الشرعية في فقه الإماميّة*، للشهيد الأوّل، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الاسلامي ١٤١٤هـ.

١٦ . *الذريعة إلى تصانيف الشيعة*، للشيخ آقا بزرگ الطهراني الطبعة الثالثة، بيروت، دار الأضواء ١٤٠٣هـ.

١٧ . *الرسائل الرجالية*، للسيّد محمّد باقر الشفتي، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، اصفهان، مكتبة مسجد السيّد، ١٤١٧هـ.

١٨ . *رسائل غناء وموسيقى*، اعداد وتحقيق الشيخ رضا المختاري ومحسن الصادقي، قم المقدّسة، مدرسة ولي عصر عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف، ١٤١٨هـ.

١٩ . *الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة*، للشهيد الثاني، تحقيق السيّد محمّد كلانتر، قم المقدّسة، مكتبة الداوري، ١٤١٠هـ.

٢٠ . *السنن الكبرى*، لأبي‌بكر البيهقي، بيروت، دار الفكر.

٢١ . *شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام*، للمحقّق الحلّي. إعداد عبدالحسين محمّد عليّ البقّال، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة اسماعيليان، ١٤٠٨هـ.

٢٢ . *شرح الرضي على الكافية*، لمحمّد بن الحسن الأشترآبادي، تحقيق يوسف حسن عمر، طهران، مؤسسة الصادق.

٢٣ . *الصحاح*، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، الطبعة الثالثة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

٢٤ . *عيون أخبار الرضا*ﷺ، للشيخ الصدوق، إعداد الشيخ حسين الإعلمي، بيروت مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٤٠٤هـ.

٢٥ . *فرائد الاصول*، للشيخ مرتضى الأنصاري، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الطبعة الخامسة، قم المقدّسة، مجمع دار الفكر الإسلامي، ١٤٢٤هـ.

٢٦ . *الفقيه (كتاب من لايحضره الفقيه)*، للشيخ الصدوق، تحقيق علي‌أكبر الغفّاري، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

٢٧ . *قاموس الرجال*، للشيخ محمّد تقي التستري: الطبعة الثانية، قم المقدّسة مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢٤هـ.

٢٨ . *القاموس المحيط*، لمجدالدين الفيروزآبادي، بيروت، دار الجيل.

٢٩ . *قرب الإسناد*، لعبدالله بن جعفر الحميري، قم المقدّسة، مؤسسة آل البيتﷺ لاحياء التراث، ١٤١٣هـ.

٣٠ . *قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام*، للعلّامة الحلّي، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٣١ . *الكافي*، لثقة الإسلام الكليني، تحقيق علي‌أكبر الغفّاري، الطبعة السادسة، طهران، دار الكتب الاسلامية ١٣٧٥ش.

٣٢ . *كامل الزيارات*، لإبن قولويه القمّي، تحقيق بهراد الجعفري، طهران، نشر الصدوق، ١٣٧٥ش.

٣٣ . *كفاية الأحكام*، للمحقّق السبزواري، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢٣هـ.

٣٤ . *مجمع البيان لعلوم القرآن*، لأمين الإسلام الطبرسي، الطبعة الرابعة، طهران، ناصر خسرو، ١٤١٦هـ.

٣٥ . *مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الأذهان*، للمحقّق الأردبيلي، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ.

٣٦ . *مدينة المعاجز*، السيّد هاشم البحراني، تحقيق الشيخ عزة اللّه المولائي الهمداني، قم المقدّسة، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١٣هـ.

٣٧ . *مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام*، للشهيد الثاني، الطبعة الثانية، قم المقدّسة، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، ١٤٢١هـ.

٣٨ . *مستند الشيعة في أحكام الشريعة*، للمولى أحمد النراقي، مشهد المقدّسة، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٥هـ.

٣٩ . *مشارق أنوار اليقين في أسدار امير المؤمنين عليه السلام*، للحافظ رجب البرسي، تحقيق السيّد علي عاشور. بيروت، مؤسسة الإعلمي للمطبوعات، ١٤١٩هـ.

٤٠ . *مصباح المنير في غريب شرح الكبير*، للفيّومي، قم المقدسة، دار الهجرة، ١٤٠٥ هـ.

٤١ . *معالم الدين وملاذ المجتهدين*، للشيخ حسن بن زين الدين العاملي، تحقيق عبدالحسين محمّدعلي بقّال، الطبعة الرابعة، قم المقدّسة، مكتبة آية اللّه المرعشي، ١٤١٠هـ.

٤٢ . *معاني الأخبار*، للشيخ الصدوق، تصحيح علي‌أكبر الغفّاري، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي ١٣٧٩هـ.

٤٣ . *معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة*، للسيّد أبي‌القاسم الخوئي، الطبعة الخامسة، قم المقّدسة مركز نشر آثار الشيعة، ١٤١٣هـ.

٤٤ . *مفاتيح الشرائع*، للمولى محسن الفيض الكاشاني، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، قم المقدّسة، مجمع الذخائر الإسلامية، ١٤١٠هـ.

٤٥ . *مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة للسيّد جواد العاملي*، تحقيق الشيخ محمّد باقر الخالصي، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤٢٥هـ.

٤٦ . *مكارم الآثار*، للشيخ محمّد علي المعلم الحبيب آبادي، اصفهان.

٤٧ . *المكاسب*، للشيخ المرتضى الأنصاري، الطبعة السابعة، قم المقدّسة، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤٢٤هـ.

٤٨ . *منتهى المطلب في تحقيق المذهب*، للعلّامة الحلّي، الطبعة الحجرية، تبريز، ١٣٣٣ ش.

٤٩ . *منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال*، للميرزا محمّد بن علي الأسترآبادي، قم المقدّسة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٢٢هـ.

٥١ . *نقباء البشر في القرن الرابع عشر*، للشيخ آقا بزرگ الطهرانى، الطبعة الثانية، مشهد المقدسة دار المرتضى للنشر، ١٤٠٤هـ.

٥٢ . *النهاية في غريب الحديث والأثر*، لإبن أثير الجزري، الطبعة الرابعة، قم المقدسة، مؤسسة إسماعيليان.

٥٠ . *نورى از مصباح واعظ*، للسيّد محمّدعلي الفقيهي، قم المقدسة، گلستان ادب، ١٣٨٤ ش.

٥٣ . *الوافي*، للفيض الكاشاني، اصفهان، مكتبة أميرالمؤمنين عليه السلام العامّة ١٤١٢هـ.

٥٤ . *وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة*، للشيخ حرّ العاملي. الطبعة الثالثة، قم المقدّسة، مؤسسة آل‌البيت عليهم السلام لاحياء التراث، ١٤١٦هـ.

إماطةُ الغَين عن استعمال العين في معنيَين

للشيخ العلّامة أبي المجد محمّدرضا الأصفهاني

تصحيح: مجيد هادي‌زاده

كلمة المحقّق

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للّه، والصَّلوة والسَّلام على محمَّدٍ رسول اللّه، وعلى آله آل اللّه.

وبعد؛ فهذه رسالة «إماطة الغَين عن استعمال العَين في معنَيَين»، للفقيه الحكيم المتفنِّن الشَّيخ أبي المجد محمَّدرضا الإصفهانيّ، المولود بإصفهان والمتوفَّى والمدفون بها.

وبما أنَّ محقِّقة حاشية الشَّيخ الإصفهانيّ على شرح الواحدي لديوان المتنبّي ـ المطبوعة في «مجلَّد الأدب» من هذه المجموعة ـ قد ذكرتْ شيئاً عن حياة جدِّها المؤلِّف وبعض سوانح أيّامه، لانطيل الكلام ههنا باعادته؛ ونحيل القارىء الكريم إلى تلك المقدَّمة، وإلى ماكتبناه باستقصاءٍ بالغٍ في تقديمنا على أثره القيِّم «السَّيف الصَّنيع لرِقاب منكري علم البديع».

أمَّا رسالته هذه فهي كمتمِّمٍ لكتابه الكبير وقاية الأذهان والألباب ولباب أصول السُّنَّة والكتاب. حيث إنَّ قلم المؤلِّف جاد بهذه الرسالة بعد أن اختار مذهباً بديعاً في جواز استعمال اللفظ في معنيين في استعمالٍ واحدٍ، فأثار هذا الرأي زجَّةً في الأوساط العلميَّة أوَّلاً، ثمَّ أقبل عليه بعض السادة الكبار من معاصري المصنِّف منهم الفقيه العلَّامة الشَّيخ عبدالكريم اليزديّ الحائريّ المؤسِّس. وبقي بعضُهم على نقاشٍ معه في رأيه، فألَّف هذه الرسالة تبييناً لمختاره وتثبيتاً له.

والرسالة طُبعتْ منضمَّةً بـ«الوقاية»[١] للمرَّة الأولى، ثـمَّ بـعد أن آثـرنا طـبعها فـي هـذه المجموعة ـ لسُموِّ معانيها من ناحيةٍ، وصِغَر حجمها من ناحيةٍ أخرى ـ، طلبنا من العلَّامة الشَّيخ هادي النجفي ـ نجل المؤلِّف ـ ليمكِّننا من العثور على مخطوطة المؤلِّف، فمَّن علينا بإرسال مصوَّرةٍ من نسخة الأصل الَّتي هي بخطِّ يد المصنِّف. فقمنا بتحقيقها ثانيةً من على المخطوطة مع الاستعانة بالمطبوعة؛ فله منَّا الشكر والثناء.

والحمد للّه ربِّ العالمين
ليلة ٢٥ من رمضان المبارك لسنة ١٤٢٧
مجيد هادي‌زاده

---

١. انظر: وقاية الأذهان، ص ٦٠٥.

بسم اللّه وبحمده والصلاة على محمّدٍ وآله

إماطة الغين عن استعمال العين في معنين
أو مناظرةٌ فيها فكاهةٌ ... واستفتاءٌ فيه دعابةٌ

لمّا قادني النظر الصائب والفكر الحرُّ الّذي لاتشغله الخطابيّات الواهنة عن الحقائق الراهنة، إلى جواز إرادة أكثر من معنىً من لفظٍ واحدٍ؛ عرضتُ ذلك على عدَّةٍ من عليّة أهل العلم وزعمائه، قابلني بالقبول عدَّةٌ من أعلامهم، أكتفي بذكر واحدٍ منهم، لأنّه كما قيل: «ألفٌ ويُدعى واحداً!»، أعني: واحد الدهر وفريده، وعلّامة الزمان ومفيده، صاحبي الحاج الشيخ عبدالكريم الحائريّ ـ بوّأه اللّه من الجنان في خير مستقرٍّ، كما حلّى عاطل جيد العلم بغالي الدرر ـ. فإنّه ذهب إلى ما ذهبتُ إليه بعد طول البحث في ذلك، بل بالغ وجعل اللفظ ظاهراً في جميع المعاني المحتمَلة [1]!

وبقي عدّةٌ منهم على الرأي القديم؛

فقلنا لهم: ما الّذي يصدُّكم عن القول بالجواز؟ والمتقضي ـ وهو الوضعُ ـ موجودٌ والمانع مفقودٌ، وقد علمتم وعلمنا أنّ بضاعة اعتبار قيد الوحدة في الموضوع له أو توقُّف الاستعمال على ترخيص الواضع ونحوهما ممّا لاتنفق في سوق العلم اليوم.

قالوا: تمنعُنا الاِستحالة العقليّة، لأنّ الاستعمال ليس مجرّد جعل العلامة. بل له مقامٌ شامخٌ لايقبل التشريك، ومن حقّه التوحيد.

قلنا: عرّفونا بذلك المقام!

قالوا: الاستعمال إفناء اللفظ في المعنى، ولذا يسري قبحه وحسنه إليه.

قلنا: هذا الفناء هل هو على سبيل الحلول؟ أو الإتّحاد؟ أو الاستحالة والإنقلاب؟ ولعَمر

---

١. راجع: درر الفوائد، ص ٥٥.

العلم ! أنّ هذا الفناء وقول اللفظ: «أنا المعنى !» أشدّ خفاءً من قول غُلاة الصوفيّة: أنا ... !!

والظاهر أنّ هذا مأخوذٌ من شَطح علماء المعقول، وجعلِهم للشيء أنحاءً من الوجـود؛ منها: الوجود اللفظي ـ ولذا قلت في رسالة الوضع والاستعمال: «إنَّه أُخِذ من كتب المعقول ووُضع في غير موضعه من كتب الأصول !»[1] ـ؛

وأنت جدُّ بصيرٍ بأنَّ هذا إن تمَّ هناك وسلُم من الإيراد، فهو في وادٍ ونحن في واحدٍ!

وأمّا سراية القبح والحُسن إلى اللفظ، وهو[2] في الخفاء كسابقه أو أشـد خـفاءً مـنه، إذ لانَعقل له قبحًا إلّا بما يرجع إلى نفسه من الغرابة والتعقيد ونحوهما.

ولعلَّ السَّبب في هذا الوهم ما يُرى من قبح تكلُّم أرباب المروّات بالألفاظ الموضوعة للأشياء القبيحة، وقبح التلفّظ بها عندهم. وليس ذلك إلّا لقبح إحضار تلك المعاني في ذهن المخاطب وكونه مخالفًا للآداب المرعيَّة.

فالقبح للتلفّظ، لا للّفظ ـ كما خلط عليهم ! ـ، ولذا يتوصّلون إلى دفعه بذكر أحد لوازمه أو أسبابه، ليكون المخاطب هو الَّذي يلتفت إليه ويسلم المتكلِّم من قبح التلفُّظ، فهو يفهمه شيئًا ليفهم شيئًا آخر ويلتفت من نفسه إليه.

ولمّا سأله[3] عن جمع «المسواك» قال: «ضدّ محاسنك»، تراه ألقَى إليه أحسـن عـبارةٍ لينتقل السامع بنفسه إلى اللفظ الَّذي فيه غضاضةً.

ولمّا أراد القرآن الكريم بيانَ أنَّ الرُّسُل الكرام ـ على جميعهم ولا سيّما عـلى خـاتمهم السلامُ ـ يشاركون سائر البشر في أخسِّ اللوازم /A2/ البشريَّة، ولم يكن يناسب التصريح به منه ـ تعالى ـ ولاسيَّما في حقِّ الرسل الكرام، عبَّر عنه بـ«أكل الطعام»: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[4] ـ في قول جمعٍ من المفسِّرين[5] ـ.

ونرى للحاجة الَّتي لايقضيها غير صاحبها تفسيراتٍ تنيف عـلى العشـرة والعشـرين،

---

١. راجع: سمطا اللآلي في مسألتي الوضع والاستعمال ـ المطبوع مع وقاية الأذهان للمؤلّف نفسه ـ، ص ٨٦.
٢. كذا فيما كتبه المصنّف بخطّه.
٣. كذا أيضًا.
٤. الأنبياء (٢١): ٨.
٥. هذا قولٌ نادرٌ. وانظر: مجمع البيان، ج ٧، ص ٧٣؛ تفسير ابن كثير، ج ٣، ص ١٧٩.

وجميعُها لوازم وكنايات، وعلى هذا فقس الحُسن!

ولاتنسَ ما ذكرتُ لك: أنَّ الحُسن والقبح للتلفُّظ، لا للَّفظ، وإلَّا فاللَّفظ بنفسه لايكون حَسَنًا ولا قبيحًا إلَّا إذا عاد لفظ «الشهد» حلوًا و«الخِلُّ» حامضًا.

ويكفي لإفحام هذا المتوهِّم أنَّ هذا القبح موجودٌ بعينه في الإشارة باليد ونحوها، وربَّما يكون أقبح وأفحش، مع أنَّ الإشارة عندهم من باب العلامة للاستعمال.

* * *

قالوا: انَّ الاستعمال رميٌ للمعنى باللفظ؛

قلنا: هذا أيضًا لايقصر في الخفاء عمّا سبق! ولاندري متى تحوَّلت حروف «أبـاجاد» إلى قِسِيٍّ[١] نَرمي بها جميع الموجودات من أسفل الأرضين إلى أعلى السماوات!!

ولمّا بيَّن ذلك الأستاذ: صاحب الكفاية في مجلس الدرس قلت له: أترى أنِّي إذا قلتُ لك: الحجر، رميتُك به؟

فقال: نعم! بالحمل الأوَّلي؛

قلت: حاشا أن أتجاسر بذلك بجميع أنحاء الحمل!

فأغرب الحاضرون ضحكًا ولم‌ينبس ببنت شفةٍ.

* * *

قالوا: إنَّ اللفظ في هذا الحال غير ملتَفتٍ إليه إلَّا باللحاظ الآلي، كالناظر فـي المـرآة؛ والملحوظ بالاستقلال هو المعنى، ومن المعلوم أنَّ النظر الاستقلالي بـاللفظ إلى المـعنى بحيث يكون اللفظ فانيًا ووجهًا له لايكون نظرًا استقلاليًّا به إلى معنىً آخر.

ولهذا الوجه عباراتٌ تهول أباالهول المصريّ!! وجميعها مبنيٌّ على فناء اللفظ، والذنب له، فلاغفر الله له! فقد أوقع جمعًا كثيرًا من أرباب الأفهام العالية في هذا الوهم!

وأجمَلَه في الكفاية وقال: «وبالجملة لايكاد يمكن في حال استعمالٍ واحـدٍ لحـاظُه

---

١. «القوس... ج: قِسِيٍّ وقُسِيٍّ». راجع: القاموس المحيط، مادّة «قوس»، ص ٥٢٥، القائمة ٢.

وجهًا لمعنيين وفانيًا في الإثنين إلَّا أن يكون اللاحظ أحول العينين !»[١].

قلنا: كلُّ ذلك ـ أمكن أم لم يُمكن ! ـ أجنبيٌّ عن الإفهام الَّذي وُضعت لأجله الألفاظ. فإرادة إفهام المعنيَين تتحقَّق في النفس كما يتحقَّقُ فيها إفهام معنىً واحد. فيُجعل اللفظُ ـ بعلاقة الوضع مع القرينة متى احتاج إليها ـ ذريعةً إلى الإفهام. واللحاظ نعرفه في مواضعه، ولا نعرف ما أتى به هنا، ولا الجمع بين الآلي والاستقلالي.

فاللفظ آلةٌ لإحضار معنيَين مستقلَّين في ذهن السامع، إن شئتَ سمِّه «لحاظًا»، وإن شئتَ فاخترْ له أيَّ لفظٍ شئتَ.

ونحن لاترهبنا الألفاظُ إذا سلمت لنا المعاني، والمستعمِل ملتفتٌ إلى المعاني إجمالًا كما أنَّ الناظر في المرآة ملتفِتٌ إليها إجمالًا قطعًا؛ وإلَّا لم يكن يتكلَّم ذاك ولا ينظر هذا.

نعم ! الالتفات إجماليٌّ لا تفصيليٌّ؛ ولا بدعَ، فكثيرٌ من الأفعال الإختياريَّة /B2/ تُناط بالالتفات الإجمالي. هذا التنفُّس ـ الَّذي به حياة الإنسان لابُدَّ له منه في أقصر زمانٍ ـ يقع بالالتفات الإجمالي؛ وإن شئتَ قلتَ: لايلتفت إلى التفاته.

وقاصد بلدٍ بعيدٍ ملتفِتٌ طول مسيره إجمالًا إلى مقصده، وإلَّا لم يقع منه السير، وإلَّا[٢] جمد في مكانه، مع أنَّ أكثر السير لايقع بالتفاتٍ تفصيليٍّ، بل التفاته التفصيليّ متوجَّهٌ إلى أمورٍ أُخر ـ من ارتياد المنزل والحلِّ والارتحال ـ.

* * *

وأمّا قوله: «إلَّا أن يكون اللَّاحظُ أحولَ العينين»؛

فقد قلت في الرسالة: «إنَّه يكفي أن لايكون ذا عينٍ واحدةٍ! وإذا كان ذا عينين يستعمل العين في معنيين !!»[٣].

* * *

---

١. راجع: كفاية الأصول، الأمر الثاني عشر، ص ٣٦.

٢. كذا في المخطوط.

٣. راجع: سمط اللآل في مسألتي الوضع والاستعمال ـ المطبوع مع وقاية الأذهان للمؤلِّف نفسه ـ، ص ٨٧.

ثمَّ إنَّ للكتابة [١] قسطًا من شطح الاتّحاد مع المعنى وكونها نحو وجودٍ له؛ فهل يُحجر على الكاتب كما يُحجر على اللَّافظ، فلا يكتب: «نظرتُ إلى عينين: ساطعةٍ ودامعةٍ»؛ أم ينزعون عنها لباس الهوهويَّة أو الفنائيَّة ـ على تعبير بعض محشِّي الكفاية ـ فتبقى علامةً خالصةً؟

وللبحث بعدُ مجالٌ متَّسعٌ، وأرى أن لا أملَّ القرَّاء الكرام بأكثر من هذا، واكتفي بما بيَّنتُه في رسالة الوضع والاستعمال.

* * *

والَّذي دعاني إلى تجديد القول: أنّ عالِم العصر وعلَّامة الزمان والعَلَم المشارإليه في العِلمين وغيرهما بالبنان، الراقي مدارج العلم أعلى المراقي، صاحبي الشَّيخ ضياءالدين العراقي ـ دام فضله ـ شرَّفني بنقل مقالتي في كتاب المقالات، وقال ما نصُّه:

«ثمَّ إنَّ بعضَ أعاظم العصر بالغ في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنىً واحد، واستشهد بأبياتٍ وعباراتٍ من القصص والحكايات على مدَّعاه، وذلك ليس إلَّا من جهة خلط المبحث بجعل [٢] محطِّه صورةَ وحدةٍ لحاظ المتعدِّدات، أو بجعله الاستعمال من باب العلامة؛ وإلَّا فمع تنقيح مركز البحث كيف يغفل عن شبهة اجتماع النظرين في لحاظٍ واحدٍ؟!» [٣].

وهذا حكومةٌ بيني وبين المانعين! وأنا أقبلُها وأرحبُ بها، لأنِّي لاأعني بالاستعمال سوى إفهام المخاطَب، وأمَّا ذلك المعنى المجهول فلاحيَّاه اللَّه ولا بيَّاه ولا أنعم به عينًا! وإنِّي أدعه لهم ولا يهمُّني أمره!!

فكلامه ـ دام فضله ـ حكومةٌ صورةً وحكمٌ لي واقعًا.

ولكن يبقى أمران:

أوّلهما: أنّ كثيرًا من الوجوه المذكورة لامتناع الاستعمال جارٍ في صورة جعل العلامة نحو عدم صحَّة الحكم على اللفظ في حالة الاستعمال؛ أو أنَّ المقصود

---

١. في المطبوع: «الكناية». انظر: إماطة القين المطبوع مع وقاية الأذهان، ص ٦١٠ ـ. واللفظ في المخطوط مشوَّشٌ، والصحيح ما أثبتناه.

٢. المصدر: بجعله.

٣. راجع: مقالات الأصول، المقالة ١١، ج ١، ص ١٦٤.

هو المعنى، فلايلتفت المستعمِل إلى اللفظ ونحوهما؛

وعليه يلزم أن يخرسَ المتكلِّمون ويمتنع منهم إفهام أغراضهم، ويلتجئُوا إلى الإشارات!

ثانيهما: أنَّه لم يذكر وجهًا لِما استشهدتُ به من الأبيات في الرسالة [١]، /A3/فهل يؤوِّلهما [٢] إلى المسمَّى ـ ذلك التأويل البارد الفاسد! ـ؛ وقد بيَّنتُ في الرسالة: أنّ المسمَّى لايخطر ببال المستعمِل أصلًا حتَّى يستعمل فيه اللفظ [٣]!

ثمَّ إنَّه لايحسن إلَّا ما إذا كان للمسمَّى دخلٌ في الحكم، كقولك: «عبداللَّه أصدق من عبدالمسيح»، لا في الموارد الَّتي لا دخل فيه ـ كسائر ما استشهدتُ به من الأبيات؛ أو كما قال: «من القصص والحكايات!!» ـ.

وقد التجأ العمُّ العلاَّمة في الفصول ـ لمَّا أعوزتْه الحيلة ـ إلى التأويل في مثل: «جاء الزيدان» [٤]؛

والأمر فيه أهون من سائر الموارد، لتقارب المعنيَين. ولولا مسارعة الناظر إلى الإنكار وعدم مساعدة المجال والحال لبَسط المقال قلت: إنَّ من باب الاستعمال في المعنين كلَّ تثنيةٍ وجمعٍ ـ مثل: «جاء الرجلان» و: «ذهب الرجال» ـ.

وأيضًا: نجدُ في كثيرٍ من تلك الأمثلة وأضعافها ـ ممَّا لم أذكرها في الرسالة حذار الاطالة ـ ممَّا [٥] لايُمكن فيها التأويل المذكور؛ فراجِعها!

وأكتفي هنا بشاهدٍ واحدٍ ممَّا لم أذكره فيها؛ وهو قول القائل في من يسمَّى «يونس» ـ من بحر السريع ـ:

ولستُ للأقمارِ مستَوحِشًا لأنَّ عندي قمري يونس

فإنَّ لفظ «الأقمار» يخدم معنى «يونس» اسمًا، ولفظ «مستوحشًا» يخدم معناه فعلًا ولايُعقل تأويل المسمَّى بين الاسم والفعل؛ أويعترف بأنَّ جميع ذلك من باب جعل العلامة، لا من باب الاستعمال.

---

١. راجع: سمط اللآلي في مسألتي الوضع والاستعمال ـ المطبوع مع وقاية الأذهان للمؤلِّف نفسه ـ، ص ٨٧ فما بعدها.
٢. كذا في المخطوط، والظاهر: «يؤوِّلها».
٣. راجع: سمط اللآلي في مسألتي الوضع والاستعمال ـ المطبوع مع وقاية الأذهان للمؤلِّف نفسه ـ، ص ٩٥.
٤. راجع: الفصول الغرويّة، ص ٥٦.
٥. كذا في المخطوط، والظاهر: «ما».

وكلُّ منصفٍ يعلم أنَّ الحال فيها كالحال في سائر المحاورات في جميع اللغات، فيكون كلُّ كلام البشر ـ مَن سلف منهم ومَن غَبَرَ ـ من باب ما وسموه بـ«جعل العلامة»، ويبقى الاستعمال الَّذي توهَّموه ـ كعنُقاء مُغْرَبٍ ـ لفظًا لا مصداق له!!

وأختمُ الكلام بقولي: إنِّي إذا أردتُ إخبار زيدٍ بذهاب عمروٍ /B3/ لايمكنني إلَّا بطريقٍ واحدةٍ ـ وهو ما عرَّفتُك بها ـ سمِّها «إعلامًا»، أو «إفهامًا»، أو «جعلًا للعلامة»، أو «استعمالًا»؛ فأين ما ذكروه من القسمين؟

* * *

وأنا أجلِّي ما قلت في صورة الاستفتاء مداعبةً، وأقول:

إنِّي حلفتُ أن أصلِّي على محمَّدٍ وآله ـ صلَّى اللَّه على محمّدٍ وآله ـ خمسين مرَّةً على طريق الاستعمال بالمعنى الَّذي زعموه، وخمسين مرَّةً على نحو جعل العلامة، ولم أتمكَّن إلَّا من قسمٍ واحدٍ، ولأجل الخلاص من الحنث صلَّيت ركعتين بعد ما قرأتُ الفاتحة والتوحيد مرَّتين وأعقبتُهما بالمعوِّذتين لعلِّي أهتدي إلى القسمين! فلم أوفِّق لذلك.

وأنَّ عليَّ بُدنةً إذا أخبرتُ زيدًا بقيام عمروٍ على طريق الاستعمال، وعمروًا بذهاب زيدٍ على طريق جعل العلامة؛ وأخبرتُ كلًّا منهما بذلك لاأدري أيَّهما كان استعمالًا وأيَّهما كان غيره!!

فإن كان عند أحد هؤلاء ما يسهل عليَّ الأمر ويضع عن عاتقي ثقل كفَّارة الحلف فعل مأجورًا ـ إن شاء اللَّه ـ، وله منِّي الشكر ومن اللَّه ـ تعالى ـ الأجر!

* * *

العبد أبوالمجد محمَّدالرضا النجفيّ آل العلَّامة الإمام الشَّيخ محمَّدتقي النجفي صاحب هداية المسترشدين، في الليلة المسفر صباحُها عن سابع عشري شهر شعبان سنة ١٣٥٩ قمريَّة هجريَّة في بلدة اصفهان؛ كتبه حامدًا مصلِّيًا.

Texts and Essays

from Permanent Scientific Legacy of Isfahan

by: A group of scholors in Fighh and Osoul-e- Fighh

Editor in chief: Majīd Hādī Zādih

provided by: the center of Islamic propaganda
of Qom seminary, unit of Isfahān

Hastinama
Tehran, 2007
Tel: 09121521038
E-mail: Hastinama@mail.com